

٢ - الأجنبية

Books

Eban, Abba. *The Tide of Nationalism*. New York: Horizon Press, 1959. (Herbert Samuel Lecture; 3).

Hitti, Philip. *History of Syria, Including Lebanon and Palestine*. London: Macmillan, 1951.

Lawrence, T. E. *The Seven Pillars of Wisdom*. New York: G.H. Doran, 1926.

Setton -Watson, R. W. *The Rise of Nationality in the Balkans*. New York: H. Fertig, 1966.

Study of Nationalism: Royal Institute. 1830

Webster's Geographical Dictionary.

أحمد الشقيري
الأعمال الكاملة



لجنة تخليد ذكرى
المجاهد أحمد الشقيري

مركز
دراسات الوحدة العربية

أحمد الشقيري

الأعمال الكاملة

الكتب والدراسات القومية (٢)

المجلد الرابع

الفهرسة أثناء النشر - إعداد مركز دراسات الوحدة العربية
الشقيري، أحمد

أحمد الشقيري: الأعمال الكاملة / أحمد الشقيري؛ تقديم أنيس صايغ؛
تحرير خيرية قاسمية.

٦ مج.

محتويات: مج ٤. الكتب والدراسات القومية (٢).
في رأس صفحة العنوان: لجنة تخليد ذكرى المجاهد أحمد الشقيري.

ISBN 9953-82-074-0 (vol. 4)

ISBN 9953-82-063-5 (Set)

١. الشقيري، أحمد. ٢. مؤلفات كاملة. أ. العنوان. ب. صايغ، أنيس
(مقدم). ج. قاسمية، خيرية (محرر).

923.25694

«الآراء الواردة في هذا الكتاب لا تعبر بالضرورة
عن اتجاهات يتبناها مركز دراسات الوحدة العربية»

مركز دراسات الوحدة العربية

بناية «سادات تاور» شارع ليون ص.ب: ٦٠٠١ - ١١٣

الحمراء - بيروت ٢٠٩٠ ١١٠٣ - لبنان

تلفون: ٨٦٩١٦٤ - ٨٠١٥٨٢ - ٨٠١٥٨٧

برقياً: «مرعبي» - بيروت

فاكس: ٨٦٥٥٤٨ (٩٦١١)

e-mail: info@caus.org.lb

Web Site: http://www.caus.org.lb

حقوق الطبع والنشر والتوزيع محفوظة للمركز
الطبعة الأولى

بيروت، أيار/مايو ٢٠٠٦

المحتويات(*)

٢٧٨٧	 الطريق إلى مؤتمر جنيف
٣٠١٧	 الجامعة العربية: كيف تكون جامعة... وكيف تصبح عربية
٣٢٩٣	 صفحات في القضية العربية
٣٤٠٥	 خرافات يهودية
٣٦٢٥	 فلسطين في عام ٢٠٠٠

(*) لقد اعتمدنا في هذا الكتاب، أحمد الشقيري: الأعمال الكاملة، ترقيمين: الترقيم الأول في وسط ذيل الصفحة، وهو يشير إلى رقم الصفحة في الكتاب الواحد ضمن المجلد، ولكل كتاب من الكتب في الأعمال الكاملة ترقيم خاص بعدد صفحاته. والترقيم الثاني في يسار ذيل الصفحة، وهو يشير إلى الرقم المتسلسل التصاعدي في المجموعة؛ وقد سبق هذا الرقم التسلسلي رقم أحادي مقترن بعلامة (/)، وهو يشير إلى رقم تسلسل كل كتاب من الكتب المتضمنة في الأعمال الكاملة.

الطريق إلى مؤتمر جنيف



مركز

دراسات الوحدة العربية

لجنة تخليد ذكرى
المجاهد أحمد الشقيري

الطريق إلى مؤتمر جنيف

أحمد الشقيري

(*) صدر هذا الكتاب عام ١٩٧٨.

المحتويات^(*)

٧	 مؤتمر جنيف وإلى أين تسير القضية العربية؟
١١	 مؤتمر جنيف .. جذوره وبذوره
٢١	 واتفق العملاقان مرة أخرى
٣١	 كوسيفين وجونسون يضعان حجر الأساس لمؤتمر جنيف
٤٥	 إنهم لا يملكون ... حتى الملوك والرؤساء
٥٧	 نقبل بعد النصر ما رفضنا بعد الهزيمة
	جواب إسرائيلي حاسم
٦٩	 «لن تنسحب إسرائيل إلى خطوط ما قبل ٥ يونيو»
٨٣	 حدود إسرائيل ليست حدود أمريكا!
٩١	 وهزيمة أخرى في السادس من حزيران/ يونيو
١٠٥	 أين ذهبنا بالنصر المجيد؟
١١٩	 عند الظهر .. طلع الفجر

(*) لقد اعتمدنا في هذا الكتاب، أحمد الشقيري: الأعمال الكاملة، ترقيمين: الترقيم الأول في وسط ذيل الصفحة، وهو يشير إلى رقم الصفحة في الكتاب الواحد ضمن المجلد، ولكل كتاب من الكتب في الأعمال الكاملة ترقيم خاص بعدد صفحاته. والترقيم الثاني في يسار ذيل الصفحة، وهو يشير إلى الرقم المتسلسل التصاعدي في المجموعة؛ وقد سبق هذا الرقم التسلسلي رقم أحادي مقترن بعلامة (/)، وهو يشير إلى رقم تسلسل كل كتاب من الكتب المتضمنة في الأعمال الكاملة.

١٣١		تسائي جوارحي وجوانحي إن نسيت اليوم العظيم
١٤٧		حربنا المجيدة انقصفت في ريعان الشباب
١٥٧		وعادت حليلة إلى عاداتها القديمة
١٧٣		هل يدلنا الحكم العربي على ورقة واحدة؟
١٨٧		انسحب البترول من المعركة من دون أن تنسحب إسرائيل
٢٠٣		إسرائيل هذه لا سلام معها ولا كلام .. من النصر إلى الهزيمة فوراً
٢١٧		إسرائيل في مؤتمر جنيف - ماذا أرادت؟ وماذا قالت؟
٢٢٩		المراجع

مؤتمر جنيف وإلى أين تسير القضية العربية؟

هذا هو السؤال الكبير الذي يدور على كل شفة ولسان في الوطن العربي بأسره . . وفي مزيج من الحيرة والمرارة والضياع يتساءل المواطن العربي عن مصير المرحلة السياسية الحاضرة . . أين مرساها ومنتهاها . . وأين خاتمة المطاف في ترحالها وتجوّالها؟

وليس من المبالغة إطلاقاً أنه ما من ندوة في النهار، حتى ولا سهرة في الليل، بين اثنين أو أكثر، من مختلف طوائف الأمة العربية، إلا وهذه الأسئلة يتداولها الناس في ما بينهم، في المقاهي والنوادي، والمزارع والمصانع، والمكاتب والمتاجر، والمدارس والملاعب، حتى في المعابد والمساجد حيث الانصراف إلى السماء من دون الأرض، ذلك أن كل مواطن في هذه الأمة يرى في المرحلة الحاضرة مصيراً لأمته، بل لذاته بالذات.

والمواطن العربي يحاول جاهداً أن يلتمس الجواب عن هذه الأسئلة بكل وسيلة يقع عليها سمعه، أو يسقط عليها بصره وهو يقرأ كثيراً، ويسمع أكثر وأكثر.

إنه يقرأ في الصحف والمجلات، ويسمع في الإذاعات، وبخاصة من الأجهزة العربية الرسمية أن القضية العربية قد حققت انتصارات كبرى لم تحقق مثلها في خمسين عاماً مضت، وأن مكاسب سياسية رائعة قد حظيت بها القضية الفلسطينية على الصعيد الدولي، وأن إسرائيل قد أصبحت معزولة عالمياً، وأن الأمم المتحدة قد أصدرت القرارات تلو القرارات تؤيد حق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره، وتندد بإسرائيل في ما ترتكب من مخالفات وانتهاكات لميثاق الأمم المتحدة ومبادئ القانون الدولي.

وهذا الذي يقرأه ويسمعه المواطن العربي ليس مقالات في الصحف أو تعليقات صادرة عن دور الإذاعة والنشر، فحسب، ولكنها في الأعم الأغلب شيء آخر. إنها خطب وتصريحات مطولة مفصلة، تصدر عن الحكم العربي المعاصر، وكلها تفيض بتمجيد المرحلة السياسية الراهنة وما أثمرت من مكاسب وانتصارات. وأصبح المواطن العربي أمام حملة إعلامية ضخمة تطالعه لا في الأوقات الخمسة كالصلوات، ولكن في الأوقات الثلاثين أو أكثر، بحسب مواعيد الإذاعات الرسمية، وكلها تصيح في

أذنه أن القضية العربية تسير في طريقها إلى النصر بخطى ثابتة أكيدة.

ولا بد من الاعتراف بأن هذه الحملة الإعلامية، تؤدي دورها بصبر وعناد «وشجاعة» مضافاً إلى الفصاحة في اختيار الكلمات، والبلاغة في انتقاء المعاني والعبارات. ومن هنا انطلقت شعارات: السلام القائم على العدل، والجلاء الكامل عن الأرض العربية من غير قيد أو شرط، وتحقيق المطالب المشروعة للشعب الفلسطيني، وإنشاء وطن قومي فلسطيني تقوم فيه دولة فلسطينية يرتفع عليها علم فلسطين، وتحرير القدس العربية، وما إلى ذلك من الشعارات المجيدة التي تثير في وجدان المواطن العربي أحلى أحلامه، وترجحه من أشد آلامه.

ورغمًا عن أن هذه الحملة الإعلامية تلفّ المواطن العربي من قمة رأسه إلى أخمص قدميه، فإنه يقابل الخطب والبيانات والشعارات الصادرة عن الحكم العربي المعاصر بالكثير من الحذر والقلق. ذلك أنه يحس بإدراكه الفطري السليم أن «الانتصارات والمكاسب» التي يقرأ عنها ليل نهار أكبر من حجمها الحقيقي بمرات ومرات، إذا وضعت في المكيال الصحيح، والميزان الصادق الأمين.

وينتقل المواطن العربي، بعد ذلك، من الحذر والقلق، إلى الشك والريب، حينما تطالعه أجهزة الإعلام العالمية بأخبار عن بلاده لا يقرأها في صحف بلاده، وتعليقات عن مصير وطنه لا يسمعها في صحف وطنه. بل إنه واجد في تصريحات رؤساء دول أجنبية في المشرق والمغرب، ما لا يجده في تصريحات رؤسائه، وقد أشرفوا على العشرين، ملكاً ورئيساً.

وليس هذا حكماً شاملاً على وجه الإطلاق، فلا يخلو أن يقرأ المواطن العربي شيئاً آخر بين السطور هنا وهناك في الوطن العربي. أو أن يكون هذا القطر أكثر حرية من قطر آخر أو أقل انغلاقاً. وهذه حالة من الرحمة على كل حال. ومن أجل ذلك ازداد المواطن العربي إلحاحاً على السؤال الحائر. إلى أين تسير القضية العربية في ظروفها الراهنة، إذا استمرت مسيرتها في الفلك الذي تدور فيه؟ وأين ستكون نهاية هذه المسيرة؟ وإلى أين يقودنا مؤتمر جنيف، وقد أصبح على الأبواب، وربيع عام ١٩٧٧ يسير بخطى وثيدة؟ وهل سيكون ربيع مزهراً مثمراً، أم ينتهي إلى خريف تتساقط فيه الأوراق؟

إن البحث عن «النهاية» لا بد فيه من التعرف على «البداية» ذلك أن المسيرة، أية مسيرة حتى ولو كانت خطأ هندسياً، يمكن الحكم فيها على النهاية من البداية، إذا استمر «السير» يسلك الطريق نفسها خطوة بعد خطوة. ومن هنا أصبح لا بد لنا أن نعرف على «بداية» المرحلة الحاضرة حتى نستشف معالم النهاية، وحتى نلم بالإطار الحقيقي لمؤتمر جنيف، والنتائج التي سيرسو عليها.

وهنا لا بد لنا من وقفة غير قصيرة نتبين فيها صورة الماضي القريب، القريب جداً، فإن المرحلة الحاضرة هي امتداد كامل، كالخط الهندسي تماماً لذلك الماضي البغيض، الذي لا نزال نعيشه حتى اليوم متقمصاً في المرحلة الراهنة التي نسير في ركابها حتى يومنا هذا. ومن غير مقدمة أو ديباجة، فإني أبادر إلى القول إن الماضي القريب الذي أعنيه هو معركة الأيام الستة.

ولست أعني «بالمعركة» حرب الأيام الستة، فهذه قد تابعت الأمة العربية أخبارها بالهلع والهول، وهزت ضميرها إلى الأعماق، كما لم يفعل أي حدث تاريخي منذ أن غزا الصليبيون والتتار الوطن العربي في القرون الوسطى، ولكنني أقصد معركة سياسية ضارية نشبت في الأمم المتحدة في نيويورك، وكانت مواكبة لحرب الأيام الستة، ساعة بساعة. . وانتهت إلى النتيجة نفسها. . هزيمة عسكرية فادحة في الوطن العربي، وهزيمة سياسية فاضحة في المنظمة العالمية.

ولقد كتبت عن حرب الأيام الستة كتب ومقالات، عربية وإفريقية، تناولت تلك الأيام الرهيبة بالتفصيل الوافي. ولكن معركة الأيام الستة، السياسية في الأمم المتحدة، لم يكتب عنها إلا النزر اليسير، ولم تعرف الأمة العربية الكثير عن حقائقها وأسرارها، وأصبح من الواجب الكشف عن جوانبها المختلفة. هذا الكشف بذاته سيكشف لنا «الأرض» التي يقوم عليها مؤتمر جنيف بكل أبعاده وزواياه.

وليس القصد العودة إلى التاريخ نسرد وقائعه وتفصيله. . ليس هذا هو القصد إطلاقاً. القصد هو أن ندرس الحاضر القائم أمامنا، الحاضر الذي يعالجه الحكم العربي المعاصر، بطريقته الخاصة. وهو أخيراً الحاضر الذي تبحث الأمة العربية عن مسيره ومصيره، وعن غايته ونهايته.

ومن هنا فإن الوقوف عند «الماضي» القريب، ليس وقوفاً على الأطلال، ولا بكاء على الديار، ولكنه استرجاع لمرحلة ماضية لم يقفل التاريخ عليها دفتيه، فإنها الماضي والحاضر والمستقبل. فذلك «الماضي» لا يزال نابضاً بالحياة، وحين نضع يدنا على «النبض» سنجد واقعاً حياً، يتمثل في «الأمر الواقع» الذي تضح منه الأمة العربية.

ومعركة الأيام الستة، السياسية في الأمم المتحدة، إنما تمثل مشهداً مثيراً في «الملهاة المأساة» الدولية التي تم تأليفها وإخراجها وتمثيلها على المسرح الدولي تحقيقاً لقصد واحد، وهو أن تنشغل الأمة العربية عن الهزيمة التي سحقت فؤادها، وتشد أبصارها صوب المسرح العالمي لتسمع أخباره يوماً بعد يوم، وهو هدف «ألف ليلة وليلة» في إشغال الشعب عن السلطان. وسنرى ونحن نتابع مجريات تلك الأيام، وذكريات تلك «الملهاة المأساة» أنها تقع في عدة مشاهد. . يتعاقب عليها الستار مشهداً بعد مشهد !!

وعلى المواطن العربي، ليعلم أين تسير القضية العربية في هذه الأيام، أن يعود إلى المشاهد كلها، يحمق عينيه ليراقبها من البداية إلى النهاية، ويفتح أذنيه ليستمع إلى أبطالها وهم يحاورون ويناورون، وهناك سيرى الحقائق الخلفية لمؤتمر جنيف وماذا يبيته مؤتمر جنيف للأمة العربية وللشعب الفلسطيني بالذات، وسيرى المواطن العربي القضية العربية وهي تنتقل من مشهد إلى مشهد طيلة عشر سنوات، في أروقة الأمم المتحدة، وفي ميادين العمل العربي من قمة الجزائر إلى قمة الرباط، ومن القمة السادسة في الرياض، إلى القمة الكاملة في القاهرة. كل ذلك في مسيرة متصلة تجاوزت في عمرها عشر سنوات طوال، عراق من عام ١٩٦٧ إلى عام ١٩٧٧، تنتقل الأمة العربية خلالها من هزيمة إلى هزيمة، يقودها الحكم العربي المعاصر، في موكب فخيم من أقواس النصر ولا نصر، وعلى ضجيج لا ينتهي من أناشيد الظفر ولا ظفر، ولا يعدو الأمر أكثر من مكاسب إعلامية محدودة جاءت نتيجة تنازلات أساسية في المبادئ القومية. ولا يبقى في هذه المسيرة إلا قافلة المظلوم الأكبر. . حرب تشرين الأول/أكتوبر المجيدة، والشهداء الأبطال، والأمة العربية الباسلة.

لقد كانت حرباً مجيدة حقاً، في توقيتها وإعدادها والتخطيط لها، وتألقها الوهاج في الميدان.

ولقد رسمت تلك الحرب خطاً بيانياً، رفيعاً شاخماً، للإنسان العربي، وللجندي العربي بالذات، ولكن الخط البياني السياسي الذي جاء بعدها كان دون ذلك بكثير.

واليوم، وبعد هذه السنوات العشر، يبرز أمام الأمة العربية والشعب الفلسطيني بالذات مؤتمر جنيف. المؤتمر الذي يصفه الحكم العربي المعاصر بأنه سيبحث «جوهر القضية الفلسطينية»، وأنه سيحقق سلاماً شريفاً عادلاً ودائماً، وسيعطي الشعب الفلسطيني «حقوقه الوطنية المشروعة»، وسيمنحه «وطناً قومياً» يقيم عليه «دولة فلسطينية» إلى آخر هذه العبارات المزخرفة المزركشة، ذات الطنين والرنين، والخالية من المضامين!

وإذا كان مؤتمر جنيف سيولد في عام ١٩٧٧، فالواقع التاريخي أن أمه قد حملته في عام ١٩٦٧ بعد حرب الأيام الستة، وامتد هذا الحمل عشر سنوات طوال مليئة بالمخاض والمعاناة.

وليتعرف المواطن العربي على النهاية لا بد أن يعود إلى البداية.

ولنعد إلى البداية. . إلى الأمم المتحدة، لنرى كيف بدأت المهلة المأساة. . ولماذا؟

مؤتمر جنيف.. جذوره وبذوره

وكما تبدأ التمثيليات، عادة، بالأحداث المثيرة، حتى يشد انتباه الجمهور من البداية، فقد بدأ مجلس الأمن في مناقشة حرب الأيام الستة بداية مثيرة، ففي الساعة الثالثة والدقيقة العاشرة (بحسب توقيت نيويورك) قبيل فجر اليوم الخامس من حزيران/ يونيو ١٩٦٧ استيقظ رئيس مجلس الأمن (مندوب الدانمارك) من فراشه على جرس التلفون ليبلغه مندوب إسرائيل الدائم رسالة يقول فيها: «لقد تلقت الآن تقارير بأن القوات الجوية والبرية المصرية قد تحركت ضد إسرائيل، والقوات الإسرائيلية هي الآن منشغلة في صد القوات المصرية.». ثم تلا المندوب الإسرائيلي بلاغاً صادراً عن وزارة الدفاع الإسرائيلية يقول فيه «منذ الساعات المبكرة من هذا الصباح نشب قتال عنيف بين القوات الجوية والمدركة المصرية التي تقدمت ضد إسرائيل، وقواتنا التي تحركت لاحتوائها.». هكذا بكلام البلاغ الإسرائيلي.

كان ذلك ما نقله المندوب الإسرائيلي إلى رئيس مجلس الأمن حينما كانت القوات الإسرائيلية تقوم بهجومها على المواقع المصرية في فجر الخامس من حزيران/ يونيو، من ذلك اليوم المشؤوم.

وفي الساعة الثالثة والدقيقة الثلاثين، نهض رئيس مجلس الأمن من فراشه مرة ثانية ليبلغه مندوب مصر الدائم أن «إسرائيل ارتكبت عدواناً غادراً متعمداً على الجمهورية العربية المتحدة هذا الصباح. . لقد قام الإسرائيليون بهجمات على قطاع غزة، سيناء، مطارات القاهرة، منطقة القناة، ومطارات متعددة أخرى في الجمهورية العربية المتحدة. . إن الجمهورية العربية المتحدة قد قررت أن تدافع عن نفسها بكل الوسائل بموجب المادة رقم ٥١ من ميثاق الأمم المتحدة». وهكذا كان مندوب إسرائيل سابقاً في الشكوى. . مصداقاً للقول الشهير: «ضربني وبكى وسبقني واشتكى».

وفي الساعة التاسعة والنصف من صباح ذلك اليوم، انعقد مجلس الأمن بناء على دعوة رئيسه، وسط جو مشحون بالتوتر وأبصار العالم مشدودة نحو الشرق الأوسط.

وتكلم مندوب إسرائيل أولاً وسرد البلاغات الصادرة عن إسرائيل، مردداً

ومعيداً ومؤكداً، أن القوات المصرية قد بدأت بالعدوان وأنه «لم يكن أمام إسرائيل إلا أن تهب للدفاع عن وطنها وشعبها».

وتكلم بعده مندوب مصر، فنقل إلى مجلس الأمن الوقائع والتفاصيل التي أبرقت بها القاهرة «عن العدوان الضاري الغادر الذي قامت به القوات الإسرائيلية براً وجواً».

وبلغت الساعة الحادية عشرة والرابع (بحسب توقيت نيويورك) وسكت المجلس سكوت أهل الكهف، فلم يتكلم أحد من مندوبي الدول العظمى، ولا الصغرى. وأعلن رئيس المجلس تأجيل الجلسة إلى الساعة العاشرة والدقيقة العشرين مساءً. وهكذا انقضت الجلسة على المرحلة الأولى من المؤامرة الدولية على الأمة العربية.

ولست أستخدم لفظ «المؤامرة» بصورة عفوية، بعد أن شاع استعمالها حتى أصبحت مبتذلة، ولكنني أقصدها قصداً علمياً تتوافر كل القرائن والدلائل على صحته ودقته. . وأرقام الساعات التي أوردتها هي أول هذه الدلائل.

لقد انعقد مجلس الأمن بعد ست ساعات من وصول «البلاغات» عن الحرب، والفرضية الطبيعية أن الحرب قد اندلعت قبل هاتيك البلاغات، ومع ذلك فإن مجلس الأمن لم ينعقد فوراً. والسوابق الدولية منذ عهد عصبة الأمم البائدة إلى عهد الأمم المتحدة الحاضرة تقضي أن يدعى المجلس للانعقاد بصورة فورية، ويستدعى أعضاء المجلس من فراشهم. . فإن السلام كالصلاة، خير من النوم.

ولكنه كان نوماً مقصوداً، فقد كان مجلس الأمن في حالة انعقاد دائم في الأسبوعين الماضيين لمعالجة «أزمة الشرق الأوسط» بسبب إغلاق خليج العقبة، وإخراج قوات الطوارئ الدولية والاستعدادات العسكرية التي كانت قد اتخذتها مصر في حينها، بل إنه في يوم السبت في الثالث من حزيران/ يونيو كان المجلس منعقداً وأعلن رئيسه عند انتهائه «أن يكون مفهوماً بأن يظل الأعضاء على استعداد جلسة طارئة قبل يوم الاثنين في الخامس من حزيران/ يونيو، إذا تطلبت ذلك أية تطورات جديدة. .»^(١)!!

وكائناً ما كان الأمر، فإنه حين انعقدت جلسة الخامس من حزيران/ يونيو، كان اثنان من الأعضاء على علم كامل بكل ما جرى في ساحة القتال. كانت كل من الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي يعلمان أن كفة الحرب راجحة في اتجاه إسرائيل، وأن الجبهة المصرية قد احترقت، وأن سلاح الجو المصري قد دمر معظمه، وأن الجبهة الأردنية قد سحقت، وأن الجبهة السورية تنتظر دورها.

وليس هذا الافتراض من نسيج الخيال، فهو الحقيقة المؤكدة، فالأقمار الصناعية

(١) جلسة مجلس الأمن الدولي رقم ١٣٤٦ تاريخ ٣ حزيران/ يونيو ١٩٦٧.

الأمريكية والروسية، وأساطيلهما البحرية والجوية تعرفان سير الحرب أكثر مما يعرفها الفريقان المتحاربان، وبأخرة التجسس الأمريكية «ليبرتي» التي ضربتها القوات الإسرائيلية «خطأ» وهي على مقربة من شواطئ سيناء، هي دليل آخر على المؤامرة.

ورغمًا عن ذلك كله، ففي الجلسة الأولى لمجلس الأمن صمت المستر آرثر غولدبرغ (Arthur Goldberg)، المندوب الأمريكي، اليهودي الصهيوني، ليعطي الفرصة الكاملة لإسرائيل حتى تستكمل انتصارها على دول المواجهة الثلاثة - مصر وسوريا والأردن، وكذلك فقد سكت المندوب الروسي المستر فيدرينكو، ليتحدث إلى زميله الأمريكي من وراء الكواليس. وهكذا لم يكن الصمت من ذهب في ذلك اليوم، ولكنه كان صمت النار والدمار.

واستؤنفت الجلسة في المساء، على صفحة ثانية من المؤامرة، ويعلن رئيس الجلسة «أن المشاورات مستمرة، ولا تزال، وستظل إلى صباح الغد، وستؤجل الجلسة إلى الغد الساعة الحادية عشرة ونصف». . . وإذا أضفنا سبع ساعات فرق التوقيت، فهذا الموعد يوافق مساء يوم الثلاثاء في الشرق الأوسط، ليعطي إسرائيل مزيداً من الوقت لتصفية بقايا المعركة على الجبهتين المصرية والأردنية، ثم تتفرغ للجبهة السورية.

وفي مزيد من النكاية بالأمة العربية، وإلحاق الذل بجيوشها، فإن الجلسة الموعودة (رقم ١٣٤٨) لم تنعقد في الموعد المتفق عليه، بل انعقدت بعد سبع ساعات في الساعة السادسة والنصف من يوم الثلاثاء في السادس من حزيران/ يونيو، وكانت كل ساعة بل كل دقيقة، لها حسابها في مصير المعركة، وفي مصير الشرق الأوسط لأعوام وأعوام، وربما لأجيال وأجيال.

وفي بداية الجلسة أعلن الرئيس أنه «نتيجة للمشاورات التي تمت منذ صباح الأمس، فقد تم الاتفاق بالإجماع على مشروع قرار يدعو بصورة عاجلة إلى وقف إطلاق النار». وتلا الرئيس مشروع القرار، فأشار الجميع بأيديهم بالموافقة، وتنص مادته الرئيسية، بعد الديباجة، أنه «يطلب من الحكومات المعنية كخطوة أولى اتخاذ إجراءات لوقف النار فوراً، ووقف كل نشاط عسكري في المنطقة»^(٢).

وتعاقب أعضاء المجلس على الكلام «يشرحون» تصويتهم، وهو أسلوب يتبع في الأمم المتحدة يبين فيه الأعضاء مواقفهم ومفهومهم لأي قرار يتخذ من قبل المنظمة الدولية، فتكشفت بذلك جوانب جديدة من المعركة السياسية في نيويورك، التي كانت تواكب المعركة العسكرية على الأرض العربية.

(٢) وثائق مجلس الأمن الدولي، القرار رقم ٢٣٣ (١٩٦٧).

كان المندوب الأمريكي أول المتحدثين، وصدق فيه القول المأثور «كاد المريب أن يقول خذوني»، فقد ألقى خطاباً طويلاً أعلن فيه أن أمريكا بريئة من الاتهامات الشائعة في الوطن العربي حول دورها في مساندة العدوان الإسرائيلي، وأن الأسطول الأمريكي السادس في البحر الأبيض المتوسط لم تكن له أية علاقة في المعركة، وأكد أن الولايات المتحدة تريد إعادة السلام إلى منطقة الشرق الأوسط، والاحتفاظ بصدقة دول الشرق الأوسط جميعاً، ومن غير استثناء!!). وختم كلامه مناشداً الجميع «بأن يبذلوا نفوذهم لتنفيذ القرار الصادر اليوم من مجلس الأمن بوقف إطلاق النار فوراً»، ولو كانت هذه الرغبة صادقة من جانب أمريكا لما وقع العدوان الإسرائيلي أصلاً، وأمريكا تملك كل الوسائل لتحقيق هذه الرغبة، قبل العدوان وبعده . . . لو كانت تريد ذلك . . . وأنى لها أن تريد!

وتحدث المندوب الروسي بلهجة غاضبة، فأدان العدوان الإسرائيلي الذي قامت به «العناصر الاستعمارية» ودعا إسرائيل إلى وقف إطلاق النار وسحب قواتها العسكرية إلى ما وراء خطوط الهدنة، وأنه كان يجب على مجلس الأمن أن يتضمن قراره الإدانة والانسحاب، لولا «معارضة بعض الدول». . . وكان الخطاب الروسي مؤيداً للموقف العربي، على طول الخط، لولا أن المعركة كانت يومئذٍ في حاجة إلى غير خطاب من روسيا، بل إنها لو اتخذت موقفاً صلباً عنيداً مع أمريكا لجاء قرار مجلس الأمن مطالباً إسرائيل بالانسحاب. وتحدث المندوب البريطاني، مدافعاً عن حكومته، كما فعل المندوب الأمريكي، وأن ما يقال في الوطن العربي عن مشاركة «دولتي العدوان» لا يمت إلى الحقيقة بصلة، وناشد المجلس أن يهيئ نفسه للقيام بدور السلام بعد تنفيذ وقف إطلاق النار.

وألقي أبا إيبان وزير خارجية العدو خطاباً طويلاً أشاد فيه «بالموقف البطولي الذي قامت به إسرائيل دفاعاً عن أمنها وسيادتها في وجه الدول العربية المتطلعة إلى تدميرها وإزالتها من الوجود». ثم دفعته الخيلاء والغطرسة فأعلن أنه «لن يكون هناك شرق أوسط من غير إسرائيل، دولة ذات سيادة في وسط الشرق الأوسط. . . وأن وجود إسرائيل بديهة لا تحتاج إلى دليل. . . ويجب أن تزول أسطورة عدم وجود إسرائيل. . . وهذا معناه الاعتراف من قبل الجيران بالجذور الأصلية لوجود إسرائيل في الشرق الأوسط وأن إسرائيل قد أثبتت صمودها وقوتها، وهي الآن مستعدة لأن تثبت غريزتها في السلام. . .»، وختم خطابه «بأن إسرائيل ترحب بوقف إطلاق النار بالصيغة التي تمت صياغتها في قرار مجلس الأمن»^(٣). . .

(٣) لمزيد من الإيضاح يرجع إلى الخطاب في محضر مجلس الأمن الدولي بتاريخ ٦ حزيران/يونيو ١٩٦٧.

الجلسة رقم ١٣٤٨.

وماذا تريد إسرائيل خيراً من هذا القرار وهذه الصياغة؟ إنه خال من أية إشارة لإسرائيل وعدوانها، وقد ساوى بينها وبين الدول العربية المعتدى عليها. . وليست فيه إدانة، ولا مطالبة بالانسحاب من الأراضي العربية. والصمت عن هذه الأمور من جانب مجلس الأمن إنما هو تأييد للاحتلال الإسرائيلي، وأن إسرائيل تستطيع أن تجني ثمرة عدوانها، فلا تنسحب إلا وفق شروطها، وتبقى الأرض العربية في قبضة إسرائيل إلى أن تستجيب الدول العربية لنداء السلام كما تريده إسرائيل.

ولقد أفلح المندوب الأمريكي ومعه المندوب الإسرائيلي، ومعهما الجمهور اليهودي المحتشد في أروقة مجلس الأمن ليصفق ويهتف في تلك الأيام وفي جميع الأيام التالية، نجح هؤلاء جميعاً في أن يفرضوا على سائر أعضاء مجلس الأمن هذه «المعادلة الدولية» في أن تظل إسرائيل محتلة للأرض العربية إلى أن تخضع الدول العربية للسلام، كما تريده إسرائيل وأنصار إسرائيل.

وتحدث مندوب بريطانيا وفرنسا في الهوامش والفروع، وصمت العضو الرابع، مندوب الصين، فلم تكن الصين الشيوعية قد حلت محلها.

وطالب مندوب الحبشة بإعلان القدس مدينة مفتوحة، فلم يتحرك أحد من الأكثرية المسيحية في المجلس، وعلى رأسهم حمة المسيحية القدامى، بريطانيا وفرنسا.

واستبسل مندوبو الدول العربية، يساندهم مندوب بلغاريا، مطالبين بإدانة إسرائيل وجلائها عن الأرض العربية، ولكن القيمين على الحكم العربي المعاصر وراءهم في الوطن، لم يستبسلوا في الدفاع عن الوطن.

وألقى مندوب الهند بيانات رائعة في تأييد المطالب العربية، ولكن المهزومين في ميدان المعركة، لا ينفعهم القانون، ولا يسعفهم المنطق في المحافل الدولية.

وفي نهاية الخطب أعلن رئيس المجلس «أن القرار قد أبلغ برقياً إلى العواصم المعنية ونرجو أن ينفذ وقف إطلاق النار من غير إبطاء. .».

وانفضّ المجلس في منتصف الليل في الساعة ١١،٢٠ بتوقيت نيويورك وهذا معناه في الشرق الأوسط فجر اليوم السابع من حزيران/ يونيو، لتزداد القوات الإسرائيلية زحفاً وتوغلاً في الأرض العربية.

وانعقد المجلس في جلستين متعاقبتين رقمي (١٣٤٩ - ١٣٥٠) في الساعة الواحدة من بعد ظهر يوم الأربعاء في السابع من حزيران/ يونيو، وكان ذلك بناء على طلب عاجل من المندوب الروسي، فقد شكّا «أن إسرائيل لا تزال مستمرة في عدوانها، وأنها لم تنفذ قرار وقف إطلاق النار ويجب إصدار قرار جديد، يحدد هذه

المرّة الساعة العشرين حسب توقيت غرينتش لتنفيذ التوقف عن القتال . . «.

وطالب المندوبون العرب «أن تعود القوات الإسرائيلية إلى خطوط الهدنة» ولكن أحداً لم يلتفت إلى هذا المطلب الأساسي، وأصدر المجلس بالإجماع قراراً جديداً يطالب «الحكومات المعنية بوقف إطلاق النار والامتناع عن أي نشاط حربي كخطوة أولى، وذلك في تمام الساعة العشرين (توقيت غرينتش) في ٧ حزيران/يونيو ١٩٦٧» (القرار رقم ١٩٦٧/٢٣٤). وهكذا امتنع مجلس الأمن مرة ثانية عن مخاطبة إسرائيل، بالكف عن القتال، فإن مصر والأردن كانتا قبلتا قرار مجلس الأمن، ورفضت سوريا الاستجابة للقرار، ذلك أن المعركة لم تبدأ يومئذ على الأرض السورية، فقد كانت الخطة الإسرائيلية تهدف إلى أن تنفرد بالدول العربية واحدة بعد الأخرى . . وكان لها ما أرادت.

وأيّقن أبا إيبان وزير خارجية العدو، أن مجلس الأمن قد أعطى الضوء الأخضر لإسرائيل، فغادر نيويورك على أول طائرة إلى تل أبيب ليحض القوات الإسرائيلية على تصفية آخر الجيوب في الجبهتين المصرية والأردنية، ولتتفرغ إلى الجبهة السورية لتحلّ منها ما تشاء، فقد ترك مجلس الأمن من ورائه في قبضة الولايات المتحدة يبادلها الاتحاد السوفياتي الاتهامات . . وكفى.

وليس هذا اتهاماً «وطنياً» طائشاً على الولايات المتحدة، ولكنه اتهام قانوني علمي تتوافر الدلائل لإثباته، مما لا تستطيع هذه الدراسة الموجزة أن تسردها بالتفصيل. ويكفي أن نشير إلى التصريح الشهير الذي أعلن فيه نائب الرئيس نيكسون بأن «إسرائيل لا تحتاج إلى معاهدة تحالف مكتوبة مع الولايات المتحدة فإن التحالف موجود بروحه»، وكذلك ما قاله وزير الدفاع الأمريكي إلى ليفي أشكول رئيس وزراء إسرائيل قبل خمسة أسابيع من حرب الأيام الستة، من أنه «لا حاجة لإسرائيل أن تطلب أسلحة أو تنفق أموالها على شراء الأسلحة . . فإن الأسطول السادس هناك - في الشرق الأوسط». وكلا هذين التصريحين استشهد بهما الخطباء في مجلس الأمن، ولم يستطع المندوب الأمريكي أن ينكرهما، أو أن يقدم لهما تفسيراً أو تبريراً معقولاً أو حتى غير معقول^(٤).

وجاء يوم الجمعة ٩ حزيران/يونيو فكان يوماً رهيباً، في الجولان وفي نيويورك معاً، ذلك أن القوات الإسرائيلية، قد تفرغت للجبهة السورية بعد أن فرغت من الجبهتين المصرية والأردنية، وقامت الطائرات والمدركات الإسرائيلية بهجوم ضارٍ شمل جميع المواقع السورية، وأخذت المعركة تتطور لصالح إسرائيل ساعة بعد ساعة. وانعكست هذه الصورة الرهيبة بصورة كئيبة على مجلس الأمن في نيويورك،

(٤) محضر مجلس الأمن الدولي رقم ١٣٤٨ بتاريخ ٦ حزيران/يونيو ١٩٦٧.

فقد وصلت أربع برقيات من وزير الخارجية السوري السيد إبراهيم ماحوس في خلال أربع ساعات وكانت كلماتها صائحة بالاستنجد، صارخة بالاستغاثة، والبرقية الأولى تؤكد قبول سوريا لقرار وقف إطلاق النار، وأن ذلك أعلن من إذاعة دمشق، والثلاثة الأخرى تتضمن تفاصيل العدوان الإسرائيلي وتناشد مجلس الأمن أن يلزم إسرائيل بالكف عن العدوان والتقييد بقرار مجلس الأمن.

وفي الساعة السادسة من صباح ذلك اليوم اتصل الوفد السوري برئيس المجلس يطلب عقد جلسة مستعجلة، ولكن رئيس المجلس عقد الجلسة بعد ست ساعات ونصف (الساعة ١٢،٣٠ ظهراً)، يصادف ذلك مساء الجمعة بتوقيت دمشق حين كانت الطائرات والمدفعية والمصفحات الإسرائيلية تقصف المراكز السورية في كل القطاعات.

ووقع العبء الأكبر في مجلس الأمن، على الوفود العربية، وبخاصة الوفد السوري، لمعالجة الموقف في يوم الجمعة «الحرينة»، فاستنزفوا كل كلمة في الميثاق، وكل مرجع في القانون. . . وكل دمة في مآقيهم حين كانوا بعيدين عن الأبصار. . . وأنا أعلم هذا علم اليقين. وخاض الوفد السوري معركته، وهو يعلم أنها خاسرة، ففي اليوم السابق - الخميس - عقد مجلس الأمن جلسة طويلة (رقم ١٣٥١) امتدت قرابة أربع ساعات، ألقى خلالها المندوبون بيانات إضافية، ولم يستطع المجلس أن يتفق على قرار واحد يصد الهجمة الإسرائيلية عن أراضي ثلاث دول عربية، هي أعضاء في الأمم المتحدة، مكفولة ومصونة سيادتها على أراضيها بموجب أحكام الميثاق!

وامتد النقاش في مجلس الأمن، بعد ذلك، على مدى جلستين متعاقبتين (١٣٥٢ - ١٣٥٣) خطب فيها مندوبو روسيا والاتحاد السوفياتي وبلغاريا وبريطانيا والهند، بالإضافة إلى الوفود العربية. وكان المندوب السوري «يزود» المجلس بالبيانات التفصيلية عن الهجوم الإسرائيلي ساعة بساعة، ذكراً للمواقع السورية التي تقصفها إسرائيل واحداً بعد الآخر. وفي كل ساعة كان يتلقى إشارة تلفونية من دمشق تحدد المواقع التي وصل إليها الإسرائيليون، فيبلغها إلى مجلس الأمن من حين إلى حين. ومن هذه البيانات أن القوات الإسرائيلية تشق طريقها إلى دمشق. وما يكاد المندوب السوري ينقل هذا النبأ الصاعد حتى يضح الجمهور اليهودي في ردهات المجلس بالابتهاج، ويطلب إليهم الرئيس التزام الهدوء والنظام^(٥).

وخاض المندوب الإسرائيلي، يسانده المندوب الأمريكي، في غمرة مهزلة كبرى، فأعلن غير مرة أنه يكذب المندوب السوري، وأن إسرائيل ملتزمة بوقف

(٥) محاضر مجلس الأمن الدولي، الجلسة رقم ١٣٥٢، تاريخ ٩ حزيران/يونيو ١٩٦٧، ص ١٣.

إطلاق النار، وأن سوريا هي التي تقصف المواقع الإسرائيلية، وأن القوات الإسرائيلية لا تطلق النار إلا دفاعاً عن النفس، وأنها مع ذلك، مستعدة أن تؤكد التزامها بقرار مجلس الأمن بشرط أن تدعن سوريا من جانبها وتوقف إطلاق النار!

وتلقف المندوب الأمريكي «الكرة» من يد المندوب الإسرائيلي، فألقى خطاباً طويلاً أعلن فيه أن «الموقف يشوبه الغموض، وأن الأخبار متناقضة... وأنه يجب القيام بتحقيق دقيق على الطبيعة، وأن المجلس لا يستطيع أن يتخذ إجراء قبل أن يتلقى دلائل قاطعة، وأنه يجب الانتظار (!!) ريثما تصل التقارير النهائية من مراقبي الهدنة...» إلى آخر هذه المباحكات والتعللات.

أما المندوب البريطاني، فقد اكتفى ببيان موجز، فتحدث في عبارات مختارة ومعانٍ منتقاة، فأبدى حزنه وفجيئته على الضحايا البريئة، ولكن مجلس الأمن لا يستطيع أن يعمل على أساس إشاعات، «ودلائل سماعية»!!

وكانت الصحافة العالمية، وبخاصة صحافة نيويورك، التي كانت بأيدي أعضاء مجلس الأمن، تتحدث كلها على لسان مراسليها في الميدان عن المعركة الضارية التي تشنها القوات الإسرائيلية على المواقع السورية، وفي تلك الصحف خرائط واضحة تبين المراكز التي احتلتها إسرائيل في قلب الأراضي السورية.

وعبثاً حاول الوفد السوري أن يستصدر قراراً من المجلس يطلب إلى إسرائيل أن توقف القتال وتسحب من الأراضي السورية التي احتلتها، بعد أن ألقى على طاولة المجلس كل ما بيديه من برقيات، وقصاصات صحافية، ومراجع قانونية، وصيحات استصراخ واستغاثة، وقال في ختامها «إن القوات الإسرائيلية ترحف الآن في اتجاه دمشق، وهي أقدم مدينة في التاريخ الإنساني لا تزال حية قائمة إلى يومنا هذا».

وكانت حصيلة هاتين الجلستين (١٣٥٢ - ١٣٥٣) أن أصدر مجلس الأمن قراراً ثالثاً رقم (١٩٦٧/٢٣٥) يعلن بعبارات متكاسلة متخاذلة أنه «يؤكد قراراته السابقة بشأن وقف إطلاق النار فوراً، ووقف الأعمال العسكرية ويطلب وقف الأعمال العدائية فوراً...». وأثبت مجلس الأمن بقراره هذا أنه مأساة وملهاة دولية معاً... فهو لم يتحدث عن إسرائيل إطلاقاً، وهي التي تغزو الأراضي السورية على مشهد ومسمع من العالم أجمع، وهو يطلب إلى سوريا «وقف الأعمال العدائية» كما يطلب من إسرائيل... ليستوي الجاني والمجني عليه... بل ليتوقف المجني عليه عن الدفاع عن نفسه، ويمضي المعتدي في عدوانه من دون أن يصدّه أحد.

وانتهت الجلسة في الساعة العاشرة والدقيقة الخمسين ليلاً. لينام مجلس الأمن ليلة أخرى، وتغزو إسرائيل من الأرض السورية ما تشاء، إلى حيث تشاء.

ولست أذكر ساعة انفضاض الجلسة، حشواً أو لغواً، بل قصداً وعمداً، ذلك أنه لم تمض ثلاث ساعات، والأعضاء مسترسلون في نومهم العميق، حتى اتصل الوفد السوري في الثانية بعد منتصف الليل برئيس المجلس ليعلمه بأن «الحالة قد ازدادت سوءاً وخطورة، وأن القوات الإسرائيلية قد احتلت القنيطرة وهي الآن في طريقها إلى دمشق . . وأن رئيس الوزراء السوري يطالب بعقد جلسة طارئة للمجلس . .» وانعقد المجلس في الساعة الرابعة صباحاً من فجر يوم السبت (١١ حزيران/ يونيو) والأعضاء يَحْمَلِقُونَ عيونهم في وجه الوفد السوري، وأذانهم مع الوفد الإسرائيلي، ولتمض الحرب إلى غايتها. وكان يوم السبت، ذاك، أطول يوم في عمر مجلس الأمن منذ أن نشأت الأمم المتحدة في أواسط الأربعينيات، فقد انعقد المجلس في ثلاث جلسات متوالية (١٣٥٤-١٣٥٦)، فعقدت الأولى بين الساعة الرابعة من صباح السبت والساعة الثامنة والدقيقة العاشرة من الصباح نفسه، والثانية في الساعة التاسعة والدقيقة الخامسة عشرة من مساء ذلك اليوم. وامتدت الجلسة إلى الساعة الثانية والدقيقة الأربعين من اليوم التالي الأحد ١١ حزيران/ يونيو. وأرجو أن لا يضجر المواطن العربي من هذا التدقيق في الأرقام والتاريخ . . ففي كل دقيقة، وساعة، ويوم، تكمن المؤامرة الكبرى على الأمة العربية، كما تتضح الغفلة الكبرى للحكم العربي المعاصر، فإن كان يدري ما يجري في مجلس الأمن، فإنها مصيبة، وإن كان لا يدري فالمصيبة أعظم.

وأفاض المندوب السوري في سرد الوقائع، صائحاً في وجه المجلس بأن «القوات الإسرائيلية تهاجم القوات السورية، حين أتحدث إليكم في هذه الساعة، على هضاب الجولان، وأعني بذلك الأراضي السورية . . وهي تحاول اختراق الجبهة السورية للوصول إلى دمشق . . وإسرائيل تفعل ذلك رغماً عن القرارات الثلاثة التي أصدرها مجلس الأمن بوقف إطلاق النار». وندد المندوب السوري بموقف الولايات المتحدة الذي يستهدف تعطيل حركة المجلس، ورد المندوب الأمريكي بأن الولايات المتحدة «تسعى إلى السلام، وأنها تبذل كل نفوذها في المنطقة لوقف إطلاق النار». وتولى المندوب الروسي يؤيده زميله المندوب البلغاري تنفيذ المزاعم الأمريكية، وأعلن للمجلس بلغة الوعيد والتهديد بأنه «إذا لم ينهض مجلس الأمن بواجباته ويوقف العدوان، فإن ذلك يحدث حالة خطيرة جداً تقع مسؤوليتها على عاتق الذين يمنعون المجلس من إصدار القرارات اللازمة»^(٦). ولم يبال المندوب الأمريكي بهذا التهديد، فهو يعرف المدى الذي يصل إليه الموقف الروسي، وفضلاً عن ذلك فإن المعركة قد انتهت لصالح إسرائيل، ولم يبق لها إلا يوم أو بعض يوم.

(٦) للمزيد من التفاصيل انظر: محضر مجلس الأمن الدولي، الجلسة رقم ١٣٥٥ بتاريخ ١٠ حزيران/

يونيو ١٩٦٧.

ورد المندوب الإسرائيلي بالجواب التقليدي بأن إسرائيل «تقوم بالإجراءات العسكرية التي يقتضيها الدفاع عن النفس في وجه القوات السورية التي تواصل قصفها للقوى الإسرائيلية . .»!

وتحدث بعض المندوبين، وصمت البعض الآخر . . وامتد النقاش طويلاً، حتى أدرك شهرزاد الصباح، وسكتت عن الكلام المباح، ولست أجد غير هذا الكلام الساخر الماجن لأصف سلوك مجلس الأمن في ذلك اليوم، فقد تجاوزت الجلسة منتصف الليل، وانفضت في الساعة الثانية والدقيقة الأربعين من صبيحة يوم الأحد . . على غير قرار. فكان ذلك دعوة مكشوفة لإسرائيل بأن تواصل عدوانها، إلى أن تبلغ كامل أهدافها في جميع الميادين.

وكان ذلك ما حصل فعلاً، فقد انطلقت القوات الإسرائيلية تقصف وتغذف، وتحرق وتقتل وتدمر، وما لها لا تفعل هذا وأكثر من هذا، ومجلس الأمن بالأمس وضع على عينيه نظارة الميدان يراقب المعركة من نيويورك، ليرى إسرائيل تقتحم الميدان وتغزو الأرض السورية جبلاً بعد جبل وموقعاً بعد موقع.

واستغاث المندوب السوري للمرة الأخيرة فاتصل برئيس المجلس طالباً عقد جلسة عاجلة، فانعقدت في الساعة العاشرة والنصف ليلاً - ١١ حزيران/ يونيو ١٩٦٧ - وتقدم المندوب السوري ببيانات جديدة عن اعتداءات إسرائيلية جديدة، ورد المندوب الإسرائيلي «بأن كل شيء هادئ في الميدان، وأن إسرائيل ملتزمة بوقف إطلاق النار، وأن إجراءاتها العسكرية قاصرة فقط (!!) على إسكات المواقع السورية التي تطلق النار من حين إلى آخر . .» وتكلم المندوبان الروسي والأمريكي مكررين مواقفهما المعروفة.

وفي هذه الجلسة (رقم ١٣٥٧) انزلت من لسان المندوب البريطاني عبارة «خطوط وقف إطلاق النار»، لأول مرة في مناقشات مجلس الأمن . . واعتذر عنها المندوب البريطاني بأنها زلة لسان (!!) ولكن هذه «الزلة» قد عاشت منذ ذلك التاريخ إلى يومنا هذا . . فقد بقي الاحتلال الإسرائيلي جاثماً على الأرض العربية، عند خطوط وقف إطلاق النار، لا خطوط الهدنة كما كان يدور الحديث، ولا خطوط ما قبل القتال!!

ولم يجد المجلس مفراً، هذه المرة، من إصدار قرار رابع «يؤكد وقف إطلاق النار . . ومنع أي تحركات عسكرية إلى الأمام . . وإعادة أي قوات تكون قد تحركت إلى الأمام بعد الساعة ١٦,٣٠ بتوقيت غرينتش في ١٠ حزيران/ يونيو ١٩٦٧، إلى مراكز وقف إطلاق النار فوراً»^(٧).

(٧) انظر القرار رقم ٢٣٦ الصادر عن مجلس الأمن الدولي بتاريخ ١١ حزيران/ يونيو ١٩٦٧.

واتفق العملاقان مرة أخرى

أمريكا يعيش في صدرها حلم قديم، يراودها على الدوام، وكانت ولا تزال، تعمل على تحقيقه كلما لاحت الفرصة، وكلما استطاعت إلى ذلك سبيلاً.

هذا الحلم القديم هو أن تُفرض «دولة» إسرائيل على الأمة العربية، وأن تفرض على الأمة العربية التفاوض معها، والاعتراف بها، والتعايش إلى جوارها. . وفي عبارة موجزة بسيطة، أن تحمل الأمة العربية على التسليم بفلسطين وطناً لإسرائيل، تمارس عليه سيادة شرعية، من غير منازع ولا معارض.

وحين أصدرت الأمم المتحدة قرارها المشؤوم في خريف ١٩٤٧، وقف المندوب الأمريكي على منبر المنظمة العالمية ليعلن ابتهاجه بذلك «القرار التاريخي» ويتطلع إلى يوم قريب تكون فيه «الحدود بين الدولة اليهودية والدولة العربية مشمولة بالأمن والسلام، كالحدود القائمة بين أمريكا وكندا والممتدة على مدى ثلاثة آلاف ميل».

وخابت هذه الأمنية الأمريكية، فما كادت الأمم المتحدة تصدر قرارها حتى اندلعت ثورة الشعب الفلسطيني تسندها الأمة العربية معلنة رفضها للتقسيم ولقيام الدولة اليهودية.

واستمر القتال في فلسطين، ثم تطور في ربيع ١٩٤٨ بدخول الجيوش العربية إلى فلسطين، وأعلن الكونت برنادوت الوسيط الدولي للأمم المتحدة أن السلام لم يتحقق في فلسطين «وأن إسرائيل قد ولدت في خضم القتال».

ويومذاك، حاول المستر فوستر دالاس وزير خارجية أمريكا الشهير، أن يحمل الوفود العربية المشتركة في دورة الأمم المتحدة في باريس على قبول مبدأ التفاوض مع «حكومة إسرائيل المؤقتة»، ولكن المحاولة باءت بالفشل.

وفي عام ١٩٤٩ توقف إطلاق النار على جميع الجبهات في فلسطين، فقامت الولايات المتحدة بمحاولة أخرى لحمل الحكومات العربية، وكانت سبعة فقط، على

قبول الأمر الواقع، والدخول في مفاوضات مع إسرائيل للوصول إلى تسوية سياسية شاملة وعقد صلح نهائي بين العرب وإسرائيل.

ولكن الدول العربية، بأنظمتها الرجعية في ذلك الوقت، رفضت رفضاً قاطعاً حاسماً، المقترحات الأمريكية، واقتصرت الأمر على عقد مؤتمر رودس، تحت إشراف الوسيط الدولي، من دون أن تتلاقى الوفود العربية مع الوفد اليهودي من قريب أو بعيد. . وانتهت اجتماعات رودس إلى عقد أربع اتفاقيات هدنة منفصلة، بين إسرائيل من جانب، وكل من مصر وسوريا والأردن ولبنان. . من جانب آخر.

وكانت نصوص الاتفاقيات في غاية الحيلة والحذر، وأكدت جميعها أن خطوط الهدنة هي خطوط عسكرية أملتتها اعتبارات عسكرية محضة وليس لها مدلول سياسي، وأن الاتفاقية في مجموعها لا تمس الجوانب السياسية من القضية الفلسطينية.

وفي ١١ أيار/ مايو سنة ١٩٤٩ أصدرت الأمم المتحدة قرار (رقم ٢٧٣) بالموافقة على انضمام إسرائيل إلى عضوية الأمم المتحدة، بعد أن أعلنت الولايات المتحدة أن «إسرائيل دولة محبة للسلام، وعلى استعداد للوفاء بالتزامات المنصوص عليها في الميثاق»، وبذلك اكتسبت إسرائيل الشرعية الدولية، كدولة ذات سيادة، ولم يبقَ لأمريكا وإسرائيل إلا أن تفوز بالشرعية العربية، فتعترف الدول العربية بإسرائيل دولة تملك المقومات الدولية الكاملة، لها شعب، ووطن، وسيادة.

وبعد ذلك، وعلى مدى ثمانية عشر عاماً متوالية، لم تكف الولايات المتحدة، في مناسبة وغير مناسبة، عن تقديم الاقتراحات في الأمم المتحدة وخارجها لعقد صلح بين الدول العربية وإسرائيل، ولم تكن تلقى من الدول العربية إلا الرفض القاطع الحاسم.

وكان من أبرز المحاولات الأمريكية، مشروع المفاوضات المباشرة بين الدول العربية وإسرائيل لعام ١٩٥٤، وهو الذي عرف بمشروع الدول الثماني، وقد ساندته الولايات المتحدة، وكاد أن يظفر بأغلبية ساحقة، لولا أن تصدت له الدول الاشتراكية وعلى رأسها الاتحاد السوفياتي، وسقط في الجمعية العامة، بعد أن فاز بالأكثرية المطلوبة في اللجنة السياسية. . وكانت قصة مثيرة جعلت لتلك الدورة تاريخاً ساخناً في عمر الأمم المتحدة. .^(١)

ولم تتوقف أمريكا، خارج إطار الأمم المتحدة، عن بذل العون العسكري والاقتصادي لإسرائيل، بلا حدود ولا قيود. . ولولا ذلك لسقطت إسرائيل من غير

(١) أحمد الشقيري، أربعون عاماً في الحياة العربية والدولية (بيروت: دار النهار للنشر، ١٩٦٩). وهو

متضمن في هذه المجموعة.

قتال ولا نزال، كما تسقط الثمار الفجة عن شجرة ينقطع عنها الماء . .

ولم تكتف أمريكا بذلك، بل صاغت شعاراً دولياً جديداً، رددته الرؤساء الأمريكيون المتعاقبون، «لقد وجدت إسرائيل لتبقى» . . وبالح زعماء الكونغرس الأمريكي بشعار أشد وأنكى . . «إن إسرائيل وجدت لتزدهر وتنمو» !!

ولكن الأمة العربية بقيت صامدة، ترفض هذه الشعارات بكل شمم وإباء حتى بعد هزيمة حرب الأيام الستة حين أعلن الملوك والرؤساء في مؤتمر الخرطوم اللاتحاد الأربع بصدد إسرائيل: لا صلح، لا اعتراف، لا مفاوضات، لا مساس بالقضية الفلسطينية. وكان الحكم العربي، يومذاك، يخشى الأمة العربية، أو عنده من ذلك بقية من خشية أو حياء.

تلك سيرة موزعة، وجداً موزعة، للحلم الرومانسي الأمريكي لفرض صلح إسرائيل على الأمة العربية. والباحث الدارس المتعمق في خلفيات حرب الأيام الستة، ودور الولايات المتحدة، سيجد بكل يقين، أن «الصلح العربي الإسرائيلي» كان من أهم الأهداف الاستراتيجية التي كانت تتطلع أمريكا إلى تحقيقها.

ولهذا، ما إن وقع العدوان الإسرائيلي في فجر الخامس من حزيران/يونيو في عام ١٩٦٧، حتى اندفعت الولايات المتحدة، في اغتنام هذه الفرصة لاستخدام سياسة «القهر والغلبة» لتحقيق الحلم القديم، فخاضت معركة سافرة في ميدانين متكاملين في وقت واحد، ميدان الحرب تؤيد فيه إسرائيل بكل وسائل التأييد، وميدان مجلس الأمن، تماطل في نظر القضية من جلسة إلى جلسة، ومن صباح إلى مساء، لتعطي الفرصة للقوات الإسرائيلية لاحتلال فلسطين بكاملها، ومعها الأرض العربية في سيناء والجولان .

وقد تم لأمريكا في ميدان الحرب ما تريد، فقد أكملت إسرائيل خطتها الاحتلالية العسكرية، وأصبح ميدان السياسة في مجلس الأمن في قبضة الولايات المتحدة، تصرفه كيف تشاء.

والمواطن العربي، حين يمعن النظر في جلسات مجلس الأمن، يستطيع أن يضع يده على خيوط المؤامرة الأمريكية، خيطاً بعد خيط، وكيف أن «العقل» الأمريكي كان يهدف أولاً وقبل كل شيء إلى ما يلي:

١ - تمكين إسرائيل من إكمال احتلالها للأرض العربية.

٢ - إقامة خط جديد لوقف القتال، بدلاً من خطوط الهدنة لعام ١٩٤٩، وكذلك من خط الخامس من حزيران/يونيو لعام ١٩٦٧.

٣ - رفض أي اقتراح يدعو إلى انسحاب إسرائيل إلى خطوط ما قبل القتال.

٤ - تثبيت الاحتلال الإسرائيلي على الأراضي العربية.

واضح من ذلك كله أن أمريكا قد أرادت أن تجعل إسرائيل في موقع «القوة المحتلة» وأن تجعل الدول العربية في موقع «الغلبة والقهر»، وبذلك تكون النتيجة واضحة، والمعادلة بسيطة. الاحتلال الإسرائيلي باقي حتى يتم الاتفاق بين الدول العربية وإسرائيل. ولا جلاء إلا بالصلح. . ولقد انتصرت أمريكا انتصاراً باهراً في جولة مجلس الأمن، كما انتصرت في ميدان الحرب.

وفي ميدان مجلس الأمن استطاعت الولايات المتحدة أن تستصدر أربعة قرارات جاءت كلها في صالح إسرائيل.

ففي اليوم السادس من حزيران/ يونيو أصدر مجلس الأمن قراره الأول (رقم ٢٣٣)، «يدعو الحكومات المعنية فوراً إلى وقف إطلاق النار وجميع النشاطات العسكرية في المنطقة».

وفي اليوم السابع من حزيران/ يونيو أصدر مجلس الأمن قراره الثاني (رقم ٢٣٤) «يطلب إلى الحكومات المعنية فوراً وقف إطلاق النار وجميع النشاطات العسكرية، في الساعة العشرين بحسب توقيت غرينتش من اليوم السابع من شهر حزيران/ يونيو ١٩٦٧».

وفي اليوم التاسع من حزيران/ يونيو أصدر مجلس الأمن قراره الثالث (رقم ٢٣٥) «يؤكد قراريه السابقين بشأن وقف إطلاق النار والعمليات العسكرية ويطلب وقف الأعمال العدائية (بين سوريا وإسرائيل).

وفي اليوم الحادي عشر من حزيران/ يونيو أصدر مجلس الأمن قراره الرابع (رقم ٢٣٦) «يستنكر انتهاك وقف إطلاق النار، ويدعو إلى العودة إلى خط وقف إطلاق النار الذي كان قائماً في الساعة ١٦,٣٠ بحسب توقيت غرينتش في اليوم العاشر من شهر حزيران/ يونيو ١٩٦٧!!»

ويرى المواطن العربي بكل وضوح أن جوانب مهمة قد أهملت في هذه القرارات عمداً وقصداً وعن سابق تصور وتصميم، كما يقول رجال القانون.

من هذه الجوانب أن إسرائيل لم تذكر لا بالاسم ولا ضمناً في هذه القرارات، كأنما إسرائيل لم تكن قد اجتاحت فلسطين كلها، ومعها أراضي دولتين عربيتين هما عضوان في الأمم المتحدة، سوريا ومصر.

ومن ذلك، أن القرارات لم تذكر من الذي بدأ العدوان، من المعتدي ومن المعتدى عليه، وكأنما إسرائيل قد احتلت جانباً من الأراضي العربية، والدول العربية قد احتلت جانباً «من أراضي» إسرائيل.

ومن ذلك أن القرارات لم تطلب عودة المتحاربين إلى الخطوط التي كانت قائمة قبل العدوان، وهو المبدأ المتعارف عليه في القانون الدولي وسوابق الأمم المتحدة نفسها. وعلى العكس فإنها قد أقرت «الخطوط الجديدة» وهي خطوط عدوان تعرفها الدنيا بأسرها، وليس الأمر بحاجة إلى تحقيق أو برهان.

ومن ذلك أن قرار مجلس الأمن بشأن الجبهة السورية، قد أشار إلى خط إطلاق النار الذي كان قائماً في العاشر من حزيران/يونيو. وفي هذا اليوم كانت الجبهة السورية قد تداعت، والقوات الإسرائيلية قد أتمت احتلالها للأراضي السورية في الجولان بأكمله.

وهكذا، نرى أنه حين صدر القرار الرابع لمجلس الأمن، انتهى الأمر الواقع عند نهايته، نهايته التي أرادتها له إسرائيل، فتوقف إطلاق النار على الجبهة السورية، بعد أن استكملت القوات الإسرائيلية غزوها لهضبة الجولان بكاملها، وبعد أن تم في الأيام الثلاثة الماضية احتلال الضفة الغربية وسيناء. وأصبح الاحتلال الإسرائيلي جائماً على الأرض العربية من شرم الشيخ جنوباً إلى جبل الشيخ شمالاً، مسنداً بأربعة قرارات من مجلس الأمن، ليس فيها كلمة واحدة عن الانسحاب.

وهكذا نفذت إسرائيل قرار مجلس الأمن بوقف إطلاق النار، ولكن بعد أن انتهت المعركة. وجمع الاتحاد السوفياتي كل أوراقه وأراد أن يقوم بلعبة دولية أخرى، فقدم إلى مجلس الأمن مشروع قرار من فقرتين: تنص الفقرة الأولى على إدانة إسرائيل، ولم يصوت لها إلا الاتحاد السوفياتي وبلغاريا ومالي والهند؛ وتنص الفقرة الثانية على مطالبة إسرائيل بسحب قواتها خلف خطوط الهدنة، ولم يصوت لها إلا الاتحاد السوفياتي وبلغاريا ومالي والهند ونيجيروا وإثيوبيا. وسقط المشروع السوفياتي برمته وطوى المجلس جلساته على هذه «الفضيحة الدولية» التي مارسها مجلس الأمن، وهو أعلى سلطة دولية تضطلع بإقرار الأمن والسلم في العالم بأسره.

«والفضيحة الدولية» هذه ليست كلمة إنشائية أو لفظة أدبية، ولكنها حقيقة دولية وسياسية، تتحمل الولايات المتحدة الدور الأكبر فيها، ويلها الاتحاد السوفياتي في المقام الثاني. ووراء هذين الدورين التخاذل العربي متمثلاً في الحكم العربي المعاصر، والدلائل على ذلك كثيرة.

يأتي أولاً، تخلف مجلس الأمن عن اتخاذ قرار بوقف إطلاق النار فوراً منذ الساعة

الأولى لاندلاع الحرب في صباح الخامس من حزيران/ يونيو على الجبهتين المصرية والأردنية. ومضت ٣٦ ساعة في مشاورات الكواليس بين أمريكا وروسيا، صدر بعدها القرار الأول بوقف إطلاق النار من غير تحديد ساعة أو يوم للتنفيذ!

ويأتي ثانياً، أن إسرائيل لم تلتزم بقرار مجلس الأمن الأول، فصدر القراران الثاني والثالث قاصرين على التوكيد المجرد، من غير إجراءات رادعة كالعقوبات أو غيرها.

ويأتي ثالثاً، أن القرار الرابع، بالنسبة إلى الجبهة السورية قد أعطى الفرصة كاملة لإسرائيل لتحقيق أهدافها الكاملة في احتلال هضاب الجولان.

ويأتي رابعاً، أن مجلس الأمن قد رفض أن يحدد الطرف المعتدي، وبالتالي حمى إسرائيل من الإدانة، وجعلها تبرر عدوانها بأنه دفاع عن النفس يكفله ميثاق الأمم المتحدة.

ويأتي خامساً، أن مجلس الأمن قد رفض أن يدعو إسرائيل إلى الانسحاب إلى ما وراء خطوط الهدنة، أو على الأقل إلى ما وراء الخطوط التي كانت قائمة قبل نشوب القتال، وهذا مبدأ دولي معترف به، وعليه سوابق دولية كثيرة.

وعلى الجملة، فإن مجلس الأمن قد أبقى الأرض العربية المحتلة تحت احتلال إسرائيل «لتجني ثمرة العدوان . .»، وذلك ما لا يسمح به القانون والأعراف الدولية، وبهذا تكون إسرائيل في مركز القوة، فلا تخلو عن أراضي الدول العربية إلا وفق التنازلات والتسويات التي تريدها إسرائيل. وهذا ما تابعه المواطن العربي، وهو يتابع الأحداث منذ حرب الأيام الستة إلى يومنا هذا.

ولم تكن معالم هذه المؤامرة الدولية، من الأسرار الخفية، ولكنها كانت ظاهرة للعيان والآذان، لمن يتابع مجلس الأمن في جلساته، ويسمع أعضائه في ما يقولون، بل إن الرأي العام العالمي، خارج قاعات المجلس كان يرى خيوط المؤامرة بأم عينه، يوماً بعد يوم. وكانت انطباعات الرأي العام تجد طريقها إلى محاضر مجلس الأمن، على لسان المندوبين يقتبسونها ويستشهدون بها.

من ذلك، أن موشي ديان وزير الدفاع الإسرائيلي، قد أعلن بعد ساعة من سقوط بيت المقدس بيد القوات الإسرائيلية «أن إسرائيل قد عادت إلى القدس ولن تغادرها مرة ثانية». وكذلك ما صرح به ليفي أشكول رئيس الوزراء الإسرائيلي من أن «الصراع قد ولّد حقيقة سياسية جديدة في الشرق الأوسط».

ومن ذلك أيضاً، ما نقلته جريدة نيويورك تايمز في عددها الصادر في التاسع من حزيران/ يونيو، من أن «الإسرائيليين غير مستعدين لا اليوم ولا في المستقبل

القريب أن يساوموا أو يفاوضوا بشأن القدس . . وأنهم لا يريدون أن يكرروا أخطاء الماضي ويتخلوا عن قطاع غزة بعد أن فتحوه».

ومن ذلك، أخيراً، أن وكالات الأنباء قد بعثت برسالة من تل أبيب في العاشر من حزيران/ يونيو «أن الدبابات الإسرائيلية مسنودة بموجات من الطائرات، اخترقت سوريا لعمق يصل إلى خمسين ميلاً. وأن القوات الإسرائيلية قد استولت على القنيطرة وبدأت بتطويق دمشق. وأن المصادر المطلعة تتكهن أن النظام السوري سيسقط قريباً». وكان المندوب الأمريكي يقرأ ذلك كله في الصحف، ويردده المندوبون في مناقشاتهم، ومع هذا، ورغمما عن كل هذا، فقد كان المندوب الأمريكي يلح ويلح بأن «البيانات التي يدلي بها الفريقان متناقضة وعلى المجلس أن يتأكد من الحقائق أولاً قبل أن يصدر أي قرار» .

وكانت الولايات المتحدة، تختار سبيل المماحكة والجدل البيزنطي، لتيسر لإسرائيل أطول فرصة ممكنة، لتدمير الجيوش العربية واحتلال الأرض العربية، وتمكنها من أن تفرض على الأمة العربية سلاماً أمريكياً وصلحاً إسرائيلياً.

ولقد بعد الزمن عند المواطن العربي اليوم عن تلك الحقبة، وقد يظن أن هذه الإدانة للسياسة الأمريكية، لا يقوم عليها أي دليل. ويكفي أن نقرا ما قاله المعلق الأمريكي المعروف جيمس رستون في ١١ حزيران/ يونيو ١٩٦٧ في جريدة نيويورك تايمز من أن «هدف إسرائيل واضح جداً. . إنها مصممة على تدمير كل أسلحة العدو. . وهي محتاجة للوقت لتحقيق هذه الغاية. . ولذلك فإنها تخطب في مجلس الأمن إلى ما لا نهاية. . لأن كل جدل معناه تدمير المزيد من الطائرات والمصفحات السورية. . وأمريكا من جانبها تطالب بإثبات كل تقرير عن الحرب، وهي تعلم أن ذلك يعطي وقتاً لتدمير المدافع السورية. . وأن تخضع آخر الدول العربية بتهديد دمشق!!»

ذلك دور أمريكا، أما دور روسيا في مجلس الأمن فإنه امتداد لدور روسيا في الشرق الأوسط، والشرق الأوسط واحد من بضعة عشر موضوعاً دولياً يدور حوله الصراع بين روسيا وبين أمريكا، أو أنه بتعبير أدق واحد من أوراق «اللعبة» الدولية الكبرى في ميزان القوى بين الدولتين العملاقين.

ولست أتعرض للدور الروسي في الشرق الأوسط بكامله، ولا بدوره في حرب الأيام الستة، ولا على وجه التحديد في ليلة الخامس من حزيران/ يونيو حينما شدد الاتحاد السوفياتي وأكد على الرئيس الراحل جمال عبد الناصر أن لا يكون البادئ بالهجوم، وأن أمريكا ساعية لأن تلتزم إسرائيل بأن لا تبدأ بالهجوم، ولكني أحصر

الكلام الآن في المعركة السياسية، وفي مجلس الأمن بالذات.

ولا بد لنا، منذ البداية، أن نقرر حقيقة أساسية، وهي أن الاتحاد السوفياتي بصفته عضواً في مجلس الأمن، قد دافع عن الموقف العربي دفاعاً مجيداً، فقد أورد جميع الحجج والأسانيد التي تؤيد القضية العربية، ولم يترك شاردة ولا واردة إلا وثبتها في بياناته المستفيضة، ألقاها المندوب الروسي ليلاً ونهاراً؛ ولا نكران كذلك أن الاتحاد السوفياتي قد طالب المرة بعد المرة بعودة القوات الإسرائيلية إلى ما وراء خطوط الهدنة، مع إعادة أوضاع المناطق المجردة من السلاح في فلسطين، وهو موضوع يكاد أن يكون منسياً يومئذ، ومسألة «ميتة» في هذه الأيام!

ولكن الاتحاد السوفياتي، في قضية الشرق الأوسط، ليس عضواً وكفى من أعضاء مجلس الأمن، إنه فريق رئيسي في نزاع الشرق الأوسط، وفي مواجهة الولايات المتحدة، وهذا موقف دولي صنعه الصراع الأمريكي - الروسي، وما الشرق الأوسط إلا أحد ميادينها، وإذا كان للأمة العربية أن تختار لاختارت أن لا يكون للدولتين معاً أي مقالة أو مجال في الوطن العربي بأسره!

وحينما وقعت حرب الأيام الستة، وانتصرت إسرائيل انتصاراً ساحقاً، برزت حقيقة دولية، بأن النصر هو للغرب على الشرق، وبالتحديد فإنه نصر لأمريكا على روسيا. كان ذلك انطباعاً عاماً في الرأي العام الدولي، تحدثت عنه الصحافة الغربية من غير موارد ولا تورية. حتى إن المندوب الروسي في مجلس الأمن قد اقتبس تعليقات من الصحف الأمريكية تشير بأن كبار المسؤولين في واشنطن يرون في انتصار إسرائيل نصراً للمعسكر الغربي^(٢).

وسواء أحببنا أم كرهنا، فقد كان ينظر إلى الاتحاد السوفياتي أنه حليف للعرب في هذه المعركة، من غير حلف مكتوب، كما كانت أمريكا حليفاً عسكرياً لإسرائيل، من غير حلف مكتوب. ولا نريد الآن أن نتعرض للجانب العسكري من المعركة وخلفياتها وملحقاتها ومبرراتها وظروفها، فذلك موضوع متشابك مترامي الأطراف، لا يكاد كتاب كامل بكامله أن يلمّ بكل أطرافه، ولكن من حقنا، ومن حق التاريخ، أن نسأل - هل كان السلوك السياسي للاتحاد السوفياتي مع الدول العربية في مجلس الأمن، كسلوك الولايات المتحدة مع إسرائيل؟

الجواب عن هذا السؤال نجده في المحاضر الرسمية لمجلس الأمن . . لقد كان موقف المندوب الأمريكي حاسماً وقاطعاً لا تردد فيه، ولا مساومة ولا مهادنة،

(٢) محضر مجلس الأمن الدولي، الجلسة رقم ١٣٥١ بتاريخ ١٩٦٧/٦/٨.

ويتلخص هذا الموقف في إطالة المجادلة والمماحكة لإعطاء الفرصة لإسرائيل لتصفية الجبهات العربية تصفية نهائية، فقد رفض الدخول في أي بحث لمعرفة المعتدي، وامتنع عن إدانة العدوان، واكتفى بقرار وقف إطلاق النار غير مقترن بعقوبات، وليتكرر القرار إذا لم تدعن إسرائيل.

أما الموقف الروسي فقد كان سياسياً وجدلياً ومنطقياً، بل وعلمياً وقانونياً، ولكن روسيا تعلم أكثر من غيرها، أن وقف القتال وإعادة المتحاربين إلى الخطوط السابقة يحتاج إلى مواقف صلبة صارمة لا إلى تهديدات ناعمة، سواء لأمريكا أو لإسرائيل، أو لكليهما معاً. وأين ذلك كله من التهديدات الروسية العاصفة، الغاضبة المزججة المندرة بالقذائف الصاروخية في شوارع لندن، أثناء العدوان الثلاثي على مصر في عام ١٩٥٦، حينما قامت بريطانيا وفرنسا وإسرائيل بحرب السويس المعروفة؟

لقد كانت خطب الوفد الروسي في مجلس الأمن، في حزيران/يونيو ١٩٦٧، تنبئ كلها أن روسيا لن تفعل شيئاً سوى العمل السياسي، وأن تهديداته اللفظية لن تتعدى أن تكون من العبارات الدولية المألوفة، وتجلى ذلك حينما أعلن المندوب الروسي في المجلس بأن «الاتحاد السوفياتي والدول الاشتراكية الأخرى قد قررت قطع علاقاتها الدبلوماسية بإسرائيل»! وبدا واضحاً أن الجبل قد تمخض، ولكنه ولد فأراً.. وفأراً ميتاً.

وحين أيقنت أمريكا أن «الفأر» ميت حقاً، انفردت في السيطرة على مجلس الأمن وحققت لإسرائيل «استثمار» نصرها العسكري بنصر سياسي كبير، يدعم احتلالها الأرض العربية، وأن يظل هذا الاحتلال العسكري حتى يحل محله السلام الإسرائيلي.

وهكذا انتهت مرحلة مجلس الأمن بهزيمة سياسية للأمة العربية، فوق هزيمتها العسكرية، وراح الحكم العربي المعاصر ومعه الاتحاد السوفياتي يبحث عن ملهأة أخرى تشغل بها الأمة العربية حيناً من الدهر، ولو لبضعة أيام أخرى.

وانتصب مسرح جديد، في المنظمة العالمية، وبدأ المشهد الثاني في الملهأة والمأساة، وكان البطل هذه المرة، هو رئيس وزراء الاتحاد السوفياتي بنفسه.

إنه السيد أليكسي كوسيجين (Alexei Kosygin)، بلحمه ودمه ولسانه، وسنسمع ما يقول، ونرى ما يفعل، وجلّ اهتمامنا بالرئيس السوفياتي أن الآمال معلقة على الاتحاد السوفياتي، في ما يقول وما يفعل.

أما الولايات المتحدة، فلا أعرف عربياً حصيفاً نظيفاً، يعلق أملاً على ما تقول

وتفعل، ذلك أن الأمة العربية قد غسلت يديها من الولايات المتحدة منذ زمن بعيد، ولم تعد ترى في سياستها إلا سياسة الودود لإسرائيل، والعدو اللدود للأمة العربية.

وبعد، فقد كانت حصيلة مداولات مجلس الأمن المتواصلة من السادس إلى الحادي عشر من حزيران/ يونيو، أن اتفق العملاقان العظيمان: أمريكا وروسيا، على إصدار أربعة قرارات، ليس في واحد منها دعوة إلى إسرائيل بالانسحاب من شبر واحد من الأرض العربية، وليس فيها إدانة واحدة لإسرائيل.

بل لقد كانت تلك القرارات توكيداً لاحتلال الأرض العربية، ودعوة رسمية لإسرائيل لاستمرار الاحتلال إلى أن يتم الاتفاق بين الطرفين المتحاربين، إسرائيل من مركز الغالب، والدول العربية من مركز المغلوب.

هذا ما انتهى إليه مجلس الأمن، وهذا ما انتهت إليه إرادة العملاقين العظيمين.

والمقارنة، وإن تكن غير كاملة في جميع أطرافها، فإن المواطن العربي يستطيع أن يرى التقاء العملاقين العظيمين على «قضية فلسطين» في شهر حزيران/ يونيو من عام ١٩٦٧، تماماً كما التقيا قبل عشرين عاماً، في شهر تشرين الثاني/ نوفمبر من عام ١٩٤٧، حين أصدرت الأمم المتحدة قرارها المشؤوم بتقسيم فلسطين، وقيام إسرائيل.

كان ذلك باتفاق العملاقين العظيمين، اتفاق قنص وصيد.

ولكن الشباك مختلفات، وسنرى في الفصول التالية، كيف أنهما سيلتقيان مرات ومرات.

كوسيجين وجونسون

يضعان حجر الأساس لمؤتمر جنيف

والمشهد الثاني في الملهاة المأساة، ينتقل هذه المرة من قاعة مجلس الأمن الصغيرة، بأعضائها الخمسة عشر، إلى القاعة الكبرى للجمعية العامة بأعضائها المئة والاثنتين والعشرين دولة، وأروقتها الرحبة حيث يحتشد الجمهور اليهودي في نيويورك، المدينة الإسرائيلية الكبرى عبر الأطلنطي.

ولقد انعقدت الجمعية العامة في غير موعدها المعتاد، في جلسة «خاصة طارئة» بناء على طلب من الاتحاد السوفياتي بموجب مذكرة موقعة من السيد غروميكو وزير الخارجية السوفياتية، بتاريخ ١٣ حزيران/يونيو ١٩٦٧ للنظر في «تصفية العدوان الإسرائيلي على أراضي الدول العربية وتحقيق انسحاب القوات الإسرائيلية فوراً إلى مواقعها الأولى على خطوط الهدنة».

وبعد أسبوع من المذكرة السوفياتية انعقدت الجمعية العامة، وشهدت الأمم المتحدة إحدى جلساتها الحاشدة بمن حضرها من رؤساء بعض الدول ووزراء خارجيتها، ولم يحضر الرئيس الأمريكي جونسون أية جلسة من جلسات الدورة استخفافاً بالاتحاد السوفياتي والأمم المتحدة معاً، فقد حققت أمريكا نصراً ساحقاً في ميدان الشرق الأوسط، . . ومالها وللأمم المتحدة! أوكل الرئيس الأمريكي الدفاع عن أزمة الشرق الأوسط إلى اثنين لا ثالث لهما، الأول، الوزير الإسرائيلي أبا إيبان (Abba Eban)، والثاني السفير الصهيوني الأمريكي المستر غولدبرغ (Arthur Goldberg)، وهو الذي أعلن غير مرة في الأمم المتحدة أنه صهيوني، وأنه يفخر بصهيونيته!!

والواقع أن الدورة «الخاصة الطارئة» قد طلبها الاتحاد السوفياتي، وهو يعلم علم اليقين أنها لن تحقق الغرض المعلن الذي انعقدت من أجله. والرئيس كوسيجين ومعه

وزير خارجيته على يقين قاطع بأن القضية التي فشل مجلس الأمن قبل بضعة أيام في تسويتها بصورة مرضية، لا يمكن أن تجد لها حلاً في الجمعية العامة. غير أن الاتحاد السوفياتي قد أراد أن يضرب عصافير متعددة بحجر واحد. وهو يعلم أن «حجره» لن يصيب عصفوراً واحداً.

ولقد كشفت الأيام الستة التي قضاها الرئيس كوسيغين في الأمم المتحدة أنه أراد أن يغتنم «الدورة الطارئة الخاصة» ليلتقي بالرئيس جونسون لبحث معه عدة مشاكل دولية، آخرها أزمة الشرق الأوسط. وأن يكون جو هذه اللقاءات مفعماً بالمودة والوفاق، لا يعكره جو الدورة «الطارئة»، وكل ما في الأمر أن يغطي الاتحاد السوفياتي «هزيمته» في الشرق الأوسط وأن يبرئ نفسه أمام الأمة العربية من موقفه المتخاذل في حرب الأيام الستة.

وكان الاتحاد السوفياتي في حاجة إلى هذه الملهة المأساة في الأمم المتحدة. . ذلك أن الأمة العربية، ما إن عرفت بالدمار الذي حل بالجيش العربي في الأيام الأولى من الحرب، حتى ارتفعت أصابع الاتهام في الوطن العربي تدين الاتحاد السوفياتي بالتهاون في ساعة الشدة، وسارت التظاهرات الشعبية في كثير من البلاد العربية^(١) مستنكرة موقف الاتحاد السوفياتي، ولم تنج السفارات والقنصليات السوفياتية في الوطن العربي من الإحراق والتدمير، إلا بإجراءات أمنية بالغة الشدة.

ولقد زاد من سقوط هيبة الاتحاد السوفياتي في تلك الحقبة، ومعها هيبة الدورة الطارئة، أن إسرائيل قد رمّت قفازها من تل أبيب إلى قاعة الأمم المتحدة، من خلال تصريحات مفعمة بالغطرسة والتحدي. فقد أعلن الوزير الإسرائيلي أبا إيبان، وهو يركب الطائرة إلى نيويورك في ١٧ حزيران/يونيو في حديث إلى جريدة جيزروزال بوست الإسرائيلية أن «إسرائيل لن تعود إلى خطوط الهدنة القديمة حتى لو صوتت الجمعية العامة ضد إسرائيل بمئة وواحد وعشرين صوتاً. . وأن إسرائيل قد أخطرت الدول الكبرى بهذا الموقف». وما إن وصل الوزير الإسرائيلي إلى قاعة الأمم المتحدة حتى أعقبه وزير الدفاع الإسرائيلي الجنرال ديان بتصريح آخر أعلن فيه أن إسرائيل. . «لن تتزحزح من المناطق المحتلة الواقعة بين القنطرة والقنيطرة حتى يوقع العرب معاهدات سلم دائمة».

(١) أحمد الشقيري، الهزيمة الكبرى مع الملوك والرؤساء: من بيت عبد الناصر إلى غرفة العمليات، ٢ ج (بيروت: دار العودة، ١٩٧٣)، ج ٢، ص ٣٠ وما بعدها. وهو متضمن في هذه المجموعة.

وفي جو هذه العوامل - العربية والسوفياتية والأمريكية والإسرائيلية، وقف الرئيس كوسيغين في صباح اليوم التاسع عشر من شهر حزيران/ يونيو على منبر الأمم المتحدة في المكان نفسه الذي وقف فيه سلفه الرئيس خروشوف قبل بضع سنين^(٢)، وتطلعت أبصار الوفود، والصحافيين، وعدسات التلفزيون، كلها محدقة جاحظة، لترى الفارق بين الرجلين، بين الخطابين، بل بين الموقفين.

امتد خطاب الرئيس كوسيغين ما يزيد عن ساعة، فكان خطاباً عادياً في نبراته وعباراته، يصح أن يلقيه أي رئيس لدولة وسطى أو صغرى، ولقد كان خطاباً جيداً من غير شك، سرد الوقائع والنتائج من البداية إلى النهاية، بأسلوب منطقي واضح، ولكنه لم يكن خطاب دولة عملاقة، عازمة ومصممة على وضع الأمور في نصابها الصحيح.

بل وأوضح من ذلك، أن الرئيس كوسيغين قد رمى القضية برمتها في أحضان الدول العظمى، حين قال في خطابه «إن الكثير يعتمد على جهود الدول العظمى.. ويكون من الخير إذا كانت وفودهم تجد لغة مشتركة للوصول إلى قرارات تدعم السلام في الشرق الأوسط والسلام العالمي». وحين تلقى هذه العبارة من دولة عملاقة، وفي قاعة الجمعية العامة، فإن المعنى وراء ذلك واضح لا يحتاج إلى إيضاح. المعنى أن الاتحاد السوفياتي يريد أن يؤدي جهداً سياسياً إعلامياً وكفى.

وفوق ذلك فإنه أراد أن يطيب خاطر الأمة العربية بكلمات تروق لها، فندد بإسرائيل وعدوانها الغاشم بعبارات قاسية، وأن إسرائيل هي المسؤولة عن بدء الحرب ونتائجها، ثم أفاض الرئيس السوفياتي في شرح الفظائع التي ارتكبتها القوات الإسرائيلية أثناء القتال على المدنيين الأمنين، وأن «الشعب في الضفة الغربية وقطاع غزة يطرد من مدنه وقراه.. وأن الإسرائيليين يطلقون النار على المسجونين والنساء والأطفال وسيارات الإسعاف أثناء نقل الجرحى.. وأن الأمم المتحدة لا تستطيع أن تتجاهل هذه الجرائم، وأنه يجب معاقبة الذين يقترفون مثل هذه الجرائم في المناطق العربية المحتلة، وأن شعوب العالم سوف تعاقبهم..».

وقد كان الرئيس كوسيغين يقصد من وراء هذه العبارات أن يخاطب جماهير

(٢) أحمد الشقيري، أربعون عاماً في الحياة العربية والدولية (بيروت: دار النهار للنشر، ١٩٦٩). وهو

متضمن في هذه المجموعة.

الأمة العربية ليستل غضبها على الاتحاد السوفياتي، وكانت أجهزة الإعلام العربي، وهي التي وقعت تحت «احتلال» الحكم العربي المعاصر تنشر هذه العبارات بالعناوين الضخمة لتلقي في روع المواطن العربي أن الاحتلال الإسرائيلي سيجلو قريباً عن الأرض العربية، وأن الاتحاد السوفياتي سيجبر أمريكا لتجبر إسرائيل على الانسحاب الناجز، وخلال بضعة أسابيع . . أو بضعة أشهر على الأكثر. وبذلك أصبح الحكم العربي المعاصر «الفريق المنتفع» بهذه الملهة المأساة التي دفعها الاتحاد السوفياتي إلى مسرح المنظمة الدولية.

وإمعاناً في هذه كله، فإن الإعلام العربي قد حجب عن الأمة العربية كثيراً من الجوانب المهمة في خطاب الرئيس كوسيغين، وهي الجوانب التي تؤكد الأهداف التي كان يرمي إليها الاتحاد السوفياتي من الإلحاح على عقد الدورة الطارئة، وأن يشخص الرئيس كوسيغين بنفسه ليرأس وفد بلاده في اجتماعات الدورة.

لقد حجب الإعلام العربي عن الأمة العربية أن الرئيس كوسيغين قد افتتح خطابه بقوله «إنه لا أعمال عدائية هناك - في الشرق الأوسط - في هذه البرهة . . لقد حصل وقف إطلاق النار . . وهذه الواقعة هي نصر أكيد للقوى المحبة للسلام، والفضل في ذلك إلى حد غير قليل، يعود إلى مجلس الأمن، وإن كان قد قصّر بصورة كاملة عن القيام بواجباته كما هي منصوص عليها في ميثاق الأمم المتحدة . .»، وكيف يمكن أن يكون وقف إطلاق النار نصراً أكيداً، وهو لم ينفذ إلا بعد احتلال إسرائيل لكامل الأرض العربية؟ وهو كذلك لم يطلب إلى إسرائيل العودة إلى خطوط ما قبل القتال؟

ثم ينتقل الرئيس كوسيغين بعد ذلك، وقبل أن يشرح أزمة الشرق الأوسط، إلى الحديث عن قضية فييتنام، فيعلن أن الولايات المتحدة قد أزاحت الستار في السنوات الثلاث الأخيرة وأصبحت تقوم بعدوان مباشر على شعب فييتنام. وأن القصد من هذه الحرب هو أن يفرض على الشعب الفيتنامي نظام يتفق مع رغبات الدوائر الاستعمارية الأجنبية، ويواصل كوسيغين شرحه لقضية فييتنام ويقترح الحل اللازم لها.

ومن قضية فييتنام ينتقل الرئيس كوسيغين إلى قضية كوبا، ومن هذه إلى قضية الكونغو، وثم إلى قضية جمهورية الدومينيكان . . وبعدها إلى قضية السلام في أوروبا، ويتناول بعد ذلك مشكلة ألمانيا الغربية وألمانيا الشرقية، وليخلص من ذلك كله إلى «أن الأحداث التي جرت في الشرق الأوسط في ما يتعلق بالصراع بين

إسرائيل والشرق الأوسط يجب أن تبحث حتماً في إطار الحالة الدولية الشاملة في العالم»^(٣).

ولا ريب أن الاتحاد السوفياتي على «حق» في هذه النظرة السياسية، بالنسبة إلى مصالحه الإستراتيجية العالمية في إطار صراعه الكبير مع الولايات المتحدة، وأنه على «حق» كذلك في أن يحشر قضية الشرق الأوسط مع سائر القضايا الدولية الأخرى ليوافقه بها الولايات المتحدة، ويصل معها إلى اتفاق أو وفاق بشأنها كلها، أو معظمها، أو بعضها. وهذا هو هدف الاتحاد السوفياتي من الدورة الطارئة، ومن مجيء الرئيس كوسيغين شخصياً إلى نيويورك تحت مظلة أزمة الشرق الأوسط، بل هذه هي العصافير المتعددة التي أراد الرئيس كوسيغين أن يضر بها بحجر واحد!

وثمة هدف آخر أراد الرئيس كوسيغين أن «يعتذر» به عن تأييد الاتحاد السوفياتي لقيام إسرائيل في عام ١٩٤٨، فكان العذر أسوأ من الذنب، حين قال في خطابه: «لقد كان الاتحاد السوفياتي، عبر الخمسين عاماً الماضية يعامل جميع الشعوب باحترام... ويؤكد أن من حق كل شعب أن يقيم دولة قومية له... فهذا مبدأ أساسي من مبادئ الاتحاد السوفياتي... وعلى هذا الأساس لقد وافقنا في عام ١٩٤٧ على إنشاء دولتين، دولة يهودية، وأخرى عربية في إقليم فلسطين، المستعمرة البريطانية السابقة...»^(٤).

ولم يكن الاتحاد السوفياتي جاهلاً أن فلسطين كانت تحت الانتداب البريطاني ولم تكن مستعمرة بريطانية، ولكن الرئيس كوسيغين أراد أن يستغل جهل الكثيرين فوصف فلسطين بأنها «مستعمرة» بريطانية، ليبرر أن سياسة الاتحاد السوفياتي عام ١٩٤٨ قد «حررت» فلسطين من الاستعمار ووافقت على إقامة دولتين مستقلتين حرتين، إحداهما يهودية والأخرى عربية.

وكذلك فإن الرئيس كوسيغين قد سرد عذراً آخر كان أقبح من الذنب، فقد جاء في معرض خطابه قوله بأن «الاتحاد السوفياتي كان قد بدأ يستلم معلومات تفيد بأن حكومة إسرائيل قد اختارت نهاية شهر أيار/مايو ١٩٦٧ كوقت لضربة عاجلة على سوريا بقصد سحقها، ومن بعد ذلك الانتقال بالقتال إلى أراضي الجمهورية العربية المتحدة»^(٥)، وهذا الكلام لا يبقى أية قيمة سياسية أو عملية للدورة الطارئة، فقد

(٣) خطاب الرئيس كوسيغين في جلسة مجلس الأمن الدولي رقم ١٥٢٦، تاريخ ١٩/٦/١٩٦٧، الفقرة ٢٠.

(٤) المصدر نفسه، الفقرتان ٤٥ - ٤٦.

(٥) المصدر نفسه، الفقرة ٢٦.

كان واجب الاتحاد السوفياتي وهذه «المعلومات» بين يديه، أن يبادر فور أن تلقاها إلى الدعوة لدورة طارئة للحيلولة دون القتال قبل وقوعه . . لا للدعوة إليها بعد وقوعه. ناهيك عن الواقعة الرهيبة الخطيرة التي تتمثل في «اقتحام» السفير السوفياتي لمنزل الرئيس الراحل جمال عبد الناصر، عند منتصف ليلة الخامس من حزيران/ يونيو، لمنشدته أن لا يبادر بالضربة الأولى، استناداً إلى أن أمريكا من جانبها قد «أخذت» وعداً مماثلاً من إسرائيل.

هذه الجوانب وغيرها من خطاب الرئيس كوسيجين قد حجبها الحكم العربي المعاصر في أجهزته الإعلامية عن أسماع الأمة العربية، واكتفى بإبراز ما ينفع في إلهاء الجماهير وإشغالها عن الحقائق، ونشر في صدر الصحافة العربية ترجمة دقيقة لمشروع القرار الذي قدمه الرئيس كوسيجين في خطابه إلى الجمعية العامة، وناشد الأمم المتحدة أن توافق عليه.

ولا إنكار أن مشروع القرار السوفياتي يتفق مع وجهة النظر العربية على طول الخط، فإن عبارات الديباجة تعبر عن مطالب الأمة العربية، والفقرات الأساسية «تطالب بالانسحاب من الأراضي العربية، لا ما إلى وراء خطوط القتال في حزيران/ يونيو، بل إلى ما وراء خطوط الهدنة في عام ١٩٤٩. وتطالب كذلك بإدانة إسرائيل لأعمالها العدوانية . . وبدفع تعويضات كافية للدول العربية عن الخسائر الناتجة عن العدوان». ولم تكن الدول العربية تطمع في أكثر من هذه المطالب.

ولكن الرئيس كوسيجين كان يعلم علم اليقين أن مشروع القرار هذا صائر إلى الفشل لسببين: أولاً، لأن إسرائيل وأمريكا لا تقبلان به إطلاقاً وقد أعلننا ذلك قبل انعقاد الدورة الطارئة وفي أثنائها. وثانياً، لأن الرئيس السوفياتي نفسه قد ناشد الدول العظمى من على منبر الأمم المتحدة البحث عن «قرارات ذات لغة مشتركة تحقق السلام في الشرق الأوسط وفي العالم . .»، ومن أين الوصول إلى هذه اللغة المشتركة، ودولتنا العدوان بريطانيا وأمريكا، كما كانتا تسميان في ذلك الوقت، ترفضان انسحاب القوات الإسرائيلية؟ أما فرنسا، وهي الدولة العظمى الرابعة فلم تكن مستعدة لأن تنفرد بمبادرة سياسية ليس لها حظ من النجاح.

وكائنة ما كانت الظروف والأهداف فلم يكد الرئيس السوفياتي يفرغ من خطابه، حتى شق الوزير الإسرائيلي أبا إيبان طريقه في القاعة، يمشي في زهو وخيلاء إلى المنبر، ليلقي خطابه مباشرة بعد الخطاب السوفياتي، وكان خطاباً طويلاً تجاوز إلقاؤه ساعتين كانتا تجاران بالحد والغطرسة.

وما إن بدأ الوزير الإسرائيلي يقول «سيدي الرئيس حضرات الأعضاء»، حتى

نهض أندريه غروميكو الوزير السوفياتي، ونهض معه وفود دول أوروبا الشرقية وانسحبوا جميعاً من القاعة ليعربوا عن استنكارهم لإسرائيل وإهمالهم لما يقوله الوزير الإسرائيلي، وقد أراد الوزير السوفياتي من وراء هذه «الحركة» أن يرضي عواطف الأمة العربية التي كانت تتابع أخبار الدورة الطارئة. ولكن فات الدول الاشتراكية وعلى رأسها الاتحاد السوفياتي أن الانسحاب من القاعة هو «تكريم» لإسرائيل، والقضية في مجموعها كانت في حاجة إلى إجراءات أكثر جدية من قبل الدولة العملاقة ومعها الاشتراكيات الأخرى!

على أن هذا التصرف السوفياتي قد أغدق على إسرائيل كسباً سياسياً جزيلاً، فقد ازداد اهتمام المعسكر الغربي بإسرائيل وبما سيقوله الوزير الإسرائيلي، وازداد حماس الجمهور اليهودي في أروقة الجمعية العامة وهو يرى أن إسرائيل قد بلغت من الأهمية بحيث يضطر الاتحاد السوفياتي إلى الانسحاب من قاعة المنظمة الدولية، وكان لا يفعل ذلك إلا في الأزمات الحادة مع الولايات المتحدة، الزميلة العملاقة.

وفي بداية الكلام، حمل الوزير الإسرائيلي على الاتحاد السوفياتي حملة قاسية مندداً بالسياسة السوفياتية بأنها «كانت سياسة تتجافى مع السلام في الشرق الأوسط عبر سنوات طويلة، وأنها تتحمل جانباً كبيراً من المسؤولية عن القلق والاضطراب اللذين سادا المنطقة طيلة تلك المدة». وأن خطاب الرئيس كوسيجين الذي ألقاه اليوم هو مثال على فقدان الموضوعية والالتزان وساهم إلى حد كبير في حالة القلق والهلع التي تملأ حياة الشرق الأوسط»^(٦).

ولقد شدد الوزير الإسرائيلي النكير على الاتحاد السوفياتي مرات ومرات لا ليفند موقف الاتحاد السوفياتي لمجرد التفنيد، ولكن ليصل بالمزيد من العمق إلى الضمير الأمريكي، ويستدر مزيداً من العطف، والتأييد الاقتصادي والعسكري. ولم تكن الجوانب العقائدية هي التي تحفز الوزير الإسرائيلي ليكيل التهم جزافاً إلى الاتحاد السوفياتي. . قدر ما كانت فرصة انتهازية استغلالية ليجعل من إسرائيل جزءاً من الشعب الأمريكي يتصدى للشيوعية، ويبارزها في كل ميدان!!

واستغل أبا إيبان الفرصة حتى الشمالة. . وشفى غليل الأمريكان وعملاء الأمريكان. وانتقل الوزير الإسرائيلي، بعد ذلك إلى أحداث الحرب، فصال وجال واختال مخموراً بالنصر، وراح يروي كيف «أن القوات المصرية قد تحركت ضد إسرائيل (!) في صبيحة الخامس من حزيران/يونيو. . وكان الخيار أن تبقى إسرائيل

(٦) المصدر نفسه، الفقرة ٨٨.

أو تزول . . ولكن إسرائيل قد خرجت في تلك اللحظات السوداء من الخطر الماحق إلى المقاومة المجيدة المنتصرة . . . و . . . » وغير ذلك من العبارات المتغطرة المتعجرفة التي لا تحتل أوراقها سردها كلها.

ثم مال الوزير الإسرائيلي ميلاً ثقيلة على الدول العربية وتهديداتها وتلاً سيلاً من القصاصات الصحافية، ومقتبسات من الإذاعات العربية، وفقرات من خطب الملوك والرؤساء وبخاصة على لسان الرئيس عبد الناصر، ووضع ذلك كله في إطار صورة كبيرة للعالم العربي يريد أن ينقض على دولة صغيرة تقوم على رقعة صغيرة من شواطئ البحر الأبيض المتوسط.

وبعد هذا التجوال الطويل حول الموقفين الروسي والعربي، أخذ الوزير الإسرائيلي يناقش مشروع الاتحاد السوفياتي الذي يدعو إلى انسحاب القوات الإسرائيلية، وهنا بلغ العتو الإسرائيلي ذروته فراح يسخر من المشروع وأعلن «أن عودة كل شيء إلى ما كان عليه الحال قبل الخامس من حزيران/ يونيو هو أمر مرفوض بصورة مطلقة، إن ذلك الحال السابق قد تحطم وتحول إلى ذرات، ولا يمكن إعادة قيامه مرة ثانية . . . وإنها واقعة تكنولوجية بأن الوصول إلى القمر أسهل من إعادة تركيب بيضة مكسرة . . . ولا بد أن يبنى شيء جديد. ولقد رفض مجلس الأمن وعن حق (منذ بضعة أيام) العودة إلى الوراء كما يريد لنا الاتحاد السوفياتي».

واسترسل الوزير الإسرائيلي في الإصرار على عدم الانسحاب، بعبارات وصياغات متعددة، حجبتها الحكم العربي المعاصر في إذاعاته وصحافته عن أسماع الأمة العربية، فقد كانت حملة التخدير التي تقودها السياسة العربية يومذاك، أن الانسحاب قد أصبح قاب قوسين أو أدنى . . . بضعة أسابيع أو بضعة أشهر وتجلو إسرائيل عن الأرض العربية . . . ويعود ما كان إلى حيث كان.

ولم يكتفِ الوزير الإسرائيلي برفض الانسحاب، ولكنه عرض على الدول العربية الخطوط العريضة للسلام. سلام المنتصر على المهزوم . . . سلام الغالب على المغلوب . . . ولو رجع المواطن العربي إلى ذلك القسم من خطاب الوزير الإسرائيلي، لوجد أن السلام المطروح اليوم وبعد حرب رمضان المجيدة، هو السلام الإسرائيلي بلحمه ودمه، وريحه ورائحته. وأن مؤتمر جنيف الذي يقدر له الانعقاد في ربيع عام ١٩٧٧ هو بداية المطاف لبلوغ السلام والصلح بين العرب وإسرائيل!

وتحدث الوزير الإسرائيلي طويلاً عن أسس السلام الذي يقترحه، وأنه يجب أن يتم «في إطار حوار واضح وصريح بين إسرائيل وكل من الدول العربية المجاورة . . . وأن على الشعوب العربية والإسرائيلية، مدفوعين بالحب المشترك للمنطقة التي يقضي

القدر بالمشاركة فيها، أن يعملوا لعالم جديد في البحر الأبيض المتوسط، بالتعاون مع أوروبا الناهضة، وكل من آسيا وأفريقيا المتطلعتين إلى دورهما الاستقلالي على مسرح التاريخ... وفي ظل السلام نستطيع أن نبني المنطقة من جديد... وفيها مواصلات تمتد من حيفا إلى بيروت ودمشق في الشمال... وإلى عمان وما بعدها شرقاً... وعبر جنوب النقب يمكن أن تستأنف المواصلات بين وادي النيل والهلال الخصيب... والمملكة الأردنية الهاشمية تستطيع أن تصدر وتستورد البضائع على الشاطئ الإسرائيلي... وبالتعاون المشترك بين العقبة وإيلات، تستطيع كل من إسرائيل والأردن الاتصال بأفريقيا الشرقية الناهضة، وآسيا النامية... وإن الطريق إلى هذا المستقبل المزدهر هو طريق واحد... إنه الاعتراف، والاتصال المباشر، والتعاون الصادق، والتعايش السلمي».

ولم يكتفِ الوزير الإسرائيلي بإعلان أطماعه الصهيونية في بناء الشرق الأوسط وحوض البحر الأبيض المتوسط، وما وراء ذلك من الأبعاد والآمال... فقد تعرض لموضوع بيت المقدس، وأعلن الموقف الإسرائيلي بشأنها في إطار مشروع السلام، فأكد في عبارة لا لبس فيها ولا إبهام، «أن هذا الطريق - طريق السلام - يؤدي إلى بيت المقدس... وهي المدينة التي توحدت الآن بعد تقسيمها المجمع... وفي تاريخنا ساعات قليلة كانت أكثر تأثيراً مثل الساعة التي عاد فيها اتحادنا مع الحائط الغربي «للهيكل»... لقد عاد شعب إلى مهد ميلاده... وما أطول وأعمق الذكريات التي تثيرها عودة الوحدة... (مع بيت المقدس)».

وفي لهجة متورمة بالغطرسة والخيلاء، ختم الوزير الإسرائيلي خطابه بقوله «إن على الأمم المتحدة أن تدعو الفرقاء إلى أن يتفاوضوا بشأن مستقبل تعايشهم السلمي، وأن هذا هو السبيل الوحيد الذي تستطيع أن تأخذ به الأمم المتحدة...» ثم في لهجة مشوبة بالتحذير قال الوزير الإسرائيلي «قد يبدو أن إسرائيل تقف وحدها بين خصوم أقوى وأقوياء ومتعديين... ولكننا نشق بالقوى التي لا تفنى في تاريخ شعبنا، والتي كثيراً ما قدمت النصر النهائي للروح على المادة، وللحق على الكثرة...».

وعاد الوزير الإسرائيلي إلى مقعده وسط هتاف الجماهير اليهودية في قاعة الجمعية العامة، حتى بدت الأمم المتحدة وكأنها منعقدة في قاعة الكنيست الإسرائيلي. وإني أتمنى على المواطن العربي أن يقرأ الخطاب الإسرائيلي بكامله حتى يزداد معرفة بالأهداف الإسرائيلية، ويزداد رسوخاً بأن «دولة هذه أهدافها وأحلامها لا يمكن التعايش معها»، ولا يصح الدخول معها في مفاوضات، أو اتفاقات سلام، فلا سلام مع العدوان، ولا تعايش مع الاحتلال، ودولة الاحتلال.

وفي صباح اليوم الثاني ٢٠ حزيران/يونيو عاد الجمهور اليهودي في قاعة الجمعية العامة إلى التصفيق من جديد، فقد وقف السفير الأمريكي اليهودي الصهيوني، آرثر غولدبرغ يلقي خطابه بالنيابة عن الولايات المتحدة، ولم يكن في حاجة إلى شرح وتفصيل فقد أعفاه زميله الإسرائيلي أبا إيبان عن سرد وجهة النظر الأمريكية سواء في ما يتعلق بالجانب العربي أو السوفياتي.

ثم إن السفير الأمريكي، ومن ورائه الرئيس الأمريكي، لم يكن مكتثراً بالدورة الطارئة ولا بما قال الرئيس السوفياتي، فإن المعركة قد حسمت في الميدان في الشرق الأوسط، والمعركة السياسية قد حسمها مجلس الأمن قبل بضعة أيام لصالح أمريكا وإسرائيل، وهذه الدورة الطارئة لن تتعدى أن تكون خطباً سياسية ومشروعات قرارات، وستنتهي إلى نصر الولايات المتحدة وهزيمة للاتحاد السوفياتي.

وبدأ السفير الأمريكي خطابه بالإشارة إلى المبادئ الخمسة التي أعلنها الرئيس الأمريكي من واشنطن قبل يوم مضى، وهي:

أولاً، حق كل شعب في المنطقة بأن يحيا، وأن يُحترم هذا الحق من قبل الدول المجاورة.

ثانياً، تحقيق العدل للاجئين.

ثالثاً، احترام الحقوق الدولية الملاحية وحق الملاحة الحرة لجميع الشعوب.

رابعاً، الحد من سباق التسلح.

خامساً، احترام الاستقلال السياسي والسيادة الإقليمية لجميع دول المنطقة.

ولو أن الرئيس الأمريكي كان حريصاً على أن يكون موقفه السياسي منسجماً مع المنطق، لتجنب ذكر البند الخامس، فالدورة الطارئة التي عقدتها الجمعية العامة للأمم المتحدة كانت من أجل الحفاظ على «السيادة الإقليمية» على الأراضي العربية، ولكن الولايات المتحدة لا تحترم المبادئ التي تعلنها إلا حينما تكون لصالح إسرائيل. «فالاستقلال السياسي والوحدة الإقليمية»، إنما تخص إسرائيل بالنسبة إلى الشرق الأوسط، وحينما يكون الأمر متعلقاً بالدول العربية، فإن هذه المبادئ تصبح هشيماً تذروه الرياح!

ولو كان السفير الأمريكي منطقياً مع منطقة في المبدأ الخامس الذي أعلنه الرئيس الأمريكي، لوجب عليه أولاً أن يميز بين المعتدي والمعتدى عليه، وأن يرد المعتدي عن الأرض المعتدى عليها، وأن يدعم حق السيادة الإقليمية، ولكنه تجاوز عن ذلك كله، بل إنه تهرب من ذلك كله، وقرر في عبارة صغيرة «أنه في اليوم

الخامس من حزيران/ يونيو انقطع خيط السلام . . « هكذا «انقطع» وحده! من غير أن يقول من الذي قطع الخيط الذي انقطع . . كل ذلك من أجل أن يدفع عن إسرائيل تهمة العدوان ، وأن يمكّنها من البقاء في الأرض إلى أن تفني الدول العربية إلى الاستسلام.

ثم شن السفير الأمريكي حملة ساخرة على المشروع السوفياتي ، وبخاصة ما تعلق بالانسحاب ، وهنا بيت القصيد الأمريكي ، فأمرى لا تريد أن تنسحب إسرائيل إلى ما وراء خطوط القتال قبل أن ترضخ الدول العربية للحل الإسرائيلي الأمريكي ، فإن الاقتراح السوفياتي كما قال السفير الأمريكي وهو يحدث إسرائيل . . «اسحبوا قواتكم، وليعد كل شيء إلى ما كان عليه قبل الخامس من حزيران/ يونيو . .» ويرد السفير الأمريكي على ذلك قائلاً «وهذا يتعين علينا أن ندير الفيلم إلى الوراء ، إلى نقطة الصباح الباكر من الخامس من حزيران/ يونيو حين بدأ القتال . . وهذا أمر لا يمكن أن تقبله الأمم المتحدة»!

وعرض السفير الأمريكي في ختام خطابه مشروع قرار مضاد لمشروع الاتحاد السوفياتي يدعو «إلى قيام سلام دائم على أساس الاعتراف المتبادل بالاستقلال السياسي والوحدة الإقليمية لجميع دول المنطقة ، يدخل في ذلك الحدود المعترف بها وفك الارتباط وسحب القوات ، وحرية الملاحة البحرية . . مع حل عادل لمشكلة اللاجئين . . والاعتراف بحق الدول في الوجود بسلام وأمان . .» ولا تريد إسرائيل خيراً من هذا المشروع الذي يضع القضية الفلسطينية في قبضة إسرائيل مقابل الأرض العربية ، فلا تنسحب إسرائيل عنها إلا بعد أن تعترف الدول العربية لإسرائيل بالوطن الفلسطيني - أو معظمه - وطناً شرعياً للشعب اليهودي.

وخاضت وفود الدول الأعضاء في غمرة الخطب والمناقشات تقدمت خلالها ثلاثة مشروعات قرارات :

الأول ، المشروع الألباني ويدعو إلى إدانة العدوان الإسرائيلي ومساندة أمريكا وبريطانيا له ، والمطالبة بانسحاب قوات إسرائيل فوراً ومن دون شروط ، وإلزام إسرائيل بدفع تعويضات .

الثاني ، مشروع دول عدم الانحياز ويدعو إلى انسحاب إسرائيل لقواتها إلى ما وراء مواقع ٥ حزيران/ يونيو ١٩٦٧ ، ومطالبة السكرتير العام بتعيين ممثل له لمساعدته في تنفيذ ذلك ، ومطالبة مجلس الأمن ببحث جميع نواحي الموقف في المنطقة وإيجاد طرق سلمية لحل جميع المشاكل.

والثالث ، مشروع دول أمريكا اللاتينية ، وهو قريب الشبه بالمشروع

الأمريكي . . وقد أوحى به الولايات المتحدة بقصد «بعثة» الأصوات في الأمم المتحدة. وهو تكتيك اعتادت أمريكا أن تلجأ إليه حتى ترسو الأمم المتحدة على قرار أمريكي، أو على غير قرار!

وخطب رؤساء الوفود العربية، وكان في مقدمتهم الدكتور نور الدين الأتاسي رئيس الدولة السورية، والملك حسين عاهل الأردن، والسيد أحمد محمد محجوب رئيس وزراء السودان، والعشرة المبشرة، من وزراء خارجية الدول العربية، جميعهم ثلاثة عشر يمثلون عدد الدول العربية - يومئذ - الثلاث عشرة. فكانوا ثلاث عشرة لهجة ومنطقاً، لا يجمع رقابهم إلا نير الهزيمة، وبأس النير . . وبأس المصير.

ومضت أيام، والمناقشات دائرة، ولكن الدورة الطارئة أصبحت تدار في خارج الأمم المتحدة . . ذلك أن الرئيس السوفياتي قد انتهت مهمته في الأمم المتحدة غداة أن ألقى خطابه، ثم بدأت مهمته الحقيقية مع الرئيس جونسون، بعيداً عن الأنظار والأسماع . . . بعيداً عن الأمم المتحدة، ليتفقا مرة أخرى على قضية فلسطين وشعب فلسطين.

وتم اللقاء بين الرئيسين الأمريكي والسوفياتي وسط مظاهر حافلة بالترحاب والمودة، وقد امتد الاجتماع الأول قرابة خمس ساعات، وكان الاجتماع مغلقاً بين الرئيسين وحدهما . . فلم يكن معهما أحد من الوزراء والخبراء، وانتهى الاجتماع وخرج الرئيسان إلى الصحفيين، فلم يكشفوا عن شيء بالتحديد، ولكن تصريحهما قد كشف أن أزمة الشرق الأوسط قد غاصت في خضم الأمور العالمية الأخرى. فقال الرئيس الأمريكي على مسمع من الرئيس السوفياتي: «لقد أتاح لنا اجتماعنا هذا فرصة ليتعرف كل منا على الآخر . . وتبادلنا خلال الاجتماع الآراء حول عدد من المسائل الدولية، من بينها الموقف في الشرق الأوسط وفيتنام ومنع انتشار الأسلحة النووية، وقد اتفقنا أن الوصول إلى اتفاق بمنع انتشار الأسلحة النووية أمر في غاية الأهمية الآن . . وتبادلنا الرأي في العلاقات الثنائية بيننا . .». وقال الرئيس السوفياتي بدوره على مسمع من الرئيس الأمريكي: « . . أشكر الرئيس جونسون على ترتيب اجتماعنا في مدينة على هذا القدر من الجمال . . وقد فهمتم، مما قاله الرئيس جونسون، أننا حشدنا عدداً ضخماً من المسائل إلى حد لم تتمكن معه أن نكون قادرين على التعرف عليها جميعاً اليوم، ولهذا قررنا أن نجتمع يوم الأحد . . وليس لدي ما أضيفه إلى ما قاله الرئيس جونسون، فإن بيانه قد صيغ على نحو سليم جداً . .».

وجاء يوم الأحد، ليسبغ على اجتماع الرئيسين سلاماً وأمناً وصفاءً . . فكان أشبه باجتماع عائلي تسوده حرارة الأسرة الواحدة حين تلتقي بعد غياب طويل، ذلك أنه حينما وصلت سيارة الرئيس كوسيغين إلى منزل الرئيس جونسون الريفي، قالت وكالات الأنباء، «إن الرئيس الأمريكي وزوجته أسرعاً للقاء الرئيس السوفيياتي وابنته لودميلا، ورحبا بهما ترحيباً حاراً، ودخل الجميع إلى المنزل حيث التُقطت لهم جميعاً صور تذكارية. ثم دخل الرئيسان غرفة الاجتماع ودخل معهما المستر أفريل هاريمان الخبير بشؤون فييتنام لمدة ربع ساعة، وبعد ذلك دخل أعضاء الوفدين الأمريكي والروسي واستمر الاجتماع خمس ساعات . .». وكما جرى في الاجتماع السابق فقد أدلى الرئيس الأمريكي للصحافيين بتصريح قال فيه «إنهما بحثاً عدداً ضخماً من المشكلات، بالتفصيل، واتفقا أن يظلا على اتصال في المستقبل . .». وقال الرئيس السوفيياتي من جانبه إنهما «تناولا عدداً من المسائل الدولية كما فعلا في اجتماعهما الأول، وإن هذه الاجتماعات قد أتاحت الفرصة لاستعراض حالة العلاقات الأمريكية السوفيياتية ومقارنة المواقف إزاء المشاكل البارزة».

واضح من تصريحات الرئيسين أن الدورة الطارئة قد «طُرأت» عليها أمور أهم وأعظم من الشرق الأوسط وحاضره ومستقبله، والويل لمن يكون على جدول العاملين . . إنه يفقد القدرة على تقرير المصير، بل وعلى رؤية المصير.

وفي اليوم التالي فقدت الدورة الطارئة، كذلك، القدرة على تقرير المصير. فقد سافر الرئيس كوسيغين وحاشيته، كما قالت وكالات الأنباء، (على متن طائرة تابعة لسلح الجو الأمريكي إلى شلالات نياغرا، وهي من أبرز معالم السياحة في أمريكا)، وكان مقدراً أن تتساقط مناقشات الأمم المتحدة عند مساقط شلالات نياغرا، وأن تحتجب وراء أقواس قزح، التي تنهادر في سماء تلك المدينة الفاتنة.

وليس هذا الكلام مجازاً أو خيلاً، فما إن فرغت الوفود من الخطب والمداولات وشرح مشروعات القرارات وأضدادها وأندادها، حتى وصلت المنظمة الدولية إلى مرحلة التصويت على المشروعات. وكانت مصادفة غريبة عجيبة أن كان ذلك اليوم هو الخامس من تموز/ يوليو، أي بعد شهر كامل من حرب الأيام الستة.

وكما سقطت الضفة الغربية وسيناء والجولان قبل ثلاثين يوماً في ميدان القتال، سقطت مشروعات القرارات كلها في المعركة السياسية وعلى مسرح الأمم المتحدة.

وكانت نتيجة الدورة الطارئة أن انتهت إلى غير قرار، وبقي الاحتلال الإسرائيلي جاثماً على الأرض العربية. وعاد الرئيس كوسيغين، إلى موسكو من دون أن يحقق أي هدف للأمة العربية.

وهذا ليس بالأمر المهم، فالمهم أن العملاقين العظيمين قد التقيا، وقد اتفقا . . وكانت قضية فلسطين هي محور التلاقي والاتفاق.

وستمر الأيام والشهور والأعوام، ويأتي بعدها مؤتمر السلام في جنيف في ربيع ١٩٧٧ تحت رئاسة الدولتين العظيمين.

أما حجر الأساس فقد وضع في نيويورك قبل عشر سنوات، على يدي الرئيسين العملاقين، جونسون وكوسيغين، والويل ثم الويل لمن يرميه القدر بين يدي عملاقين رحيمين حبيبين!

إنهم لا يملكون... حتى الملوك والرؤساء

ما إن انتهت الدورة الطارئة حتى دخلت الملهاة المأساة إلى مجلس الأمن مرة ثانية، ولم يكن الدافع إلى دخولها نوازع العدل المطلق والحق المجرد... ولا الاحتلال الإسرائيلي الباسط ذراعيه وساقيه على الأرض العربية، فإن مجلس الأمن لا يتحرك بهذه النوازع، ولا تدفعه هذه الدوافع... وإنما تحركه أحداث الصراع ووقائع القتال، حتى ولو كان صغيراً... وهذا ما جرى فعلاً فقد وقع تبادل إطلاق النار على الجبهة المصرية أكثر من مرة، وانعقد مجلس الأمن في جلسات عاجلة للنظر في الموقف... وكانت القاهرة من غير شك - وهي على حق - هي البادئة بإطلاق النار، وتقصد من وراء ذلك «تسخين» الموقف، حتى يتحرك مجلس الأمن، فإذا اختل الأمن تحرك المجلس، والمجلس لا تحركه إلا الصواريخ والقذائف.

والموقف قد انفجر في اليوم الحادي والعشرين من شهر تشرين الأول/أكتوبر، ولم يكن في الواقع مفتعلاً من جانب مصر، ولكنه كان عدواناً سافراً من قبل إسرائيل، من غير شك ولا ريب، ففي ذلك اليوم كانت المدمرة الإسرائيلية «إيلات» (ELAT) تتبخر في المياه الإقليمية المصرية على مقربة من شواطئ بورسعيد، وكانت وجهتها نحو مدينة بورسعيد، فتصدى لها زورق مصري بالصواريخ فأصيبت إصابة مباشرة، وغرقت المدمرة الإسرائيلية وقتل من جنودها تسعة عشر، وفقد ثمانية وعشرون، وأصيب واحد وتسعون بجراح، وبعضهم كانت إصاباتهم خطيرة.

وفي دقائق قليلة كان النبأ قد انتشر في كل أنحاء العالم، لعظم الخسارة التي حلت بإسرائيل من جراء هذه الضربة العسكرية العربية الحاسمة، وأصيبت إسرائيل بذعر بالغ انتشر في الجماهير اليهودية، وقد رأت فيه أن العرب قادرون أن يحركوا عقارب الساعة في صالحهم.. أما في الوطن العربي فقد تفجرت عواطف الأمة العربية بالبهجة والنشوة، ولعلعت الإذاعات العربية والتصريحات الرسمية والتعليقات الصحافية وكلها تشيد بالجندية المصرية العربية، وتنتظر إلى تدمير إيلات على أنه الخطوة الأولى على الطريق... اقتلاع الهزيمة أولاً، وبلوغ النصر ثانياً.

وكان المتوقع أن تبادر إسرائيل إلى الثأر العاجل ، كما جرت السوابق مع إسرائيل منذ أن انعقدت الهدنة في عام ١٩٤٩ ، ولكن إسرائيل نامت على جراحها ثلاثة أيام بلياليها ، إلى أن حل اليوم الرابع والعشرون ، فكان يوماً رهيباً نزلت فيه بمصر خسارة رهيبية. واختارت إسرائيل الساعة الثانية والنصف من ظهر ذلك اليوم ، في فترة ملائمة لقصف الطائرات وقذف المدافع ، فراحت القوات الإسرائيلية البرية والجوية تضرب مدن القناة من الشمال إلى الجنوب مركزة نيرانها حيثما كان . . على المدن والمزارع ، على المنشآت والمصانع ، على المستشفيات والمعابد والمدارس وعلى جماهير المدينة ، واستمرت موجات الغارات الإسرائيلية قرابة ست ساعات ، وأصبحت معركة كاملة أشبه ما تكون بحرب الأيام الستة ، ولكن مصغرة مكثفة ، بالساعات الستة بدلاً من الأيام الستة.

ودعا الوفد المصري في نيويورك إلى جلسة طارئة لمجلس الأمن ، فانعقد في مساء اليوم نفسه في الساعة التاسعة مساء بحسب توقيت نيويورك . . يقابله فجر اليوم التالي حين كانت النيران لا تزال مشتعلة في منطقة القنال.

ولقد كان هذا العدوان الإسرائيلي الغادر «شاهداً» علمياً ، ومثلاً قانونياً يشبه «الشواهد» و«الأمثلة» التي يستشهد بها في المراجع العلمية والقانونية لإثبات العدوان ، فإن جميع الوقائع والقرائن تثبت بما لا يرقى إليه الشك أنه عدوان وحشي مدبر ، لا يستطيع مجلس الأمن إزائه إلا أن يدين المعتدي وأن يوقع عليه العقاب . . والدلائل متوافرة ، ويبقى أن تتوافر النية والرغبة لدى الدول العظمى.

لقد كانت الخسائر جسيمة إلى حد بعيد ، فإن منطقة السويس تحتوي على منشآت ومصانع مدنية تؤلف جزءاً كبيراً من ثروة مصر القومية ، وعلى رأسها مصنع تكرير البترول ، ومصنع الأسمدة ، ومصنع البتروكيماويات ، ومنشآت الميناء . . وغيرها. كل ذلك أشعلتها ودمرتها القوات الإسرائيلية ، وبقيت النار متأججة فيها عدة أيام ، والوهج من حولها تمتد إلى بضعة كيلومترات.

وشرح مندوب مصر ، العدوان الإسرائيلي ، مبتدئاً خطابه بعبارة مثيرة «إن السويس تحترق» ، وانتقل بعد ذلك إلى سرد تفاصيل العدوان وما آل إليه من تدمير وتقتيل وتهجير. ذلك أن المنطقة مزدحمة بالعمال والفلاحين ، وقد هاجر الألوف منهم إلى مختلف أنحاء الجمهورية ، ليزيدوها ازدحاماً على ازدحام.

وقد تعززت هذه الوقائع بالتقرير الذي بعث به كبير المراقبين الدوليين وأصبح وثيقة رسمية من وقائع المجلس. غير أن التقرير قد كشف عن جانب خطير من العدوان الإسرائيلي يتلخص في أن هيئة الرقابة الدولية قد حددت موعداً لوقف إطلاق النار ثلاث مرات . . وفي هذه المرات الثلاث رفضت إسرائيل الإذعان . .

وقبلت مصر وقف إطلاق النار . . وكان الجواب الإسرائيلي في كل مرة أن إطلاق النار، وقفه واستمراره، تقررته القيادة الإسرائيلية، وأن هذه القيادة قررت وقف إطلاق النار في الساعة ١٥,٣٠ بحسب توقيت غرينتش، وفي هذه الساعة كان الهجوم الإسرائيلي قد بلغ غايته وحقق خطته كاملة شاملة^(١).

وهكذا أوقفت إسرائيل إطلاق النار في معركة السويس بعد أن أحرقت ودمرت وقتلت جميع ما استهدفت تدميره وإحراقه وتقتيله، تماماً كما جرى في معركة الأيام الستة، لم تدعن إسرائيل لوقف إطلاق النار إلا بعد أن أتمت احتلال جميع الأراضي العربية التي تستهدفها، سيناء والجولان والضفة الغربية. وثمة عاملان يضاعفان شناعة العدوان الإسرائيلي وبشاعته، الأول، أنه وقع في الوقت الذي تجلت فيه الأريحية العربية حين سمحت مصر للقوات الإسرائيلية أن تبحث عن غرقاها في المياه الإقليمية المصرية، والثاني، أن العدوان الإسرائيلي قد وقع في ذكرى ميلاد الأمم المتحدة، غداة كانت الأسرة الدولية تمجد ميثاق المنظمة العالمية، وتفاخر بأحكامه.

والواقع أن إسرائيل كانت عازمة على العدوان من غير مبالاة بهذين العاملين، وكانت تصریحات المسؤولين الإسرائيليين تبين الغدر والعدوان، وصدرت عنهم التصريحات المتعددة في أنهم لن يتقدموا بالشكوى إلى مجلس الأمن، ورغمًا من كل هذه الوقائع والمواقف، فقد وقف السفير الأمريكي الصهيوني، المستر غولدبرغ، موقف اللامبالاة بالخسائر الجسيمة التي ألحقها العدوان الإسرائيلي بمصر، وراح يربط بين حادثة المدمرة إيلات، وملحمة السويس، ضارباً عرض الحائط بالميثاق وأحكامه، ومبادئ القانون الدولي، وقرارات مجلس الأمن المتعددة التي تدين العدوان، حتى ولو كان العدوان ثاراً أو انتقاماً، أو رداً على العدوان بالعدوان. بل وذهب السفير الأمريكي إلى أبعد من ذلك، فقدم مشروع قرار، لا يشير إلى العدوان الإسرائيلي من قريب أو بعيد، وكل ما ينص عليه هو «إدانة جميع انتهاكات وقف إطلاق النار. ودعوة الحكومات إلى الكف عن إطلاق النار». وماذا تريد إسرائيل خيراً من هذا القرار، الذي يمكن أن يعني أية منطقة أخرى في العالم بخلاف الشرق الأوسط!؟

واشترك أعضاء المجلس في المناقشات وتقديم مشروعات قرارات. وكان للاتحاد السوفياتي مشروعان، تقدم بالأول في بداية الجلسات، وكان يتضمن عبارات صارمة تؤيد وجهة النظر العربية؛ وتقدم بالثاني في المراحل الأخيرة من المناقشة وكانت صياغة «ناعمة» طمعاً في أن يفوز بإجماع المجلس.

(١) تقرير هيئة الرقابة الدولية.

ولكن أمريكا كانت مسيطرة على مجلس الأمن في أزمة الشرق الأوسط، لأن ربيبتها إسرائيل كانت مسيطرة على الأرض العربية، ولم يكن الفيتو وحده هو قوة أمريكا، فقد كانت قوة أمريكا الحقيقية في إدارة الصراع السياسي في مجلس الأمن، مستندة في الأصل إلى «النصر العسكري الساحق الذي حققته إسرائيل». يضاف إلى ذلك أن الاتحاد السوفياتي قد جنح إلى العمل السياسي والضغط الدبلوماسي لزعزعة إسرائيل عن الأرض العربية، وبقي ميزان القوى راجحاً نحو أمريكا وإسرائيل معاً.

وتأجلت جلسات الأمن غير مرة، وبات واضحاً أن العدوان الإسرائيلي على منطقة السويس سينتهي من غير عقاب حتى ولا قرار. . لا عنيفاً، ولا خفيفاً، ولا لطيفاً.

وبدأ العمل وراء الكواليس، واتفق العملاقان، روسيا وأمريكا، على مشروع قرار، وعرض المشروع على المجلس فأقره بالإجماع، فجاء صيغة أخرى للمشروع الأمريكي، وقد نص على «إدانة انتهاكات وقف إطلاق النار، والأسف على الضحايا والخسائر، والتأكيد على احترام وقف إطلاق النار، ومطالبة الحكومات بالكف عن إطلاق النار والتعاون مع هيئة الرقابة الدولية»^(٢).

هكذا انتهى العدوان الإسرائيلي وانتهت معه المجزرة والمذبحة، على معالم الحياة في منطقة السويس، من غير تنديد بإسرائيل، فكان نصراً آخر لأمريكا وربيبتها إسرائيل، وهزيمة أخرى للاتحاد السوفياتي وأصدقائه حكام العرب الميامين!

ولكن العدوان على منطقة السويس قد فتح ملف أزمة الشرق الأوسط من جديد أمام مجلس الأمن، وانتقل إلى الموضوع الكبير «التسوية السلمية لأزمة الشرق الأوسط. .» وهو الموضوع الذي تركه وراءه منذ أن انتهت السخونة في حرب الأيام الستة.، فإن مجلس الأمن يمتلك ثلاثة كبرى يضع فيها القضايا الدولية الباردة، لتزداد برودة على برودة.

وبدأ مجلس الأمن في اجتماعاته داخل المجلس، وفي الاجتماعات وراء الكواليس، يقرع أبواب الصراع العربي - الإسرائيلي بحثاً عن النقطة الضعيفة لينفذ منها إلى تسوية سلمية بين إسرائيل والدول العربية. ودخل الموضوع في مراحل متعددة، ابتداء من شهر تموز/يوليو حتى شهر تشرين الثاني/نوفمبر. والمناورات والمداورات تدور في حلقات مفرغة. . لا لأن القضية بالغة التعقيد إلى هذا الحد، ولكن لأن المساعي الدولية كانت تستهدف تحقيق المستحيل. . والمستحيل هنا هو الصلح على الوطن. . والوطن هنا هو فلسطين. . وفلسطين، في هذه المرحلة، يجب

(٢) مجلس الأمن الدولي، القرار رقم ٢٤٠ الصادر عام ١٩٦٧.

أن يكون معظمها لإسرائيل . . وأن يعترف العرب بذلك ، وأن يلتزموا بسيادتها وسلامها ، ذلك ما يريده العملاقان الكبيران ﴿ولكل وجهة هو موليها﴾^(٣) !

لقد كان هذا هو الهدف الدولي طيلة ربع القرن الماضي منذ أن أنشئت إسرائيل ، ولم تدخر الولايات المتحدة وأعوانها داخل الأمم المتحدة وخارجها ، الجهد بعد الجهد لتحقيق هذا الهدف ، ولكن هذه الجهود المتلاحقة لم تحقق ما كانت تسعى إليه ، إلى أن وقعت حرب الأيام الستة وسقطت الأرض العربية تحت الاحتلال الإسرائيلي ، فكانت الفرصة الكبرى لأمريكا وإسرائيل معاً لاستغلال هذا «النصر» واعتصاره إلى آخر قطرة . . واعتصار آخر قطرة حتى الذرة . . !

ولم تكد حرب الأيام الستة تضع أوزارها على مشارف القنال ، وضاف الأردن . . وهضاب الجولان ، حتى اندفع الرئيس الأمريكي جونسون يعلن في غير مواربة أن أزمة الشرق الأوسط لا يمكن تسويتها إلا بالصلح بين الدول العربية وإسرائيل ، والاتفاق على جميع المنازعات القائمة بينهما. ومن هنا أصبح الانسحاب الإسرائيلي عن الأرض العربية جزءاً من صفقة السلام ، وأصبح الوطن الفلسطيني في صميم هذه الصفقة. لقد تحقق لإسرائيل وأمريكا النجاح المطلوب في المرحلة الأولى من مناقشات مجلس الأمن حين كان البحث دائراً حول وقف إطلاق النار ، هل يرافقه أو لا يرافقه طلب بالانسحاب الإسرائيلي من الأراضي العربية ، وأفلحت أمريكا بقدراتها وسلطاتها الضاغطة . . وبتخاذل الاتحاد السوفياتي ، في أن يكون قرار مجلس الأمن قاصراً على وقف إطلاق النار ، من غير انسحاب ، وبقيت الأرض العربية تحت الاحتلال ، وتلك هي حصيلة موقف مجلس الأمن.

لقد زاد من هذا «النصر» لأمريكا وإسرائيل أن الجمعية العامة التي انعقدت في دورتها الخاصة الطارئة بناء على اقتراح الاتحاد السوفياتي قد انتهت إلى غير قرار. وكان ذلك تكريساً لاحتلال إسرائيل للأرض العربية.

وجاءت ثالثة الأثافي على يد الدول العربية ، فلم تكد الدورة الطارئة تقفل جلساتها ، حتى انعقد مؤتمر القمة العربي في الخرطوم في شهر آب/أغسطس من عام ١٩٦٧ ، فانصرف عن سياسة النضال القومي العربي ، وتبنى الأخذ بالتسوية السياسية. مقدماً الدليل على «حسن النية» بالقرار الاستسلامي الشهير «باستئناف ضخ البترول العربي» ، دعماً لما أسماه الصمود العربي . . الصمود في ساحة الهزيمة^(٤) !

(٣) القرآن الكريم ، «سورة البقرة» ، الآية ١٤٨ .

(٤) في تفاصيل مؤتمر الخرطوم ، انظر : أحمد الشقيري ، الهزيمة الكبرى مع الملوك والرؤساء : من بيت عبد الناصر إلى غرفة العمليات ، ٢ ج (بيروت : دار العودة ، ١٩٧٣). وهو متضمن في هذه المجموعة.

كل هذه العوامل دخلت في حساب الولايات المتحدة، وهي تخطط لاستصدار قرار «يلزم» الدول العربية وإسرائيل، بالتفاوض وحل الخلافات بينهما، وفي النهاية الدخول في الصلح النهائي. وما إن بدأ مجلس الأمن في بحث الشكوى العربية بصدد معركة السويس حتى بدأت الولايات المتحدة تُردّد نغمتها القديمة بالصلح العربي - الإسرائيلي، وتتخذ من معركة السويس برهاناً جديداً على صحة رأيها. وراحت تندب الخسائر والضحايا البريئة، وتتساءل: ألم نقل لكم إن الأمر خطير، وإنه ستقع أحداث جسام إذا لم تتم تسوية الأزمة بالاتفاق والسلام؟

وجاء دور الخطب فلم تتورع الولايات المتحدة عن مناشدات السلام بكل تقوى وورع، وشارك في هذه الحملة المندوب البريطاني اللورد كارادون (Lord Caradon)، الذي كان اسمه قبل هذا اللقب المستر فوت، وكان أحد الحكام البريطانيين في فلسطين في عهد الانتداب البريطاني. وقد وصلت به المبالغة بالتعلق بالعدالة والحق أن أنشد بيتاً من الشعر الإنكليزي، هو غاية في السمو الإنساني، ففي إحدى الجلسات استشهد اللورد كارادون بالشعر والشاعر بلهجة مؤثرة فقال^(٥):

Earth is Sick

And Heaven is weary of Hollow Words

Which states and kingdoms utter

When they speak of truth and justice.

وترجمتها: «ملّت الأرض، والسماء ضجرت من الكلمات الفارغة، التي تنطق بها الدول والممالك حينما تتحدث عن الحق والعدل». . . ويكاد المرء لا يصدق أن يكون هذا الشعر إنكليزياً، وأن يستشهد به مندوب بريطانيا في مجلس الأمن، ولو ادعاه شاعر عربي أو آسيوي أو أفريقي لصحت دعواه، وكان لهذا الشعر مغزاه.

والواقع أن هذا الشعر الإنكليزي كان مقدمة لدور كبير يلعبه الوفد الإنكليزي في مجلس الأمن، خارج المجلس وداخله، وقد كشف اللورد كارادون عن ذلك بنفسه، ففي الخطاب الذي ألقاه غداة معركة السويس قال: «إنه ووفود المجلس كانوا يعملون في الأيام الماضية القليلة على وضع المبادئ التي يجب ان يتضمنها مشروع قرار منصف ومتوازن لتسوية أزمة الشرق الأوسط»^(٦)، وتعبير «منصف ومتوازن» يجمع بين النقيضين، فالإنصاف ينفي التوازن، والتوازن ينفي الإنصاف!!

وعلى هذا فقد عُرضت على مجلس الأمن ثلاثة مشروعات: الأول، مشروع

(٥) مجلس الأمن الدولي، محضر الجلسة رقم ١٣٦٦، ص ٤.

(٦) مجلس الأمن الدولي، محضر الجلسة رقم ١٣٦٩، ص ٥.

الدول غير المنحازة وهو أقرب ما يكون إلى وجهة النظر العربية؛ والثاني، هو مشروع أمريكي يؤيد وجهة النظر الإسرائيلية؛ والثالث، هو مشروع سوفياتي لا يختلف كثيراً عن المشروع الأول، والهدف من تقديمه أن الاتحاد السوفياتي قدم مشروعاً لصالح الدول العربية.

والملاحظة المشتركة على هذه المشروعات الثلاثة، على اختلافها في الأولويات، أنها قد نصت على الانسحاب إلى خطوط ما قبل القتال.، ولم يكن في أي منها دعوة للانسحاب إلى خطوط الهدنة لعام ١٩٤٩، وبين خطوط عام ١٩٦٧، وخطوط عام ١٩٤٩، ما يزيد على بضعة آلاف كيلومتر مربع من الوطن الفلسطيني «تحت» عنها المشروعات الثلاثة إلى إسرائيل. ولم لا تفعل ذلك الدول الصديقة والعدوة على السواء، ما دام الموقف العربي الرسمي نفسه قد رضي بهذا التراجع الحزين والمشين؟

ولقد حدث أن السكرتير العام للأمم المتحدة، المستر يوثانت رحمه الله، قد أنجد الموقف العربي حيث لا تنفع النجدة، فأدلى قبل بضعة أيام من على منبر الأمم المتحدة بتصريح مهم قال فيه « . . ليست هناك أية إشارة سواء في الجمعية العامة أو في مجلس الأمن تدل على تغيير في صحة أو تطبيق اتفاقيات الهدنة نتيجة للحرب الأخيرة أو حرب عام ١٩٥٦، والواقع أن كل اتفاقية تتضمن نصاً يفرض أن تظل نافذة إلى أن تتم تسوية سلمية بين الفريقين . . وتنص الاتفاقيات بأنه بموافقة الفرقاء يمكن تعديل أو تعليق هذه الاتفاقيات . . وليس فيها نص بأنه يمكن إنهاؤها من طرف واحد . . وهذا هو موقف الأمم المتحدة دائماً، وسيظل هذا الموقف إلى أن يقرر مرجع مختص غير ذلك»^(٧).

ولكن مجلس الأمن كان يسير في اتجاه آخر، وكانت المشاورات خلف الكواليس متخلفة حتى عن الخطاب الرسمية التي كانت متخلفة بدورها عن «موقف الحق والعدل» الذي نادى به الشاعر الإنكليزي، ولو في أدنى حدوده، واللورد كارادون نفسه قد ذكر المندوب السوفياتي بالفارق بين «خطبته في المجلس وأحاديثه وراء الكواليس»^(٨).

والمندوب السوفياتي الذي جاء خصيصاً من موسكو لحضور هذه المرحلة من مناقشات مجلس الأمن هو السيد كوزنتسوف (Kusnetsov) نائب وزير الخارجية السوفياتية، وهو معروف منذ أزمة كوبا الشهيرة التي كادت أن تؤدي إلى مواجهة عسكرية بين أمريكا والاتحاد السوفياتي، بأنه من الحمائم في السياسة السوفياتية، وأنه ينجح إلى اللين والتوافق في الأزمات الحادة. ولم يكن سراً لدى الوفود العربية أن

(٧) وثائق الجمعية العامة، الدورة الثانية والعشرون، الوثيقة رقم ١٦، الفقرة ٤٣.

(٨) مجلس الأمن الدولي، محضر الجلسة رقم ١٣٧٧، ص ١٧.

المندوب السوفياتي يريد الانتهاء من مجلس الأمن بقرار، بأي قرار، بعد أن فشل المجلس والجمعية العامة معاً في استصدار قرار بانسحاب القوات الإسرائيلية. بل إن هذا الفشل بذاته هو الذي أدى إلى زيادة التصلب في الموقف الإسرائيلي.

وفي الجانب الآخر، كانت أمريكا تأخذ بناصر إسرائيل جهاراً ونهاراً، ولم يتردد السفير الأمريكي الصهيوني المستر آرثر غولدبرغ في أن يعرض مشروع قرار لا تصنع إسرائيل خيراً منه. ففي هذا المشروع ربطت أمريكا بين الانسحاب الإسرائيلي والصلح العربي ربطاً لا انفصام فيه، وفي خطابه في مجلس الأمن في جلسة ١٥ تشرين الثاني/نوفمبر أعلن السفير الأمريكي «أن هذا الترابط ليس مصطنعاً. نحن لم نصنعه. إنه في صميم القضية وفي صميم تاريخ القضية. فلا انسحاب من غير حدود آمنة معترف بها.»^(٩).

إزاء هذا التعارض بين الموقفين: الأمريكي والسوفياتي، جاء دور بريطانيا في اللعبة السياسية، وكان هذا الدور في ظاهره يمثل دور الوسيط بين الموقفين للوصول إلى قرار «منصف ومتوازن». ومن هنا دخل اللورد كارادون إلى حلبة النقاش بعد أن غمس لسانه بالشهد المصقّى، فقال للوفود العربية: «إن موضوع الانسحاب هو رأس المشكلة عندكم، وأنتم تريدون العدل لا الإحسان، والوصول إلى تسوية عادلة لمشكلة اللاجئين.». وقال لإسرائيل: «وأنتم لا تريدون الانسحاب إلى خطوط هدنة هشة. ولكن إلى سلم دائم، إلى حدود آمنة.». ثم خاطب الفريقين بقوله: «وكلا الفريقين على حق في مطالبهما. وإن أهدافهما غير متضاربة. بل إنها يكمل بعضهما بعضاً.»^(١٠).

وهذه الصياغة البريطانية تذكر المواطن العربي بصيغة وعد بلفور سنة ١٩١٧، قبل نصف قرن من الزمان، حينما أعلنت بريطانيا التزامها «بإنشاء الوطن القومي اليهودي في فلسطين بشرط عدم الإضرار بمصالح الطوائف غير اليهودية.». وإن هذين الالتزامين لا يتعارضان بل يكمل بعضهما بعضاً.

انطلاقاً من الصياغة البريطانية هذه تقدم اللورد كارادون بمشروع قرار ينص على:

إن مجلس الأمن (بعد الديباجة):

١- «يؤكد أن تحقيق مبادئ الميثاق يتطلب إقامة سلام عادل ودائم في الشرق الأوسط ويستوجب تطبيق كلا المبدأين التاليين:

أ- سحب القوات المسلحة الإسرائيلية من أراضٍ احتلتها في النزاع الأخير.

(٩) المصدر نفسه، ص ٧.

(١٠) المصدر نفسه، ص ٥.

ب - إنهاء جميع ادعاءات أو حالات الحرب واحترام واعتراف لسيادة ووحدة أراضي كل دولة في المنطقة ، واستقلالها السياسي وحقوقها في العيش بسلام ضمن حدود آمنة ومعترف بها ، وحرية من التهديد أو أعمال القوة.

٢- يؤكد أيضاً الحاجة إلى :

أ - ضمان حرية الملاحة في الممرات المائية الدولية في المنطقة.

ب - تحقيق تسوية عادلة لمشكلة اللاجئين.

ج - ضمان المناعة الإقليمية والاستقلال السياسي لكل دولة في المنطقة عن طريق إجراءات ، بينها إقامة مناطق مجردة من السلاح.

٣ - يطلب من الأمين العام تعيين ممثل خاص للذهاب إلى الشرق الأوسط ، كي يقيم ويجري اتصالات مع الدول المعنية بغية إيجاد اتفاق ، ومساعدة الجهود لتحقيق تسوية سلمية ومقبولة وفقاً لنصوص ومبادئ هذا القرار.

٤ - يطلب من الأمين العام أن يرفع تقريراً إلى مجلس الأمن حول تقدم جهود الممثل الخاص في أقرب وقت ممكن.

وواضح أن هذا المشروع قد أعطى إسرائيل كل مطالبها التي كانت تصبو إليها منذ قيامها في عام ١٩٤٨ ، وكان من الطبيعي لذلك أن يصفه اللورد كارادون في خطابه بأنه «أعظم قرار أصدرته الأمم المتحدة حتى الآن».

ولم يعلق الجانب العربي على مشروع القرار من قريب أو بعيد ، كأنه لم يعرض على المجلس ، واكتفى الجانب العربي بتأكيد موقفه من الانسحاب ، وكذلك فعل المندوب الإسرائيلي فلم يذكر مشروع القرار بخير أو بشرّ. وواضح أن هذا الصمت من الجانبين كان قبولاً صامتاً لمشروع القرار البريطاني.

وتأجلت الجلسة مرتين بحجة أن بعض الوفود تريد أن تدرس مشروع القرار «نظراً إلى أهميته وخطورته ولتلقى تعليمات بشأنه من حكوماتهم». ولكن التأجيل كان في الواقع من أجل إقناع الوفد البريطاني بإدخال بعض تعديلات تكون أقرب إلى وجهة النظر العربية ، وأكثر توازناً ، فقد أعطى المشروع البريطاني لليهود معظم مطالبهم ، وأسقط للعرب معظم مطالبهم!

وانقضت أربعة أيام وراء الكواليس (١٦ - ٢٠ تشرين الثاني/نوفمبر) والدول العظمى في محاوره ومناورة في ما بينها ، والوفد البريطاني مصرّ على مشروعه يسانده الوفد الأمريكي ، وعاد المجلس إلى الانعقاد فعرض الاتحاد السوفياتي في بداية الجلسة

مشروعاً أخف وألطف من مشروعه السابق، ولا يكاد يختلف عن المشروع البريطاني. حتى إنه في قضية اللاجئين لم ينصّ على عودتهم إلى ديارهم وفق ما قرّره الأمم المتحدة في بضعة عشر قراراً، بل استخدم النصّ البريطاني نفسه «تسوية عادلة لمشكلة اللاجئين». وظهر جلياً أن المندوب السوفياتي لم يكن يهدف إلا إلى مجرد تقديم مشروع قرار، نجح أو لم ينجح.

وقد برّر المندوب السوفياتي مشروعه الخفيف اللطيف، بخطاب طويل يكاد أن يكون مبرراً للمشروع البريطاني فقال: «... يجب أن نلاحظ أنه قد برزت مؤخراً ظروف ملائمة للوصول إلى تسوية سياسية لموضوع إزالة آثار العدوان الإسرائيلي... ولقد أظهرت الدول العربية مصلحتها في تسوية سلمية، واستعدادها للبحث في الطرق التي تؤدي إلى سلام دائم في الشرق الأوسط. والاتحاد السوفياتي من جانبه له مصلحة حيوية في توحيد السلام في منطقة الشرق الأوسط...»^(١١). وبهذا قد تحدث المندوب السوفياتي نيابة عن الاتحاد السوفياتي «وأصالة» عن الدول العربية.

وعاد اللورد كارادون لشرح مشروعه، وكشف النقاب عن المحاولات التي كانت تجري وراء الكواليس لإدخال تعديلات عليه، وكيف أنه أصر على كل كلمة وحرف فيه. فقال «لقد تعرضت لضغط شديد من قبل الفريقين لإدخال تعديلات، وبخاصة في ما يتعلق بالانسحاب، ولكن ذلك يهدم التوازن المتساوي في المشروع. لقد ذكرنا «الانسحاب من أراض» وهذا النص واضح، ونحن غير مستعدين لإجراء أن تغيير في هذا النص أو في ما يتعلق بالسلام الدائم... ونحن إذا حاولنا أن نزيل «قرميدة» هنا أو «قرميدة» هناك... فإن الهيكل العام الذي بني بعناية سيهوي ساقطاً!!

وكان المطلب العربي قد تواضع إلى القاع، فإنه لم يرفض المفاوضات والتعايش والصلح مع إسرائيل، كما نادى مؤتمر الخرطوم في «لاءاته الأربعة» التي أعلنها قبل شهرين - أيلول/سبتمبر - وكذلك لم يكن المطلب العربي يدعو إلى تحرير فلسطين وغير ذلك من المواقف «المتطرفة»، فقد حصر كل مطلبه في أن يضيف المندوب البريطاني على مشروعه «أل» التعريف عند كلمة «أراض» وذلك ليكون الانسحاب شاملاً لجميع الأراضي التي احتلتها إسرائيل في حرب الأيام الستة. ولكن المندوب البريطاني رفض إضافة «أل» التعريف، واعتبر أن إضافتها ستكون «القرميدة» التي تجعل «هيكل» المشروع يتساقط على الأرض.

وكما يفعل اللاعبون في كرة القدم، تناول السفير الأمريكي «الكرة» وأعلن أنه

(١١) مجلس الأمن الدولي، محضر الجلسة رقم ١٣٨١، ص ١.

مستعد أن يطرح صوته إلى جانب المشروع البريطاني رغماً عن أنه قدم للمجلس مشروعاً أمريكياً خاصاً في السابع من تشرين الثاني/ نوفمبر، لأن المشروع البريطاني بحسب تعبيره، «يمثل الاتجاه العام في المجلس ولأنه يتفق مع المبادئ الخمسة التي أعلنها الرئيس جونسون في أعقاب حرب الأيام الستة». ثم وجه ما يشبه الإنذار إلى المجلس بأن لا يحاول إدخال أي تعديل على المشروع البريطاني، لأنه كما قال: «يراعي المصالح الأساسية للفريقين، ويقوم توازنه على حد الشفرة. .»! ^(١٢) وبقيناً إنها الشفرة التي ستقطع أوصال فلسطين.

واستشعر مجلس الأمن بعد هذا التحذير الأمريكي المبطن، أن أمريكا غير مستعدة أن تضيف حرفاً واحداً على المشروع البريطاني، وطلب المندوب البلغاري وهو الذي يحاول على الدوام أن يتستر على مواقف الاتحاد السوفياتي، تأجيل الجلسة يومين آخرين للتشاور وطلب التعليمات، فتمت الموافقة على التأجيل إلى يوم الأربعاء في الثاني والعشرين من شهر تشرين الثاني/ نوفمبر.

ولا بد لنا أن نقف قليلاً عند هذا التاريخ. . الثاني والعشرين من شهر تشرين الثاني/ نوفمبر، فقد تكرر على الأسماع العربية بعد ذلك لسنين طويلة في الصحف والإذاعات، وفي خطب الملوك والرؤساء. . حتى غدا من الأيام القومية! وازداد تكراره بعد أن أصبح مؤتمر جنيف حديث القاصي والداني، والرعية والراعي!

انعقدت الجلسة في الساعة الثالثة والنصف من بعد ظهر يوم الأربعاء حين كان الظلام يسود الوطن العربي من المحيط إلى الخليج، وكانت مصادفة توقيتية فيها بعض العزاء، وإن كان الوطن يجل عن العزاء ولا يجدي فيه السلوان.

وكان أبرز المتكلمين في هذه الجلسة هو مندوب الهند، فمنذ أن وقعت حرب الأيام الستة والمندوب الهندي يدافع عن القضية العربية بمنطق وعلم ودفع، وقد فاق مواقف الاتحاد السوفياتي على وجه التأكيد، فراح مندوب الهند يوضح مواطن الضعف في المشروع البريطاني، ثم انتقل بعد ذلك إلى القول «بأنه في حالة تبنيه من قبل المجلس فإنه يعني الانسحاب الشامل من جميع الأراضي العربية المحتلة. . وإني أكرر، من جميع الأراضي. . وبكلمات أخرى. . الانسحاب من جميع سيناء وغزة، القدس القديمة، المنطقة الأردنية الواقعة غربي نهر الأردن، والمنطقة السورية».

وما إن ألقى المندوب الهندي الكرة على الهدف في إصابة مباشرة، حتى تلقفها المندوب البريطاني بأنها موجهة إلى مشروعه، فأعلن بإصرار ووضوح، على «حد

(١٢) المصدر نفسه، ص ٦.

الشفرة»، بحسب تعبير المندوب الأمريكي «بأن لكل وفد ملء الحرية والحق في أن يحدد سياسة حكومته في مجلس الأمن، وأن مشروع القرار لا يخص هذا الفريق أو ذلك، أو أي وفد من الوفود، وأنه يخصصنا جميعاً. . وأن القرار وحده هو الذي يلزمنا، ونحن نعتبر صياغته واضحة. . وأي وفد إنما يتكلم بالنيابة عن نفسه. .». وردّ المندوب الإسرائيلي بعبارات أخرى بمثل ما رد به المندوب البريطاني.

واستنفذ الموضوع كل قول وجهد، فأصبح كل قول معاداً، وكل جهد مكرراً، فأعلن الرئيس أن الوقت قد حان لإقفال المناقشة، وفتح باب التصويت، وأن أمام المجلس أربعة مشروعات: مشروع الدول غير المنحازة، المشروع الأمريكي، مشروعان من قبل الاتحاد السوفياتي، والمشروع البريطاني.

وهنا ختمت الملهاة المأساة بمسرحية صغيرة، فقد أعلنت وفود الدول غير المنحازة عدم الإصرار على مشروعها، وأعلن الوفد الأمريكي أنه لا يطرح مشروعه للتصويت، وأعلن الوفد السوفياتي أنه لا يرغب التصويت على مشروعه في هذه المرحلة، وبقي المشروع البريطاني على مائدة المجلس فطرح للتصويت، فارتفعت الأيدي بالإجماع، وتمت الموافقة على المشروع البريطاني، وأصبح يعرف منذ ذلك الوقت بقرار مجلس الأمن رقم ٢٤٢ الصادر في ٢٢ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٦٧. وسنرى كيف أصبح هذا القرار، وباتفاق أمريكا وروسيا، هو المظلة التي ينعقد تحتها مؤتمر جنيف.

وهكذا التقى العملاقان: الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة، مرة أخرى، على قضية فلسطين، كما فعلاً عام ١٩٤٧ في تقسيم فلسطين، وكما فعلاً قبل ثلاثة شهور بشأن وقف إطلاق النار.

وستمر على القرار المشؤوم رقم ٢٤٢ عشرة أعوام ينعقد بعدها مؤتمر جنيف، تحت رئاسة العملاقين نفسيهما، ليتفقا على تصفية قضية فلسطين، بصورة أخرى.

ولقد فات هؤلاء جميعاً، العملاقان الكيران، ومن تحتهما، أن حركة التاريخ أكبر منهما، وأن إرادة الشعوب أعظم منهما، وأن «الاتفاقات والتسويات» صائرة إلى زوال.

إنها لا تعدو أن تكون هشيماً تذروه الرياح، وستذرو معها جميع التوقعات التي تحملها، كائنات من كان أصحابها.

إن فلسطين هي ملك الأمة العربية جميعها، بأجيالها الماضية، وأجيالها القائمة وأجيالها الوافدة، ولا يملك أحد أن يبالغ عليها، أو أن يتنازل عن شبر واحد منها، حتى ولو كان ملك الملوك، أو رئيس الرؤساء.

حتى ولو كان الملوك جميعاً، والرؤساء جميعاً. والتاريخ أماننا وأمامكم!

نقبل بعد النصر ما رفضنا بعد الهزيمة

في الساعة السابعة من مساء يوم الأربعاء في الثاني والعشرين من شهر تشرين الثاني/ نوفمبر في عام ١٩٦٧ كانت آخر كلمات مدونة في محضر مجلس الأمن، تقول « . . لن أحمل إلى حكومتي إلا شيئاً واحداً: هو النص الإنكليزي لمشروع القرار البريطاني . . . وحينما تدرس نص المشروع فإن حكومتي ستحدد موقفها من قرار مجلس الأمن في ضوء سياستها الخاصة كما بينها . . »^(١) وانفض مجلس الأمن على هذه الكلمات، وهذه الكلمات انتهى مجلس الأمن من مناقشة أزمة الشرق الأوسط.

وكان صاحب هذه الكلمات هو الوزير الإسرائيلي أبا إيبان، وكانت فرنسا هي السبب في الموقف الختامي الذي أعلنه الوزير الإسرائيلي، وكانت «أل» التعريف هي الحافز على هذا الموقف . . . وخلاصة القصة، وهي قصة تروى، أن المندوب الفرنسي في مجلس الأمن، وكان ذلك في عهد ديغول، لم يكن مستريحاً إلى مناورات الدول الثلاث العظمى: روسيا وبريطانيا وأمريكا، فقد أظهر تملله من ربط الانسحاب الإسرائيلي بإقامة السلام بين الدول العربية وإسرائيل، وأكد «أن الدول العربية يجب أن تقبل التسوية السلمية بحرية كاملة، حرية خالية من أي ضغط بسبب وجود قوات إسرائيلية على أراضيهم» . . .^(٢).

ثم إن المندوب الفرنسي تناول نقطة مهمة أخرى، فقد أشار إلى أن «النص الإفرنسي لمشروع القرار البريطاني قد احتوى على «أل» التعريف إلى جانب كلمة «أراضي» . . » وأنه يفهم القرار بهذا المعنى. وكانت هذه الإشارة هي التي أثارت حقد الوزير الإسرائيلي على «أل» التعريف . . وقال ما قال.

والواقع أن «أل» التعريف كانت السبب في تأجيل جلسات مجلس الأمن لأربعة

(١) محضر مجلس الأمن الدولي رقم ١٣٨٢، تاريخ ٢٢ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٦٧.

(٢) محضر مجلس الأمن الدولي رقم ١٣٧٣، ص ٢٥.

أيام، والوفود العربية ومعهم أصدقاؤهم من الدول غير المنحازة، يجادلون اللورد كارادون ويناشدونه أن يضع هذه الكلمة الصغيرة المؤلفة من ثلاثة أحرف باللغة الإنكليزية (The) قبل لفظة «أراضي» ولكن من غير جدوى، وسانده في هذا الموقف الوفدان الأمريكي والإسرائيلي. وكانت «أل» التعريف عند المندوب البريطاني هي «القرميدة» التي ينهار بها البناء كله. . أو هي الشعرة التي تقصم ظهر البعير، كما يقول الأعراب.

ولكن الحقيقة التي لا مراء فيها أن هذا الجدل حول «أل» التعريف، لم يكن بيزنطياً ولا لغوياً، لقد كان موضوعياً يتصل بالموضوع كله، إنه يتصل بالانسحاب الإسرائيلي. . الانسحاب من الأرض العربية كلها أو معظمها أو بعضها!

ولم يكن الخوف من «أل» التعريف وهماً أو خيالاً فإن النصوص الأخرى في قرار مجلس الأمن تبرر هذه المخاوف، إنها تؤيدها ولا تبددها. قد أشار قرار مجلس الأمن إلى «الحدود الآمنة المتفق عليها»، والمعترف بها، وبذلك انتفى الجلاء عن كامل الأراضي العربية المحتلة، وأصبح الانسحاب غير كامل ولا شامل، إنه يتم بمقدار، وإلى حدود معينة، يجب وضعها والاتفاق عليها والاعتراف بها. والاتفاق هنا من جانب إسرائيل، والاعتراف من جانب الدول العربية. . وإسرائيل هي التي تقبض على الأراضي العربية.

لذلك فإن «أل» التعريف، على حجمها الصغير تطوي وراءها سهولاً وجبالاً، وأودية وهضاباً، وقرى ومزارع، تطمع إسرائيل في الاستيلاء عليها، وبسبب الحدود الآمنة التي تتعلل بها وتندلل عليها.

والمواطن العربي حين يستعرض مناقشات مجلس الأمن خلال الأشهر الخمسة التي جاءت في أعقاب حرب الأيام الستة تفاجئه سلسلة من التراجعات السياسية، وآخرها ما جاء في قرار مجلس الأمن. ففي المرحلة الأولى من المناقشات في مجلس الأمن، كان الحديث يدور حول الانسحاب الإسرائيلي إلى خطوط الهدنة لعام ١٩٤٩ التي تحدت باتفاق مفصل، موقع من الدول العربية وإسرائيل، وجرى التصديق عليه من قبل مجلس الأمن، ثم تراجع الموقف إلى الحديث عن الانسحاب إلى خطوط الخامس من حزيران/يونيو لعام ١٩٦٧، ثم جاء قرار مجلس الأمن رقم ٢٤٢ ليسجل تراجعاً آخر، حينما نص على انسحاب إسرائيل، إلى خطوط جديدة، لم يتم تحديدها، بل تركت لاتفاق الطرفين، على أن يراعى فيها أن تكون «حدوداً آمنة ومعترفاً بها».

هذا التراجع الجديد له معنى واحد وليس له معنى سواه. معناه أنه يتعين على الفريق العربي أن يتنازل عن «الأرض الفلسطينية» التي تقع بين خطوط التقسيم لعام

١٩٤٧ إلى حدود أخرى متقدمة لصالح إسرائيل، تقع في إطار القرار رقم ٢٤٢، وهذه تشمل مساحة من الأرض الفلسطينية تزيد عن خمسة آلاف كيلومتر مربع - أي خمس مساحة الوطن الفلسطيني بأجمعه. وينتج عن ذلك أن تصبح إسرائيل سيادة شرعية، ومالكة قانونية لأربعة أخماس التراب الفلسطيني، بعبء عطاء من الأمم المتحدة في عام ١٩٤٧، والبعض الآخر سخاء من مجلس الأمن في عام ١٩٦٧، وعلى الدول العربية في الحالتين الموافقة على هذا العطاء وهذا السخاء!

وليس هذا الكلام مجازاً ولكنه ما يدعو إليه مجلس الأمن حينما نص في قراره - الفقرة (ب) من المادة الأولى - «على إنهاء جميع الادعاءات...»، وذلك يشمل «الادعاء» العربي بشأن فلسطين!

وقد يطول بنا المجال لو أننا أردنا أن نضع دراسة تحليلية لقرار مجلس الأمن، وبحسب المواطن العربي أن يدرك أنه قد حقق لإسرائيل كل مطالبها التي كانت تتطلع إليها منذ زمن طويل، تلك المطالب التي حاولت إسرائيل تحقيقها عن طريق الأمم المتحدة وخارجها، فلم تفلح أبداً. ذلك أن دورات الأمم المتحدة كلها قد شهدت محاولات جادة لاستصدار قرار بالمفاوضات والصلح بين العرب وإسرائيل، وكان نصيبها الفشل. ومن أهم هذه المحاولات مشروع القرار الشهير الذي قدمته ثمان دول عربية في عام ١٩٥٤، للمشروع بمفاوضات بين الدول العربية وإسرائيل، وفاز المشروع في ذلك لأصوات الاتحاد السوفياتي، والدول الرفاق^(٣). وبديهي أنه لو قدر لمشروع الدول الثماني أن يفوز بالأغلبية المطلوبة، فإنه من الميسور على الدول العربية أن تتجاهله، لأن الأرض العربية لم تكن عامئذٍ محتلة من قبل إسرائيل، كما أصبح عليه الحال في عام ١٩٦٧.

وحين نتقل من التعميم إلى التخصيص يمكننا أن نحدد أن قرار مجلس الأمن قد حقق لإسرائيل ما يلي:

أولاً، فرض على الدول العربية لأول مرة منذ قيام إسرائيل، الصلح مع إسرائيل، والتعايش معها، والاعتراف بوجودها وبسيادتها على الأرض الفلسطينية، وإنهاء حالة الحرب معها، وإلغاء الادعاءات السالفة. هذه مجموعة مطالب إسرائيلية، حشدتها مجلس الأمن في بند واحد، وهذه المطالب سبق أن رفضتها الأمة العربية بالإجماع شعوباً وحكومات عبر عشرين عاماً منذ عام ١٩٤٧.

(٣) في تفصيل ذلك انظر: أحمد الشقيري، أربعون عاماً في الحياة العربية والدولية (بيروت: دار النهار للنشر، ١٩٦٩). وهو متضمن في هذه المجموعة.

ثانياً، ألزم الدول العربية بالاعتراف لإسرائيل بحق الملاحة الحرة في خليج العقبة وقناة السويس، وذلك ما كانت رفضته مصر ومعها الدول العربية.

ثالثاً، التخلي عن المقاطعة العربية لإسرائيل، والامتناع عن القيام بأي عمل عدائي ضد إسرائيل، وهذا يشمل الشعب الفلسطيني في تحركاته من الأرض العربية.

رابعاً، أراح العبء عن إسرائيل في ما يتعلق بمشكلة اللاجئين. فلم ينص قرار مجلس الأمن كما كانت تفعل الجمعية العامة في كل دوراتها، على عودة اللاجئين إلى ديارهم، وإنما نص على «تسوية عادلة لمشكلة اللاجئين» والتسوية العادلة عند إسرائيل، تساندها الدول العظمى، هي توطين اللاجئين حيث هم في الوطن العربي، ومعنى ذلك بالأرقام بقاء مليونين من الشعب الفلسطيني بعيدين عن مدنهم وقراهم.

خامساً، إتاحة الفرصة لإسرائيل أن تطالب الدول العربية بالبقاء في مناطق معينة من الأرض العربية غير الفلسطينية بحجة أن إسرائيل في حاجة إليها كجزء من «الحدود الآمنة».

سادساً، تحديد مناطق مجردة من السلاح في الأراضي العربية والفلسطينية، وفي ذلك انتقاص لسيادة الدول العربية على أراضيها فضلاً عن الأرض الفلسطينية.

سابعاً، الترابط العضوي بين المطالب الإسرائيلية والانسحاب الإسرائيلي، بحيث أصبح الزمام في قبضة إسرائيل. لا تسلم الأرض العربية إلى الدول العربية، إلا إذا سلمت الدول العربية بالمطالب الإسرائيلية، وبذلك تكون إسرائيل قد فرضت على الدول العربية الصلح بشروط إسرائيلية، أو كما قال المندوب الفرنسي في مجلس الأمن . . «تضطر الدول العربية إلى قبول تسوية سلمية تحت ضغط الاحتلال الإسرائيلي للأرض العربية . .».

ثامناً، إن قرار مجلس الأمن لم يحدد زمناً للانسحاب، مضافاً إلى أنه لم يحدد أبعاده ومداه، بل ربطه بموافقة إسرائيل . . تنسحب حين تشاء، وتبقى إلى حين تشاء.

تاسعاً، وهذا هو الأول والآخر. إن قرار مجلس الأمن ينهي النزاع العربي - الإسرائيلي، ويقفل ملف القضية الفلسطينية على الصعيدين العربي والدولي، ويُسبغ على إسرائيل، «كدولة ذات سيادة»، الشرعية العربية بعد أن ظفرت بالشرعية الدولية، وستتناول هذا الموضوع الخطير، بتفصيل وافٍ في فصل خاص.

ويتساءل المواطن العربي، وماذا يعطي قرار مجلس الأمن في المقابل، إلى الدول العربية؟ وفي هذا المجال فإننا لا نجد بنوداً كثيرة نسردها، فإن نصيب الدول العربية

في قرار مجلس الأمن في أحسن الأحوال، انسحاب غير كامل، في زمن غير محدد، ووفق شروط الغالب على المغلوب.

وما إن نُشر قرار مجلس الأمن وذاع خبره في الوطن العربي، حتى ضجت الأمة العربية، بالغضب والرفض، ولم يكن الأمر في حاجة إلى تحليل واسع وتفسير كبير، فقد استشعرت الأمة العربية بحسها المرهف ونظرتها السليمة أن القرار يؤدي إلى تصفية القضية الفلسطينية.. هكذا بإيجاز ووضوح.

وكان أول صوت عربي مسؤول يرتفع في التنديد بقرار مجلس الأمن هو صوت الشعب الفلسطيني، فقد صدر القرار في الثاني والعشرين من تشرين الثاني/نوفمبر، وفي اليوم التالي عقدت مؤتمراً صحافياً في مقر منظمة التحرير الفلسطينية في القاهرة أعلنت فيه باسم الشعب الفلسطيني رفض القرار جملة وتفصيلاً، وشرحت الأسباب بكل إسهاب، وقد حضر المؤتمر جمع من الصحفيين الأجانب وأبرقوا به إلى صحفهم، وحظي بانتشار واسع في الصحف العربية، خارج القاهرة.. وقد أوجعني ذلك، فإن القاهرة تعيش معي إلى جوار بلدي، مسقط رأسي، ومهوى فؤادي.

وصادف في ذلك اليوم ٢٣ تشرين الثاني/نوفمبر اجتماع مجلس الأمة وكان قد أعد له في وقت سابق، وأعد الرئيس عبد الناصر نفسه ليخاطب الشعب المصري والأمة العربية في ما يهمها في تلك الأيام المهمة. وتحدث الرئيس عبد الناصر، كعادته وبلهجته، كل شيء عن كل شيء. وفي ختام خطابه أكب الرئيس على ورقة صغيرة، فراح يقرأ منها ولم يرفع بصره عنها إلى أن فرغ منها، وهو حريص أن لا يضيف كلمة ولا أن يحذف أخرى.

كان هذا القسم من خطابه يتعلق بقرار مجلس الأمن الذي صدر في الليلة الفائتة، وحدد موقفه منه بالعبارات التالية أنقلها بنصها «.. مع أن التفسيرات التي أعطيت للقرار البريطاني تحقق بعض الوضوح.. فإن القرار البريطاني في رأينا غير كافٍ.. ماذا نفعل بقرار مجلس الأمن.. في ما يتعلق بنا نحن ندرسه ونتشاور بشأنه مع أصدقائنا.. وهناك نقطتان محددتان بالنسبة إلينا ليستا موضع جدال، ولا يمكن أن نقبل فيهما أي أخذ وعطاء. الأولى هي الانسحاب الكامل من كل الأراضي العربية، من كل شبر من الأراضي العربية التي جرى احتلالها في معارك حزيران/يونيو، والنقطة الثانية أننا لن نسمح لإسرائيل مهما كان الثمن ومهما كانت التكاليف أن تمر في قناة السويس.. إن المرور في قناة السويس جزء لا يتجزأ من قضية فلسطين الأصلية.. وهو ليس جزءاً من قضية إزالة آثار العدوان، وبعد هاتين النقطتين..

فنحن على التزام بالخطوط الأربعة التي حددها مؤتمر القمة العربي في الخرطوم: لا اعتراف بإسرائيل . . لا صلح معها . . ولا مفاوضات، ولا تصرف بالقضية الفلسطينية لأنها ملك شعب فلسطين . .».

ولقد كان هذا الموقف من الرئيس عبد الناصر واضحاً لا يحتاج إلى إيضاح . . صحيح أنه لم يستخدم عبارات الرفض . . وكذلك فإنه لم يندد بقرار مجلس الأمن . . ولكن القيود الاحترازية التي سردها تؤدي حتماً إلى رفض قرار مجلس الأمن . . فإن لاءات مؤتمر الخرطوم تتنافى مع قرار مجلس الأمن بما لا يقبل التوفيق.

أما الجانب الإسرائيلي، فقد اعتبر قرار مجلس الأمن نصراً كبيراً، دون أن يعلن قبوله بصوره واضحة وصريحة ورسمية. وحتى حين كان قرار مجلس الأمن لا يزال مشروع قرار بريطاني يتداوله المجلس، أعلنت وكالة البرقيات اليهودية في ٢٠ تشرين الثاني/نوفمبر «أن الإسرائيليين قد أشاروا بصورة غير رسمية بأنهم يمكنهم أن يعيشوا مع المشروع البريطاني، لأنه لا يحدد زمن الانسحاب، ولا يفرض أن يكون الانسحاب إلى حدود الخامس من حزيران/يونيو . .» وهذا استنتاج منطقي نابع من منطق القرار نفسه.

وبعد أن أصبح المشروع البريطاني قراراً صادراً من مجلس الأمن، توالى التصريحات الإسرائيلية بالترحيب به، فلم تمض ساعات على صدور القرار حتى أعلن إسرائيل غاليلي (Yisrael Galili) وزير الإعلام الإسرائيلي «أن القرار يركز بشكل رئيسي على مبدأ الاتفاق المشترك بين إسرائيل والدول العربية، وأن الخطوط الحالية لوقف إطلاق النار باقية على حالها إلى أن تستبدلها حدود آمنة متفق عليها ومعترف بها». وبعد يومين من صدور القرار أعلن الوزير الإسرائيلي أبا إيبان: «أن إسرائيل ستكون مجنونة إذا انسحبت من الأراضي المحتلة قبل إيجاد تسوية سلمية دائمة، وأن إسرائيل ترحب بقدوم الدكتور غونار يارنغ (Jonar Yaring) ممثلاً للأمم المتحدة لبحث التسوية السلمية في إطار قرار مجلس الأمن . .». وفي اليوم نفسه وصل إلى لندن الجنرال إسحق رابين رئيس أركان الجيش الإسرائيلي، فصرح للصحافيين في المطار «بأن إسرائيل ترحب بقرار مجلس الأمن بشأن إرسال مبعوث دولي إلى الشرق الأوسط للوصول إلى تسوية سلمية . .». وحينما عاد الوزير الإسرائيلي أبا إيبان من اجتماعات مجلس الأمن في ٢٦ تشرين الثاني/نوفمبر، أعلن غداة وصوله إلى تل أبيب «أن قرار مجلس الأمن يربط بين انسحاب القوات الإسرائيلية من الأراضي العربية المحتلة وإحلال السلام وإقامة حدود آمنة ومتفق عليها، وأن فشل جميع مشروعات القرارات التي طالبت بانسحاب إسرائيل من دون ربط ذلك بموضوع السلام الدائم والحدود المتفق عليها، يعتبر انتصاراً لإسرائيل . .».

ولم تكتفِ إسرائيل بتأكيد قرار مجلس الأمن بالتصريحات الرسمية ولكنها راحت تعززه بمجموعة من «الأمر الواقع»، تستند إليه في تنفيذ قرار مجلس الأمن، بالطريقة التي تريدها وضمن الحدود التي تقترحها، وكانت مدينة القدس القديمة أبرز الجوانب في إقامة «هيكل» الأمر الواقع، وصولاً إلى إعادة بناء الهيكل القديم، كما يتمنون!

والواقع أن إسرائيل كانت تبني الأمر الواقع قبل صدور قرار مجلس الأمن، ومضت تستكمل بناءه بعد صدوره، ففي اليوم الأول من سقوط القدس القديمة بأيدي القوات الإسرائيلية في ٧ حزيران/ يونيو، توالى النذر بأن إسرائيل قد «فتحت» القدس ولن تخرج منها. ولم تمض ساعة على اقتحام المدينة المقدسة، مدينة الطهر والجلال والجمال، حتى وصل الجنرال موشي ديان إلى حائط المبكى وقال كلمته المعروفة: «لقد رجعنا، ولن نتخلى عن القدس.. لقد حررت قواتنا المدينة المقدسة عاصمة إسرائيل، أقدس مقدساتنا ولن نتركها أبداً..»؛ وجاء بعده ليفي أشكول رئيس الوزارة الإسرائيلية، فضلى عند الحائط ووجه كلامه إلى المصلين اليهود قائلاً: «إن هذا يوم عظيم في التاريخ اليهودي، أنا أعتبر نفسي الآن وفي هذا المكان ممثلاً للشعب اليهودي بأكمله، ولأجيال كثيرة من اليهود الذين كانت تحن أرواحهم نحو القدس ومقدساتها».

وتعزيراً لهذه التصريحات قامت الجرافات الإسرائيلية في اليوم الثاني باقتلاع أحياء بكاملها حول حائط المبكى، أحياء تمثل تراثاً إسلامياً رفيعاً وتاريخاً عربياً مجيداً، فانهدمت منازل قديمة رائعة، ومساجد فائنة، وزوايا وتكايا، ورباطات ومدارس ومكتبات، وأزيلت بذلك من على وجه الأرض معالم تاريخية مجيدة، ولكن سيظل التاريخ يذكرها على مر الزمان، وسيعيد أبنائنا وأحفادنا من بعدنا بناءها على أروع ما يكون البناء.

جرى كل هذا، ومجلس الأمن يناقش العدوان الإسرائيلي، وإسرائيل غير مبالية بالرأي العام الدولي. ثم «شرّعت» لهذا العدوان، بقانون إسرائيلي يعلن ضم القدس القديمة إلى إسرائيل، معلنة «وحدة القدس بشطريها عاصمة لإسرائيل..».

وكانت الأمم المتحدة، في تلك الفترة، تعقد جلساتها الطارئة، فثارت نائرة الوفود العربية والإسلامية، فأصدرت الجمعية العامة قراراً أعربت فيه عن «شديد القلق للحالة السائدة في القدس نتيجة للتدابير التي اتخذتها إسرائيل لتغيير مركز المدينة، وتعتبر أن تلك التدابير غير صحيحة، وتطلب إلى إسرائيل إلغائها، والامتناع فوراً عن إتيان أي عمل من شأنه تغيير مركز القدس، وتطلب إلى الأمين العام إعلام

الجمعية العامة ومجلس الأمن عن الحالة وتنفيذ القرار، وذلك في غضون أسبوع على الأكثر من تنفيذه. .»^(٤).

ومضى الأسبوع المحدد، ومضت إسرائيل في تهويد المدينة، من دون أن تنفذ من القرار شيئاً، مع أنه صدر بأكثرية تسعة وتسعين صوتاً. ولم يصوت ضده أحد. . وامتنعت عن التصويت عشرون دولة على رأسها الولايات المتحدة.

وفعلت الجمعية العامة ما تستطيع أن تفعله، فأصدرت قراراً ثانياً بعد عشرة أيام من قرارها الأول « تعرب عن أشد الأسف وأبلغ القلق لعدم التزام إسرائيل بالقرار، وتأسف جداً لتخلفها عن تنفيذه، وتكرر الطلب بإلغاء جميع التدابير التي صار اتخاذها، والامتناع فوراً من إتيان أي عمل من شأنه تغيير مركز القدس. كما تطلب من الأمين العام إعلام مجلس الأمن والجمعية العامة عن الحالة وعن تنفيذ القرار، ومثل القرار السابق فقد صوت إلى جانبه تسع وتسعون دولة، ولم يصوت أحد ضده، وامتنعت عن التصويت ثماني عشرة دولة على رأسها الولايات المتحدة^(٥). وجاءت بعد ذلك قرارات أخرى مماثلة سنعرض لها في حينها.

ولم تقتصر إسرائيل على موقفها هذا بالنسبة إلى عدم الانسحاب من بيت المقدس، فقد أقامت في إطار الأمر الواقع، مستعمرات في الأرض العربية لتعرق الانسحاب من الأراضي المحتلة، ولتدق فيها مسمار جحا، كما يقول المثل العامي، ففي الضفة الغربية أقامت إسرائيل مستعمرتين، أسمت الأولى «غوش عصيون» بين الخليل والقدس، وأسمت الثانية «هاعرفا» في سهل أريحا، وفي المرتفعات السورية أنشأت إسرائيل مستعمرة قرب بانياس، وعلى الساحل الشمالي من سيناء أنشأت إسرائيل مستعمرة عند سبخة البردويل أسمتها «موشي شاريت» على اسم رئيس وزراء إسرائيل السابق، وأنشأت إسرائيل بعد ذلك مستعمرات أخرى في سيناء والجولان والضفة الغربية، مستهدفة (تنفيذ) قرار مجلس الأمن، وفق الشروط التي تفرضها، وصعد عدد المستعمرات اليهودية على الأرض العربية إلى ما فوق الخمسين!

ونخلص من هذا العرض الموجز أن قرار مجلس الأمن رقم ٢٤٢ كان هزيمة سياسية لحقت الهزيمة العسكرية التي نزلت بالأمة العربية في حرب الأيام الستة. ومن حق المواطن العربي أن يتساءل من المسؤول عن هذه الهزيمة السياسية؟

مرة ثانية، إن الحكم العربي المعاصر، على درجات متفاوتة بين ملوكه

(٤) الجمعية العامة، القرار رقم ٢٢٥٣، الدورة الاستثنائية الطارئة - ٥، تاريخ ٣ تموز/ يوليو ١٩٦٧.

(٥) الجمعية العامة، القرار رقم ٢٢٥٤، الدورة الاستثنائية الطارئة - ٥، تاريخ ١٤ تموز/ يوليو ١٩٦٧.

ورؤسائه، يتحمل المسؤولية الكاملة عن هذه الهزيمة السياسية، بقدر مسؤوليته الكاملة عن الهزيمة العسكرية في حرب الأيام الستة، وما ألحقت بالأمة العربية من ذل وعار. فالهزيمة العسكرية كانت السبب في احتلال إسرائيل للضفة الغربية وسيناء والجولان، وعلى رأس ذلك بيت المقدس؛ والهزيمة السياسية تثبتت الاحتلال الإسرائيلي للأرض العربية، إلى أن ترضخ الإرادة العربية لمشية إسرائيل.

ولا شك أن مجلس الأمن في مجموعه يتحمل قسطاً وافراً من المسؤولية بإصداره مثل ذلك القرار الذي ييسر للمعتدي أن يجني ثمن عدوانه، ويهيئ له أن يفرض التسوية من مركز القوة، ويُلزم المعتدى عليه أن يفاوض المعتدي تحت مظلة الاحتلال. وهذا الجانب من المسؤولية الدولية يقع على كاهل أمريكا أولاً، والاتحاد السوفياتي ثانياً. غير أن الحكم العربي المعاصر، وبقدر متفاوت بين الملوك والرؤساء، يقف بين يدي التاريخ، وفي عنقه الإدانة العادلة، والمسؤولية الأولى والأخيرة عن الاحتلال وتثبيت الاحتلال على السواء. ولنعد قليلاً إلى مؤتمر الخرطوم، فعنده الخبر اليقين.

إن استذكار الجو العربي العام الذي ساد الأمة العربية بعد حرب الأيام الستة، وما تلا ذلك من انعقاد مؤتمر الخرطوم في صيف ١٩٦٧، ليس ميسوراً في صفحات قليلات، إن صورة تلك الأيام بنبضاتها الحية وظلالها المتموجة تحتاج إلى مجلد كبير. ولكن شيئاً واحداً يجب إبرازه هو أن الهزيمة العسكرية في الأيام الستة قد أثارت أشجان الأمة العربية وأججت غضبها، وكانت صيحتها في تلك الأيام، القتال القتال، والوحدة الوحدة، البترول البترول.

كانت هذه الصيحات في كل دنيا العرب، صادقة وأمينّة ومخلصة، وراءها عزم وإيمان، وصبر على التضحيات مهما غلت. تجلّى ذلك في كل يوم، وبخاصة في يومين بارزين: الأول يوم التظاهرات الكبرى التي قامت في الجمهورية العربية المتحدة تطالب الرئيس عبد الناصر بالرجوع عن استقالته، والثاني يوم وصول الرئيس عبد الناصر إلى مطار الخرطوم في آخر شهر آب/أغسطس ١٩٦٧، غداة أن خرج الشعب السوداني عن بكرة أبيه ليستقبل الرئيس المنكسر بصيحات خالدة: شعب واحد، جيش واحد.

كان هذا حال الأمة العربية: تصميم صادق وعزم أكيد على استئناف النضال ولو بعد حين. وكان الشعب في كل أقطار العرب قد أخذ زمام المبادرة بمقاطعة دولتي العدوان «بريطانيا وأمريكا» مقاطعة شاملة كاملة، هكذا طوعاً واختياراً، من غير طلب ولا تشريع. هذا الاندفاع الشعبي دفع الدول البترولية إلى وقف ضخ البترول، وكان اجتماع عربي عقد في بغداد، ضم وزراء البترول والمال والاقتصاد

العرب قد أوصى بالإجماع في اتخاذ تدابير اقتصادية بصدد رصيد الدول العربية من الدولار والإسترليني، بالإضافة إلى إجراءات البترول الرادعة.

في هذا الجو المتأجج، حين كانت الأمة مستعدة بكل صدق وجد لكل تضحية، انعقد مؤتمر الخرطوم تحت شعار إزالة آثار العدوان. وكانت الأمة العربية تتطلع إلى المؤتمر وهي تنتظر انبثاق خطة عربية متكاملة عسكرية واقتصادية وسياسية. خطة نضالية لإزالة آثار العدوان، وتنتظر من قائد مسيرتها الرئيس عبد الناصر أن يخرج من هذا المؤتمر وعلى كتفيه مقدمات هذه الخطة وأعبائها. . والانطلاق إلى التنفيذ من غير تباطؤ ولا هوادة.

ولكن مسيرة المؤتمر قد جنحت إلى خطة أخرى، أسمتها: التسوية السلمية لإزالة آثار العدوان، وكانت خلاصتها أن المساعي السياسية عن طريق الأمم المتحدة وخارجها يمكن أن تؤدي خلال بضعة أشهر إلى إزالة آثار العدوان، كما جرى إبان العدوان الثلاثي على مصر في عام ١٩٥٦.

ولقد شاركت في مؤتمر الخرطوم بوصفي رئيساً لمنظمة التحرير، وقدمت إلى الملوك والرؤساء مذكرة مسهبة شرحت فيها ملابسات القضية العربية في تلك المرحلة، وسردت طائفة من المقترحات لمعالجة الموقف، وأبدت مخاوفي من الاتجاه العام الذي يسود جو المؤتمر، وأشارت «بأن الاتجاه العام في مناقشات المؤتمر يمكن تلخيصه في ما يلي:

١ - استبعاد استئناف القتال في وقت قريب.

٢ - عدم الموافقة على قطع العلاقات السياسية والاقتصادية مع الدول التي ساندت العدوان.

٣ - التخلي عن وقف ضخ البترول جزئياً أو كلياً، لزمان محدود أو غير محدود.

٤ - عدم الموافقة على سحب الأرصدة العربية من منطقتي الدولار والإسترليني».

«وإذا كان هذا ما سينتهي إليه الأمر، فإن مؤتمر القمة يكون قد اقتصر غاية جهده على المساعي السياسية المجردة من كل دعم وقوة، تاركاً لمعركة الكلام وحدها في الأمم المتحدة وغيرها أن تُخرج العدو من الأرض العربية. .»^(٦) كان هذا ما كتبه

(٦) في تفاصيل مؤتمر الخرطوم، انظر: أحمد الشقيري، الهزيمة الكبرى مع الملوك والرؤساء: من بيت عبد الناصر إلى غرفة العمليات، ٢ ج (بيروت: دار العودة، ١٩٧٣). وهو متضمن في هذه المجموعة.

في مذكرة رسمية قدمتها إلى مؤتمر القمة في الخرطوم، وقد صحت توقعاتي، فبدأت المشاورات وراء الكواليس، وتخلّى مؤتمر الخرطوم عن أسلحة النضال السياسي والاقتصادي والبترولي، وفي الجلسة الأخيرة التي عقدها المؤتمر تقرر استئناف ضخ البترول، بعد أن كانت دولتا العدوان بريطانيا وأمريكا تحشيان أن تستمر الدول العربية في وقف ضخ البترول.

وتنفس المعسكر الغربي، وعلى رأسه الولايات المتحدة، الصعداء، فقد كان الخريف يرقّ أبواب أوروبا وأمريكا، وكانت الخشية أن تنزل المصائب والمصاعب بالصناعة الغربية بأسرها، وأن تعود الحياة إلى القرون الوسطى في المصانع والمزارع، والمطابخ والمنازل، والمدارس والمستشفيات.. حياة بدائية خالية من جميع وسائل المدنية المعاصرة.

ولو أن الدول العربية قد مضت في استخدام الأسلحة الاقتصادية والبترولية، لهبّ العالم كله وفي المقدمة أمريكا وبريطانيا، واقتلع إسرائيل من الأرض العربية المحتلة، وأعاد إلى الدول العربية سيناء والجولان والضفة الغربية وبيت المقدس. أجل لأعادها على طبق من الأرصدة العربية، وعلى صفيحة من البترول وخلال بضعة أسابيع أو بضعة شهور، على الأكثر، ولكن ماذا تجدي «لو»، والملوك والرؤساء يقولون ما لا يفعلون!

وحين أصدر مؤتمر الخرطوم قراراته هذه، كانت الأمم المتحدة تتهيأ لعقد دورتها العادية الثانية والعشرين، ومن بعدها دورات مجلس الأمن. فكان طبيعياً أن لا تحفل المنظمة العالمية بالأمة العربية، وكان طبيعياً أن تتجه الجمعية العامة ومعها مجلس الأمن إلى «التسوية السلمية» ما دام ملوك العرب ورؤساؤهم يتطلعون هم بأنفسهم إلى التسوية السلمية. وقد استجاب لهم مجلس الأمن، فأصدر قراره الشهير رقم ٢٤٢ ليدعو إلى إقرار «سلام دائم وعادل في الشرق الأوسط».

وهكذا قدر للحكم العربي المعاصر أن يلحق بالأمة العربية هزيمة سياسية على أرض الخرطوم، بعد أن ألحق بها هزيمة عسكرية في سيناء والجولان والأرض الفلسطينية.

ولقد حذرت الملوك والرؤساء، كما فعل غيري، من مغبة الذهاب إلى معركة الأمم المتحدة من غير سلاح، ولكن ما حيلتنا في «الحاكم العربي» الذي يحسب أن تاريخ الأمة العربية قد ابتدأ بحكمه، وأن النضال العربي قد ولد يوم مولده.

وإزاء هذا الموقف فعلت الذي أستطيع أن أفعله، لقد انسحبت من مؤتمر الخرطوم وأعلنت إلى الملوك والرؤساء «أنني لا أستطيع المشاركة في هذه السياسة،

ولا أن أحمل مسؤوليتها، ومن أجل ذلك فإني أنسحب من المؤتمر».

وخرجت من القاعة، وأعلنت في مؤتمر صحفي أسباب انسحابي من المؤتمر، ومضت مسيرة التسوية السلمية في طريقها الذي أراده لها الملوك والرؤساء في مؤتمر الخرطوم. وما هي إلا بضعة أسابيع حتى جاء اليوم الثاني والعشرون من شهر تشرين الثاني/ نوفمبر من عام ١٩٦٧ وجاء معه قرار مجلس الأمن، وجعل الأرض العربية، ومعها الكرامة العربية في قبضة إسرائيل، مرهونة بمشيئتها، تجلو عنها يوم تشاء وكما تشاء.

من المسؤول . . من المسؤول . . من المسؤول؟

الجواب، يردده كل مواطن عربي . . إنه على كل شفة ولسان . .

إنه الحكم العربي المعاصر . . إنه المسؤول، ولا مسؤول سواه.

كان ذلك بعد حرب الأيام الستة، بعد الهزيمة النكراء، أما بعد حرب رمضان المجيدة، فإن الحكم العربي المعاصر قد وقع في خطأ أكبر!
إنه يقبل اليوم، وبعد النصر قراراً أملتته الهزيمة، وتلك مسؤولية كبرى نرجو أن يخرج منها قبل فوات الأوان.

جواب إسرائيلي حاسم

«لن تنسحب إسرائيل إلى خطوط ما قبل ٥ يونيو»

من مذكرة إسرائيلية إلى السفير يارينغ

في البند الثالث من قرار مجلس الأمن رقم ٢٤٢ الصادر في ٢٢ تشرين الثاني/نوفمبر من عام ١٩٦٧ طلب المجلس من السكرتير العام للأمم المتحدة أن «يعين ممثلاً خاصاً يتوجه إلى الشرق الأوسط لكي يقيم اتصالات مع الدول المعنية من أجل الوصول إلى اتفاق، ومساعدة الجهود الرامية إلى تحقيق تسوية سلمية ومقبولة وفقاً للنصوص والمبادئ الواردة في هذا القرار». وهذا بند «تنفيذي» جميل، لولا أن «المبادئ» الواردة في القرار تؤلف أغللاً وأصفاداً في عنق الحكومات العربية، لا تنفك إلا بالتنازل عن الأرض العربية والسيادة العربية.

وكان المستر يوثانت السكرتير العام، يبحث أمر تعيين ممثل خاص له قبل أن يصدر قرار المجلس، فقد كانت هذه الفكرة نقطة اتفاق أساسية في مناقشات المجلس منذ الأيام الأولى لانعقاده للنظر في حرب الأيام الستة، لذلك لم يكد مجلس الأمن يصوت على قراره في الثاني والعشرين، حتى أبلغ المستر يوثانت مجلس الأمن في الثالث والعشرين أنه قد وقع اختياره على السفير غونار يارينغ سفير السويد في موسكو ليكون ممثله الخاص في تنفيذ المهام الملقاة على عاتقه بموجب قرار المجلس. وقبل السفير السويدي القيام بهذه المهمة، وغادر منصبه في موسكو ووصل إلى مقر الأمم المتحدة في نيويورك في السادس والعشرين من شهر تشرين الثاني/نوفمبر، فكان الإجراء سريعاً من الأمين العام ومن ممثله الخاص. وبقي أن نسير في ركاب السفير يارينغ عبر ستة أعوام طوال لنرى مصير قرار مجلس الأمن، ومواقف الدول المعنية من نصوصه وأحكامه، ولنرى مصير الأرض العربية المحتلة.

وكان اختيار السفير يارينغ لهذه المهمة موفقاً من غير شك، فهو يجمع بين

الكفاءة والنزاهة والاستقامة والمثابرة، ولم يكذب يفرغ من قراءة محاضر جلسات مجلس الأمن حتى بادر إلى الاجتماع بالمندوبين الدائمين لكل من الجمهورية العربية المتحدة والأردن ولبنان وإسرائيل، فرادى، ليضع أمامهم أفكاره العريضة في خطته للاتصال بالدول المعنية في الشرق الأوسط، والتباحث معهم في تنفيذ قرار مجلس الأمن، ولم يجتمع السفير يارينغ بمندوب سوريا الدائم، فقد أعلنت سوريا، يومذاك، رفضها لقرار مجلس الأمن جملةً وتفصيلاً، ولهذا لم يكن الاتصال بسوريا وارداً.

واتخذ السفير يارينغ مقراً له في قبرص، كما فعل زميله في الماضي الكونت برنادوت حين جعل مقره في رودس، وقد حسب أنه سيكون أقرب إلى الشرق الأوسط وأوفر حظاً من زميله شهيد الأمم المتحدة الذي سقط في شوارع بيت المقدس في صيف ١٩٤٨.

ومن قبرص طار السفير يارينغ إلى تل أبيب أولاً، فزمام الأمور بيد إسرائيل، والأراضي العربية المحتلة في قبضتها، والانسحاب يمثل حجر الزاوية في قرار مجلس الأمن. ودخل ممثل الأمم المتحدة في أبحاث مستفيضة مع الحكومة الإسرائيلية، وبصورة خاصة مع أبا إيبان وزير الخارجية الإسرائيلي. وكانت النتائج الأولية مدعاة للذهول، ولولا أن الصبر هو حصن الدبلوماسية الأول، لاختار السفير يارينغ العودة إلى موسكو والتخلي عن المهمة، ولكن الدبلوماسيين يجدون عاراً عليهم أن يفزعوا من الصدمة الأولى، ولا بأس أن يكون الفشل في النهاية.

ولقد وجد السفير يارينغ أن «لدى الحكومة الإسرائيلية رأياً قاطعاً بأنه لا يمكن الوصول إلى تسوية لمسألة الشرق الأوسط إلا عن طريق مفاوضات مباشرة بين الفرقاء تنتهي بمعاهدة سلام، وأنه لا يمكن سحب قواتها قبل تسوية كهذه». هذه العبارات ليست كاملة ولكنها مقتبسات من تقرير الأمين العام الذي قدمه في ما بعد إلى مجلس الأمن^(١).

ولم تكتفِ إسرائيل بالنقاش الجدلي مع السفير يارينغ حول قرار المجلس رقم ٢٤٢ ومراحل تنفيذه، فقد سلم الوزير الإسرائيلي مذكرة إلى يارينغ تتضمن «جدول السلام» كما تراه إسرائيل، وينص الجدول على أربعة بنود لم ترد فيها لفظة الانسحاب، لا في عناوينها ولا في تفاصيلها، وهي في مجملها تلخيص للمطالب التي كانت إسرائيل تنادي بها منذ ربع قرن من الزمان. والبنود الأربعة كما صاغتها

(١) تقرير الأمين العام إلى مجلس الأمن الدولي رقم ١٠٩٢٩، بتاريخ ١٨/٥/١٩٧٣.

الرسالة الإسرائيلية هي كما يلي :

«أولاً، المشاكل السياسية والقانونية : استبدال ترتيبات وقف إطلاق النار بمعاهدات سلام تنهي حالة الحرب وجميع الأعمال والتهديدات العدائية وتجسد تعهداً بعدم الاعتداء المتبادل.

ثانياً، مشاكل الأراضي والأمن : تحديد حدود متفق عليها وترتيبات أمن، والاتفاق على هذا الإجراء سيحدد وضع القوات المسلحة بعد وقف إطلاق النار.

ثالثاً، مشاكل الملاحة : يجب مناقشة وسائل عملية لضمان حرية الملاحة لجميع الدول بما فيها إسرائيل، في قناة السويس وخليج العقبة عندما يحل السلام محل وقف إطلاق النار، ومن الواضح على ضوء تجارب محزنة أن الإعلانات الدولية لا يمكن بحد ذاتها أن تحل هذه المشكلة. والمطلوب هو إجراءات وضمانات محددة.

رابعاً، مشاكل اقتصادية : مقترحات لإنهاء عمليات المقاطعة وتأسيس علاقات اقتصادية طبيعية».

كان هذا هو جدول السلام الإسرائيلي مع الجمهورية العربية المتحدة. أما جدول السلام الإسرائيلي مع الأردن فقد نصت عليه مذكرة إسرائيلية مؤرخة في ١٧ / ١ / ١٩٦٨ وهي تسرد البنود الأربعة السالفة الذكر يضاف إليها بندان آخران خاصان بالأردن وهما :

«خامساً، المشاكل الإنسانية : في المفاوضات المقترحة يجب إعطاء أسبقية حل مشكلة اللاجئين بتعاون دولي وإقليمي.

سادساً، الأماكن الدينية والتاريخية : يجب مناقشة موضوع الوصول إلى الأماكن ذات الأهمية الدينية الخاصة. وقد أوضحت الحكومة الإسرائيلية آراءها في الموضوع في عدة اتصالات شفوية وخطية إلى الأمم المتحدة».

ثم أضافت المذكرة الإسرائيلية الموجهة إلى الأردن أنه «من الضروري في الوقت الحاضر إيقاف انتهاكات وقف إطلاق النار ونشاطات (فتح) وغيرها من المنظمات المماثلة، ويجب بذل كل جهد من الجانبين لتجنب تبادل النار».

وواضح من المذكرتين الإسرائيليتين أن إسرائيل تريد أن تفرض على مصر والأردن شروط الاستسلام تحت شعار السلام، فهي تريد أن تضع الحدود مع مصر والأردن، عند المواقع الآمنة التي تطمئن إليها وتوافق عليها، وعلى مصر والأردن أن يشربا البحرين، الأحمر والأبيض، إذا لم توافقهما شروط إسرائيل، والأرض العربية تبقى تحت الاحتلال!

وتوجه السفير يارينغ إلى القاهرة وعمان ونقل إلى الجانبين المصري والأردني وجهة النظر الإسرائيلية بشأن «جدول السلام» وسلمهما صورة من المذكرة الإسرائيلية واستمع إلى آرائهما، وكان الرد العربي مماثلاً في عباراته وألفاظه، على خلاف العادة في السياسة العربية، مؤكداً «أن انسحاب القوات الإسرائيلية إلى المواقع التي كانت عليها قبل حزيران/ يونيو ١٩٦٧ هو خطوة أساسية وأولية بالنسبة إلى تسوية سلمية في الشرق الأوسط، وأنه لا يمكن إجراء محادثات بين الفرقاء قبل أن تنسحب القوات الإسرائيلية إلى المواقع التي كانت تحتلها في التاريخ المذكور...».

وهنا بدأ التناقض الحاسم بين الموقفين العربي والإسرائيلي، شكلاً وموضوعاً، وأسلوباً وهدفاً. وكان على السفير يارينغ أن يجد له مخرجاً من هذا المأزق، فعاد إلى جعبته الدبلوماسية فأخرج منها أول تميمة سحرية أو «حجاب» كما يقول العامة، وكانت هذه التميمة أن يطلب السفير يارينغ من الفريقين تأكيداً قاطعاً بلغة واضحة حاسمة، بأنهما يلتزمان بقرار مجلس الأمن، وأنهما على استعداد لتنفيذه بصورة كاملة وشاملة، وكان في تقدير السفير يارينغ أن صدور مثل هذا التصريح من الجانبين سيكون نقطة الانطلاق في اتجاه تنفيذ القرار من الفريقين معاً.

ووضع السفير يارينغ «الحجاب» على صدر كل من الفريقين وطالبهما بإصدار البيان. ولكن هذه المحاولة للخروج من المأزق قد قادت الأمر إلى مأزق آخر أشد تعقيداً، وإسرائيل بارعة في هذه الهواية، هواية التعقيدات، وراءها وأمامها حشد من التفسيرات والتبريرات.

كان جواب إسرائيل مبثوثاً ومفروشاً في عدة مراسلات بعثت بها إلى السفير يارينغ، وكان آخرها بتاريخ ١٩/٣/١٩٦٨، أي بعد ثلاثة أشهر من صدور القرار ليعيد المراوغة ويكرر المخاتلة، فقد أعلن الوزير الإسرائيلي «احترامه لقرار مجلس الأمن وموقفه الإيجابي منه... وتعاونته التام لتحقيق تسوية مقبولة لإقامة سلام عادل ودائم... ولكن». مضى الوزير الإسرائيلي يقول «... إن موقف إسرائيل كان دائماً يرى أن أحسن طريقة لتحقيق هدف قرار مجلس الأمن هي من خلال مفاوضات مباشرة... إلا أننا كدليل آخر على تعاون إسرائيل، مستعدون أن يتم ذلك في اجتماع يعقده المبعوث الخاص للسكرتير العام... وأن إسرائيل لن تعارض شكلاً غير مباشر للمفاوضات، بشرط أن تكون مؤدية إلى مرحلة تالية من مفاوضات مباشرة واتفاق».

هذا الموقف الإسرائيلي يستهدف تحطيم اللاتات الأربعة التي أقرها مؤتمر

الخرطوم في صيف ١٩٦٧، التي أعلنت لا مفاوضة ولا صلح مع إسرائيل ولا تصفية للقضية الفلسطينية، وتحويل كل «لا» إلى «نعم».

وذهب الوزير الإسرائيلي إلى أبعد من ذلك في تأكيد هذا الموقف، فقال في مذكرته إن «المبادئ التي يقوم عليها القرار ٢٤٢ والتي ينبغي أن تتضمنها تسوية السلام مترابطة معاً ومتوقفاً بعضها على البعض الآخر...» ومعنى ذلك بالكلام البسيط العادي أن الانسحاب الإسرائيلي من الأرض العربية لا يتم إلا «بعد» الصلح الكامل الشامل، والأنكى أن الانسحاب لا يكون إلا إلى الحدود التي تحددها إسرائيل!!

ثم إن الوزير الإسرائيلي أراد أن يهرب من إصدار التصريح الذي يطلبه السفير يارينغ، فراح يتعلل بموقف مصر ويلقي عليها التبعة، فمضى في مذكراته يقول «وإنه أمر يدعو إلى القلق أن بيانات الجمهورية العربية المتحدة، بعكس بيانات إسرائيل (!!)، لا تستخدم بالتحديد الاصطلاحات الدقيقة لقرار مجلس الأمن بالنسبة إلى أمور حاسمة مثل «اتفاق» و«إقرار سلام عادل ودائم»، كما أنها لم توافق بعد على عملية مفاوضات، ومن دون ذلك طبعاً فليس هناك مفعول جوهري لإصدار تصريح بالاستعداد لتنفيذ القرار، وفي الوقت نفسه فإنه من غير الواقع تجاهل أن هناك اختلافات حادة في تفسير ما ينطوي عليه القرار...» وبهذا فإن الوزير الإسرائيلي قد سد الباب مرة ثانية في وجه السفير يارينغ، وفرض على الجانب العربي أن يقول باللفظ الواضح الصريح لا بالتلميح، إنه يوافق على عقد صلح مع إسرائيل... ألا اسقني سُمّاً وقل لي هو السم!

ولما لم تفلح جهود السفير يارينغ في «حشر» إسرائيل في حظيرة قرار مجلس الأمن، فقد غادر منطقة الشرق الأوسط إلى مقر الأمم المتحدة ليتشاور مع أمينها العام، لعله يجد «حجاباً» ثالثاً يعلقه في عنق إسرائيل ليردها إلى الرشد، ثم عاد إلى الشرق الأوسط في بداية شهر آذار/مارس ١٩٦٨ وفي جرابه اقتراح جديد يتمثل في مشروع خطاب موجه من السفير يارينغ إلى الأمين العام للأمم المتحدة، ويوافق عليه الفرقاء، مصر والأردن وإسرائيل من غير إعلان ولكن بالصمت، الصمت فقط. وينص مشروع الكتاب على ما يلي:

«السيد الأمين العام للأمم المتحدة، إن حكومات إسرائيل والأردن والجمهورية العربية المتحدة بينوا لي أنهم يقبلون قرار مجلس الأمن رقم ٢٤٢ الصادر في ٢٢ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٦٧ من أجل تحقيق تسوية سلمية ومقبولة لمسألة الشرق الأوسط، وينوون اتخاذ تدابير تحت إشرافي ومن أجل تنفيذ نصوص القرار. وقد أعربت

الحكومات المذكورة عن استعدادها للتعاون معي بصفتي الممثل الخاص للسكرتير العام في القيام بمساع بشأن الوصول إلى اتفاق وتحقيق تسوية كهذه. ونظراً إلى الحالة الملحة، ومن أجل الإسراع في الجهود للوصول إلى تسوية، فقد دعوت الحكومات المذكورة إلى الاتصال بي من أجل عقد اجتماعات ضمن إطار قرار مجلس الأمن في نيقوسيا (قبرص) . . ويسرني أن أبلغكم أن الحكومات المذكورة قد أجابت بالموافقة على هذه الدعوة . .».

ولم يتردد الجانب العربي في قبول هذه «الحيلة» الدبلوماسية، ولكنه رأى أن الاجتماع في قبرص، حتى يؤدي الغاية المطلوبة، يجب أن يسبقه بيان صادر من إسرائيل نفسها، لا من السفير يارينغ، تلتزم به بتنفيذ قرار مجلس الأمن في مجموعه. وأعلن الجانب العربي أنه مستعد أن يقدم مثل هذا البيان.

وقضى السفير يارينغ شهرين متتاليين ينتقل بين القاهرة وعمان وتل أبيب، من دون أن يظفر من إسرائيل بإصدار البيان المطلوب، في صيغة بسيطة واضحة وحاسمة.

وإزاء هذا المأزق الجديد تفتقت قريحة السفير يارينغ عن حيلة دبلوماسية جديدة، فقد استقر رأيه أن يتخلى عن مشروعه بالاجتماعات في قبرص لما في ذلك من إجراءات رسمية تشد أنظار الرأي العام الدولي والصحافة العالمية، فرأى أن ينقل نشاطه من قبرص إلى نيويورك حيث النشاطات المتعددة والمختلفة للأمم المتحدة، وحيث يكون المندوبون الدائمون للفرقاء المعنيين في متناول التلفون، في قاعات الطعام أو قاعات الكلام، وهكذا كان وسنرى ما سيكون .

قضى السفير يارينغ شهرين كاملين (أيار/ مايو وحزيران/ يونيو ١٩٦٨) وهو يتصل بالمندوبين الدائمين لمصر والأردن ولبنان وإسرائيل، في لقاءات رسمية وغير رسمية، وتم كذلك تبادل وجهات النظر برسائل خطية، وكان الموقف العربي واضحاً خالياً من التعقيد، خلاصته: نحن موافقون على قرار مجلس الأمن جملة وتفصيلاً، ونحن حاضرون لتنفيذه بصورة كاملة، والانسحاب الإسرائيلي من الأرض العربية هو أساس القرار. أما الموقف الإسرائيلي فقد كان يغوص في التعقيد والجدل والبحث في الأولويات، مصرّاً أن يتم الاتفاق أولاً على الحدود الآمنة لتكون أساساً للانسحاب وإنهاء حالة الحرب، والدخول في معاهدة صلح كآية معاهدة دولية.

وواجه السفير يارينغ الطريق المسدود مرة أخرى، ولم يستطع أن يفتح نافذة صغيرة ينفذ منها إلى السير في مرحلة التنفيذ، فعاد إلى الشرق الأوسط ليقضي فيه شهرين آخرين (آب/ أغسطس وأيلول/ سبتمبر ١٩٦٨) تحمله الطائرة إلى القاهرة

وعمان وتل أبيب، ذهاباً وإياباً، ثم إياباً وذهاباً، فيتلقى المذكرات المستفيضة من كل جانب، وإسرائيل تراوغ وتراوغ حول النصوص، أيها ينفذ أولاً، وكيف تبدأ المفاوضات وفي أي بلد تتم المفاوضات، في قبرص أو نيويورك أو جنيف، أو أية عاصمة أوروبية أخرى، وكان هذا بداية الحديث عن مؤتمر جنيف، الذي نحن بصدده في هذا العام.

وتجسد التناقض بين الجانبين العربي والإسرائيلي حول قرار مجلس الأمن، من عنوانه إلى خاتمته. فقد اعتبرت إسرائيل، كما يقول الأمين العام في تقريره، «أن قرار مجلس الأمن لا يعدو أن يكون بياناً بالمبادئ التي يجب على ضوئها أن يتفاوض الفرقاء بشأن السلام؛ على حين يرى الجانب العربي أن القرار يهيئ خطة لتسوية نزاع الشرق الأوسط على الفرقاء أن ينفذوها. وفي رأي الدول العربية أن الانسحاب يجب أن يتم بشأن جميع الأراضي التي احتلت منذ ٥ حزيران/يونيو ١٩٦٧، بينما ترى إسرائيل أن الانسحاب يكون إلى الحد المطلوب عندما يتم الاتفاق بين الفرقاء حول حدود آمنة ومعترف بها بينهم».

وترك السفير يارينغ «المشكلة» في ثلاثة الأمم المتحدة بضعة أسابيع طمعاً في أن يضعف الصلف الإسرائيلي، فقام بزيارة أخرى إلى الشرق الأوسط في كانون الأول/ديسمبر ١٩٦٨ وبزيارة ثانية في آذار/مارس ١٩٦٩، وفي هذه الزيارة الثانية أوحى إليه الدبلوماسية أن يتقدم إلى الفرقاء «بحجاب» آخر، والشرق الأوسط مهبط الوحي منذ الأزل، فارتأى أن يوجه إلى الدول المعنية مذكرة تتضمن أحد عشر سؤالاً يتصل كل سؤال بجانب من الجوانب التي نص عليها قرار مجلس الأمن، ولا يتسع المقام لأن نسرد النص الكامل للأسئلة الأحد عشر، ولا لأجوبتها الأحد عشر، إذ يكفي أن نشير إلى بعض الأجوبة المهمة للجانبين العربي والإسرائيلي، لنرى موقف الابتزاز الإسرائيلي كيف يهبط إلى الحضيض، وهو موقف لا يستند إلى المنطق والقانون أو الميثاق، أو التفسير الصحيح لقرار مجلس الأمن، ولكنه يستند أولاً وأخيراً إلى حقيقة واحدة، هي أن المفاوضات الإسرائيلية يخاطب السفير يارينغ والدول العربية من جبال سيناء ومن مرتفعات الجولان ومن أسوار بيت المقدس. وسنرى هذه الحقيقة في الإجابات الإسرائيلية كما وضعها الوزير الإسرائيلي نفسه. . وها هو يقول:

- «تقبل إسرائيل قرار مجلس الأمن. . عن طريق التفويض واتفاقات بين الحكومات المعنية، ويجب البدء في تنفيذ الاتفاقات عندما يتم الاتفاق على جميع أحكامها». وهذا الجواب الإسرائيلي يفرض على الجانب العربي المفاوضة وعقد معاهدة الصلح الشامل، وبعد إتمام ذلك كله يبدأ الانسحاب من الأرض العربية».

- «وبصدد إنهاء حالة الحرب، يتعين على كل دولة عربية بمفردها أن تصدر بياناً بإنهاء حالة الحرب مع إسرائيل بالذات وليس يكفي القول «بإنهاء حالة الحرب مع دول المنطقة». والتدقيق في التعبيرين بوضوح يبين حرص الوزير الإسرائيلي أن تذكر «إسرائيل» بالاسم، فإن تعبير «دول المنطقة» لا يعني بالضرورة إسرائيل، إذ يمكن تفسير هذا التعبير على أنه يشير إلى الدول العربية في ما بين بعضها البعض، مثلاً!».

- «أن تلتزم الدول العربية بوقف جميع أعمال التدخل البحري والمقاطعة، وعدم الارتباط بأحلاف أو معاهدات سياسية وعسكرية موجهة ضد إسرائيل، وحظر جميع الاستعدادات والعمليات والحملات في أراضي الدول العربية من جانب الأفراد والجماعات غير النظامية أو شبه العسكرية الموجهة ضد أرواح وأمن وممتلكات إسرائيل في أي جزء من العالم»، وتحت هذا البند التزامات أخرى، تؤلف في مجموعها «واجباً دولياً» على الدول العربية بحماية أمن إسرائيل، بحيث تصبح سلامة إسرائيل لا مسؤولية إسرائيل ولكن مسؤولية الدول العربية!

- «تكون الحدود بين الدول العربية وإسرائيل هي الحدود المتفق عليها في معاهدات الصلح»، وهذا النص فيه إلغاء صريح للحدود الدولية القائمة بين فلسطين والبلاد العربية المجاورة، وهي حدود وضعت باتفاقات دولية تحت إشراف عصبة الأمم في العشرينيات من هذا القرن، وكذلك فإن هذا النص قد ألغى حدود التقسيم التي وضعتها الأمم المتحدة لعام ١٩٤٧. وبذلك أصبح لا بد من وضع حدود جديدة يتم الاتفاق عليها بين إسرائيل «وجيرانها»، وطبيعي أن هذه الحدود لا يتم وضعها على الخرائط ثم على الأرض إلا حين توافق إسرائيل، وبقدر ما توافق. ويزداد ذلك وضوحاً في الجواب الإسرائيلي التالي . .».

- «إن الحدود الآمنة المعترف بها لم تكن قائمة حتى الآن بين إسرائيل والدول العربية، ولذلك فإنها يجب أن تحدد كجزء من عملية إقرار السلام».

- «مشكلة اللاجئين نشأت عن الحرب التي شنتها الدول العربية ضد إسرائيل . . وإسرائيل مستعدة للوصول إلى اتفاق لحل هذه المشكلة عن طريق تعاون دولي وإقليمي . . وتقترح عقد مؤتمر دولي لدول الشرق الأوسط بالإضافة إلى الحكومات المساهمة في إغاثة اللاجئين والوكالات المتخصصة التابعة للأمم المتحدة من أجل رسم خطة على مدى خمس سنوات لحل مشكلة اللاجئين في إطار سلام دائم وإدماج اللاجئين في حياة منتجة، تحت إشراف لجان للإدماج وإعادة التأهيل وعلى أساس مشروعات إدماج متفق عليها مع الحكومات المعنية بمعونة دولية».

ويعني هذا النص أن إعادة اللاجئين إلى وطنهم لم تعد واردة، وأن جميع قرارات الأمم المتحدة بهذا الشأن قد أصبحت ملغاة، وأن مشكلة اللاجئين بعد أن كانت تقع على عاتق إسرائيل وحدها، بالعودة والتعويض، قد أصبحت واجباً على دول الشرق الأوسط، تعاونها الأمم المتحدة. وبكلمة مختصرة، فإن إسرائيل قد برأت ذمتها من المشكلة برمتها، ولم تعد طرفاً فيها، وأن توطين اللاجئين في الدول العربية هو الحل، ولا حل سواه.

- «وفي ما يتعلق بإنشاء مناطق مجردة من السلاح تكون تحت إشراف الأمم المتحدة، فقد أثبتت التجربة أن مثل هذه الإجراءات لم تمنع من شن العدوان على إسرائيل»، ويكمن وراء هذه الصياغة الإسرائيلية أن إسرائيل تريد ضمانات إضافية لأمنها، وأنه لا مجال لتطبيق هذه الإجراءات على «أرض إسرائيل». . ولا مانع أن تكون على الأرض العربية!!

- «ويجب أن يكون التعبير عن الصلح قانونياً، وأن يحدد تعاقدياً، منصوصاً عليه في معاهدات سلام ثنائية بين إسرائيل وكل دولة عربية. وبعد توقيعها وتصديقها تسجل في سكرتارية الأمم المتحدة وفقاً للمادة رقم ١٠٣ من ميثاق الأمم المتحدة». وهذا معناه الواضح البسيط، إنهاء النزاع العربي - الإسرائيلي، وتصفية القضية الفلسطينية، والاعتراف بمعظم التراب الفلسطيني وطناً شرعياً لإسرائيل. هذا في أحسن النتائج المحتملة، وبالإضافة إلى القيود التي يرجح أن تفرض بشأن سيادة الدول العربية على أراضيها!

أما الجواب العربي، الذي صدر عن مصر والأردن، فقد كان موضوعاً بصيغة واحدة، وكان ذلك تنسيقاً بين الفريقين. خلاصته القبول بقرار مجلس الأمن جملة وتفصيلاً والالتزام بتنفيذه، فمصر والأردن مستعدتان «لإنهاء حالة الحرب، والاعتراف بالسيادة ووحدة الأراضي لكل دولة في المنطقة، وحققها في العيش بسلام ضمن حدود آمنة ومعترف بها، وحرية الملاحة في الممرات الدولية في المنطقة، بشرط أن تسحب إسرائيل قواتها من جميع الأراضي العربية التي احتلتها نتيجة لعدوانها في الخامس من حزيران/ يونيو ١٩٦٧».

وكانت للجانب العربي أجوبة أخرى ينبغي الإشارة إليها بالتحديد وقد قال ما يلي:

- موضوع الحدود، «عندما عرضت قضية فلسطين على الأمم المتحدة في عام ١٩٤٧، أصدرت الجمعية العامة قرارها رقم ١٨١ بتاريخ ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٥٧ لتقسيم فلسطين وحددت حدود إسرائيل. . .».

- موضوع اللاجئين، «لقد كان موقفنا دائماً أن التسوية العادلة لمشكلة اللاجئين مشمولة في الفقرة ١١ من قرار الجمعية العامة رقم ١٩٤ الصادر في كانون الأول/ديسمبر ١٩٤٨».

- في ما يتعلق بتحديد مناطق منزوعة السلاح «فلا نعتقد أن هذا الأمر ضروري، غير أننا لن نعترض على تحديد مثل هذه المناطق إذا كانت على الجانبين...».

- وبصدد وثيقة السلام «نرى أن الوثيقة التي نوقعها للتعهد بالقيام بالتزاماتنا يجب أن توجه إلى مجلس الأمن، ويجب على إسرائيل بالمثل أن توجه إلى مجلس الأمن وثيقة ماثلة. ويكون تصديق مجلس الأمن على هذه الوثائق هو الوثيقة الجماعية النهائية».

وإزاء الأجوبة الإسرائيلية المتسمة بالصلف والعناد، عاد السفير يارينغ من الشرق الأوسط بخفي حنين كما يقول العرب القدامى، أو عاد من غير خفين، فقد ترك خفيه في إسرائيل واعتصم بالصمت في مقره في نيويورك في خريف ١٩٦٩، ثم غادره ليعود إليه في أواخر شهر آذار/مارس من عام ١٩٧٠ دون أن يستطيع زحزحة الموقف الإسرائيلي قيد شعرة.

وتصدى مندوبو الدول العظمى للمشكلة، وهم يطمعون أن يفلحوا من حيث فشل السفير يارينغ، فبدأوا في ربيع ١٩٦٩ سلسلة من الاجتماعات للوصول إلى موقف مشترك بينهم، واستمرت الاجتماعات حتى صيف ١٩٧٠ تحت رئاسة متساوية، وفي مشاورات متعاقبة، تصدر عنها بلاغات وتصريحات، بعضها متفائل، وبعضها متشائم، وانتهت الاجتماعات كلها على غير طائل، وبدا واضحاً أن الدول الأربع العظمى: بريطانيا وفرنسا وأمريكا وروسيا، في حاجة إلى وسيط دولي يوفق بين آرائهم!

وفي شهر حزيران/يونيو ١٩٧٠ تصدت أمريكا، بمفردها، للمشكلة في ما عرف بمبادرة روجرز، فاتصلت بالجانبين العربي والإسرائيلي وحصلت منهما على الموافقة «على عقد محادثات بينهما تحت إشراف السفير يارينغ بقصد الوصول إلى اتفاق بشأن إقرار سلام عادل ودائم بينهما على أساس الاعتراف المتبادل بسيادة كل منهما ووحدتهما الإقليمية واستقلالهما السياسي، وكذلك الانسحاب الإسرائيلي من أراضٍ احتلت في نزاع ١٩٦٧ وفقاً للقرار ٢٤٢».

وقد رضي الجانب العربي بهذه الصيغة المستخرجة من قرار مجلس الأمن، وهي لا تشمل جميع الأراضي العربية، ورضي بها الجانب الإسرائيلي لأنها تتفق مع مواقفه

وتفسيراته المعروفة، وتوهم السفير يارينغ أن أمريكا قد استطاعت أن تحل العقدة الكبرى وأن أبواب المباحثات بين الجانبين قد انفتحت على مصراعيها وأن تنفيذ قرار مجلس الأمن قد أصبح ميسوراً مهما طال الزمن. واستناداً إلى هذا كله فقد اتصل بالجانبين العربي والإسرائيلي وتشاور معهما في الزمان والمكان وسائر الإجراءات، ووجه إليهما الدعوة للاجتماع في نيويورك في ٢٥ / ٨ / ١٩٧٠، وتطلع المجتمع الدولي إلى اليوم الموعد بفارغ الصبر وملء الأمل.

وفي اليوم الموعد، وفي الغرفة المحددة، التقى السفير يارينغ بالمندوبين عن كل الفرقاء، «إلا أن السفير تكواه»، كما يقول التقرير الرسمي «الذي عينته إسرائيل ممثلاً لها، أعلن في ذلك الوقت أنه تلقى تعليمات من حكومته بالعودة إلى إسرائيل للتشاور...».

ومضى أسبوعان والاجتماع معلق في الهواء، إلى أن عاد السفير الإسرائيلي من تل أبيب ليعلم السفير يارينغ بمذكرة رسمية «قرار الحكومة الإسرائيلية بعدم الاشتراك في المباحثات بسبب أن وقف إطلاق النار لا يحترم بشكل كامل». وهكذا توقفت المباحثات بحجة «أن حكومة مصر قد انتهكت وقف إطلاق النار بشكل خطير»، مع أن هذه الحجة لو صحت، لتوجب على إسرائيل أن تشارك في مباحثات السلام، وهي التي ما برحت منذ ربع قرن تغرد أنشودة السلام!

وانعقدت دورة الأمم المتحدة في خريف ١٩٧٠ وكانت مشكلة الشرق الأوسط مدرجة على جدول أعمالها منذ عام ١٩٦٧، ولكنها لم تبحثها من قريب أو بعيد تاركة للسفير يارينغ أن يسير في دروبها المسدودة، وتقدمت مصر بطلب إلى الجمعية العامة لمناقشة القضية، وهي تحسب أنها ستكون أسعد حالاً في الجمعية العامة منها في مجلس الأمن.

وبعد الخطب المعتادة أصدرت الجمعية العامة قراراً يختلف كثيراً في عباراته عن قرار مجلس الأمن رقم ٢٤٢، وبخاصة في ما يتعلق بلفظة «أراضي» فقد بقيت على حالها. والجديد في قرار الجمعية العامة أنه «يحث على التطبيق السريع لقرار مجلس الأمن... ويدعو الفرقاء المعنيين إلى إصدار تعليماتهم إلى ممثليهم لكي يستأنفوا اتصالاتهم بالسفير يارينغ، لتمكينه من القيام بأقرب وقت بتنفيذ القرار بكل أجزائه^(٢).

وحمل السفير يارينغ قرار الجمعية العامة بين يديه كأنه يحمل خاتم سليمان،

(٢) نص قرار الجمعية العامة رقم ٢٦٢٨، بتاريخ ٤ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٧٠.

الذي تقول الأساطير إنه يفتح المغلقات ويلبي كل الرغبات، ولكن أتباع سليمان لا يكثرثون بخاتمه، ولا بقرارات الأمم المتحدة من بعده.

فقد عاد السفير يارينغ من موسكو إلى مقره في نيويورك في ٥ كانون الثاني/يناير ١٩٧١ وتابع نشاطه مهمة لا تعرف الكلل ولا نفاذ الصبر، فاجتمع بممثلي الفرقاء، ثم سافر إلى الشرق الأوسط فاجتمع برئاسة وزراء إسرائيل غولدا مائير ووزير خارجيتها، كما زار القاهرة وعمّان واجتمع بكبار المسؤولين. وفي هذه الرحلة تلقى السفير يارينغ من إسرائيل مجموعة من الرسائل والمذكرات تتضمن آراءها حول «أسس السلام»، أبلغها إلى كل من مصر والأردن، اللتين قدمتا بدورهما مذكرات مماثلة تحدد موقفيهما من تنفيذ قرار مجلس الأمن. ولم يجد السفير يارينغ في مذكرات إسرائيل منفذاً، حتى لبصيص نجيل من النور.

ومد السفير يارينغ يده إلى جرابه ليخرج منه حجاباً جديداً ليفتح به ثغرة في الطريق المسدود، فخطر له أن يأخذ زمام المبادرة، وهذه خطوة قل أن يُقدم عليها الدبلوماسيون المعاصرون، فكتب إلى الفريقين في ٨ شباط/فبراير ١٩٧١ رسالة تتضمن آراءه حول الخطوات التي يلزم اتخاذها من أجل الوصول إلى تسوية سلمية ومقبولة وفقاً لقرار مجلس الأمن. وانطلاقاً من هذه المحاولة «لفتح الطريق المسدود» كما جاء في تقريره الرسمي، فقد طلب إلى الفريقين أن يقدموا له تعهدات مسبقة محددة على أساس الالتزام المتبادل، ورد الفريقان على رسالة السفير يارينغ وبيّن كل منهما «الالتزامات» التي يتعهد بها، فكانت في هذه الفترة، أكثر وضوحاً والتزاماً مما مضى. وهي كما يلي:

- يتعهد الجانب العربي بإنهاء جميع حالات الحرب، واحترام كل جانب سيادة الآخر ووحدته الإقليمية واستقلاله السياسي، وحق الآخر في العيش بسلام ضمن حدود آمنة ومعترف بها، وعدم تدخل أي جانب في شؤون الآخر الداخلية، وضمان عدم ارتكاب أعمال الحرب أو القتال من داخل أراضٍ ضد سكان ومواطني أو ممتلكات الجانب الآخر.

- ويتعهد الجانب العربي بضمان حرية الملاحة في قناة السويس وفقاً لاتفاق القسطنطينية وحرية الملاحة في مضائق تيران وفقاً لمبادئ القانون الدولي، والموافقة على تركز قوة من الأمم المتحدة لحفظ السلام في شرم الشيخ، وتحديد مناطق منزوعة السلاح على جانبي الحدود، وإنشاء قوة من الأمم المتحدة تشترك فيها الدول الأربع الأعضاء الدائمين في مجلس الأمن. واشترط الجانب العربي أن تلتزم إسرائيل بالانسحاب، وتنفيذ أحكام قرار مجلس الأمن، وإعطاء تعهدات مماثلة.

وأعلن الجانب العربي في ختام جوابه «استعداده للدخول في اتفاق سلام مع إسرائيل يتضمن جميع الالتزامات المذكورة كما نص عليها قرار مجلس الأمن . . وأن السلام العادل والدائم لا يمكن تحقيقه من دون التنفيذ التام والدقيق لقرار مجلس الأمن وانسحاب القوات الإسرائيلية المسلحة من جميع الأراضي المحتلة منذ ٥ حزيران/يونيو ١٩٦٧».

أما الجواب الإسرائيلي فقد كان إيجابياً في جميع الأمور (النظرية)، أما المسألة «المادية» فقد كان الجواب سلبياً بصورة صريحة وصارخة، فقد قالت إسرائيل في مذكرتها - ٢٦ شباط/فبراير ١٩٧١ - إنها تتعهد «بالانسحاب من خطوط وقف إطلاق النار إلى حدود آمنة ومعترف بها ومتفق عليها في اتفاق سلام . . ولن تنسحب إسرائيل إلى خطوط ما قبل ٥ حزيران/يونيو ١٩٦٧». هكذا بالكلام القاطع الحاسم، ومن كان له عينان فليقرأ، ومن كان له أذنان فليسمع!

وارتطمت مشكلة الشرق الأوسط، بالجدار الأصم الذي يسد طريق الحل السلمي، ورفع السكرتير العام تقريراً إلى مجلس الأمن - ٥ آذار/مارس ١٩٧١ - أعلن فيه أنه يذكر «بارتياح الرد الإيجابي للجانب العربي على مبادرة السفير يارينغ - غير أن حكومة إسرائيل لم تستجب حتى الآن لطلب السفير يارينغ بوجوب تقديم تعهد بالانسحاب إلى الحدود الدولية للجمهورية العربية المتحدة، وأن محاولة السفير يارينغ لفتح الطريق المسدود لم تكن ناجحة حتى الآن. « ولكن مجلس الأمن لم يحرك ساكناً، ولم يحاول أن يفتح ثغرة في الطريق المسدود، ولم يجد السفير يارينغ ما يفعله فعاد إلى مقر عمله سفيراً في موسكو.

ومضى الشتاء والربيع والصيف، وأقبل الخريف على الأمم المتحدة في دورتها السادسة والعشرين، وكان طبيعياً أن تجري مناقشة مشكلة الشرق الأوسط، فكانت الجمعية العامة أرحم بالقضية من مجلس الأمن مع أنه هو المسؤول أولاً وأخيراً عن الشؤون الدولية المتصلة بالأمن العالمي . . وفي ١٣ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧١ أصدرت المنظمة الدولية قراراً مطولاً في ديباجته ونصوصه الرئيسية (٢٧٩٩)، كان الجديد فيه بالإضافة إلى الأمور المكررة، المطالبة بتنشيط مهمة المبعوث الدولي وتأييد جهوده، وتقدير رد مصر الإيجابي، ومطالبة إسرائيل بالرد إيجابياً على مذكرة السفير يارينغ المؤرخة ٨ شباط/فبراير، ودعوة أطراف النزاع أن يبذلوا مساعدتهم الكاملة لممثل السكرتير العام حتى يمكن إعداد الإجراءات العملية من أجل تنفيذ قرار مجلس الأمن».

وصادف أن الأمين العام للأمم المتحدة المستر يوثانت قد اعتزل منصبه، وتولاه

من بعده الأمين العام (الحالي) المستر فالدهايم، ثم جاءت بعد ذلك وفاة المستر يوثانت في مقر إقامته في نيويورك. وانتقلت التركة الثقيلة إلى سلفه «ليحرر التركة»، كما يفعل قضاة الشرع في بلادنا، ويوزع على الورثة نصيبهم من التركة. . إذا كان في التركة ما يصلح للتوزيع.

وبعد، فإن هذه الصفحات ليست تاريخاً ماضياً، ولا سرداً وثائقياً لأحداث سالفة فحسب.

هذه الصفحات هي مؤتمر جنيف، كما سيعرفه المواطن العربي من خلال الإذاعات العالمية ووكالات الأنباء الأجنبية التي بدأت تطالعنا كل صباح ومساءً، ابتداء من عام ١٩٧٧ والأعوام المقبلة.

وستزداد الصورة وضوحاً على وضوح، في الصفحات التالية.

حدود إسرائيل ليست حدود أمريكا!

من كلام «غولدا مائير»

ما كاد الأمين العام الجديد، المستر فالدهايم، يقسم اليمين أمام المنظمة العالمية، بعد أن تخلى سلفه الطيب الذكر المستر يوثانت عن منصبه، حتى انصرف إلى قراءة الملف المتورم لأزمة الشرق الأوسط، ولقرار مجلس الأمن، والتقارير التي تقدم بها سلفه عن المباحثات والمشاورات التي قام بها السفير يارينغ مع الجانبين العربي والإسرائيلي.

ولاحظ الأمين العام الجديد، أول ما لاحظ، أن السفير يارينغ لم يستطع في الثلاثين شهراً السالفة أن يتقدم خطوة واحدة لتنفيذ قرار مجلس الأمن، وأن كل ما «أفلح» في صنعه، هو أن فتح ملفات متعددة جمع فيها كل ما أدلى به الفريقان من بيانات وما أرسلوا من مذكرات.

واستجمع المستر فالدهايم آراءه وشجاعته، وعقد العزم أن ينجح في مهمته حيث فشل سلفه، فاستدعى السفير يارينغ من سفارته في موسكو، وعقد معه عدة اجتماعات لوضع «استراتيجية نشطة» للسير قدماً في خطوات التنفيذ. وانطلق السفير يارينغ إلى الشرق الأوسط في شباط/ فبراير عام ١٩٧٢، بعد عام كامل من مذكرة ٧ شباط/ فبراير، التي رفضتها إسرائيل.

قضى السفير يارينغ شهر شباط/ فبراير في الطائرة يتنقل بين القاهرة وعمان وتل أبيب، ذهاباً وإياباً، وبالعكس ثم بالعكس، وهو يبحث عن فتحة صغيرة في الطريق المسدود، فإذا بإسرائيل تفاجئه بجدار مسدود تقيمه في الطريق المسدود. فقد أعلن إليه المسؤولون الإسرائيليون بأنهم «لا يعتبرون أنفسهم مقيدين بقرار الجمعية العامة رقم ٢٧٩٩ الصادر في الدورة الأخيرة»، ولم يكتف الإسرائيليون بهذا الموقف فقد سبق لهم أن رفضوا تنفيذ ما لا يقل عن خمسين قراراً أصدرتها الأمم المتحدة بشأن

فلسطين. ولكنهم، وهذه بدعة ليست لها أية سابقة دولية، طالبوا السفير يارينغ «أنه يجب عليه إعطاء تأكيد بأنه لا يعتبر نفسه ملتزماً بقرار الجمعية العامة أو بمذكرته المؤرخة في شباط/ فبراير ١٩٧١»، فكان قمة في العنف والصلف أن يطلب إلى ممثل الأمم المتحدة أن يقدم تأكيداً خطياً يتبرأ فيه من الأمم المتحدة، ومن مذكرة تحمل توقيعها، وهي مذكرة ليست أكثر من قرار مجلس الأمن مكتوباً بصياغة أخرى!

وتتجلى غرابة الموقف الإسرائيلي وعراقته في الطغيان والعجرفة، حين نعود إلى قرار الأمم المتحدة الذي أرادت إسرائيل من السفير يارينغ أن يعلن عدم التزامه به، وهو المفروض فيه كمثل للأمم المتحدة أن يعمل على تنفيذه، فهذا القرار أصدرته الجمعية العامة في ١٣ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٧١ بناء على تقرير من الأمين العام للأمم المتحدة شرح فيه مهمة السفير يارينغ والظروف التي حالت دون تنفيذ مهمته. فما كان من الجمعية العامة إلا أن أصدرت قراراً يتضمن نصوص قرار مجلس الأمن رقم ٢٤٢ بعبارة الشهيرة، كلمة كلمة، وأضافت إليه بأنها «ترجو السكرتير العام للأمم المتحدة أن يتخذ الإجراءات اللازمة لتنشيط مهمة السفير يارينغ بغرض التوصل إلى اتفاقية سلام. وتعرب عن تأييدها الكامل لكل الجهود التي يبذلها السفير يارينغ بغرض تطبيق القرار. وتقدر رد مصر الإيجابي على المبادرة التي اتخذها السفير يارينغ لإقرار سلام عادل ودائم في الشرق الأوسط. . وتطالب إسرائيل بالرد إيجابياً على المبادرة المذكورة».

أما مذكرة السابع من شباط/ فبراير، وقد اشتهرت بهذا الاسم، فهي التي طلب بها السفير يارينغ إلى الفرقاء أن يقدموا بيانات خطية تتضمن التزامهم بالمبادئ التي نص عليها قرار مجلس الأمن رقم ٢٤٢ كما فصلناها في الفصل السابق.

وعلى هذا فإن الموقف الإسرائيلي الذي يطالب السفير يارينغ بأن يتبرأ علناً من قرار الجمعية العامة، وإلغاء مذكرة السابع من شباط/ فبراير، هذا الموقف لا يمكن وصفه بعبارة مهذبة، إلا إنه عهر سياسي، وفجور دبلوماسي، ودعارة دولية. ولا أعتر عن هذه الكلمات!

وتشاور الأمين العام والسفير يارينغ في هذه الأزمة الجديدة التي ابتدعتها إسرائيل، وأضافتها إلى مجموعة الأزمات السالفة التي أقحمتها على المشكلة الأصلية، الأزمة الكبرى، وتوصلاً إلى حل لم يكن منصفاً ولا شريفاً، وهو أنه يفتح الباب المسدود للوصول إلى الحل العادل. فأرسل السفير يارينغ إلى إسرائيل تأكيداً «بأن قرار الجمعية العامة يعبر عن رأي جهاز رئيسي في الأمم المتحدة، وأن قبول إسرائيل لهذا القرار ليس شرطاً لاستمرار في المباحثات. .» ومع هذا التنازل الخطير، فقد

قرار التقسيم لم تنفذه الأمم المتحدة، ولم تستطع أن تنفذه حين حاولت ذلك في عامي ١٩٤٧ و١٩٤٨، وإنما الذي نفذته هو «الطائفة اليهودية» في فلسطين وعلى رأسها جيش الهاغاناه اليهودي. إلى جانب عامل آخر وهو أن الدول العربية التي دخلت حرب فلسطين في ربيع عام ١٩٤٨ قد أقدمت عليها مفككة منقسمة على بعضها، ولا يجمعها إلا فقدان الخطة الواحدة، وانعدام القيادة الواحدة، ووفرة وافرة من الفساد في السلاح وفي العقل، وفي الضمير.

وكما جرى في قرار عام ١٩٤٧، لم يكن ينقص قرار ١٩٧٢ إلا العزيمة المؤمنة، والقوة المسلحة لإجلاء الغاصب الدخيل عن الأرض العربية المحتلة إلى الحدود التي يستطيع أن يصل إليها الجندي العربي، وإن نظرة سريعة إلى القرار تضع المواطن العربي أمام الصورة الدولية، على وجه شامل وكامل.

أكدت الأمم المتحدة، أولاً، قرارها السابق الذي أصدرته في الدورة السابقة، الذي يحث على التطبيق السريع لجميع أجزاء قرار مجلس الأمن رقم ٢٤٢.

وأعربت، ثانياً، عن استنكارها لعدم امتثال إسرائيل لقرار الجمعية العامة السالف الذكر والذي طالب إسرائيل بوجه خاص الاستجابة لمبادرة السلام التي قام بها الممثل الخاص للسكرتير العام.

وأعلنت، ثالثاً، أنه يجب إعادة الأراضي التي احتلت . . ودعوة إسرائيل إلى انسحاب قواتها المسلحة من الأراضي التي احتلت في النزاع الأخير . . وهنا وردت «أل» التعريف على «أراضي» لأول مرة في قرار الأمم المتحدة .

وأعلنت، رابعاً، زيادة في تأييد الموقف العربي - «أنه يجب على إسرائيل أن تعلن علانية التزامها بمبدأ عدم ضم الأراضي عن طريق استخدام القوة».

وأعلنت، خامساً، «أن التغييرات التي أجرتها إسرائيل في الأراضي العربية المحتلة تعتبر انتهاكاً لاتفاقات جنيف لعام ١٩٤٩، وهي إجراءات لاغية وباطلة وتدعو إسرائيل إلى إبطالها فوراً، كما تدعوها إلى الامتناع عن جميع السياسات والأعمال التي تمس الشخصية المادية والتكوين السكاني للأراضي العربية المحتلة». وهذا البند يشمل في جملة ما يشمل المستعمرات اليهودية التي أقامتها إسرائيل في الضفة الغربية وسيناء والجولان، وقد تجاوزت حتى ذلك التاريخ أربعين مستعمرة.

ودعت، سادساً، جميع الدول إلى عدم الاعتراف بالتغييرات والإجراءات التي قامت بها إسرائيل في الأراضي المحتلة، كما تدعوها إلى «عدم اتخاذ أعمال في مجال المساعدات التي من شأنها أن تشكل اعترافاً بذلك الاحتلال». «وواضح أن هذه الفقرة

موجهة بصورة خاصة إلى الولايات المتحدة لحملها على وقف المساعدات التي تقدمها لإسرائيل.

وطلبت، أخيراً، من السكرتير العام ومثله الخاص «اتخاذ جميع الخطوات المناسبة لتنفيذ قرار مجلس الأمن تنفيذاً تاماً وعاجلاً، مع مراعاة جميع الوثائق والقرارات الصادرة عن الأمم المتحدة بهذا الشأن».

وهكذا يرى المواطن العربي أن قرار الجمعية العامة بصدد مشكلة الشرق الأوسط قد دعم الموقف العربي إلى حد بعيد. فقد استنكر موقف إسرائيل السلبي . . وأثنى على الموقف العربي الإيجابي . . وطالب أمريكا بوقف عونها الاقتصادي لإسرائيل . . وحث إسرائيل على الاستجابة لمساعي السفير يارينغ. ولم تعد المشكلة مفتقرة إلى قرار، فقد صدر القرار الواضح الصريح، ولم يبق إلا التنفيذ.

ودخل على مشكلة الشرق الأوسط عام جديد - ١٩٧٣ - وبدأ السكرتير العام ومثله الخاص السفير يارينغ جهوداً نشطة لتنفيذ قرار مجلس الأمن، وقد أصبح مسنوداً بآخر قرار من الجمعية العامة، وضع الأمور في نصابها، وحدد مسؤوليات الفريقين على وجه لا يقبل التأويل أو التبرير. واستأنف السفير يارينغ اتصالاته بالجانبيين العربي والإسرائيلي، ولم يكن الموقف العربي يشكل صعوبة فهو يتطلع إلى تنفيذ القرار منذ أمس قبل اليوم، واليوم قبل الغد. ولكن الموقف الإسرائيلي أصبح أكثر تحجراً وغروراً، وقد رأى في قرار الجمعية العامة طعنة في الصميم، موجهة إلى صلفه وعناده، فازداد محاكمة، وعاد إلى حججه المعروفة يؤكددها، ويعلن أنه لن يتراجع عنها، وأنه لن ينسحب إلى حدود الخماس من حزيران/يونيو ولا حتى إلى الحدود الدولية، وإنما إلى حدود جديدة، ترسم من جديد، على خارطة جديدة، وفي مؤتمر الصلح بين العرب وإسرائيل.

ورأى السفير يارينغ أنه لا جدوى من استمرار الاتصال بإسرائيل فقد أصبح موقفها واضحاً كل الوضوح، ولا يجدي معها قرار الجمعية العامة، ومد يده إلى جرابه فلم يعد فيه «حجاب» ولا تعويذة، بعد أن استنفدها كلها، فاستقر رأيه أن يعود من حيث أتى إلى موسكو مقر عمله، ليقضي شتاء صاقع البرودة معتصماً بالصمت، من غير بيان، ولا حديث!

وهلّ نيسان/أبريل من عام ١٩٧٣، وتشاء مجلس الأمن، بعد إغفاء طويلة، امتدت ستة أعوام على قراره الشهير. فانعقد في العشرين من الشهر وأصدر قراراً «خطيراً» طلب فيه من الأمين العام أن يعد له تقريراً شاملاً عن جهود السفير يارينغ وما آلت إليه، كأن الذي ينقص مجلس الأمن أن يعلم بما جرى. وكأنما التقارير التي

كان يبعثها إليه السفير يارينغ غير كافية أو واضحة، وكأنما الدول الأربع العظمى لا تعرف، ومندوبوها قضوا شهوراً طويلة في جهود «جادة» لاختراق الطريق المسدود.

وعكف الأمين العام والسفير يارينغ على أوراقهم وملفاتهم، فأعدا تقريراً شاملاً تناول الجهود المبذولة في عهد المستر يوثانت، وفي عهد المستر فالدهايم، والمواقف العنيدة التي وقفتها إسرائيل في وجه التسوية السلمية، وأرفقا بالتقرير جميع الوثائق والرسائل المتبادلة بين الجانبين العربي والإسرائيلي.

وفي ختام تقرير الأمين العام، الذي قدمه إلى مجلس الأمن في النصف الثاني من شهر أيار/مايو، وهو شهر الأزهار في كل أرجاء العالم، لم يكن ليخلو من باقة أشواك ألقتها الأمين العام في مجلس الأمن، فقال على سبيل المثال: «إن مجلس الأمن لم يبحث المشكلة ككل خلال السنوات الست الأخيرة. . وسيبحثها من حيث تركها في ذلك الوقت. . في عام ١٩٦٧». وقال بعد ذلك إنه «منذ أكثر من ٢٥ عاماً كان على الأمم المتحدة ومجلس الأمن بوجه خاص، مسؤولية رئيسية في ما يتعلق بمشكلة الشرق الأوسط. . وأن الأمم المتحدة لم تبرهن عن قدرتها لإيجاد تسوية دائمة وعادلة. .» ثم يقول في الفقرة الأخيرة من تقريره «إن المنطق والمصلحة الذاتية يبينان أن مثل هذه التسوية قد طال انتظارها. .».

وتلقى مجلس الأمن تقرير الأمين العام، وفيه باقة الأشواك هذه، لعلها تنخسه وتدفعه إلى السير ولو خطوة واحدة إلى الأمام، وهو يملك من السلطات العملية ما يستطيع معها، إذا شاء، أن يجعل إسرائيل تحثو على الركبتين، وأن تجلو عن الأرض العربية، حافية القدمين.

وليس هذا الكلام على غرار التمنيات التي تبعثها أحلام اليقظة، فإن مجلس الأمن، إذا أراد، قادر أن يجعل إسرائيل تحثو على ركبتها وتجلو عن الأرض العربية في ستة أيام كما احتلتها في ستة أيام، فإن الميثاق ينص على عقوبات اقتصادية، يملك مجلس الأمن أن يقرها ضد أية دولة عضو حين تخالف التزاماتها الدولية. . وهنالك سابقة دولية مع إسرائيل بالذات، بل إنها كانت «محاولة» لإيقاع عقوبات اقتصادية، وكان ذلك في عهد الرئيس أيزنهاور في عام ١٩٥٦ فقد طلب إلى إسرائيل الانسحاب من الأراضي المصرية عقب العدوان الثلاثي على مصر، مهدداً بفرض عقوبات اقتصادية، فكان هذا التهديد مع عوامل أخرى حافزاً لجلاء القوات الإسرائيلية عن سيناء وقطاع غزة، بعد أن بقيت فيها بضعة أشهر. ولم يتمالك بن غوريون رئيس وزراء إسرائيل يومئذٍ، من البكاء في الكنيست الإسرائيلي، وهو يعلن قرار الانسحاب.

وبعد حرب الأيام الستة ازداد اعتماد إسرائيل على الولايات المتحدة في مجال المساعدات الاقتصادية والعسكرية، وبهذا ازدادت قدرة أمريكا على فرض إرادتها على إسرائيل إذا كانت هذه الإرادة تريد. ويكفي في هذا الصدد أن نشير إلى ما قاله عضو الشيوخ المستر فولبرايت في خطاب ألقاه في جامعة ييل في نيسان/ أبريل ١٩٧١، وهي الفترة التي كان السفير يارينغ يطير أثناءها بين تل أبيب والقاهرة وعمّان، فقال: «إن إسرائيل تعتمد إلى حد كبير على الولايات المتحدة في موضوع السلاح والمعونات الاقتصادية».

«وفي كانون الأول/ ديسمبر (الماضي) خصص الكونغرس نصف مليون دولار مساعدة عسكرية لإسرائيل، ومنذ عام ١٩٤٨ خصصت الولايات المتحدة ما قيمته ١,٤ مليار دولار كمساعدة اقتصادية مباشرة لإسرائيل، وهذا لا يشمل المساعدة العسكرية».

«ومنذ عام ١٩٤٨ قدم المواطنون الأمريكيون ٣ مليارات دولار مساعدات مالية لإسرائيل مُضافة إلى شراء سندات إسرائيلية بمعدل ٣٠٠ - ٤٠٠ مليون دولار سنوياً. . ويدخل في ضمن المساعدات العسكرية الضخمة التي تقدمها أمريكا لإسرائيل، طائرات وصواريخ وأجهزة إلكترونية، أكثر تقدماً مما يعطى إلى الدول التي ترتبط معها بالتحالف في منظمة الأطلنطي، أو المنظمة المركزية لشرق آسيا، وأن غولدا مائير تقول بأنه يجب أن لا نضغط على إسرائيل لتسحب من الأراضي العربية المحتلة. وهي تعلن بأن هذه ليست حدود الولايات المتحدة وأن إسرائيل قادرة أن تقف بنفسها».

والواقع أن كلام السناتور الأمريكي ومعه كلام غولدا مائير، هو الذي يوضح أسباب فشل مهمة السفير يارينغ. فلو أن أمريكا قد تخلت عن إسرائيل شهراً واحداً لما استطاعت إسرائيل أن تقف وحدها، ولا أن تصمد دقيقة واحدة أمام المبعوث الدولي. بل لسارعت إلى الجلاء عن الأرض العربية كما فعلت في عام ١٩٥٦.

وقد بلغت القحة السياسية برئاسة وزراء إسرائيل أنها راحت تتناول على الولايات المتحدة وتذكرها، بأن مهمة السفير يارينغ تتناول «حدود إسرائيل لا حدود الولايات المتحدة». وقد فات إسرائيل بأجمعها حكومة وشعباً بأنه لولا الولايات المتحدة لم تكن لإسرائيل حدود، حتى ولا عند شواطئ تل أبيب على البحر الأبيض المتوسط.

ويبدو أنه طفح الكيل، كيل الجانب العربي، فلم يعد يرى أي جدوى في جهود

المستر يارينغ، فعزم أن يجمع ملفاته، ويرفع شكواه إلى مجلس الأمن يستغيث ويستجير، وقد فاته قول شاعرنا الكبير:

المستجير بعمره عند كربته كالمستجير من الرمضاء بالنار
والحكم العربي المعاصر، عازم كل العزم، في هذه الأيام، وبكل شجاعة وجسارة، أن يستجير بمجلس الأمن «إذا فشل مؤتمر جنيف في الوصول إلى تسوية عادلة، وشريفة ودائمة».

وهذه هي كلمات الحكم العربي المعاصر، وهي آخر ما أعلنه في آخر شهر من عام ١٩٧٦ وهو يعدّ نفسه للذهاب إلى مؤتمر جنيف.

فلنعد قليلاً إلى الوراء، إلى السادس من حزيران/يونيو من عام ١٩٧٣، لنرى كيف ألحق مجلس الأمن بنا هزيمة سياسية فاضحة، تماماً كهزيمة السادس من حزيران/يونيو من عام ١٩٦٧، تماماً حذوك الرأس بالرأس، والنعل بالنعل!

وهزيمة أخرى في السادس من حزيران/يونيو

يبدو أن السادس من حزيران/يونيو هو يوم مشؤوم في تاريخ العرب الحديث ، ولعل الصواب أن الحكم العربي المعاصر هو الذي جعله اليوم المشؤوم.

ففي السادس من حزيران/يونيو من عام ١٩٦٧ حلت بالأمّة العربية هزيمة عسكرية ساحقة ماحقة، يتحمل الحكم العربي المعاصر مسؤوليتها أمام التاريخ لا تنفع في ذلك شفاعة ولا مرافعة.

وفي الثامن من حزيران/يونيو من العام نفسه بدأ مجلس الأمن مناقشة الجوانب السياسية من الهزيمة العسكرية فأصدر ثلاثة قرارات تدعو إلى وقف إطلاق النار، من دون أن ينص واحد منها على العودة إلى خطوط ما قبل القتال، خلافاً لكل الأعراف الدولية، فأصبحت الأمّة العربية بهزيمة سياسية ذليلاً للهزيمة العسكرية.

وفي العاشر من شهر حزيران/يونيو من العام نفسه والأيام والأسابيع التالية، خاض مجلس الأمن في مستنقع كبير من الجدل، حول ما سمي بالتسوية السلمية لأزمة الشرق الأوسط، وانتهى المجلس إلى أسوأ قرار أصدرته الأمم المتحدة بعد قرار التقسيم الذي اتخذته في عام ١٩٤٧. فقد ربط القرار الجديد الانسحاب الإسرائيلي بتسوية القضية الفلسطينية، أو بتصفيتهما على الأصح، وبذلك وضع قبضة إسرائيل في عنق الدول العربية، لا تفك عنها، إلا بالاستسلام.

ومضت ست سنوات، على حرب الأيام الستة، فأطل اليوم السادس من حزيران/يونيو من عام ١٩٧٣ ليشهد هزيمة سياسية جديدة تلحق بالأمّة العربية، تغنى بها الإعلام العربي واعتبرها نصراً جديداً، وكان هذا ديدنه في ظل الحكم العربي المعاصر، يملك كيمياء تحويل النحاس إلى ذهب، وتحويل الانكسار إلى انتصار.

وكان لهذه الهزيمة السياسية، مقدمة إرهابية بشعة اقترفتها إسرائيل، ولا بد

أن نلقي عليها نظرة عاجلة، لنرى كيف نقلت «أزمة الشرق الأوسط» إلى مجلس الأمن.

وموجز القصة . . وهي تشبه قصص الأساطير . . أنه في ليلة العاشر من شهر نيسان/ أبريل من عام ١٩٧٣ حينما كانت بيروت غافية ملء الجفون، ومعها الدولة والجيش وقوى الأمن والزمان ربيع والحياة وادعة آمنة مطمئنة، نزلت قوة إسرائيلية عند الشواطئ الجنوبية لمدينة بيروت، لا يتجاوز عدد أفرادها خمسة وثلاثين إرهابياً، فركبوا سيارات عليها لوحات لبنانية كانت تنتظرهم، وقادوا «سياراتهم» على كورنيش البحر ومنه إلى شارع فردان، ومنه إلى مساكن محددة، اقتحموها بالقنابل وقتلوا من فيها. وكان أولئك الشهداء، ثلاثة من قادة الثورة الفلسطينية: أبو يوسف النجار، وكمال عدوان، وكمال ناصر، رحمهم الله، ورحم من سبقهم ومن لحقهم من أبنائنا الأبرار الأخيار.

وعادت المجموعة الإسرائيلية إلى شارع فردان فاصطدمت بإحدى ثكنات الأمن اللبنانية ووقعت معركة قصيرة استشهد فيها جنديان، وجرح تسعة بينهم ضابط لبناني. ثم توجهت المجموعة الإسرائيلية إلى مبانٍ أخرى تقيم فيها بعض المنظمات الفلسطينية، فقذفوها بالقنابل واشتبكوا مع الحرس الفلسطيني ثم عادوا، طريقهم من حيث أتوا، وضربوا بعض المساكن الصغيرة الواقعة على الشاطئ، فقتلوا عدداً من العمال السوريين واللبنانيين، ثم حمل الإسرائيليون جراحهم، وعادوا بقواربهم كما جاؤوا بها.

واستيقظت بيروت مذعورة على دولتها ووجودها، ورأى المواطن العربي اللبناني في الغارة الإسرائيلية، براعة مخيفة في التخطيط والتنفيذ، وغفلة مروعة من الدولة اللبنانية في حماية شواطئها وشوارعها وبيوتها. وكانت آية المأساة حقاً أن يعود المغيرون الأعداء أحياء يرزقون.

واهتزت الدنيا بأسرها لهذا الإرهاب الرهيب، ومعها اهتز العالم العربي حزناً وغضباً، ومعها اهتزت إسرائيل فرحاً وطرباً.

وإسرائيل فرحت حقاً، وطربت حقاً، فلم تمض ساعات على هذه الجريمة الإرهابية القذرة، حتى تقدم مندوبها الدائم في الأمم المتحدة بمذكرة رسمية إلى مجلس الأمن تحت رقم ١٠٩١٢/٥ تعترف فيها إسرائيل، صراحة وقباحة ووقاحة، بأنها قامت بتلك العملية العسكرية انتقاماً من الأعمال الفدائية!!

وقد تباستطت المذكرة الإسرائيلية في وصف «العملية» من بدايتها إلى نهايتها، ذاكراً أسماء الشهداء الذين قتلهم، ومواقع العمارات التي دمرتها، تماماً كأنه تقرير

عسكري مقدم إلى قيادة الجيش الإسرائيلي، وبلغت بإسرائيل «الشجاعة» أن طلب مندوبها الدائم في الأمم المتحدة توزيع المذكرة الإسرائيلية كوثيقة رسمية، تماماً كما تفعل أية دولة عضو في الأمم المتحدة حينما تتعرض للعدوان!

وتقدم لبنان بالشكوى إلى مجلس الأمن، فانعقد في اليوم التالي، وشرح المندوب اللبناني الدائم شكواه بالتفصيل، وسرد سيرة الإرهاب الصهيوني منذ نشأته، وطالب بإزالة العقوبات بإسرائيل.

وجاء دور المندوب الإسرائيلي، فاعترف بالوقائع كلها، وزاد على المندوب اللبناني بتفاصيل أوفى، وأعلن بأن إسرائيل «لم تأت إلى مجلس الأمن لتبرر عملها، لأنه لا يحتاج إلى تبرير . . ولكننا جئنا لنتهم». وراح المندوب الإسرائيلي يشنع على لبنان والدول العربية إلى استضافتهم وتشجيعهم للمنظمات الفدائية إلى آخر الجدل الإسرائيلي المعروف. هذا مع العلم أن مجلس الأمن قد ندد المرة بعد المرة بأعمال الثأر والانتقام، حتى ولو كانت حوافزها ثابتة وأكيدة، حتى ولو كان العدوان ثأراً لعدوان.

وانطلق أعضاء مجلس الأمن الدائمون والمنتخبون، ينددون بالجريمة الإسرائيلية، تنديداً متفاوتاً، فكان أرقهم وأطفهم المندوب الأمريكي الذي دان «أعمال العنف جميعها . . ومن أي مصدر كانت . . وأن إسرائيل والمنظمات الفدائية سواء في المسؤولية . . . وهكذا . . وقاحة أمريكية تساند الوقاحة الإسرائيلية.

وفي نهاية المناقشة، أصدر مجلس الأمن بحسب العادة، بل وأقل، قراراً يستنكر العدوان الإسرائيلي، بموافقة أحد عشر عضواً، وامتنعت عن التصويت كل من الصين وروسيا وغينيا لأن القرار كان لطيفاً، كما امتنعت أمريكا لأنه كان عنيفاً، ولأنه لم يستنكر المنظمات الفدائية!

وعلق المندوب الإسرائيلي على القرار بأنه «إيجاز بارز لتفاهة وخطيئة الموقف العربي»، ولم يكن غريباً أن يسجل هذا التعليق في محاضر المجلس بعد أن هان مجلس الأمن على نفسه، وهبط إلى الدرك الذي وصل إليه.

وهذا الحكم الصارم العادل على مجلس الأمن، تبرره سوابق مجلس الأمن نفسها. ذلك أنه إلى يوم الغارة الإسرائيلية التي نحن بصدددها، أصدر مجلس الأمن سبعة عشر قراراً بصدد انتهاكات إسرائيل لوقف إطلاق النار . . أو بعبارة عادية . . بصدد اعتداءات إسرائيل على البلاد العربية.

وفي هذه الاعتداءات السبعة عشر كان مجلس الأمن في كل مرة يحذر إسرائيل

من عدوانها، وأنه سيتخذ إجراءات رادعة في حالة التكرار، ولكن إسرائيل كانت في كل مرة ترتكب التكرار، من غير مبالاة بقرار مجلس الأمن، وتلح على الأمثلة أن أذكر بعضها:

- القرار رقم ٢٤٨ لسنة ١٩٦٨، بشأن الهجمات الإسرائيلية على الضفة الشرقية للأردن، وقد «أدان الأعمال العسكرية التي قامت بها إسرائيل، وأن مجلس الأمن سيضطر إلى النظر في خطوات أخرى أكثر فاعلية، كما ينص على ذلك الميثاق من أجل ضمان عدم تكرار مثل هذه الأعمال.

- القرار رقم ٢٥٢ لسنة ١٩٦٨، بشأن الهجمات الجوية الإسرائيلية على مطار بيروت الدولي المدني الذي أدين إسرائيل بسبب عدوانها المتعمد وأصدر تحذيراً جدياً إلى إسرائيل بأن في حالة تكرار مثل هذه الأفعال فإن المجلس سوف ينظر في اتخاذ قرارات أخرى من أجل إلزام قراراته.

- القرار ٢٥٦ لسنة ١٩٦٨، بشأن الهجمات الجوية الإسرائيلية على مدينة السلط الأردنية الذي أدين العمليات العسكرية التي قامت بها إسرائيل، ويحذر بأن في حالة تكرارها فإن المجلس سيضع في اعتباره عدم تقيد إسرائيل بهذا القرار الذي «أدان الهجمات الجوية التي شنتها إسرائيل على القرى الأردنية والمناطق الأهلة بالسكان متعمدة، ويحذر مرة ثانية بأنه في حالة تكرار هذه الهجمات فإن المجلس سينعقد للنظر في اتخاذ خطوات أكثر فعالية كما هو مبين في الميثاق من أجل ضمان عدم تكرار هذه الأعمال».

- القرار ٢٧٠ لسنة ١٩٦٩، بشأن شكوى لبنان من هجمات إسرائيل الجوية على القرى في جنوب لبنان، الذي «أدان الهجمات الجوية الإسرائيلية المتعمدة على القرى في جنوب لبنان. ويعلن المجلس أن أعمال الانتقام العسكري والانتهاكات الخطيرة الأخرى لوقف إطلاق النار لا يمكن غض الطرف عنها، وأن المجلس سيضطر إلى النظر في اتخاذ خطوات أخرى أكثر فاعلية من أجل ضمان عدم تكرار هذه الحوادث كما ينص على ذلك الميثاق».

- القرار ٢٧٩ لسنة ١٩٧٠، بشأن الهجمات البرية والجوية الإسرائيلية على لبنان، وأعلن المجلس أنه «يأسف لعدم التزام إسرائيل بالقرارين رقم ٢٥٢ ورقم ٢٧٠، ويدين المجلس إسرائيل بسبب قيامها بأعمال عسكرية متعمدة ويعلن أنه لا يمكن غض الطرف عن مثل هذه الأعمال المسلحة، ويكرر تحذيره الجدي لإسرائيل أنه في حالة تكرارها فإن المجلس سينظر في اتخاذ خطوات وإجراءات كافية وفعالة طبقاً لمواد الميثاق من أجل تنفيذ قراراته».

- القرار ٣١٦ لسنة ١٩٧٢، بشأن الهجمات الجوية والبرية الإسرائيلية على لبنان، الذي يدعو إسرائيل بأن «تلتزم بقرارات المجلس، وأن تمتنع عن شن أية هجمات عسكرية على لبنان.. ويدين الهجمات المتكررة للقوات الإسرائيلية على الأراضي والسكان اللبنانيين.. ويعلن المجلس أنه إذا لم تلتزم إسرائيل بهذا القرار فإن المجلس سوف ينعقد مرة ثانية في أقرب وقت ممكن من أجل النظر في اتخاذ إجراءات جديدة».

- القرار رقم ٣٣٢ لسنة ١٩٧٣، بشأن الغارات الإسرائيلية على بيروت وصيدا، أعلن فيه المجلس «إدانته للهجمات العسكرية المتكررة التي تقوم بها إسرائيل على لبنان، ويدعو إلى الامتناع فوراً عن شن هجمات عسكرية على لبنان».

كان هذا هو سجل مجلس الأمن في قراراته، يداعب إسرائيل، ويدعو في كل مرة أن لا تكرر عدوانها، وينذر بأنه «سيتخذ إجراءات فعالة» حتى أصبحت هذه العبارات أشبه بالإعلان الذي يكتبه التاجر على دكانه (اليوم نقداً وغداً دين) ويظل اليوم يتكرر، من دون أن يأتي الغدا! ويظل المشتري يشتري نقداً».

وإسرائيل لا تهمل قرارات مجلس الأمن فحسب، ولكنها تتباهى باعتدائها في داخل المجلس وخارجه، ففي الحادي والعشرين من شهر شباط/فبراير في عام ١٩٧٣، قبل أسبوعين من مجزرة بيروت الشهيرة، قامت الطائرات الإسرائيلية بغارة ضارية على مخيمات اللاجئين في البداوي والنهر البارد (على مقربة من طرابلس) فقتلت وجرحت بالمئات، وهدمت المنازل بلا حساب، وأعلنت رئيسة الوزراء غولدا مائير بأن «هذه الأعمال رائعة جداً، وسيكتب عنها التاريخ صفحات مشرقة». وبعث المندوب الإسرائيلي الدائم، من جانبه بمذكرة خطية عن ذلك العدوان المشرق «الرائع» إلى مجلس الأمن، وطلب توزيعها كوثيقة رسمية على أعضاء الأمم المتحدة.

وحسبت مصر أن الفرصة لاحت لإثارة أزمة الشرق الأوسط، حينما كان مجلس الأمن يناقش قضية المجزرة الإسرائيلية في بيروت، فقامت وزارة الخارجية المصرية باتصالات عالمية واسعة لتحشد أكبر مساندة دبلوماسية وسياسية لتأييد خطوة عربية جديدة، تفتح الطريق المسدود الذي تواجهه أزمة الشرق الأوسط.

والواقع أن الأزمة كانت أمام طريق مسدود، فقد فشل السفير يارينغ في مهمته ولم يستطع أن يحمل إسرائيل على تنفيذ قرار مجلس الأمن رقم ٢٤٢، ولم تستطع الدول الأفريقية عن طريق مؤتمراتها ورؤسائها، وبخاصة المساعي التي عرفت باسم «حكماء أفريقيا» أن تزحزح إسرائيل قيد أنملة عن مواقفها المعروفة، ولم يبقَ أمام

مصر إلا «الورقة الأخيرة» وهي العودة إلى مجلس الأمن لاستصدار قرار جديد، يأمر إسرائيل بالجلء عن الأرض العربية، ولا يبقى لإسرائيل إلا أن تطيع.

وفي إطار هذا التصور السياسي انطلقت مصر ووراءها حشد كبير من وزراء خارجية الدول الأفريقية ودول عدم الانحياز إلى أروقة مجلس الأمن، في تظاهرة دبلوماسية كبرى، لم يشهد مجلس الأمن مثيلاً لها منذ أن أنشئت المنظمة العالمية.

وطار وزير خارجية مصر إلى نيويورك، وبادر إلى «اقتحام» قاعة مجلس الأمن حين كان ينظر في مجزرة بيروت، وطلب الاشتراك في المناقشة وهو حق لأية دولة عضو، فأيد الشكوى اللبنانية وطالب بإدانة إسرائيل، ثم عرج «على أزمة الشرق الأوسط» وأعلن أن بقاءها «جامدة» هو السبب في الأحداث الجارية في منطقة الشرق الأوسط، وأنه من أجل ذلك يطلب «مناقشة القضية برمتها في موعد قريب يختاره مجلس الأمن، وأن يكلف الأمين العام للأمم المتحدة أن يقدم تقريراً شاملاً عن مهمة السفير يارينغ والأسباب التي أدت إلى فشله».

استمع المجلس إلى طلبات الوزير المصري، فتملئ المندوب الأمريكي، وقال إنه لا يرى جدوى من البحث، ولكن مثل هذه «الطلبات الإجرائية» لا مجال لمعارضتها، فقبلها مجلس الأمن، وأصدر قراره بتكليف الأمين العام بتقديم تقرير شامل، ودعوة مجلس الأمن إلى الانعقاد.

وأعد الأمين العام تقريره الشامل، وانعقد مجلس الأمن . . وكان ذلك في اليوم السادس من حزيران/ يونيو لنشهد فيه هزيمة أخرى، تكرر هزيمتنا العسكرية في السادس من حزيران/ يونيو قبل ستة أعوام.

وكان المندوب السوفياتي السفير مالك، هو رئيس المجلس، فافتتح الجلسة الأولى من المناقشة وأكد «خطورة القضية التي يناقشها مجلس الأمن بعد انقضاء ما يقرب من ستة أعوام على القرار الأصلي رقم ٢٤٢، دون أن تنسحب إسرائيل من الأراضي العربية المحتلة رغم الجهود التي بذلها السفير يارينغ، ورغم الاجتماعات المتوالية لمندوبي الدول العظمى الأربعة، وأنه يجب على مجلس الأمن أن يتخذ إجراءً فعالاً لحمل إسرائيل على الخضوع لمجلس الأمن وتنفيذ قراراته».

وإلى هنا فقد كان موقف المندوب السوفياتي سليماً ومفيداً، ولكنه انعطف بعد ذلك إلى موضوع الوفاق الدولي الذي كان قد بدأت طلائعه في تبادل الزيارات بين الرئيسين الأمريكي والسوفياتي، وانطلق المندوب السوفياتي يشيد «بالوفاق السوفياتي الأمريكي وأثره على السلام العالمي والدور التاريخي الذي تقوم به الدولتان العملاقان في توطيد أركان السلام العالمي وما يترتب على ذلك من زوال أسباب التوتر والقلق

في المجتمع الدولي، والانصراف نحو التنمية الاقتصادية لبناء مستقبل أفضل للإنسانية بأسرها . . .».

وبدا واضحاً أن السفير السوفياتي في كلامه هذا، قد اتخذ من مجلس الأمن منبراً إعلامياً، ومن أزمة الشرق الأوسط مناسبة دولية، ليتحدث عن فضائل الوفاق السوفياتي الأمريكي، ودور الاتحاد السوفياتي في هذا الحدث التاريخي العظيم، وأصبحت أزمة الشرق الأوسط «مكدسة» في العربة الأخيرة في قطار الوفاق، تسبقها عربات كثيرة بمواضيع دولية أخرى.

وفي مثل هذا الجو الوفاقي الذي صنعه المندوب السوفياتي، بدأ وزير خارجية مصر يعرض قضيته أمام مجلس الأمن، فاستعرضها منذ أن أصدر المجلس قراره الشهير رقم ٢٤٢ وشرح الجولات والصلوات التي قام بها السفير يارينغ بين عواصم الشرق الأوسط للعمل على إحلال السلام في المنطقة، وإجلاء القوات الإسرائيلية عن الأرض العربية. وأوضح السياسة الإيجابية التي اتبعتها الدول العربية مع السفير يارينغ في تسهيل مهمته، وكيف أنها أعلنت قبولها لقرار مجلس الأمن وأنها مستعدة لتوقيع اتفاقية سلام مع إسرائيل في حالة تنفيذ قرار مجلس الأمن بصورة شاملة، وكيف أن إسرائيل قد رفضت الانسحاب من الأراضي العربية المحتلة، ولم تتعاون مع السفير يارينغ في تنفيذ مهمته، وأن الموقف قد أصبح يتطلب من مجلس الأمن إجراء حازماً حاسماً، وأن . . . إلى آخر الاستعراض التاريخي والسياسي لسير الأحداث في الأعوام الستة التي جاءت بعد حرب الأيام الستة.

وألقي المندوب الإسرائيلي خطاباً مسهباً، في ظاهره مسحة من الموضوعية مستشهداً بالمتبسات العديدة المقطعة عن مراجعها، الممزقة من مصادرها، المبتورة من سياقها، وشدد على أن قرار مجلس الأمن ليس له طابع تنفيذي بذاته وبصورة أوتوماتيكية، ولكنه مجموعة من المبادئ يسترشد بها الفرقاء المعنيون للوصول إلى اتفاق تعاقدي يتناول جميع المسائل المختلف عليها بصورة نهائية، وأن هذه التسوية لا يمكن أن يفرضها مجلس الأمن، وأنها لا بد أن تكون حصيلة مباحثات بين الأطراف المعنية، وأن قرار مجلس الأمن هو أشبه ما يكون بجدول أعمال لهذه المباحثات.

وانتقل المندوب الإسرائيلي بعد هذا التزييف الشامل إلى التحديد، فتناول موضوع الانسحاب الإسرائيلي، فأكد أنه أحد المواضيع التي نص عليها مجلس الأمن، وليس هو كل شيء، ففي القرار الحدود الآمنة، وفيه حرية الملاحاة في الممرات الدولية، وفيه احترام السيادة الإقليمية والوحدة الجغرافية لجميع دول المنطقة، وفيه

اتفاق السلام الذي يتعين أن ينهي حالة الحرب والمقاطعة الاقتصادية. وعلى الجملة فإن جميع ما ورد في قرار مجلس الأمن لا يتم تنفيذه إلا باتفاق الطرفين، والاتفاق لا يتم إلا بالمباحثات وإسرائيل حاضرة لهذه المباحثات في أي مكان وزمان، ومن غير شروط مسبقة .

ورد الوزير المصري ، ومعه الوفود العربية الأخرى بأن الانسحاب الإسرائيلي عن الأرض العربية هو الشرط الأساسي للسلام في الشرق الأوسط ، وأن الحدود الآمنة لإسرائيل لم يقصد قرار مجلس الأمن «أن يجعلها في الأراضي العربية، ولكن على الأرض الفلسطينية، وأن مصر والأردن مستعدتان للدخول في مباحثات من أجل الوصول إلى تسوية سلمية على أساس قرار مجلس الأمن، ولتوقيع سلام يكفل لجميع دول المنطقة السيادة الإقليمية وحق العيش في أمن وسلام».

وتحدث مندوبو الدول الأعضاء غير الدائمين ، كل على طريقته وأسلوبه بتأييد الموقف العربي، واعتمدوا ما ورد في تقرير الأمين العام للأمم المتحدة من أن إسرائيل لم تكن متعاونة مع السفير يارينغ، وأنها رفضت الالتزام بالانسحاب من الأرض العربية، ورددوا الواحد بعد الآخر، العبارة الشهيرة التي وردت في تقرير الأمين العام من «أن الجهود كانت كثيرة جداً، ولكن النتائج كانت قليلة جداً»، وخلصوا إلى القول بأنه يجب على مجلس الأمن أن ينهض بمسؤولياته، ويطلب إلى إسرائيل المبادرة بالانسحاب من الأراضي العربية من غير إبطاء.

وتحدث عدد من وزراء خارجية الدول الأفريقية ودول عدم الانحياز فكان معظمهم أكثر استعداداً من معظمنا، فكان عرضهم أحسن، ودرسهم أعمق، وخطبهم أجود، شكلاً وموضوعاً. هذا مع العلم أن في الأمة العربية كفاءات ضخمة مخزونة في بيوتها، وكل عيبها أنها لا تعرف طريق الزلفى إلى الحكام، ولأن هؤلاء الحكام يقيّمون المواطن على أساس الولاء للحاكم، لا على أساس الولاء للوطن، وبما مصيبة الرعية بالراعي!!

والواقع أن وزراء الدول الأفريقية قد حملوا معهم إلى مجلس الأمن رأي قارة بأكملها، فقدموا إلى المجلس قرارات منظمة الوحدة الأفريقية في دوراتها المتعددة المنعقدة في كينشاسا «زائير»، وفي الجزائر وفي أديس أبابا وفي الرباط، وكذلك فعل ممثلو دول عدم الانحياز فقد قدموا إلى مجلس الأمن قرارات مؤتمراتهم والبلاغات المشتركة الصادرة عن رؤسائهم، مع سرد كامل للمراجع القانونية والأعراف الدولية التي لا تجيز احتلال الأرض بالقوة ولا تمكن المعتدي من أن يجني ثمرة عدوانه.

وكانت تظاهرة سياسية كبرى حقاً، لم تشهد المنظمة الدولية لها مثيلاً منذ أن تأسست في سان فرانسيسكو في عام ١٩٤٥. فقد تجمع في هذه التظاهرة الدول الأفريقية، ودول عدم الانحياز، والدول العربية العشرون والدول الاشتراكية، ودول أخرى مستقلة في أوروبا وأمريكا اللاتينية، حتى ليصح القول إن الموقف العربي يؤيده ما لا يقل عن ثلاثة أرباع سكان الأرض كلها.

إزاء هذا الحشد العالمي، لبس المندوب الإسرائيلي قميص الإنسان المضطهد المحاصر المطوق المعذب، يطلب الحماية من هذه الكثرة الضخمة التي أحاطت به من كل جانب. «هذه الكثرة الأتوماتيكية التي تملكها الدول العربية في الأمم المتحدة، بحيث أصبحت قادرة على أن تستصدر القرار الذي تريده وبالصيغة التي تريدها»، كما قال المندوب الإسرائيلي، وقد فاته أن الكثرة الأتوماتيكية التي كانت تخضع للسيطرة الأمريكية في عام ١٩٤٧ هي التي كانت سبب الكارثة، فقسمت وطناً على غير إرادة أهله، وشردت شعباً من ديار آبائه وأجداده، وأقامت مكانه شعباً غريباً، يعتمد في التاريخ على الأساطير ويرتكز في الدين على الخرافات.

وردّ المندوبون العرب، والأفارقة، ومندوبو دول عدم الانحياز بأن القضية المطروحة لا صلة لها بالكثرة العددية، وأنها تستند إلى المبادئ التي يقوم عليها ميثاق الأمم المتحدة، وإلى القواعد الأساسية التي تكفل الأمن الجماعي للأسرة الدولية، فإن احتلال أراضي ثلاث دول أعضاء في الأمم المتحدة، واستمرار هذا الاحتلال قرابة ستة أعوام لا يتفق مع أحكام القانون الدولي ولا يمكن السكوت عنه.

وأيد المندوب الفرنسي هذا المنطق الدولي، وبالتحديد أعلن أن «جواب إسرائيل على مذكرة السفير يارينغ المؤرخة في ٨ شباط/فبراير ١٩٧١ يؤلف إحدى العقبات الأولية في سبيل تنفيذ قرار مجلس الأمن، فضلاً عن أنه يقف في طريق البداية في العملية التي تؤدي إلى سلام، وأن استمرار الاحتلال الإسرائيلي للأراضي العربية يؤلف انتهاكاً للمبادئ التي تلتزم بها الأسرة الدولية وبخاصة المبدأ القائل بعدم شرعية حيازة الأراضي بالقوة». وشتان بين موقف فرنسا في ربيع ١٩٧٣، وموقفها في خريف ١٩٥٦ أثناء العدوان الثلاثي على مصر.

وكان الموقف البريطاني دون الموقف الفرنسي، فأعطى باليمين لإسرائيل، وباليسار إلى الجانب العربي، محتفظاً بالغموض الذي صاغ به قرار مجلس الأمن رقم ٢٤٢ قبل ستة أعوام.

أما الموقف الأمريكي، وأمريكا هي التي ورثت الكارثة عن بريطانيا، فلم يتغير عن سابق عهده في حرب الأيام الستة، وإن كان ممثل أمريكا الصهيوني غولدبرغ قد أدخل مقعده إلى سفير أمريكي آخر ليس صهيونياً بالعقيدة، ولكن بالولاء والسياسة. وهذا شأن الأمريكي المسؤول.. كائناً من كان ما دام يتلقى توجيهاته من البيت الأبيض.

والواقع أن الموقف الأمريكي كان أكثر وضوحاً ورسوخاً على لسان السفير الأمريكي غير الصهيوني مما كان عليه الحال في أيام السفير الأمريكي الصهيوني، فقد طرح أمام مجلس الأمن حججاً جديدة لتأييد مواقف قديمة، واغترف من السنوات الست السابقة زاداً جديداً، يؤيد به موقف إسرائيل ويذكر ما فات على إسرائيل أن تذكره!

أشار المندوب الأمريكي أولاً: «أن قرار مجلس الأمن لم يحدد من المسؤول عن حرب الأيام الستة ومن الذي أطلق النار أولاً، ومن المعتدي والمعتدى عليه»، مع أن الولايات المتحدة هي التي حالت دون الدخول في هذا الموضوع أثناء مناقشات مجلس الأمن حينما كان العدوان الإسرائيلي ساخناً، رغم أن الدلائل متوافرة أن إسرائيل هي التي قامت بالضربة الأولى، واستمرت تضرب إلى النهاية.

وأشار المندوب الأمريكي ثانياً، «أن قرار مجلس الأمن لم ينص على انسحاب غير مشروط.. فإن الانسحاب لا يمكن عزله عن مجموع القرار، ولا يصح فصله عن إنهاء الادعاءات السابقة وحالة الحرب، وعن الاحترام والاعتراف بالسيادة والوحدة الإقليمية لكل دول المنطقة، والعيش بسلام ضمن حدود آمنة».

وأشار المندوب الأمريكي ثالثاً، إلى «أن جميع الالتزامات الواردة في قرار مجلس الأمن يجب أن تدخل في إطار السلام. السلام الذي ينهي الخوف والقلق للذين سادا المنطقة في ربع القرن الماضي، فليس في العالم منطقة متأزمة تفوق في الأهمية وتسبق في الأولوية منطقة الشرق الأوسط، كما قال الرئيس نيكسون في آخر تقرير له إلى الكونغرس».

وأشار المندوب الأمريكي رابعاً، «أن القرار ٢٤٢ لم يتعرض لموضوع الحدود أين يجب أن تكون، إنه لا ينبغي ولا يؤيد حدود حزيران/يونيو ١٩٦٧، وقد ترك هذا الموضوع غامضاً في قرار مجلس الأمن، وكان هذا الغموض هو جزء من التوافق بين مطالب الفرقاء.. وأن الاتفاق النهائي على الحدود يجب أن ينظر إليه منطقياً وسياسياً وتاريخياً وواقعياً في ضوء أهداف قرار مجلس الأمن، وأن تتم تسويته كجزء من عملية الاتفاق التي تتناول جميع العوامل التي تنظم العلاقة الجديدة بين الفرقاء».

وأشار المندوب الأمريكي، خامساً وأخيراً، إلى «أن تنفيذ قرار مجلس الأمن في مجموعه، يتطلب اتفاق الفرقاء في ما بينهم، ودور مجلس الأمن هو المعاونة على الوصول إلى هذا الاتفاق، والاتفاق يكون بالمفاوضة بين الفرقاء أنفسهم، وهذا يتطلب أسلوباً يتسم بالصبر والنظرة العملية خطوة خطوة. وذلك يمكن أن يبدأ كما كنا نفضل دائماً، بالاتفاق على انسحاب جزئي من سيناء، وإعادة فتح قناة السويس، كمرحلة أولى على طريق التسوية النهائية . .». تلك هي السياسة التي اتبعتها أمريكا، بعد حرب رمضان المجيدة، على يد وزيرها هنري كيسنجر، «صديق العرب الصادق»، وعلى المواطن العربي أن يتأمل!!

ولقد أوجزت معالم الموقف الأمريكي على هذه الصورة، أكثر مما فعلت بالنسبة إلى مواقف الدول الأخرى، لأنني أردت أولاً، أن يعرف المواطن العربي حقائق السياسة الأمريكية بالنسبة إلى إسرائيل والشرق الأوسط، فلا يندفع بما يعلنه الحكم العربي المعاصر، في هذه الأيام، من أن الولايات المتحدة قد تغيرت سياستها تغيراً جذرياً وجوهرياً، لصالح القضية العربية.

وأردت ثانياً، أن يعرف المواطن العربي أن سياسة الخطوة خطوة التي أعلنتها أمريكا في حزيران/يونيو ١٩٧٣، هي السياسة نفسها، بالألفاظ نفسها، التي اتبعتها كيسنجر بعد حرب تشرين الأول/أكتوبر المجيدة. فالسياسة الأمريكية بالنسبة إلى إسرائيل ثابتة لا تتغير، والوزراء الأمريكيون مسيحيون أو يهود صهيونيون أم محايدون، يعملون على تنفيذها إلى النهاية.

وأردت ثالثاً، أن تتأكد الحقيقة الدولية الثابتة أن سياسة هذه الدولة أو تلك، وبصورة خاصة سياسة الولايات المتحدة لا يمكن أن تتبدل كلياً أو جزئياً، هامشياً أو مرحلياً، إلا عن طريق «المصالح الأساسية» بقدر ما تستطيع أن تفرض من هيبة واحترام، وقوة رادعة. وهذا لم يدركه الحكم العربي المعاصر، منذ ربع القرن الماضي إلى يومنا هذا، إما جهلاً أو خوفاً أو عجزاً أو كل أولئك جميعاً.

والموقف العربي بالنسبة إلى الاتحاد السوفياتي يشبه الموقف الأمريكي في جوهره، وإن لم يكن في درجته وشدته، إنه مؤيد للدول العربية من غير شك، ولكن في إطار الحفاظ على إسرائيل دولة نامية ذات حدود آمنة، وكذلك أن تتم تسوية الصراع العربي - الإسرائيلي بالطرق السلمية لا بأي طريق آخر.

وقد حدث أن المندوب السعودي ناشد أكثر من مرة الدولتين العظميين أمريكا والاتحاد السوفياتي أن يبذلا جهدهما لحمل إسرائيل على تنفيذ قرار مجلس الأمن، وطلب إليهما الضغط على إسرائيل للرضوخ لمشئته مجلس الأمن، فأجابه السفير

السوفيياتي مالك، وكان رئيساً للمجلس، قائلاً «لا توجه حديثك إلى الدولتين العظميين بل إلى المجلس بكامله، إن الدولتين العظميين لا تستطيعان تنفيذ قرار مجلس الأمن بالإجبار... وأرجو أن يظل هذا في فكرك...!». وهذا الكلام ينطوي على استخفاف بالعقل فضلاً عن أنه يخالف الواقع الدولي.

وهكذا بقيت قضية الشرق الأوسط، كما أصبح اسمها الشائع لطمس الاسم الحقيقي وهو قضية فلسطين، تتداولها الخطب والمناقشات في مجلس الأمن في الجلسات العشر التي عقدها للنظر في القضية، وبدا واضحاً أن المجلس لم يستطع الوصول إلى مبادئ عامة تكون أساساً لقرار جديد يصدر عن المجلس. واقترح مندوبو بريطانيا وفرنسا والنمسا تأجيل الجلسات لمدة يسيرة للتشاور، وللبحث عن مخرج من أزمة المجلس قبل أزمة الشرق الأوسط.

وانعقد المجلس بعد خمسة أسابيع في ٢٠ تموز/يوليو، وعادت الخطب والمناقشات من جديد، وبعد خمسة أيام من التفسير والتبرير لعبارات القرار رقم ٢٤٢ وكلماته، تقدم مندوبو الدول غير المنحازة بمشروع قرار ناعم هادئ، تداولته الأيدي والأقلام وراء الكواليس، فأصبح شفافاً لا يصلح لشيء، إلا لإنقاذ ماء الوجه، وجه المجلس ووجه الدول العربية.

وقد نص مشروع القرار الذي تبنته سبع دول من أعضاء المجلس غير الدائمين، على «الأسف لعدم نجاح مهمة يارينغ، واستنكار استمرار الاحتلال الإسرائيلي للأرض العربية، وعدم تعاون إسرائيل مع السفير يارينغ، ويؤيد مبادرات السفير يارينغ، ويدعو إلى الامتناع عن إجراء تغييرات في الأراضي العربية المحتلة، ويطلب إلى الأمين العام والسفير يارينغ الاستمرار في القيام بمسؤولياتهما، ويطلب إلى الفرقاء أن يتعاونوا معهما»^(١).

وفي اليوم التالي ٢٦ تموز/يوليو طرح مشروع القرار للتصويت، فصوت لصالحه ثلاثة عشر، بينهم فرنسا وبريطانيا والاتحاد السوفيياتي، وامتنعت الصين عن التصويت، وصوّت ضده مندوب الولايات المتحدة. وهكذا سقط مشروع القرار الهادئ الناعم، بالفيتو الأمريكي.

وأوضح مندوب الصين أنه لم يشترك في التصويت لأن المشروع لا يستجيب للمطالب العربية، أما المندوب الأمريكي فقد خاض في خطاب طويل يشرح الأسباب التي حملته على استخدام حق الفيتو ضد مشروع القرار. ولا بد للمواطن

(١) النص الكامل لمشروع القرار في الوثيقة ١٠٩٧٤/٥، تاريخ ٢٤ تموز/يوليو ١٩٧٣.

العربي أن يعرف ولو بصورة موجزة تلك الأسباب كما جاءت على لسان صاحبها.

قال المندوب الأمريكي في إيضاحه إن مشروع القرار منحاز بصورة كبيرة، وهو غير متوازن، وإقراره يشكل عقبة إضافية تحول دون الشروع في المفاوضات بين الفريقين، وإن من شأنه أن يقلب القرار رقم ٢٤٢ رأساً على عقب، ولأن «أل» التعريف مقرونة بكلمة «الانسحاب من أراضي»، وقد طلبت شطب «أل» التعريف وتعديلات أخرى، ولكن أصحاب المشروع رفضوا ذلك، وفوق ذلك فقد صوتنا ضد مشروع القرار لأنه يعزل الانسحاب عن السلام الذي يتعين على الفرقاء الوصول إليه بالمفاوضات في ما بينهم. وكذلك فإنه يزيل «الغموض البناء» في القرار رقم ٢٤٢، ذلك الغموض الذي يجب على الفرقاء بأنفسهم أن يفسروه. ويجب أن يكون معلوماً أن سياسة الخطوة خطوة هي التي تقود إلى السلام، فإن محاولة القفز فوق الهوة بوثة واحدة تؤدي إلى السقوط في الهوة. وإن الفيتو الذي استخدمناه قد أراح عن مجلس الأمن مشروعات قرارات فارغة بشأن الماضي، وما إلى ذلك من الحجب التي تؤلف في مجموعها تفاهة عظمى صادرة عن دولة عظمى.

ولكن قمة التفاهة جاءت على لسان المندوب الإسرائيلي، الذي أصبح له مقعد مع الأسرة الدولية في غفلة الزمان وغفلة العرب. فقد قال بعد أن سقط مشروع القرار، وهو في غاية الخيلاء: «لم يكن هناك أبداً شرق أوسط من غير الشعب اليهودي». إن وجود دولة إسرائيل هو تحقيق للمبادئ الأساسية في القانون وحق تقرير المصير والمساواة بين الشعوب. . . وقد آن الأوان أن تدرك مصر هذه الحقيقة، وأن لا تتحدث بمهانة عن استعادة الشعب اليهودي حقه في السيادة والاستقلال. إن قرار ٢٤٢ باقٍ بكل أحكامه، وإن الحدود الآمنة المعترف بها يجب أن توضع باتفاق الفرقاء. وإلى ذلك الوقت فإن وجود إسرائيل سيستمر عند خطوط وقف إطلاق النار. وهذا ما أقره مجلس الأمن حينما أسقط مشروع القرار المقدم من الدول الثماني. وإسرائيل لا تبالي بالكثرة الأوتوماتيكية العددية التي تستخدمها الدول العربية. فنحن نعتمد على حقنا وعلى إيمان الشعب اليهودي وتصميمه!!

وانتهت الجلسة، وقاعات المجلس تضج من هذا التعالي الساقط، الذي رددته المندوب الإسرائيلي في وجه الحكم العربي المعاصر. وبقيت إسرائيل عند خطوط وقف إطلاق النار، كما قال المندوب الإسرائيلي، ولكن لمدة ثلاثة أشهر حينما أقبلت حرب تشرين الأول/أكتوبر المجيدة فتزحزحت إسرائيل بعض الشيء عن

خطوط إطلاق النار، وأطل القرار المشين رقم ٢٤٢ مرة أخرى على الساحة العربية بكل أوزاره وأوضاره.

ومع هذا القرار المشين، أطل قرار آخر رقم ٣٣٨ سنتحدث عنه في حينه، وسنرى كيف أنه عاد بالقضية العربية إلى الوراء.

هذا هو مجلس الأمن الذي يريد الحكم العربي المعاصر، أن يقودنا إليه، إذا فشل مؤتمر جنيف، ليضيف هزيمة لاحقة إلى الهزائم السابقة.

ويا ويلنا، من أولي الأمر فينا.

أين ذهبنا بالنصر المجيد؟

في حزيران/يونيو من عام ١٩٦٧ ألقى علينا مجلس الأمن دروساً في السياسة الدولية، فلم نحفظها، شأن الطالب الفاشل الخائب، يستمع إلى الدروس فلا يعي ولا يستوعب. وكذلك كان شأن الحكم العربي، تلقى هزيمة عسكرية في الميدان، ثم تلقى هزيمة سياسية في الساحة الدولية، يوم أصدر مجلس الأمن قرارين شهيرين خطيرين؛ الأول ينص على وقف إطلاق النار من غير عودة إلى خطوط ما قبل العدوان، والثاني قرار بتسوية أزمة الشرق الأوسط تعاقت عليه ستة أعوام فلم ينفذ منه قليل أو كثير، وبقيت الأرض العربية رازحة تحت الاحتلال الإسرائيلي، وبقي الشعب الفلسطيني شريداً طريداً عن وطنه، وانضاف إليه ألوف اللاجئين المصريين والسوريين هاجروا إلى المحافظات السورية والمصرية.

وبعد صدور هذين القرارين انطلق الحكم العربي المعاصر يعلن للجماهير العربية عن طريق أجهزته الرسمية أن مجلس الأمن قد قرر «الجلاء الكامل عن الأرض العربية من غير شروط ولا قيود، واستعادة الحقوق الوطنية المشروعة للشعب الفلسطيني»، مع أن القرار ٢٤٢ لا ينص على أحد من هذين الأمرين، فلا انسحاب إسرائيلياً كاملاً، ولا استعادة للحقوق الوطنية المشروعة للشعب الفلسطيني.

وإذا كان الأمر الأول فيه بعض المبالغة، فإن الأمر الثاني فيه مبالغة كاملة. فليس في القرار حقوق مشروعة أو غير مشروعة، وتعبير «مشروعة» الذي نحتته الحكم العربي يثير الهزء والسخرية، فالحقوق مشروعة بذاتها، ولا يوجد شيء اسمه حقوق غير مشروعة. فضلاً عن أن هذه العبارة غير واردة إطلاقاً في قرار مجلس الأمن. وكل ما ورد في القرار إشارة هزيلة تتحدث عن «تسوية عادلة لمشكلة اللاجئين»، وهذه الصياغة الماكرة تنطوي عن تجاهل «حق العودة» الذي كفلته قرارات الأمم المتحدة منذ عام ١٩٤٨ إلى يومنا هذا.

ولم يكتفِ الإعلام العربي الرسمي بأنه أضاف إلى قرار مجلس الأمن عبارات ليست فيه، بل راح ينشر في كل مناسبة أن إسرائيل قد رفضت قرار مجلس الأمن، لتوحي إلى الجماهير العربية أن القرار نصر كبير للأمة العربية، وإلا ما كانت إسرائيل ترفضه.

ولم يستطع المواطن العربي، إلا الباحث الدارس، أن يتعرف على الحقيقة، فأجهزة الإعلام الرسمية تعطيه الأخبار منقوصة، وتقدم إليه مقتبسات مبتورة عن التصريحات الرسمية، وإلى جانب ذلك حملة إعلامية ضخمة في تمجيد قرار مجلس الأمن، حتى أصبح تنفيذه مطلباً قومياً رفيعاً، تماماً كمطالبنا الوطنية السابقة في «الاستقلال التام أو الموت الزؤام»، وهي شعارات جيلنا العربي في عهود الانتداب أو الاحتلال.

وفوق ذلك، فإن الحكم العربي قد أشغل الأمة العربية بالأمم المتحدة ودوراتها عبر ست سنوات فلقد أثخمته أجهزة الإعلام، والصحافة والإذاعة والتلفزيون بالخطب التي تلقى على منبر الأمم المتحدة عن الاحتلال الإسرائيلي على الأرض العربية، وعصيان إسرائيل مشيئة الأسرة الدولية، وانتهاكات إسرائيل حقوق الإنسان، ومخالفاتها اتفاقية جنيف، حتى ظن المواطن العربي، أن انسحاب إسرائيل قد أصبح قاب قوسين أو أدنى، وأن عودة اللاجئين الفلسطينيين والسوريين والمصريين إلى ديارهم قد باتت أقرب من حبل الوريد. وذهبت قرارات مجلس الأمن والجمعية العامة أدراج الرياح، وما عفت عنه الرياح ألقي في سلة المهملات.

من ذلك أن مجلس الأمن وحين كان العدوان الإسرائيلي لا يزال ساخناً، أصدر قراراً في ١٤ حزيران/يونيو ١٩٦٧ (رقم ٢٣٧) دعا فيه حكومة إسرائيل إلى كفالة «الرعاية والسلامة لسكان المناطق التي كانت مسرحاً للعمليات العسكرية، وتسهيل عودة من فروا منها منذ نشوب المعارك». ولم تبال إسرائيل بالقرار فقد ازدادت بربريتها ووحشتها في التعامل مع السكان المدنيين، ولم تسمح لأحد بالعودة إلى مدينته أو قريته أو خيمته.

ومن ذلك أن مجلس الأمن، وفي أيلول/سبتمبر من العام التالي، أصدر قراراً رقم ٢٥٩ طلب فيه من السكرتير العام «أن يوفد ممثلاً خاصاً على وجه السرعة إلى الأراضي العربية المحتلة ليقدم تقريراً عن تنفيذ قرار العام الماضي». ولكن إسرائيل امتنعت عن تسهيل مهمة الممثل الخاص، بحجة أنه يتوجب عليه أن ينظر في أمر الأقليات اليهودية في الوطن العربي. مع أن هذا الموضوع خارج

نطاق قرار مجلس الأمن، ولم يكلف الممثل الخاص أي مهمة بهذا الصدد. محاكمة إسرائيل واضحة!

وتدخلت الجمعية العامة، وهي تحسب أنها ستكون أكثر هيئة من مجلس الأمن، فأصدرت على مدى دورتين متعاقبتين قراراتين (رقم ٢٤٤٣/٦٨ - ٢٥٤٦/٦٩) بإنشاء «لجنة خاصة من ثلاثة أعضاء في المنظمة الدولية لتقصي الحقائق بشأن أحوال المناطق المحتلة وأهلها، مع مطالبة إسرائيل بالامتناع عن ممارسة إجراءات وسياسات القمع تجاه السكان المدنيين». وامتنعت إسرائيل عن التعاون مع اللجنة.

وتابعت الجمعية العامة مناقشة الموضوع في دوراتها الثلاث التالية، الخامسة والعشرين، والسادسة والعشرين، والسابعة والعشرين، فأصدرت قراراتها (رقم ٢٧٢٧/٢٥ - ٢٦/٢٨٥ - ٢٧/٣٠٥) وكلها تشدد على إسرائيل بالالتزام بحقوق الإنسان ومبادئ الميثاق، ولكن لا سماع لمن تنادي.

ولجنة حقوق الإنسان، وهي هيئة ذات وزن دولي رفيع، قامت بأبحاث مستفيضة في الشؤون المتصلة بحقوق الإنسان في الأراضي العربية المحتلة منذ بداية عام ١٩٦٨ واتخذت في هذا المجال ستة قرارات، لم تبال بها إسرائيل، وضربتها عرض الحائط، فأصبحت تغطيه بكامله قراراً بعد قرار، حتى أصبح حائطاً من القرارات.

ولم يكتفِ الحكم العربي المعاصر بالدروس الفنية التي تلقاها على يدي الجمعية العامة ومجلس الأمن في القضايا السالفة الذكر، فقد جاءت قضية القدس لتعطي الحكم العربي درساً بليغاً لو كان يحسن استيعاب الدروس. فقد عُرضت قضية القدس مرتين في دورة واحدة في صيف العدوان في ٤ تموز/ يوليو و ١٤ تموز/ يوليو من عام ١٩٦٧، فقد أعلنت الجمعية العامة أن ما اتخذته إسرائيل من إعلان سيادتها على القدس وتوحيدها تحت الإدارة الإسرائيلية إنما هو عمل باطل، ودعت إسرائيل إلى إلغاء جميع التدابير التي اتخذتها في هذا الصدد. ولكن إسرائيل أعلنت في قاعة الجمعية العامة أن موضوع القدس خارج عن اختصاص الأمم المتحدة. وأن المدينة المقدسة بشطريها قد أصبحت عاصمة إسرائيل.

وأطلت القدس الحزينة على مجلس الأمن في شهر نيسان/ أبريل ١٩٦٨ لمناسبة العرض العسكري الذي كانت تعتزم إسرائيل إقامته في اليوم الثاني من أيار/ مايو، فأصدر المجلس قراره الشهير (١٩٦٨/٢٥٠) دعا فيه إسرائيل «إلى الامتناع عن إقامة العرض العسكري». غير أن إسرائيل أقامت العرض العسكري في الموعد المقرر، وبحسب البرنامج بكامله، مستهينة بإجماع مجلس الأمن وعلى رأسه الدول

العظمى بأسرها، وارتضى مجلس الأمن بالمهانة حين أصدر قراراً آخر (٢٥١/١٩٦٨) أعرب فيه عن أسفه العميق لإقامة إسرائيل العرض العسكري في القدس في ٢ أيار/مايو عام ١٩٦٨ فكانت صفقة إسرائيلية لمجلس الأمن، على خده الأيمن.

وفي الشهر نفسه أدار مجلس الأمن خده الأيسر لصفعة إسرائيلية ثانية، فقد أصدر مجلس الأمن قراراً (٢٥٢/١٩٦٨) يعلن «بطلان جميع ما اتخذته إسرائيل من تدابير وإجراءات تشريعية وإدارية، بما فيها نزع ملكية الأراضي وما عليها من ممتلكات، وجميع ما من شأنه تغيير الوضع القانوني للقدس، وأن على إسرائيل أن تلغي على وجه السرعة جميع تلك التدابير وأن تتوقف فوراً عن اتخاذ أية إجراءات جديدة من شأنها تغيير وضع القدس». ولم تستجب إسرائيل لقرار مجلس الأمن، ومضت في تغيير معالم المدينة المقدسة، وتضع كل يوم أمراً واقعاً، والبحر الميت قريب لمن يريد أن يشرب من مائه الأجاج.

وفي ختام شهر حزيران/يونيو المشؤوم من عام ١٩٦٩، اجتمع مجلس الأمن لمناقشة قضية القدس مرة أخرى، فأصدر قراراً (٢٦٧/١٩٦٩) أطول ديباجة من القرارات السابقة، وأقصى تعبيراً وتحذيراً دعا فيه «إسرائيل من جديد إلى أن تلغي فوراً جميع ما اتخذته من تدابير، وطالبها إبلاغ المجلس من دون إبطاء بنياتها في ما يتعلق بتنفيذ القرار»، فاستجابت إسرائيل لهذا القرار وأعلنت مجلس الأمن عن نياتها «في أنه لا مجال للتنذير في تجزئة القدس مرة أخرى وأن الضغط من أجل تجزئة المدينة لا يخدم أية مصلحة دولية». وبقيت إسرائيل ترسم وتحكم في القدس، وعلى مجلس الأمن أن يذعن «لنيات» إسرائيل.

وفي صيف ١٩٦٩ شب الحريق الشهير في المسجد الأقصى وأحدث أضراراً جسيمة، واشتعلت مشاعر العالم الإسلامي، ولم يكن ملوك العرب والمسلمين وأمراؤهم على مستوى هذا الحدث الرهيب، فتساقط جهدهم على عتبات مجلس الأمن، فأصدر قراراً رقم (٢٧١/١٩٦٩) أكثر طولاً وعرضاً من القرارات السابقة، أعلن فيه «أن أي عمل من أعمال التخريب أو تدنيس الأماكن المقدسة، أو تشجيع هذه الأعمال أو التغاضي عنها، قد يعرض السلام والأمن الدوليين للخطر الشديد، وأن تدنيس المسجد الأقصى المبارك وانتهاك حرمة هو عمل مروع وأنه يتعين على إسرائيل الامتناع عن انتهاك قرارات الأمم المتحدة، على وجه السرعة، وإلغاء جميع ما اتخذته من تدابير وإجراءات بقصد تغيير وضع القدس، مع الالتزام باتفاقيات جنيف والقانون الدولي المنظم للاحتلال العسكري، والامتناع عن إعاقه المجلس الإسلامي الأعلى بالقدس عن مباشرة مهامه المقررة بما فيها ما يردده من تعاون من أية بلاد غالبية

سكانها من المسلمين، ومن الجاليات الإسلامية، بصدد مشاريعه لصيانة وترميم الأماكن المقدسة في القدس . . » وبقيت هذه العبارات المعسولة ومعها «إدانة إسرائيل لعدم امتثالها لقرارات مجلس الأمن» من غير جدوى، وأبلغت إسرائيل مجلس الأمن أن قراره قد اتخذ بناء على محاولة الدول العربية استغلال حريق المسجد الأقصى لأغراض دعائية وإثارة العواطف الدينية في العالم الإسلامي. «وهكذا جعلت إسرائيل من قرار مجلس الأمن، حبراً على ورق، وأصبح في ما بعد هشيماً تذروه الرياح، فلم يعد حبراً ولا ورقاً».

وفي عام ١٩٧١ وضعت إسرائيل خطة كبرى لإنشاء وحدات سكنية في منطقة تقع داخل أسوار المدينة القديمة وخارجها، كما تمادت إسرائيل في إجراءاتها تغيير أوضاع القدس السكانية بالإضافة إلى تبديل معالمها التاريخية والدينية، فانعقد مجلس الأمن مرة أخرى، وأصدر قراراً رقم (٢٩٨ / ١٩٧١) أكد فيه قراراته السابقة، وأعلن بصورة قاطعة «بطلان جميع ما اتخذته إسرائيل من إجراءات تشريعية وإدارية لتغيير وضع مدينة القدس بما في ذلك نزع ملكية الأراضي والممتلكات، ونقل السكان والتشريعات المستهدفة بضم القسم المحتل منها، ودعوة إسرائيل بإلحاح لأن تلغي جميع التدابير والإجراءات المذكورة، والامتناع عن الإقدام على خطوات أخرى في القسم المحتل من القدس قد يكون من شأنها تغيير وضع المدينة، وطلب إلى السكرتير العام أن يقدم تقريراً عن تنفيذ القرار خلال ستين يوماً».

وانقضت الأيام المضروبة، وإسرائيل تضرب بالقرار عرض الحائط، حائط المبكى فكم دُست في شقوقه أوراق وأوراق.

وجاءت الذكرى الخامسة والعشرون لقيام إسرائيل في أيار/ مايو ١٩٧٣، وبدأ الجيش الإسرائيلي يستعد لإقامة عرض عسكري فخيم في بيت المقدس في اليوم السابع من شهر أيار/ مايو، وأن العرض العسكري والمهرجانات الأخرى ستشمل المدينة القديمة، فوجه رئيس مجلس الأمن بعد التشاور مع جميع الأعضاء تنبيهاً إلى مندوب إسرائيل في الأمم المتحدة يؤكد فيه ما قرره مجلس الأمن بهذا الشأن في قراراته السابقين رقمي ٢٥٠ - ١٩٦٨ / ٢٥١، ولكن إسرائيل رفضت أن تدعن لمجلس الأمن، وأقامت العرض العسكري، وفق برنامجها المحدد، وقضى بيت المقدس أياماً حزينة لم يشهد مثلها منذ أن بناها اليوسيون أجدادنا القدامى قبل ستة آلاف عام . .

أما بصدد مشكلة اللاجئين، فلم تفتقر الجمعية العامة عن تأكيد حق اللاجئين في العودة إلى ديارهم في دوراتها التي عقدتها في الأعوام ١٩٦٩، ١٩٧٠، ١٩٧١،

١٩٧٢، وأصدرت بشأنها أربعة قرارات، ٢٥٣٥ - ٢٦٧٢ - ٢٧٩٢ - ٢٩٦٣، هذا بالإضافة إلى عشرين قراراً متعاقباً أصدرتها الجمعية العامة ما بين الأعوام ١٩٤٨ - ١٩٦٨، ويؤكد الواحد بعد الآخر الحق الثابت للاجئين بالعودة إلى ديارهم، فلم تدعن إسرائيل للقرارات السابقة ولا اللاحقة، وراحت تحتمي وراء حجة واهية، وهي أن حق السيادة يحولها أن تعارض في عودة اللاجئين حرصاً على أمنها وسلامتها، مع أن حق الشعب الفلسطيني في وطنه، قد سبق بآلاف السنين، «حق» إسرائيل وجوداً وسيادة وأمنًا وسلامة.

وكذلك الحال بشأن النازحين وهم خرجوا من بلادهم بعد حرب الأيام الستة، من أهل الضفة الغربية، وغزة، وسيناء، والجولان. فقد أصدر مجلس الأمن والجمعية العامة عدة قرارات تدعو إسرائيل للسماح لهم بالعودة إلى مدنها وقراهم، فكان حظ النازحين الأواخر كحظ «اللاجئين» الأوائل تشريداً بعد تشريد، من غير مبالاة بالقرارات التي صدرت بشأنهم وهي القرارات ٢٢٥٢ - ٢٤٥٢ - ٢٦٧٢ - ٢٧٩٢ - ٢٦٩٣، وقد أوردت هذه الأرقام وغيرها حتى لا يظن أحد أننا نتحدث حديثاً إنشائياً، وأنها نلقي الكلام على عواهنه من غير مصدر ولا سند.

وبصدد المشكلة الأساسية، وهي التي أصبحت تعرف بأزمة الشرق الأوسط، فقد أصدرت الجمعية العامة للأمم المتحدة في دوراتها الخامسة والعشرين والسادسة والعشرين والسابعة والعشرين، ثلاثة قرارات وهي ٢٦٢٨ - ٢٧٩٩ - ٢٩٤٩، تدعو إسرائيل إلى الانسحاب من الأراضي العربية المحتلة، وإسرائيل تعمق جذور الاحتلال الإسرائيلي في سيناء والجولان والضفة الغربية وقطاع غزة، وتقيم خطوط «الدفاع» لتقول للعالم إنها مستعدة للقتال للبقاء في الأرض العربية.

ولو سلمنا جدلاً أن إقامة خطوط «الدفاع» جائز في حالة الحرب بين الفريقين المتحاربين، فأى مبرر يبيح لإسرائيل أن تقيم المستوطنات في الأرض العربية وأن يستوطنها «المهاجرون» اليهود الوافدون على البلاد من أقطار الأرض كافة ؟

وإنها لواقعة أكيدة، لا تنكرها إسرائيل، فإن الصحف والإذاعة الإسرائيلية تذيع أخبارها وتفصيلها وهي أنه حتى نهاية عام ١٩٧٢ أقامت إسرائيل ما يزيد عن خمسين مستعمرة في الضفة الغربية وقطاع غزة وسيناء والجولان، وأسماء بعضها: محولا - أرجمان - هابوكي - معليا افرام - كريات أربع - غوش تسوديم - شافوت الون - جليكال - سوعة - دفران جتيت - رامات - بانياس - جسر - رامات شالوم - جفعات يوعامى - نحال جولان - نحال العال - نحال أوز - نحال يام - نحال سينا - نحال ناتسوريم - نحال موراك - وغيرها وغيرها.

وفي ما يتعلق بمدينة القدس فإن المؤامرة رهيبة وخطيرة. لقد أصدرت إسرائيل قانوناً «توسع» بمقتضاه حدود القدس، فضموا إليها المنطقة الممتدة من بيت لحم إلى رام الله بما فيها من قرى، حتى أصبحت تؤلف ثلث مساحة الضفة الغربية. ونحن لا حرج عندنا أن نضم الضفة الغربية كلها إلى بيت المقدس، ولكن إسرائيل قد قامت بهذه «التوسعة» وفي حسابها بل وفي تصميمها، أن بيت المقدس غير خاضعة للبحث والمفاوضة، وأن الانسحاب لا يشملها، فهذه كلها عاصمة إسرائيل الخالدة.

ذلك ما فعلته إسرائيل بشأن بيت المقدس، أما بشأن الضفة الغربية فالمأساة مروعة حقاً، ذلك أن الجرافات الإسرائيلية قد اقتحمت عشرات من القرى العربية فجعلت عاليها في جوف الأرض، وسافلها فوق الأرض، وأقامت مقامها قرى يهودية أعطتها أسماء يهودية قديمة، تتناقلها وكالات الأنباء وعنهما تتناقلها أجهزةتنا الإعلامية، ومعلمنا في الأندلس باقية بأسمائها. ويا شقاء الأمة العربية بالحكم العربي المعاصر.

تلك حصيلة الدروس البليغة التي رماها في وجهنا مجلس الأمن والجمعية العامة عبر ستة أعوام من عام ١٩٦٧ حتى عام ١٩٧٣: احتلال بغیض، وفشل ذريع في مهمة يارينغ، ولاجئون ونازحون بالوف الألف، ومستوطنات تبنى في وطننا، وقدسنا فريسة الأسر والهوان، وشعبنا يزرع تحت الاحتلال والعسف والجور. وقرارات تقارب الثلاثين من الأمم المتحدة ومؤسساتها تطالب إسرائيل بالجلاء والكف عن العدوان.

ورغمًا عن هذا الحشد الوافر من الدروس الدولية، تهرول الوفود العربية إلى مجلس الأمن في شهر حزيران/ يونيو من عام ١٩٧٣ تطالب بإصدار قرار جديد يؤيد شكواها، ويرفع بلواها، ويزيح عدوها عن أكتافها، ويسلمها أرضها تسليم اليد، كما يفعل قاضي التنفيذ برفع يد الغاصب عن العقار ويسلمه لصاحبه، ويا سخرية الفهم والعقل، ويا ضيعة العزة والكرامة.

ولقد كانت الدول العربية، ومعها الوفود العربية تعلم علم اليقين موقف مجلس الأمن بأعضائه الدائمين وغير الدائمين، بصدد موضوع الشرق الأوسط. لم يكن هذا الموقف سراً من الأسرار نحتاج أن نتبينه، وكذلك فقد كان معروفاً قبل أن ينعقد مجلس الأمن ماهية القرار الذي يمكن أن يصدره. ومع هذا فقد هرونا إلى مجلس الأمن، لتضاف إهانة إلى الإهانات السابقة، ولنبدأ بسرد المواقف، واحداً بعد واحد.

والموقف الأمريكي كان واضحاً كل الوضوح منذ أن بدأت حرب الأيام الستة ، واستمر هذا الموقف يزداد وضوحاً ورسوخاً.

ففي العاشر من أيلول/سبتمبر ١٩٦٨ ، وبعد خمسة عشر شهراً من صدور القرار رقم ٢٤٢ ، قال الرئيس جونسون بصدد الحدود الآمنة بين إسرائيل والدول العربية «لسنا نحن الذين نقول أين تضع شعوب أخرى في ما بينها الحدود التي تكفل الأمن . . غير أنه من الواضح أن العودة إلى حدود الخامس من حزيران/يونيو ١٩٦٧ لا تحقق السلام . . الحدود الآمنة يجب أن تكون معترفاً بها ومتفقاً عليها . . ويجب أن يتم الاتفاق عليها بين الجيران المعنيين». وفي اليوم الأول من تموز/يوليو من عام ١٩٧٠ قال الرئيس نيكسون «إن على إسرائيل أن تنسحب إلى حدود . . إلى حدود يمكن الدفاع عنها».

وفي ١٢ تموز/يوليو من العام نفسه قال سيسكو مساعد وزير الخارجية الأمريكي : «إن موضوع الحدود النهائية هو موضوع مفاوضات بين الفرقاء ، وقرار مجلس الأمن لم يقلل «الانسحاب إلى حدود الخامس من حزيران/يونيو».

وفي ٧ أيار/مايو من عام ١٩٧٣ عاد سيسكو إلى الموضوع نفسه وقال : «إن قرار مجلس الأمن قرر مبادئ ، ولم يحدد حدوداً. والقرار لم يطالب إسرائيل بالانسحاب غير المشروط».

وفي ٨ آذار/مارس ١٩٧٣ قال المندوب الأمريكي الصهيوني السابق غولديبرغ في خطاب له في واشنطن «إن قرار مجلس الأمن ٢٤٢ قد ربط انسحاب إسرائيل من أراض احتلت في النزاع الأخير ، ربطه بموضوع الحدود الآمنة المعترف بها». إن في القرار محذوفات مهمة لم تكن مصادفة في ما يتعلق بالانسحاب وهي تعابير «أل» و«جميع» و«خطوط الخامس من حزيران/يونيو». فهذه لم تكن موجودة إلى جانب كلمة «أراضي». وعلى ذلك فقد كان الموقف الأمريكي معروفاً بل مفصوحاً لكل ذي عينين ، وكل أذنين ، إذا كان يبصر ويسمع.

والموقف البريطاني لم يكن خافياً كذلك ، وبريطانيا هي صائغة القرار رقم ٢٤٢ بالتوائه ومتعرجاته ومطباته ، فالمصادر البريطانية المسؤولة بقيت مصرّة على تفسيراتها وتخريجاتها المألوفة. ففي ١٧ آذار/مارس ١٩٦٨ قال الوزير البريطاني روبرتس جواباً عن سؤال في البرلمان : «إن قرار مجلس الأمن ٢٤٢ نص على انسحاب من أراض ، ونص على حدود آمنة معترف بها . . وهذه الحدود يجب تحديدها في إطار تسوية عامة». وفي ١٧ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٦٩ وجه أحد أعضاء البرلمان البريطاني سؤالاً يقول : «هل نص قرار مجلس الأمن على انسحاب إسرائيل من جميع الأراضي

التي احتلتها في الحرب الأخيرة؟»، فأجابه الوزير البريطاني المستر ستوارت: «لا يا سيدي . . ليست هذه هي العبارة التي استعملت في قرار مجلس الأمن، إن القرار يتكلم عن حدود آمنة معترف بها . . ويجب أن تقرأ هذه الكلمات مع ربطها بالكلمات المتعلقة بالانسحاب». وفي التاسع من كانون الأول/ ديسمبر من العام نفسه قال الوزير البريطاني نفسه: «عن حذف كلمة «أل» التعريف قبل كلمة «أراض» هو أمر مقصود ومتعمد». وفي كانون الثاني/ يناير من عام ١٩٧٠ قالت بريطانيا كلاماً أوضح وأفصح، فقد أعلن المستر جورج براون الذي كان وزير خارجية بريطانيا في حزيران/ يونيو ١٩٦٧ حين تولى الوفد البريطاني تقديم القرار نفسه إلى مجلس الأمن: «لقد طلب إليّ أن أوضح أو أعدل أو أضيف إلى صياغة مشروع القرار . . ولكن لم أفعل ذلك . . لقد قمت بصياغة مشروع القرار . . وقبل تقديمه أطلعت المسؤولين العرب على نصوصه. وقد قال مشروع القرار بأن على إسرائيل أن تنسحب من أراضٍ احتلت، ولم يقل من «الأراضي»، ومعنى ذلك أنه ليس على إسرائيل أن تنسحب من جميع «الأراضي».

وأوضح من هذا وذاك وذلك ما قاله المستر ويلسون رئيس الحكومة البريطانية في ٢٧ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٧٢، فقد أعلن «أن التفسير الإسرائيلي للقرار متفق تماماً مع ما قصدت إليه الحكومة البريطانية . . ولو أن الحكومة البريطانية قد قصدت الانسحاب من جميع الأراضي لقلنا جميع الأراضي . . وعلى أية حال فنحن لم نكن نريد أن نقول ذلك، ولو قلنا ذلك لما صدر قرار مجلس الأمن».

وانبرى صاحب القلم الذي كتب مشروع القرار، وهو اللورد كارادون، وهو نفسه الذي كان اسمه المستر فوت، الحاكم البريطاني لمنطقة نابلس في فلسطين، انبرى يدافع عن القرار الذي صنعه فقال في ١٠ شباط/ فبراير ١٩٧٣: «الانسحاب يجب أن يكون إلى حدود آمنة معترف بها، وقد اخترنا هذه الألفاظ بعناية فائقة، ولكي تكون الحدود آمنة يجب أن تكون معترفاً بها، ومن أجل ذلك يجب الوصول إلى اتفاق بين الطرفين . . ولو أننا حاولنا أن نضع خارطة للحدود فإن ذلك يكون خطأ . . ونحن لم نفعل ذلك . . وأنا مستعد للدفاع بصورة قاطعة عما فعلناه. إنه ليس من شأننا أن نبين بصورة دقيقة أين يجب أن تكون الحدود . . أنا أعرف حدود ١٩٦٧ معرفة جيدة . . إنها حدود غير مرضية»، إلى غير ذلك من التصريحات الرسمية البريطانية التي تجعل من القرار رقم ٢٤٢ تشيئناً رسمياً لوعد بلفور القديم الذي أصدرته بريطانيا في تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩١٧، والمهم في هذا التشيئين أن يكون على أيدي الأمة العربية بكل احتفالاته ومراسيمه . . وهذا ما تريده إسرائيل وأنصار إسرائيل.

والموقف السوفياتي لا يقل وضوحاً عن الموقفين الأمريكي والبريطاني، فإنه يتميز بطابع السياسة السوفياتية وأهدافها القريبة والبعيدة، وهو الحفاظ على وجود إسرائيل عند أية حدود تصل إليها. ففي ٤ آذار/ مارس ١٩٤٩ أعلن المندوب السوفياتي في مجلس الأمن: «أن الجمعية العامة قد بينت حدود إسرائيل بقرارها، وقد ألحق بهذا القرار خريطة، والذين يهمهم أن يعرفوا إقليم إسرائيل يمكنهم أن يرجعوا إلى قرار الجمعية العامة الصادر في ٢٩ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٤٧ والخريطة المرفقة التي تبين الحدود بوضوح»^(١). وفي عام ١٩٦٧ كان منطق الوفد السوفياتي ينطلق من خطوط ١٩٦٧، وبين الخطوط السابقة واللاحقة ما يربو على ربع مساحة فلسطين.

هذه المواقف الدولية كلها: الأمريكية والبريطانية والروسية، كانت معروفة كلها بتفاصيلها وكان الحكم العربي المعاصر يعرفها «ويخزن» معظم وقائعها في ملفاته ويحجبها عن الجماهير العربية. والأكثر من ذلك كله أنه كان على يقين كامل بالموقف الإسرائيلي وتطورات يومياً بعد يوم. وكان المواطن العربي، إلا من كان يقرأ الصحافة الأجنبية، لا يعرف عن حقائق السياسة الإسرائيلية إلا المقتبسات المتبورة المصهورة.

والواقع أن إسرائيل لم تكن تختبئ وراء المواقف الغامضة التي تحتل التأويل والتفسير، فقد كانت تخاطب العالم من أعلى المنابر، وبأعلى الأصوات، وفي غاية الوضوح والصراحة، غير عابئة بالمنظمة الدولية. ففي ١٢ آذار/ مارس ١٩٧٢ أدلت غولدا مائير رئيسة مجلس الوزراء الإسرائيلي بحديث إلى جريدة لندن تايمز قالت فيه «إن إسرائيل يجب أن تضع يدها على شرم الشيخ المطل على البحر الأحمر وأن يكون له طريق إلى إيلات. أما سيناء فينبغي أن تكون مجردة من السلاح، وأن تشرف عليها قوات دولية مشتركة. وأن تعود غزة إلى مصر. وحدود مينائنا على البحر الأحمر - إيلات - لا بد من إعادة النظر بشأنها عن طريق المفاوضات. وإسرائيل لا تتنازل عن معظم مرتفعات الجولان، أما القدس فهي جزء من إسرائيل ومصيرها أن تظل موحدة، والحدود النهائية للضفة الغربية لا مناص من أن توحد بين العرب والإسرائيليين لا أن تفصل بينهم.

ومن الأهمية بمكان أن لا يكون نهر الأردن معبراً للقوات العربية في المستقبل». وعادت غولدا مائير لتؤكد هذه المعاني في مجلة الشؤون الخارجية في عدد تموز/ يوليو

(١) جلسة مجلس الأمن الدولي رقم ٤١٤، ص ١٠.

١٩٧٣ فقالت: «إن الحدود الآمنة التي ترغب فيها إسرائيل لا تنطوي على خسارة العرب شيئاً من أرضهم ومصالحهم ! ذلك لأن صحراء سيناء لم تخدم في الماضي أي هدف لمصر إلا أن تكون منطلقاً للاعتداء على إسرائيل . . وسيناء لا يعيش فيها مصريون بل قبائل بدوية . . وشرم الشيخ موقع مقفر غير مأهول، وكان المصريون يستعملونه لإغلاق خليج العقبة في وجه الملاحة الإسرائيلية، وكذلك الجولان فقد اتخذت منه سوريا حصناً عسكرياً لتهديد مستعمراتنا الزراعية. والقدس ستظل موحدة وعاصمة لإسرائيل». وفي حديث سابق في ٢٣ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٧٢ قالت غولدا مائير إلى الجريدة الإيطالية بوربا «إن إسرائيل لن تتخلى عن القدس، إن موضوع القدس خارج عن البحث، ولن نقبل مجرد البحث في موضوع القدس. ونحن نوافق على إعطاء الأردن بعض الضفة الغربية. أما بالنسبة إلى السوريين فيجب أن تكون حدودنا معهم حيث هي الآن . . ولا يمكننا أن نتنازل شبراً واحداً».

وبعد هذه التصريحات الحاسمة، انطلقت القيادات العسكرية الإسرائيلية تطلق قذائف من التصريحات تزيد الموقف الإسرائيلي عناداً وصلابة. ففي ٧ تموز/يوليو ١٩٦٨ كان الجنرال ديان ومعه وفد من طلاب الكلية اليهودية الأمريكية في زيارة مرتفعات الجولان، فخاطبهم بخيلاء وغرور قائلاً «خلال المائة سنة الماضية كان شعبنا يبني البلاد وينشئ وجوده القومي، بالتوسع، بإقامة مستعمرات إضافية لاستيعاب اليهود القادمين من أجل توسيع الحدود هنا، وليس لأي يهودي أن يقول إن هذه العملية قد انتهت، وليس له كذلك أن يقول إننا اقتربنا من نهاية الطريق. إن أجدادنا وصلوا الحدود التي اعترف بها قرار التقسيم سنة ١٩٤٧، وجيلنا وصل إلى حدود عام ١٩٤٩، وجيل حرب حزيران/يونيو عام ١٩٦٧ وصل إلى الأردن والسويس ومرتفعات الجولان في قلب سوريا.

وبعد الخطوط الحاضرة ستكون لنا حدود جديدة، ستمتد بعد الأردن، ربما حتى لبنان، وربما في قلب سوريا». وفي الخامس من نيسان/أبريل عام ١٩٧١ صرح الجنرال ديان لمراسل رويتر بقوله «إذا كان علينا أن نختار بين الحرب أو الانسحاب إلى خطوط الخامس من حزيران . . فنحن نفضل عدم الانسحاب . . ومن الأفضل أن تكون الحرب على الخطوط الحاضرة . .»، ثم جاء بعده الجنرال وايزمان قائد سلاح الجو الإسرائيلي فحلق في تصعيد الموقف الإسرائيلي فقال إلى جويش تلغرافيك إيجنسي (Jewish Telegraphic Agency) في ٩ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٧١ «إذا كان علينا أن نختار سيناء أكثر وفانتوم أقل، أو فانتوم أكثر وسيناء أقل، فأنا أفضل الخيار الأول». ولكن الصفعة الكبرى التي وجهت إلى مجلس الأمن، حين

كان يبحث أزمة الشرق الأوسط في عام ١٩٧٣، فقد كانت في الحديث الواضح الفاضح الذي أدلى به الجنرال ديان إلى مجلة تايم في عدد تموز/ يوليو من العام نفسه، حين قال: «إن أحداً لا يثق بالأمم المتحدة لأنه ليس لها سلطة تنفيذية. أما بشأن فلسطين فهذه قد انتهت، لقد كان هنالك بلد اسمه فلسطين، وهذا البلد جرى تقسيمه بين إسرائيل والأردن. . والبلد الذي اسمه فلسطين قد مُحي سنة ١٩٤٨ وعلى إسرائيل أن تبقى في مرتفعات الجولان. وشرم الشيخ ليس أساسياً لمصر. وسيناء ينبغي تقسيمها بخط أو بآخر. والمهم على كل حال هو السلاح الذي حصلنا عليه من أمريكا. ولأننا أقوياء فإنه يتوجب على الروس أن يتعاملوا معنا دون أن يتورطوا عسكرياً».

هذا هو الموقف الإسرائيلي برمته إلى جانب الموقف الدولي الذي شرحناه، كل شيء كان واضحاً ومعروفاً لدى الحكم العربي المعاصر، ومع هذا فقد تسابقت الوفود العربية إلى مجلس الأمن في شهر حزيران/ يونيو من عام ١٩٧٣ لتعرض ما يسمى بأزمة الشرق الأوسط، وانتهت المناقشات كما رأينا إلى غير قرار، وكل الذي كسبناه من هذه التظاهرة السياسية الكبرى التي تولينا قيادتها في أروقة مجلس الأمن أننا سفحنا على عتباته الكثير من كرامتنا، والكثير من عقلنا، والكثير من مبادئنا الأساسية في قضيتنا القومية، والأخير هو الأنكى.

وثمة مأساة أخرى وقعنا فيها، تكشف عنها محاضر مجلس الأمن وتعود بذاكرتنا إلى أيام السير هنري ماکماهون ومراسلاته الشهيرة مع الشريف حسين أثناء الحرب العالمية الأولى. ففي جلسة ١٤ تشرين الأول/ نوفمبر ١٩٧٣ قال الوزير المصري في سياق «مرافعته» إن اللورد كارادون المندوب البريطاني السابق في مجلس الأمن في عام ١٩٦٧ قال لوزير الخارجية السيد محمود رياض يومئذٍ، في حديث ممزوج بالجد والمزاح بأنه يعرف اللغة الإنكليزية أكثر من وزير خارجية مصر، وأنه أكد له أن عبارة «أراض محتلة» الواردة في قرار مجلس الأمن رقم ٢٤٢ معناها «جميع الأراضي»، واستأنف الوزير المصري مرافعته أمام المجلس وأضاف قائلاً «أنا لم أكن حاضراً هذا الحديث ولكنني سمعت ذلك من السيد محمود رياض نفسه. ولقد كررت الحديث للورد كارادون وهو لم ينكر ذلك». كما أن المستر غولديرغ- مندوب أمريكا السابق في مجلس الأمن في عام ١٩٦٧ قال للسيد رياض في حديث خاص: «أريد أن أؤكد لك بأنه لن تمس بوصة واحدة من الأرض المصرية»!! والصفحة لا تتسع لمئة علامة تعجب.

هذا هو حديث ما وراء الكواليس في مجلس الأمن في عام ١٩٦٧ أصبح مسجلاً على هذه الصورة في محاضر مجلس الأمن في عام ١٩٧٣. وليست الفاجعة في

مضمون هذه الرواية وأسلوبها وسياقها، ولكن الفاجعة أن نصدق أحاديث ما وراء الكواليس، كأنما نسينا الرسائل المكتوبة (عام ١٩١٦) الموقعة من المندوب السامي البريطاني مكماهون إلى الشريف حسين قائد الثورة العربية، التي تؤكد فيها بريطانيا العظمى التزامها الكامل «بمنح الاستقلال والسيادة والحرية إلى البلاد العربية بعد هزيمة الدولة العثمانية».

وكان طبيعياً، بعد أن انتهت مناقشات مجلس الأمن، وبعد أن تورمت محاضره بالمرافعات العربية، أن يقف المندوب الإسرائيلي ليعلن في الجلسة الختامية بكل الخلاء التي يملكها الحقيير إذا انتصر، قائلاً: «إن وجود دولة إسرائيل ذات السيادة المستقلة إنما هو تحقيق للمبادئ الأساسية في القانون وحق تقرير المصير ومساواة الشعوب، وقد آن الأوان أن تقبل مصر هذه الحقيقة، وأن لا تتحدث بمهانة عن استعادة الشعب اليهودي حقه في السيادة والاستقلال».

وبعد، فهذا هو قرار مجلس الأمن رقم ٢٤٢ بكل ظروفه وملابساته، وبكل منكراته وموبقاته وسوآته، جعله الحكم العربي المعاصر، مطلباً قومياً رفيع المنال!

لقد كان قراراً فرضته الهزيمة النكراء، هزيمة الأيام الستة. والمأساة القومية المروعة، أن نذهب إلى مؤتمر جنيف وقرار الهزيمة في أعناقنا.

ولكن، وأين ذهبنا بالنصر المجيد؟ وأين ذهبنا بالسادس من تشرين الأول/أكتوبر؟ أين ذهبنا بانتصاراته وأجاده؟ أين ذهبنا بدماء شهدائه؟

ولا بد لنا من وقفة إعجاب وإعزاز وتقدير، أمام ذلك اليوم الكبير.

وبعد اليوم الكبير، سيأتي اليوم الصغير، ذلكم هو يوم جنيف.. يا ضيعة الكبير من الصغير!

وانطلقت من أفواههم ثمانية آلاف صيحة هادرة «الله أكبر.. الله أكبر» يرددونها مع كل خطوة، فعبرت صيحاتهم ثم عبرت خطواتهم إلى الضفة الشرقية من القنال، وراحت مواكب الزحف تتعاقب، واحداً بعد الآخر، تدفعها البطولة والرجولة في فيض غامر من العزة والإباء.

وما هي إلا دقائق معدودات حتى وضع الثمانية آلاف جندي أقدامهم على أرض سيناء وقد حملهم ما يقرب من ألف قارب من المطاط، غير من حملتهم سواعدهم السابحة في مياه القنال، وراحوا يتسلقون الساتر الترابي ويقتحمون مواقع العدو، وما إن بلغت الساعة الثانية والنصف، أي بعد خمس وعشرين دقيقة

من ساعة الصفر، حتى ارتفع علم مصر على أرض سيناء وهي مشتاقة تسعى إلى
مشتاق. ولحقت بهذا الزحف المجيد، الكتائب البرمائية، فعبرت البحيرات المرة من
الجنوب، وبحيرة التمساح عند الإسماعيلية في الشمال. ثم بدأ تدفق الدبابات
والمعدات الثقيلة، هادرة مزججة عابرة القنال، فوق عدد كبير من المديّات
والكباري أقامها سلاح المهندسين لساعتها، في دقة وإحكام يملآن النفس العربية
إعجاباً وعجباً.

وما إن أشرفت شمس ذلك اليوم على المغيب، حتى كانت عشرات من طائرات
الهليكوبتر تعبر خليج السويس وهي تحمل أبطال الصاعقة صوب أهدافها المخصصة
لها على طول خط المواجهة.

عند الظهيرة.. طلع الفجر

ذات يوم في خريف عام ١٩٧٣ طلع الفجر عند الظهيرة.

كان ذلك في العاشر من رمضان، السادس من تشرين الأول/ أكتوبر، وكان يوماً مشرقاً وضياءً، طلع فيه الفجر، بعد ظلام دامس وليل حالك طويل أرخى سدوله على الأمة العربية، في اليوم الرابع عشر من شهر أيار/ مايو من عام ١٩٤٨، يوم دخلت الجيوش العربية إلى فلسطين وحلّت بنا هزيمة نكراء، وانتهى الأمر بقيام إسرائيل على التراب الفلسطيني العربي، وجلاء الشعب الفلسطيني عن وطن آبائه وأجداده، وتشرده تحت كل سماء وكوكب، وكانت تلك بداية المأساة.

وامتد الظلام عبر أعوام طويلة مثقلة بالعار، ثم اشتد حالكاً في حرب الأيام الستة، وحلت بنا هزيمة أخرى، وجثم الاحتلال الإسرائيلي على الأرض العربية من ضفاف القنال إلى شطآن الأردن إلى هضاب الجولان، وسقط بيت المقدس مثخناً بالجراح، تضج أسواره بالحزن الفاجع، والغضب العارم.

وعاشت الأمة العربية حقبة الظلام هذه، وهي تلتمس الفجر كل عام وكل شهر، وكل يوم.. بل وكل ساعة من اليوم، وراحت الأمة تعد الأيام وتحسب الأعوام، وكأنها تروض ذاكرتها على الحساب، إلى أن بزغ الفجر أخيراً بعد خمسة وعشرين عاماً، وخمسة شهور، واثنين وعشرين يوماً، وذلك هو الحساب منذ صباح الكارثة نفسها في الرابع عشر من أيار/ مايو من عام ١٩٤٨، ويا بئس ذلك الصباح.

وليست هذه الأرقام عملية حسابية تستهدف اللهو والتسلية، بل إنها ليست من أجل عيون التاريخ، ولكنها لواعج المحبين وهم يحسبون يوم اللقاء ساعة بساعة، ناهيك عن حب الوطن، وهو أرفع مراتب العشق الإنساني، يستشهد المرء في سبيله وهو في كامل عقله، ولا ينتحر لفقده وهو في غمرة جنونه كحال المحبين المدنفين، ومن أجل ذلك فلا غرابة أن يقضي عاشق الوطن أيامه ولياليه وهو يحب ويحب، فتلك سمات العشق والحنين إلى الوطن، والشوق إلى المربع، والثورة على الاحتلال، والثأر للكرامة،

وفوق ذلك، فإنها استجابة حميمة، لاستغاثة الماضي، وصرخة الحاضر، ولهفة المستقبل.

كل ذلك وأولئك كان كامناً في صدر السادس من تشرين الأول/أكتوبر. وفي الساعة الثانية والدقيقة الخامسة من ظهر ذلك اليوم الأغر، طلع الفجر وانقشع الظلام الدامس الطويل عند الظهيرة، وذهل التاريخ، ووقف بكل سمعه وبصره يرى ويسمع ويشهد. في تلك الدقيقة انطلقت من الجبهة المصرية مائتا طائرة تحمل نسور العرب البواسل، بعيداً إلى عمق سيناء، ليقتصفوا مطارات العدو ومواقعه الجوية، ومواقع صواريخه ومدافعه، ومراكز قيادته وحصونه، وشبكاته الإلكترونية. ودارت معركة جوية رهيبة، وكأنما انشقت السماء عن الصواعق وانفلقت الأرض عن الزلازل، والتحم غبار الأرض بوهج السماء، وخيل للمرء أن الأرض قد وثبت إلى السماء، أو أن السماء قد هبطت على الأرض.

وقبل يومنا ذاك، لم تشهد سيناء، ومنذ الأزل مائتي طائرة تنطلق في طلعة واحدة، لتنهال على العدو بموجات من النار والدمار، وهي تستهدف مطارات العدو في العريش، وبئر جفجافة، وتمادا، وآبار النفط في أبو رديس، ومراكز العدو القيادية في أم رحمة وأم خشيب، حتى أصبحت أجواء سيناء وكأنها تشهد عرساً في السماء، يعقده نسورنا الأجداد مع النصر المجيد.

وفي الدقيقة نفسها، حين كان نسورنا البواسل يدكون العدو دكاً، زارت الأرض من تحتهم وزمجرت، فقد انطلق ما يزيد عن ألفي مدفع تقذف نيرانها الكثيفة الحارقة المدمرة المتفجرة، على خط بارليف وحصونه وخطوطه الخلفية والأمامية، وفي ثلاث وخمسين دقيقة، بالحساب، زاد مجموع ما ألقي من القذائف والقنابل على ثلاثة آلاف طن، حجبت نيرانها ضياء الشمس، في ذلك اليوم الساطع الضياء.

ثم، وتحت ستار هذه الحمم المتأججة من نيران المدفعية بحجومها وأبعادها المتنوعة المتعددة، وتحت هدير الطائرات المصرية وهي تنشر موجات من الدمار على مواقع العدو، انطلق ثمانية آلاف مقاتل مصري صوب القنال، ولم تبلغ عقارب الساعة السابعة والنصف مساءً، حتى كانت خمس فرق من المشاة قد أتمت اقتحام القناة بأكملها على مدى مائة وسبعين كيلومتراً، وأصبح ما يقرب من ثمانين ألف جندي يمثلون صفوة الشجاعة والكفاءة العربية، يضعون أقدامهم الطاهرة على الأرض العربية في سيناء، ليزيدوها طهراً على طهر، وسناء على سناء.

وراحت القوات العربية، تلك الساتر التراي، وتدمر حصون خط بارليف، وتبيد مواقع العدو وتقتلعه من خطوطه الأمامية، وتمزقه شذراً مذبذباً، وهباءً وأشلاءً، كل ذلك في ست ساعات، من ساعة الصفر، بل من ساعة العز والفخر.

وهكذا استطاعت القوات المصرية أن تعبر القنال، وتزيح الساتر التراي، وتدمر خط بارليف وتثبت أقدامها على قطاع من سيناء، تحرره من الاحتلال الإسرائيلي، وترفع أعلام مصر خفاقة رفرافة، والعدو يتقهقر في غير نظام، تاركاً وراءه قتلاه وجرحاه، ومعداته ودباباته، وأسلحته وتوراته، ليصدق فيهم القول العربي القديم، مولياً الأدبار . . الأدبار، حقيقة لا مجازاً!

وعلى نحو ما جرى في الجبهة المصرية، ففي الدقيقة نفسها من الساعة نفسها من اليوم السادس من تشرين الأول/ أكتوبر عام ١٩٧٣، بدأت المعركة في الجبهة السورية، وثبت في الأجواء السورية مئة طائرة عربية، في طلعة واحدة تحمل نسورنا الأبطال، ليضربوا مواقع العدو وحشوده ومستوطناته في هضبة الجولان، وكذلك مستعمراته وتجمعاته العسكرية في منطقتي شرياسيف ومشمارهياردن في سهل الحولة من فلسطين، كما انطلقت في اللحظة نفسها، طائرات الهليكوبتر محملة بالأبطال من الصاعقة السورية لتنقض على مواقع العدو في جبل الشيخ ومقر قيادته في كفر نفاخ. ودارت المعارك الجوية في الأجواء العربية من جنوب لبنان إلى سهل الحولة إلى هضاب الجولان.

وحين كان الطيران السوري يبرق ويرعد في كبد السماء، انطلق من المواقع السورية ما يزيد على ألف مدفع من مختلف العيارات والأبعاد والحجوم في قصف رهيب على المواقع الإسرائيلية يصبها ناراً حامية كثيفة متواصلة، تدك حصون العدو وتبعثرها بين الأرض والسماء، وتختلط الشظايا بالأشلاء والدماء.

وتحت هذا القصف المدفعي الهادر، وفي الدقيقة نفسها من الساعة نفسها، انطلقت ثلاث فرق من المشاة السورية بلغ عددهم ستين ألفاً من جنودنا الأشاوس تعززهم ستمائة دبابة في مجموعات متراصة يسند بعضها بعضاً، تزحف صوب خط إسرائيلي حصين عرف «بخط ألون»، مؤلف من خندق طويل حصين، عرضه أربعة أمتار وعمقه أربعة أمتار، أقيم على جانبه الغربي في الجبهة الإسرائيلية ساتر تراي محاط بالحصون وحقول الألغام والأسلاك الشائكة تماماً كخط بارليف، والساتر التراي في الجبهة المصرية بفارق واحد، الخندق التراي، مكان القنال المائي . . وكلاهما خط صناعي.

وكما انتصر الجيش المصري في عبوره العظيم، وتدميره الساتر التراي وخط بارليف، كذلك انتصر الجيش السوري فعبر الخندق الحصين، ودمر الساتر التراي وخط ألون . . وجعل ذلك كله هشيماً تداعبه الرياح .

أما في جبهة جبل الشيخ، فقد انقضت سريتان باسلتان من الصاعقة السورية على مركز إسرائيلي حصين، له قمة استراتيجية فريدة، فقد أنشأت إسرائيل في هذا الموقع مركزاً استراتيجياً عجباً، مجهزاً بالمعدات الإلكترونية والتلسكوبات الدقيقة التي كان

الإسرائيليون يستخدمونها في رصد الهضبة السورية بكاملها وأراضي حوران ، وجنوب لبنان وسهل الحولة والمنطقة الشمالية في فلسطين بأكملها. وما هي إلا بضع ساعات حتى وقع هذا الموقع الإسرائيلي الخطير ، أسيراً بيد القوات السورية ، وأسر معه المدافعون الإسرائيليون والمرصد الإسرائيلي الكبير بكل معداته وآلاته وأسراره.

واستمرت المعركة في الجبهة السورية على منوال النصر لبضعة أيام ، كما جرى في الجبهة المصرية ، فقد اخترقت القوات السورية خطوط الدفاع الإسرائيلية إلى مسافة ثلاثة وعشرين ميلاً في القطاع الجنوبي ، وإلى مسافة سبعة أميال من جسر بنات يعقوب في القطاع الأوسط ، وإلى قرية واسط في القطاع الشمالي ، وبذلك أصبحت المستوطنات الإسرائيلية حول بحيرة طبريا وسهل الحولة بل جميع المنطقة الشمالية في فلسطين تحت رحمة الجيش السوري ، ومعنى ذلك : أن تكون إسرائيل أو لا تكون.

وكانت المعركة في الجبهتين المصرية والسورية ، حامية الوطيس إلى أبعد الحدود ، واستخدمت بها من الأسلحة ما لم يستخدم مثله في الحرب العالمية الثانية ، وكانت معارك الدبابات على وجه التحديد ، أشد ضراوة مما جرى في تاريخ الحروب الحديثة.

ويقول المحلل العسكري الإسرائيلي زئيف شيف (Zeev Schiff) في كتابه زلزال أكتوبر *October Earthquake*^(١) إن المصريين قاموا في ١٤ تشرين الأول/أكتوبر بهجوم ضخم على طول الجبهة مستخدمين ألف دبابة دفعة واحدة وتعتبر هذه المعركة من حيث عدد الدبابات وكثافة النيران أضخم معركة مدرعات تجري بعد الحرب العالمية الثانية ، وتذكر المصادر العسكرية أنه في الدقيقة الأولى من التمهيد النيران أطلقت المدفعية المصرية على مواقع العدو وقلاعها بالضفة الشرقية ما يقرب من عشرة آلاف وخمسمائة دابة مدفعية ، أي بمعدل ١٧٥ دابة في كل ثانية ، وكذلك فقد بلغ مجموع ما «غرسته» قوات المهندسين العسكريين المصريين حوالى مليون لغم مضاد للدبابات ، خلال فترة الحرب.

وفي المعارك الجوية ، تلاحت موجات الطائرات العربية والإسرائيلية ، بما لم يسبق له مثيل واندفع سلاح الجو الإسرائيلي ، وهو الذي اكتسب أسطورة «الذراع الطويلة التي تصل إلى أي ميدان» ، ليرد الجيش المصري عن العبور ، فكان نصيبه الفشل الذريع. وكان «إجمالي الطائرات التي هاجمت القوات المصرية حتى آخر ضوء السادس من تشرين الأول/أكتوبر ٤٤٦ طائرة ، واستمرت المعركة ليلاً وكان إجمالي الطائرات الإسرائيلية التي هاجمت القوات المصرية ٢٦٢ طائرة ، ودارت المعركة بالمشاعل الحديثة حتى أصبح

Zeev Schiff, *October Earthquake: Yom Kippur 1973*, translated by Louis Williams (Tel Aviv: (١) University Pub. Projects, 1974).

الليل نهراً، وكانت النتيجة أن هوت يد إسرائيل العليا وبرت ذراعها الطويلة.

وكذلك كان شأن المعركة في مدن القنال، صموداً منقطع النظير، وشجاعة لا تعرف الاستسلام. ففي معركة بور سعيد الشهيرة يومي ٩ و ١٠ تشرين الأول/ أكتوبر، بلغ مجموع الطائرات الإسرائيلية المهاجمة ٢١٤ طائرة، ألقت عليها زهاء ألف وخمسمائة طن من المواد المتفجرة، واستمر سلاح الجو الإسرائيلي يهاجم بور سعيد حتى ٢٤ تشرين الأول/ أكتوبر بمعدل ٦٤ طائرة في اليوم، حتى بلغ إجمالي طائراته التي هاجمت بورسعيد خلال تلك المدة ٩٣٠ طائرة، ولكن المدينة الباسلة تداعت وتساقطت، إلا في صمودها ودفاعها.

وذلك ما حدا بوزير الدفاع الإسرائيلي موشي دايان، أن يقول في حديث تلفزيوني «إن القوات الجوية الإسرائيلية تخوض معارك مريعة . . إنها حرب ثقيلة بأيامها . . ثقيلة بدمائها . .». في حين نشرت الجريدة الإسرائيلية جروزاليم بوست قول أحد قادة القوات الجوية الإسرائيلية، من أن «الدفاع الجوي المصري يتمتع بكفاءة لم يسبق لها مثيل في تاريخ الحروب، تفوق تلك التي واجهها الأمريكيون في فيتنام».

ولم يسع المحلل العسكري الإسرائيلي في كتابه زلزال أكتوبر إلا أن يعترف بشجاعة المقاتل العربي وحسن تدريبه، واستخدامه الرائع للأسلحة الحديثة، فقد قال في صدد معركة بور سعيد «إن قوات جيش الدفاع الإسرائيلي قد دخلت في فوهة الأسد دون أن تشعر أن أنيابه قد تطبق عليها، لقد ظنوها مدينة أشباح مهجورة . . ولقد قام المصريون بإلقاء آلاف القنابل اليدوية من نوافذ المنازل ومن الأسطح إلى داخل عرباتنا المجنزرة . . وألقى المصريون كذلك الصواريخ المضادة للدبابات من خلف الجدران والشرفات، وانسحبت القوات الإسرائيلية بعد خراب دباباتهم، ووقع منهم كثير من القتل والجرحى» .

وجرى في السويس ما جرى في معركة بور سعيد، لقد استبسلت المدينة وصمدت. ويذكر المحلل العسكري الإسرائيلي في كتابه السالف الذكر أن أحد القادة الإسرائيليين قال لزميله «يجب أن تستولوا على مدينة السويس ولكن بشرط أن لا تكون هذه المدينة ستالينغراد أخرى». وصدقت عزيمة المقاتل العربي، وخاب حساب المقاتل الإسرائيلي، فقد صمدت السويس وكانت ستالينغراد أخرى.

وهكذا مضت المعركة يوماً بعد يوم تتجلى فيها بطولة المقاتل العربي السوري والمصري على السواء، واستعداده للبذل والتضحية بصورة أدهشت الأعداء قبل الأصدقاء، وقد درس المحلل العسكري الإسرائيلي هذه الظاهرة الفذة في حرب تشرين الأول/ أكتوبر، فتوصل إلى حقائق رائعة سردها في كتابه الأنف الذكر، فقال مقارناً

بين حرب الأيام الستة وحرب تشرين الأول/أكتوبر «كان الجمهور الإسرائيلي يرى أن الجندي العربي لا يتمسك بأهدافه، وأن متوسط ثقافته منخفض، وأنه يجد صعوبة في استخدام الأسلحة الحديثة، كما أنه غير مستعد للمخاطرة كثيراً وقت المعركة، ويميل إلى ترك زملائه الجرحى. وبسبب هذا التقدير ذكر عسكريون كبار أن الفارق النوعي هو الذي يحدد مستوى الجندي بين إسرائيل والدول العربية لعدة أجيال، ولكن إسرائيل ذهلت من نجاح العرب في مفاجأتها في حرب يوم الغفران». ومضى المحلل الإسرائيلي يقول «إن التحسن البارز لدى المحارب العربي هو في الحافز وفي الاستعداد للقتال، فمن المؤكد أنه في عام ١٩٧٣ أثبت الجنود المصريون والسوريون أن لديهم حافزاً أكبر للحرب، وكذلك بالنسبة إلى استعدادهم للتضحية، فالحرب من أجل الوطن ومن أجل الكرامة القومية والشخصية كانت أساس تقوية الحافز لدى المقاتل العربي...».

ولا نستطيع أن نترك مقتبساً آخر جاء في زلزال أكتوبر حيث قال المؤلف: «ولقد حدث تحسن بارز في قدرة الجيش المصري على الهجوم... وقد حدث أنه بعد تحطم هجوم كتيبة من سلاح المشاة المصري بثمن كبير من الدماء كانت تحملها كتيبة أخرى من سلاح المشاة وتستأنف الهجوم. وقد أثبت سلاح المشاة المصري في حرب يوم الغفران قدرة فائقة جداً... والجنود المصريون تمتعوا بالجرأة وحاربوا وجهاً لوجه ضد الطائرات الإسرائيلية المغيرة عليهم... والكوماندوس المصريون قاتلوا بضراوة، ورجال الكوماندوس السوريون كانوا أكثر صلابة وتشوقاً للمعركة من الماضي. ومن الواضح أن نتائج حرب يوم الغفران ستحدث ثورة في الروح المعنوية لدى الجيوش العربية وبالذات لدى الجيش المصري.

لقد امتدت الحرب اثنين وعشرين يوماً ٦ - ٢٨ تشرين الثاني/أكتوبر تميزت بثلاث مراحل، فكانت المرحلة الأولى نصراً مؤزراً للجيوش العربية، وكانت المرحلة الثانية سجالات بين الفريقين، أما المرحلة الثالثة فقد مالت كفة الميزان إلى جانب إسرائيل. وقد أسفرت المعركة في الجبهة المصرية عن ما عرف «بالثغرة» التي استطاعت القوات الإسرائيلية فتحها في منطقة الدفرسوار الواقعة شمال البحيرات المرة الكبرى، وفي إقامة رأس جسر واحد على الضفة الغربية للقناة، وكذلك استطاعت إسرائيل أن تستولي على منطقة في غربي القناة تمتد غرباً إلى مسافة ١٥ كيلومتراً، تقدر مساحتها بألف كيلو متر مربع، كما قدرت قوات الثغرة الإسرائيلية بعشرين ألف جندي وخمسمائة دبابة، وستة ألوية بين مدرعة ومشاة ميكانيكية تعززها وحدات المدفعية والهندسة^(٢).

(٢) أسعد عبد الرحمن، الحرب العربية - الإسرائيلية الرابعة: وقائع وتفاعلات، سلسلة كتب

فلسطينية؛ ٥٩ (بيروت: منظمة التحرير الفلسطينية، مركز الأبحاث، ١٩٧٤)، ص ١٠٨.

أما على الجبهة السورية فقد استعادت القوات الإسرائيلية جميع الأراضي التي احتلتها في عام ١٩٦٧، وتمكنت من فتح ثغرة في الخطوط السورية الدفاعية في القطاع الشمالي، والتقدم شرقاً حتى مشارف «سعسع» الاستراتيجية، وبهذا أصبحت تسيطر على منطقة تبلغ ٢٣ كيلو متراً طولاً باتجاه «سعسع» وحوالي ٢٥ كيلو متراً عرضاً - من قرية «بيت جن» مروراً «بتل شمس» إلى تل المال في الجنوب - كما تمكنت من إعادة سيطرتها على موقع المرصد الإسرائيلي، وموقعين سوريين في جبل الشيخ^(٣). وكان هذا «النصر» في واقع الأمر، من دون أن نتهم باختلاق المعاذير والمبررات هو للولايات المتحدة على الدول العربية أولاً، وعلى الاتحاد السوفياتي ثانياً، سياسياً وعسكرياً. وهنا لا بد لنا من وقفة قصيرة نسترجع من خلالها الحقائق الموضوعية.

ليس سراً أن الولايات المتحدة، ولأسباب كثيرة يعرفها المواطن العربي، كانت تتابع أنباء الموقف في الشرق الأوسط قبل المعركة ولحظة اندلاعها، وفي المراحل التالية منذ نشوب القتال إلى أن وقفت القوات الإسرائيلية عند الكيلو ١٠١ غربي قناة السويس، وعند مرتفعات الجولان وقمم جبل الشيخ في الجبهة السورية، ففي الأيام الأولى من القتال طلبت الولايات المتحدة من جميع الفرقاء وقف إطلاق النار، وخلافاً لما فعلت في حرب الأيام الستة، طالبت كذلك بالعودة إلى خطوط ما قبل القتال.

ذلك أنه في تلك المرحلة كانت كفة الدول العربية هي الراجحة، وكانت إسرائيل تتن بين فكي الكماشة العربية على الجبهتين السورية والمصرية، ولهذا فقد وجدت أميركا في نفسها الجرأة بأن تطلب في مجلس الأمن في الثامن من تشرين الأول/ أكتوبر «العودة إلى خطوط ما قبل القتال». ومعنى ذلك في وقتها، أن تسحب مصر كل قواتها من سيناء، وتعود إلى الضفة الغربية، وراء القنال، وكأن شيئاً ما كان، وكأن سيناء ليست أرضاً مصرية.

أما بالنسبة إلى سوريا، فقد كان المعنى الكامن وراء الطلب الأمريكي أن تعود القوات السورية من مرتفعات الجولان، إلى الخطوط السابقة لحرب الأيام الستة، وكأنما ذهبت القوات السورية في نزهة إلى مشارف بحيرة طبريا وعليها أن تعود لنزعتها المعتادة في غوطة دمشق.

والمواطن العربي، حين يعود إلى محاضر مجلس الأمن في تلك الحقبة، يستطيع أن يسمع نبذة النصر في خطب الوفود العربية، وتلعثم الهزيمة في لسان المندوب الإسرائيلي.

(٣) المصدر نفسه، ص ١٠٦.

وكانت أمريكا قد أطلقت قمرين صناعيين من طراز «العصفور الكبير» (Big Bird) يزن الواحد منهما ١٤ طناً، في مدار حول الأرض لالتقاط صور للحرب الدائرة، كان يبثها القمر الصناعي يومياً إلى السفن الحربية الأمريكية^(٤). وعلى هذا فقد كانت أمريكا تتابع سير المعركة يوماً بيوم، لتضع خططها العسكرية والسياسية اللازمة.

وقد ترتب على ذلك أن الولايات المتحدة ومنذ اندلاع الحرب، قد استنفرت الأسطول الأمريكي السادس العامل في البحر الأبيض المتوسط، كما أمرت سفناً حربية وغواصات تابعة للأسطول السابع العامل في المحيط الهندي بالتحرك فوراً للمرابطة في البحر العربي.

ولم تكتفِ أمريكا بذلك ولكنها أصدرت أمراً في اليوم الثامن من تشرين الأول/أكتوبر، إلى حاملة الطائرات الأمريكية إنديبندنس (Independence) بالتوجه إلى شرقي البحر الأبيض المتوسط، وكان على ظهرها ٤٥٠٠ جندي وتحرسها ثلاث مدمرات. وكذلك طلبت إلى حاملة طائرات الهليكوبتر أيوجيما (Iwo gima) وكان على ظهرها ألفان من مشاة البحرية الأمريكية بالتوجه إلى البحر الأبيض المتوسط والانضمام إلى الأسطول السادس، وصدرت الأوامر كذلك إلى حاملة الطائرات «جون كينيدي» بالمرابطة شرقي المحيط الأطلسي قرب جزر الآزور، وكذلك تحركت حاملة الطائرات «فرنكلين روزفلت» وبرفقتها سفينتان حربيتان إلى مواقع محددة في البحر الأبيض المتوسط. ومضافاً إلى ذلك كله، أنه صدرت الأوامر إلى ثمان وأربعين سفينة حربية وعدد من الغواصات المجهزة بالصواريخ الذرية البعيدة المدى من نوع «بولاريس» بالتحرك إلى شرق البحر الأبيض المتوسط. . . وغيرها وغيرها. . . حتى أصبح البحر الأبيض المتوسط بحيرة أمريكية احتشدت فيها هذه القوات الضخمة^(٥).

وبعد هذا الاستنفار الحربي الأمريكي الكبير، اتخذت أمريكا دوراً فعالاً في إدارة الحرب، وبخاصة بعد صرخة الاستنجد التي أرسلتها إسرائيل عبر الأثير إلى الولايات المتحدة. وفي الفصل الأخير من كتاب غولدا مائير رئيسة وزراء إسرائيل، يومئذٍ، يستطيع القارئ أن يرى إسرائيل، لأول مرة منذ قيامها وهي غارقة في لجة الفزع والهلع، في الأيام الأولى من حرب تشرين الأول/أكتوبر ١٩٧٣.

وتعترف غولدا مائير في عبارات كاتمة كاظمة، أنها لا تستطيع التفكير في تلك الأيام، وكيف أنها لم تكن قادرة أن تبكي وهي وحدها في مكتبها. وكيف أنها كانت

Time (29 October 1973).

(٤)

(٥) رويترز، ١٠/١٠/١٩٧٣.

تتصل بسفيرها - دنتز - في واشنطن، في كل ساعة من النهار والليل، متسائلة أين المساعدات الأمريكية العسكرية؟ وأين الجسر الجوي؟ وكيف أنها غضبت على سفيرها في واشنطن حين طلبت في الساعة الثالثة والنصف بعد منتصف الليل أن يتصل بالدكتور كيسنجر، في لهجة غاضبة، وهي تقول . . «أنا لا يهمني ما هو الوقت الآن . . اتصل بكيسنجر فوراً . . نحن نريد المعاونة اليوم، لأن الغد سيكون متأخراً جداً»، وختمت غولدا مائير قولها بأن «ساعة واحدة من التأخير، كانت عندي أطول من قرن بكامله».

واستجابت أمريكا لهذه اللفظة الإسرائيلية، المستغيثة المستنجدة، ففي صباح الثالث عشر من تشرين الأول/ أكتوبر، بعد أسبوع من القتال، بدأت أمريكا بصورة علنية ورسمية في شحن المعدات والأسلحة الأمريكية، جسر جوي، من قواعد أمريكية في الولايات المتحدة وألمانيا الغربية، وراحت أعداد كبيرة من طائرات النقل الأمريكية العملاقة من نوع غلاكسي س - ٥ وأمثالها، تحط في المطارات الإسرائيلية. وقد بلغ ما شحنته أمريكا في ذلك اليوم وحده حوالي ٨٠٠ طن من المواد الحربية، هذا عدا طائرات الفانتوم وطائرات سكايهوك التي كان يجري تحويلها إلى إسرائيل رأساً من قواعدها في الولايات المتحدة.

وكانت طائرات الفانتوم الأمريكية تقلع من ولاية كارولينا الشمالية رأساً إلى إسرائيل، من غير توقف، فقد كانت تتزود بالوقود أربع مرات أثناء تحليقها في جو المحيط الأطلسي والبحر الأبيض، من طائرات الصحاري الأمريكية التي كانت تحلق في الجو بصورة مستمرة فوق هذه المناطق^(٦)، وكأنما كانت توحى هذه العملية الفريدة التكنولوجية المعقدة بأن أمريكا تفعل ذلك دفاعاً عن إحدى ولاياتها التي يهددها الاتحاد السوفياتي بالغزو والاحتلال!

وقد بلغ من حرص الولايات المتحدة على المساندة العسكرية لإسرائيل أن الجسر الجوي كان ينقل الدبابات وناقلات الجنود المجنزرة الأمريكية إلى إسرائيل، رأساً إلى قاعدة العريش في سيناء، ومن هناك تتوجه إلى الميدان.

هذا ناهيك عن أحدث أنواع الصواريخ والأسلحة الأمريكية التي وصلت إلى إسرائيل أثناء المعركة، ومنها: صواريخ موجهة تلفزيونياً من الجو إلى الأرض زنها ألف رطل (!) ومداها ٢٥ ميلاً، وصواريخ ضد أجهزة الرادار توجه بالموجات التي يصدرها الرادار نفسها، وصواريخ ضد الدبابات تحتوي على مجموعة قنابل، لإصابة

مجموعة من الدبابات، وقنابل موجهة بواسطة الأشعة فوق الحمراء تزن كل قنبلة ألفي رطل، وصواريخ ضد الدبابات وتعمل على تتبع الأثر بواسطة السلك، وقد شحنت أمريكا لإسرائيل ما يزيد على ألفين من هذا الصاروخ^(٧).

وبالإضافة إلى هذا الجسر الجوي الذي كان ينقل ما زنته سبعمائة طن يومياً من التجهيزات والأسلحة القتالية، في رحلات لا تنقطع ليلاً ولا نهاراً، فقد أقامت أمريكا جسراً بحرياً لنقل الأسلحة والتجهيزات والأسلحة الثقيلة، ففي اليوم الرابع من بداية الحرب حملت ثلاث سفن شحن إسرائيلية ومعها سفن أمريكية أخرى ما يزيد على ستمائة دبابة ومجموعة من طائرات سكايهوك وطائرات هليوكوبتر من مختلف الأنواع، وعلى كميات كبيرة من المدافع ذاتية الحركة، وقنابل وصواريخ وذخيرة^(٨).

وتقول غولدا مائير وهي تصف مشاعرها إزاء هذا العون العسكري الأمريكي الضخم: «وحين علمت أن الطائرات الأمريكية وصلت إلى مطار اللد بكيت لأول مرة، ولم تكن آخر مرة. وكانت الطائرات الأمريكية تصل بمعدل طائرة واحدة كل خمس عشرة دقيقة».

ويحدثنا المراسل العسكري المعروف زئيف شيف في كتابه زلزال أكتوبر عن الجسر الجوي الأمريكي بعبارة مثيرة حين يقول «... في الساعة السادسة والنصف من مساء ١٤ تشرين الأول/أكتوبر هبطت في مطار اللد الطائرة الأمريكية الأولى «غلاكسي» وبإمكانها أن تحمل ١٢٠ طناً لمسافة ٥٥٠٠ كيلو متر، وبدأ الجسر الجوي يعمل ليل نهار. وهبطت في ذلك اليوم ٢٥ طائرة غلاكسي أمريكية، وكانت الطائرات الإسرائيلية تستقبلها على بعد ١٥٠ كيلو متراً من السواحل الإسرائيلية وترافقها حتى مطار اللد، ووصلت غولدا مائير في ذلك اليوم إلى مطار اللد وقابلت الطيارين الأمريكيين، وسألتهما عما يريدون، فقالوا إنهم يريدون «زيارة بيت المقدس»، وتحققت رغبتهم وقضوا ليلة في بيت المقدس، وليالي حمراء في غير بيت المقدس!

أما في الأيام الأولى من الحرب فقد كانت طائرات العال الإسرائيلية هي التي تتولى مهمة نقل الأسلحة والمعدات الحربية الأمريكية، من مخازن الجيش الأمريكي رأساً إلى إسرائيل، وكانت «محملة حتى السقف» بحسب تعبير المراسل الحربي الإسرائيلي.

وفي صدد المساندة الأمريكية لإسرائيل، لا يفوتنا أن ننوه بصورة خاصة أن أمريكا حين استشعرت خطراً أو صوباً تحركات سوفياتية عسكرية خفية في البحرين

Time (29 October 1973).

(٧)

Herald Tribune, 18/10/1973.

(٨)

الأسود والأبيض في المرحلة الأخيرة من الحرب، أصدر الرئيس الأمريكي نيكسون إعلاناً بوضع القوات الأمريكية الاستراتيجية في حالة تأهب في جميع أنحاء العالم، وقد شمل ذلك جميع القواعد الجوية الأمريكية في العالم، والقواعد البحرية التابعة للأسطولين السادس والسابع، وقيادة قاذفات القنابل الاستراتيجية، ووحدات الصواريخ العابرة للقارات، والقوات البحرية بغواصاتها المحملة بالصواريخ بعيدة المدى وذات الرؤوس النووية. ومعنى ذلك كله وضع مليونين من القوات الأمريكية في العالم في حالة التأهب، كما تحدثت عن ذلك الصحافة الأمريكية نفسها^(٩).

وهذا المدد العسكري الأمريكي لإسرائيل، لم يكن قاصراً على الطائرات والدبابات والصواريخ والأعددة والذخائر، فلا بد أن يكون مع ذلك كله أعداد وفيرة من الخبراء والمقاتلين الأمريكيين، يهوداً وغير يهود. والمحلل العسكري الإسرائيلي يعترف صراحة في كتابه زلزال أكتوبر أن «كبار الموظفين الأمريكيين كانوا يقولون لمندوبين إسرائيليين يجب على إسرائيل أن تلقن العرب درساً».

وتصدي هنري كيسنجر الصديق للدود للعرب ليلقن العرب ومعهم الاتحاد السوفياتي درساً، فأعلن «أن المجابهة السوفياتية الأمريكية يمكن أن تذهب أحد طريقين: إما الانفراج أو الحرب»^(١٠).

وقد أفلح الاستنفار النووي الأمريكي مقروناً بتهديدات كيسنجر في الوصول إلى «الانفراج الدولي». فقد اتفق العملاقان، كما اتفقا في السابق، واستصدرا قراراً من مجلس الأمن بوقف إطلاق النار، ولكن بعد أن وصلت القوات الإسرائيلية إلى الكيلو (١٠١) على طريق القاهرة، وإلى قمة جبل الشيخ المشرف على دمشق.

تلك هي لحظة موجزة عن مسيرة حرب السادس من تشرين الأول/ أكتوبر من بدايتها إلى نهايتها. تلك النهاية التي لم يكن يتوقعها أي مواطن عربي وهو الذي عاش أحلاماً شاحخة في أعماق ضميره متطلعاً إلى تحرير الأرض العربية، وإجلاء القوات الإسرائيلية من سيناء والجولان والضفة الغربية، وبيت المقدس في الطليعة.

ولقد فوجئ المواطن العربي أول ما فوجئ حين أعلنت القاهرة ومن بعدها دمشق قرار وقف إطلاق النار، ثم فوجئ ثانياً أن إسرائيل قد استردت في أخريات الحرب ما فقدت في أولها، وزادت على ذلك أن فتحت ثغرتين، الأولى في القناة والثانية في جبل الشيخ.

Time (5 November 1973).

(٩)

(١٠) المصدر نفسه.

ولقد انتهت حرب أكتوبر إلى ما انتهت إليه ، وقد يتساءل المواطن العربي ، وماذا حققت هذه الحرب المجيدة ، هل بلغت أهدافها أو تخلفت؟

ولا أريد أن أخوض في السؤال المثير للخطر ، وماذا كان هدف الحرب؟

هل كان الهدف تحرير فلسطين بكاملها؟ أم كان تحرير الأرض العربية المحتلة في عام ١٩٦٧ ، أم كان «تسخين الموقف» بقصد تحريك ما يعرف بأزمة الشرق الأوسط والوصول بها إلى تسوية سياسية؟

الموضوع مترامي الأطراف ، تتداخل فيه الوقائع السياسية والعسكرية ، والكثير منها لا يزال غير معروف على وجه اليقين. والذي يصح القول فيه بيقين إن تحرير فلسطين لم يكن هدفاً في هذه الحرب. والأسباب واضحة ومعروفة.

وكذلك فإن تحرير الأرض العربية المحتلة ، كلها أو بعضها ، لم يتحقق بصورة عامة ، وفي الخطاب الذي ألقاه الرئيس الأسد ، بعد خمسة أيام من وقف إطلاق النار في ٢٩ تشرين الأول/ أكتوبر ، تساءل قائلاً «هل حررنا الأرض التي يحتلها العدو»؟ وأجاب عن سؤاله بقوله «كلا لم نحرر الأرض بعد ، بل لا يزال قسم من الأرض في منطقة الخرق بيد العدو» ، وخطب الرئيس السادات كلها تصب في الاتجاه نفسه.

وإذا كان تسخين الموقف هو الهدف ، فإن هذا التسخين قد تحقق ، ولكنه عاد وهدأ . . ثم برد . . والأرض العربية تدخل عامها الرابع بعد حرب تشرين الأول/ أكتوبر ، وعامها العاشر وهي تحت الاحتلال الإسرائيلي ، منذ حرب الأيام الستة.

والحرب العربية المجيدة قد حققت إنجازات رائعة ، ستظل دافئة ساخنة في جوف التاريخ ، وستبقى مشرقة مضيئة في صفحاته.

ولكن «السياسة العربية» ، قد استنزفت ذلك الرصيد الكبير ، رصيد الحرب المجيدة ، وعادت القضية العريقة إلى ثلاثة الأمم المتحدة ، ليعبث بها العابثون ويلعب بها اللاعبون.

وفي الفصول التالية سنرى كيف ألفت السياسة العربية بالقضية العربية على عتبات البيت الأبيض ، تستغيث وتستجير ، وما أشقى المستجير من الرمضاء بالنار.

تنساني جوارحي وجوانحي إن نسيت اليوم العظيم

أجل . . تنساني كل جوارحي وجوانحي إن نسيت اليوم العظيم. اليوم السادس من تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٧٣ ، لقد كان أجد أيام الأمة العربية في تاريخها الحديث، لا يباريه إلا يوم قيام الجمهورية العربية المتحدة، لتضم مصر وسوريا في دولة عربية واحدة.

والسادس من تشرين الأول/ أكتوبر لم يحقق هدفه المباشر . . إنه لم يحرر الأرض ولكنه حرر الأمة . . حررها من شبح الهزيمة، من ذل الانكسار والاندحار، من عقدة الرعب والعجز، وحررها أخيراً من الانسحاب من الميدان، ليخلو الجو للعدو وينتصر بلا قتال ولا نزال.

وحين تتحرر الأمة - أية أمة، فهي تستطيع أن تحرر الأرض، مهما اتسعت الأرض. وإذا كانت الأمة العربية لم تستطيع لسبب أو لآخر، أن تحرر أرضها هذه المرة، فإنها قد استطاعت من غير شك، أن تحرز انتصارات رائعة كثيرة. انتصارات إذا ثبتت وتضاعدت، فستكون الرصيد الثمين والزاد المكين لا لتحرير سيناء والجولان فحسب، ولكن لتحرير فلسطين من ضفاف الأردن إلى شاطئ البحر الأبيض المتوسط.

وليس هذا تقليلاً لشأن الأرض العربية التي احتلتها إسرائيل في حرب الأيام الستة، ولا تهويناً للكارثة التي حلت بالأمة العربية بسبب تلك الهزيمة النكراء. فإن ما جرى في تلك الحقبة يعتبر لطمة عار في تاريخنا منذ كان التاريخ، ولا يغسله إلا إذا استطعنا أن نفتلح العدو من جذوره، وأعدنا العروبة إلى فلسطين، وفلسطين إلى العروبة. ولكن ما هو أفجع من فقدان الأرض، على أهمية الأرض، أن تبدو الأمة

غير مؤهلة للقتال وغير صالحة للنضال إذا دُعيت إلى الحرب، مشت إليه متناقلة، متكاسلة، متخاذلة.

وإلى يوم تشرين الأول/أكتوبر العظيم، خسرنا حروباً وأراضى، فقد خسرنا في عام ١٩٤٨ الحرب ونصف فلسطين، وفي حرب الأيام الستة في عام ١٩٦٧ خسرنا الحرب ومعها سيناء والجولان وبقية فلسطين. وبلغ مجموع هذه الأرض العربية كلها ما يقرب من تسعين ألف كيلو متر مربع، وأصبح العدو الغاشم أقرب مما كان إلى القاهرة ودمشق وعمان.

غير أننا في حرب تشرين الأول/أكتوبر قد ربحنا الحرب، وإن لم نربح الأرض، وهذا أصبحنا في منتصف الطريق إلى النصر، النصر الذي ينتظر على أبوابنا، يوم تتجمع في أيدي قيادتها الواحدة الصابرة الباسلة، كل طاقات الأمة العربية، وقدراتها الروحية والمادية.

وحين أقول «ربحنا الحرب» فإني أعني المعركة العسكرية بذاتها، وأعني بوجه التحديد الإنسان العربي المقاتل، في الجو، وفي الأرض، وفي البحر، في الدبابة وفي الطائرة وفي المدمرة، وراء المدفع، وخلف الرادار وإلى جانب الصاروخ. وفوق هذا وذاك، فإنما أعني الإنسان العربي المقاتل اندفع إلى الميدان وهو على عزيمة صادقة يستعجل إحدى الحسينين: النصر أو الشهادة، أو كليهما معاً.

ولقد انطلقت الألسنة والأقلام تتحدث الكثير والكثير عن حرب تشرين الأول/أكتوبر، عن خلفياتها وأهدافها ودوافعها. ولا أريد أن أخوض في هذا كله أو بعضه، فإن كثيراً من الجوانب السياسية للمعركة، الدولية والعربية، لا تزال غير مكشوفة ولا معروفة... ولكنني سأقصر كلامي في هذا الفصل على إنجازات «الحرب» من دون «السياسة» لا قبلها ولا بعدها، فإن الساسة ومعهم السياسة، يتغيرون ويروحون ويفقدون، ولكن إنجازات المعركة هي الباقية الخالدة. وستبقى للجولات المقبلة حوافز دافعة، دافقة دائماً وأبداً.

والتبسط في سرد إنجازات الحرب لا يقصد للسرد ذاته، كجزء من تاريخ مضى وانقضى، ولكن القصد كل القصد أن نتعرف على إنجازات الحرب الصاعدة، لنستطيع أن نتعرف على انتكاسات السياسة العربية الهابطة التي تعانيها الأمة العربية في الظروف الراهنة.

وحتى التعرف على السياسة العربية الهابطة، لا يقصد منه التنديد بالحكم العربي المعاصر، وإنما يرمي إلى قصد أعظم وأكرم، هو التعرف على الطريق الذي يؤدي إلى سياسة عربية نضالية تصون إنجازات الحرب وتستثمرها في خدمة القضية العربية.

ومن هنا أصبح لا بد أن نسير في موكب هذه الإنجازات، نحددها ونتعرف عليها، لا لتغزل بأمجادها، ولكن لتأمل أبعادها. وهو رصيد غني بالإنجازات الفنية.

ويأتي على رأس هذه الإنجازات أولاً، أن التخطيط والإعداد للمعركة كان بالغ الدراسة والجدية والعمق، وقد استغرقت مراحلها المختلفة قرابة تسعة أشهر ابتداء من كانون الثاني/يناير ١٩٧٣، تعاقبت خلالها لقاءات القيادات العسكرية المصرية والسورية، لوضع الخطة الكاملة في تفكير رصين وصمت بالغ.

وفي شهر آب/أغسطس من ذلك العام انعقد في الإسكندرية أهم مؤتمر عسكري ضم رؤساء أركان القوات المسلحة المصرية والسورية، وفي هذا المؤتمر وضعت الخطة الكاملة للمعركة ووقع الاختيار على شهر تشرين الأول/أكتوبر للقيام بالعملية الهجومية. وفي اليوم الثالث من تشرين الأول/أكتوبر اعتمد الرئيس السادات والأسد الخطة بصورة نهائية، وأن يكون يوم السادس من تشرين الأول/أكتوبر هو يوم المعركة، وأن تكون ساعة الصفر هي الثانية والدقيقة الخامسة من بعد الظهر. ولهذا جاءت حرب أكتوبر حصيلة دراسة وتخطيط وإعداد، لا نتيجة انفعال وارتجال، كما جرى في الحروب الثلاث السابقة.

ومن هذه الإنجازات، ثانياً، أن المعركة كانت لها قيادة واحدة، تتمثل في شخص الفريق أول المرحوم أحمد إسماعيل، فقد تم تعيينه قائداً عاماً للقوات المصرية السورية في العاشر من شهر كانون الثاني/يناير ١٩٧٣، وهذه هي حربنا الأولى التي يكون فيها للمعركة قيادة واحدة قادرة وفعالة، وكانت هذه البادرة المحدودة مؤشراً بارزاً، ولو كانت حرب تشرين الأول/أكتوبر تقودها مصر وسوريا كدولة واحدة، لجاءت بنتائج أعظم وأروع، بل إنها كانت قادرة على تحرير الأرض العربية بكاملها. هذا إذا تركنا الحديث عن تحرير فلسطين.

ومن هذه الإنجازات ثالثاً، أن دراسات موضوعية وعلمية هي التي حددت اختيار أنسب شهور السنة، وأنسب أيام الشهر، وأنسب ساعة لبدء الهجوم. وتدخلت عوامل كثيرة في الاختيار، فقد اختير تشرين الأول/أكتوبر لأنه شهر الانتخابات الإسرائيلية وشهر وقوع الأعياد اليهودية: عيد الغفران، وعيد المظال، وعيد التوراة. ولأن تشرين الأول/أكتوبر، يطول ليله ويصل فيه الظلام إلى اثنتي عشرة ساعة. وأخيراً اليوم السادس لأن فيه أكبر الأعياد اليهودية، الغفران ولأن فرق المنسوب بين المد والجزر قليل في مجرى قناة السويس، بحيث تكون الظروف أفضل

لإقامة المعابر والكباري. واختيرت الساعة الثانية بعد الظهر، لأن أشعة الشمس تكون في أعين العدو أثناء عبور القوات بما يقلل من كفاءته في المراقبة والرمي والتصويب والسداد.

ومن هذه الإنجازات رابعاً، أن التخطيط والإعداد للمعركة جرى في أقصى حدود الكتمان والسرية والجدية، من غير لعلعة ولا جعجعة، وفي إطار من التورية والتعمية والخديعة. ومن تعاريف العرب القديمة أن الحرب خدعة، وقد نُفذ هذا الشعار في حرب تشرين الأول/أكتوبر تنفيذاً بارعاً، ففي ذلك اليوم كانت الضفة الغربية من القناة تعيش تحت سماء الخديعة الكاملة، وكان كل شيء يبدو هادئاً ساكناً، فكان جماعة من جنود مصر يجلسون على حافة القناة في استرخاء وتكاسل، بعضهم يمص أعواد القصب، والبعض يأكل البرتقال وهو يقشره بكل روية وأناة، وفريق خلع ملابسه وراح يسبح في القناة، وفريق آخر أخذ يمد قامته وذراعيه ليصطاد السمك. كل ذلك لينخدع العدو على الضفة الشرقية، وانخدع فعلاً، فكان الجنود الإسرائيليون يلعبون الكرة، من دون أن يدروا أن الأقدار ستلعب معهم أخطر لعبة شهدها عبر حياتهم، وأنهم ودباباتهم وطائراتهم، سيكونون الكرة في ذلك اليوم!

ولم يسع المصادر الإسرائيلية نفسها إلا أن تعترف للعسكرية العربية بهذا الإنجاز الرائع، وهذا المحلل العسكري الإسرائيلي صاحب كتاب زلزال أكتوبر يقول بالنص لا بالمعنى: «إن حرب يوم الغفران هي أول حرب يخطط لها العرب بدقة.. وإن العرب لم يتركوا أي أمر للصدفة.. وإن العرب في هذه المرة أحسنوا المباغتة والمبادرة.. وإن الدهاء العربي تغلب على الذكاء اليهودي». ثم يضيف المحلل العسكري الإسرائيلي.. «إن الجنود المصريين قد شوهدوا قبل بدء الهجوم وهم يسيرون على طول القناة بملابسهم الداخلية ومن دون سلاح.. كما شوهد الأطفال المصريون وهم يلعبون على التلال الترابية في الجانب المصري من القنال..». وينهي كلامه في هذا الصدد قائلاً «إن القيادة الإسرائيلية قد وقعت في الفخ»، والحمد لله.

ومن هذه الإنجازات خامساً، أن أول عملية عسكرية تسليبية يتحتم أداؤها قبل الهجوم، قد بدأت وتمت بنجاح باهر، من دون أن يدري بها العدو، ذلك أن مجموعات من الجنود المصريين أحبطوا تجهيزات العدو التي كانت معدة لإشغال سطح القناة بالوقود الملتهب، فقد استطاع الجنود المصريون أن يقصّوا خراطيم هذه التجهيزات، ويسدّوا المواسير بالإسمنت ويغلقوا المحابس والصنابير. وبهذا تمكن

الجيش المصري أن يعبر بمعداته وأسلحته وقواربه، وأن يقيم الكباري، والقناة تجري مياهها كالعهد بها منذ أن فتحت قبل قرن من الزمان، من غير أن تصبح القناة نهراً من الذهب.

ومن هذه الإنجازات سادساً، أن الساتر التراي الذي أقامته إسرائيل على حافة القناة الشرقية كان يؤلف عائقاً كبيراً، يحول دون إقامة المعديات والكباري لعبور الدبابات والأسلحة الثقيلة، ولم تفلح المحاولات التي جربت على نموذج مماثل بفتحه لا بالمدفعية ولا بالمفرقات والصواريخ والألغام وقنابل الطائرات. لقد فشلت جميعها، واهتدى أحد الضباط المصريين إلى «اختراع» «مدافع مياه» لتضخ الماء بقوة هائلة وتجرف الساتر التراي جرفاً، وبهذا استطاعت القوات المصرية، حين عبرت إلى الضفة الشرقية أن تفتح ما يزيد على خمسة وثمانين ممراً في الساتر التراي، وكان «مدافع الماء» أول أسلحة العبور العظيم، ولعله أحدث أسلحة الحرب الحديثة.

ومن هذه الإنجازات سابعاً، أن اختراق خط بارليف وتدميره، والاستيلاء عليه قد تم في وقت قصير ضرب الرقم القياسي في تاريخ الحرب الخاطفة. وقد تجمعت في هذا الخط جميع الخبرات العسكرية العالمية في بنائه وتحصينه بحيث يستحيل اختراقه وسقوطه، فقد كان مؤلفاً من اثنين وعشرين موقعاً حصيناً، تضم إحدى وثلاثين نقطة قوية، تبلغ مساحة كل نقطة حوالى أربعة آلاف متر مربع، بالإضافة إلى تحصينات ودشم معقدة، ذات عدة طوابق وخنادق وطرق مواصلات عميقة، وأسلاك شائكة، وحقول ألغام.

ولقد تميز خط بارليف عن الخطوط العالمية المعروفة في الحربين الأولى والثانية، بأنه كان يحتوي على أماكن لمبيت وراحة الجنود، وأسباب الترفيه، ووفرة المؤن التي تكفي لأشهر طويلة من الحصار. أضيف إلى ذلك ملاجئ فيها كل أسباب الراحة والتهوية والإضاءة والتدفئة، وأماكن الاستحمام بالمياه الساخنة والباردة، وصالة عرض أفلام سينمائية، وملاعب لكرة الطاولة، وأخيراً شبكة تلفونية لاتصال الجنود بعائلاتهم خلف الجبهة. وقد بلغ من مناعة خط بارليف وحصانته أن أعلن الجنرال دافيد إلعازار (David Elazar) رئيس أركان الجيش الإسرائيلي أن خط بارليف سيكون مقبرة للجيش المصري، فجاء اليوم العظيم في السادس من تشرين الأول/أكتوبر ليجعل خط بارليف مقبرة ولكن للجيش الإسرائيلي. ويكفي أن نشير إلى ما قاله المعلق العسكري الإيطالي «بتروني» في مجلة أنابيللا الأسبوعية في ٣٠ تشرين الأول/أكتوبر، من «أن خط بارليف الذي شيده إسرائيل على غرار خط ماجينو قد تحطم تحت

ضربات القوات المصرية كما سقط خط ماجينو منذ ٣٤ عاماً. لقد فر الجنود الإسرائيليون من هذا الخط وقد علت القذارة أبدانهم وشحبت وجوههم، لقد فرت فلولهم من الجحيم الذي أطلقه عليهم الهجوم المصري المفاجئ».

ومن هذه الإنجازات ثامناً، أن إسرائيل كانت تباهي بأنها تجيد أمرين مهمين في الناحية العسكرية: الحرب الليلية، والحرب الخاطفة، وأن هاتين الميزتين هما من ابتكار واحتكار الجيش الإسرائيلي. وفي حرب تشرين الأول/ أكتوبر تميزت القوات العربية في الأمرين كليهما، فقد خاضت حرباً خاطفة أنزلت الهلع والارتباك في الجيش الإسرائيلي، ثم إنها امتلكت ناصية الحرب الليلية.

ويقول المحلل الإسرائيلي العسكري في هذا الصدد، بأن الليل لم يعد تحت تصرف جيش الدفاع الإسرائيلي فقط، فقد استعد العرب أيضاً للقتال الليلي، وأفضل برهان على ذلك الأجهزة الإلكترونية للرؤية في الليل التي زود بها العرب قواتهم. وهكذا لم يعد زمام الحرب يفلت من يد القوات العربية. . لا ليلاً ولا نهاراً.

أما في مجال الحرب الخاطفة فيكفي أن نستشهد بما قاله مراسل وكالة س. ب. ب. إيه. (SBA) في تل أبيب في ١٢ تشرين الأول/ أكتوبر «لقد واجهت إسرائيل كارثة مثل بيرل هاربر تماماً. . وهي الهجوم الياباني الخاطف. ومن الواضح أن إسرائيل على أبواب فضيحة. . فلقد عبرت القوات المصرية والسورية خط وقف إطلاق النار فجأة يوم ٦ تشرين الأول/ أكتوبر وقد أسكتت هذه العملية القيادة الإسرائيلية، وهي عارية، وتلك حقيقة لا تقبل الجدل». وكذلك فإن الجنرال بارليف الذي وهب اسمه لخط بارليف قد اعترف في جريدة **الصنديا** **تايمز** يوم ٩ كانون الأول/ ديسمبر قائلاً: «لقد هاجمونا - أي المصريين، ونحن في غفلة»، كما يلخص المحلل العسكري الإسرائيلي في كتابه **زلزال أكتوبر** ثلاث كلمات يقول فيها «جيشنا خيب الآمال».

والحرب الليلية لها أثر كبير في مصير المعركة، فقد قال خبير الحرب العالمي الشهير الجنرال بوفر، «إن العمليات الليلية تعتبر ضرورية جداً، وإنني أعرف مقدار صعوبتها، ولكن إذا وثق المقاتل في نفسه أصبح الليل صديقه وعدو عدوه، إنها مسألة عادة وروح معنوية». والواقع أن ليالي تشرين الأول/ أكتوبر المجيدة كانت صديقة الجندي العربي الباسل، وعدوة العدو، من دايان إلى الديدبان.

ومن هذه الإنجازات **تاسعاً**، التفوق العربي البارز في الحرب الجوية بكل فنونها وبراعتها. وفي هذا المجال استطاعت إسرائيل في الماضي أن تبني لها شهرة عالمية،

وبخاصة بعد حرب الأيام الستة، فقد تمكّن سلاح الجو الإسرائيلي من تدمير القوة الجوية المصرية في أقل من ساعة، وكانت إسرائيل ومعها الدوائر العسكرية الغربية، على ثقة أكيدة بأن سلاحها الجوي قادر أن ينزل الهزيمة بالدول العربية مجتمعة في أية حرب مقبلة وبالسلاح الجوي وحده، وحينما أقبلت حرب تشرين الأول/أكتوبر تصدى السلاح الجوي العربي، فقلبت ظهر المجنّ، كما يقول المحاربون العرب القدامى، لسلاح الجو الإسرائيلي وأنزلت به خسائر فادحة.

ومن هنا راح المعلق العسكري جان فرانسوا لي يقول يوم ٢٧ تشرين الأول/أكتوبر «لقد انتصر الإسرائيليون عام ١٩٦٧ بفضل تفوقهم الجوي الكامل، إذ بنشاطهم الجوي يضمحل هذه المرة في القتال والقصف. ويرى بعض الخبراء العسكريين أن مبدأ التفوق قد يعاد النظر فيه في ضوء أحداث الجولة العربية الإسرائيلية الرابعة. . . ويؤكد البعض أن هذا المبدأ قد انهار تماماً».

ومن هذه الإنجازات **عاشراً**، الميدان التكنولوجي، فقد كانت الاستراتيجية الحربية الإسرائيلية تقوم على أساس التعويض عن الكثرة البشرية العربية، بالتفوق النوعي، وبخاصة في المجال التكنولوجي بكل جوانبه، ولا سيما أن تطور الأسلحة الحربية قد أصبح بالغ التعقيد، وأن إدارة الحرب واستخدام الأسلحة والتدرب عليها، قد بات يعتمد إلى حد كبير على الفيزياء والكيمياء والرياضيات، قدر اعتماده على الشجاعة والإيمان، فالمعادلة الصحيحة أن السلاح بالرجال، والرجال بالسلاح.

وقد أجاد المقاتل العربي في الحفاظ على هذه المعادلة، وأظهر تفوقاً بارزاً في تكنولوجيا الحرب، وكانت إسرائيل تزعم كما قالت مجلة **نيوزويك** الأمريكية يوم ٢١ تشرين الأول/أكتوبر «إن العرب لن يستطيعوا اللحاق بإسرائيل في ميدان التكنولوجيا قبل القرن الحادي والعشرين، ولكن حرب تشرين الأول/أكتوبر قد أثبتت أن ثقة إسرائيل في تفوقها التكنولوجي قد سقطت». وذهبت مجلة **الأوبزرفر** إلى أبعد من ذلك، فقالت في ٢٠ تشرين الأول/أكتوبر «يبدو الآن أن مصر قد لحقت بإسرائيل بل وسبقها تكنولوجياً»، وأردفت مجلة **تايم** يوم ٥ تشرين الثاني/نوفمبر القول «بأن الصواريخ المصرية قد جعلت العصر الذي كانت فيه الدبابات والطائرات تسود ميدان القتال يذهب في ذمة التاريخ».

ومن هذه الإنجازات **الحادي عشر**، ويأتي ذلك على رأس هذه الإنجازات، انهيار كثير من الأساطير، أساطير عن إسرائيل التي لا تقهر؛ وأساطير عن العرب الذي يغلبون، وعلى الدوام يغلبون. أساطير عن الجندي الإسرائيلي المقاتل، المدرب،

المغامر، الشجاع، المعجزة؛ وأساطير عن الجندي العربي، المهلهل المهذل، الذي يحسن الحلاب والصر، ولا يحسن الكر والفر. فلقد سقطت جميع هذه الأساطير عن الجانب الإسرائيلي وعن الجانب العربي على السواء. لم تعد إسرائيل هي القوة التي لا تقهر، فقد فُهرت. ولم تعد الأمة العربية هي التي تجيد الحماسة الهوجاء ولا تجيد القتال، فقد قاتلت حقاً وأجادت حقاً. وفي هذا الصدد يقول جورج ليزلي رئيس المنظمة اليهودية في ستراسبورغ في ٢٩ تشرين الأول/أكتوبر «لقد أسفرت الجولة الرابعة عن كارثة كاملة بالنسبة إلى إسرائيل، فنتائج المعارك والانعكاسات التي بدأت تظهر عنها في إسرائيل تؤكد أهمية الانتصارات التي أنهت الشعور بالتفوق الإسرائيلي وجيشها الذي لا يقهر، وأكدت كفاءة المقاتل العربي وتصميمه وفاعلية السلاح الذي بيده». والفضل ما شهدت به الأعداء.

ومن هذه الإنجازات، الثاني عشر، سقوط نظرية الأمن الإسرائيلية، فقد دأبت إسرائيل بعد أن احتلت الأراضي العربية، تقول إنها في حاجة إلى حدود آمنة للدفاع عن نفسها.

ولقد استطاعت أمريكا أن تقحم هذه النظرية على قرار مجلس الأمن رقم ٢٤٢، بالإشارة إلى «الحدود الآمنة المعترف بها»، فجاءت حرب تشرين الأول/أكتوبر المجيدة، لتثبت بوقائع الميدان أن احتلال الأرض العربية لا يمنح الأمن لإسرائيل، وقد ذهبت جريدة الديلي تلغراف اللندنية إلى هذا الرأي فقالت في عددها الصادر في ١٥ تشرين الأول/أكتوبر «بأن أسطورة الأمن الإسرائيلي قد تحطمت تماماً» وبعد ذلك بيومين في ١٧ تشرين الأول/أكتوبر - رددت جريدة الأومانيتها الفرنسية (*L'Humanité*) الرأي نفسه فقالت «إن الأحداث الخطيرة التي تجري الآن في الشرق الأوسط توجه ضربة قاتلة لنظرية الحدود الآمنة كما يفهمها حكام تل أبيب».

ومن هذه الإنجازات، الثالث عشر، سقوط أسطورة أخرى، وهي أن المخابرات الإسرائيلية لا تخفى عليها خافية، تسمع ديبب النملة في الليلة الليلاء، وقد اكتسبت المخابرات الإسرائيلية شهرة عالمية بأنها تأتي في الطليعة مع المخابرات الأمريكية، وأن لها مراكز في جميع أنحاء العالم، بل إنها تستطيع أن تقدم خدمات جليلة، لأية دولة عظمى. وجاءت حرب تشرين الأول/أكتوبر لتهوي بهذه الأسطورة على وجهها إلى الأرض، فقد أخذت إسرائيل على حين غرة في هذه الحرب، ولم يسع الجنرال بارليف، صاحب الخط الدفاعي الذي حمل اسمه، إلا أن يعترف في التاسع من كانون الأول/ديسمبر إلى جريدة الصندي تايمز «بأن العرب هاجمونا ونحن في غفلة». بل إن غولدا مائير نفسها، لم تستطع إلا أن تفصح عن هذه الحقيقة في ما كتبه عن حرب تشرين الأول/أكتوبر، حين اعترفت أن إسرائيل

«كانت مخطئة في كل توقعاتها عن وقوع الحرب في الوقت الذي وقعت فيه، وكان الاعتقاد السائد لدى المخابرات الإسرائيلية أنه سيكون لدى إسرائيل إنذار كافٍ قبل أن تنشب الحرب». ولم تكن المخابرات الإسرائيلية وحدها هي التي أسقطت في يدها في حرب تشرين الأول/أكتوبر، بل إن «سيدتها وأستاذتها» المخابرات الأمريكية، قد لقيت المصير نفسه، مما اضطر الحكومة الأمريكية «أن تقيل ثلاثة من كبار رجال المخابرات في نهاية شهر تشرين الأول/أكتوبر، فقد كانت هنالك دلائل تشير إلى أن وزارة الدفاع الأمريكية غير راضية عن تقارير المخابرات التي تلقتها عن الإجراءات الحاسمة حول الحرب في الشرق الأوسط»، وذلك ما قالته المجلة الأمريكية *نيوز أند وورلد ريبورت* (US News & World Report).

ومن هذه الإنجازات، **الرابع عشر**، أن إسرائيل قد نزلت بها، ولأول مرة في حروبها مع العرب، خسائر جسيمة في العتاد والرجال والأموال. ذلك أن إسرائيل لم تكن تتكبد خسارة تذكر في الحروب الثلاثة الماضية. ولم تكن تتوجع أو تنفجع من الحرب في الماضي، أما هذه المرة فقد ذقت طعم الحرب حقاً، وعرفت مرارة الخسائر وفجعة الضحايا، فقد ذكر المسؤولون العسكريون الإسرائيليون، على حد قول وكالة **اليوناييتدبرس** في ٢٩ تشرين الأول/أكتوبر «إن الخسائر الأولية لإسرائيل في حرب أكتوبر تقدر بحوالى ألف دبابة ومائتي طائرة وعشرة آلاف قتيل وجريح». والخسائر في الجانب الاقتصادي جسيمة إلى حد كبير، ويكفي أن نشير إلى أن مجلة **نيوزويك** الأمريكية قد أعلنت في اليوم الحادي عشر من شهر تشرين الثاني/نوفمبر «أن حرب أكتوبر قد كلفت إسرائيل غالباً، ولولا وقف إطلاق النار لوجدت تلك الدولة الصغيرة نفسها وقد اقتصرت في معيشتها على الكفاف، إن الحزام مشدود الآن على البطون في إسرائيل إلى أقصى درجة ممكنة».

والأرقام في هذا المجال أبلغ من البلاغة وأفصح من الفصاحة، فقد أعلن وزير المالية الإسرائيلي في مقابلة أجرتها معه الإذاعة أن تكاليف «حرب يوم الغفران» بلغت في الأيام الأربعة الأولى بالنسبة إلى إسرائيل أربعة مليارات ليرة إسرائيلية». وذلك معناه خسارة مليار ليرة إسرائيلية في اليوم الواحد. كما أعلن الوزير الإسرائيلي نفسه وهو يقدم الميزانية في ربيع العام التالي، أن «الحرب كلفت إسرائيل واقتصادها ثلاثين مليار ليرة إسرائيلية، يساوي ذلك ما يزيد قليلاً على سبعة مليارات دولار»، على حين أن حرب الأيام الستة قد كلفت إسرائيل ما يزيد قليلاً على أربعة مليارات ليرة إسرائيلية.

تلك هي منجزات حرب تشرين الأول/أكتوبر تتمثل في سقوط مجموعة من الأساطير نسجت إسرائيل حول نفسها، وأعانت عليها في الماضي حروب العرب

الثلاث نتيجة للارتجال والفساد، والإهمال. كما تتمثل في مجموعة أخرى من الحقائق الباهرة تتصدى لتلك الأساطير، تثبت قدرة الجندي العربي على القتال، بفن وعلم وشجاعة ورجولة، واستعداد كامل للبذل والفداء والاستشهاد، ولكن هذه الإنجازات على عظمتها وروعيتها، يتوّجها الإنجاز الكبير الخطير، وهو الإنجاز الروحي والمعنوي، والمعركة، أي معركة، لا تقاس بالمكاسب الإقليمية، ولا بخسائر السلاح والعتاد والرجال، بقدر ما تقاس بالآثار الروحية والمعنوية التي تخلقها في «عقل» هذا الفريق أو ذاك.

وهنا فإننا نستطيع أن نؤكد أن نتيجة حرب تشرين الأول/أكتوبر كانت باهرة رائعة في هذا المجال. فلقد أصيبت إسرائيل بالفزع الأكبر إلى أعماق فؤادها وهي تتابع أنباء المعركة في سيناء والجولان، وهالها أن تعلم أن الجيش المصري قد عبر القناة، واخترق الساتر الترابي، وحطم خط بارليف وثبت أقدامه على أرض سيناء. وراع إسرائيل كذلك أن تعلم أن الجيش السوري قد اخترق خطوط الدفاع الإسرائيلية في الجولان، وعبر خط ألون، وأصبح يطل على بحيرة طبريا والحولة مهدداً المناطق الحيوية في إسرائيل.

والإسرائيليون أنفسهم لم يستطيعوا أن «يعقلوا» هذا الهلع الأكبر. حتى ولو لم يستطيعوا التعبير عنه بعبارات مخففة ملطفة، بل انطلقت ألسنتهم وأفلامهم تعطي العالم كله صورة نابضة عن إحساسهم ومشاعرهم. فراحوا يصفون حرب تشرين الأول/أكتوبر بأنها الإعصار... وأنها الزلزال... وأنها الكابوس. ولم يكن هذا التعبير من صنع الإعلام العربي، ولكنه هو التعبير الذي أطلقه الإعلام الإسرائيلي، وذلك ما اعترفت به جريدة يديعوت أحرونوت حين وصفت حياة الإسرائيليين أثناء حرب تشرين الأول/أكتوبر، بقولها «إننا نحس كما لو كنا نعيش بعد زلزال أصاب بلادنا».

ثم إن زلزال أكتوبر هو عنوان كتاب إسرائيلي ألفه زئيف شيف المراسل العسكري لجريدة هآرتس، وهو كاتب له قيمته الأدبية في إسرائيل ويملك ثقافة عسكرية واسعة. وفي الكتاب نظرات وتحليلات عسكرية مثيرة تتناول جوانب حساسة من حرب تشرين الأول/أكتوبر.

وينقل المؤلف الإسرائيلي على لسان اللواء حوفي أحد القادة الإسرائيليين قوله «لقد كانت أكبر مفاجأة بالنسبة لي في حرب أكتوبر أنها نشبت». وينقل عن الجنود الإسرائيليين في اليوم الأول للمعركة، حين انصبت عليهم النيران المصرية الكثيفة قولهم «كابوس... كابوس». ثم يصف الروح المعنوية الهابطة للجنود الإسرائيليين

بقوله «لقد كانت هذه هي الحرب الأولى بالنسبة إلى جيش الدفاع الإسرائيلي التي يقوم فيها الأطباء بمعالجة عدد كبير جداً من الجنود الذين أصيبوا بصدمة في المعركة . . . وكان كثيرون منهم نسوا أسماءهم . . .» ونقل عن الضابط الإسرائيلي الذي هاله وصول الجنود العراقيين إلى الجبهة السورية للاشتراك في المعركة، قوله بذهول «إنهم قادمون بجمعهم». ثم يلخص الشعور العام في إسرائيل بعبارة رهيبة حين يقول عن إسرائيل إنها «كادت لن تكون»، وأن حرب يوم الغفران قد زعزعت إسرائيل من رأسها. ويشير إلى تساؤلات الإسرائيليين المذعورة بقوله «فجأة أثارت حرب أكتوبر، أسئلة كانت موضوعة على الرف طول الوقت، هل سنبقى نقاتل إلى الأبد؟ وهل هناك أمل للصمود في حروب جديدة في الوقت الذي تتزايد فيه فروق الكميات لصالح العرب وفي الوقت الذي يسيطرون فيه على الكنوز الطبيعية وعلى مخزون النفط؟

ومرة أخرى ظهر هناك خطر على وجود الدولة، وهل سيرتدع العرب عندما يصبح في أيديهم سلاح يمكن به ضرب أي مكان في إسرائيل؟». ثم يتحدث بمرارة بالغة، أن «الجيش الإسرائيلي بقي محافظاً لسنين طويلة على تقاليده بعدم ترك جرحى في ساحة المعركة، إلا أنه في حرب أكتوبر ترك جرحى وأصحاء في أرض العدو، كما ترك دبابات مع أطقمها سواء من الجرحى أو من غير الجرحى، وواجه القادة العسكريون مشكلة خطيرة وهي: هل يضحون برجال آخرين من أجل تخليص المصابين؟» وكثير من أمثال هذه المقتبسات التي تكشف بجلالة قاطع أن حرب تشرين الأول/أكتوبر قد هزت «روح» إسرائيل إلى أعماق الأعماق، وغمرتها بالرعب الشامل، وهذا هو أوحش عواقب الحروب حين تصاب بها الشعوب.

ولو تركنا انطباعات المعلق العسكري هذا، فإننا نجد أن أكبر الشخصيات السياسية والعسكرية في إسرائيل قد فضحت أحاسيس الفزع والهلع التي انتابت إسرائيل في حرب أكتوبر والدلائل متوافرة، لا تعوزنا.

وهذا «رئيس» إسرائيل أبراهام كاتزير، العالم الفيلسوف، وقد ابتلي بحرب أكتوبر بلاءً قبيحاً، راح يدعو قومه أن يتخلوا عن غطرسة الماضي وأسطورة إسرائيل التي لا تقهر، وفي حديث مشوب بروح مرتجفة ناشد الإسرائيليين بقوله: «لقد كنا نعيش في ما بين أعوام ١٩٦٧ - ١٩٧٣ في نشوة لم تكن الظروف تبررها، بل كنا نعيش في عالم من الخيال لا صلة له بالواقع، وهذه الحالة النفسية هي المسؤولة عن الأخطاء التي حدثت قبل حرب أكتوبر، وفي الأيام الأولى من الحرب، ويجب على الإسرائيليين أن يتحملوا مسؤولية هذه الأخطاء، وعلينا أن نتعلم بعد هذه الحرب الفظيعة أن نكون أكثر تواضعاً». هذا

كلام من رئيس إسرائيل، وكأنه جالس على كرسي الاعتراف، لا على كرسي الرئاسة، يكشف بكل وضوح روح الفزع التي أمسكت بتلابيب إسرائيل وألقت بها في وهاد من الهزيمة النفسية الراجفة.

وهذه غولدا مائير، الرئيسة الثانية بل الرئيسة الأولى في واقع الدستور الإسرائيلي، تتحدث في مذكراتها عن اليوم الأول من حرب تشرين الأول/أكتوبر، وعن الصدمة الكبرى التي أحدثت بها بعد أن اندفع الجيشان المصري والسوري في حربهما الخاطفة. وتقول عن ذلك اليوم الرهيب «سيظل الأمر يرافقني كل حياتي ولن أكون مرة ثانية الشخص الذي كان قبل يوم الغفران. وإني لا أجد موضوعاً أصعب علي من الكتابة عن حرب أكتوبر، ولا أعالجها من نواحيها العسكرية، ولكن باعتبارها كارثة حديثة، أو كابوساً عاينته بنفسي وسيظل هذا الكابوس دائماً معي. في ٧ تشرين الأول/أكتوبر جاءني دايان ليقول إن الجبهة الشمالية - السورية - حالتها سيئة، ويجب الانسحاب وإقامة خط دفاعي، واستمعت إليه برعب، وقد قاتل اليهود في حرب أكتوبر، الآباء والأبناء، ومن هنا جاء الاقتراح بتسميتها حرب الآباء والأبناء، بدلاً من حرب الغفران. . . كنا نقاتل من أجل الحياة. . . كانت أطول حرب حاربناها باستثناء حرب ١٩٤٨، ولقد انقطعت الصلة بين جنودنا وعائلاتهم، واشتد القلق. نحن شعب صغير، نحن نكره الحرب والموت. . .» إلى آخر هذه العبارات التي تنبض كل كلمة فيها بالهلع والفزع، وهي التي تصدر من السيدة غولدا مائير، التي قال عنها بن غوريون في إحدى المناسبات، إنها الرجل الوحيد في مجلس الوزراء.

ولكن حديث غولدا مائير، عن موشي دايان وزير الدفاع الإسرائيلي، الذي جعلت منه إسرائيل «البطل الأسطورة» بعد حرب الأيام الستة، فقد أصبح أشبه ما يكون برجل هوت عليه صاعقة وجعلته حطاماً على الأرض، وحين تصفه في مذكراتها تقول: «دايان ليس إنساناً صلباً، لقد رأيته محطماً حينما عاد من جنازات جنودنا». لقد دفعت الأمهات بالأطفال عليه وهم يصيحون: «لقد قتلت آباءهم»، وجمهور المشيعين في الجنازة رفعوا قبعاتهم في وجهه وقالوا له «يا قاتل». أين هذه الصورة عن هذه الروح الإسرائيلية الهلعة المنخلعة، من مشهد الأمهات العربيات وهن يستقبلن جثث شهدائهن بالزغاريد كأنهن في مواكب الأعراس والأفراح؟ ومن هي الأم الإسرائيلية التي تستطيع أن تباري المغنية المصرية المعروفة شريفة فاضل، التي سقط ابنها بطلاً شهيداً في المعركة، وراحت تنشد أغنيته الشهيرة «أم البطل» بشم وإباء، وعزم وإيمان؟

ولا تكتفي غولدا مائير بذلك، بل إنها تروي واقعة مثيرة جرت بينها وبين ريتشارد كروسمان وهو السياسي البريطاني اليساري المعروف بعطفه على إسرائيل. والقصة ممتعة حقاً، ولكنها تظهر بوضوح أن حرب تشرين الأول/أكتوبر قد خلعت «قلب» إسرائيل كلها شعباً وحكومة.

تقول غولدا مائير، في مذكراتها إن ريتشارد كروسمان قد زار إسرائيل بعد حرب تشرين الأول/أكتوبر، وقد دهش للحالة النفسية الهابطة التي عمت المجتمع الإسرائيلي، فبادر غولدا مائير متسائلاً «ماذا جرى لكم جميعاً؟ لقد أصبحتم مجانين». وتساءلت غولدا مائير بدورها قائلة «قل لي يا ريتشارد، ماذا يحدث لو أن شيئاً من هذا قد حصل عندكم في إنكلترا؟». وتعقب غولدا مائير على ذلك وتقول «لقد استغرب سؤالي جداً، ووقع منه كأس القهوة وأجابني بقوله: «أتظن أنه لم يحدث عندنا شيء مثل ذلك.. ألم يرتكب تشرشل أخطاء - أثناء الحرب العالمية الثانية؟ ألم تكن لنا معركة دانكرك ونكسات أخرى؟ ومع هذه فلم ننظر إلى هذه الأمور هذه النظرة المتجهمة». والمواطن العربي، لو أنه غرز مجهراً في قلب إسرائيل عن تلك الأيام السوداء ما استطاع أن يكشف أكثر مما كشفته غولدا مائير في حديثها عن حرب تشرين الأول/أكتوبر.

وكائنًا ما كان الأمر، فليس بمقدوري أن أمسك عن اقتباس آخر جاء في الفصل الأخير من مذكرات غولدا مائير، ففيه يستطيع أن يسمع المواطن العربي نواح إسرائيل على ما جرى في حرب تشرين الأول/أكتوبر، حين تقول: «إن كلمة «زلزال» هي التي كانت على كل شفة في إسرائيل لتعبر عما أصابنا من الضياع والخسارة.. وظن كروسمان أننا مبالغون في الوصف».

وفي السطور الأخيرة من مذكراتها، انطلق من قلمها السؤال الكبير الخطير: «الجميع يتساءلون: وما هو المستقبل؟». وفي هذا السؤال عن المستقبل، عن المجهول عن الوجود واللاوجود، نرى شبح الهلع والفرع وهو يلف إسرائيل من الرأس إلى أخمص القدمين.

وحتى، قبل أن تنشر غولدا مائير مذكراتها، سبقتها الصحف الإسرائيلية في كشف الحقائق عن حرب تشرين الأول/أكتوبر، وبخاصة في حديثها عن «البطل الأسطورة» موشي دايان وزير الدفاع الإسرائيلي، فقد استعرضت الجريدة الإسرائيلية **هاعولام هازيه** *Haolam Haze*، أحداث اليوم الثاني من حرب تشرين الأول/أكتوبر فقالت: «إن الجنرال موشي دايان قد انهار في اليوم الثاني من حرب أكتوبر عندما حطمت القوات المصرية الجبهات الإسرائيلية في سيناء كافة، ووصلت القوات

السورية إلى مسافة لا تتجاوز خمس دقائق من وادي الأردن وأوقعت خسائر جسيمة في الدبابات والطائرات الإسرائيلية. . وتحول دايان إلى رجل محطم».

وكذلك فإن الصحافة العالمية قد انتبهت إلى الهلع الذي أصاب إسرائيل. ففي التاسع عشر من تشرين الأول/أكتوبر أذاعت وكالة الأنباء الفرنسية، لمراسلها في تل أبيب، وهو شاهد عيان وآذان، قوله «إن الشعور بالألم يسود شوارع إسرائيل حيث الوجوه مقطبة وجامدة، ولم يحدث من قبل أن تركت حرب مثل هذا الشعور بالحسرة والمرارة في إسرائيل، إنه لم يعد يتردد في إسرائيل اليوم سوى سيرة الموت هنا وهناك».

ولا أريد أن أسترسل في المقتبسات الكثيرة على هذا المنوال، فهذه وغيرها تفهم العالم بأسره، والحكم العربي المعاصر إذا شاء أن يتعلم، أن إسرائيل مجتمع رعديد، يخاف الموت، كما قالت غولدا مائير، وكل انتصاراته السابقة مرجعها أن العرب لم يحاربوا في الماضي.، وأن إسرائيل لا تستحق تهنئة على انتصاراتها السابقة، تماماً كما اعتذر قائد روماني شهير عن قبول التهنة حينما انتصر، وقال كلمته الشهيرة «أنا لم أنتصر، فالفائد الخضم لم يحارب، قدموا إليه التهنة فإنه سبب انتصارنا».

ولقد أطلت بعض الشيء لا لمجرد السرد والتاريخ، فإن حرب تشرين الأول/أكتوبر قد نزلت في التاريخ وانتهى أمرها. ولكنني أردت من وراء ذلك أن أضع أمام المواطن العربي تلك الصورة العربية الشائخة، حقاً، حتى ننتقل إلى المسيرة السياسية العربية التي جاءت بعد حرب تشرين الأول/أكتوبر، ونساءل هل كانت تلك المسيرة السياسية شائخة حقاً، وعلى مستوى توأمها الشقيق المسيرة العسكرية؟

إن منطق الحرب ودم الشهداء وكرامة الأمة العربية، وأهدافها القومية، بل إن الحرب، أية حرب، كل أولئك يقول ويؤكد إن السياسة التي تلي الحرب يجب أن تكون في مثل مستواها وأعلى. فالحرب لا تشن للحرب ولكن لتحقيق أهداف سياسية قومية، والحرب هي الوسيلة، والسياسة هي الغاية والهدف.

والمسيرة السياسية تبدأ حينما تنتهي مسيرة الحرب، وحينما تضع الحرب أوزارها، تبدأ السياسة عملها وحركتها. وها قد مضى على المسيرة السياسية العربية (ثلاثة) أعوام، لتدخل عامها الرابع، وي طرح السؤال نفسه، بل يثور السؤال، كالبركان الفائر ماذا حققت السياسة العربية؟

والواقع أنه قبل هذا السؤال يثور سؤال مبدئي، هل كانت السياسة العربية منذ بدايتها إلى يومنا هذا متوازية مع الإنجازات الكبرى التي حققتها حرب تشرين

الأول/ أكتوبر المجيدة؟ وللإجابة عن هذا السؤال لا بد لنا من أن ننظر إلى الميزان، كما ينظر البائع والشاري إلى كفتي الميزان. وفي قضايا الحرب فإن الوضع الاستراتيجي للفريقين المتحاربين هو الميزان.

والمصادر الأمريكية، وكلنا يعلم الموقف الأمريكي المساند لإسرائيل، تقول بصراحة، ما بعدها صراحة «إن الميزان الاستراتيجي في الشرق الأوسط قد مال بعد حرب تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٧٣ لصالح العرب»، وذلك ما تقوله وكالة ن.ي.ت. للأنباء في الحادي عشر من تشرين الثاني/ نوفمبر، أي بعد أسبوع من وقف إطلاق النار في الجبهتين المصرية والسورية.

وقد سبقت إلى هذا الرأي جريدة **يوركيز بوست** فقد كتبت في ١٥ تشرين الأول/ أكتوبر تقول: إن هناك أمراً واحداً مؤكداً تماماً الآن، وهو أن العرب أصبحوا في الوقت الحاضر في مركز تفاوضي أقوى كثيراً مما كانوا عليه من أسبوع مضى، وإن إسرائيل قد أصبحت في مركز أسوأ مما كان العرب أو أي أحد يعتقده ممكناً قبل بداية الحرب.

وأحسب أن كلمة الفصل في هذا الموضوع يمكن أن نلتمسها في الاستنتاجات التي عرضها الجنرال أندريه بوفر أحد فلاسفة الحرب المعاصرين في الندوة التي عقدها في أكاديمية ناصر العسكرية العليا في ١٥ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٧٣، فبعد أن أبدى إعجابه الشديد «بالعمل الذي أنجزته القوات المسلحة المصرية والسورية وللتقدم الذي أظهرته هذه القوات في الميدان. .»، انتهى إلى القول بأن النجاح العظيم الذي حققه العرب في هجومهم يوم ٦ تشرين الأول/ أكتوبر «يكمن في أنهم حققوا تأثيراً سيكولوجياً هائلاً في معسكر الخصم، وفي المجال العالمي الفسيح، وبقي عليهم أن يفكروا في نتائج هذا التأثير على العالم ليحصلوا على مؤازرته وتأييده».

وبدلاً من الاستماع إلى هذه النصيحة الغالية، بل إلى هذا التحذير الصارخ، كما عبر عنه الجنرال بوفر، فإن الحكم العربي المعاصر قد سلك الدرب المعاكس تماماً. إنه لم يفكر تفكيراً عميقاً في نتائج النجاح العظيم الذي حققته حرب تشرين الأول/ أكتوبر، ولا في التأثير السيكولوجي الهائل الذي أحدثه في معسكر الخصم وفي المجال العالمي الفسيح على حد تعبير الجنرال بوفر.

أجل، إن الحكم العربي المعاصر قد أهدر ذلك «النجاح العظيم»، وقد أضاع التأثير السيكولوجي الهائل، فقد اختط «سياسة» دون مستوى «الحرب» وراح يلهث وراء «تسوية سلمية» بددت الإنجازات «العسكرية».

كان ذلك ما يخشاه الجنرال بوفر تماماً، فقد أعرب عن مخاوفه من «أن توافق إسرائيل على التوصل إلى تسوية باعتبار أنها أفضل وسيلة لبث الفرقة بين العرب»، وهذه كلماته من غير زيادة ولا نقصان، أعلنها من غير لبس ولا إبهام في الأكاديمية العسكرية في القاهرة.

وقد جاءت الأيام والأعوام مصداقاً لما كان يخشاه الجنرال بوفر، الفرنسي غير العربي، فوق الحكم العربي المعاصر في سوء تفكيره وتدبيره، ولاحقاً في الأفق معالم تسوية هزيلة لا تبث الفرقة بين العرب فحسب، ولكنها تفضي إذا استمرت، إلى إهدار أقدس قضية عربية عرفها التاريخ منذ غزوات التتار وحملات الصليبيين^(١).

وفي الفصول التالية سنعرف كيف أكلت السياسة العربية أمجاد الحرب العربية . . «ويا لك من قطة أكلت بنيتها».

(١) اعتمدت في كتابة هذا الفصل والفصل السابق على المصادر الآتية: أسعد عبد الرحمن، الحرب العربية - الإسرائيلية الرابعة: وقائع وتفاعلات، سلسلة كتب فلسطينية؛ ٥٩ (بيروت: منظمة التحرير الفلسطينية، مركز الأبحاث، ١٩٧٤)؛ حسن البدر، طه المجدوب وضيء الدين زهدي، حرب رمضان: الجولة العربية الإسرائيلية الرابعة أكتوبر ١٩٧٣ (القاهرة: الشركة المتحدة للتوزيع، ١٩٧٤)؛ Zeev Schiff, *October Earthquake: Yom Kippur 1973*, translated by Louis Williams (Tel Aviv: University Pub. Projects, 1974), and Golda Meir, *My Life* (London: Weidenfeld and Nicolson; New York: Putnam, 1975), وقد ترجم هذا الأخير إلى العربية تحت عنوان: غولدا مائير، الحقد، ترجمة منير بهجت حيدر وسمية أبو الهيجا، يوميات قادة العدو؛ ٢ (بيروت: شركة المسيرة، ١٩٧٩).

حربنا المجيدة انقصفت في ريعان الشباب

في السادس من تشرين الأول/أكتوبر، رفع الإنسان العربي رأسه عالياً شامخاً، يكاد أن يخترق السماء، فقد طلع فجر النصر، وأذنت شمس الاحتلال الإسرائيلي بالغروب والشحوب، وها هي الإذاعات تحمل إليه كل يوم أنباء الانتصارات المجيدة تحققها القوات العربية. تحطم خط بارليف في سيناء، وخط ألون في الجولان، وعاش الإنسان العربي أياماً حلوة بهية، تداعبه الأحلام والمنى أن الأمة العربية تمد ذراعيها إلى سيناء والجولان وال الضفة الغربية تحتضنهما من جديد، وأن بيت المقدس عائد إلى أهله الأبطال الأبرار، وأن الطريق إلى عكا ويافا وحيفا غير بعيد، إنه آتٍ وكل آتٍ قريب.

وبعد السادس من تشرين الأول/أكتوبر انشدّ المواطن العربي في كل بقاع الأرض، في الوطن وفي المهجر، إلى أجهزة الإعلام المقروءة والمسموعة والمرئية، العالمية والمحلية، يستطلع أخبار البطولات العربية المجيدة التي يخطها المقاتل العربي على أرض سيناء والجولان بدمه الزكي، ويتابع سيرة المعركة قرية قرية وموقعاً موقعاً.

ولم تكن هذه هي الأماني العذاب التي تخامر عامة الناس، بل إن المفكرين العرب قد تغذت عقولهم على لهب الحماسة فراحوا يفكرون، وعن حق، كما يفكر رجل الشارع. وقد قرأ المواطن العربي للأستاذ محمد حسنين هيكل بمقالته في الأهرام «بصراحة»، في ١٩ تشرين الأول/أكتوبر بالذات ويقول فيها «إن الهدف في هذه المرحلة ليس قطعة من الجولان أو سيناء، وليست المشكلة هي القدس أو الضفة الغربية أو قطاع غزة أو حقوق الفلسطينيين، إن المشكلة أعمق وأبعد، إنها تتصل بمستقبل إسرائيل، وإن لم يكن ذلك منظوراً الآن، فإذا أفلح العرب بأن يحرروا بالقوة أرضهم المحتلة في حزيران/يونيو ١٩٦٧، فماذا يمنعهم فعلاً في مرحلة مقبلة من تحرير فلسطين بكاملها».

ولم يكن الإعلام العربي ليشفي غليل المواطن العربي المتعطش إلى أنباء النصر، فسياسة الإعلام كانت مقتصدة وعلى صواب، وبالتحديد فقد كان المواطن العربي تواقاً أن يستمع إلى الرئيسين السادات والأسد، وهما اللذان خططا للمعركة على أحسن وجه، وأفلحا في المباغطة الكبرى التي خلخلت صواب إسرائيل وزلزلت كيانها.

واستمع المواطن العربي أول ما استمع إلى خطاب الرئيس الأسد في اليوم الأول من المعركة فكان خطابه عاماً غير محدد، يتسم بالحيلة والحذر، وبيث الأمل والعزم والحمية، واقتصر على القول «إننا اليوم نخوض معركة الشرف والعزة دفاعاً عن أرضنا الغالية، عن تاريخنا المجيد، عن تراث الآباء والأجداد، بعزيمة صلبة وتصميم قاطع على أن يكون النصر حليفنا». ثم أردف يقول «إن جماهير أمتنا من المحيط إلى الخليج . . كلها أمل وثقة بأننا إلى النصر سائرون . .».

وقد استمع المواطن العربي إلى خطاب الرئيس الأسد، وهو يكتُم أنفاسه عند كل عبارة بل عند كل كلمة، فقد كان السادس من تشرين الأول/أكتوبر هو اليوم الكبير لتحقيق الحلم الكبير. وكانت كل كلمة عن المعركة كأنها وحي من السماء أو تنزيل من التنزيل.

وجاء اليوم الخامس عشر من شهر تشرين الأول/أكتوبر، بعد تسعة أيام من المعركة، فاستمع المواطن العربي مرة أخرى إلى الرئيس حافظ الأسد هو يلقي خطاباً ثانياً، ابتدأه بكلام محدد المعالم والمعاني فقال «اليوم أحدثكم وقد اتخذت المعركة شكلها الحقيقي، شكل حرب تحرير كاملة، كان أول إنجازاتها تحرير الإرادة العربية من عوامل الضغط عليها، وستكون خاتمتها بإذن الله تحرير الأرض التي طال شوقها إلى أبنائها». وواصل الرئيس الأسد حديثه قائلاً: «لقد واصلت قواتنا تقدمها حتى طردت قوات العدو من جبل الشيخ، والقنيطرة، وجيبين، والخشنية، والجوخدار والعال وتل العزب والرفيد وغيرها من قرى الجولان ومواقعه، ملحقة بالعدو هزائم الكيان الصهيوني في داخله».

واستطرد الرئيس الأسد بعد ذلك ليقول، «لقد سارع العدو إثر خسائره وهزائمه في الأيام الأولى للقتال، إلى الاستعانة بالقوى - الأجنبية - يستمد منها العون، وبخاصة في سلاح الطيران وبهذا المدد الذي جاءه سريعاً . . ركز العدو على قطاع واحد من جبهتنا . . فاستطاع أن يحقق خرقاً محدوداً في خطوطنا . . وستظل قواتنا تضرب قوات العدو حتى نستعيد مواقعنا في أرضنا المحتلة، ونمضي بعد ذلك حتى نحرر الأرض كلها». وفي إنذار موجه إلى أمريكا، من غير أن يذكرها بالاسم،

قال الرئيس حافظ الأسد، «وأقول للذين يدعمون باطل إسرائيل وعدوانها، إن عليهم أن يرجعوا إلى أنفسهم، وأن يفكروا بما سيجره موقفهم العدائي على مصالحهم الكثيرة في الأرض العربية، إنهم باستعدادهم جماهير أمتنا يفجرون غضبها، وحين تغضب الشعوب لا تستطيع قوة أن تقف في طريقها». وتوجه الرئيس الأسد بعد ذلك مخاطب الشعب السوري بقوله «فلنوطد أنفسنا على المضي في حرب التحرير حتى نهايتها المظفرة، نمضي فيها بنفس طويل، مؤمنين بالله، واثقين بأنفسنا. . على أن نصنع النصر بأيدينا. .».

استمعت الجماهير العربية في تلك العشية إلى خطاب الرئيس الأسد، وهي تقف عند كل عبارة وأفئدتها مشدودة إلى السماء، وقد اشتد إيمانها بالنصر وهي تسمع أن المعركة أصبحت معركة تحرير كاملة، وستكون خاتمتها تحرير الأرض. وأن القوات العربية قد طردت العدو من مواقع كثيرة في الجولان. . وأن المعركة ماضية بنفس طويل حتى نهايتها المظفرة. . وأن على أمريكا أن تأخذ حذرهما من غضبة الأمة العربية.

لم يتزعزع إيمان المواطن العربي حين استمع إلى الرئيس السوري وهو يشير إلى «الخرق المحدود» الذي حققته إسرائيل في الخطوط السورية بالمعونة العسكرية الأمريكية، فإن الحرب سجال ولا بد أن نسترد ما فقدنا، كما قال الرئيس الأسد في خطابه.

ثم إن الجماهير العربية لوت أعناقها وآذانها وأفئدتها صوب القاهرة في اليوم السادس عشر من تشرين الأول/أكتوبر، بعد عشرة أيام من المعركة حين أعلنت إذاعتها أن الرئيس السادات سيتحدث إلى الشعب المصري والأمة العربية عن المعركة. وفي الساعة المحددة كانت الأمة العربية في حالة «جلوس» جماعي في المنازل والمقاهي والشوارع والحدائق لتستمع إلى خطاب الرئيس السادات، ولا بد أن يكون حديثه هو فصل الخطاب، وسيحمل للأمة العربية بشائر النصر المؤزر، بعد الهزائم الساحقة الماحقة التي نزلت بها.

وقد صادف أن جاء خطاب الرئيس السادات بعد يوم واحد من خطاب الرئيس حافظ الأسد، وتطلعت الأمة العربية لتستمع إلى المزيد عن سير المعركة.

وهنا لا بد لنا من وقفة قصيرة أمام هذا الخطاب، فقد تضمن أموراً مهمة لا يزال المواطن العربي يستذكرها كأنه سمعها بالأمس، ذلك أن مصر هي الأكبر والأعظم، عربياً ودولياً، وسياسياً وعسكرياً.

عرض الرئيس السادات في بداية خطابه إلى مقدمات المعركة، وإلى الإنجازات

العسكرية الضخمة التي حققها جيش مصر في السادس من تشرين الأول/أكتوبر، وحيا الجيش السوري تحية حارة، ثم قال «كنا معاً طلائع المعركة . . . ولسوف نواصل القتال، ولسوف نتحدى القدر . . . سوف نواصل جميعاً دفع ضريبة العرق والدم حتى نصل إلى هدف نرضاه لأنفسنا وترضاه أمتنا بنضالها في هذه المرحلة الخطرة . . .».

وتحدث عن حال إسرائيل في الحرب فقال «قواتنا العسكرية تتحدى اليوم قواتهم العسكرية وها هم في حرب طويلة . . . وها هم أمام استنزاف نستطيع نحن أن نتحمله بأكثر وأوفر مما يستطيعون . . .» ومضى يحدد هدف الحرب قائلاً «إننا لم نحارب لكي نعتدي على أرض غيرنا (!) وإنما حاربنا ونحارب وسوف نواصل الحرب، لاستعادة أراضينا المحتلة بعد العام ١٩٦٧، ولإيجاد السبيل لاستعادة الحقوق المشروعة لشعب فلسطين واحترامها . . .» وتحدث بعد ذلك عن الولايات المتحدة فقال «إنها الدولة التي اختلفت مع العالم كله . . . وإن غرضها الأول هو وقف القتال والعودة إلى خطوط ما قبل ٦ تشرين الأول/أكتوبر . . . وكان يمكن أن نغضب من هذا المنطق المعكوس . . . ولكننا لم نغضب لأننا نثق في أنفسنا. وإن الولايات المتحدة بعد المبادرة التي رفضنا مجرد مناقشتها اندفعت إلى سياسة لا يمكن أن نسكت عليها . . . ذلك أنها أقامت جسراً جويّاً سريعاً تنقل به المعونات والمساعدات العسكرية لإسرائيل . . . ونحن نقول لهم إن هذا لن يخيفنا». واستطرد الرئيس السادات بعد ذلك، مهدداً أمريكا فقال: «نحن خريطة الشرق الأوسط وليست إسرائيل . . . إن مصالحكم كلها عندنا وليست عند إسرائيل . . .».

استمع المواطن العربي إلى كلمات الرئيس السادات، فازداد حماسة واعتزازاً، ذلك أنه حتى ذلك اليوم كانت الحرب متأججة على الجبهتين السورية والمصرية، وكان الرئيسان السادات والأسد يتربعان على جبهة الأمة العربية بأسرها، ويمدان ساقيهما على الوطن العربي أجمع .

ولم يكن المواطن العربي في الواقع محتاجاً إلى حماسة، فقد تصاعدت حماسه إلى عنان السماء ولكنه كان كحال المؤمن الذي يقول ﴿ولكن ليطمئن قلبي﴾^(١)، فقد بدأت الإذاعات الأجنبية تنقل أخباراً غير سارة عن مسيرة المعركة، والمحاولات الدولية لوقف إطلاق النار. وجاءت كلمات الرئيس السادات عن مواصلة القتال والنفس الطويل، وتهديد أمريكا، مدعاة لطمأنينته فوق حماسه.

غير أن المواطن العربي ما كاد يفرغ من حديث الحرب في خطاب السادات،

(١) القرآن الكريم، «سورة البقرة»، الآية ٢٦٠.

حتى أصيب بصدمة كبرى كأنما نزلت على رأسه صاعقة صعقت بها كل جوارحه ،
فقد انتقل الرئيس السادات إلى الحديث عن السلام ، والمواطن العربي لا يفهم
«السلام» إلا حين يتحقق الجلاء الكامل عن الأرض العربية بكاملها ومعها فلسطين ،
أو على الأقل الجلاء إلى خطوط عام ١٩٦٧ .

وإذا كان الإنسان كما قال العلماء هو حيوان ناطق ، فالإنسان العربي هو حيوان
ناطق ، ينطق سياسة في ليله ونهاره ، فقد ابتلي بمصيره منذ مئات السنين بين يدي
الاستعمار ولا هم له إلا «الوطن» والحديث في السياسة ، وقد اشتد هذا «الطبع»
السياسي بعد كارثة فلسطين وبعد احتلال إسرائيل للأرض العربية في سيناء
والجولان .

ولهذا ، لم يكذباً يبدأ الرئيس السادات حديثه عن رسالة السلام التي وجهها
مكتشوفة إلى الرئيس الأمريكي نيكسون حتى أصابه ما يصيب الحصان حين يجفل وهو
في أقصى سرعته أمام مشهد خيف لا يستطيع بعده أن يجري خطوة واحدة إلى الأمام .

ومع هذا فقد راح المواطن العربي يستمع باهتمام إلى مشروع السلام كما أعلنه
الرئيس السادات ، فقد وجد فيه مجموعة من المعاني تهدئ روعه ، إذ بادر الرئيس
السادات إلى القول «إننا قاتلنا وسوف نقاتل لتحرير أراضينا المحتلة عام ١٩٦٧ .
ولإيجاد السبل لاستعادة الحقوق المشروعة لشعب فلسطين ، ونقبل قرارات الأمم
المتحدة والجمعية العمومية ومجلس الأمن . وإننا على استعداد لقبول وقف إطلاق النار
على أساس انسحاب القوات الإسرائيلية من كل الأراضي المحتلة فوراً . . وإننا على
استعداد فور إتمام الانسحاب من كل هذه الأراضي أن نحضر مؤتمر سلام دولياً في
الأمم المتحدة سوف أقنع به رفاقي من القادة العرب المسؤولين .

وسوف أحاول جهدي أن أقنع به ممثلي الشعب الفلسطيني ، وذلك لكي نشارك
معاً ومع مجتمع الدول في وضع قواعد وضوابط لسلام في المنطقة يقوم على احترام
الحقوق المشروعة لكل شعوب المنطقة . . ونحن لسنا على استعداد في هذا كله لقبول
وعود مبهمه أو عبارات مطاطة . . تستنزف الوقت . ما نريده الآن هو الوضوح في
الغايات والوضوح في الوسائل .» ثم ختم الرئيس خطابه بتحذير إلى أمريكا من دون أن
يذكرها بالاسم فقال «إننا نوجه التحذير بعد التحذير لكي نعطي الجميع فرصة يراجعون
ولعلمهم يتراجعون . . ونحن بعون الله قادرون بعد التحذير على أن نوجه الضربة بعد
الضربة ولنسوف نعرف متى وأين ، وكيف إذا أرادوا التصاعد بما يفعلون . . وإن الأمة
العربية لن تنسى أعداء هذه الساعات الذين يقفون مع عدوها . .» .

وبقدر ما جفل المواطن العربي من كلمة «السلام» حينما وردت في سياق خطاب

الرئيس السادات، إلا أنه تجرّعها ولو على مضض لأنه رأى «مؤتمر السلام» بأكمله مرهوناً أولاً ومسبقاً بالانسحاب الفوري من الأراضي العربية المحتلة، وبتنفيذ قرارات الأمم المتحدة ومن أهمها عودة اللاجئين إلى وطنهم وديارهم.

وأقول «جفل» المواطن العربي من إطلاق حماسة السلام على يد الرئيس السادات، وهي التي كانت يومئذٍ تحمل رحي الحرب قوية، لا لأنه يريد الحرب أو أنه كاره للسلام بطبعه، أبداً إن المواطن العربي إنسان مسلم بفطرته وتقاليده وعقيدته، ولكن كيف يكون سلام مع العدوان والاحتلال، وكيف يكون صلح على الوطن، والسلام لا يستقر في الوطن إلا بعد الجلاء والجلاء التام؟

وكائناً ما كان الأمر فإن تلك المقاطع في خطابي الرئيسين السادات والأسد انغrust وانفرزت عميقة في عقل المواطن العربي ووجدانه من المحيط إلى الخليج، فقد كانت جماهير الأمة العربية تعيش تلك الأيام مع المعركة ساعة بساعة، وتستمع إلى الإذاعات ساعة بساعة، وتترقب النصر الذي أوشك أو كاد.

ومضت بضعة أيام، والأمة العربية تمشي في الأرض مرحاً وفرحاً تكاد ﴿... تخرق الأرض ولن تبلغ الجبال طولا﴾^(٢)، حتى جاء الثاني والعشرون من تشرين الأول/أكتوبر يحمل إليها النبأ الصادع الصاعق.

وكان النبأ الموجه المفجع أن مجلس الأمن قد أصدر قراراً يدعو جميع الفرقاء المتحاربين «بوقف إطلاق النار وجميع الأعمال العسكرية فوراً، وفي موعد لا يتجاوز اثنتي عشرة ساعة من صدور القرار».

وقف إطلاق النار! هكذا خرجت الصيحة من صدر كل مواطن عربي، من المحيط إلى الخليج، وقد كان منذ أيام معدودات، يستمع إلى الرئيسين السادات والأسد، صاحبي قرار الحرب الشهير، وهما يعدان بالحرب الطويلة النفس، وبتحرير الأرض العربية بكاملها، وأن لا سلام إلا بعد الجلاء عن الأرض العربية المحتلة بكاملها.

والتفت المواطن العربي إلى الإذاعات العربية، وهو بين مصدق ومكذب فإذا بإذاعة القاهرة تعلن قبول وقف إطلاق النار. وذهل المواطن العربي وهو يستمع إلى النبأ، وانقطع الإحساس بينه وبين كيانه، فلم يعد «قادراً» على الحزن أو الغضب، أو البكاء... لا حساً ولا ركزاً.

(٢) المصدر نفسه، «سورة الإسراء»، الآية ٣٧.

وأدار المواطن العربي أذنيه صوب الإذاعة السورية فلم يستمع إلا حديثاً عن الحرب . . والمضي في الحرب، فازداد حيرة على حيرة، ولاح له بارقٌ من الأمل، ومضى يوماً، والقيادة السورية ملتزمة جانب الصمت بالنسبة إلى قرار وقف إطلاق النار.

وبقي الستار مسدولاً على المسرح السياسي العربي، قرابة أربعة أيام أخرى، إلى أن ألقى الرئيس حافظ الأسد خطابه الثالث في التاسع والعشرين من تشرين الأول/أكتوبر، فتحدث عن قرار مجلس الأمن حديثاً فاجأ فيه الأمة العربية حين قال: «كان صدور هذا القرار مفاجأة لنا، بل إننا لم نعلم بوجود مشروع القرار إلا بعد أن تناقلته دور الإذاعة ووكالة الأنباء»، ثم ذكر الأسباب التي حملت سوريا على قبول قرار مجلس الأمن، كما فعلت مصر.

وكانت صدمة مروعة أصابت المواطن العربي مرتين؛ الأولى حين قبلت مصر قرار مجلس الأمن في الثاني والعشرين، والثانية حين قبلته سوريا في الخامس والعشرين. حارباً معاً في يوم واحد وساعة واحدة، حقيقة لا مجازاً، وفي النهاية قبلاً وقف إطلاق النار في غير توقيت واحد، وكانت هذه أول خطوة إلى الوراء في السياسة العربية بعد الحرب العربية المجيدة.

وهبط المواطن العربي من السماء على الأرض، وقعد القرفصاء بعد تلك الوقفة الشماء. ذلك أن المواطن العربي ملسوع من وقف إطلاق النار، منذ حرب فلسطين سنة ١٩٤٨، فقد لدغ من الأفعى لا مرتين ولكن مائتين بعد المرتين، فكان طبيعياً أن يصاب بالذهول، وأن تساقط الأسئلة على لسانه، تساقط الشلال الهادر، ماذا جرى لحرب تشرين الأول/أكتوبر؟ ولماذا وقف إطلاق النار؟ ولماذا سكّت مجلس الأمن ستة عشر يوماً بعد نشوب القتال؟ ولماذا يقبل الحكم العربي المعاصر قرار مجلس الأمن؟ وأين وصل القتال؟

كانت هذه الأسئلة الشائرة تلح على المواطن العربي، وهو في حيرة تضطرم في أعماق نفسه، وراح يعود إلى ذاكرته يسترجع الخطاب الرسمية التي سمعها قبل بضعة أيام خلت، عن الحرب العربية، عن ظروفها، ومراحلها وأهدافها وعن القتال إلى النهاية حتى تحرير الأرض العربية المحتلة.

وتجلت الصورة كاملة أمام المواطن العربي، وبخاصة بعد أن أعلن الرئيس الأسد في سياق خطابه قوله «إننا لم نحرر الأرض بعد، وإن قرار مجلس الأمن كان مفاجأة لنا ومغائراً لمسيرتنا وتصوراتنا».

وعلى هذا الحال انتهت حرب تشرين الأول/أكتوبر، والحرب العربية الأولى

التي خاضتها الجيوش العربية بكل شجاعة وبسالة وبكل إعداد واستعداد.

وأقول إنها الحرب الأولى، مع أنها الرابعة في الحساب الطويل. ذلك أن حربنا الأولى عام ١٩٤٨ ولدت ميتة وقد أجهضها الملوك والرؤساء بالقيادة الخائنة، والتخطيط المفقود، وتلاقي الفساد في الضمير والسلاح. وحربنا الثانية في عام ١٩٥٦ أثناء العدوان الثلاثي، تغلبت فيها السياسة على الحرب. وحربنا الثالثة في الأيام الستة المشؤومة فقد ضاعت الجيوش العربية ومعها الأرض العربية، ضحية للسياسة العربية.

أما حرب تشرين الأول/أكتوبر ١٩٧٣ فقد انتهت في ريعان الصبا، وبقيت ذكرياتها وأمجادها، ومعها الآمال التي لا تسقط، والأمان التي لا تموت.

ومن هنا فقد كانت الأمة العربية على حق في غضبها لما انتهت تلك الحرب المجيدة، فالحرب قرار سياسي ابتهجته له الأمة، ووقف إطلاق النار قرار سياسي حزن له الأمة، واعتبرته أول الأخطاء السياسية بعد الحرب المجيدة، والقيادات السياسية هي المسؤولة أولاً وآخراً.

وأحس الرئيس السادات باستياء مصر والأمة العربية، فقد أعلن في أول مؤتمر صحافي عقده بعد صدور قرار مجلس الأمن (٣١ - ١٠ - ١٩٧٣) أنه قبل القرار «لأننا فوجئنا بأسلحة أمريكية حديثة لم يستخدمها الجيش الأمريكي بعد . . ولضمان الاثنين الكبار . . ولأن القرار ينص على انسحاب إسرائيل، وبصراحة أنا ما بحاربش أمريكا، وأنا غير مستعد إني أحارب أمريكا». ثم أردف كلامه بقوله «وكان فيه رد فعل لقرار قبول وقف إطلاق النار في البلد عندي هنا وفي الأمة العربية . . وفي قواتنا المسلحة . .».

وخاضت الأمة العربية في خضم الجدل حول قبول القرار، وأدلى المفكرون والصحافيون العرب بدلوهم، في كل أرجاء الوطن العربي وكانوا قبل بضعة أيام قد أصدروا بياناً ناشدوا فيه الدول العربية «أن تزيد من تضامنها في المعركة وأن لا تلقي الجيوش العربية سلاحها حتى يتم تحرير الأرض العربية». وقد وقّع على البيان عدد من أحرار العرب، مصريون وسوريون وعراقيون وفلسطينيون، ومن مختلف بقاع الوطن العربي.

وأذكر أنني التقيت بعدد من هؤلاء الإخوان بعد أن مضى زمن على انتهاء الحرب، وفتحوا الحوار في بيتي حول قبول قرار مجلس الأمن، وانتشرت الأسئلة مع أطباق الدخان، وكان أهمها:

- هل انهار الموقف العسكري حتى لم يبقَ بديل إلا قبول قرار وقف إطلاق النار؟
- هل اتفق العملاقان المتصارعان، أن تنتهي المعركة عند الخطوط التي انتهت إليها، فلا نصر كاسح للعرب، ولا هزيمة ساحقة لإسرائيل؟
- وأمريكا هذه التي حالت بيننا وبين النصر، هل نغسل أيدينا منها، أم نعود للتعامل معها؟
- وهل صحيح أن القوات الإسرائيلية كانت تهدد القاهرة ودمشق، وهذا ما حمل على قبول وقف إطلاق النار؟

- ولماذا لا تؤلف لجنة تحقيق عربية نزيهة للتحقيق في الأسباب التي أدت إلى قصور حرب تشرين الأول/أكتوبر عن تحرير الأراضي العربية المحتلة، وهذه إسرائيل ألقت لجنة تحقيق لتدرس الأسباب التي حالت دون النصر، نصر إسرائيل؟ لقد استبدلت القيادة السياسية في إسرائيل بعد حرب تشرين الأول/أكتوبر فهل سيبقى الحكم العربي على حاله من غير تعديل ولا تعديل؟

وطبعاً فإن الحوار لم ينته في تلك الأيام، ولم ينته إلى يومنا هذا، ووقف إطلاق النار يدخل عامه الرابع، ولكنني اكتفيت في ختام الجلسة أن أقول للإخوة الزائرين: احمداوا الله ولا يحمد على مكروه سواه. ووقف إطلاق النار مكروه حقاً، ولكن احمداوا الله.

قالوا: نحمد الله على ماذا؟

قلت: احمده على خمسة أمور: أولها، لأن حرب تشرين الأول/أكتوبر هي الحرب الحقيقية الأولى التي خاضتها الأمة العربية، وثانيها، لأن الحرب استمرت ستة عشر يوماً، وثالثها، لأن إسرائيل قد خسرت لأول مرة كثيراً من أبنائها وسلاحها ومن روحها، وهذا هو الأهم، ورابعها، لأن إسرائيل لم تنتصر، وكانت واثقة من النصر، وكان العالم يشاطرها هذه الثقة، وخامسها، أن الأمة العربية لم تهزم مثل هزيمة الأيام الستة، كما كانت إسرائيل تتوقع ومعها العالم كذلك.

وقال الإخوة: لقد وسعت الأمر أكثر مما يجب، وبسطته أكثر مما يجب وخلطت السليبيات بالإيجابيات.

قلت: أريد أن أعزي نفسي معكم في ما هو أخطر وأفذح.

قالوا: وما هو الأفذح والأخطر؟

قلت: لقد ابتليت الأمة العربية بعد حرب الأيام الستة بالقرار الشهير رقم

٢٤٢، أما بعد الحرب المجيدة فقد ابتلينا بقرار جديد له رقم جديد هو القرار رقم ٣٣٨، اتفق عليه العملاقان الكبيران روسيا وأمريكا، وستشغل به الأمة العربية عدداً من السنين، كما انشغلت بالقرار السابق سبع سنين.

قالوا: وما جوابك عن الأسئلة الباقية؟

قلت: الأمور العسكرية المحضة لا أريد الخوض فيها، ففيها كثير من الأسرار التي لم يكشف عنها بعد، وستظل زمناً طويلاً طي الكتمان، وإن لجنة تحقيق نزيهة هي التي تستطيع أن تصل إلى الحقيقة، إذا كان إلى الحقيقة من سبيل عند الحكم العربي المعاصر.

قالوا: وهل من تبديل أو تغيير في الحكم العربي؟

قلت: لا تبديل ولا تغيير، إن الحاكم الذي يستبدل هو الذي وصل إلى الحكم بإرادة الشعب، أما الذي يصل إلى الحكم عن غير طريق الشعب، فإنه لا يزيله إلا حاكم آخر يأتي عن طريق الشعب. وتلك هي مسيرة الحكم العربي المعاصر في معظم الأحوال، منذ عهد الاستقلال إلى يومنا هذا، وأرجو أن يطلع على الأمة العربية فجر جديد.

وانتهى الحوار تلك الليلة عند الفجر، وما طلع الفجر الجديد!

وعادت حليلة إلى عاداتها القديمة..

وسيطلع الفجر الجديد، وما هو ببعيد..

وعادت حليلة إلى عاداتها القديمة

في السادس من تشرين الأول/أكتوبر، تنفست الأمة العربية الصعداء، ورفعت يدها إلى السماء، وهي تدعو الله العلي القدير أن تكون الحرب العربية المجيدة انسلاخاً من عهد بغيض، وإقبالاً على عهد جديد، يصون القضية العربية ويؤذن بالعزة القومية.

لقد كانت الأعوام التي سبقت حرب تشرين الأول/أكتوبر، هي السنوات العجاف التي ابتليت بها الأمة العربية، فقد وقعت فيها حرب الأيام الستة التي ألحقت بالأمة العربية عاراً لم تصب بمثله منذ حملات الصليبيين وغزوات التتار.

ولم يكن احتلال الأرض العربية هو العار وحده، فالتاريخ حافل بوقائع الاحتلال من دولة على دولة، ولكن «تاج» هذا العار الذي طلب إلى الأمة العربية أن تضعه على رأسها، وعلى مفرقها بالذات، هو القرار الشهير رقم ٢٤٢ الصادر في تشرين الثاني/نوفمبر من عام ١٩٦٧.

وفي الفصول السابقة استعرضنا شروط هذا القرار وسوآته وكيف أنه وضع قبضة إسرائيل في عنق الأمة العربية فلا تنفك عنها ولا عن الأرض العربية المحتلة إلا بالصلح... على الوطن.

واستعرضنا كذلك، وبإسهاب، كيف حاول السفير السويدي يارينغ، بكل أمانة ونزاهة، أن يحمل إسرائيل على الجلاء عن الأرض العربية، وكيف قدم الجانب العربي تنازلات وتراجعات لتحقيق هذا الهدف، فلم تفلح تلك الجهود من قريب أو من بعيد، وبقيت إسرائيل على إصرارها وعنادها، تقبل بالانسحاب إلى الواقع الذي تريده، وترضى بالصلح ولكن على شروطها.

وكان هذا الموقف، من غير شك، مخافياً للحق والعدل ودواعي الأمن والسلام، ولكنه في واقع الحياة الدولية، غير مستغرب، وهكذا يكون التعامل بين

الغالب والمغلوب، ومن لم يرضَ فأمامه البحار السبعة، يشرب حتى يرتوي ويكتوي.

كانت تلك هي حياة المرارة والذل والضياع التي كانت تعيشها الأمة العربية، وأحسب عن يقين، أن تلك هي الأسباب التي حملت الرئيسين السادات والأسد على أن يعدّا ويخططا لحرب تشرين الأول/أكتوبر، وحسنأً فعلاً. وإذا كانت تلك الحرب لم تحقق تحرير الأرض العربية، إلا أنها حققت إنجازات كثيرة وكبيرة بسطناها في فصلين كاملين.

ومن أجل ذلك، فقد كان طبيعياً ومنطقياً، وضرورة قومية، أن تخرج الأمة العربية من المرحلة الذليلة الهزيلة السابقة، وتدخل في مرحلة عزيزة كريمة. . أو أقل ذلاً وعاراً. . وذلك أهون الشرين. ولكن العكس هو الذي جرى، على غير ما تتمنى الأمة العربية، ذلك أن مسيرة السياسة العربية راحت تزداد التصاقاً بالمرحلة السابقة، وتتخذها ركيزة للعمل القومي، وتحشد لها كل القدرات الإعلامية التي يملكها الحكم العربي المعاصر، تحاول جاهدة أن تجرّعها للأمة العربية، مستخدمة لتحقيق هذا الهدف الذليل كل ما في حرب تشرين الأول/أكتوبر من أمجاد رائعة، وقيم رفيعة، وإنجازات أصيلة.

وما كادت حرب تشرين الأول/أكتوبر أن تنتهي، حتى رأى المواطن العربي نفسه أمام عهد جديد، يتسم بالتراجع القومي. عهد له «مدرسة» سياسية جديدة، وله دعوة «وطنية» جديدة، تقوم على «مبادئ وأسس» جديدة.

وراحت هذه المدرسة السياسية، تسير لتحقيق دعوتها خطوة خطوة، وتعلن عن مبادئها جرعة جرعة، ثم ما لبثت أن أخذت تجهز بدعوتها، بالخطب الرسمية، وبالتصريحات الصحافية معلنة أن الموقف العربي العام عبر الخمسين عاماً الماضية، هو خطأ فادح، وغوغائية فاضحة، وأنه آن الأوان للعقل أن يسود على الجهل، وآن للموضوعية والعلمية والعقلانية أن تلجم النزعات العاطفية والانفعالية والارتجال.

وبعد التمهيد «المدفعي» لهذه المفاهيم الجديدة، أطلقت المدرسة السياسية «قوات المشاة»، لتزحف على الجماهير العربية تحت شعار التسوية السلمية لأزمة الشرق الأوسط، معلنة بكل جسارة عزمها على مصالحة إسرائيل، والتعايش مع إسرائيل والاعتراف بوجودها وسيادتها على «أرضها» وحدودها الإقليمية الأمنية، غير مبالية بأن «أرضها» هي أرضنا وأن «حدودها» هي في صميم وطننا.

وقد فتحت هذه المدرسة «أبوابها» في الثاني والعشرين من تشرين الأول/

أكتوبر، يوم صدر القرار الشرير رقم ٣٣٨ في مجلس الأمن. ولهذا القرار «قصة» حجبها الحكم العربي المعاصر عن الصحافة والإذاعة العربية، تماماً كما حجب قصة القرار الشرير رقم ٢٤٢ الذي أصدره مجلس الأمن في أعقاب حرب الأيام الستة، وأصبح لا بد لنا من العودة إلى محاضر مجلس الأمن لتتعرف على القصة من أولها إلى آخرها.

في السادس من تشرين الأول/أكتوبر، حينما انطلقت القوات المصرية والسورية في هجمتها المجيدة على الجبهتين في سيناء والجولان، هرول الوزير الإسرائيلي أبا إيبان إلى الجمعية العامة، وكانت منعقدة في دورتها العادية، ووقف على منبر الأمم المتحدة يشكو إلى الوفود الدولية «العدوان الصارخ الغادر» الذي شنته سوريا ومصر على إسرائيل يوم الغفران، وألح في لهجة متلعثمة بالخوف والفرع، عن الحاجة الملحة «لوقف سفك الدماء وإعادة الوضع إلى خطوط وقف إطلاق النار التي سبقت العدوان المصري السوري». وكانت مفارقة عجيبة من الوزير الإسرائيلي أنه أصبح في ذلك اليوم يطلب العودة إلى خطوط ما قبل القتال، وهو هو الذي رفض بنفسه من على منبر الأمم المتحدة، في الخامس من حزيران/يونيو ١٩٦٧ العودة إلى خطوط ما قبل القتال، مؤكداً أن تلك الحدود قد أصبحت في مطاوي التاريخ البائد.

ومضت الجمعية العامة، يومئذٍ، غير مبالية باحتجاجات الوزير الإسرائيلي، ولا بمطالبه، فلم تتخذ قراراً، ولم تحرك ساكناً، وتركت المصير للميدان، فتلك هي شريعة الدول منذ كانت الدول عبر التاريخ، مع المنتصر إذا انتصر، وعلى المغلوب إذا انقلب.

وأخذت الولايات المتحدة، زمام المبادرة بمفردها، فإن الخطر يحرق بإسرائيل، وهي ولايتها الحادية والخمسون عبر البحر الأبيض المتوسط، وكان الرئيس نيكسون في ذلك اليوم يقضي إجازته خارج واشنطن، فتولى الدكتور كيسنجر بنفسه، وباسم الرئيس الأمريكي القيام بالاتصالات الدولية لوقف القتال في الشرق الأوسط، ووجه رسالة عاجلة إلى كل من الملك فيصل والملك حسين لاستخدام نفوذهما لوقف الحرب، ودعا مصر وإسرائيل إلى وقف القتال، ثم دعا مجلس الأمن القومي إلى الانعقاد لاتخاذ الإجراءات اللازمة التي تقتضيها خطورة الموقف.

ومضى يومان، والحرب مستعرة الأوار، تتطور لغير صالح إسرائيل، فسارعت الولايات المتحدة إلى اتخاذ مبادرات أخرى منها، أن الدكتور كيسنجر

أعلن أن الانفراج في العلاقات بين المعسكرين معرض للانهيار، ويتحتم على الاتحاد السوفياتي أن يتحمل مسؤولياته، وأن ذلك كله مرتبط بموقف موسكو من النزاع في الشرق الأوسط، ومنها أن الرئيس نيكسون تبادل الرسائل مع بريجنيف الزعيم السوفياتي لوقف الحرب الناشئة بين العرب وإسرائيل، ومنها أن صدر الأمر إلى كتيبة أمريكية مرابطة في ألمانيا الغربية بالاستعداد للتحرك إلى الشرق الأوسط، ومنها أن طلبت أمريكا دعوة مجلس الأمن إلى الانعقاد فوراً لإصدار قرار بوقف إطلاق النار.

وانعقد مجلس الأمن في مساء يوم الاثنين، الثامن من تشرين الأول/أكتوبر، وكان المندوب الأمريكي أول من تحدث، فهو الذي طلب عقد مجلس الأمن، فأعلن إلى المجلس «أن القوات المصرية والسورية قد بدأت بالهجوم في كل من سيناء والجولان». وحقق أعضاء المجلس في وجه المندوب الأمريكي وهو يطلق هذه العبارة، وهم يستذكرون حرب الأيام الستة قبل سبع سنوات، وكيف أن أمريكا رفضت أن تعترف بأن إسرائيل هي التي بدأت بالعدوان، وأنها هي التي سددت الضربة الأولى، واستمر الجدل حول هذه النقطة عدة أسابيع وأمريكا لا تنزحزح، مكررة القول بأنه لا داعي للدخول في التفاصيل، فالموقف غامض، والادعاءات متضاربة، ولا جدوى من أن يشغل مجلس الأمن نفسه بحثاً عن بدء العدوان، ومن المسؤول عن القتال!

ثم انتقل المندوب الأمريكي إلى سرد اقتراحاته، فطلب أولاً، وقف الأعمال العسكرية وأن تسكت المدافع، حتى نستطيع أن نبحث الطرق المؤدية إلى السلام، وطلب ثانياً، أن يعود الفرقاء إلى المواقع السابقة للقتال، واستمع أعضاء المجلس إلى الطلب الأمريكي الثاني، وهم في دهشة بالغة للمرة الثانية، فإن الولايات المتحدة كانت في مجلس الأمن، وفي حرب الأيام الستة قد وقفت بعناد وصرامة، ضد العودة إلى «خطوط ما قبل القتال»، كأنما هذا المبدأ الدولي المتعارف عليه لا يستخدم إلا حينما يكون في صالح إسرائيل وحدها، أما حينما يكون في صالح العرب فإن أمريكا تنكره تماماً، ولا تذكره من قريب أو بعيد.

واقصرت كلمة المندوب الأمريكي على هذه المطالب الأخيرة، فقد أحس أن أعضاء المجلس ينظرون إليه في عجب عجاب، وكأنما لسان حالهم يقول: «إذا لم تستح فافعل ما تشاء، وقل ما تشاء»!

وأعقبه بالكلام الدكتور حسن الزيات وزير خارجية مصر، فألقى خطاباً مطولاً استعرض فيه أزمة الشرق الأوسط منذ حرب الأيام الستة إلى حرب تشرين الأول/

أكتوبر فكان أعظم خطاب عربي ألقى في الأمم المتحدة، لا لأنه فاق خطباء العرب السابقين منذ أن عرضت قضية فلسطين في الأمم المتحدة في عام ١٩٤٧، فإن كثيرين منهم تجاوزوه في الفصاحة والبلاغة، والمنطق السياسي والدولي واعتماد المراجع التاريخية والقانونية، أما هو، الدكتور الزيات، فقد كان خطابه أكبر أثراً وخطراً. . لقد كان المدفع وراء كلماته. . والصواريخ كافة في ثنائه عباراته.

والوقت الذي ألقى فيه الزيات خطابه، كان سر «الصنعة» الدولية، فقد كان خطابه في الثامن من تشرين الأول/أكتوبر، حينما كان قد عبر الجيش المصري قناة السويس، وأزاح الساتر التراي، وحطم خط بارليف؛ وحينما كان الجيش السوري قد بلغ مشارف بحيرة طبريا، وأصبحت أقدام الجندي السوري تطفأ على رأس إسرائيل.

ثم تناول الكلام مباشرة، مندوب الصين، وكانت فرصته الذهبية ليحمل على الدولتين العملاقتين، «المتآمرتين مع إسرائيل على العدوان على الأمة العربية وعلى شعب فلسطين». وبعد ذلك هاجم سياسة الوفاق بين أمريكا والاتحاد السوفياتي «التي تهدف إلى خداع العرب، والحيلولة بينهم وبين تحرير أراضيهم المحتلة من قبل إسرائيل عميلة الاستعمار العالمي»، وطالب في نهاية خطابه بإدانة العدوان الإسرائيلي، وانسحاب إسرائيل من جميع الأراضي العربية المحتلة، وتقديم الدعم والمساعدة إلى الشعب العربي في سوريا ومصر، والشعب الفلسطيني في كفاحهم لمقاومة العدوان واستعادة الحقوق الوطنية للشعب الفلسطيني.

وطلب الوزير الإسرائيلي أبا إيبان الكلمة فألقى خطاباً موجزاً لا يتجاوز صفحة، وما رأيت له كلمة هزيلة مهتزة أسوأ حالاً من تلك الليلة، وكانت بيني وبينه مساجلات مطولة، هائجة مائجة، عبر عدة أعوام في الأمم المتحدة - كنت فيها أدفعه بالحجة والمنطق والقانون والسياسة والتاريخ، ولكنه كان يدفعني بشيء واحد، أنه جاثم على وطني، محتل لداري.

وختم إيبان خطابه بالعودة إلى شعار المفاوضات والتسوية السلمية وأنه «سيتكلم في جلسة مقبلة» وقالها في لهجة متلعثمة، قابلها الجمهور اليهودي في القاعة بوجوم وانكسار.

وتعاقب على الكلام مندوب بريطانيا فتحدث عن وقف القتال، ومندوب الاتحاد السوفياتي مشيداً بالوفاق الدولي ومراحل أزمة الشرق الأوسط. وانتهت الجلسة في أقل من ساعتين، من دون أن يتكلم أحد من المندوبين الآخرين، ومن دون أن يتخذ المجلس أي قرار، كأنما أراد المجلس أن يترك القرار للميدان، ميدان المعركة،

ثم يأتي بعدها ميدان السياسة، وتلك هي الشريعة الدولية، وذلك هو موقف مجلس الأمن وسلوكه، ينتصر للمنتصرين، وينكسر أمام المنكسرين.

وانعقدت الجلسة الثانية، في اليوم الثاني - التاسع من تشرين الأول/أكتوبر - فتكلم مندوبو يوغوسلافيا وفرنسا والنمسا وسوريا والاتحاد السوفياتي والهند وكينيا وباناما وغينيا وبيرو وإسرائيل وإندونيسيا والسودان، وكانت الكلمات في معظمها مؤيدة للموقف العربي، وختمت الجلسة من دون أن يصدر عنها أي قرار، وترك حبل القتال على غاربه، يتجه إلى حيث يستطيع غاية وسبيلاً.

ولكن هذه الجلسة تميزت بأمور مثيرة، أولها أن المندوب السوري كزميله المصري في الجلسة السابقة، ألقى خطاباً مطولاً شرح فيه مراحل الأزمة في كل أدوارها، وكانت مدفعية الجيش السوري في الميدان هي التي تقذف بكلماته إلى قاعة مجلس الأمن، وثانيها أن المندوب الإسرائيلي تهجم على الاتحاد السوفياتي بوقاحة وبذاءة، فبادله المندوب السوفياتي الاتهام باللهجة والعملية نفسهما، وليته رد عليه بمزيد من الصواريخ المتطورة يرسلها إلى الجبهة المصرية والسورية، حتى يتولى الجندي العربي تأديب إسرائيل في الميدان. وثالثها أن المندوب المصري الدكتور الزيات، وجه سؤالاً عالياً إلى الولايات المتحدة عن صحة الإشاعات «التي تقول إن أمريكا تمد إسرائيل بالعون العسكري». غير أن السؤال العالي لم يصل إلى مسامع المندوب الأمريكي، فلم يؤكد ولم يكذب، ولاذ بالصمت من غير جواب. ورفعت الجلسة.. بعد أربع ساعات طوال عراض.

واستؤنفت الجلسة الثالثة، في الحادي عشر من تشرين الأول/أكتوبر، وتكلم فيها كل من مندوب غينيا وبيرو والعربية السعودية والمملكة المتحدة، والاتحاد السوفياتي، وكانت خطبهم تدور حول أزمة الشرق الأوسط بصورة عامة. وقد اشترك في المناقشة مندوبو مصر وسوريا وإسرائيل، وتعادلت الحدة والشدة في الكلمات والعبارات. وفي ذلك اليوم - الحادي عشر - بدأت أمريكا بالعون العسكري لإسرائيل. وبدأت إسرائيل تأخذ أنفاسها في الميدان، ورفعت الجلسة إلى اليوم التالي.

واستؤنفت الجلسة بعد ظهر اليوم التالي في ١٢ تشرين الأول/أكتوبر فكان مندوب نيجيريا أول المتكلمين وتبعه مندوب كينيا فأيداً الموقف العربي، ثم تحدث كل من مندوب أستراليا والاتحاد السوفياتي وإسرائيل وسوريا ومصر، ولم تتجاوز الجلسة ساعتين، كان معظم الكلام فيها ردوداً متقابلة متساجلة، وتأجلت الجلسة إلى أجل غير مسمى.

وامتد هذا الأجل غير المسمى تسعة أيام بكاملها، لم ينعقد خلالها مجلس الأمن، ولم يقترح أحد من الأعضاء دعوته. وقد يخيل للمرء أن هذه الأيام التسعة قد مرت هادئة ساكنة، وليس فيها ما يدعو إلى انعقاد مجلس الأمن وهو الجهاز الأعلى للأمم المتحدة المسؤول عن الأمن والسلام في العالم.

ولكن الواقع أن هذه الأيام التسعة، كانت هي أخطر الأيام في الحرب العربية الإسرائيلية، وبالتأكيد فقد كانت أخطر أيام الحرب والسلام في العالم بأسره، لذلك العام، وربما لأعوام كثيرة منذ أن وضعت الحرب العالمية الثانية أوزارها.

ففي هذه الأيام التسعة تركت أمريكا مجلس الأمن عند المناقشات التي انتهت إليها في الليلة الفائتة، الثاني عشر من شهر تشرين الأول/أكتوبر، وبدأت حملتها الكبرى لمساندة إسرائيل، عن طريق «الجلسرين» الجوي والبحري، رأساً إلى مطارات وموانئ إسرائيل، وتم تحريك الأسطولين السادس والسابع إلى البحر الأبيض المتوسط، ثم الاستنفار النووي للقوات الأمريكية، كما بسطناه في فصل سابق، وما انتهى إليه الأمر من تمكين إسرائيل من استرداد مواقعها في الجولان وجبل الشيخ وزيادة، واختراق القوات الإسرائيلية لثغرة الدفرسوار، ومنها إلى الضفة الغربية لقناة السويس.

وفي العشرين من تشرين الأول/أكتوبر - بعد أسبوعين من الحرب، وبعد أسبوع من توقف مجلس الأمن عن الانعقاد، فوجئ العالم الدولي بالناطق الرسمي الأمريكي وهو يعلن أن «الرئيس الأمريكي نيكسون وافق على إيفاد وزير خارجيته الدكتور كيسنجر إلى موسكو بناء على طلب الحكومة السوفياتية ليجري مباحثات مباشرة مع الزعماء السوفيات حول الوسائل الكفيلة بوضع حد للحرب في الشرق الأوسط»، مفاجأة واضحة في كلام صريح.

ووصل الدكتور كيسنجر إلى موسكو في اليوم ذاته، ومن المطار ذهب الوزير الأمريكي إلى الكرملين واجتمع بالمستر بريجنيف السكرتير العام للحزب الشيوعي، ولم تمض أربع وعشرون ساعة على زيارة كيسنجر إلى موسكو حتى أعلن المتحدث باسم البيت الأبيض «أن أمريكا والاتحاد السوفياتي قد توصلتا إلى اتفاق على مشروع قرار لوقف إطلاق النار ولتسوية النزاع في الشرق الأوسط، وأن الطرفين الأمريكي والسوفياتي وجهها الدعوة إلى مجلس الأمن للانعقاد فوراً...». وعاد الوزير الأمريكي إلى واشنطن ليبدأ مجلس الأمن أعماله ويستأنف الجلسة من جديد.

وانعقد مجلس الأمن في الثاني والعشرين من تشرين الأول/أكتوبر، وكان يوم

أحد، وكان عليه أن يعمل في يوم العطلة، بعد أن كان متعطلاً في الأيام السابقة كلها، وليس هذا فحسب، بل انعقد ليلاً في الساعة العاشرة والدقيقة الخامسة عشرة. وعلى المواطن العربي أن يتأمل، فذلك ما أرادته أمريكا والاتحاد السوفياتي . . «وما شئت أنت لا ما شاءت الأقدار»!!

وافتح الرئيس الجلسة، وهو مندوب أستراليا، ليقول بكل أدب واحترام «إني شاكر لأعضاء المجلس موافقتهم على حضور هذه الجلسة، رغمًا عن الإعلان القصير، وذلك بناء على رغبة عاجلة من قبل مندوبي كل من الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي»، وما دام لفظ «الاتحاد» وارداً في اسم العملاقين الكبيرين فقد بدا أنهما اتخذا موقفاً «موحداً» بشأن أزمة الشرق الأوسط!!

وما إن بدأت الجلسة العاجلة، وجلس الأعضاء في مقاعدهم حتى كان موظفو المجلس يوزعون مشروع قرار يحمل اسم الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة مقدم منهما بالاشتراك.

وبحسب الإجراءات المتبعة، فقد بدأ المندوب الأمريكي الكلام لشرح مشروع القرار، فقال «إن الولايات المتحدة، بالاشتراك مع الاتحاد السوفياتي، دعت لعقد هذه الجلسة تحقيقاً لهدف واحد وهو اتخاذ عمل مشترك وتقديم اقتراح مشترك إلى المجلس وذلك بقصد الوصول إلى وقف عاجل لإطلاق النار، وللشروع فوراً في مفاوضات بين الفريقين، تحت إشراف مناسب، تطلعاً إلى بلوغ سلام عادل ودائم استناداً إلى القرار الصادر من مجلس الأمن في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٦٧».

وتابع المندوب الأمريكي كلامه قائلاً «لقد وافق الرئيس نيكسون أن يطير الدكتور كيسنجر إلى موسكو بناء على دعوة من السكرتير العام بريجنيف، ونتيجة لتلك المباحثات، فالمجلس يرى أمامه مشروع القرار المتفق عليه بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي، وأن حكومتينا ترجوان عملاً عاجلاً من قبل مجلس الأمن»، وتابع المندوب الأمريكي كلامه موضحاً «أن مشروع القرار لا ينطبق على الفرقاء المعننين وحدهم، ولكنه يشمل الذين اشتركوا بالقتال بإرسال وحدات. وأخيراً فإني أريد أن أبلغ المجلس بأننا نحن، الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة نعتقد بأنه يجب تبادل الأسرى بصورة عاجلة، كما نعتقد أن المجلس يؤدي مساهمة كبيرة في تحقيق الأمن والسلام وذلك بأن يتبنى هذا المشروع فوراً» . . !

وواضح أن المندوب الأمريكي كان يتكلم أصالة عن الولايات المتحدة ونيابة

عن الاتحاد السوفياتي، فضلاً عن أن خطابه في مجموعه كان يجسد موقفاً عملاقاً يتسم بالطغيان والسيطرة على أعضاء المجلس، وكأنما لسان حاله يقول، هذه نتيجة مشاوراتنا، وهذا هو قرارنا، أمامكم، وعليكم أن تتبنوه فوراً.

وشمة موضوع تعرّض له المندوب الأمريكي باسمه وباسم الاتحاد السوفياتي، من دون أن يكون وارداً في مشروع القرار، وهو مسألة تبادل الأسرى. وسنعالج في فصل مقبل الاهتمام الصارخ لإسرائيل بشأن الأسرى الإسرائيليين، لنرى كيف أن موضوع بضع مئات من الأسرى الإسرائيليين قد استحوز على اهتمام العملاقين العظيمين، من دون أن يقولوا كلمة واحدة عن مليونين من اللاجئين الفلسطينيين، الذين قضوا ربع قرن في الخيام، بعيدين عن وطنهم وديارهم.

وبعد المندوب الأمريكي، تحدث شريكه المندوب السوفياتي فقال «إن الحالة في المنطقة تهدد بصورة جدية السلام الدولي. مما يحتم على مجلس الأمن أن يتخذ الإجراءات العاجلة للمطالبة بوقف سفك الدماء وتحقيق تسوية عملية سلمية، على أساس قرار مجلس الأمن رقم ٢٤٢ الصادر في ٢٢ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٦٧، وفي الوقت الحاضر، ونتيجة للمشاورات، فإن الاتحاد السوفياتي بالاشتراك مع الولايات المتحدة قد تقدما إلى المجلس بمشروع قرار يدعو إلى وقف لإطلاق النار، وللتنفيذ العملي العاجل لقرار مجلس الأمن رقم ٢٤٢ لتسوية سياسية في الشرق الأوسط».

وفي إشارة ضمنية إلى الوفاق الدولي، تابع المندوب السوفياتي حديثه قائلاً «إن التطورات الخطيرة في أحداث الشرق الأوسط، تناقض تخفيف التوتر الذي تحقق مؤخراً، وأصبح الواجب يقضي أن تتجه الأمور نحو تسوية عادلة وسلمية، والوقت لا ينتظر». وختم المندوب السوفياتي كلامه قائلاً «إن الاتحاد السوفياتي يعتبر أنه يتوجب على مجلس الأمن أن يعمل فوراً بموجب الميثاق، وأن يصدر القرار اللازم في هذا اليوم، وفي جلسة المجلس هذه، والاتحاد السوفياتي يدعو جميع أعضاء مجلس الأمن أن يفعلوا ذلك».

وواضح من كلام المندوب السوفياتي أن «العماق» يتكلم، عما فعل زميله الأمريكي، فقد شرح مشروع القرار المشترك ولم يكتف بمطالبة المجلس أن يتبنى القرار، ولكن أن يتبناه «في هذا اليوم وفي هذه الجلسة».

ثم تناول الكلام المندوب البريطاني مبتدئاً حديثه بأن «حكومته تملك معرفة جيدة بالمصاعب التي يجب التغلب عليها، مما يصعب معها الاعتقاد بأن تسوية ما يمكن

الوصول إليها غداً». وكان ينقص هذا الحديث الصحيح اعتراف صريح، بأن تلك «المصاعب» بل والمشكلة كلها هي من صنع السياسة الاستعمارية البريطانية، ولن يغفر التاريخ لبريطانيا دورها الغاشم في خلق هذه المأساة الإنسانية.

ولم يخفِ المندوب البريطاني، في خطابه، انزعاجه من تعبير المفاوضات تحت الإشراف المناسب، فقد فهم منها، وهو على حق، أن الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة قد اتفقا أن يحتكرا أزمة الشرق الأوسط بين أيديهما وأن يستأثرا «بمنافعها» وحدهما.

ولم يخلُ كلام المندوب البريطاني، كذلك، من إشارة مأكرة، حين قال «إن حكومتي تأمل أن يوقف كل من الاتحاد السوفياتي وأمريكا شحن الأسلحة إلى المنطقة... لقد توقفتنا نحن حينما بدأت الحرب...».

وتحدث المندوب الفرنسي، فأيد مشروع القرار الأمريكي السوفياتي بصورة عامة، وكما فعل زميله البريطاني فقد أكد «أن المفاوضات تحت الإشراف المباشر»، لا تعني إلا شيئاً واحداً هو إشراف مجلس الأمن، وتابع كلامه ليوجه صفة إلى الاتحاد السوفياتي وأمريكا بقوله «إن مشروع القرار الذي أمامنا أصبح له فعالية كاملة وفرصة لاستعادة السلام، فقط إذا كان مفهوماً أن الدولتين اللتين تقدمتا به تنويان أن توقفا بأسرع ما يمكن شحناتهما الضخمة من الأسلحة إلى المتحاربين».

وهكذا أثارت شحنات الأسلحة، شهية الحليفين بريطانيا وفرنسا، فوجها انتقادهما إلى الاتحاد السوفياتي وأمريكا معاً تحت شعار السلام، وكان لكل منهما في الماضي دور خطير في تخريب السلام، ودور أخطر في شحن الأسلحة إلى بلد السلام.

ثم تكلم مندوبو كل من الهند وكينيا، وبناما، وإندونيسيا، والسودان، والنمسا، ويوغوسلافيا، والسعودية، وكانت معظم بياناتهم مؤيدة لوجهة النظر العربية.

وانبرى مندوب الصين، في كلام موجز حاد كالسيف ليقول «إن ما فعلته الدولتان العظميان في مجرى الأحداث قد كشف عن مقاصدهما، وكذلك عن تأمرهما في الشرق الأوسط، وعن محاولتهما فرض حالة اللاسلم واللاحرب مرة ثانية على الشعب العربي، والآن فإن الدولتين العملاقتين قد قدمتا بسرعة مشروع قرار ملفق من اختراعهما إلى مجلس الأمن، طلبتا بالموافقة عليه فوراً، من دون أن تتركنا فرصة للتشاور بين أعضاء المجلس، ولحصول الأعضاء على تعليمات من حكوماتهم، إن

هذا الإجراء في فرض الإرادة على المجلس هو شيء غير معقول، ونحن لا نوافق عليه، ولذلك فإن الوفد الصيني يقرر أن لا يشترك في التصويت على مشروع القرار المذكور». وكانت هذه صفقة أخرى من الوفد الصيني، سبقتها صفقات مماثلة، وجاء بعدها كثيرات من أمثالها وأشد.

وتحدث مندوب إسرائيل هذه المرة ولأول مرة بنبرة عالية تنبئ أن موازين القتال قد مالت إلى جانب إسرائيل، وقال في هذا السياق إن «إسرائيل قد نجحت في صد هجوم، لو نجح في أهدافه، لوضع أمن إسرائيل في خطر جسيم. أما بالنسبة إلى مشروع القرار الأمريكي السوفياتي فنحن نقبله بشرط أن يكون مفهوماً أنه يشمل جميع القوات المحاربة الموجودة في الجبهة من أي بلد كانوا، وكذلك فإن وقف إطلاق النار يجب أن يعني وقف الحصار البحري في باب المندب الذي فرضته جمهورية اليمن، وكذلك فنحن نعتبر أن إخلاء سبيل الأسرى شرطاً لا يستغنى عنه في أي اتفاق لوقف إطلاق النار».

وتكلم مندوب مصر، كلاماً موجزاً، فرفض الشروط التي ذكرها المندوب الإسرائيلي، ولم يتعرض لمشروع القرار بالرفض أو القبول بصورة مباشرة، واكتفى بأن يمر عليه مرور الكرام.

وامتدت المناقشة إلى الساعة الواحدة والنصف من صباح يوم الاثنين وكانت قد انعقدت في الساعة العاشرة والربع من مساء الأحد، وطرح مشروع القرار السوفياتي الأمريكي للتصويت، فرفضت الأيدي، وتمت الموافقة عليه بأربعة عشر صوتاً، أما العضو الخامس عشر، الصين، فقد أعلن أنه لا يشترك في التصويت.

واتخذ المجلس القرار رقم ٣٣٨ ونصت الفقرة الأولى منه بشأن وقف إطلاق النار، بأن مجلس الأمن «يدعو جميع الفرقاء المشتركة في القتال الحاضر لوقف إطلاق النار وإنهاء جميع الأعمال العسكرية، فوراً، خلال اثنتي عشرة ساعة منذ اللحظة التي يصدر فيها هذا القرار، وذلك في المواقع التي يحتلونها الآن». ولفظة «الآن» فيها البلاء الأكبر، فإن إسرائيل تستطيع أن تقول على الدوام، إن خطوط وقف القتال هي هنا، أو هناك، أو هنالك.

وقد كان واضحاً من هذه الصياغة الرخوة للقرار، ومن الشروط التي سردها المندوب الإسرائيلي، أن إسرائيل لن تنفذ القرار وأنها ستلعب لعبتها المعروفة باستمرار إطلاق النار تحت شعار وقف إطلاق النار، ولم لا والولايات المتحدة أمدتها بأحدث أنواع الأسلحة، والاتحاد السوفياتي ملجوم بالوفاق الدولي، وبزيارة

كيسنجر إلى موسكو التي أفضت إلى اتفاق العملاقين على كل شيء.

وصدقت الفراسة، فإن إسرائيل استمرت في الحرب، فوسعت ثغرة الدفرسوار التي نفذت منها إلى الضفة الغربية لقناة السويس، وكذلك فإنها توغلت في الأراضي السورية بعض الشيء، وأصبحت أجهزة الإعلام الصهيونية تتحدث أن القوات الإسرائيلية تتحكم في الطريق المؤدية إلى القاهرة وإلى دمشق.

وطلبت مصر عقد مجلس الأمن في اليوم التالي لصدور قرار مجلس الأمن ٢٣ تشرين الأول/أكتوبر، وتكلم الدكتور الزيات في البداية وألقى خطاباً لعله أصغر خطاب ألقى في الأمم المتحدة منذ إنشائها إلى يومنا هذا، فقال «لقد طلبت عقد هذه الجلسة للنظر في موضوع عدم تنفيذ القرار رقم ٣٣٨ لعام ١٩٧٣ الذي صدر بالأمس، وانهيار إجراءات وقف إطلاق النار التي أمر بها مجلس الأمن»، وسكت مندوب مصر عند هذه الكلمة الموجزة.

وتناول مندوب إسرائيل الكلام فألقى خطاباً مطولاً أكثر فيه اللف والدوران، منكرًا أن إسرائيل قد خرقت وقف إطلاق النار، وأن مصر وسوريا قد بدأت الحرب، وأنه يجب عليهما أن تتحملا نتائج الحرب، وكرر المعاني التي سردها في خطاب الجلسة السابقة.

وهنا تقدم المندوب الأمريكي بمشروع قرار جديد باسمه وباسم الاتحاد السوفياتي، يؤكد القرار السابق وحمل رقم ٣٣٩ «يدعو إلى وقف إطلاق النار وجميع الأعمال العسكرية، والانسحاب إلى المواقع التي كانت محتلة من القوات، وقت صدور القرار السابق».

وطلب مندوب الصين الكلام، فاعترض عليه مندوب الاتحاد السوفياتي مثيراً نقطة نظام، وقابله مندوب الصين بنقطة نظام، وتبادل الفريقان الكلام والالتماس، ووقع هرج ومرج في قاعة المجلس من قبل الأعضاء، ومن قبل الجمهور اليهودي في القاعة، واختل نظام الجلسة، مما اضطر الرئيس إلى رفع الجلسة وعاد أعضاء المجلس إلى ما وراء الكواليس، وتم الاتفاق أن يلقي مندوب الصين خطابه، ثم يصار إلى التصويت على المشروع الأمريكي - السوفياتي.

وعادت الجلسة إلى الانعقاد، وتناول مندوب الصين الكلام، فألقى خطاباً ساخناً حمل فيه على الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة حملة ضارية، واتهمهما بأنهما تتآمران على الأمة العربية والشعب الفلسطيني، وأن الاتحاد السوفياتي يقدم السلاح إلى الدول العربية بالقدر الذي يحقق أطماعه ونفوذه في الشرق الأوسط ويكفل له

المساومة مع أمريكا لإبقاء الوفاق الدولي في إطار مصالحهما المشتركة. وكان خطاب مندوب الصين مطولاً، يُعري بترجمته كاملاً، لولا ضيق المقام، فهو يعبر عن رأي إنسان العالم الثالث المبتلى بالوفاق الدولي الذي يقرر مصير دول العالم الثالث، بعيداً عن مصالح شعوبه.

وبعد أن فرغ مندوب الصين من مرافعته الاتهامية ضد العملاقين الكبيرين، طرح مشروع القرار الأمريكي السوفيياتي للتصويت، فوافق عليه أربعة عشر عضواً، وامتنع العضو الخامس عشر، مندوب الصين، عن الاشتراك في التصويت للأسباب التي ذكرها في خطابه. وانتهت الجلسة الساعة التاسعة ليلاً، بعد أن خطب الأعضاء خطبهم المألوفة المعروفة يشرحون فيها «مفهوم» القرار في هذه العبارة، وفي هذه الكلمة وفي هذا الحرف.

وجاء اليوم الرابع والعشرون، فكان أخطر يوم في ساحة المعركة في الوطن، وفي ميدان مجلس الأمن في نيويورك، فقد انعقد مجلس الأمن في الساعة السابعة مساءً بناءً على طلب عاجل من الوفد المصري، وابتدأ الدكتور الزيات قائلاً: «هذه أوقات خطيرة في تاريخ بلادنا. نريد أن نبحث انهيار وقف إطلاق النار، وانتهاك إسرائيل لقرار مجلس الأمن الذي وضعه الاتحاد السوفيياتي والولايات المتحدة، إن حرباً جديدة، وعدواناً جديداً، قد اندلع في الشرق الأوسط وهو مستمر في هذه اللحظة، في هذه الساعة الواحدة صباحاً بحسب توقيت القاهرة، إن قواتنا في الضفة الشرقية في سيناء المصرية، تتعرض للهجوم بصواريخ موجهة بالليزر وطائرات فانتوم الأمريكية، وفي الوقت نفسه، فإن جميع القطاعات باستثناء القطاع الشمالي، في الضفة الغربية هو ميدان معركة حرب غادرة، أعد لها وبدأت تحت ستار وقف إطلاق النار الذي اقترحه لهذا المجلس كل من الاتحاد السوفيياتي وأمريكا، وأقره المجلس ونحن نصدّ الهجوم. نحن سنعيش واقفين ونحارب ونموت واقفين، من دون أن نعيش ونحن راكعين».

وكانت مصر في ذروة هذه الأزمة العسكرية قد وجهت دعوة عاجلة إلى كل من الاتحاد السوفيياتي وأمريكا لإرسال قواتهما المسلحة إلى المنطقة لحماية وقف إطلاق النار، وتطالبهما بالتدخل العسكري لوضع حد لسير المعارك الدائرة على طرفي قتال السويس. وقد ردّد الدكتور الزيات هذا الطلب المصري أمام مجلس الأمن، فقال «إننا نريد عملية إنقاذ. إننا نأمل من أمريكا والاتحاد السوفيياتي صاحبي قرار وقف إطلاق النار إنقاذ الموقف، أو بأي عمل آخر يراه المجلس مناسباً».

ورد المندوب الإسرائيلي بأكاذيبه المعروفة، زاعماً أن إسرائيل ترد على النار بالنار، مع أن التقارير كلها تشير إلى أن القوات الإسرائيلية، مدعومة بأمريكا، هي التي كانت تنتهك وقف إطلاق النار وتوسع أعمالها العسكرية، وأمريكا التي تساند إسرائيل في معركة الحرب في الميدان، هي التي تساند إسرائيل في مجلس الأمن حتى في وقاحتها وبذاءتها، حين قال مندوب إسرائيل في مجلس الأمن، عن مصر: «ضربني وبكى وسبقني واشتكى» مستشهداً بالمثل العربي المعروف، والعالم بأسره يعرف أنه لولا أمريكا ما كان لهذا الكلام الوقح ولا لصاحبه أن يكون له مكان في مجلس الأمن، أمريكا عدو العرب القديم، وصديقهم الجديد!

وتكلم عدد من المندوبين، ولكن كلمة المندوب الأمريكي لفتت انتباه المجلس، لأنها كشفت عن مزيد من التوافق بين الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة في تلك المرحلة الخطيرة، فقد قال «رغمًا عن صدور قرارين اثنين من مجلس الأمن بوقف إطلاق النار، فإن القتال لا يزال مستمراً في منطقة الصراع، ولقد اجتمع المجلس بناء على طلب مصر، وقد طلب الوزير المصري أن يدعو مجلس الأمن الاتحاد السوفياتي وأمريكا لإرسال قواتهما إلى المنطقة للإشراف على وقف إطلاق النار ولضمان تنفيذه. وفي الوقت نفسه فإن المجلس قد استمع إلى ادعاءات إسرائيل بأن مصر لم تلتزم بوقف إطلاق النار وهي بالتالي تتحمل مسؤولية استئناف القتال.

وأريد أن أقول مرة أخرى كما قلت بالأمس إنه من المستحيل معرفة الحقيقة بصدد هذه الاتهامات المتناقضة (!) وعلى أي حال، فإن الولايات المتحدة لا ترى أن تورط الدول العظمى، عن طريق إرسال قواتهما، يمكن أن يوفر حالة السلام. إن هدفنا في الشرق الأوسط ليس خلق مجابهة عسكرية، ولكن لنشجع ضبط النفس والحذر من قبل الفريقين، إن المستر مالك (المندوب السوفياتي) يعرف بأننا بذلنا كل جهودنا لتنفيذ وقف إطلاق النار، وقد قمنا بدورنا بتنفيذ الاتفاق الذي تم بين الدكتور كيسنجر والاتحاد السوفياتي في موسكو، بروح من الصداقة، كجزء من جهدنا لتحسين العلاقات على جبهة واسعة مع الاتحاد السوفياتي». ولا أحسب أن هذا الكلام الواضح الصريح في حاجة إلى تعليق أو تعقيب، فكل كلمة فيه تنبئ على وجه اليقين أن خيوط الحرب في الشرق الأوسط كانت بأيدي الدولتين العملاقتين، وأن هذه الأيدي كانت متماسكة من الرسغين إلى الإصبعين الصغيرين.

وكذلك فإن المندوب السوفياتي، السيد مالك، لم يعقب على ملاحظات

المندوب الأمريكي وانشغل في جدال حار مع المندوب الإسرائيلي ليدخل السرور على قلب الوفود العربية، بأنه أرغى وأزبد على المندوب الإسرائيلي، وأنه كال له الصاع صاعين.

وانتهت الجلسة من غير قرار، وكان الوقت بعد منتصف الليل، وتأجلت إلى اليوم التالي، لتعطي إسرائيل مزيداً من الوقت لتوسيع خطوطها الأمامية في الجبهتين السورية والمصرية على السواء تماماً. . تماماً، كما جرى في حرب الأيام الستة قبل سبعة أعوام.

وانعقدت الجلسة التالية في الخامس والعشرين من تشرين الأول/أكتوبر في الساعة الواحدة والثلث بعد الظهر، مع أن رئيس الجلسة كان قد أعلن في الجلسة السابقة أنها ستعقد في «الساعة العاشرة والنصف بالضبط». وتعاقب الخطباء على الكلام، يتبادلون الآراء والانتقادات، وامتدت الجلسة حتى الساعة السادسة مساء لتعطي إسرائيل يوماً آخر لتوسيع خطوطها العدوانية على الأراضي العربية.

ورسا المجلس في النهاية على قرار ثالث رقم ٣٤٠ أكد فيه القرارين السابقين ٣٣٨، ٣٣٩ معرباً «عن الأسف لانتهاكات وقف إطلاق النار» من غير أن يدين إسرائيل على ذلك ويطلب وقف إطلاق النار، فوراً، وبصورة كاملة».

والواقع أنه لم يكن هنالك داع لإصدار هذا القرار، فإن إسرائيل قد أوقفت القتال، بعد أن حققت أعمالها العسكرية «بحسب الخطة المرسومة» على حد قول التعبير العسكري، فقد وصلت القوات الإسرائيلية إلى الكيلو ١٠١ على طريق القاهرة، وإلى مشارف جبل الشيخ المطلة على دمشق. وبذلك أصبح لها «رصيد» عسكري تفاوض عليه في المراحل المقبلة.

وهكذا انتهى مجلس الأمن من عمله، وانتهت المعركة العسكرية في الميدان، وتتجسد في موكب هذه النهاية «عادة» قديمة لإسرائيل وللدول العربية، على السواء، إسرائيل تمزق وقف إطلاق النار على الدوام، والدول العربية تحترم وقف إطلاق النار، بأدب واحتشام، وطاعة ونظام.

ولم تكن هذه هي المرة الأولى التي برزت فيها هذه العادة من جانب إسرائيل بالذات فإن «حليمة تعود إلى عاداتها القديمة» كما يقول المثل العربي المعروف.

ففي حرب عام ١٩٤٨ خرقت إسرائيل وقف إطلاق النار عدة مرات لعدة

قرارات، نذكر بعضها على سبيل الاستدلال لا الحصر: ١٩٤٨/٥٤-١٩٤٨/٥٠ - ١٩٤٨/٦٢-١٩٤٨/٦١.

وفي حرب ١٩٥٦ أثناء العدوان الثلاثي، خرقت إسرائيل وقف إطلاق النار عدة مرات لعدة قرارات نذكر منها: ١٩٥٦/٩٩٧ - ١٩٥٦/٩٩٨ - ١٩٥٦/٩٩٩ - ١٩٥٦/١١٠٢ - ١٩٥٦/١١٢٠ - ١٩٥٧/١١٢٤.

وفي حرب الأيام الستة اخترقت إسرائيل وقف إطلاق النار عدة مرات لعدة قرارات نذكر منها: ١٩٦٧/٢٣٣ - ١٩٦٧/٢٣٤ - ١٩٦٧/٢٣٥ - ١٩٦٧/٢٣٦ - ١٩٦٧/٢٣٣.

وفي حرب تشرين الأول/أكتوبر اخترقت إسرائيل وقف إطلاق النار عدة مرات لعدة قرارات نذكر منها: ١٩٧٣/٢٣٨ - ١٩٧٣/٣٣٩ - ١٩٧٣/٣٤٠ - ١٩٧٣/٣٤٠.

هذا هو سجل إسرائيل في خرق وقف إطلاق النار، على مدى ربع قرن ويزيد، وهذه هي حليلة تعود دائماً إلى عاداتها القديمة.

وبقي على الحكم العربي المعاصر أن يتعلم من حليلة عاداتها القديمة^(١).

(١) اعتمدت في كتابة هذا الفصل على محاضر مجلس الأمن في التواريخ المشار إليها.

هل يدلنا الحكم العربي على ورقة واحدة؟

في ظهيرة السادس من تشرين الأول/أكتوبر بدأ القتال، وفي ظهيرة الخامس والعشرين من تشرين الأول/أكتوبر انتهى القتال. وعاد الهدوء والسكينة إلى سيناء والجلولان، ودق «وقف إطلاق النار» أعلامه البيضاء على جبل الشيخ الأشم، وعلى صحراء سيناء الميساء.

ولكن ما إن انتهى القتال، حتى بدأ الجدل، الجدل بين الحكم العربي والمواطن العربي. الأول يملك كل وسائل الكلام، بالإذاعة، والصحافة، والاجتماعات والمؤتمرات. والثاني هو صاحب الوطن أولاً وأخيراً، لا يملك من ذلك إلا حرية الاستماع. . الاستماع إلى الحكم العربي، بإقناع ومن غير إقناع.

ولهذا فقد كان طبيعياً أن معركة الجدل بين المواطن وحاكمه، لم تكن متكافئة على الإطلاق، ومع هذا فقد مضى المواطنون يتساءلون ويتجادلون بعضهم مع بعض، كلما استطاعوا، أو حيثما وجدوا إلى ذلك سبيلاً، في المقاهي، والنوادي، والجامعات، والميادين، حتى في الحدائق العامة، حين يتمدد المواطن على العشب الأخضر، تتحدث نفسه إلى نفسه، فذلك مباح في الوطن العربي من المحيط إلى الخليج. . ولعل ذلك هو المباح الوحيد الأوحده.

وكان هذا الجدل يثور حول سؤال كبير، هو في الحقيقة سؤال مصير خطير: وماذا بعد حرب تشرين الأول/أكتوبر؟ فقد عرف المواطن العربي مجرى السياسة العربية بعد حرب الأيام الستة. . حرب الهزيمة النكراء، وهو الآن يريد أن يعرف وماذا بعد الحرب المجيدة؟

وراح المواطن العربي يلتمس معرفة «الوقائع» فهي التي تحدد الجواب، ولكن «الوقائع» غير ميسورة في أجهزة الإعلام العربي بصورة كاملة شاملة، فهي تنشر ولكنها تارة تكون مشطورة، وتارة أخرى تكون مبتورة، ومرة مقلوبة على رأسها، ومرة أخرى تكون مبطوطة على بطنها، ملقاة على ظهرها. والحاكم يفسرها ويبررها

كيفما يشاء. فإن في فمه المذيع، وبيده المقلاع، المقلاع لمن لا يعجبه المذيع، ولا يخلو الأمر من بعض الاستثناءات عند العباد في بعض البلاد.

ومن أجل ذلك فقد ولّى المواطن العربي عينيه وأذنيه إلى الإذاعات الأجنبية: إذاعة الأمم المتحدة، صوت أمريكا، الإذاعة البريطانية، وكذلك إذاعة إسرائيل، فليس على المضطر إلا ركوبها أو سماعها.

ووضح للمواطن العربي، بعد جهد وعناء، أن قرار مجلس الأمن الذي انتهت إليه حرب تشرين الأول/أكتوبر وقبله الحكم العربي، ينص في فقرته الرئيسية على موقف سياسي واضح، لا يحتاج إلى إيضاح.

تلك الفقرة الرئيسية تدعو الفرقاء المعنيين أن يبدأوا فوراً، بعد وقف إطلاق النار، بتنفيذ قرار مجلس الأمن ١٩٦٧/٢٤٢ بجميع أجزائه.

ثم تأتي الفقرة الرئيسية الأخرى وتقول «يقرر مجلس الأمن بأنه يجب فوراً وبالموازاة مع وقف إطلاق النار، أن تبدأ المفاوضات بين الفرقاء المعنيين، تحت إشراف مناسب بقصد إقامة سلام عادل ودائم في الشرق الأوسط».

وقد حسب المواطن العربي أن حرب تشرين الأول/أكتوبر المجيدة ستنقذه من القرار الشهير الشرير الذي يحمل الرقم ٢٤٢، فإذا به يرى نفسه قد عاد إلى عهد الهزيمة وقرار الهزيمة، وأصبح لسان حاله يقول فرّ من الموت، وفي الموت وقع، والموت هنا ليس لفظاً مجازياً، فإن القضية، التي تواجه الأمة العربية في هذه الأيام هي قضية حياة أو موت.

والقرار رقم ٢٤٢، أصبح المواطن العربي يحفظه عن ظهر قلب، فقد رددته الإعلام العربي مرات ومرات يعجز عنها التعداد والإحصاء. وأصبح يعرف أن القرار، بصورة مختصرة، يفرض الصلح مع إسرائيل على وطن، وحدود آمنة ومعترف بها، ولا يفرض الجلاء الكامل عن الأرض العربية. وأن الأمر مرهون بالنهاية برضاء إسرائيل. تجلو متى تشاء، وعن الأرض التي تشاء.

وذلك هو اقتناع المواطن العربي رغماً عن أن الحكم العربي قد ملأ الأثير العربي كله بأن القرار نصر مجيد وجلاء أكيد، وذبح لإسرائيل من الوريد إلى الوريد!!

ومع الأسف، فإن الواقع العلمي القانوني السياسي الدولي، هو غير ذلك، فإن النص الكامل لقرار مجلس الأمن هو غير ذلك، ولا «مجال للاجتهاد في مورد النص» كما قال فقهاؤنا العظام، تغمدهم الله بالرحمة والرضوان.

وكما فعل الحكم العربي على مدى سبع سنوات، ليجرع المواطن العربي السم الزعاف الكامن في القرار رقم ٢٤٢، فقد جاء الدور على القرار رقم ٣٣٨ ليجرعه المواطن العربي على أنه ينطوي على الحل الكامل لأزمة الشرق الأوسط، الحل الشريف العادل.

وغني عن البيان، أن مجرد القراءة العادية للقرار رقم ٣٣٨، توضح بكل جلاء أن ما كان ناقصاً في القرار رقم ٢٤٢ قد جاء القرار ٣٣٨ ليكمّله، وما كان مشكوكاً فيه حول عبارات القرار رقم ٢٤٢ قد حسمه مجلس الأمن بالقرار رقم ٣٣٨.

مثلاً، ثار جدل حول ما إذا كان القرار رقم ٢٤٢ ينص على المفاوضات بين العرب وإسرائيل، فقال العرب إن تعبير «المفاوضات» غير وارد في القرار، وأجابت إسرائيل أن القرار ينص على «حدود آمنة ومُعترف بها»، كيف يمكن تحديدها والاعتراف بها من غير مفاوضات. وانقطع هذا الجدل بعد أن نص القرار الجديد رقم ٣٣٨ على «أن تبدأ المفاوضات بين الفرقاء المعنيين تحت إشرافٍ مناسب».

وكذلك ثار الجدل حول ما إذا كان يجب عقد اتفاق سلام بين الفريقين، فأكد العرب أن القرار رقم ٢٤٢ لم ينص على «اتفاق سلام»، بينما أكدت إسرائيل أن القرار نص على تحقيق «تسوية سلمية مقبولة» فكيف يمكن الوصول إلى ذلك من غير اتفاق، اتفاق لا بد أن يأخذ صيغة العقد. وانتهى هذا الجدل بعد أن صدر القرار الجديد رقم ٣٣٨ ودعا الفرقاء «إلى مفاوضات تستهدف إقامة سلام دائم وعادل في الشرق الأوسط»، وذلك لا يتحقق إلا باتفاق «ملحق» به خرائط تبين الحدود، وملاحق تفصل التفاصيل.

ثم إن القرار الجديد رقم ٣٣٨ قد دعا إلى تنفيذ القرار رقم ٢٤٢ بكل أجزائه وهو القرار الذي ولد على فراش الهزيمة العربية أيام حرب الأيام الستة، فكيف يقبل الحكم العربي المعاصر بعد الحرب المجيدة العودة إلى قرار من مخلفات الهزيمة العسكرية التي منيت بها الجيوش العربية وكانت ضحيتها لا سببها؟

كانت هذه هي تساؤلات الحاكم العربي نفسه، لولا أنه في سدة الحكم، فكم وكم شهد الوطن العربي عدداً من الحدوديين أصبحوا انفصاليين حين ارتقوا إلى سدة الحكم واستعذبوا حلاوته المريّة، ثم ما لبثوا أن عادوا يدعون إلى الوحدة، بعد أن قلبهم الانقلاب فأصبحوا مواطنين عاديين لا حاكمين.

ومن أجل ذلك، نشط الحكم العربي ليدافع عن موقفه السياسي، محاولاً جهده أن يقنع جماهير الأمة العربية أن الأمر على غير ما يظنون، وأن هناك قانونية وتاريخية

تؤيد موقفه وأن هناك سوابق دولية رفيعة، أعلى من قمم جبال هملايا، وكلها تثبت أن سلوك الحكم العربي،، حلال وطني، ومباح قومي، ليس فيه تفريط بالقضية العربية، ولا تهاون بالمطالب القومية. وبكلمات قليلات فإنه يرى أن التسوية السلمية مع إسرائيل لا ضير ولا ضرر فيها إطلاقاً، فالمفاوضات مع إسرائيل لا حرج فيها، وكذلك الاعتراف بها، وكذلك عقد الصلح معها، وكذلك حدود آمنة لإسرائيل معترف بها، وكذلك مرورها في قناة السويس وخليج العقبة وكذلك الالتزام بعدم الاعتداء عليها وتهديد أمنها. وكذلك الشرعية التاريخية والقانونية للوطن الإسرائيلي على تراب فلسطين، كل ذلك مباح، وعلى المواطن العربي أن يهتف ويصفق.

ويبدأ الحكم العربي بالحديث عن الصلح مع إسرائيل متسائلاً: ما المانع من الصلح مع إسرائيل؟ إن كل الحروب قد انتهت إلى صلح. الحربان العالميتان الأولى والثانية انتهتا إلى صلح، وعلى هذا الأساس عقدت معاهدات الصلح. وألمانيا وفرنسا قامت بينهما حروب متعددة وانتهى الأمر إلى سلام، وهما الآن عضوان في المجموعة الأوروبية التي تعمل على إقامة دولة اتحادية تضم أوروبا الغربية كلها، أوروبا التي كان تاريخها على مدى قرون وأجيال تاريخ حروب طاحنة، ومذابح طائفية، إذاً، لم لا يكون الصلح مع إسرائيل؟

ثم هذه الحرب الهندية - الباكستانية التي وقعت منذ بضع سنين، وكان من نتيجتها أن انهزمت باكستان أمام الهند، ثم صفيت الحرب وآثارها، وتم الاتفاق بينهما. وهذه الحرب بين هذه الدول وتلك، إلى آخر قائمة الحروب الكبيرة والصغيرة. وهل الحرب العربية - الإسرائيلية استثناء من ذلك كله؟ ذلك ما يردده الحكم العربي المعاصر في إذاعاته وتصريحاته.

وأضف إلى ذلك، يقول الحكم العربي المعاصر، إن سوابق الصلح متوافرة في التاريخ العربي نفسه، فهذا الرسول (ﷺ) عقد صلح الحديبية بينه وبين المشركين. وهذا صلاح الدين الأيوبي عقد «صلح الرملة» بينه وبين الإفرنج. وهذا الظاهر بيبس عقد الصلح مع الإفرنج، بل هذه الحروب الطويلة في عهد الجاهلية انتهت إلى وئام وسلام، وفي مقدمتها حرب البسوس، وحرب داحس والغبراء.

وإذا كان هذا كذلك وهو كذلك، يستطرد الحكم العربي إلى القول متسائلاً: إذاً لماذا لا ينعقد الصلح بين العرب وإسرائيل؟ وهذا السؤال عليه طلاء المنطق مسنوداً بالتكرار والإصرار، ولكن أين موضع هذا السؤال من الحقيقة والحق؟

وجواباً عن كل ذلك، لا بد أن نقرر بادئ ذي بدء، أن كل حرب لا بد لها من نهاية، وأن هذه النهاية لا بد أن تنتهي إلى صلح، مكتوباً كان أو غير مكتوب، هذه قاعدة عامة لا خلاف عليها ولا جدل فيها، كذلك كان شأن الحروب عبر التاريخ منذ أن اقتتل الناس بالسهم والنبال، وبالقذائف والصواريخ.. ولكن هل عرف التاريخ الإنساني، في شتى أنواع الحروب، حرباً قامت من أجل الوطن، وانتهت إلى صلح بين الغالب والمغلوب، حرباً كان الخلاف فيها بين شعبين على الوطن بكامله، وكان جوهر الخلاف بينهما هو: هل هذا الوطن لهذا الشعب أم لذلك؟!

ولو استعان الحكم العربي المعاصر بمجمع من المؤرخين، والأعداء والأصدقاء على السواء لينبشوا جوف التاريخ المدون، أو حفائر الآثار والهيكل والمقابر، لما وجدوا حادثة واحدة اختلف فيها قومان على وطن واحد، تحاربا ثم تصالحا على الوطن، يتنازل فيه الشعب لذلك الشعب عن وطن آبائه وأجداده.

إن الحروب التي قامت في أوروبا عبر التاريخ، كانت بين شعوب ودول، كل منها ثابت في أرضه مستقر في وطنه، وقد نشبت الحرب بينهما لأسباب كثيرة، ولم تكن حوزة الوطن هي موضع الخلاف، وقد يقع العدوان، ويعقبه الاحتلال، ولكن في النهاية يعود الوطن إلى أصحابه فلا يتنازل صاحب الوطن عن وطنه لدولة الاحتلال والعدوان.

والواقع أن الحروب في أوروبا كانت في معظم الأحوال تنشب حول أطماع خارج أوروبا، ولم تكن في أوروبا نفسها، إن الحروب الاستعمارية التي شتها أوروبا في أفريقيا وآسيا، لم تكن حروباً من أجل حياة «الوطن»، ولكن من أجل حياة «خيرات» الوطن وإخضاع شعبه، والتمكن من مواقعه الاستراتيجية.

ولذلك فإن تلك الحروب كلها قد انتهت إلى الصلح، والصلح سيد الأحكام، وهذا سيد الكلام عند العرب، ولكن بهذا الصلح بقي كل شعب في وطنه، وكل دولة في مكانها، وحتى الحروب الاستعمارية انتهت إلى صلح مع الشعوب التي غلبت على أمرها، فحمل الاستعمار عصاه وارتحل، وقام الصلح على أساس بقاء كل شعب في وطنه وعلى أرضه. وكان الغرض من معاهدات الصلح تصفية آثار الاحتلال، وتسوية مخلفات العدوان.

هذا يذكرنا بالحروب التحريرية التي بدأت منذ القرن الثامن عشر.. كلها حروب لتحرير الوطن من الاحتلال والاستعمار، وقد امتد النضال القومي أجيالاً

متعاقبة، انتهت بانتصار الشعوب، وانهيار الإمبراطوريات العظمى، الألمانية والبريطانية والفرنسية والإيطالية والبرتغالية والإسبانية. وكانت النتيجة أن انبثقت من هذه الإمبراطوريات دول مستقلة قامت على أرضها في أوطانها، ولعلها تزيد على مائة دولة، (من المئة والخمسة والأربعين دولة) الأعضاء في الأمم المتحدة، وقد كانت بالأمس القريب جزءاً من تلك الإمبراطوريات، وظفرت أخيراً باستقلالها وحريتها، وسيادتها القومية على وطنها، على أرضها وتراثها.

كل ذلك كان جوهر الصلح، تحرير الأرض والحفاظ على الوطن لأصحاب الوطن، حتى «المعمرون» المستعمرون، الذين ولدوا في الأراضي المستعمرة، وبنوا فيها وزرعوا، عادوا إلى أوطانهم الأولى، وتركوا وطنهم الآسيوي والأفريقي إلى أصحابه الآسيويين والأفريقيين، وآخر الأمثال على ذلك، تحرير أنغولا بعد خمسمائة عام من الاحتلال البرتغالي، حين خرج ما يقرب من ربع مليون برتغالي إلى البرتغال، إلى الوطن الأول، ليكون خاتمة المطاف للاستعمار والمستعمرين.

ثم يخرج الحكم العربي إلى المثقفين العرب بموضوع الألزاس واللورين كمثال على اتفاق فرنسا وألمانيا بعد نزاعهما الطويل على هذه المنطقة، فهي ألمانية أم فرنسية، وقد فات الحكم العربي أن المثقفين العرب يعرفون هذه القضية ولا يمكن أن ينخدعوا بظواهرها. إن إقليم الألزاس واللورين منطقة حدودية بين فرنسا وألمانيا وبلجيكا وسويسرا، وقد ضمت إلى ألمانيا بموجب معاهدة فرانكفورت عام ١٨٧١، ثم أعيدت إلى فرنسا بموجب معاهدة فرساي عام ١٩١٩، واحتلتها ألمانيا في الحرب العالمية الثانية ١٩٤٠ - ١٩٤٤، وأخيراً عادت إلى فرنسا بعد أن وضعت الحرب أوزارها، وبسبب هذا الصراع الألماني - الفرنسي نشب الخلاف بين العلماء الألمان والفرنسيين حول موضوع مقومات «القومية»، وهل تحدد «قومية» أهل الألزاس واللورين على أساس اللغة، أم على أساس «المشيئة» إرادة الشعب في تقرير مصيره؟ وكائناً ما كان الأمر، فإن الفارق الكبير بين قضية فلسطين وقضية الألزاس واللورين هو أن سكان الألزاس واللورين هم أهلها وأصحابها، وليسوا طارئین ولا مهاجرين ولا غزاة ولا محتلين، فلا مجال للمقارنة بين القضيتين، إذا كان الحكم العربي يريد أن يتعلم حقائق التاريخ.

وبعد أن يفرغ الحكم العربي الحاضر من الاستدلال بالسوابق الدولية، يستنفر أجهزة إعلامه للكلام عن السوابق العربية، ويتناول أول ما يتناول موضوع «صلح الحديبية» الذي عقده الرسول (ﷺ) مع كفار قريش، ويتساءل صائحاً بصوته الجمهوري: أوليست سنة الرسول (ﷺ) واجبة الاتباع وجديرة بالاقتداء

والاهتداء؟ فإن كان صاحب الشريعة صالح الأعداء، فلم لا يقوم الصلح بيننا وبين إسرائيل؟ ومن غير إدراك لجوهر المقارنة بين «صلح الحديبية» والصلح مع إسرائيل انطلق بعض أئمة المساجد يتحدثون عن فضائل صلح الحديبية وأثرها في تاريخ الإسلام، وهي ذات دلالات عظيمة من غير شك، ولكن فات أولئك الأئمة والحكم العربي من فوقهم، أن صلح الحديبية، كان اتفاقاً بين المسلمين والمشركون، وكلهم من قريش، وكلهم من الجزيرة العربية، وطنهم واحد، وأرومتهم واحدة، والخلاف بينهم كان يقوم على العقيدة، لا على الوطن، إيمان أم كفر، ولا شيء غير ذلك.

ثم إن الخلاف في يوم الحديبية كان حول موضوع واحد: هل يحج المسلمون في ذلك العام أم يؤجلونه، فتم «الصلح» على التأجيل. ورغم أن الاتفاق شاع اسمه «صلح الحديبية»، فإن المراجع الإسلامية قد وصفته بأنه هدنة، في قولها: «ثم كتبت الهدنة بين الطرفين وفيها أنهما تهادنا عشر سنين في رأي أكثر كتاب السيرة وستين في قول الواقدي»، فأين هذا من قضية فلسطين؟ وفلسطين موطن الإسراء والمعراج وبيت المقدس باقٍ تحت الاحتلال الإسرائيلي، كائنة ما كانت شروط الصلح الموعود.

ثم يستشهد الحكم المعاصر بصلاح الدين الأيوبي، مستغلاً شهرته العالمية كبطل إسلامي كبير. يقولون إنه عقد مع الإفرنج «صلح الرملة» وليتهم رجعوا إلى التاريخ ليعرفوا حقائق هذا «الصلح» يوم لم يكن القانون الدولي مكتملاً، ويوم لم يكن التفريق ظاهراً بين «الهدنة والصلح». ويكفي لو أنهم قرأوا كتاب عماد الدين الأصفهاني **الفتح القسي في الفتح القدسي** وزير صلاح الدين ورئيس ديوانه^(١)، فقد عقد فصلاً كاملاً في كتابه، أسماه فصل الهدنة، شرح فيه شروط الهدنة بين الإفرنج وصلاح الدين.

وقال الأصفهاني في ختام ذلك الفصل «... فحضرت لإنشاء عقد الهدنة، وكتبت نسختها، وعينت مدتها، وبينت قضيتها لمدة ثلاث سنين وثمانية أشهر... وعقدت هدنة عامة في البر والبحر، والسهل والوعر، في البدو والحضر»^(٢). فهل بعد هذا يلقي الحكم العربي تحاذله على عتبات صلاح الدين؟

والواقع أن ملوك المسلمين الأوائل، الأبطال الأشاوس، الذين حاربوا

(١) أبو عبد الله محمد بن محمد عماد الدين الكاتب، **الفتح القسي في الفتح القدسي**.

(٢) المصدر نفسه، ص ٦٠٣ - ٦٠٨.

الإفرنج، كانوا حريصين كل الحرص على أن لا يقيموا في «صلح» معهم، وأن يقتصروا على الهدنة إذا قضت الظروف بذلك. وهذا الظاهر بيبرس البطل الكبير الإسلامي عقد هدنة مع الإفرنج حدد وقتها بغاية الانضباط فجعل مدتها «عشر سنين، وعشرة أشهر وعشر ساعات . .»^(٣) وهذه هي عبارة التاريخ بالنص المنصوص نقله إلى الحكم العربي المعاصر لعله يتعلم ويتأدب.

بعد ذلك، يأتي موضوع المفاوضات بين العرب وإسرائيل، وهنا يرفع الحكم العربي المعاصر صوته متسائلاً: ولم لا نتفاوض مع إسرائيل؟ إن المفاوضات أسلوب دولي معروف منصوص عليه في ميثاق الأمم المتحدة . . وكل النزاعات الدولية تم حلها عن طريق المفاوضات أكثر من مرة، وفي جنيف بالذات، هذه مشكلة روديسيا بدأت بالمفاوضات . . هذه حرب فييتنام جرت المفاوضات بشأنها في جنيف . . وهذه قضية الجزائر تمت المفاوضات حولها في «إيفيان» بفرنسا بين الجزائر وفرنسا، وتلك أمثلة لا خلاف عليها، وكانت المفاوضات بين الفرقاء المعنيين طريق التسويات السياسية، ولكن السؤال المهم: ماذا كانت قاعدة المفاوضات في هذه القضايا السالفة الذكر؟ فالقاعدة هي التي تحدد ما إذا كانت المفاوضات مقبولة أو مرفوضة، إن القاعدة في تلك القضايا السالفة الذكر كانت على أساس الحفاظ على التراب الوطني بكامله، ولم يكن «الوطن» موضع خلافٍ أو جدال.

وهذه مشكلة روديسيا، وهي المشكلة المطروحة حالياً أمام مؤتمر جنيف، ما هو محور المفاوضات بشأنها. المحور هو: متى تنتقل السيادة الوطنية إلى أيدي الكثرة الأفريقية ليس محور المفاوضات ما إذا كان «الوطن» الروديسي هو وطن البيض أم وطن الأفريقيين، ولذلك فإن مثل هذا المؤتمر، وعلى هذا الأساس، مقبول من قبل الزعماء الأفريقيين، على اختلاف منظماتهم وقياداتهم، أما بشأن القضية الفلسطينية في مؤتمر جنيف، فإن قاعدة المفاوضات تقوم على أساس واضح، وهو أن إسرائيل دولة ذات سيادة «على أرضها ووطنها» وهذه الأرض، بحسب حدود ١٩٦٧ تزيد عن ثمانين في المئة من الوطن الفلسطيني.

أما بحسب حدود ١٩٤٨ فإن مساحة إسرائيل تبلغ ٥٤ في المئة من فلسطين، هذا مع العلم بأن كل الدلائل تشير إلى أن إسرائيل لن تجلو عن الضفة الغربية بكاملها، ولن تجلو عن بيت المقدس درة الوطن العربي بأسره، فمن هو الفلسطيني ومن هو العربي الذي يملك أو يستطيع أن يتنازل عن «الوطن» وأن يفادى

(٣) أبو العباس أحمد بن علي الفلقشندي، صبح الأعشى في صناعة الإنشاء، ج ١٤، ص ٣١ - ٣٩.

الغاصبين المحتلين على هذا الأساس إن كانت المفاوضات مباشرة أو غير مباشرة؟

والمواطن العربي لا ينسى أن مؤتمر القمة العربي في الخرطوم، لم يقرر عبثاً أن القضية الفلسطينية لا تحتل المفاوضات مع إسرائيل، ولم يكن ذلك قراراً عاطفياً، ولكنه كان قراراً قومياً يقوم على أساس وطنية لا يمكن التساهل فيها أو التنازل عنها.

والقضايا التحررية في الوطن العربي كله، في مصر وسوريا والعراق ولبنان ودول المغرب العربي، جرت المفاوضات حولها مع بريطانيا، أو فرنسا، أو إيطاليا، أو إسبانيا. ولم يكن الوطن هو موضوع المفاوضات، ولا حتى موضوع الاستقلال والسيادة والحرية. وإنما كان «التوقيت» هو موضوع المفاوضات، متى يتم الجلاء؟ ومتى يمارس الحكم الوطني السيادة الكاملة؟ ومتى تزول القواعد الأجنبية؟ حتى إن الحزب الوطني في مصر، كان يعارض مبدأ المفاوضات مع المحتل بأي شكل من الأشكال. وكان شعاره «لا مفاوضات إلا بعد الجلاء».

وقد رفض الشعب الفلسطيني مبدأ المفاوضات، طيلة ثلاثين عاماً، في عهد الانتداب البريطاني، وكانت قائمة على أساس الاعتراف بوعده بلفور وصك الانتداب، والتسليم بالوجود اليهودي في فلسطين وفي مؤتمر لندن الشهير في عام ١٩٣٩، رفض الوفد الفلسطيني ومعه الوفود العربية الاجتماع مع الوفد اليهودي، لأن الاجتماع «بالإنسان اليهودي» أمر محرم، ولكن لأن التجمع اليهودي السياسي في فلسطين هو تجمع احتلال استيطاني يستهدف إجلاء الشعب الفلسطيني، صاحب الحق الشرعي عن وطنه. وفي مؤتمر لوزان لعام ١٩٤٩ الذي عقد تحت إشراف لجنة التوفيق الدولية رفضت الوفود العربية الالتقاء بالوفد الإسرائيلي، لأن هذا الالتقاء يقوم على أساس التسليم بالوجود الشرعي لإسرائيل على «وطن» تمكنت من حيازته عدواناً واحتلالاً.

وفي عام ١٩٥٤ قامت أمريكا بمحاولتها الشهيرة في الأمم المتحدة، لتقديم قرار يدعو إلى المفاوضات المباشرة بين الدول العربية وإسرائيل، وكانت معركة حامية سقط على أثرها الاقتراح الأمريكي، بمعاونة الدول الصديقة وبمساندة الاتحاد السوفياتي، وكانت تلك الدورة من الدورات الساخنة في تاريخ الأمم المتحدة.

ولذلك فقد كان آية العجب، بعد هذه المسيرة الطويلة، أن يعلن الحكم العربي المعاصر أنه مستعد للمفاوضات مع إسرائيل، وصدق المثل العربي المعروف «لكل زمان دولة ورجال»، ولكن ستزول الدولة ويزول الرجال، ويبقى التاريخ..

ويبدو أن هذا المثل العربي لم يخفَ عن هنري كيسنجر، فقد قال في خطابه الوداعي الأخير، بعد أن حل محله الوزير الأمريكي الجديد المستر سايروس فانس «إن فرص النجاح لتسوية مشكلة الشرق تبدو في الأفق أكثر ترحيباً من أي وقت مضى ذلك لأن العناصر الراديكالية المتطرفة في الوطن العربي لم تعد ذات نفوذ». وقد فات الدكتور كيسنجر، والكيسنجريين في الوطن العربي أن الأمة العربية بمواطنيها المئة وعشرين مليوناً هم جميعهم من «العناصر الراديكالية المتطرفة»، وفي قضية فلسطين بالذات.

ويتساءل الحكم العربي المعاصر، ولم لا نعترف بإسرائيل؟ إنها عضو في الأمم المتحدة. الأسرة الدولية تعترف بها، والعاملان الكبيران معترفان بها، هل نحن أعظم من هؤلاء جميعاً؟ ولم لا نكون واقعيين؟ أما أن لنا أن نكون عقلاء موضوعيين، حضاريين إنسانيين؟

وكل هذا الكلام باطل الأباطيل حتى لو كان صادراً من الملوك والرؤساء، إن فلسطين ليست ملك الأمم المتحدة، فاعترافها بإسرائيل لا ينقص من أوطانها شبراً واحداً والعاملان الكبيران لا يضيرهما الاعتراف بإسرائيل، فليست فلسطين إحدى مقاطعاتها، وهما يعترفان بها لأنها محور مؤامراتها وأطماعها ومصالحها.

أما نحن . . أما الاعتراف العربي، فمعناه أن فلسطين هي الوطن التاريخي لليهود وأنهم يعودون إليه عن حق، وأنهم استردوها أرضاً كنا نحن اغتصبناها قبل ثلاثة عشر قرناً من الزمان. هذا هو معنى الاعتراف العربي، فليس له معنى سواه. ومن أراد أن يعترف فليعترف بشخصه سواء كان فلسطينياً أو عربياً، وليعترف باسمه فقط من دون أن يقرن اسم أبيه، فإن آباءنا قد ذهبوا إلى جوار ربهم من دون أن يعترفوا.

و«الاعتراف» فصل كبير في القانون الدولي، وقد كتبت حوله مؤلفات، وكائناً ما كان أمره فهو موضوع يتصل بسيادة الدولة.

تعترف هذه الدولة بتلك متى تشاء، ولا تجبر على الاعتراف، فهو اختيار لا إجبار، ولكن الاعتراف بالغزو، والاحتلال، له عنوان واحد في القانون الدولي اسمه الاستسلام، وهو الاسم نفسه في التعبير القومي.

والاحتلال، هو أمر واقع، لا يكتسب شرعية مهما طال عليه الزمان، فقد كانت الجزائر مقاطعة فرنسية معترفاً بها بهذه الصفة من قبل دول متعددة ومن منظمة حلف الأطلنطي. وكذلك كان شأن كثير من المستعمرات كانت تعتبر جزءاً من «الدولة الأم» الدولة المستعمرة، ولكن سقطت كل هذه المفاهيم وارتفع مبدأ: لا شرعية للاحتلال ولا بقاء للعدوان.

كذلك، فإن «حالات التقسيم» لم يقبلها المجتمع الدولي رغماً عن أنها أمر واقع في مناطق متعددة من العالم، فإن ألمانيا الغربية ترفض الاعتراف بألمانيا الشرقية، وكذلك الحال بين كوريا الشمالية والجنوبية مع أن الذين يعيشون على جانبي الخطوط الفاصلة ينتمون إلى أمة واحدة .

فليس الشعب في ألمانيا الشرقية غازياً ولا محتلاً، إنه جزء من الشعب الألماني أوقفته تسوية الحرب العالمية الثانية تحت النفوذ الروسي، والخلاف بين الشرقية والغربية هو خلاف على نظام الحكم، وكلتاهما تنتمي إلى الأمة الألمانية الواحدة، والوطن الألماني الواحد.

وبعد «الاعتراف»، يُخرج الحكم العربي المعاصر من جعبته، موضوع التعايش السلمي، ويتساءل: أليس التعايش السلمي مبدءاً مقبولاً في العالم الدولي؟ ألم نوافق عليه في مؤتمر باندونغ؟ ألم نؤيده في مؤتمرات دول عدم الانحياز؟ وهل نتناقض مع أنفسنا ومع العالم أجمع ونتنكر لمبدأ التعايش السلمي، الذي هو شريعة هذا العصر في التعامل بين الدول كبيرها وصغيرها؟ وإذا كان العملاقان الكبيران يسعيان إلى «سياسة الوفاق» بينهما تحقيقاً للتعايش السلمي، فكيف نستطيع الهروب من هذا المبدأ العالمي؟

ولهذا الكلام «ظاهر» جميل، وباطن مخيف رهيب، إذا فهم على غير حقيقته. تماماً كالكلام عن «السلام» حينما يكون الخلاف بين الغاصب والمغصوب، والسارق والمسروق، والمعتدي والمعتدى عليه، فكيف يقوم السلام مع الاستعمار والعدوان والاحتلال؟ إن كل الحركات التحررية في العالم هي حرب على هذا النوع من «السلام» وحينما يكون الهدف من «السلام» هو بقاء الاحتلال والعدوان، فذلك هو الاستسلام، والأحرف متقاربة بين اللفظين . . . ولكن المعنى بينهما بعيد بُعد الأرض عن السماء.

والتعايش السلمي يمكن فهمه لو أردنا إرجاعه إلى لفظه الإنكليزي (Peaceful Co - existence) والترجمة الحرفية: «الوجود المشترك السلمي»، ويمكننا بهذه الترجمة أن نفهم المبدأ على حقيقته. لا بد من وجود مشترك أولاً ليكون سلمياً.

وهذا يفترض حتماً أن يكون الوجود المشترك شرعياً حتى يكون سلمياً، فإذا لم يكن شرعياً في الأصل، فإنه سيكون سبباً للثورة والحرب، ذلك أن الوجود إذا كان عدوانياً احتلالياً سيكون سبباً للثورة والحرب، وهذا الوجود إذا كان عدوانياً احتلالياً استحال أن يكون شرعياً وبالتالي سلمياً، فلا سلام مع العدوان، ولا تعايش مع

الاحتلال، وإلا لكان الاستعمار نظاماً مشروعاً، يمكن التعايش السلمي معه، وباقياً إلى يومنا هذا.

وفيتنام - الشمالية والجنوبية - أعظم مثل بطولي حتى في القرن العشرين، كان الشمال يرفض الاعتراف بالجنوب لأنه واقع تحت النفوذ الأمريكي، ونشبت الحرب الفيتنامية تحت شعار التحرير والوحدة، وتم التحرير وقامت الوحدة بين الشمال والجنوب، وانبعثت دولة فيتنام المتصرة الموحدة، وكذلك فإن ألمانيا الغربية حريصة كل الحرص أن لا تبدر منها كلمة واحدة يُشتَم منها أنها تعترف بألمانيا الشرقية دولة منفصلة، مع أن الاعتراف الدولي بها يكاد أن يكون عالمياً.

وحين تسقط كل هذه الأعذار والمعاذير، الصلح، والمفاوضات، والاعتراف، والتعايش السلمي؛ يلجأ الحكم العربي المعاصر إلى حصن آخر دفاعاً عن موقفه، وهذا الحصن، يبدو في الظاهر، أنه عقلائي وعلماني وموضوعي، ووطني كذلك، فهو يتساءل: ولم لا تأخذ بسياسة المراحل، سياسة خذ وطالب؟ ألم تأخذ بهذا المبدأ كل الشعوب المناضلة، الشعوب التي خاضت تجاربها المبررة في حركات التحرير في العالم؟ بل ألم تأخذ الشعوب العربية كلها من غير استثناء بهذا المبدأ وهي تخوض معاركها التحريرية مع الاستعمار البريطاني والفرنسي والإيطالي والإسباني؟ ألم يكن هذا شأن الشعب في العراق، وفي سوريا، وفي الجزائر، وفي المغرب، وفي مصر، وفي السودان، وأخيراً في تونس حيث قفزت البورقيبية كنظرية سياسية، للتعبير عن المرحلة كسياسة وطنية مقبولة، تقوم على أساس شعار «خذ وطالب»؟

والمرحلة هذه تحت أسمائها المختلفة، لها كذلك ظاهر براق، يفتن القلوب، ويجذب العقول، وهي في الواقع سياسة عاقلة ورشيدة في جوهرها، ولكن المرحلة يجب أن لا تنهي القضية، فالقضية لا تنتهي إلا بالمرحلة النهائية - مرحلة التحرير والاستقلال - ولكن المرحلة أية مرحلة حينما تنهي المراحل التالية تكون تصفية للقضية الوطنية، وليست كلمة «التصفية» للتحقير والتنديد ولكنها وصف حقيقي، مرادف للفظ التعفية على القضية.

ويزداد هذا المعنى وضوحاً حينما تتذكر شعار «خذ وطالب» وهذا التعبير يحدد معالم المرحلة، لأنه يترك الباب مفتوحاً للشعب أن «يأخذ» المعروض ويطالب «بالباقى»، ولكن إذا سلمنا بالباقى إلى العدو، لم يبقَ الباقي، وذلك ما حدا بالزعيم الأفريقي في روديسيا حينما وصل إلى جنيف أن يقول للصحافيين: «نحن ما جئنا إلى جنيف لناخذ ولنعطي. . نحن نريد أن نأخذ وطننا لا أن نعطي».

وفي صدد القضية الفلسطينية بالذات، فإن السياسة المرحلية مع إسرائيل وتحت شعار «خذ وأعط» لها معنى واحد، ونتيجة واحدة، هي أن «نأخذ» من إسرائيل ما «تعطيه» ونعطيها ما تريد أن نعطيها. «والأخذ والعطاء» في جميع هذه الأحوال، هو على الوطن، وحاشا لله أن يكون الوطن محل مساومة، وموضع أخذ وعطاء، ولا بأس أن نسعى إلى تحقيق مرحلة، ولكن مرحلة لا تهدم المراحل التالية.

ويخلص الحكم العربي من هذا كله إلى سؤال مستعار من فم إسرائيل وأنصارها، ليقول «ولكن ما هو الحل؟ هل تريدون أن نلقي اليهود في البحر كما كان يردد الرئيس الراحل جمال عبد الناصر وأحمد الشقيري؟». وهذه عبارة جلالة الملك الحسن الثاني إلى جريدة الفيغارو الفرنسية في ٢٢ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٧٦. ولكن من الذي قال إن عربياً صرّح إننا نريد إلقاء اليهود في البحر؟ هذه فرية زورتها الصهيونية على لسان قادة العرب جميعاً، الوطنيين منهم والمفرطين، ثم صدقتها بعض الأقلام والألسنة العربية، وأصبحت ترددها كلما طاب لها أن تبشر بالتسوية السلمية لأزمة الشرق الأوسط.

وليس هنا مجال لتكذيب هذه الأرجوفة الصهيونية، وهي التي تشبه أكذوبة صهيونية أخرى بأن الشعب الفلسطيني باع وطنه وهرب، وبكفي أن نعرّف الذين لا يعرفون أن وفداً فلسطينياً في لندن قدم مذكرة إلى السير ونستون تشرشل في عام ١٩٢٢ يطالب فيها بإقامة دولة ديمقراطية في فلسطين يكون فيها للمواطنين جميعاً حقوق متكافئة، لا فرق بين مسلم ومسيحي ويهودي، وحل الدولة الديمقراطية المطروح اليوم، كان مطروحاً قبل خمسين عاماً ويزيد، ولكن الحكم العربي المعاصر يحسب أن النضال القومي قد بدأ بسيادته، ولا يعرف مواقف المناضلين السابقين، ﴿ومنهم من قضى نحبه ومنهم من ينتظر وما بدلوا تبديلاً﴾^(٤).

وتبقى في النهاية «أحجوجة» صغيرة يلقيها الحكم العربي في الهواء لعلها تعلق في ذهن الجماهير، وتتمثل في تساؤل تافه يقول: ولم كل هذا التهويل؟ إن الصلح مع إسرائيل، لا يتعدى أن يكون ورقة نستطيع أن نمزقها في كل حين، والقانون الدولي هو تاريخ معاهدات واتفاقات يمزق بعضها بعضاً، وفي النهاية تمزقت كلها. ويورد الحكم العربي شواهد وسوابق دولية تعد بالعشرات، وهذه السوابق والشواهد، صحيحة كلها، بلا خلاف ولا جدال، والمتاحف والمكتبات مملوءة

(٤) القرآن الكريم، «سورة الأحزاب»، الآية ٢٣.

بالاتفاقات البائدة، والمعاهدات الزائلة، ولكن يا أيها الحكم العربي.. هل تدلنا على معاهدة واحدة.. واحدة فقط تنازل فيها الشعب عن وطنه؟

هنالك عشرات من المعاهدات بين الغالب والمغلوب، بل هنالك معاهدات استسلام المغلوب للغالب.

ولكن هل يدلنا الحكم العربي على معاهدة واحدة، على ورقة واحدة، أعطى المغلوب فيها وطنه للغالب؟

وبعد، هذا هو موقفنا من مؤتمر جنيف، وهذا هو ردنا على الذين يريدون أن يذهبوا إلى جنيف، لقد طالبوا بالابتعاد عن الغوغائية، والسطحية، والعاطفية، والارتجالية، إلى الالتزام بالدراسة الموضوعية، والنظرة العلمية، وهذا كلام نستطيع أن نلتقي عليه إن كنتم صادقين.

ها قد سردنا عليكم العلم نظرية وممارسة وتطبيقاً، فدونكم العلم..

أما إذا كنتم تريدون الحكم وسدة الحكم، فدونكم التاريخ، إنه الآن يقرع بابكم كما قرعه على الذين من قبلكم، سنة الله في خلقه ﴿وَلَن تَجِدَ لِسَنَةِ اللَّهِ تَبْدِيلًا﴾^(٥).

(٥) المصدر نفسه، «سورة الأحزاب»، الآية ٦٢.

انسحب البترول من المعركة من دون أن تنسحب إسرائيل

في السادس من تشرين الأول/أكتوبر من عام ١٩٧٣ انطلقت الحرب العربية المجيدة، لتعبر قناة السويس، وتزيح الساتر التراي، وتدمر خط بارليف على الجبهة المصرية، وفي اليوم والساعة والدقيقة نفسها اخترقت القوات السورية الخطوط الدفاعية الإسرائيلية، وحطمت خط آلون على الجبهة السورية، ودهش العالم لتلك المبادرة العربية، الجريئة، البارعة، وتابعها الرأي العام بإعجاب وتقدير متطلعاً إلى النتائج، فالأمور بخواتيمها، كما قال العرب الأقدمون، والحروب على رأس هذه الأمور.

وبعد بضعة أيام انطلقت معركة أخرى، من مواقع متعددة في الوطن العربي الكبير، فاخترقت أرض العالم بأسره، متجاوزة الصحارى والقفار، والجبال والأنهار، والسدود والحدود، ومن ثم نفذت إلى العواصم والحواضر، والقرى والديساكر، ودخلت إلى البيوت والمدارس، والمستشفيات والمصانع، والمطابخ والمزارع، والقطارات والطائرات والسيارات؛ ووقع في هذه المعركة أسرى كثيرون، ملايين الملايين من البشر من كل جنس ولون، ومن كل عقيدة ومذهب، فتحكمت في حياتهم، ليلهم ونهارهم، من طعامهم إلى شراهم، إلى كسائهم، ولم يسبق لمعركة عبر التاريخ أن كان لها هذا «الشمول» الشامل في حياة عوالم النبات والإنسان والحيوان على السواء.

تلك كانت معركة البترول العربي، التي أطلقتها الأمة العربية في السابع عشر من شهر تشرين الأول/أكتوبر ١٩٧٣ وقد نجت هي من شمولها، فلم تصبها من قريب أو بعيد، لأن بترولها في أرضها، وتحت أقدامها، وربما يحسب المواطن العربي أن الكلام عن معركة البترول يومذاك، هو إغراق في المبالغة والخيال، ذلك أنه عاش «حياته» البترولية في يسر كالعهد به منذ تفجر البترول في وطنه.

ورفع المواطن العربي رأسه شاخحاً إلى السماء، فقد بدأت هذه المعركة المنتظرة، التي كان يتطلع إليها منذ زمن طويل، فقد كان الحديث عن سلاح البترول يتردد على ألسنة الجماهير وأقلام الكتاب وألسنة الملوك والرؤساء، منذ أن أطلت كارثة فلسطين برأسها على الأمة العربية، في الأربعينيات وما بعدها.

وكانت الكارثة كلما تفاقت تعاضم «الانتظار» للسلاح المنتظر، فإنه المهدي المنتظر، يهتدي الناس به يوم يأتي، والبترول يوم يشرع سلاحه، يكون هو «المهدي» ليهدي العالم إلى الحق الذي ضاع من الأمة العربية، وإلى العدل الذي حرم منه الشعب الفلسطيني.

ولقد قال العلماء إن البترول ظل مختزناً في جوف الأرض قرابة أربعين مليوناً من السنين، عاش ساكناً هادئاً تحت أقدام الإنسان، ولكن المواطن العربي رأى فيه سلاحاً جباراً منذ أربعين عاماً، فأخذ يصيح في وجه الحكم العربي: يا أيها الملوك والرؤساء دونكم هذا العلاج، إنه يشفي من المرض وينقذ من الفقر، ويحمي من الجهل. ودونكم هذا السلاح إنه يدفع الاستعمار وفيه الخلاص كل الخلاص من الصهيونية ومن إسرائيل. ولكن الحكم العربي كان غافلاً أو متغافلاً فأبقى السلاح في غمده، أو في جيبه، إلا من تصريحات جوفاء يقصد بها التزلف إلى الجماهير وكفى، مستخدماً بعض «صفائح» البترول، يروي بها أجهزة الإعلام، للتضليل والتدجيل.

وجاء صيف عام ١٩٤٦ لتقع أول مواجهة بترولية بين الأمة وحكامها، ففي ذلك العام انعقد مؤتمر بلودان، أجمل مصايف سوريا، لبحث القضية الفلسطينية، وكان خطرهما أيسر مما هو الآن. فاتخذ الحكم العربي «المقررات السرية» الشهيرة، العسكرية والاقتصادية، وكان في مقدمتها استخدام سلاح البترول. واقتصر القرار العربي على «عدم إعطاء امتيازات جديدة للشركات الأجنبية التي تساند دولها الحركة الصهيونية، أو توافق على إقامة دولة يهودية في فلسطين...». وكانت إسرائيل وقتئذ في «عام الحمل» لدى أمريكا وسائر الدول الاستعمارية الأخرى.

وفي عام ١٩٤٨ جاءت معركة التقسيم الشهيرة في الأمم المتحدة، والدور الرهيب الذي لعبته أمريكا في عهد الرئيس ترومان لحمل الأمم المتحدة على إصدار قرار التقسيم الذي انتهى بإقامة إسرائيل في قلب الوطن العربي، وتعالى صيحات الجماهير العربية في تلك الفترة مطالبة باستخدام سلاح البترول ضد الولايات المتحدة، فأصدر الحكم العربي تصريحات لاهبة كادت أن تحرق البترول، وحذر وزير

الدفاع الأمريكي رئيسه ترومان من خطورة الموقف، ومضى ترومان في سياسته الصهيونية غير مبالي بالتهديدات العربية، وقال كلمته المعروفة «هذا كلام فارغ»، فصدق ترومان، وخابت فراسة وزير الدفاع الأمريكي في الحكم العربي، وقضى نحيبه منتحراً تحت حملة الإرهاب الصهيوني.

ومضت الولايات المتحدة في سياستها الموالية للصهيونية، ولم ينفذ الحكم العربي «القرار السري»، بل ازدادت الامتيازات التي أعطتها الدول العربية للشركات الأمريكية البترولية، وتاريخ تلك الحقبة حافل بالدلائل القاطعة أن أمريكا كانت وراء انقلاب عسكري جرى في سوريا، وكان السبب هو البترول، ولا يتسع المجال لأكثر من هذه الإشارة العابرة.

وعبرت سنوات وسنوات «والبترول» موضوع ساخن في الشرق والغرب على السواء، خاض فيه الكتاب السياسيون في كل أرجاء العالم وعرفوه «بالذهب الأسود» أو «مستعبد الشعوب»، وفي غمرة هذه العناوين انطلق شعار عربي، كتب على الجدران، وتصدر المقالات «بترول العرب للعرب»، وراح التاريخ ينتظر وينتظر ليرى متى يصبح هذا الشعار حقيقة صادقة، فيخرج البترول العربي من «خُرج» الحاكم العربي، ويدخل «دخل» البترول العربي إلى بيت كل مواطن عربي^(١).

وجاءت حرب الأيام الستة، ووقعت الهزيمة النكراء في الأمة العربية، وغضب سلاح النفط العربي لأتمته العربية، فانسل من غمده بنفسه، لا بيد الحكم العربي، وتوقف ضخ البترول العربي استجابة للقضية العارمة التي أطلقتها الجماهير العربية، «بترول العرب لا يذهب لأعداء العرب».

وانقطع البترول العربي، عن دولتي العدوان، بريطانيا وأمريكا، ومعهما أنصار إسرائيل، واهتز الاقتصاد العالمي، وهروا سفراء الدول الأجنبية إلى العواصم العربية واقفين على عتبات وزارات الخارجية العربية يقدمون الدليل تلو الدليل على «حسن سلوكهم»، مستجدين عودة البترول إلى بلادهم.

وفي ظل تلك الأزمة الطاحنة التي كادت أن تعصف بالاقتصاد العالمي بسبب توقف البترول العربي، انعقد مؤتمر القمة العربي الرابع في الخرطوم وكان موضوع البترول على جدول الأعمال، وكانت الجماهير العربية تتطلع أن يقرر مؤتمر القمة

(١) الخرج بالعامية: هو الجراب الذي يحمله المسافر على الدابة في رحلاته.

الاستمرار في قطع البترول عن دولتي العدوان، ووقف التعامل معهما، وسحب الأرصدة العربية من مؤسساتهما المالية، والانتفاع بها في التنمية العربية.

وقد أجمع الخبراء العرب، يومئذٍ، وهم وزراء النفط والمال والسياسة في اجتماع عقدوه في بغداد أن هذه الإجراءات حاسمة وراعدة، وكفيلة بأن تحمل الدول العظمى، لتحمل بدورها، إسرائيل على الانسحاب من الأرض العربية، من غير قيد ولا شرط.

ولم يكن هذا التفكير خيالياً أو عاطفياً، ولكنه كان علمياً موضوعياً ومدروساً، وقد سبق للولايات المتحدة في عهد الرئيس أيزنهاور، أثناء العدوان الثلاثي على مصر، أن أجبرت «الفرسان الثلاثة»: إسرائيل وبريطانيا وفرنسا على الجلاء عن سيناء، وقد تم ذلك فعلاً خلال ثلاثة أشهر، وكانت فرنسا وبريطانيا يومئذٍ، على قوتها المعروفة، وأكبر حليفين للولايات المتحدة، وكان تدمير أنابيب البترول يومئذٍ، من أهم الأسباب التي دفعت الرئيس أيزنهاور إلى اتخاذ ذلك الموقف الحازم.

ولكن الجو الروحي في مؤتمر الخرطوم، كانت تسوده رياح الهزيمة الوافدة من سيناء والجولان، فلم يملك الشجاعة ووضوح الرؤية ليشهر سلاح البترول. ودارت المساومات وراء الكواليس بين البتروليين وغير البتروليين من الملوك والرؤساء، وانتهى الأمر إلى اتفاق على «استئناف ضخ البترول العربي» فكان أسوأ قرار اتخذته القيادات العربية منذ عهد الاستقلال الوطني إلى يومنا هذا.

ولو أن البترول العربي بقي في آباره بضعة أسابيع أخرى، لانقض العالم بأسره بأسنانه وأظافره، على إسرائيل، واقتلعها من الأرض العربية، وألقى بها وراء خطوط الهدنة، إن لم يكن وراء ذلك بكثير، ولكن ما حيلة الأمة العربية، وقد ابتلاها الله بهؤلاء الحكام أولاً، وبإسرائيل ثانياً.

وانفض مؤتمر الخرطوم، وتلاه مؤتمر خامس، والأرض العربية تئن تحت الاحتلال الإسرائيلي وبيت المقدس تندب أسواره ما يلقي على يد الاحتلال الإسرائيلي من المذلة والهوان.

ولم ينقطع المفكرون العرب عن مناشدة الدول البترولية أن تستخدم سلاحها، بطريقة أو بأخرى لحمل إسرائيل على الجلاء عن الأرض العربية، فلم تعبأ بذلك، تاركة للسفير يارينغ ممثل الأمم المتحدة أن يقنع إسرائيل بالحسنى، وليس هذا فحسب، بل إن المسؤولين البتروليين، وعلى مختلف المستويات ملأوا الصحف

والإذاعات العربية بأن الخطأ كل الخطأ أن يستخدم البترول كسلاح سياسي، فالبترول في نظرهم، سلعة اقتصادية ويجب أن يظل في منأى عن السياسة، وقد غاب عن هؤلاء، أو تغابى هؤلاء، أن الولايات المتحدة تستخدم «القمح»، وهو مصدر الغذاء البري، في مفاوضاتها مع العملاق الآخر الاتحاد السوفياتي، والمواطن العربي يعلم جيداً أن هجرة اليهود السوفيات كانت تدخل في صفقات القمح الأمريكي مع الاتحاد السوفياتي!!

وفي السادس من تشرين الأول/أكتوبر انطلقت شرارة الحرب العربية المجيدة، ومعها انطلقت آمال الأمة العربية، مهللة مكبرة، والعيون تتطلع إلى آبار البترول العربي، وفائض لهيبها يتصاعد إلى السماء، ومضت سبعة أيام وهذا العملاق العربي بأسط ذراعيه وساقيه، يتمطى ويتشاءب، وكأنما هذه المعركة العربية، مسرحية سينمائية، وليس للمتفرجين عليها إلا دور التصفيق وكفى.

وكان وزير البترول المصري، أول من أخذ المبادرة لإيقاظ العملاق النائم، ففي اليوم التاسع من تشرين الأول/أكتوبر، أي بعد يومين من اندلاع المعركة وكانت أعلام النصر العربي مشرعة، في ذلك الوقت، اقترح وزير البترول المصري دعوة منظمة الأوبك العربية إلى اجتماع عاجل، ولكن الاجتماع العاجل لم ينعقد إلا في السابع عشر من تشرين الأول/أكتوبر في الكويت، أي بعد ثمانية أيام لبليالها، وقعت أثناءها تطورات كبرى في مسيرة الحرب.

وانعقد الاجتماع الأول في الكويت، وتلاه تسعة اجتماعات، أربعة في الكويت، واثنان في كل من فيينا والقاهرة، واجتماع في طرابلس، وهذه المسيرة لهذه الاجتماعات تنبئ لأول وهلة، أن سلاح البترول يئن بين أيدي مصابة بالارتجاج، لم تتعلم المثل العربي الشهير «إذا ضربت فأوجع».

وحين كان الاجتماع البترولي الأول منعقدًا في الكويت - ١٧ تشرين الأول/أكتوبر - بدا معروفاً للقاصي والداني أن كفة الحرب صارت راجحة لجانب إسرائيل، وأن أمريكا قد أغرقت إسرائيل بكل أنواع الأسلحة، والأساطيل الأمريكية محتشدة في شواطئ البحر الأبيض المتوسط.

ورغمًا عن خطورة الموقف العسكري في الجبهة، فقد كان الموقف البترولي في اجتماع الكويت، رجراجاً كالزئبق لا تستطيع أن تمسكه بأناملك، فقد برز في المؤتمر اتجاهاً: الاتجاه الليبي العراقي الذي كان يدعو إلى حظر النفط عن أمريكا وتأميم الشركات النفطية وسحب الأرصادة العربية من البنوك الأجنبية؛ والاتجاه الآخر الذي

كان يقول باتباع سياسة خفض الإنتاج^(٢). واستقر الأمر في النهاية على إصدار قرار لا بد من اقتباس نصه الحرفي، دفعاً للتأويل والتفسير.

يقول القرار: «بما أن الهدف المباشر للمعركة التي تدور رحاها حالياً هو تحرير الأرض العربية المحتلة، واستعادة الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني وفقاً لقرارات الأمم المتحدة، وبما أن أمريكا هي المصدر الرئيسي الأول لقوة إسرائيل التي مكنتها من غطرستها واستمرارها في احتلال أراضيها، لذلك فإن المجتمعين يقررون أن يتناقص الإنتاج البترولي بنسبة شهرية متكررة لا تقل عن خمسة في المئة حتى تضغط المجموعة الدولية على إسرائيل للتخلي عن أراضيها المحتلة، وأن تنال أمريكا أكبر تخفيض، وأن يؤدي ذلك إلى قطع إمدادات أمريكا بالبترول من كل دولة عربية». وصدر القرار بالإجماع، باستثناء العراق الذي انسحب من الاجتماع ولم يُوقع البيان، وكان قد اتخذ منفرداً إجراءات أكثر شدة.

وتعاقبت العواصم البترولية تعلن عن تنفيذها لهذا القرار، قرار خفض الإنتاج، غير أن المواطن العربي، كان يرى أن سيف البترول قد استخدم وخزاً ولكزاً، لا ضرباً ولا طعنًا، ومع هذا فقد اطمأن بعض الشيء لأن إمدادات البترول قد توقفت عن العدو اللدود. . الولايات المتحدة أو إسرائيل الكبرى، بالتسمية التي كنت أستخدمها في الأمم المتحدة.

أما البتروليون العرب، غير الرسميين، وهم كفاءات ممتازة من العلماء، فقد رأوا أن «خفض الإنتاج يدخل في إطار المصالح الذاتية للدول العربية المصدرة للنفط. . وأن هذه الدول قد بحثت هذا الإجراء عدة مرات وذلك بالنسبة إلى تدني قيمة أرصدها المقدسة في البنوك الغربية، لتدني قيمة العملات الأجنبية. وأنه خير للدول العربية أن يبقى بترولها في باطن الأرض من أن يكون أرقاماً في البنوك الأجنبية، تتدنى يوماً بعد يوم». كان هذا هو الرأي الاقتصادي العلمي، قبل معركة تشرين الأول/أكتوبر بزمان.

وصدر وقف إطلاق النار في الخامس والعشرين من شهر تشرين الأول/أكتوبر واستمر سلاح النفط يطلق النار ولو على تلك الصورة الرخوة اللينة، يضرب ولا يوجع، رغماً عن أن الولايات المتحدة لم تكن تلقي بالاً إلى الموقف العربي، فالرئيس

(٢) أسعد عبد الرحمن، الحرب العربية - الإسرائيلية الرابعة: وقائع وتفاعلات، سلسلة كتب فلسطينية؛

٥٩ (بيروت: منظمة التحرير الفلسطينية، مركز الأبحاث، ١٩٧٤)، ص ٤٧٦.

الأمريكي نيكسون طلب إلى مجلس الكونغرس الأمريكي أن يمد إسرائيل فوراً بمساعدة تصل إلى مبلغ ٢٢٠٠ مليون دولار، وفوراً قرر الكونغرس الموافقة على الطلب.

وكان طبعياً أن تتخذ واشنطن هذا الموقف من الدول العربية، فالسوابق العرفية تشير إلى ذلك، وهذا ما حدا بمساعد وزير الخارجية الأمريكية جوزف سيسكو أن يقول «لقد سبق أن سمعنا مثل هذه التهديدات، لكن المعلومات التي لدينا من العواصم العربية لا تؤيد ذلك»!

ومضى على حرب تشرين الأول/أكتوبر شهر بكامله، من دون أن يرى المواطن أي بادرة من جانب أمريكا تنبئ عن قرب جلاء القوات الإسرائيلية عن الأرض العربية المحتلة، فإن قرار مجلس الأمن رقم ٣٣٨ قد استخدم لفظة «فوراً» حينما تحدث عن الجلاء الإسرائيلي عن الأرض العربية. «فوراً» بقيت في مقبرة الأمم المتحدة جثة هامدة.

ولم يسع وزراء البترول العرب إلا أن يجتمعوا في الخامس من تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٧٣ في الكويت، ليصدروا قراراً جديداً ينص على «خفض الإنتاج بنسبة خمسة وعشرين في المائة» وذلك حتى جلاء القوات الإسرائيلية عن جميع الأراضي العربية المحتلة، واستعادة الحقوق الوطنية للشعب الفلسطيني، والاستمرار في الحظر الكامل على شحنات النفط إلى أمريكا وهولندا.

وفي تلك الحقبة انعقد مؤتمر القمة العربي في الجزائر ٢٦/١١/١٩٧٣ بعد شهر واحد من وقف إطلاق النار، وقرر في جملة ما قرر: «الاستمرار في استخدام النفط سلاحاً في المعركة في ضوء قرارات وزراء النفط العرب، وربط رفع حظر تصدير النفط لأية دولة بالتزامها بتأييد القضية العربية العادلة». ورغم عدم الوضوح الكافي في هذا القرار، فقد تجرعه المواطن العربي، شيء خير من لا شيء.

واجتمع وزراء البترول العرب للمرة الثالثة في الكويت في اليوم الثامن من شهر كانون الأول/ديسمبر، فأصدروا قراراً ثالثاً «بتخفيض الإنتاج بنسبة خمسة في المئة، والاستمرار في حظر البترول عن الولايات المتحدة، وأنه إذا تم التوصل إلى اتفاق على انسحاب إسرائيل من الأراضي العربية المحتلة وفق برنامج زمني توقعه إسرائيل وتضمن تنفيذه الولايات المتحدة، فإن الحظر على تصدير النفط إلى أمريكا سيرفع. وبمجرد الاتفاق على برنامج زمني للانسحاب من

الأراضي العربية المحتلة يجتمع وزراء النفط العرب لوضع برنامج زمني للعودة التدريجية إلى معدلات الإنتاج التي كانت سارية المفعول، بشكل يوازي الانسحاب المذكور».

وعلى الرغم من أن هذا القرار يشكل تراجعاً واضحاً عن القرارات السابقين اللذين اشترطا الانسحاب الإسرائيلي الكامل واستعادة الحقوق الوطنية الفلسطينية، فقد رضي المواطن العربي بالجدول الزمني على مضض، ولتحويل الدول العربية «السياسة الإيجابية» هذه المرة.

وأقدم وزراء البترول العرب على تراجع آخر، فقد عقدوا اجتماعاً رابعاً في الكويت في ٢٥ كانون الأول/ديسمبر، قرروا فيه هذه المرة «زيادة الإنتاج بنسبة عشرة في المائة» مع استمرار الحظر على الولايات المتحدة وهولندا، وبهذا تخلت الدول العربية عن خفض الإنتاج في هذا الشهر، من دون أن يتم الانسحاب الإسرائيلي كما تم الاتفاق في القرار الأول، ومن دون الوصول إلى اتفاق على الانسحاب، أو جدول زمني عن الانسحاب، كما جاء في القرار الثالث. وقد برر وزير البترول السعودي هذا التراجع «أن نظرة الرأي العام الأمريكي إلى النزاع العربي - الإسرائيلي قد تغيرت، وأن عدداً من أعضاء الكونغرس قد اتخذ مواقف موضوعية تجاه النزاع العربي - الإسرائيلي»^(٣) وقد رحبت الدول الغربية والولايات المتحدة بالقرار العربي بزيادة الإنتاج. وهكذا ربح العرب كلمات الترحيب من جانب أمريكا، وربحت إسرائيل دوام الاحتلال، والانتفاع بخيرات الأرض العربية المحتلة.

ثم اجتمع وزراء النفط العرب مرة خامسة في ٩/١٢/١٩٧٣ وأعلنوا أنه «إذا تم التوصل إلى اتفاق حول الانسحاب الإسرائيلي من كل الأراضي العربية المحتلة، وفي مقدمتها مدينة القدس، بموجب جدول زمني موقع من إسرائيل وتضمن الولايات المتحدة تنفيذه، فإن الحظر على تصدير النفط إلى الولايات المتحدة سيرفع فور بدء تنفيذ الجدول الزمني للانسحاب...». والجديد في هذا القرار أنه أشار إلى الجلاء عن بيت المقدس بالتحديد وبصورة خاصة.

وكان المواطن العربي فريسة مخاوفه، في تلك الحقبة، فقد كان وزير الخارجية الأمريكية الدكتور كيسنجر يمارس هوايته في «سياسة المكوك» من عاصمة عربية إلى

(٣) النهار، ٢٦/١٢/١٩٧٣.

أخرى، والتصريحات تندلع من المدافع الدبلوماسية، من هذا الفريق أو ذاك، من دون أن يدري المواطن العربي مصير هذه المعركة البترولية، وأين ستسوف في نهاية المطاف.

ومن هذه التصريحات ما ذكرته المصادر الأمريكية، من أن الملك فيصل - المغفور له - قال للدكتور كيسنجر «إن على أمريكا أن لا تنتظر شتاء قاسياً واحداً، وإنما يمكن أن تنتظر وقف إمدادات البترول العربي حتى عام ١٩٨٠، إذا لم تغير سياستها، وأن البترول العربي لن يعود إلى ما كان عليه إلا إذا عادت الأراضي العربية المحتلة ومعها القدس إلى العرب، وأن الولايات المتحدة قد أخطأت في الحكم على تصميم ووحدة الدول العربية المنتجة للبترول في تحركهم ضد الغرب».

ومن جهة ثانية، فقد اغتنم الرئيس الأمريكي ووزير خارجيته الدكتور كيسنجر فرصة انعقاد الأمم المتحدة في دورتها العادية في ذلك العام فراحا يدينان القرارات البترولية العربية، وكأن الأمة العربية في قفص الاتهام، وأخذاً يهددان ويتوعدان الدول العربية، ويعتبران الإجراءات البترولية العربية مسؤولة عن الأزمة الاقتصادية العالمية.

وأصدر الدكتور كيسنجر بياناً رسمياً في ٢١/١١/١٩٧٣ حذر فيه «بقيام الولايات المتحدة بإجراءات مضادة إذا استمرت حرب النفط العربية». وفي اليوم التالي رد وزير النفط السعودي قائلاً: «إذا ما لجأت أمريكا إلى التدخل العسكري فإن بلاده ستعتمد إلى تفجير عدد من آبار نفطها».

وانعقد مؤتمر القمة العربي في الجزائر بعد خمسة أيام من التهديد الأمريكي، فعقب عليه الرئيس الجزائري السيد بومدين بصفته رئيساً للمؤتمر قائلاً: «تهديد أمريكا باحتلال منابع النفط العربي كلام فارغ، هل يريدون وضع دبابة على كل متر مربع من العالم العربي. . لقد قلت عندما تحدثوا عن الوحدات الأمريكية الخاصة التي تتدرب في الصحراء استعداداً لاحتلال منابع النفط العربي أن هذا يكلفنا فدائين لنسف آبار البترول وستكون كارثة للغرب، كارثة كبرى. .». واستمرت التصريحات الأمريكية والعربية على هذا المنوال، والمواطن العربي لا يستطيع أن يميز الزبد من الخيار!

المهم أن المواطن العربي كان يتابع الآثار الخطيرة التي كان يعانيها العالم في حرب البترول، رغمًا عن أنه كان يرى أن «غرفة العمليات العربية» لهذه الحرب كانت ضعيفة العمليات، بعيدة عن الحزم الصارم، فالحرب هي الحرب لا تتأرجح ولا تندرج. ورأى المواطن العربي الآثار الإيجابية لمعركة البترول واضحة بارزة والأمثال

كثيرة، ولا بد من الوقوف أمامها حتى نرى كيف أن سيف البترول قد امتد إلى مشارق الأرض ومغاربها حقيقة لا مجازاً.

في إيطاليا، أصدرت الحكومة قراراً بغلق محطات البنزين من السبت ظهراً حتى صباح الاثنين. وجرى تخفيض توزيع المازوت واستهلاك الكهرباء، في المصانع والبيوت الشوارع، وأصبحت البلاد تعيش حالة من الاختناق البترولي، وأذاع رئيس الوزراء كلمة إلى الشعب قال فيها: إن على إيطاليا أن تستعد لمواجهة شتاء صعب، وألا تتعلق بالأوهام، وأعلنت شركة فيات للسيارات أن صادراتها قد انخفضت بنسبة ٣٥ في المئة.

وفي هولندا، صدر قانون يمنع استخدام السيارات الخاصة أيام الأحد، ويتعرض المخالف لعقوبة الحبس ست سنوات، ودفع غرامة مالية قدرها أربعة آلاف دولار. وتم تحديد كمية البنزين لكل سيارة بـ ١٥ لتراً. وخفضت مصانع السيارات الهولندية أيام العمل إلى أربعة في الأسبوع وخفضت درجة التدفئة في البيوت، ومنعت الإضاءة الزائدة، في جميع أنحاء البلاد. وحذر رئيس الوزراء في إذاعة على الشعب من مستقبل اقتصادي مظلم.

وفي بريطانيا، أعلنت الحكومة برنامجاً للتقشف قريباً من برنامج الحرب، وأطلقت الصحف البريطانية على الميزانية العامة التي أصدرتها الحكومة اسم «ميزانية الظلام». وجرى تخفيض أيام العمل إلى ثلاثة في الأسبوع، وتوقفت برامج التلفزيون إلى الساعة العاشرة والنصف، وصدرت الأوامر بإطفاء أنوار المحال العامة، وإلغاء الزينات التي جرت العادة على إقامتها في أيام عيد الميلاد، وأعلنت شركات السيارات عن تعرضها لخفض نصف مليون سيارة عن مبيعاتها خلال عام ١٩٧٤، وقيدت الحكومة استخدام الكهرباء ووقود التدفئة في المباني العامة والمنازل.

وصدرت التعليمات بخفض الإضاءة في الشوارع بنسبة ٥٠ في المئة. وفي ١٣ كانون الأول/ديسمبر وجه رئيس الوزراء البريطاني حديثاً إلى الشعب قال فيه: إن بريطانيا تواجه أقسى عيد ميلاد تشهده منذ الحرب العالمية الثانية. وقالت صحيفة التايمز «إن عشرة ملايين عامل مهددون بالتعطيل عن العمل».

وفي ألمانيا الغربية، تعطل العمل في مصانع نور الشهيرة الموجودة في كولونيا، كما أعلنت مصانع أوبل (Opel) أنها خفضت أيام العمل. وأعلن مستشار ألمانيا أن نقص البترول العربي سوف يحد من نمو الاقتصاد الألماني إلى درجة الصفر، وقررت

الحكومة أن تقوم الشركات باستخدام الفحم بنسبة ٥٠ في المئة، وكان أثر ذلك على الإنتاج الألماني فادحاً.

وفي الدانمرك، أصدرت وزارة الدفاع بياناً أعلنت فيه إلغاء المناورات العسكرية التي كان مقرراً أن يجريها حلف الأطنطبي في الدانمرك في المدة من ١ - ١٦ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٧٣ بسبب نقص البترول.

وفي فرنسا، ألغى سباق كارلو للسيارات، وكان مقرراً إقامته في عام ١٩٧٤ وأعلنت شركة ستروين للسيارات الفرنسية إغلاق مصانع تجميع السيارات التابعة لها لمدة أحد عشر يوماً بسبب انخفاض الإقبال على شراء السيارات، وأمضى ٣٦ ألف عامل في الشركة هذه الفترة في بيوتهم بلا عمل، وأطفئت الأنوار التي كانت مسيطرة على قوس النصر في باريس ابتداءً من الساعة العاشرة مساءً، وتوقف التلفزيون ابتداءً من الحادية عشرة مساءً، وخفضت التدفئة في البيوت، وصدرت القرارات بخفض الإضاءة في واجهات المحال والمكاتب ليلاً وأصبحت مدينة النور هي مدينة الظلام.

وفي اليابان، كان الموقف أشد خطورة وقسوة، فاليابان تستورد ٩٩ بالمئة من البترول من الخارج، ولذلك فقد صدرت الأوامر إلى كل الصناعات بأن تخفض استهلاكها للوقود والكهرباء بنسبة عشرة بالمئة. وأرسلت الحكومة وفداً كبيراً برئاسة رئيس وزرائها للطواف على البلاد العربية، وعرض عدة مشروعات مغرية بالمساعدات المالية وعشرات المشروعات المشتركة.

وفي أمريكا، وهنا العدو - الأكبر - وجه الرئيس نيكسون خطاباً إلى الشعب الأمريكي في السابع من تشرين الثاني/ نوفمبر قال فيه إن أمريكا تستخدم يومياً من البترول العربي ما قيمته ثلاثة ملايين برميل في اليوم، وإن ذلك سيؤدي إلى أخطر أزمة تشهدها أمريكا منذ الحرب العالمية الثانية، وطلب الرئيس الأمريكي إعطاءه سلطات واسعة لمواجهة الأزمة. وقد ترتب على هذه الأزمة أن انخفضت درجة الحرارة للتدفئة في المباني الحكومية والمحال التجارية والمدارس والمنازل إلى ١٩ درجة مئوية، وألغيت مشروعات الزينة للأنوار الكهربائية التي كان مقرراً إقامتها لمناسبة عيد الميلاد، وبدأت الاضطرابات الكبيرة في البورصة المالية في نيويورك، وصدر الأمر بسريان التوقيت الصيفي لإطالة ساعات النهار، وفي صناعة البناء تم تسريح ٢٥ ألف عامل، وفي صناعة الصلب تم طرد ٣٠ ألف عامل، وطرد كثيرون من شركات الطيران، وأعلنت شركات البلاستيك أن نقص الوقود سبب لها إنهاء عمل مليون وستمئة ألف عامل.

وأعلنت وزارة العمل الأمريكي أن ٢٠٠ ألف فصلوا من وظائفهم خلال شهر تشرين الثاني/نوفمبر وحده، وقُدِّر أن يصل عدد المتعطلين عن العمل في أمريكا نحو عشرة ملايين أي ما يساوي ١٢ بالمئة من القوة العاملة في البلاد. وأمر الرئيس نيكسون بإغلاق محطات البنزين أيام الأحد. وأعلنت شركة جنرال موتورز للسيارات عن خفض إنتاجها بنسبة ٣٢ بالمئة عن شهر كانون الأول/ديسمبر، وإغلاق ١٦ مصنعاً من مصانعها الأربعة وعشرين في أنحاء البلاد. واتخذت إجراءات إغلاق عدد من القواعد والمنشآت البحرية التي لأمريكا على سواحل الأطلسي، وكذلك صدرت الأوامر بتقييد طلعات أسراب الطائرات الحربية.

وهذه نماذج صغيرة وموجزة، للآثار الكبرى التي بدأ «منجل» البترول يحصدتها على ساحة العالم بأسره، وكانت هذه المعركة بذاتها كافية لأن يكتشف المواطن العربي ومعه المواطن العالمي، ما معنى البترول وما معنى خفض إنتاج البترول، ناهيك عن قطعه بصورة كلية.

ووضح كذلك أن البترول في هذا العالم، أشبه ما يكون بالدورة الدموية في الجسد هو مصدر الحياة، فإذا توقف توقفت الحياة وعاد العالم إلى البدائية الأولى، وأتَّى له أن يستطيع ذلك بعد أن بلغ مرحلة الحضارة المتقدمة في الحياة، وبعد أن أصبح البترول ينتج أربعة آلاف مادة من البتروكيماويات: البلاستيك بأنواعه، المنظفات الصناعية، المطاط، وألياف الصوف، والنايلون الصناعية، والمبيدات الحشرية، والمفرقات وكيماويات العطور، وآخرها البروتين البترولي الذي أصبح يستخدم كغذاء للحيوان، ولا يستبعد أن يستخدم كغذاء للإنسان، حين يتقدم العلم ويصبح البترول للإنسان هو الكساء والغذاء والدواء.

وإذا كان قد قيل بأن تاريخ الشرق الأوسط سيكتب بالبترول. . فإنه صحيح كذلك أن الشرق الأوسط يستطيع أن يكتب تاريخ العالم بالبترول. . ما بقي البترول في جوف الأرض العربية.

ذلك هو سلاح البترول. . وتلك هي بعض آثار معركة البترول على ساحة العالم بأسره، وحين كانت الأمة العربية تجني تلك الآثار والثمار سقط سيف البترول على الأرض، وعاد السيف إلى غمده، وانسحب البترول من المعركة قبل أن تنسحب إسرائيل من الأرض العربية المحتلة.

وكان ذلك في اليوم التاسع عشر من شهر آذار/مارس من عام ١٩٧٤، وهو

يوم يجب أن لا تنساه الأمة العربية، وأن لا تغتفره الأمة العربية للحكم العربي المعاصر.

في ذلك اليوم أفاق العالم العربي مذهولاً، والعالم الآخر مسروراً، حين كانت الإذاعات ووكالات الأنباء تعلن القرار العربي الذي أصدره وزراء البترول العرب برفع حظر البترولي، وإعادة الأمور إلى سابق عهدها وكأن شيئاً ما كان. وللموضوع حكاية حزينة مشينة لا بد أن تروى للمواطن العربي.

وكما تقول العجائز، كان يا ما كان، كان هنالك الدكتور كيسنجر يطوف عدداً من العواصم العربية، يغريها ويخدعها بأن أمريكا ستبذل قصارى جهدها لتحقيق تسوية سلمية لأزمة الشرق الأوسط، تماماً كوعود الحلفاء للعرب في الحرب العالمية الأولى، وأنه «ينصح» الحكومات العربية بالإقلاع عن حظر البترول، حتى يستطيع أن يفلح في مهمته.

وهكذا كان، فقد اجتمع وزراء البترول العرب في طرابلس في ١٣ آذار/مارس ١٩٧٤ وكانت نصائح كيسنجر معششة في جو الاجتماع، ذلك أن الدول العربية باستثناء ليبيا والعراق قد أخذت تجنح إلى وقف حظر البترول تحت ستار من المعاذير الواهية والمبررات التافهة، واشتد الجدل وطال، وبلغ درجة جادة من العنف، فارتأى المؤتمر أن يؤجلوا الاجتماع بضعة أيام وأن يعقدوه في فيينا بعيداً عن الوطن العربي.

وانعقد الاجتماع المرتقب في يومي السابع عشر والثامن عشر من شهر آذار/مارس وانتهى بإصدار قرار «تاريخي» يجب أن تقام له مناحة غضب في كل عام حداً على العقل العربي الذي انحدر إلى الهاوية، وعلى الأريحية العربية التي سقطت إلى الحضيض، وعلى الضمير العربي الذي تهاوى إلى القاع، وكل ذلك ينصرف إلى الحكم العربي المعاصر، فإن الأمة العربية، بحمد الله سليمة العقل، عامرة الأريحية، متكاملة الضمير والوجدان.

أعلن ذلك القرار «التاريخي» وقف إجراءات الردع البترولية بعد ديباجة يتجسد فيها أسلوب الدكتور كيسنجر في معالجاته السياسية، ولا أجد دليلاً أقطع وأفطع من عبارة الديباجة نفسها، وهي تقول بالنص «درس الوزراء بتعمق نتائج الإجراءات البترولية العربية بغية تقييمها في ضوء الهدف الأساسي منها، وهو لفت نظر العالم إلى القضية العربية وبخاصة المسؤولين في الدول الغربية والرأي العام فيها، وذلك من أجل خلق الجو الملائم المؤدي لتحقيق الجلاء الشامل من جميع

الأراضي العربية المحتلة وفي مقدمتها القدس ، واستعادة الحقوق الوطنية المشروعة للشعب الفلسطيني.

وتجدر الإشارة في هذا الصدد إلى ما يصدر من مختلف الأوساط المسؤولة بالولايات المتحدة، بشكل متفاوت عن ضرورة اتخاذ سياسة أمريكية أكثر توازناً في الشرق الأوسط وتجاه العالم العربي، ويبدو من خلال الأحداث أن السياسة الأمريكية أصبحت تتسم منذ وقت قريب باتجاه جديد نحو النزاع العربي - الإسرائيلي، وهو اتجاه لو تأكد وأمكن تثبيته، فسوف يؤدي إلى أن تتخذ أمريكا موقفاً أكثر تمشياً مع مبادئ الحق والعدالة تجاه الأراضي العربية المحتلة وحقوق الشعب الفلسطيني المشروعة».

وبعد هذه الديباجة أعلن المؤتمرون أنهم يقررون «رفع حظر تصدير البترول عن الولايات المتحدة الأمريكية على أن يعاد النظر في هذا القرار في اجتماع يعقده وزراء البترول العرب في القاهرة في أول حزيران/يونيو ١٩٧٤»!

وواضح أن هذا القرار مرق ومارق معاً، أنه مرق فإن صياغته لا تنم عن استقامة اللغة العربية، فهي أقرب إلى الصياغة الإنكليزية، المعروفة بالتواءمتها ورخاوتها، وإنه مارق لأنه يخالف مخالفة صريحة جميع القرارات السابقة التي أصدرها وزراء البترول أنفسهم وأعلنوا فيها بصورة قاطعة جازمة استمرار إجراءات الخفض إلى أن يتم جلاء إسرائيل عن الأرض العربية، والضفة الغربية وقطاع غزة وبيت المقدس في المقدمة، ولم تتحدث القرارات من قريب أو بعيد، عن «لفت نظر العالم... وخلق الجو الملائم... وعن سياسة أمريكية أكثر توازناً...» إلى آخر تلك العبارات الواردة في الديباجة التي تبدو فيها اللهجة الأمريكية أسلوباً وهروباً.

وقد فجع العالم العربي وهو يستمع إلى إذاعات الملوك والرؤساء وهي تردد قرار وزراء البترول العرب، ففي الأمس القريب كان الموقف البترولي العربي، حاسماً واضحاً، بأن العودة عن إجراءات البترول مرهونة بالانسحاب الإسرائيلي، الانسحاب الفعلي عن جميع الأراضي العربية المحتلة.

ومع هذا، فقد بقي هناك بصيص من الأمل في أن يراجع الملوك والرؤساء موقفهم بعد عشرة أسابيع (في الأول من حزيران/يونيو) وهو الموعد الذي حدده وزراء البترول العرب لإعادة النظر في القرار. وكان الظن، وبعض الظن إثم، أن تكون تلك المدة فترة اختبار للسياسة الأمريكية لعلها تحمل إسرائيل على الجلاء الكامل عن الأراضي العربية المحتلة.

وانقضت المدة من دون أن يبدو من جانب إسرائيل أية إشارة بالانسحاب ولو قيد أنملة، ومن دون أن تبدو في الولايات المتحدة أية رغبة في حمل إسرائيل على الانسحاب، وانعقد مؤتمر وزراء البترول العرب، فكانوا صادقين في ما وعدوا.

لقد عقدوا اجتماعهم في الأول من حزيران/ يونيو وفي القاهرة، كما قرروا، فكانوا صادقين حقاً في الالتقاء في الزمان والمكان كما اتفقوا، وكانوا صادقين حقاً في أنهم تباحثوا وتداولوا وأصدروا قراراً كما وعدوا، وكان قراراً حزيناً ومشيناً، ولا يليق بهذه الصفحات أن تحتويه أو تشير إليه، ولكن الأمانة للتاريخ تفرض أن نقتبسه بعبارة الكاملة إثباتاً لفأهته الكاملة. قال القرار ما يلي:

«اجتمع وزراء البترول العرب، في يوم السبت الموافق ١ حزيران/ يونيو ١٩٧٤، وأعادوا النظر في التطورات التي حدثت في الشرق الأوسط بعد اجتماعاتهم في طرابلس في ١٤ آذار/ مارس، وفي فيينا في ١٧ - ١٨ آذار/ مارس، وخلال اجتماعهم لم يجد الوزراء من الضروري أن يتخذوا قراراً جديداً، واتفقوا أن يجتمعوا مرة أخرى في ١٠ تموز/ يوليو ١٩٧٤!»

وهكذا فإن وزراء البترول قد أصدروا قراراً بأنه «ليس من الضروري أن يتخذوا قراراً» على الرغم من أن الاحتلال الإسرائيلي استمر قائماً وقاعداً على الأرض العربية، وعلى الرغم من أن إسرائيل تصاعدت تصريحاتها بأنها لن تنسحب إلا بعد توقيع اتفاقية الصلح، وبعد شروط أخرى، أشهر من أن تذكر.

وظل الأمل الباهت يراود المواطن العربي في أن الاجتماع المرتجى في ١٠ تموز/ يوليو ١٩٧٤ سيعيد النظر في الموقف، فكان أشبه بأمل إبليس في الجنة، كما تقول عجائزنا المباركات.

وانعقد الاجتماع في ١٠ تموز/ يوليو كما كان مقرراً، وأعاد الوزراء العرب النظر في الموقف، وكان قرارهم بإلغاء الخطر عن هولندا وذلك من أجل «العلاقات التي يرغب في إقامتها مع الأسرة الأوروبية».

وقد حرص الوزراء في قرارهم هذا أن يذكروا التاريخ الهجري «الموافق ٢٠ جمادى الثاني سنة ١٣٩٤ بعد الهجرة»، فالسياسة البترولية ملتزمة، بحمد الله، بتعاليم الإسلام كلها، إزاء الأرض العربية المحتلة، وبيت المقدس في المقدمة، ولم يبق إلا الالتزام بالتاريخ الهجري، كاملاً وتاماً.

وكان ذلك آخر اجتماع لوزراء البترول العرب، ومضت بعده الأيام والشهور

والأعوام، وإسرائيل تعلن في كل يوم أنها باقية في الأرض العربية حتى تستسلم الدول العربية للشروط الإسرائيلية استسلاماً خالياً من أية شروط، وليس هذا فحسب، بل إن إسرائيل ظلت ماضية في إقامة المستوطنات في الجولان وسيناء والضفة الغربية بالأموال الأمريكية، وظلت تتلقى الأسلحة الأمريكية المتطورة بأموال أمريكية، وظلت تستقبل الهجرة اليهودية بالأموال الأمريكية، والأموال الأمريكية هذه هي أموال عربية في الكثير من مصادرها، بل هي أموال بترولية.

وها قد دخل الاحتلال الإسرائيلي عامه العاشر بعد حرب الأيام الستة، وعامه الرابع بعد حرب تشرين الأول/أكتوبر ١٩٧٣، من دون أن تعيد الدول العربية النظر في الإجراءات البترولية، والسبب في ذلك واضح وصريح، معلن ومنشور على رؤوس الأشهاد.

السبب أن وزراء البترول العرب اتفقوا أن يصدروا قراراً بأن لا يصدروا قراراً. وهكذا انسحب البترول العربي من المعركة من دون أن تنسحب إسرائيل.

إسرائيل هذه لا سلام معها ولا كلام.. من النصر إلى الهزيمة فوراً

كان ذلك هو الأمر الصادر من مجلس الأمن، أعلى سلطة دولية في العالم، بالعودة إلى الورااء . . إلى سبع سنوات خلت، بالعودة من النصر المجيد إلى الهزيمة النكراء، بالعودة من حرب تشرين الأول/أكتوبر الظافرة إلى حرب حزيران/يونيو الخاسرة.

وكان ذلك بالتحديد في الثاني والعشرين من شهر تشرين الأول/أكتوبر من عام ١٩٧٣، حينما أصدر مجلس الأمن قراره الشهير الخطير رقم ٣٣٨ يدعو الفرقاء «إلى تنفيذ قرار مجلس الأمن رقم ٢٤٢ لعام ١٩٦٧ بجميع أجزائه . . وأن تبدأ المفاوضات بين الأطراف المعنية تحت الإشراف الملائم، بقصد إقامة سلام عادل ودائم في الشرق الأوسط».

وكانت كلمة «فوراً» تتصدر هذا القرار، أن ينفذ القرار رقم ٢٤٢ فوراً، وأن تبدأ المفاوضات فوراً، وأن يتم الانسحاب الإسرائيلي من الأراضي العربية فوراً.

وفي تبسيط سهل المنال والمقال، فإن معنى هذا القرار أن نعود من النصر إلى الهزيمة فوراً، وأن نبدأ المفاوضات مع العدو المحتل فوراً، وأن نعقد الصلح مع إسرائيل فوراً، هكذا وبجرة قلم، فوراً.

وكلمة «فوراً» أو ما يقابلها بالإنكليزية (Immediately) ليس لها إلا معنى واحد، أن فوراً معناها فوراً، يعني سريعاً من غير إبطاء ولا تأخير.

وقد فرح الحكم العربي المعاصر بلفظة «فوراً» ظناً منه أنها تعني الانسحاب فوراً، من دون أن يبالي بالمعاني الفاحشة الواردة في القرارات، التي تنص على

الاعتراف، والصلح، والحدود الآمنة، وحرية الملاحة. وغير ذلك من الأمور التي تؤدي إلى إهدار القضية العربية، وتصفية القضية الفلسطينية.

وراح الحكم العربي المعاصر يدق الطبول، ويضرب الصنوج، ويقرق الدفوف ابتهاجاً بمؤتمر جنيف، ويلح على انعقاده فوراً طمعاً في أن تنسحب إسرائيل من الأرض العربية فوراً دون أن يدري أن لفظة فوراً قد تعني في التعامل الدولي أعواماً بعدها أعوام، وبخاصة إذا كان الطرف الآخر في التعامل هو إسرائيل.

وبدأت إسرائيل تتباطأ وتتلكأ، بصدد مؤتمر جنيف حتى ينعقد، وبدأ الدكتور كيسنجر طواف «المكوك» في حواضر الشرق الأوسط، وكل همهم أن يناشد إسرائيل ويقنعها بفوائد جنيف وضرورة مشاركة جميع الفرقاء المعنيين، وبدأت إسرائيل تناور وتداول، وتختلق المعاذير.

وترددت إسرائيل في حضور المؤتمر أولاً، بسبب خلافات داخل الحكومة الإسرائيلية، البعض يوافقون والآخرين لا يوافقون وقد شغلت الأحزاب والصحف الإسرائيلية في هذا الخلاف منذ أن توقف إطلاق النار في الخامس والعشرين من شهر تشرين الأول/أكتوبر ١٩٧٣، وترددت إسرائيل ثانياً، في تحديد موعد لانعقاد مؤتمر جنيف فوافقت «مبدئياً» على منتصف شهر كانون الأول/ديسمبر موعداً لانعقاد المؤتمر في جنيف، ثم تأجل إلى الثامن عشر من كانون الأول/ديسمبر، وتأجل هذا الموعد إلى الواحد والعشرين من شهر كانون الأول/ديسمبر، ولم يكن وراء هذه التأجيلات إلا ماطلات إسرائيلية، لا مبرر لها ولا موجب، إلا العقدة الإسرائيلية، وهي أعقد من ذنب الضب كما يقول العرب.

واعترضت إسرائيل، ثالثاً، في أن يكون لأوروبا أي دور في المؤتمر وأعلنت أنها لا توافق على إشراك فرنسا وبريطانيا في أعماله، مع أنهما من الأعضاء الدائمين في مجلس الأمن، وكانا من أكبر أنصار إسرائيل.

وأصرت إسرائيل، رابعاً، أن يكون دور الأمم المتحدة في مؤتمر جنيف محدوداً إلى أبعد الحدود، وأن يكون دور الأمين العام للأمم المتحدة «رمزياً» حتى يكون المؤتمر تحت إشراف الدولتين العظميين، وفي حساب إسرائيل أن الأمم المتحدة أصبحت أكثريتها الحاضرة مؤيدة لوجهة النظر العربية.

وأكدت إسرائيل، خامساً، أنها لن تحضر مؤتمر جنيف إلا إذا كان «مؤتمر سلام» فعلاً، وليس اجتماعاً لتنفيذ قرارات مجلس الأمن، والغرض من هذا التخصيص أن يتوج تنفيذ قرار مجلس الأمن بمعاهدة صلح، عنواناً وشكلاً وموضوعاً.

واشترطت إسرائيل، سادساً، أن تعلن سوريا قائمة بأسماء الأسرى الإسرائيليين المحتجزين عندها قبل انعقاد المؤتمر. وموضوع الأسرى الإسرائيليين كان الشغل الشاغل لدى الجماهير الإسرائيلية، والمتتبع لتصريحات زعماء إسرائيل، وحالة الفزع والهلوع التي كانت تعيشها إسرائيل في تلك الحقبة يدرك تماماً أن مجرد وجود أسرى إسرائيليين هو أكبر نقطة ضعف معنوية في إسرائيل لدى الجيش والجمهور على السواء، وبخاصة لدى عائلات الأسرى أنفسهم.

وكان كيسنجر يستمع إلى هذه الشكاوى الإسرائيلية بسرور بالغ، فقد رأى فيها فرصته الذهبية، فهو يحب هذا النوع من المشاكل ليرز دوره «العسكري» في حلها، وبخاصة أنها ليست مشاكل رئيسية، وراح يكثّر زيارته إلى تل أبيب واتصالاته بقيادة إسرائيل يقنعهم بمؤتمر جنيف، من حيث المبدأ والموعّد. وانطلقت وكالات الأنباء في ذيل الدكتور كيسنجر، تتحدث عن «عظائم» الأمور وتبالغ في تفخيمها وتضخيمها للدبلوماسي الأمريكي، وكيف استطاع الوزير الخطير، والساحر الكبير، أن يقنع إسرائيل بحضور المؤتمر وكان ذلك في السابع عشر من شهر كانون الأول/ ديسمبر فقد أعلن الدكتور كيسنجر النبأ المثير بأن إسرائيل قد وافقت على حضور مؤتمر جنيف، كما أعلن أبا إيبان وزير الخارجية الإسرائيلي في الوقت نفسه، ومن المطار، حين كان يودع الوزير الأمريكي، قائلاً: «لقد توصلنا إلى اتفاق على إجراءات المؤتمر وصلاحياته، وقد كلفني رئيسة الوزراء غولدا مائير أن أحضر المؤتمر».

وسارع الوفدان المصري والأردني إلى جنيف تحدهما لفظة «فوراً» الواردة في قرار مجلس الأمن رقم ٣٣٨، وهما يحسبان أن المؤتمر سينتهي إلى انسحاب إسرائيل عن الأراضي العربية المحتلة، وما إن وصلا إلى جنيف حتى بدأت الاجتماعات في الفنادق، وفي كواليس مقر الأمم المتحدة في جنيف للبحث في إجراءات عقد المؤتمر.

وثارت مشكلة عربية - عربية حول تنظيم مائدة الاجتماعات، وأشغلت هذه المشكلة المستر فالدهايم سكرتير عام الأمم المتحدة، والوفدين الأمريكي والروسي بصفتهم رئيسين للمؤتمر، ومضى ليلتان والبحث دائر بين الوفود للوصول إلى تسوية لهذه المشكلة قبل الدخول في تسوية أزمة الشرق الأوسط!

وكانت هذه المشكلة تتعلق بترتيب الجلوس إلى طاولة المؤتمر، فالترتيب الأبجدي بحسب نظام الأمم المتحدة كان يقضي بأن يجلس الوفد المصري إلى جوار

الوفد الإسرائيلي، ورفض وزير خارجية مصر هذا الترتيب، واقترح أن يجلس الوفد الأردني إلى جانب الوفد الإسرائيلي، ولكن رئيس وزراء الأردن رفض هذا الاقتراح بدوره، وراح مستشارو المستر فالدهايم يبحثون عن مخرج لهذه الأزمة التي لم يستطع الدكتور كيسنجر أن يجد لها حلاً رغباً عن سفره «المكوكي» بين فنادق الوفود، لإقناع هذا الفريق أو ذاك!

ولكن رجال البروتوكول التابعين للأمم المتحدة وجدوا الحل أخيراً، فقد نظموا قاعة الاجتماع على سبعة موائد، تبدأ من المستر فالدهايم مائدة الصدر، وعلى يمينه مائدة الوفد المصري، وعن يساره مائدة الوفد الإسرائيلي، وعلى يمين الوفد المصري، وعن يساره مائدة الوفد الأمريكي يليه مائدة الوفد الأردني؛ وعلى يسار الوفد الإسرائيلي مائدة الوفد السوفياتي ثم مائدة خالية خصصت للوفد السوري الغائب، وكانت سوريا قد أعلنت في ١٨ كانون الأول/ديسمبر أنها قررت عدم الاشتراك في المؤتمر لأن إسرائيل تعمل على تحويل المؤتمر إلى ميدان للمناورات.

وكان هذا الجلوس البروتوكولي هو السبب في تأخير المؤتمر عن الموعد المقرر، قرابة ثلاثة أرباع الساعة ولكن هذه «الأزمة الصغيرة» كانت نذيراً مبكراً إلى الدول العربية بعيد الدلالة، هؤلاء الذين رفضوا أن تأخذ الصحافة العالمية صورهم وهم يجلسون بجوار إسرائيل، كيف سيتعايشون بجوار حسن مع إسرائيل كما يريد مؤتمر جنيف، وكما يريد القرار الصادر من مجلس الأمن رقم ٢٤٢ لعام ١٩٦٧ ومن بعده القرار رقم ٣٣٨ لعام ١٩٧٣؟

وما إن انتهت هذه المشكلة الجانبية حتى انعقد المؤتمر على هذه الهيئة السبوعية، وسط الأنوار الباهرة التي سلط عدساتها المصورون والصحافيون ورجال التلفزيون من كل أنحاء العالم، وهم يحسبون أنهم يصورون مؤتمراً تاريخياً سيكون له ما بعده في تاريخ الشرق الأوسط بل في تاريخ العالم بأسره، ودون أن يدروا أن تلك الجلسة ستكون يتيمة، وأن أعواماً عديدة ستمر على المؤتمر قبل أن يستأنف جلساته، إذا كان مقرراً له الانعقاد أو مقررراً له النجاح إذا انعقد.

وألقي السكرتير العام كلمة الافتتاح بصفته الرئيس الفخري للمؤتمر وكانت كلمته مملوءة بتوقعات لم تقع، وتمنيات لم تتحقق، فقد أعرب عن «سروره بافتتاح هذا المؤتمر التاريخي..» وأن مقر الأمم المتحدة قد آوى العديد من الاجتماعات التاريخية ولكن لم يكن من هذه الاجتماعات مثل هذه الأهمية الهائلة، التي يمثلها

مؤتمر السلام عن الشرق الأوسط المنعقد هنا، وأن مجلس الأمن قد عبّر عن الأمل في أن يحقق المؤتمر تقدماً سريعاً تجاه إقامة سلام عادل ودائم في الشرق الأوسط».

ثم أبرز المستر فالدهايم في كلمته الإطار الذي ينعقد مؤتمر جنيف من خلاله فقال «إن أساس هذا الاجتماع يقوم على قرار مجلس الأمن رقم ٣٣٨ الذي طالب الأطراف بالبدء فوراً في تطبيق قرار مجلس الأمن رقم ٢٤٢ بنوده كافة»، وكأنما أراد المستر فالدهايم أن يفند تصريحات الدول العربية التي دأبت على التوكيد بمناسبة وبغير مناسبة، أن مؤتمر جنيف سيبحث «جوهر القضية الفلسطينية». . . و«تحقيق الحقوق الوطنية المشروعة للشعب الفلسطيني». وقرارات مجلس الأمن ليس فيها جوهر القضية الفلسطينية ولا قسورها، ولا تتحدث عن الحقوق المشروعة ولا غير المشروعة للشعب الفلسطيني.

ثم ختم المستر فالدهايم كلمته بالتمني على المشتركين في المؤتمر بالانتفاع بهذه «الفرصة لبناء أساس لسلام دائم في المنطقة، فهذه فرصة قد لا تتكرر قبل زمن طويل، وأتمنى للمؤتمر النجاح في تحقيق مهمته النبيلة»، ولو أن حجاب الغيب قد سقط عن بصيرة المستر فالدهايم أو لو أنه يعرف إسرائيل كما نعرفها لقال «إن هذه جلسة قد لا تتكرر قبل زمن طويل» كما أثبت هذا الزمن الطويل.

وأعقبه المستر غروميكو وزير خارجية الاتحاد السوفياتي في الكلام، ومن مصادفات القدر الغريب أن غروميكو قد رافق القضية الفلسطينية في الأمم المتحدة منذ نشأتها في عام ١٩٤٧، فخاض غمارها باندفاع منقطع النظير في الدفاع عن اليهود، وحقهم في الاستقلال الوطني وإنشاء دولة يهودية، والمواطن العربي حين يقرأ خطبه النارية في تأييد القضية اليهودية والتنديد بالحكومات العربية حين دخلت الحرب في فلسطين في عام ١٩٤٨، ليصاب بنوبة من الذهول، ويعجب كيف يجد المستر غروميكو الشجاعة في نفسه لأن يحضر مؤتمر جنيف للاشتراك في بحث القضية الفلسطينية، وهو شخصياً بالذات، بالإضافة إلى حكومة ستالين يومذاك، له دور بارز في إنشاء إسرائيل، وما جر ذلك من الويلات على العالم العربي، وعلى الأمن والسلام الدوليين في العالم أجمع.

ولذلك كان عجباً أن يفتتح المستر غروميكو كلمته بقوله «إن الاتحاد السوفياتي يشعر بارتياح عميق وهو يرحب بهذا المؤتمر الذي ينعقد لبحث تسوية سياسية لمشكلة دولية تعد من أكثر المشاكل حدة، وعلى مدى ربع قرن من الزمان

كانت دائماً مصدراً للتوتر، لم يقتصر على منطقة الشرق الأوسط فحسب، بل فاق بكثير حدود هذه المنطقة». وقد فات الوزير أن الاتحاد السوفياتي كان له دور كبير في خلق هذه المشكلة، وجعلها سبباً من أسباب التوتر في المنطقة وفي العالم أجمع.

ثم يمضي المستر غروميكو في الحديث ببراءة تامة عن تاريخ هذه المشكلة مشيراً إلى حرب الأيام الستة، وكيف «أنها عرّضت مصير العالم إلى الخطر، ثم إلى حرب تشرين الأول/ أكتوبر، عندما اتسمت التحركات العسكرية بطابع العنف الأقصى، وإن كانت لم تستمر طويلاً»، والقارئ لهذا الكلام لا يدري إذا كان المستر غروميكو فرحاً أم أسفاً لأن الحرب لم تستمر طويلاً، ففي الحالتين فإن الاتحاد السوفياتي مسؤول أولاً وأخيراً عن هذه الحرب قصراً وطولاً، وبالتالي فرحاً وحزناً.

وبالبراءة نفسها يقترح المستر غروميكو السبيل لإزالة هذا التوتر، فيقول «وما لا مجال للشك فيه هو أنه إذا لم نبادر لاقتلاع الجذور الأساسية للتوتر السائد في الشرق الأوسط فإنه يمكن في أي لحظة أن يقع اشتباك دموي آخر في المنطقة». وهذه مقولة صحيحة، ومسلمة لا جدال فيها. ويبدو لأول وهلة أن المستر غروميكو قد وضع يده على موضع الداء، حين يدعو إلى اقتلاع الجذور الأساسية للتوتر، وأنه يكاد أن يقترح إزالة إسرائيل من الوجود في الشرق الأوسط باعتبار أنها هي مجموعة الجذور الأساسية للشرق الأوسط.

ولكن المستر غروميكو لا يسير مع مقولته هذه، فما هي إلا بضعة أسطر من خطابه حتى يعود إلى القول «من الضروري ضمان الاعتراف بسيادة ووحدة تراب والاستقلال السياسي لجميع دول الشرق الأوسط واحترامها، وكذلك يحق لهذه الدول في أن تحيا في سلام، وهذا الحق ينطبق أيضاً على إسرائيل»، وهو بهذه الإشارة الواضحة للوجود الشرعي لإسرائيل قد أبقى جذور المشكلة في موضوعها، إنه لا يدعو إلى اقتلاعها ولكنه يؤكد بقاءها في الأرض لتحيا وتنمو وتزدهر.

وفي براءة أخرى يمضي الوزير غروميكو ويقرر مبدأ آخر يقول فيه «إن الاتحاد السوفياتي يؤمن إيماناً راسخاً بضرورة تطبيق مبدأ أساسي ومعتمد في العلاقات الدولية، من دون أي تحريف، ونقصد هنا مبدأ «عدم قبول الحصول على أراضي بالالتجاء إلى الحرب»، ولكنه يعود لينقض هذه المقولة حين يقول «إن أي مستند يعتمده هذا المؤتمر يجب أن يتضمن التزامات واضحة ومحددة وبخاصة لعملية

انسحاب القوات الإسرائيلية من الأراضي المحتلة في عام ١٩٦٧». والاتحاد السوفياتي يعلم قبل غيره أن خطوط عام ١٩٦٧ هي عدوان محض وصلت إليها إسرائيل بالعدوان المتواصل على مدى عشرين عاماً، وأن هنالك خمسة آلاف كيلو متر مربع من الوطن الفلسطيني تقع بين خطوط عام ١٩٤٧ التي وضعتها الأمم المتحدة، وخطوط عام ١٩٦٧ التي وضعها العدوان الإسرائيلي، وهذه الرقعة من المساحة المذكورة كانت الأمم المتحدة قد خصصتها كجزء من الدولة العربية المقترحة فكيف جاز للاتحاد السوفياتي أن يعتبرها جزءاً من حدود إسرائيل يتوجب على الفريق العربي احترامها والاعتراف بها؟

ولكن الذنب الأول في هذا الأمر يقع على الدول العربية الراضية بهذه التوصية على هذا الأساس، ولا يقع على كاهل الاتحاد السوفياتي وحده، ومن أجل ذلك فإن المستر غروميكو قد أشار إلى ذلك في خطابه ووضع المسؤولية حيث يجب أن تكون أولاً، فقال في كلامه: «وقد أصبح من الواضح الآن للجميع بأن الدول العربية لن ترضى أبداً بضياع الأراضي التي أخذت منها في عام ١٩٦٧. . . ولا جدوى من التفكير أنه في الإمكان الاحتفاظ بهذه الأراضي المحتلة بالقوة. . . . وأن جيران إسرائيل من العرب قد أبدوا استعدادهم للتفاوض من أجل تسوية قائمة على أساس القرارات المعروفة التي أصدرها مجلس الأمن». وكأن المستر غروميكو أراد أن يقول لليساريين العرب حين يجادلون الاتحاد السوفياتي بشأن القضية الفلسطينية: إن العرب لا يريدون أكثر من ذلك، والاتحاد السوفياتي لا يمكن أن يكون عربياً أكثر من العرب أنفسهم.

وختم المستر غروميكو خطابه بعبارات متعددة ومتنوعة تشير إلى أن تسوية أزمة الشرق الأوسط يجب أن تتم في إطار اتفاق سلام كامل له قوة القانون فهو يقول «ونحن نرى الاتفاقيات حول هذه التسوية ستجسد في شكل مستندات مناسبة تكون ذات مضمون وافٍ وأن تلزم جميع الأطراف التي توقع عليها، وأن تكون لهذه المستندات قوة القانون وأن الالتزامات التي تتحملها الأطراف بحكم القانون الدولي هي أفضل ضمان للأمن المتبادل وذلك عن طريق التنفيذ الدقيق لهذه المعاهدات والاتفاقات المبرمة بينها، وليت عرب التسوية ومن معهم من بعض الفلسطينيين يفهمون هذه الكلام جيداً، وهو صادر من دولة صديقة، ومن وزير مسؤول يقول عن الاتحاد السوفياتي بأنه «جد متفهم لموقف الدول العربية فوقف بجانبها»!

وكائناً ما كان الأمر، فليس من حقنا أن نعيب على الاتحاد السوفياتي بصدد

سياسته في الشرق الأوسط وبصدد قضية فلسطين بالذات، إذ لا ينبغي أن يغيب عن بالنا لدقيقة واحدة أن الاتحاد السوفياتي كدولة عظمى له نظراته الاستراتيجية الكبرى في العالم وفي الشرق الأوسط بالذات، وهو لا يخفي ذلك، فيكفي أن نقرأ في ختام خطابه عبارة واضحة التعبير حين يقول «ويجب علينا أن نتصور مدى التحسن الذي سيطرأ على المناخ الدولي بسبب إنهاء الصراع في الشرق الأوسط، فذلك سيكون له تأثير مفيد على الأوضاع في حوض البحر الأبيض المتوسط وأوروبا وآسيا بل في العالم بأكمله». ومن هنا فإن الاتحاد السوفياتي ينظر إلى مشكلتنا لا بمنظارتنا، ولكن بمنظاره هو، في إطار الوفاق الدولي، وكجزء من مشاكله الكبرى مع الولايات المتحدة، العملاق الآخر في هذا العالم الدولي.

وجاء دور العملاق الآخر فألقى الدكتور كيسنجر خطاباً حافلاً بالمعاني المدمرة للقضية العربية ومعها القضية الفلسطينية، مستخدماً ظاهر العلم والمنطق، في تأييد منطلقاته السياسية، وهذه المعاني الكيسنجرية قد تبدو بريئة طاهرة إذا قيلت بشأن أية قضية دولية، ولكنها حين تستخدم في قضية الشرق الأوسط وفي قضية فلسطين بالذات فإنها تعني دمار القضية من جذورها العميقة، وبقاء أغصانها وفروعها فوق الأرض لتجف وتحتف، ثم تصبح هشيماً تذروه الرياح.

وفي هجمة ضارية مغلفة بالحرير أطلق الدكتور كيسنجر عباراته في عباراته فقال بعد المقدمة: «يجب أن تتوفر لنا جميعاً الحكمة لاغتنام هذه اللحظة من أجل القضاء على قيود الماضي ونخلق أخيراً أملاً جديداً للمستقبل». وقيود الماضي، هي مقومات النضال العربي، والقضية العربية، ومعها القضية الفلسطينية، وهذا ما يريد الدكتور كيسنجر القضاء عليه بالحكمة «وبالموعظة الحسنة» إذا لزم الأمر.

ويطلق الدكتور كيسنجر بعد ذلك قنبلة قاتلة حين يقول «وهناك قول عربي . . . اللي فات مات»، يعني أن الماضي قد مات! ولقد ردد القول العربي باللغة العربية ليكون كلامه في غاية الوضوح. وعلى الرغم من وضوح هذا القول بذاته، فقد فسره بعبارة بسيطة أن ما مضى قد مات، وهو يعني بذلك أن القضية الفلسطينية بمفهومها العربي قد ماتت، وأن مهمة هذا المؤتمر هو إصدار شهادة بوفاة القضية ولا يبقى سوى الجنازة وإجراءات الدفن، وكل ذلك سيكون مكتوباً في اتفاق الصلح الذي سينتهي إليه مؤتمر جنيف.

ويمضي الدكتور كيسنجر بعد ذلك ليطلب إلى أصحاب القضية العربية، ومعها القضية الفلسطينية قائلاً، «دعونا نقرر اليوم هنا أننا سنتغلب على ميراث الكراهية»،

والحديث عن الكراهية منصرف إلى الأمة العربية فهي التي تكره إسرائيل بسبب احتلالها فلسطين، وبسبب أطماعها العدوانية والتوسعية المعروفة، وهذه كراهية شرعية مشروعة لأنها هي الحافظ القومي النبيل لخوض معركة التحرير، وكراهية الاستعمار هي التي حفزت شعوب الأرض على مقاومة الاستعمار وتحرير الأوطان، ولكن الدكتور كيسنجر يدعو إلى التخلي عن كراهية العرب لإسرائيل لأن ذلك هو مفتاح الحل، به يتم انفتاح القلوب على الصلح والسلام والتعايش: ويغني الفريقان معزوفة اللي فات مات.

ثم يعود الدكتور كيسنجر ليؤكد هذه المعاني مرة ثانية، ولكن هذه المرة من زاوية الدول العربية التي غيرت مواقفها من القضية فيقول: «إن النزاع لم يعد ينظر إليه كلبية بعبارات المطلقات غير القابلة للتوافق، فإن الأيديولوجيات الملتهبة التي سادت في الماضي قد حل محلها، ولو جزئياً، اعتراف بأن جميع الشعوب المعنية تستحق فترة سلام طويلة»، والمعنى البسيط لكلام الدكتور كيسنجر بإنهاء عبارات «تحريرية فلسطين» و«فلسطين عربية» و«إسرائيل عدوانية توسعية محتلة»، وأن ما يماثلها من الأيديولوجيات الملتهبة لم يعد لها مكان عند الأمة العربية وقد حل محلها معان أخرى تشير إلى السلام والتعايش والجوار الحسن.

وليس هذا فحسب، بل أراد كيسنجر أن يستغل مناسبة هذا المؤتمر الدولي ليعلن من منبره وعلى مسمع من الاتحاد السوفياتي أن أمريكا قد استعادت نفوذها في الشرق الأوسط وأنها لا تكتفي باستعادة مكانتها لدى أصدقائها السابقين وإنما تطمح بتحويل الأعداء إلى أصدقاء، وهذا ما يفسر قوله «لقد أرسلني الرئيس نيكسون هنا لأنه عمل مدة خمس سنوات على بناء هيكل جديد لسلام الدولي، تزداد فيه ثقة الروابط مع الأصدقاء القدامى وتحل صداقات جديدة وبناءة محل عدم الثقة والمواجهة مع الأعداء».

وانتقل بعد ذلك إلى الحديث عن تصوره للسلام المرتقب، فلخص الموقف ببضع كلمات مليئة بالمعاول لهدم القضية العربية في أهم أعمدها، فهو يقول «ويجب أن يشمل اتفاق السلام ضمن ما يشمل على العناصر التالية: الانسحاب بحدود معترف بها، ترتيبات أمن مثل مناطق منزوعة السلاح، ضمانات، تسوية المصالح المشروعة للفلسطينيين، والاعتراف بأن القدس تضم أماكن تعد مقدسة من قبل ثلاثة أديان كبرى».

وهذا التلخيص الملخص للدكتور كيسنجر ينطوي بكل هدوء وبراءة، على تأييد

كامل للموقف الإسرائيلي، فهو لم يقل بالانسحاب الكامل، كما يطلب العرب، ولم يتحدث عن قضية فلسطين ولا عن الحقوق الوطنية المشروعة للشعب الفلسطيني، كما يحلو للحكم العربي أن يتحدث، ولكنه جعل الانسحاب إلى حدود تريدها إسرائيل ويعترف بها العرب، وذلك ما تريده إسرائيل تماماً.

ولكن أبشع ما في هذا التلخيص الذي طرحه كيسنجر أنه لم يتحدث عن «القدس» فهذه عنده عاصمة إسرائيل. ولكنه تحدث عن الأماكن المقدسة للأديان الثلاثة، وإسرائيل منذ احتلالها لبيت المقدس، وهي تعلن أنها مستعدة لاحترام الأماكن المقدسة والسماح للجميع بحق الزيارة والعبادة، وهكذا فإن كيسنجر يردد الموقف الإسرائيلي ولكن بصياغة كيسنجرية لا بعبارات إسرائيلية.

وحتى لا يكون هنالك أي شك لدى الوفود العربية، فقد ذهب الدكتور كيسنجر إلى أبعد من ذلك في تأكيد هذه المعاني فمضى يقول «ولسوف يتطلب السلام ربط ضرورة الانسحاب بمتطلبات الأمن، ومطالب الضمانات بتمتع كل الأطراف بالسيادة»، وهذه الكلمات هي تلخيص لصفحات كلها تأخذ بوجهة النظر الإسرائيلية.

ومرة أخرى، حتى لا يكون هنالك شك لدى العرب والفلسطينيين معاً، فقد تحدث الدكتور كيسنجر بكل نعومة وأناقة، عن مشكلة اللاجئين والنازحين والمشردين، فأعلن أن عليهم أن يظلوا نازحين ومشردين، فقد قال في تضاعيف رؤيته للتسوية السلمية: «ينبغي ربط آمال الذين أبعادوا بالحقائق القائمة الآن»، وهذا هو المنطق الإسرائيلي، بالتمام والكمال، حين ترفض إسرائيل عودة اللاجئين إلى ديارهم، بحجة أن أوضاع البلاد قد تغيرت، وقد حل مليوناً يهودي محل مليون عربي، ولم تعد الحقائق القائمة تسمح بعودة اللاجئين.

ثم راح الدكتور كيسنجر يؤكد الالتزام بالنظرة الواقعية لأزمة الشرق الأوسط، فقد تابع حديثه قائلاً «إننا نؤمن بضرورة وجود مفاوضات واقعية بين الأطراف. . . وعلى عاتق الأطراف تقع المسؤولية الأساسية».

وفي هذه الكلمات الأخيرة، برأ الدكتور كيسنجر الولايات المتحدة من المسؤولية الأساسية ومن دورها الأساسي في خلق المشكلة ابتداءً وانتهاءً، وحشر الدول العربية في زنزانات المفاوضات، فلا إفراج ولا انفراج إلا باتفاقية صلح، ولا انسحاب إلا بالاستسلام «للسلام».

ثم راح كيسنجر يتكلم بلغة الواعظ في قدس الأقداس، البريء من الآثام

والأدناس، وهو يقول «إن وراء هذا المؤتمر حرباً جاءت بالحزن والألم، حرباً كلفت الجانبين كثيراً، ولم تؤد إلى نصر أو هزيمة»، وكادت جدران القاعة أن تضج بالاستنكار والاحتجاج على هذا الكلام، ذلك أن أمريكا هي المسؤول الأول عبر ثلاثين عاماً عن الآلام والأحزان التي حلت بالجميع على السواء، وأنه لولا أمريكا لما حل التقتيل والتدمير، ولكانت بلاد السلام آمنة ناعمة بالسلام.

ثم إن الدكتور كيسنجر يعزي إسرائيل عن هزيمتها، ويهون على العرب نصرهم المجيد، فيقول للعرب إن الحرب لم تؤد إلى نصر . . ويقول لإسرائيل إن الحرب لم تؤد إلى هزيمة. وهكذا جمع هذه المعاني في عبارة مأكرة، فإذا كان العرب لم ينتصروا وإسرائيل لم تهزم، فذلك في الحساب النهائي نصر لإسرائيل.

وفي الأسلوب نفسه فإن الدكتور كيسنجر يعترف أن للعرب حقاً، وأن لإسرائيل حقاً، حين يقول «إن المآسي الكبرى في التاريخ لا تقع عندما يجابه الخطأ الصواب، ولكن حينما تكون المواجهة بين صوابين، ومشكلة الشرق الأوسط لها هذه الطبيعة نفسها، فهناك عدالة لدى كل جانب». المهم في هذه المعادلة الكيسنجرية أن إسرائيل، وهي على باطل، قد خرجت بصواب . . ولو بنصف صواب. أليس هذا كسباً كبيراً لإسرائيل، وخسراً كبيراً للعرب؟

ولم يسع الدكتور كيسنجر في ختام خطابه إلا أن يخلع رداءه الأمريكي وجلده الألماني، ليعود يهودياً من الرأس إلى أخمص القدمين، فقد استمع إليه العالم وهو يقول «لقد كان حكيماً يهودياً يعبر عن الإنسانية جمعاء هو الذي عرض المشكلة بأسلوب صحيح قائلاً: «إذا لم أكن مؤيداً لنفسي فمن الذي يؤيدني؟ ولكن إذا كنت مؤيداً لنفسي وحدي فمن أنا؟!».

إنها عبارة خلاصة جذابة، لها موسيقى رائعة، ولكن . . لكن أين كانت هذه المعزوفة الرائعة في عام ١٩١٧ حينما أصدرت بريطانيا وعد بلفور، وفي عام ١٩٢٢ حينما أصدرت عصبة الأمم صك الانتداب على فلسطين، وفي الأعوام الثلاثين حينما تدفقت الهجرة اليهودية على فلسطين، وفي عام ١٩٤٧ حينما اقترفت أمريكا جنائيتها بفرض التقسيم، وفي الأعوام الثلاثين التالية حينما أمدت أمريكا إسرائيل بالمال والسلاح لتشرّد شعباً آمناً عن وطنه، وتشن حرب «الثلاثين عاماً» كما أسماها هنري كيسنجر نفسه.

وكلام الدكتور كيسنجر هذا، يدخل اليوم عامه الخامس بعد انعقاد الجلسة اليتيمة لمؤتمر جنيف، وجاء عهد الإدارة الجديدة برئاسة السيد جيمي كارتر،

«وطرب» عرب التسوية على تصريحات الرئيس الجديد بأنه ملتزم في سياسته بالأخلاقيات والمبادئ الدينية، ولكن ما لبث أن أعلن السيد جيمي كارتر بعد ذلك (١٠/٣/١٩٧٧) أن طريق التسوية شاق وطويل وممل، وأن الوصول إلى اتفاق سلام يحتاج على الأغلب إلى ثماني سنوات، ومعنى ذلك بقاء الاحتلال الإسرائيلي على الأراضي العربية مدة تقرب من عشرين عاماً، هذه هي حصيلة سياسة الرئيس فورد ووزيره كيسنجر، ومعه الرئيس كارتر ووزيره فانس، والأعوام القادمة ستحمل إلى الحكم العربي المعاصر مواقف ومواقف من السياسة الأمريكية، لعلها تنقل السياسة العربية من المهادنة، إلى المواجهة.

والواقع أن من يتابع مواقف الإدارة الأمريكية الجديدة لا بد له أن يستخلص بأن السياسة الأمريكية في عام ١٩٧٧ هي امتداد للسياسة الكيسنجرية في عام ١٩٧٣ كما شرحها الدكتور كيسنجر نفسه في مؤتمر جنيف.

وفي خضم هذه المعميات والرموز والطلاسم التي حشرها الدكتور كيسنجر في غاية من المبهمة الدولية، كان الدور قد وقع على الوفد المصري أن يلقي بيانه السياسي، ولو أن هذه الموقف كان في حقبة سابقة بين الخمسينيات والستينيات لكان الوفد المصري قادراً أن يكيل للدكتور كيسنجر الصاع صاعين، وأن يمسح الأرض بمقولاته كلها، ولكن السياسة العربية الحاضرة قد دخلت في تجربة جديدة بعد حرب تشرين الأول/أكتوبر تسعى من ورائها أن تتودد لأمريكا لعلها تحمل إسرائيل على الانسحاب من الأرض العربية.

ومن أجل ذلك التزم الوفد المصري بقراءة البيان السياسي المكتوب في القاهرة من دون أن يشير إلى خطاب الدكتور كيسنجر من قريب أو من بعيد، وكان حافلاً «بالمقاتل، والرامي يصيب حيثما رمى» الخ. . ولهذا مر خطاب كيسنجر من غير جواب، وبخاصة ترديده للمثل العربي «الي فات مات»، وهذه الكلمات تحتل الرد على مدى ساعات، فإن الذي فات مات ليست هي الحقائق القديمة والمعاصرة للوجود الفلسطيني في فلسطين، بل الأساطير الغارقة في الخرافات عن الوجود اليهودي في فلسطين، قبل ثلاثة آلاف عام، فهذه يصدق عليها الي فات مات.

ومع هذا، ورغم أن خطاب الوزير المصري يستلهم القرار رقم ٢٤٢ الصادر من مجلس الأمن، وهو القرار الذي فصلنا مخاطره القومية، فإن ذلك الخطاب لم يخل من معان قومية أصيلة حين قال «لا حاجة للإشارة إلى الأحداث المفجعة التي

اجتاحت المنطقة عندما حُرِمَ الفلسطينيون من حقوقهم الوطنية، وطردوا بالقوة من أرضهم تلك الأرض التي ننتمي إليها نحن وإياهم حتى قيام الساعة». وكانت هذه خير إشارة في الخطاب وكذلك إشارته إلى أن إسرائيل هي «الإسفين الذي غرس بالعنف وباسم الدين في ربوعهم - العرب - بغية السيطرة والاستغلال وممارسة العنصرية».

وفي إطار موقف مصر من قرار مجلس الأمن رقم ٢٤٢ فقد كان خير ما قاله الوزير المصري وهو يسرد شروط التسوية السلمية إشارته إلى «تحرير مدينة القدس العربية ورفض أي موقف من شأنه المساس بالسيادة العربية الكاملة على المدينة المقدسة، وأن العالم العربي لن يتقبل أن تظل القدس مدينة السلام تحت نير الاحتلال».

ثم ألقى رئيس وزراء الأردن خطابه، وابتدأه بمقدمة مثيرة للعجب، ذلك أنه بدلاً من أن يستلهم شيئاً من كنوز التراث الإسلامي العربي ليجعله فاتحة كلامه، كما فعل الوزير الأمريكي باستشهاده بكلمات الحكيم اليهودي، فقد تكلم الرئيس الأردني هكذا «قد يكون من المناسب ونحن قادمون إلى مؤتمر السلام، أن يفيد ترديد كلمات الشاعر رايندرانات طاغور: أعطني الوفاء الأكبر في الحب، هذه هي صلاتي، وفاء الحياة في الموت، والنصر في الهزيمة، والقوة المختبئة في ضعف الجمال»، وهذا اقتباس لا صلة له بالموضوع، ويبدو أن الذين كتبوا هذه الخطاب لرئيس وزراء الأردن لا يعرفون قولاً عربياً أو إسلامياً جديراً بهذه المناسبة، وتلك هي البلية.

ولكن خطاب رئيس وزراء الأردن قد تضمن إيجازاً حسناً للمشكلة الفلسطينية من أساسها مع عرض لموضوع اللاجئين وإشارة موفقة إلى «أن إسرائيل لا تشاركنا بيتنا... ودخيلة غريبة على وطننا»، ثم انتهى إلى تلخيص المطالب العربية الرسمية مؤكداً حق العودة للاجئين وعروبة بيت المقدس، ولكن ما جدوى ذلك، والموقف العربي اختار لنفسه منذ البداية أن يسجن حركته السياسية والدبلوماسية في زنزانة صغيرة، تلك هي قرار مجلس الأمن رقم ٢٤٢، وإنها لتذكرنا بالزنزانات التي كان يسجن فيها شبابنا في فلسطين في عهد الانتداب البريطاني، ليس لها نوافذ ولا منافذ.

وبهذه الخطب الخمسة: السكرتير العام، الاتحاد السوفياتي، الولايات المتحدة، الوفد المصري، الوفد الأردني، انتهت الجلسة الأولى لمؤتمر جنيف، وتأجل الاجتماع

إلى جلسة ثانية تعقد في المساء، يتكلم فيها أبا إيبان وزير خارجية العدو، لتكون الجلسة له وحده ولحسابه، وليكون مؤتمر جنيف له «من بابه» كما يقول العامة في بلادنا.

ولن أحاول أن أتعرض لخطاب الوزير الإسرائيلي في ذيل هذا الفصل، إنه جدير بفصل جديد، إن أجهزة الإعلام العربية الرسمية قد حجبت هذا الخطاب عن المواطن العربي، وإننا لنتساءل هل أراد الحكم العربي المعاصر أن يهون من أمر إسرائيل؟ هل أراد أن يجهل المواطن العربي بحقيقة إسرائيل وأهدافها القريبة والبعيدة؟ إن الخطاب جد خطير، وعلى كل مواطن عربي أن يعرفه معرفة عميقة.

إن الخطاب صورة حية مجسمة لإسرائيل، فكرها العميق، عقيدتها العنيدة، أهدافها الطاغية، عدوانها الضاري، غطرستها الشرسة، كل ذلك يكشف عنه وزيرها الفاهم وخطيبها العالم، وذلك يزيد الخطاب خطراً على خطر، فتعال معي أيها المواطن العربي نتعلم ونتفهم.

ولو أن الوفود العربية يملكون زمام أمرهم، ما وسعهم بعد هذا الخطاب أن يبقوا في جنيف ساعة أخرى، ولعادوا إلى عواصمهم ليصيحوا في الشوارع والساحات.

إسرائيل هذه، لا حياة معها، ولا سلام، ولا كلام.

إسرائيل في مؤتمر جنيف

ماذا أرادت؟ وماذا قالت؟

في الجلسة الأولى لمؤتمر جنيف، وبالتحديد في اليوم الواحد والعشرين من شهر كانون الأول/ديسمبر من عام ١٩٧٣، أنشبت إسرائيل كما تفعل القطة تماماً، مخلبين بارزين من مخالبيها الحادة الانتهازية والاستغلالية، وكشفت من جديد، وعلى صعيد عالمي، الحقيقة الأصلية المتمثلة في الحركة الصهيونية ووليدتها إسرائيل، طبيعة، وعقيدة، ومنهجاً وحياة وهدفاً ووجوداً.

وكل هذه الخصائص الخلقية لا تخضع للتعديل أو التبديل، ولا للتهذيب والتلطيف، ولا سبيل للخلاص منها، إلا بالخلاص من الكيان الذي يحتويها، والهيكل الذي يؤويها.

وقد تجلى كل ذلك في الخطاب الذي ألقاه الوزير الإسرائيلي أبا إيبان في عشية الجلسة الأولى لافتتاح مؤتمر جنيف، ولم يكن ذلك الخطاب عفويّاً ارتجالياً أملتة حماسة الساعة واندفاعة المناسبة، ولكنه كان خطاباً مكتوباً مدروساً، أعده عدو عالم فاهم، وإذا كان شعار «اعرف عدوك» ينبغي أن يعلقه كل مواطن عربي قلادة في عنقه من المهد إلى اللحد، فلنجعل هذا الشعار «اعرف عدوك العالم الفاهم»، ومن هنا كان هذا الفصل مكرساً للمواطن العربي ليعرف عدوه معرفة العلم والفهم، وبهذا تصبح مواقفنا الوطنية أشد رسوخاً وأصلب عوداً.

يبدأ الوزير الإسرائيلي، أول ما يبدأ، مهلاً مستبشراً بانعقاد مؤتمر جنيف، بمجرد انعقاده، ذلك أن أحداً من أوسع الحالمين خيلاً، لم يكن يخطر بباله عبر السبعين عاماً التي مضت على قيام الصهيونية كحركة فاعلة، أن انعقد اجتماع دولي بين العرب وإسرائيل يستهدف إقامة سلام دائم بينهما، سلام يستهدف التسليم بوطن عربي لشعب يهودي.

ولقد كان هذا الحلم ضخماً بعيد المنال، لم يكن اليهود أنفسهم يتوقعون أن يقع، ومن هنا كان الوزير الإسرائيلي أمام مفاجأة هبطت من السماء فلم يستطع أن يكتفم زهوله أمامها، فلم يتمالك إلا أن يبدأ خطابه بها قائلاً «لم يحدث أبداً حتى الآن أن انعقد أي مؤتمر للسلام بين الدول العربية وإسرائيل، وبدلاً من ذلك شجرت بينهما حروب كثيرة ذهب ضحيتها الآلاف من الأرواح، في منطقة عاشت في ألم مبرح طويل، ولكن الفرصة جاءت اليوم أخيراً!»

والواقع أن هذه «الفرصة» التي تحدّث عنها الوزير الإسرائيلي لم تكن تخطر ببال عربي أو يهودي، حتى أولئك الذين ذهبوا صرعى قضية فلسطين من أمثال الملك عبد الله بن الحسين ملك المملكة الأردنية الهاشمية، ونوري باشا السعيد حاكم العراق المعروف، لم يكونا يتصوران أنه سوف يأتي يوم يلتقي فيه الوزراء العرب والإسرائيليون تحت سقف واحد، وتحت علم الأمم المتحدة، وتحت رئاسة العملاقين الكبيرين، من أجل توقيع معاهدة صلح بين الدول العربية وإسرائيل، وأن تكون صفقة هذا الصلح، هي فلسطين الموطن العربي منذ فجر التاريخ.

ولم يكن الوزير الإسرائيلي مبالغاً في قوله ولا مغالياً في فرحته، حين أعلن من ذلك المنبر العالمي وعلى مسمع من مئات الصحفيين «أن الفرصة جاءت أخيراً»، فقد بذل اليهود والصهيانية خلال سبعين عاماً جهوداً مضنية ليلتقوا مع مسؤول فلسطيني أو عربي واحد للتفاهم والتصالح والتعايش، فلم يفلحوا أبداً.

لقد حاولوا ذلك زمن الدولة العثمانية مع نواب العرب والفلسطينيين في مجلس المبعوثان في الآستانة، في عهد ثيودور هرتزل فذهبت جهودهم أدراج الرياح.

ثم حاولوا ذلك في عهد الانتداب البريطاني مع رجال فلسطين والعروبة في مناسبات متعددة في العواصم الغربية، وتحت ضغوط دولية فباؤوا بالفشل ولم يظفروا بطائل أو نائل.

وحاولوا في عام ١٩٣٩ في مؤتمر لندن الشهير الذي انعقد في قصر سانت جيمس وحضره حكماء العرب يومذاك أمثال «علي ماهر باشا (مصر)، والأمير فيصل «الملك» (السعودية)، ونوري باشا السعيد (العراق)، وتوفيق أبو الهدى باشا (الأردن)». وأشاح العرب بوجههم، ولم يستطع الوفد اليهودي برئاسة حاييم وايزمن أن يلتقي مع أي من الوفود العربية، ولم تكن إسرائيل قد قامت يومئذٍ.

وفي غضون ثلاثين عاماً بعد قيام إسرائيل، بذلت جهود جبارة من قبل الوسيط الدولي برنادوت ولجنة التوفيق الدولية، وأخيراً السفير يارينغ لعقد اجتماع يلتقي فيه العرب واليهود ليتحدثوا ويتفاهموا ويتفقوا، إذا أمكن الاتفاق في النهاية. ولكن هذه

الجهود كان نصيبها الإخفاق، رغمًا عن أنه كان وراءها مساعٍ دولية مكثفة على رأسها الولايات المتحدة.

ولم يتقاعس اليهود والصهيونيون عن طلب الوساطة الحميدة من الشخصيات العالمية المعروفة بصدقتها للأمة العربية، مثل الرئيس نهرو والرئيس تيتو والرئيس سوكارنو، فقد اتصلت إسرائيل بهؤلاء الرؤساء الكبار وغيرهم، متوسلة إليهم أن يحملوا أصدقاءهم العرب على الالتقاء بالقادة الصهيونيين، في أي مكان وفي أي زمان، ولكن أحداً من قادة العرب لم يرضَ أن يسجل عليه التاريخ هذا الإثم القومي الكبير الخطير. هذه هي الخلفية الموجزة التي دفعت بالوزير الإسرائيلي أن يتحدث بصوت عال عن بهجته وفجأته أمام هذا الحدث المثير، «أمام الفرصة التي جاءت أخيراً»، جاءت أخيراً بعد سبعين عاماً، ومن موقع هذه «الفرصة» راح الوزير الإسرائيلي يتحدث عن الهدف من مؤتمر جنيف، حتى تكون الأمور واضحة عند الأمة العربية وعند العالم أجمع. . فلا يكون هناك لبس ولا إبهام. . فمضى يقول: «إن الغرض المتفق عليه من هذا المؤتمر هو التفاوض من أجل السلام بين دول اتسمت العلاقات بينها بمظاهر عداوة ضارية، تفجرت المرة بعد المرة في حروب متتالية، وليس الهجوم الأخير الذي شنته ضدنا مصر وسوريا في ٦ تشرين الأول/أكتوبر إلا الحلقة الأخيرة من سلسلة عنف تمتد مباشرة إلى حياة إسرائيل كدولة حديثة».

وفي هذه الكلمات القليلات طرح الوزير الإسرائيلي عدة أمور منها: المفاوضات، والسلام، وإسرائيل الدولة، وكلها أمور ظلت الدول العربية ترفضها على الدوام، فجاء الوزير الإسرائيلي ليعلمها بصراحة كاملة، وليعلن على مسمع من الأمة العربية ووفودها في جنيف أنها الغرض المتفق عليه هدفاً للمؤتمر.

ولم يكن رجل الشارع العربي وحده هو الذي كان يرفض هذه المقولات الإسرائيلية، بل إن قادة العرب قد رفضوها، حتى أولئك الذين لقوا مصرعهم من أجل القضية الفلسطينية، حقاً أو باطلاً، وحتى أولئك الذين وقعت الانقلابات الثورية على رؤوسهم منذ أول انقلاب عربي في بغداد في عام ١٩٣٦، بل حتى مؤتمر القمة العربي في الخرطوم الذي انعقد في خريف ١٩٦٧ بعد هزيمة الأيام الستة، كل هؤلاء وأولئك قد أعلنوا المرة بعد المرة، أن لا تفاوض ولا تعايش ولا سلام ولا صلح مع إسرائيل.

ومن هنا جاءت تأكيدات الوزير الإسرائيلي، أن الصراع العربي - الإسرائيلي يدخل «عهداً جديداً» يلغي الطرف العربي فيه كل التزاماته القومية، وكل مواقفه الوطنية، وآية العجب في ذلك أن يتم ذلك بعد حرب تشرين الأول/أكتوبر، وهي حرب مهما قيل في خلفياتها وحوافرها إلا أنها معركة مجيدة حقاً، تخطيطاً وتنفيذاً، ونزلت في التاريخ

العسكري كمفخرة كبرى للمقاتل العربي، بطولة وبسالة، وبراعة وتفوقاً.

ولا يتردد الوزير الإسرائيلي أن يخاطب الوفود العربية بصراحة ووقاحة معاً، بلهجة الغالب يملئ كلمته على المغلوب، فهو ينتقل بعد ذلك إلى القول بكل صلف إنه «إذا أردنا لهذا المؤتمر أن يبلغ هدفه فإن عليه أن يحدث انقلاباً في خط سير التاريخ الحديث»، وما معنى هذا الانقلاب؟

معنى هذا الانقلاب الذي يدعو إليه الوزير الإسرائيلي، هو انقلاب في الفكر القومي العربي، من الرفض إلى القبول، من النضال إلى الاستسلام، ومن هدف التحرير إلى الصلح مع العدو الدخيل، المحتل المستوطن، حتى يصبح «الاستيطان» الاستعماري، هو الوطن الشرعي.

ولقد كانت أول خطوة في هذا الانقلاب، هو اللقاء العربي اليهودي في مؤتمر جنيف، مؤتمر اسمه الدولي «مؤتمر السلام»، وهذا هو حرف الألف في أبجدية السلام، إذا كان مقدرًا لهذا المؤتمر أن يحقق أهدافه، وإذا جروا الحكم العربي المعاصر على توقيع اتفاق السلام.

ثم ينتقل الوزير الإسرائيلي بعد هذه المقدمات إلى تحليل طبيعة النزاع العربي - الإسرائيلي، ويهوي إلى قاع سحيق، كان من الممكن أن يقضي عليه لو كان في الوفود العربية من يرغب أو يقدر الرد عليه، ويمضي الوزير الإسرائيلي ليقول وهو يجأ بالشكوى المريرة: «لا يوجد أي شيء يمكن أن يشبه النزاع العربي - الإسرائيلي، إن أزمة الشرق الأوسط لها سبب واحد: حق إسرائيل في السلام، والأمن، والسيادة، والتجارة، والصداقة الدولية، والتنمية الاقتصادية وحريتها في الملاحة، وإن حقها الفعلي في أن تعيش قد أنكر عليها بالقوة طوال خمسة وعشرين عاماً، إننا لم نرأي نزاع آخر قام على الرفض بالاعتراف وبهذا الشكل المطلق، ليس بحقوق دولة في السيادة فحسب، بل أيضاً بشرعية الأمة التي تمثلها».

هذا الكلام الذي يقوله الوزير اليهودي عن الموقف العربي إزاء إسرائيل ويطلب بانقلابه، هو وصف دقيق وصحيح، يمثل الذروة في البلاغة والفصاحة، وبخاصة حين يقرأه المواطن العربي بأصله الإنكليزي، وهو يغنينا عن عرض الموقف العربي من إسرائيل حتى وكأنه ينطق بلساننا ويعرض شكوانا.

ولكن أحداً في المؤتمر لم يسأل الوزير اليهودي: ولماذا هذا الموقف الدولي العربي، الفذ الغريب العجيب، الشاذ النشاز؟ إن العرب قوم ذوو حضارة عريقة، وثقافة عريضة، وإنسانية سمحاء، وهم يتعاملون مع جميع دول الأرض بحسب القواعد الدولية المألوفة، فلماذا هذا الاستثناء الفاحش ضد إسرائيل؟ إن العيب ليس

في الفكر العربي، إن العيب كل العيب هو في الوجود الإسرائيلي. الوجود العدواني.. إنه العدوان على الوطن.. على أرض الآباء والأجداد.. إنه تشريد الشعب من وطنه واغتيال حقه الوطني في السيادة على أرضه.

وإنه لصحيح حقاً، «أنه لا يوجد شيء يشبه النزاع العربي الإسرائيلي» كما يقول الوزير الإسرائيلي، لأنه لا يوجد مشكلة أخرى مماثلة على وجه الأرض، قام فيها «شعب» بهجمة استيطانية على وطن شعب آخر، وأقام فيه دولة أجنبية لتحل محل «دولة عربية» كان من المؤكد أن تقوم لولا هذه الغزوة اليهودية.

ومن أجل ذلك، فإنه من حق الأمة العربية، دفاعاً عن وطنها، أن تكافح هذه الغزوة الهمجية وأن تحارب «الدولة» التي تمثلها، إنها حرب مشروعة، حرب تحريرية مقدسة، تعطي الحق كل الحق بأن تمنع عن «العدو» الاعتراف والأمن والسلام، إلى آخر الشكاوى التي ألقى بها الوزير الإسرائيلي في وجه الوفود العربية، وهي أجدر ما تكون بأن تردّ إلى الوجه الإسرائيلي.

ثم يتحدث الوزير الإسرائيلي بالتحديد وبألم ومرارة، عن «قطع أعضاء الجنود الإسرائيليين في ساحة القتال وقتل وتعذيب الأسرى الإسرائيليين، والمعاملة الهمجية التي مارسها سوريا ضد الإسرائيليين، والعدوان اللاإنساني الذي شاهدها في العام الماضي في ميونيخ عندما تم تقييد يد وقدم رياضيين في حمي عالم الأولمبياد، وأطلق عليهم الرصاص بكل هدوء في الرأس واحداً بعد الآخر، والكل ينتظر دوره. وكل ذلك يمتد جذوره من الإصرار على الرفض في أن يكون لإسرائيل مكانها في التاريخ والقانون الذي ينظم حقوق الدول»، وهو يشير بذلك إلى الأحداث التي أذاعتها صحف العالم في حينها.

ومن المحزن حقاً، أن هذا الكلام لم يجد عليه ردّاً في مؤتمر جنيف من الوفود العربية، وترك للجدران أن تتحدث عن فظائع الإرهاب اليهودي منذ فجر التاريخ، حينما هجم العبرانيون قبل ثلاثة آلاف عام على مدينة أريحا العربية، وقتلوا أهلها رجالاً ونساءً وأطفالاً، ودمروا منازلها، وتركوها قفراً ييباً، وعالماً خراباً، والتوراة مليئة بالأحداث الرهيبة التي تلت هذه المذبحة البشعة في معظم أرجاء فلسطين.

وقد تجدد سجل الإرهاب اليهودي هذا بأسلحة أكثر تطوراً، وفنون أشد فتكاً عبر ثلاثين عاماً في عهد الانتداب البريطاني، وثلاثين عاماً أخرى بعد قيام إسرائيل مما يؤلف كتباً ترتجف صفحاتها بالهول الأكبر. ولكن ذروة الإرهاب، في أشد أشكاله الوحشية وصوره الهمجية، هو التشريد من الوطن بمقدساته ومرابعه ومغانيه، وأين حادثة ميونيخ، ومعاملة الأسرى، من الاغتيال الجماعي للوجود القومي للأمة،

ومصادرة سيادتها وحريتها واستقلالها، والعبث بطموحاتها وآمالها الوطنية؟

ومن الحديث عن الإرهاب، يقفز الوزير الإسرائيلي إلى قضية القومية العربية مناشداً الأمة العربية أن تكتفي بما بيدها من أقطار وثروات، وتترك فلسطين لإسرائيل، ثم يؤكد «أن إسرائيل لا تعارض أهداف القومية العربية، وتعتبر أن نجاحها قد تحقق في قيام ١٩ حكومة تمثل مساحة قدرها ١٢ مليون كيلو متر مربع، وتضع مئة مليون من العرب يحيون تحت لواء رايتهم، وتحت إمرتهم موارد ضخمة، والسؤال الذي بقي: هل تعترف القومية العربية بالحق المتواضع لدولة أخرى في الشرق الأوسط في أن تحيا في أمن في موطنها الوحيد وهو موطنها الأصلي؟». هكذا بكل صفاقة وبساطة حتى كأن الأمة العربية هي الوحيدة في هذا العالم التي تملك أقطاراً واسعة، وخيرات ضخمة، ويتعين عليها لهذه الأسباب أن تنازل عن «قلبها» لأنها تمتلك أعضاء كثيرة في جسدها.

والوزير الإسرائيلي يشير إلى هذا «القلب» ولكن من زاوية أخرى، إنه يعتبر أن إسرائيل تاريخاً وتراثاً ووجوداً هي «قلب الشرق الأوسط، والشرق الأوسط يسقط بصورة تلقائية إذا أفرغ من قلبه». وهنا يتحدث الوزير الإسرائيلي من قمة الطغيان والاستعلاء، موجهاً حديثه هذا إلى الزعماء والسياسيين والمفكرين في العالم العربي «أن يلفظوا النظرية الخاطئة القائلة إن إسرائيل غريبة على الشرق الأوسط، فإنها جزء عضوي من تركيبه وذاكرته، فلنشطب إسرائيل وكل ما أنبتته من تاريخ في الشرق الأوسط، وسنكون قد أفرغنا من هذا التاريخ كل ما هو قلبه». ومعنى هذا الصلف المتعالي أن الشرق الأوسط إذا خلا من إسرائيل سقط صريعاً على الأرض، هيكلاً من غير قلب ولا روح.

ولا يكتفي الوزير الإسرائيلي بذلك، بل إنه يذهب إلى حد القول إن «القومية الإسرائيلية الحديثة قد نبتت منها معظم العناصر الأخرى في تاريخ الشرق الأوسط»، بل يمضي إلى أبعد من ذلك حين يقول بخيلاء واستعلاء: «إن الجذور التاريخية والدينية والقومية لإسرائيل تؤلف العنصر الأول من التاريخ الثقافي للإنسانية»!

ولو كان المجال يتسع للرد على هذه الدعاوى العريضة الكاذبة، لحشدنا طائفة كبرى من أقوال المؤرخين، وعلى رأسهم غوستاف لوبون (Gustav Lobon)، يؤكدون أن اليهود قوم من البرابرة المتوحشين، من غير ثقافة ولا تراث، وأنهم نسبوا لأنفسهم تراث الأقوام الأخرى وحضارتها من دون أن يضيفوا إليها شيئاً، وأنهم لا يعدّون أن يكونوا جماعات من الرعاة الرحل، يحل الخراب والدمار حيث يحلون ويرتحلون.

وبعد أن فرغ الوزير الإسرائيلي من الكلام عن المنطلقات الفكرية الإسرائيلية،

انتقل إلى الحديث عن السلام وكيف تريده إسرائيل، وهذا ما ينبغي للمواطن العربي أن يعيه تماماً، ليعرف إلى أين تسير الدبلوماسية العربية بالقضية العربية.

ويتحدث الوزير الإسرائيلي عن مفهوم السلام ومقتضياته ومتطلباته، حديثاً مركزاً منتقلاً من التعميم إلى التخصيص، فيعلن بادئ ذي بدء «أن السلام يجب أن يخلق حقيقة إنسانية جديدة». فإن الدول التي تحيا في سلام لا يمكن أن تفصل فيها حدود مستقلة بإحكام. إن الضمان الأساسي لاتفاقية سلام يكمن في خلق مشاركة في المصالح الإقليمية تكون على قدر من القوة، وتعدد التفاعل، والمنافع المتبادلة، والاتصالات الإنسانية، بحيث يبتعد كل احتمال لقيام أحداث غير متوقعة في المستقبل». هذه الصورة الزاهية التي يقدمها الوزير الإسرائيلي عن السلام بين العرب وإسرائيل، تكاد أن تكون الصورة نفسها القائمة بين الدول العربية بعضها مع بعض، بل أحسن منها لأن العلاقة في ما بين الدول العربية ليست حسنة إلى هذا القدر، ولا هي بمستوى الصورة التي يطرحها الوزير الإسرائيلي، فالعلاقات بين الحكام العرب، لا الأمة العربية، تسودها المشاحنات من حين إلى حين، حتى تصل إلى درجة القطيعة والمقاطعة، بل والحشد المسلح، ناهيك عن السباب عبر الأثير والاقتتال والاغتيال.

ويستشهد الوزير الإسرائيلي بنموذج العلاقات القائمة بين دول أوروبا الغربية، فيقول «علينا أن نكفر عن الخمسة والعشرين عاماً من الانشقاق بالعمل معاً منذ الآن في سبيل إقامة علاقات تعاون بيننا شبيهة بتلك التي خلقتها دول أوروبا بعد قرون من الحرب»، وهذا يقضي بالنتيجة أن تصبح إسرائيل، انطلاقاً من هذا المفهوم، عضواً في الجامعة العربية تساهم في جميع نشاطاتها الاجتماعية والاقتصادية والثقافية!

وليس هذا الاستنتاج متعسفاً عن السلام كما تفهمه إسرائيل، فإن الوزير الإسرائيلي يمضي في القول «إن تصورنا للسلام يجب أن يكون مشروع دول ذات سيادة: الدول العربية وإسرائيل، تتعاون في سبيل تحقيق أهداف إقليمية أوسع، وإن مقياس السلام هو أن يقود الشعوب وليس الحكومات فقط، إلى تبادل خلاّق بينها». هذا التصور يفترض أن تقدم وفود من البرلمانات العربية والمجالس الشعبية لزيارة «بيت المقدس عاصمة إسرائيل الخالدة»، وأن يقوم ممثلو الأحزاب الإسرائيلية بزيارة للعواصم العربية، وعقد مؤتمرات صحافية يجري فيها الحديث عن المصالح المشتركة والمنافع المتبادلة، ويشرب فيها الأحزاب مختلف الأنخاب!

وبعد ذلك فإن الوزير الإسرائيلي يسرد المواضيع التي يجب أن تتضمنها معاهدات السلام فيقول «إن على معاهدات السلام التي نرغب في التفاوض بشأنها وإبرامها، أن تتضمن ما يؤدي إلى القضاء الدائم على كل صور العداوة والمقاطعة

والحصار، وأن تتضمن عدم اللجوء إلى القوة في علاقاتنا، الواحد منا مع الآخر، مع الاعتراف القانوني من دون أي لبس، واحترام استقلال كل طرف، ووحدة التراب الوطني والسيادة الإقليمية، وتحريم أي عمل عدواني وإرهابي، وأن نعلن بشكل قاطع النهاية الدائمة للنزاع، والالتزام بعدم عرقلة حركة السفن والطائرات. وفي إطار السلام يصبح من الطبيعي بالنسبة إلى إسرائيل والدول العربية أن تشارك معاً في منظمات التنمية الإقليمية». وامتداداً لهذا المنطق تصبح إسرائيل عضواً في جامعة الدول العربية ومؤسساتها المتعددة، بعد أن يتم تعديل ميثاق جامعة الدول العربية ليصبح ميثاق جامعة الدول «الشرق أوسطية».

ويطلب الوزير الإسرائيلي إلى الأمة العربية بالانتقال إلى عهد جديد، حتى في المجال الثقافي، فهو يقول «إن المطلوب هو إحداث تغيير في المواقف. . إن النزاعات الماضية قد أثارت في ذهن أجيال متتالية من شعوبنا صورة مشوهة الواحد عن الآخر، ولذلك يتعين أن تكون لنا برامج تعليمية جديدة لاستبعاد الصور التي تلقن تبرير المواقف العدائية»، وبهذا يصبح أطفالنا وأطفالهم على سرر متقابلين، متحابين متعانقين، ويتعلم الطلبة العرب جغرافية إسرائيل، بدلاً من جغرافية فلسطين، وتاريخ الهيكل بدلاً من المسجد الأقصى!

ثم يعالج الوزير الإسرائيلي موضوع «الحدود» فيقول «إن معاهدة السلام يجب أن تتضمن اتفاقية حول الحدود. . إنه لا يمكن التفكير في الرجوع إلى خطوط ١٩٦٧. . ولكننا مستعدون لقبول حل وسط إقليمي. . وبالنسبة إلى إسرائيل فإن المشكلة الأساسية في محادثات السلام إنما هي خاصة في الأمن. . إننا الدولة الوحيدة التي عاشت طوال خمسة وعشرين عاماً من دون أن يمر شهر واحد من السلام. . ولهذا يجب احترام اهتمامنا القومي بضمان البقاء الفردي والجماعي». إن جميع هذه المقولات الإسرائيلية لا تحتل النقاش، فإنها سرعان ما تنهار حتى أمام المنطق الدولي، وحتى أمام القرار رقم ٢٤٢ الذي لا يتحدث عن حل إقليمي وسط، فضلاً عن أن اتخاذ موقف صلب، لا تفكير فيه بالرجوع إلى خطوط عام ١٩٦٧ معناه نسف المؤتمر من أساسه بحسب المفهوم الدولي. أما معناه القومي فيفرض أن تنسحب الوفود العربية من المؤتمر، لولا أنها أصبحت تائهة في غابة هذه التجربة الخطرة التي أقدمت عليها بالموافقة على حضور مؤتمر جنيف، وعلى أساس القرار رقم ٢٤٢.

ثم إن موضوع الأمن الإسرائيلي الذي تلخ عليه دائماً وأبداً، هو تماماً كالحاح الناهب والسالب، في طلب الأمان، فمن الذي دعا الناهب إلى النهب، والسالب إلى السلب، حتى يطلب الأمان؟ إن إسرائيل هي الغازية المعتدية أصلاً، وهي أقحمت وجودها في الوطن العربي، وهي المسؤولة عن العداء العربي الذي يحدق بها، وهي

تطالب بالأمن من هذا العداء، وهي السبب الأول والأخير لهذا العداء.

لقد اعتدت إسرائيل على الوطن العربي، وهي تطلب المزيد من الأرض لتكون لها حدود آمنة، ولا نعرف دولة في العالم تطالب جاراتها ببعض أراضيها لتجعل منها حدوداً آمنة، إلا إذا كانت تلك الدولة معتدية في الأصل. وكاد المريب أن يقول خذوني، ويكاد القاتل أن يقول اقتلوني.

ولكن الدول العربية هي التي شجعت إسرائيل على هذا الطغيان في سرد المطالب العاتية، واحداً بعد الآخر، ولا تلومن إلا نفسها فهي التي رضيت بإسرائيل وبحدودها السابقة وبحدود جديدة، هي الحدود الآمنة، بحسب تعبير قرار مجلس الأمن.

وحينما أعلن الرئيس الأمريكي الجديد في مؤتمره الصحفي (١٩٧٧/٣/١١) ضرورة وجود حدود سياسية لإسرائيل، وحدود أخرى قابلة للدفاع عن إسرائيل، والحدود هذه كلها في الأرض الفلسطينية والعربية، اعترض عرب التسوية على تصريحات الرئيس كارتر، وقد فاتهم أنهم هم الذين وافقوا على كل المفاهيم والمعاني عن الحدود الآمنة، فإنها واردة بالنص في قرار مجلس الأمن الذي أعلنوا قبوله، وعليهم أن يتحملوا نتائج سياستهم، ورحم الله عجائزنا الطيبات اللواتي كنّ يقلن، «من يلاعب القط يجب أن يتحمل خرايبشه».

ثم إن الدول العربية ومعها الأمم المتحدة، فاتها أن خطوط ١٩٦٧ ليست حدوداً لإسرائيل تحت أية وثيقة دولية. إن حدود القرار الذي صدر بإنشاء دولة يهودية قد «هوب» إسرائيل ظلماً وعدواناً ٥٤ في المائة من وطن الشعب الفلسطيني، أما خطوط ١٩٦٧ فهي نتيجة اعتداءات وتوسعات إسرائيلية متواصلة عبر عشرين عاماً، مضيفة بذلك ما يزيد على خمس الوطن الفلسطيني، وهي تريد الآن مزيداً من الوطن الفلسطيني ليكون حدوداً آمنة، ثم تتكرم بالنهاية أنها تقبل حلاً وسطاً، وهي بذلك تقايض أرضنا بأرضنا، وتساوم على وطننا بوطننا، فأين ذلك في المفهوم الدولي والقومي معاً؟

ومن الحدود الآمنة ينتقل الوزير الإسرائيلي إلى معالجة قضية اللاجئين، وهي أكبر مأساة في المشكلة، وإذا بالوزير الإسرائيلي الذي كان «يخلق» قبل فترة في الحديث عن القيم الإنسانية، نراه يهوى بهذه القضية الإنسانية، فضلاً عن جوانبها القومية إلى سحق العدم، وتدفعه القحّة أن يهزأ بالدول العربية، وهو يقول «إن الوصول إلى سلام سيتيح تسوية مشكلة اللاجئين، في إطار عمل إقليمي مشترك وبدعم معونة دولية... إننا نعجب من أن الدول التي فاقت مكاسبها البترولية ١٥ مليار من الدولارات كل سنة لم تستطع في الوقت نفسه تسوية هذه المشكلة بروح من الأخوة والتضامن». وهو بهذا الكلام يقرر أن لا عودة للاجئين إلى وطنهم، وأن على

الدول العربية أن تعمل على توطيئهم بأموال عربية، وفي الوطن العربي، وانسجاماً مع التضامن وروح الأخوة العربية!

ويوجه الوزير الإسرائيلي بعد ذلك، سخرية أخرى إلى الدول العربية، يدعوهم إلى الاقتداء بما فعلته إسرائيل مع إخوانهم اليهود، فيقول «إن مئات الألوف من اللاجئين اليهود القادمين من الدول العربية والإسلامية، بسبب غزو إسرائيل عام ١٩٤٧ - ١٩٤٨ قد استقبلتهم إسرائيل، وأصبحوا أيضاً مواطنين بكامل حقوقهم، وارتفعوا إلى درجة الكرامة الإنسانية. وبالنسبة إلى التعويض فإننا سنقدم اقتراحاً بشأن الأراضي التي تركها اللاجئون (الفلسطينيون) في إطار مناقشة عامة حول الممتلكات المتروكة من قبل الذين (اليهود) تركوا دولاً في الشرق الأوسط بحثاً عن حياة جديدة»، وهو هنا لا يكتفي بإنكار حق اللاجئين بالعودة إلى وطنهم وديارهم كما قررت ذلك الأمم المتحدة في عديد من القرارات، وإنما يهين «لأكل» ثمن أراضيهم بأسلوب التقايض بممتلكات اليهود في البلاد العربية، واليهود قادرون أن يقدموا كشف حساب يجعل الدول العربية مدينة لإسرائيل في النهاية. . وهم بارعون في هذه الصناعة التي تجعل الدائن مديناً!

وبعد أن «يجهز» الوزير الإسرائيلي على قضية اللاجئين، يتجه نحو قضية بيت المقدس، وهنا فإنه يتحدث بصراحة وصرامة، وهو لا يستخدم إلا الكلمات ذات المعنى الواحد، ليستمتع لها العالمان العربي والإسلامي، ولا شأن لنا بالعالم المسيحي فإن دوله هي التي كانت السبب في هذه الكارثة على فلسطين، وطناً وشعباً ومقدسات، وهو يقول: «إن القدس، عاصمة إسرائيل وهي الآن موحدة إلى الأبد، والأماكن المقدسة يمكن أن توضع تحت إدارة من يعتبرونها مقدسة وإننا نأمل في الوصول إلى اتفاقات تتعلق بحرية الزيارة والحج إلى هذه الأماكن»، وقضية بيت المقدس، كانت تكفي وحدها أن تعلن الوفود العربية الانسحاب من المؤتمر وعدم العودة إلا حين تسحب إسرائيل كلامها هذا، ولكن الوفود العربية نسيت أنها في الحادي والعشرين من شهر كانون الأول/ ديسمبر عام ١٩٧٣ بعد حرب تشرين الأول/ أكتوبر المجيدة، وحسبوا أنهم في حزيران/ يونيو ١٩٦٧ في هزيمة حرب الأيام الستة، الهزيمة النكراء.

هكذا تناول الوزير الإسرائيلي أزمة الشرق الأوسط ومعها مشكلة فلسطين، وبالتحديد اتفاق الصلح، الانسحاب، الحدود الآمنة، اللاجئين، القدس، والتعويضات. ثم مال بعد ذلك إلى توجيه حديثه إلى الأردن بالذات، فإلى هذا القطر تتجه الأطماع التالية للحركة الصهيونية، وهو يشير إليها من طرف خفي حين يقول «إن مفاوضاتنا مع الأردن تستهدف تحديد الحدود التي يقبلها البلدان، وذلك لضمان التعايش بين الدولتين اللتين تمثلان الإقليم الأصلي الذي كان فلسطين والذي وضع

تحت الانتداب، وهما إسرائيل والدولة العربية المجاورة»، وهو هنا يقصد أن يثبت في محضر الجلسة أن فلسطين وهي الوطن التاريخي للشعب اليهودي تمتد حدودها لتشمل المملكة الأردنية الهاشمية بكاملها!

وبهذا التحفظ فإنه يخاطب الأردن قائلاً: «إن الحدود والجسور مفتوحة اليوم، والعرب في الضفة الغربية والشرقية من الأردن يدخلون إسرائيل ويخرجون منها بحرية ومن دون قيود، وفي إطار تسوية سلام علينا أن نحافظ ونعمل على تمتين هذه الاتصالات الإنسانية، إن السیادات السياسية لا تنفي التعاون الاقتصادي والاجتماعي على أوسع نطاق، وهل نبالغ في الأمر إذا كنا نؤمن بإقامة جماعة من الدول ذات سيادة في الشرق الأوسط، تكون حدودها مفتوحة وتكون لها منظمات إقليمية تعمل على التعاون، وتكون لها ارتباطات بالدول الأخرى لصالح إقامة بناء إقليمي مشترك؟». وفي عبارة مبسطة، فإن إسرائيل تتطلع من مؤتمر جنيف أن تحقق الرغبة التي أعلنتها السيدة غولدا مائير رئيسة الوزراء السابقة، من أنها تتمنى أن تذهب إلى خان الخليلي في القاهرة تشتري ما تشاء من تحفه اللطيفة ومعروضاته الظرفية، ولا يستبعد أن تتمنى بعد ذلك أن تذهب إلى سوق الحميدية في دمشق لتتعم بمأكله الشهية وأقمشته البهية!

تلك هي مقتبسات من خطاب الوزير الإسرائيلي في جنيف، لم تنشره صحف الملوك والرؤساء، حتى يظل المواطن العربي جاهلاً بقصده، وأهدافه، جاهلاً بالسلام الذي ينطوي عليه مؤتمر جنيف، وفي النهاية، جاهلاً بالمسيرة السياسية التي يقودها الحكم العربي المعاصر!

ولكن المواطن العربي يعرف كل شيء، ولا يخفى عليه شيء، وكما يقول المثل العامي: إنه يعرفها على «الطائر» ورجل الشارع يعرف الخبر اليقين من غير تعليم ولا تلقين. المواطن العربي، عرف كل ذلك، قبل أن يصل مؤتمر جنيف، إلى نهايته المرتقبة، فقد تأجلت جلسة المساء التي خطب فيها الوزير الإسرائيلي، إلى اليوم التالي، ليستأنف المؤتمر أعماله.

ولكن المؤتمر لم يستأنف شيئاً، فقد عقدت الجلسة مقفلة في الساعة الحادية من صباح يوم السبت ٢٢ كانون الأول/ديسمبر، ولم تتجاوز عشرين دقيقة، أصدر كورت فالدهايم في ختامها بياناً رسمياً قال فيه «بعد المناقشات الرسمية وغير الرسمية توصل المؤتمر إلى اتفاق في الرأي على التأجيل . . وسوف ينعقد المؤتمر على مستوى وزراء الخارجية في جنيف إذا اقتضت التطورات ذلك . .»

ودخل العام الخامس على تلك الدورة اليتيمة لمؤتمر جنيف من دون أن ينعقد،

لأنه على ما يبدو من صيغة البيان، «ما اقتضت التطورات ذلك»!

وكان الكاسب الوحيد هي إسرائيل، فقد استمرت في احتلال الأرض العربية وإقامة المستعمرات والمستوطنات حتى قاربت الستين في الجولان وسيناء والضفة الغربية. ومع إسرائيل كسب آخرون، من أصحاب المنازل في جنيف، فقد استأجرت الوفود العربية عدداً من المساكن لتكون مكاتب ومساكن للوفود، وتعاقدوا لمدة عام، فمضى العام وبقيت المساكن من غير ساكنين، وضاعت الفرصة على الدبلوماسيين المساكن.

وبعد فهذا هو مفهوم السلام الإسرائيلي كما طرحته إسرائيل في مؤتمر جنيف في كانون الأول/ديسمبر سنة ١٩٧٣ وقد مر على ذلك أربع سنوات، جاء بعدها الرئيس الأمريكي الجديد جيمي كارتر، ليلتقي معه رئيس الوزراء الإسرائيلي إسحق رابين (٩/٣/١٩٧٧) وليصرح بعد انتهاء المقابلة أن الرئيس الأمريكي كارتر هو أول رئيس أمريكي يكاد مفهوم السلام عنده أن ينطبق على مفهوم إسرائيل.

وعاد الرئيس الأمريكي كارتر، بعد أسبوعين من ذلك التصريح ليعلن في اجتماع جماهيري في مدينة كلينتون بولاية ماساشوتس موقفه من الحل السلمي لأزمة الشرق الأوسط، وكأنه يعيد تلاوة خطاب الوزير الإسرائيلي أبا إيبان الذي ألقاه في جنيف قبل ثلاثة أعوام.

وقال الرئيس الأمريكي بالنص «إنني أعتقد أن إنشاء دولة إسرائيل يعدّ من أروع الإنجازات التي حققتها أمم العالم على الإطلاق، ولذلك فإن أهم متطلبات سلام دائم هو اعتراف جيران إسرائيل بها وبحق إسرائيل بالوجود الدائم وبسلام، وهذا يعني أنه خلال عدة شهور أو سنوات يجب أن تُفتح حدود إسرائيل مع سوريا ولبنان والأردن ومصر، للسفر والسياحة والتبادل الثقافي والتجارة، حتى تستطيع الشعوب نفسها - بصرف النظر عن كون القادة في الدول - أن تشكل فهماً متبادلاً، وإدراكاً لهدف مشترك، وهو تجنّب الحروب المتكررة، وهذه هي المتطلبات من أجل السلام»!!

وكلام الرئيس كارتر هذا، يثبت مرة أخرى، لمن يطلب المزيد من جديد، أن السلام الأمريكي هو السلام الإسرائيلي: الكلمة بالكلمة، والمعنى بالمعنى بفارق واحد. هذا الفارق الواحد، أن الرئيس الأمريكي قد لخص في دقيقتين اثنتين، ما قاله الوزير الإسرائيلي في ساعتين.

ولكن الدبلوماسية العربية، لا تزال غارقة في الأوهام وأضغاث الأحلام، ويح الأمة العربية من الدبلوماسية العربية.

المراجع

١ - الكتب العربية

البدرى، حسن، طه المجذوب وضياء الدين زهدي . حرب رمضان: الجولة العربية الإسرائيلية الرابعة أكتوبر ١٩٧٣ . القاهرة: الشركة المتحدة للتوزيع، ١٩٧٤ .
عبد الرحمن، أسعد . الحرب العربية - الإسرائيلية الرابعة: وقائع وتفاعلات. بيروت: منظمة التحرير الفلسطينية، مركز الأبحاث، ١٩٧٤ . (سلسلة كتب فلسطينية؛ ٥٩)
عماد الدين الكاتب، أبو عبد الله محمد بن محمد . الفتح القسي في الفتح القدسي . القلقشندي، أبو العباس أحمد بن علي . صبح الأعشى في صناعة الإنشا .
مائير، جولدا . الحقد. ترجمة منير بهجت حيدر وسمية أبو الهيجا. بيروت: شركة المسيرة، ١٩٧٩ . (يوميات قادة العدو؛ ٢)

٢ - الكتب الأجنبية

Meir, Golda. *My Life*. London: Weidenfeld and Nicolson; New York: Putnam, 1975.
Schiff, Zeev. *October Earthquake: Yom Kippur 1973*. Translated by Louis Williams. Tel Aviv: University Pub. Projects, 1974.

الجامعة العربية

كيف تكون جامعة... وكيف تصبح عربية



مركز

دراسات الوحدة العربية

لجنة تخليد ذكرى
المجاهد أحمد الشقيري

الجامعة العربية

كيف تكون جامعة... وكيف تصبح عربية

أحمد الشقيري

(*) صدر هذا الكتاب في تونس: دار بوسلامة، ١٩٧٩.

المحتويات(*)

٧	 المقدمة والخلاصة
	الفصل الأول : الكيان العربي الواحد مع الملك عبد العزيز
١٣	 والشريف حسين
٢١	 : بريطانيا العظمى أصدرت إشارة البدء وتبعتها أمريكا ...
	الفصل الثاني
	الفصل الثالث : مشاورات الوحدة العربية مع العراق وشرق الأردن
٣٣	 والسعودية
٤٥	 : مشاورات الوحدة العربية مع سوريا ولبنان واليمن
٥٧	 : بروتوكول الإسكندرية : خفاياه وأساره
٦٩	 : وجاء دور أمريكا في الوقت المناسب
٨١	 : السيادة . . . هي المصيبة
٩٣	 : جامعة بلا شخصية وميثاق بلا أخلاق
١٠٣	 : الجامعة العربية تسقط بعد شهرين من مولدها
١١٧	 : وسقطت الجامعة العربية بين يدي الملك فاروق
	الفصل العاشر

(*) لقد اعتمدنا في هذا الكتاب، أحمد الشقيري: الأعمال الكاملة، ترقيمين: الترقيم الأول في وسط ذيل الصفحة، وهو يشير إلى رقم الصفحة في الكتاب الواحد ضمن المجلد، ولكل كتاب من الكتب في الأعمال الكاملة ترقيم خاص بعدد صفحاته. والترقيم الثاني في يسار ذيل الصفحة، وهو يشير إلى الرقم المتسلسل التصاعدي في المجموعة؛ وقد سبق هذا الرقم التسلسلي رقم أحادي مقترن بعلامة (/)، وهو يشير إلى رقم تسلسل كل كتاب من الكتب المتضمنة في الأعمال الكاملة.

١٣١	الفصل الحادي عشر : وسقطت الجامعة العربية في أنشاص وبلودان
١٤٧	الفصل الثاني عشر : وسقطت الجامعة العربية في صوفر وعاليه
١٦٧	الفصل الثالث عشر : الجامعة العربية : الفرص الذهبية الخمس التي أضاعتها ..
١٩١	الفصل الرابع عشر : الجامعة العربية من غير وازع ولا رادع
٢٠٧	الفصل الخامس عشر : الجامعة الاتحادية والجامعة الانفصالية
	الفصل السادس عشر : تغير كُّل شيء من المحيط إلى الخليج إلا
٢٢٣	جامعة الدول العربية
	الفصل السابع عشر : جامعة عربية جديدة : الخطوة الأولى على طريق
٢٣٧	الهدف الكبير
	الفصل الثامن عشر : الجامعة العربية : كيف تكون جامعة؟
٢٥١	وكيف تصبح عربية؟
٢٧٥	المراجع

المقدمة والخلاصة

في ٢٩ أيار/ مايو ١٩٤١ أدلى المستر أنطوني إيدن وزير خارجية بريطانيا بتصريح في مجلس العموم البريطاني يجد القارئ نصه الكامل في متن هذا الكتاب مع سرد حوافزه ودواعيه. وكان لهذا التصريح أثر مهم في حياة العرب السياسية فقد نتج عنه إنشاء جامعة الدولة العربية.

وقد تلقف قادة العرب ذلك التصريح البريطاني فبدأوا التشاور في ما بينهم لإنشاء الجامعة العربية وكان زمام المبادرة بيد مصر في هذا الشأن، فتولت دعوة الدول العربية إلى اجتماعات ومشاورات أفضت في النهاية إلى إنشاء منظمة عربية عرفت باسم «جامعة الدول العربية» وضع لها ميثاق تم إقراره بعد سلسلة من الاجتماعات. وفي ربيع عام ١٩٤٥ انعقد في القاهرة المؤتمر التأسيسي الذي تم فيه توقيع ميثاق الجامعة العربية بصيغته النهائية من قبل سبع دول عربية.

وتوالى بعد ذلك قيام دول عربية مستقلة حتى أصبحت الجامعة العربية مؤلفة من ثلاث عشرة دولة عربية في عام ١٩٦٧. وانضمت في ما بعد دول عربية أخرى، كل واحدة منها عند استكمال استقلالها حتى أصبحت الجامعة العربية مؤلفة كما هي (الآن) من اثنتين وعشرين دولة.

تلك هي سيرة نشوء الجامعة العربية في كلمات قليلة، بعد أن مضى على تأسيسها خمسة وثلاثون عاماً.

وقد باشرت الجامعة العربية نشاطها خلال هذه المدة الطويلة فعمدت عدة اجتماعات عادية وغير عادية ومارست شؤوناً عربية متعددة سياسية واقتصادية واجتماعية سردنا بعض تفاصيلها في هذه الدراسة.

وقد واجهت الجامعة العربية، أول ما واجهت، حرب فلسطين عام ١٩٤٨

وكان للهزيمة العربية في تلك السنة أثر خطير على مصير الجامعة وفعاليتها وثقة الرأي العام العربي والدولي بها.

ثم توالى الأحداث على الجامعة العربية فكشفت في جملة ما كشفت عن ضعف الجامعة ميثاقاً وهيكلًا وسلوكاً. كما ظهر بصورة واضحة أن الدول العربية الأعضاء لم تمنح الجامعة الاختصاص الكامل لمعالجة القضايا العربية وبخاصة الاقتصادية منها.

وعلى العموم، فإن الدول العربية قد أولت الأمم المتحدة من المساندة والتأييد ما لم تمنحه لمنظمتها التي هي أولى بالثقة والرغبة في توفير أسباب النجاح، بل إنه حدث غير مرة أن لجأت بعض الدول العربية إلى المنظمة الدولية وتجنبت المنظمة العربية. وكان مقدراً في بعض الحالات أن تتولى المنظمة الدولية حل الخلافات العربية في معزل عن الجامعة العربية.

وكانت الحصلة النهائية للمقارنة بين الجامعة العربية والأمم المتحدة أن المنظمة الدولية قد حققت في الوطن العربي نشاطات وإنجازات لم تستطع الجامعة العربية أن تقوم بمثلها في وطنها. وكان وجه الغرابة في هذا المجال أن الدول العربية قد يسرت للأمم المتحدة القيام بأنشطة لم تسمح بمثلها للجامعة العربية وهي منظماتها، ولا يتسع المجال لذكر الأمثلة على ذلك فإنها معروفة، ويكفي أن نعلم أنه ما من عاصمة عربية إلا وفيها مؤسسات للأمم المتحدة تؤدي دورها كاملاً من غير قيود ولا عوائق، على حين أن الجامعة العربية لا تملك مثل هذه المؤسسات في عواصم أقطارها، ومكاتب الأمم المتحدة الإعلامية إنما هي مثل واحد على ذلك.

وقد أصيب الرأي العام العربي بخيبة أمل كبيرة إزاء منظمته وشارك عدد من المسؤولين العرب في الحملة على الجامعة العربية والتنديد بسلوكها وعجزها عن تحقيق طموحات الأمة العربية حتى بدا لأول وهلة بأن للجامعة العربية شخصية مستقلة عن شخصية الدول العربية وسيادتها، وأنها تملك إرادة منفصلة عن إرادة الدول العربية، ثم إن الخلافات التي نشبت بين الدول العربية كانت سبباً آخر في الحملة على الجامعة العربية والتهوين من أمرها، وتضافرت كل هذه الأسباب في استهانة المواطن العربي بالجامعة العربية والتقليل من شأنها. ولا يغيب عن البال أن قادة العرب الذين عملوا على إنشاء الجامعة العربية قد قادوا حملة إعلامية كبرى في الأصل فأدخلوا في روع المواطن العربي أن الجامعة العربية ستكون قادرة على تحقيق آمال العرب الكبرى في الوحدة، وقد سميت المشاورات التي جرت في الإسكندرية لتأسيس الجامعة العربية باسم «مشاورات الوحدة العربية». ولكن ما إن اطلع المواطن العربي على الميثاق الذي صاغه قادة العرب حتى رأوه بعيداً عن تحقيق الوحدة العربية، ولو في خطوات

تمهيدية، ذلك أن الميثاق قد قام على أساس التعاون والتنسيق بين الدول العربية في حدود الرضا والإمكان.

وقد جرت محاولات متعددة لإعادة النظر في ميثاق الجامعة عبر الأعوام الخمسة والثلاثين الماضية ولكن هذه المحاولات لم تكن جادة ولا عميقة. وبدلاً من معالجة أمور الجامعة معالجة جذرية، لجأت الدول العربية إلى وسائل خاطئة لتصحيح أوضاع الجامعة العربية: وكان من أهم هذه الوسائل الخاطئة أن اتجهت الدول العربية إلى تقليد الأمم المتحدة، فراحت تنشئ العديد من المؤسسات والمنظمات على نحو ما هو جار في الأمم المتحدة، وفات الدول العربية أن الأمم المتحدة منظمة عالمية لا إقليمية وأنها تتحمل مسؤوليات عالمية تتطلب منظمات متعددة ووكالات متخصصة، وهذا لا ينطبق على الجامعة العربية.

ومما يجب توكيده أن أبرز مظاهر الضعف والعجز في الجامعة العربية قد تمثل في النواحي الاجتماعية والاقتصادية. وإذا كانت الجوانب الاقتصادية لم تلق العناية الكافية في ميثاق الجامعة بسبب أن الدول العربية المؤسسة للجامعة كانت دولاً فقيرة تعتمد على العون الأجنبي، فإن الثروات العربية الكبرى التي امتلكتها الدول العربية بعد تأسيس الجامعة، كان يجب أن تجد مجالاً لنشاطها في إطار الجامعة العربية بما يجعل الوطن العربي سوقاً عربية واحدة وساحة متكاملة للنشاط الاقتصادي العربي، بحيث تصبح الدول العربية منفردة أو في مجموعها قوة اقتصادية لخير الأمة العربية وعزتها وقوتها. وهنا وقعت الدول العربية في خطأ آخر أصاب الجانب الاقتصادي، وبدلاً من أن يكون عمل الجامعة العربية قائماً على خطة اقتصادية واحدة تتناول الوطن العربي بأسره والثروة العربية بكاملها فقد تعددت الأجهزة والمنظمات الاقتصادية وبذلك تبددت الجهود وقل الانتفاع بالثروة العربية.

وكان من نتائج هذا التعدد أن أصبح في داخل الجامعة العربية بضع عشرة منظمة ومؤسسة قليلة الجدوى والفائدة، كما تعددت صناديق التنمية في البلاد العربية. وكان الأجدر أن تتجمع كل أموال التنمية العربية في مؤسسة واحدة في إطار الجامعة العربية ويكون الوطن العربي هو الساحة الواحدة للثروة العربية.

وفي هذا المجال فإننا لا نستطيع أن نقاوم الاستشهاد بالإنجازات التي حققتها جماعة السوق الأوروبية، وهي أقصر عمراً من الجامعة العربية: فقد استطاعت المنظمة الأوروبية عبر العشرين سنة الماضية أن تجعل من أوروبا الغربية ساحة اقتصادية واحدة ومن الإنسان الأوروبي مواطناً أوروبياً واحداً، فضلاً عن أن الأشهر (الأخيرة) قد شهدت برلماناً أوروبياً واحداً، كل ذلك وراء الأمل الأكبر في إقامة أوروبا المتحدة

بين دول لا تملك ما نملك من مقومات الوحدة في اللغة الواحدة والتاريخ الواحد والمصير المشترك.

ولمناسبة انتقال الجامعة العربية إلى تونس، فقد تصاعدت الأصوات في المحافل العربية الرسمية وغير الرسمية بأن الظروف كلها تلح على إعادة النظر في الجامعة العربية بصورة جدية، حتى تستطيع أن تؤدي رسالتها لخير الأمة العربية. ومما يضاعف في هذا الإلحاح والإصرار أن الظروف التي كانت تسود الأمة العربية يوم نشوء الجامعة العربية قد تبدلت تبديلاً أساسياً في كثير من الأمور المهمة.

من هذه الأمور أن الوطن العربي كانت معظم أجزائه تحت الاحتلال الأجنبي يوم نشوء الجامعة العربية، سواء كان هذا الاحتلال فرنسياً أو إيطالياً أو بريطانياً، أما الآن فقد بلغت الدول العربية كلها حريتها وسيادتها في المشرق العربي والمغرب العربي على السواء.

ومنها أنه اكتشفت للأمة العربية ثروات طبيعية ضخمة، وفي مقدمتها البترول بعد أن كانت الدول العربية في عداد الدول الفقيرة، بل إنها كانت إلى عهد قريب عالة على المعونات الأجنبية وما يستتبع ذلك من سيطرة سياسية. أما الآن فقد أصبح عدد من دول الجامعة يملك ثروة ضخمة لها تأثير كبير على الاقتصاد العالمي، من دون أن تؤدي هذه الثروة العربية دورها الكامل في بناء اقتصاد عربي مزدهر وفي دفع الأقطار العربية إلى تنمية اقتصادية تصل بالعالم العربي إلى الاكتفاء الذاتي في الغذاء، وهو أول متطلبات الحياة القومية السليمة. وكذلك فإن هذه الثروة العربية كفيلاً بأن تبني للأمة العربية قوة عسكرية ذاتية تستطيع بها أن تواجه العدوان بصورة جماعية في إطار خطة متكاملة لبناء القدرة العربية، وهذا ما تخلفت الدول العربية عن القيام به في إطار الجامعة العربية، وبقي هذا الجهد إفرادياً لا جماعياً.

وفي هذا المجال، لا بُدَّ من التأكيد بأنه بدلاً من أن تبني الدول العربية الاثنان والعشرون قوى عسكرية متعددة وتقني أسلحة متنوعة، فإنه ليس صعب المنال على الجامعة العربية في إطار خطة شاملة متكاملة أن تبني قوة عربية ذاتية واحدة يكمل بعضها بعضاً ويكون الوطن العربي ميدانها وساحتها. ولسنا نريد أن نمضي طويلاً في سرد ما تخلفت الجامعة العربية عن إنجازه، ولا في تفصيل الإنجازات الكبرى التي كانت تستطيع الجامعة العربية تحقيقها وبلوغها، وبخاصة أن الأمة العربية لا تعدم وسائل تحقيقها.

ويكفينا بعد هذه المقدمة الوجيزة أن نقرر بكل صدق وأمانة أن الحاجة تلح على تطوير الجامعة العربية تطويراً جذرياً وأساسياً، سواء في ما يتعلق بميثاقها أو

مؤسساتها أو بالاتفاقات أو المعاهدات التي انبثقت عنها.

ويكفينا تأكيداً لهذا المعنى أن نشير إلى حقيقة أساسية هي أنه منذ أنشئت الجامعة العربية تغير كل شيء في الوطن العربي، إلا الجامعة العربية فقد بقيت على حالها الذي نشأت فيه يوم كانت الأمة العربية فاقدة السيادة الوطنية ويسودها الفقر والتخلف والغياب عن الساحة الدولية. وإذا كانت كل الظروف العربية والدولية تدعو إلى تغيير جذري شامل وكامل للجامعة العربية، فإن الواجب يلح بأن يكون هذا التغيير مدرّساً دراسة علمية حتى تصبح الجامعة العربية أداة أفضل وأقدر على تحقيق آمال العرب في هذه المرحلة الخطيرة التي تمرّ بها الأمة العربية، وبخاصة أن الأمة العربية تواجه هذه (الأيام) أخطاراً أشدّ مما كان قائماً في الوطن العربي في المرحلة التي تأسست في عضونها الجامعة العربية في أواسط الأربعينيات.

ومن أجل جامعة أفضل وأفضل، أعدنا هذه الدراسة الكاملة. وإنه من حسن حظّ صاحب هذه الدراسة أنه واكب الجامعة العربية منذ نشوئها، فقد كان الممثل الشخصي للرئيس السوري الراحل شكري القوتلي طيب الله ثراه، وبهذه الصفة شارك في مشاورات الوحدة العربية التي انعقدت في قصر أنطونيداس في الإسكندرية لإنشاء الجامعة العربية، كما واكب مراحل العمل التأسيسي الذي أدى في النهاية إلى توقيع الميثاق. ثمّ شاءت الظروف في ما بعد، أن يصبح صاحب هذه الدراسة الأمين العام المساعد في الجامعة في عهد أمينها المرحوم عبد الرحمن عزام باشا، واستمرّ في هذه الصفة في عهد أمينها اللاحق عبد الخالق حسونة باشا. ثمّ شاءت الظروف كذلك، فساهم صاحب هذه الدراسة في العديد من اجتماعات مجلس الجامعة حينما كان وزير دولة في المملكة العربية السعودية لشؤون الأمم المتحدة.

وتوالت هذه المساهمة في مسيرة الجامعة العربية حينما أصبح صاحب هذه الدراسة ممثلاً لفلسطين في مجلس الجامعة وفي مؤتمرات القمة في القاهرة والإسكندرية والدار البيضاء والخرطوم، بعد أن مارس صاحب الدراسة واجباته كرئيس لمنظمة التحرير الفلسطينية.

والقصد من هذا السرد الذي يبدو في ظاهره شخصياً، التأكيد بأن هذه الدراسة ليست قائمة على التقييم النظري العلمي فحسب، ولكنها تعتمد على الخبرة والممارسة الطويلة.

هذه الدراسة تقع في ثمانية عشر فصلاً تتألف بدورها من ثمانية أقسام^(*):

(*) كذا في الأصل - أورد المؤلف ترتيب الفصول ولم يورد ترتيب الأقسام.

القسم الأول: لمحة عن أهداف العرب في إنشاء كيان عربي واحد.

القسم الثاني: المشاورات العربية بين رؤساء الحكومات لاستطلاع الرأي بشأن إقامة جامعة عربية.

القسم الثالث: الصياغات والاقتراحات المتعددة لإنشاء الجامعة وإقرار ميثاقها.

القسم الرابع: تحليل وتقييم ميثاق الجامعة وبيان مواضع الضعف والنقص فيه.

القسم الخامس: الممارسات الفعلية التي كشفت عن عجز الجامعة وقصورها.

القسم السادس: الخلافات العربية وكيف قصرت الجامعة العربية في تسويتها.

القسم السابع: دراسة مقارنة بين الجامعة العربية والجماعة الأوروبية.

القسم الثامن: المبادئ التي يجب أن يقوم عليها تغيير الجامعة واستبدال ميثاقها.

وبانتهاء هذه الأقسام الثمانية سنرى دراسة شاملة للجامعة العربية منذ نشوئها إلى يومنا هذا مع بيان الأساس والمبادئ التي يجب أن تقوم عليها الجامعة العربية الجديدة. ولا يزعم صاحب هذه الدراسة أنها مثالية ولكنها تصلح أساساً لأن تكون ورقة عمل تدور حولها الدراسة والمناقشة.

ولا تخلو هذه الدراسة من جوانب قاسية ومريرة يفتقر إليها التردّي الذي وصلت إليه حالة القضية العربية من فرقة واضطراب وإخفاق حتّى على تحقيق ميثاق الجامعة، الذي ليس هو المثل الأعلى. ولا ينكر صاحب هذه الدراسة أن الملامح الوجودية بارزة في هذه الدراسة وإن كانت كالمِلح في الطعام.

وهذه النظرة الوجودية كان لا بُدّ منها، ولا يعتذر عنها صاحب الدراسة، ذلك أنّه بعد خمسة وثلاثين عاماً من عمر الجامعة أصبح لا بُدّ من مسح وحدوية تأخذ بها الجامعة العربية. فإن لم تفعل الجامعة ذلك في هذه (الأيام) فمتى تفعل؟ ومتى تبدأ الأمة العربية خطوة وحدوية إن لم تبدأها (اليوم)، ما دام قادة العرب أنفسهم لا يفترون عن إعلان الوحدة هدفاً مقدساً للأمة العربية يجب تحقيقه عاجلاً أو آجلاً؟

فهذه هي الفرصة وهذه هي الخطوة الأولى، ونرجو أن تستطيع الجامعة العربية اغتنامها. وكلّ ما نطمح فيه أن تكون هذه المرحلة المقترحة وحدة كونفدرالية على الأقل إذا تعذر أن تكون فدرالية، مع أن كلّ مقوماتها قائمة والدعوة إليها صارخة.

الفصل الأول

الكيان العربي الواحد

مع الملك عبد العزيز والشريف حسين

في الثاني والعشرين من شهر آذار/ مارس من عام ١٩٤٥، انعقد في قصر الزعفران في القاهرة مؤتمر عربي برئاسة رئيس مجلس وزراء المملكة المصرية، إيداناً بقيام أول كيان عربي رسمي، منذ أن سقط الحكم العربي، وسمي هذا الكيان، شأن أي مولود جديد، باسم «جامعة الدول العربية».

والجامعة العربية، وهي تدخل عامها الخامس والثلاثين، لا تعدو أن يكون «وجودها» في هذه الأيام أمراً مألوفاً على الصعيدين العربي والدولي. ولكن الواقع التاريخي، أن مجرد قيام جامعة الدول العربية، مهما قيل في خلفيات نشوئها ونشاطاتها وإنجازاتها، سلباً أو إيجاباً، يعتبر أكبر حدث في التاريخ العربي المعاصر، يأتي بعده بلوغ الدول العربية مرحلة الحرية والاستقلال، دولة بعد دولة.

ذلك أن مرحلة الاستقلال، ولا انتقاص لقدرها وخطرها، إنما تتصل مباشرة بحياة هذا القطر أو ذاك، ولكن قيام جامعة الدول العربية، يتصل بالأقطار العربية كلها، وبالأمة العربية بأسرها، ومن هنا فإن قيام الجامعة العربية بوصفها تجسيدا لإرادة الأمة العربية بأسرها لا لهذا الشعب أو ذاك، وباعتبارها مسؤولة عن الوطن العربي أجمع لا عن هذا القطر أو ذاك، يفرض نفسه كأبرز الإنجازات العربية في العصر الحديث.

وربما كان إدراك هذه الحقيقة قد أصبح اليوم فاتراً بمرور الزمن، ولكن حين نستذكر أن قيام الجامعة العربية يعبر بذاته عن الشخصية العربية السياسية التي احتجبت قرابة أربعمئة عام بعد إلحاق الأقطار العربية بدولة الخلافة الإسلامية، تتجسد أمامنا أهمية وجود الجامعة العربية تعبيراً عن الكيان السياسي والقومي والحضاري للأمة العربية، رغماً عن أن الجامعة لم تحقق الكثير من طموحات الأمة

العربية ولم ترقَ إلى مستوى الطاقات والقدرات الهائلة التي أصبحت تملكها الأمة العربية وبخاصة منذُ بدء السبعينيات إلى (يومنا) هذا.

وإبراز هذه الحقيقة، لا يقصد به التمجيد والثناء، ولكنه يتصل اتصالاً وثيقاً بالتطلع إلى المستقبل بالنسبة إلى الجامعة العربية، فإن مستقبلها هو مستقبل الأمة العربية سواء بسواء. هذا إذا استقرت عزيمة الدول العربية على الاضطلاع بمسؤولياتها القومية بكل جدّ وصدق وإخلاص.

والجامعة العربية، وإن كانت قد ولدت في ربيع عام ١٩٤٥، إلا أنه من الثابت أن تتطلع الأمة العربية لقيام كيان سياسي عربي، يمثل الأمة العربية بأسرها، يعود إلى ما قبل ذلك التاريخ بزمان طويل.

ولسنا بصدد استعراض الحركة العربية الحديثة وأهدافها في الحرية والاستقلال والوحدة، وقيام الأحزاب والمنظمات العربية منذُ أوائل هذا القرن، لتحقيق هذه الأهداف، فذلك خارج عن نطاق هذا الكتاب باعتباره موضوعاً قومياً شعبياً، إلا أن الكفاح من أجل قيام كيان سياسي عربي موحد، كان هدفاً رسمياً كذلك، عمل له قادة «رسميون» عرب، لهم صفة دولية، وكانت لهم مع الدول الأجنبية صلات وعلاقات تستهدف قيام هذا الكيان العربي الواحد. ومن هنا أصبح من الواجب استعراض تلك المرحلة، ولو بصورة موجزة، ذلك أننا نجد فيها البذور الأولى لقيام الجامعة العربية، باعتبارها منظمة دولية لها شخصية مستقلة عن شخصية أعضائها.

والتقرير لا يتناول هذه المرحلة، مدفوعاً برغبة أكاديمية تستهدف الدرس والبحث، ولكن أية دراسة لنشوء الجامعة، والصيغة التي رست عليها كما هي في الميثاق، والحاجة الماسة إلى تطويرها، بحيث تحقق آمال الأمة العربية وتستجيب لأهدافها في الأمن الجماعي والتقدم الاقتصادي والاجتماعي، وتحرير كامل ترابها الوطني في فلسطين من الاحتلال الأجنبي، كُل ذلك يفرض أن نلقي نظرة سريعة على المرحلة الآتية الذكر، لنسرد وقائعها بحسب ترتيبها الزمني :

ولعل أول تصور عربي لقيام كيان عربي دولي واحد، له طابع رسمي، نلاحظ معالمه قبيل الحرب العالمية الأولى بقليل.

ففي عام ١٩١٢ اتصلت الحكومة العثمانية عن طريق واليها بالبصرة شفيق كمال باشا بالأمير (الملك) عبد العزيز آل سعود، تستطلع رأيه في أوضاع البلاد العربية ومستقبلها، وذلك في محاولة للتقرب من العرب، وللتصدي للدول الغربية الطامعة في البلاد العربية الواقعة في قبضة الدولة العثمانية. فكتب الأمير عبد العزيز إلى والي العثماني يقول «إني أرى أن تدعو رؤساء العرب كلهم، كبيرهم وصغيرهم،

إلى مؤتمر يعقد في بلد لا سيادة ولا نفوذ فيه للحكومة العثمانية، لتكون لهم حرية المذاكرة. الغرض من هذا المؤتمر التعاون والتآلف، ثمّ تقرير أحد أمرين، إما أن تكون البلاد العربية كتلة سياسية واحدة، يرأسها حاكم واحد، وإما أن تقسموها إلى ولايات تحدّدون حدودها، وتقيمون على رأس كلّ ولاية رجالاً كفؤاً من كلّ الوجوه، وتربطونها بعضها ببعض برباط مشترك من المصالح والمؤسسات. وينبغي أن تكون هذه الولايات مستقلة، استقلالاً إدارياً، وتكونون أنتم المشرفين عليها، فإذا تمّ ذلك، فعلى كلّ أمير عربي، أو رئيس ولاية أن يتعهد بأن يعضد زملاءه، ويكون وإياهم يداً واحدة على كلّ من تجاوز حدوده إن أحلّ بما هو متفق عليه بيننا وبينكم».

وختم الأمير عبد العزيز رسالته قائلاً: «هذه هي الطريقة التي تستقيم فيها مصالحكم ومصالح العرب، وتكون فيها الضربة القاضية على أعدائكم».

وواضح من ذلك أن الأمير العربي قد استهدف ما يلي:

- ١ - الدعوة إلى عقد مؤتمر عربي عام، وذلك هو مؤتمر القمة الحالي.
- ٢ - قيام كتلة سياسية واحدة يرأسها حاكم واحد، وهي الدولة العربية الواحدة.
- ٣ - أو قيام ولايات مستقلة استقلالاً إدارياً، وعلى كلّ ولاية رئيستها، مترابطة في ما بينها. وذلك هو نوع من أنواع الاتحاد الحديث.
- ٤ - وعقد ميثاق التضامن وهذا هو معاهدة الدفاع المشترك.

وبالمقارنة البسيطة، يتضح جلياً أن الأسس التي تصورها الأمير عبد العزيز في مفاوضاته أثناء الحرب العالمية الأولى مع الدولة العثمانية لقيام الكيان العربي الواحد، هي أوسع مدى مما نصّ عليه ميثاق جامعة الدول العربية بعد أربعين عاماً من ذلك التاريخ.

وبديهي، أنّه من غير رغبة في التمجيد والمديح، يبدو لنا أن تلك الشخصية العربية الضخمة، الموغلة في البداوة والمجردة من وسائل القدرة، إلا البطولة الذاتية، قد تطلعت إلى قيام دولة عربية واحدة، أو فدرالية عربية مترابطة بالمصالح المشتركة والتضامن القومي، من دون أن يعرف ذلك البدوي العظيم شيئاً عن مفهوم الدولة الواحدة، أو عن الاتحاد الفدرالي، أو عن سائر المعاني الأخرى التي يخوض فيها الساسة والمفكرون في هذه (الأيام).

ثمّ جاءت الحرب العالمية الأولى ١٩١٤ - ١٩١٨ بمقدمتها وتطوراتها ونتائجها، وكان لا بدّ أن يكون لمصير الأمة العربية دور بارز في توجيه دفة الحرب في اتجاه النصر لهذا الفريق، أو الهزيمة للفريق الآخر. والوطن العربي يمثل موقعاً استراتيجياً عالمياً فريداً في تاريخ الحروب على مرّ العصور، وانطلاقاً من هذه الحقيقة قام كلّ من الفريقين

المتحاربين بمبادرات مكثفة لكسب ودّ العالم العربي ولجزءه إلى هذا المعسكر أو ذاك.

وشهدت تلك الحقبة نشاطاً دولياً بارزاً تجسد في مفاوضات واتصالات سياسية لحمل الأمة العربية على تحديد موقعها وموقفها من الحرب، وبذل الفريقان المتحاربين وعوداً مغرية تضمنتها تصريحات ومراسلات رسمية، تؤكد حقّ الأمة العربية في حريتها واستقلالها وسيادتها، والسعي لإقامة كيان عربي دولي واحد، بعد أن تضع الحرب أوزارها. وانقسم قادة العرب، إلى مدرستين سياسيتين: إحداهما انحازت إلى الاحتفاظ بولائها للخلافة العثمانية خوفاً من الدول الأوروبية التي كانت طامعة في اقتسام مخلفات الدولة العثمانية، والثانية انحازت إلى معسكر الحلفاء وعلى رأسهم بريطانيا العظمى، خوفاً من أن يعمل العثمانيون في حالة انتصارهم على «تتريك» الأمة العربية وطمس وجودها القومي.

والواقع أن الخلاف العربي حول تحديد الموقف من الحرب العالمية الأولى كان يشمل كلّ مواطن من الوطن العربي، مسؤولاً كان أو غير مسؤول، فإن الشريف حسين وأولاده، مثلاً، وهم الذين اختاروا السير في معسكر الحلفاء، كانوا في بداية الأمر مختلفين في ما بينهم: أين يكون موقعهم من الحلفاء؟ وكان الأمير (الملك) فيصل، والأمير (الملك) عبد الله، ولدا الشريف حسين، يقفان على طرفي نقيض في هذا الخيار، وكان والدهما الشريف حسين، حائراً بينهما، ذلك أن الأمير فيصل كان يبدي مخاوفه من الانضمام إلى الحلفاء، على حين كان الأمير عبد الله يخالف هذا الاتجاه، ويرى أن الفرصة مواتية للانحياز إلى جانب الحلفاء طمعاً في إقامة الدولة العربية بعد انتهاء الحرب.

وفي إطار هذا الخلاف العميق بين هاتين المدرستين أصبحت إقامة الكيان العربي الدولي محور مفاوضات رسمية، عربية عثمانية، وعربية بريطانية؛ وعلى امتداد السنوات الأربع التي مرت في عمر تلك الحرب، كانت الدبلوماسية الدولية مشغولة في إصدار التصريحات التي تدعو إلى تحرير الأمة العربية وتمكينها من تقرير مصيرها بنفسها.

فعل صعيد الدولة العثمانية، وضعت اتفاقية رسمية بين الجانب العربي والدولة العثمانية تمنح الأقطار العربية درجة عالية من الحكم الذاتي، وقد وقّع على هذا الاتفاق عن الجانب العربي «السيد عبد الكريم الخليل رئيس المنتدى العربي ومعمد الشبيبة العربية» وعن الجانب العثماني طلعت باشا وزير الداخلية العثماني، ومن كبار رجال الحزب يوم ذاك، وهو حزب الاتحاد والترقي.

ثم تطورت المفاوضات العربية التركية إلى مرحلة أرقى، في اتجاه الفدرالية العربية التركية، تقوم بموجبها ملكية مزدوجة تركية عربية، ويكون مركز الحكومة العربية مدينة

حلب. واقترح آنذاك أن تسمى «الدولة العربية التركية» وتتألف من اتحاد بين دولتين مستقلتين هما الأناضول التركي «وعربستان» وهو الاسم السائد يوم ذاك عن الأقطار العربية. وكذلك فقد تناولت المفاوضات التركية شكل الحكم في الدولة الاتحادية الجديدة، وأن تكون على غرار الاتحاد بين النمسا والمجر. وكان من المفاوضين العرب في تلك الحقبة، محمود شوكت باشا العراقي العربي، الذي اشترك بقواته العسكرية في خلع السلطان عبد الحميد، وعزيز علي باشا المصري أحد القادة العسكريين الكبار في الجيش العثماني. وقد عرف القادة العرب الذين عملوا في هذه المفاوضات، بالفدراليين العرب، بحسب التعبير الشائع يوم ذاك في الأدب السياسي القومي.

أما على صعيد الحلفاء فقد كان الكيان العربي، كذلك، محور المفاوضات بين القيادات العربية في الشام والعراق والحجاز، ممثلة في الشريف حسين أمير مكة من جانب، والحلفاء من الجانب الآخر. وقد وردت تفاصيل المفاوضات في الوثائق التالية:

١ - مراسلات حسين - مكماهون، وقد بلغت عشر رسائل ابتداء من ١٤ تموز/ يوليو ١٩١٥ إلى ١٠ آذار/مارس ١٩١٦ وهي رسائل مفصلة مطولة، تؤلف في مجموعها من ناحية دولية تحالفاً عسكرياً وسياسياً بين طرفين: العرب والحلفاء.

٢ - إيضاحات الكوماندو هوغارت باسم الحكومة البريطانية (كانون الثاني/يناير ١٩١٨).

٣ - التصريح البريطاني إلى قادة العرب السبعة (حزيران/يونيو ١٩١٨).

٤ - تصريح الجنرال ألنبي قائد الحملة البريطانية في البلاد العربية، إلى الأمير فيصل بن الشريف حسين (تشرين الأول/أكتوبر ١٩١٨).

٥ - التصريح البريطاني الفرنسي (تشرين الثاني/نوفمبر ١٩١٨).

ومجمل هذه التصريحات والوثائق الرسمية يؤكد حق العرب في الحرية والاستقلال، وتقرير المصير، وتمكين الأقطار العربية الواقعة تحت السيطرة العثمانية من إقامة الكيان الذي تختاره.

هذه بالإضافة إلى آلاف المنشورات التي كانت تلقيها الطائرات البريطانية، تدعو فيها الأمة العربية إلى الثورة على الدولة العثمانية، وتناشد الضباط والجنود العرب: «هلموا للانضمام إلينا، نحن الذين نجاهد لأجل الدين وحرية العرب حتى تصبح المملكة العربية كما كانت في عهد أسلافكم» (كانون الثاني/يناير ١٩١٧).

واعتماداً على ذلك كله، ورغبة في التحرر من السيطرة العثمانية، وتطلعاً إلى قيام الدولة العربية الواحدة، أعلن الشريف حسين الثورة على الدولة العثمانية،

وانضمّ إليه عدد كبير من الضباط والجنود العرب من سائر أرجاء الوطن العربي.

واشتدّ أوار الحرب، وبخاصة في جبهات القتال في الوطن العربي، بانضمام القوات العربية بقيادة الأمير فيصل بن الحسين إلى جانب الحلفاء، مما أدى في النهاية إلى هزيمة الدولة العثمانية، وانتصار دول الحلفاء. والمراجع الدولية متوافرة في التوكيد بأن الثورة العربية كانت عاملاً حاسماً في انتصار دول الحلفاء في تلك المعركة المصرية.

وكان الشريف حسين من جانبه، قد أعلن نفسه ملكاً على البلاد العربية، بناء على مبايعة أداها عدد كبير من قادة العرب، واعتماداً على وعود الحلفاء الآنفه الذكر. وقد جرى تبليغ ذلك إلى ممثلي دول الحلفاء في مكة، وقام بهذا التبليغ بصورة رسمية الأمير (الملك) عبد الله الذي كان يومئذ وزيراً لخارجية المملكة العربية.

وفي اليوم التالي جاء الردّ من المستر ستورمر وزير خارجية روسيا القيصرية، متضمناً اعتراف روسيا القيصرية باستقلال البلاد العربية، والحسين بن علي ملكاً عليها «مع تحيات جلالة القيصر نيقولا الثاني إلى جلالة الشريف حسين وإلى حكومته». ولكن الحليفين، بريطانيا وفرنسا، لم يبعثا برد. واكتفى الكولونيل المعتمد البريطاني في مكة بتقديم التهنية «الشخصية» إلى الأمير عبد الله ريثما يأتي الاعتراف الرسمي من الحكومة البريطانية، وهو الاعتراف الذي لم يصدر، أما الكولونيل بريمون المعتمد الفرنسي، فإنه لم يهنئ لا شخصياً ولا رسمياً.

ولكن الشريف حسين ظلّ يتصرف بوصفه ملكاً على البلاد العربية؛ من ذلك أنه وجه في آخر آذار/مارس ١٩١٦ كتاباً إلى «سلالة الأماجد الشهم الهمام الأمير الخطير عبد العزيز بن عبد الرحمن السعود» بصدد أمر من أمور البلاد، وكان توقيعه «الحسين - شريف مكة وأميرها وملك البلاد العربية». وفي مناسبة أخرى لاحقة في ١٠ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩١٦، وجه فيصل بن الحسين كتاباً إلى «جناب المكرم الأعز الأشم الإمام عبد العزيز بن عبد الرحمن»، وكان التوقيع «ابن شريف مكة وملك العرب، فيصل بن الحسين»^(١).

ولكن ذمة التاريخ قد دفعت السفينة العربية إلى اتجاه آخر، فقد انتهى حكم الشريف حسين في ما بعد، وأصبح ملك المملكة العربية أميراً في قبرص، وانطلق الأمير عبد العزيز آل سعود محقق الانتصارات المتوالية واحداً بعد الآخر، حتّى أصبح ملك المملكة العربية السعودية تقع تحت سلطاته نظم أقاليم الجزيرة العربية لتكون

(١) خير الدين الزركلي، الوجيز في سيرة الملك عبد العزيز: لخصه من كتابه «شبه الجزيرة في حياة الملك عبد العزيز» وأضاف إليه استدراقات، ط ٢ (بيروت: الشركة العامة للنشر، [١٩٧٢]).

متحدة في دولة واحدة لأول مرة، بعد أن سقطت الخلافة العامة في بغداد.

وكان أن توالى أحداث الحرب العالمية الأولى، والثورة العربية تعمل إلى جانب الحلفاء، وانهزمت الدولة العثمانية وتم جلاء القوات العثمانية عن البلاد العربية. وكان الأمير فيصل بن الشريف حسين، بوصفه قائداً للثورة العربية، نيابة عن والده، قد دخل دمشق وسط احتفالات ومباهج تجاوبت أصداؤها في الوطن العربي بأسره، فأصدر منشوراً (٥ تشرين الأول/أكتوبر) أعلن فيه «قيام حكومة عربية دستورية مستقلة استقلالاً مطلقاً، شاملة جميع البلاد السورية بحدودها الطبيعية»، في ما يعرف اليوم بفلسطين وشرق الأردن وسوريا ولبنان. وأعلن المنشور أن الحكومة العربية قد تأسست على قاعدة العدالة والمساواة. «لا تفرق في الحقوق بين المسلم والمسيحي والموسوي»، وتجسد معنى الوحدة العربية على أساس قومي بعيداً عن الطائفية والمذهبية.

وفي السابع من شهر آذار/مارس ١٩١٩ انعقد المؤتمر السوري بحضور ممثلين عن فلسطين ولبنان وشرق الأردن وسوريا أعلنوا فيه موافقتهم على إقامة «اتحاد سياسي واقتصادي بين سوريا والعراق، لما بين القطرين من صلات وروابط عضوية وتاريخية واقتصادية وطبيعية وجنسية».

وفي اليوم الثاني اجتمع قادة العرب في مؤتمر قومي، أعلنوا فيه تأييدهم وموافقتهم على «إقامة اتحاد مع سوريا سياسياً واقتصادياً» وقد تلاه من شرفة دار البلدية في دمشق السيد توفيق السويدي، من رؤساء الوزارات العراقية في ما بعد، بوصفه سكرتيراً للمؤتمر العراقي.

وتألّفت أول وزارة للدولة العربية، وكان رئيسها من دمشق، ووزير الداخلية من لبنان، ووزير الخارجية من بيت المقدس، ومدير العدل من لبنان، ومدير المال لبناني متمصر، ومدير المعارف من حلب، ومدير الشرطة من نابلس، ومدير الصحة والإسعاف من زحلة، ورئيس الأركان من العراق، ورئيس ديوان الشورى من دمشق، ومدير الداخلية من بيروت. وكان رأس هذه الدولة حجازياً، هو الملك فيصل ابن الشريف حسين من أبناء مكة. ومارست الدولة سيادتها على شرق الأردن فأقامت فيها حكومة عسكرية، كان من أبرز رجالها جعفر باشا العسكري ورشيد المدفعي من العراق، بالإضافة إلى رجالات البلاد نفسها، ولم يكن الأمير (الملك) عبد الله قد وصل إلى ما سُمّي في ما بعد بإمارة شرق الأردن.

ومارست الدولة العربية الجديدة سلطتها على سوريا الداخلية، وكذلك على بيروت، وبعض المناطق في لبنان لمدة محدودة. أما في فلسطين فقد كانت السلطة العسكرية البريطانية تدير شؤون البلاد تحت اسم «إدارة شؤون بلاد العدو المحتلة».

غير أن الحلفاء لم يكونوا صادقين في وعودهم، فقد نكثوا التزاماتهم. وفي ٢٤ تموز/ يوليو عام ١٩٢٠ زحفت القوات الفرنسية على دمشق وخرج الملك فيصل وحكومته من عاصمة المملكة العربية، ولم يكن مقدراً لها إلا أن تعيش عمر الربيع في الغوطة الفيحاء. وتوالى المؤتمرات الدولية في سان ريمو وفرساي ولوزان، وتقاسم الحلفاء غنائم الحرب، تحت مظلة الانتداب، فكان نصيب فرنسا سوريا ولبنان، ونصيب بريطانيا شرق الأردن والعراق، أما فلسطين فقد كانت من نصيب بريطانيا، لتصبح في ما بعد نصيب الصهيونية العالمية.

وما إن وضعت الحرب غبارها حتى كان الوطن العربي باستثناء اليمن ونجد والحجاز من المحيط إلى الخليج في قبضة الدول الأجنبية: بريطانيا في مصر والسودان وفلسطين وشرق الأردن والعراق وعدن والحزام الشرقي للجزيرة العربية، وفرنسا في سوريا ولبنان وتونس والجزائر والمغرب وموريتانيا، وإيطاليا في برقة وطرابلس وفزان، وإسبانيا في شمال المغرب.

وهكذا نكث الحلفاء بوعودهم وتقاسموا أخيراً تركة الرجل المريض في ما بينهم، وكانت التركية هي الوطن العربي في المشرق. ولم يبق من المملكة العربية وجود إلا رمزها الشريف حسين، الذي كان يعيش في ميناء العقبة. وعزمت بريطانيا أن تزيل هذا الرمز من الوجود كذلك. ففي السابع عشر من شهر حزيران/ يونيو ١٩٢٥ احتجرت السلطات البريطانية الشريف حسين «ملك المملكة العربية» وأبعدته إلى قبرص ليقضي أيامه الأخيرة، ثم ينقل جثمانه إلى بيت المقدس ليدفن في جوار الحرم الشريف.

تلك كانت سيرة الكيان العربي في غضون الحرب العالمية الأولى، عاش أملاً كبيراً في ضمير الأمة العربية ثم اغتاله الحلفاء.

ولكن الأمل الكبير ظلّ كامناً في تراب الوطن العربي قرابة خمسة وعشرين عاماً حتى عاد إلى الحياة من جديد، وتجسد في قيام الجامعة العربية. وتشاء الأقدار أن يتم ذلك في غمرة الحرب العالمية الثانية. بعد أن احتجب الأمل في الحرب العالمية الأولى.

وعلى مدى أربعة أعوام (١٩٣٩ - ١٩٤٥)، مليئة بالأحداث حافلة بالمفاجآت، سنرى كيف تعامل قادة الحلفاء، ودولتا المحور، مع الأمة العربية، وكيف أفضى الأمر في النهاية إلى قيام بريطانيا بالدعوة للوحدة العربية، السياسية والاقتصادية والثقافية، تجسدت في جامعة عربية، حظها من الوحدة كحظ العطاش في السراب.

والأعراب أكثر الأمم معرفة بالسراب، كم تعللوا ببريقه، وكم لهثوا في طلبه، ويا ويح الذين لم يتعلموا من الأعراب ومن السراب!

الفصل الثاني

بريطانيا العظمى أصدرت إشارة البدء وتبعتها أمريكا

حينما كانت الحرب العالمية الثانية تتأرجح سجالاً بين دول الحلفاء من جهة، ودولتي المحور من جهة ثانية، بادرت بريطانيا بإعطاء إشارة البدء بإنشاء الجامعة العربية، وتلقفت الدول العربية هذه الإشارة المفاجئة للعمل في هذا الاتجاه، ولم تكد الحرب العالمية تضع أوزارها حتى أصبحت جامعة الدول العربية قائمة، ميثاقاً وهيكلًا وعملاً، فكيف كان ذلك؟

وليس السؤال بحثاً عن التاريخ، ولا سرداً للماضي، بقدر ما هو استعراض للحاضر وتطلع للمستقبل. فذلك الماضي لا يزال يعيش بآثاره الباقية في الحاضر، وسيعيش في المستقبل، ما بقيت آثاره الماضية قائمة.

ومن هنا أصبح لا بُدَّ أن نعود إلى نشوء الجامعة العربية منذ كانت إشارة البدء: وقد انطلقت إشارة البدء في أحلك ساعات تلك الحرب الطاحنة حينما كان السؤال الكبير في الوطن العربي، على كُلِّ شفة ولسان: ما هو مصيرنا بعد نهاية الحرب؟ تماماً السؤال نفسه الذي كان يتردد في ضمير الأمة العربية في الحرب العالمية الأولى.

ولعل هذا السؤال كان أشدَّ عمقاً وبعداً في الحرب العالمية الثانية مما كان عليه الأمر في الماضي، ففي الحرب الأولى، لم تستطع الأمة العربية أن تحقق حريتها واستقلالها، ولا إقامة الدولة العربية المرجوة. بل انتهى أمر البلاد العربية إلى حالة بالغة من السوء والخطورة. فأضيف إلى التمزق والتجزئة، احتلال هنا، وانتداب هناك، وحماية هنالك.

وقد تجسد ذلك في تمزيق الوطن العربي في المشرق، بعد انفصاله عن دولة الخلافة العثمانية، وفرضت دول الحلفاء الانتداب الفرنسي على سوريا ولبنان،

والانتداب البريطاني على إمارة شرق الأردن والعراق. ووضعت فلسطين تحت الانتداب البريطاني تمهيداً لإنشاء وطن قومي يهودي في فلسطين يكون مقدمة لقيام الدولة اليهودية.

أما باقي الأقطار العربية، باستثناء نجد والحجاز واليمن، فقد كانت واقعة في قبضة الاستعمار الأجنبي، فرنسا في المغرب والجزائر وتونس وموريتانيا. وإيطاليا في طرابلس، وإسبانيا في شمال المغرب، وبريطانيا في عدن، وفي السواحل الشرقية للجزيرة العربية.

كان هذا هو حال الأمة العربية حينما نشبت الحرب العالمية الثانية. تجزئة واحتلالاً. والأقطار العربية تكافح من أجل حريتها وسيادتها واستقلالها انتظاراً إلى مرحلة أخرى تحقق فيها وحدتها، متمثلة في كيان عربي واحد. وبكلمة بسيطة واضحة، في دولة عربية واحدة.

وسعيّاً وراء هذه الطموحات العربية، كان لا بُدَّ لقادة الأمة العربية أن يحددوا موقفهم من هذه الحرب العالمية الثانية، هل يقفون إلى جانب دول الحلفاء، أم إلى جانب دولتي المحور ألمانيا وإيطاليا؟

وكما كان الحال في الحرب العالمية الأولى، فقد انقسم العرب إلى معسكرين: الأول يتجه بعواطفه وتمنياته وآماله نحو دولتي المحور، والثاني يرى الوقوف إلى جانب دول الحلفاء.

وكان المعسكر الأول مؤلفاً من جماهير الأمة العربية، وعلى رأسهم عدد وافر من الزعماء والوطنيين والمفكرين الأحرار، وهؤلاء قد أفجعتهم الغزوة الصهيونية في فلسطين، ووطأة الاستعمار في الأقطار العربية الأخرى، وباتوا لا يرون خلاصاً إلا باندحار وانتصار دولتي المحور.

أما المعسكر الثاني فكان مؤلفاً من عدد من الحكام والمسؤولين، يرون أن الغلبة في النهاية ستكون لدول الحلفاء، وأن الوقوف إلى جانبهم في هذه الحرب المصرية سيجعل لهم اليد الطولى في انتزاع الحق العربي من الحلفاء والوصول بالقضية الفلسطينية إلى تسوية معقولة مقبولة.

وكانت الحرب في مراحلها الأولى حالككة على الحلفاء، فقد استطاع هتلر أن يحقق انتصارات تشبه الأساطير، وأصبحت الجماهير العربية متعلقة بدولتي المحور، وتترقب لهما النصر بين لحظة وأخرى. وكان عدد من قادة العرب قد لجأ إلى دولتي

المحور هارباً من وجه الاستعمار وطامعاً في تحقيق مكاسب قومية لصالح الأمة العربية.

وكانت لدولتي المحور دعوة إعلامية صارخة تصل إلى آذان الجماهير العربية كالبرق الخاطف، على حين كانت الدعوة الإعلامية لدول الحلفاء لا تلقى آذاناً صاغية في قليل أو كثير.

وكانت الوحدة العربية هي المعزوفة الكبرى التي تردها أجهزة الإعلام الألمانية والإيطالية. شعوراً منها بأن شعار الوحدة العربية له فعل السحر في نفوس الجماهير العربية.

ففي صيف ١٩٤٠ استمعت الجماهير العربية في المشرق العربي إلى راديو باري الإيطالي وهو يعلن أن من أهداف دولتي المحور السعي لتحقيق الوحدة السورية، ورأى أهل ديار الشام في هذا الكلام حلمهم في أن يعودوا إلى وحدتهم التي عاشوا تحت ظلالها قروناً عديدة.

ولكن «الهجمة» الإعلامية الكبرى جاءت في الثاني من شهر تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٣٤، حين وجه كلٌّ من وزير خارجية ألمانيا «رينتروب» ووزير داخليتها «هملر» رسالة إلى قادة العرب، لمناسبة ذكرى وعد بلفور، يستنكران فيها ذلك الوعد المشؤوم، ويعلنان «اعترافهما باستقلال العالم العربي ووحدته حسب رغبة سكانه»، وقد وصلت هاتان الرسالتان إلى مسامع الأمة العربية، في يومها، فاجتاحت الوطن العربي موجة عارمة من الابتهاج والتقدير، وانطلقت ألسنة الأئمة والخطباء في كثير من المساجد، بالدعاء لدولتي المحور بالنصر. خلاصاً من الحركة الصهيونية وتطلعاً لقيام الوحدة العربية متمثلة في الدولة العربية الواحدة.

وكان على دول الحلفاء أن يلقوا بجهدهم الإعلامي في الميدان ليصرفوا الجماهير العربية عن تأييد دولتي المحور، ويعملوا على كسب صداقتهم وتأييدهم كما تمّ الأمر في الحرب العالمية الأولى، فانبرى المستر أنطوني إيدن وزير الخارجية البريطاني، وكانت بريطانيا يومئذ «العظمى» حقاً، فأعلن في ٢٩ أيار/مايو ١٩٤١ تأييده لقيام وحدة عربية بقوله: «إن لبريطانيا تقاليد طويلة من الصداقة مع العرب، وهي صداقة قد أثبتتها الأعمال وليس الأقوال وحدها، ولنا بين العرب عدد لا يحصى ممن يرجون لنا الخير، كما أن لهم هنا أصدقاء كثيرين.

وقد قلت منذ أيام في مجلس العموم إن حكومة جلالته تعطف على أمانى سوريا في

الاستقلال، وأود أن أكرر ذلك الآن، ولكنني سأذهب إلى أبعد من ذلك فأقول إن العالم العربي قد خطا خطوات عظيمة منذ التسوية التي تمت عقب الحرب العالمية الماضية، ويرجو كثير من مفكري العرب للشعوب العربية درجة من الوحدة أكبر ما تتمتع به الآن، وأن العرب يتطلعون لنيل تأييدنا في مساعيهم نحو هذا الهدف، ولا ينبغي أن نغفل الرد على هذا الطلب من جانب أصدقائنا. ويبدو أنه من الطبيعي ومن الحق وجوب تقوية الروابط الثقافية والاقتصادية بين البلاد العربية، وكذلك الروابط السياسية أيضاً. وحكومة جلالته سوف تبذل تأييدها التام لأية خطة تلقى موافقة عامة».

وهذا التصريح «الرائع»، حقاً، لا يقل خطورة عن مراسلات حسين - مكماهون التي صدرت عن بريطانيا أثناء الحرب العالمية الأولى، متعهدة بالحرية والاستقلال للبلاد العربية الواقعة في قبضة الدولة العثمانية، وما قد جاءت بريطانيا في الحرب العالمية الثانية لتقدم تصريحاً خطيراً يدعو إلى الوحدة العربية. . فما هي الخوافز وراء هذا التصريح الخطير؟ . وما هي الظروف العسكرية التي كانت تحتجزها دول الحلفاء في تلك الفترة المبكرة من الحرب؟ فإن هذا التصريح هو تصريح حرب على كُُلِّ حال.

لقد كانت بريطانيا تحتجز ظروفاً عسكرية رهيبة، ففي الجبهة الأوروبية انهارت فرنسا واستسلمت للقوات الألمانية، بلا قيد ولا شرط، ودول البلقان في شرق أوروبا أصبحت تتساقط واحدة بعد الأخرى تحت أقدام الجيش الألماني الزاحف بقوة السيل الجارف. وفي جبهة شمال أفريقيا كانت القوات الألمانية بقيادة الجنرال رومل تتجه إلى العلمين، وأصبحت تفرع أبواب القاهرة والإسكندرية، وفي المشرق العربي كانت حركة رشيد عالي^(١) في العراق تقض مضاجع بريطانيا، وفي سوريا ولبنان كانت القوات الفرنسية الموالية لدولتي المحور تساند الدعاية الألمانية الإيطالية، وتعطل المجاهدون الحربي لدول الحلفاء، وفي فلسطين وشرق الأردن كان أهل البلاد ينتظرون اللحظة الأولى للانقضاض على خطوط الحلفاء للخلاص منهم ومن الصهيونية على السواء.

وحينما نعود بالذاكرة إلى تلك الحقبة الرهيبة وأحداثها نجد أن الرأي العام العربي قد «شطب» على دول الحلفاء، وبخاصة بعد أن اكتسح هتلر دول أوروبا

(١) حركة رشيد عالي الكيلاني كانت ثورة على بريطانيا قادها معه عدد من كبار الضباط القوميين، وأسقطت الحكم العراقي برئاسة الأمير عبد الإله الوصي على العرش وأدت إلى هروبه من العراق ومعه الملك الصبي فيصل الثاني، وكان لها أثر كبير في الرأي العام العربي والدولي.

الشرقية ووصل إلى يوغسلافيا واليونان، وأصبحت قعقعة دباباته تسمع في الوطن العربي، مؤذنة بالخلاص من الاستعمار والصهيونية معاً؛ ويصف الجنرال غلوب باشا قائد الجيش الأردني، في رسائله عن تلك الأيام السوداء «مشاعر العرب التي كانت ترى أن بريطانيا قد انتهت إلى الأبد، وأن ألمانيا ستصل خلال أسابيع إلى البلاد العربية. وحتى القوات الأردنية أصبحت ترى «أن بريطانيا سائرة إلى الزوال وأن ألمانيا ستحل محلها قريباً».

وفي الدليل العام الذي وزعته القيادة البريطانية على القوات البريطانية، وردت قائمة، طويلة بأسماء الأحزاب والهيئات والنوادي والصحف العربية التي تتعاطف مع ألمانيا، وتترقب انتصار هتلر ساعة بعد ساعة، وأن انتصار ألمانيا معناه تصفية القضية الصهيونية. وتمضي التقارير الرسمية عن تلك الفترة تشير إلى حالة الرعب التي أصابت الجاليات البريطانية في الإسكندرية والقاهرة وفلسطين، حينما كانت الأنباء تحمل أخبار تحركات الجيش الألماني نحو الصحراء الغربية المصرية، وأن البريطانيين أنفسهم لم يعودوا يثقون بأن جيشهم قادر على وقف تقدم المارشال رومل في زحفه الخاطف نحو المشرق العربي.

وقد بلغ من عمق المشاعر العربية في التهليل لانتصارات دولتي المحور والتطلع إلى هزيمة الحلفاء، أن أحداً من المسؤولين العرب لم يكن يجرؤ أن يقول كلمة «خير» علناً عن بريطانيا العظمى، فإن التعاطف معها كان ينزل منزلة الخيانة العظمى، تماماً كالتعاطف مع الحركة الصهيونية سواء بسواء^(٢).

كان هذا هو الجو الذي عاشته دول الحلفاء في تلك الحقبة الحالكة، وكان لا بُدَّ لبريطانيا أن تبحث عن الكلمة السحرية التي ترفع عنها ذلك الكابوس الرهيب الذي تنوء تحته. فلم تجد غير «الوحدة العربية» تخرجها من «جراب» السياسة البريطانية لتلوح به للأمة العربية، فالوحدة عندها، هي كلمة السحر، التي تلهب مشاعرها وتؤجج أحاسيسها.

وشمة عاملان مباشران كانا حافزين ساخنين وراء تصريح الوزير البريطاني، أولهما أن ثورة رشيد عالي في العراق التي استقطبت مشاعر الأمة العربية في كل أقطارها، كانت قد سحقتها القوات البريطانية والأردنية واليهودية، قبل يوم واحد من ذلك التصريح، وكان الهدف المباشر من إصداره هو التخفيف من حزن الجماهير

Jon Kimche, *Seven Fallen Pillars*, p. 36.

(٢)

لما أصاب الثورة العراقية التي كانت تتعلق بها الآمال العربية الكبرى. وثانيهما: أن قيادة الشرق الأوسط كانت قد خططت لاحتلال سوريا ولبنان والسيطرة على القوات الفرنسية المرابطة فيها، وهذه كانت موالية لدولتي المحور، وتنفيذاً لهذه الخطة فقد تحركت قوات أردنية وبريطانية ويهودية، كما جرى في الحملة على العراق، إلى سوريا لإخضاع القوات الفرنسية.

وكان أن خطب الأمير عبد الله في القوات الأردنية، في المفرق في الأردن، وهي تتأهب للزحف على سوريا قائلاً لهم: «إن ساعة تحرير سوريا قد دنت»، وكان المخلصون من العرب يتوقعون أن يصلح الإنكليز أخطاءهم السابقة، وأن يساعدوا الأجزاء السورية على الاتحاد بعد أن حالت دونها صداقتهم مع فرنسا منذ الحرب العالمية الأولى.

وهكذا فقد انضم موضوع تحرير الأجزاء السورية واتحادهما، إلى موضوع الوحدة العربية الذي أعلنه الوزير البريطاني، في محاولة جادة لتعبئة المشاعر العربية إلى جانب قضية الحلفاء.

ولكن التصريح البريطاني لم يثر اهتماماً بارزاً في الوطن العربي وبقيت المشاعر العربية إلى جانب دولتي المحور، وكفي للتدليل على ذلك أن نشير إلى أن عالماً كبيراً وقوراً هو شيخ الأزهر محمد مصطفى المراغي، كان قد أرسل عبارته الشهيرة التي قال فيها إنه ليس على مصر أن تخوض حرباً لا ناقة لها فيها ولا جمل.

وبعد أسبوع من التصريح البريطاني وبالتحديد في ٨ حزيران/يونيو ١٩٤١ اندفعت القوات البريطانية إلى الأراضي السورية اللبنانية فأخضعت القوات الفرنسية التي كانت موالية لحكومة فيشي والتي كانت موالية بدورها لدولتي المحور، فتنفست البلاد الشامية الصعداء وأحست أن الخلاص من الانتداب الفرنسي قد أصبح قريباً، وأخذت المشاعر العربية في سوريا ولبنان تتجه بالعطف نحو دول الحلفاء.

ومما تجدر الإشارة إليه، استكمالاً للصورة، أن الجنرال موشي ديان وزير دفاع العدو السابق، قد فقد عينه في الحملتين المذكورتين، على العراق وسوريا، مما جعله يزهو على الدوام في صوره الصحافية، بالضمادة السوداء التي يشدها على عينه المقلوعة^(٣).

(٣) وكان من الذين قتلوا في الحملة على العراق أحد مؤسسي عصابة شترن الإرهابية واسمه رازيل ومعه

عدد من أفراد العصابة.

وكان أن تصاعدت العواطف الوطنية في سوريا حينما أصدر الجنرال كاترو نيابة عن الجنرال ديغول، قائد حركة فرنسا الحرة يومئذ، بياناً أعلن فيه عزم فرنسا على إنهاء الانتداب الفرنسي عن سوريا ولبنان والاعتراف بحقوقهما في الحرية والاستقلال. وتبعه في اليوم نفسه بيان صادر من السير ماير لامبسون السفير البريطاني في القاهرة يؤكد فيه باسم الحكومة البريطانية حق سوريا ولبنان بالحرية والاستقلال.

واغتتم زعماء البلاد في سوريا ولبنان الفرصة فأعلنوا قيام الجمهوريتين السورية واللبنانية في خريف ١٩٤١. وفي شتاء ١٩٤٢ شهدت دمشق وبيروت أول بعثات دبلوماسية على أرضهما.

ولكن الاستقلال في سوريا ولبنان قد فتح ملف الوحدة العربية من جديد، وبرزت في الساحة العربية قضية الكيان العربي متمثلاً في دولة عربية واحدة. وراحت عمان وبغداد تأخذان زمام المبادرة في تقديم الاقتراحات والمشروعات، كما راحت بريطانيا بدورها تتابع مسيرة الوحدة، وتحاول أن تحتويها، أو توجهها إلى الوجهة التي تحقق مصالحها.

وفي عمان خرجت الصيحة الأولى لإنشاء سوريا الكبرى (تموز/ يوليو ١٩٤٠) مبتدئة بحملة إعلامية واسعة، تبتعتها دعوة رسمية من قبل الأمير (الملك) عبد الله نفسه، وتتلخص هذه الدعوة في تأليف دولة واحدة من سوريا ولبنان وشرق الأردن وفلسطين. وأن يكون نظامها متراوحاً بين الوحدة والاتحاد، على أن يكون للبنان وضع خاص نظراً لظروفه الطائفية، وكذلك الحال بالنسبة إلى فلسطين لحفظ حقوق الأقلية اليهودية في فلسطين، وأن تكون دمشق عاصمة الدولة، وأن يكون اختصاص الدولة الاتحادية متضمناً شؤون الدفاع والمواصلات والاقتصاد والوطني والثقافة العامة والقضاء الاتحادي، مع بقاء الاستقلال الذاتي لكل من الحكومات المحلية.

وقد نصّ المشروع أن يتولى الأمير عبد الله السلطة في الدولة، بأن يكون ملكاً للدولة المركزية أو رئيساً للدولة الاتحادية.

وفي ١٦ تموز/ يوليو ١٩٤١ وجه الأمير عبد الله دعوة رسمية للمستمر ليتلتون عضو وزارة الحرب البريطانية المقيم في القاهرة لزيارة عمان وتبادل الرأي. ورد الوزير البريطاني مبدئياً استعداداً لزيارة عمان في أقرب فرصة ممكنة، وأعرب في جوابه عن عطف حكومته على النشاط القائم لتحقيقاً للوحدة العربية كاملة أو جزئية.

وفي عبارة تتسم بالتحفظ قال: «إن ظروف الحرب القائمة تدعو إلى التريث والتمهل قبل الإقدام على أي عمل خطير من هذا النوع».

وفي أوائل شهر أيلول/سبتمبر ١٩٤١ قام المستر ليتلتون بزيارة عمان حيث أجرى مباحثات مع الحكومة الأردنية، صدر على أثرها في (١٣ - ٩ - ١٩٤١) بلاغ رسمي أشار إلى المباحثات التي جرت بينه وبين الحكومة الأردنية «حول قضية البلاد الأردنية بصورة خاصة، والقضية العربية بصورة عامة».

وتبين من هذه الأبحاث أنه لا شيء يحول دون تنفيذ الوعود (البريطانية) وإيصال العرب إلى أمانهم القومية، وأن الأمور تتمشى مع مراحلها الزمنية، وأن الخطوة الأولى في هذا السبيل يجب أن تقوم بها الدول العربية نفسها، وأن بريطانيا العظمى ستساعد العرب فعلاً، وبكل واسطة ممكنة للوصول إلى ما يصبون إليه. وأن مصلحتها ومصلحتهم واحدة في هذا الجهاد ضدّ قوات الظلم والطغيان «والإشارة هنا إلى النازية الألمانية، والفاشية الإيطالية».

وتابع الأمير عبد الله مشروع سوريا الكبرى مع بريطانيا، فكتب إلى المستر ليتلتون مذكرة في موضوع «وحدة سوريا الطبيعية» مستفسراً عما أنتجته زيارته لعمان، وعن رأي المسؤولين في لندن. فأجابه المستر ليتلتون في ٥ - ١٢ - ١٩٤١ جواباً يتسم بالغموض البريطاني قال فيه: «ليطمئن سموكم إلى أن الأمور السياسية التي تشير إليها هي على الدوام موضع دراسة جدية من قبل حكومة جلالته»، ولم يزد الوزير البريطاني على «الدراسة» شيئاً.

وظلّ الأمير عبد الله يتابع مشروعه بشأن سورية الكبرى، يخاطب بريطانيا تارة، ويخاطب الشعب السوري تارة أخرى. ومرّ المشروع في مراحل متعددة تخرج عن نطاق هذا الكتاب.

ورفضت سوريا ولبنان المشروع جملة وتفصيلاً، وانتقل الخلاف إلى المجالس النيابية في بيروت ودمشق، وإلى الدول العربية الأخرى، وخاضت فيه الصحافة العربية سنوات عدة. وشهد مجلس الجامعة مناقشات ساخنة بشأنه حتى عام ١٩٤٦ حين أصدرت جامعة الدول العربية بياناً (٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر) تعلن فيه تمسك الجامعة العربية بالميثاق، واعتبار مشروع سوريا الكبرى مسألة منتهية.

أما بغداد فقد سلكت سبيلاً آخر. ذلك أنه بعد أن أخفقت ثورة رشيد عالي، وعاد الأمير عبد الله على العرش العراقي إلى بغداد، وقامت حكومة عراقية

جديدة، أخذ نوري السعيد زمام المبادرة بالدعوة إلى مشروع عرف في ما بعد بمشروع «الهلال الخصيب»، ففي أوائل عام ١٩٤٢ زار نوري السعيد القاهرة واتصل بوزير الدولة البريطاني «ريتشارد كيزي» وعرض عليه مشروعه فطلب إليه الوزير البريطاني أن يضعه كتابة، وعاد نوري السعيد إلى بغداد ووضع وثيقة عرفت «بالكتاب الأزرق». وهذا التعبير تقليد بريطاني تستخدمه الدبلوماسية البريطانية، في تسميتها لبياناتها السياسية، ولم يسبق للدول العربية أن أخذت بهذا التقليد.

وكائناً ما كان الأمر، فإن مشروع الكتاب الأزرق يتلخص في مرحلتين: الأولى: إنشاء دولة واحدة من سوريا ولبنان وفلسطين وشرق الأردن على أن يقرر الأهالي أنفسهم نظام الحكم ملكياً أو جمهورياً، اتحادياً أو فدرالياً، مع شيء من الضمانات للأقلية اليهودية في فلسطين، والحماية للمسيحيين في لبنان.

وفي المرحلة الثانية، يتحد العراق مع دولة سوريا الكبرى، في دولة جديدة «الهلال الخصيب» وهذه تنضم إلى «جامعة دول عربية» تدخل إليها الدول العربية الراغبة في ذلك. ويكون للجامعة العربية مجلس يدير شؤونها، ويرأسه أحد رؤساء الدول الأعضاء باتفاق بقية الدول المعنية، ويكون المجلس مسؤولاً عن شؤون الدفاع والشؤون الخارجية والمالية والمواصلات والجمارك وحماية الأقليات.

ولا يفوت المواطن العربي أن يلاحظ أن هذا المشروع قد أشار إلى «الجامعة العربية» وإلى «مجلس الجامعة واختصاصاته» قبل ثلاثة أعوام من قيام الجامعة العربية، وقبل المشاورات التي سبقت قيام الجامعة، كما سنعرض لها في الفصول المقبلة.

ولكن هذين المشروعين، مشروع «سوريا الكبرى»، ومشروع «الهلال الخصيب»، لقيتا معارضة شديدة لدى الرأي العام العربي، واندفعت الصحافة العربية تندد بالمشروعين وتتهم الداعين إليهما بالخروج والمروق، وشاركت العواصم العربية في هذه المعارضة مشاركة مكشوفة بالتصريحات الرسمية والاتصالات الدولية، وكانت كل من لبنان وسوريا في طليعة المعارضة، تشرحان مساوئ المشروعين وخطرهما على البلدين وهما على عتبة الاستقلال.

وتصدت القيادات الوطنية في سوريا إلى المشروعين من الزاوية القومية فأعلنت أنها مع الوحدة العربية الشاملة، ولكن وحدة الأحرار مع الأحرار، متهمة الأردن والعراق بأنهما لم يبلغا مرحلة السيادة الكاملة، وأنهما لا يزالان تحت النفوذ

البريطاني، وأن أي اتحاد معهما من شأنه أن يدخل النفوذ البريطاني على سوريا، بعد أن تخلصت من الانتداب الفرنسي.

وفي غمرة هذا الجدل الساخن حول هذين المشروعين، أدركت بريطانيا أن «الوحدة» التي دعت إليها قد أوجدت انقساماً عميقاً بين الحكومات العربية، وأن المصالح البريطانية لا تتحقق في أي من هذين المشروعين، وأن السير مع عمان وبغداد وحدهما، وترك العواصم العربية الأخرى، يلحق أشد الضرر بالسياسة البريطانية.

وانطلاقاً من هذا الاستنتاج «المنطقي»، رأت الحكومة البريطانية أنه أصبح لا بُدَّ من التذكير بموضوع الوحدة العربية من جديد، ولكن في إطار جماعي لا في إطار إقليمي يتجسد في سوريا الكبرى أو الهلال الخصيب. وتحركت السياسة البريطانية للمرة الثانية. وجاء التحرك البريطاني هذه المرة في وقت ملائم، في أوائل عام ١٩٤٣، حينما كانت كفة الحرب تميل إلى جانب دول الحلفاء، ففي الرابع والعشرين من شهر شباط/ فبراير من عام ١٩٤٣ أثير موضوع الوحدة العربية في مجلس العموم البريطاني فوجه أحد الأعضاء سؤالاً إلى وزير الخارجية البريطاني أنطوني إيدن يتساءل فيه «إذا كانت تتخذ تدابير لزيادة التعاون السياسي بين البلدان العربية في الشرق الأوسط قصد إنشاء حلف عربي في النهاية؟». وأغلب الظن أن تقديم هذا السؤال كان موحى به من قبل وزارة الخارجية البريطانية كما هي عادة السياسة البريطانية في الأمور المهمة.

وأجاب الوزير البريطاني عن السؤال قائلاً: «إن الحكومة البريطانية تنظر بعين العطف إلى كُلِّ حركة بين العرب لتعزيز الوحدة الاقتصادية والثقافية والسياسية بينهم، ولكن من الجلي أن الخطوة الأولى لتحقيق أي مشروع يجب أن تأتي من جانب العرب أنفسهم، والذي أعرفه أنه لم يوضع حتى الآن مثل هذا المشروع الذي ينال استحساناً عاماً».

وواضح من هذا التصريح، أن الحكومة البريطانية ترى أن مشروع «سوريا الكبرى» و«الهلال الخصيب» لم ينال استحساناً عاماً، وأن الوحدة المطلوبة يجب أن تأتي من العرب أنفسهم وأن تحظى بموافقة العرب الجماعية.

ولم تكن أمريكا في معزل عن الوحدة العربية كما كانت تدعو إليها الحكومة البريطانية، فقد كان ممثلو الولايات المتحدة في البلاد العربية يؤيدون الموقف البريطاني. وفي مرحلة لاحقة، حينما بدأت المباحثات بصورة جدية في ما بين

الحكومات العربية لإنشاء جامعة الدول العربية، بعثت الولايات المتحدة إلى الدول العربية بمذكرات رسمية (تشرين الأول/أكتوبر ١٩٤٣ - آب/أغسطس ١٩٤٤) تعرب فيها وزارة الخارجية الأمريكية عن العطف على أماني العرب بالاستقلال، وتبدي الرغبة بأن ترى تدعيم الروابط الاقتصادية والاجتماعية بين البلدان العربية، كما أنها تنظر بعطف إلى التحرك نحو الوحدة، ما دام أي عمل يتفق مع مبادئ ميثاق الأطلنطي، ولكنها تشعر أن الخطوات الأولى نحو الوحدة يجب «أن تؤكد تقوية الروابط في الميادين الاقتصادية والثقافية والاجتماعية». وبقيت هذه المذكرات غير معلنة أمام الرأي العام العربي، فقد كان الدور العلني والحقيقي متروكاً لبريطانيا نظراً لخبرتها الواسعة في الشؤون العربية.

وقد جاءت هذه التحركات الأمريكية لتدعم التصريح البريطاني، ورأت الدول العربية في السياسة الانغلو - أمريكية إشارة واضحة للبدء في العمل. ورأت القاهرة، بصورة خاصة أن الدور هو دورها وأن عليها أن تأخذ زمام المبادرة:

ولم تمض إلا ثلاثة أسابيع على التصريح البريطاني، حتى ألقى مصطفى النحاس باشا، رئيس الوزارة المصرية بياناً في مجلس الشيوخ قال فيه: «إنني معني من قديم، بأحوال الأمة العربية والمعاونة على تحقيق آمالها في الحرية والاستقلال، سواء في ذلك أكنت في الحكم أم خارج الحكم وقد خطوت خطوات واسعة صادفها التوفيق، فاتجه الحكم في بعض الأقطار العربية الاتجاه الشعبي الصحيح».

وبعد هذه المقدمة، تابع النحاس باشا بيانه قائلاً: «ومنذ أعلن مستر إيدن، تصريحه فكرت طويلاً، ورأيت أن الطريق المثلّي التي يمكن التوصل بها إلى غاية مرضية هي أن تتناول هذا الموضوع الحكومات العربية الرسمية، وانتهيت من دراستي الآن إلى أنه يحسن بالحكومة (المصرية) أن تبادر باتخاذ خطوات في هذا السبيل، فتبدأ باستطلاع آراء الحكومات العربية المختلفة في ما ترمي إليه من آمال، كل على حدها، ثم تبذل الجهود للتوفيق بين آرائها ما استطاعت إلى ذلك سبيلاً، ثم ندعوهم بعد ذلك إلى مصر معاً في اجتماع ودي لهذا الغرض حتى يبدأ السعي للوحدة العربية بجمبهة متحدة بالفعل، فإذا تمّ التفاهم أو كاد، وجب أن يعقد في مصر مؤتمر لإكمال بحث الموضوع، واتخاذ ما يراه من القرارات، محققاً للأغراض التي تشدها الأمة العربية».

وقد عدد هذا البيان الموجز في عباراته، الدقيق في صياغته، والحريص على اختيار عباراته وكلماته، مراحل العمل لقيام «الوحدة العربية» كما دعا إليها الوزير البريطاني، وكما رآها الرئيس المصري.

وسنرى في الفصول التالية أن بيان النحاس باشا ظلّ هو دليل العمل للوحدة العربية من ٢٠ آذار/ مارس ١٩٤٣، وهو يوم إلقاء البيان، إلى ٢٢ آذار/ مارس ١٩٤٥، وهو اليوم الذي تمّ فيه توقيع ميثاق جامعة الدول العربية. قرابة عامين كاملين شهدت الأمة العربية خلالهما مشاورات واجتماعات ومؤتمرات، أدت في النهاية إلى قيام أول كيان عربي دولي في العصر الحديث يحمل اسم «جامعة الدول العربية».

ولكننا سنرى في الفصول التالية أن الجامعة العربية قد واجهت، خلال جيل واحد، أربع حروب، فانهزمت في الأولى (١٩٤٨)، وغابت عن الثانية (١٩٥٦)، وتفرجت على الثالثة (١٩٦٧)، وابتعدت عن الرابعة (١٩٧٣). وإلى جانب ذلك كلّه، سنرى أن الجامعة العربية، سارت خطوات، واسعة جيدة، على طريق التجزئة والانفصال، وألقت بالوحدة العربية في سلة المهملات، مع الفضلات. وبدلاً عن الوحدة، أصبحت الجامعة العربية «جامعة» حقاً ولكن لقادة التجزئة وحكام الانفصال.

الفصل الثالث

مشاورات الوحدة العربية مع العراق وشرق الأردن والسعودية

هذا العنوان «مشاورات الوحدة العربية» ليس من صنع قلبي، ولكنه هو التعبير الرسمي الذي ورد في المحاضر الرسمية للمداولات العربية التي سبقت قيام الجامعة العربية ومهدت لتأسيسها^(١).

وفي الخطاب الذي ألقاه النحاس باشا في مجلس الشيوخ في ٢٠ آذار/ مارس ١٩٤٣ ردّاً على تصريح المستر إيدن بإقامة الوحدة العربية، حدد مراحل العمل لتحقيق هذه الغاية، وهي في ما يلي كما وردت في عباراته:

١ - أن تتشاور مصر مع الحكومات العربية، كلّ على حدها، للتوفيق بين آرائها في ما ترمي إليه من آمال.

٢ - دعوة الحكومات العربية، في ما بعد، لاجتماع ودي حتّى يبدأ السعي لتحقيق الوحدة العربية بجهة متحدة.

٣ - عقد مؤتمر عربي عام لإكمال بحث الموضوع، واتخاذ القرارات المحققة للأغراض التي تنشدها الأمة العربية.

وقد بادر النحاس باشا إلى إرسال الدعوات إلى الحكومات العربية، لعقد هذه المشاورات الثنائية بين مصر من جانب والحكومات العربية من جانب آخر، كلّ بمفردها.

وكان الوقت صيفاً من عام ١٩٤٣ فاختر قصر أنطونيادس في الإسكندرية مقراً

(١) انظر: محاضر مشاورات الوحدة العربية (القاهرة: المطبعة الأميرية، [د. ت.]).

لهذه المداولات وبدأت الجولة الأولى من المشاورات بين وفد مصر برئاسة مصطفى النحاس باشا رئيس وزراء مصر، ووفد العراق برئاسة نوري باشا السعيد رئيس وزراء العراق. استمرت المشاورات على مدى أربع جلسات من ٣١ تموز/ يوليو - ١٦ آب/ أغسطس ١٩٤٣.

وفي الجلسة الأولى تحددت الأسس التي تقوم عليها المشاورات بين النحاس باشا ونوري باشا، وكانت الصيغة كما جاءت في المحضر الرسمي :

«فارتئي أن يكون التعاون العربي في النواحي المختلفة على الوجه التالي :

أولاً: التعاون السياسي ويشمل الدفاع والشؤون الخارجية ويلحق بذلك حماية الأقليات.

ثانياً: التعاون الاقتصادي ويشمل العملة والمواصلات والجمارك والتبادل التجاري بوجه عام.

ثالثاً: التعاون الثقافي والاجتماعي ويشمل التعليم وما يتصل به والتقنين.

وبدأت المداولة بعد ذلك في «الأداة» التي تحقق هذا التعاون. وهل تكون إلى جانب الحكومات العربية، حكومة مركزية يعهد إليها بالمسائل المهمة الكبرى؟ وماذا تكون سلطة هذه الحكومة المركزية وعلاقتها بالحكومات الإقليمية؟ أم هل يكون مجلس تنفيذي مكون من مندوبين عن البلاد العربية، يتفق على إنشائه ومدى اختصاصاته، ويوضع له نظام أساسي، ويكون لقراراته الصادرة في دائرة اختصاصاته قوة تنفيذية؟

وتشير محاضر المشاورات أن قضية «الوحدة العربية» قد طرحت على بساط البحث بصورة رسمية في الجلسة الأولى من المشاورات، وأن الحوار بين الرئيس المصري والعراقي كان يدور حول ماهية الكيان الذي تتجسد فيه هذه الوحدة، هل يكون على أساس التعاون والتنسيق، أم على أساس «الوحدة» ممثلاً بسلطة قانونية نافذة، واسعة أو ضيقة، حسبما يتم الاتفاق عليه بين الدول العربية؟

وتطورت المشاورات في الجلسات الثلاث الأخرى إلى تفاصيل أدق وأشمل. وكان موقف الوفد المصري موقف الاستطلاع والاستجلاء، من دون أن يبدي رأياً محدداً في اتجاه الوحدة أو التعاون.

ولكن الوفد العراقي، والحديث لنوري باشا، قال: «إن اتحاد البلاد العربية بإيجاد حكومة مركزية لا يمكن تحقيقه في الظروف الحاضرة، بسبب الصعوبات الخارجية، وما بين البلاد العربية من تفاوت في الأحوال والاقتصاديات والثقافة. وإنه

لا يمكن تصور حكومة مركزية واحدة للجميع، والبحث وراء هذا ضياع للوقت».

وعند هذه المرحلة من الكلام، نجد محضر المشاورات يقول: «ولهذا رؤي بموافقة الهيئتين (المصرية والعراقية) استبعاد فكرة حكومة مركزية للجميع. وهذا معناه استبعاد للوحدة الفورية الاندماجية. وكان هذا أول «قرار» اتخذ على صعيد المشاورات من بدايتها، ومضت المشاورات على أساس هذا القرار إلى نهايتها.

ثم انتقل نوري باشا إلى تقديم اقتراحين يدوران على «الاتحاد» لا «الوحدة».

ويقول الاقتراح الأول: بإقامة اتحاد له سلطة تنفيذية، تحدد في نظام أساسي تقبله الدول العربية التي تريد الدخول في الاتحاد. ويكون للاتحاد جمعية تمثل فيها الدول العربية، وله رئيس منتخب أو معين، تعاونه لجنة تنفيذية لمعالجة الشؤون السياسية والاقتصادية والثقافية والاجتماعية. ولقراراتها قوة تنفيذية على الدول الداخلة في الاتحاد، وتلتزم كل دولة بتنفيذ القرارات ولو كانت مخالفة لرأي مندوبها.

ويقول الاقتراح الثاني بإقامة اتحاد على أساس أن قراراته لا تكون ملزمة إلا لمن يقبلها.

وقدم نوري باشا إلى النحاس باشا نموذجاً لكل من الاقتراحين. يبين النموذج الأول هيكل الاقتراح المتعلق بالمجلس التنفيذي الاتحادي والنموذج الثاني يبين هيكل الاقتراح المتعلق بالمجلس الاتحادي غير التنفيذي.

وناقش النحاس باشا الاقتراحين مناقشة مستوفية، وأبدى رأيه في أن الاقتراح الثاني الذي قدمه نوري باشا قريب الشبه بنظام جامعة الاتحاد الأمريكي المعقود بين الولايات المتحدة الأمريكية ودول الأمريكيتين الوسطى والجنوبية. وأضاف النحاس باشا إلى ذلك قوله إنه إذا استقر الرأي على تكوين اتحاد بين الأمة العربية سواء على أساس الاقتراح الأول أو الثاني فإن النظام الأمريكي يمكن الانتفاع به في قواعد تنظيم الاتحاد العربي.

وواضح من روح هذه المشاورات بين الفريقين العراقي والمصري أن الاتجاه السائد قد استبعد فكرة الوحدة المركزية، ومال إلى ناحية الاتحاد من غير تحديد لمذاه واختصاصاته. وقد ترك لرفعة النحاس باشا، كما يقول المحضر أن يستطلع رغبات الدول العربية في هذا الصدد. وبهذا انتهت المشاورات المصرية العراقية.

وليس سراً، أن نوري باشا كان أثناء هذه المشاورات يزور كلاً من اللورد «كيلرن» السفير البريطاني في القاهرة، واللورد «موين» وزير الدولة البريطاني للشرق الأوسط ويطلعهما على هذه المباحثات أولاً بأول. كما كان ينشر ذلك في الصحف

المصرية. وقد كان الأمر طبيعياً يومئذ، لأن بريطانيا هي صاحبة الدعوة الأولى لهذه المشاورات.

ثمُ ابتدأت المشاورات المصرية الأردنية. وكان يمثل الجانب الأردني توفيق أبو الهدى رئيس وزراء الأردن وقد استغرقت مشاوراته مع النحاس باشا ثلاث جلسات (٢٨ آب/ أغسطس - أيلول/ سبتمبر ١٩٤٣). ويمكن تقسيم المشاورات المصرية الأردنية إلى قسمين بارزين: الأول يتصل بموضوع «سوريا الكبرى»، والثاني يتعلق بموضوع «الوحدة العربية» بصورة عامة.

ففي صدد القسم الأول من المناورات بدا واضحاً أن رئيس وزراء الأردن جاء ليبذل جهده الأقصى لإقناع الرئيس المصري بمشروع «سوريا الكبرى» من حيثُ المبدأ، ثمُ ليناشده أن يوافق على هذا المشروع ويعمل على تحقيقه «بما لمصر من مركز وبما لرفعته من نفوذ شخصي بصفته صاحب الزعامتين في المملكة المصرية، لأنه في حالة اتحاد الأقطار الأربعة سوريا وشرق الأردن وفلسطين ولبنان سيكون بإمكان «سوريا الكبرى» أن تشترك في الأمور المطروحة للبحث، أما إذا بقيت هذه الأقطار مجزأة فإن الفائدة من التعاون مع البلاد العربية الأخرى تكون قليلة الجدوى».

وراح توفيق أبو الهدى باشا، وكأنه يترافع أمام محكمة قضائية يلمس منها الحكم إلى جانبه، راح يشرح قضية «سوريا الكبرى» قائلاً: «إن أقطار سوريا الأربعة: شرق الأردن، وسوريا ولبنان، وفلسطين، تطالب بالاستقلال، وجميع هذه الأقطار ترمي إلى الاتحاد في ما بينها بعد التخلص من قيودها. ويجب إعادة الوحدة السورية إلى سابق عهدها بحيث تصبح هذه الأقطار الأربعة دولة واحدة أو متحدة ثمُ تدخل هذه المجموعة في الاتحاد العربي الذي يتألف من مصر والعراق وغيرهما من الدول العربية». وخلص الرئيس الأردني إلى القول: «وإني أرى كما يرى نوري باشا أن من المهم جداً السعي لإيجاد سوريا الكبرى على أن تشترك بعد تكوينها في التعاون مع الدول العربية الأخرى». وأضفى الرئيس الأردني على مشروعه رداءً براقاً حين قال: «إن الفلسطيني يرغب في هذه الوحدة ليخلص من الخطر اليهودي، والسوري لتتسع مملكته ويقوى كيانه، والأردني حتّى لا يبقى بلده كما هو الآن صغيراً فقيراً يعتمد في نفقاته على معونة الإنكليز. وإن الأقطار السورية الأربعة تركز في تحقيق هذه الأمانة إلى رفعة النحاس باشا بصفته زعيم الأمة العربية».

ولم يفتُ الرئيس الأردني وهو ينهي القسم الأول من المشاورات، أن يقول للرئيس المصري، لإثبات «سهولة إقامة الاتحاد السوري»: «ولقد فهمت من مباحثاتي مع بعض الإنكليز أن هذه الأقطار الأربعة إذا اتفقت على أمر فلن تقوم دونه موانع،

إلا في ما يختص بتأمين وضع مناسب لليهود في فلسطين، وقد يسهل التغلب على هذه القضية بفضل إرشادات رفعتكم، وعلى كُلِّ حال فليس هناك ما يمنع من اتحاد شرق الأردن وسوريا فوراً لعدم وجود أي صعوبة خارجية».

وجاء دور الرئيس المصري ليسأل، كما يفعل القاضي وهو يناقش المحامي المترافع. وقال: «وماذا ترون في كيفية تحقيق الوحدة والاتحاد بين شرق الأردن وسوريا ولبنان وفلسطين؟ هل كُلُّ واحدة منها مستقلة عن الأخرى ويجمع بينها اتحاد يتفق على نظامه؟».

فأجاب الرئيس الأردني قائلاً: يمكن تكوين وحدة من سوريا وشرق الأردن فوراً، ثم يدعى كُلُّ من لبنان وفلسطين إلى الاتحاد معها، فيكون الاتحاد ثلاثياً بين (١) سوريا وشرق الأردن، (٢) فلسطين، (٣) لبنان.

وسأل الرئيس المصري: «وكيف تكون الوحدة بين سوريا وشرق الأردن؟» فأجاب الرئيس الأردني: «تكون هذه الوحدة على أساس النظام الذي ترضاه الأغلبية. ورأيي أن يكون النظام ملكياً».

وقاطعه الرئيس المصري قائلاً: «ولكن سوريا جمهورية».

وقال الرئيس الأردني: «يمكن استبدال النظام الملكي بالنظام الجمهوري، وأعتقد أن الكثيرين من السوريين ميالون إلى النظام الملكي، ويقيني أن القائمين بالأمر في سوريا من الوطنيين المخلصين يأبى إخلاصهم أن يجعل من قضية الملكية والجمهورية حائلاً دون تحقيق مصالح البلاد، فإذا وجدوا المصلحة في تغيير شكل الحكم، لم يكن لديهم مانع من ذلك».

وتابع الرئيس المصري تساؤله حول كيفية إنشاء الاتحاد الثلاثي بين (١) سوريا وشرق الأردن (٢) فلسطين (٣) لبنان، وتابع الرئيس الأردني جوابه قائلاً: «إن أحسن ترتيب عملي هو تكوين الوحدة من الأقطار الأربعة، فإذا اعترضت سبيل ذلك قضية فلسطين أمكن إعطاء اليهود في فلسطين استقلالاً إدارياً. وإذا قامت موانع دون الوحدة الشاملة أمكن تحقيق الوحدة بين سوريا الصغيرة (الداخلية) وشرق الأردن، ثم يكون اتحاد بينهما وبين القطرين الآخرين وأن يكون ذلك على طراز الولايات المتحدة أو على طراز الاتحاد السويسري».

وفي محاولة إيضاحية للإقناع واليسير، راح الرئيس الأردني يشرح للرئيس المصري، موقف الحكومة البريطانية من الوحدة السورية، فقال: «في سنة ١٩٤١ جاء مستر لتلتون وزير الدولة البريطاني في الشرق الأوسط إلى عمان وجرى بيني

وبينه حديث بشأن موضوع الوحدة السورية، فأفضيت إليه بآمالنا وأن تساعدنا بريطانيا العظمى على السير في هذا السبيل. ولفت نظره إلى أن الأقطار العربية الأربعة كانت في زمن الحكومة العثمانية مديرية وجزءاً من مديرية أخرى، وأن مصالحها مشتركة، وأنها في مجموعها تؤلف وحدة جغرافية. ووعد الوزير البريطاني بأن يبلغ هذه الأمانة إلى حكومته».

وتابع الرئيس الأردني حديثه قائلاً: «وجاء ردّ الحكومة البريطانية مشتملاً على أمور ثلاثة:

أولاً: إن المثل الأعلى للوحدة العربية والاستقلال مما ينال العطف التام من الحكومة البريطانية، على أن هذه القضية مما يرجع أمره إلى تبصر العرب أنفسهم عندما يكون الميدان أشدّ جلاء (يعني عند انتهاء الحرب).

ثانياً: إن بريطانيا ترى أن كلّ تقرب من الحكومة السورية أو من أية حكومة أخرى ينبغي إرجاؤه ريثما تبدو الحالة أكثر استقراراً.

ثالثاً: إن بريطانيا سوف تصون المصالح المشروعة لسمو أمير شرق الأردن وحكومته في الوقت المناسب».

ومضى الرئيس الأردني يقول: «وبعد اتصالات لاحقة مع لندن اعتقد أن الإنكليز اقتنعوا بأن لا بأس من أن يعمل شرق الأردن للاتحاد مع سوريا. ولكننا اختلفنا في شيء واحد هو الوقت المناسب لهذا العمل. فهم يرون أن لا يكون قبل نهاية الحرب، ونحن نرى أن الحرب لا تحول دون عمل كهذا».

كان ذلك هو القسم الأول من المشاورات بين الرئيس المصري والأردني، أما القسم الثاني فقد تناول «وجوه التعاون التي يرغب شرق الأردن في أن يشترك فيها مع الأمم العربية الأخرى» بحسب تعبير محضر المشاورات. والمحضر مليء بتعبير «الأمم العربية».

ففي مجال التعاون السياسي في الشؤون الخارجية قال الرئيس الأردني: «إن شرق الأردن يرغب في التعاون مع الأمة العربية بقدر ما يستطيع أن يتخلص من قيود المعاهدة البريطانية، فإذا نال استقلاله فإنه يتعاون في الأمور الخارجية تعاوناً تاماً.

«وفي المجالات الاقتصادية والثقافية والاجتماعية، فإن حكومة شرق الأردن تتمتع بكامل الحرية للاتفاق مع الدول العربية في المجالات المذكورة».

أما عن «إدارة» التعاون بين البلاد العربية المختلفة، فقد قال الرئيس الأردني،

«إنه يوافق نوري باشا على استبعاد فكرة الحكومة المركزية ويفضل الوجه الأول. فإذا لم يرض الآخرون بهذا الوجه فلا مانع من الأخذ بالوجه الثاني».

وانتهت المشاورات الأردنية المصرية، وصدر البيان المشترك، مشيداً بالمشاورات التي تمت بشأن وحدة الأمة العربية وتعاونها، وبخاصة من حيث الوضع الحالي في شرق الأردن ووضع المأمول سواء في ما يتعلق بعلاقته بسوريا ولبنان وفلسطين أو بعلاقته بسائر الأمة العربية.

وتعبير «وضعه المأمول» بالنسبة إلى شرق الأردن كان مقصوداً به الاقتراب بعض الشيء من آراء إمارة شرق الأردن، فقد كانت المملكة العراقية والإمارة الأردنية تناشدان المملكة المصرية في شخص الملك فاروق الموافقة على إنشاء سوريا الكبرى، في إطار الهلال الخصيب، ليكون كلاهما في إطار اتحاد عربي تنضم إليه الدول العربية الأخرى تحت زعامة مصر. كما كشفت عن ذلك مذكرات سرية أعلنت في ما بعد. من جملتها التعليمات الصادرة إلى الوفد الأردني في مشاورات الوحدة العربية من قبل الأمير عبد الله نفسه، والتي تقول: «إن البلاد الفلسطينية والسورية ساحلاً وداخلاً هي التي يجب الخروج منها بوحدة شاملة أو باتحاد تعاهدي، وإن الاتحاد المرتكز على العراق ومصر لا يكون ممكناً قبل أن تتحد البلاد الشامية أو أن توحد، وإذا بقيت هذه البلاد منقوصة السيادة تحت انتدابات أجنبية أو تشتت محلي، فأمر تمشيها مع مصر والعراق يكون من الضعف وعدم التماسك بصورة تجعلها تعجز عن القيام بما يجب عليها في هذا المضمار».

بل إن في هذه التعليمات التي أصدرها الأمير عبد الله كتابة إلى الوفد الأردني ما يكشف عن جوانب متعددة تشير إلى الأوضاع التي كانت سائدة في الوطن العربي كما كان يراها الأمير عبد الله، وكما أراد أن يستخدمها لتحقيق مشروع سوريا الكبرى، فنراه يقول بالنسبة إلى موقف بريطانيا: «ومن المعتقد أن بريطانيا، ونتيجة ما أثبتته الحرب الحاضرة، لا بُدَّ أن تكون قد عازمت على تصحيح غلطات الحرب السابقة مما يجعل الأمة الشرقية واصله إلى الكفاءة الجديرة بالاعتماد عليها لحفظ السلام العام على طول الساحل الشمالي لأفريقيا والساحل الغربي لفلسطين وسوريا، ولذلك فالمعتقد أن أمر الوحدة متى عولج بطريقة صحيحة متساندة من العراق ومصر، بعد الإصرار الكلي على وحدة سوريا أو اتحادها سوف لا يجعل هناك مصاعب يواجهها العاملون على الاتحاد العربي إزاء انكلترا وأمريكا».

أما الانتداب الفرنسي فموقف فرنسا الحاضر هو نفسه يقرر قيام فرنسا بأمر كهذا مرة أخرى ليس من الممكنات، وأن عرب سوريا الكبرى مصممون على

وصولهم إلى حقوقهم في بلادهم وتلك الحقوق هي الاستقلال والوحدة والاتحاد، وإن هذه النتيجة ضرورة حيوية عسكرية للعراق وتركيا ومصر في آن واحد. وأما لبنان فلا مانع من جعل الخيار له في الوحدة أو الاتحاد. واحتفاظه بما يريد من شكل وكيفية. وأما السودان فهو مسألة مصرية بريطانية. وأما شمال أفريقيا فمن المستحسن التوصل للتفاهم مع جلالة سلطان مراکش ومع عظمة باي تونس. أما ليبيا وطرابلس فأمرهما حتى يحين الحين، وأن الأمل في أن يكون لليبيا كيان عربي فمشكوك فيه. ولا يشير الأمير عبد الله في تعليماته إلى الجزائر فقد كانت أسوأ حالاً من ليبيا التي يشك في أن يكون لها كيان عربي.

ولم يكتف الأمير عبد الله بهذه التعليمات السياسية الاستراتيجية ولكنه زود الوفد الأردني بتعليمات تكتيكية «نفسية» فقد ذكر في تعليماته «إغراءات» لمصر، منها قوله: «أما مصر فمع كون اسمها مصر، فهي من أمهات البلاد العربية وهي الكنانة، وهي التي لها من الصلات القديمة والروابط القومية ما لا يمكن التبرؤ منه والعياذ بالله، فالبلاد العربية ترحب بالاتحاد بين القطر العزيز بكل قواها، وتشيد بذكر الساعي إليه وعلى الأخص زعيمها المحترم (يقصد النحاس باشا). وإن أمير شرق الأردن يؤيد بكل جهده مساعي مصر والعراق، ويصر أن عليهما السعي لوحدة سوريا أو اتحادها قبل أي اتحاد عربي آخر، فلتكن مذكرات فخامتكم (يشير إلى رئيس الوفد الأردني) مع رفعتة (النحاس باشا) على هذا الأساس».

ولم يفت الأمير عبد الله، وهو صاحب العبارات البارة، أن يداعب المشاعر العائلية في نفس الملك فاروق، ملك مصر يومئذ، فقال في تعليماته: «إن حركة محمد علي باشا، جدّ فاروق الأعلى، الذي وصل بحيويته إلى قونيا هي الحركة العربية الأولى التي جاءت بعدها ثورة الشريف حسين والأغراض فيهما واحدة. وإن الأمر دقيق وخطير ولكن نعتقد بحسن النية في الجميع، فاليبت الهاشمي الذي تزعم الحركة العربية التي لها صلة بتاريخ محمد علي باشا الكبير يضع نصب العيون المسؤوليات في تحقيق المرامي. ونلفت الأنظار إلى حالة التقسيمات الحاضرة لتتظروا إليها بعين حقيقتها. فإذا رأينا ما لمصر من إدارة وتشكيلات، وما للعراق من وحدة وتميئة، لا نرى هذا في الحجاز ولا في سوريا بأجمعها، وإن لمصر في المعلومات والأخبار عن حالة الأمة الحجازية ما يغنينا عن الشرح». وختم الأمير عبد الله تعليماته وغمزاته بقوله: «لذلك تتقدمون إلى المؤتمر (المشاورات) وأنت على علم من هذا لنقله إلى رئاسة الوزارة ووزارة الخارجية بمصر، وأن الاعتقاد في أن مصر تقف موقف الأخ المحايد، الجامع للناس على الخير، وهذه فكرة العراق الشقيق والسلام عليكم».

هذه هي تعليمات الأمير عبد الله إلى الوفد الأردني، وهي تتناول كثيراً من جوانب الموقف العربي في الوطن العربي، بالإضافة إلى موقف بريطانيا، كما يراه الأمير عبد الله. وبطبيعة الحال فإننا لا نرى لكثير منها ذكراً في محاضر الجلسات الرسمية، ومن المرجح أن الوفد الأردني قد ناقشها مع الوفد المصري في جلسات خاصة، وكذلك فإن ما تعلق منها بالملك فاروق، قد وصل إليه بطريقة أو بأخرى. ويلاحظ في هذه التعليمات التركيز على دور مصر والعراق، وتجاهل البلاد العربية الأخرى وبخاصة المملكة العربية السعودية، مع تجريح خفي لأحوالها.

ويتضح من ذلك كله أن الوفد الأردني جاء لتحقيق هدف واحد وهو إنشاء سوريا الكبرى، ومناشدة الحكومة المصرية المعاونة على تحقيق هذا الهدف، وأن أي مشروع للعمل العربي المشترك سيكون قليل الجدوى إذا كانت «بلاد الشام» ستدخله مجزأة بأقطارها الأربعة، كما ورد في المحاضر غير مرة. يضاف إلى ذلك الإشارة في أكثر من مناسبة بأن بريطانيا موافقة على هذا المشروع، وعلى الأقل فإنها لا تعارضه. وكانت تلك الإشارة غير «خارجة عن الصدد»، فإن بريطانيا هي التي أصدرت إشارة البدء في موضوع الوحدة العربية المرة بعد المرة.

وموجز القول إن حديث الوفد الأردني عن الاتحاد السوري قد حظي بالجانب الأكبر من المشاورات، على حين أن الوحدة العربية لم تلق إلا حديثاً عابراً، وكانت هي المعبر لتوكيد الحاجة القصوى لإقامة الوحدة السورية.

وبعد المشاورات الأردنية جاء دور المشاورات المصرية السعودية، وجاء الشيخ يوسف ياسين ممثلاً للمملكة العربية السعودية، وبدأت المشاورات في ٢٦ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٤٣ واستغرقت خمس جلسات. كانت محاضرها في غاية الإيجاز والتعميم. وورد عن الجلسة الثانية بشأنها أنه «استعرضت وجهات النظر في التعاون، وبحث في الموضوع بحثاً استيضاحياً»، وفي الجلسة الثانية ذكر المحاضر «أنه بحث فيها شفويًا عن وجوه التعاون» أما الجلسات الأولى والرابعة والخامسة فلم يتعد الكلام فيها صفحة واحدة في مجموعها.

وقد اتسم موقف الوفد السعودي في تلك المرحلة من المشاورات بالتحفظ والحذر، وعدم الالتزام بموقف واضح محدد، ومن هنا كانت عباراته تتحدث عن موقف اللاموقف:

من ذلك قول الوفد السعودي: «بالعمل لما فيه تأييد الصلات بين المملكة العربية السعودية ومصر بصورة خاصة، والبحث في كل ما من شأنه أن يؤدي إلى خير الأمة العربية. وأن نتقي المخاطر والحبائل التي تضر بالمصلحة العربية. وتأجيل

البحث في موضوع التعاون السياسي في الوقت الحاضر إلى أن تتغير الظروف القائمة. والرغبة في تنمية التعاون الثقافي والزراعي مع مصر وسائر البلدان العربية. وإبداء أمنية البلاد العربية بأن تصل البلدان العربية لما تتمناه من الهناء والسعادة.

والدارس لأحوال البلاد العربية في أواسط الأربعينيات أثناء الحرب العالمية الثانية، يستطيع أن يفهم لماذا كان موقف الملك عبد العزيز يتسم بالحذر، بل بالقلق، إزاء مشاورات الوحدة العربية. هنالك أكثر من سبب:

أولاً: إن الملك عبد العزيز، علّمته الصحراء، الحذر والشكّ، فهو لا يقدم إلا على وضوح ويقين، وحينما تستين له الأمور بصورة جلية.

ثانياً: كان يخشى الإنكليز على الدوام، رغماً عن الصداقة التي كانت بينهما، ومنذ أن أعلن المستر إيدن في عام ١٩٤٠ موضوع الوحدة العربية بات يخشى أن يدبر الإنكليز للعرب أمراً.

ثالثاً: وازدادت مخاوفه بعد أن أعلن الأمير عبد الله مشروع «سوريا الكبرى»، ونوري باشا مشروع «الهلال الخصيب». ورأى الملك عبد العزيز فيهما «خططاً هاشمياً» للاستيلاء على المشرق العربي.

والواقع أن الملك عبد العزيز كان أميل إلى رفض الاشتراك في مشاورات الوحدة العربية، وحينما جاءت دعوة النحاس لإرسال وفد إلى الإسكندرية، كتب إليه الملك عبد العزيز، والكلام هنا للأستاذ خير الدين الزركلي عضو الوفد السعودي: «بأنه لا يرغب الدخول في مباحثات لم يكن له اطلاع على بواعثها». ويضيف الأستاذ الزركلي إلى ذلك قوله: «بأن النحاس باشا بعث إلى الملك عبد العزيز رسالة ثانية يرجوه فيها الموافقة على الاشتراك، فقبلت الدعوة، وتألّف الوفد السعودي من الشيخ يوسف ياسين والأستاذ الزركلي. وفي أول اجتماع عقد بين الوفد السعودي والنحاس باشا، قال له الشيخ يوسف ياسين: «إن جلالة الملك لا يميل إلى العمل في جو تشتمّ فيه رائحة الدسائس»^(٢).

ثم إن هذه المخاوف قد بدت حقيقة قائمة: فإن محاضر المشاورات التي تضمنت آراء العراق وشرق الأردن قد وصلت إلى المملكة العربية السعودية، وكانت في حوزة الشيخ يوسف ياسين حينما جاء إلى قصر أنطونيادس في الإسكندرية، حيث كانت تجري مباحثات الوحدة العربية.

(٢) خير الدين الزركلي، الوجيز في سيرة الملك عبد العزيز: لخصه من كتابه «شبه الجزيرة في حياة الملك عبد العزيز» وأضاف إليه استدراكات، ط ٢ (بيروت: الشركة العامة للنشر، [١٩٧٢])، فصل الجامعة العربية.

وقد أعرب الشيخ يوسف ياسين عن تلك المخاوف في عبارات هادئة ناعمة، ولكنها مفهومة وواضحة فنحن نقرأ في محاضر المشاورات قوله: «يجب أن يكون هدفنا العمل لمصلحة الأمة العربية جمعاء من دون النظر لمجرد مغنم لبعضها من دون البعض الآخر أو على حساب البعض الآخر. وأن تستمر المساعي بحيث لا تحدث مضار بمصلحة العرب وأصدقاء العرب».

وكان أبرز موقف للسعودية يتجسد في قول الشيخ يوسف: «إن شعور جلالة الملك عبد العزيز هو نحو البلاد الشامية جمعاء وما يتمناه لها من عزّ واستقلال في حكمها الجمهوري القائم في كلّ من سوريا ولبنان».

وهذه العبارات الموجزة لا تحتاج إلى إيضاح فهي تهدم بصورة كاملة الموقف العراقي والأردني برمتها، بشأن سوريا الكبرى والهلال الخصيب، مع التأكيد في عبارة أخرى أنه «يجب أن يكون اشتراك الأقطار العربية على قدم المساواة التامة مع بعضها البعض».

أما بشأن «الوحدة العربية» وهي محور المشاورات، فقد أكد الشيخ يوسف أنه «يجب أن يكون سيرنا في قضيتنا مبنياً على دراسة دقيقة لأوضاع الأمة العربية حتى نستطيع أن نصف لها العلاج الناجع، إذ إننا لو أردنا مثلاً أن نجمع الأمة العربية كلها في دولة واحدة لتعارض ذلك مع الأوضاع القائمة وقد ينشأ عنه اصطدام ليس لأحد مصلحة فيه».

أما بصدد التعاون السياسي، وهو السؤال الذي كان يطرحه دوماً النحاس باشا على الوفود العربية، فقد أجاب الشيخ يوسف ياسين بأنه «يرى تأجيل البحث في موضوع التعاون السياسي في الوقت الحاضر إلى أن تيسر الظروف القائمة. أما موضوع التعاون بين البلاد العربية في المسائل الاقتصادية والثقافية أو أي تعاون ممكن، فالمملكة العربية السعودية لا تمنع فيه عندما يكون ذلك في الإمكان ويكون الوقت ملائماً».

كان ذلك هو موقف المملكة العربية السعودية من مشاورات الوحدة العربية. متسمّاً بالخوف من بريطانيا، ومن مشروع «سوريا الكبرى» و«الهلال الخصيب».

ومحوطاً بالشك والريبة في هذه «الوحدة العربية» التي دعت إليها بريطانيا.

وعاد الشيخ يوسف ياسين ليقدم تقريراً إلى الملك عبد العزيز، من دون أن يصدر بيان مشترك حول المداولات التي تمت بين الوفدين السعودي والمصري، ولتكون المملكة العربية السعودية طليقة اليدين، تقرر موقفها كما تشاء، حينما تشاء.

وبهذا انتهت مشاورات الوحدة العربية مع ثلاثة وفود عربية: العراق والأردن والسعودية وبقيت ثلاثة وفود أخرى هي سوريا ولبنان واليمن. سنعرض لآرائها في الفصل التالي حتى تكون الصورة كاملة شاملة.

فهذا الفصل ، والفصل الذي يليه يعودان بنا إلى ثلث قرن من الزمان ، نتبين من خلالهما الحالة السياسية للأمة العربية ، يومئذ ، ويوضحان لماذا قامت الجامعة العربية بالصورة التي قامت عليها ، ولماذا جاء ميثاقها بالنصوص التي وردت فيه ، ولماذا تخلفت الجامعة عن تحقيق الأهداف المعلنة التي رددتها آباؤها المؤسسون عند تأسيسها.

وأخيراً ، وهذا الأهم ، كيف السبيل للخروج من حالة التردّي التي بلغتها الجامعة العربية إلى مرحلة جديرة بالأمة العربية ، تجدد ماضيها المجيد ، وترقى بها من حاضرها الراكد إلى مستقبل حافل بالقوة والمنعة ، والحرية والكرامة في جميع أرجاء الوطن العربي الكبير.

كُلّ ذلك تحت راية الوحدة العربية ولا راية سواها.

الفصل الرابع

مشاورات الوحدة العربية مع سوريا ولبنان واليمن

خلال الأشهر الثلاثة التي استغرقتها مشاورات الوحدة العربية في الإسكندرية (٣١ تموز/ يوليو - إلى تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٤٣) كانت المشكلة الكبرى التي تدور حولها مداورات الحكومات العربية هي ما كان يسمى بموضوع «سوريا الكبرى»، فقد انتهى مفتاح الموقف بالنسبة إلى قيام كيان سياسي عربي، يكون أو لا يكون، سواء كان (وحدة) أو (اتحاداً) أو (تعاوناً) أو أي صيغة أخرى يمكن أن تتفق عليها الدول العربية.

وما إن تمت المشاورات بين مصر من جانب، والعراق وشرق الأردن والمملكة العربية السعودية من جانب آخر، حتى قدم الوفد السوري إلى الإسكندرية برئاسة السيد سعد الله الجابري رئيس مجلس وزراء الجمهورية السورية على رأس وفد سوري يضم السيد جميل مردم بك وزير الخارجية، وبدأت المداورات بينه وبين الوفد المصري برئاسة النحاس باشا واستغرقت أربع جلسات ابتدأت في ٢٦ تشرين الأول/ أكتوبر، وانتهت في تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٤٣.

وقد بدأ النحاس باشا كلامه في الجلسة الأولى بتوجيهه تحية حارة إلى الوفد السوري مليئة بالتقدير والإعجاب، ذلك أن الأمة العربية كانت مشدودة في تلك الفترة إلى الصراع الحاد الذي كان قائماً بين السلطات الفرنسية والشعب السوري حول استكمال الاستقلال وإجلاء القوات الفرنسية عن الأرض السورية، لتصبح الجمهورية السورية، البلد العربي الأول غير المرتبط بأية معاهدة مع أية دولة أجنبية، وأرضه خالية من القواعد العسكرية الأجنبية أو أي من آثار الاحتلال.

ولم تكد تنتهي التحية المصرية، والتحية السورية بأحسن منها، حتى بادر النحاس باشا إلى فتح موضوع «سوريا الكبرى» على مصراعيه، وكأنما المؤتمر معقود

من أجل هذا الموضوع ولا سواه. وكأنما جدول الأعمال قاصر على بحث مصير «سوريا»: هل تتحد أقطارها الأربعة أم تبقى مجزأة، وكيف يكون الاتحاد، شكله ونظامه واختصاصه، إذا انتهى الأمر إلى الموافقة على الاتحاد؟

وبدأ النحاس باشا حديثه مستعرضاً ما تجمّع لديه من الآراء بشأن «تحقيق الوحدة بين الأقطار الأربعة التي كانت تتألف منها سوريا، وهي سوريا ولبنان وفلسطين وشرق الأردن». وأكد أن المشاورات تدخل اليوم، والكلام للنحاس باشا: «في دور مهم يتوقف عليه الكثير مما نتوجه إليه في خطواتنا التالية»، وبهذا ارتبط مصير الوحدة بمصير سوريا الكبرى.

وهنا أخذ النحاس باشا، يلخص مختلف الآراء التي أبديت حول «اندماج الأقطار الأربعة المشار إليها اندماجاً تاماً». ثمّ بادر إلى إبداء رأيه حاسماً قاطعاً، قبل أن يسمع الجواب من الوفد السوري فقال: «لست أخفي عليكم أنني أحسست أن هناك صعوبات تعترض تحقيق هذه الغاية، وصارحت بها من تحدثوا إليّ في هذا الشأن، فإن لكل قطر من الأقطار كيانه ونظامه ومكانته ودرجة تقدمه، وحكومة بعضها جمهورية، وعلى رأس حكومة البعض الآخر أمير، فكيف يكون شكل الحكومة الموحدة في حالة الاندماج؟ وكيف تتغلب على الصعوبة الناشئة عن امتيازات الموارنة في لبنان، وعن مركز اليهود في فلسطين؟».

وتابع النحاس باشا شرح آرائه واستنتاجاته قائلاً: «وهناك رأي بأن يقتصر الاندماج على سوريا وشرق الأردن، ثمّ يدعى كلٌّ من لبنان وفلسطين إلى الاتحاد مع سوريا وشرق الأردن المندمجين، وبذلك يكون الاتحاد ثلاثياً بين (١) سوريا وشرق الأردن المندمجين (٢) فلسطين (٣) لبنان، ولكن امتيازات الموارنة في لبنان ومركز اليهود في فلسطين قد تعترض سبيل الاتحاد كما تعترض سبيل الاندماج».

وبعد المشكلة الكبرى «سوريا الكبرى» انتقل النحاس باشا إلى موضوع مشاورات الوحدة العربية فراح يمطر الوفد السوري بالأسئلة المتعاقبة المتعددة وهو يقول: «نريد أن نعرف كيف يكون مركز سوريا بالنسبة إلى العراق، وهو القطر المجاور الذي يريد أن يكون له منفذ على البحر الأبيض المتوسط بقصد تناول المنافع الاقتصادية، ونريد أن نعرف مركز سوريا بالنسبة إلى المملكة العربية السعودية، ومركز هؤلاء في المجموعة العربية، وكيف يتم التعاون المنشود بين الجميع. وهل يقتصر على التعاون الاقتصادي والثقافي والاجتماعي، أم يمتد إلى التعاون السياسي أيضاً؟ وهذه المسائل وغيرها نريد أن نتبين آراءكم فيها».

كان ذلك موقف مصر، يلخصه النحاس باشا، لأول مرة، فهو يستبعد

مشروع «سوريا الكبرى» و«الهلال الخصيب»، ولكنه يترك الباب مفتوحاً للبحث عن صيغة للتعاون العربي في المجالات والنشاطات المختلفة، وعن «أداة» للتعاون، تقبلها الدول العربية جميعاً.

وكان ذلك واضحاً تماماً، حين ختم النحاس باشا حديثه إلى الوفد السوري قائلاً: «إذا بلغت المشاورات بإذن الله حداً يقرب وجهات النظر المختلفة، أمكن تأليف لجنة تمثل فيها البلاد العربية صاحبة الشأن لإتمام الأبحاث وتنسيق الأعمال، والتمهيد لعقد المؤتمر العربي الذي نفكر في الدعوة إليه، وهذا هو اتجاهنا». وبذلك يكون النحاس قد وضع دليل العمل، من مرحلة المشاورات، إلى التحضير للعمل، وفي النهاية الإخراج النهائي «للأداة» المقبولة في الصيغة المقبولة.

ودخل الرئيس السوري هذه «الغابة» من المشاورات والتساؤلات حول موضوع الوحدة العربية، يتحدث عن كل جوانبها واحدة بعد الأخرى، ولم يفته في صدر حديثه أن يؤكد للنحاس باشا بصدد الوحدة العربية «أن هذه المسألة كانت موضع اهتمامنا ونصب أعيننا منذ الصبا ونحن الآن أكثر حرصاً على نجاحها». وكان ذلك في الواقع تعبيراً صادقاً عن أمني الرعيل الأول من قادة الحركة العربية منذ فجر النهضة.

ثم بدأ الرئيس السوري حديث وكأنه يلقي محاضرة تاريخية وجغرافية عن بلاد الشام، فقال: «تؤلف بلاد الشام وحدة جغرافية، وهذه البلاد لم تكن مجزأة في ما مضى، وكانت حدودها تمتد من كيليكية إلى رفح ومعان^(١)، ومن البحر الأبيض المتوسط إلى داخل الصحراء، وكانت تؤلف مجموعة عربية متماسكة، وكانت منقسمة إلى ولايات متعددة من الوجهة الإدارية. ولما احتلت جيوش الحلفاء بلاد الشام تمت تجزئتها فكانت سوريا ولبنان وشرق الأردن وفلسطين، على حين أنه كان ينتظر أن تكون هذه البلاد دولة واحدة تتحد مع العراق والحجاز واليمن».

وبعد هذا التلخيص الموجز عن ديار الشام في مجموعها انتقل الرئيس السوري إلى موضوع لبنان فذكر أن لبنان لم يكن له وجود مستقل في شكله الحالي. وأنه لا يمكن القول بأن لبنان كان مستقلاً بالمعنى الصحيح في يوم من الأيام. «وكل ما في الأمر أنه على أثر حوادث طائفية كان وراءها التدخل الأوروبي، أنشأت الدولة العثمانية متصرفية (مديرية) لبنان. ومنحته امتيازات خاصة في ظل حكم لا مركزي،

(١) هذا التحديد يدخل فيه لواء الإسكندرونة، وهو تحت يد الأتراك (اليوم) وقصته طويلة، كما يستثني العقبة الواقعة (اليوم) في المملكة الأردنية الهاشمية، وكانت تعتبر (يومئذ) تابعة للحجاز.

وبعد الحرب العالمية الأولى فصلت فرنسا جبل لبنان عن سوريا وضمت إليه بعض المناطق السورية، وهي بعلبك والبقاع وطرابلس وصيدا وصور ومرجعيون، وعلى هذا فإن لبنان الكبير الحالي خلقه الفرنسيون «بالقوة» وهذه المناطق السورية هي المعروفة باسم مشكلة الأقضية الأربعة».

وفي هذا القسم من حديث الرئيس السوري تبين للرئيس المصري أنه بالإضافة إلى موضوع الأقطار الأربعة التي تتألف منها مشكلة سوريا الكبرى، برزت «مشكلة الأقضية الأربعة» باعتبارها قضية سورية جديدة تدخل في خضم مشاورات الوحدة العربية.

وانتقل الرئيس السوري من موضوع لبنان إلى فلسطين «وهي القسم الجنوبي من سوريا» فتناول مشكلتها بشيء من التفصيل ابتداء من وعد بلفور الذي صدر في ٢ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩١٧، إلى عهد الانتداب وما تمّ خلاله من هجرة اليهود إلى فلسطين حتّى أصبحوا ثلث سكان البلاد، واستعرض ثورات الشعب الفلسطيني للحفاظ على وطنه إلى ما رسا عليه الأمر بإعلان الكتاب الأبيض الذي أصدرته الحكومة البريطانية في عام ١٩٣٩ واقترحت فيه حلاً للمشكلة الفلسطينية. ثمّ خلص إلى القول: «بأن هناك نقطة خطيرة يجب التفكير فيها لمعرفة معناها ومداها، وهي إمكان انتشار اليهود من فلسطين إلى الأقطار العربية المختلفة، وذلك إذا وافقت على الانضمام إلى الوحدة، وهذا الانتشار لا ترضى به سوريا ولا توافق عليه».

وبعد هذا التنبيه إلى الخطر اليهودي، انتقل الرئيس السوري إلى مناقشة موضوع شرق الأردن، فعاد إلى المعالجة الجغرافية التاريخية موضعاً أن شرق الأردن كانت في العهد العثماني مقاطعة تابعة لدمشق لكنها نتيجة لاتفاقية سايكس بيكو بين فرنسا وبريطانيا دخلت في نطاق النفوذ الإنكليزي. ثمّ عرج بعد ذلك إلى ذكر واقعة تاريخية، أراد أن يثير من خلالها اهتمام الرئيس المصري، فقال: «إن المؤتمر الذي عقد في فندق سميراميس في القاهرة، برئاسة المستر تشرشل قرر فصل شرق الأردن نهائياً عن سوريا، وإعلان الأمير عبد الله أميراً عليها، وتم ذلك بالفعل ورضي به الأمير، ووافقت فرنسا على التخلي عن تلك المقاطعة السورية، إلى الإنكليز»: وقد أراد الرئيس السوري أن يعرف النحاس بهذه الواقعة، أو يذكرها إن كان يعرفها.

وكانت الخلاصة النهائية التي وضعها الرئيس السوري أمام النحاس باشا، أن التجزئة لبلاد الشام إلى الأقطار الأربعة لم تكن نتيجة طبيعة البلاد السياسية

والجغرافية، ولكنها كانت وليدة اتفاقات ومصالح أجنبية سرية وعلمية، فرضت على أهل البلاد بالقوة.

والدارس لمحاضر المشاورات يستطيع أن يلمح أن حديث الرئيس السوري، في السطور أو بين السطور، كان تعبيراً شاملاً عن وجهة نظر بلاد الشام في مقاطعاتها الأربع، وبخاصة أن التجزئة في الأربعينيات لم يكن قد مضى عليها إلا عشرون عاماً وكانت الأجيال السورية قد «ترعرعت» في عهد ما قبل التجزئة بكل شرورها ومصاعبها.

وهكذا استوفى الرئيس السوري عرضه عن بلاد الشام، وكان هذا الموضوع في الواقع الشغل الشاغل للأمة العربية في ذلك الوقت، كما كان على رأس جدول مشاورات الوحدة العربية، ولم يسع الرئيس السوري إلا أن يعترف بنفسه أن المشكلة السورية «تحتل المكان الأول بين القضايا العربية». ثم وجه حديثه إلى النحاس باشا وقال له توكيداً لهذا المعنى: «لقد تفضلتم فخصصتم للمشكلة السورية ثمانية أسئلة، بينما أفردتم لباقي القضايا العربية أربعة أسئلة».

وانتقل الرئيس السوري بعد العرض التاريخي، إلى تحديد الموقف السياسي من «المشكلة الكبرى» فقال في عبارات واضحة حاسمة ومحددة: «إن الجيل الذي نشأنا فيه هو الذي حمل أعباء الدعوة العربية، وكانت دمشق مبعثها، فلا تستطيع عمان أو القدس أو حلب (وهذه بلد الرئيس السوري) أن تحل محلها. وكل قضية عربية تولد في دمشق وتنتشر منها. ودمشق لا تستطيع أن تنازل عن مركزها. وهي جمهورية وقدرها أن تحافظ على نظامها هذا لأنها تعتقد فيه الخير لها وللعرب ولأنه عنصر سلام بين البلاد العربية. ودمشق لا ترضى عن نظامها الجمهوري بديلاً».

وأضاف الرئيس السوري إلى هذا التحديد الواضح مزيداً من الوضوح فأكد العوامل الأساسية التي تدعو إلى توحيد الأقطار السورية الأربعة ثم استدرك ليقول: «غير أنه بعد مرور عشرين سنة تعود فيها كل قطر على حياته الخاصة وطابعه الخاص، ومع هذا فإننا نصرّ على التوحيد استناداً لرغبة البلاد، هذا مع المحافظة على دمشق كعاصمة، والنظام الجمهوري كأساس».

وهذا الشطر الأخير من الحديث قد أسقط الاتحاد مع شرق الأردن، فإن أوّل الأمر في عمان كانوا يريدون وحدة ملكية وهاشمية، وكانوا يعلنون ذلك في بيانات رسمية موجهة إلى أهل سوريا.

وأسقط الرئيس السوري بعد ذلك الاتحاد مع لبنان، فبعد أن أكد أن

الأكثرية الساحقة في لبنان، بما فيهم الكثيرون من المسيحيين، يرغبون في الانضمام إلى سوريا، قال: «إننا نخاف أن يعود قادة الرأي في لبنان إلى الارتواء في أحضان فرنسا فتصبح لهم قدم راسخة من جديد، ولذلك اعترفنا باستقلال لبنان. على شرط أن يظل محتفظاً بوجهه العربي. وقد كان من نتيجة ذلك أن أعلن رئيس الجمهورية ورئيس الوزراء في لبنان بأنهم لن يسمحوا بأن يجعلوا لبنان مقراً للاستعمار ولا ممراً».

وهكذا فقد ألح الرئيس السوري أن توحيد الأقطار العربية ليس له حظ من النجاح، ففلسطين تحت الحكم البريطاني وفيها المشكلة اليهودية، وشرق الأردن لا ترضى أن تصبح تابعة لدمشق على أساس النظام الجمهوري، ولبنان له ظروفه الخاصة بالنسبة إلى طائفة الموارنة وأطماع فرنسا القديمة.

وعلى الرغم من هذه العقبات القائمة في طريق الوحدة، فقد أعلن الرئيس السوري تمسكه بالوحدة حين قال: «إننا نلح على التوحيد، ولكن لا عن طريق إكراه باقي الأجزاء السورية». وفي غمزة هادئة لبريطانيا قال الرئيس السوري: «إن تصريح إيدن المعروف وموقف إنكلترا من اتحاد العرب مشجع، وعساها أن تخطو خطوة جديدة نافعة، بأن تسمح للأجزاء الواقعة تحت سيطرتها في سوريا بالإفصاح عن رغبتها بحرية».

والمقصود بهذه الأجزاء السورية «هي فلسطين وشرق الأردن». وفي الواقع الأكيد أنه لو كانت بريطانيا جادة في موضوع الوحدة وأطلقت الحرية الكاملة لأهل فلسطين وشرق الأردن، (يومئذ)، لجاءت نتيجة الاستفتاء إقامة دولة عربية تتألف من بلاد الشام عاصمتها دمشق وعلى أساس النظام الجمهوري.

وبعد هذه «الأطروحة» عن حلّ المشكلة الكبرى، المشكلة السورية، انتقل الرئيس السوري إلى تحديد موقف سوريا من موضوع «الوحدة العربية» وهو العنوان الكبير الذي تنعقد تحته المشاورات العربية، فأعلن بعبارات محددة واضحة أن سوريا توافق، من غير قيد ولا شرط «بل برغبة وإيثار جميع أوجه التعاون العربي، فهي ترضى بالتعاون السياسي الذي يشمل الدفاع والشؤون الخارجية وحماية الأقليات. وترضى بالتعاون الاقتصادي الذي يشمل النقود والمواصلات والجمارك والتبادل التجاري وإلغاء الجوازات وما يتصل بذلك. وترضى أيضاً بالتعاون الثقافي والاجتماعي الذي يشمل التعليم والتشريع».

أما بالنسبة إلى موضوع «أداة» التعاون، فقد أوضح الرئيس السوري «أن سوريا تؤثر أقوى أداة وهي الحكومة المركزية، وإن كانت لا تجهل ما يقوم في سبيل ذلك من

عقبات ، فإذا تعذر ذلك فإنه يصار إلى إقامة نظام آخر من الاتحاد أو الاتفاق أو الحلف تستمد قواعده ونظمه من أوضاع متشابهة عند غيرنا من الأمم. ومن رأينا أن يشمل الاتحاد مصر والشام والعراق والمملكة العربية واليمن ، وكذلك الأقطار التي ينبغي أن تؤلف سوريا الكبرى - لبنان ، فلسطين ، شرق الأردن ، أما الأقطار العربية المحمية أو بعض الأقطار في شمال أفريقيا فينبغي أن تمدّ لها يدّ المعونة على طريقة يتفق عليها في ما بعد».

وختم الرئيس السوري حديثه بالتوكيد على الحاجة القصوى إلى قيام الاتحاد بين البلاد العربية وضرورة القيام بكل ما يستطيع في سبيله ، وعدم الاقتناع باليسير من الجهود أو الاكتفاء بآمال ضعيفة متضائلة مقتصرة على الحدود الصغيرة ، والانطلاق بدلاً عن ذلك ، إلى إنشاء عالم كبير حافل بالآمال الجسام التي يحققها الاتحاد ويفرزها التعاون ، ذلك هو العالم العربي. وكان ذلك هو نهاية كلام الرئيس السوري.

وشكر النحاس باشا بعبارات حارة للوفد السوري آراءه وإيضاحاته حول مختلف القضايا التي تناولتها المشاورات ، وصدر بلاغ مشترك تحدث عن المحبة الصادقة وعلاقات الوُدّ القديم المتصل بين القطرين الشقيقين ، وأنه سادت مباحثات الجانبين ميول متبادلة ووجهة نظر مشتركة بوجوب ربط البلاد العربية برباط متين من التكافل والتعاون لخيرها جميعاً ولخير العالم بأسره».

وبانتهاء المباحثات مع الوفد السوري ، جاء دور الوفد اللبناني ، ولم تكن المشاورات معه بأسلوب الحوار أو الإيضاح ، فقد كان موقف لبنان يومئذ ، حساساً ودقيقاً ، وهو على عتبة الحكم الوطني الجديد ، وعلى رأسه الشيخ بشارة الخوري رئيس الجمهورية والسيد رياض الصلح رئيس الوزراء ، وقد أقاما بينهما قواعد فكرية مشتركة من التوازن السياسي ، وكان لسوريا فضل كبير في إرساء هذا التوازن باعترافها باستقلال لبنان بحدوده التي وضعها الفرنسيون ، ومعنى ذلك تنازل سوريا «عن الأقضية الأربعة» التي كانت ترى دمشق أنها اقتطعت من الأراضي السورية.

وحفاظاً على هذا التوازن الدقيق الذي قام في لبنان في أوائل حكمه الوطني ، رأى الوفد اللبناني أن يحدد موقفه من مشاورات الوحدة العربية في بيان مكتوب يقدم إلى النحاس باشا ، من غير زيادة ولا نقصان ، فقد كانت الكلمة الواحدة في هذا الاتجاه أو ذاك ، كافية لإحلال هذا التوازن.

وقد برز في صدر هذا البيان أن لبنان لا يألو جهداً للعمل في سبيل التعاون والتكاتف بين البلدان العربية لما في ذلك من الخير للجميع ، وبعد هذه الديباجة أكد

البيان أن هناك عوامل ثلاثة جعلته يقترب من القضية العربية ويقبل على المشاركة فيها. ولم يذكر البيان مدى هذا الاقتراب بين لبنان والقضية العربية، وسرد البيان العوامل الثلاثة كما يلي:

١ - ضعف المؤثرات الأجنبية التي كانت تسيطر عليه خلال الخمس والعشرين سنة الأخيرة، وتلك هي فترة الانتداب الفرنسي.

٢ - تفهم شقيقاته العربية لموقفه المتحفظ من الوحدة العربية، تفهماً جعلها تعترف بكيانه وحدوده الحالية، دولة مستقلة ذات سيادة تامة، وهو بذلك يشير إلى موقف سوريا بالذات بالإضافة إلى تأييد السعودية ومصر لكيان لبنان وجوداً وحدوداً ونظاماً.

٣ - تفهم لبنان لضرورات التعاون مع البلدان الشقيقة والمجاورة لمصلحة كيانه السياسي والاقتصادي.

وبعد سرد هذه العوامل الثلاثة أعلن البيان اللبناني، تظميناً للدول العربية وبخاصة سوريا، التزام لبنان بأن لا يكون أداة للأجنبي يستعملها بما يضر مصلحة البلدان العربية، وهو ما تعهدت به أول حكومة دستورية في لبنان بعد استقلاله في بيانها الوزاري الذي أقره المجلس اللبناني بالإجماع في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٤٣ وكان هذا البيان الوزاري أشبه بالمدخل السياسي الذي يعبر منه لبنان إلى اجتماعات ومشاورات الوحدة العربية الدائرة في الإسكندرية.

وانتقل البيان اللبناني بعد ذلك ليؤكد أن لبنان لا يقل اقتناعاً ورغبة عن بقية الأقطار العربية بفوائد التعاون المشترك، وأن موقفه من القضية العربية سيكون مماثلاً لموقف مصر منها، وهو يرغب أن يكون تعاونه وجميع الأقطار العربية على أساس السيادة والمساواة.

وبالنسبة إلى فلسطين، فقد أعرب البيان اللبناني أن القضية الفلسطينية تشغل خواطر اللبنانيين كغيرهم من أبناء الأقطار العربية، إن لم يكن أكثر وذلك لمناختها لحدود لبنان.

وقد برر البيان اللبناني نظريته إلى التعاون العربي على اعتبار أن الأقطار المستقلة أقدر على التعاون وتبادل المنافع بحرية. وأن هذه الفوائد يجب أن لا تحرم منها الأقطار المحمية أو غير المستكملة لسيادتها، يقصد مناطق الخليج والشمال الأفريقي، بل يجب مدّ يد المساعدة إلى هذه الأقطار.

ولم يفت واضع البيان اللبناني أن يوضح أن التحفظ الذي أبداه لبنان في الماضي

«وبيديه اليوم» ما هو إلا نتيجة للنفوذ الأجنبي الذي عمل لإبعاد ما بين لبنان وسوريا، «أما الآن وقد تضاعف هذا النفوذ وسيزول غداً فستخف وطأة هذا التحفظ وتزول».

كانت تلك خلاصة وجيزة للموقف اللبناني، وقد سلّم البيان اللبناني إلى النحاس باشا ووضع في ملف مشاورات الوحدة العربية، ولم يصدر عنه بيان مشترك. كما جرى مع الوفود العربية الأخرى.

وكان اليمن أو المملكة المتوكلية اليمنية، هو آخر ما ورد ذكره في محاضر المشاورات. ولم تسجل في المحاضر الأحاديث التي جرت مع وفد اليمن، بل اكتفي بتلخيص الأحاديث السابقة «بأن اليمن يرحب بفكرة التعاون الثقافي والاقتصادي بين البلدان العربية على أن تحتفظ كل دولة بكامل سيادتها وحقوقها، ويكون هذا التعاون قائماً على أساس التساوي بين جميع الدول في الحقوق والمصالح المتبادلة».

أما بشأن «أداة» التعاون، فلم يلتزم ممثل اليمن بشيء، بل اكتفى بقوله: «وعدت بأن أعرض على جلالة مولانا أمير المؤمنين ملك اليمن أيده الله فكرة تأليف هيئة من جميع البلدان المتعاونة لتتولى الإشراف على ذلك والمراجعة في ما يلزم لتنفيذ كل ما نتفق على لزومه».

وكانت هذه «الصياغة» اليمنية التقليدية في ذلك العهد المتوكلي» المراجعة في ما يلزم لتنفيذ كل ما نتفق على لزومه» المخرج والمدخل لمواقف اليمن العربية والدولية على السواء.

والآن، وبعد هذا السرد لمشاورات الوحدة العربية، التي استغرقت قرابة أشهر الصيف من عام ١٩٤٣، وكما أوجزناها في هذين الفصلين، نستطيع أن نستخلص منها الحقائق الأساسية الآتية:

أولاً: إن «الوحدة العربية» أمر متفق عليه كهدف قومي، ويجب السعي لتحقيقه مهما كانت الظروف والمصاعب.

ثانياً: إن إقامة حكومة مركزية واحدة للأمة العربية فكرة مقبولة من حيث الأساس، ولكن الأحوال السائدة عام (١٩٤٣) في الدول العربية لا تسمح بتحقيقها.

ثالثاً: وبدلاً عن ذلك، فإن إقامة اتحاد تنفيذي أو غير تنفيذي، يمكن تحقيقه في أول فرصة مقبلة عند زوال الظروف الحاضرة.

رابعاً: إن وحدة سوريا الكبرى فكرة مقبولة من حيث المبدأ ولكن تعترضها

ثلاث صعوبات: اختلاف النظم القائمة في أقطارها المختلفة، ومشكلة فلسطين، ولبنان، بالإضافة إلى عدم الارتياح لهذه الفكرة من قبل أكثر من دولة عربية واحدة.

خامساً: لم تكن مصر، وهي التي تولت الدعوة إلى مشاورات الوحدة وأمست بزمائها، مقتنعة بمشروع «الهلال الخصيب» الذي نادى به نوري باشا؛ ولا بمشروع «سوريا الكبرى» الذي دعا إليه الأمير عبد الله، وكذلك لم يكن سراً أن المملكة العربية السعودية كانت تعارض هذين المشروعين معارضة علنية.

سادساً: كانت السياسة البريطانية المعلنة تدعو إلى خطة «للوحدة العربية» تكون مقبولة لدى جميع الدول العربية، كما صرح بذلك المستر إيدن غير مرة، ورغمما عن أنها كانت متعاطفة مع الآراء السياسية التي تدعو إليها عمان وبغداد، إلا أن بريطانيا كانت حريصة أكثر من ذلك أن تكون علاقاتها حسنة مع جميع الدول العربية. وكان اتجاه بريطانيا في السياسة العامة لما بعد الحرب، بالنسبة إلى الوطن العربي، تقوم لا على أساس «فرق تسد» ولكن على أساس أن التعامل مع الجميع أجدي وأنفع، ومن هنا كانت دعوة بريطانيا إلى «الوحدة العربية» اقتصادياً وثقافياً، وسياسياً كذلك، ولكنها «وحدة» على طريقة الكومنولث البريطاني، في أيام مجده.

سابعاً: لقد كان جو العلاقات بين الدول العربية مشوباً بالخذر والريبة. فالرأي العام العربي منقسم بين المعسكرين العالميين المتحاربين، ومصير الوطن العربي في عالم ما بعد الحرب كانت تكتنفه احتمالات عن مشروعات جديدة للتجزئة والضم. ولم يكن الرئيس السوري بعيداً عن الواقع حين ذكر أن بقاء النظام الجمهوري في سوريا هو عنصر سلام بين الدول العربية.

ولكن مصر، هي أكثر الدول العربية عراقية في العمل الدبلوماسي والسياسي، وأوسعها صلة بالعالم الدولي كانت تنظر إلى مشاورات الوحدة العربية من جوانب أخرى. كانت مصر في تلك الحقبة، ومنذ أوائل العشرينيات، مشغولة بوحدة أخرى، هي وحدة وادي النيل بالإضافة إلى موضوع الجلاء البريطاني عن مصر، وهذان الموضوعان كانا محور المفاوضات بين مصر وبريطانيا لسنين طويلة، وكانت الوزارات المصرية تقوم وتسقط على أساس هذين الموضوعين وبخاصة موضوع وحدة وادي النيل.

يضاف إلى ذلك أن مصر لم تشأ أن تنحاز إلى أي جانب في المشرق العربي حول قضايا الوحدة أو الاتحاد، أو «الهلال الخصيب»، أو «سوريا الكبرى»، فضلاً عن أن

المشاورات قد أوضحت أن رؤساء الوفود العربية لم يكن كلامهم بلغة مشتركة، فالوحدة لدى العراق يختلف معناها عند عمّان، وكلاهما تربطهما سياسة مشتركة. والوحدة عند سوريا معناها انضمام شرق الأردن إلى سوريا، وعند عمّان معناها اتحاد عمان ودمشق تحت نظام ملكي. والسعودية لا تريد أن تبحث في أمور لا تعرف بواعثها ولا أن تعمل في جو محاط بالدسائس، «ولبنان» يقترب «من القضية العربية» بكل تؤدة وحذر، ويرغب في تأكيد الاستقلال والسيادة قبل الدخول في أي تعاون. وأما اليمن المتوكلي فإنه يلتزم بما يختار أن يلتزم به.

هذه الأسباب جعلت مصر والدول العربية الأخرى، تترك المشاورات حيث انتهت. تركها إلى عام مقبل، إلى صيف ١٩٤٤، ففي التأجيل فوائد شتى:

منها أن التأجيل لبضعة أشهر يعطي فرصة لمزيد من الاتصالات العربية، فذلك أدعى إلى تصور أوضح «للوحدة العربية»، كيف يجب أن تقوم؟ وما هي «الأداة» التي يجب أن تعبّر عنها؟ وما هي الاختصاصات التي يجب أن تمارسها؟

ومنها أن الحرب العالمية الثانية لم تكن قد انتهت بعد، ففي صيف ١٩٤٣ لم تكن انتصارات الحلفاء قد تأكدت، وإن كانت انتصارات دول المحور قد نزلت عن ذروتها، أضف إلى ذلك أن الدعاية النازية، الواسعة الانتشار، كانت لا تزال تتحدث عن «الأسلحة السرية» التي سيستخدمها الجيش الألماني عند الحاجة، وكان من نتيجة ذلك أن انقسم الرأي العام العربي بين «الوحدة العربية» كما أعلنها الزعيمان الألمانيان هملر وروبنترن في شباط/فبراير ١٩٤٣ أو «الوحدة العربية» كما أعلن عنها وزير الخارجية البريطاني المستر إيدن في عامي ١٩٤٠ و١٩٤٣.

ومنها أن معظم الحكومات العربية كانت قد أعلنت الحرب على دولتي المحور، واحدة بعد الأخرى، وأصبحت بريطانيا حليفة للعرب، رسمياً على الأقل، ولم يفِ الرئيس المصري في مشاورات الوحدة العربية أن يشير: «أن هناك دولة بريطانيا وهي حليفتنا، وهناك الولايات المتحدة الأمريكية شريكها الكبيرة في سير الحرب ولكل منهما تصريحات كثيرة في مصلحة الأمم الصغيرة»، فكان هذا العامل سبباً يدعو إلى التعرف على رأي «الدولة الحليفة» في شأن «الوحدة العربية» شكلاً ومضموناً.

ذلك كلّ، كان السبب في إنهاء المشاورات عند الحدّ الذي وصلت إليه، ثمّ الانتقال إلى مرحلة التحضير للعمل. وذلك كما ورد في عبارات النحاس باشا «بتأليف لجنة تمثل فيها البلاد العربية صاحبة الشأن لإتمام الأبحاث وتنسيق الأعمال لعقد المؤتمر العربي العام الذي نفكر في الدعوة إليه».

وهذا ما جرى فعلاً، ففي شهر آب/أغسطس من عام ١٩٤٤ وجه النحاس باشا الدعوة إلى اجتماع اللجنة التحضيرية للمؤتمر العربي العام.

وهكذا انتقلت الوحدة العربية من مرحلة المشاورات إلى مرحلة المشروعات، وكانت الوفود العربية على موعد اللقاء، مرة ثانية، في الإسكندرية، وفي قصر أنطونيدس.

وكانت مفارقة غريبة حقاً أن مشاورات «الوحدة العربية» قد تمت في قصر أنطونيدس لصاحبه اليوناني، وأن تقوم دار الجامعة العربية بعد سنين، مكان مبنى كان يعرف باسم قشلاق الإنكليز، وكان مقراً للقوات البريطانية في القاهرة، ثم تمّ تحريره وعودته إلى السيادة المصرية، بفضل بطولة الشعب المصري وجهاده.

ويبقى السؤال التاريخي: وهل يتم تحرير الجامعة العربية من الأغلال التي كبلت يديها، والأصفاد التي قيدت قدميها، يوم نشأت قبل خمسة وثلاثين عاماً؟ سؤال. ونرجو أن يكون الجواب في هذا الكتاب.

الفصل الخامس

بروتوكول الإسكندرية: خفاياه وأسراره

في عام ١٩٤٤ حينما كانت رحى الحرب تميل إلى جانب الحلفاء، كان المخططون السياسيون في كُلٍّ من أمريكا وبريطانيا ينشرون الخرائط السياسية على جدران مكاتبهم، يدرسون ويبحثون، ويجمعون ويطرحون، ليضعوا تصوراً عاماً شاملاً لعالم ما بعد الحرب، ومصير دوله الكبرى والصغرى على السواء.

وبدأت التصريحات السياسية تتعاقب من الأربعة الكبار، أمريكا وبريطانيا، روسيا والصين، كُلٌّ يتحدث عن المستقبل المشرق المرتقب بعد أن تضع الحرب أوزارها، ولم تكن فرنسا مع الأربعة الكبار فهي قد انهزمت في بداية الحرب واستسلمت، وبذلك تحطمت كدولة عظمى.

وكانت تلك التصريحات تتحدث عن عالم أفضل، عالم يسوده السلام والحق والعدل والحرية، وعلى رأسه منظمة عالمية تنقذ العالم من ويلات الحرب، وتكفل السلام العالمي، وتحقق للشعوب آمالها بالحياة الكريمة. وكانت المنظمة العالمية المتصورة، هي التي تجسدت بعد ذلك بقيام الأمم المتحدة، بدلاً من عصبة الأمم البائدة.

ولكن الكبار، وبخاصة الثلاثة منهم، وهم روسيا وبريطانيا وأمريكا، كانوا يوقنون أن الحرب الساخنة التي توشك أن تنتهي بانتصارهم وانكسار دولتي المحور، لا بُدَّ أن تتحول إلى حرب باردة، ولكن بين الحلفاء أنفسهم وهم الثلاثة الكبار أنفسهم. لقد كانوا حلفاء لتحقيق النصر على ألمانيا وإيطاليا، ولكن هذا الحلف الواحد سينتهي ليصبح كتلتين عالميتين متصارعتين، الكتلة الشرقية وعلى رأسها الاتحاد السوفياتي، وكتلة الدول الغربية، أو ما سمي بالعالم الحرّ، مؤلف من الدول الغربية وعلى رأسها أمريكا وبريطانيا. وكانت بريطانيا، يومئذ «العظمى» حقاً.

وبدأت كُلٌّ من الكتلتين في محاضر الحرب الباردة المقبلة تبحثان عن الأعوان

والأنصار، والمواقع الاستراتيجية، وخطط النفوذ والسيطرة هنا وهناك.

وفي ظلّ هذه الحسابات السياسية والعسكرية اتجهت الجهود إلى الإعداد لإنشاء الأمم المتحدة، ميثاقها ونظامها وسلطاتها، فعقدت الاجتماعات بين الكبار للتشاور والاتفاق على طبيعة النظام الدولي الجديد.

وكان الكبار يفكرون، كذلك، كلّ بدوره في أوضاع الأقاليم الحساسة في العالم ذات القيمة الاستراتيجية ومكانها في ظلّ النظام الدولي الجديد. وقد أبرزت أحداث الحرب العالمية أهمية هذه المواقع متمثلة في أوروبا الغربية، وأوروبا الشرقية، والشرق الأوسط، وغيرها من المناطق. وكان هنالك توافق غير مكتوب بين الكبار أن هذه المواقع هي مناطق نفوذ، موزعة بين الكبار. هذه لتلك الدولة، وتلك لهذه الدولة.

وكان مفهوماً أن منطقة الشرق الأوسط منطقة حيوية تعتبر تابعة لنفوذ «العالم الحرّ» وبصورة خاصة بريطانيا، فقد كانت جيوش الحلفاء تحتل الوطن العربي من المحيط إلى الخليج وبخاصة بعد أن اندحرت نهائياً قوات الجنرال رومل من الشمال الأفريقي وأصبحت الغلبة فيها لدول الحلفاء.

وكانت الصيغة الدولية لتغطية مناطق النفوذ هذه، أن تنشأ منظمات إقليمية تكون تحت مظلة الأمم المتحدة وتتعاون معها، في حفظ السلام والأمن كلّ في منطقته.

ومن هنا تبلورت فكرة إنشاء المنظمات الإقليمية، كهيئات دولية معترف بها، لها موثيقها ونشاطاتها وصلاتها بالأمم المتحدة. وذلك ما نصّ عليه ميثاق الأمم المتحدة كما وضع في صيغته النهائية في سان فرانسيسكو في ربيع عام ١٩٤٥. فقد أفرد الميثاق فصلاً خاصاً تحت عنوان المنظمات الإقليمية، بيّن فيه ماهيتها واختصاصها وعلاقتها بالأمم المتحدة بوصفها المنظمة الأم.

هذه المقدمة البسيطة، لم يكن القصد منها دراسة المنظمات الدولية ونشئها، ولكن أردنا أن نصل منها إلى عام ١٩٤٤ حينما رأت بريطانيا أن خير وسيلة للتعامل مع الدول العربية هي أن تحملهم على إنشاء «منظمة إقليمية» تحت شعار «الوحدة العربية» وذلك بقصد أن تكون هذه «المنظمة الإقليمية» العربية في خدمة السياسة الغربية عامة والبريطانية بوجه خاص.

وقد رأت بريطانيا عن طريق الممارسة والتجربة فوائد مثل هذا التنظيم في ظروف الحرب، ذلك أن بريطانيا قد أنشأت في أوائل مراحل الحرب تنظيمًا اقتصاديًا أسمته «مركز تموين الشرق الأوسط» وكان مقره القاهرة، والغرض منه هو تشجيع الإنتاج في الوطن العربي، وتقليل الاستيراد بحيث يصبح قادراً على الاكتفاء الذاتي ما

أمكن، وبذلك تكون موارد الأقطار العربية في خدمة المجهود الحربي، وقد شجع هذا المركز فعلاً على إنشاء صناعات محلية وتوسيع التبادل التجاري، وعقد اجتماعات اقتصادية للتشاور والتعاون والتنسيق، بحيث أصبح المشرق العربي كُله بمثابة سوق عربية مشتركة.

وهذه التجربة في إنشاء مركز «تموين الشرق الأوسط» في زمن الحرب هي التي جعلت بريطانيا تقدر قيمة الشرق الأوسط في زمن السلم كذلك، إذا أمكن «جمعه» في منظمة إقليمية تحت شعار الوحدة العربية.

ومع تطور الحرب لصالح دول الحلفاء، يوماً بعد يوم، أصبحت الدول الكبرى، تضع في تصورها السياسي الخطط العامة، كُل في ما يخصها من مناطق النفوذ، السعي لإنشاء المنظمات الإقليمية التي تخدم مصالحها. ومن هنا انطلق صانعو السياسة البريطانية في الوطن العربي يقومون باتصالات مكثفة في العواصم العربية من أجل أن «يبيعوا» بحسب التعبير الأمريكي، فكرة إنشاء منظمة إقليمية إلى الأمة العربية، تكون شاملة للدول العربية.

والدارس لنشاط بريطانيا في تلك الحقبة يلاحظ بصورة واضحة أنه ما إن انتهت مشاورات الوحدة العربية في صيف عام ١٩٤٣ حتى اندفع سفراء بريطانيا في الدول العربية يقومون بحملة إقناع كبرى لدفع قادة العرب إلى أن يجمعوا صفوفهم في منظمة إقليمية. ويقع الباحث في تلك الحملة على أسماء شهيرة من الدبلوماسيين البريطانيين الذين اكتسبوا خبرة واسعة في شؤون البلاد العربية وأصبحت لهم صداقات وطيدة مع عدد من زعماء العرب، تذكر منهم: كاهان كورنواليس سفير بريطانيا في العراق، والجنرال غلوب باشا قائد الجيش الأردني في عمان، والسير والترسمارت السكرتير الشرقي في السفارة البريطانية في القاهرة، وريتشارد كيسلي وزير الدولة البريطاني لشؤون الشرق الأوسط في القاهرة، وخلفه اللورد موين الذي اغتاله الصهيونيون قرب منزله في أبرز أحياء القاهرة، ولا ننسى الجنرال سبيرز رئيس البعثة البريطانية في سوريا ولبنان الذي كاد أن يصبح أسطورة مثل لورنس في «حماسه» للقضية العربية، ومواقفه السياسية في دعم الحركة الوطنية السورية اللبنانية، والعمل على إجلاء القوات الفرنسية عن سوريا ولبنان والمناذاة باستقلالهما.

كُل هؤلاء، «وأصدقاؤهم» من العرب قد أقاموا صالونات سياسية في الوطن العربي تبحث موضوع إقامة منظمة إقليمية عربية تظفر باعتراف الأمم المتحدة يوم تقوم تلك المنظمة العالمية.

ولقد كان هذا هو الجو السياسي في البلاد العربية في صيف ١٩٤٤ حينما وجه النحاس باشا الدعوة إلى الحكومات العربية لاختيار «لجنة تحضيرية لمؤتمر عربي» تكون مهمتها الانتقال من مرحلة المشاورات إلى مرحلة المشروعات لتحقيق «الوحدة العربية».

ولا بُدَّ من القول هنا إن الرأي العام العربي لم يكن غائباً عن الساحة، فقد كانت الصحافة العربية في الوطن العربي، وكانت يومئذ ملكاً لأصحابها وأحزابها، تدعو إلى إقامة وحدة عربية حقيقية وتحذر الدول العربية من أن تكون «الوحدة العربية» مطية لتحقيق الأهداف الاستعمارية البريطانية، كما كان «الاستقلال العربي» شعاراً بريطانياً في الحرب العالمية الأولى، لاققسام البلاد العربية وتجزئتها بعد سقوط الدولة العثمانية. والكلام في إيضاح زخم الرأي القومي بصدد الوحدة العربية أوسع من أن يتسع له هذا الفصل، والمهم أن نؤكد أنه كان جارفاً وعالياً يعمّ الوطن العربي كله، وخارج حدود الدول العربية السبع.

وفي مثل هذا الجو العربي الرسمي، والبريطاني من جانب، والعربي القومي من جانب آخر، انعقد في ٢٥ أيلول/سبتمبر ١٩٤٤ أول اجتماع «للجنة التحضيرية للمؤتمر العربي العام» سبقتها حفلة شاي أقامها النحاس باشا على شرف رؤساء الوفود العربية، وعزف فيها النشيد الوطني للدول العربية المشتركة وتبودلت فيها الخطب الرسمية.

وقد برز في الخطب الاتجاهان نفسيهما، العربي الرسمي، والعربي القومي، في السطور وما بين السطور، في تلك الخطب حتى قبل أن تبدأ اللجنة التحضيرية أعمالها، ويدلي الوفود بأرائهم.

ففي الكلمة التي ألقاها النحاس باشا، وكانت مكتوبة بلغة الدواوين المشرقة التي ألفناها أيام الصبا في بيانات حزب الوفد المصري، فقد أعلن النحاس باشا أنه «علينا أن نعمل على ما فيه صلاح حالنا وحسن مآلنا. وذلك هو في الواقع ما أردناه بمشروع الوحدة العربية الذي نادينا له اليوم بهذا الاجتماع السعيد».

ومن هذا المفهوم القاصر لمعنى الوحدة العربية عن «صلاح الحال وحسن المآل» انتقل النحاس باشا إلى التوكيد بأن المشرق العربي ديمقراطي بطبيعته وأنه برهن في الحريين العالميتين على «ديمقراطيته وساهم في فوز قضية الحق والعدل» والإشارة هنا واضحة تضع المشرق العربي في معسكر الحلفاء.

ولم يفت الرئيس المصري كذلك أن يشير إلى أن نهضة المشرق العربي ستصبح من أقوى دعائم الأمن «وعوامل السلام في العالم» وهذه إشارة واضحة إلى الأهداف

الرئيسية للمنظمات الإقليمية» كما كانت محددة في مشروعات دول الحلفاء. وكانت خلاصة هذه المشروعات قد حملها السفراء البريطانيون إلى العواصم العربية للاطلاع عليها ودراستها.

وإذا كانت خطبة الرئيس المصري تعكس الفكر العربي الرسمي، فإنه على النقيض من ذلك جاءت خطبة الوفد السوري لتعكس الفكر العربي القومي، فقد تحدث الرئيس السوري عن «تحقيق الغاية العظمى التي تسعى وراءها الأقطار العربية الأربعة لتؤلف وحدة قوية، من أجزاء متماسكة في السلم والحرب. وهي وحدة نعتبرها لنا ضرورة من ضرورات الحياة وسبباً من أسباب البقاء».

ثم عاد الرئيس السوري وأكد معنى الوحدة مرة ثانية في ختام كلمته فقال: «إن أحسن تعبير للمهمة التي نتهياً للقيام بها هو ما قاله رئيس جمهوريتنا، وهو أن البلاد السورية تأبى أن يرتفع في سمائها لواء يعلو على لوائها، إلا لواء الوحدة العربية. وهذه الكلمة هي عنوان السياسة التي أوصى بها إلينا رئيسنا وتملتنا إياها أمتنا».

واكتفى رئيس وفد الأردن أبو الهدى باشا بتوجيه كلمة شكر موجزة مثنياً على مصر على «ما أظهرت من عطف وتأييد للمشروع العظيم الذي دعوتكم إليه بصدق وإخلاص، ووصفتكموه لنا الآن أحسن وصف بأوضح أسلوب». وبذلك يكون الرئيس الأردني متفقاً مع النحاس باشا في أن أوضح أسلوب لمفهوم الوحدة العربية يجب أن يكون خالياً من الوضوح. وألقى كلمة العراق رئيس الوزراء السيد حمدي الباجه جي، فقد كان نوري باشا هو العضو الثالث في الوفد العراقي، وكان آنذاك قد خرج من الحكم، ليحكم من الخارج أكثر مما يحكم من الداخل، وقد بدا واضحاً أن كلمة العراق خالية من أي كلام عن الوحدة العربية، ولا عن الدولة الاتحادية في أي شكل من أشكالها مقتصرأ على القول «إن الأفكار في الحرب العالمية الأولى كانت متجهة نحو إحياء تراث الماضي وتأسيس كيان سليم وصالح من أجزاء البلاد العربية المشتتة والعمل على توطيد الصلات الأخوية وترسيخها كما نوهتم رفعتكم عن ذلك في خطابكم البليغ. ونحن العرب أولى من غيرنا بضرورة التعاون والتآزر. وتأييد العمل بمثل هذه الفكرة وتحقيقها».

وأكدت خطبة لبنان اعتزاز ممثليه بوجودهم بين ممثلي «الأمم العربية» وهو تعبير النحاس الذي كان يردده دوماً كلما أراد التحدث عن الأمة العربية فيشير بلفظ الجمع إلى «الأمة العربية». وأوضح المندوب اللبناني أن المهمة الملقاة على عاتق اللجنة التحضيرية تدعو إلى جمع الشمل للتعاون الوثيق. وختم كلامه بأن لبنان أخذ على نفسه عهداً أن لا يكون للاستعمار «مقراً»، ولا لاستعمار إخوانه البلدان العربية «ممرأ» وأن

يكون ويبقى سيداً عزيزاً مستقلاً حراً. وأنه سيظل أبداً في الرعيل الأول عاملاً على تأليف القلوب وتوحيد الصفوف.

أما وفدا المملكة العربية السعودية والمملكة المتوكلية اليمنية فلم يتحدثا لأنهما لم يحضرا جلسة الافتتاح، وكان أن أبرق النحاس باشا بصفته رئيساً للجنة التحضيرية إلى كل من الملك عبد العزيز آل سعود، والإمام يحيى حميد الدين ملك اليمن، يرجوهما إيفاد من يمثلهما في الاجتماعات. فحضر السيد حسين الكيسي مندوباً عن الإمام يحيى «بصفته مستمعاً ولسد الفراغ الذي أشرتم إليه»، كما ذكرت البرقية الجوابية من رئيس الديوان الملكي في اليمن، وكان طبيعياً أن لا يكون في كلمة مندوب اليمن ما هو جدير بالتسجيل فإنه قد حضر لسد الفراغ، وإن كان الفراغ قد بقي على حاله.

وفي الجلسة الثالثة حضر الشيخ يوسف ياسين والسيد خير الدين الزركلي عن المملكة العربية السعودية، وخطب الشيخ يوسف خطبة منبرية، حياً فيها «جلالة العاهل الأكبر مجدد نهضة مصر ورافع لواء العمران والعرفان فيها صاحب الجلالة الملك فاروق الأول حفظه الله». كما حيا مصطفى مصر الذي كان له الفضل الأوفر في الاجتماع بهذا البلد». وبعد عبارات مشرقة عن العروبة وموقع الجزيرة العربية، حدد الغرض من الاجتماع بأنه لإعادة عهد من الإخاء والتعاون يشعر الجميع بالحاجة إليه.

وابتدأ العمل في اللجنة التحضيرية، بحضور الوفود السبعة، وأخذت كثير من ملامح المولود المرتقب تبدو شيئاً فشيئاً. ذلك أنه بعد انتهاء المشاورات العامة، والخطب العلنية، أصبح لا بُدَّ من تسمية الأشياء بأسمائها، ولا بُدَّ من تحديد «هيكل» العمل العربي، شكلاً وهدفاً، واسماً وموضوعاً.

ولا بُدَّ أن نلاحظ في هذا المجال أن اللجنة التحضيرية، وهي في الواقع تمثل جميع الوفود، برؤسائها وأعضائها، قد عقدت ثماني جلسات متوالية تقريباً، وفي الأيام السبعة من شهر تشرين الأول/أكتوبر انعقدت يوماً باستثناء يوم الجمعة، وكان العمل يمضي بسرعة كأنما كان هنالك «سوط» يلهب ظهر اللجنة للفراغ من عملها في أقرب وقت، وكانت كأنها في سباق مع الزمن، وسيظهر السبب بعد نهاية أعمال اللجنة.

وفي الجلسة الثانية ذكر النحاس باشا أنه يجب المضي في التنفيذ بأسرع ما استطاع، «ونحن نريد نتائج محققة». ولم يكن أحد من الوفود العربية يدري السبب في هذا السباق.

وفي الجلسات الأولى فتح ملف «الوحدة العربية» من جديد، فقد كانت المشاورات حول هذا الموضوع في الصيف الماضي ثنائية بين النحاس باشا والوفود العربية. واحداً بعد الآخر، أما في هذه المرحلة فإن الوفود العربية السبعة تلتقي لأول مرة مجتمعة،

وتناقش مواضيع الوحدة، الاتحاد، التعاون، و«أداة» التعاون وما إلى ذلك.

وعرض النحاس باشا أن يبدأ بمناقشة «أداة» التعاون لأن الاتفاق عليها يبين مدى التعاون. وهنا تساءل الوفد العراقي عن رأي مصر في هذا الموضوع، فأجاب النحاس باشا بأن مصر كانت رأياً فعالاً وهي تفضل إبداءه في ضوء المناقشات.

وهنا توقف المجتمعون عن المناقشة، ينظر بعضهم إلى بعض، وهم في حالة صمت وتردد، ينتظرون أحداً أن يفتح الموضوع، الذي أصبح «حساساً» كما وصفه الوفد العراقي.

وانبرى السيد رياض الصلح رئيس وزراء لبنان للكلام: «ما دامت الهيئة تتردد في مناقشة الموضوع»، على حدّ تعبيره، ثمّ أوضح في كلام طويل أنّه يتعين أولاً أن يقوم العمل العربي على أساس احترام استقلال كلّ بلد وسيادته، وقضية التعاون وأداته يهون أمرها، وخلص بعد ذلك إلى القول إنه إذا كان المقصود من الوحدة هو الانتقال من الاستقلال لِقُضَيَّ على التعاون، وإنه ما دامت فكرة الحكومة المركزية قد استبعدت فينبغي الاقتصار على التعاون. ولم يكن غريباً هذا الكلام من رئيس الوزراء اللبناني، فإن انضمام لبنان إلى هذه الاجتماعات كان شرطه الأول والأخير الاحتفاظ بالاستقلال والسيادة كامليين غير منقوصين.

وتدخّل الرئيس السوري ليقول بنبرة حاسمة بأن سوريا لا ترى عن الوحدة بديلاً، وأنها مستعدة للتنازل عن كلّ سيادتها لتحقيق هذه الغاية. ثمّ أضاف إلى ذلك أنّه ما دامت الظروف والحوادث قد قضت بأن تكون هنالك دول عربية متعددة لشعب عربي واحد فإن سوريا مضطرة أن تبحث الأمور في هذا الضوء، ولكن ذلك لا يمنع أن يكون للبلاد العربية اتجاه سياسي واحد لأن مصلحة الجميع تقضي بأن تكون السياسة الخارجية موحدة فلا يستطيع عضو من أعضاء الدول العربية الخروج عنها.

وعاد الرئيس اللبناني إلى الكلام مرة أخرى، وهو من قادة الحركة العربية الوحودية الأوائل، فقال إن سوريا تريد الوحدة العربية بكل ما تعنيه هذه الكلمة، وإنه لو كان ممثلاً عن سوريا لقال الكلام الذي قاله الرئيس السوري، ثمّ استطرد يشرح ظروف لبنان الداخلية والخارجية وأكد أنّه يجب أن يبدأ بقضية الاستقلال والعمل على احترامه أولاً. واستشهد بما قاله ممثلون «لدول أعرق عروية» (يقصد السعودية) بأنهم يؤثرون تأجيل النظر في التعاون السياسي إلى أن تتغير الظروف.

وعند هذا الكلام الحاسم عن الاستقلال تدخل النحاس باشا ليقول بأن استقلال الدول العربية جميعاً هو أساس وجودها في هذه الاجتماعات، وانضمّ إلى هذا الموقف نوري باشا السعيد وأبو الهدى باشا على اعتبار أن الدول العربية ترغب

في زيادة التعاون والتضامن في ما بينها، ولكن على أساس الاحتفاظ بكامل سيادتها واستقلالها. وذهب نوري باشا إلى أبعد من ذلك، وهو صاحب مشروع «الهلال الخصيب»، فطلب إلى الوفد السوري أن يقنعه بإمكان تأليف حكومة مركزية للبلاد العربية كلها، «وإلا فليوافق معنا على استبعادها ليكون هناك إجماع في الموضوع».

وبطبيعة الحال فقد كان «الإجماع» مطلوباً حول هذا الموضوع من أجل الرأي العام العربي الذي كان يطالب خارج الاجتماع بالوحدة العربية بأي شكل من أشكالها. وقد ظلّ «الإجماع» مصيبة الجامعة العربية طوال حياتها.

وتدخّل وزير الخارجية السورية السيد جميل مردم وطلب أن يتعرف على رأي مصر في الموضوع، فأجابه النحاس باشا بأن مصر ترى استبعاد موضوع الحكومة المركزية. ونصّ المحضر بعد ذلك «أنّه تقرر بالإجماع، بما في ذلك رأي مصر، استبعاد تأليف حكومة مركزية للبلاد العربية كلها لتعذر ذلك، ولمسأسته باستقلال البلدان العربية وهي جميعاً تريد المحافظة على هذا الاستقلال».

وبعد استبعاد الوحدة على شكل حكومة مركزية انتقل البحث إلى الاتحاد، على الوجهين: التنفيذي وغير التنفيذي.

وهنا أخذت مصر تكشف عن رأيها شيئاً فشيئاً لتقود المناقشة إلى حيث تريد، فتكلم الوفد المصري (الهلال باشا) وقال ملخصاً المشاورات حول هذا الموضوع: الخلاصة أن الإجماع منعقد على تكوين هيئة «للأمم العربية» والخلاف هل يكون رأي هذه الهيئة ملزماً أو غير ملزم. ولا بُدّ من وجود هيئة، والموضوع المطروح للمناقشة هو: هل يكون رأيها ملزماً للجميع أو ملزماً لمن يقبله؟

وكانت هذه أول مرة تفصح فيها مصر عن قيام هيئة عربية وعمّا إذا كانت قراراتها ملزمة أو غير ملزمة، وسرى في هذا الكلام «بذور» الجامعة العربية وميثاقها واختصاصها.

وعقّب السيد جميل مردم، وزير الخارجية السورية على كلام الهلال باشا، بأن الإلزام في الأمور الداخلية قد استبعدناه، أما في الأمور الخارجية فلا بُدّ من الإلزام إذا وحدنا السياسة الخارجية.

ورأى نوري باشا أن تكون القرارات ملزمة في المسائل التي يمكن أن تضر بأي من الدول العربية، أما في غير ذلك فيمكن التساهل ويكون القرار غير ملزم. «وعلى سبيل المثال فإنه لا يصحّ أن تتوجه بعض الدول العربية إلى اتجاه سياسي يضر بالدول العربية الأخرى».

وتدخل النحاس باشا ليحسم الأمور في موضوع الإلزام وعدم الإلزام، فأكد أن فكرة اتحاد عربي له سلطة تنفيذية وقراراته ملزمة أمر يستبعده الجميع للأسباب نفسها التي أدت إلى استبعاد فكرة الحكومة المركزية، وأنه لا يبقى بعد ذلك إلا الرأي الأخير وهو تكوين اتحاد لا تكون قراراته ملزمة إلا لمن يقبلها.

وطلب الوفد السوري تأليف لجنة فرعية لبحث الموضوع من جميع نواحيه. ولكن النحاس باشا رأى أن في ذلك ضياعاً للوقت وأنه يرغب أن يتلو على الوفود صيغته التي وضعها. وراح النحاس باشا يقرأ من ملفه اقتراحه كما يلي :

«تؤلف جامعة الدول العربية من الدول العربية المستقلة التي تقبل الانضمام إليها، ويكون لهذه الجامعة مجلس يسمى مجلس جامعة الدول العربية تمثل فيه الدول المشتركة في الجامعة على قدم المساواة، وتكون مهمته مراعاة تنفيذ ما تبرمه هذه الدول في ما بينها من الاتفاقات وعقد اجتماعات دورية للنظر بصفة عامة في شؤون البلاد العربية ومصالحها وتوثيق الصلات بينها وتنسيق خططها السياسية تحقيقاً للتعاون فيها. وتكون قرارات هذا «المجلس» ملزمة لمن يقبلها، في ما عدا الأحوال التي يقع فيها خلاف بين دولة عربية وأخرى، ففي هذه الأحوال تكون قرارات مجلس الجامعة نافذة ملزمة»، وسنرى هذه المعاني في «ميثاق الجامعة» في الفصول اللاحقة.

ولم يتسع الوقت لتعليقات مستفيضة سوى ما قاله الرئيسان اللبناني والسوري، إن حكم المجلس يكون ملزماً بصدد الخلافات بين الدول العربية إلا في ما يتعلق بالاستقلال والحدود.

وقد وضح من الصيغة التي قرأها النحاس باشا، أن «الهيئة» التي كان يتحدث عنها الهلالي باشا هي «الجامعة العربية» وأن ملف الوفد المصري كان يحتوي مشروعاً كاملاً عن «الجامعة العربية» وأن الخبراء والدبلوماسيين المصريين كانوا يتجهون في صياغتهم نحو إنشاء «منظمة إقليمية» تقوم على أساس التعاون والتنسيق، وقد أعطى لهذه المنظمة الإقليمية اسم «جامعة» و«عربية» ولتكون مقبولة عند الرأي العام العربي الذي كان يلح على الوحدة، وكذلك، وهذا هو الأهم، لتحظى الوفود العربية الرسمية من غضبة الجماهير العربية.

والواقع أن لفظ جامعة قد أثار جدلاً كبيراً. فقد تساءل السيد أرشد العمري، عضو وفد العراق، لماذا استعملنا كلمة «الجامعة» ولم نقل الحلف والاتحاد. وأصرّ الوفد السوري على استعمال لفظة «حلف» لأن كلمة «جامعة» تستعمل في الدلالة على شعوب غريبة عن بعض. وتدخل الهلالي باشا من الوفد المصري، ودافع عن لفظ

«الجامعة» بأنها تؤدي معاني الارتباط الوثيق استثناساً بالقول المعروف «الصلاة جامعة» و«يد الله مع الجماعة».

ثم جرت مناقشات عامة حول الصيغة التي تلاها النحاس باشا، عبارة عبارة، وكلمة كلمة، وانتهى الأمر إلى تأليف لجنة فرعية لتنظر في الصياغة في ضوء الملاحظات التي أبدتها الوفود العربية، ولم تدخل اللجنة الفرعية إضافات أساسية على صيغة الوفد المصري سوى عبارة واحدة وهي: «لا يجوز في أية حال اتباع سياسة خارجية تضر بسياسة جامعة الدول العربية أو أية دولة منها».

والواقع أن الدارس لمحاضر المداولات يستطيع أن يلاحظ فوراً أن الوفد المصري كان يعرف ما يريد بالضبط، وأن خبراءه من القانونيين والدبلوماسيين قد ملأوا ملفاتهم بمختلف الصياغات والدراسات، وأنهم كانوا حاضرين للإجابة عن كل سؤال، والخروج من كل مأزق بأكثر من مخرج. على حين كانت الوفود العربية الأخرى لا تحمل معها إلا آمالاً وأفكاراً عامة ليست لها قوالب جاهزة ولا صياغات يمكن الاعتماد عليها، ولذلك كان طبيعياً أن تفوز مقترحات مصر «بالقبول» العام قبلت الوفود العربية أو لم تقبل.

ثم إن السيد جميل مردم وزير الخارجية السورية أراد أن يضيف عبارة تتصل بموضوع استقلال لبنان ليقفل هذا الباب، بعد أن اتفقت الكلمة بحسب صيغة النحاس باشا، أن «الجامعة العربية» قائمة على أساس احترام السيادة والاستقلال لكل دولة عربية، فاقترح أن يصدر تصريح ينص على «أن الدول العربية تؤيد مجتمعة احترامها لاستقلال لبنان وسيادته بحدوده الحاضرة وهو ما سبق لحكومات هذه الدول أن اعترفت به بعد أن انتهج سياسة استقلالية أعلنتها حكومته في بيانها الوزاري الذي نالت عليه موافقة المجلس النيابي بالإجماع في ٧ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٤٧».

ووافقت الوفود العربية على هذا التصريح وأن يكون جزءاً من الوثيقة التي تصدر عن الهيئة التحضيرية. وأسقطت سوريا تحفظاتها الإقليمية على لبنان.

وبعد أن انتهت قضية لبنان بهذا التصريح، انتقل البحث إلى القضية الفلسطينية، وطلب النحاس باشا إلى السيد موسى العلمي ممثل عرب فلسطين، يومئذ، أن يدلي ببيان عن القضية من جميع وجوها:

وتحدث السيد العلمي مفصلاً عن القضية الفلسطينية منذ وعد بلفور إلى عهد الانتداب البريطاني، مستعرضاً نضال الشعب الفلسطيني وثوراته المتعاقبة لمقاومة الهجرة اليهودية وإنشاء الوطن القومي اليهودي، ووضع أمام الوفود العربية جميع الأرقام والوقائع التي مرت بها القضية الفلسطينية حتى الأربعينيات، والحلول

المختلفة، التي اقترحتها بريطانيا لتسوية المشكلة، والأوضاع الخطيرة التي يواجهها الشعب الفلسطيني وهو يتصدى بمفرده للصهيونية والاستعمار البريطاني معاً، وتطرق كذلك إلى موضوع الأراضي وضرورة الحفاظ على عروبتها ومساندة الشعب الفلسطيني بكل وسائل الدعم الاقتصادي والسياسي، وفي نهاية بيانه تقدم باقتراحات سياسية وإعلامية واقتصادية لدعم نضال الشعب الفلسطيني. وبعد أن أنهى السيد العلمي بيانه الوافي قال النحاس باشا: «الحقيقة إن هذا الكلام أزعجني جداً وما كنت أظن أن المسألة خطيرة إلى هذا المدى»، وثنى على كلامه رئيس وزراء العراق بقوله: «الحقيقة إننا تأثرنا»، ثم عاد النحاس باشا إلى ملفه فقرأ منه اقتراحاً عن فلسطين بالنص التالي:

«تري اللجنة أن فلسطين ركن مهم من أركان البلاد العربية وأن حقوق العرب لا يمكن المساس بها من غير إضرار بالسلم والاستقرار في العالم العربي، كما ترى اللجنة أن التعهدات التي ارتبطت بها الدولة البريطانية والتي تقضي بوقف الهجرة اليهودية والمحافظة على الأراضي العربية والوصول إلى استقلال فلسطين هي من حقوق العرب الثابتة التي تكون المبادرة إلى تنفيذها خطوة نحو الهدف المطلوب ونحو استتباب السلم وتحقيق الاستقرار. وتعلن اللجنة تأييدها لقضية عرب فلسطين بالعمل على تحقيق أمانهم المشروعة وحقوقهم العادلة. وتصرح اللجنة بأنها ليست أقل تألماً من أحد لما أصاب اليهود في أوروبا من الويلات والآلام على يد بعض الدول الأوروبية الديكتاتورية، ولكن يجب ألا نخلط بين مسألة هؤلاء اليهود وبين الصهيونية، إذ ليس أشدّ ظلماً من أن نحلّ مسألة يهود أوروبا بظلم آخر يقع على عرب فلسطين على اختلاف أديانهم ومذاهبهم».

وقد وضّحت هذه الصياغة البارعة عن القضية الفلسطينية، التي جمعت بين الدبلوماسية والحفاظ على الأسس الوطنية للقضية الفلسطينية، أن مصر قد جاءت إلى المباحثات وهي على أتم الاستعداد في عرض مواقفها وإعداد وثائقها.

وفي الجلسة النهائية ٧ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٤٤ التي عقدت للاستماع إلى الصيغة النهائية لما جرى عليه الاتفاق بشأن الجامعة العربية ولبنان وفلسطين، افتتح النحاس باشا الجلسة «ببشرى إلى الزملاء المحترمين بأن الزميل السيد حسين الكيسي تلقى برقية من الإمام يحيى يأذن له فيها بالاشتراك في أعمال اللجنة»، وهي موجهة من «الإمام يحيى إلى «الولد» حسين الكيسي تأمره بالاشتراك في اللجنة التحضيرية» بشرط عدم التعهد بشيء إلا بعد العرض علينا لنوافق على ما نرى»، وقد جاءت هذه البرقية عند نهاية النهاية.

لقد كان عمل اللجنة الفرعية منتهياً، وهو مؤلف من بيان صادر عن اللجنة التحضيرية، وبروتوكول مرافق.

وقد وقع رؤساء الوفود على الوثيقتين باستثناء الوفدين السعودي واليمنى فقد أرجأ إبداء الرأي بعد عرضها على ملكي الدولتين، وقد وقعاها في ما بعد بتاريخ ٣ كانون الثاني/يناير ١٩٤٥ و ٥ شباط/فبراير ١٩٤٥.

وقد أعلنت اللجنة في البيان: «أن تلك الفرصة السعيدة التي هي بحق من أعظم الصفحات وأمجدها في تاريخ العرب فتزف إلى البلاد العربية قاصيها ودانيها أطيبت تهانيها وأصدق أمانيتها».

وأما البروتوكول، وهو الذي اشتهر في ما بعد ببروتوكول الإسكندرية فقد نصّ على إنشاء جامعة الدول العربية، وعلى أوجه التعاون في الشؤون الاقتصادية والثقافية والاجتماعية وغيرها، وعلى قرار خاص باستقلال لبنان، وعلى قرار خاص باستقلال فلسطين. وعلى تأليف لجنة لإعداد مشروع لنظام «مجلس الجامعة» ولبحث المسائل السياسية التي يمكن إبرام اتفاقات فيها بين الدول العربية. وبعد يومين من صدور البيان والبروتوكول، أعفى النحاس باشا من الحكم، وأصدر الملك فاروق أمراً بتعيين حكومة جديدة برئاسة أحمد ماهر باشا.

وكانت أزمة الحكم قد بدأت قبل ذلك بقليل، هل يبقى النحاس باشا في الحكم أو لا يبقى؟ لأسباب خارجة عن الصدد، وكان هذا هو «السوط» الذي أشرنا إليه في العمل، والاتفاق، والتوقيع، والإعلان حتى من غير موافقة السعودية واليمن.

وكان مقدراً أن تأتي إلى الميدان حكومة مصرية أخرى، ولكن البروتوكول ظلّ هو العمود الفقري لهيكل «الوحدة العربية» التي بقي اسمها عنواناً للعمل العربي.

وسنرى في ما بعد كيف أصبح البروتوكول، في معظم معانيه ونصوصه، هو ميثاق جامعة الدول العربية توقعه الدول العربية بعد خمسة أشهر من تاريخ البروتوكول.

وكلاهما: البروتوكول والميثاق، يعينان «منظمة إقليمية» اسمها «جامعة الدول العربية».

وسنرى بالتفصيل، والدراسة المقارنة، أن هذه «الجامعة» وهذا «الميثاق» بعد أن تشطب منهما لفظة (عربية) يمكن أن تنضم إليه أية مجموعة من الدول الأجنبية، والغربية بعضها عن بعض. بل وفي أية قارة من قارات العالم.

الفصل (الساوس)

وجاء دور أمريكا في الوقت المناسب

كان مقدراً، لحكومة النحاس باشا، أن تتلقف من فم المستر إيدن وزير الخارجية البريطانية تصريحه الشهير بشأن الوحدة العربية، وتبدأ العمل على طريقة المشاورات الثنائية مع وفود الحكومات العربية، ثم الاتفاق على صيغة بروتوكول الإسكندرية، وتوقيعه، وإعلانه على الرأي العام العربي.

وبعد أن أقيمت حكومة النحاس باشا من الحكم، انتقلت تركة «الوحدة العربية» إلى حكومة أحمد ماهر باشا لتبدأ العمل من حيث انتهى في خريف ١٩٤٤، واستؤنفت الاتصالات مع الحكومات العربية لعقد اللجنة الفرعية التي عهد إليها بوضع مشروع ميثاق جامعة الدول العربية. وقد انعقد الاجتماع الأول للجنة في منتصف شهر شباط/فبراير ١٩٤٥ بدار وزارة الخارجية المصرية، فقد كان الوقت شتاء، ولم يعد من داع لعقده في قصر انطونيادس في الإسكندرية.

ولم يكن التغيير قاصراً على مكان الاجتماع وموعده، ولكن التغيير أصاب الحكومات العربية السابقة التي شاركت في مشاورات الوحدة العربية، فقد سقطت مع النحاس باشا، ولأسباب مختلفة من غير شك. ولكن القاسم المشترك الأعظم الذي ساهم في إسقاطها أن الرأي العام العربي لم يكن راضياً عما انتهى إليه الأمر في نصوص بروتوكول الإسكندرية، مستبعداً الوحدة العربية، ولو في خطوة أولى على الطريق.

وهكذا، بالإضافة إلى استبدال النحاس باشا بأحمد ماهر باشا لرئاسة الوزارة المصرية، فقد استبدل رياض الصلح بالسيد عبد الحميد كرامي رئيساً لوزراء لبنان، واستبدل توفيق باشا أبو الهدى بسمير باشا الرفاعي رئيساً لوزراء شرق الأردن، واستبدل السيد سعد الله الجابري بالسيد فارس الخوري رئيساً لوزراء سوريا، واستبدل السيد حمدي الباجه جي بنوري باشا السعيد رئيس وزراء العراق؛ ولم يكن

ذلك محض مصادفة، ولكنها قوة الرأي العام العربي في الإصرار على الوحدة العربية، وهي أيام كان فيها الرأي العام العربي، حراً سيداً مستقلاً، ولم يكن قد وقع تحت «احتلال» السلسلة الطويلة من الحكم العربي المعاصر، وتحت سيطرة مخابراته وصحافته، وزبانيته.

وقد وضع الاهتمام بالرأي العام العربي في خطبة الافتتاح التي ألقاها محمود فهمي باشا النقراشي وزير الخارجية المصرية، فبعد أن أشار إلى مهمة اللجنة الفرعية في إتمام الدور النهائي لإقامة بناء جامعة الدول العربية أعرب عن تمنياته في تحقيق «رغبات الشعوب العربية كلها التي بقيت أجيالاً عديدة تتطلع إلى اتحادها ومجدها». وأشار في موضع آخر إلى هدف الاجتماع بقصد إقامة «السلام والاتحاد والتعاون في ساحة الشعوب العربية. وأن العالم سيعلم أن الدول العربية المتحدة في الجامعة العربية ليست أداة للاعتداء أو السيطرة على الغير، بل وسيلة للتعاون مع من يريد التعاون معها على أساس العدل والحرية للجميع».

ولقد كانت مخاطبة الرأي العام العربي بارزة في خطاب مصر، بالإضافة إلى الإشارات المتكررة إلى «الاتحاد». تطميناً وتهدةً للجماهير العربية التي لم تكن راضية عن حكوماتها.

ولقد امتازت الاجتماعات في هذه المرحلة بالعمل المتواصل، يوماً بعد يوم، فقد عقدت ستة عشر اجتماعاً استمرت من ١٤ شباط/فبراير ١٩٤٥ إلى ٣ آذار/مارس ١٩٤٥ للاتفاق على مشروع ميثاق جامعة الدول العربية. وكانت الجلسة الأولى مخصصة للبحث في أمر حضور السيد موسى العلمي مندوباً عن فلسطين، كما جرى في الاجتماعات السابقة في الإسكندرية. وقد طال الجدل بين وزير الخارجية اللبنانية السيد هنري فرعون، وبقية الوفود العربية بصدد الصفة التي يحضر فيها مندوب فلسطين، وما إذا كان له حق الاشتراك في المناقشات العامة وحق التصويت، أو أن مشاركته قاصرة على بحث القضية الفلسطينية وإبداء الرأي بشأنها.

وكانت اعتراضات الوزير اللبناني منبثقة من موضوع السيادة والاستقلال، فقد كان لبنان كما أسلفنا في الفصول السابقة، موافقاً على الانضمام إلى الجامعة ولكن باعتباره دولة مستقلة ذات سيادة ومعتزاً بها، ومن هنا فإنه لا يرى مبرراً قانونياً لاشتراك فلسطين في مباحثات الجامعة العربية وهي ليست دولة ذات سيادة.

وقد طال الأخذ والردّ في الأمر وانتهى بالموافقة على إصدار بيان رسمي يعلن «دعوة السيد موسى العلمي لحضور جلساتها». هكذا من غير تعليل ولا تبرير، ولا صفة ولا اختصاص.

وفي هذه الجلسة أعلن الرئيس أن السعودية قد وقّعت في ٣ كانون الثاني/يناير ١٩٤٥ بروتوكول الإسكندرية استناداً إلى ملاحظات تضمنتها مذكرة سعودية قدمت إلى رئيس وزراء مصر أحمد ماهر باشا بوصفه رئيساً للجنة التحضيرية، وقد نصت المذكرة السعودية على أنه ينبغي أن يعقد «حلف بين الدول العربية يرمي إلى تكافلها وتعاونها وسلامة كُُلّ منها وسلامة مجموعها ويضمن حسن الجوار بينهم. وأن لكلّ دولة عربية أن تعقد مباشرة اتفاقات لسلامتها مع أية دولة عربية أخرى من غير أن تكون ضارة بإحدى الدول العربية. وأنه اجتناباً للمشاكل بين الدول العربية يجب أن يكون مفهوماً من البداية أن نظام سوريا ولبنان كجمهوريتين سيستمر كما هو مفهوم وأن استقلالهما التام متفق عليه».

وهذه إشارة واضحة أن السعودية لا توافق على مشروع «الهلال الخصيب» الذي اقترحه نوري باشا السعيد، ولا على مشروع «سوريا الكبرى» الذي اقترحه الأمير (الملك عبد الله)، وأن السعودية تؤثر أن تكون العلاقات بين الدول العربية قائمة على أساس الحلف. وقد سبق للسعودية والعراق واليمن أن تعاهدوا على حلف بينهم لينظم العلاقات والمصالح في ما بينهم.

ولم يقدم أي من الوفود العربية ملاحظة على هذه الملاحظات السعودية. وأرفقت المذكرة السعودية كوثيقة رسمية في محاضر الجلسات.

وفي هذه الجلسة، كذلك، أعلن الرئيس أنه جاءه خطاب من وزير أمريكا المفوض أرسل معه نسخاً بالعربية لوثائق مؤتمر ديمبارتون أوكس «أتشرف بتوزيعها على حضراتكم» كما قال وزير الخارجية المصرية، للإفادة منها وأعتقد أنكم تشاركون في تقديم الشكر لجنابه على ما أبداه من اهتمام في إرسال هذه النسخ في الوقت المناسب».

وكانت فraise الوزير المصري صادقة حقاً، فقد وصلت هذه الوثائق في الوقت المناسب، «حينما كانت الحكومات العربية تتهاى لتضع مشروع ميثاق جامعة الدول العربية، كما كانت الولايات المتحدة الأمريكية حريصة أن تعطي إشارة البدء في الوقت المناسب. تماماً كما فعلت بريطانيا في إعطاء إشارة البدء إلى الدول العربية لإعداد مشروع للوحدة العربية يكون مقبولاً عند الجميع».

ومقترحات ديمبارتون أوكس هذه، نسبة إلى اسم مقر الاجتماع الكبير الذي انعقد في مدينة جورج تاون في ضواحي واشنطن وحضره ممثلون عن الاتحاد السوفياتي والصين وبريطانيا وأمريكا، من ٢١ آب/أغسطس ١٩٤٤ إلى ٧ تشرين الأول/أكتوبر، قد وضعت الأسس العامة لميثاق المنظمة العالمية التي عرفت في ما بعد بالأمم المتحدة، وكذلك المبادئ الأساسية للمنظمات الإقليمية.

والمبادرة الأمريكية هذه لم يكن لها إلا معنى واحد، وهو أنه على الوفود العربية أن تقيم «منظمة إقليمية» ويكون اسمها «الجامعة العربية». المهم أن موضوع الوحدة العربية على شكل اتحاد تنفيذي أو غير تنفيذي أمر غير وارد ولا مجال لتحقيقه، وأن الطريقة المثلى التي يتعين على الدول العربية اتباعها، هي أن تهتدي بمقترحات دمبارتون أوكس وتؤسس منظمة إقليمية، وكفى.

ومقابل مقترحات دمبارتون أوكس التي دسّها وزير أمريكا المفوض إلى اجتماعات اللجنة الفرعية، كانت البرقيات تنهال بالآلاف على رئاسة اللجنة من جميع أرجاء الوطن العربي، ومن المهجر، وكلها تطالب بالوحدة وتناشد الدول العربية العمل على تحقيقها، وكانت هذه البرقيات تتلى في بداية الجلسات وتثبت في المحضر أسماء مرسلها، ولكنها أصبحت من الكثرة بحيث لم تعد تجد متسعاً لقراءتها ولا لذكرها في المحاضر. ومن هذه الرسائل على سبيل المثال، برقيات من غرة، ومن كلية معهد الحقوق بالقدس، ومن وكيل الحزب العربي الفلسطيني بالقدس، ومن رئيس مؤتمر بلديات فلسطين، ومن المركز العام لجمعيات الشبان المسلمين بالقاهرة، ومن البرازيل، ومن جمعية الشبيبة السورية اللبنانية في المهجر، ومن طلبة كلية بير زيت، ومن القاهرة، ومن طرابلس الغرب، ومن الدكتور فيليب حتي من أمريكا (المؤرخ اللبناني الأمريكي المعروف) وبرقية من جامعة الصداقة العربية الكندية تتوقع «نتائج عظيمة من اتحاد الدول الناطقة باللغة العربية» ورسالة من السيد محمد إدريس المهدي السنوسي «ملك ليبيا في ما بعد» يقول فيها: «إنه يتعشم من أن لا تحرم ليبيا من أن تمثل بجامعة الوحدة العربية».

ومن الرسائل المهمة التي تلقتها اللجنة، رسالة من علماء الأزهر وطلابه، ومن اللجنة العليا للدفاع عن الجزائر، ورابطة الدفاع عن مراكش، ورابطة الدفاع عن تونس، وجبهة الدفاع عن أفريقيا الشمالية، وكلّ هذه الرسائل تشدّد على قيام اتحاد بين الدول العربية، إلى جانب قيام هذا الاتحاد بالدفاع عن القضايا العربية التحريرية في شمال أفريقيا، ولم تكن هذه الأقطار قد استقلت بعد.

وكلّ هذه البرقيات والرسائل، وإن اختلفت صياغتها، ولكنها تلتقي عند المعنى الكبير وهو الوحدة العربية الحقيقية، والمناشدة لإقامتها تحقيقاً لأهداف الأمة العربية.

وعلى هذا، فقد كان يهّب على اللجنة الفرعية تياران شديدان من الريح العاصفة، التيار البريطاني الأمريكي للعمل على إنشاء منظمة إقليمية يكون شأنها شأن المنظمات الإقليمية الأخرى التي ستنشأ في العالم، والتيار العربي القومي الذي يلح على إقامة منظمة عربية تستهدف الوحدة العربية. وسيرى المواطن العربي في النهاية لمن كانت

الغلبة بين هذين التيارين ، وأي الطريقين اختارت الحكومات العربية في عملها.

وبدأت اللجنة دراستها لوضع نظام للجامعة العربية ، وأمامها مشروعان عربيان ، أحدهما المشروع العراقي ، والثاني المشروع اللبناني. وكان متفقاً عليه من البداية أن بروتوكول الإسكندرية هو الأصل ، وأنه هو الأساس الذي يجب أن يبنى عليه نظام الجامعة.

وقد كرر المشروع العراقي الصياغات الواردة في بروتوكول الإسكندرية ، وأضاف بنوداً جديدة كانت لا تخلو من خطورة بالغة في زمانها ، ولعلها اليوم تبدو موفقة إلى أبعد الحدود ، ويجب الالتزام بها. فهي اليوم معزولة عن الظروف والملايسات المحيطة بأوضاع الدول العربية.

ومن ذلك ما نصّ عليه المشروع العراقي من أن مجلس الجامعة «يكفل تنفيذ ما تبرمه الدول أعضاء الجامعة في ما بينها من الاتفاقات» ، وهذا النصّ بريء في ظاهره ، ولكن كانت الخشية أن تبرم اتفاقات عربية تخلق محاور عربية ، وكان هذا الوضع محتملاً في الظروف الواقعية التي كانت تسود أكثر الدول العربية في الأربعينيات.

من ذلك «أن تتعهد كلّ دولة من أعضاء الجامعة بضمان استقلال الدول العربية الأخرى وسيادتها» وهذا النصّ من المحتمل أن يبرر تدخل دولة عربية في شؤون دولة عربية أخرى ، «لحماية استقلالها وسيادتها» ، والباب يتسع لسوء التصرف بشتى الصور وتحت مختلف الظروف ، وأن يصبح حاميتها حراميتها.

ومن ذلك أن «التدابير التي يتخذها مجلس الجامعة لدفع الاعتداء الخارجي على أية دولة من دول الجامعة يجب أن تتخذ بالإجماع». ومعنى ذلك أن الدولة العربية المعتدى عليها تظل تحت رحمة الاعتداء الخارجي إذا امتنعت دولة عربية واحدة عن الموافقة. وهذا ما يشبه الإجماع في مجلس الأمن أو الفيتو.

ومنها أن لا تتبع الدول أعضاء الجامعة «سياسة خارجية تضر بسياسة الجامعة أو بسياسة أية دولة من الأعضاء الداخلة فيها». وهذا أصبحت سياسة الدول الأعضاء مربوطة بسياسة إحدى الدول ، وما العمل إذا كانت سياسة هذه الدولة الواحدة خطيرة وخطرة؟

ومنها «توحيد النظم والأسلحة ما بين الجيوش البرية والبحرية والجوية التابعة للدول الأعضاء» وهذا نصّ رائع اليوم ، ولكنه في أواسط الأربعينيات معناه ربط الجيوش العربية ببريطانيا ، فقد كانت القيادات والخبراء في الجيوش العربية من كبار البريطانيين ، فضلاً عن أن السياسة البريطانية كانت صاحبة الكلمة الأولى في

سياسات عدد من الدول العربية، وذلك استناداً إلى معاهدات والتزامات واضحة. وعلى سبيل المثال، فإن واحداً مثل الجنرال غلوب باشا قائد الجيش الأردني يجب أن يشارك في الشؤون العسكرية العربية، وعلى الأقل أن يكون عارفاً بتفاصيلها وأسرارها، وخططها.

أما المشروع اللبناني فأكثر نصوصه عادية مستمدة من مواد البروتوكول، ولكن تغلب عليه عقدة «الاستقلال والسيادة» فقد تأكدت وتكررت هذه المعاني عند كل موقف من المواقف، وأبرز ما جاء في هذا الصدد قوله: «إن الجامعة العربية تعتبر بمثابة مؤتمر دائم للدول العربية يرمي إلى القيام بمهمة خاصة محددة في هذا الميثاق، وليس لهذه الجامعة شخصية دولية مستقلة عن الحكومات الممثلة في مجلسها»، وسنرى في ميثاق الجامعة، في ما بعد، وفي ممارستها عبر ثلاثين عاماً ويزيد، أن الجامعة العربية لم تكن لها شخصية مستقلة، وأنها قاصرة على التعاون والتنسيق حيثما أمكن وبقدر ما أمكن.

وصحيح أن هذا التعريف اللبناني للجامعة العربية لم يرد في نصوص الميثاق في ما بعد، بتلك الألفاظ والعبارات ولكن أحداً من الوفود العربية لم يجادل في هذا التعريف اللبناني، وسنرى أن نصوص الميثاق قد أخذت بالتعريف اللبناني ولكن من غير عباراته.

ومضت اللجنة في دراسة المشروعين العراقي واللبناني في ضوء بروتوكول الإسكندرية، وتناول النقاش جميع النصوص، من اختصاص الجامعة ولجانها، وتسوية النزاعات العربية، والأمانة العامة؛ ولم تنجُ عبارة من النقاش والحوار، حتى الكلمة الواحدة كانت محل نقاش، ومن ذلك أن نوري باشا مثلاً قال: «سمعت من جملة علماء ومنهم السنهوري بك أن كلمة «إثبات» غير «تثبيت»، ورد الرئيس على ذلك بقوله: «إثبات معناها إثبات بالبرهان، أما تثبيت فمعناها تمكين». وهكذا أقحم فقه اللغة والقانون على المناقشات.

وبعد أن قطعت اللجنة الفرعية ست عشرة جلسة متعاقبة، انتهت إلى وضع مشروع لميثاق الجامعة يتألف من ديباجة، واثنين وعشرين مادة، وقرار خاص بفلسطين، وقرار خاص بالبلاد العربية. ولا يخرج ذلك كله عن بروتوكول الإسكندرية من ناحية موضوعية.

وأعلن رئيس اللجنة في ختام الجلسة أن المشروع سيرفع إلى اللجنة التحضيرية لتنظر فيه، وتقره بالصيغة التي تتفق عليها. ولم يفت الرئيس في كلمته الختامية أن يرضي التيارين إياهما: الوحدة أو التعاون، فقد أكد «أن التفاني في سبيل الوحدة

العزيزة وبالتعاون الدائم بين الدول العربية سنصل إن شاء الله تعالى إلى تحقيق أمانينا جميعاً». وكان «الغيب» وحده هو الذي يعلم إذا كانت الوحدة «عزيزة» حقاً، وأن التعاون سيكون «دائماً» حقاً.

وانعقدت اللجنة التحضيرية بكامل هيئتها في الموعد المحدد في ١٧ آذار/ مارس ١٩٤٥ في قصر الزعفران بالقاهرة، لتدرس مشروع الميثاق بصورة نهائية وتقرره بالصيغة التي يتم الاتفاق عليها.

وكان الجو العربي خارج الاجتماع مشدداً على ضرورة قيام الوحدة، ومستنكراً للصيغة الرخوة التي وضع فيها مشروع الميثاق، وأحس رئيس اللجنة أن عليه أن يخاطب الرأي العام العربي ليطمئنه على الوحدة، فألقى خطاباً في جلسة الافتتاح تجسدت فيه هذه المعاني.

فقد أعلن النقراشي باشا في مقدمة كلمته أنه تبين له في جلسات متعددة طويلة عقدتها اللجنة الفرعية «مقدار رغبة الأقطار العربية في وصل ما بينها من أخوة بميثاق هو الخطوة الأولى من خطواتها الموفقة من سبيل تعاون أكمل واتحاد وثيق».

وفي كلام أكثر وضوحاً وصراحة استطرد النقراشي باشا قائلاً: «نعم، قد يكون لبعض الناس رأي في أن هذا المشروع قد لا يصل إلى مدى الارتباطات الوثيقة والتكامل المتين الذي يريه الرأي العام العربي وتشرب إليه أعناق أنصار الوحدة في الأقطار العربية كلها. ولكن مهما قيل في ذلك فإن الجميع متفقون على أنه أساس صالح لبناء مستقبل سعيد للأمة العربية كلها وأنه أداة تسمح بما يطمح إليه الجميع من تعاون واتحاد».

وهذا اعتراف واضح عن التقصير والقصور في مشروع ميثاق الجامعة، واعتراف برغبة الرأي العام العربي كُله في وحدة عربية، وأخيراً فإنه اعتراف بأن مشروع الميثاق لا يعبر عن مشيئة الأمة العربية. ومن هنا راح النقراشي باشا يزواج بين «الاتحاد والتعاون» وهو يصف مشروع الميثاق، وقد جاء بلفظ الاتحاد على غير الواقع والحقيقة، لاسترضاء الرأي العام العربي. لأن الاتحاد ليس له ظل في مشروع الميثاق. لا باللفظ ولا بالمعنى.

ولم يسع النقراشي باشا، في مجال الدفاع عن مشروع الميثاق، إلا أن يقول: «لقد أدت اللجنة الفرعية عملها الشاق وهي آخذة دائماً في نظر الاعتبار الظروف المحلية في كل دولة من دول الجامعة والظروف الاستثنائية والجامعية المحيطة بكل منها وبمجموعها».

وسيقى أن ننظر في ما بعد إذا كانت تلك الظروف الاستثنائية قائمة في الوطن العربي، اليوم، وأن «حالة» الاستثناء تلك لا تزال تعيش معنا بعد خمسة وثلاثين عاماً.

وبعد هذا الخطاب الافتتاحي الذي دافع فيه النقراشي باشا عن مشروع الميثاق، وبالتالي عن مصر وعن الدول العربية الأخرى، بدأت اللجنة التحضيرية للمؤتمر العام أعمالها.

ولم يكن أمام اللجنة صعوبات كبيرة، فإن مشروع الميثاق كان قد درس درساً مستوفياً ولم يبق للموافقة عليه إلا النظرة الأخيرة والقراءة الأخيرة.

وكان عمل اللجنة ميسراً بفضل الاقتراحات والصياغات التي تقدم بها عبد الحميد بدوي باشا عضو الوفد المصري، وأحد أعلام القانون على الصعيد الدولي، لإخراج الميثاق على شكل وثيقة دولية كاملة، وقد قدم الرئيس لهذه التعديلات بقوله: «إنها ستقع موقع القبول لأنها وضعت في شكل معاهدة بيد معالي عبد الحميد بدوي باشا عضو الوفد المصري الذي وضع جميع التشريعات في مصر خلال ربع القرن الأخير، وقد راعى في صياغة الميثاق أن يكون متناسقاً إذا ترجم إلى لغة أجنبية».

وراح بدوي باشا يتلو مشروع الميثاق، بصياغته الأخيرة، مادة مادة، وتتم الموافقة عليها، بعد ملاحظات بسيطة. وقد أجازتها اللجنة بالإجماع في مجموعها في جلستين متعاقبتين في ١٧ - ١٩ آذار/ مارس ١٩٤٥.

والجدل الوحيد الذي أثار اهتمام اللجنة، واستغرق بعض الوقت، واشترك فيه معظم الأعضاء كان حول موضوع طرحه الأستاذ فارس الخوري رئيس الوفد السوري بشأن توحيد التشريعات العربية:

ففي الجلسة الأولى لاحظ الأستاذ الخوري أن الميثاق ليس فيه أي إشارة إلى الشؤون التشريعية، وطالب بإنشاء لجنة خاصة تعمل إلى جانب لجان الجامعة الأخرى تكون مهمتها اقتراح القوانين وعرضها على مجلس الجامعة حتى إذا أقرها تعرض على البرلمانات العربية للتصديق عليها، وقال إن توحيد القوانين يعتبر من الخطط الرشيدة التي من شأنها توطيد الصلات بين الدول العربية أكثر من أي شيء آخر، كما يجعل بين الدول العربية وحدة وألفة وتقارباً. وبهذا فتح الوفد السوري ملف «الوحدة» من جديد.

وخالف عبد الحميد باشا هذا الرأي، وأبدى تخوفه من أن يفتح هذا الموضوع باباً واسعاً من المناقشة، وقال «إنه قد تأتي ظروف تفتح الطريق للتفكير في الموضوع دون أن نرسم الخطة لذلك من الآن».

وتدخل عبد الرحمن عزام بك وكان عضواً في وفد مصر، معارضاً بدوي باشا وموافقاً الأستاذ الخوري فقال: «حقيقة إن الرأي العام في البلاد العربية يحن إلى فكرة توحيد التشريع حنيناً قوياً. ونحن أمة واحدة، والظروف السياسية في العصر الأخير هي التي قضت أن يسيطر علينا أقوام ليسوا منا ففرقوا التشريع بيننا، وأظن أن من أغراض الجامعة التي نريدها هي أن ننشئ حالة جديدة ونتخلص من الماضي الذي فرق بيننا في التشريع حسب مزاج الترك أو الفرنسيين أو البريطانيين أو الإيطاليين.»

وتناول الكلام مكرم عبيد باشا، عضو في الوفد المصري، توفيقاً بين الآراء واقترح الاكتفاء بما ورد في هذا الموضوع في المحضر، واعتبر أن الكل متفقون على توحيد التشريع في بعض النواحي وأنه شخصياً يرى أن يكون في جميع النواحي.

وانبرى علم آخر من أعلام القانون وهو عبد الرازق السنهوري معقباً على رأي مكرم باشا، ومؤيداً للأستاذ فارس الخوري فاقترح أن يثبت في المحضر أن «لجنة الثقافة، وهي إحدى لجان الجامعة، تشمل مهمتها شؤون التشريع ما دمنا لا نجد حاجة إلى خلق لجنة جديدة في الوقت الحاضر وأعتقد أن هذا كافٍ». وانتهى الجدل على هذه الصيغة ووافق عليها الجميع.

وبهذا فرغت اللجنة التحضيرية من مشروع الميثاق بصيغته النهائية، وهو يقع بعد الديباجة في عشرين مادة وبه ملحق خاص بفلسطين، وملحق خاص بالتعاون مع البلاد العربية غير المشتركة في مجلس الجامعة، وملحق خاص بتعيين الأمين العام للجامعة.

وقبل أن تنتهي الجلسة قال النقراشي باشا بوصفه رئيساً للجنة: «إني أبيع لنفسي أن أعبر عن رغبتكم الإجماعية في أن يكون سعادة عبد الرحمن عزام بك أول أمين عام للجامعة وهو منكم وليس غريباً عنكم»، وأعرب الجميع عن الموافقة بالتصفيق.

والواقع أن عبد الرحمن عزام، كما قال النقراشي باشا، هو من العرب، وليس غريباً عنهم، فهو من حملة الفكرة العربية الأوائل في مصر، ومن أكثرهم معرفة بالبلاد العربية، ورجالها وشؤونها.

وفي اليوم الثاني والعشرين من شهر آذار/مارس ١٩٤٥ اجتمع في قصر الزعفران في القاهرة، رؤساء الوفود العربية وأعضاؤها، وافتتح الاجتماع رئيس وفد مصر محمود فهمي باشا النقراشي بكلمة أعلن فيها «ميلاد جامعة الأمم العربية» مؤكداً أن الجامعة ضرورة تدعو لها الظروف الدولية. وتبعه في الكلام رؤساء الوفود الآخرون، سوريا، شرق الأردن، العراق، المملكة العربية السعودية، لبنان، وأخيراً كلمة السيد عبد الرحمن عزام، الأمين العام لجامعة الدول العربية. وكانت كلماتهم،

كأنها تعتذر عن «البداءة المتواضعة» التي انتهى إليها ميثاق الجامعة، كما عبر عن ذلك رئيس الوفد السوري.

وبعد ذلك تعاقب رؤساء الوفود على توقيع ميثاق جامعة الدول العربية بحسب الترتيب الأبجدي: سوريا، شرق الأردن، العراق، لبنان، مصر، ولم توقع المملكة العربية السعودية في يومها، فلم يكن وفدها مفوضاً بالتوقيع، ولكنها وقعت في ما بعد على النسخة الأصلية من الميثاق، ووضع التاريخ ٢٢ آذار/ مارس سنة ١٩٤٥.

وكذلك فإن الوفد اليمني لم يكن مفوضاً بالتوقيع، ووقعت اليمن على صورة طبق الأصل من الميثاق، وبتاريخ ٥ أيار/ مايو ١٩٤٥ تمّ التوقيع بصنعاء عاصمة اليمن.

أما مندوب فلسطين السيد موسى العلمي، فقد شارك في الاحتفال من دون أن يوقع لأنه يمثل شعباً ولا يمثل دولة.

وهكذا انتهت مشاورات «الوحدة العربية» التي أطلق الرصاصة الأولى فيها المستر إيدن وزير الخارجية البريطانية في أوائل الأربعينيات، ودعمتها في ما بعد الولايات المتحدة، ورسا الأمر على إقامة منظمة إقليمية عرفت بجامعة الدول العربية وعلى أساس معاهدة دولية سميت بميثاق جامعة الدول العربية.

وسنرى ما هو هذا الميثاق وما هي هذه الجامعة التي أملت «ظروف دولية» كما أعلن عن ذلك صاحب الدولة محمود فهمي النقراشي باشا رئيس وزراء مصر، ورئيس المؤتمر العربي العام لجامعة الدول العربية. وعلى مسمع من أصحاب الفخامة والدولة والمعالى رؤساء الوفود العربية الآخرين.

وفي ختام هذا الفصل، لا بُدَّ لنا من القول، تلخيصاً للسرد التاريخي الذي واكبناه في الفصول السابقة، إن إشارة البدء لإنشاء الجامعة العربية قد صدرت فعلاً من بريطانيا مدعومة بالولايات المتحدة، ولم يكن القصد من العودة إلى تلك التفاصيل هو مجرد السرد التاريخي لنشوء الجامعة العربية، وذلك أمر مهم بذاته، ولكن لنوضح جانباً أهم من ذلك كله، كما سنراه في الفصول التالية، وهو أن الرغبات البريطانية والتمنيات الأمريكية قد تسللت عن قصد أو غير قصد، إلى الجامعة العربية في هيكلها وميثاقها ومنهجها، وأن الوحدة العربية التي دعت إليها بريطانيا قد صرفت جانباً لتحل محلها «جامعة عربية» كرسّت التجزئة والانفصال وأسبغت عليها رداء الشرعية من قمة الرأس حتّى أخخص القدمين.

ونحن لو عدنا إلى أوضاع الدول العربية قبل خمسة وثلاثين عاماً وما كانت عليه

من تخلف سياسي واجتماعي واقتصادي، وما كانت تترشح تحته من نفوذ استعماري في هذا القطر أو ذاك. ربما حملنا الإنصاف والإشفاق إلى القول إن «الجامعة العربية» كما أنشئت يومئذ، هي حصيلة القدرة العربية في مجموعها وأن قيام وحدة عربية بين «تلك» الدول كما هي على حقيقتها، لم يكن له حظ من النجاح إلا قليل جداً.

ولا بُدُّ لنا من القول كذلك، في هذا المجال، إن الدور البريطاني الأمريكي في إنشاء الجامعة العربية وتشجيع هذه الحكومة العربية أو تلك في السير على ذلك الطريق. كان صفحة غير مشرفة في تاريخنا الحديث، إلا أن التاريخ يمدنا بسوابق كثيرة استطاعت خلالها دول كبرى أن تسوق شعوباً مستضعفة إلى إنشاء نظم سياسية، بل إلى إقامة اتحادات دولية، ما كان لها أن تقوم لولا تدخل تلك الدول، ولكن تلك السوابق الدولية لم تعمّر، كما أرادت لها الدول الكبرى، مثلما عمّرت الجامعة. ذلك أن الكفاح القومي قد أوجد للشعوب نظاماً سياسية أشدّ وأقوى، وأكثر تعبيراً عن آمالها ومصالحها.

وفي التاريخ السياسي الحديث ثلاثة أمثلة حافلة بالعبرة للدول العربية، لعلها تجد فيها حافزاً يخرجها من إसार الجامعة العربية إلى آفاق رحبة من العمل العربي الخلاّق.

والمثل الأول نراه في «مجموعة» الشعوب التي اشتقت من القوميات المجاورة: الألمانية والفرنسية الإيطالية، والتي تعرف اليوم بدولة سويسرا الاتحادية: ففي أعقاب الثورة الفرنسية، حدث أن احتلت فرنسا الأراضي السويسرية كما كانت البلاد العربية تحت الاحتلال الأجنبي في الحرب العالمية الثانية، وكانت سويسراً يومئذ مقاطعات منفصلاً بعضها عن بعض، فعمل نابليون على توحيدها تحت دستور كونفدرالي، وقال في رسالة إلى المقاطعات السويسرية بتاريخ ١٠ كانون الأول/ديسمبر ١٨٠٢: «إن سويسرا لا تشبه أية دولة أخرى، لا من حيثُ الحوادث التي توالى عليها منذ قرون عديدة، ولا من حيثُ موقعها الجغرافي والطبوغرافي، ولا من حيثُ اللغات والديانات المختلفة، ولا من حيثُ التفاوت الشديد في العادات التي تفرق أجزاءها المتنوعة. ولكن الطبيعة قد جعلت من دولتكم دولة اتحادية وليس من الحكمة في شيء مقاومة الطبيعة»، وهكذا قامت الدولة الكونفدرالية في سويسرا، وعلى يدي نابليون والثورة الفرنسية.

أما المثل الثاني فقد تجسد كذلك على يد نابليون، ومع ألمانيا العدو التقليدي لفرنسا: ذلك أن ألمانيا كانت قبل القرن الثامن عشر مؤلفة من ١٨٠٠ وحدة سياسية منفصلاً بعضها عن بعض، ولما اكتسح نابليون ألمانيا، أعاد تنظيم مقاطعاتها، فعمل على «تصغير» بعضها وتكبير بعضها الآخر، وأنشأ منها كونفدرالية الراين لتكون

حاجزاً وحصناً لفرنسا، وكان ذلك بداية لتجارب اتحادية متعاقبة، واعتبر نابليون، لدى المؤرخين، بأنه صانع ألمانيا الحديثة.

أما المثل الثالث فقد تجسد مرة أخرى في ألمانيا نفسها. ففي أعقاب الحرب الثانية حينما انهزمت إمبراطورية ألمانيا تلك الهزيمة الكبرى، وقعت ألمانيا الغربية تحت الاحتلال الفرنسي والبريطاني والأمريكي، وقامت هذه الدول الثلاث، كما فعل نابليون بالماضي، بتكبير بعض مقاطعاتها وتصغير مقاطعات أخرى، وفرضت عليها سياسة عامة محددة، ودستوراً اتحادياً معيناً، بحيث يكفل بقاء ألمانيا غير قادرة أن تجر العالم إلى حرب عالمية ثالثة كما فعلت في الحربين العالميتين السابقتين.

ووجه العبرة في هذه الأمثلة الثلاثة أن الشعب السويسري لم يقنع «بالاتحاد» كما وضعه له نابليون، بل أصبحت سويسرا اليوم أروع مثل للنظام الاتحادي في العصر الحديث.

وكذلك فإن الشعب الألماني لم يبق في حياته القومية في الحدود الضيقة التي رسمها له نابليون ولا الحلفاء من بعد، في أعقاب الحرب العالمية الثانية، بل انطلق يبني وطنه من جديد ويؤسس حياته القومية من جديد في ظل دولة اتحادية فدرالية رائعة، جعلت من ألمانيا الحديثة دولة صناعية كبرى أصبحت دائنة لدول الحلفاء جميعاً، وهم الذين حطموها وهدموها، وعلى رأسهم الولايات المتحدة بالذات.

هذه الأمثلة الصارخة يثور معها السؤال الخطير الكبير: وهل تبقى الدول العربية العشرون، في (عام ١٩٧٧) حبيسة الجامعة العربية بكل قيودها، أسيرة لكل أغلالها، كما وضعت في عام ١٩٤٥؟

وهل على الأمة العربية في هذه (الأيام) أن تبقى مبددة القدرات، وما أكثرها، معطلة الطاقات وما أعظمها، في ظل جامعة قام بتأسيسها سبع من الدول العربية حين كانوا أو كان أكثرهم تحت الاحتلال الأجنبي، وحين كانوا جميعاً يرزحون تحت الفاقة الاقتصادية والتخلف الاجتماعي والثقافي؟

لقد حدثت في الأعوام الخمسة والثلاثين التي مرت من عمر الجامعة العربية متغيرات كبرى في الأمة العربية. ولكن شيئاً واحداً لم يتغير.

إن الذي لم يتغير هو الجامعة العربية. وأصبح واجباً أن تتغير. أما كيف تتغير؟ وفي أي اتجاه تتغير؟ فذلك ما يعالجه هذا الكتاب في الفصول التالية.

الفصل السابع

السيادة... هي المصيبة

مرّ عليّ خمسة وثلاثون عاماً وأنا أواكب الجامعة العربية منذ نشوئها إلى يومنا هذا، ولقد عاصرتها في مولدها حين كنت مبعوث الرئيس شكري القوتلي إلى مشاورات الوحدة العربية المنعقدة في قصر أنطونيادس في الإسكندرية، لأكون على صلة بالوفود العربية وأتعرف على آرائهم واتجاهاتهم؛ وها أنا أعاصرها اليوم في كهولتي أستعرض أيامها معي، وأيامي معها، فقد كنت أميناً عاماً مساعداً للجامعة العربية في عهد أمينها الأول عبد الرحمن عزام، ثمّ مع أمينها الثاني عبد الخالق حسونة؛ واستقلتُ منها بعد سبع سنوات من العمل المتصل، ولكنني عدت إليها رئيساً للوفد السوري، ثمّ رئيساً للوفد السعودي، وصعدت معها إلى الذروة فشاركت في مؤتمرات القمة الأربعة: في القاهرة، والإسكندرية، والدار البيضاء، والخرطوم، وفي هذه العاصمة الأخيرة كانت نهاية المطاف الرسمي مع الجامعة العربية، لأصبح بعد ذلك كُله دارساً وباحثاً، وها هي الجامعة العربية شغلي الشاغل مرة ثانية، أستعرض رحلتي الطويلة معها، ورحلتها الطويلة مع الأمة العربية.

والجيل الناشئ، الذي لم يشهد ما شهدت، وسمع ما سمعت، يتساءل اليوم بعد أن سلخت الجامعة العربية خمسة وثلاثين عاماً من عمرها الشقي التعيس، ما هي هذه الجامعة العربية؟ ماذا فعلت وأنجزت إلى يومنا هذا؟ وإلى أين هي تسير؟ وإلى أين المصير؟

ولعلي الآن أكشف عن دفين في نفسي، كان يجول في خاطري على الدوام، كلما ذكرت الجامعة في خير أو شرّ، وذلك أنني كنت أرى الجامعة العربية، في ذهني، وكأنها ذلك السجين اليميني الذي رأيته في إحدى زياراتي لمدينة تعز في اليمن. وهي صورة موجعة لا تبرح خيالي. كان ذلك السجين اليميني، جثة ضخمة، عريض

المنكين، علي الكتفين، يتوسطه بطن عريض، من تحته ردفان ثقيلان، ومن تحتهما ساقان متورمان، وتحتهما قدمان حافيتان، وذراعان تحتهما راحتان مشققتان.

ولم تكن «الراحتان» هاتان، مرتاحتين، شأن كُلِّ إنسان، فقد كانتا تحملان فوق أثقال ذلك السجين، أثقالاً أخرى ينوء بحملها حاملو الأثقال. فلقد كان موثوق اليدين والساعدين بأغلال ضخمة، مشدودة إلى أغلال تعصر بطنه الكبيرة وأغلال بطنه هذه مشدودة إلى أغلال في عنقه، وأغلال أخرى مدلاة إلى ساقيه وقدميه، وبهذا أصبح هذا السجين اليمني هيكلاً من الأغلال. لا من اللحم ولا من العظام.

والواقع أني لم أر السجين اليمني بلحمه ودمه حين كنت أصدق فيه، ولكنني كنت أرى إنساناً من الأغلال يسير في الشارع، يرفع ساقيه إلى أعلى حتى يخطو خطوة أو اثنتين، ثم يستريح قليلاً قبل أن يعاود سيره الثقيل.

ولقد سمعته في الشارع قبل أن أراه، فقد كانت قعقة الحديد من حول جثمانه الضخم هي التي أنبأت سمعي بوجوده، وقد خيل إليّ أول الأمر، والأولاد يصيحون من حوله، أنه إنسان الكرنفال. ولكن عدت إلى نفسي وتذكرت أني في تعز، وأن الكرنفال لم يصل بعد إلى اليمن السعيد وسألت، وقال لي الأصدقاء الذين كانوا في رفقتي، وكانت زيارتي تلك في عهد الإمام أحمد: «هذا سجين محكوم عليه بالسجن المؤبد، لشقاوته وجرائمه وهو يخرج كُلَّ صباح من السجن تشهيراً به، وليكون عبرة للناس، ثم يعود إلى السجن عند الظهيرة، وهكذا دواليك».

تلك هي الجامعة العربية سجينة الميثاق؛ وذلك هو الميثاق أسير الأغلال والأصفاد؛ والجامعة والميثاق، يسيران بالقيود والأغلال كلما انعقدت دورة من دورات الجامعة، وبعد انتهائها لا تلبث حتى تعود إلى السجن المعتم الخانق لتقضي العمر مكبلة مصفّدة، ولتقضي الأمة العربية أيامها بالعناء والعذاب.

تلك هي صورة الجامعة العربية، أراها على الدوام في صورة السجين اليمني الذي لا يبرح ذهني، ولكم تمنيت أن يخرج لنا فنان عربي هذه الصورة بألوانها وظلالها، وقعقة قيودها وأغلالها، إذا أمكن.

وليست هذه الصورة من الخيال أو المبالغة. فهي دون الحقيقة، بل إن الحقيقة أشدّ وجيعة وفجيعة من الرمز الموجه، والخيال المفجع. ويكفي أن نستذكر أن اليمني السجين هو إنسان واحد، ولكن «الجامعة العربية» هي ملايين البشر من الأمة العربية، في حياتهم السياسية والاقتصادية والاجتماعية، يقضون العمر في السلاسل والأغلال، والقيود والأصفاد.

ويستاءلون: متى ينجاب الظلام وينفلق الصباح؟

وهذه الصورة كذلك، ليست رمزية، ولكنها واقعية تعيشها الأمة العربية، ليلاً ونهاراً. أليست الأمة العربية في عشرين قطراً عربياً ويزيد؛ وفي كل قطر القوانين والشرائع، والحدود والمخافر، قائمة بين هذا القطر وذاك، فلا سفر إلا بتصريح، ولا إقامة إلا لأيام معدودات، ولا عمل بأجر أو من غير أجر، ولا تجارة، ولا زراعة ولا صناعة ولا عمل إلا لأبناء القطر الواحد، بحيث أصبحت الأمة العربية غريبة في وطنها العربي، والوطن العربي حرام على المواطن العربي؟

وهل هنالك من صورة أبشع وأوجع وأفجع من هذه الصورة الراجفة الواجفة، والسلاسل والأغلال تزداد كل يوم في عنق الأمة، وحكام الأمة هم الذين يزدون هذه الأغلال أثقالاً وأوزاناً.

وذروة الفاجعة أن الأجيال العربية التي نشأت بعد الاستقلال، وبعد الحكم الوطني العربي، قد فتحت عيونها على هذه الحدود والقيود، وهذه الشرائع والقوانين، وهذه الأوامر والنواهي، فكان عليها أن تتعاش معهما، وتخضع لهما، وتألف شرها وترى أنها شر لا بُدَّ منه، ولا بُدَّ من تكييف حياتها اليومية تحت ظل هذا الطغيان.

أما الأجيال السابقة، وأنا منها، فإن لفجيعتها سبباً آخر، ذلك السبب هو أنها عاشت حياتها الماضية من غير هذه الحدود أو القيود. فكان الوطن العربي كله للأمة العربية كلها، إقامة وارتحالاً. وقدّر لنا أن نقضي بقية العمر في عذاب مقيم بعد أن تقطعت أوصال الوطن الواحد، والأمة العربية الواحدة.

ولا نريد أن نسرد تفاصيل هذا العناء الأكبر، والعذاب الأحمر، الذي يلاقيه المواطن العربي حينما ينتقل من قطر عربي إلى قطر عربي، ثم يقارن ذلك بما يراه من اليسر والترحاب حينما ينتقل بجواز سفره نفسه في أوروبا الغربية بأكملها، من تركيا إلى إنكلترا وإسبانيا، ومن فنلندا إلى إيطاليا إلى اليونان، أو ما هو أيسر، حين ينتقل من نيويورك على شاطئ الأطلسي، إلى سان فرانسيسكو على شاطئ المحيط الهادي. وهذه المسافات كلها تريد على الوطن العربي طويلاً وعرضاً. حيث الأمة الواحدة واللغة الواحدة، والتاريخ الواحد والمصير الواحد. كما يحلو للحكم العربي المعاصر أن يردد مرات ومرات.

و«الكتاب العربي» لا يقل شقاء عن الإنسان العربي في عهد الجامعة العربية،

فكما تقوم المخافر والحدود أمام الإنسان العربي، فإن الفكر العربي يعاني المشاكل إياها، فالكتاب العربي لا ينقل من قطر إلى قطر إلا والرقابة تطارده، والأنظمة المالية تلاحقه، وأصبح الكاتب العربي مظلوماً، والقارئ العربي محروماً، والفكر العربي، كالإنسان الفلسطيني شريداً طريداً!

وفي أوائل عهد الجامعة أصدر مجلس الجامعة قراراً رقم ٨٦ في دورتها الخامسة بتاريخ ٢٠ - ١١ - ١٩٤٦ يدعو الأمين العام للجامعة أن يتوسط لاتخاذ التدابير اللازمة «لتسهيل تصدير الكتب بين البلاد العربية وتشجيع الحكومات العربية على ذلك». ولكن الحكومات العربية لم تلق بالاً إلى قرار الجامعة العربية وكان نصيبه الإهمال، وقد أبت سلة المهملات أن تستوعبه فلفظته بعيداً عنها، ذلك أن القرار عجيب غريب، فهو صادر من الحكومات العربية ليتوسط الأمين العام لدى الحكومات العربية!

واستفحلت مشكلة الكتاب العربي بعد ذلك، حتى أصبح مثله مثل المهربات والمخدرات؛ وفي معارض الكتاب العربي التي تقام في العواصم العربية من عام إلى عام، مهازل ومأس ينوء بحملها هذا الكتاب. ولكن يحسن بنا أن نورد ثلاثة أمثلة بارزة على ما تعانيه الأمة العربية من شقاء وعناء في الوطن العربي الكبير، الذي يتحكم فيه ما يزيد على عشرين دولة عربية، تنظمها جامعة الدول العربية، ويحكم سياستها العربية ميثاق جامعة الدول العربية.

أولى هذه الأمثلة أن عدداً غير قليل من شبابنا الجامعيين المقيمين مع زوجاتهم في إنكلترا أو أمريكا لإتمام دراساتهم العالية، ينجبون أولاً خارج الوطن العربي، على التراب الأمريكي، أو البريطاني. وما يمرّ أسبوعان على ولادة هؤلاء الأطفال حتى تصل إليهم بالبريد العادي جوازات سفر، بريطانية أو أمريكية بحسب مقتضى الحال؛ على حين أنه في الوطن العربي، وفي ظلّ جامعة الدول العربية، لا يستطيع أمثال هؤلاء الأطفال أن يحصلوا على جنسية القطر العربي الذي يولدون فيه. والسبب في ذلك أن القانون في بريطانيا وأمريكا يجعل الجنسية لأرض المولد، حتى لو ولد بالباخرة أو الطائرة، أما في الوطن العربي فلا عبء للوطن وإنما العبء لجنسية الوالد، جنسيته القطرية، وكأنما «الوطن» ليس وعاء الأمة كلها، وكأنما أولادنا أكبادنا الذين يولدون فيه هم لقطاع وأبناء لقطاع.

وثاني هذه الأمثلة، أن المواطن العربي، يسمح له بزيارة غير قطره كمجرد سائح، وإذا تخلف بضعة أيام عن الخروج من ذلك القطر فعليه أن يدفع غرامة قبل أن

يغادر أرض المطار؛ غرامة تفرض على العربي لأنه تجاوز الإقامة لبضعة أيام في وطنه العربي، وقد يكون المبلغ صغيراً، ولكن المأساة كبرى.

وثالث هذه الأمثلة أن الألوفا والألوف من العقول العربية المهاجرة، الراغبة في العودة إلى الوطن العربي، حنيناً إليه، وعزماً على خدمته؛ وبين هؤلاء عدد وافر من العباقرة والكفاءات الممتازة في مختلف فروع العلوم المتقدمة، لا يجدون في الوطن العربي تقديراً لكفاءاتهم ولا تسهلاً لحياتهم، فيؤثرون البقاء في مهاجرهم حيث المجتمع الديمقراطي، حيث يعيش الناس أحراراً، وحيث، وهذا هو الأنكى، يستطيعون أن يكتبوا ويخطبوا من غير رقيب ولا حسيب ولكن يمزقهم العذاب بين نوازع الحنين ودوافع الهجرة، ويؤثرون في النهاية الحرية على الحنين، وأنوفهم راغمة في التراب القريب.

وهناك أمثلة كثيرة تنبئ عن عمق العذاب الذي يعيشه المواطن العربي في وطنه أو في مهاجره، والسؤال يطرح نفسه: ولماذا كل هذا وقد بلغت الأمة العربية حريتها واستقلالها، وأصبحت لها عشرون دولة عربية ويزيد، وأصبحت لها قوة اقتصادية عالمية، ولها كيان عربي واحد يتمثل في جامعة الدول العربية؟

ذلك هو السؤال الكبير. والجواب هنا لا بُدَّ أن يدور حول الجامعة العربية، والجواب لا بُدَّ أن يكون صريحاً وشجاعاً، لا لأنه يتناول حواراً دستورياً أو سياسياً، أو نقاشاً علمياً أكاديمياً، بل لأنه يتناول حاضر الأمة العربية في حياتها اليومية، ويتناول مستقبلها ومستقبل أجيالها الصاعدة.

إن علة العلل في هذه الصورة الرهيبة التي تعيشها الأمة العربية هي أن الجامعة العربية قد قامت في الأصل على إنكار وجود الأمة العربية الواحدة، وإنكار وجود الوطن العربي الواحد. فليس في ميثاق جامعة الدول عبارة واحدة تتحدث عن الأمة العربية، ولا عن الوطن العربي، بالوضوح الكافي، وبالتحديد الوافي.

والمقارنة محزنة حين تدعونا المقارنة، فنرى في ميثاق عصبة الأمم ذكراً للأمم والشعوب، وسميت «عصبة الأمم» لا عصبة الدول. وكذلك بشأن الأمم المتحدة، فهي منظمة «أمم» و«متحدة» لا منظمة دول. وإن كانت الدول هي الأعضاء في الحاليتين.

أما ميثاق الجامعة العربية فليس في ديباجته ذكر للأمة ولا للوطن، والإشارة على الدوام تتعلق «بالدول»، ويرد ذكر «البلاد» للضرورة ولتعريف الموضوع. وكان

يجب النصّ الصريح على الأمة العربية باعتبار أن الدول السبع المؤسسة للجامعة العربية تنتمي إلى الأمة العربية، وهذا أقل تعريف للدول العربية.

ثم إن قضية «الوحدة العربية» وهي الشعار الذي طرحته بريطانيا أولاً، ودعمته أمريكا ثانياً، ليس لها ذكر في ميثاق الجامعة، لا من قريب أو بعيد، ولا حتى «واحدًا» من أهداف الأمة العربية. على حين أن الدول الأفريقية، وليسوا أكثر منا حضارة، ولا هم أمة واحدة، قد أسموا منظماتهم، منظمة الوحدة الأفريقية وأعلنوا في أكثر من موضع في ميثاقها أن الهدف هو وحدة أفريقيا، وحدة لما يزيد على خمس وأربعين دولة، ليس في ما بينها، ما بين الأمة العربية من الوشائج والروابط ووحدة الآمال واللغة والتاريخ.

ونحن لو تجاوزنا ذلك، وتجاوزوه لا يغتفر، نجد أن الجامعة العربية قد أقامت هيكلها على أرض رخوة تغوص فيها كلما أرادت النهوض والسير إلى الأمام، ولو لخطوات محدودة.

وهذه الأرض الرخوة هي فكرة «الاستقلال المطلق والسيادة التامة» لكل دولة من دول الجامعة، سيادة تامة على شعبها وعلى قطرها وضمن حدودها. وليكن التعاون العربي على هذا الأساس وضمن هذه الحدود.

ونحن لو قرأنا ميثاق الجامعة بنداً بنداً، بل عبارة عبارة لرأينا أن السيادة الشاملة هي القيد الثقيل في عنق الجامعة، وفي يديها، وساقها، تماماً كحال السجين اليمني الذي رأيته في تعز، بل ربما كان السجين اليمني أسعد حالاً، لأنه يستطيع السير إلى الأمام بضع خطوات، ويستطيع أن يلفت إليه نظر الأطفال وهم يستمعون إلى قعقة الحديد حول جثمانه الثقيل.

فالسيادة المطلقة هذه تجعل من الجامعة العربية نادياً سياسياً تجتمع فيه الدول العربية، للحوار والمناقشة، وإصدار القرارات إذا أمكن. ولكن في النهاية فإن هذه القرارات «لا تلزم إلا من يقبلها» كما ينصّ على ذلك الميثاق، ولم يكن من داع لهذا النصّ لأنه أمر طبيعي أن الالتزام رهن بالقبول، وبهذا يصبح النصّ لغواً، أو غير ذي موضوع كما يقولون، أو من باب لزوم ما لا يلزم، كما يقول أبو العلاء المعري، في عنوان ديوانه الشهير.

والمواطن العربي، حتّى ولو لم يكن على ثقافة قانونية، فإن القراءة العادية لميثاق الجامعة تظهر بوضوح أن موضوع «السيادة المطلقة» يطوق ميثاق الجامعة من العنق إلى أخمص القدمين، ومن الديباجة إلى المادة العشرين التي هي آخر مواد الميثاق.

ففي الديباجة، وبعد أن سردت أسماء الملوك الأربعة: ملك العراق والعربية السعودية ومصر واليمن، ورئيسي الجمهوريتين السورية واللبنانية، وأمير شرق الأردن، نجد أن تثبيت ودعم وتوطيد «العلاقات الوثيقة والروابط العديدة بين الدول العربية» يقوم على أساس احترام استقلال تلك الدول وسيادتها، وبذلك تصبح الروابط والعلاقات بين الدول العربية، تحت «رحمة» سيادة تلك الدول، مرهونة بها، لا تتحرك إلا في نطاق رغبتها وموافقتها.. والضحية في النهاية هي الأمة العربية، التي يجب أن تعلق سيادتها على كل سيادة إقليمية.

وثمة ملاحظة مهمة، هنا، يجب الوقوف عندها قليلاً، تلك هي الفارق الواضح بين الديباجة في بروتوكول الإسكندرية، وشقيقتها ديباجة ميثاق الجامعة، ففي البروتوكول تنصدر عبارة «الصلات الوثيقة والروابط العديدة التي تربط بين البلاد العربية جمعاء» على حين أن ميثاق الجامعة قد استبدل «البلاد العربية جمعاء» «بالدول العربية».

وقد يمكن التجاوز عن الفارق بين التعبيرين، ومجال الكلام يتسع في هذا الموضوع، ولكن ميثاق الجامعة قد ذهب إلى أبعد من ذلك، ففي ديباجته التي هي نقطة البحث نجد أن دعم هذه الروابط وتوطيدها، يقوم، «على أساس احترام استقلال تلك الدول وسيادتها»، وهذه العبارة غير واردة أصلاً في ديباجة البروتوكول، وليست واردة في أي موضع آخر من البروتوكول إلا في صدد صيانة الاستقلال والسيادة من كل اعتداء.

ومعنى ذلك أن بروتوكول الإسكندرية، في عهد النحاس باشا، كان أكثر رحمة من ميثاق الجامعة، في عهد النقراشي باشا، فإن الأول لم يشر إلى «الاستقلال والسيادة» على حين أن الثاني قد جعل العلاقات العربية مرهونة «بالاستقلال والسيادة» مع أن الإنصاف يقضي أن تكون «السيادة» في طاعة العلاقات والروابط العربية، وفي خدمتها. يضاف إلى ذلك أن هنالك مقارنة أخرى بين البروتوكول والميثاق، فالأول أكثر وحدوية، والثاني أكثر إقليمية. فنحن نجد في البروتوكول نصاً مهماً يقول: «ولكل دولة أن تعقد مع دولة أخرى من دول الجامعة أو غيرها اتفاقات خاصة لا تتعارض مع نصوص هذه الأحكام أو روحها. ولا يجوز في أية حال اتباع سياسة خارجية تضر بسياسة جامعة الدول العربية أو أية دولة منها».

وهذه العبارة التي تتضمن التزاماً مهماً يقيد «سيادة» الدول العربية، قد شطبت من ميثاق الجامعة، ولا نرى لها أثراً فيه من قريب أو بعيد.

وميثاق الجامعة، في مجموعه، تمييزاً له عن بروتوكول الإسكندرية يؤكد موضوع «السيادة» بصدد الكلام عن الغرض من الجامعة، بأنه يستهدف «توثيق الصلات بين الدول المشتركة فيها وتنسيق خططها السياسية، تحقيقاً للتعاون بينها وصيانة لاستقلالها وسيادتها»^(١)، وبهذا لم يكتف الميثاق بأن اختصاص الجامعة يقع في إطار التنسيق والتعاون بل ربطه «بالسيادة» وهذه لها الكلمة الأخيرة في أي موضوع تناوله الجامعة؛ «والسيادة» عند أية دولة تستطيع أن تلغي التعاون والتنسيق.

ثم يذهب الميثاق، في الموضوع نفسه، ليؤكد «السيادة» من جديد وبصورة أوضح، فيقول بصورة قاطعة حاسمة إن تعاون الدول المشتركة في الجامعة يكون «بحسب نظم كل دولة منها وأحوالها». ويسرد بعد ذلك مجالات التعاون كما يلي:

(أ) - الشؤون الاقتصادية والمالية، ويدخل في ذلك التبادل التجاري والجمارك والعملة وأمور الزراعة والصناعة.

(ب) - شؤون المواصلات، ويدخل في ذلك السكك الحديدية والطرق والطيران والبرق والبريد.

(ج) - شؤون الثقافة.

(د) شؤون الجنسية والجوازات والتأشيرات، وتنفيذ الأحكام وتسليم المجرمين.

(هـ) - الشؤون الاجتماعية.

(و) - الشؤون الصحية.»؟

وهذه المجالات التي سردها ميثاق الجامعة، تشمل مختلف نواحي الحياة العربية، بل هي الحياة العربية كلها، إذا استثنينا الأمور العسكرية، التي لم يجرؤ واضعو الميثاق أن يتطرقوا إليها من قريب أو بعيد.

والمواطن العربي، ومن غير ثقافة قانونية، يستطيع أن يرى أن حياة الأمة العربية في مجموعها قد أصبحت في يد كل دولة بمفردها، «بحسب نظمها وأحوالها»، فإذا كانت دولة عربية ترى أن أي موضوع مطروح على الجامعة العربية لا يتفق مع «نظمها وأحوالها» تعطلت مسيرة الموضوع بصورة كاملة، هذا فضلاً

(١) ميثاق جامعة الدول العربية، المادة ٢.

عن أن «أحوالها» بالنسبة إلى دولة ما قد تكون هي «أحوالها» تردياً وتحلفاً.

وحتى في موضوع النزاع المسلح بين الدول العربية، نجد أن «السيادة» تطل برأسها القبيح: فإن دور المجلس قاصر على الوساطة، والوسيط لا يملك إلا المساعي الحميدة بين الفريقين المتنازعين، ورأيه غير ملزم. ومن هنا فإنه لا يصدر قرارات، فليس ذلك من مهمة الوساطة وطبيعتها. ولذلك فإن قرارات مجلس الجامعة في هذا الصدد ليست ملزمة.

بل إن اختصاص المجلس بشأن النزاع في ما بين الدول العربية، قاصر على مسألة إجرائية فقط: هل يتوسط أو لا يتوسط؟ وهو يتوسط إذا اتفقت الأغلبية على ذلك، ولكن «نتيجة» هذه الوساطة مرهونة بموافقة الدولتين المتنازعتين. وفي هذا الصدد قال السنهوري باشا أثناء مناقشة الميثاق ما يلي، وهو في غاية الطرافة:

«لنفرض أن هناك خلافاً بين دولتين، فأول ما يعرض هو تحديد هذا الخلاف وهل هو من النوع الذي يجوز التوسط فيه لأنه يخشى منه وقوع حرب أم لا، وفي هذا الشأن يتخذ القرار بأغلبية الآراء. وإذا ما انتهى المجلس من هذا الموضوع، يرى ما إذا كان التوسط مناسباً أو غير مناسب، فإذا ما حلت هذه المسألة بأغلبية الآراء أيضاً، لا يبقى أمام المجلس غير التوسط، وليس فيه قرار ملزم لأن من طبيعته عدم الإلزام»^(٢).

والسنهوري من أعلام العرب، ومن كبار رجال القانون، وهو هنا لا يعبر عن رأي قومي، ولكنه يفسر الميثاق، تفسيراً قانونياً، قدر ما تتحمل العبارات.

أما التحكيم كوسيلة لفض المنازعات، فإن «السيادة» ترفضه تماماً، ولا يكون إلا اختيارياً برضاء الفريقين، بل إن الميثاق قد ذهب إلى أبعد من ذلك واعتبر أن التحكيم غير وارد إطلاقاً، «إذا كان الخلاف يتعلق بسيادة الدولة أو استقلالها أو سلامة أراضيها». وهذه هي ألفاظ الميثاق^(٣)، ونعوذ بالله أن تكون هذه هي ألفاظ المواطن العربي.

ومعنى ذلك أنه في حالة قيام حرب بين دولة عربية وأخرى، متصلة بالاستقلال والسيادة أو سلامة الأراضي، فإن مجلس الجامعة ليس له اختصاص مطلق، حتى ولو بأغلبية الأصوات، التحكيم غير وارد، والوساطة قاصرة على

(٢) محضر اللجنة التحضيرية للمؤتمر العربي العام، ص ١٣.

(٣) ميثاق جامعة الدول العربية، المادة ٥.

المساعي الحميدة، تقبل أو ترفض، والدماء العربية تروي الصحارى العربية
الظامّة.

وإزاء هذا الموقف الرهيب لا يبقى إلا اللجوء إلى مجلس الأمن الدولي، الذي
يملك وحده، بحسب نصوص ميثاقه أن يوقف الاقتتال العربي، ويحقن الدماء
العربية، ويصون الكرامة العربية. والمفارقة المحزنة أننا نخضع لسلطان الأمم المتحدة،
ولا نعطي مثل هذا السلطان للجامعة العربية.

ذلك هو ميثاق الجامعة العربية، كما وضعته الدول العربية، وذلك هو ميثاق
الأمم المتحدة الذي التزمت به الدول العربية. ولا نملك إلا أن نردد، وامصيتناه!
واعرباه!

وتعود «السيادة» لتظل بكامل حجمها في نصّ الميثاق، لتشمل كلّ شيء في
الحرب وفي السلام، وفي السياسة وفي الاقتصاد، وفي كلّ نواحي الحياة العربية،
ليعلن الميثاق بأن «ما يقرره المجلس بالإجماع يكون ملزماً لجميع الدول المشتركة في
الجامعة، وما يقرره المجلس بالأكثرية يكون ملزماً لمن يقبله»^(٤)، وهذا الكلام كلّ لغو
سواء ما تعلق بالإجماع أو الأغلبية، لأن الإجماع قائم على قبول الجميع، والأغلبية
قائمة على قبول أصحاب الأغلبية، والأقلية رافضة. والقابلون لا يحتاجون إلى ميثاق
أما الراضون فإنهم هم الذي يجب أن يلزمهم الميثاق.

ويمضي الميثاق ليؤكد «السيادة» ويعمّق غورها، فنراه يعلن أن تنفيذ قرارات
المجلس، سواء بالإجماع أو الأغلبية يعود إلى «كُلّ دولة وفقاً لنظمها الأساسية»، ومعنى
ذلك أن لكلّ دولة، حتّى بعد صدور قرار مجلس الجامعة أن ترفض القرار الذي
وافقت عليه في مجلس الجامعة.

وهذه النتيجة مضحكة فعلاً، ولكنها طبيعية لأنها نابعة من طبيعة «السيادة»،
ولكن أموراً أخرى مدعاة للضحك كذلك، تكون فيها قرارات المجلس نافذة بأغلبية
الآراء، من غير حاجة إلى موافقة «الدول» بحسب نظمها، وهي أمور إدارية، تتصل
بشؤون الموظفين في الأمانة العامة، وميزانية الجامعة، والأنظمة الداخلية وتقرير
أدوار الاجتماع.

وحمداً لله أن الدول العربية قد تنازلت عن السيادة في هذه الأمور «الخطيرة»!

(٤) ميثاق جامعة الدول العربية، المادة ٧.

ولكن هذه الأمور، رغمًا عن النصّ باستثنائها، وينطبق عليها نظام التصويت بالأكثرية، لم تنج من شبهة السيادة، ذلك أنّه لمناسبة استقالة السيد أسعد داغر مدير إدارة النشر والإعلام بالأمانة العامة، أصدر المجلس قرار (رقم ٧٩٩ تاريخ ٣٠ - ٦ - ١٩٥٦) عبّر فيه عن شكره للخدمات الجليلة التي أداها للجامعة وقضية العروبة، وقرر كذلك رفع المكافأة المستحقة لسيادته وقدرها ١٠٩٠ جنيهاً إلى مبلغ ألفي جنيه تصرف من الاحتياطي العام. «وقد تحفّظ في هذا الصدد كلّ من حضرات ممثلي المملكة العراقية والمملكة الليبية المتحدة والجمهورية اللبنانية على أن لا تصرف هذه الزيادة إلا بعد ورود آراء الدول المتحفظة». وتلك هي عبارة القرار.

وهذا قرار يبعث على السخرية لأن الأكثرية وافقت، والأقلية عارضت، وتعطل تنفيذ القرار إلى أن توافق الدول المتحفظة، ولا أظن أن جلسات النوادي الاجتماعية والرياضية تصل إلى مثل هذا المستوى، ومع هذا فإني أحسب أن الكلام حول موضوع السيادة في ميثاق الجامعة يحتاج إلى أكثر من نموذج واحد ليرى المواطن بأمر عينه، ويسمع بأذنيه، ويقف على فداحة المأساة العربية الكامنة في ميثاق الجامعة العربية، فإن وقائع الحياة أبلغ من الجدل السياسي والتحليل القانوني.

وقد اخترت النموذج «الأول» من محاضر مجلس الجامعة وقراراته، وأعود هنا إلى عام ١٩٤٦ إلى الدورة غير العادية التي عقدها مجلس الجامعة (٨ إلى ١٢ حزيران/يونيو) فأصدر فيها توصية إلى الحكومات العربية «أن تأخذ بالقياس المتري وأن تعمل فيها على ربط المقاييس والأوزان بذلك المقياس» وتحفّظ مندوب اليمن بأن «دولته ترغب في الاحتفاظ بالأسماء الحالية التي تستعملها المقاييس»، وهكذا لم تستطع الجامعة أن تقود اليمن إلى مقياس واحد، في موضوع هو من أبسط الأمور وأيسرها لا يخلّ باستقلالها وسيادتها، بل يدفعها قيراطاً واحداً إلى ميدان الحضارة العالمية.

وفي هذه الدورة بالذات، نرى «النموذج الثاني»، فقد اتخذ مجلس الجامعة قراراً موجهاً فقط إلى الدول العربية التي تستعمل للشهور الشمسية أسماء إفرنجية مثل يناير وفبراير، بأن «تستخدم الألفاظ العربية مثل كانون الثاني، شباط، آذار، نيسان. إلى آخره» وهذا هو قرار الجامعة بالنصّ.

وقد مضى على هذا القرار ما يزيد على ثلاثين عاماً من غير تنفيذ، وربما تمضي عليه قرون ويبقى حبراً على ورق. ويا ضيعة الخبر والورق.

أما الدول العربية التي تستعمل الشهور القمرية، فلم يجرؤ مجلس الجامعة أن

يخاطبها لأن القرار كان قاصراً بالنصّ على الدول التي تستخدم الأشهر الشمسية^(٥).
وهنا ترسو الوحدة العربية على الصفوة النهائية. الوحدة العربية التي أطلقها
إيدن، وتنادت لها الحكومات العربية، فأقامت الجامعة ووضعت الميثاق، وانتهى بها
الأمر أنها لم تستطع توحيد الموازين والمكاييل والمقاييس، ولا أسماء الشهور.
إنه امتحان صغير حقاً، أصغر من امتحانات رياض الأطفال، ولكن سقط فيه
الرجال، لأن أعناقهم مكبلّة بالأغلال.
وبعد، فهذا هو الميثاق، وهذه هي الجامعة؟ وهذه هي دول الجامعة. أتى لها أن
تقود الأمة العربية إلى غير الهزائم والمآسي والكوارث؟
ولو كانت هذه الكوارث قاصرة على الحكم العربي، بأشخاصه وأنفاسه، لهان
الأمر، ولكنها كوارث عارمة تستنزف طاقات الأمة العربية، وكرامتها القومية، ثمّ
تمتد إلى المستقبل لتصيبه بالضمور والهزال.

(٥) قرارات مجلس جامعة الدول العربية، ج ١، ص ٢٤.

الفصل (الثامن)

جامعة بلا شخصية وميثاق بلا أخلاق

ليس هذا العنوان متعسفاً ولا ظالماً. إنه ينطوي على حقيقة سياسية وقانونية معاً، والقول الفصل في الموضوع يعود إلى نصّ الميثاق نفسه، وإلى إرادة الدول العربية السبع التي وضعت الميثاق وأنشأت الجامعة على أساس ذلك الميثاق.

والبحث عن شخصية الجامعة وهويتها لا يحتاج إلى عناء كبير، ذلك أن الجامعة قد أسقطت عن نفسها منذ البداية عدداً من الصفات. فهي ليست دولة وحدوية تقوم على رأسها حكومة مركزية، وهي ليست دولة اتحادية من أي نوع من أنواع الاتحاد لا كونفدرالي ولا فدرالي. ولكنها «جمعية» دولية أسستها مجموعة من الدول بموجب «ميثاق»، اسمه في القانون الدولي «معاهدة». وهذه المعاهدة هي من نوع الاتفاقات التي تعقد بين الدول الأجنبية لتنظيم علاقاتها في ما بينها شكلاً وموضوعاً.

وقد أعلنت المادة الأخيرة من الميثاق، من غير خفاء ولا موارد، أن التصديق على الميثاق وملاحقه يتم وفقاً للنظم الأساسية المرعية في كلّ من الدول المتعاقدة، وأن وثائق التصديق تودع لدى الأمانة العامة.

وهذا هو الوضع السائد بين الدول الأجنبية، في علاقاتها الدولية، وليس لأي عربي أن يفاخر بأن ميثاق جامعة الدول العربية، أرقى مستوى من أي اتفاق دولي، فإن مكانه القانوني هو بين مجموعة المعاهدات الدولية التي تزدهم بها المكتبات العامة. فلا فخر ولا تفاخر، بل خجل من الأمة العربية، واستحياء من التاريخ العربي.

بل إننا لو أردنا أن نتوغل بعض الشيء في دهليز القانون الدولي، لجاز أن نقول من غير ظلم ولا إسراف، إن التزاماتنا تجاه الأمم المتحدة هي أرفع مستوى وأعلى

مرتبة من التزاماتنا في الجامعة العربية: ذلك أن ميثاق الأمم المتحدة قد نصّ بصراحة واضحة أنه إذا تعارضت الالتزامات التي يرتبط بها أعضاء الأمم المتحدة مع أي التزام دولي، آخر، فإن العبرة هي للالتزامات العائدة للأمم المتحدة^(١). ومعنى ذلك أنه في حالة التعارض بين الميثاقين فإن الذي يسقط هو ميثاق الجامعة العربية، ويبقى ميثاق الأمم المتحدة وهو صاحب الكلمة العليا!

وليس لنا أن نشكو من هذا الموقف العجيب، فقد اختارت الدول العربية أن تؤسس الجامعة على أساس معاهدة دولية، لا على أساس وثيقة قومية تجعل الالتزام القومي يعلو على كلّ التزام آخر.

وقد ترتب على ذلك كلّهُ أن الجامعة العربية، لا تشبه أياً من «الجماعات الدولية» فهي ليست اتحاداً، ولا حلفاً، وهي ليست اتحاداً تعاهدياً كونفدرالياً، كما يحلو لبعض رجال القانون العرب أن يصفوها.

ولسنا في حاجة أن ندخل في «غابة» القانون الدولي ومعه القانون الدستوري لننفي عن الجامعة العربية صفة «الكونفدرالية»، فإن أمريكا هي صاحبة النموذج المثالي في ذلك النظام الذي عاش قرابة سبعة أعوام بعد ١٧٨١، وكان الأساس الذي قام عليه النظام الفدرالي الأمريكي الحاضر.

ويكفي أن نقرأ بترؤ وإمعان مواد الكونفدرالية الأمريكية التي تنصّ على «اتحاد دائم للولايات المتحدة الأمريكية، يقوم على رأسه الكونغرس بسلطات محدودة، تشمل موضوع الحرب والسلام، والتمثيل الدبلوماسي، وانتخاب لجنة تتولى الحكم أثناء غياب الكونغرس، ووجود وزير خارجية واحدة هو السياسي الأمريكي المعروف المستر «غاي»، فأين ذلك كلّهُ من الجامعة العربية^(٢) التي ليست لها بعوضة من هذه السلطات والاختصاصات!

ولذلك فإن جامعة الدول هي هيئة دولية، وميثاقها معاهدة دولية، والقانون الذي يحكم وجودها واختصاصها، هو القانون الدولي العام، وأكثر من ذلك فإن تفسير نصوص الميثاق، إذا وقع اختلاف بين دول الجامعة على مفهومه، يعود إلى كلّ دولة بمفردها، لا إلى مجلس الجامعة، لأن المجلس، بحكم ميثاقه، لا يخرج

(١) ميثاق الأمم المتحدة، المادة ١٠٣.

(٢) نويل برترام غيرسون، وطن حر ومستقل: الاتحاد الكونفدرالي للولايات المتحدة، ١٧٨١ - ١٧٨٩، ترجمة لجنة من الأساتذة الجامعيين (بيروت: دار الآفاق الجديدة، [١٩٩٠])، ص ١٤٥.

عن كونه هيئة سياسية وليس له الاختصاص بالنظر في المسائل القانونية^(٣).

ويترتب على ذلك أن الخلاف على تفسير ميثاق الجامعة ليس له مرجع عربي، في الوقت الحاضر، ولا يبقى أمام الدول العربية المتنازعة إلا أن تلجأ إلى محكمة العدل الدولية لتحكم في ما شجر بينها، وذلك لأن محكمة العدل العربية التي نصّ ميثاق الجامعة العربية على إنشائها قد فشلت كلّ الجهود العربية في إنشائها، على حين أن الجامعة العربية قد سلخت من عمرها خمسة وثلاثين عاماً، كلها منازعات وخلافات، والأمة العربية لا ناقة لها ولا جمل في هذه الخلافات، والحمد لله، ولكنه خلاف بين الحكام بأنوفهم.

وهذا الوضع غريب عجيب من غير شك، من الناحية القومية لاتصاله بالأمة العربية الواحدة. ولكنه هو الوضع القانوني النابع من ميثاق الجامعة كما أراد له واضعوه.

هذا، ويعود السبب في ذلك إلى جذور الميثاق، فهذه متأصلة إلى غور عميق في السيادة المطلقة للدول الأعضاء، كلّ بمفردها، وبمجموعها، فقد أرادوا أن يدخلوا هذه الجمعية الدولية لا مع الاحتفاظ الكامل «بالسيادة» المطلقة فحسب، ولكن من دون التنازل لهذه الجمعية عن «حبة قمح» من السيادة لتمدها بالغذاء والنماء.

والإصرار على «السيادة» كان واضحاً منذ البداية، رغماً عن أن شعار «الوحدة العربية» الذي كانت تدور تحت سقفه المشاورات والمداولات. قد استخدم لاستبعاد الوحدة، بأية صورة من الصور، بل إنه استخدم لتكريس التجزئة والانفصال، ومن هنا جاء الميثاق ليردد التوكيد على «الاستقلال والسيادة والحدود، ونظام كلّ دولة وأحوالها. والنظم الدستورية لكلّ بلد»، ثمّ بعد ذلك ثالثة الأثافي في أن قرارات الجامعة ملزمة لمن يقبلها. وللغير أن يرفضها، من غير سبب ولا عجب!

وكان الوفد اللبناني على رأس المنادين بهذه السيادة «المطلقة» فقد كان منذ البداية يعلن من غير خفاء أنّه يشترك في الجامعة على هذا الأساس، وأنه لا يشترك على غير هذا الأساس، وذهب إلى أبعد من ذلك حين أكد أن الجامعة ليست لها سلطة سياسية، وأنها لا تعدو أن تكون مؤتمراً دولياً يرمي إلى القيام بمهام خاصة محددة في الميثاق، وأنه ليس لهذه الجامعة شخصية دولية مستقلة عن الحكومات

(٣) محضر اللجنة السياسية للمؤتمر العربي العام، ص ٧١.

المثلة في مجلسها، «فكُلّ دولة من دول الجامعة تحتفظ بحقوقها الكاملة في السيادة والاستقلال في الداخل والخارج»^(٤) ولم يبق للوفد اللبناني إلا أن يضيف «ومن الظاهر والباطن».

وعلى الجملة فإن الوفد اللبناني قد أراد الجامعة العربية أن تكون جمعية تعاونية ينسحب منها أي عضو حين يشاء، ولا قيد على ذلك إلا أن يبلغ الأمانة العامة قبل عام من الانسحاب كما نصت المادة الثامنة عشرة من الميثاق.

ولقد كان الرأي اللبناني صواباً من ناحية قانونية محضة، وخطأً فادحاً من ناحية قومية. ولكن أكثر الدول العربية الأخرى لم تكن كارهة للموقف اللبناني، فقد رأت فيه حجة تدافع بها عن نفسها أمام الجماهير العربية التي كانت تريد جامعة قومية تتسم بأبسط سمات الوحدة، على الأقل.

وهكذا سارت الدول العربية معها بسير أضعفها، بل إنها اختارت هذا الطريق هرباً من الوحدة، واختارته معها كُُلّ من بريطانيا وأمريكا، وكانت لها اليد الطولى من شؤون الوطن العربي.

ولعلي أخشى أن أقول إن الدول العربية اختارت أقل مما أرادت لها بريطانيا وأمريكا، فالدارس للميثاق لا يرى نصاً واضحاً صريحاً يصف هوية الجامعة العربية وشخصيتها القانونية، حتّى في التعامل مع دولها. وقد كتب رجال القانون العرب ما يشتهون ويتمنون، في المواد التي تشير أن الأمين العام بدرجة سفير، وأن الأمانة العامة لها بعض الحصانات الدبلوماسية، كُُلّ ذلك ليخلعوا على الجامعة العربية شخصية دولية مستقلة لا يشير إليها الميثاق من قريب أو بعيد.

وكائناً ما كان الجدل القانوني حول هذا الموضوع، فإن الدول العربية قد اعترفت للأمم المتحدة بشخصية دولية مستقلة بصورة واضحة وأكيدة، فقد نصّ ميثاق الأمم المتحدة على أن «تتمتع هيئة الأمم المتحدة في بلاد كُُلّ عضو من أعضائها بالأهلية التي يتطلبها قيامها بأعباء وظائفها وتحقيق مقاصدها»^(٥).

وليس في ميثاق الجامعة العربية مثل هذا النصّ بالنسبة إلى الجامعة نفسها ويتبع ذلك أن الجامعة العربية لا تملك عند دولها «الأهلية» التي تملكها الأمم المتحدة في الدول العربية.

(٤) محاضر اللجنة الفرعية السياسية للمؤتمر العربي العام، ص ٢٢.

(٥) ميثاق الأمم المتحدة، المادة ١٠٤.

وموضوع الأهلية ليس كاملاً تجريبياً أو نظرياً. فإن له ترجمة واقعية، تتمثل في النشاطات والإنجازات. ويكفي أن نعلم أن الأمم المتحدة لها في الوطن العربي وجود سياسي وإعلامي، ونشاطات في جميع المجالات، ولا تملك الجامعة العربية واحدة منها في وطنها وعند أمتها. وآية ذلك، وهذا دليل صغير، أن الجامعة العربية ليس لها مكتب واحد لدى الدول العربية لمتابعة تنفيذ قراراتها، وهذا أضعف الإيمان، على حين أن الأمم المتحدة لها العديد من المكاتب والمؤسسات في الوطن العربي من المحيط إلى الخليج.

والسبب في ذلك أن الدول العربية ترفض أن تمنح الجامعة العربية هذا «الامتياز» على حين أنها تمنحه للأمم المتحدة بكل مؤسساتها وتنظيماتها. وعلى هذا بقيت الجامعة العربية غريبة عند دولها، ودولها هذه أصبحت قريبة ونسبية للأمم المتحدة؛ وهذا هو العجب العجيب، كما يقول العرب الأوائل، ولا يشفي الغليل مثل تعابيرهم، ثم لماذا تعترف بها المنظمة العالمية، والجامعة العربية لا تعترف بها دولهم، فهي لا تستطيع أن تتصل مع الدول العربية إلا عن طريق وزارات الخارجية، تماماً كما تفعل الدول الأجنبية.

ومن الطرائف البروتوكولية حول هذا الموضوع أن مجلس الجامعة العربية كان قد تعرّض لطريقة إبلاغ القرارات الثقافية إلى دول الجامعة، فأصدر قراراً «خطيراً»، يقول فيه بأن القرارات «تبلغ لوزارات الخارجية، ويجوز لرئيس اللجنة الثقافية أو من ينوب منابه أن يرسل صوراً من هذه المراسلات إلى وزارات المعارف»^(٦). وكان قراراً جريئاً حقاً أن يسمح بإرسال صور المراسلات رأساً إلى وزارة المعارف عن غير طريق وزارة الخارجية. وهكذا يتعامل العرب مع العرب، أو على الأصح هكذا يتعامل حكام العرب في ما بينهم!

ولكن الغريب العجيب، أن الجامعة العربية هذه، الغريبة عند دولها أولئك، قد حاولت أن تقنع بريطانيا بالاعتراف بها، فقد أوصى مجلس الجامعة بأن «تبادر الحكومات العربية بمطالبة الحكومة البريطانية بالاعتراف بالجامعة العربية وأن تعتبر ما يصدر إليها من الأمين العام ضمن حدود الميثاق صادراً عن الجامعة»^(٧).

(٦) مجلس الجامعة العربية، الدورة الخامسة، القرار ٨٥، ص ٢٣.

(٧) مجلس الجامعة العربية، الدورة الرابعة، القرار ٧٦، ص ٢١.

وصادف في تلك الحقبة، أن كان الأستاذ أحمد لطفي السيد، وزير خارجية المملكة المصرية، وهو من أعلام الجيل العربي بلا منازع، فقام باتصالات متلاحقة مع الحكومة البريطانية، وكان موقف بريطانيا، صاحبة الدعوة «للوحدة العربية» معارضاً كُلّ المعارضة، فأعربت عن رأيها بأن الجامعة ليست دولة ولا منظمة دولية معترفاً بها من الأمم المتحدة كما أن «بريطانيا ليست من دولها الأعضاء». وكانت هذه العبارة سخرية بريطانية لاذعة.

وقد كتب الوزير العالم أحمد لطفي السيد، إلى السيد رونالد كامبل، سفير بريطانيا في القاهرة رسالة في ٤ أيار/ مايو ١٩٤٦، يؤكد فيها «أن الحكومة المصرية ترى أن الجامعة هيئة دولية تتمتع بشخصية مستقلة عن الدول الأعضاء. وأن الجامعة قد اتخذت من جهتها الإجراءات التي جرى عليها العرف الدولي لتأكيد شخصيتها وكيانها النظامي المستقل. وأن الحكومة الملكية المصرية يسرّها أن تنشأ بين حكومة صاحب الجلالة البريطانية والجامعة علاقات دبلوماسية مباشرة في حدود الاختصاصات المحددة في الميثاق».

ولم تكتثر الحكومة البريطانية للرسالة المصرية، فقد بعث السفير البريطاني برد دبلوماسي بتاريخ ١٦ تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٤٦ أشار فيه إلى مواقف الدول العربية المختلفة بصدد المسألة شكلاً وموضوعاً، ويختم بالقول إنه «متى لاحت فرصة لحكومة جلالته الملك توجيه خطاب سياسي إلى حكومات الدول العربية، فإن نسخة مطابقة من تلك المخاطبة سترسل إلى سعادة الأمين العام لجامعة الدول العربية لعلمه شخصياً»، وانتهى الموقف البريطاني عند حدود اللاموقف.

وكان طبيعياً أن يكون الموقف البريطاني على هذه الصورة، ما دامت الدول العربية مختلفة في ما بينها في الأمر شكلاً وموضوعاً، وكُلّ ما تكرمت به بريطانيا أن ترسل نسخة من مخاطباتها إلى الأمين العام لمعلوماته الخاصة.

وهذا «اللاموقف» كان هو نفسه موقف الأمم المتحدة، فالمنظمة الدولية لم تعترف بالجامعة العربية كمنظمة إقليمية، هذا مع العلم أن مجلس جامعة الدول العربية كان بقضه وقضيضه، وهيئته الكاملة وبالإجماع قد أصدر قراراً (رقم ٢٩٠ الدورة ١٢ بتاريخ ١ - ٤ - ١٩٥٠) يطلب إلى الحكومات العربية أن تسعى لدى الأمم المتحدة للموافقة على اعتبار الجامعة العربية منظمة إقليمية بالمعنى الوارد في الباب الثامن من ميثاق الأمم المتحدة، ولكن الأمم المتحدة لم تصدر أي قرار بهذا المعنى، وكُلّ ما تكرمت به الأمم المتحدة أنها توجه دعوة إلى الأمين العام لجامعة الدول العربية

لحضور جلسات الجمعية العامة، حضور مراقب، لا يشارك في شيء إلا الاستماع، شأنه في ذلك شأن السائحين الذين يزورون الأمم المتحدة في برنامج سياحي للتعرف على معالم مدينة نيويورك.

واستمرت جهود الجامعة العربية متواصلة من غير كلل أو ملل «تناضل وتجاهد» في سبيل الحصول على اعتراف الأمم المتحدة، كما تناضل الشعوب المكافحة في سبيل حريتها، ولم تفلح الجامعة إلا بالوصول إلى «تسوية» هزيلة، تستر ماء الوجه، ولا تزيد؛ فبعد مراسلات متصلة واجتماعات مطولة بعث المستر داغ همرشلد السكرتير العام الراحل للأمم المتحدة برسالة إلى الأمين العام للجامعة العربية يجعل حدود التعاون قاصرة على «الأمانتين. أمانة الأمم المتحدة وأمانة الجامعة العربية» وعلى صعيد «المعلومات المتبادلة فقط». لأن أي تعاون يتجاوز هذه الحدود لا بُدَّ له من قرار الجمعية العامة أو مجلس الأمن، «ومثل هذا القرار لم يصدر بشأن الجامعة العربية»، كما قال السكرتير العام للمنظمة الدولية في رسالته.

وذلك يوضح بكل جلاء أن الجامعة العربية، كما تأسست في ربيع ١٩٤٥، لم تكن تملك شخصية ذات قيمة، وهي تعيش إلى يومنا هذا بعد خمس وثلاثين عاماً من دون أن تكتسب الشخصية التي تؤهلها لتحقيق الأغراض التعاونية، ناهيك عن الأهداف القومية التي تصبو لها الأمة العربية. وقد نبه أحرار العرب ورجال القانون العرب والأجانب على السواء إلى حالة «انعدام الوزن» التي تكتنف الجامعة العربية، أو إلى «الفراغ الأرضي» الذي قامت عليه الجامعة العربية، يوم إنشائها، ولكن لم يجد التنبيه، ولا التقرير والتأنيب.

ومن ذلك أن واحداً من كبار رجال القانون في فرنسا، وهو الأستاذ جورج سل، قد قرر بكل وضوح أنه «يصعب تمييز الاختصاصات الذاتية الممنوحة لهيئة الجامعة العربية، ويظهر أن الدول الأعضاء لم تتنازل لها فعلياً عن أي من اختصاصاتها، سواء في العلاقات بين الدول العربية، أو بينها وبين الدول الأجنبية»، ثم تساءل مستغرباً «وكيف يجوز في هذه الأحوال حصول اعتراف دولي بها».

ولعل الأستاذ جورج سل، قد خجل أن يتساءل كذلك «وكيف يجوز الحصول على الاعتراف الدولي، إذا لم تكن الجامعة العربية متمتعة بالاعتراف العربي».

أما الجانب العربي، فقد كتب الكثيرون يشيرون إلى مواضع الوهن في ميثاق الجامعة، ويكفي في هذا المجال أن نشير إلى مؤلف واحد، تلتقي فيه صفات

متعددة، فهو أستاذ جامعي، ورجل قانون، وتحمل المسؤولية العامة كوزير^(٨) ولا يمكن القول إنه يرسل الكلام لغواً، ويصدر الحكم عفواً.

لقد لخص ذلك المفكر العربي أسباب الوهن في الجامعة العربية في ما يلي:

أ - عدم وجود نظام إلزامي لحل المنازعات بين الدول الأعضاء.

ب - ضعف نظام قمع العدوان.

ج - صعوبة اتخاذ قرارات ملزمة للدول الأعضاء سواء في السياسة الخارجية، أو في الأمن، أو في المسائل المتعلقة بالتعاون الثقافي والاقتصادي والاجتماعي.

وتساءل هنا، وماذا بقي للجامعة من شؤون غير الشجون؟

ثم إن هناك جانباً لم يعالجه الكثيرون من الذين درسوا ميثاق الجامعة: ذلك أن الجامعة بالإضافة إلى أنها من غير شخصية كافية، فإن شخصيتها هذه على وهونها وهوانها، تكون غائبة أحد عشر شهراً في العام. فإن وجودها لا يتعدى شهراً واحداً في العام حينما تكون منعقدة في الدورتين القانونيتين في شهري آذار/مارس وأيلول/سبتمبر من كل عام.

وواضح أنه في غير الدورتين لا يكون للجامعة العربية وجود إلا في شخص الأمين العام، وهذا إنسان مظلوم لم يعطه الميثاق شيئاً من الاختصاصات المهمة، إنه رجل إداري بحكم نصوص الميثاق يرأس جهازاً إدارياً، وما يفعله غير ذلك، إنما هو تجاوز، إنها مبادرات خاصة.

ولو أننا عدنا إلى ما فعلته دول أمريكا اللاتينية، وما أحسبهم أكثر حضارة منا، لوجدنا أنهم كانوا أكثر منا عقلاً وأشد حرصاً على مصالح شعوبهم، فقد نصت المادة الرابعة من منظمة الدول الأمريكية على إنشاء رئاسة ووكالة لمجلس المنظمة، تتم بالانتخاب لمدة سنة واحدة، ولا يجوز تجديد مدة الرئيس أو وكيله لفترة ثانية بصورة متتالية. ولهذا تكون رئاسة المجلس قائمة بواجباتها حين لا تكون المنظمة في حالة الانعقاد.

أما الجامعة العربية فإنها غير موجودة على مدار السنة، إلا شهراً واحداً، حين تكون منعقدة، ويبدو أنها تمارس «الإجازة» بصورة مقلوبة. فالناس يستحقون

(٨) محمد حافظ غانم، محاضرات عن جامعة الدول العربية (القاهرة: معهد الدراسات العربية العالية،

١٩٦٠).

إجازتهم شهراً واحداً في العام، أما الجامعة فإن إجازتها تمتد أحد عشر شهراً، ولا تعمل إلا شهراً واحداً، ومع ذلك فإن هذا «العمل» لا يكاد أن يحرك كفة الميزان.

تلك هي الجامعة من غير شخصية. وهذه نتيجة محزنة حقاً، ولكن مما يضاعف الحزن أن الميثاق من غير أخلاق. وليس هذا سجعاً مرسلأً، ولكنه الحقيقة الصارخة، يجدها المواطن العربي في يسر وسهولة، وفي قراءة سريعة للميثاق.

ليس في الميثاق من ديباجته إلى مواده إلى ملاحقه، كلمة واحدة عن المواطن الإنسان. كأن المواطن العربي لا يستحق أن يكون له مكان ما بين أهداف الجامعة ومبادئها، وكذلك لا ذكر، ولو يسير، عن الأمة العربية كجماعة إنسانية، كأن الأمة ليست جديرة بأن تصدر أغراض الجامعة، بصفة أو بأخرى.

ولو أننا عدنا إلى ميثاق الأمم المتحدة، لوجدنا أن ديباجته المشرقة ترسلها عالية، حين تقول: «إننا نؤكد من جديد إيماننا بالحقوق الأساسية للإنسان، وبكرامة الفرد وقدره، وبما للرجال والنساء، والأمم كبيرها وصغيرها من حقوق متساوية».

ثم تؤكد الديباجة، وترسلها عالية، مرة أخرى، حين تتحدث «عن تحقيق العدالة. وأن ندفع بالرقعي الاجتماعي قدماً، وأن نرفع مستوى الحياة في جو من الحرية أفسح، مع العمل على ترقية الشؤون الاقتصادية والاجتماعية».

وما إن تنتهي الديباجة، حتى تنص المادة الأولى من ميثاق الأمم المتحدة، أجل المادة الأولى، «على تقرير احترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية».

كُل هذه المعاني غير موجودة في الميثاق العربي، مع أن الوزير الأمريكي المفوض في القاهرة، قد حمل ميثاق الأمم المتحدة يوم كان مشروعاً، إلى المؤتمر العربي العام لتنسج على منواله، ولكن الدول العربية أخذت مساوئه وتجنبت محاسنه. وكُل ما فعلته الدول العربية حين قرأت مشروع الأمم المتحدة أنها وجدت المادة السابعة منه تقول: «ليس في هذا الميثاق ما يسوغ للأمم المتحدة أن تتدخل في الشؤون التي تكون من صميم السلطان الداخلي لدولة ما»، فأسرعت الدول العربية إلى وضع مادة في ميثاقها تقول «تحتزم كُل دولة من الدول المشتركة في الجامعة نظام الحكم القائم في دول الجامعة الأخرى، وتعتبره حقاً من حقوق تلك الدول، وتتعهد بأن لا تقوم بعمل يرمي إلى تغيير ذلك النظام» (المادة الثامنة).

والمادتان هاتان، الأمية والعربية قد اخترقتا عبر السنين. ذلك أن الأمم المتحدة

قد عاجلت كُلّ قضايا الحرية وحقوق الإنسان رغماً عن النهي القائل بأنها من صميم السلطان الداخلي. أما المادة العربية فإنها لم تمنع قيام أربعين انقلاباً في الوطن العربي وكان أعظمها زوال المملكة المتوكلية اليمنية، مملكة الرهائن الآدمية وكفى.

أما انتهاكات حقوق الإنسان العربي، وإهدار الحريات الأساسية للأمة العربية في هذه الحقبة من تاريخها الحديث فإنها وحدها تتسع لكتاب، وأي كتاب، وأنا لا أحب أن أشارك في هذا الكتاب، إشفاقاً وحياء، وأرجو أن يتولاه من هو أشدّ عوداً وأثبت جناناً، وأصلب وجهاً.

وهكذا فإن الأمة العربية تعيش اليوم في ظلّ جامعة عربية بلا شخصية، وميثاق بلا أخلاق.

ونتساءل بعد ذلك، لم هذه الهزائم المتلاحقة، منذ أن أنشئت الجامعة إلى يومنا هذا؟

هزائمنا في حروب ثلاث، وهزائمنا السياسية بعد الحرب الرابعة. ويا فجيعة الشهداء.

الفصل التاسع

الجامعة العربية تسقط بعد شهرين من مولدها

كان ميلاد جامعة الدول العربية في الثاني والعشرين من شهر آذار/ مارس ١٩٤٥، وبعد شهرين اثنين، وقعت أحداث رهيبة في سوريا، وفجأة دخلت الجامعة قاعة الامتحان، وعند الامتحان تكرم الجامعة أوتهان.

ويومئذ، كان الجدال لا يزال ساخناً في أوساط الأمة العربية حول الجامعة العربية وميثاقها ومؤسساتها واختصاصاتها، والصحافة العربية تقود حملة واسعة على الحكومات العربية تتهمها أنها جعلت الجامعة العربية «أداة رسمية» بيد الحلفاء، وأنها خالفت قضية الوحدة العربية، وأنها لن تستطيع أن تحمل أعباء القضية العربية، في عالم ما بعد الحرب، وما ستنتهي إليه مطامع الدول الكبار.

وفي خضم هذا الحوار الذي شغل الرأي العام العربي زمناً غير قليل، جاء يوم الحساب، وكأن الجامعة العربية على موعد مع الأحداث. ولم يكن قد جف المداد الذي كتب به الميثاق، ولا أنزلت الأعلام العربية عن سواربها في قصر الزعفران، حيث التقى رؤساء الحكومات العربية ليعلموا قيام جامعة الدول العربية.

ففي أوائل شهر حزيران/ يونيو من عام ١٩٤٥، ولم يكد يستقر رؤساء الحكومات العربية في عواصمهم، بعد عودتهم من القاهرة، حتى قامت القوات الفرنسية بعدوان مسلح على الجمهورية العربية السورية، منتهكة بذلك حرية الدولة الفتية واستقلالها وسيادتها على أرضها.

ولم يكن العدوان الفرنسي وليد الساعة فقد سبقته مقدمات خطيرة ومثيرة في أوائل الأربعينيات، حينما سقطت فرنسا من الضربة الأولى في الحرب العالمية الثانية، واستسلمت للقوات النازية، ولم يبق لها إلا «جيوش المشرق» بحسب التعبير الفرنسي يومذاك، وهي القوات الفرنسية في سوريا ولبنان.

ومن غير دخول في التفاصيل فقد قامت في فرنسا حكومة عرفت بحكومة فيشي كانت موالية لدولتي المحور، وقد أصبحت «جيوش الشرق» بطبيعة الحال تابعة لسياسة دولتي المحور وبهذا أصبحت شوكة في ظهر الحلفاء تهدد استراتيجيتهم العسكرية في منطقة الشرق الأوسط.

وكان من أعظم ما أقلق دول الحلفاء، من هذا الوضع «المحوري» في سوريا، أن طائرة ألمانية عسكرية قد هبطت في أحد المطارات السورية وتزودت بالوقود، وكانت محملة بالذخائر والأسلحة إلى العراق لمساندة ثورة رشيد عالي الكيلاني، هذا بالإضافة إلى أن دمشق قد غدت في ذلك الوقت موالية بعواطفها القومية نحو دولتي المحور، وأصبحت مركزاً إعلامياً واسعاً للتنديد بدول الحلفاء والإشادة بدولتي المحور وانتصاراتهم في جميع الجبهات في أوروبا وفي الشمال الأفريقي.

وحينما أخذ نجم دولتي المحور في الأفول، قامت القوات البريطانية في ٨ حزيران/يونيو ١٩٤١ باحتلال سوريا ولبنان وأخضعت «جيوش الشرق» الفرنسية، وتبع ذلك أن دخلت قوات فرنسية تابعة لحكومة فرنسا الحرة التي كان يرأسها الجنرال ديغول، وكانت متحالفة مع الحلفاء، وصدرت البلاغات العسكرية من القيادة البريطانية في الشرق الأوسط بأنه تم «تحرير» سوريا من سيطرة حكومة فيشي الفرنسية!

ولم يسع فرنسا، وهي المنهزمة، إلا أن تعترف باستقلال سوريا ولبنان، ولكنها كانت مصرة على عقد معاهدة معها يكون لها وضع الدولة الممتازة، مع المحافظة على «حقوقها ومصالحها». وقد رفضت كل من سوريا ولبنان عقد أي اتفاق مع فرنسا، وأصرتا على ضرورة جلاء القوات الفرنسية عن الأراضي اللبنانية والسورية.

وهاج الشعب في كل من القطرين، مطالباً بجلاء القوات الفرنسية؛ وفي تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٤٣ اعتقلت السلطات الفرنسية رئيس الجمهورية اللبنانية الشيخ بشارة الخوري وحكومته، ولم تطلق سراحهم إلا بعد توتر الموقف في البلاد العربية، وتدخل الدول العظمى. وبقيت الجمهوريتان السورية واللبنانية، على إصرارهما في المطالبة بالجلاء وعدم التعاقد مع فرنسا.

ثم جاء شهر حزيران/يونيو من عام ١٩٤٥، فقامت القوات الفرنسية بالعدوان على سوريا، في العاصمة وفي جميع البلدان السورية، فقصفت منشآت الدولة والمراكز الحيوية في البلاد، بالمدافع والطائرات، وانتقلت أنباء هذا العدوان إلى جميع أرجاء العالم. وبخاصة، وتلك مفارقة عجيبة، أن العالم كان يشهد انعقاد المؤتمر الدولي

في سان فرانسيسكو لإنشاء الأمم المتحدة التي سيناط بها الحفاظ على الأمن والسلم في العالم أجمع. وكانت وفود سوريا ولبنان وفرنسا مشتركة في هذا المؤتمر. وتوالت التصريحات العالمية باستنكار العدوان الفرنسي وتأييد الشعبين السوري واللبناني في حقهما الكامل بالاستقلال والسيادة.

وكان من أبلغ هذه التصريحات وأكثرها إيجازاً، البيان الذي أصدرته «كوميسارية الشعب للشؤون الخارجية في الاتحاد السوفياتي» ولخص فيه العدوان الفرنسي بقوله تلقت: «الحكومة السوفياتية أنباء تثبت أن المعارك تدور على أرض سوريا ولبنان، وأن الجنود الفرنسيين المباطين هناك اصطدموا بالسوريين واللبنانيين، وأنهم استعملوا مدافع الميدان ومدافع الهاون، كما صبت الطائرات الفرنسية نيرانها على دمشق، ويدور القتال أيضاً في مدن أخرى في سوريا ولبنان، ويرتفع كل يوم عدد القتلى والجرحى، ويزيد الموقف خطورة أن الدول الثلاث وهي فرنسا وسوريا ولبنان مشتركة مع الأمم المتحدة في المؤتمر المعقود الآن في سان فرانسيسكو، والحكومة السوفياتية ترى أن حوادث سوريا ولبنان لا تتفق وأهداف مؤتمر الأمم المتحدة المنعقد الآن لإنشاء نظام يحقق الأمن والسلام، وترى الحكومة السوفياتية كذلك أنه لا بُد من المبادرة إلى اتخاذ التدابير لوقف القتال الناشب في سوريا ولبنان، والالتجاء إلى الطرق السلمية لفض النزاع القائم؛ والحكومة السوفياتية توجه هذا الاقتراح إلى الحكومة الفرنسية المؤقتة وإلى بريطانيا العظمى والولايات المتحدة الأمريكية والصين لأنها هي الحكومات التي شرعت في إنشاء نظام ما بعد الحرب لتحقيق الأمن والسلام بين الدول».

تلك هي الخلاصة الموجزة للصراع بين فرنسا من جانب وسوريا ولبنان من جانب آخر. وكان مقدراً على مجلس الجامعة أن يعقد دورته الأولى لمعالجة أول قضية عربية وأول امتحان للجامعة، وأول اختبار للميثاق. بعد أن أصبحت الجامعة مسؤولة عن الشؤون العربية في الوطن العربي.

وباستثناء الوفد اليمني، الذي لم يستطع اللحاق باجتماع مجلس الجامعة، فقد لبّت حكومات الجامعة الدعوة وتألّفت وفودها على مستوى رؤساء الحكومات وكثير من هؤلاء شاركوا في مشاورات الوحدة العربية في عهد النحاس باشا، وفي المداولات لوضع الميثاق بصفته النهائية، في عهد النقراشي باشا.

وهكذا فُدرّ للذين وضعوا الميثاق بمقاييس «السيادة المطلقة» و«التعاون الاختياري» أن يواجهوا هذه الأزمة القومية. وقيود الميثاق وأغلاله تكبلهم إلى الأعناق، حتّى يصدق فيهم القول العربي القديم: على نفسها جنت براقش.

وانعقدت الجلسة في الرابع من حزيران/يونيو ١٩٤٥ برئاسة «حضرة صاحب الدولة محمود فهمي النقراشي باشا رئيس مجلس وزراء المملكة المصرية، ووزير خارجيتها» في قصر الزعفران نفسه. حيث تم توقيع الميثاق قبل شهرين اثنين.

وفي بداية الجلسة تليت الرسالة الملكية الموجهة من الملك فاروق إلى مجلس الجامعة، يدعو فيه إلى «العمل لاستقلال سوريا ولبنان وسيادتهما الكاملة وأن يكون لجامعة الدول العربية المقام الذي نوده لها وتريده الأمة العربية كلها، فإن في قوة الجامعة قوة لجميع أعضائها». وكانت هذه العبارات فوق مستوى الميثاق الذي وضعته الحكومة، وهذه إحدى المفارقات العربية، ولم تكن المفارقة الأولى، ولن تكون الأخيرة في الأعوام الطويلة المقبلة!

وجاء دور الخطب الرسمية، وتكلم النقراشي باشا فتحدث عن «الاعتداء الشنيع الذي قامت به القوات الفرنسية. فاستعملت مع أمة عزلاء مدافع الميدان ومدافع الهاون وقنابل الطائرات ورشاشاتها ضدّ المدن الآمنة وأخذت تحطم عاصمة الأمويين إحدى عواصم الحضارة العربية التليدة»، ثم شكر بريطانيا العظمى لتدخلها لإيقاف القتال، وكذلك شكر أمريكا والاتحاد السوفياتي لموقفهما المؤيد لسوريا ولبنان، وخلص إلى القول بأن مجلس الجامعة سينتهي إلى قرارات «قوية حكيمة تلقى تأييد العرب في كل أقطارهم. ولنسر على بركة الله في طريقنا».

وتحدث رئيس مجلس النواب السوري السيد سعد الله الجابري فشرح تفاصيل العدوان الفرنسي على الشعب السوري الأعزل، ووجه في نهاية كلمته شكرًا خاصاً إلى بريطانيا العظمى فقد «أدّى تدخلها في ساعات الهول إلى وضع حدّ لذلك الشرّ المستطير الذي أنزله الجنرال ديغول ورجاله بدمشق وسائر المدن السورية، فحققت الدماء وأوقفت التخريب والتدمير والنهب والسلب»؛ ثم شكرها لأنها «وقّرت عن الشام من هول مجاعة كادت تقع حتماً، إذ أحرق الفرنسيون ما فيها من ذخيرة القمح انتقاماً وتشنيعاً»؛ وأزجى بعد ذلك أجمل عبارات التحيّة والتقدير للولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي لموقفهما إلى جانب الشعب السوري في نضاله من أجل الحفاظ على حريته وسيادته واستقلاله.

وتبعه بعد ذلك في الكلام، توفيق باشا أبو الهدى رئيس الوزراء الأردني، والسيد حمدي الباجه جي رئيس وزراء العراق، والشيخ يوسف ياسين ممثل المملكة العربية السعودية، فأعربوا عن استنكارهم للعدوان الفرنسي، ووقوفهم إلى جانب سوريا ولبنان في دفاعهما عن استقلالهما.

وكانت الكلمة الأخيرة للسيد عبد الحميد كرامي رئيس وزراء لبنان، فسرد

مراحل الصراع بين فرنسا من جهة، وسوريا ولبنان من جهة ثانية؛ وأوضح أن حكومة الجنرال ديغول «تريد أن تأخذنا بالضغط فتوقع معاهدة جائزة تحمل في طياتها الانتداب والاستعمار، وترمي إلى إعطاء فرنسا في سوريا ولبنان قواعد استراتيجية وامتيازات ثقافية واقتصادية»، ثم ذكر بأن سوريا ولبنان «قد طلبتا عقد اجتماع مجلس الجامعة لتؤازرنا والوقوف بجانبنا، وقد أراد الله لهذه الجامعة العربية الفتية أن يمتحن حيويتها ويختبر قدرتها على الدفاع عن استقلال كُُلّ دولة من الدول المنتمية إليها والذود عن سيادتها».

وكانت هذه الكلمات الأخيرة هي «ورقة الامتحان» للجامعة العربية التي أعلن ميثاقها أنه «إذا وقع اعتداء من دولة على دولة من أعضاء الجامعة فللدولة المعتدى عليها أن تطلب دعوة المجلس للانعقاد فوراً. ويقرر المجلس التدابير اللازمة لدفع هذا الاعتداء»^(١).

ولم يكن السيد عبد الحميد كرامي رئيس وزراء لبنان في حاجة أن يذكرهم بنص الميثاق فإن الوفود العربية التي شاركت في ذلك الاجتماع كانت قد وقّعت على ذلك الميثاق، وكان في طليعتهم السيد كرامي نفسه، عن لبنان، والنقراشي باشا عن مصر، والشيخ يوسف ياسين عن السعودية، والسيد تحسين العسكري عن العراق.

وبعد هذه الخطب العامة انتقل المجلس إلى المناقشة التفصيلية، فعقد ست جلسات متوالية من ٤ حزيران/يونيو إلى ١١ حزيران/يونيو ١٩٤٥ باستثناء جلسة سرية واحدة؛ وكانت في مجموعها امتحاناً مبكراً لحيوية الجامعة وقدرتها على الدفاع عن استقلال الدول الأعضاء، كما عبّر عن ذلك رئيس وزراء لبنان.

وكان السيد سعد الله الجابري رئيس مجلس النواب السوري، أول المتكلمين في المناقشة التفصيلية فعرض مراحل النزاع بين سوريا وفرنسا منذ عهد الانتداب إلى فترة العدوان، وشرح كيف قامت القوات الفرنسية بضرب الدوائر الرسمية كلها بدمشق، ومن جملتها وزارة الخارجية السورية، وكيف نهبت أوراقها وحرقت ومزقت، بحيث إنّ الوفد السوري لم يستطع أن يحمل معه الوثائق والملفات التي تتعلق بمهمته في مداوالات الجامعة.

وفي سياق هذا السرد المفصل للعدوان الفرنسي على سوريا، أعلن رئيس الوفد السوري أن سوريا تضع نفسها ومصيرها بين يدي الجامعة مؤكداً بأن «التعاون الدولي

(١) ميثاق جامعة الدول العربية، المادة ٦.

يجب أن يسبقه التعاون العربي أي سيادة الجامعة العربية في سياسة البلدان العربية، وأنه يجب على الدول العربية أن تعمل على النهوض بالجامعة لا من أجل الزينة أو المظهر أو الاجتماعات الودية القائمة على الصداقة، بل لإحكام الروابط ودفع الشرّ وجلب الخير لهذه الدول مجتمعة ومنفردة، ولتجعل من الجامعة إقليماً من أقاليم الأمن في نطاق النظام العالمي». وأعلن السيد الجابري في سياق عرضه أنه لا يوجد واحد في بلاد الشام يرضى بعقد أية معاهدة مع فرنسا، وأن الجمهورية السورية حكومة وشعباً مصممة على هذا الموقف حتّى النهاية.

وواضح من هذا الحديث أن الرئيس السوري ينطلق في تحليله للموقف من أن ميثاق الجامعة العربية لا يرقى إلى مستوى الأحداث وأنه لا يتسع لمعالجة الصراع السوري الفرنسي، ولهذا فإننا نراه يدعو إلى أن تكون الجامعة العربية «سيادة»، وأن سوريا مستعدة أن تضع مصيرها بين يدي الجامعة في إطار نظام أمن عربي بدلاً عن معاهدة ثنائية مع فرنسا.

ثمّ أثير في النقاش العام أن الحجة التي تتذرع بها فرنسا لاستبقاء قواتها العسكرية في سوريا هي المحافظة على الأمن في البلاد لأن الجمهورية السورية ضعيفة الموارد ولا تملك القوة على توفير الأمن. وهنا بادر السيد توفيق السويدي (وفد العراق) إلى دعوة مجلس الجامعة أن يتحمل جانباً من المسؤولية في الحفاظ على الأمن في سوريا، فاقترح أن تقوم الجامعة بشد أزور سوريا ولبنان لتساعدتهما على تحمّل مسؤولية الأمن، «وإذا كان هناك نقص في وسائل الدولتين فستعمل الجامعة على سده، وبهذا الإجراء نسد الباب أمام ما تنتحله فرنسا من أعذار».

ثمّ وجه السيد السويدي حديثه إلى الوفدين السوري واللبناني قائلاً: «يجب علينا أن نزودكم بجيش إلى أن تستطيعوا تكوين جيشكم للمحافظة على الأمن لأن تشكيل القوات المنظمة يقتضي وقتاً».

وتلقف عبد الرحمن عزام الأمين العام للجامعة العربية الاقتراح العراقي ووصفه بأنه ينقل الجامعة العربية إلى مقام كريم جداً ويجعلها في المستقبل مسؤولة عن الأمن داخل نطاق دول الجامعة، وأنها تستمد هذه السلطة من نفسها ومن شعوبها. ثمّ تمنى أن يأتي اليوم الذي يكون فيه للدول العربية قوة دولية كافية لتأمين الأمن في الساحة العربية، وأن يكون هذا الجيش الدولي للجامعة سنداً للبلاد العربية المعتدى عليها.

والموقف العراقي هذا، كما أيده وشرحه الأمين العام للجامعة، واضح الدلالة، إنه يرى إعطاء الجامعة سلطة «الدولة» وأن تتوافر لها إمكانات مادية

للمحافظة على الأمن في الأراضي السورية ولبنان، ولو على سبيل المشاركة، وبهذا تحل قوات عربية محل القوات الفرنسية، وتسقط الحجة الفرنسية، وهي الحجة الدائمة للاستعمار لتبرير بقاء الاحتلال الأجنبي.

وطال النقاش حول الموضوع ثم تطور موضوع الجامعة إلى ناحية أخرى فقد تناول الكلام حافظ رمضان باشا (عضو الوفد المصري) وأشار إلى أن هنالك رغبة دولية في عقد مؤتمر دولي خماسي للنظر في الصراع الفرنسي السوري، واقترح أن تكون الجامعة العربية ممثلة في هذا المؤتمر بصرف النظر عن سوريا ولبنان.

وهذا موقف آخر من جانب مصر يجعل للجامعة العربية شخصية دولية مستقلة، منفصلة عن شخصية دول الجامعة ويحول الجامعة العربية أن تشارك في مؤتمر دولي، وأن تكون مخولة لبحث العدوان الفرنسي على سوريا، والوصول به إلى تسوية تحقق المطالب القومية للبنان وسوريا، سواء شاركنا أم لم تشاركنا. وقد برر رمضان باشا اقتراحه بأن «سياسة الاحتجاج لا تجدي وبخاصة إذا صدر عن الجامعة العربية التي يجب أن يكون لها مركز قوي ومسموع، ولا يجدر بالجامعة أن تستهل حياتها بمجرد احتجاج، وهذه وسيلة لا يلجأ إليها إلا في حالة العجز».

وكأنما كان حافظ رمضان يرى من وراء الغيب أن «الاحتجاج» سيكون على الدوام سلاح الجامعة العربية في كل ما تواجه من أزمات ومشكلات.

وتناول السنهوري بك (وفد مصر) الموضوع من زاوية أخرى، فقد أشار بعد استعراضه جميع الوسائل القانونية لمعالجة الموقف إلى أنه من المستطاع التفكير في «إرسال جيش عربي إلى سوريا كتدبير لفض النزاع ومنع الاعتداء، لا للمحافظة على الأمن الداخلي أو الدولي».

وهذا الاقتراح من جانب السنهوري، وهو الذي شارك في صياغة ميثاق الجامعة، يلقي مزيداً من الضوء على النواقص والنقائص الكامنة في ميثاق الجامعة، فليس في نصوصه شيء من الشؤون العسكرية إطلاقاً، وليس للجامعة «سيادة» تخولها تشكيل قوة عسكرية على رأسها قيادة عسكرية «جامعية»، وتكون لها مهمات محدودة على أراضي الدول الأعضاء في الجامعة. وهذا الاقتراح هو في الواقع «انقلاب» أساسي في ميثاق الجامعة وعلى سياسة الحكومات العربية التي رفضت أن تتنازل لمجلس الجامعة عن أي قدر من السيادة.

وتدخل في النقاش السيد حبيب أبو شهلا (وفد لبنان) وأعلن أنه ينتظر اليوم الذي تشترك فيه الجامعة «في تنظيم الأمن الدولي ليس نظرياً بل عملياً في الشرق العربي»، وكان هذا الكلام يمثل خطوة تقدمية بعيدة في إعطاء الجامعة

العربية هذا القدر من السيادة، وهذا الحجم من الشخصية، على حين أن الوفد اللبناني قد أشغل الوفود العربية زمناً طويلاً وهو ينكر على الجامعة أية شخصية وأية سيادة، وأنها مجرد مؤتمر دولي للتعاون الاختياري، وأن لبنان لا يشترك في الجامعة إلا على هذا الأساس، وإذا بهذا الأساس ينهار حينما وجد لبنان نفسه في حرب مع فرنسا.

ولكن، ما لم ينفع فيه الجدل النظري في الماضي، قد نفعت فيه المحنة الكبرى التي وقعت فيها سوريا ولبنان في أول عهد الجامعة، مما حدا بالسيد حبيب أبو شهلا نفسه أن يؤكد «بأن الجامعة تجتمع لأول مرة لتواجه أول تجربة حاسمة في تاريخ الجامعة فبهرهن عن حيويتها من عدمها، وإضافة إلى ذلك أنه كلما كانت التدابير شديدة وقوية كان النجاح مضموناً وعاد بالخير على الجميع.»، وكذلك فقد كان هذا الموقف اللبناني «انقلاباً» على السياسة اللبنانية.

وجاء دور مكرم باشا (وفد مصر) فأكد أن سوريا ولبنان يجب أن يمثل في أي مؤتمر لبحث النزاع الفرنسي السوري وأنه يجب المطالبة «بتمثيل الجامعة في هذا المؤتمر» لأنها، على حدّ قوله، «هي صاحبة المصلحة المباشرة في هذا النزاع. لتتخذ الموقف الحازم الملائم» وبهذا انضمت مصر إلى الرأي القائل بإعطاء الجامعة دوراً أساسياً، نابعاً في حقيقة من ضرورات الدفاع عن دولة عربية، من دون أن يكون له في الميثاق أي سند قانوني، وهو دور أبعد ما يكون عن بيانات ومناقشات جميع الوفود العربية التي ساهمت في وضع الميثاق.

وتحدث رئيس الوزراء العراقي، السيد حمدي الباجه جي، فأيد الرأي القائل بحضور الجامعة العربية في المؤتمر المزمع عقده إلى جانب سوريا ولبنان، وأضاف إلى ذلك أنه في حالة فشل المفاوضات، يمكن عندئذ النظر «في إرسال قوة من الجامعة العربية».

وانضمّ إلى هذا الرأي الدكتور هيكمل باشا (وفد مصر) فأكد أنه «لا بُدَّ أن تدعى سوريا ولبنان والجامعة إلى أية مفاوضات تجري في هذا الموضوع.

وقد تمثلت ذروة الموقف بالنسبة إلى رفع مستوى الجامعة العربية في التصريح الحاسم الذي أدلى به السيد عبد الحميد كرامي رئيس وزراء لبنان، فقد قال: «إننا باسم لبنان نصرح بأننا لا نقبل الذهاب للمؤتمر إذا لم يدع مجلس الجامعة إليه أيضاً، وعلى ذلك نصرّ على تمثيل الجامعة في المؤتمر». وبإدراك الرئيس السوري إلى تأييد التصريح اللبناني.

وهذا الموقف اللبناني يعتبر ثورة على الميثاق، بل إنه ثورة على الموقف اللبناني

الذي كان يكرر على الدوام أن الجامعة لا تملك الشخصية المستقلة عن الدول الأعضاء، وإذا بالعدوان الفرنسي على سوريا ولبنان، يكشف «بالحديد والنار» أكثر مما يكشف الجدل والحوار، بأن سلامة أية دولة عربية لا بُدَّ لها من جامعة عربية، لها سيادة، ولها قوات عسكرية تتصدى للعدوان، وأن الاحتجاجات والمذكرات السياسية، وهي كُلُّ ما تملكه الجامعة بحكم ميثاقها، ليس لها أي جدوى سوى إلحاق الإهانة بالأمة العربية.

ولم يكن موقف الرئيس اللبناني مستغرباً، فهو من رجال الحركة العربية الأوائل، وكان «استقلال» لبنان عنده حلاً وسطاً، وصيغة توفيق ووافق بين بقائه تحت النفوذ الفرنسي أو اندماجه في الوحدة السورية؛ فقد سبق له أن صاح في مجلس النواب اللبناني قائلاً: «نحن الذين كنا ننادي بالوحدة السورية والإمبراطورية العربية، قد عدلنا الآن عن رأينا، وأردنا لبنان مستقلاً بحدوده الحاضرة، لا خوفاً من أحد، ولا مجاملة لأحد ولكن عن عقيدة وطنية» وكان هذا موقف الكثيرين من القادة اللبنانيين وفي مقدمتهم السيد رياض الصلح الذي تولى رئاسة الوزارة اللبنانية غير مرة، وكان من رجال الحركة العربية الأوائل.

وتابع مكرم باشا (وفد مصر) موضوع إرسال قوة عربية إلى سوريا ولبنان، فاقترح الضغط على فرنسا حتى «ولو بإرسال قوة عربية رمزية تبقى في سوريا ولبنان حتى تحل المسألة. فإن ذلك يعمل على دفع الفرنسيين قطعاً إلى إيجاد حل سريع لأنهم يخشون اليوم الذي يحسون فيه أن هناك قوة (مصرية) وقوة عربية فيحاولون أن يتحاشوا هذه النتيجة وينتج هذا الضغط أثره».

وأكد مكرم باشا بعد ذلك أن تمثيل الجامعة في أي مؤتمر دولي واجب باعتبارها «صاحبة حقٍّ قائم ومستقل».

وعاد السيد حبيب أبو شهلاً (وفد لبنان) إلى الكلام فأكد أن الفرنسيين لا يفهمون إلا لغة القوة، وأنه «يجب على مجلس الجامعة أن يبحث التدابير الواجب اتخاذها إزاء هذا النزاع. والمهم هو التدابير التي يجب أن تتخذ. وعلى كُلِّ حال يجب أن تمثل الجامعة في أي مؤتمر يعقد لتسوية المشكلة». ويكاد أن يكون هذا الكلام صادراً عن الوفد السوري الذي كان يطالب بالوحدة في المراحل الأولى من المشاورات.

ثم دارت المناقشات حول ما إذا كان التمثيل العربي في المؤتمر الدولي ينبغي أن يكون قاصراً على سوريا ولبنان، أو أن تكون الجامعة معهما. وهنا بادر الرئيس السوري واللبناني فحسماً الموقف. فقال الرئيس السوري إنه «قبل أن تمثل سوريا فإننا

نرغب أن تمثل الجامعة، وسوريا تؤثر أن لا تمثل في المؤتمر، وأن يكون التمثيل قاصراً على الجامعة العربية». وثنى على هذا الموقف الرئيس اللبناني.

وانقطعت المداولات بعض الوقت حينما أعلن رئيس الجلسة، النقراشي باشا، أنه تلقى برقية من وزير مصر المفوض في سوريا تقول بأن الحكومة الفرنسية، بناء على وساطة بريطانيا، قد سلمت إلى الحكومة السورية قوات الهجانة، وعدداً من المصفحات والمدافع الرشاشة، وأن الحكومة السورية تطلب من الحكومة المصرية إرسال ضباط مدربين على الأعمال الميكانيكية والهجانة من ٢٥ إلى ٣٠ ضابطاً، وتطلب كذلك أربعة أو خمسة ضباط عظام للتشاور مع الحكومة السورية في شؤون التدريب.

وأعلن رئيس وزراء مصر أن الضباط المصريين قد صدر الأمر باختيارهم، وأن طائرة قد أعدت لنقلهم إلى دمشق، ولكن رؤي إرجاء سفرهم بعض الوقت بناء على رغبة الجنرال باغيت (قائد القوات البريطانية في الشرق الأوسط).

ثم أخذ المجلس يبحث في القرارات التي يجب اتخاذها لمعالجة المشكلة، وطال الكلام في الصياغات المتعددة، وكلها كانت تدور في فلك المساعي السياسية. وتدخل السيد صادق البصام (وفد العراق) مشيراً إلى أن الاحتجاجات والمظاهرات لم تجد نفعاً وأن الموضوع المطروح على مجلس الجامعة هو البحث في تخلص سوريا ولبنان من العدوان والاحتلال الفرنسي، وأن واجب مجلس الجامعة يقضي باتخاذ قرار مستمد من شعور الأمة العربية وأن تتضامن الدول العربية تضامناً سياسياً وعسكرياً واقتصادياً لإنقاذ سوريا ولبنان من محنتهما. «وهذا واجب مجلس الجامعة لأنه يعتبر كحكومة للدول العربية وعليه أن يتخذ التدابير اللازمة».

وعاد الرئيس اللبناني إلى الكلام، فطالب المجلس بأن يبحث التدابير الواجب اتخاذها في حالة فشل المساعي السياسية وقال: «هذه أول مرة تمتحن فيها حيوية الجامعة فعلينا أن نمكنها من الحياة وإثبات وجودها وإني أرى أن هناك تدابير كثيرة يمكن الالتجاء إليها وهي المقاطعة الاقتصادية والمقاطعة الثقافية ثم المقاطعة السياسية والتدابير العسكرية».

وهنا. كما يقول المحضر، رأى المجلس أن يعقد جلسة بصورة سرية، وأخلت قاعة الاجتماع من هيئة السكرتارية. فإن البحث في اقتراحات الرئيس اللبناني قد وصل إلى مرحلة «تكلم السيف فاسكت أيها القلم».

وانتهت الاجتماعات واتخذ المجلس قرارات، أعلنها ونشرها في اليوم السادس من حزيران/يونيو ١٩٤٦، جاء فيها:

«أولاً: إن أي مؤتمر دولي لحل النزاع بين سوريا ولبنان من جهة، وفرنسا من جهة أخرى، يجب أن تمثل فيه جامعة الدول العربية إلى جانب تمثيل سوريا ولبنان، وأن يكون مفهوماً أن كل مفاوضات في هذا الشأن هي على أساس الاستقلال والسيادة الكاملين لهما.

ثانياً: إن الحكومة الفرنسية اعتدت على سوريا ولبنان، وعليها تقع مسؤولية ما وقع فيهما من قتل وتخريب وخسائر.

ثالثاً: أ - إن بقاء القوات الفرنسية في سوريا ولبنان يتنافى مع حقوق السيادة والاستقلال المعترف لهما بها.

ب - إن وجود القوات الفرنسية في سوريا ولبنان يعرض البلاد والأهالي بصفة مستديمة إلى مثل الحوادث الفاجعة التي وقعت في الأيام الأخيرة والتي حدث مثلها في الماضي.

ج - إن وجود هذه القوات يحدث توتراً مستمراً في علاقات فرنسا مع الجمهوريتين العربيتين يمتد إلى بقية الأقطار العربية.

ولذلك يؤيد المجلس طلب سوريا ولبنان الجلاء العاجل لجميع القوات الفرنسية عن أراضي الجمهوريتين، وهو حين يقرر ذلك لا يفكر مطلقاً في احتمال بقاء قوات أجنبية أخرى، في بلاد الجمهوريتين العربيتين، ولقد أعلن البريطانيون من غير تردد عزمهم على سحب قواتهم من هذين القطرين.

رابعاً: قرر المجلس أن يتخذ التدابير اللازمة وفقاً للمادة السادسة من ميثاق الجامعة لدفع الاعتداء الفرنسي، وهو حين يتخذ هذه التدابير لن يدخر تضحية في سبيل القيام بواجبه، وهو يقوم بتنسيق الوسائل والجهود المطلوبة في ضوء التطورات الدولية المحتملة ليصل بمعونة دول الجامعة للقطرين العربيين إلى تحقيق غرضه وغرضهما في الاستقلال والسيادة وجلاء القوات الأجنبية عنهما.

ولم يقابل الرأي العام العربي هذه القرارات بالرضاء، فقد رأى أنها مظهرية سياسية كلامية، لا جدوى منها ولا نفع «والتدابير اللازمة» التي نصّ عليها القرار، لم ترَ فيها الأمة العربية ملامح الجدية والصدق والحزم. ولم تكن الجامعة العربية قد قضت من عمرها إلا شهرين اثنين لا ثالث لهما.

ثم جاءت الأسابيع التالية لتثبت أن موضوع «المؤتمر الحماسي» لبحث الأزمة السورية الفرنسية كانت أحاديث صحافية، ليس لها أساس من الصحة، ولم تر الحكومة السورية أمامها إلا طريقاً واحداً، هو الالتجاء إلى مجلس الأمن، فتقدمت إليه

بالشكوى في شباط/فبراير ١٩٤٦، طالبة جلاء القوات الأجنبية الفرنسية والبريطانية، عن الأراضي السورية؛ وكانت الأمم المتحدة في أوائل عهدها، متألّفة العزم، فصدر القرار يطلب إلى بريطانيا وفرنسا أن تأمرا قواتهما بالجلاء عن الأراضي السورية جلاء كاملاً. وبهذا أفلت صفحة الصراع الفرنسي السوري، لتبدأ الجمهورية العربية السورية حياتها الوطنية في حرية وسيادة كاملتين.

وفي الخامس عشر من شهر نيسان/أبريل ١٩٤٦ انسحب آخر جندي فرنسي وآخر جندي بريطاني من الأرض السورية، وأصبح ذلك اليوم عيداً قومياً هو عيد الجلاء يحتفل به الشعب السوري كلّ عام.

وبعد أن تمّ الجلاء على هذا الوجه، جاء دور مجلس جامعة الدول العربية، ودور الكلام الرشيق، فأصدر في دورته الثالثة قراراً (٢٣ تاريخ ٢٥ - ٣ - ١٩٤٦) «بتهنئة الحكومتين السورية واللبنانية بهذا الجلاء الذي جاء محققاً لأمانيهما القومية ولقرارات مجلس الجامعة السابقة ولأمانى العرب كافة في جميع أقطارهم».

وقد ظن بعض الكتاب أن الجامعة العربية كان لها الفضل في إجلاء القوات الفرنسية عن أراضي القطرين العربيين، وقد فاتهم أن الفضل كلّ الفضل هو لصمود الشعبين السوري واللبناني، واستمرار نضالهما لتحقيق كامل حريتهما واستقلالهما، مدعوماً ذلك كلّهُ بالأوضاع الدولية الملائمة. ففي تلك الفترة كانت القوات البريطانية جاثمة على أرض مصر، ولم تستطع القرارات العديدة التي أصدرتها الجامعة العربية بهذا الشأن أن تخرج جندياً بريطانيا واحداً من ثكنات الجيش البريطاني القائمة على ضفاف النيل.

ولكن الأوضاع الدولية، بالنسبة إلى الأزمة الفرنسية السورية اللبنانية كانت مختلفة تماماً، وكانت في صالح سوريا ولبنان، ذلك أن بريطانيا كانت على خلاف قديم مع فرنسا بالنسبة إلى الشرق الأوسط، منذ عهد نابليون، وهنا لاحت الفرصة بعد الحرب العالمية الثانية لإخراج فرنسا نهائياً من سوريا ولبنان، فضلاً عن أن فرنسا، وقد خرجت محطمة بعد الحرب العالمية الثانية، لم تعد تملك القدرة على الاحتفاظ بوجودها في المشرق العربي.

والواقع أن بريطانيا كانت تتطلع إلى «حرمان» فرنسا من سوريا ومن لبنان منذ الحرب العالمية الأولى، ففي آذار/مارس ١٩١٥ كتب لورنس، صاحب الدور المشهور في الثورة العربية يقول: «إن فرنسا تصرّ على الاستيلاء على سوريا وإن بقاء الإسكندرونة، وهي جزء من سوريا، في يد فرنسا يمنحها مزايا عسكرية ضخمة. ولذلك فإني أرى من الضرورة القصوى أن تكون الإسكندرونة في

حوزتنا. كما أنه يجب علينا أن «نحرم» فرنسا من سوريا كلها».

ومن الطرائف أن لورنس قد كتب هذه الرسالة من فندق الكونتنتال في القاهرة، حين كان يعمل في قسم المخابرات في مكتب الحرب البريطاني في القاهرة.

وقد هجعت «تمنيات» لورنس هذه، سنين طويلة، حين أقبلت الحرب العالمية الثانية، فاغتنمت بريطانيا الفرصة وعملت على إنهاء الوجود الفرنسي في المشرق العربي، وما إن وقع العدوان الفرنسي على سوريا ولبنان حتى أصدرت بريطانيا إنذاراً إلى القوات الفرنسية «بأنه يتعين عليها وقف إطلاق النار وتسليم السلطة إلى الحكومتين العربيتين، وإلا فإن القيادة البريطانية ستقصف الثكنات الفرنسية» وأعلنت أمريكا تأييدها لهذا الإنذار.

ولا يفوتنا أن نضيف أن الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة، ولأسباب مختلفة، كانتا تريدان أن لا تكون سوريا ولبنان لأحد. لا لفرنسا ولا لبريطانيا، لأنهما كانتا تريدان أن تتعاملا معهما كدولتين مستقلتين، فذلك أجدى لمصالحهما، وبخاصة أن العدوان الفرنسي قد وقع في وقت كان فيه العالم مشدوداً إلى اجتماعات الأمم المتحدة، في سان فرانسيسكو التي كانت تعمل على وضع ميثاق دولي يضمن حقوق الشعوب كبيرها وصغيرها ويكفل الأمن والسلام في العالم.

وكائناً ما كان الأمر، فإن الأزمة قد انتهت، وحققت كُلاً من سوريا ولبنان استقلالهما الكامل، من غير معاهدة ولا ارتباط من أي دولة أجنبية، وبهذا أصبح «الآخرون هم الأولون» فقد سبقنا مصر بسنوات في تحقيق الجلاء وإلغاء المعاهدة.

ولكن هذه الأزمة قد خلعت الجامعة العربية من ملابسها، وألقت بها في العراء، وكشفت عن معاييب ميثاقها، لا للرأي العام العربي فحسب، بل في عيون الذين أسسوها بالذات.

وفي المقتبسات التي سردناها في هذا الفصل، رأينا الوفود العربية، وكثير منهم ساهم في صياغة الميثاق، قد دخلوا في حرب شعواء مع الميثاق. ومنحوا الجامعة وجوداً سياسياً وعسكرياً وشخصية منفصلة عن شخصية الدول الأعضاء. وهم الذين أنكروا عليها هذه المزايا قبل شهرين اثنين من وقوع الأزمة. وكان في مقدمة أولئك الوفد اللبناني نفسه. وقذفته المحنة إلى الطرف الآخر، ليعتبر أن الجامعة أولاً، ولبنان ثانياً.

ولقد كانت الأزمة امتحاناً قاسياً للجامعة العربية. وسقطت الجامعة في ذلك

الامتحان، وكان الأساتذة الذين حكموا بسقوطها، هم الذين ساهموا في ميلادها، ووضعوا ميثاقها، وهامهم، كما رأينا يكشفون عن معانيها.

وكان من القدر الساحر، أن بريطانيا وأمريكا، وهما اللتان أعطتا إشارة البدء لإنشاء الجامعة العربية، هما الدولتان اللتان أنقذتا وجه الجامعة العربية من المحنة السورية اللبنانية، فساندتا الشعب البطل في سوريا ولبنان على إجلاء فرنسا من الأرض العربية بعد خمسة وعشرين عاماً من الاحتلال البغيض.

وهكذا سقطت الجامعة العربية لأول مرة، بعد شهرين من ميلادها، وها قد مضى على الجامعة العربية خمسة وثلاثون عاماً، لنراها تسقط مرات ومرات.

الفصل العاشر

وسقطت الجامعة العربية بين يدي الملك فاروق

وسقطت الجامعة العربية مرة أخرى بعد عام واحد من قيامها، وكان من سخرية القدر أن تسقط بين يدي الملك فاروق، وهو الذي سقط بدوره بعد ستة أعوام، في ثورة تموز/ يوليو من عام ١٩٥٢، الثورة التي قادها الزعيم الراحل جمال عبد الناصر.

وقد اغتنم الملك فاروق فرصة الذكرى الأولى لقيام الجامعة العربية فأثار موضوعاً عربياً خطيراً، ضمّنه في رسالة إلى الجامعة العربية عرفت يومئذ «بالنطق السامي» قال فيها الملك فاروق:

«في مثل هذا اليوم، من عام مضى، ارتبطت مصر بميثاق الدول العربية، لتنمية أواصر الأخوة بيننا، وإنه ليسرني أن أرى تقدماً مستمراً نحو تلك الغاية، وقد يعين على تحقيقها أن ننشئ في ما بيننا قومية مشتركة، ويقيني أن الأجيال الناشئة، في جميع البلاد العربية قادرة على حمل رسالة هذه الأمة القديمة الجديدة التي نعتز جميعاً بالانتساب إليها، وتلك الرسالة هي أن نكون أعواناً على البر، متكاتفين في إقامة العدل والسلم الدائم، والله يوفقنا لما فيه خير العرب ومجد العروبة».

وكان فاروق حينما أعلن هذا «النطق السامي» عن القومية المشتركة ومجد العروبة، شاباً وسيماً، مهيب الطلعة، يؤم الاجتماعات العامة بوقار واحتشام، ويؤدي الصلاة في المساجد بخشوع وخضوع، بكل جوارحه المطرقة إلى الحديث الديني الذي كان يلقيه شيخ الأزهر الإمام المراغي، كل ذلك كان قبل أن تسوء سيرته الخاصة والعامة ويصبح بغیض الشعب بعد أن كان «سيدنا ومولانا الفاروق» تيمناً بأمر المؤمنين ثاني الخلفاء الراشدين، سيدنا عمر بن الخطاب، وحاشا لله هذا التشبيه.

والمواطن العربي حين يقرأ هذه الرسالة في هذه الأيام لا يجد فيها ما يثير حماسه، ولكن الكلام عن «الأمة العربية القديمة الجديدة» من ملك مصر في أواسط الأربعينيات، والإعراب عن «الاعتزاز بالانتساب إليها» كان مثيراً للاهتمام البالغ، وباعثاً، كذلك، على التساؤل عما إذا كان فاروق، يريد أن يذكر الأمة العربية من جديد بالدولة العربية الكبرى التي أنشأها جده الأعلى محمد علي باشا الكبير وامتدت من حدود السودان جنوباً إلى المشارف الشمالية لديار الشام.

ولهذا لم يكذب يداع «النطق السامي» وبخاصة في الأقطار العربية، خارج مصر، حتى استقبلته الجماهير العربية باستبشار بالغ، وحاسة منقطعة النظير، وتطلع قادة العرب في كل مكان إلى هذه الدعوة الجديدة عن «القومية المشتركة» باهتمام وتقدير كبيرين، وكان الحوار يومئذ، لا يزال ساخناً بصدد الجامعة العربية، هل ستؤدي رسالة القومية العربية، أم أنها ستكون أداة لترسيخ التجزئة، والنزعة الإقليمية؟ ورأى الناس في «الفاروق» أنه قد انحاز إلى معسكر القومية العربية، وأن الأمل معقود عليه وعلى مصر، أن تغدو القاهرة رائدة الفكر العربي، وقائدة النضال العربي إلى الوحدة العربية.

وثمة عامل آخر، شدّ انتباه القادة العرب إلى هذا النطق السامي، واعتبروه معبراً عن آمالهم، ومستجيباً لتطلعاتهم، ذلك أنه بعد أن وضعت الحرب العالمية الثانية أوزارها انطلقت أبصار المفكرين العرب صوب القاهرة، يزورونها، ويتحدثون إلى زعمائها وأحزابها، بشأن الوحدة العربية، ودعوة مصر أن تأخذ بزمام المبادرة لقيادة القضية العربية. وكان قادة العرب يحرصون في زيارتهم لمصر أن يتصلوا بالملك فاروق أو رجاله، لتذكيره بماضي جده محمد علي باشا الكبير والدور الكبير الذي قام به في توحيد مصر والسودان والجزيرة العربية، وديار الشام، بأقطارها الأربعة: فلسطين والأردن وسوريا ولبنان.

وحين كنت لاجئاً إلى مصر في عام ١٩٤٥، هرباً من السلطات البريطانية في فلسطين، بعثت إلى الملك فاروق برسالة تتضمن هذه المعاني، سلمتها إلى الديوان الملكي في قصر عابدين؛ وأذكر أن السيد كريم ثابت أحد رجال الملك فاروق في ذلك العهد، قد دعاني بعد بضعة أيام إلى مكتبه، ليقول لي: إن «مولانا» قد سرّ كثيراً من رسالتك، وبخاصة إشارتك إلى عهد محمد علي باشا الكبير.

والواقع أنه ما حلّ عربي بالقاهرة في ذلك العهد إلا ودعا الملك فاروق إلى الأخذ بزمام القضية العربية. ولذلك ما إن صدر «النطق السامي» نفسه حتى رأى فيه الرأي العام العربي آفاقاً رحبة من العمل الجاد لتحقيق آمال الأمة العربية في استكمال

حريتها واستقلالها ووحدةها. وكان الوطن العربي إلى ذلك الحين خاضعاً للسيطرة الاستعمارية تحت شعار الحماية، أو الانتداب.

وبعد ثلاثة أيام من النطق السامي انعقد مجلس الجامعة العربية في دورته العادية، ما بين ٢٥ آذار/ مارس - ١٣ نيسان/ أبريل ١٩٤٦ ليجد أمامه «النطق السامي» الذي أدلى به الملك فاروق، وكأنه دعوة إلى الجامعة العربية بأن «تنشئ القومية المشتركة» على حدّ تعبير الملك فاروق.

وبعد أن افتتحت الجلسة الأولى لاجتماع مجلس الجامعة، تلا عبد الرحمن عزام باشا «النطق السامي» وأدرج بنصه الكامل في محضر الجلسة. ونظر رؤساء الوفود العربية السبعة بعضهم إلى بعض، وهم لا يدرون ما يقولون، وكيف يبدأون. فلم يكونوا يتوقعون أن يصبح «النطق السامي» على جدول الأعمال، وقد كانوا يحسبون، هم وحكوماتهم، أنه كلمة عابرة جاءت لمناسبة الاحتفال بالذكرى الأولى لإنشاء الجامعة، مجرد تهنئة وتمنٍّ، وانتهى.

أما وقد أصبحت الجامعة العربية مدعوة لإنشاء القومية العربية المشتركة، فلم يعد مجال للهرب من التحدي، وأصبح لا بُدَّ من إبداء الرأي وتحديد المواقف.

ولم يكن الأمر سهلاً على الوفود العربية، فليس في ميثاق الجامعة شيء اسمه «القومية العربية المشتركة» فضلاً عن أن «الأمة العربية» غير مذكورة في الميثاق لا من قريب ولا من بعيد، يضاف إلى ذلك أن تعبير «القومية المشتركة» يتداخل مع «الجنسية المشتركة» ومع «المواطنة» ومع «الرعية» وما إلى ذلك من التعابير القانونية المترادفة الكثيرة.

وزاد من الحرج لدى العديد من الوفود العربية، أن أحداً لم يكن يدري ماذا يعني الملك فاروق بتعبير القومية المشتركة. حتّى ولا وفد المملكة المصرية. إنه كذلك لم يكن يدري ماذا دار في خلد الملك فاروق. فضلاً عن أن الحكومة المصرية قد قرأت «النطق السامي» في الصحف ولم يكن لها علم سابق به، ولا أخذ رأيها فيه. وكان أسلوب الملك فاروق مع حكوماته في كثير من الأمور، على هذه الصورة، شأنها اليوم مع كثير من الحكومات العربية المعاصرة.

ولم يسع الوفود العربية، وهي في ضيافة القاهرة، إلا أن تشكر جلاله الفاروق، على «نطقه الكريم» وتثني على تحيته للجامعة العربية في الذكرى الأولى لإنشائها.

أما بالنسبة إلى القضية التي طرحها «النطق السامي» وهي القومية المشتركة، فإن أحداً من الوفود العربية، باستثناء الوفد السوري، لم يتطرق إليها من بعيد أو قريب،

وقد بادر السيد جميل مردم رئيس الوفد السوري بالشناء على فكرة القومية المشتركة ،
وضرورة العمل على تحقيقها باعتبارها هدفاً من أهداف الجامعة العربية.

وتطلع رؤساء الوفود العربية إلى رئيس الوفد المصري ، ليشرح مفهوم القومية
المشتركة ووسائل تحقيقها ، فلم يكن عنده شيء يقوله ، ولم يستطع بطبيعة الحال أن
يعلن أن الرسالة كلها قد «أطلقت» رأساً من الديوان الملكي إلى الجامعة العربية من
فوق أكتافه.

ولم ينبس الوفود الآخرون ببنت شفة ، فإنهم هم وحكامهم على استعداد أن
يخطبوا عن الأمة العربية والقومية العربية ثلاثمائة وأربعة وستين يوماً من العام ، من
دون أن يكرسوا يوماً واحداً «لتطبيق» أصغر الوقائع المتصلة بحياة الإنسان العربي
كمواطن عربي ينتمي إلى الوطن العربي الكبير وإلى الأمة العربية جمعاء.

وتحدث رئيس الوفد اللبناني ، وقسمات وجوه الوفود العربية تنبئ أنه يتحدث
بلسانهم ، فقال إنه لا يفهم معنى القومية المشتركة ، وإن رعايا كل دولة خاضعون
لقوانينها ، وإن كل مواطن تابع لدولته بالولاء والجنسية ، ولا يوجد في الميثاق شيء
اسمه القومية المشتركة ، وأن وفده لا يستطيع تحديد موقفه من الموضوع قبل أن يستمع
إلى شرح لمفهوم القومية المشتركة.

ولا نكران ، أن النهضة العربية الحديثة مدينة إلى عدد كبير من اللبنانيين
المسيحيين من أمثال آل اليازجي والبستاني وغيرهم ، ولكن الأحداث الطائفية التي
أثارتها الدول العظمى في لبنان في أواخر القرن التاسع عشر ، قد أثارت بعض
اللبنانيين فأصبحوا يحشون القومية العربية ولا يدركون معانيها الحضارية . ومن هنا فإن
الوفد اللبناني كان قلقاً على «القومية» اللبنانية من القومية المشتركة التي دعا إليها الملك
فاروق ، فطالب بالإيضاح.

ووقع العبء في النهاية على عزام باشا أن يوضح معاني القومية المشتركة
وأساليب تحقيقها . ونهض عزام باشا بالعبء على خير وجه . فقد كان وثيق الصلة
بالديوان الملكي ورجال الملك فاروق ، كما كان هو نفسه واحداً من قادة الفكر العربي
في مصر ، ومن المؤمنين بهذا التعبير «الفاروقي» الجديد ، للقومية المشتركة.

وراح عزام باشا يتحدث في الموضوع بعباراته «العربية والمصرية والليبية» وله
نضال معروف في حركة التحرير الليبية ضد الاستعمار الإيطالي ، فأوضح مفهوم
القومية المشتركة بأبعادها المتعددة.

تحدث عزام باشا ، عن المعنى العام للقومية المشتركة فقال : «نحن العرب لنا

قومية مشتركة، وأظن أن جلالة الملك فاروق حين أشار إلى القومية العربية أشار إلى معنى يختلج في أنفسنا جميعاً وهو أن كل واحد منا يشعر أن عليه إخلاصاً لوطنه كدولة وإخلاصاً للجامعة كوحدة، أي إخلاص لجميع العرب.

فلو كان الشخص مصرياً أو سورياً فلا يتعارض ذلك مطلقاً، مع شعوره المشترك نحو هذه الأمة العربية، وهو شعور لا نحسه بالنسبة إلى الإنكليز أو الفرنسيين أو الهنود، فنحن لنا في الواقع قومية مشتركة، باعتبارنا عرباً، ولذلك نريد في هذا النطاق أن يتمتع كل عربي بامتيازات في البلاد العربية، وأن يكون له فيها صلات غير صلات الأجانب، فبيننا نحن العرب علاقة جامعة لنا، وهذه العلاقة الجامعة في استطاعتنا أن نسميها القومية المشتركة أو الوطن المشترك أو الأمة العربية المشتركة، ومن هذه القومية المشتركة، أو سمّوها ما شئتم، نريد أن نخرج للعربي بامتيازات وصلات في البلاد العربية ليست لغيره». وكان هذا الكلام من عزام باشا يومئذ، خير توفيق بين تعبير «القومية المشتركة» الذي أطلقه فاروق وبين المفهوم الانفصالي والإقليمي الذي يعشش في أذهان الوفود العربية ويسود مواد ميثاق الجامعة العربية.

وهنا لا بدّ لنا أن نتجاوز عن تعبير امتيازات الذي استخدمه عزام باشا بدلاً عن «الحقوق» التي يجب أن يتمتع بها المواطن العربي في وطنه، فقد كان معنياً بتهوين الأمر على الدول العربية وتبسيطه حتى يقنعهم بالموافقة عليه.

ثمّ انتقل عزام من التعريف والتعميم، إلى التحديد والتخصيص، فرفع صوته في وجه الوفود العربية وهو يقول: «خبروني يا حضرات الأعضاء لماذا نضع في وجه العربي العقبات التي نضعها في وجه اليهودي أو الإنكليزي أو غيرهما من الأجانب؟ إننا إن لم نخرج من هذا الموضوع بتذليل العقبات في وجه العربي فمعنى ذلك أن الجامعة لم تؤد رسالتها كما أعتقد».

وراح عزام باشا يضرب الأمثال فقال: «إن مسألة جوازات السفر مثلاً قد حان الوقت لأن يقول المجلس كلمته بشأنها، والواقع أن جوازات السفر بدعة (يقصد أنها لم تكن موجودة بين البلاد العربية). فإذا تغلبنا على هذه البدعة فإننا بذلك نزيل عن كاهل الأمة العربية الصعوبات التي وضعتها الجوازات، وليس في هذا العمل ما يمس سيادة أي دولة عربية، وأظن أن هذه أبسط ما يمكن أن تعمله الدول العربية في ما بينها».

ومن موضوع جواز السفر، والسفر، انتقل عزام باشا إلى موضوع الإقامة، فقال: «ومن ضمن ما تشتمل عليه هذه القومية المشتركة أيضاً مسألة الإقامة، ففي

هذه الحالة أيضاً يجب أن لا ينظر إلى العربي كما ينظر إلى الأجنبي، فإذا أراد أحد العرب أن يقيم في بلد عربي غير بلده تسنى له ذلك، وإطلاق حرية الإقامة للعرب هو في الواقع اعتراف بهذه القومية المشتركة، وعلينا نحن العرب أن نعمل على السماح بتلك الإقامة، ونترك لكلّ عربي الحرية في اختيار أي بلد عربي يريد أن يقيم فيه إذا كان لا يريد الإقامة في بلده، وفي هذه الحالة يصير كأحد رعايا هذا البلد ويعمل على قدر استعداده للخدمة فيه، وذلك كلّه يذلل لنا سبل العيش والتعاون، وهو يحقق الغرض الأساسي لميثاقنا في جميع نواحي التعاون»^(١).

ولقد كانت هذه الإيضاحات للقومية المشتركة، خير تفسير لمفهوم هذا التعبير، كما أنها تضمنت اقتراحات محددة لإطلاق حرية السفر بين البلاد العربية، ومعها حرية الإقامة والعمل. وكان هذا الموقف من عزام باشا، فضلاً عن أنه يعبر عن ضمير الأمة العربية بأسرها، ينطوي على مبادرة عالية جدية بمنصب الأمين العام، وبغيرها يغدو هذا المنصب وظيفة عادية ذات راتب وكفى.

ولقد كانت لعزام باشا، أثناء توليه منصبه، أخطاء سياسية معروفة، وهذا ما يقع عادة للمشتغلين بالقضايا القومية، ولكنه كان كثيراً ما يواجه الدول العربية بمسؤولياتها، حتى اتهمه خصومه السياسيون بأنه أصبح «حكومة» فوق الحكومات.

ولقد كان موضوع «القومية المشتركة» تفسيراً وتطبيقاً، واحداً من هذه المواقف القومية التي تصدى لها عزام باشا في أوائل عهد الجامعة العربية، ولا تزال معانيها وحوافزها وملابساتها، حية إلى يومنا هذا، وقد انقضى عليها ما يزيد على ثلاثين عاماً.

وعلى الرغم من أن إيضاحات عزام باشا كانت مبسطة، خالية من التعقيد، فقد بدا على الوفود العربية أنهم يواجهون قضية ضخمة ومشكلة عظيمة تحتاج إلى «دراسات ومشاورات وأبحاث وتعليمات» بالإضافة إلى التعرف على رأي المختصين بالأمور القانونية، وشؤون الأمن. فالموضوع كبير وخطير وينطوي على خطورة تتصل بالأمن العام، والنظام والاستقرار، وضرورة الحيلة من الحركات الهدامة والنزعات المشبوهة والأفكار المستوردة! وما إلى ذلك.

وطال الحوار والجدل حول الموضوع، وكادت الجلسات أن تنتهي من غير أن يستقر الأمر على رأي محدد يرسو عليه اقتراح الملك فاروق، بل كاد أن يذهب

(١) جميع هذه المقتبسات مأخوذة من محضر الجامعة، الاجتماع العادي الثالث، بتاريخ ٢٥ آذار/مارس -

١٣ نيسان/أبريل ١٩٤٦، ص ١٥٣.

الاقتراح أدراج الرياح وفي أدراج الجامعة، مع كلمة تحية «ترفع إلى مقام صاحب الجلالة الملك المفدى فاروق الأول حفظه الله».

غير أن الوفد السوري تولى بنفسه إنقاذ الموقف ولو إلى حين، فبعد أن تكلم في فوائد القومية المشتركة للأمة العربية تقدم باقتراح رسمي بالنص الآتي:

«لما كانت البلدان العربية التي يشملها الميثاق وطناً للأمة العربية تقوم في كل قطر من أقطاره دولة تستمد سلطاتها من رغائب سكانه.

«ولما كان تحقيق الأغراض التي نصّ عليها الميثاق يقتضي العمل على تعزيز التعاون وتوحيد الاتجاهات بين هذه الأقطار في شتى الميادين السياسية والاقتصادية والثقافية والاجتماعية والقومية وغيرها يقرر المجلس: «أن من الخطوات المهمة التي تساعد على تحقيق المبادئ والأغراض السالفة إطلاق حرية السفر للمواطن العربي من رعايا هذه الدول بين كل قطر وآخر من أقطارها والإقامة فيه، على أن لا يكون في ذلك ما من شأنه أن يخل بالنظام العام أو بالآداب العامة.

«وتنفيذاً لهذا القرار تضع كل دولة من دول الجامعة جوازاً خاصاً للسفر إلى أقطار الدول الأخرى ويشترط في كل حال أن يكون حامل الجواز عربي المحتد واللسان، ويعرف الجواز المتقدم ذكره باسم جواز القومية المشتركة».

وهكذا فقد حرص الوفد السوري أن لا يمرّ تعبير «القومية المشتركة» كعبارة إنشائية من غير مضمون ولا مدلول، بل أصبح يعني في جملة ما يعني: جواز سفر عربي يبيح لكل مواطن عربي أن يسافر إلى أي قطر عربي آخر يختاره وأن يقيم فيه، كل ذلك كحق لا يحتاج إلى ترخيص أو إذن.

وقد حرص الوفد السوري في اقتراحه أن لا يثير حفيظة الوفود العربية الأخرى، فاختار في صياغته عبارات هادئة، وانتزع مخاوفهم وهواجسهم، وطمأنهم على «النظام العام والآداب العامة».

وكان هذا التطمين ضرورياً للدول العربية، ولعله لا يزال ضرورياً حتى الآن، ذلك أنه كلما قيل للحكومات العربية افتحوا الأقطار العربية أمام أبناء الأمة العربية قالوا: ومهزّبو الحشيش، والخطرون على الأمن، وأصحاب الأفكار الهدامة، كيف نسمح لهم بحرية السفر؟ كأنما سواد الأمة العربية هم كل أولئك. حشّاشون ومهزّبون.

ولكن الوفود العربية لم تستطع أن تبتلع مشروع الوفد السوري. فافتححت إحالته إلى الحكومات العربية لدراسته وإبداء الملاحظات بشأنه والنظر فيه «في

الدورة العادية المقبلة». وكان ذلك هو الأسلوب الذي درجت عليه الجامعة العربية لمدة خمسة وثلاثين عاماً، لقتل أي اقتراح عربي جاد، فيه خير للمواطن العربي، وللأمة العربية جمعاء.

وأدرج الموضوع على جدول أعمال «الدورة المقبلة» ومنها إلى الدورة التالية. وهكذا من دورة إلى دورة، ومن لجنة إلى لجنة، ومن صياغة إلى صياغة حتى سقط فاروق في ثورة ٢٣ تموز/ يوليو ١٩٥٢، وسقط معه اقتراح القومية المشتركة. والاقتراح السوري بإطلاق حرية السفر والإقامة في البلاد العربية. ولكن بعد أن سقطت هذه الشجرة المباركة، بقيت بعض أغصانها الصغيرة مبعثرة على الأرض فالتقطتها الجامعة العربية في محاولة لإظهار اهتمامها بموضوع الجنسية، فصاغت اتفاقية بشأن الجنسية.

وقد تناولت هذه الاتفاقية موضوعاً صغيراً مجرداً، وهو «تحديد جنسية أبناء الدول العربية المقيمين في بلاد غير التي ينتمون إليها بأصلهم». وقد وافق مجلس الجامعة على هذه الاتفاقية في دورة انعقاده العادي السادس عشر بتاريخ ٢٣ - ٩ - ١٩٥٢ ولم يودع وثائق التصديق عليها إلا أربع دول هي المملكة العربية السعودية وجمهورية مصر والمملكة الأردنية الهاشمية والمملكة العراقية^(٢).

والاتفاقية تحتوي على مادة واحدة، هي المادة اليتيمة، وتنص على ما يأتي:

«كل شخص ينتمي بأصله إلى إحدى دول الجامعة العربية ولم يكتسب جنسية معينة ولم يتقدم لاختيار جنسية بلده الأصلي في المهلة المحددة بموجب المعاهدات والقوانين يعتبر من رعايا بلده الأصلي. ولا يؤثر ذلك على حقه في الإقامة في البلد الذي يقيم فيه عادة طبقاً للأنظمة المعمول بها فإذا كسب جنسية البلد الذي يقيم فيه سقطت عنه جنسية بلده الأصلي».

والمأمل في القيود الاحترازية الواردة في هذه المادة اليتيمة يرى أن الاتفاقية لم تعط شيئاً إلا بقدر ما تريده الدول المعنية وفق نظمها، وأنه إذا حصل العربي على جنسية عربية ما، فإنه تسقط عنه جنسية بلده الأصلي. تماماً كالنصوص الواردة في الاتفاقات المعقودة بين الدول الأجنبية في ما بينها. بل إن النصوص الأجنبية أرحم بالعربي من النصوص الأجنبية.

هذا فضلاً عن أن الاتفاقية المذكورة، لم تتناول موضوع إطلاق حرية السفر

(٢) جامعة الدول العربية، مجموعة المعاهدات والاتفاقات، ص ٧٠.

والإقامة في البلاد العربية، وأبقت الأمر بين يدي الدول العربية وسيادتها وأنظمتها ودوائر مخابراتها.

وبقيت فروع صغيرة أخرى من شجرة القومية المشتركة، تناولها مجلس الجامعة العربية في دورته العادية الحادية والعشرين فجعل منها اتفاقية أخرى اسمها «اتفاقية الجنسية» بتاريخ ٥ - ٤ - ١٩٥٤، ووقعتها ثلاث دول هي المملكة الأردنية الهاشمية وجمهورية مصر والمملكة العراقية، ولم تودع وثائق التصديق عليها لدى الأمانة العامة إلا المملكة الأردنية الهاشمية وجمهورية مصر، واعتبرت الاتفاقية في النهاية ساقطة، غير نافذة.

وهذه الاتفاقية الساقطة، ومن الخير أنها سقطت، كثيرة الطرائف، أهمها المادة الأولى التي تقول: «يعتبر عربياً في أحكام هذه الاتفاقية كُلٌّ من ينتمي بجنسيته إلى إحدى الدول العربية الأعضاء».

وهذا التفسير «للمواطن العربي» أقرب ما يكون إلى القول الشهير. فسّر الماء بعد الجهد بالماء»، ذلك أن الاتفاقية لم تحدد للمواطن العربي أي حق، لا بحرية السفر ولا بالإقامة ولا بغير ذلك، بل اقتصر على تعريف المواطن العربي وهو تعريف لا يحتاج إليه أولادنا في رياض الأطفال.

أما باقي المواد فتتعلق بجنسية المرأة العربية حين تتزوج من مواطن عربي (!) وجنسية الأولاد القاصرين (!) وجنسية اللقيط (!) وغير ذلك من الأمور التفهية المتعلقة بالجنسية. وكان خيراً أن هذه الاتفاقية قد نشرت في مجموعة «المعاهدات والاتفاقات» المعقودة في إطار الجامعة العربية، مع الإشارة بأنها غير نافذة^(٣).

كان ذلك كُله حين كان عدد أعضاء الجامعة سبع دول عربية، لها سبعة جوازات عربية مختلفة الألوان والأحجام والتفاصيل والتواريخ. تعاقب استقلال الدول العربية واحدة بعد الأخرى، حتى أصبح عدد الدول الأعضاء في الجامعة العربية يتجاوز العشرين، وكذلك عدد جوازات السفر العربية.

وبدلاً من أن يكون «الاستقلال» خطوة على طريق الوحدة، أو التوحيد في أدنى الصور والأشكال، برز «الاستقلال» عملاقاً جباراً، يضع في قبضة كُلِّ دولة عربية، أبناء تلك الدولة، ويحوز في قبضته كذلك أراضي تلك الدولة، لا يدخلها العربي إلا بإذن، ولا يعمل فيها إلا بإذن، ولا يدفن فيها إلا بإذن. وإذا ولد فيها

(٣) المصدر نفسه، ص ٢٤٥.

مولود عربي فهو غريب عنها، وهيئات هيئات أن يحظى منها بشهادة ميلاد.

وفي ختام الأعوام الخمسة والثلاثين التي انقضت على عمر الجامعة وعلى عمر ميثاق الجامعة الذي تنص مادته الثانية (فقرة د) على «تعاون الدول العربية في شؤون الجنسية والجوازات والتأشيرات»، نجد أن المواطن العربي، غريب في وطنه العربي، يعامل معاملة الأجنبي. بل إن الأجنبي الفرنسي والبريطاني، مثلاً، يستطيع أن يدخل عدداً من أقطار الدول العربية من غير «فيزا» (تصريح دخول)؛ ولا تصريح خروج!

والأنكى من ذلك كله أن العربي، يستطيع أن يدخل عدداً من الدول الأجنبية من غير «فيزا» (تصريح دخول)، وبجواز سفر عربي. وقد صادف أنني دخلت هذا العام إلى بريطانيا بجواز سفري الدبلوماسي الجزائري من غير «فيزا» على حين أنني لا أستطيع أن أدخل عدداً من الدول العربية بهذا الجواز نفسه إلا بتأشيرة، فما بالك بالمواطن العادي الذي يحمل جواز السفر العادي؟ والحصيلة النهائية «للقومية المشتركة» التي اقترحها الملك فاروق، ومعها الاقتراح السوري الذي دعا إلى إطلاق حرية السفر والإقامة، قد جاءت بالحصيلة المضادة، فإن المواطن العربي لا يستطيع أن يدخل بلداً عربياً إلا بتأشيرة دخول، ولا يؤذن له بالإقامة إلا مدة محددة، وإذا تجاوز المدة المحددة فإنه يعاقب بالغرامة والحبس.

والمحزن في هذه الصورة، أن الملك فاروق قد سقط عن العرش وخلع. وسقط كثيرون بعده وخلعوا، وحل حكام آخرون كثيرون تحت شعار القومية العربية. ولكن لم يتقدم أحد من الذين ركبوا صهوة الحكم «الثوريين» والتقليديين، بأحسن من «القومية المشتركة» التي دعا إليها فاروق أو بمثلها، بل إنهم جميعاً باستثناءات محدودة، قد تفننوا في إبداع القومية القطرية وبالغوا في وضع القيود على حرية الإقامة والسفر والعمل في وجه المواطن العربي. حتى بدا للأجنبي الذي يدرس أحوالنا في بلادنا أننا لا نمت إلى أمة عربية واحدة، وأن هذه الدول العربية العشرين تنتمي إلى عشرين أمة، وأنها تتكلم لغة واحدة من باب المصادفة التاريخية.

والسائر في شوارع القاهرة، في أحياء القنصليات العربية يجد جموع المواطنين العرب، يقفون طوابير طويلة على أبوابها انتظاراً للحصول على تأشيرة الدخول للسفر إلى هذا البلد العربي أو ذاك، والشرطة تشهر هراواتها في وجه هذه الطوابير لتحول بينها وبين أبواب القنصليات العربية. وهذا الحال في القاهرة هو مثال لما يجري في العواصم العربية الأخرى.

ذلك هو حال المواطن العربي في ظلّ الجامعة العربية، وهو آخذ بالازدياد والتعقيد، لأن النزعة الإقليمية سائرت إلى مزيد من الرسوخ والتعميق، ولأن دعوة الوحدة أصبحت كلمة هامة إن لم نقل خافتة.

والمأساة الموجهة أن هذا «الحال» وقد مرت عليه هذه السنوات الطوال قد غدا هو الأمر العادي الذي يتعين على المواطن العربي أن يخضع له وأن يرضى به، أحب أم كره، مع أنه لو تأمل فيه عميقاً لراه انتهاكاً للقومية العربية وافتتاتاً عليها، ويتعين عليه أن يزيله لا بلسانه وقلبه فحسب، بل بالسلاح، وهو أقوى الإيمان.

وما يزيد الإحساس بعمق هذه المأساة أن الحكم العربي المعاصر، قد انفراد وحده في فرض هذه القيود على المواطن العربي، وأن الجامعة العربية هي المنظمة العالمية الوحيدة التي يمارس في ظلها هذا العبث في حرية العربي كمواطن وإنسان معاً.

وهذه الجماعة الأوروبية التي تضم تسع دول، كانت متحاربة متصارعة إلى عهد قريب، وليس لها ماض واحد، ولا تاريخ واحد، ولا لغة واحدة، قد أباحت للمواطن الغربي حرية السفر والإقامة والعمل في الدولة التي يختارها.

وقد تهيأت لي فرصة لدراسة مقارنة للجماعة الأوروبية في مقرها الرئيسي في بروكسل عاصمة بلجيكا، في زيارة قمت بها في صيف عام ١٩٧٧، فأذهلني ما قرأت وما رأيت.

هذه الجماعة أصغر عمراً من الجامعة العربية، وقد احتفلت مؤخراً بمرور عشرين عاماً على تأسيسها. وقد أنشئت بموجب ميثاق، وأين منه ميثاق الجامعة! عرف بمعاهدة روما في عام ١٩٥٧.

ولا حاجة بنا للدخول في التفاصيل، فيكفي أن يعلم ملوك الجامعة ورؤساؤها أن حرية الإقامة والسفر والعمل مكفولة للمواطن الأوروبي، لأي دولة انتسب، ولأي دولة يريد أن يسافر، وفيها يقيم ويعمل.

وموجز القول إنه استناداً إلى معاهدة روما ولوائحها فإنه من الميسور، حتى للعمال، أن يتجولوا في أوروبا الغربية كلها، وأن يتقدموا لوظائف العمل المعروضة في أقاليم الدول الأعضاء، وأن يقيموا هم وزوجاتهم وأولادهم، ومن يعملون من آبائهم وأمهاتهم.

هذه المعاهدة ولوائحها قد ألغت كلّ تمييز قائم على الجنسية في ما يتعلق بالاستخدام والأجر والشروط الأخرى للعمل، وأصبح لا يجوز حظر تقييد الهجرة بقصد أن تكفل فرص العمل للعمال الوطنيين، وقد ضمنت المعاهدة أن تكون

المنافسة بين العمال «الأوروبيين» على أساس الكفاءة لا على أساس الجنسية. وبهذا أصبح العمال الأوروبيون يعتبرون مجموعة واحدة، والمفاضلة بين عامل وعامل تقوم على أساس القدرة والكفاءة، وكذلك فإن المزايا المالية والاجتماعية التي تمنح للعمال الوطنيين تكفل لكل العمال الأوروبيين على السواء.

وعلى وجه التحديد فقد نصت لائحة ١٥ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٦٨ الصادرة بموجب معاهدة روما على أنه يحق لكل مواطن ينتمي لدولة من الدول الأعضاء، أنى كان محل إقامته أن يلتحق بعمل ذي أجر وأن يحتفظ به، ويستوي العامل مع العامل الوطني بصفة تامة، وليس في حاجة لتصريح بالعمل (المواد ١ - ٢ - ٣).

وكذلك فقد نصت هذه اللائحة أنه لا يجوز وضع شروط للعمل لا توضع بالنسبة إلى الوطنيين من أجل استبعاد عمال دول الجماعة الأوروبية الآخرين. وحددت اللائحة شروط الاستخدام والعمل وبخاصة في ما يتعلق بالأجر والعزل وإعادة الاستخدام، وفي حالة إصابة العامل بالبطالة (مادة ٧).

وجدير بالذكر أن المساواة في المعاملة تشمل انضمام العامل الأوروبي للمنظمات العمالية وممارسة الحقوق النقابية بما في ذلك حق التصويت ويعترف له بالحق في التمثيل في الهيئات العمالية.

وفوق ذلك فقد نصت اللائحة بأن من حق العامل أن يعين له مسكن لأسرته في مستوى العمال الذين يعملون في المنطقة التي يعمل بها، ولا يجوز أن يكون هنالك تمييز بين العمال الوطنيين والعمال الذين يأتون من الدول الأعضاء الآخرين. ويكون لأسرة العامل أيضاً حق الالتحاق بالوظائف والتعليم، تعليماً عاماً أو فنياً، وبالشروط نفسها الخاصة بمواطني الدولة، من غير تمييز.

ولو أردنا أن ننقل معاهدة روما هذه إلى الوطن العربي، لتطبق فيه، لكان معنى ذلك أن ملايين العمال العرب في الوطن العربي، يصبحون أحراراً، ويملكون إرادتهم، ويستطيعون أن يعملوا حيث يشاؤون في الوطن العربي، من المحيط إلى الخليج. وهذا هو المعنى الحقيقي لشعار من المحيط إلى الخليج.

وعلى سبيل المثال، فإن معنى ذلك أن العامل المصري، أو اليمني، أو أي عامل عربي، يستطيع أن يسافر إلى أي دولة عربية متى يشاء، وأن يقيم فيها كما يشاء، وأن يلتحق بأي عمل يجده، وأن تصبح له ولأسرته حقوق المواطن في السكن والتمثيل النقابي والأجر والتعليم، كأى مواطن آخر في تلك الدولة كل ذلك من غير إذن، ولا تصريح.

بهذا، وبهذا وحده، يصبح تعبير الأمة العربية، والوطن العربي، ذا مدلول صادق، كامل شامل، خال من التزييف والتدجيل.

ومن حقنا أن نتساءل: وما المانع أن تصبح معاهدة روما هي الميثاق الجديد للجامعة العربية؟

إن الأمر في غاية اليسر. تترجم معاهدة روما إلى اللغة العربية. وتوضع كلمة الدول العربية مكان الدول الأوروبية، وحينئذ تتحرر الأمة العربية من القيود والأغلال التي فرضها الحكم العربي المعاصر على المواطن العربي.

أجل، وما المانع؟ ليس ما ندعو إليه خيلاً ولا خبالاً. إن الدول الأوروبية التي ارتضت معاهدة روما لحياتها، عاشت لأجيال متعاقبة في حروب طاحنة، وليس لها روابط مشتركة تجمع بينها سوى أنها أمم متجاورة، رأت أخيراً أن تحل الوفاق محل الصراع، وأن تسعى إلى «وحدة» تحميها من الخطر السوفييتي، والسيطرة الأمريكية. وتهيئ للملايين من مواطنيها حياة أنعم وأكرم.

وهذه الدول الأوروبية ليست متجانسة في شيء. التباين هو صفتها المشتركة، في الاقتصاد والثقافة والاجتماع والتشريع، والنقد، وكل مناحي الحياة العامة. ومع هذا فإنها تذلل كل هذه المصاعب.

نقول هذا، لأنه كلما دعا داع، إلى وحدة عربية، أو إلى سوق عربية مشتركة، هبّ «فلاسفة» الانفصال «وعلماء التجزئة» يستشهدون «بالعلم» بأن ظروف البلاد العربية الاقتصادية والاجتماعية والمالية والثقافية، تحول دون ذلك، والله يشهد إنهم لمخطئون، ولا نقول (كاذبون).

وذروة المأساة، أن الدعوة التي دعا إليها فاروق لإنشاء القومية المشتركة، قد ذبلت وجفت، وأن أبطال الانقلابات والثورات في الوطن العربي، من بكر صدقي في العراق عام ١٩٣٦، إلى بطل انقلابي جديد تنتظره غداً أو بعد غد، ليزيدوا جميعاً على الأربعين عبر الأربعين عاماً الماضية، لم يستطيعوا أن يزيدوا حرفاً واحداً على «النطق السامي» الذي أعلنه الملك فاروق. ذلك الملك الذي يذكره التاريخ، بفجوره وفسقه، بعد أن نسي له موضوع القومية المشتركة.

إن ملوك الجامعة ورؤساءها، منذ أن أنشئت لا يفتأون، بمناسبة وبغير مناسبة، يتسابقون إلى الإشادة بالأمة العربية، والقومية العربية، والوحدة العربية. ولا تفوتهم فرصة من دون أن يعلنوا أنهم مستعدون لأن يضعوا كل إمكاناتهم وقدراتهم في خدمة الأمة العربية.

ونحن نريد أن نأخذ هذا الكلام مأخذ الجد، ومطلبنا المتواضع إليهم أن يخرجوا موضوع القومية المشتركة من خزانة الجامعة العربية وأن يطلقوا للمواطن العربي حرية السفر، والإقامة والعمل في الوطن العربي.

إن الأمة العربية في حاجة إلى جامعة عربية جديدة، ذات ميثاق جديد، على الأقل ميثاق ينسج على منوال الميثاق الأوروبي الذي وضعته الدول الأوروبية لنفسها، وأخرى بنا أن نضعه لأنفسنا وأمتنا.

هذا ما يجب على الحكم العربي المعاصر أن يفعله. فإن لم يفعل فإن انتماءه إلى الأمة العربية يحتاج إلى برهان وألف برهان. وهيئات أن يجدي ذلك كله.

ليس هذا فحسب، ولكن الأمة العربية، تغدو في حاجة إلى ثورة عربية كبرى تنشئ جامعة عربية، تكون في خدمة الأمة العربية بأسرها، وتضع اللبنة الأولى في إقامة صرح الوحدة العربية.

وإذا عجز المصلحون عن الإصلاح. تتنادى الأمة: حيّ على السلاح.

الفصل (العاوي عشر

وسقطت الجامعة العربية في أنشاص وبلودان

حينما كانت الوفود العربية تروح وتغدو بين العواصم العربية وكُلّ من الإسكندرية والقاهرة لإنشاء جامعة الدول العربية، والاتفاق على ميثاقها، كان الرأي العام العربي يرصد ذلك التحرك العربي الهادر، الحافل بالاقتراحات والتصريحات، من خلال موضوعين كبيرين تتطلع الأمة العربية إليهما بلهفة وشوق. وهذان الموضوعان هما الوحدة العربية وفلسطين.

وقد خاب أمل الأمة العربية في ما انتهى إليه أمر الجامعة بالنسبة إلى الوحدة العربية، فقد وضح بصورة لا تقبل الجدل أن الجامعة قد طرحت الوحدة العربية جانباً، وأقامت العمل العربي على أساس التعاون والتنسيق بين الدول العربية مع الاحتفاظ الكامل بسيادتها المطلقة من غير أي قيد، وفي أي شيء.

والدارس لما نشرته الصحافة العربية، في تلك الحقبة وما نقلته من آراء المفكرين العرب في الوطن العربي يستطيع أن يضع يده على «نبض» تلك المشاعر الغاضبة الحزينة التي سادت العالم العربي، يومئذ، والناس يقرأون ميثاق الجامعة العربية، وليس فيه كلمة جامعة ولا عبارة مانعة.

ولكن هذه الخيبة المريعة كان يلطف من حدتها رجاء كبير حول الموضوع الثاني وهو قضية فلسطين، فقد استقر في ذهن الرأي العام العربي، أنه لو لم يكن للجامعة العربية من جدوى إلا التصدي لقضية فلسطين، لكفى. والوحدة العربية يمكن أن تنتظر، أما الخطر الذي يحيط بفلسطين فإنه عاجل مائل، لا ينتظر ولا يُمهّل.

ولقد ضاعف من هذا الإحساس، أنه ما إن وضعت الحرب العالمية الثانية أوزارها، حتى انطلقت الحركة الصهيونية العالمية، ومعها الطائفة اليهودية في

فلسطين، تشرع في معركة كبرى هدفها الواضح الصريح المعلن إقامة الدولة اليهودية في فلسطين، كائناً ما كان الثمن.

ومن هنا فقد تطلعت الأمة العربية إلى «قوة عربية» تتصدى للحركة الصهيونية، وتنقذ الشعب الفلسطيني من الخطر الداهم الذي يهيم بالإحداق به والإجهاز عليه. وكان الشعب الفلسطيني في طليعة الشعوب العربية آملاً في الجامعة العربية، وانتظاراً لأداء واجبها.

ولم يكن الشعب الفلسطيني ينتظر من الجامعة العربية أن تنقذه من الخطر الصهيوني على أسلوب ﴿أذهب أنت وربك فقاتلا إنا ها هنا قاعدون﴾^(١) ولكن كان شأنه في الثلاثين عاماً الماضية من عهد الانتداب البريطاني، يرنو إلى الكفاح المسلح ويطمح أن يكون في طليعة المعركة وشعاره إنا أمامكم مقاتلون، لا وراءكم «قاعدون». ويشهد للشعب الفلسطيني أنه خاض غمار خمس عشرة ثورة ضد الاستعمار البريطاني، وحده، من غير معين ولا نصير. فالعالم العربي من حوله كان هو في حاجة إلى المعين والنصير لرحمة الاستعمار عن أرضه.

ومن هذا المنطلق كان أمل الشعب الفلسطيني في جامعته، ولم يكذب صدر بروتوكول الإسكندرية حتى اطمأن مع المواطن العربي بعض الشيء إلى عباراته التي تقول «إن فلسطين ركن من أركان البلاد العربية، وإن حقوق العرب لا يمكن المساس بها. وإن استقلال فلسطين هو من الحقوق الثابتة». وإنه ليس أشد ظلماً وعدواناً من أن تحل مسألة يهود أوروبا بظلم آخر يقع على عرب فلسطين، وإنه يجب وقف الهجرة اليهودية والمحافظة على الأراضي العربية»، ورأت الأمة العربية في هذه العبارات التزاماً قومياً من جانب الجامعة العربية ودولها بالدفاع عن القضية الفلسطينية وصون عروبتها.

ثم جاء بعد ذلك ميثاق جامعة الدول العربية فأعلن الملحق الخاص «إن فلسطين أصبحت مستقلة بنفسها غير تابعة لأية دولة، وإن أمرها لأصحاب الشأن فيها. وإن وجودها واستقلالها الدولي من الناحية الشرعية أمر لا شك فيه»، فازدادت الأمة العربية آملاً بأن الجامعة العربية قد التزمت بميثاقها علناً، وأمام العالم الدولي، بكل ما تتطلبه القضية الفلسطينية من تأييد ومساندة، ليمكن الشعب الفلسطيني من تحقيق حريته واستقلاله وسيادته على وطنه.

ولقد كانت هذه العبارات، سواء في بروتوكول الإسكندرية أو ميثاق الجامعة

(١) القرآن الكريم، «سورة المائدة»، الآية ٢٤.

العربية، موضوعة في صياغة سياسية وقانونية، بارعة اشترك في إعدادها نخبة من رجال السياسة والقانون في الوطن العربي، وما كان أكثرهم وأعظمهم يومذاك.

وكان عدد من الشخصيات البريطانية، في الوطن العربي، التي «تتعاطف» مع القضية العربية، وتبدي «أسفها» لما حلّ بالشعب الفلسطيني «وندمها» على صدور وعد بلفور وما خلف من مأس وكوارث. وكانت هذه الشخصيات دائمة الالتصاق بالشخصيات العربية الرسمية، تحثها على الدوام أن تكون مواقفها السياسية هادئة ومرنة وإيجابية، وأنه يجب مخاطبة الرأي العام الدولي باللغة الدبلوماسية العاقلة الرشيدة، تماماً كما يجري هذه الأيام مع «أصدقائنا» الأميركيين، واستجابتنا لنصائحهم بأن تكون سياستنا عاقلة وهادئة، وبذلك تتحقق مطالبنا المعروفة.

ولقد تمّ «للأصدقاء البريطانيين» ما أرادوا فجاءت صياغة الميثاق بالنسبة إلى القضية الفلسطينية في قمة الكياسة واللباقة.

ولكن الأحداث الرهيبة التي كانت مطبقة على القضية الفلسطينية بفكيها لا تصلح معها الكياسة، ولا بُدُّ لها من نضال منظم تعباً فيه كُلُّ طاقات الأمة العربية، ذلك أن العواصم الصهيونية الثلاث، تل أبيب وواشنطن ولندن، كانت تعدّ العدة لخوض المعركة الفاصلة النهائية، لتحويل الوطن القومي اليهودي في فلسطين إلى دولة يهودية، وليكن ما يكون.

ولقد كانت القضية الفلسطينية معروفة تماماً، بظروفها المختلفة على الصعيد العربي، فإن الذين أسسوا الجامعة العربية لم يكونوا غرباء عن القضية الفلسطينية فقد واكبوا أحداثها، ومنهم ذلك الجيل العربي الذي عاش حقبة الحكم البريطاني في فلسطين منذ ١٩١٨، ووقفوا على تفاصيل الصراع الرهيب الذي كان يدور على أرض فلسطين، بين الجماعة اليهودية الغازية، والشعب الفلسطيني، حول مصير الوطن الفلسطيني، أيكون يهودياً كما تريده الصهيونية والاستعمار، أم عربياً لأهله وأصحابه الشرعيين؟

بل إن مؤسسي الجامعة العربية، حين كانوا يتجادلون حول صيغة ميثاق الجامعة، ويستبدلون عبارة بعبارة، كانت وكالات الأنباء العالمية «تقحم» عليها أخبار الحركة الصهيونية ونشاطها الدائب العنيد، لتحقيق أهدافها العدوانية، التوسعية، من غير موارد ولا خفاء ومن غير كياسة ولا لباقة.

ولسنا في حاجة إلى العودة إلى التاريخ البعيد، لنستشهد بالوقائع، وكيفنا أن نشير فقط إلى الأحداث التي كانت تواكب نشوء الجامعة العربية، والأمثال في ذلك كثيرة:

من هذه، أنه في أيار/ مايو ١٩٤٢ انعقد المؤتمر الصهيوني في أوتيل بلتمور في نيويورك، وحضره قادة الحركة الصهيونية من فلسطين ومن أرجاء العالم كافة، وألقيت فيه الخطب النارية الصاخبة، وصدر في نهايته أربعة قرارات:

أولاً: المبادرة فوراً إلى إنشاء دولة يهودية في فلسطين تكون جزءاً لا يتجزأ من العالم الديمقراطي.

ثانياً: السماح بالهجرة اليهودية إلى فلسطين من غير قيد ولا شرط والعمل على الاستيطان اليهودي في أرض فلسطين بحرية كاملة.

ثالثاً: أن تكون الوكالة اليهودية في فلسطين مسؤولة عن موضوع الهجرة اليهودية واستيطان الأراضي.

رابعاً: العمل على إنشاء جيش يهودي معترف به، ينضم إليه القادرون على حمل السلاح من اليهود وتحت العلم اليهودي.

وتعبير «الطائفة اليهودية» لم يكن دون الحقيقة، فإن اليهود، في أواسط الأربعينيات، كانوا أقل من ثلث السكان في فلسطين، ولا يملكون أكثر من خمسة بالمائة من أراضيها بعد حملة «شراء» امتدت مائة عام، من أيام الحكم العثماني إلى انتهاء الانتداب البريطاني على فلسطين.

وقد استطاعت هذه الطائفة اليهودية، بفضل مساندة الحكم البريطاني في فلسطين خلال ثلاثين عاماً، أن تنشئ مؤسسات إدارية وثقافية وعسكرية ومالية وإعلامية، ما جعل اللجنة البريطانية الشهيرة (لجنة لورد بيل) أن تصف الإدارة اليهودية بأنها «حكومة داخل حكومة».

وهكذا راحت هذه الإدارة تعمل على تعبئة الموارد البشرية والسياسية لليهود داخل فلسطين وخارجها، لإقامة الدولة اليهودية، وأخذت تعدّ للأمر عدته، تنظيماً وتخطيطاً وتنفيذاً.

وكانت هذه الاستعدادات تجري، تماماً في الوقت الذي كانت «الاستعدادات» تتم لإنشاء الجامعة العربية.

ففي آذار/ مارس ١٩٤٣، خطب بن غوريون رئيس الوكالة اليهودية، وكأنه يخاطب مؤسسي الجامعة العربية، فقال: «إن نهاية الحرب العالمية، ليس معناها نهاية الحرب بالنسبة إلينا، ولكنها تعني البداية للحرب اليهودية».

ولم يكن بن غوريون يتحدث عن الحرب من فراغ. فقد كان لليهود جيشهم

المعروف بالهاغاناه. ومعه العصابات اليهودية شترن، إرغون تسفاي لثومي، وبالمخ. وكلها مجهزة بالأسلحة، ومدربة على مختلف أنواع القتال. وكل ذلك كان معروفاً لدى الرأي العام العالمي، تنشره الصحافة العالمية، من غير تخرج ولا مبالاة.

بل إن القضاء البريطاني في فلسطين قد ساهم في نشر أخباره؛ ففي آب/ أغسطس ١٩٤٣ عرضت على المحكمة البريطانية قضية اشتهرت باسمها «قضية الأسلحة» واستمرت المحاكمة عدة أسابيع ونقلت أخبارها إلى الصحف العالمية، وكان المتهمون فيها بعض قادة العصابات الصهيونية، وكانت التهمة المنسوبة إليهم «سرقة كميات وفيرة من الأسلحة والذخائر»، وأدانتهم المحكمة وجاء في قرارها قولها: «لقد ثبت لدينا أنه توجد في فلسطين مؤامرة خطيرة كبرى للحصول على الأسلحة من مخازن الجيش البريطاني، من قوات حكومة جلالته، وأن بين يدي المتهمين أموالاً وفيرة، ولهم معرفة واسعة بالشؤون العسكرية والتنظيم العسكري»، وقد أثار هذا القرار في حينه الصحافة العالمية والرأي العام في بريطانيا وأمريكا.

وهاجت الصهيونية العالمية وماجت، حين صدر هذا القرار من محكمة بريطانية؛ وبحسب العادة الصهيونية في مثل هذه الأحوال، فقد أعلن قادة اليهود في العالم أن هذا القرار الصادر من المحكمة «هو قرار لا سامي وأن المحكمة محكمة لا سامية».

أما على الصعيد السياسي فقد كانت الصورة واضحة كذلك للقادة العرب الذين أسسوا الجامعة العربية. فقد كانت الدولتان الخليفتان أمريكا وبريطانيا، تعلنان بكل صراحة، ولم تكن الحرب العالمية الثانية قد انتهت، أنهما تؤيدان إقامة دولة يهودية في فلسطين. والشواهد هنا كثيرة كذلك.

ففي كانون الثاني/ يناير ١٩٤٤ أصدر الكونغرس الأمريكي قراراً يدعو «إلى فتح أبواب فلسطين للهجرة اليهودية، وإنشاء دولة يهودية في فلسطين، وأن لا تحول دون ذلك أية عقبات».

وفي أيار/ مايو ١٩٤٤ ناقش حزب العمال البريطاني في مؤتمره السنوي القضية الفلسطينية، وأصدر قراره الشهير باتخاذ الوسائل اللازمة لتشجيع الشعب الفلسطيني على الرحيل عن وطنه، ليحل محلهم المهاجرون اليهود، والسعي لإنشاء الدولة اليهودية، ذلك أن العرب، حسبما أعلن القرار البريطاني، «يملكون أراضي شاسعة ولا يحقّ لهم أن يستبعدوا اليهود عن فلسطين، وهي أرض صغيرة أقل مساحة من مقاطعة ويلز، بل إن الواقع يقتضي النظر في توسع الحدود الفلسطينية الحاضرة

بالاتفاق مع سوريا ومصر والأردن». هكذا بكل صراحة ووقاحة!! وعلى العرب أن يقابلوا ذلك بسياسة وكياسة.

وفي تشرين الأول/أكتوبر ١٩٤٤ أصدر الرئيس الأمريكي روزفلت تصريحاً نقلته وكالات الأنباء العالمية أعلن فيه إباحة الهجرة اليهودية إلى فلسطين والسعي لإنشاء دولة يهودية في فلسطين في أقرب وقت مستطاع.

هذا وغير هذا، كان يعلمه قادة العرب الذين أسسوا الجامعة العربية ووضعوا ميثاقها، وأنفقوا كثيراً من الوقت والجهد في إعداد الصياغات البارعة المشرقة، الدالة على براعة العرب السياسية، وحكمتهم، والتزام العقلانية والموضوعية.

ولو كان الأمر قاصراً على البيانات السياسية في تأييد الحركة الصهيونية لكانت الجامعة العربية، ومؤسسيها على حق في التزام الروية، ولكن أبناء «الثورة اليهودية» والإرهاب اليهودي كان يصل إلى اجتماعات الجامعة العربية، حتى لتكاد لعلعة الرصاص ودوي القنابل أن تصل آذان الرؤساء والوزراء العرب الذين كانت تجمعهم «مشاورات الوحدة العربية» تارة في الإسكندرية، وتارة أخرى في القاهرة.

ففي السادس من تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٤٤، اغتال إرهابيان من عصابة شترن، الوزير البريطاني في الشرق الأوسط المقيم في القاهرة، اللورد موين، وهو خارج من منزله في حي الزمالك، لأن المخابرات اليهودية كانت تعتقد أنه «يعطف» على فكرة الجامعة العربية، وقد ألقى القبض عليهما، وبعد مرافعات مستفيضة أصدرت المحكمة الحكم بإعدامهما.

واهتزت بريطانيا حكومة وصحافة وشعباً لهذه الجريمة الشنعاء، وانبرى رئيس الوزراء البريطاني السر ونستون تشرشل لاستنكار الإرهاب الصهيوني بعبارات صارمة حاسمة، معلناً ندمه على صدور وعد بلفور، ومساندته للحركة الصهيونية، وقد حسب مؤسسو الجامعة العربية أن سقف الكون سينزل على رأس الطائفة اليهودية في فلسطين، وسيجعل مهمة الجامعة العربية بالنسبة إلى القضية الفلسطينية سهلة للغاية بحيث يغدو الوطن القومي اليهودي تجربة تاريخية بدأت ثم ما لبثت أن انتهت.

ورغمًا عن ذلك كله، رضي المواطن العربي بصياغة «الكياسة والسياسة» التي اتبعها ميثاق الجامعة العربية في معالجة القضية الفلسطينية متطلعاً إلى الممارسة الفعلية، والخطط العملية التي ستضعها الجامعة العربية في تحقيق «الاستقلال والسيادة» للشعب الفلسطيني حتى يصبح العضو الثامن في الجامعة بدلاً من أن تختار من يمثله، وبدأت الأمة العربية تراقب ممارسات الجامعة وخططها.

وكانت الدورة الأولى قاصرة على قضية سوريا ولبنان وإجلاء القوات الفرنسية عن أراضيها، ولم تتعرض الجامعة للقضية الفلسطينية من قريب أو بعيد، وسكت المواطن العربي على الجامعة فقد كانت الأزمة السورية اللبنانية صداماً مسلحاً مع القوات الفرنسية، وكان من الطبيعي أن تكون لها الأولوية على كل قضية أخرى.

وجاءت الدورة الثانية للجامعة (٣١ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٤٥ - ١٤ كانون الأول/ديسمبر ١٩٤٥) وقد استمرت شهراً ونصفاً كانت مكرسة للقضية الفلسطينية.

ففي تلك الفترة استفحل أمر الهجرة اليهودية إلى فلسطين، وقررت بريطانيا تأليف لجنة بريطانية أمريكية مشتركة لدرس القضية الفلسطينية. وقد اتخذت الجامعة قرارات هامشية، في ما يتعلق بالهجرة اليهودية، فقد قررت تقديم مذكرة إلى كل من بريطانيا وأمريكا مطالبة بوقف الهجرة وبيان مخاطرها، والتذكير بما ورد في الكتاب الأبيض سنة ١٩٣٩ بشأن تقييدها بألف وخمسمائة مهاجر يهودي في الشهر الواحد.

وفي ما يتعلق بالمحافظة على الأراضي العربية في فلسطين، أحالت مشروع إنشاء شركة لإنقاذ الأراضي إلى حكومات الدول الأعضاء لدراستها.

وفي ما يتعلق بتأليف لجنة التحقيق الأنغلو - الأمريكية قررت الجامعة تأليف لجنة لوضع الخطة الواجب اتباعها للدفاع عن القضية الفلسطينية.

ورأت الأمة العربية في هذه القرارات هروباً من «الأصول» إلى الفروع. فإن موضوع إنقاذ الأراضي الفلسطينية في عام ١٩٤٥ لم يعد يصلح له إنشاء شركة اقتصادية، فإن الوطن بكل أراضيه يواجه «معركة» حقيقية.

أما الهجرة اليهودية فقد بلغت حدّاً خطيراً من الطغيان، فقد تدفقت البواخر إلى الشواطئ الفلسطينية تحمل موجات من المهاجرين اليهود في ما عرف يومئذ «بالهجرة غير المشروعة» ناهيك عن الهجرة «المشروعة». وجاء على رأس ذلك تصريح الرئيس ترومان مطالباً الحكومة البريطانية بأن تسمح للهجرة اليهودية في حدود مائة ألف بصورة مستعجلة. وكان هذا التصريح في شهر آب/أغسطس، قبل اجتماع دورة الجامعة بشهر واحد.

وفي هذا الموضوع كذلك رأت الأمة العربية أن تقديم مذكرة من قبل الجامعة العربية هو دون مستوى ذلك الخطر الداهم، وازدادت الأمة العربية غضباً حينما قرأت المذكرة وما تضمنتها من عبارات تتسم بالكياسة والسياسة.

وكانت الأمة العربية تطالب الجامعة العربية باتخاذ «خطة عملية» لمواجهة الإرهاب اليهودي من جهة، والمساندة المكشوفة التي كانت تتبعها بريطانيا وأمريكا لإقامة الدولة اليهودية. ولكن الجامعة، بميثاقها المترهل المعروف، وتفكك أعضائها في ما بينهم، كانت تلجأ إلى معزوفة «الصدقة» التي تربط الدول العربية بأمريكا وبريطانيا، وأن ذلك سيصل بالقضية العربية إلى حلّ معقول فلم يكن من «المعقول» في حسابات الجامعة العربية ودولها أن تقدم أمريكا وبريطانيا على إقامة دولة يهودية في فلسطين، خلافاً لكلّ المبادئ الديمقراطية. وما إلى ذلك من الحجج والأسانيد.

بل إن الجامعة العربية، كما يدلّ الاتجاه العام لمذكراتها في الجلسات، ومذكراتها إلى بريطانيا وأمريكا، كانت تستبعد قيام دولة يهودية في فلسطين، فالشعب العربي في فلسطين هو الأكثرية، والأرض الفلسطينية يملكها الشعب الفلسطيني وليس من «المعقول» أن تقدم بريطانيا وأمريكا والعالم الدولي على الأخذ بالمطالب اليهودية المخالفة للعدالة والمبادئ الديمقراطية ولميثاق الأمم المتحدة، وكان حبره طرياً في تلك الأيام!

ولكن بدأ «غير المعقول» أن يصبح معقولاً، وبدأ الإرهاب اليهودي يعطي ثماره، فقد فرغت لجنة التحقيق الأنغلو - الأمريكية من مهمتها بعد أن استمعت إلى بيانات مستفيضة من قادة فلسطين ومن رجال الجامعة العربية، ونشرت تقريرها النهائي، فإذا به يوصي بفتح أبواب الهجرة اليهودية على مصراعيها، ويلغي القيود المفروضة على الاستيطان اليهودي ويضرب بالمطالب العربية عرض الحائط، ويوصي بإدخال مائة ألف يهودي إلى فلسطين فوراً.

وتفجرت مشاعر الغضب في سائر أرجاء الوطن العربي، وعم الإضراب مدن فلسطين وقراها، وسارت المظاهرات الصاخبة في العواصم العربية، وأصبح لا بُدَّ من «مسرحية» فريدة تشدّ إليها أبصار الناس جميعاً، وتلهيهم ولو إلى حين، عن هذا الخطر الجديد.

وكانت هذه المسرحية هي مؤتمر القمة العربي الذي انعقد في زهاء أنشاص، إحدى ضواحي القاهرة الجميلة، وعرف باسمها. وكان وراء انعقاد هذا المؤتمر أسرار أمريكية وبريطانية يطول شرحها. يكفي منها أن يعلم المواطن العربي أن الجنرال كلايتون رجل المخابرات البريطاني الشهير في الشرق الأوسط، كان على مقربة من ذلك المؤتمر يقدم «صدقة» بريطانيا «ونصائحها» في معالجة القضية العربية.

وكان الملك فاروق هو الداعي لهذا المؤتمر، ولبى الدعوة الملك عبد الله (الأردن) والأمير عبد الإله الوصي على العرش (العراق) والسيد شكري القوتلي رئيس الجمهورية السورية، والأمير سعود ولي عهد المملكة العربية السعودية، والشيخ بشارة الخوري رئيس الجمهورية اللبنانية، والأمير سيف الإسلام عبد الله نجل الإمام يحيى ملك اليمن. وقد صدر عن الاجتماع البيان الآتي:

«تشاور أصحاب الجلالة والفخامة والسمو رؤساء دول الجامعة العربية في المؤتمر الخاص الذي عقد في أنشاص في يومي ٢٨ و ٢٩ أيار/ مايو ١٩٤٦، بدعوة من حضرة صاحب الجلالة الملك فاروق ملك مصر وصاحب بلاد النوبة والسودان وكردفان ودارفور. وقد حضر الاجتماع. (الأسماء مع الألقاب)

«وبعد المداولة في المسائل العامة والخاصة بالشؤون العربية وجدوا أنفسهم متفقين تمام الاتفاق على أن البلاد العربية المشتركة في جامعة دولهم ترغب رغبة أكيدة في تأييد السلم، وأنهم يرون أن من أعظم الوسائل إلى ذلك، التعاون الصادق مع هيئة الأمم المتحدة وتقويتها واحترامها وتنمية الثقة بها.

«ثم تداولوا في قضية فلسطين من شتى نواحيها فأرأوا أن قضيتها ليست قضية خاصة بعرب فلسطين وحدهم بل هي قضية العرب جميعاً، وأن فلسطين عربية يتحتم على دول العرب وشعوبها صيانة عروبتها، وأنه ليس في إمكان هذه الدول أن توافق بوجه من الوجوه على أية هجرة جديدة، ويعتبرون ذلك نقضاً صريحاً للكتاب الأبيض الذي ارتبط به الشرف البريطاني، ولهم عظيم الأمل أن لا يعكر صفو علائق المودة القائمة بين الدول والشعوب العربية من جهة والدولتين الديمقراطيةين الصديقتين من جهة أخرى، أي تشبث من جانبهما يرمي إلى إقرار تدابير مادية ماسة بحقوق عرب فلسطين، حرصاً منهم على دوام هذه الصداقة وتفادياً لرد فعل ينشأ بسبب ذلك ويفضي إلى اضطرابات قد يكون لها أسوأ الأثر في السلم العام. أما في ما رأوا زيادة على ذلك فقد كلفوا الأمين العام بجامعة الدول العربية أن يحمل إلى مجلس الجامعة نتائج أبحاثهم ومداولاتهم وتوجيهاتهم في هذا الشأن ليتخذ أفضل الوسائل لصيانة مستقبل هذا الوطن العزيز على قلوب العرب أجمعين». ثم تناول البيان قضية طرابلس وبرقة والمسألة المصرية، وشؤون البلاد العربية الأخرى، وقال بشأنها كلاماً جيداً.

ولا جدال أن اجتماع أنشاص كان مرحلة قومية رفيعة تهيأ فيها اجتماع ملوك العرب ورؤسائهم ليعلموا تضامنهم وتأييدهم لقضية فلسطين والقضايا العربية الأخرى. وكذلك فإن البيان الصادر عن الاجتماع يتضمن كل ما يمكن أن «يقال»

بشأن الموقف العربي في تلك الظروف السائدة يومئذ، وصياغته تليق بالملوك والرؤساء ولا يمكن أن «يقولوا» أحسن أو أقوى من ذلك.

وكانت بارعة حقاً، تلك الإشارة الأخيرة التي كلف الأمين العام للجامعة العربية بموجيها أن يحمل إلى مجلس الجامعة «الأبحاث والمداولات والتوجيهات» التي تؤدي إلى «أفضل الوسائل لصيانة مستقبل هذا الوطن العزيز على قلوب العرب أجمعين».

والحق أن «صيانة الوطن العزيز» كانت تقتضي يومئذ شيئاً واحداً في المقام الأول، ثم تأتي بعده الإجراءات الأخرى. ذلك هو بكلمة مختصرة: تمكين الشعب الفلسطيني من الصمود في وطنه، والدفاع عن مدنه وقراه بقوة السلاح.

تلك هي «أفضل الوسائل» إذا كان ملوك العرب ورؤساؤهم يعنون ما يقولون، وأنهم جادون في ما يعلنون. ذلك أنه في العام الذي انعقد فيه مؤتمر أنشاص. كان الوضع الاستراتيجي في فلسطين واضحاً، يتلخص في أن الشعب العربي أعزل، والطائفة اليهودية مسلحة من الرأس إلى أخمص القدمين، والسلطة البريطانية تضي في سياستها المعلنة لإقامة الدولة اليهودية.

ولذلك فقد كانت الخطة العاجلة هي تنظيم الشعب الفلسطيني وتدريبه وتسليحه، بحيث يصبح قادراً على الصمود في أرضه. ثم تأتي بعد ذلك الخطط العربية الأخرى من سياسية وعسكرية لمساندة الشعب الفلسطيني في كفاحه، وللضغط على الصديقتين الديمقراطيتين بريطانيا وأمريكا أن تكف عن تأييد الحركة الصهيونية.

من أجل ذلك، فإن القارئ العادي لبيان أنشاص، يفترض أن «التوجيهات» التي أشار إليها لا بد أن تتضمن شيئاً من هذه الخطة.

غير أن «أورافي» عن تلك الحقبة، وكنت أحد الذين واكبوها تتحدث عن «توجيهات» لا صلة لها بالقضايا العربية، تتلخص في القيام بحملة في جميع البلاد العربية لإلقاء القبض على جميع الشيوعيين في البلاد العربية والحد من نشاطهم. ولم تمض أسابيع حتى نفذت هذه التوصية من عدد من الدول العربية!

أما قضية فلسطين فلم تتعد «التوجيهات» بشأنها، المساعي السياسية ﴿وكفى الله المؤمنين القتال﴾^(٢).

(٢) المصدر نفسه، «سورة الأحزاب»، الآية ٢٥.

وكان الرابع الوحيد في بيان أنشاص هو الملك فاروق الذي اعترف له العرب بأنه «صاحب بلاد النوبة والسودان ودارفور وكردفان» وهذه المجاملة لم تعد أن تكون شكلية واسمية ، وأنه لم يتوحد مصر والسودان لا في عهده ولا في عهد الذين جاؤوا من بعده.

ولم يمض أسبوع على اجتماع أنشاص ، حتى انعقد مجلس جامعة الدول العربية في دورة غير عادية (٨ حزيران/ يونيو - ١٢ حزيران/ يونيو ١٩٤٦ في مصيف بلودان ، وحضره رؤساء الحكومات العربية ووزرائهم وخبرائهم ، وكان الجنرال كلايتون رجل المخابرات البريطاني قد سبقهم إلى فندق بلودان ليكون على مقربة من سياسة العرب ، وله صلات وثيقة مع عدد منهم ، يزورهم في منازلهم ويستضيفونه على طعام وشراب ، من حلال وحرام.

وتطلعت أبصار العالم كُله إلى فندق بلودان ، والاجتماعات التي تدور في صالاته ودهاليزه وحجراته ليلاً ونهاراً ، وانطلقت تكهنات الصحافيين في ما عسى أن تقرره الوفود العربية إزاء «الحرب» التي كانت تخوضها الطائفة اليهودية بفصائلها الإرهابية المتعددة.

وقد انهالت البرقيات والرسائل على فندق بلودان من العالمين العربي والإسلامي ، ومن المهاجر ، وكلها تحض الجامعة العربية على اتخاذ التدابير الفعالة للتصدي للخطر الصهيوني الذي يحرق بفلسطين ويهدد الشعب الفلسطيني بالجلاء عن وطنه.

وهذه الرغبة الشعبية العارمة لقيت استجابة صادقة في داخل الجامعة من قبل عدد من الوفود العربية وبخاصة السورية والمصرية والعراقية. فقد حذر مكرم عبيد باشا (مصر) من اتخاذ «قرارات نظرية» وطالب بالاتفاق على قرارات عملية بمقاطعة اقتصادية إذا ما استمرت مساعدة الدولتين لليهود ، وأشار هيكل باشا (مصر) إلى أن صداقة إنكلترا وأمريكا تستهدف «الهيمنة على الشرق الأوسط» وأنه إذا تعارضت هذه السياسة مع حقوق العرب في فلسطين فستكون صداقة مشوبة بالسم «وأنه يجب أن تكون سياستنا في مجموعها منسقة لنواجه الطوارئ متفقين».

وفي إشارة هادئة ذكر الأستاذ فارس الخوري أن بيان أنشاص لم يتعرض إلى «استقلال فلسطين أو رفع الانتداب عنها» ، وتحدث مندوب العراق بهذا المعنى في كلمته.

وكشف حافظ رمضان باشا (مصر) عن مخاوف الأمة العربية فقال : «لا نريد أن

نبدأ عملاً يعرّض الجامعة العربية لسوء ظن الأمة العربية، ولا سيما أن هناك دعاية واسعة النطاق بأن الجامعة العربية إنما خلقتها إنكلترا لتستعين بها على تنفيذ مآربها، ومن الغريب أن هذه الدعاية تجد سبيلها إلى نفوس العرب.»

وكان أول قرار أعلن عن مجلس الجامعة في تلك الدورة غير العادية، «رفع الشكر والثناء إلى أصحاب الجلالة والفخامة والسمو، على الروح السامية التي تجلت في بيان أنشاص مع تقديره الكبير لجميع التوجيهات والآراء الصائبة المشار إليها فيه وتأييد كل ما جاء فيه تأييداً تاماً، وأن يتخذ جميع التدابير لتحقيق هذه الرغبات السامية».

وكان القرار الثاني قرار تهنئة أيضاً، فقد وردت برقية من وزير خارجية شرق الأردن يحيط بمجلس الجامعة علماً باستقلال إمارة شرق الأردن وأن اسمها قد أصبح المملكة الأردنية الهاشمية، وقرر مجلس الجامعة التهنة والإعراب عن أجمل التمنيات.

ومن المؤسف حقاً، أنه بينما كانت العصابات اليهودية تخوض أعنف معاركها ضد الجيش البريطاني في فلسطين مطالبة بريطانيا بالرحيل عنها، ومعلنة تصميمها على إقامة دولة يهودية، قضى رؤساء الحكومات العربية أوقاتهم في قراءة تقرير لجنة التحقيق الأنغلو - الأمريكية ونقده وتحليله ووضع الرد عليه، وانقلبوا إلى لجنة خبراء يصوغون مذكرات سياسية لإرسالها إلى كل من بريطانيا وأمريكا بشأن التواصي الظالمة التي جاءت في تقرير اللجنة.

وفي النهاية فقد جاءت مذكرة الجامعة العربية دون مستوى بيان أنشاص، فقد رددت في ختامها المعزوفة التقليدية في أن الحكومات العربية تعتبر الأخذ بتوصيات لجنة التحقيق عملاً غير ودي. وأن الحكومات العربية الحريصة على دوام الصداقة والعلاقات الطيبة بين بريطانيا وأمريكا من جانب، والدول العربية من جانب آخر، تطالب بعدم الأخذ بما ورد في تقرير اللجنة».

أما القرارات الباقية فهي :

- ١ - طلب المفاوضة مع بريطانيا من أجل إنهاء الحالة الراهنة في فلسطين.
- ٢ - عرض القضية على هيئة الأمم المتحدة إذا لم تنته المفاوضة مع بريطانيا إلى حل مرض.
- ٣ - تأليف لجنة دائمة في أمانة الجامعة للإشراف على سير القضية.

٤ - مطالبة بريطانيا بتجريد اليهود من السلاح .

٥ - رفض أي شكل من أشكال التقسيم من حيث المبدأ.

٦ - إنشاء لجان دفاع عن فلسطين في كُلّ دولة عربية.

٧ - إصدار طابع بريدي باسم فلسطين يرصد ريعه للقضية الفلسطينية.

وهذه القرارات العلنية ليست في حاجة إلى تحليل دقيق لإيضاح تفاهتها وضحالتها، فإن أكثرها يدخل في باب المساعي السياسية في مخاطبة بريطانيا وهي صانعة المأساة، وأمريكا وهي التي تمضي في عناد وتصميم في مساندة الحركة الصهيونية.

أما تعيين لجنة في الجامعة العربية للإشراف على قضية فلسطين، فإنه ضرب من العتب لأن هذه اللجنة تألفت من السفراء، هؤلاء الذين تلتهم أعمالهم كُلّ أوقاتهم، ولا يكادون يبدأون جلساتهم حتّى تلحقهم تلفوناتهم من سفاراتهم؛ فأين هؤلاء من الصهيونيين، الكاديين المتفرغين الذين يعملون ليل نهار وليس عندهم إلا قضية واحدة هي الدولة اليهودية؟

وكذلك فإن إصدار طابع بريدي من أجل قضية فلسطين، لا يصلح إلا في العشرينيات، وعرب فلسطين في الأربعينيات في حاجة إلى فيضان النيل، والرافدين، والأردن، وبردى، من الأموال والأسلحة والذخيرة والميرة. ولا حاجة للتعليق كثيراً على القرارات السرية، فقد رأت فيها الأمة العربية بفطرتها الذكية، أنها قرارات ستبقى في سلة المهملات في صالة الاجتماعات في بلودان، ولم يغادر الجنرال كلايتون حجرته في الفندق إلا وهو مطمئن إلى مصيرها البائس الحزين.

أما هذه القرارات السرية فقد كانت، كما سجلتها أوراقي :

أولاً: عدم السماح للدولتين أو إحداهما أو رعاياهما بأي امتياز اقتصادي جديد.

ثانياً: عدم تأييد مصالحهما الخاصة في أي هيئة دولية.

ثالثاً: مقاطعتهم مقاطعة أدبية.

رابعاً: إلغاء ما يكون لهما من امتيازات في البلاد العربية.

خامساً: شكواهما إلى مجلس الأمن وهيئة الأمم المتحدة. على أن تنفذ هذه القرارات في حالة قبول توصي لجنة التحقيق الأنغلو - الأمريكية.

وانتهت اجتماعات بلودان وطار رؤساء الحكومات العربية إلى عواصمهم ليجدوا جماهير الشعب يتظاهرون معلنين استنكارهم للقرارات الودية الوضيعة التي اتخذها مجلس الجامعة العربية، فلم يروا فيها إلا عملاً سياسياً لا ينقذ وطناً ولا يدفع عدواً. وراحت الهتافات في الشوارع تسخر من القرارات السرية بسجعات شعبية، ومن يومها أصبح مؤتمر بلودان ومقرراته السرية سخرية الجماهير العربية، يتندرون بها في أحاديثهم السياسية، ونزل اسم بلودان من قممه الجبلية العالية إلى القاع الأسفل من الهزة والسخرية.

وزاد من هذه السخرية أن الجواب الأمريكي على مذكرة الجامعة العربية كان فظاً وفجاً، يؤيد اقتناع الجماهير العربية في أن التغيي بالصدقة الأمريكية العربية إنما هو ضرب من الأوهام فقد أكد الجواب الأمريكي في ختام مذكراته أنه «منذُ نهاية الحرب العالمية الأولى عاضدت الولايات المتحدة حكومة وشعباً فكرة الوطن القومي اليهودي في فلسطين، وإذن فحكومتي إنما تتصرف طبقاً لسياسة الولايات المتحدة التقليدية عندما تدعو إلى اتخاذ التدابير التي ترمي إلى تعزيز إبراز هذه الفكرة إلى حيز الوجود»!

أما بصدد الهجرة اليهودية فقد قالت المذكرة الأمريكية «إن كثيراً من هؤلاء اليهود يتطلعون إلى فلسطين كملجأ، وأنه ل يبدو مخالفاً للمبادئ الإنسانية إنكار حقّ اليهود في البحث عن مأوى لهم في بلاد أخرى ومنها فلسطين».

أما بالنسبة إلى ما كان يجري داخل فلسطين فقد كان الإرهاب اليهودي يؤذن بتدمير الحياة القومية للشعب الفلسطيني الأعزل وهو يراقب تحركات العصابات الصهيونية. وبخاصة أن لجنة التحقيق الأنغلو - الأمريكية قد كشفت عن المنظمات العسكرية التي تملكها الطائفة اليهودية على مشهد ومسمع من أمريكا وبريطانيا. واللجنة نفسها لم تستطع أن تتجول في البلاد إلا تحت حماية عسكرية ثقيلة. وقد أتيحت لبعض أعضائها بصورة سرية، زيارة معسكرات جيش الهاغاناه الذي وصفته اللجنة في تقريرها بأنه «الجيش غير الرسمي».

وفوق هذا وذاك، فقد كانت بين يدي مجلس الجامعة تقرير مفصل قدمته حكومة فلسطين إلى لجنة التحقيق الأنغلو - الأمريكية سردت فيه بإيجاز أعمال الإرهاب الصهيونية: تدمير المؤسسات العامة، اقتحام مراكز البوليس، محاولة الاعتداء على حياة المندوب السامي البريطاني وزوجته، مهاجمة دوائر الهجرة في القدس ويافا وحيفا في ساعة واحدة ويوم واحد، احتلال دار الإذاعة في رام الله ومحاولة إذاعة

بيان عن إنشاء الدولة اليهودية، مهاجمة القرى العربية العزلاء، وغير ذلك من العمليات الإرهابية الشنيعة التي وصفها القائد العام للقوات البريطانية في فلسطين بأنها «تعطل المجاهد الحربي للحلفاء وتعمل على مساعدة العدو»، وهذه تهمة بالغة الخطورة.

وكانت هذه الأعمال الإرهابية تعلن عنها «الجمعية العسكرية اليهودية» في بلاغات رسمية، في ذيل كلِّ بلاغ عبارة مكتوبة بأحرف بارزة بأن هدف «الجمعية» هو فتح أبواب فلسطين لليهود من جميع أنحاء العالم، والمطالبة بجلاء بريطانيا عن فلسطين تمهيداً لإقامة دولة يهودية فيها.

ولقد سرد التقرير الرسمي أكثر من ذلك، وكان ماثلاً أمام أبصار رؤساء الوفد العربية في مؤتمر بلودان، لتعرف حقيقة ما يجري في فلسطين، إذا كانوا لا يثقون بوكالات الأنباء التي نقلت إلى العالم الصورة الموحشة التي أصبحت عليها أرض الديار المقدسة وهي تعج بالأشلاء والدماء واللهب المتصاعد إلى السماء.

وإذا لم يكن هذا التقرير عن الإرهاب كافياً لدى بلودان فقد انبرت الطائفة اليهودية في فلسطين لتكون أكثر تحدياً للمقررات السرية في بلودان، فقد سعدت أعمالها الإرهابية؛ ولم تنقض أربعة أيام على انفضاض مؤتمر بلودان حتَّى قامت العصابات الصهيونية بعملية عسكرية مشيرة. فقد دمرت الجسور العشرة التي تربط فلسطين بدول الجامعة العربية، في ليلة واحدة وساعة واحدة، وكان من نتائج هذا التدمير البالغ الدقة والإحكام، أن فلسطين قد بقيت، إلى أن تمَّ إصلاح الجسور على يد سلاح المهندسين البريطانيين، جزيرة معزولة عن العالم العربي، تقطعت أوصالها عن القاهرة وعمَّان ودمشق وبيروت، وقمم بلودان تطل على هذه المأساة حزينة منكسة الهامة.

وإزاء هياج الأمة العربية أمام هذا التحدي المروع، انطلقت الإضرابات والمظاهرات من جديد، وكانت الأمة تملك في تلك الأيام حرية التظاهر والإضراب، واندلعت الشعارات والهتافات تنادي فليسقط اجتماع أنشاص، وليسقط مؤتمر بلودان.

ولم تكن الجماهير العربية متعسفة على الجامعة العربية في هذا الغضب الصادق الأمين، فإن الجامعة جامعتهم، ويريدونها عزيزة كريمة، وكان من حقهم أن يستنكروا تلك القرارات الاحتجاجية التي أصدرتها الجامعة بصدد توصيات لجنة التحقيق الأنغلو - الأمريكية، على حين أن جيش الهاغاناه اليهودي كان قد

خاطب اللجنة باللغة التي تفهمها، فقد وجه إليها مذكرة تقول فيها: «إذا كنتم تقبلون بالحل الصهيوني في إقامة الدولة اليهودية ولا ترغبون أو تجدون أنفسكم عاجزين عن فرضه، فكلّ ما نرجو منكم أن لا تتدخلوا ونحن قادرون على تنفيذه وتحقيقه».

وحينما كانت الأمة العربية تعقد المقارنة بين هذا الكلام اليهودي، وذلك الكلام العربي الصادر عن الجامعة العربية في أنشاص وبلودان، لم تجد أمامها إلا أن تنطلق حناجرها «فليسقط اجتماع أنشاص، وليسقط مؤتمر بلودان».

هكذا سقطت الجامعة العربية في أنشاص وفي بلودان، لتسقط بعد ذلك هذه المرة لا في بلودان، ولكن في لبنان. في صوفر وعاليه. وللمأساة بقية.

الفصل الثاني عشر

وسقطت الجامعة العربية في صوفر وعاليه

كان النصف الثاني من عام ١٩٤٦ حافلاً بالنشاط السياسي العربي الضخم، على صعيد الجامعة العربية، فقد كان أقطاب الجامعة العربية يروحون ويغدون بين العواصم العربية، ووراءهم ذيل طويل من التصريحات اللاهبة تؤكد العزم والتصميم على عروبة فلسطين مهما بلغت التضحيات ومهما تعاظمت المضاعف.

وكذلك فقد توالى الاجتماعات في مقر الجامعة العربية في القاهرة لمعالجة القضية الفلسطينية من مختلف جوانبها السياسية. وكان قصر البستان، وهو المقر القديم للجامعة أشبه ما يكون بخليّة نحل، تعج بالعمل ليلاً ونهاراً، في إعداد المذكرات واستقبال السفراء، وعقد الندوات الصحافية وشرح التطورات التي تكتنف القضية الفلسطينية يوماً بعد يوم.

وفي تلك الحقبة أسندت إلى لجنة التحقيق الأنغلو - الأمريكية مهمة النظر في القضية الفلسطينية، فنشطت الجامعة العربية لإعداد المذكرات والدراسات المتصلة بالقضية، وأدلى أقطاب الجامعة العربية وأمينها العام ببيانات مستفيضة استعرضوا فيها تاريخ القضية الفلسطينية وسردوا الحجج القانونية والسياسية والتاريخية التي تؤيد حقّ الشعب الفلسطيني في وطنه وطالبوا بإقامة دولة ديمقراطية في فلسطين يكون فيها لجميع المواطنين حقوق متساوية عرباً كانوا أم يهوداً.

وبعد ذلك دعت الحكومة البريطانية إلى مؤتمر عقد في لندن، في صيف ١٩٤٦، للبحث في القضية الفلسطينية، واشتركت الجامعة العربية في ذلك المؤتمر وقامت بجهود واسعة في شرح القضية الفلسطينية في مختلف أدوارها وطالبت باستقلال فلسطين، وإقامة حكومة ديمقراطية يتمتع فيها اليهود بحقوق المواطنة الفلسطينية من غير إجحاف ولا تمييز.

وقد كانت هذه الجهود المتوالية، استكمالاً لمؤتمر القمة العربي في أنشاص في أيار/ مايو ١٩٤٦ ولمؤتمر بلودان وقراراته السرية في حزيران/ يونيو من العام نفسه كما أسلفنا، ولكن هذه الجهود السياسية، وكانت ضرورية من غير شك، اتسمت بطابع الاستجداء والمناشدة أمام الدولتين الديمقراطيةيتين، وهما اللتان كانتا تسعيان السعي الحثيث لإقامة الدولة اليهودية، رضي العرب أو غضبوا. وإن غضبوا فما أيسر أن يرضوا، كما كانت تقدر الديمقراطية الغربية.

وكان الخطأ القاتل الذي وقعت فيه الجامعة العربية يومئذ، هو الوهم بأن الدولتين «الصديقتين»، سوف لا تقدمان على إغضاب العرب، ولا على انتهاك المبادئ الدولية، وأنه لا بُدَّ من العثور على حلّ يرضي العرب واليهود، وتنتهي الأزمة ولو إلى حين.

وثمة خطأ آخر أصيبت به الجامعة العربية. إن العالم الدولي يستقبل عهداً جديداً من العلاقات الدولية يتمثل في ميثاق الأمم المتحدة ومبادئه الرفيعة، وإنه في مثل هذه الحالة لا يمكن أن يفرض على الشعب الفلسطيني أي حلّ غير ديمقراطي، وإن القضية الفلسطينية ستجد لها حلاً عادلاً من غير شك.

ومما ساعد على خلق هذه الأخطاء تلك الاجتماعات التي تمت بين روزفلت وتشرشل من جانب، والملك عبد العزيز والملك فاروق والرئيس شكري القوتلي في شباط/ فبراير ١٩٤٥ من جانب آخر، ونفخت فيها أجهزة الإعلام العربية وجعلت منها صخرة الخلاص لإنقاذ الشعب الفلسطيني من الخطر الصهيوني وللوصول إلى حلّ سلمي عادل يعيد إلى الديار المقدسة الأمن والسلام. وكان الهدف الأكبر لهذه اللقاءات، والبيانات التي صدرت عنها هو ربط الأمة العربية بالمعسكر الغربي.

ولا شكّ أن هذه الجهود العربية المتكاملة، في إطار الجامعة العربية، وخارجها كانت لها فوائد جلتى في التعريف بعدالة القضية الفلسطينية، وكسبت أنصاراً ذوي شأن في الرأي العام الدولي.

غير أن هذه الجهود كانت تعيش في العراء، وتسبح في فراغ. ذلك أن الميدان الأول للمعركة في فلسطين، وأن المصير في النهاية سيقدر على أرض فلسطين. وأن القوة وحدها هي التي ستقرر المصير.

وهذه الحقيقة الأزلية التاريخية، كانت تدركها الصهيونية إدراكاً كاملاً، فتضع الخطط على أساسها، على حين أن الجامعة العربية، قد تركت الميدان الأول «فارغاً» وعبأت الميدان السياسي تعبئة كاملة. قدر حظها لدى الرأي العام المشبع بالحركة الصهيونية.

وكانت الأحداث التي تجري على أرض فلسطين كافية لأن تجعل الجامعة العربية أكثر إدراكاً لمسؤولياتها فتضع كُلاً ثقلها على أرض فلسطين ومع شعب فلسطين، تسلّحه وتدرّبه وتدعمه في النضال، تقابل اليهود بسلاحهم، إرهاباً بإرهاب. وكان مقدراً للأيام أن تثبت في ما بعد أن الدولة اليهودية قامت بالإرهاب، وأن إجلاء الشعب الفلسطيني عن وطنه كان بالإرهاب.

وحين نعود بالذاكرة إلى تلك الحقبة، نجد أنه في الوقت الذي كانت الجامعة العربية غارقة في بحر من المذكرات السياسية، كانت الطائفة اليهودية في فلسطين تخوض معركة «الإرهاب» بالحديد والنار، وبالحرّب الفنية، وسقط أكثر الضحايا بأيسر الوسائل.

من ذلك أنه في اليوم الثاني والعشرين من شهر تموز/ يوليو ١٩٤٦، تقدم اثنان اثنان فقط، من اليهود، ومعهما وعاءان من الحليب، إلى فندق الملك داود في القدس، تركا الوعاءين في بدروم الفندق. وما هي إلا دقائق حتّى اهتزت مدينة القدس بأسوارها، وكأنما الصواعق قد انطلقت من جوف الأرض، فتهوى الفندق ركاماً على الأرض وتفتّت أحجاره مع الأشلاء والدماء، وزاد عدد الضحايا على مائة وثلاثين من كبار موظفي الحكومة من الإنكليز والعرب واليهود. وعاشت القدس ليلة رهيبة تحت سحابة من غبار الموت.

ولقد كان الفندق يومئذ المقر الرئيسي لحكومة فلسطين، ولقيادة الجيش البريطاني وقد أفصحت البلاغات الرسمية التي صدرت عن العصابات اليهودية «تبريراً» لهذه الجريمة النكراء «إن السلام لن يستقر على أرض فلسطين إلا بإقامة الدولة اليهودية رغماً عن بريطانيا وأصدقائها الحكام العرب».

ولسنا بصدد سرد حوادث الإرهاب اليهودية التي كانت تتكرر يومياً، فإن القائمة طويلة، وتشمل أصنافاً وفنوناً من الإرهاب، مثل خطف الضباط البريطانيين وقتلهم، وفي كثير من الأحيان «جلدهم»، وهذه العقوبة هي قمة الإهانة في التقاليد العسكرية.

وبالإضافة إلى حوادث الإرهاب اليومية، تصاعدت كذلك موجات الهجرة اليهودية غير الشرعيّة، ولا يخلو يوم من باخرة قادمة من موانئ أوروبا الشرقية وهي تحمل العديد من المهاجرين اليهود، حتّى أصبح البحر الأبيض المتوسط بحيرة يهودية، تعج بالهجرة اليهودية.

ولم تخلُ الأرض العربية في فلسطين من هذا «الإرهاب»: ففي صيف ذلك العام ١٩٤٦ واجتماعات الجامعة العربية متوالية، قامت «حملة يهودية» تقودها مائتا سيارة

كبيرة تحمل الخيام والمعدات والعمال والأسلاك الشائكة إلى صحراء النقب، وبنى اليهود الأساس لعشر مستعمرات يهودية فيها، تحدياً للقيود التي كانت موضوعة على استيطان اليهود لتلك الأراضي وجواباً مباشراً على قرارات الجامعة العربية التي كانت تدرس إنشاء شركة لإنقاذ الأراضي في فلسطين، ووافقت الجامعة على منحها سلفة بموجب القرار الآتي:

«يوافق المجلس على أن تعطى شركة إنقاذ أراضي فلسطين سلفة في حدود مبلغ ألف جنيه تصرف باسم حافظ عفيفي باشا» - القرار ١٤١ - الدورة الخامسة - الجلسة ١٦ - تاريخ ١٢ - ١٢ - ١٩٤٦^(١)، ولا يتسع هذا الفصل لنضع ألف علامة تعجب لمواجهة هذه السلفة السخية بألف جنيه.

ولم تكن الجامعة العربية جاهلة لما يجري على أرض فلسطين، فقد كانت وكالات الأنباء مثقلة بحوادث الإرهاب اليهودي الذي يقع يوماً بعد يوم، وكانت الهيئات الوطنية في فلسطين تخطر الجامعة بآلاف البرقيات تستنجد وتستغيث طلباً للسلاح والتدريب والمال. وفوق هذا وذاك، فقد أصدرت حكومة فلسطين كتاباً أبيض في ٢٣ تموز/ يوليو ١٩٤٦، أثبتت فيه أن الوكالة اليهودية «هي التي تقود الأعمال الإرهابية في فلسطين، وتحمل مسؤوليتها». وهكذا من غير مبالاة بالعواقب.

وقد اعتمد الكتاب الأبيض في إدانته للوكالة اليهودية على برقيات سرية متبادلة بين لندن والقدس حول حوادث الإرهاب. ومن إذاعات صوت إسرائيل التي كانت تبث من داخل فلسطين ومن النشرات الصادرة عن جماعة البالماخ وشترن والهأغاناه وحركة المقاومة اليهودية، وكلها تثبت بما لا يدع مجالاً للشك، أن ما كان يجري في فلسطين هو معركة تقودها الوكالة اليهودية وتستهدف هذه الحركة «تفريغ» فلسطين من أهلها، وتوطين المهاجرين مكانهم، وإقامة الدولة اليهودية.

وقد انعقد مجلس الجامعة في دورته الخامسة لمعالجة الموقف الذي راح يتدهور في فلسطين من سيئ إلى أسوأ. وتوالت الاجتماعات قرابة شهر ونصف ٣٠ تشرين الأول/ أكتوبر - ١٢ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٤٦، فماذا كان من أمر هذه الاجتماعات وقراراتها؟

استعرض المجلس خطورة الموقف الذي بلغته القضية الفلسطينية سواء بالنسبة إلى الإرهاب اليهودي أو بالنسبة إلى الاتجاه الدولي نحو التقسيم كحل للقضية الفلسطينية، وارتفعت أصوات بعض الوفود مطالبة «بتنفيذ قرارات بلودان السرية»

(١) قرارات مجلس جامعة الدول العربية، ج ١، ص ٣٣.

وأنه آن الأوان أن تأخذ بها الدول العربية بعد أن وضع بكل جلاء أن أمريكا وبريطانيا ماضيتان في مساندتهما للحركة الصهيونية وإهمال المطالب العربية.

ورست مداولات المجلس على أربعة قرارات، تواجه بها «الثورة اليهودية»، بما لا يخرج عن نطاق الاحتجاج، فكانت القرارات كما يلي:

أولاً: الاحتجاج على الحكومة الإنكليزية على سماحها باستمرار الهجرة «غير المشروعة»، مما يعرقل كلّ تسوية مقبلة ويؤدي إلى اضطراب السلم في الشرق الأوسط.

ثانياً: الاحتجاج على حكومة الولايات المتحدة لتدخلها في قضية فلسطين تدخلاً ضاراً بحقوق العرب ومهدداً لكيانهم ومثيراً لقلقهم، ومخللاً بالصدقة القائمة بينها وبين الدول العربية.

ثالثاً: احتجاج إلى الحكومة الإنكليزية لتساهلها مع الإرهاب اليهودي والمطالبة بوقفه، وإمداد عرب فلسطين بوسائل الدفاع عن أنفسهم (!) أو السماح للحكومات العربية بإرسال حرس مسلح يحميهم (!).

رابعاً: الاحتجاج على أي مشروع يرمي إلى تقسيم فلسطين أو إحداث أي تعديل في كيانها.

والقرار «العملي» الوحيد الذي أصدره مجلس الجامعة نصّ على «توصية الحكومات العربية بالإسراع في مساندة عرب فلسطين بما خصص في موازنتها وصرف ما يتجمع لدى الأمانة العامة من المال الخاص بقضية فلسطين لإنفاقه على الوجوه المعينة لها. تنفيذاً لقرارات مؤتمر بلودان».

ومعنى هذا القرار أنه مرت ستة أشهر على قرارات بلودان من غير تنفيذ، وأن عام ١٩٤٦ قد مرّ بكامله من غير تدابير عملية حقيقية في الجبهة الداخلية في فلسطين. وكان مقدراً لذلك العام الفاصل أن «يلغى» من عمر القضية الفلسطينية. وأعلن مجلس الجامعة في نهاية اجتماعاته بياناً جاء فيه: أن مجلس الجامعة «يؤكد من جديد عزم دول الجامعة العربية على مواصلة الدفاع عن حقوق عرب فلسطين حتى يرجع الحق إلى نصابه، وأن مجلس الجامعة لن يلين ولن يشني عن عزمه على رفض أي مشروع من شأنه أن يؤدي إلى تقسيم فلسطين. كما أنه لن يدخر وسعاً في القيام بكل ما تتطلبه الظروف والأحوال للاحتفاظ بصيغة فلسطين العربية وباعتبارها جزءاً حيوياً من الوطن العربي الأكبر».

ولم يكثرث الرأي العام العربي لهذا البيان، فإن حقائق الأمور التي كانت تجري في أروقة الجامعة العربية ووراء كواليسها، كانت معروفة تتناقلها الألسنة وتمتلى بها

الصحف العربية. وكان الأستاذ إبراهيم عبد القادر المازني أحد أعلام الأدب العربي في القرن الحديث قد كتب مقالة طريفة ومثيرة في مضمونها جعل عنوانها «صهينة» الجامعة، حمل فيها على سياسة الجامعة وقراراتها، وظلت مدة طويلة حديث المجالس السياسية، أيام كان الوطن العربي حافلاً بهذه المجالس. وكان أبلغ ما فيها عنوانها «صهينة» ولا أعرف أفصح منها في لغتنا الفصحى.

والواقع أن غضبة الرأي العام العربي على سياسة الجامعة، يومئذ، تجاوزت أصدائها في مناقشات الوفود العربية في الاجتماعات السرية فأعلن أكثر من وفد عربي واحد أن «قرارات بلودان السرية» قد أصبحت حبراً على ورق ولم ينفذ منها شيء، وارتفعت حرارة الجو في داخل الاجتماعات واشتبك الأعضاء في ما بينهم بالكلمات لا بالأيدي.

وانبرى الأمين العام للجامعة عزام باشا يدافع عن جهود الجامعة وسياستها، مؤكداً أنه لولا جهود الجامعة «في السنتين الأخيرتين لكانت الدولة اليهودية قائمة اليوم في فلسطين برضاء الأمريكيين وتشجيع الإنكليز، فالذي حال دون سقوط فلسطين في هذه الهاوية هي دول الجامعة، وإذا كان اليهود قد فشلوا إلى اليوم في تحقيق أغراضهم فالفضل في ذلك يعود للجامعة، ويجب أن تشكر لأنها الوحيدة التي أنقذت فلسطين حتى الآن من تكوين الدولة اليهودية فيها وأنا أتحدى من يقول غير ذلك»، وهذه إحدى كبوات عزام باشا غفر الله له، ولكل جواد كبوة.

وتصدى السيد جميل مردم رئيس الوفد السوري، للأمين العام، فرد عليه بقوله: «عندما يقال هنا إن التقارير حبر على ورق فهذه حقيقة، هذا قول يقال ويثبت ولا يرجع عنه، والذي نقوله هو أن استمرارنا على هذا الأسلوب سيؤدي بنا إلى الضعف. ولقد اتخذت الجامعة قرارات وليس لها أداة تنفيذ، بل إن الأداة هي الحكومات، والتقصير لا ينسب إلى الجامعة العربية وإنما إلى الحكومات. وإن لدينا قرارات لا أقول إنها سرية لأنها أصبحت واضحة ومعروفة واتفقنا عليها جميعاً فإذا طبقت بالأسلوب الحسن الصحيح يصبح للجامعة القيمة الصحيحة».

وانبرى حافظ رمضان باشا (وفد مصر) للرد على الأمين العام فقال: «إننا خطونا خطوات طيبة في أمر المذكرات وهو عمل سياسي كبير للجامعة. لكنني أشعر أن هذا غير كاف لأن اليهود كوّنوا جمعيات إرهاب وتهريب وتسليح حتى أمكنهم أن يرهبوا إنكلترا، وأؤكد لحضراتكم أنه لو كنا منذ رجعنا من بلودان سرنا في طريق غير الذي نسير فيه الآن واتبعنا بعض الأساليب التي يتبعها اليهود لكننا وصلنا إلى نتيجة».

والواقع أن حافظ رمضان باشا كان يتحدث عن الإرهاب اليهودي في مجلس الجامعة. ووكالات الأنباء تنقل أنباء العمليات العسكرية اليهودية في فترة انعقاد الدورة. ففي ٢١ تشرين الأول/أكتوبر من عام ١٩٤٦ اهتزت العاصمة الإيطالية على أصوات انفجار مدو تجاوبت أصداءه في هضاب روما، فقد تهاوت السفارة البريطانية في دقائق معدودات وأصبحت ركناً تلتهمها النيران، وأعلنت عصابة إرغون على لسان زعيمها بيغن مسؤوليتها عن الحادث، وقال البلاغ الرسمي الصادر عن العصابة «إن السفارة البريطانية في روما قد أصبحت وكرًا للتجسس على الهجرة اليهودية من أوروبا ومركزاً لمناهضة الحركة الصهيونية». وقد تبعت هذا البلاغ قنابل ومشتورات في روما والبندقية فيها تهديد للحكومة الإيطالية إذا لم تظهر بلادها من أعداء الصهيونية.

أما في فلسطين نفسها فقد شهد الشهر الذي انعقد فيه مجلس الجامعة تصعيداً لأعمال الإرهاب اليهودي. ففي ٩ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٤٦ هاجمت العصابات الصهيونية بعض معسكرات الجيش البريطاني وقتلت عدداً من الضباط والجنود البريطانيين وأحرقت كثيراً من المعدات العسكرية، وفي اليوم التالي قام اليهود بالهجوم على محطة رأس العين في وسط فلسطين، ودمرت بكاملها، وقتل من فيها من الضباط والجنود العرب والإنكليز. وفي الأيام اللاحقة تكاثرت الهجمات اليهودية على الطرق العامة والسكك الحديدية حتى إن المواصلات الحديدية في ١٩ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٤٦ قد توقفت بصورة كلية في جميع أرجاء فلسطين. وانتقل الإرهاب إلى مدينة القدس، فقام اليهود بهجمات متوالية على المنشآت الحكومية كان من جملتها دائرة ضريبة الدخل، فدمرت بكاملها وأتت النار على جميع سجلاتها.

وعلى الصعيد السياسي، انعقد المؤتمر الصهيوني العالمي في بال في سويسرا في ١٩ كانون الأول/ديسمبر ١٩٤٦، وكان ذلك في أواخر جلسات مجلس الجامعة، ونقلت وكالات الأنباء مقتبسات مستفيضة عن خطب زعماء الصهيونية ينددون ببريطانيا ويطالبون بأن تفتح أبواب فلسطين على مصراعيها للمهاجرين اليهود، وأن تصبح أمور الهجرة من اختصاص الوكالة اليهودية وأن تمارس السلطة الكاملة بشأن جميع الأمور الإدارية والتشريعية التي تتعلق بالاستيطان اليهودي حيثما كان في أرجاء فلسطين، وقد تناقلت وكالات الأنباء خطب زعماء الصهيونية ومقررات المؤتمر، وكان المواطن العربي يرى الفرق شاسعاً بين قرارات الجامعة العربية وقرارات المؤتمر الصهيوني.

وكان زعماء اليهود في فلسطين يتصدون للحكم البريطاني في فلسطين ولا يتعاونون معه، وقد ناشدت السلطات البريطانية الوكالة اليهودية أن تعمل على مكافحة الإرهاب اليهودي، واستنكاره، ودعوة الجمهور اليهودي لمعاونة السلطات

البريطانية على مطاردة «الإرهابيين» ولكن الوكالة اليهودية ومعها الجمهور اليهودي لم يأبها لمناشدة السلطة البريطانية، وقد أعلنت السيدة غولدا مائير، التي كانت يومئذ مديرة الشؤون السياسية في الوكالة اليهودية «أن الشعب اليهودي غير مستعد أن يؤدي دور الشرطة قبل أن يصبح دولة ذات سيادة كاملة، وأنه لا يمكن لستمائة ألف يهودي أن يصبحوا جواسيس، يراقب كلّ منهم جاره أو صديقه في ما يفعل».

وأطل عام ١٩٤٧، ليحمل في شهر شباط/فبراير وآذار/مارس أخباراً رهيبة عن استمرار الإرهاب اليهودي في أرجاء فلسطين كافة فقد قامت العصابات اليهودية بمجموعات متلاحقة من الهجمات بالقنابل والأسلحة الأوتوماتيكية على المنشآت العامة، ومنها تدمير نادي الضباط البريطاني قتل فيه العشرات من البريطانيين والمدنيين والعسكريين. وقد ناشدت الحكومة البريطانية الوكالة اليهودية مرة أخرى للمساعدة في وقف أعمال الإرهاب، فكان الجواب على ذلك أن قامت المنظمات الإرهابية بثمانٍ وعشرين عملية هجومية قتل أثناءها العديد من المدنيين والعسكريين. وأضافت الهاغاناه إلى ذلك أن قامت في شهر آذار/مارس ثلاث مستعمرات في صحراء النقب تحدياً للعرب والإنكليز على السواء. فلم يكن اليهود يملكون في صحراء النقب إلا نصف واحد في المائة من أراضي النقب، وتلك هي أرقام الأمم المتحدة.

واتسعت دائرة الإرهاب اليهودي، إلى أوروبا وإنكلترا نفسها، فقد بعثت العصابات اليهودية، برسائل بريدية تحمل مواد متفجرة إلى كبار رجال الدولة في لندن تنذرهم بالاغتيال إذا أصرت السياسة البريطانية على البقاء في فلسطين. وتعالّت أصوات الصحافة البريطانية بأن تتخلى بريطانيا عن الانتداب في فلسطين، وأن تغسل يديها من القضية الفلسطينية وأن تحيل المشكلة برمتها إلى الأمم المتحدة.

وكان المستر بيفن وزير الخارجية البريطانية قد خطب في شهر شباط/فبراير ١٩٤٧ في مجلس العموم خطاباً مسهباً استعرض فيه القضية الفلسطينية منذ نشوئها في أوائل العشرينيات. واعترف «بعد ثلاثين عاماً» أن وعد بلفور وصك الانتداب يحتويان التزامات متناقضة إزاء اليهود والعرب، وأن بريطانيا لا تستطيع أن تفرض تسوية بالقوة، وأن تدخل أمريكا وبالذات الرئيس ترومان، في شؤون الهجرة اليهودية، زاد المشكلة تعقيداً ولذلك كلّه، فإن بريطانيا ستتخلى عن أعباء الانتداب، وستعرض القضية على الأمم المتحدة، وأنها ستسحب نهائياً من فلسطين.

وكانت بريطانيا مكرهة على هذا العمل، فقد خرجت من الحرب العالمية الثانية مشحنة الجراح وهي عازمة على أن تخفف من أعبائها الإمبراطورية، تاركة لأمريكا أن يكون لها الدور الأول في قيادة سفينة الدول الغربية.

وقد سارعت الجامعة العربية إلى عقد دورتها السابعة (١٧ - ٢٩ آذار/ مارس ١٩٤٧) في محاولة لاستباق الحوادث. وإن كانت الحوادث قد سبقتها في فلسطين على صعيد الإرهاب اليهودي وعملياته المتلاحقة التي بدأت منذ إنشاء الجامعة العربية.

ولكن الجامعة العربية راحت تسبح مرة أخرى في فلك العمل السياسي، فدارت مناقشات مطولة حول موضوع عرض القضية الفلسطينية على الأمم المتحدة، وهل تعرضها الجامعة بنفسها أو تترك الأمر لبريطانيا تعرضها، مع أن مؤتمر بلودان حزيران/ يونيو ١٩٤٦ كان قد قرر عرض القضية على الأمم المتحدة إذا فشلت المفاوضات مع بريطانيا.

وفي الوقت الذي كانت أعمال الإرهاب اليهودي تحتاج فلسطين بأكملها كان مجلس الجامعة يغوص في الأبحاث السياسية القانونية حول اختصاص الأمم المتحدة وماذا تستطيع أن تقرر بعد انتهاء الانتداب البريطاني. وأصبحت محاضر الجامعة ولجنتها السياسية في تلك الدورة مملوءة بالمناقشات القانونية والسياسية كما لو كان القانون والسياسة هما اللذان سيقرران مصير الشعب الفلسطيني والمصير السياسي لفلسطين.

وانتهت مناقشات الجامعة العربية، إلى خمسة قرارات سياسية، أولها: معارضة إنشاء لجنة من قبل الأمم المتحدة، فإن القضية قتلت بحثاً وتحقيقاً في عشرين لجنة تحقيق تألفت أثناء الانتداب البريطاني، وقررت ثانياً: أن يكون عرض القضية الفلسطينية على أساس إنهاء الانتداب البريطاني وإعلان استقلال فلسطين وقيام حكومة ديمقراطية يتمتع فيها جميع المواطنين العرب واليهود بالحقوق الوطنية من غير تمييز. وقررت ثالثاً: إنشاء لجنة لدراسة القضية الفلسطينية من جميع جوانبها لتمد الوفود العربية بالدراسات والمقترحات اللازمة، وقررت رابعاً: إرسال احتجاج شديد اللهجة إلى الحكومة البريطانية على تساهلها إزاء الهجرة اليهودية غير الشرعية، وقررت خامساً: أن تمدد الحكومات العربية الهيئة العربية العليا لفلسطين بالأموال اللازمة لتسيير نشاطها وأعمالها.

ومرة أخرى جنحت الجامعة العربية إلى الجهود السياسية، سواء بتقديم الاحتجاجات أو إعداد الدراسات، ولم تسلك سبيل الجد الحقيقي في إشعال النضال العربي الفلسطيني من داخل فلسطين وعلى أرض فلسطين، وتركزت الميدان واسعاً أمام المنظمات اليهودية تستمر في الإرهاب المسلح بكل أنواعه وألوانه، ولتمضي في تهجير ألوف اليهود في أوروبا الشرقية إلى شواطئ فلسطين ومعظمهم من الشباب القادرين على حمل السلاح.

والمتتبع لمحاضر اللجنة السياسية في تلك الدورة يرى أمامه خططاً مطولة، لا

خططاً مفصلة. من ذلك أن الوفد العراقي قد دَوّن في محاضر الجلسات بياناً ساخناً باسم الحكومة العراقية، أثار جدلاً حاراً بين الوفود العربية حول مضمونه ومآله، وانتهى الجدل بين الوفود بأن أعلن السيد رياض الصلح رئيس الوزراء اللبناني أن البيان العراقي هو تعبير حقيقي عن موقف الوفود العربية الأخرى. وأقفل باب الجدل ولم يعرف لماذا سجل الوفد العراقي موقفه الساخن وكيف رضيت به الوفود العربية الأخرى على اعتبار أنه كلام في كلام.

ومن ذلك أيضاً أن وفد الأردن سجل تحفظاً يقول فيه: «مع عدم معارضة فكرة الدفاع عن قضية فلسطين أمام منظمة الأمم المتحدة، طالما اختارت بريطانيا عرض القضية على تلك المنظمة، ترغب حكومة المملكة الأردنية الهاشمية في تسجيل تحفظها بأنها تحتفظ بحرية العمل المستقل في سياستها نحو فلسطين بقصد صيانة عروبة هذا القطر المقدس والمحافظة على حقوقه المشروعة وتحقيق مطالبه القومية».

وقد وافقت الوفود العربية كذلك على هذا التحفظ، ولم يفهم مداه ومعناه يومئذ، وجاءت الأحداث التاريخية بعد عامين ليكون مفهوماً ومعروفاً في إطار ضم الضفة الغربية إلى المملكة الأردنية الهاشمية.

وفي أول شهر نيسان/أبريل ١٩٤٧ تقدمت بريطانيا إلى الأمم المتحدة بطلب لعقد جلسة خاصة للجمعية العامة للنظر في القضية الفلسطينية، وفي الثامن والعشرين من الشهر نفسه انعقدت الجمعية العامة في دورة خاصة، وانكشف في هذه المناقشات الوجه الحقيقي للسياسة التي تتبعها كل من بريطانيا وأمريكا. فقد اعترضتا منذ البداية على اقتراح الوفود العربية بإدراج موضوع «استقلال فلسطين وإقامة حكومة ديمقراطية» وكانت الهزيمة الأولى للجامعة العربية على «يد الدولتين الصديقتين الديمقراتيتين» أمريكا وبريطانيا.

ثم جاءت الهزيمة الثانية على يد أمريكا وبريطانيا كذلك فقد أصرتا على تأليف لجنة تحقيق خلافاً لقرار الجامعة العربية، وتألّفت اللجنة الدولية من ممثلي إحدى عشرة دولة من أعضاء الأمم المتحدة، معظمهم من المعروفين بولائهم ومساندتهم للحركة الصهيونية.

ووصلت لجنة التحقيق الدولية إلى القدس في السابع عشر من شهر حزيران/يونيو ووجدت الشعب الفلسطيني في إضراب شامل عن العمل في المدن والقرى احتجاجاً على رفض الأمم المتحدة إدراج موضوع استقلال فلسطين على جدول الأعمال في الجلسة الخاصة للأمم المتحدة.

وقبل أن تصل اللجنة الدولية إلى فلسطين، بل في أثناء مناقشات الأمم المتحدة

كانت وكالات الأنباء تنقل إلى الصحافة العالمية تفاصيل الإرهاب اليهودي ، والهجرة غير المشروعة يوماً بعد يوم؛ ففي السابع عشر من شهر أيار/ مايو ١٩٤٧ وصلت إلى حيفا باخرة تحمل ١٤٢٠ مهاجراً يهودياً إلى فلسطين بينهم نسبة كبيرة من الشباب القادرين على حمل السلاح. وفي اليوم الحادي والعشرين قامت العصابات الصهيونية بالهجوم على قرية فجة العربية ، فهدمت العديد من منازل القرويين وقتلت العشرات من الأهالي الآمنين ، وتناول العدوان اليهودي عدداً من القرى العربية المجاورة. وفي الحادي والثلاثين من ذلك الشهر وصل إلى فلسطين تسعمائة مهاجر من اليهود السفارديم القادمين من الشمال الأفريقي. ذلك كله وغيره مما لا يتسع المجال لسرد تفاصيله ، كان يقصد منه أن تعلم الأمم المتحدة ولجنتها الدولية أن الطائفة اليهودية في فلسطين لن تتراجع عن أعمالها الإرهابية حتى تحقق أهدافها المعلنة في إقامة الدولة اليهودية.

وكانت قمة الأعمال اليهودية الإرهابية ، الهجوم على السجن المركزي في عكا ما أدى إلى قتل عدد من الحرس الفلسطيني والبريطاني وانهار بعض جدران السجن وفرار ٢٥١ سجيناً بينهم عدد كبير من الإرهابيين اليهود.

ولم يقتصر النشاط الإرهابي على فلسطين ، بل تعداه إلى الخارج فقد قامت العصابات اليهودية بتدمير قطار بريطاني عسكري كان يحمل مهمات وذخائر حربية في جبال النمسا!

وفي زيارة اللجنة الدولية لفلسطين وضحت أمامها صورتان متناقضتان : الشعب العربي الأعزل والطائفة اليهودية المسلحة ، تخوض معركة إرهابية كبرى ، تقتل وتدمر ، وتحرق الأخضر قبل اليابس. وقد قام اثنان من أعضاء اللجنة بزيارة للقيادة العسكرية لجيش الهاغاناه. وهو الجيش الذي كان يعتبر قوة عسكرية غير قانونية ، في نظر حكومة الانتداب وفي العرف الدولي.

وقد بلغ الاستهتار اليهودي بالرأي العام الدولي ، أنه أثناء زيارة اللجنة الدولية لمدينة حيفا ، قامت العصابات اليهودية ، بوضع كمية من المتفجرات في إحدى السيارات ، فأحدث انفجارها دويًا هائلاً في المدينة وكان ضحاياه العشرات من العرب ، من النساء والشيوخ والأطفال ، وغادرت اللجنة الدولية البلاد ودوي القنابل يصم أذانها.

وناشدت الحكومة البريطانية الوكالة اليهودية أن تعمل على تهدئة الحالة والتوقف عن أعمال الإرهاب ما دامت الأمم المتحدة تنظر في القضية الفلسطينية ، ولكن الوكالة اليهودية كعادتها لم تبال «بالمناشدة» الصادرة من «بريطانيا العظمى» الدولة

المسكنة الحزينة. وعقب هذه المناشدة قامت العصابات اليهودية بما يزيد على ١٧٠ عملية إرهابية في أماكن متفرقة من فلسطين.

وكان من أشدّ هذه الأعمال الإرهابية استخفافاً بالحكومة البريطانية أن أقدمت عصابة الإرغون على خطف ضابطين بريطانيين كانا يستحمان في البحر عند شاطئ ناتانيا، وأعلن زعيم العصابة مناحيم بيغن أنهما سيعدمان شنقاً. وهذا ما تمّ فعلاً، فقد علّقوا على الأشجار، وعلقت على صدرهما يافطة تقول «هذا هو حكم الإرغون على القوات العسكرية البريطانية التي تناهض حركة التحرير اليهودية».

ومع لهيب الصيف في فلسطين في ذلك العام (١٩٤٧) اشتدّ تصاعد الإرهاب اليهودي، يضرب العرب مرة والإنكليز أخرى؛ ففي الخامس عشر من شهر آب/ أغسطس هاجمت العصابات اليهودية بعض القرى العربية المعزولة فقتلوا في إحداها ٢١ عربياً وهدموا منازلهم وجرحوا العشرات من الأهالي العزل.

أما بالنسبة إلى الهجرة اليهودية غير المشروعة، فقبل شهر واحد من ذلك التاريخ، وبالتحديد في ١٧ تموز/ يوليو وصلت الباخرة اكسورس إلى شواطئ فلسطين وعليها ٤٥٥٤ مهاجراً يهودياً، وقد أحاطتها الدعاية الصهيونية بحملة إعلامية واسعة، وأرسلت الباخرة وهي تقترب من المياه الإقليمية الفلسطينية إشارة لاسلكية تقول فيها «إن باخرة مهاجرين واحدة هي أجدى من عشرة ملايين كلمة تقال إلى لجنة التحقيق لإقناعها». وقد انبرى أحد أعضاء اللجنة (التحقيق) الموالين للصهيونية فأعلن وهو يتحدث عن الإرهاب اليهودي والهجرة اليهودية «إن أمامنا أحسن شهادة عن الوضع في فلسطين».

وغادرت لجنة التحقيق فلسطين لتستمع إلى القضية العربية خارج فلسطين، بعد أن استمعت إلى القضية اليهودية من فوهات المدافع وتحت موجات عارمة من أزيز الرصاص وانفجارات القنابل. وكان لقاء اللجنة مع الوفود العربية في المصيف اللبناني الجميل، الهادئ الوديع، في فندق صوفر الكبير، فاستمعت اللجنة إلى بيان شامل باسم الوفود العربية ألقاه وزير الخارجية اللبنانية ثمّ تبعه باقي الوفود العربية ببيانات إضافية.

والحقّ أن البيانات العربية كانت غاية في الإحكام والشمول، تضمنت دراسة تاريخية وسياسية وقانونية للقضية الفلسطينية منذ نشوئها، وفيها كلّ أسانيد الإقناع. لولا أنها معزولة تماماً عن الواقع العسكري في فلسطين. ذلك الواقع الذي شاهده لجنة التحقيق في فلسطين قبل مجيئها إلى مصيف صوفر الرائع.

وقد فات الجامعة العربية ووزراءها، وهم يدلون ببياناتهم المستفيضة، أنّه لا

جدوى من كُـلِّ ذلك، فإن العالم الدولي لا يعترف إلا بالقوة المسلحة ولا يلقي بالاً إلى المطالب الوطنية المجردة مهما كانت رائعة ومجيدة. وبخاصة أن تلك البيانات، شأن البيانات العربية في تلك الحقبة، كانت تركز على الصداقة التقليدية بين «الأمة العربية والدولتين الديمقراطيتين العظيمتين أمريكا وبريطانيا»، وتلفت النظر إلى ما عرف عن العرب من «الوفاء والعرفان بالجميل والمحافظة على العهد». وغير ذلك من العبارات التي ليس لها ثمن، ولا تساوي شيئاً في السوق الدولية.

ولو أن كُـلَّ كلمة في هذه البيانات العظيمة كان يقابلها صندوق واحد من الذخيرة يرسل إلى الشعب الفلسطيني لمقاومة الإرهاب بالإرهاب، ورد الاعتداء بمثله، لكانت القضية العربية أولى بالاحترام والاعتبار والتقدير.

ولكن الإرهاب اليهودي هو الذي كان يشغل العالم، ولا شيء غيره، ولا بُدَّ أن الجامعة العربية قد اطلعت على مذكرة أرسلتها بريطانيا إلى الأمم المتحدة في ذلك الشهر تموز/ يوليو إلى الأمم المتحدة تقول فيها «لقد ادعت الطائفة اليهودية لنفسها منذ بداية ١٩٤٥ الحقَّ الصريح في ارتكاب الإرهاب السياسي تدعمها فيه حملات منظمة من القتل والخروج على القوانين وأعمال التدمير، وهي تزعم في ادعائها هذا أنه مهما كانت الأهداف التي تحققها هذه الأعمال فمن الواجب أن لا يسمح بالوقوف في وجه الدولة اليهودية والهجرة اليهودية إلى فلسطين». وقد أثبتت الأشهر الأربعة التالية لهذه المذكرة أن هذه السياسة الإرهابية اليهودية هي التي انتصرت في الأمم المتحدة، وبالتحديد في شهر تشرين الثاني/ نوفمبر من عام ١٩٤٧.

وانصرفت لجنة التحقيق إلى جنيف لتضع تقريرها إلى الأمم المتحدة، وظلت أخبار الإرهاب اليهودي تتابعها، وبعد مناقشات حادة في داخل اللجنة بين الأكثرية الصهيونية والأقلية المحايدة، وضعت اللجنة تقريرها فجاء في مجموعته مؤيداً للمطالب الصهيونية فأوصى بالتقسيم، وإنشاء دولة يهودية وأخرى عربية، مع إقامة نظام دولي لمدينة القدس.

وهاج الرأي العام العربي في الوطن العربي بأسره، فاندلعت المظاهرات في الحواضر العربية، وامتلات الصحف العربية بالبرقيات والاحتجاجات وكلها تلح على الجامعة العربية أن تنفذ القرارات السرية في بلودان، وأن تعمل على إعداد الشعب الفلسطيني لخوض المعركة، معركة البقاء أو الجلاء.

وتداعت اللجنة السياسية للجامعة العربية، إلى اجتماع عاجل في مصيف صوفر في لبنان في منتصف شهر أيلول/ سبتمبر ١٩٤٧ وحضر الاجتماع رؤساء الوزارات العربية في جو حماسي بالغ، وألقى رؤساء الوفود خطباً نارية نشرت في الصحافة

العربية وقابلتها الجماهير العربية بمزيد من المظاهرات والاحتجاجات.

وكان لهذا الاجتماع أهمية خاصة لأنه انعقد قبل بضعة أيام من انعقاد الأمم المتحدة في دورتها العادية، حيث سينظر في تقرير اللجنة الدولية، وتقرر الأمم المتحدة مستقبل فلسطين السياسي إلى زمن بعيد.

وقد انتهت اللجنة السياسية إلى قرارات، ألخصها عن أوراقي في ما يلي :

أولاً: إبلاغ الحكومة البريطانية والأمريكية بأنهما مسؤولتان عن نتائج الوضع الحرج القائم في فلسطين الآن، وما يتمخض عنه من مخاطر تهدد الأمن والسلم في هذه المنطقة من العالم.

ثانياً: الذهاب إلى منظمة الأمم المتحدة لإعلان استقلال فلسطين كدولة عربية، وفي حالة الفشل، فإن دول الجامعة تجب نفسها مضطرة إلى تنفيذ القرارات السرية التي اتخذتها في بلودان وإعادة النظر في علاقاتها الاقتصادية والسياسية مع الحكومتين الإنكليزية والأمريكية.

ثالثاً: ترى الجامعة العربية أن تنفيذ مقترحات اللجنة الدولية يؤدي إلى خطر محقق يهدد أمن فلسطين والسلام في البلاد العربية جمعاء، ولذلك فإن الجامعة قد وطّدت العزم أن تقاوم بجميع الوسائل الفعالة لتنفيذ هذه المقترحات.

رابعاً: لقد سبق للجامعة العربية أن حذّرت لجنة التحقيق من مغبة التوصية بإقامة دولة يهودية في فلسطين، وترى الجامعة أن ترسل مذكرات إلى أمريكا وبريطانيا تعلمهما بأن كل قرار يتخذ في صدد قضية فلسطين من دون أن ينصّ على قيام دولة عربية مستقلة فيها يهدد بإثارة اضطرابات خطيرة في الشرق الأوسط وأن الدول العربية عازمة على تأييد عرب فلسطين في كل ما يقومون به عندئذ من أعمال في سبيل الدفاع عن عروبة وطنهم وحرّيتهم واستقلالهم.

خامساً: توصي الجامعة الحكومات العربية لتقديم أقصى ما يمكن من معونة عاجلة لأهل فلسطين من مال وسلاح ورجال، وتشكيل لجنة فنية للتعرف على حاجات فلسطين ووسائل دفاعها وتنسيق المعونة المادية التي ينبغي على الحكومات العربية أن تدفعها.

وقد تم تأليف اللجنة الفنية العسكرية من مندوبي الحكومات العربية، برئاسة اللواء إسماعيل صفوت باشا، وهو من القادة العراقيين الحاسمين الصارمين لولا أنه يعمل تحت إمرة الجامعة.

وقد كانت هذه القرارات دون مستوى الأحداث، ووراء الزمن بكثير. فإن

معركة الدولة اليهودية التي تخوضها الصهيونية العالمية مسنودة بأمريكا وبريطانيا وفرنسا لا تنتظر الاستعدادات العربية أن تتكامل ، ولا تقرير اللجنة الفنية أن يوضع ، ويُقدم إلى مجلس الجامعة لدراسته والنظر فيه. وربما كانت هذه القرارات صالحة قبل عامين من ذلك التاريخ منذ أن نزل الإرهاب اليهودي إلى ساحة المعركة. هذا إذا أحسنّا الظن بأن قرارات الجامعة العربية ستأخذ طريقها إلى الميدان ، وترجم على أرض فلسطين بالتصدي للإرهاب اليهودي بالإرهاب.

وانعقدت الأمم المتحدة في دورتها المعتادة في شهر أيلول/سبتمبر ، بحسب زمنها المقرر ، وكان أبرز ما تضمّنه جدول الأعمال ، تقرير اللجنة الدولية الذي أوصى بإقامة دولة يهودية في فلسطين . وتعاقب عدد من مندوبي الدول الأعضاء في الكلام مؤيدين تقرير اللجنة وإصدار قرار بالموافقة على إقامة دولة يهودية في فلسطين.

واستمعت الوفود العربية إلى مندوب الولايات المتحدة ، وهو يعلن موافقة أمريكا على تقرير اللجنة ، واقترح إنشاء قوة دولية للإشراف على الأمن أثناء فترة الانتقال. وحذّر الأمم المتحدة «بأن المشكلة لم تعد تنتظر طويلاً ، وأن الساعة قد أزفت لإصدار القرار. وإذا كان هنالك أي تردد فإن المسألة ستتهور أكثر فأكثر في خلال عام واحد.».

وكان من الغرائب الدولية ، التي لم يكن لها سابقة ، ولا جاءت في ما بعد لها لاحقة ، أن الأمم المتحدة قد سمحت للدكتور وايزمن أن يتكلم بصفته الشخصية. فهو في ذلك الوقت لم يكن عضواً في الوكالة اليهودية ولم تكن له أية صفة رسمية. وناشد الأمم المتحدة أن تعمل على إقامة دولة يهودية. وكان جو الأمم المتحدة مشحوناً بالإرهاب الأمريكي والإرهاب الصهيوني ، السياسي والاقتصادي.

وقد انتقل هذا الجو الساخن من نيويورك ، عبر البحار والجبال والأنهار ، إلى الوطن العربي ، فانعقدت الجامعة العربية في مصيف عاليه لتضع اللمسات الأخيرة على الخطة العربية التي يجب اتباعها في الأمم المتحدة لمناهضة التقسيم ، والعمل على إقامة الدولة العربية الديمقراطية في فلسطين.

وبدأ الاجتماع في السابع من شهر تشرين الأول/أكتوبر ١٩٤٧ وامتد إلى الخامس عشر ، وسط جو مفعم بالحماسة والهيّاج ، ولم تكن القرارات التي اتخذتها في عاليه بعيدة عن القرارات التي اتخذتها في صوفر ، سوى أن الجامعة في عاليه قد قررت أن تبقى الدورة مفتوحة انتظاراً للطوارئ. مع أن القضية العربية كانت تغوص يومئذ في وحل الطوارئ. بعد أن أخذت الولايات المتحدة زمام المبادرة في الأمم المتحدة لفرض التقسيم في فلسطين ، رضي العرب ، أم أبوا.

وفي الجلسة الأخيرة للاجتماعات، حين كانت الوفود العربية قد حزمت حقائبها ولفلت ملفاتها، استمعت الجامعة العربية إلى تقرير اللجنة العسكرية الفنية التي ألفتها في اجتماعات صوفر. وقد تضمن التقرير تحليلاً عسكرياً في فلسطين، وقد تضمن هذا التقرير ملخصاً عن أوراقي ما يلي:

أولاً: إن للصهيونيين في فلسطين منظمات وتشكيلات عسكرية وسياسية وإدارية على درجة من التنظيم مما ييسر لها أن تنقلب فوراً إلى حكومة صهيونية، وإن للصهيونية قوة من الرجال والسلاح والاحتياط وما تتطلبه من وراء البحار، وليس لعرب فلسطين في الوقت الحاضر من القوة ما يقاس مع القوة الصهيونية. ويوجد في المناطق التي تقطنها أكثرية يهودية ما لا يقل عن ٣٥٠ ألف عربي وهؤلاء مهددون بالقتل فيما إذا قام الصهيونيون بحركات عسكرية ضدّ العرب.

ثانياً: إن الموقف السياسي الأخير وما أعلنته الحكومة البريطانية عن عزمها على الانسحاب من فلسطين، ينذر بوقوع أحداث خطيرة جداً في فلسطين إذا لم تبادر الدول العربية وتشرع في حشد أقصى ما يمكن من قوة وجهد لإحباط أطماع الصهيونيين.

ثالثاً: تقترح اللجنة العسكرية المبادرة حالاً بدعوة المتطوعين وتسليحهم وتجهيزهم وتدريبهم سواء بواسطة الدوائر الحكومية أو الهيئات أو المنظمات الشعبية.

رابعاً: توصي اللجنة العسكرية بأن تشجع الدول العربية بحشد قواتها العسكرية في مناطق قريبة من الحدود الفلسطينية على أن تؤلف قيادة خاصة لكلّ من هذه القوات.

خامساً: ترى اللجنة العسكرية أن يتم فوراً تأليف قيادة عربية عامة في أسرع وقت ممكن على أن ترتبط بها جميع القيادات الخاصة وتخضع لأوامرها جميع القوات التي يتم حشدتها بالقرب من فلسطين أو في فلسطين نفسها، وتشمل ذلك القوات النظامية وغيرها.

سادساً: تزويد عرب فلسطين بكميات كافية من الأسلحة، (فصّلت أنواعها وأعدادها) مع الأموال اللازمة.

سابعاً: حشد الطائرات العربية المقاتلة والقاصفة في المطارات العربية من الساحل الشرقي للبحر المتوسط والحدود الأخرى لفلسطين.

ثامناً: إن مقاومة اليهود في فلسطين والتغلب عليهم لا بُدّ من مجابهته بقوات نظامية مدربة ومسلحة تسليحاً عسكرياً مع الانتفاع بالقوات الفلسطينية وقوات المتطوعين.

تاسعاً: توصي اللجنة العسكرية بضرورة عقد مؤتمر يضم رؤساء أركان حرب الجيوش العربية للمداولة والاتفاق على القوات النظامية التي يجب حشدتها على حدود فلسطين.

ولم تقف الجامعة العربية أمام هذه التوصيات الجادة الخطيرة، فلم تقرر شيئاً بخصوص القيادة الموحدة، ولم تبت في اقتراح الدعوة إلى مؤتمر عسكري لرؤساء الأركان العرب، واكتفت بصيغة عامة خالية من الالتزام والتحديد جاء فيها: «إن الحالة تستلزم من جانب الدول العربية اتخاذ احتياطات عسكرية على حدود فلسطين، وعلى الدول العربية المتاخمة لفلسطين أن تيسر لغير الدول المتاخمة سبيل الاشتراك والتعاون في هذا الواجب بالاتفاق فيما بينها».

ثم ختمت الجامعة جلستها بقرار عام قالت فيه: «إن مقررات بلودان السرية التي كانت واجبة التنفيذ في حالة قبول قرار لجنة التحقيق الإنكليزية - الأمريكية والشروع في تنفيذ ذلك، لا تزال قائمة وواجبة التنفيذ في حالة تطبيق أي حل من شأنه أن يمس بحق فلسطين في أن تكون دولة عربية مستقلة. وكذلك فإن مجلس الجامعة يوصي الدول الأعضاء بالمبادرة إلى أداء المساعدات المادية والمعنوية للعرب في فلسطين لتقويتهم وتعزيرهم في الدفاع عن أنفسهم وكيانهم وأن ترصد دول الجامعة الأموال اللازمة لذلك فوراً على أن تتولى إنفاق هذه الأموال لجنة خاصة».

وهذه القرارات ليس لها إلا معنى واحد. معناها أن مقررات بلودان السرية لم تنفذ، وأن الأمور العسكرية والمالية لا تزال في عالم الغيب، وأن «القتال» لتأييد عرب فلسطين ومكافحة الحركة الصهيونية لا يزال في حيز المذكرات والاحتجاجات.

هذا مع العلم أن القرار بشأن حشد الجيوش العربية على حدود فلسطين قد أقرته الوفود العربية بالتراضي، فقد كان يغمرهم الإحساس الخاطئ القائل بأن الأمور لن تصل إلى المرحلة التي تستدعي تدخل الجيوش العربية، إلا النقرashi باشا رئيس حكومة المملكة المصرية فقد سجل في المحضر تحفظاً واضحاً صريحاً قال فيه: «أريد أن يكون معلوماً من الجميع أن مصر إذا كانت توافق على الاشتراك في هذه المظاهرة العسكرية، أي الحشد على الحدود، فإنها غير مستعدة قط للمضي أكثر من ذلك». وهذا الكلام له تفسير واحد أن مصر في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٤٧، لم تكن تريد أن تحارب، ومن أراد أن يحارب فليفضل.

وانتهت دورة الجامعة العربية في عاليه لتراقب سير القضية الفلسطينية في الأمم المتحدة، ولا يتسع هذا الفصل لسرد تفاصيل الإرهاب السياسي والاقتصادي الذي أطلقتها الولايات المتحدة على الدول الأعضاء لحملهم على التصويت إلى جانب التقسيم

وإقامة دولة يهودية، فذلك يحتاج إلى كتاب كبير، وهيئات أن يكفي. ويكفي أن نبرز الوقائع الآتية التي تتحمل الجامعة العربية مسؤوليتها بصورة كاملة، وهي تلخص في ما يلي:

أولاً: استمرار السياسة العربية، في الاعتماد على صداقة الدولتين الديمقراطيةين، والتودد إليهما ومناشدتهما عدم الموافقة على التقسيم، ما أوحى أن قرارات الجامعة ومنها مقررات مؤتمر بلودان هي للاستهلاك المحلي، وأن الحكومات العربية، لا تستطيع أن «تقول» غير ذلك لتهدة الرأي العام العربي الغاضب.

ثانياً: الانصراف عن الدول الاشتراكية وعلى رأسها الاتحاد السوفياتي، حتى لا تغضب «الدولتان الصديقتان الديمقراطيةتان» فإن الأمل معقود على عدالتهما وصداقتهما في النهاية. على حين أن الوفد اليهودي لم يكن يكنس عتبات مقر الوفد السوفياتي.

ثالثاً: التباطؤ في تنفيذ ما سمي بمقررات مؤتمر بلودان السرية، والتراخي في تنفيذ توصيات اللجنة الفنية العسكرية بشأن تعضيد عرب فلسطين في المال والسلاح. مما حمل اللواء إسماعيل صفوت باشا رئيس اللجنة العسكرية على الاستقالة في ما بعد.

وقد تلقت الجامعة العربية هذه الهزائم، وكان المفروض فيها أن تصدها عن سياستها المتخاذلة، ولكنها استمرت في موادعة أمريكا وبريطانيا وكان من أبرز هذه الهزائم ما يلي:

أولاً: إن أمريكا قد عارضت في عرض القضية الفلسطينية على محكمة العدل العليا لاستفتاءها في ما إذا كانت الأمم المتحدة تملك الاختصاص القانوني بتقسيم وطن رغماً عن إرادة أهله.

ثانياً: إن أمريكا قد عارضت في إجراء التصويت على مشروع التقسيم في السادس والعشرين من شهر تشرين الثاني/نوفمبر، ففي ذلك اليوم لم تكن الأصوات المطلوبة في جانب التقسيم، بل راحت أمريكا تؤجل من ساعة إلى ساعة، ومن يوم إلى يوم حتى ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر. وفي ذلك اليوم استطاعت أن تحوز أكثرية الثلثين وظفر التقسيم بالأكثرية اللازمة.

ثالثاً: والدلائل متوافرة على الإرهاب الأمريكي، الذي سلطه الرئيس الأمريكي ترومان بشخصه وأعوانه الصهيونيين، على مشهد ومسمع من الوفود العربية. وكان أول هذه الدلائل أن مشروع التقسيم قد حاز في التصويت الأول في اللجنة العامة على ٢٥ صوتاً مقابل ١٣ وامتناع ١٧، وهذه الأصوات من شأنها أن تسقط مشروع

التقسيم أمام الجمعية العامة التي تحتاج إلى الثلثين لإصدار قراراتها.

والحق أن الوفود العربية قد أبلت بلاء عظيمًا في الدفاع عن القضية العربية فلم تترك زيادة لمستزيد، وكان للسيد ظفر الله خان مندوب الباكستان مواقف رائدة، لو كان الحق يستند إلى الحق وحده. وتولى الدفاع عن القضية اليهودية، نيابة عن الوكالة اليهودية، الحاخام سيلفر، وهو مواطن أمريكي مقيم، ولا نكران أنه أضفى على قضيته الباطلة ظلالاً بارعة من الخداع البارع، ولكن الإرهاب اليهودي في فلسطين هو الذي انتصر في النهاية في أروقة الأمم المتحدة، وساندته الولايات المتحدة بطوفان من الضغوط السياسية والاقتصادية. فأصدرت الأمم المتحدة قرارها الشرير الخطير بتقسيم فلسطين وإقامة دولة يهودية، وكان يوم التاسع والعشرين من شهر تشرين الثاني/نوفمبر، يوماً مصيرياً تاريخياً، تفاقمت شروره وأخطاره، ومأساته وويلاته إلى يومنا هذا.

ويوم أن صدر ذلك القرار المشؤوم، رقصت الطائفة اليهودية في فلسطين، ورقص معها التجمع اليهودي في نيويورك، وانهارت برقيات الشكر والامتنان على البيت الأبيض، وحملت وكالات الأنباء العالمية أحمالاً من التصريحات السياسية تشيد بالأمم المتحدة لأعظم مبادرة إنسانية تاريخية صدرت عنها، في ذلك اليوم العظيم، ولأجيال مقبلة عديدة.

وفي اجتماع جماهيري ضخم في مدينة نيويورك خطب زعماء الصهيونية مشيدين بذلك القرار الخطير باعتباره يفتتح صفحة تاريخية مجيدة، يحمل بعض الإنصاف والامتنان «للشعب اليهودي العريق منشئ الحضارة الإنسانية». إلا خطيباً واحداً لا بد أن يلفت انتباهنا هذه الأيام.

ذلك الخطيب هو ماير كروسمان زعيم الإصلاحيين (حيروت)، فقد وقف على المنبر ليعلن أمام الجماهير اليهودية قوله: «لقد تلقيت قرار التقسيم بحزن عميق لأنه يدعو إلى تقسيم فلسطين إلى دولتين، إحداها دولة يهودية، وهذا معناه تصغير وطننا التاريخي في فلسطين، فقد تناقص من ٤٤ ألف ميل مربع (مساحة فلسطين وشرق الأردن) إلى ٥,٥٠٠ ميل مربع (مساحة الدولة اليهودية).

أما في الوطن العربي، فقد تفجرت براكين الغضب من الجماهير العربية، وكانت كعنها صادقة وأمينه، فعمت المظاهرات الصاخبة عواصم العالم العربي، وأضرِب الشعب الفلسطيني ثلاثة أيام متواليات، وتنادى الناس إلى الجهاد، وخطب العديد من رؤساء الحكومات في الاجتماعات الشعبية. وهاجم المتظاهرون في دمشق مكاتب المفوضية الأمريكية، ومكتب الشيوعيين وأصدقاء الاتحاد السوفياتي، واقتحم

المتظاهرون في عمّان مكاتب شركة التابلاين وأحرقوا سياراتها، ومثل ذلك وقع في كثير من البلاد العربية.

وفي الأسبوع الثاني من شهر كانون الأول/ ديسمبر عقدت اللجنة السياسية للجامعة العربية عدة اجتماعات في القاهرة للنظر في ما يجب عمله إزاء القرار الظالم الذي أصدرته الأمم المتحدة، وقد اشترك في هذه الاجتماعات معظم رؤساء الوزارات العربية، وأصدروا على إثره بياناً نكرمه لو لخصناه، فإن نصه الكامل يغني عن التعليق والتحليل.

وأثناء انعقاد هذه الجلسات قامت مظاهرة كبرى في القاهرة ضمت ما يزيد على مائة ألف من المواطنين، وسار فيها عدد كبير من الزعماء المصريين، وممثلو جميع الأحزاب، وخطب فيها عدد من الشخصيات المصرية البارزة يدعون الجامعة العربية ودولها إلى الجهاد، ومقاطعة الدولتين الكبيرتين أمريكا وبريطانيا.

وقامت مثل هذه المظاهرات في العواصم العربية الأخرى، وكلها تدعو الجامعة العربية إلى الوفاء بالتزاماتها وقراراتها. من أنشاص إلى بلودان إلى عاليه إلى صوفر.

وفي جميع هذه المظاهرات، كان الخطباء يتساءلون: «أين مقررات أنشاص وبلودان؟ أين مقررات صوفر وعاليه؟ أين القيادة العربية الموحدة؟ أين حشد الجيوش العربية حول فلسطين؟ أين سلاح النفط العربي؟».

وكان المتظاهرون تتعالى أصواتهم وحناجرهم بالهتاف مرة بسقوط أمريكا وبريطانيا، ويسقوط مقررات أنشاص وبلودان مرة أخرى، ويسقوط مقررات صوفر وعاليه مرة ثالثة.

وهكذا سقطت الجامعة العربية في صور وعاليه، بعد أن سقطت في أنشاص وبلودان.

ولكن السقوط هنا وهناك، كان أيسر بكثير من الفرص الذهبية الخمس التي أضاعتها الجامعة العربية من عمر الأمة العربية.

وللمأساة بقية، وسنرى كيف ضاعت تلك الفرص التاريخية.

الفصل الثالث عشر

الجامعة العربية: الفرص الذهبية الخمس التي أضاعتها

منذ ثلاثين عاماً، والأمة العربية في صراع متواصل مع إسرائيل، خاضت خلاله أربع حروب، وصفحات التاريخ الحديث لا تزال مفتوحة على مصراعيها لتدون أنباء أخرى، قادمة لا محالة حتى تحقيق النصر الأكبر بعودة فلسطين إلى حظيرة الوطن العربي الكبير، وعودة شعب فلسطين الأحفاد، أو أحفاد الأحفاد، إلى تراب الآباء والأجداد.

وقد بدأ هذا الصراع الرهيب في عام ١٩٤٧ حين كانت الطائفة اليهودية في فلسطين تتجسد في إطار سياسي اسمه الوطن القومي اليهودي، ثم كان ما كان من صدور قرار الأمم المتحدة في خريف ١٩٤٧ بإنشاء دولة يهودية في فلسطين، في مساحة تزيد قليلاً على نصف مساحة فلسطين، وما تلا ذلك من تصدي الجامعة العربية بالحرب وبالسباسة للحيلولة دون قيام الدولة اليهودية، ثم ما انتهى إليه الأمر من هزيمة الجيوش العربية، وقيام الدولة اليهودية باسم إسرائيل في ربيع عام ١٩٤٨، وكان أسوأ ربيع شهدته الأمة العربية في تاريخها الطويل الطويل.

وقد عصفت هذه الهزيمة الساحقة الماحقة، بكيان الأمة العربية في أرجاء الوطن الكبير، فأطاحت، ولا تزال، بالملوك والرؤساء، فوقعت الثورات والانقلابات، وكلها تطلق شعاراً واحداً، تحرير فلسطين كاملة غير منقوصة.

وفي غمرة هذا الصراع الرهيب تحملت الأمة العربية، راضية شائخة، تضحيات جسيمة مادية وبشرية، فاستشهد من أبنائها الألوف والألوف في ساحات الشرف والكرامة، حتى لم تبق أسرة عربية في الوطن العربي الكبير إلا وفقدت قريباً أو صديقاً أو حبيباً.

وكذلك فقد أنفقت الأمة العربية في حلبة هذا الصراع زبدة ثرواتها وخيراتها،

وشدت الحزام على بطون أبنائها، ناهيك عن تناقص برامجها الصحية والتعليمية والاجتماعية، وتختلف مشروعاتها الزراعية والصناعية والعمرانية.

وقد ارتضت الأمة العربية هذه التضحيات الجسام، ولا تزال، وستظل، لأن فلسطين هي قلب العالم العربي، تهون كل التضحيات من أجل تحريرها. ولأن العدو الغاصب المحتل، يهدد أمن الأمة العربية وسلامتها، وخيراتها ومقدساتها، وحاضرها ومستقبلها وكل ذلك جدير بأعلى التضحيات، وأعز الأنفس والأموال والثمرات.

وحين ننظر في الحساب الختامي لهذا الصراع في كل مراحل نرى أن الأمة العربية لم تحقق شيئاً من أهدافها، وأن العدو هو الذي حقق الكثير من أهدافه. فقد أصبحت إسرائيل دولة قائمة، معترفاً بوجودها في الأمم المتحدة، وأصبحت محتلة لفلسطين بكاملها، ومعها الأراضي العربية من جبل الشيخ في الجولان إلى شرم الشيخ في سيناء.

وكانت حرب تشرين الأول/أكتوبر، هي الشعلة المضيئة الوحيدة وسط هذه الظلمة الدامسة التي طال ليلها، بما أظهرت من كفاءة الجندي العربي وبسالته، ولكن الدبلوماسية العربية، بما اقترفت من أخطاء سياسية جسيمة، على الصعيدين العربي والدولي، قد أطفأت تلك الشعلة المجيدة، وعادت إسرائيل إلى سياستها العدوانية التوسعية الدائبة، تقيم المستعمرات على الأرض العربية، تعمل على تهويد الضفة الغربية وقطاع غزة، وتهدد بالاستيلاء على جنوب لبنان، وتتشمخ برأسها في الشرق الأوسط.

وطالعنا هذا (العام)، بأنباء خطيرة عن قوة إسرائيل العسكرية المتفوقة، وما تؤكد مراجع المعاهد الاستراتيجية في العالم الغربي، من أن إسرائيل توشك أن تصبح نووية وأنها أصبحت تصدر أنواعاً كثيرة من السلاح إلى دول أمريكا اللاتينية بل إلى أمريكا وألمانيا، وأنها تعاون أفريقيا الجنوبية في صنع القنبلة الذرية، وأن . . وأن . .

وكل الذي يعيننا في هذا الموجز، ونحن نضع هذا الكتاب عن الجامعة العربية، أن ننسبه إلى حقيقة تاريخية علمية، أهملها كثيرون من الباحثين، وانطمست وقائعها، تحت الأهمال الثقيلة مما كتب عن القضية الفلسطينية، غثاً كان أو سميناً.

هذه الحقيقة التاريخية؛ أن إسرائيل هذه، كان يمكن أن لا تكون، في عام ١٩٤٨ وأن بقاءها واستمرارها، كان يمكن أن لا يكون. وأن قوتها العسكرية المتنامية كان يمكن أن لا تكون. وبالتالي، إن كل هذه الكوارث والمآسي التي تحملتها الأمة العربية عبر ثلاثين عاماً، كان يمكن أن لا تكون.

كُلُّ ذلك كان يمكن ألا يكون، لولا أن الجامعة العربية لم تُضع خمس فرص ذهبية، كُلُّ واحدة منها كانت كافية أن تحول دون قيام إسرائيل، أو أن تجعل أمرها قاصراً على كيان محدود يتمتع باستقلال ذاتي في إطار دولة فلسطينية ديمقراطية.

وهذه النتيجة، الراجح وقوعها يومئذ، كان من الميسور أن يواكبها قيام وحدة عربية كبرى، وتنصرف الأمة العربية إلى تعبئة طاقاتها وثرواتها في سبيل تقدمها العلمي والاقتصادي والاجتماعي، وبذلك تتوافر الحياة الرغيدة للملايين البائسة من أبناء الأمة العربية.

ولقد كانت حرب ١٩٤٨، استثناء لجميع الحروب اللاحقة، هي حرب الجامعة العربية، فهي التي أعلنتها، وخططت لها، ونفذتها، وخاضتها الجامعة العربية تحت علمها وقيادتها، ومن هنا تأتي علاقة الجامعة العربية في هذه الحرب، ومن هذه الزاوية تأتي هذه الحرب في هذا الكتاب.

وقد كتب عن حرب ١٩٤٨ مئات من الكتب والمقالات والدراسات، في جميع اللغات، وأفقرها ما كتب في اللغة العربية، وليس هذا الكتاب مؤلفاً يضاف إلى هذه المجموعة. فلن نتعرض إلى تاريخ هذه الحرب، ولا إلى ملابساتها وظروفها، وفقدان الخطة فيها، وانقسام الدول العربية بشأنها، وفساد الأسلحة والضمائر التي تكشف عنها، فذلك كُلُّه وغيره له مراجعه ووثائقه.

ولكننا سنقتصر في هذا الفصل على فترات خمس من هذه الحرب، أتاحت للأمة العربية فرصاً ذهبية خمساً، كانت أي واحدة منها قادرة على تغيير مصير المعركة، وبالتالي مصير إسرائيل والعالم العربي، ولنعد قليلاً إلى الوراء، إلى بعض الوقائع، ولنبدأ بالفرصة الذهبية الأولى.

في التاسع والعشرين من شهر تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٤٧ وقف الشعب الفلسطيني أمام الخطر الرهيب وجهاً لوجه. فقد تجسدت مخاوفه وهواجسه التي كانت تملاً فؤاده عبر ثلاثين عاماً مضت. في ذلك اليوم أصدرت الأمم المتحدة قرارها بتقسيم فلسطين، بين الغرباء الدخلاء، والمواطنين الشرعيين أصحاب البلاد الحقيقيين على مدى عشرة آلاف عام من التاريخ المدون، ورأى الشعب الفلسطيني في هذا القرار الظالم افتتاتاً صارخاً على حقوقه الوطنية. وتهديداً بإجلائه عن وطن آبائه وأجداده، على حين تمتع إخوانه في الأقطار العربية المجاورة بالاستقلال والسيادة والحرية أو كانوا في الطريق إلى ذلك . .

ولم يعد أمام الشعب الفلسطيني رغماً عن قلة وسائله وضعف إمكاناته، من

خيار إلا النضال المسلح، بعد خمس عشرة ثورة خاضها الشعب الفلسطيني منذ أن فرض الانتداب على فلسطين.

وقد طال انتظار الشعب الفلسطيني للجامعة العربية وقراراتها منذ أن أنشئت في ربيع ١٩٤٥، ومنذ أن تلاحقت مؤتمراتها من أشخاص إلى بلودان وصوفر وعاليه وكلها تمثي الشعب الفلسطيني ومعه الأمة العربية بالعمل على عروبة فلسطين بالوسائل كافة، ومنها النضال والقتال وكان آخرها البيان «القوي الحازم» الذي أصدرته الجامعة العربية باستنكار التقسيم والعمل على إحباطه.

ولم يكن الشعب الفلسطيني وحده هو الذي فقد صبره من الجامعة العربية وسياساتها المتخاذلة المعتمدة على صداقة «الدولتين الديمقراطيةين العظيمةتين»، فإن الأمة العربية بأسرها قد أسقطت الجامعة العربية من حسابها، وتداعى الرأي العام العربي إلى الجهاد لإنقاذ فلسطين، ولتمض الجامعة العربية في مسالكها في ما تستطيع أن تقول أو تفعل، وقد قالت كثيراً وفعلت قليلاً.

وهكذا كان، فما هي إلا بضعة أيام حتى أخذ الفلسطينيون في إعداد أنفسهم للكفاح في مجموعات في مختلف مقاطعات فلسطين، وأخذ المتطوعون في البلاد العربية يتسابقون إلى ميدان الجهاد في فلسطين. وكلهم عزيمة صادقة على الاستشهاد أو النصر.

والشعب الفلسطيني وقد استنفد الجهاد الطويل كلّ موارده في الماضي، لم يكن يملك السلاح والعتاد، ولا وسائل التدريب، ومع هذا فقد انطلق أبناء فلسطين يبحثون عن السلاح في البلاد العربية المجاورة، ومنهم من باع بقرته أو دابته، أو أجر بيته ليشتري بندقية كائناً ما كان حالها، حتى ولو كانت من المظمورات في الصحراء الغربية، من مخلفات الحرب العالمية الثانية.

وبدأ الشعب الفلسطيني كفاحه من الصفر، ومعه المتطوعون من أبناء الأمة العربية، وراحوا يتصدون للمستعمرات والمؤسسات والمواصلات اليهودية ينزلون بها أفدح الخسائر.

وقد أدرك المقاتل الفلسطيني من البداية أن العدو اليهودي يجب أن يقابل بمثل خططه وأسلحته. فتلك هي شريعة الحرب وبخاصة مع عدو يتخذ من الإرهاب وسيلة لإزهاق الحق، وإحقاق الباطل.

وكانت أولى عملياتهم العسكرية، «الكفاح للوصول إلى السلاح» وبعد أسبوعين من صدور قرار التقسيم وبالتحديد في الثاني والعشرين من كانون الأول/ديسمبر

١٩٤٨ اقتحم المناضلون الفلسطينيون مدرسة البوليس الإضافي قرب مدينة الرملة في أواسط فلسطين، وبعد معركة قصيرة فاصلة، استطاع المناضلون أن يغنموا كل ما فيها من أسلحة وعتاد، فاستولوا على أربعمائة بندقية وثمانية مدافع وستين ألف طلقة للبنادق، وحققوا بذلك وصية طارق بن زياد إلى جنوده في فتح الأندلس، «إن ليس لكم إلا ما تغنمونه من أيدي عدوكم». وقد تكررت هذه العمليات عدة مرات فكانت من أكثر مصادر السلاح للمقاتل الفلسطيني.

وقد انشغل المناضلون وقتاً غير قليل في الوصول إلى السلاح، فإن السلاح الذي قررته الجامعة العربية مرة بعد مرة لم يصل إلى المناضلين الفلسطينيين، وقد كتب الأستاذ أحمد فراج طابع، الذي كان قنصل المملكة المصرية في القدس يومذاك، (وأصبح في ما بعد وزيراً للخارجية المصرية) يشكو إلى وزارة الخارجية المصرية من تباطؤ البلاد العربية في مدّ فلسطين بالأسلحة «التي طالما وعد بها رؤساء الحكومات العربية. بحيث أصبح كثير من أهل فلسطين يعتقدون أن رؤساء الحكومات العربية اتخذوا من مأساة فلسطين وسيلة للدعاية الحزبية» وكان تاريخ هذه الشكوى^(١) بعد شهر واحد من صدور قرار التقسيم ٢٥ كانون الأول/ديسمبر ١٩٤٧.

والواقع أنّه بعد يومين من هذه الشكوى (في ٢٩ - ١٢ - ١٩٤٧) قام اليهود بجريمة إرهابية شنيعة في باب العمود في القدس فقد وضعوا عنده صفيحة مملوءة بالمتفجرات، وكان المكان مزدحماً بالأهلين الآمنين فذهب ضحيتها العشرات من الرجال والنساء والأطفال، وقد تكررت أمثال هذه الحوادث وكان أبرزها الانفجار الرهيب في سوق الخضار بالرملة، وأعقبه انفجار أشدّ هولاً في شارع العراق في حيفا، وقد أودت هذه الانفجارات بحياة كثيرين من العزل الآمنين. وكان اليهود يتسللون إلى الأحياء العربية وهم يلبسون الزي العربي أو زي الجندي البريطاني.

ولم يعد أمام المناضلين الفلسطينيين إلا مكافحة الإرهاب بالإرهاب، وقد تفوقوا على اليهود في هذا المجال، وإن لم يكن هنالك تكافؤ في السلاح. وفي الحماية من جانب الجيش البريطاني، وكانت بطولات المناضل العربي في هذا المجال أكثر من أن تذكر:

منها أن مجموعة من المناضلين الفلسطينيين قد أخذت طريقها إلى موقف الباصات اليهودية في حيفا، وهو ساحة كبيرة يتجمع فيها اليهود، فوضعوا لغماً

(١) أحمد فراج طابع، صفحات مطوية عن فلسطين (القاهرة: دار الشعب، [١٩٦٤])، ص ٦٨.

موقوتاً، وما إن انفجر في ساعته المحددة حتّى كان القتلى والجرحى من اليهود بالآلاف. والبادئ أظلم. (١٤ - ١ - ١٩٤٨).

وفي اليوم العاشر من شهر شباط/فبراير من عام ١٩٤٨ قامت مجموعة أخرى من المناضلين الفلسطينيين باقتحام شارع بن يهودا في القدس فأشعلت فيه النيران ودمرت فيه عدداً من المباني، وهاجمت عمارة جريدة **البالستين بوست** (جورسالم بوست الحالية) وأحرقتها بما فيها ومن فيها، ولم تغادر الحيّ إلا بعد أن أصبح ربوة من النيران والأنقاض.

وكانت «قمة» هذه الأعمال المجيدة المتلاحقة عملية خارقة باسلة قام بها مناضل فلسطيني واحد. دخل إلى الحيّ الذي فيه مبنى الوكالة اليهودية وهو يركب سيارة عليها العلم الأمريكي وترك السيارة وفيها المتفجرات الموقوتة، وما إن غادرها، ومشى مع الجمهور اليهودي، حتّى كانت الوكالة اليهودية تتناثر جدرانها في الفضاء، ومعها أشلاء عدد من زعماء اليهود. وعلى الباغي تدور الدوائر (٣١ - ٣ - ١٩٤٨).

وكُلّ ذلك وأكثر من ذلك جاء مصداقاً لتقرير بعث به قنصل المملكة المصرية في القدس إلى وزارة الخارجية يقول فيه: «يقع التصادم المسلح بين العرب واليهود بصورة مستمرة. وقد دلت الحوادث على أن العرب على الرغم من قلة ما تجمع لديهم من الأسلحة وعلى الرغم من رداءة نوعها برهنوا على شجاعة عظيمة وعلى أنه لو كان لديهم نصف ما لدى اليهود من أسلحة لنكلوا باليهود شرّ تنكيل»^(٢).

واتسع نشاط المناضلين الفلسطينيين في مجالات أخرى فقد فتحوا جبهة «حرب المواصلات» فقد تصدوا للمواصلات اليهودية، في جميع أرجاء فلسطين ليقطعوا التجمعات اليهودية بعضها عن بعض، وتعرضوا للطريق بين تل أبيب وحيفا، وبين تل أبيب والقدس، وضربوا حصاراً حول المواقع السكانية اليهودية، وأصبح اليهود لا يتحركون إلا قوافل تحت حراسة شديدة، وكانت هذه القوافل لا ينجو منها إلا القليل.

وكانت معركة قافلة كفار عصيون على الطريق الرئيسي بين الخليل والقدس من أشدّ المعارك هولاً على اليهود، فقد تصدى المناضلون الفلسطينيون لقافلة يهودية ضخمة (٢٧ - ٣ - ١٩٤٨) فقتلوا الكثير من أفرادها وغنموا الأسلحة والذخائر، ومن بقي على قيد الحياة جرى تسليمه إلى القوات البريطانية.

(٢) المصدر نفسه، ص ٦٩.

ولم تمرّ مذبحه دير ياسين من غير انتقام عادل شامل، فبعد أسبوع واحد من تلك المذبحة الرهيبة (١٣ - ٤ - ١٩٤٨) خطط المناضلون الفلسطينيون لهجوم على قافلة يهودية كبيرة كانت في طريقها إلى جبل سكوبس (المشارف)، أحد جبال القدس، فتصدى لها المناضلون الفلسطينيون فأبادوها واستولوا على الأسلحة والذخائر، وكان بين الهلكى عدد كبير من زعماء اليهود ومشاهير أطبائهم. وقد أعلن اليهود ذلك اليوم يوم حداد، ولا يزالون إلى يومنا هذا يجددون عليه العويل والبكاء.

ولا يتسع المجال لذكر أمثال هذه الحوادث، فإن هذا الفصل لا يتسع لسردها ولو بإيجاز. ولكننا نورد هذه الشواهد المحدودة لنصل إلى الفرصة الذهبية الأولى التي لاحت في الأفق العربي، بل وقعت في قبضة الجامعة العربية، ثم جعلتها تسقط من يدها.

ذلك أن البطولات الفلسطينية هذه ومعها بطولات المتطوعين العرب قد أفرغت الجمهور اليهودي وخلعت قلبه، وراحت المظاهرات الصاخبة في شوارع تل أبيب تطالب الوكالة اليهودية بوقف الأعمال العسكرية اليهودية، والبحث عن وسيلة للتعایش مع الشعب العربي في فلسطين، والدارس للصحافة اليهودية والعلمية في تلك الحقبة يجد على ذلك الدلائل متوافرة.

ومع قلق الطائفة اليهودية في فلسطين، قلقت الأم الحنون، أمريكا، على مصير مصالحها في الوطن العربي وعلى مصير القضية الصهيونية برمتها. وبدأ التفكير في التراجع المنظم عن السياسة الأمريكية. وعن التقسيم، وعن إقامة دولة يهودية. ولو إلى حين.

ذلك أنه بعد أن صدر قرار التقسيم في خريف ١٩٤٧ كان مجلس الأمن في حالة انعقاد دائم ليس له شغل شاغل إلا قضية فلسطين يتلقى التقارير عن حالة الأمن فيها، ويناشد الشعب العربي في فلسطين والوكالة اليهودية إلى العمل على إقرار السلام، وقد أصدر عدة قرارات يعبر فيها عن هذه التمنيات.

وفي اليوم الرابع والعشرين من شهر شباط/فبراير ١٩٤٨، أي بعد ثلاثة أشهر من قرار التقسيم فوجئت الأمم المتحدة والمحافل الدولية بخطاب مثير من قبل المستر وارن أوست مندوب أمريكا في مجلس الأمن، يعلق على تقرير وارد عن حالة الأمن في فلسطين ويعرب عن شكوكه في «حكمة» قرار التقسيم ومدى الإمكانات في تنفيذه بالنظر لحالة عدم الاستقرار السائدة في فلسطين.

وكان التقرير المطروح على مجلس الأمن صادراً عن رئيس اللجنة الدولية في

القدس التي كانت مكلفة بتنفيذ قرار التقسيم. وكان مما جاء في ذلك التقرير، أنه «في ظروف فلسطين الحالية والمستقبلية فإنه لا يرى إمكانية لتنفيذ قرار التقسيم إلا بقوة عسكرية فعالة من خارج فلسطين». ولم يستطع المندوب الأمريكي أمام هذه الحقيقة الخطيرة إلا أن يقول: «إن مجلس الأمن لا يملك أن ينفذ قراراً سياسياً سواء كان صادراً من الجمعية العامة أو من مجلس الأمن نفسه».

وثارت الصهيونية العالمية على هذا الموقف المتراجع، وحملت حملة كبرى على المندوب الأمريكي واتهمته «باللاسامية» وهي التهمة التي توجه لمن يقاومون الحركة الصهيونية من غير العرب، تماماً مثل تهمة «إلقاء اليهود بالبحر» التي توجه إلى العرب حينما يرمون اليهود بأشواك الورد.

ولم يكن موقف السياسة الأمريكية هذا بالعدول عن التقسيم قائماً على أساس الاقتناع بالظلم الذي لحق بالعرب ولا بمخالفة التقسيم لمبادئ العدالة وأحكام ميثاق الأمم المتحدة، فإن المناقشات التي دارت في الأمم المتحدة قبل ثلاثة أشهر من ذلك التاريخ كانت أغنى «مرافعة» حظيت بها أية قضية من قضايا الأمم المتحدة، ولكن الدافع الرئيسي الذي حمل أمريكا على هذا الموقف أن النضال العربي الفلسطيني كان مشتتاً في ميدان المعركة، وأن نكبة كبرى توشك أن تقع على الطائفة اليهودية في فلسطين، وجوداً ومصيراً، وأن سلاح البترول يوشك أن يتحرك من مرقده.

ومع اشتداد هذا النضال، الذي كان يملك وفرة وافرة من الشجاعة والإقدام، وقلة ظاهرة من السلاح والعتاد، فقد اشتد الموقف الأمريكي إنكاراً للتقسيم، وأخذت الولايات المتحدة تتحدث عن مشروع جديد يكون بديلاً عن التقسيم، يقوم على إنشاء وصاية دولية على فلسطين.

وفي ١٩ آذار/ مارس ١٩٤٨ أثار المندوب الأمريكي انتباه العالم الدولي، وهو يعلن أمام مجلس الأمن معارضته للتقسيم مرة أخرى، فأعلن أن السياسة الأمريكية بالنسبة إلى فلسطين تلخص في ثلاث نقاط:

أولاً: إن هناك اتفاقاً عاماً أن التقسيم لا يمكن تنفيذه بتدابير سلمية.

ثانياً: إنه يترتب على مجلس الأمن أن يدعو الجمعية العامة للانعقاد في دورة خاصة بصورة عاجلة وذلك للنظر في إقامة وصاية مؤقتة، من دون إجحاف بحقوق ومطالب ومواقف أي من الفريقين، ومن غير إجحاف بطبيعة مستقبل الحل السياسي، وذلك من شأنه توطيد السلام وإعطاء فرصة أخرى للوصول إلى اتفاق.

ثالثاً: وإلى أن تتم دعوة الجمعية العامة فإن على مجلس الأمن أن يطلب إلى لجنة فلسطين الدولية أن توقف مساعيها الرامية إلى تنفيذ التقسيم.

وما إن انتهى المندوب الأمريكي من اقتراحاته هذه حتّى ثار مندوب الوكالة اليهودية، وراح يرغي ويزبد، مندداً بالسياسة الأمريكية، ووصفها بأنها تمثل تراجعاً رهيباً مخزياً عن موقفها السابق، وأنها تعدّ انتهاكاً صارخاً لكرامة الأمم المتحدة وإخلالاً بميثاقها. وأعلن المندوب اليهودي في ختام كلمته الغاضبة أن الموقف الأمريكي ما هو إلا استسلام لبعض الدول الأعضاء الذين هددوا باستعمال القوة (الإشارة إلى الدول العربية).

وتناول الكلام عدد من أعضاء مجلس الأمن، مؤيدين الموقف الأمريكي واقتراحاته، وكان من أبرزهم رئيس المجلس (مندوب الصين) فقد أيد الاقتراحات الأمريكية واستشهد بقول لجنة فلسطين الدولية من أنّه لا يمكن تنفيذ التقسيم إلا بالقوة، وأنه ليس على المجلس أن يستعمل القوة في مثل هذه الحالة. ولم يعارض الاقتراح الأمريكي إلا مندوب الاتحاد السوفياتي، وكانت هذه إحدى زلاته الشهيرة.

واستمرّ مجلس الأمن يناقش الموقف في فلسطين، ويتلقى تقارير اللجنة الدولية في القدس وكلها تعرب عن بالغ قلقها، وتحذّر من العواقب والمخاطر، إلى أن حلّ اليوم الأول من شهر نيسان/أبريل ١٩٤٨ وكان يوماً تاريخياً حقاً في عمر الأمم المتحدة.

ففي ذلك اليوم أصدر مجلس الأمن في جلسته رقم ٢٧٧ قراراً رقمه (٤٤/ ١٩٤٨) لا بُدّ أن نورده بالكامل في ما يأتي:

قرار رقم ٤٤ (١٩٤٨) بتاريخ ١ نيسان/أبريل ١٩٤٨

دعوة دورة استثنائية للجمعية العامة للنظر في حكومة فلسطين المستقبلية:

إن مجلس الأمن وقد تلقى في ٩ - ١٢ - ١٩٤٧ قرار الجمعية العامة رقم ١٨١ (الدورة ٢) بشأن فلسطين المؤرخ في ٢٩ - ١١ - ١٩٤٧.

وقد أخذ علماً بتقرير لجنة فلسطين التابعة للأمم المتحدة الأول والثاني الشهيرين عن تقدم أعمالهما، وبالتقرير الأول الخاص عن مشكلة الأمن.

وقد أخذ علماً بالتقارير التي وضعت بشأن تلك المشاورات، يطلب من السكرتير العام، وفق المادة ٢٠ من ميثاق الأمم المتحدة، أن يدعو إلى عقد دورة استثنائية للجمعية العامة للبحث مجدداً في مسألة «حكومة فلسطين المستقبلية».

ووافق مجلس الأمن على القرار المذكور بامتناع كُـلِّ من الاتحاد السوفياتي وأوكرانيا.

وواضح من هذا القرار الصادر من أعلى سلطة دولية مسؤولة عن الأمن والسلم العالمي، أن قرار التقسيم قد أصبح في خبر كان وجميع مشتقاته وأن الجمعية العامة مدعوة لإعادة النظر في قرارها، وأن عليها أن تبحث من جديد موضوع «مستقبل الحكم في فلسطين». وهو الموضوع الذي ناقشته الجمعية العامة بقرار التقسيم في شهر تشرين الثاني/نوفمبر الفائت.

وفي السادس عشر من شهر نيسان/أبريل ١٩٤٨ انعقدت الجمعية العامة في دورة خاصة، لتبدأ من جديد بحث القضية الفلسطينية، وتعاقب على المنبر رؤساء لوفود يدلون بآرائهم، وكان الكثير منهم يدعو إلى البحث عن حلٍّ آخر للقضية الفلسطينية غير التقسيم. وأصبحت المعركة الدائرة في قاعة الجمعية العامة مركزة على التقسيم في مبدأه لا في تفاصيله، هل يبقى أو يزول، وقال كثيرون إنه يجب أن يزول. وقد طرح المندوب الأمريكي أمام الجمعية العامة مشروعاً للصيانة يتلخص في ما يلي:

أولاً: وضع فلسطين تحت وصاية هيئة الأمم المتحدة.

ثانياً: تتولى هيئة الأمم المتحدة تصريف شؤون البلاد عن طريق مجلس الوصاية الدولي.

ثالثاً: يعين مجلس الوصاية حاكماً على البلاد، ويخوّل هذا الحاكم صلاحية تأليف القوات المسلحة وغير ذلك من السلطات.

رابعاً: تتكون حكومة البلاد من الحاكم العام ومجلسين حكوميين وهيئة قضائية وأخرى تشريعية.

خامساً: تكون فترة أعضاء مجلس الشيوخ والنواب لمدة ثلاث سنوات.

سادساً: في ما يتعلق بالهجرة فهناك اقتراحان: الأول السماح للحاكم العام بتعيين مقدرة البلاد على الاستيعاب، والثاني السماح لعدد من المشردين اليهود بدخول فلسطين لمدة عامين فقط.

سابعاً: في ما يتعلق بنظام الأراضي، تحويل الحاكم العام صلاحية وضع تشاريح خاصة لضمان حرية انتقال وبيع وشراء الأراضي واستغلالها من دون مساس بحقوق أي فريق من السكان.

ثامناً: يتعهد الحاكم العام بضمان سلامة الأراضي المقدسة.

تاسعاً: وفي ما يتعلق بمستقبل البلاد فهناك اقتراحان:

الأول: يعمل الحاكم العام على تحقيق وصول العرب واليهود إلى اتفاق حول مستقبل الحكم فيها، ومتى تمّ الاتفاق ينقل إلى الجمعية العامة وتنتهي الوصاية.

الثاني: يظل نظام الوصاية ساري المفعول ثلاث سنوات ثمّ يقرر نوع الحكم عن طريق الاستفتاء العام.

هذا، وقد اقترح المندوب الأمريكي تأليف قوة دولية لفرض نظام الوصاية بالقوة.

وإن أقلّ ما يقال في الاقتراح الأمريكي إنّه سدد «الضربة القاتلة» لقرار التقسيم، وتأتي أهمية هذه الضربة أنها جاءت من الولايات المتحدة نفسها التي كانت قبل أربعة أشهر مضت تقوم بأكبر حملة من الإرهاب والابتزاز السياسي والاقتصادي للموافقة على التقسيم.

لقد تراجعت أمريكا رغماً عن الضغوط الصهيونية الكبرى التي قامت بها في أمريكا وفي سائر أرجاء العالم.

ومن هذه الضغوط الكبرى أنّه في الأسبوع الأول من شهر نيسان/ أبريل ١٩٤٨ انعقد في ميدان ماديسون في نيويورك اجتماع يهودي ضخّم ضم ما يزيد على مائة ألف، وخطب زعماء الصهيونية منددين بالسياسة الأمريكية، وكان أشدهم فصاحة في الباطل الحاخام أبا هلل سيلفر، وكانت الجماهير اليهودية تقاطع خطابه بالهتاف ضدّ أمريكا، وضدّ الرئيس ترومان بالذات، وانضمّ «ملوك البترول» والإقطاعيون العرب إلى القائمة فكانوا مدداً للهتافات العدائية.

وظلت هذه الحملة الضخمة بضعة أسابيع فامتدت إلى الصحافة وأجهزة الإعلام المختلفة، ودخلت أبواب الكونغرس، وأعلنت أرملة الرئيس روزفلت استقالتها من الوفد الأمريكي احتجاجاً على السياسة الأمريكية.

وبعث الزعيم الصهيوني الدكتور وايزمن كتاباً إلى الرئيس ترومان يقول فيه: «إن عقارب الساعة لا يمكن أن تعود إلى الوراء، إلى ما قبل ٢٩ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٤٧» (وهو تاريخ التقسيم). وأضاف إلى ذلك أنّه «لا يمكن إعطاء الاستقلال في تشرين الثاني/ نوفمبر ثمّ إلغاؤه في آذار/ مارس». وفي حديثه مع الوفد الأمريكي أعلن الدكتور وايزمن، أنّه لا يكتثر «بالقوة العسكرية العربية فهذه ما هي إلا أسطورة».

وكانت الحملة الصهيونية بالغة العنف ، وتعبى كُل طاقاتها لتأييد التقسيم ، وكأنها في معركة البقاء والفناء ، ويكفي أن نشير هنا إلى أن الصحافة العالمية قد أصبحت تتحدث عن القضية الفلسطينية ، وكأن قرار التقسيم قد ألقى في سلة المهملات ، ويكفي أن نشير إلى أن صحيفة متزنة مثل التايمز قد كتبت تقول : «إن قرار التقسيم قد حكم عليه بالإعدام» ، وإن كاتباً يهودياً معروفاً هو المستر جون كيمشي قد أعلن في كتابه المعروف الأعمدة السبعة المنهارة أن الصهيونية كانت على حافة الهاوية في تلك الفترة الخطيرة» ، وهذا المؤلف هو كاتب صهيوني في ثياب مفكر يهودي محايد.

وما تجدر الإشارة إليه أن الوكالة اليهودية نفسها قد بعثت في شهر شباط/فبراير ١٩٤٨ بمذكرة إلى مجلس الأمن تشكو فيها من «أعمال الإرهاب الفلسطيني العربي» ومذكرة أخرى في شهر آذار/مارس ١٩٤٨ تكرر الشكوى من فظائع المنظمات الفلسطينية المسلحة ، وتطالب بإنشاء قوة دولية للحفاظ على الأمن والسلام في فلسطين ، ولتسهيل تنفيذ قرار التقسيم.

وازداد الموقف وضوحاً حين مثل رئيس اللجنة الدولية أمام مجلس الأمن وألقى بياناً مستفيضاً عن الحالة العامة في فلسطين ، وما أفضى إليه قرار التقسيم من اضطرابات وقلق ، وأكد في نهاية بيانه أن التقسيم لا يمكن تنفيذه إلا بقوة دولية فعالة.

واستمرّ مجلس الأمن يناقش القضية الفلسطينية على هذا الأساس ، أساس الوصاية بعيداً عن قرار التقسيم ، إلى أن انتهى شهر نيسان/أبريل ١٩٤٨ ، وحل شهر أيار/مايو ، الشهر الذي بدأت فيه التصريحات العربية تتحدث عن دخول الجيوش العربية إلى فلسطين لمقاومة التقسيم ، والحفاظ على الأمن والسلام في فلسطين. وإنقاذ الفلسطينيين من الإرهاب اليهودي.

وهذه المرحلة ، مرحلة الجيوش العربية ودخولها إلى فلسطين ، تحتاج إلى كتاب كبير يتألف من عدة أجزاء لسرد الصراعات العربية التي كانت تحف بالقضية الفلسطينية ، وفساد الخطة العربية في تلك المرحلة من البداية إلى النهاية.

وكُلّ الذي يهمننا في هذا الفصل أن رياح الاطمئنان قد بدأت تدخل إلى البيت الأبيض في واشنطن ، وإلى الأمم المتحدة في نيويورك ، فقد كان معروفاً لدى المراجع العلمية في أمريكا أن الدول العربية لا تخوض حرب فلسطين لإزالة الدولة اليهودية ، ولا لإحباط التقسيم ولكن «الملء الفراغ» في أراضي الدولة العربية المقترحة ، الفراغ الذي ينشأ بانسحاب بريطانيا من فلسطين.

والنتيجة من هذه الخطة العربية واضحة تماماً: إنها بكلمة واحدة تنفيذ التقسيم، والحفاظ على «الأرض» المخصصة للعرب. وكانت هذه الخطة بالاتفاق من المستر بيغن وزير خارجية بريطانيا كما يتضح ذلك من أقوال «غلوب باشا» قائد الجيش الأردني - يومئذ، في كتابه الشهير، ولا يستطيع أحد أن يطعن في ما كتبه حول هذا الموضوع بالذات. فقد كشف عن أسرار خطيرة بصدد حرب فلسطين^(٣).

وكائناً ما كان الأمر، فإن الخطة العربية، إذا كانت قد حققت شيئاً فإنها لم تحبط مشروع التقسيم، ولا حفظت الأرض العربية المخصصة للعرب، بل إنها فقدت كثيراً من المدن والقرى العربية استطاعت إسرائيل أن «تظفر» بها، وفوق هذا وذاك فقد تضاعف عدد اللاجئين من ربع مليون، فلسطيني قبل تدخل الجامعة العربية، إلى ثلاثة أرباع المليون في نهاية هذا التدخل المشين.

وهذا الاستطراد لا يبعدنا عن موضوع الفرصة الذهبية التي تجلت في عدول أمريكا عن التقسيم وجنوحها إلى نظام الوصاية الدولي، فقد كانت هذه الفرصة التاريخية حقيقة ظلت قائمة قرابة ثلاثة أشهر بكاملها، من شباط/فبراير إلى أيار/مايو ١٩٤٨. وظلت المناقشات دائرة في مجلس الأمن والجمعية العامة تدور في هذا الإطار الذي لخصناه. إلى أن جاء اليوم الرابع عشر من شهر أيار/مايو ١٩٤٨.

ففي ذلك اليوم التاريخي دخلت الجيوش العربية إلى فلسطين، وكانت الجمعية العامة لا تزال منعقدة لمناقشة القضية الفلسطينية من كُـلِّ جوانبها. وتلقت الأمم المتحدة في مساء ذلك اليوم رسالة من تل أبيب تبلغ الأمم المتحدة بقيام الدولة اليهودية وإعلان الحكومة المؤقتة برئاسة بن غوريون.

ورأت الولايات المتحدة أمام الوضع الحرج في فلسطين، والضغوط الصهيونية الضخمة، والتراخي العربي في تنفيذ مقررات بلودان التي مضى على صدورها قرابة سنتين كاملتين من غير تنفيذ، وبخاصة في ما يتعلق بالبترول ومنح امتيازات جديدة للدول الغربية، رأت أمريكا إزاء ذلك كُـلُّه أن لا تتابع موضوع الوصاية، من دون أن تسحبه، وأن تقدم اقتراحاً آخر بتعيين وسيط دولي، وهو الكونت برنادوت. ووافقت الجمعية العامة عليه تحت رقم ١٨٦/س ١٩٤٨/٢، تنص فقراته الرئيسية على تحويل الوسيط الدولي (الكونت برنادوت الذي وقع عليه الاختيار في ما بعد) القيام بمهمة «تشجيع إيجاد تسوية سلمية في مستقبل وضع فلسطين»، والعبارة الإنكليزية، وهي أكثر تحديداً، تقول: (A Peaceful Adjustment of the Future Situation of Palestine).

(٣) جون باغوت غلوب، جندي في الصحراء، ص ٦١.

كما أن القرار قد نصّ على «إعفاء لجنة فلسطين من الاستمرار في ممارسة مسؤولياتها الواردة في القرار ١٨١ الصادر في ٢٩ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٤٧».

ويلاحظ في هذه الفقرة أن قرار التقسيم قد انطوى جانباً، بعد أن تمّ إعفاء اللجنة التي كانت مؤلفة لتنفيذه ..

والمواطن العربي يلاحظ كذلك أن هذا القرار كان وسطاً بين الموقف اليهودي والموقف العربي، يعطي الفرصة لتأييد المنتصر، وأبرز ما فيه أنه لم يؤيد قرار التقسيم إطلاقاً، وأناط بالوسيط الدولي أن يعمل على «تشجيع الوصول إلى تسوية سلمية لمستقبل الحالة في فلسطين»، بل إنه أقرب إلى الموقف العربي، من الناحية النظرية.

ولو أن الجامعة العربية كانت صادقة في مدّ الفلسطينيين بالسلاح والعتاد، ونفذت بعض قراراتها السرية، لبقيت الأمم المتحدة على موقفها من التقسيم، ومضت في موضوع الوصاية الدولية إلى النهاية.

ولكن جاءت الأحداث بعد حرب فلسطين، وبعد وساطة الكونت برنادوت لتكون لصالح القضية اليهودية. وسقطت الفرصة الذهبية الأولى لتصبح في ذمة التاريخ، وغدت مهمة الكونت برنادوت الوصول إلى تسوية سلمية بين الدولة اليهودية والدولة العربية، بعد أن كانت في قرار تعيينه الوصول إلى تسوية سلمية بشأن «مستقبل الحالة في فلسطين». وتلك سيرة الفرصة الذهبية الأولى التي أضاعتها الجامعة العربية، نضعها أمام المواطن العربي بإيجاز كتيب حزين.

أما الفرصة الذهبية الثانية فقد كانت مواكبة زمنياً للفرصة الأولى كأنهما توأمان نشأ وماتا في فترة واحدة. وهذه الفرصة الثانية هي الحصار العسكري الذي فرضه المناضلون الفلسطينيون ومعهم المتطوعون العرب على القدس الجديدة، خارج الأسوار.

وتتألف القدس الجديدة من مجموعة من الأحياء الجميلة العصرية، بنى العرب عدداً منها، وبنى اليهود عدداً آخر، وبعضها قديم منذ عهد الدولة العثمانية. ومنطقة القدس في مجموعها الجديدة والقديمة، يملك العرب ما يزيد على خمسة وثمانين في المائة من مساحتها.

وحينما انبرى المناضلون الفلسطينيون للتصدي إلى العصابات اليهودية وضعوا خطة عسكرية لقطع القدس عن تل أبيب وإبقاء الحصار على السكان اليهود في القدس البالغ عددهم يومئذ مائة ألف يهودي. وتنفيذاً لهذه الخطة قام المناضلون

العرب بالاستيلاء على المراكز الاستراتيجية حول القدس وأحكموا الحصار عليها، وأصبح المائة ألف يهودي في كمامة عربية تطبق عليهم من كل جانب. وحاولت القوات اليهودية فك الحصار بهجمات ضارية، ولكن من دون جدوى، فقد استبسل المناضلون العرب رغماً عن عدم التكافؤ بينهم وبين القوات اليهودية، وأيقن اليهود أنهم هالكون لا محالة وأنهم ينتظرون مصيرهم أسبوعاً بعد أسبوع ويوماً بعد يوم.

واستماتت القوات اليهودية في محاولاتها اليائسة لفك الحصار عن يهود القدس، واندفعت القوافل اليهودية من تل أبيب تحمل إلى القدس الجديدة المون والأدوية والحاجات الضرورية، فكان أن استولى عليها المجاهدون الفلسطينيون، وأما ما سلم منها فقد عاد أدراجه إلى تل أبيب.

وضاقت الحياة على يهود القدس، وبدأت سلطتهم المحلية توزع عليهم الماء والغذاء بالبطاقات، وقامت المظاهرات اليومية في شوارع القدس وميادينها، وهم يطالبون بوقف القتال، وقد رفعوا اللافتات تحت عنوان «الخلاص». الخلاص بأي ثمن!

ووصل الأمر إلى مرحلة الاستسلام، ولم يبق عند يهود القدس من الماء والزاد إلا ما يكفي لثلاثة أيام. وكان طريق الماء الذي يصل إلى القدس تحت السيطرة الكاملة للقوات العربية. وأصبح المائة ألف يهودي مهددين بالفناء جوعاً وعطشاً.

وغدا زمام الموقف كله بيد المناضلين الفلسطينيين، يتحدثون من مركز القوة، ويطلبون إلى الوكالة اليهودية أن تعلن الاستسلام من غير قيد ولا شرط.

وليس هذا الحديث من باب التفاخر بالنضال الفلسطيني، فإن المراجع التي سردت وقائع تلك الفترة متوافرة في ما كتبه الدارسون الغربيون، ناهيك عن المراجع اليهودية نفسها، ومن أبرزها ما كتبه المؤلف اليهودي جون كيمشي في كتابه الذي أشرنا إليه سابقاً، فقد أسهب في وصف الضائقة الرهيبة التي كانت تمسك بعنق الطائفة اليهودية.

وشاهد عيان، هو الأستاذ أحمد فراج طابع، الذي كان يومئذ القنصل العام للمملكة المصرية، فقد كتب إلى القاهرة يقول: «وكان للعرب في القدس ميزة كبرى في صراعهم مع اليهود، وهي أنهم يستطيعون قطع الماء وإحكام الحصار عليها من جميع الجهات، وفي القدس مائة ألف يهودي يمكن القضاء عليهم بهذا السلاح الماضي.

والعرب لا يتأثرون بقطع الماء عن القدس إلا قليلاً جداً، لأن الأحياء العربية تحتوي على آبار تكفي لمعظم السكان العرب بينما لا توجد في الأحياء اليهودية آبار مطلقاً»^(٤).

وتدخل مجلس الأمن عدة مرات لإنقاذ يهود القدس من الكارثة المحققة التي كانت محدقة بهم، فأصدر بتاريخ ١٧ نيسان/أبريل ١٩٤٨ قراراً يدعو الهيئة العربية العليا والوكالة اليهودية. إلى «وقف إطلاق النار، وعدم القيام بأي نشاط سياسي يمكن أن يلحق ضرراً بحقوق أحد الطرفين إلى أن تنتهي الجمعية من بحث مستقبل نظام الحكم في فلسطين»، وهذه إشارة واضحة أخرى إلى العدول عن قرار التقسيم، وقد امتنعت روسيا وأوكرانيا عن التصويت على هذه الفقرة بالذات.

ونصت فقرة أخرى، وهذا هو المهم «على صون المرافق العامة الأساسية ولا سيما ما يتعلق منها بالنقل والمواصلات والصحة العامة والتموين بالغذاء والماء».

وقد وافق كل من الاتحاد السوفياتي وأوكرانيا على هذه الفقرة إنقاذاً لليهود. ولكنهم فشلوا في إدراج فقرة إضافية تنص على «وجوب سحب الجماعات المسلحة التي دخلت فلسطين لمعارضة تنفيذ قرار الجمعية بقوة السلاح، وتحريم دخول مثل هذه الجماعات»، وما أعجب هذه المواقف السوفياتية.

ورفض المجاهدون الفلسطينيون من جانبهم تنفيذ قرار مجلس الأمن. ولكن الجامعة العربية وافقت على هذا القرار في ٧ أيار/مايو ١٩٤٨، وفي الاجتماع المشهور باجتماع أريحا وافق وفد الجامعة العربية على قرار الهدنة بعد تحفظات وإيضاحات. وبدأ يهود القدس يتنفسون الصعداء.

ولكن المناضلين العرب رفضوا أن يسيروا في ركاب الجامعة العربية، وكان رئيس بلدية القدس في ذلك الوقت المستر اسكاراني معيناً من قبل الأمم المتحدة، فأرسل يستنجد بالملك عبد الله، ويستغيث بالأريحية العربية والرحمة الإسلامية، فبعث إليه برقية يلتمس فيها «إعادة النظر في مسألة تزويد القدس بالمياه لأن ندرة المياه تسبب آلاماً عظيمة لجميع السكان، كما أن حالة النساء والأطفال والمرضى يرثى لها، ولهذا فإني أرجو وأقترح على جلالة الملك أن يضرب لمدينة القدس وللعالَم أجمع، مثلاً رائعاً، ويبرهن على أن الإرادة والعزم لا تتعارضان مع الشعور الإنساني».

(٤) طابع، صفحات مطوية عن فلسطين، ص ٧٧.

ومن غير دخول في التفاصيل فقد بدأت الفرصة الذهبية الثانية تفلت من يد المجاهدين العرب، وبالتالي من يد الأمة العربية، فقد كان التباطؤ في تزويد المناضلين العرب بالسلاح من أهم الأسباب في ضياع تلك الفرصة. ويكفي أن يعلم المواطن العربي أن الجامعة العربية التي كانت مجتمعة في القاهرة في ١٦ شباط/فبراير ١٩٤٨ قد أصدرت قراراً «يوصي الحكومات العربية أن تبادر إلى تسليم الأسلحة التي سبق أن تعهدت بها ومعها عتادها الكامل، على أن تكون بقدر الإمكان من نوع واحد وصنف جيد، وكذلك فإنها توصي الحكومات العربية بالسماح للمتطوعين من البلاد العربية والبلاد الإسلامية بالمرور عبر أراضيها».

هذا القرار وحده كاف لأن يوضح الأسباب التي أدت إلى ضياع هذه الفرصة الذهبية من يد الجامعة العربية. فإن معناه أن السلاح والذخيرة لم تصل إلى الفلسطينيين وهم في معمعان المعارك في شباط/فبراير ١٩٤٨، وقد كان هذا شهر البقاء والزوال بالنسبة للدولة اليهودية.

وكان طبعياً أن يضعف النضال الفلسطيني، وأن تفتح القوات اليهودية الطريق إلى القدس وإنقاذ المائة ألف يهودي، وهم في آخر رفق من الجوع والعطش. بعد أن كان الخطر المحدق بهم، أكبر بكثير من دخول الجيوش العربية بعد ذلك في منتصف شهر أيار/مايو ١٩٤٨.

وبعد أن ضاعت الفرصة الثانية، أقبلت الفرصة الثالثة، تجر أذيالها، ذلك أن مدينة يافا العربية، المرفأ التاريخي الشهير، كانت تمثل شوكة كبرى في ظهر مدينة تل أبيب، وفيها أكبر تجمع يهودي في فلسطين يناهز ثلث سكان الجالية اليهودية، وكانت هذه المدينة العربية الباسلة بما حولها من القرى العربية معها مدينتا اللد والرملة، ومطار اللد الشهير، ذات موقع استراتيجي خطير، وظلّ أبطالها يحيطون بمدينة تل أبيب إحاطة السوار بالمعصم، ولم يكن ينقصها إلا السلاح والعتاد. وتقول أوراقني إن أهلها قد أمطروا الجامعة العربية بالبرقيات والوفود يطلبون السلاح السلاح. ولكن من غير سميع ولا مجيب.

وقد كان بإمكان الجامعة العربية، كما فعل إبراهيم باشا في الثلاثينيات من القرن التاسع عشر، أن ترسل قوات عسكرية إلى يافا وبذلك تستطيع القوات العربية الانقضاض على تل أبيب، ومحاصرتها وتطويقها، ويكون بذلك القضاء على دولة إسرائيل في المهد، من دون ما حاجة إلى دخول الجيوش العربية في شهر أيار/مايو للقيام بمعركة لم يتوافر لها دليل واحد على نجاحها.

ولكن بدلاً من ذلك كُلّه، فإن العصابات اليهودية هي التي أخذت زمام المبادرة

بالنسبة إلى يافا، فاحتلتها قبل دخول الجيوش العربية بأيام معدودات، وأنقذت اليهود في تل أبيب وبالتالي أنقذت التجمع اليهودي بأسره، وبذلك ضاعت الفرصة الذهبية الثالثة على الجامعة العربية.

ويكفي للتدليل على ذهبية تلك الفرصة الذهبية، أن مناحيم بيغن، رئيس وزراء العدو الحالي قد كشف عنها بنفسه في «يومياته» بعد احتلالها فقال: «قد لا يلاحظ البعض أهمية يافا بالنسبة إلينا، ولكنها من الناحية السياسية والتاريخية ذات أهمية قصوى، فقد كان على يافا أن ترهب تل أبيب خصوصاً بعد ١٥ أيار/ مايو فتشل بذلك عمل القوات اليهودية. لقد كانت يافا الأداة الرئيسية لإذلال اليهود ودفعهم إلى طلب الحماية البريطانية، ولكننا أفلشنا هذه الخطة في الوقت المناسب. ولقد كان باستطاعة العرب أن يغرقوا يافا بالرجال والعتاد والقنابل لقصف تل أبيب. ثم إن يافا لا تبعد كثيراً عن غزة، والقوات العربية التي نزلت غزة كانت تستطيع أن تنزل في يافا، وفي ١٥ أيار/ مايو لم يكن لدينا طائرات ولا بواخر حربية». وأنهى بيغن كلامه قائلاً: «لقد أنقذ احتلالنا ليافا شعبنا اليهودي من الدمار، لقد كان احتلال يافا حادثة عظيمة في تاريخ حرب التحرير اليهودية».

ولست في حاجة بعد هذا، إلى تأكيد السقطة الكبرى التي وقعت فيها الجامعة العربية بإضاعة تلك الفرصة الذهبية التي كان يمكن أن تفضي إلى «تعريض الشعب اليهودي إلى الدمار» على حدّ تعبير الإرهابي اليهودي.

أما الفرصة الذهبية الرابعة التي قذفت بها الجامعة العربية أدراج الرياح فقد كانت سقوط عكا المدينة التاريخية العريقة، ذات الأسوار المنيعة والأبراج الحصينة، سقطت تماماً يوم دخول الجيوش العربية إلى فلسطين، بعد أن تعاقب وفودها على دمشق والقاهرة طلباً للسلاح والنجدة، وبعد أن استنفد شبابها الأبطال آخر طلقة من ذخائرهم، وآخر قطرة من دمائهم.

ولو أن الجامعة العربية قد أنجذت عكا، ووصلت إليها بحراً أو براً، وهي على بضع ساعات من بيروت ودمشق، لوقعت إسرائيل بين فكي الكماشة، فكّ في يافا، وفكّ في عكا، ولكان مصير الدولة اليهودية إلى زوال.

ولكن العكس هو الذي جرى، فكما أخذت القوات اليهودية زمام المبادرة بشأن يافا، فقد أخذت زمام المبادرة بشأن عكا، المدينة الباسلة قاهرة نابليون، الذي ارتد عنها وهو يقول: «على أسوارك يا عكا أضعت مستقبل حياتي». ويسقط عكا سقط الجليل الغربي بمدنه وقراه العربية، وسقط «مفتاح سوريا»، كما يقول المؤرخون عن عكا «من فتحها فتح سوريا».

تلك هي مأساة الفرصة الذهبية الرابعة التي أضاعتها الجامعة العربية، أما الفرصة الخامسة فإنها متصلة بحرب فلسطين ودخول الجيوش العربية، ووقف إطلاق النار الذي عرف بالهدنة الأولى.

ونحن لا نتعرض في هذا الفصل لتفاصيل هذه الحرب، وهي كارثة بذاتها حتى في معزل عن نتائجها، ولن ندخل في تفاصيلها الموجهة المفجعة ولكننا نقتصر على جانب محدود فيها:

الفرصة الذهبية الخامسة التي أعنيها، هي وقف إطلاق النار في الهدنة التي قبلتها الجامعة العربية، فهذه لم تكن فرصة ضاعت على حساب العرب فحسب، ولكنها انقلبت إلى فرصة ذهبية للطائفة اليهودية، هزمت الجيوش العربية، وأقامت الدولة اليهودية، واستولت على الأراضي العربية المخصصة للدولة العربية بموجب قرار التقسيم.

وكائنة ما كانت المهزلة المأساة التي اسمها حرب فلسطين، ودخول الجيوش العربية ومن خلفهم حكام العرب المتباغضون المتحاسدون، الحاقدون بعضهم على بعض، المتربصون الدوائر على رفاقهم في المعركة، فإن حرب فلسطين هذه كانت في الأسبوعين الأولين تسير سيراً لا بأس به، فقد استولت الجيوش العربية على مناطق غير قليلة من فلسطين، واصطدمت مع القوات اليهودية في معارك ناجحة. وإن قصف الطائرات المصرية لتل أبيب ليلاً نهاراً أثار الرعب في الجماهير اليهودية. وراح الرأي العام الدولي يترقب نتائج هذه المعركة باهتمام وقلق بالغين. ولم تكن للقوات اليهودية حتى تلك الفترة قوة عسكرية ذات شأن، فقد كان أثرهم وخطرهم إلى ذلك الوقت قاصراً على الأعمال الإرهابية، لا قتال الميدان، وكذلك فلم يكن بين يدي تلك القوات أسلحة ذات شأن، وكان الجمهور اليهودي يسخر من قواته العسكرية، مستخدماً النكتة الساخرة للتعبير عن مشاعره. وقد روى الكاتب اليهودي جون كيمشي في كتابه، الذي أسلفنا الإشارة إليه، أن اليهود كانوا يتندرون قائلين: «عندنا أحسن جيش مدرب وطائرات متقدمة ولكن في أوروبا»، بينما يقول آخرون: «هل تعرفون أن لدينا أسلحة سرية. إنها طائراتنا غير المنظورة».

وفي المعركة التي خاضها اليهود لفك الحصار عن القدس، تشكلت قوات يهودية بصورة غير منتظمة، وكان الكثير منهم لا يتكلمون اللغة العبرية، وكان الكولونيل إيغال يادين مدير العمليات العسكرية متشائماً من نتائج المعركة، ويرى أنه لم يعد مناص من استسلام اليهود في القدس الجديدة بعد أن استسلموا في القدس القديمة، وغير ذلك من الوقائع التي أشار إليها المؤلف اليهودي المذكور.

وتقول أوراقي، وكنت على اتصال وثيق بالعمل العربي في تلك الفترة، إن اليهود في فلسطين قد بدأوا يشكّون في جدوى التقسيم، وفي حكمة السياسة اليهودية برمتها، وإن عدداً من اليهود ذوي المعرفة بالشخصيات العربية قد اتصلوا بالمسؤولين في الجامعة العربية بحثاً عن حلّ مقبول يقوم على أساس التعايش بين اليهود والعرب، وكفى الله الناس القتال.

يضاف إلى ذلك أن المراجع الأمريكية والبريطانية، قد راحت تعرض حلولاً أخرى، منها تضييق حدود التقسيم بحيث تكون الدولة اليهودية قاصرة على الرقعة الساحلية من حيفا إلى تل أبيب.

وعلى العموم فإن الخطّ البياني لحرب فلسطين في مرحلتها الأولى كان صاعداً لصالح الجيوش العربية، وكان ذلك هو ما اتفقت عليه تحقيقات المعلقين العسكريين مما لا يتسع المجال للدخول في تفاصيله.

وتحرك مجلس الأمن، يبحث الوسائل التي تكفل وقف الحرب، وإعلان هدنة مؤقتة تتيح البحث عن تسوية سلمية. والسجل هنا طويل ومحاضر مجلس الأمن أوسع من أن تتحمل التلخيص.

وصفوة الأمر أن مجلس الأمن أصدر في الثاني والعشرين من أيار/ مايو قراراً يقضي بوقف القتال وسارعت الوكالة اليهودية إلى قبوله بعد يومين اثنين. كما سارعت السفارتان الأمريكية والبريطانية في القاهرة إلى الاتصال بالجامعة العربية ووزارة الخارجية المصرية للإحاح بالإذعان لقرار مجلس الأمن، وما يعقبه من فوائد لحل القضية الفلسطينية.

وعقد اجتماع في مكتب وزير الخارجية المصرية أحمد خشبة باشا، حضره ممثلو الدول العربية وقرروا بالإجماع رفض قرار مجلس الأمن، وبعثوا بردهم إلى المجلس يقولون فيه: «إنه يبدو غريباً وشاذاً في المعاملات الدولية أن تعامل القوات النظامية العربية على قدم المساواة مع تلك العصابات الإرهابية التي لا تمثل إلا أقلية ثائرة تريد أن تملي إرادتها قوة واقتداراً على غالبية السكان في بلاد لا تتسع إلى التجزئة والتقسيم».

وعاد مجلس الأمن إلى الانعقاد مرة ثانية، في السابع والعشرين من شهر أيار/ مايو، فأصدر قراراً جديداً يدعو إلى وقف القتال لمدة أربعة أسابيع، «وأن على الفرقاء أن يبلغوا مجلس الأمن قبولهم للقرار، في أول حزيران/ يونيو».

واجتمعت اللجنة السياسية للجامعة العربية في أول حزيران/ يونيو في عمان

للبحث في أمر هذا القرار الجديد، وناقش وزراء الخارجية العرب الموقف السياسي والعسكري، وقد أدلى القادة العسكريون في هذا الاجتماع بآرائهم، وخلاصتها كما تقول أوراقي: «إنه لا توجد أسباب عسكرية ملحة تلجئ الحكومات العربية إلى الموافقة على الهدنة المقترحة لأن الموقف العسكري في فلسطين بوجه عام هو في صالح القوات العربية».

وكان قد وصل الوسيط الدولي الكونت برنادوت إلى عمان، كما وصل رجال المخابرات البريطانية والأمريكية، وفي مقدمتهم الجنرال كلايتون، الموجود أبداً في العواصم العربية عند كل حادث. وبدأت الضغوط الدولية تعمل ليل نهار على إقناع هذه الدولة أو تلك، حتى تفككت عرى التضامن العربي في الجامعة العربية، فوافقت دولة على قرار مجلس الأمن، وقبلت الثانية لأن الأولى قبلت، وتبعتها الثالثة إلى السابعة. وكل منها تعرب عن قبولها لأن غيرها قد قبل.

ولم يخل الأمر من أصوات معارضة للهدنة، في مقدمتها أمين الجامعة العربية عزام باشا الذي قدم استقالته احتجاجاً، ثم سوي الأمر بينه وبين رؤساء الوفود العربية.

وهذه الأصوات المعارضة حذرت من أن الهدنة ستكون لصالح اليهود، عسكرياً وبشرياً. ولم يعترض أحد على أقوال المعارضة وأجمعوا أنها صحيحة، ولكن الجامعة العربية كانت أضعف ميثاقاً وهيكلًا، وكانت دولها أضعف وجوداً من أن تتحمل ضغوط الدولتين الديمقراتيتين العظيمتين.

والغريب حقاً أن هذه التحذيرات والمخاوف قد امتلأت بها مذكرة الجامعة العربية التي أرسلتها إلى مجلس الأمن. لقد دونتها وسجلتها، ولكنها قبلت وقف إطلاق النار.

وفجع الرأي العام العربي، وأحراره وقادته المفكرون لوقف إطلاق النار، بينما تنفس المجتمع اليهودي الصعداء، كما يقول المؤلف اليهودي جون كيمشي في كتابه^(٥)، لأن الحرب العربية على حدّ تعبيره كانت أشدّ هولاً مما كانوا يتوقعون.

وكان وقف إطلاق النار فرصة العمر، بل فرصة الدهر بين يدي اليهود، فاستغلّوها أعظم استغلال خلال الأسابيع الأربعة التي نصّ عليها قرار مجلس الأمن. بينما انشغل حكام العرب في تطريز برقيات التهاني في ما بينهم تمجيداً

Jon Kimche, *Seven Fallen Pillars*, p. 240.

(٥)

لنصر الذي حققته الجيوش العربية في معركة لم تتجاوز ثلاثة أسابيع إلا قليلاً.
وخلال أسابيع الهدنة، قامت الدولة اليهودية بإعادة بناء قواتها العسكرية،
ويمكن تلخيص المكاسب اليهودية التي تحققت في ما يلي.
(١) تشكيل القوات اليهودية من جديد، بعد أن انضمت إليها أعداد وفيرة من
القادة العسكريين والخبراء والفنيين والجنود الذين قدموا من كل أنحاء العالم.
(٢) احتلال مزيد من الأرض العربية «وتطهير الجيوب» الواقعة وراء الخطوط
اليهودية.

(٣) إجلاء السكان العرب من المواقع الاستراتيجية.

(٤) إنشاء طريق «بورما» بين القدس وتل أبيب لضمان السيطرة على القدس،
اقتداء بطريق «بورما» التي أنشأها الحلفاء في قلب آسيا لد روسيا بالمعونات
العسكرية.

(٥) هجرة الألوف من يهود أوروبا ومعظمهم من القادرين على حمل السلاح.

(٦) الحصول على كميات وافرة من الأسلحة والذخائر من أوروبا وأمريكا،
ومنها الطائرات والمدافع والقطع البحرية.

لقد فعلت إسرائيل هذا على مرأى ومسمع من الجامعة العربية والأمم المتحدة
والكونت برنادوت، رغماً عن الحظر الذي نصّ عليه مجلس الأمن. وقال المؤلف
اليهودي جون كيمشي تبريراً لذلك: «إن حالة الجيش اليهودي عند الهدنة كانت
سيئة، بحيث لو التزم اليهود بنصوص قرار مجلس الأمن لكان ذلك يعني نهاية
الحرب بالنسبة إلى إسرائيل. وإن الوضع العسكري كان من الواضح لدى كل
يهودي في فلسطين وخارجها، بحيث لم يكن هناك شكّ للحظة واحدة بأن مخالفة
قرار مجلس الأمن لا بُدَّ منها. فقد كان الأمر مسألة حياة أو موت بالنسبة إلى
إسرائيل^(٦). ومعنى ذلك بكلمة واحدة أنّه لولا الهدنة لكانت «الدولة اليهودية»
في ذمة التاريخ.

وقد علمت الجامعة العربية بهذه الاختراقات اليهودية الخطيرة فبعثت إلى
الكونت برنادوت مذكرة بهذا الشأن بتاريخ ٣ تموز/ يوليو ١٩٤٨ جاء فيها ما يلي:
«لقد كان متفقاً عليه ومقرراً أن تنفذ شروط الهدنة تنفيذاً دقيقاً لا يترتب عليه

(٦) المصدر نفسه، ص ٢٤٩.

أي تغيير في مركز الجانبين كما كان عليه وقت وقف إطلاق النار يوم ١١ حزيران/ يونيو بحيث لا يستفيد أحد في هذه الفترة على حساب الآخر. ولكن الطرف الآخر قد أمعن في خرقها وانتهاكها المرة بعد المرة، كما نبهت الدول العربية جنابكم إلى ذلك، واستمرّ في جهات متعددة يرتكب أعماله العدوانية الاستفزازية، ولا شك أن رقباءكم سجلوا جميع هذه الأعمال التي استفاد منها الطرف الآخر، وجعلت فترة وقف إطلاق النار تعود عليه بالفائدة، كما أنّه أدخل إلى فلسطين العديد من المهاجرين القادرين على القتال والكثير من الأسلحة والعتاد، وأخذ في تدعيم مراكزه واحتلال بعض المواقع الاستراتيجية وفي تموين قواته المحاصرة.

كما أن اليهود قاموا بهجمات محلية متكررة على قطاعات الجبهة كافة، كما قامت طائراتهم باستطلاعات مستمرة فوق مواقعنا العسكرية. وقام اليهود خلال هذه الفترة بتطهير جيوب المقاومة الكائنة في مناطقهم. وكان أبرز خرق للهدنة قام به اليهود هو هجماتهم المتكررة التي بدأت في ١٦ حزيران/ يونيو على عدد من القرى العربية وتمكنوا من احتلالها وتدميرها وطرد سكانها إلى آخر ما جاء في ذلك البيان.

والغربة الكبرى أن هذا البيان، والبيان السابق بقبول وقف إطلاق النار، كانا بارعين كلّ البراعة في بيان أخطار وقف إطلاق النار، وما سيؤدي إليه من المزايا العسكرية للدولة اليهودية. ومع ذلك فقد قبلت الجامعة العربية بوقف إطلاق النار، تماماً كمن يستيقظ مبكراً لتنفيذ حكم الإعدام.

وكان ذلك هو الإعدام لحرب فلسطين، والإعدام لأهداف الجامعة العربية ومقرراتها في تلك الفترة، فما إن استؤنف القتال بعد انقضاء الهدنة الأولى حتّى انطلقت القوات اليهودية تضرب بيد فولاذية في جميع الجبهات، فوطدت سيطرتها على جميع الأراضي المخصصة للدولة اليهودية، واخترقت الخطوط العربية، فاحتلت العشرات من المدن والمئات من القرى العربية التي كانت مخصصة للدولة العربية. وفي مرحلة تالية اخترقت صحراء النقب بكاملها إلى شواطئ البحر الأحمر، واستولت على أواسط فلسطين حتّى وصلت إلى أسوار بيت المقدس، ثمّ بسطت يدها على الجليل الغربي ومنها نفذت إلى الأرض اللبنانية واحتلت بضع قرى لبنانية على الحدود. واستقرّ الأمر في النهاية على توقيع هدنة عربية يهودية، فرض الغالب فيها شروطه على المغلوب.

وبهذا توطدت دعائم الدولة اليهودية، وتكاثرت الاعترافات الدولية بها، وقبلت عضواً في الأمم المتحدة، والمواطن العربي يعرف بقية القصة. إلى يومنا هذا.

وهكذا أضاعت الجامعة العربية خمس فرص ذهبية : الوصاية الدولية التي اقترحتها أمريكا، الحصار العسكري على المائة ألف يهودي في القدس الجديدة، سقوط يافا بيد القوات الإسرائيلية، وسقوط عكا، وأخيراً الهدنة الأولى التي توقف فيها القتال لمدة أربعة أسابيع.

وكانت أي من هذه الفرص كافية للقضاء على الدولة اليهودية أو للوصول إلى حلّ مرحلي مقبول يبعد عن الأمة العربية هذه السلسلة الطويلة من الحروب والكوارث التي وقعت فيها الأمة العربية في الثلاثين عاماً الماضية.

تلك هي مسؤولية الجامعة العربية العظمى نسردها اليوم لا لنستعرض أحداثاً تاريخية مضت وانقضت، ولكننا أردناها أن تكون مؤشراً صارخاً صائحاً يدعو الأمة العربية وحكامها المعاصرين إلى بناء الجامعة العربية من جديد، ميثاقاً وهيكلًا واختصاصاً وسيادة. ذلك أن الجامعة تلك صاحبة الهزيمة الكبرى نفسها، لا تزال قائمة إلى يومنا هذا بكل سيئاتها، وبميثاقها الهزيل.

ليس هذا فحسب، بل إن سيئاتها قد ازدادت ضخامة، بضخامة هياكلها المبعثرة، ومؤسساتها المفككة، كما تعمقت التجزئة بين دولها بعد أن تجاوز أعضاؤها، عشرين دولة انفصالية، تتعامل في ما بينها، تعامل الدول الأجنبية بعضها مع بعض.

ولا بُدَّ للأمة العربية أن تقضي على هذه المآسي بالإصلاح، أو بالثورة، إذا عجز الإصلاح.

الفصل الرابع عشر

الجامعة العربية من غير وازع ولا رادع

كانت الجامعة العربية، عبر الثلاثين عاماً من عمرها الانقسامى الخصامى، جامعة للخلافات العربية، بدلاً من أن تكون جامعة للتضامن العربى والوفاق القومى، ولم يكن يخلو عام واحد، من اختلاف بين دولتين عربيتين أو أكثر، وما يكاد ذلك الخلاف يبدأ بالكلام، حتى يتطور إلى حملات من السباب والشتائم، بذية ومقذعة فى كثير من الأحوال، ثم يتصاعد إلى قطيعة دبلوماسية واقتصادية، ويبلغ الذروة بعد ذلك إلى اقتتال بكل سلاح، من القنابل والمتفجرات إلى حرب الدبابات والطائرات. ويا ضيعة الدّم الزكى المهراق، ويا شقاء الكرامة العربية الجريحة.

ولو كان هذا الخلاف قاصراً على الحكام أنفسهم يتدابرون ويتخاصمون حينما يشاؤون، لكان الخطب هيناً، ولكن الخلاف يجر وراءه الشعوب بمصالحها القومية، وشؤونها اليومية، فإن القطيعة الاقتصادية مثلاً، تتعدى حدود القصور الملكية والجمهورية، وتتناول حياة الكادحين فى معاملهم ومزارعهم وأكواخهم، وتزرع الأحقاد بين أبناء الأمة الواحدة.

والمتتبع لمسيرة الخصومات العربية، فى عهد الجامعة العربية، إذا كان باحثاً أجنبياً، حتى ولو كان صديقاً عطوفاً على الأمة العربية، لا يكاد يصدق أن هذه الخلافات يمكن أن تحدث فى أمة واحدة، ولا يستطيع إلا أن يجزم بأن هذا «الوطن» الممتد من المحيط إلى الخليج إنما تقيم على أرضه أمم وشعوب متباعدة، لا تربطها رابطة، ولا تتكلم لغة واحدة، إلا لغة الفتن والقتل.

ولا يرتد الباحث إلى الصواب، إلا حين ينزل عميقاً إلى جذور هذه الخلافات وأسبابها، ليصل فى النهاية إلى الحقيقة الكبرى أن هذه الصراعات العربية لا صلة للأمة العربية بها إطلاقاً، وأنها صراعات بين الحكام لسبب أو لآخر، وأن الأمة

العربية لو كانت تملك زمام أمرها، أو لو كان الحكم فيها قائماً على الشورى الحقيقية، ما كانت تقع هذه السلسلة الطويلة من الصراعات العربية العربية.

والخلاف والاختلاف، بل الصراع والنزاع، هي أمور «مركبة» في طبيعة الحياة الفردية والجماعية. فليس عالمنا الذي نعيش فيه هو عالم الملائكة. والإنسان الفرد يمثل «الكيان» العجيب الذي تقوم حياته على الصراعات، بل «الحروب» النافعة في أصغر خلية من خلاياه التي تعدّ بملايين الملايين، ناهيك عن الجماعات الإنسانية الكبرى التي تتضارب فيها المصالح والمطامع والمطامح.

وإنه من الطبيعي، بل من الضروري جداً، أن يقوم الخلاف في المجتمع العربي، حول المناهج والأساليب في شتى نواحي الحياة. فإن الجثة الهامدة وحدها هي التي لا تحس فيها «نبض» الخلاف والصراع.

وكذلك فإنه من الضروري جداً، أن يشتد الاختلاف في المجتمع العربي، بعد أن استيقظ من رقاذه الطويل، ونهض على قدميه، يريد أن يسبق الزمن ليلحق بركب الحضارة والتقدم، من حيث انتهت مرحلة اليقظة العالمية لا من حيث ابتدأت.

ولكن هذا الصراع العربي الذي عشنا ليلاليه السوداء، كان يجب أن يتحضر في نطاق الحوار الرشيد، والسباق إلى الأفضل والأكرم، والمناقشة على خير الخطط والبرامج، التي تؤدي إلى عزة الأمة العربية وكرامتها وما يقودها إلى الانتفاع بخيراتها وكنوزها، لخير الوطن كله والمواطنين جميعاً.

وقد كان الأمل معقوداً على الجامعة العربية، حتّى وهي في إطار التنسيق والتعاون، أن تقود الأمة العربية في مسيرة التقدم، ولكن سجلها في الأعوام الخمسة والثلاثين، لا ينبئ عن إنجاز جاد وأصيل يمكن أن تفاخر به، وتصدره في كشف الحساب. وما التقدم الذي نراه في الوطن العربي منذ عهد الاستقلال إلى يومنا هذا إلا نتاج جهود فردية ذاتية، أو تعاونية عامة، أو نشاطات إقليمية. ولا يكاد الباحث الدارس أن يضع يده على مشروع عربي عام أنجزته الجامعة العربية لصالح الأمة العربية جمعاء، ولخير الوطن العربي بأسره.

وبدلاً من أن تكون الجامعة أداة كبرى للتقدم العربي، سياسياً واجتماعياً واقتصادياً، كانت مسرحاً للخلافات والصراعات، وكلّ ما أفلحت الجامعة بصده أنها أخفت الحقائق عن الرأي العام العربي، حتّى لا يدري المواطن العربي مواقف الحكم العربي. واقتصر الأمر من حين إلى حين، على الدعوة إلى «التضامن العربي»، وتوقيع وثائق التضامن العربي، وإبقاء أسباب النزاع دفينه في مكانها، لا يدري المواطن العربي من حقائقها شيئاً.

ومما ساعد على قيام هذه الصراعات العربية، بل وأذكى حداثتها على يد الحكم العربي المعاصر، أن الجامعة العربية قد جعلت ميثاقها مستباحاً منذ البداية، فلم تكن فيه نصوص وازعة، ولا أحكام رادعة. والمثل العربي العامي يقول: «المال السائب يعلم الناس الحرام»، لذلك فإن الجامعة العربية «السايبية» تعلم الدول العربية الخلاف، وتغريهم بالنزاع.

وميثاق الجامعة، كما بيّنا في الفصول السابقة، قام منذ البداية على نصوص رخوة، وأحكام فضفاضة. وكانت أكثر موادها ضعفاً ووهناً ما تعلق بالخلافات العربية، وضرورة حسمها في مهدها، قبل أن تستفحل وتصبح حرباً في الميدان. تماماً كما يقع بين الدول الأجنبية المجاورة. وأنا أدعو المواطن العربي إلى نظرة سريعة إلى المادتين الخامسة والسادسة من ميثاق الجامعة. وتكفي الدراسة العادية لهاتين المادتين لنرى أنه محظور على مجلس الجامعة أن ينظر في «الخلاف إذا كان يتعلق باستقلال الدولة أو سيادتها أو سلامة أراضيها» وهذا الحظر لا مبرر له إطلاقاً إلا «العناد الجامح» في التمسك بالاستقلال والسيادة، على حين أن ميثاق الأمم المتحدة ينظر في جميع الخلافات كائنة ما كانت، وتنتج عن ذلك حالة غريبة عجيبة، هي أن الأمم المتحدة تملك بشأن النزاعات العربية - العربية، اختصاصات لا تملك الجامعة العربية شيئاً منها.

وفوق ذلك فإن اختصاص الجامعة العربية يقوم على أساس الاختيار والرضى، فإن المادة الخامسة من الميثاق تعطي الاختصاص في حالة واحدة فقط «إذا لجأ المتنازعون إلى المجلس لفض الخلاف كان قراراً نافذاً وملزماً». أما إذا لم يلجأ الطرفان. فلا سلطة للمجلس. وتبقى السلطة للأمم المتحدة.

والمادة نفسها، تعطي المجلس حق الوساطة في «الخلاف الذي يخشى منه وقوع حرب» ومعنى ذلك أن الخلافات الأخرى ليس للمجلس سلطة بشأنها. وكُل ذلك بقصد «التوفيق بينهما».

وحتى «القرار الخاص بالتوسط» فلا بُدَّ فيه من أغلبية الآراء، أما المادة السادسة فإن «التدابير اللازمة لدفع الاعتداء» يصدر القرار بشأنها بالإجماع.

وبالإضافة إلى هذا كُلّه فإن المادة السابعة من ميثاق الجامعة، من شأنها أن تعطل عمل الجامعة بصورة كاملة شاملة، فإنها تنص على «الإجماع» لتكون القرارات ملزمة، وبعد ذلك فإن تنفيذ القرارات الإجماعية، لا بُدَّ له من خطوة أخرى، هو أن يتم «وفقاً للنظم الأساسية» لكل دولة عربية.

ثم هنالك المادة التاسعة من الميثاق، وهي أعجب مواد الميثاق وأغربها، حينما

تتناول موضوع محكمة العدل العربية بطريقة مواربة مسرلة بالحياء والخجل، فهي تقول إنه «يجوز بموافقة ثلثي دول الجامعة تعديل هذا الميثاق، وعلى الخصوص لخصوص لجعل الروابط بينها أمتن وأوثق ولإنشاء محكمة عدل عربية»!

وآية السخرية أن مؤسسي الجامعة العربية الأوائل، بدلاً من أن يبادروا إلى إنشاء محكمة عدل عربية للنظر في الخلافات العربية، هربوا من الموضوع كلية، وجعلوا مسألة محكمة العدل، إنشاءها واختصاصها وقراراتها منوطة بتعديل ميثاق الجامعة. ولماذا لم يبادر مؤسسو الجامعة إلى إنشاء محكمة عدل عربية؟ ولماذا أرجأوا ذلك إلى المستقبل؟ ولماذا جعلوا إنشاء محكمة العدل العربية عملاً يتطلب تعديل الميثاق ويحتاج إلى ثلثي الأصوات؟ هذه كلها أسئلة تشير الاستغراب بل الاستنكار، ولا يصح للحكم العربي المعاصر أن يقف أمامها مكبلاً حائراً بعد خمسة وثلاثين عاماً من التجارب والمحن.

ولقد جرت محاولات متكررة عبر الأعوام الخمسة والثلاثين لتعديل الميثاق، ولإنشاء محكمة العدل العربية. ولكن هذه المحاولات باءت بالفشل وبقي سلوك الحكومات العربية، وتصرفاتها وصراعاتها، بعيدة عن القضاء العادل. وبالتالي بعيدة عن مراقبة الأمة العربية ومحاسبتها.

وقد سبق لمجلس الجامعة في دورته الثانية عشرة بتاريخ ١٣ - ٤ - ١٩٥٠ أن أصدر قراراً اختار بموجبه لجنة «لوضع مشروع نظام محكمة العدل العربية» وتعاقبت بعد ذلك قرارات الجامعة في هذا الصدد حتى بلغت تسعة قرارات كان آخرها في الدورة الثامنة والعشرين بتاريخ ١٧ - ١١ - ٥٧ من دون أن يصل الموضوع إلى نتيجة حاسمة.

وقد قام الأمين العام للجامعة السيد محمود رياض، بمبادرة في هذا الصدد فقدم إلى مجلس وزراء الخارجية العرب مطلع ١٩٧٧ مذكرة مطالباً فيها «بالعمل على إنشاء محكمة العدل العربية» ومارس إلى جانب ذلك مهام التوفيق والتحكيم والوساطة، ولكن مجلس الوزراء قرر إحالتها إلى اجتماعه التالي في دورة أيلول/سبتمبر ١٩٧٧. والمجلس بحسب «عاداته القديمة التي تعلمها من حليلة» أحال الموضوع إلى الاجتماع الذي يليه، وكانت مبادرة الأمين العام تلك جديرة بالتقدير والتطبيق ولكن أنى للحكم العربي المعاصر أن ينهض بمسؤولياته القومية بجدية وعزيمة.

وبهذا بقي الحكم العربي المعاصر، من غير رادع ولا وازع، ومن غير حسيب ولا رقيب يملك الحرية الكاملة ليخوض الخلافات والحروب، بالقلم واللسان والسلاح.

وقد ساعد هذا «الفراغ» في الميثاق على تعدد الصراعات في ما بين الدول العربية، وأدكى شدتها وحدتها، ولهذا فإن الميثاق «السايب» قد فتح للحكم العربي المعاصر «حرية» تبادل الأراجيف والأباطيل، وكذلك تبادل المتفجرات، والحشود على الحدود، والاشتباكات المسلحة ثم تصعيدها حتى تصل إلى مستوى الحروب. وأن نظرة سريعة إلى سجل «السوابق» في هذا الباب، من شأنها أن تحملنا على وضع ميثاق جديد، يجعل الحكم العربي نظيفاً من غير سوابق، ويجعل حياة المجتمع العربي نقية مهذبة تتصارع من خلالها الآراء على أشد ما يكون الصراع، ولكن في إطار موضوعي رشيد يأتي بخير الثمرات. وسنقتصر في هذا السجل على أبرز الصراعات وأكثرها قبحاً وخطراً. وكان أول ما امتحنت به الجامعة العربية هو الخلاف السوري اللبناني في أيار/ مايو ١٩٤٩.

وكانت خلاصة الوقائع التي أدت إلى ذلك الخلاف: أنه في صباح العاشر من ذلك الشهر دخلت قوة سورية إلى الأراضي اللبنانية لإلقاء القبض على فلسطيني كان متهماً بالتعاون مع السلطات الإسرائيلية، وأثناء مطاردته أطلقت عليه النار فأردته قتيلاً، على أثر ذلك قامت قوة من الجيش اللبناني، فاعتقلت المجموعة العسكرية السورية وانتزعت سلاحهم، وأودعتهم السجن تمهيداً لمحاكمتهم أمام القضاء اللبناني.

وطالبت الحكومة السورية بالإفراج عن المعتقلين باعتبار أن العسكريين السوريين كانوا ينفذون الأمر الصادر إليهم من السلطات السورية بالقبض على الفلسطيني لمحاكمته أمام المحكمة العسكرية السورية بتهمة الخيانة العظمى. وأن العرف بين سوريا ولبنان يجيز لرجال القوة العامة في كل منهما، أن ينفذوا أوامر القبض الصادرة من السلطات المختصة للبلد التابعين له في أراضي البلد الآخر، وأن الجنود الذين يرتكبون جرائم في أراضي دولة صديقة يحاكمون أمام محاكم دولتهم العسكرية وليس أمام المحاكم التي دخلوا أراضيها.

وردت الحكومة اللبنانية أن القضاء اللبناني هو السلطة الوحيدة المختصة للنظر في هذه الجريمة، وأنه وفقاً لأحكام القانون الدولي فإن محاكم الدولة التي وقعت الجريمة في أراضيها هي صاحبة الاختصاص.

وتأزم الموقف بين الدولتين الشقيقتين، ولم تفلح الوساطة بينهما، ولكنهما رضيتا في النهاية بإحالة الخلاف إلى التحكيم، ولكن خارج إطار الجامعة العربية. وأصدرت هيئة التحكيم قرارها «بدعوة الحكومة اللبنانية إلى إبعاد الضباط والجنود السوريين من أراضيها. وإعادتهم إلى الحكومة السورية. ومطالبة الطرفين بالتعجيل

بإبرام اتفاقات ثنائية لضبط الإجراءات في ما يتعلق بالمواد الجزائية في علاقتهما المتبادلة، منعاً لوقوع حوادث أخرى في المستقبل من هذا القبيل».

ومما تجدر الإشارة إليه أن مندوب لبنان، أمام هيئة التحكيم، قد رفض أن يتضمن قرار التحكيم إشارة إلى ميثاق جامعة الدول العربية، حتى لا تكون مدخلاً لتبرير تدخل الجامعة العربية مستقبلاً في المنازعات اللبنانية التي قد تحدث مع أية دولة عربية.

وكائناً ما كان الأمر فإن هذا التحكيم الذي تم بين سوريا ولبنان، كان أول وآخر تحكيم يلجأ إليه لتسوية المنازعات العربية. داخل إطار الجامعة العربية أو خارجها. وكان ذلك البداية في كشف عجز الجامعة العربية، وقصور ميثاقها عن التصدي للخلافات العربية.

وجاءت بعد ذلك أزمة الضفة الغربية في عام ١٩٥٠ وتفاصيلها تحتاج إلى كتاب قائم بذاته، وموجزها أن الحكومة الأردنية قد أعلنت ضم الضفة الغربية إلى شرق الأردن، في ما عرف بعد ذلك بالملكة الأردنية الهاشمية. ولم يوافق عدد من الدول العربية الأخرى على هذا الإجراء، وكان ذلك كما هو معروف بعد انتهاء حرب فلسطين في عام ١٩٤٨ وإلحاق الهزيمة بالجيوش العربية.

وأثناء انعقاد الدورة العادية الثانية عشرة لمجلس الجامعة في آذار/ مارس سنة ١٩٥٠، أثير الموضوع وأثيرت معه مناقشات سياسية وقانونية حادة حول مشروعية الضم، فأصدر مجلس الجامعة في ١٣ نيسان/ أبريل ١٩٥٠ قراراً، بمعارضة الأردن، يؤكد فيه «أن دخول الجيوش العربية إلى فلسطين لتحريرها، ينبغي أن ينظر إليه كإجراء مؤقت. وأن فلسطين بعد تحريرها يجب أن يحكمها أصحابها، بالأسلوب الذي يرغبونه. وأنه إذا قامت دولة عربية بانتهاك هذا القرار فإنها تعتبر مخلة بالتزاماتها».

وقد أثار الخلاف الكبير حول القضية الفلسطينية مدى القوة الإلزامية لقرارات مجلس الجامعة، ومدى صلاحية مجلس الجامعة، وبالتالي موضوع قيمة الميثاق بأكمله، فقد أعلن الوفد الأردني «أن الجامعة تقوم على أساس اختياري وأنه ما من دولة عضو يمكن أن تفقد حركتها في مسألة تمس سيادتها واستقلالها، وأن الدولة العضو لا تلتزم إلا بالقرار الذي صوتت عليه بالقبول وأن القرار الصادر بالإجماع يلزم جميع الدول الأعضاء».

على حين أن بقية الدول الأعضاء تمسكت بصلاحية مجلس الجامعة في أن يقرر أن دولة ما قد أخلت بالتزاماتها طبقاً للميثاق، وبالتالي يحق لمجلس الجامعة أن يطرد تلك الدولة من عضوية الجامعة.

وتوالت الاجتماعات وتكاثرت المجالات حول هذا الخلاف بين الأردن من جانب والجامعة العربية من جانب آخر، ولم يستطع مجلس الجامعة أن يصل إلى قرار إجماعي بطرد الأردن وفقاً لما طلبته مصر وسوريا ولبنان والسعودية. وانتهى الأمر بعد ذلك بتسوية وراء الكواليس، تتلخص بأن الأردن يتعهد باعتبار أن ضم الضفة الغربية مسألة إجرائية بحثة تقتضيها اعتبارات عملية بحثة، وأن الضم مؤقت لحين التوصل إلى تسوية نهائية لقضية فلسطين.

هكذا سويت أكبر أزمة قومية واجهت الجامعة العربية، بصورة «عشائرية» فلم يكن الميثاق في مستوى هذه الأزمة، ولم تكن لدى الجامعة محكمة عدل تفصل في الجوانب القانونية من النزاع، ولم يكن في مؤسسات الجامعة جهاز شعبي، تخشى هذه الدولة أو تلك، محاسيته أو مراقبته. وكلّ ما تملكه الأمة العربية، هو جامعة تعمل بالخفاء، في مناقشات سرية، وتسوي الخلافات العربية، على اعتبارات بعيدة عن المصلحة القومية العليا.

وفي شباط/فبراير ١٩٥٨ نشأ نزاع بين مصر والسودان، وكان ذلك لمناسبة الانتخابات البرلمانية في السودان. فقد أدرجت حكومة الخرطوم منطقة معينة واقعة شمال خطّ العرض ٢٢ ضمن الدوائر الانتخابية في السودان. فبادرت الحكومة المصرية إلى إرسال مذكرة إلى حكومة السودان تطالبها بإخراج تلك المنطقة من الدوائر الانتخابية السودانية. وصاحب ذلك أن دخلت دورية من قوات الحدود المصرية إلى تلك المنطقة، وترتب على ذلك أن اعتبر السودان أن الإجراء المصري هو «عدوان خارجي على سيادة واستقلال السودان» وأعلنت عدة صحف سودانية أن «جيش عبد الناصر يغزو حدود السودان». وتبادلت الخرطوم والقاهرة البرقيات والتهامات.

وقدم السودان مذكرة إلى الجامعة العربية تطالب «ببذل المساعي الحميدة بعد أن فشلت المفاوضات المباشرة». ومن غير انتظار للمساعي الحميدة قامت الحكومة السودانية في اليوم نفسه بتقديم مذكرة إلى الأمم المتحدة تطلب عقد جلسة عاجلة لمجلس الأمن «لمناقشة الحالة الخطيرة القائمة على الحدود السودانية المصرية والناجمة عن حشد قوات مصرية كبيرة تتحرك صوب الحدود السياسية السودانية».

وفي ٢١ شباط/فبراير ١٩٥٨ انعقد مجلس الأمن واستمع إلى بيانات طرفي النزاع، وأعلن مندوب مصر أن حكومته عازمة على إرجاء تسوية مسألة الحدود إلى ما بعد الانتخابات السودانية. وكلّ ما فعله مجلس الأمن، أن أعضائه أعربوا عن أملهم في أن يتمكن الطرفان من تسوية خلافتهما سلمياً عن طريق المفاوضات وفي إطار الجامعة العربية.

وكان مقدراً لهذا الخلاف أن يسوى عندما أبرمت اتفاقية توزيع مياه النيل في ٨ شباط/فبراير ١٩٥٨، ولكن العبرة في هذا النزاع الذي كان يمكن أن يتطور إلى أحداث خطيرة، أن ميثاق الجامعة لا يحظر على الدول الأعضاء أن يلتجئوا إلى مجلس الأمن بصدد هذه الخلافات. وأن أمانة الجامعة لم تبادر إلى دعوة مجلس الجامعة إلى جلسة عاجلة. وأن مجلس الأمن لم يفعل شيئاً فقد أعرب عدد من الأعضاء عن تمنياتهم بأن يسوى الخلاف في وطنه. في الوطن العربي لا في نيويورك.

وما إن انتهى النزاع المصري السوداني، حتى نشبت أزمة كبرى في أيار/مايو - تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٥٨ بين الجمهورية العربية المتحدة ولبنان، وعرفت في الأوساط الدولية «بأزمة الشرق الأوسط». والقصة طويلة ومتشابكة، وموجزها أن خلافات حادة بدأت بين الجماعات السياسية في لبنان في عهد الرئيس كميل شمعون، ثم تطورت هذه الخلافات حول قبول مبدأ أيزنهاور الذي كانت قبلته يومذاك كل من ليبيا وتونس والمغرب والأردن والعراق، وازداد الموقف توتراً بحدوث الاضطرابات في المدن اللبنانية بين أنصار هذا الفريق أو ذاك، وكانت الجمهورية العربية المتحدة أول دولة عربية أعلنت رفضها لمبدأ أيزنهاور، ولم يكن مفرّاً من أن تساند العناصر الوطنية في لبنان في هذا الاتجاه. وفي أيار/مايو ١٩٥٨ طلب رئيس الجمهورية اللبنانية المساندة والعون من كل من فرنسا وبريطانيا وأمريكا ضد ما وصفه بـ «العدوان الخارجي الواقع على لبنان».

وجاءت ثورة تموز/يوليو في العراق وسقوط الحكم الهاشمي، ليزداد الموقف العربي خطورة وتدهوراً، فعادت الحكومة اللبنانية إلى مطالبة أمريكا بالتدخل العسكري «لحمايته من اعتداءات جيرانه من البلاد العربية الثورية»، وبادرت أمريكا إلى الاستجابة فبعثت بالأسطول السادس إلى شواطئ لبنان، وأنزلت قوات عسكرية على الأراضي اللبنانية، وقامت الحكومة البريطانية من جانبها بإنزال قوات المظلات البريطانية في الأردن، بناء على طلب الحكومة الأردنية. وبذلك أصبح الشرق الأوسط بؤرة توتر عالمي.

وعلى صعيد الأمم المتحدة، قدم الأردن شكوى إلى مجلس الأمن بتاريخ ١٣ تموز/يوليو يتهم فيها الجمهورية المتحدة بالتدخل في شؤونه الداخلية، وعقد مجلس الأمن عدة جلسات متعاقبة جرت فيها مناقشات حادة بين مختلف الأطراف، وكانت أمريكا والاتحاد السوفياتي على رأس الأزمة، وأخفق مجلس الأمن في الوصول إلى قرار، فالمشروع الأمريكي أسقطه الفيتو السوفياتي، والمشروع السوفياتي أسقطه مجلس الأمن بالأغلبية، ولم يجد مجلس الأمن أمامه مخرجاً أمام هذه الأزمة الدولية، إلا أن يدعو إلى عقد جلسة طارئة للجمعية العامة، في دورة استثنائية.

وانعقدت الجمعية العامة في الثامن من آب/أغسطس، لمناقشة النزاع العربي بأطرافه المختلفة، ولم يعد للعالم الدولي من حديث في ذلك الشهر إلا الاتهامات المتبادلة بين الدول العربية. «الحرب» الباردة والساخنة الدائرة في الوطن العربي.

وكانت الوفود العربية في الأمم المتحدة في موقف لا تحسد عليه، فالويل لها إن هي خالفت التعليمات الصارمة الصادرة إليها من العواصم العربية، والويل لها من الرأي العام الدولي الذي أصبح يرى الجامعة العربية مضغّة في أفواه الساخرين.

وأيقنت الوفود العربية أن الأمم المتحدة أعجز من أن تحل الأزمة، فإنها لا تملك شيئاً بعد أن أخفق مجلس الأمن، وراح الوفود الآخرون، الأصدقاء والأعداء على السواء، يناشدون الدول العربية أن يسووا خلافاتهم في ما بينهم، وكانت إسرائيل في مقدمة الأعضاء «عطفاً» على الوفاق العربي، ومناشدة لتسوية الخلاف العربي عن طريق المفاوضات.

إزاء ذلك كلّه لم يجد رؤساء الوفود العربية مناصاً من أن يتفقوا هم على مشروع يعرضونه على الجمعية العامة لتسوية الأزمة. فكان ذلك، وتقدم رئيس وفد السودان باسم جميع الدول العربية بمشروع قرار يدعو إلى ضرورة الالتزام بأحكام المادة الثامنة من ميثاق الجامعة العربية التي تدعو إلى عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى واحترام نظم الحكم القائمة فيها. ووافقت الجمعية العامة للأمم المتحدة على القرار العربي بالإجماع، بما فيها صوت إسرائيل.

وهبطت حدة النزاع في الوطن العربي، والتأمت الجراح، وعادت العلاقات طيبة بين الفرقاء، وانسحبت القوات الأمريكية والبريطانية من مواقعها، في لبنان والأردن.

وهذه الأزمة التي طحنت رحاها كرامة الأمة العربية، وكشفت عن هزال الجامعة العربية تركت وراءها كثيراً من الدروس والعبر، كلها مؤشرات صارخة تكشف عن مواطن الضعف في ميثاق الجامعة العربية ومؤسساتها.

ومن أهم هذه الدروس، أن الخلافات العربية يجب أن تعالج في إطار الجامعة العربية وحدها، وأن الضرورة تقضي بإنشاء مؤسسات تبادر إلى تسوية الخلافات قبل استفحالها، وأخيراً، وهذا هو الأهم، أن اختصاصات الردع والعقاب يجب أن تفوض إلى مجلس الجامعة بصورة وافية.

وفي حزيران/يونيو من عام ١٩٦١ شهد الوطن العربي أزمة خطيرة أخرى، أشغلت الجامعة العربية والأمم المتحدة معاً. وهي النزاع بين الكويت والعراق. ذلك

أنه بعد أسبوع من استقلال الكويت، أعلن اللواء عبد الكريم قاسم رئيس الجمهورية العراقية أن الكويت جزء من العراق وأنه سيتخذ التدابير اللازمة لضم الكويت إلى العراق. وبالفعل فقد أصدر أمراً ينص على تعيين أمير الكويت «حاكماً لمقاطعة الكويت» وتصدر إليه الأوامر من بغداد.

وإزاء هذا التهديد العراقي، أرسل الكويت برقيات إلى جميع الدول العربية يخطرها بالموقف الذي أعلنته حكومة العراق، وكذلك طلبت حكومة الكويت، حماية القوات البريطانية لأراضيها من احتمالات الغزو العسكري لها استناداً إلى المعاهدة البريطانية الكويتية. واستجابت الحكومة البريطانية على وجه السرعة، فأنزلت قواتها في الكويت بعد أربع وعشرين ساعة من الطلب الكويتي.

وتقدم الكويت والعراق بالشكوى إلى مجلس الأمن، كُلّ يعرض قضيته. كما تقدمت المملكة العربية السعودية بطلب إلى مجلس الجامعة لعقد اجتماع غير عادي للنظر في التهديد العراقي ولبحث موضوع انضمام الكويت إلى الجامعة العربية.

وكرّث الاجتماعات والمسااعي العربية، ولم يستطع مجلس الجامعة أن يصل إلى قرار في الموضوع، المرة بعد المرة، إلا في تموز/ يوليو ١٩٦١، فقد أصدر قراراً «بقبول الكويت عضواً في الجامعة العربية، وتقديم المساعدة الفعالة لصيانة استقلال الكويت»، وكان القرار بموافقة الدول العربية باستثناء العراق.

وقام الأمين العام بإنشاء قوة طوارئ عربية مكونة من قوات سعودية ومصرية وسودانية وأردنية وتونسية تقدر بثلاثة آلاف وخمسمائة جندي. ولكن هذه القوات لم تصل إلى الكويت إلا في العاشر من شهر أيلول/ سبتمبر، حين أصبح التهديد العراقي أخذاً بالتراخي. وأصبح عمل القوات العربية رمزياً.

ولكن الأزمة الكويتية العراقية التي استعصى حلها على الجامعة العربية، قد تمت تسويتها بمقتل اللواء عبد الكريم قاسم، وقيام حكم عراقي جديد، اعترف باستقلال الكويت، وتبادل العلاقات الدبلوماسية معها. وكأن شيئاً ما كان. وكان ذلك دليلاً آخر، على أن الحكم بأشخاصهم هم سبب الخلاف والشقاق.

وقد تأكدت في النزاع الكويتي العراقي حقيقتان أساسيتان، بدت ملاحظتهما في النزاعات العربية السابقة: الأولى أن مجلس الأمن لم يستطع أن يجد حلاً للأزمة. والثانية أن مجلس الجامعة، بسبب رخاوة ميثاقه وانعدام مؤسساته واختصاصاته لم يستطع كذلك أن يجد الحلّ العربي المطلوب. وفي الوقت المطلوب.

ولقد كانت سابقة حسنة، أن الجامعة العربية استطاعت أن تؤلف قوة أمن عربية،

ولكن بريطانيا قد سبقتها بزمن غير قليل ، فقد بعثت بقواها عبر البحار بعد أربع وعشرين ساعة. واتخذ الجنود البريطانيون خلالها مواقعهم في الصحراء اللاهبة في ذلك الشهر اللاهب ، حين «يدوب المسمار في الباب» كما يقول العراقيون والكويتيون.

وبعد النزاع الكويتي العراقي ، نشب نزاع خطير آخر ، وهذه المرة في داخل كيان الجمهورية العربية المتحدة ، بين القاهرة ودمشق ، بعد الانفصال في شهر أيلول/ سبتمبر ١٩٦١ ولم تكف كارثة الانفصال بنفسها حتى تناول النزاع بعدها اتهامات خطيرة ، بعضها مالي وبعضها قومي ، وأية واحدة منها تصل إلى حدّ الخيانة القومية العظمى. وتطور الأمر بين سوريا ومصر إلى توتر خطير امتد إلى الوطن العربي كُله ، وانعقد مجلس الجامعة العربية في دورة استثنائية في شتورا بلبنان في آب/ أغسطس من عام ١٩٦٢ ، وأصبحت هذه المدينة اللبنانية الصغيرة محل انتباه العالم العربي والدولي بأسره لما جرى فيها من تبادل الاتهامات والمهاترات ، حتى إنّ مجلس الجامعة قرر أن يشطب من محاضره كثيراً من العبارات النابية المقذعة. وبلغ النزاع ذروته في الجلسة الثامنة من الدورة الاستثنائية وانسحب الوفد المصري من الاجتماع. وانتهت الدورة الاستثنائية من غير نهاية للنزاع من دون إجراء أي تحقيق في ادعاءات الطرفين.

وفي ٨ آذار/ مارس ١٩٦٣ وقع في سوريا انقلاب أطاح بالحكومة السورية القائمة ، فكان هو الحلّ وقام مقام الجامعة في تسوية النزاع ، فقد اعترفت القاهرة بالحكومة الجديدة في سوريا ، وهذه بدورها طلبت شطب أية إشارة إلى الشكوى السورية من سجلات الجامعة ، وبهذا انتهى واحد من أخطر النزاعات العربية. انتهى بالقضاء والقدر ، ولم يكن للجامعة أي فضل فيه.

وثبت مرة ثانية ، كما في النزاع الكويتي العراقي ، أن الخلافات العربية ، لا تعكس سلوك الأمة العربية ، ولكنها تجسيد كامل لأخلاق الحكم العربي وسلوكه. ويرحم الله هذه الأمة.

ولكن أكبر أزمة عربية واجهتها الجامعة العربية منذ نشوئها وتطورت إلى حرب عربية - عربية ، كانت أزمة اليمن. ففي أيلول/ سبتمبر ١٩٦٢ وقع انقلاب عسكري في اليمن أطاح بالإمام أحمد ملك اليمن ، وأعلن عن قيام الجمهورية العربية اليمنية ، وفي نهاية العام كان قد اعترف بالجمهورية الجديدة قرابة ثلاثين دولة منها أمريكا والاتحاد السوفياتي. وعلى الصعيد العربي ، اعترف بالنظام الجمهوري الجديد كُله من العراق وسوريا ولبنان والسودان وتونس والجزائر. وكذلك قررت الأمم المتحدة في دورتها ذلك العام ، قبول أوراق اعتماد أعضاء الوفد الجمهوري الممثل للنظام الجديد في اليمن.

وبإيجاز، تطور الأمر في اليمن، إلى حرب أهلية بين الجمهوريين والملكيين، وانقسمت الدول العربية في ما بينها إلى مؤيد لهذا الفريق أو ذاك، وكانت القاهرة على رأس المؤيدين للنظام الجمهوري كما كانت السعودية إلى جانب الملكيين، وأصبحت الحرب الأهلية اليمنية حرباً عربية - عربية. بكل أنواع الأسلحة، واستنزفت فيها الدماء العربية، والطاقات والقدرات العربية إلى حد كبير.

وتصدت محاولات دولية لإيقاف الحرب العربية في اليمن، ومن جملتها مجلس الأمن ولكن هذه الجهود لم تفلح في مساعيها، واستمرت الحرب في ضراوتها وحدثتها. وكذلك فإن الجامعة العربية رغماً عن اعترافها بالنظام الجمهوري في اليمن في آذار/مارس ١٩٦٣ إلا أنها لم تستطع أن تكبح جماح الحرب الضروس التي كانت تشهدها أرض اليمن، من سواحلها إلى جبالها إلى وديانها.

وتعاقبت الأحداث وتوالى الاجتماعات من يمنية إلى عربية إلى دولية. ولم تنته الأزمة إلا في آذار/مارس ١٩٧٠ حينما عقد في جدة المؤتمر الإسلامي لوزراء الخارجية، ودعي وفد جمهوري برئاسة رئيس وزراء اليمن. وبعد ختام المؤتمر أجريت مفاوضات بين الجمهوريين والملكيين لإنهاء الحرب الأهلية في اليمن، وتم الاتفاق بين الجانبين. وانسحبت القوات المصرية من اليمن. وأصبح الملكيون، باستثناء الأسرة الملكية، جزءاً من النظام الجمهوري.

وقد أثبتت هذه الأزمة العربية الكبرى في اليمن، من جديد، أن مجلس الأمن لم يستطع أن يجد حلاً للمشكلة، وأن حلها هو في الوطن العربي نفسه، وعلى يد العرب أنفسهم. كما أثبتت أن الجامعة العربية، ميثاقاً وجهازاً، أضعف من أن تتصدى لهذه المشكلة، هذا بالإضافة إلى أن الهزيمة العربية الكبرى في حرب الأيام الستة عام ١٩٦٧ قد حملت جميع الأطراف العربية، يمنية وغير يمنية إلى وقف الحرب وترك الشعب اليمني يقرر مصيره بنفسه في ظل النظام الجمهوري.

ومن المشرق العربي، انتقلت جمة النزاع إلى المغرب العربي، ففي خريف ١٩٦٣، نشب خلاف على الحدود بين الجزائر والمغرب، وهو خلاف تمتد جذوره إلى عهد الاحتلال الفرنسي. وبقي هذا الخلاف راقداً إلى أن تحقق للجزائر استقلاله وسيادته، وقد بدأت بين الفريقين اتصالات لتسوية نزاع الحدود بين المغرب والجزائر، ولكن لم يتوصل الجانبان إلى اتفاق. وفي أيلول/سبتمبر ١٩٦٣ دخلت قوات مغربية إلى المناطق المتنازع عليها الواقعة على بعد خمسمائة كيلومتر شمال شرق تندوف (الجزائر)، وفي تشرين الأول/أكتوبر من العام نفسه وقعت اشتباكات عسكرية بين المغرب والجزائر في المنطقة المتنازع عليها، وتدهور الموقف بين الدولتين

الشقيقتين وانعقد مجلس الجامعة في دورة غير عادية في ١٦ تشرين الأول/أكتوبر، وأصدر بالإجماع قراراً يقضي بوقف إطلاق النار، ودعوة الحكومتين إلى سحب قواتهما إلى مراكزها السابقة لبدء الاشتباك المسلح. وفي الحادي والعشرين من تشرين الأول/أكتوبر أعلن وزير خارجية المغرب أن دولته لا توافق على قرار مجلس الجامعة ولا على سحب قواتها المسلحة «لأن المنطقة التي احتلتها هي أرض مغربية». وهكذا فشلت الجامعة العربية في مبادرتها الاجتماعية، ولم يخضع المغرب لقرار الجامعة. وهذه لم يكن لها دور آخر تؤديه.

وبعد ذلك توالى مبادرات متعددة، على الصعيد العربي من قبل عدد من رؤساء الحكومات العربية وعلى الصعيد الأفريقي من قبل عدد من رؤساء الدول الأفريقية ومن منظمة الوحدة الأفريقية، ولكن جميع هذه المبادرات باءت بالفشل.

ولكن هذا النزاع قد انتهى بصورة رسمية على الأقل، بطريقة ثنائية بين الطرفين: فقد التقى ملك المغرب والرئيس الجزائري ووقعوا معاهدة تضامن وتعاون بين البلدين في مدينة «افران» وبذلك انتهى نزاع الحدود بين الدولتين خارج إطار الجامعة العربية.

ولقد انتهى النزاع الجزائري المغربي «رسمياً» ولكن جذور المشكلة بقيت راقدة في حظيرتها، فقد قفزت مشكلة الصحراء الغربية، على الساحة الدولية كإقليم يطالب باستقلاله عن السيادة الإسبانية، ثم نشب النزاع بشأنها ومصيرها بين جيرانها الثلاثة: المغرب وموريتانيا والجزائر. وامتدت المشكلة من ١٩٦٤ إلى ١٩٧٧ وتناولتها الجمعية العامة للأمم المتحدة، ومحكمة العدل الدولية، ومؤتمرات القمة العربية، ومنظمة الوحدة الأفريقية. وعدة قرارات وإجراءات ولا يتسع المجال لسردها.

وبكلمة موجزة، فإن الصحراء الغربية، بعد أن رفعت أسبانيا سيادتها عنها، قد دخلتها قوات مغربية وموريتانية واقتسمتها في ما بينها، وقد عارضت «جبهة البوليزاريو» هذه الإجراءات وأعلنت قيام «جمهورية الصحراء الغربية الديمقراطية» بمساندة الجزائر. وأعقب ذلك اصطدامات مسلحة بين الأطراف المتنازعة، المغرب وموريتانيا من جانب، وجمهورية الصحراء من جانب آخر. والبلاغات العسكرية (لا تزال) تصدر من الطرفين المتقاتلين.

والمشكلة ذات أبعاد شتى، قومية، وسياسية، واقتصادية، وتاريخية، ولم تفلح الجهود في تسويتها حتى الآن، وليس من المستبعد، أن تجر دول المغرب بأسرها إلى اصطدام مسلح، يجر معه الدولتين العظميين، لتتخذ من الوطن العربي مسرحاً جديداً لصراعهما، ومعرضاً لأسلحتهما.

ولقد كان للجامعة دور في مشكلة الصحراء الغربية، حينما كانت قضية عربية إسبانية، أما بعد ذلك، وحينما أصبحت نزاعاً عربياً - عربياً لم يكن للجامعة أي دور إلا الوساطة التي قام بها الأمين العام للجامعة في شهري شباط/ فبراير وآذار/ مارس من عام ١٩٧٦، من دون أن تأتي بنتيجة حاسمة.

ويبدو أن مجلس الجامعة لم يستطع أن يعالج المشكلة لأنه أضعف من أن يقترب منها. ولكن، ولكن مائة مرة ومرة، هذه الخلافات العربية الخطيرة التي استعرضناها بصورة موجزة، ومع ضبط القلم وكبح جماح الغضب، أصبحت «رحيمة» إلى جانب ثلاثة أحداث خطيرة وقعت في الوطن العربي عبر السنوات الثلاث (الأخيرة).

الحدث الأول: هو الخلاف الخطير بين دمشق والقاهرة في أعقاب اتفاقية سيناء المعروفة ونقاط الخلاف معروفة لدى المواطن العربي ولا حاجة إلى سردها، غير أن المحزن في هذا الخلاف هو وقوعه، ثم الصورة التي انتهت إليها. ووقوعه بين رفاق السلاح في معركة تشرين الأول/أكتوبر ١٩٧٣، وهو بنفسه فاجعة قومية يعز فيها العزاء والسلوان وبخاصة بعد الحملات الإعلامية التي وقعت بين دولتين لم تحف دماء شهدائهما على أرض سيناء والجولان، ولم يحف كذلك حبر الاتحاد بينهما في دولة الاتحاد العربية. وأما الصورة التي انتهت بها ذلك الخلاف فقد دفعت المواطن العربي إلى مواطن الحيرة والضياع، فقد قيل في جملة ما قيل، إنه بعد لقاء الرئيسين السادات والأسد، في الدقائق الخمس الأولى، عادا حبيبين حميمين. وصاح المواطن العربي بأعلى صوته وإلى عنان السماء. وإذا فيم كان الخلاف؟ وعلام كانت تلك المعركة السياسية الضارية؟

والحدث الثاني: وهو مجموع الأحداث السياسية والعسكرية الرهيبة التي وقعت في أرض لبنان وذهب ضحيتها الألوف من أبناء الأمة العربية، وأفشت القتل والتدمير والتمثيل، في حرب قدرة بشعة، سقطت فيها القيم الأخلاقية، والمعايير القومية، وانتهت إلى ما انتهت من تدمير وطن، وإهلاك شعب، وإهدار كرامة، وإنهاك قضية العرب الأولى قضية فلسطين.

وقد كشفت هذه الفاجعة الكبرى عن مسؤولية الدول العربية جميعها، كل بحسب موقعه ودوره إزاء هذه الحرب العمياء التي ضلت الطريق والهدف، كما كشفت أنها تطورت من فتنة أهلية، إلى حرب عربية - عربية. وآية ذلك أنها (وقفت) يوم أرادت لها الدول العربية أن تقف، ولو أن ذلك الجهد العربي الحربي، قد أنفق في ميدانه على بطاح فلسطين الزكية لكان لنا مع إسرائيل شأن آخر، شأن العزة والكرامة، لا شأن المهزولين إلى جنيف كأننا نهزول بين الصفا والمروة، وأستغفر الله من التشبيه!

وإذا كانت أحداث لبنان قد أثبت شيئاً، فقد أثبتت أن الدول العربية ليست لها جامعة، وأن الجامعة ليست لها دول، وسواء كان هذا أو ذاك فإن الجامعة العربية لا تصلح أداة لتسوية الخلافات العربية إلا إذا «سويت» الجامعة بالأرض وبنيت من جديد. من جديد.

ولم تخل أحداث لبنان من مفارقة تبعث على العجب العجائب، ذلك أن القوات السورية قد دخلت إلى الأرض اللبنانية استجابة لطلب الحكومة اللبنانية، لحفظ الأمن والنظام ولتحجز بين الأطراف المتقاتلة، وللحفاظ على المقاومة الفلسطينية. واتخذت الأزمة اللبنانية مضاعفات عربية وفلسطينية أعلن خلالها أن القوات السورية معتدية ومحتلة وغازية ومتآمرة مع إسرائيل وأمريكا. وانعقدت بعد ذلك قمة الرياض، وتبعتها قمة القاهرة. وفي دقائق معدودات، اعتبرت القوات السورية قوات ردع عربية، تمول من قبل الدول العربية. ووقع المواطن العربي مرة أخرى في حالة «اختلاط» فكري، لا يستطيع أن يستوعب كيف أصبحت القوات الغازية المحتلة المتآمرة مع إسرائيل وأمريكا قوات ردع عربية بيدها ﴿براءة من الله ورسوله﴾^(١) ومن القمة العربية؛ وصاح المواطن العربي بأعلى صوته يسأل: ماذا أصدق؟ ومن أصدق؟

أما الحدث الخطير الثالث: فهو حرب الأيام الأربعة، الحرب المصرية الليبية التي نشبت في شهر تموز/ يوليو من (هذا العام) ١٩٧٧، وأن المرء ليؤثر أن يكون أمياً حتى لا يكتب عن هذه الحرب بين قطرين عربيين، جارين قديمين قدم الزمن، عضوين مؤسسين في دولة الاتحاد العربي، لأكبرهما ثورة تموز/ يوليو المجيدة، ولأصغرهما ثورة الفاتح من أيلول/ سبتمبر، اقتتلا بالطائرات والمدافع والصواريخ، وسقط القتلى والأسرى بالعشرات والمئات، ومعهم سقطت الجامعة لا تبدي حراكاً.

وكذلك فقد سقطت «الحقيقة» ولم يعرف المواطن العربي أين تقع المسؤولية الخطيرة، من هو المسؤول عن الدماء العربية البريئة، ومن المسؤول عن تدمير الأسلحة العربية التي أحرقت ودمرت في هذه الحرب المشينة.

ولأن الجامعة ليس لها جهاز لمعرفة الحقيقة، ولجنة لتقصي الحقائق، فقد ضاعت الحقيقة والحقائق تحت أقدام الإعلام العربي في هذا القطر أو ذلك.

وبعد، فإن هذا العرض السريع لأبرز الخلافات العربية التي نزلت بالأمة العربية في عهد الجامعة العربية. يقودنا إلى استخلاص توصيات أساسية، يجب أن يتضمنها أي ميثاق جديد للجامعة العربية، نذكر منها:

(١) القرآن الكريم، «سورة التوبة»، الآية ١.

أولاً: لا بُدَّ من قيام محكمة عدل عربية تنظر في الخلافات العربية مهما كان نوعها، ويصدر بشأنها الحكم الذي تفرضه المصلحة القومية العليا.

ثانياً: إعطاء مؤسسات الجامعة وحدها، لا الأمم المتحدة، صلاحيات كاملة للنظر في الخلافات العربية، وإصدار القرارات اللازمة لها، بما في ذلك وقف إطلاق النار، وتأليف لجان لتقصي الحقائق.

ثالثاً: في حالات النزاع المسلح، إعطاء مؤسسات الجامعة ذات الشأن، اختصاص لمطالبة الدول العربية، غير المتورطة في النزاع، بفرز قوات عسكرية، تكون في مجموعها قوة سلام في منطقة النزاع.

رابعاً: التوصل إلى التسويات، لا عن طريق الدبلوماسية السرية، فتلك طريق الأمم الأجنبية في ما بينها، ولكن على أساس المبادئ القومية والوقائع الصحيحة، بحيث تكون الأمة العربية على علم بالحقائق، وتكون الدول العربية، تحت الرقابة والمحاسبة. فليس من المعقول أن يشتد النزاع بين دولتين عريبتين ثم يحسم الخلاف في لقاء بين الرئيسين لبضع دقائق معدودات من دون أن يعرف المواطن حقائق الاختلاف، وحوافز الاتفاق.

خامساً: أن لا تقل اختصاصات الجامعة العربية، عن اختصاص الأمم المتحدة ومجلس الأمن، في معالجة الخلافات العربية.

سادساً وأخيراً: إن الإجراءات التي تملكها الجامعة العربية لتسوية الخلافات يجب أن تتسم بطابع السرعة والمبادرة، قبل أن يستفحل أمرها، فإنها كارثة قومية، أن تمضي الحرب العربية العربية، عامين كاملين، كما جرى في (لبنان)، والجامعة العربية عاطلة عن العمل، متفرجة على المأساة. لأن هذا الفريق أو ذاك، لا يريد أن تعمل أو تتدخل.

ذلك هو طريق السلام العربي، وطريق التضامن العربي، بل إنه آية الانتماء إلى الأمة العربية الواحدة، وإن الأنظمة العربية التي لا تسلك هذا الطريق فإن انتماءها إلى الأمة العربية يعوزه مائة دليل ودليل.

الفصل الخامس عشر

الجامعة الاتحادية والجامعة الانفصالية

رحم الله فقهاءنا الأماجد. لقد تعلمنا علي أيديهم القاعدة الأصولية: «ما بني على الباطل فهو باطل»، ولقد صدق هذا أكثر ما صدق، حينما رأينا الجامعة تبني على أسس من الباطل، فظل عملها باطلاً في باطل وعاطلاً في عاطل.

وقد أرادها الإنكليز أولاً والأمريكان ثانياً أن تبني على باطل، واستمرت هكذا على بنائها القديم خمسة وثلاثين عاماً إلى يومنا هذا، وما ندري متى تبني الأمة العربية جامعته من جديد، بعيداً عن الباطل والعاطل.

وكان الأمر يوم نشوء الجامعة أن قال الإنكليز أولاً، والأمريكان ثانياً، لحكام العرب يومئذ: اجعلوا جامعتكم منظمة إقليمية، فذلك أنفع لكم وأجدي. فأطاعوا وجعلوها كذلك. ثم قالوا، أعني الإنكليز والأمريكان، اجعلوا جامعتكم قائمة على التنسيق والتعاون وفق ميثاق يتسم بالمرونة والاختيار، فذلك أدعى إلى الاتفاق والوفاق، فأطاع حكام العرب نصيحة الأصدقاء «الألداء» وجعلوا الميثاق كما أرادوا.

وبدأت الجامعة أعمالها، بسبعة أعضاء، هم المؤسسون الأوائل، ومن حولها وحولهم أمة عربية طموحة، استيقظت لترى العالم يسارع الخطى نحو التقدم والبناء والتكتل، ورأت الجامعة نفسها غير قادرة على الاستجابة لمطالب الأمة العربية، والتصدي لمشكلاتها الاجتماعية والاقتصادية، ناهيك عن العسكرية والسياسية. وكان لا بُدَّ من حل لهذه «الأزمة» التي أخذت بخناق الجامعة العربية.

وراحت الجامعة العربية تعالج الأزمة، ولكن من دون الوصول إلى جذورها. وإنما رأت أن تعالجها في إطار ميثاقها واختصاصاتها، ووجدت أن تسلك منهج «الهروب» من العلاج المباشر، بالالتجاء إلى عقاير مسكنة، وبذلك «تهرب» من المواجهة الصحيحة، تهدئ نائرة الجماهير العربية.

وكان أن هداها هذا «الضلال» إلى تقليد الأمم المتحدة، فتفعل ما تفعل في معالجة مشاكلها. وقد فاتها أن الأمم المتحدة منظمة أمم غير متحدة، تضم العالم بأسره وليس لها موضع قدم مشترك إلا منبر الأمم المتحدة في نيويورك. ولم تدرك منذ البداية أن خطأ الجامعة العربية الأساسي، يكمن في تقديرها أنها منظمة إقليمية وكفى.

ولم يَدُرْ في خلد مؤسسي الجامعة الأوائل أو أنهم لم تكن لهم إرادة واختيار، أن الأمة العربية لا يمكن أن تحتويها منظمة إقليمية، وفق الأحكام الواردة بهذا الشأن في ميثاق الأمم المتحدة. فإن «المنظمة الإقليمية» أية منظمة، لا تقوم في «الأمة الواحدة»، ولكنها تقوم في منطقة جغرافية، تجمع أمماً متعددة، مختلفة، متباينة، لتنسيق ما أمكن من المصالح المشتركة التي يفرضها حسن الجوار.

وإنه ل يبدو غريباً عجباً مثلاً، أن تقوم في أمريكا الشمالية منظمة إقليمية، اسمها منظمة الولايات الأمريكية، أو أن تقوم في ألمانيا منظمة الولايات الألمانية، ومثلها في بريطانيا، وفرنسا. فإن الأمة الواحدة لا تقوم فيها منظمة إقليمية، إنما تقوم فيها وحدة، واتحاد، أو رابطة عضوية أخرى. ولكن المنظمة الإقليمية، لا تقوم إلا بين دول تجمعها رابطة واحدة، لا رابطة سواها، إنها تشترك في منطقة جغرافية واحدة. مثل شرق أوروبا، غرب أوروبا، شرق آسيا، جنوب آسيا، وهكذا دواليك.

ولكن الوطن العربي الواحد، ليس منطقة جغرافية فحسب، إنه منطقة تاريخية واحدة، له حضارة وثقافة واحدة، تحدوه آمال وطموحات واحدة. ويتطلع إلى مستقبل واحد، في ظلّ وحدة عربية، تختار الأمة شكلها ونظامها وحدودها.

وإذا كان الاستعمار قد عمل على تقسيم الوطن العربي وتجزئته فإنه ليس من المعقول قومياً ومنطقياً أن تقبل الأمة العربية التجزئة التي صنعها الاستعمار، وتبني منظمة إقليمية. ذلك أن الواجب القومي يفرض قيام «منظمة قومية» فيها سمات الوحدة، ولو في أصغر صورها، والوحدة دستوراً وممارسة، متسعة الأرجاء، رحبة الآفاق تتسع لكل المطالب وتستجيب لكل الرغبات.

ولكن العكس هو الذي تمّ: فقد اختار المؤسسون الأوائل للجامعة العربية أن تكون جامعة انفصالية، وانطلاقاً من ذلك فقد اعتبر عدد من الباحثين، ومنهم نفر من الدارسين العرب، أن الجامعة العربية هي منظمة إقليمية وفق نصوص ميثاق الأمم المتحدة. وأصبحت تدرس كإحدى المنظمات الإقليمية القائمة في هذه البقعة وتلك من بقاع العالم. وقد نتج عن هذا الشعور العام، أن الجامعة العربية نفسها قد بدأت تعالج مشاكلها على أنها منظمة إقليمية، وأن خير وسيلة لإنقاذ نفسها من القصور الذي تعانيه هو أن تقلد الأمم المتحدة وتسير على غرارها.

وهكذا فمنذ الخمسينيات، فإن الجامعة العربية، بدلاً من أن تعيد النظر في ميثاقها وتبني نفسها كمنظمة عربية تابعة لأمة واحدة، بدأت تنشئ منظمات متخصصة، لمعالجة مختلف نواحي الحياة العربية من عسكرية واقتصادية واجتماعية وثقافية وعمالية، وغير ذلك من الجوانب التي لا نهاية لها.

وصارت الجامعة كلما عرضت لها مشكلة، وهي غير قادرة بحكم ميثاقها على التصدي لها، تؤلف منظمة متخصصة لها، وهي تتوهم أن هذا الأسلوب وحده هو الذي يفضي إلى معالجة المشكلة. وكان مما أغرى الجامعة العربية على سلوك هذا السبيل أن الأمم المتحدة قد أصبح تحتها وحولها، عشرات المنظمات الدولية، مربوطة بها، بعلاقة أو بأخرى، ولم يكد يطل عام ١٩٧٨ حتى أصبح تحت الجامعة العربية وحولها ثمان عشرة منظمة عربية متخصصة مستقلة، ذات مسؤوليات مختلفة، واختصاصات متعددة. وليس في ما بين هذه المنظمات نفسها، أي علم بما يدور بين يدي الأخرى. وكذلك فليس للجامعة العربية، والمفروض أنها المؤسسة الأم، أي رابطة محددة تربطها بتلك المنظمات. وأصبح حال الجامعة العربية، كحال الخلافة العباسية في أواخر عهدها، ملوك وأمراء وحكام في المشرق والمغرب، كُُلّ منهم غريب عن الآخر، والخليفة قابع في بغداد، يذكر في خطب الجمعة، هذا إذا ذكر.

وليعرف المواطن العربي ما آلت إليه الجامعة من التفتت، يكفي أن نسرد أسماء هذه المنظمات في الوطن العربي، وهي بحسب ترتيب نشوئها:

- ١ - الاتحاد العربي للمواصلات السلوكية واللاسلكية.
- ٢ - اتحاد إذاعات الدول العربية.
- ٣ - الاتحاد البريدي العربي.
- ٤ - المنظمة العربية للدفاع الاجتماعي ضد الجريمة.
- ٥ - المنظمة العربية للعلوم الإدارية.
- ٦ - منظمة العمل العربية.
- ٧ - المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم.
- ٨ - المجلس العربي المشترك لاستخدام الطاقة الذرية.
- ٩ - مجلس الطيران المدني للدول العربية.
- ١٠ - المنظمة العربية للمواصفات والمقاييس.
- ١١ - المركز العربي لدراسة المناطق الجافة والأراضي القاحلة.

- ١٢ - المنظمة العربية للتنمية الزراعية.
- ١٣ - الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي.
- ١٤ - المنظمة العربية للصحة.
- ١٥ - الأكاديمية العربية للنقل البحري.
- ١٦ - المصرف العربي للتنمية الاقتصادية في أفريقيا.
- ١٧ - مجلس الوحدة الاقتصادية العربية.
- ١٨ - منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول، والحبل على الجرار وسيطالعنا العام (المقبل) بالمزيد.

هذا بالإضافة إلى أن هنالك عدداً أكبر من المنظمات والمجالس والاتحادات والمراكز العربية التي تعمل في مجال التعاون الاقتصادي والاجتماعي العربي.

والدارس لهذه المنظمات يرى أن لها شخصية مستقلة بذاتها، ولها هيكلها الإداري المستقل ولها ميزانيتها، ولها موظفوها ومقرها، وبذلك أصبحت هذه المنظمات ثماني عشرة جامعة عربية. وكأنها تنتسب إلى ثماني عشرة أمة.

ولو سأل سائل عن نشاطات وإنجازات هذه المنظمات لوجد أن أكثرها لم تنجز شيئاً يذكر يبرر وجودها. فإن المجلس العربي المشترك لاستخدام الطاقة الذرية، مثلاً، وهو أضخم الأسماء بين هذه المنظمات لم يمارس نشاطه بعد، وهذا تعبير رحيم متواضع، وبين هذه المنظمات ما هو فريد بذاته، وليس له شبيه دولي، ومثال ذلك: منظمة العلوم الإدارية، والأكاديمية العامة للنقل البحري، ومنظمة المواصفات والمقاييس. وهذا وغير هذا مضيعة للوقت والجهد والمال، هذا فضلاً عن تضليل المواطن العربي بأن العمل العربي المشترك قائم على قدم وساق.

وثمة جانب آخر يدعو إلى التخبط والفوضى بصدد هذه المنظمات. ذلك هو التداخل والازدواج في اختصاصات هذه المنظمات في ما بين بعضها البعض، ولا يتسع المجال للخوض في التفاصيل، ويكفي أن نشير إلى أن نشاطات المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم تتداخل مع نشاطات مركز التنمية الصناعية، ومع المنظمة العربية للمواصفات والمقاييس، ومع منظمة العمل العربية، ومع المنظمة العربية للتنمية الزراعية، ومع اتحاد إذاعات الدول العربية. وذلك في المجالات العلمية والفنية. وعلى هذا المنوال تتداخل الاختصاصات والنشاطات بين جميع هذه المنظمات، ومن غير أداة للتنسيق في ما بينها حتى تكون جهودها متكاملة. هذا مع العلم أن معظم هذه المنظمات، يمكن تصريف أمورها في شُعب محدودة في الأمانة

الجامعة للجامعة العربية، حينما يحدد ميثاقها، ويصلح حالها ومآلها.

ولكن أخطر أنواع التداخل، أو الفوضى. هو ما يتصل بالأمور الاقتصادية، والاقتصاد هو عماد الحياة القومية. فإن دراسة موائيق المنظمات العاملة في المجال الاقتصادي تظهر التداخل بين نشاطات مجلس الوحدة الاقتصادية، وكُل من منظمة التنمية الزراعية، ومركز التنمية الصناعية للدول العربية، ومنظمة العمل العربي، ومجلس الطيران العربي. وكيف يمكن أن يكون للأمم العربية اقتصاد عربي مدروس وخطط في ظل هذه الشرذمة التنظيمية، بعيداً عن إطار الجامعة.

ولو انتقلنا بعد ذلك إلى «إنجازات» الجامعة العربية المختلفة لرأينا أن أكبر إنجازاتها، أنها لم تحقق أية إنجازات. إلا إصدار القرارات بالمئات، فقد بلغت قرارات الجامعة، ونحن نكتب (هذا الفصل) (٣٦٨٧) قراراً لا يستشعر المواطن العربي أنها تجسد خطوة عربية واحدة، ولو متواضعة، على طريق الوحدة.

والجامعة العربية، لأنها «جامعة» لدول «أجنبية»، لا بُدُّ أنها تصرف أعمالها على مراحل متعددة، أولاً: إدراج الاقتراحات على جدول الأعمال. ثانياً: إبلاغ هذه الاقتراحات إلى الدول الأعضاء لدراستها وتحديد الموقف بشأنها. ثالثاً: مناقشة الاقتراحات في إحدى دورات الجامعة. رابعاً: تأجيل الاقتراحات إلى دورة ثانية لمزيد من البحث والدرس. خامساً: إصدار توصيات بشأن الاقتراحات إذا تمت الموافقة الإجماعية، إذا لم يقترح أحد الأعضاء التأجيل، أو إحالة الاقتراح لدراسة. سادساً: قيام الأمانة العامة بمطالبة الدول العربية بتنفيذ التوصيات. سابعاً: موافقة السلطات الدستورية على صيغة التوصيات. ثامناً: توقيع معاهدة أو اتفاقية بالموافقة على التوصيات. تاسعاً: تكامل التوقيع لتصبح المعاهدة قابلة للتنفيذ. عاشراً: البدء بالتنفيذ. وكُل هذا إذا كان حظ الموضوع سعيداً، من حيث التوقيت والموافقة والتنفيذ. وكثير من قرارات الجامعة لم تنفذها دول الجامعة، وليس هناك من مؤسسة عربية قضائية أو شعبية تحاسب هذه الدولة أو تلك على مخالفاتها.

وعبر الأعوام الخمسة والثلاثين التي مرت من عمر الجامعة، تم توقيع ثلاثين معاهدة بين الدول العربية بصدد الشؤون العربية المشتركة، ولا بأس أن نسارع إلى القول إن الإنجاز الوحيد الذي حققته هذه المعاهدات، هو أنها طبعت في مجلد واحد، ليستطيع المواطن العربي أن يقرأها مجتمعة، ويتبين حصيلتها. ولا بُدُّ لنا أن نلقي نظرة سريعة على أهم هذه المعاهدات:

تأتي في الطليعة معاهدة الدفاع المشترك والتعاون الاقتصادي بين دول الجامعة العربية، وتهدف هذه المعاهدة كما يدل عليها اسمها، إلى تحقيق الدفاع المشترك عن

كيانها. وصيانة الأمن والسلام. وعزمها على فض منازعاتها بالطرق السلمية. واعتبار كل اعتداء مسلح يقع على إحداها أنه اعتداء عليها جميعاً. واتخاذ التدابير الوقائية والدفاعية في حالة خطر داهم أو قيام حالة دولية مفاجئة. إلى آخر هذه الأحكام التي تحتويها صياغة بارعة، تهيئ لكل حالة طارئة ما تستوجب من التدابير. وقد أضيف إلى المعاهدة ملحق عسكري، وبروتوكول إضافي، لإنشاء الهيئات العسكرية اللازمة للقيام بواجباتها بموجب أحكام المعاهدة.

وكانت هذه المعاهدة سعيدة الحظ، فقد وافق عليها مجلس الجامعة في دورته الثانية عشرة بتاريخ ١٣ نيسان/أبريل ١٩٥٠، وكان الحافز على سرعة البت فيها الهزيمة العربية في حرب فلسطين عام ١٩٤٨. وتم التوقيع عليها، وإيداع وثائق التصديق ما بين منتصف حزيران/يونيو ١٩٥٠ إلى شهر تشرين الأول/أكتوبر ١٩٥٣، أي ما يزيد على ثلاثة أعوام ونصف العام. وكان على أعداء الأمة العربية أن ينتظروا الموافقة من قبل الجامعة والتوقيع من قبل الدول العربية، وإيداع وثائق التصديق. وفي النهاية قيام الهياكل العسكرية اللازمة لممارسة اختصاصاتها. ولم تنضم إلى هذه المعاهدة بعد، كل من دولة الإمارات العربية، وسلطنة عمان، والجمهورية الإسلامية الموريتانية، بالإضافة إلى العضوين الجديدين الصومال وجيبوتي.

ولنترك المعاهدة بنصوصها، لننظر إلى مصيرها. والسجل طويل حافل وحزين. فقد دخلت المعاهدة في مرحلة التنفيذ، واجتمعت الهياكل العسكرية مرات ومرات، بعيداً عن الصحافة والإذاعة، وأعدت الدراسات والتوجيهات والقرارات، وقد مرّ على هذه المعاهدة ربع قرن من الزمان لنرى أن الأمة العربية، في ختام (هذا العام) ١٩٧٧، ليس لها «جيش مشترك» فضلاً عن الجيش الواحد، والقيادة الواحدة.

وليس هذا فقط، فإن سلسلة طويلة من الاتفاقيات الثنائية، للدفاع المشترك، قد عقدت بين الدول العربية، قبل حرب الأيام الستة وبعدها. ومعاهدة الدفاع المشترك «الأم» راقدة على سريرها تلفظ أنفاسها.

والمظهر الوحيد الباقي لمعاهدة الدفاع المشترك، هو أنه توجد أمانة إدارية للشؤون العسكرية في ملاك الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، وأحسب أن هذه الأمانة العسكرية غير راضية عن أوضاعها ولا عمّا آلت إليه معاهدة الدفاع العربي المشترك.

وتأتي بعد ذلك «حزمة» من المعاهدات الاقتصادية: اتفاقية بشأن تسهيل التبادل التجاري، وتنظيم تجارة الترانزيت بين دول الجامعة العربية، وتعديلاتها وملاحقها الستة، واتفاقية بشأن تسديد مدفوعات المعاملات الجارية وانتقال رؤوس الأموال بين الدول العربية والتعديلين الاثنین التابعین لها. واتفاقية بشأن اتخاذ جدول موحد

للتعرفة الجمركية واتفاقية الوحدة الاقتصادية بين دول الجامعة العربية ، واتفاقية السوق العربية المشتركة. ولا بُدُّ لنا من كلمة موجزة حول اختصاصاتها حتّى لا يكون تقييمنا ظالماً أو مسرفاً:

إن صيغة هذه المعاهدات وحدها، كافية لإدانة الجامعة بالقصور، ولإدانة دولها بعدم الالتزام بأحكامها. فقد نصت هذه المعاهدات في مجملها على أن تقوم بين دول الجامعة العربية وحدة اقتصادية كاملة تضمن للدول ورعاياها ما يلي:

- ١ - حرية انتقال الأشخاص ورؤوس الأموال.
 - ٢ - حرية تبادل البضائع والمنتجات الوطنية والأجنبية.
 - ٣ - حرية الإقامة والعمل والاستخدام وممارسة النشاط الاقتصادي.
 - ٤ - حرية النقل والترانزيت واستعمال وسائل النقل والمرافق والمطارات المدنية.
 - ٥ - حق التملك والإيضاء والإرث.
- وقد نصت تلك المعاهدات، تحقيقاً لهذه الأهداف، على التزام الدول العربية بما يلي:

- ١ - جعل بلادها منطقة جمركية واحدة تخضع لإدارة موحدة، وتوحيد التعرفة والتشريع والأنظمة الجمركية المطبقة في كل منها.
- ٢ - توحيد سياسة الاستيراد والتصدير والأنظمة المتعلقة بها.
- ٣ - توحيد أنظمة النقل والترانزيت.
- ٤ - عقد الاتفاقات التجارية واتفاقات المدفوعات في البلدان الأخرى بصورة مشتركة.
- ٥ - تنسيق السياسة المتعلقة بالزراعة والصناعة والتجارة الداخلية وتوحيد التشريع الاقتصادي بشكل يكفل لمن يعمل من رعايا البلاد المتعاقدة في الصناعة والزراعة والمهن شروطاً متكافئة.
- ٦ - تنسيق تشريع العمل والضمان الاجتماعي.
- ٧ - تنسيق تشريع الضرائب والرسوم الحكومية والبلدية وسائر الضرائب والرسوم الأخرى المتعلقة بالزراعة والصناعة والتجارة والعقارات وتوظيف رؤوس الأموال بما يكفل مبدأ تكافؤ الفرص، وكذلك تلافي ازدواج الضرائب والرسوم على المكلفين من رعايا الدول المتعاقدة.
- ٨ - تنسيق السياسات النقدية والمالية. تمهيداً لتوحيد النقد.

وقد تمّ التوقيع والتصديق على هذه «الحزمة» من المعاهدات ابتداء من شهر أيلول/سبتمبر ١٩٥٣ حتى أواسط ١٩٦٣، وقامت الهياكل التنفيذية والإدارية وانعقدت المؤتمرات وصدرت القرارات و«تورّمت» الملفات. والمواطن العربي يرى أن كثيراً مما نصت عليه هذه «الحزمة» من الاتفاقات لم ينفذ في قليل أو كثير. وبكلمة واحدة، إنه لا يرى سوقاً عربية مشتركة، ولا حرية من الحريات الخمس المذكورة آنفاً. والعكس هو القائم في الوطن العربي: اثنتان وعشرون سوقاً عربية بقدر عدد أعضاء الجامعة. والحريات الخمس مثل بنات الجاهلية موؤودات مدفونات.

وأمامنا مقارنة ماثلة، تملأ أبصارنا وأسماعنا، هي الجماعة الأوروبية والسوق الأوروبية المشتركة، فما هي الحقائق الموحدة، والوقائع المفجعة التي تقود إليها المقارنة:

نرى أولاً أن الدول الأوروبية (التسع) وهي بريطانيا وألمانيا وفرنسا وبلجيكا وإيطاليا وهولندا ولوكسمبورغ والنرويج والدانمارك قد أصبحت تضمها سوق واحدة مشتركة تجعل من هذه الدول وحدة اقتصادية شاملة، على أساس اتحاد جمركي، وبذلك أصبحت هذه الدول «وطناً» اقتصادياً واحداً يتطلع قاداته إلى جعله اتحاداً أوروبياً كاملاً، مع أن الجماعة الأوروبية هذه هي أصغر عمراً من الجماعة العربية بعشر سنوات. ناهيك عن أنها تضم شعوباً قامت بينها عبر التاريخ حروب ضروس، ويكفي أن نذكر أن فرنسا وألمانيا قد جرّتا العالم إلى الحرب العالمية الأولى والثانية.

والدارس لمعاهدة روما عام ١٩٥٧، وهي التي تمّ بموجبها إنشاء الجماعة الأوروبية، يلاحظ لأول وهلة أن «الهدف» الذي يسري في جميع نصوصها يدور حول تدعيم الاقتصاد العام للدول الأعضاء، ورفع مستوى الحياة فيها، وتوثيق العلاقات في ما بينها، وذلك عن طريق إنشاء سوق مشتركة، وكذلك عن طريق التوحيد التدريجي للسياسات الاقتصادية للدول الأعضاء.

وتحقيقاً لهذا الهدف الشامل قررت معاهدة روما أن تتخذ دول الجماعة الخطوات التالية ضمن مراحل محددة:

أولاً: إلغاء الرسوم الجمركية وقيود الكمية على دخول وخروج البضائع في ما بين الدول الأعضاء.

ثانياً: وضع تعرفه جمركية مشتركة. وسياسة تجارية مشتركة، في مواجهة الدول الأخرى.

ثالثاً: إلغاء القيود في ما بين الدول الأعضاء على حرية مرور الأشخاص والخدمات ورؤوس الأموال.

رابعاً: وضع سياسة مشتركة في مجال الزراعة.

خامساً: وضع سياسة مشتركة في مجال النقل.

سادساً: تنسيق السياسات الاقتصادية للدول الأعضاء بما يكفل الوقاية من عدم التوازن في موازين مدفوعات الدول الأعضاء.

سابعاً: التقريب ما بين التشريعات الوطنية للدول الأعضاء بالقدر الذي يلزم لنشاط السوق المشتركة.

ثامناً: إنشاء صندوق اجتماعي أوروبي لتحسين إمكانيات الاستخدام للعمال والمساهمة في رفع مستوى حياتهم.

تاسعاً: إنشاء بنك أوروبي للاستثمار.

تلك هي المعاهدة بأهدافها ووسائلها ومراحلها الانتقالية جاءت على الورق، تماماً كالورق الذي كتبنا عليه معاهداتنا الاقتصادية. فإذا بتلك المعاهدة الأوروبية تنفذ بحذافيرها وكلّ مراحلها المحددة، وإذا بأوروبا الغربية أصبحت وطناً اقتصادياً بلا حواجز، ولا حدود، ولا جوازات سفر، وفي المقابل ترى أن الدول العربية أصبحت اليوم تمثل اثنين وعشرين إقليماً اقتصادياً من غير تنفيذ معاهداتنا الاقتصادية لا مرحلياً ولا جزئياً. فلا حرية للمرور، لا للبضائع ولا للأشخاص ولا للخدمات، ولا لرؤوس الأموال. وفوق هذا وذلك فليس للدول العربية، في عهد الجامعة العربية، تعريف جمركية مشتركة، ولا سياسة تجارية مشتركة؛ والسياسة المشتركة الوحيدة، أنها لا توجد لها سياسة مشتركة.

وثمة مقارنة أخرى بين المجموعة الأوروبية والجامعة العربية، الأولى تؤلف نظاماً فدرالياً اقتصادياً واحداً، والثانية تمثل نظاماً انفصالياً يقوم على أساس التعارض والتناقض.

ولو أننا انتقلنا من التعميم إلى التخصيص، بل إلى التحديد بالأسماء والأمثلة: لرأينا أن شيئاً جديداً أخذ بالنشوء في أوروبا الغربية هو المواطن الأوروبي والوطن الأوروبي، فهذا المواطن الجديد، يتصرف في وطنه الجديد كما يشاء ويريد، من غير قيود ولا حدود. يسافر من قطر إلى قطر من غير سائل ولا مراقب، هو وبضاعته وأمواله وأولاده وقططه وكلايه، ليقيم حيث يشاء، وليعمل حيث يريد، على حين أن عدداً من الدول العربية قد توغلت في الإقليمية بحيث أصبحت تسن القوانين والأنظمة التي تحظر على «الأجنبي» الإقامة والسفر والعمل، وحق شراء العقارات والكثير من التصرفات الأخرى. وكلمة «الأجنبي» معناها بالتحديد والتفسير، المواطن العربي.

ولكن هذا المواطن العربي، الأجنبي في وطنه، لا يعتبر «أجنبياً» في البلاد الأجنبية بصدد كثير من التصرفات. إنه يستطيع أن يشتري الفيلات والشقق وأسهم الشركات من دول الجماعة الأوروبية، وقد اشترى أمراء المال العرب، شركات وبنوكاً، وقصوراً في كثير من عواصم أوروبا الغربية.

وأكثر من ذلك فإن العمال العرب وأولادهم وعائلاتهم، الذين يعملون في أوروبا الغربية يتمتعون بضمانات اجتماعية لا تتاح لهم في وطنهم وعلى أيدي حكامهم، فقد وضعت ونفذت الجماعة الأوروبية برنامجاً لتعليم أبناء العمال المهاجرين وتأهيلهم وترويضهم على الوسط الأوروبي^(١)، ويتناول هذا البرنامج ما يقرب من ستة ملايين وربع من العمال، فيهم ما لا يقل عن مليونين من الصبيان دون الثامنة عشرة، والألوف من هؤلاء وأولئك هم من الجزائريين والمغاربة وأبناء المشرق العربي.

وحكام العرب المعاصرون، يعلمون عن طريق سفرائهم في أوروبا الغربية، أن الدول الأوروبية التسع حطمت في ما بينها كل الحدود والحواجز، وأصبحت سيارة الفيات الإيطالية مثلاً تباع في أسواق لندن بأسعار روما، والأجبان الهولندية تباع في بلجيكا بالأسعار نفسها التي تباع في أمستردام. والملابس الإنكليزية تباع في برلين بأسعار إنكلترا، والعطور الفرنسية تباع في ألمانيا بأسعار باريس. وما هو أهم من ذلك، أن البرامج التربوية في العديد من المهن والحرف والصناعات قد باتت تتجه نحو إنشاء العامل الأوروبي الواحد. ويكفي أن يدرس المواطن العربي البرنامج الذي وضعته ونفذته الجماعة الأوروبية تحقيقاً لهذا الهدف^(٢).

وقد بلغ من اهتمام الجماعة الأوروبية، بإنجازاتها الاقتصادية، أنه في أول تموز/ يوليو ١٩٦٨ حين تحقق الاتحاد الجمركي لأول مرة في تاريخ أوروبا الحديثة، احتفل بذلك اليوم كمناسبة وطنية كبرى. تماماً كما تحتفل الدول العربية، من غير حياء ولا خجل، بالاتحادات العربية التي انتكست، أو بالانتصارات العربية التي حطمتها الدبلوماسية العربية.

والجماعة الأوروبية قد أولت اهتماماتها الكبرى إلى القاعدة الكبرى لشعوب أوروبا، إلى جماهير العمال. فقد نصت المادة ١١٨ من المعاهدة الأوروبية، على تنمية التعاون بين الدول الأعضاء في المجال الاجتماعي، وبخاصة في ما يتعلق بالحقوق في العمل وفي تحسين ظروف العمل، والتأهيل والتدريب المهني، والضمان الاجتماعي

Education of Migrant Workers.

From Education to Working Life.

(١) ويعرف هذا البرنامج بـ:

(٢) يعرف هذا البرنامج بـ

والوقاية من الأمراض، والصحة العمالية، والحق النقابي، والمفاوضات الجماعية بين العمال وأصحاب الأعمال. وهذه العبارات وأمثالها واردة في المعاهدة العربية للوحدة الاقتصادية.

ولكن الجماعة الأوروبية قد نقلت هذه الالتزامات من الورق إلى ميدان الحياة والعمل، فقد أنشأت ما يعرف بالصندوق الأوروبي للضمان الاجتماعي، بموجب المادة ١٢٢ من المعاهدة لتحسين فرص العمل للعمال في الدول الغربية التسع، لكي يسهم في رفع مستوى الحياة، ولكي ييسر سهولة انتقال العمال من إقليم لآخر، ومن مهنة لأخرى، ويسهم هذا الصندوق في تدريب الأيدي العاملة المتعطلة.

ولعل الأرقام، وهي أعداد باردة بطبيعتها، تقدم إلينا مقارنة ساخنة: فقد رصد الصندوق الاجتماعي الآنف الذكر أكثر من ألف ومائة مليون دولار لمساعدة حوالى ثلاثة ملايين عامل، كما رصد الصندوق الإقليمي وهو الأحدث عهداً حوالى ألف وستمئة مليون دولار للمدة ١٩٧٥ - ١٩٧٧، فهل من مذكر؟ وهل من معتبر؟

ونحن لو طرحنا هذه المفارقات أمام الحكم العربي المعاصر، لرأيناه نجر عدداً من «علماء» الاقتصاد من نواصيهم ليعلموا في أجهزة الإعلام العربية الرسمية أن تضارب المصالح بين الأقطار العربية يستحيل معه تحقيق أية وحدة اقتصادية أو اتحاد جمركي. ولكن التجربة الأوروبية هي وحدها التي تردّ على أولئك «العلماء» الجهابذة، وملوكهم ورؤسائهم الأفاذ، ولنأخذ مثلاً واحداً، وهو السياسة الزراعية، على اعتبار أن الزراعة تمثل العنصر الأكبر في اقتصاد دول الجامعة العربية. ومن الحقائق البديهيّة المعروفة أن الشؤون الزراعية في أوروبا الغربية تواجه مشكلات عديدة، ومصاعب عملية جمة، ولكن الجماعة الأوروبية قد حققت في هذا المجال أكبر انتصاراتها. فقد كان هدف الجماعة الأوروبية أن تحقق زيادة القدرة الإنتاجية الزراعية، مع المحافظة على ثبات الأسواق، وكفالة مستوى عادل لحياة المزارعين، وضمان أسعار معتدلة للمستهلكين كلّ ذلك مع كفالة مواد التموين الضرورية.

وواضح كذلك أن تحقيق هذه الأهداف يقف في وجه «المصالح المتضاربة» بين الدول الأوروبية نفسها، وعلى سبيل المثال: فإن دولاً مثل فرنسا وبلجيكا ولوكسمبورغ تتمتع زراعتها بحماية قوية من جانب الدولة فضلاً عن زيادة فائضها. ومن أجل هذه «المصلحة»، من الطبيعي أن تعارض في فتح أوروبا للمنتجات الزراعية بالأسعار المخفضة في السوق العالمية، على حين أن دولاً أخرى مثل ألمانيا وإيطاليا وهولندا ترى من مصلحتها الاستمرار في شراء المنتجات الزراعية بأسعار مخفضة.

ولكن الجماعة الأوروبية لم تنهزم أمام هذه المصالح المتضاربة وأمثالها، إذ

وجدت لها حلولاً اقتصادية سليمة. فقد عمدت إلى وضع القواعد للتنظيم المشترك للسوق الداخلية، ولسياسة المبادلات من الدول الأخرى خارج الجماعة. ووضعت الأسس المالية لتمويل نفقات الدعم لهذه السياسة. وبذلك أصبحت المنتجات الزراعية تزرع وتستهلك في الوطن الأوروبي في ظلّ أوضاع تخدم مصالح الفلاحين والمستهلكين على السواء. من غير تفريق بين فواكه إيطالية، أو خضار فرنسية، أو طيور هولندية، إلى غير ذلك مما لذ وطاب.

وقد أمكن الوصول إلى هذه النتائج الباهرة لأن الجماعة أنشأت سوقاً مشتركة لمنتجات الجماعة الزراعية وساعدت الزراعة في دول الجماعة، وأصبحت الجماعة تنتج الآن معظم السلع الزراعية التي تستهلكها. أما في الوطن العربي، فإننا نستورد اللحوم والحبوب والكثير من المواد الغذائية من الخارج، وأراضينا الزراعية المترامية الأطراف تنادي: هل من زارع؟ وهل من فلاح صالح؟

على أن الإحصاءات والبيانات الرسمية فيها أبلغ الدلالة، ولو كان المجال متسعاً لأوردناها ملحقاً في هذا الكتاب، فإنها تثبت من غير شك أن الجماعة الأوروبية بسوقها المشتركة قد أصبحت أقوى المنظمات الاقتصادية الدولية تطوراً، فقد باتت المصدر العالمي الأول، والمشتري العالمي الأول، ودفعت بالإنتاج إلى أعلى معدل للنمو.

وهذه القوة الاقتصادية الضخمة هي التي أمسكت بالجماعة الأوروبية عن الانهيار أمام العواصف الاقتصادية التي هبت على العالم في (الحقبة الأخيرة)، ويكفي أن نسمع إلى الاعتراف الخطير الذي أدلى به السيد والتر شيل رئيس جمهورية ألمانيا الاتحادية حين قال بهذا الصدد: «إني مقتنع بصورة قاطعة أنه لم يكن بإمكاننا، فرادى، أن نقف في وجه العاصفة الاقتصادية التي بدأت في عام ١٩٧٣، وكان من الممكن أن تفضي تلك العاصفة إلى كارثة تبتلعنا، كُّل دولة على حدة. وكان من الخير أننا أنشأنا قبل عشرين عاماً الجماعة الأوروبية».

وهل من خطاط عربي، يكتب لنا هذه الكلمات العظيمة لتعلق في قصور الملوك والرؤساء، يقرأونها في الغدو والأصال؟

ولكن العلاقة العربية بالجماعة الأوروبية مليئة بالعبرة، وهذه وحدها تكشف مواضع التخلف في الجامعة العربية، ومؤسساتها ومعاهداتها، وعلاقاتها مع الدول الغربية: ذلك أن الجماعة الأوروبية قد أنشأت علاقات، ووقعت اتفاقات مع عدد من دول الجامعة العربية، في مختلف المجالات الاقتصادية. والدول العربية هذه، قد وقعت فرادى، أما الدول الأوروبية التسع فقد وقعت كجماعة. ذلك أن دول الجماعة الأوروبية قد التزمت بالتعامل الاقتصادي مع الدول الأخرى، كجماعة واحدة

تفاوض وتتفق بهذه الصفة باسم الدول الأوروبية التسع، أما دول الجامعة العربية فإنها تفاوض وتتفق واحدة واحدة. والسبب بسيط لأن الدول العربية ليس لها سياسة مشتركة لا في الاقتصاد ولا في غيره. ولو أن الدول العربية، وفي إطار الجامعة، تفاوضت كجماعة عربية مع الجماعة الأوروبية، لحصلوا على شروط أفضل جميعاً وأفراداً. ولكن من أين يكون لهم الإدراك الرشيد حتى في مجال لقمة العيش؟

ذلك كله في مجال الاقتصاد، وقفنا عنده بعض الشيء، لأن الاقتصاد هو الحياة، والحياة هو، بخاصة في هذا الزمن الذي يعيشه العالم بأسره. أما في مجالات الثقافة، والإعلام، والمواصلات والتشريع وسائر جوانب الحياة العربية، فإن الجامعة العربية لا تستطيع أن تقدم للمواطن العربي إنجازاً يستحق الذكر، على الرغم من الحوافز الكبرى، والدواعي الملحة التي تقضي بذلك، من غير إبطاء.

ففي مجال الإعلام مثلاً: وهو ميدان على أقصى ما يكون من الأهمية بالنسبة إلى القضية العربية، لا نحتاج إلى عرض تفصيلي لنرى أن الجامعة العربية قد سجلت إخفاقاً آخر في ميدان الإعلام بالإضافة إلى إخفاقها في الشؤون السياسية والفكرية والاقتصادية، ذلك أنه منذ أن تأسست الجامعة لا تكاد تخلو دورة من دوراتها إلا والإعلام العربي يبرز على رأس الجدول، وتصدر بشأنه القرارات والتوصيات، من غير أن نرى أثراً يذكر للإعلام العربي لا في الوطن العربي ولا على الصعيد العالمي. وفي مؤتمرات القمة العربية الثمانية طرحت قضية الإعلام العربي ومعها ملفات ضخمة وتقارير شاملة وضعتها لجان وخبراء وعلماء، ثم ينتهي الأمر إلى قرارات جلييلة كأصحاب الجلالة، وتوصيات فخمة كأصحاب الفخامة ولكن من غير أن يتحرك الإعلام من مواقعه الراكدة الراقدة.

ولا بُدَّ لنا أن نعترف أن الجامعة العربية، قد سعت على مرّ السنين، أن تنشئ مكاتب إعلامية في عدد من العواصم العالمية، ولكن هذه المكاتب بقيت مقيدة في الرجال والمال، ولم تستطع أن تؤدي دوراً ملحوظاً، ناهيك عن التصدي للإعلام الإسرائيلي العملاق.

والواقع أن موضوع الإعلام كان من أكثر مواضيع الجامعة العربية «ضخامة» من حيث انعقاد المؤتمرات وإعداد الدراسات وتقارير الخبراء. ولكن ذلك كله لم يفض إلى نتيجة تذكر، مع أن الحاجة لذلك كانت ماسة على أقصى ما يكون، وبخاصة أثناء الأحداث العربية الخطيرة، مثل حرب الأيام الستة، وحرب تشرين الأول/أكتوبر، والتغيرات الاقتصادية والثقافية والاجتماعية في الوطن العربي.

ولو شاءت الجامعة نفسها أن تضع تقريراً عن نشاطاتها وإنجازاتها عبر الأعوام

الخمسة والثلاثين الماضية فإنها لن تجد أكثر من مجلد ضخيم يحتوي مئات القرارات ، ومحاضر عشرات الاجتماعات والمؤتمرات.

وعلى وجه التحديد، فإن المواطن العربي لا يستطيع أن يجد ثلاثين كتاباً جيداً باللغات الحية عن الجامعة العربية، أو القضية العربية. أو الوحدة العربية. وكذلك فإنه لا يستطيع أن يجد عشرة أفلام سينمائية جيدة عن الوطن العربي، وعن الحياة الاجتماعية للأمة العربية، أو ما شاكل ذلك من جوانب الحياة العربية العامة.

وإذا ذهب المواطن العربي إلى الخارج، فإنه لا يستطيع أن يجد أن للجامعة العربية محاضرين، عرباً أو أجنبياً ذوي كفاءات عالية يخطبون في الجامعات والكنايس والأندية العامة، بصورة غير متقطعة، وكذلك فإنه لا يستطيع أن يجد في المكتبات العامة، الكتب الصغيرة عن مختلف شؤون الأمة العربية مكتوبة بصورة شيقة، علمية وموضوعية.

وفي داخل الوطن العربي، ليس للجامعة العربية مجلة أو جريدة منتشرة على صعيد الوطن العربي بأسره، لتثقف الإنسان العربي بالقضايا العربية العامة، السياسية والاقتصادية والثقافية، والاجتماعية. وتقدم له شيئاً غير ما تعطيه الصحف العربية، التي تعنى أكثر ما تعنى بشؤون أقطارها.

وكذلك ليس للجامعة العربية، إذاعة خاصة بها، تختص بالشؤون العربية العامة، وتكون بمثابة ملتقى للمفكرين العرب، بدلاً من أن يهرب المواطن العربي إلى الإذاعة البريطانية وصوت أمريكا بحثاً عن أخبار الوطن العربي ومختلف شؤونه.

وقد أصبحت معظم دول العالم تخصص في برامجها الإذاعية جانباً مهماً للتحدث إلى الأمة العربية، وكلّ ما تهدف إليه إذاعات هذه الدول أن تدفع الجماهير العربية إلى وجهة معينة. أوليس الأجدر أن يكون للأمة العربية إذاعة خاصة بها على الصعيد القومي العام لا على الصعيد القطري؟ أوليست هذه هي أولى المهمات الإعلامية للجامعة العربية، المؤسسة العربية الأم؟

ليست هذه أحلام النهار، هذه أمنيات يمكن تحقيقها، فالأمة العربية معنية بكفاءاتها الفكرية وثروتها المادية، وراثتها الحضاري، وكلّ هذه الأمور وغيرها يمكن تحقيقها بنجاح وسهولة. وأمامنا مثل حيّ وهو إذاعة مونت كارلو، وهو مشروع ليست وراءه عدة دول، وقد أصبحت هذه الإذاعة مرجعاً للمواطن العربي للأخبار والتعليقات. فلماذا لا يكون للجامعة العربية إذاعة تخاطب الإنسان العربي لتجعل منه مواطناً عربياً مدرّكاً لأبعاد قضايا القومية عارفاً بمشاكله الاجتماعية والثقافية والاقتصادية؟ وإلى جانب ذلك تتولى هذه الإذاعة مخاطبة الشعوب الأجنبية الأخرى

بلغاتها فتعمل على تعريفها بالشؤون العربية من ينبوع العربي مباشرة؟ وهل نحن أقل شأنًا من الدول الأخرى التي توجه إذاعاتها إلى شعوب متعددة، بلغاتها ووفق برامجها؟

ويدور بخلدنا موضوع مهم، يكشف عن قصور الجامعة العربية ودولها، ذلك هو موضوع الصهيونية والعنصرية، وقد أصدرت الأمم المتحدة بشأنه قراراً مهماً، فماذا فعل الإعلام العربي في هذا الموضوع؟ كم عدد الكتب التي صدرت بشأنه باللغات الحية؟ كم عدد الندوات والمؤتمرات العالمية التي نظمها الإعلام العربي بهذا الشأن؟ لقد انتهى الموضوع عند عتبات الأمم المتحدة، ولم يحسن الإعلام العربي استخدامه واستثماره بدوام، وفي كل عام. فالصهيونية وحدها هي التي اغتنمت الفرصة، فعبأت الكتاب والمفكرين الأوروبيين، وعقدت الندوات دفاعاً عن الصهيونية، واعتبارها حركة حضارية تحريرية رفيعة الشأن. وانتفعت الصهيونية بقرار إدانة الصهيونية لتمجيد الصهيونية.

وقضية اللاجئين الفلسطينيين، موضوع آخر لم يستطع الإعلام العربي أن ينقله للرأي العام الدولي بصورة علمية مثيرة. على حين أن الإعلام الصهيوني، يتخذ كل يوم من «مشكلة» يهودي سوفياتي واحد يريد أن يهاجر إلى إسرائيل، قضية إنسانية كبرى يشغل بها الرأي العام الدولي زمناً طويلاً.

إن الإعلام الصهيوني، مؤمن عنيد بباطله؛ والإعلام العربي، متخلف متهاون في حقه. الإعلام الصهيوني يتحرك بدينامكية دقيقة بدقيقة. والإعلام العربي يتناقل على الأرض مكبلاً بالروتين. الإعلام الصهيوني وراء دولة واحدة، والإعلام العربي وراء اثنتان وعشرون دولة، كل دولة ترسم له خطأ معيناً، وكل دولة معنية بأن تقذف إليه أقل أبنائها كفاءة وإيماناً.

وبكلمة موجزة، فإن الإعلام الصهيوني هو رسالة عند أصحابه، والإعلام العربي هو منصب عند طلابه.

ومرة أخرى، فإن الجماعة الأوروبية لها نشاط إعلامي يتعلق بشؤونها الخاصة، فهي تخاطب المواطن الأوروبي في كل ما يهمه من الشؤون الاقتصادية والاجتماعية والمالية، بمختلف اللغات، لتعرفه بمشاكل الجماعة وكيفية التغلب عليها، ثم هي تشده إلى الاتحاد الأوروبي.. وهي تفعل ذلك من دون أن تشعر بحرج من قبل الدول الأوروبية التسع التي تتألف منها الجماعة.

ولا بد لنا من كلمة حول التربية والثقافة القومية، ذلك أن الأمة العربية تجد نفسها أمام واقع حزين خيف، فإن خمسة وثلاثين عاماً من عمر الجامعة العربية، بأوضاعها الانفصالية، قد جعلت الإنسان العربي في حالة من الفراغ القومي، تتجاذبه الدعوات

المتعددة، فراح يعاني التمزق الروحي والضياع الفكري، وأصبحنا في حاجة إلى إعلام عربي موجه إلى الأمة العربية أولاً، يعمل على الترشيد والتوجيه السديد.

والجيل العربي الناشئ أحوج ما يكون إلى هذا الترشيد القومي، ومن المؤسف أن الألوف من الطلاب العرب في جامعات القاهرة ودمشق وبغداد ليست لهم مظلة فكرية قومية واحدة تجمع الطالب التونسي، إلى المصري، إلى السوري إلى العراقي.

هؤلاء جميعاً، وهم قادة الأمة العربية في المستقبل، يعيشون الآن في روابط واتحادات إقليمية في العاصمة الواحدة، لا يكاد بعضهم يعرف بعضاً. وهؤلاء مسؤولية الجامعة العربية.

ومرة أخرى ليس هذا الاقتراح خيلاً، فإن الجماعة الأوروبية تعدّ وتنفذ برامج واحدة للطلاب الأوروبيين، رغماً عن تباين لغتهم ومناهلهم الثقافية. وما على الجامعة العربية إلا أن تقلد ما تفعله الجماعة الأوروبية في هذا الباب. بل إن الجامعة العربية قادرة أن تبتدع وتبدع، ولدينا المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم فإنها قادرة على أن تخوض هذا الميدان وتؤدي واجبها الأكمل، ولكن يجب أولاً أن تنسل الجامعة العربية من ميثاقها الانفصالي، وتدخل في ميثاق وحدوي، وحينئذ تصبح الجامعة العربية قادرة على بناء الأجيال العربية الصاعدة بالتعاون مع وزارات التربية في الوطن العربي.

وفي هذا المجال تبرز مفارقة أخرى كبيرة بين ما تفعله الجماعة الأوروبية والجامعة العربية، ذلك أن الأولى قد وضعت ونفذت برنامجاً لتحقيق سياسة تعليمية واحدة^(٣) وبرنامجاً آخر لتدريب المعلمين في الجماعة الأوروبية^(٤). وفي بروكسل أقامت الجماعة «المدرسة الأوروبية»، يفد إليها التلاميذ من أبناء الدول الأوروبية التسع.

هذا وغير هذا، قليل من كثير، يجسّد الفارق الكبير بين الجماعة الأوروبية والجامعة العربية: الأولى اتحادية وهي لذلك ناجحة. والثانية انفصالية وهي لذلك خائبة وفاشلة.

ولكن الخيبة الكبرى أن لا تدرك أنها خائبة فاشلة.

Towards a European Education Policy.

Teachers Training in the European Community

(٣) يعرف هذا البرنامج بـ:

(٤) يعرف هذا البرنامج بـ:

الفصل (الساوس) عشر

تغير كُلّ شيء من المحيط إلى الخليج إلا جامعة الدول العربية

حينما نعود بالذاكرة إلى ربيع عام ١٩٤٥ في رحلة استطلاعية لنتجلى من خلالها حال الأمة العربية في ذلك العهد، تطالعنا صورة واضحة عن المتغيرات الكبرى والتطورات المتلاحقة التي اجتازها الوطن العربي في هذه الحقبة القصيرة من تاريخنا المعاصر.

وهذه التطورات والمتغيرات، قد تفوت انتباه الجيل المعاصر، شأن الوالد الذي لا يلاحظ نمو ولده يوماً بعد يوم. ولكن الدراسة المقارنة الدقيقة، لأوضاع الأمة العربية في الأربعينيات، وما صارت إليه في أيامنا هذه ونحن نطل على الثمانينيات، توضح لنا بكل جلاء، أن أموراً كثيرة، وكثيرة جداً، قد تغيرت وتبدلت إلا الجامعة العربية، فقد بقيت على حالها، ميثاقاً، وكياناً، وأن ما تغير فيها وتبدل كان إلى الأعدل، لا إلى الأفضل.

ولقد كان من المفروض، أن تواكب الجامعة العربية رياح التطور والتغير التي هبت على الوطن العربي خلال ما يزيد على ثلث قرن من الزمان. ولكن شيئاً من ذلك لم يحدث، فقد بقيت الجامعة العربية كيوم ولادتها، ومضت في طريقها مع الزمن يتضخم جسدها يوماً بعد يوم وتتناقل حركتها، ولا تحقق لأمتها الأمل المرتجى والخير المنشود.

وميثاق الجامعة نفسه، هو من أوائل الدلائل على تخلف الجامعة عن موكب التطور الكبير الذي قطعتة الأمة العربية في هذه الفترة، وتكفي قراءة عابرة لبعض نصوص الميثاق لنرى هذه الحقيقة ماثلة أمام العيان:

ولقد ناقشنا في الفصول السابقة كثيراً من مواطن الضعف في الميثاق بما فيه الكفاية، ولكن الناحية التي تعنينا في هذا الفصل أن الميثاق الذي وضع قبل خمسة وثلاثين عاماً لم يعد يصلح للأمة العربية في مجموعته، وهي تواجه المشاكل الضخمة المتعددة التي توشك أن «تهجم» علينا في مطلع القرن الحادي والعشرين، وهو يسرع خطاه إلينا. من غير تمهّل ولا إبطاء، ولنضرب بعض الأمثال.

إن المادة الثانية من الميثاق، وهي التي تتحدث عن التعاون والتنسيق بين الدول العربية في ما يختص بالشؤون الاقتصادية والمالية والثقافية والاجتماعية والصحية، وسائر الأمور التفصيلية التي تدخل في هذا الباب، قد تجاوزها الزمن بمراحل متعددة.

إن الأمة العربية تواجه (اليوم) مشكلات عظيمة اقتصادية واجتماعية، وستواجه (غداً) ما هو أعظم وأوخم، إذا لم تبادر الدول العربية إلى إقامة جامعة عربية جديدة قادرة على الاستجابة للتحديات الكبرى التي تفرغ أبوابنا، ومؤهلة لمعالجة المشكلات التي تواجهها. والمشكلات هذه لا يتسع هذا الفصل إلا لسرد عناوينها.

عندنا أولاً: مشكلة تزايد السكان في الوطن العربي، من دون أن يقابلها نمو في الإنتاج وبخاصة في مواد التموين الغذائي. والأمة العربية ستواجه عاجلاً أو آجلاً خطر مجاعة حقيقية. ويكفي أن نعلم على سبيل المثال، وفي سياق التحذير والإنذار، أن جمهورية مصر العربية سيصبح عدد سكانها في أوائل القرن الحادي والعشرين قرابة ثمانين مليوناً، وكان هذا الرقم الكبير هو مجموع تعداد الأمة العربية بأسرها قبيل عشرين عاماً، أما بقية الدول العربية فإن النمو السكاني فيها سيتضاعف في فترة تتراوح بين عشرين وثلاثين عاماً، ومعنى هذه التقديرات بصورة إجمالية أن تعداد الأمة العربية في مطلع القرن القادم سيصل إلى مائتين وخمسين مليون نسمة من دون أن تقابله النسبة المطلوبة في النمو الإنتاجي وبخاصة في المواد التموينية. فالأمة العربية ستحتاج يومياً إلى مليار رغيف أو ٣٦٠ مليار رغيف في العام الواحد عدا ما تستهلكه من أنواع الغذاء الأخرى، وهذه الأرقام رهيبية يجب أن نحسب لها كل حساب!

وعندنا ثانياً خطر نفاد النفط العربي في منابعه في الوطن العربي، من دون أن نستخدم عوائده الحاضرة في بناء اقتصاد عربي شامل ييسر للأمة العربية الحياة من غير نفط. وتقع تحت هاتين المشكلتين العظمتين، مشاكل اقتصادية ومالية واجتماعية كثيرة لا يتسع المجال للخوض فيها، وهي في مجموعها تتصل، لا برفاه الأمة العربية وسعادتها، ولكن بحياة الكفاف لمواطنيها وشعوبها.

هذا مع العلم أن في الوطن العربي ثروات معدنية متنوعة ضخمة، وكثير منها

غير مكتشف أو معروف، بالإضافة إلى المساحات الضخمة من الأراضي الزراعية والصالحة للزراعة التي تحتاج إلى المكننة والتقنية، لتقدم للأمة العربية بأسرها الغذاء والكساء والدواء، والفائض منها ثروة أخرى للتصدير والتبادل.

وليس بالجواب العلمي السليم أن يقال إن استثمار الأموال البترولية في مشروعات متعددة في الخارج سيكون بنفسه مصدر دخل مضمون لأصحابه. ذلك أن تلك المشروعات عرضة للمصادرة والتأميم، وهبوط الأسعار. وشيوخنا الأوائل لهم حكمة قديمة، وراءها تجربة عريضة، حين قالوا: «المال الذي ليس في بلدك ليس لك ولا لولدك»!

والأمر في مجموعه، في حاضره وفي مستقبله، بالغ الخطورة، لا يمكن معالجته بهذه الطريقة التقليدية البليدة التي نراها في هذا الميثاق التقليدي، وفي نصوصه البليدة.

وكذلك فإن المادتين الخامسة والسادسة اللتين تعالجان الخلافات العربية قد أصبحتا مهترئتين، فقد اخترقتهما الصراعات في ما بين الدول العربية، كما اخترقتهما الدبابات والصواريخ التي استخدمت بين العرب والعرب في مختلف أرجاء الوطن العربي. وهذه النصوص الرخوة ليست بقادرة أن تكبح جماح هذه النزاعات العدوانية التي لا تعكس طبيعة الأمة العربية ولا مشيئتها. ولكن سببها الأول والأخير هو الحكم الجامع من غير وازع ولا رادع.

وتأتي بعد ذلك المادة السابعة من الميثاق التي تجعل الإلزام في قرارات الجامعة منوطاً برغبة دولة عربية واحدة، وفق مزاجها وهواها.

وتتحدث المادة التاسعة عشرة بصدد تعديل الميثاق عن «جعل الروابط بين الدول العربية أمتن وأوثق». وعن إنشاء محكمة عدل عربية في صياغة متسمة بالاستحياء والمواربة. وينتهي بنا المطاف في هذا اليوم ونحن نبحث عن محكمة عدل عربية لتسوي الخلافات العربية فلا نجد لها، وندقق في الروابط بين الدول العربية، فنجدها، أو هن بدلاً من أن تكون «أمتن» كما توقع الميثاق.

ثم يسوقنا الميثاق بعد ذلك إلى الملحق الخاص بفلسطين، الذي يتحدث عن فترة الانتداب البريطاني، ويقصر همه على كيفية تمثيل فلسطين في مجلس الجامعة. وغير ذلك من الإشارات والعبارات التي لا تستطيع أن تتصدى لأكبر خطر يواجه الأمة العربية بأسرها في حاضرها ومستقبلها.

والقارئ لهذا الملحق الناعم الرقيق، يدهشه أن يظل على حاله، بعد أن تطورت

القضية الفلسطينية تلك التطورات الخطيرة ممثلة بقيام إسرائيل وتشريد الشعب الفلسطيني، وتوافر الدلائل الكثيرة على أن أمن الأمة العربية وحدود إسرائيل، أمران لا يلتقيان ولا يتعايشان.

ويأتي بعد ذلك ملحق آخر، وهو يتعلق بالتعاون «مع البلاد العربية غير المشتركة في مجلس الجامعة» والإشارة هنا موجهة إلى الأقطار العربية في أفريقيا، من ليبيا، إلى السودان، إلى تونس، إلى الجزائر، إلى المغرب. ولقد استقلت هذه البلاد العربية الشقيقة وأصبحت أعضاء في مجلس الجامعة ولكن هذا الملحق لا يزال قائماً، بين دفتي الميثاق، ويتحدث عن هذه الأقطار باعتبارها تحت الاحتلال.

ويختتم الميثاق، في النهاية بالنصّ على تعيين «سعادة عبد الرحمن عزام بك أميناً عاماً لجامعة الدول العربية» وقد انتقل عزام باشا إلى جوار ربه، وهو من أعلام القضية العربية رحمه الله، وتبعه أمينان عامان آخران، ولكن هذا «الملحق» لا يزال موجوداً في كتاب الميثاق بكلماته وعباراته!

ومن الطريف أن صدر الميثاق قد استغرق حيزاً غير قليل في ذكر أصحاب الجلالة والفخامة والسمو الملوك والأمراء والرؤساء، المؤسسين الأوائل للجامعة العربية، وتلا ذلك أسماء رؤساء الوفود العربية وأعضائها الذين وقّعوا ميثاق الجامعة العربية، على غير ما جرى عليه الأمر بالنسبة إلى ميثاق الأمم المتحدة أو المنظمات الدولية الأخرى، ما دل منذ أول الطريق، أن الجامعة العربية قد غلب عليها المظهر من دون الجوهر، ولم تجد مكاناً في الميثاق ينصّ على «الأمة العربية» بهذا اللفظ الواضح الصريح!

وبقيت الجامعة العربية بأعضائها السبعة من عام ١٩٤٥ إلى عام ١٩٥٣ وانقضت قرابة عشرة أعوام تعاقبت فيها مراحل الاستقلال على ست دول عربية وهي ليبيا والسودان وتونس والمغرب والجزائر والكويت، فانضمت جميعها إلى الجامعة العربية وما إن حلّ صيف ١٩٦٢ حتى أصبحت الجامعة العربية مؤلفة من ثلاثة عشر عضواً.

وأقبلت حرب الأيام الستة فانهزمت الدول العربية لأنها كانت ثلاثة عشرة، تماماً كما انهزمت في حرب ١٩٤٨ لأنها كانت سبعة. وكانت الأسباب في الهزيمتين كثيرة، منها أن الجامعة لم تكن جامعة.

ثم تعاقبت سبع سنوات أخرى ١٩٦٧ - ١٩٧٤ واستقلت أقطار عربية أخرى فانضمت إلى الجامعة العربية سبع دول عربية أخرى هي اليمن الشعبية الديمقراطية، وقطر، والبحرين، وعمان، واتحاد الإمارات العربية، وموريتانيا والصومال. وفي عام ١٩٧٧ انضمت جيبوتي إلى الجامعة فأصبح عدد أعضائها إحدى وعشرين دولة،

يضاف إليها فلسطين التي منحتها الجامعة لقب «عضو كامل العضوية» تعزية لها عن الوطن السليب.

وهذا التطور في العضوية من سبعة في عام ١٩٤٥ إلى ثلاثة عشر في عام ١٩٦٧، إلى ما يربو على عشرين في عام ١٩٧٧، يطرح السؤال الكبير: وهل تبقى الجامعة العربية على ميثاقها المهلهل القائم، وعلى هيكلها المترهل، ومؤسساتها المشقّ بعضها عن بعض؟

ونحن لو تجاوزنا تعاضم العدد في عضوية الجامعة فلا يمكن أن تفوتنا الحقيقة الأكيدة أن جميع الظروف التي رافقت مولد الجامعة قد تبدلت وتغيرت. بل إن بعض الاعتبارات قد اُتحت من الساحة العربية.

ومن الاعتبارات المهمة التي اُتحت وزالت من الوطن العربي بصورة كلية ونهائية، الاحتلال العسكري الأجنبي الفعلي الذي كان باسطاً ذراعيه وساقيه على معظم أقطار الوطن العربي الكبير. وإذا استثنينا اليمن والحجاز فقد كانت باقي الأقطار العربية تحت الاحتلال أو الحماية، أو الانتداب الأجنبي، من جانب فرنسا في سوريا ولبنان، وتونس والجزائر والمغرب، ومن جانب إيطاليا في ليبيا، ومن جانب الإنكليز في مصر وفلسطين والعراق وشرق الأردن. ولا بُدّ لنا هنا من وقفة قصيرة لتتعرف على مدى «السيادة العربية» التي كان يمارسها المؤسسون الأوائل الذين أنشأوا الجامعة العربية ووضعوا ميثاقها وحددوا أهدافها.

ولنبداً أولاً بمصر (المملكة المصرية) وهي قائدة الأمة العربية، وهي التي تحملت أعباء «مشاورات الوحدة العربية» التي اقترحها وزير الخارجية البريطانية المستر إيدن وأيدتها الولايات المتحدة، كما رأينا في الفصول الأولى. ولعل الجيل العربي الناشئ يصاب بالذهول حين يعلم أن مصر، دولتنا الكبرى، كانت تحت الحماية البريطانية، وكانت القوات البريطانية تحتل مواقع استراتيجية على ترابها الوطني وبخاصة على ضفاف القنال. بل إن المقر الحالي للجامعة العربية قام على أنقاض قشلاق الإنكليز الذي كانت تشغله القوات البريطانية.

ويروي لنا اليوم الرابع من شهر شباط/فبراير من عام ١٩٤٢ الحادثة الشهيرة الرهيبة، حين اقتحمت القوات البريطانية في الساعة التاسعة صباحاً من ذلك اليوم، قصر عابدين، يتقدمها السفير البريطاني اللورد كلرن وبرفقته القائد العام للقوات البريطانية في مصر، وداهمت مكتب الملك فاروق بعد أن تغلبت على الحرس الملكي، وفرضت على الملك أن يقبل حكومة علي ماهر باشا، وينصب مكانه مصطفى النحاس باشا، وهو الذي قاد في ما بعد حملة «مشاورات الوحدة العربية»، ثم أُقيل بعد ذلك

من قبل الملك فاروق، وتولت بعده حكومة مصرية أخرى توقيع ميثاق الجامعة العربية.

كان هذا هو حال مصر، وهي قائدة المسيرة العربية في إنشاء الجامعة، وصائغة ميثاقها وصانعة أهدافها. دولة عربية ناقصة السيادة الوطنية ومحجوبة الإرادة القومية. فضلاً عن أن ظروف الحرب العالمية الثانية التي ابتدأت من عام ١٩٣٩ وانتهت في عام ١٩٤٥، وهذه هي أعوام الحمل والولادة للجامعة العربية، قد جعلت من مصر، أرضاً واقتصاداً وطاقات بشرية تحت تصرف المجهود الحربي الغربي، رضيت مصر أو رفضت.

وانتهت الحرب العالمية الثانية ولم ينته الاحتلال البريطاني لأرض مصر على ضفاف القنال حيث كانت القوات البريطانية في معسكراتها بما يزيد على سبعين ألف جندي. وقامت الجامعة العربية واتخذت القاهرة مقراً لها والاحتلال البريطاني لا يزال على حاله، وتقدم النقراشي باشا، وهو الذي خلف النحاس باشا في توقيع ميثاق الجامعة، إلى مجلس الأمن يشكو بريطانيا بالتدخل في شؤون مصر، ويطالب بجلء القوات البريطانية عن أرض مصر، وبإدراك السير الكسندر كادو، وكان ممثل بريطانيا إلى مجلس الأمن، بالاعتراف بوقائع الشكوى المصرية، «مؤكد أن وجود القوات البريطانية على أرض مصر هو وجود شرعي»!

وكان من المفارقات اللطيفة، أن مصر قد استصدرت عدة قرارات من مجلس الجامعة على مدى سبع سنوات ١٩٤٥ - ١٩٥٢ تؤيد مطالب مصر القومية في جلاء القوات البريطانية عن أرض مصر. مصر تستعين بالجامعة، والجامعة تستعين بمصر، وكلتاهما تبحث عن النصير والمجير. ولم يكن سكان مصر في تلك الحقبة يتجاوزون عشرين مليوناً على أحسن تقدير، وقد تضاعف هذا العدد إلى أربعين مليوناً في ١٩٧٧، كما كانت ميزانيتها العامة أربعة وتسعين مليون جنيه مصري للواردات ومائة وثلاثة ملايين جنيه للصادرات، بعجز تسعة ملايين جنيه مصري.

ومن الأرقام الفصيحة البليغة عائد النفط في مصر، فقد كان في عام ١٩٤٦ في حدود ثلاثة ملايين دولار!

ويلى المملكة المصرية، المملكة العراقية، وكانت الدولة الثانية أهمية في إنشاء الجامعة. فقد كان العراق في حال مصر، مرتبطاً مع بريطانيا بمعاهدة غير متكافئة. وكانت القوات والقواعد البريطانية على أرض العراق كما هي على أرض مصر، وكان السفير البريطاني في بغداد، مثل زميله في القاهرة يدير دفة الحكم إلى حد كبير. وبهذا كان ملك العراق، مثل زميله ملك مصر، يملك ولا يحكم في كثير من الشؤون.

وفي حقبة إنشاء الجامعة كانت ميزانية العراق لا تتجاوز عشرين مليون دينار. ودخله من البترول في حدود خمسة ملايين دينار. أما عدد سكان العراق فلم يكن يتجاوز خمسة ملايين نسمة.

أما المملكة العربية السعودية، وكانت يومئذ في المقام الثالث بين دول الجامعة. فقد كانت دولة فقيرة، وثروتها الكبرى تتجسد في شخصية الملك عبد العزيز الضخمة وشجاعة الإخوان الوهابيين واستمساكهم بصفاء الإسلام. وقد كان دخل البترول السعودي في تلك الحقبة في حدود ثلاثة عشر مليون دولار، وكانت تتلقى أثناء الحرب العالمية الأولى معونة مالية من بريطانيا قيمتها خمسة آلاف جنيه إسترليني ذهب شهرياً. وأثناء الحرب العالمية الثانية استلقت السعودية مبلغ عشرة ملايين دولار من شركة الزيت قرضاً على سبع سنوات ١٩٣٩ - ١٩٤٦، كما تلقت معونات مالية أمريكية بموجب «قانون الإعارة والتأجير» ومثلها من الحكومة البريطانية.

أما الجمهوريتان العربيتان السورية واللبنانية فقد كانتا تحت الاحتلال الفرنسي في أوائل الحرب العالمية الثانية، ثم وقعتا تحت الاحتلال البريطاني، ومعه الاحتلال الفرنسي في عهد الرئيس ديغول، وقد شاركت هاتان الدولتان في مشاورات الوحدة العربية قبل أن تستكملا الاستقلال والسيادة والحرية. وقد خاض الشعبان السوري واللبناني معركة تحررية ضدّ القوات الفرنسية بعد قيام الجامعة العربية بشهرين، وطلبا النصر من الجامعة العربية، وهي خالية من كل أسباب النصر. وكان سكان سوريا في تلك الفترة في حدود ثلاثة ملايين نسمة، على حين كان سكان لبنان فوق المليون نسمة بقليل، ولم تتجاوز ميزانية الدولتين في مجموعهما مائة وأربعة ملايين ليرة.

والدولة السادسة، وهي «إمارة شرق الأردن» وهو اسمها الرسمي الذي كانت تعرف به عند توقيع ميثاق الجامعة، فهي أقل الدول العربية سيادة وحرية، فقد كانت مقيدة بمعاهدة بريطانية شديدة القيود، ولم يتجاوز عدد سكانها وقتئذ ثلث مليون نسمة، وكانت ميزانيتها العامة في حدود مليون ونصف مليون جنيه. وكانت بريطانيا تمول الجيش الأردني، وتؤمن له السلاح والذخيرة. وتزوده بالقيادة ورئاسة الأركان، وكلهم من البريطانيين.

وعلى هذا الحال كانت إمارة شرق الأردن، أحد المؤسسين لجامعة الدول العربية، وكان مقدراً لها أن تبلغ مرحلة الاستقلال في ما بعد، وأن يصدر مجلس الجامعة قراراً بالتهنئة باستقلالها وقد استبدلت اسمها ليصبح المملكة الأردنية الهاشمية.

أما الدولة السابعة، وهي المملكة المتوكلية اليمنية، فقد كانت البيانات الصحيحة بشأنها غير معروفة في المراجع العربية والأجنبية، سكاناً وميزانية. وكانت

حقاً مصنونة من الاحتلال الأجنبي، لتكون تحت احتلال الفقر والفاقة والتخلف. ولم يكن لها سفارات في الخارج، وكانت المفوضية السعودية في لندن هي التي تتولى رعاية المصالح اليمنية في المملكة المتحدة.

وكان هذا هو حال الدول العربية السبع، التي أنشأت الجامعة العربية، سيادة وحرية واقتصاداً. دول فقيرة أفراداً وجماعة، معظمها تحت الاحتلال الأجنبي، يصرف الاستعمار سياستها العامة.

ومن الطريف أن الملك عبد الله، وهو الذي كانت مملكته أكثر الدول العربية وقوعاً تحت السيطرة البريطانية، قد ترك لنا في مذكراته الرشيدة، عبارة بالغة الدلالة يصف فيها حال الجامعة العربية ومؤسسيها حين قال: «الجامعة العربية. جراب أدخلت فيه سبعة رؤوس. بسرعة عجيبة في وقت كانت فيه سوريا ولبنان تحت الانتداب الفرنسي، وشرق الأردن تحت الانتداب البريطاني، والعراق ومصر تحت المعاهدتين (البريطانيتين) فالدول العربية كانت حينذاك في قيود انتدابية وعهدية. إما قيد احتلال، أو قيد عهد أو قيد جهالة»^(١).

ثم ذهب الملك عبد الله إلى أبعد من ذلك فقال في ختام عبارته: «ويظن الغريب الراضي عن هذه الجامعة أنها ستكون خير أداة لدوام الانتدابات ودوام الأحكام العهدية. وإني تارك لغيري تفسير هذه الظنون» وهذه إشارة غاضبة على بريطانيا فجرتها طموحات الملك عبد الله التي لم تستطع بريطانيا أن تحققها له في إطار «سوريا الكبرى» أو «الهلال الخصيب»!

وإذا كان الملك عبد الله قد كتب هذه المذكرات بعد قيام الجامعة بخمس سنوات، فإن رئيس وزرائه توفيق باشا أبو الهدى الذي تولى دفة المفاوضات مع النحاس باشا في إنشاء الجامعة العربية، فإنه لم يكتف بشرحه المستفيض عن أوضاع إمارة شرق الأردن والقيود التي تحد من حريتها وسيادتها، ولكنه تناول كذلك بالشرح الحالة في سوريا وأكد في محضر المشاورات «أن الانتداب وإن كان قد ألغي عن سوريا إلا أنه لا يزال قائماً فعلاً. فالجمارك والأمن العام والشؤون الخارجية لا تزال بأيدي الفرنسيين، وليس هناك تمثيل دبلوماسي أو قنصلي في الخارج. والجنرال ديغول وكاترو كانا قد أعلنّا تمسكهما ببقاء الانتداب على سوريا. إلى أن يتم استبداله بمعاهدة مع فرنسا تكفل لها وضع الدولة الممتازة».

(١) عبد الله بن الحسين، مذكرات الملك عبد الله بن الحسين، في مقدمة وإشراف مصطفى خرسا،

تلك هي الحالة العامة التي كانت «تغوص» فيها الدول السبع، التي أنشأت الجامعة قبل خمسة وثلاثين عاماً. إنها حالة من الفقر العام، في السيادة والقومية، والاقتصاد الوطني وسائر جوانب الحياة العامة.

أما (اليوم) ونحن نكتب هذا الفصل في ختام (عام ١٩٧٧) فقد أصبحت الدول السبع مستقلة استقلالاً كاملاً وتمتع بالسيادة الوطنية الشاملة وخرجت الرؤوس السبعة من الجراب، كما ذكر الملك عبد الله، وكانت مملكته في جملة الخارجين. ثم انضم إلى الدول السبع، أربع عشرة دولة عربية أخرى كاملة السيادة والحرية. وبعد أن كانت ساحة الجامعة العربية في عام ١٩٤٥ قاصرة على رقعة محدودة من الوطن العربي، اتسعت منطقة الاختصاص فأصبحت في يومنا هذا شاملة للوطن العربي بأسره من المحيط إلى الخليج. وبعد أن كانت الجامعة يوم نشوئها تتعامل مع خمسة وثلاثين مليوناً من المواطنين، أصبح «رعاياها» مائة وأربعين مليون نسمة، وإن كانوا في الواقع الرسمي رعايا لعشرين دولة مستقلة.

هذه أرقام بالغة الدلالة، ولكن الأرقام الاقتصادية والمالية، أعظم دلالة وتعبيراً: فقد تعاظمت القوة المالية والاقتصادية للأمة العربية أكثر من خمسة وثلاثين ضعفاً في اليوم الواحد، خلال عمر الجامعة في الأعوام الخمسة والثلاثين التي سلختها في مسيرة الزمن. وإن الجداول التفصيلية في المراجع العلمية توضح لنا بكل جلاء أن الثروة العربية قد أصبحت عملاقة حقاً، وأصبحت من أكبر عوامل الاقتصاد العالمي العملاق.

ونحن لو اقتصرنا على ثروة النفط وعوائده الضخمة، واستثنينا موارد الدخل القومي العربي الأخرى، لتجسدت أمامنا قدراتنا الاقتصادية والمالية، على هيئة مارد جبار يلف العالم بأسره بين ذراعيه، إذا «عصره» اختنق، وإذا احتضنه ترعرع وتألّق. ووراء هذه الكتابات والمجازات شواهد حية تتمثل في حياة الناس أجمعين.

ويكفي أن نعود بالذاكرة إلى النصف الأول من عام ١٩٧٤ حينما قامت الدول العربية، بتدابير تخفيض إنتاج البترول، مجرد التخفيض، وكان من نتيجة ذلك أن اضطرب الاقتصاد العالمي بأسره. وأصبح البترول يمثل «الرعب الأكبر» في دنيا الاقتصاد والمال والأعمال.

وانقلبت موازين القوى في الساحة العالمية، وإن كان الجانب العربي لم يصل بعد إلى إدراك هذه الحقيقة، أو أنه لا يملك الرغبة والإرادة في الإيمان بهذه الحقيقة. فقد أصبح العالم الغربي، بصورة خاصة، تحت رحمة القرارات الاقتصادية العربية، بعد أن كان الوطن العربي في أكثر أقطاره، تحت رحمة الدول الغربية حماية ووصاية، في

السياسة والاقتصاد. من ذلك مثلاً، أن السعودية، وهي قوة اقتصادية عالمية، كانت في عهد مؤسسها الكبير الملك عبد العزيز آل سعود تتلقى عوناً مالياً سنوياً من بريطانيا أول الأمر، ثم من أمريكا في ما بعد، ومثلها الكويت وقطر والبحرين، والمحميات التسع التي أصبحت دولة الإمارات العربية. كانت كلها تتلقى مساعدات مالية مقررة من الخزنة البريطانية عاماً بعد عام. ومن ذلك أن كلاً من ليبيا وإمارة شرق الأردن في أوائل عهديهما، كانتا تتلقيان عوناً مالياً يصل إلى نصف ميزانيتيهما.

وأين نحن (الآن)؟ نحن الآن في سدرتنا المنتهى ﴿إذ يغشى السدرة ما يغشى﴾^(٢). وأستغفر الله من هذا التشبيه. إن ثرواتنا البترولية وغير البترولية قد أصبحت تحسب بالأرقام الفلكية. نحن الآن، نقدم المساعدات للذين كانوا يقدمون لنا المساعدات، وعلى مستوى أكبر وأضخم. في أوروبا وفي أمريكا. بالإضافة إلى مساعداتنا للدول الأفريقية والآسيوية.

ونحن الآن، أصبح لنا دور مرموق، فقد غدت عواصم الخليج تعج بالرواد والقُصّاد من رؤساء أفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية، يطلبون من دولنا العربية أن تمدّ إليهم يدّ العون. ولا بُدَّ من بعض الشواهد، لنعرف قدرنا، الذي لا نعرفه أو لا ندرك مداه.

ويكفي أن نشير إلى المساهمات المالية لثلاث دول عربية فقط، لصالح الدول الأفريقية خلال مؤتمر القمة العربي الأفريقي الذي عقد في شهر آذار/ مارس من (هذا العام) ١٩٧٧: فقد بلغت مساهمة السعودية ألف مليون دولار، ومساهمة الكويت مائتين وأربعين مليون دولار، ومساهمة دولة الإمارات مائة وسبعين مليون دولار. هذا بالإضافة إلى مساهمات الدول العربية الأخرى. وبالإضافة إلى المشاركة العربية في برامج التنمية الدولية بالنسبة إلى أفريقيا عن طريق الأمم المتحدة وغيرها، وكذلك ما تقدمه المؤسسات المالية العربية المعنية بالقروض والمعاونة الفنية.

وفي دراسة إحصائية كُشف النقاب أن جملة المساعدات العربية المدفوعة فعلاً إلى الدول النامية بلغ ٣,٦ مليار دولار وهو ما يوازي قرابة ٤ في المائة من الناتج القومي لدول البترول، على أن المساعدات التي قدمتها الدول الصناعية إلى العالم النامي في تلك السنة قد بلغ ثلاثة أعشار الواحد في المائة فقط. وعلمنا أن نتأمل.

وكان تاج هذه المساعدات المالية السخية، مبلغ اثني عشر مليون دولار، رصدتها الدول العربية لمساندة حركات التحرر الأفريقية، على حين أن الثورة الجزائرية المجيدة لم

(٢) القرآن الكريم، «سورة النجم»، الآية ١٦.

تكن تحلم ببعض هذا المبلغ في ذروة نضالها البطولي في ساحة الجهاد والاستشهاد.

ولسنا بصدد دراسة ثرواتنا الاقتصادية، فذلك لا يتسع له هذا الفصل ولا هذا الكتاب، وكلّ ما أردناه من هذه اللوحة العابرة أن نؤكد النتيجة الحتمية بأن الجامعة التي أسستها دولها الفقيرة المعذمة لا يصحّ أن تبقى كما أسست، بعد أن أصبحت دولها تملك هذه الثروات الطائلة.

وربما كانت تعبيرات الشباب من هوة السيارات، أقرب إلى إدراك هذه الحقيقة، فإن السيارة من موديل ١٩٤٥ يجب أن يكون مكانها في حوانيت الخردوات، ويجب أن تستبدل بسيارة موديل ١٩٧٧، وهذا هو الحال بالنسبة إلى الجامعة العربية. فإنها حين تغدو مواكبة للمتغيرات والتطورات التي حدثت في نفسها، في دولها، تصبح جديرة بحمل أمانة الأمة العربية، ومؤهلة لأداء رسالتها.

وإلى هنا، فإن الحديث يتصل بالجوانب الاقتصادية من حياتنا القومية ولكن جانباً آخر يدعو بإصرار، أن نقيم الجامعة من جديد. فإن الأمن العربي قد «هجمت» عليه عوامل جديدة لم تكن قائمة عند قيام الجامعة بالصورة الرهيبة أماننا اليوم، على الأقل. وأعني بذلك وجود إسرائيل. ولنبدأ من البداية.

حينما أنشئت الجامعة العربية، في عام ١٩٤٥ كما فصلنا ذلك في الفصول السابقة. لم يكن في فلسطين إلا جالية يهودية لا يزيد عدد سكانها على ستمائة ألف نسمة. وكانت فلسطين تحت الانتداب البريطاني، وتحدث عنها ميثاق الجامعة في الملحق الخاص في إطار أوضاعه الدولية. وتطور الأمر في ما بعد إلى حالة معروفة التفاصيل، فقد قررت الأمم المتحدة إقامة دولة يهودية على مساحة تزيد قليلاً عن نصف أرض فلسطين. ثم توالى التوسع والعدوان اليهودي إلى أن أصبحت إسرائيل نتيجة لحرب الأيام الستة محتلة لجميع أراضي فلسطين، ومعها الأرض العربية من جبل الشيخ إلى شرم الشيخ.

ثم جاءت حرب تشرين الأول/أكتوبر المجيدة عام ١٩٧٣ فأثبتت في جملة ما أثبتت قدرة المقاتل العربي وشجاعته، ولكن لم تستطع الدبلوماسية العربية أن تحقق مكاسب سياسية على مستوى العمل العسكري. وبقيت الأرض العربية تحت الاحتلال.

ولو شئنا أن نرسم خطأ بيانياً لهذا الصراع العربي الإسرائيلي منذ بدايته، لرأيناه قفز صاعداً بالنسبة إلى إسرائيل وهوى منحدرًا بالنسبة إلى الأمة العربية. ولا شك أن الأسباب كثيرة من جملتها ومن أهمها، أن الجامعة العربية ليست أداة صالحة لقيادة هذا الصراع، وأنها إذا بقيت على حالها القائم، فسيظل الخطّ البياني على حاله، صاعداً لصالح العدو، مرحلة بعد مرحلة.

والواقع أن الأعوام الخمسة والثلاثين من عمر الجامعة العربية، ومن عمر هذا الصراع العربي الإسرائيلي، قد أثبتت مخاطر كبيرة كان يظن أنها من باب الوهم أو التهويل. ولكن مواقف إسرائيل منذُ حرب تشرين الأول/أكتوبر إلى يومنا هذا قد وضعت الأمة العربية أمام حقائق رهيبة لا يمكن أن تتحملها الجامعة العربية في أوضاعها الحاضرة. إلا إذا كان الحكم العربي المعاصر يريد أن يفرض بأمن الأمة العربية في حاضرها ومستقبلها، بالإضافة إلى التفريط بفلسطين، وهذا ما لا نريد أن نقوله.

وحسبنا أن نطلب إلى الحكم العربي المعاصر أن يقرأ، إن لم يكن قد قرأ، خطاب موشي ديان وزير خارجية العدو في الأمم المتحدة في العاشر من شهر تشرين الأول/أكتوبر من عام ١٩٧٧ حين أعلن أن إقامة المستوطنات في «السامرة واليهودية»، وهو التعبير اليهودي عن الضفة الغربية، «هو أمر شرعي، وأن الأردن وغيرها من الدول العربية لا تستطيع أن تدعي سيادة على الضفة الغربية أكثر من حق إسرائيل فيها، وأن إسرائيل صاحبة الحق في السيادة الوطنية في الأرض القديمة والتاريخية للشعب اليهودي»، وغير ذلك مما يعني بكلمات مختلفة، حق اليهود في الأرض الممتدة من النيل إلى الفرات.

ولو أن كتاب اليهود القدامى الذين وضعوا أسفار العهد القديم، قد عرفوا التعبير الجغرافي الجديد من المحيط إلى الخليج لرددوه في هذه الأيام بدلاً عن تعبير من النيل إلى الفرات.

وهذا الموضوع يمكن أن يضع فيه المرء كتاباً بأكمله يبسط فيه خطورة الحركة الصهيونية وديناميكيتها، ولكننا نكتفي في هذا المجال بأحدث صورة خطيرة عن وجود إسرائيل في الوطن العربي. تلك هي الصورة الدقيقة التي رسمها الفريق أول محمد عبد الغني الجمصي في البيان الخطير الذي ألقاه أمام مجلس الشعب المصري بتاريخ ١٦ - ٣ - ١٩٧٧، وقد أبرز فيه النقاط الرئيسية الآتية:

أولاً: إن إسرائيل، ورغمما عن حرب تشرين الأول/أكتوبر، ما زالت تؤمن بعقيدة القوة، وإنها تدخل في سباق رهيب لامتلاك القوة العسكرية. فتبنت سياسة طموحة لتدعيم قواتها العسكرية، وتسليحها بأحدث الأسلحة. وتمكنت من استعواض خسائرها في الحرب وإضافة قدرات جديدة لقواتها المسلحة.

ثانياً: زادت إسرائيل من حجم الإنفاق العسكري بشكل حاد ومستمر، فبينما كان هذا الحجم يمثل في عام ٧٢/٧٣ حوالى ٣٠ في المائة من إجمالي ميزانيتها ارتفع ارتفاعاً حاداً بعد الحرب مباشرة في العام التالي ليصبح ٥١ في المئة، وهكذا في الأعوام التالية.

ثالثاً: تزايد حجم المساعدات العسكرية من الولايات المتحدة الأمريكية بشكل واضح، إذ بلغ حجم هذه المساعدات في السنوات الثلاث الماضية حوالى خمس مليارات دولار، وكان أبرزها ما قدمته لها الولايات المتحدة الأمريكية بعد الحرب مباشرة عام ١٩٧٤ إذ بلغت قيمته مليارى دولار ونصف المليار.

رابعاً: قامت إسرائيل برفع نسبة تعداد قواتها المسلحة من ٩ في المائة عام ١٩٧٢ إلى اثني عشر ونصف في المائة عام ١٩٧٦، بذلك بلغ حجم قواتها المسلحة عام ١٩٧٦ حوالى أربعمئة ألف جندي بزيادة قدرها مائة وخمسة وعشرين ألف جندي في عام ١٩٧٣.

خامساً: وضعت إسرائيل نظاماً للخدمة العسكرية بحيث يتحول معظم الشعب إلى جيش من المقاتلين يشارك فيه كُـلُّ قادر على القتال كُـلِّ بحسب سنة وقدراته، حتّى أصبح الفرد الإسرائيلي يقضي من حياته أربعين عاماً خاضعاً خضوعاً مستمراً للنظم العسكرية ومشاركاً في الخدمة الميدانية بشتى مجالاتها.

سادساً: ركزت إسرائيل، فوق ما تقدمه الولايات المتحدة لها من السلاح والذخيرة، على زيادة إنتاجها من الصناعات الحربية فارتفعت قيمته من أربعمئة وسبعين مليون دولار عام ١٩٧٣ إلى ٦٥٠ مليون دولار عام ١٩٧٥. وارتفعت قيمة صادراتها من المنتجات العسكرية من ٧٥ مليون دولار عام ١٩٧٣ إلى ١٢٠ مليون دولار عام ١٩٧٥.

سابعاً: لقد زادت إسرائيل بعد حرب تشرين الأول/أكتوبر من اهتمامها بشؤون الطاقة الذرية. وهي ترفض دائماً مطالب الوكالة الدولية للطاقة الذرية بالتفتيش، كما رفضت التوقيع على ميثاق حظر انتشار الأسلحة الذرية.

ثمّ يخلص الفريق الجمصي في بيانه إلى التوكيد بأن «الاستراتيجية العسكرية الإسرائيلية ما زالت كما هي لم تتغير، وأن إسرائيل تعمل على الدوام على الاحتفاظ بقوة عسكرية متفوقة على العرب، وأن على الأمة العربية أن تدرك أن أمتها واحدة لا تتجزأ، وأن أي صراع مسلح جديد سوف تتأثر به دول عربية أخرى لم يسبق لها أن خاضت الحرب بطريقة مباشرة، وأن أي حرب قادمة ستنتشر لتشمل الساحة العربية كلها. وأن خلق القوة العسكرية العربية القادرة هو التعبير الواقعي الوحيد عن قوة العرب، وهو الوسيلة العملية الضرورية لتأمين سلامتهم القومية».

والمواطن العربي حين يقرأ بيان الفريق الجمصي، وهو أكبر شخصية عسكرية في العالم العربي، يرى البون الشاسع بين الفكر العسكري العربي الصاعد، والفكر السياسي العربي الهابط، ويكاد يرى أن الأول غريب عن الثاني. وأنهما لا ينتميان إلى

أمة واحدة أو حتى إلى دولة واحدة! وكائناً ما كان الأمر، فإن المخاطر الرهيبة التي حددها الفريق الجمصي لا يمكن التصدي لها في إطار الجامعة العربية كما هي قائمة الآن. وكذلك فإن المواقف الرفيعة التي دعا الجمصي إلى اتخاذها، لا يمكن بلوغها عن طريق الجامعة العربية نفسها. وليس عند الأمة العربية «أداة» أخرى للعمل العربي المشترك غير الجامعة. ولكن الجامعة هذه، كما أثبتت تجارب الأعوام الخمسة والثلاثين، أداة غير صالحة بل غير مؤهلة إلا للهزائم المتلاحقة.

وبعد، فقد أثبتت الجامعة العربية في مسيرتها المتغيرة الطويلة أنها ذات جدوى وحيدة، هي أنه لا جدوى فيها. وأن الخير كُـلُّ الخير أن تبني من جديد. فإنه لا صلاح لها بالتعديل أو التبديل، وكذلك فإنها لا تقوى على الترميم، فإن جدرانها متهاوية تكاد أن تلامس الأرض. ولم يعد أمام الأمة العربية إلا أن تبنيها من جديد.

إن الجامعة العربية لا تصلح للحاضر ولا للمستقبل، ولا بُدَّ لنا من جامعة جديدة من أجل المستقبل، مستقبل أكرم وأعظم.

الفصل السابع عشر

جامعة عربية جديدة:

الخطوة الأولى على طريق الهدف الكبير

كلما انعقدت الجامعة العربية، في دورة عادية أو غير عادية، وقد بلغت حتى (الآن) ستاً وثمانين دورة، عبر خمسة وثلاثين عاماً، هبّ الرأي العام العربي ليعرب عن مشاعر الغضب والحزن معاً لما آل إليه حال الجامعة العربية، وأوضاعها وتصرفاتها. وتنطلق أقلام المفكرين العرب، في المشرق والمغرب على السواء، ينعون على الجامعة جمودها وينادون بإصلاحها.

أما عامة الناس، ومن إليهم من الطبقات التي تمثل الرأي العام الشعبي، فإنها أصبحت لا تلقي بالاً إلى الجامعة العربية وقراراتها، حتى ولو كانت على مستوى القمة. وكانت مؤتمرات القمة في أول عهدها تثير اهتمام الأمة العربية في جميع أقطارها، ولكن ما إن رأتها الجماهير قليلة الجدوى حتى انصرفت عنها ولاذت بالهزء تعبر عن ألمها بالنكتة الساخرة. وشرّ ما يصيب الحكم، أي حكم، أن ينقلب إلى تندر في مقاهي الحواضر، وسمّر في مضافات القرى.

وقد تسربت غضبة الجماهير العربية على الجامعة إلى صميم أروقته، فأطلقت الأصوات من حين إلى حين، تدعو إلى مراجعة ميثاق الجامعة بالتعديل والتبديل فأدرجت على جدول أعمال الجامعة اقتراحات تتناول شؤون الجامعة المختلفة، وكانت هذه الاقتراحات صادرة عن قادة العرب، وبعضهم وفاء لماضيهم النضالي الوجدوي، وبعضهم للاستهلاك المحلي، وبعضهم الآخر لامتنصاص نقمة شعوبهم عليهم، ولا بُدّ لنا من عرض موجز لهذه المحاولات لتتعرف على كنتها ومصيرها!

لعل أول محاولة لتعديل ميثاق الجامعة كان تلك التي صدرت عن الحكومة السورية، في اقتراحها في ١٩ شباط/فبراير ١٩٤٨، «بأن يمتنع أعضاء الجامعة عن

التفاوض والتعاقد مع الدول الأجنبية إلا بعد التفاهم على أساس هذا التعاقد ومواده ضمن الجامعة، وأن لا تدخل أي من دول الجامعة في مفاوضات مع دولة أجنبية، تستهدف قبولها التزامات سياسية أو عسكرية أو اقتصادية أو مالية، إلا بعد إعلام الجامعة رسمياً برغبتها هذه، وليس لها أن توقع اتفاقية من هذا النوع إلا بعد أن يقرر مجلس الجامعة أن الالتزامات التي تحويها الاتفاقية لا تتعارض مع مصالح الجامعة ومصالح أحد أعضائها». وواضح أن الاقتراح السوري «يقتلع» المحور الرئيسي الذي يقوم عليه ميثاق الجامعة. وهو السيادة المطلقة للدول العربية، فهو يقيد «حرية» تعاقدتها بما تفرضه «مصالح الجامعة أو مصالح أحد أعضائها».

ولكن الاقتراح السوري لم يلقَ قبولاً، ولقي مصيره بين محفوظات الجامعة العربية شأنه شأن كل اقتراح قومي أصيل، ولم يقف الأمر عند هذا الحد، بل إن الدول الأعضاء في الجامعة، لم يترددوا في أن يتعاقدوا مع هذه الدولة الأجنبية أو تلك، باتفاقات اقتصادية وعسكرية ومالية، تتعارض مع مصالح الجامعة أو مصالح أحد أعضائها. وذلك هو «سلوك» الدول العربية عبر خمسة وثلاثين عاماً، ولا يتسع المجال لسرد تفاصيله.

وتلا ذلك عقد معاهدة الدفاع المشترك والتعاون الاقتصادي بين دول الجامعة المعقودة عام ١٩٥٠ وقد تضمنت تعديلاً لبعض المبادئ التي أخذ بها ميثاق الجامعة وفي مقدمتها قاعدة الإجماع: إذ نصّ في المادة السادسة أن ما يقرره مجلس الدفاع المشترك بأكثرية ثلثي الدول الأعضاء يكون ملزماً لجميع الدول المتعاقدة.

ونصت المادة الثانية أن لمجلس الدفاع المشترك «أن يتخذ التدابير والوسائل بما في ذلك استخدام القوة المسلحة لردّ أي اعتداء يقع على أية دولة من الدول الأعضاء ولإعادة الأمن والسلام إلى نصابهما».

ولكن ميثاق الضمان الجماعي جاء «ليكحلها فأعماها» كما يقول المثل العامي، فقد نصت المادة الحادية عشرة من الميثاق العربي «أن ليس في أحكام هذه المعاهدة ما يمس أو يقصد به أن يمس بأية حال من الأحوال الحقوق والالتزامات المترتبة والتي ترتب للدول الأطراف فيها بمقتضى ميثاق هيئة الأمم المتحدة أو المسؤوليات التي يضطلع بها مجلس الأمن في المحافظة على الأمن والسلام الدولي».

وبذلك أصبح ميثاق الضمان الجماعي العربي ذيلاً لميثاق الأمم المتحدة وأصبحت الجامعة العربية ذنباً للأمم المتحدة ومجلس الأمن الدولي. وحصيلة ذلك كلّها، وهذه هي المأساة، أن الدول العربية تعطي للأمم المتحدة من الاختصاصات ما لا تعطيه للجامعة العربية.

وفي أيلول/سبتمبر ١٩٥٩ قدّم وفد المملكة المغربية مذكرة إلى الجامعة العربية يطالب فيها «بإعادة النظر في ميثاق الجامعة ومراجعة الأسس التي قام عليها. لأن ميثاق الجامعة قد مضى على توقيعه أربعة عشر عاماً. ولأن الظروف الدولية التي وضع فيها الميثاق قد تغيرت. ولأن جامعة الدول العربية قد مرت خلال هذه الحقبة بتجارب متنوعة. ولأن وضعيات الدول العربية قد تغيرت». وأجل الموضوع إلى اجتماعات تالية، وسلكت المذكرة المغربية طريقها إلى خزانة المحفوظات!

وانعقدت الدورة الثانية والثلاثون لمجلس الجامعة في الدار البيضاء في المغرب فألقى الملك محمد الخامس، ملك المغرب، خطاباً افتتاحياً، اقترح فيه «أن يجتمع أقطاب الأمة العربية للنظر في المهمات الجديدة للجامعة ودراسة الوسائل التي يستطيع بها حلّ المشاكل الداخلية والخارجية التي تواجه البلدان العربية». ثم أشار في كلمته إلى أن «دولاً لا تجمعها لغة ولا دين تتداني من بعضها تحت تأثير المنافع المشتركة مكونة في ما بينها اتحادات سياسية أو عسكرية أو اقتصادية أو ثقافية، والأقطار العربية التي تجمع بينها روابط الدين واللغة والتاريخ والجوار واشتراك المصالح ووحدّة الشعور والمصير هي أولى الأقطار بالتقارب وأجدرها بالاتحاد وأحرارها بجمع القوى، وتوحيد الجهود»، وانتهت اجتماعات الجامعة من دون أن تتخذ إجراء معيناً بصدد هذه الدعوة، وانطوت في صدر صاحبها بعد أن التحق بجوار ربه رحمه الله.

واستمرت الدعوة لمراجعة الميثاق متواصلة وبخاصة من الرأي العام العربي، فتألفت لجنة من ممثلي الدول الأعضاء للنظر في تعديل الميثاق. وواصلت اللجنة أعمالها في عدة جلسات، وتكاثرت الاقتراحات وتضاربت الآراء وانتهى عمل اللجنة إلى متاهات لا نهاية لها.

وفي مؤتمر القمة العربية الثالث الذي انعقد في الدار البيضاء في أيلول/سبتمبر ١٩٦٥ عاد موضوع مراجعة الميثاق إلى جدول الأعمال فقد تقدم وفد العراق بمذكرة لدعم الجامعة وتطوير ميثاقها، وبحثها مجلس وزراء الخارجية العرب، وحينما عرض الأمر على مجلس الملوك والرؤساء أصدروا قراراً «بإحالة المذكرة العراقية إلى اللجنة المؤلفة في الجامعة لبحثها وتقديم تقرير عنها».

واجتمعت لجنة الجامعة في شهر شباط/فبراير ١٩٦٦ لدراسة الموضوع من جديد، وتقدمت الحكومة العراقية باقتراحات محددة، وتبعتها حكومة الجزائر باقتراحات أخرى. وطرحت الحكومة السورية مشروعاً مفصلاً، ثم توحدت هذه الاقتراحات في مشروع جديد لتعديل الميثاق. واستقرّ الرأي في اللجنة، بعد جلسات عديدة على اتخاذ ميثاق الجامعة أساساً للبحث بحيث يجري التحويل

والتبديل في بعض موادّه في ضوء الاقتراحات التي تتقدم بها الدول العربيّة.

وجاءت بعد ذلك حرب الأيام الستة، وما لحقها من هزيمة نكراء. فاحتجب موضوع الجامعة العربيّة زمنًا ولكنه عاد إلى الظهور مرة ثانية ولكن على أساس تطوير الجامعة في إطارها القائم، من غير تعرض لميثاقها. وهي محاولة لا بُدَّ أن تفضي إلى الفشل، لأن الميثاق هو بيت الداء، في بيت العرب. ولا بُدَّ لهذا الميثاق أن يكتب من جديد، في أهدافه ومبادئه. وهنا يبرز السؤال الكبير: وما هو الأساس الذي ينبغي أن يقوم عليه الميثاق الجديد؟

والجواب بكل صدق وأمانة ووضوح: إن المحور الذي يجب أن يدور حوله الميثاق الجديد هو الوحدة. وحتى لا يجفل الحكم العربي المعاصر، فإن الوحدة التي نقصد إليها هي وحدة الخطوة خطوة، الوحدة المدروسة. والوحدة التي يسبقها تنسيق وتمهيد. وبكلمة موجزة، وحدة المراحل المحددة بتوقيت زمني: تواريخ مكتوبة، عاماً، وشهراً، ويوماً.

ولسنا ننكر أن «الوحدة» بهذا النصّ لم تكن هدفاً معلناً في ميثاق الجامعة العربيّة ولا في «سلفه» بروتوكول الإسكندرية، ولكن الإنصاف يقتضينا القول بأن المؤسسين الأوائل للجامعة العربيّة، لم يستبعدوا النصّ على الوحدة في الأربعينيات إلا لظروف وأسباب كثيرة بسطناها بصورة وافية في الفصول الأربعة الأولى.

ولكن محاضر المشاورات والخطب الرسمية التي أُلقيت لمناسبة توقيع الميثاق، وفي مراحل إعدادها، تثبت من غير شك أن الحكومات العربيّة السبع كانت تعتبر أن «مجرد» قيام الجامعة العربيّة هو الخطوة العملية الأولى للوحدة. وأن «التعاون والتنسيق» بين الدول العربيّة سيؤدي في النهاية إلى قيام الوحدة بصورة طبيعية.

بل إن الذين صاغوا الميثاق قد حرصوا أن يضعوا نصاً صريحاً في مادته التاسعة يقول: إن من حقّ دول الجامعة «الراغبة في ما بينها في تعاون أوثق وروابط أقوى مما نصّ عليه هذا الميثاق أن تعقد بينها من الاتفاقات ما تشاء لتحقيق هذه الأغراض»، ثمّ ذهبت المادة التاسعة عشرة إلى القول بجواز تعديل الميثاق «وعلى الخصوص لجعل الروابط بينها أمتن وأوثق». ووضح أن الوحدة هي المقصودة «بالتعاون الأوثق والروابط الأقوى والأمتن».

والإنصاف كذلك يدعونا إلى القول إن ميثاق الجامعة في مجموعه كان صيغة مصالحة، صيغة توفيق، بين الدول العربيّة السبع، يومئذ. توفيق بين أولئك الذين يصرون على ميثاق وحدوي يتسم بطابع الإلزام، وأولئك الذين يشددون على ميثاق تعاوني يقوم على أساس الاختيار الحرّ الخالي من الالتزام. حتّى إنّ هذه الفريق الثاني لم

يكن منكرًا للوحدة ولكنه كان يرى أن الظروف غير مهيأة لها، وأنه لا بُدَّ من مرحلة انتقالية. ومن هنا جاء الميثاق بمثابة مرحلة الانتقال. ومواقف قادة العرب يومئذ مليئة بالشواهد على ذلك. ولنعد إلى تصريحاتهم لا في الصحف، ولكن في المحاضر، والمواقف الرسمية.

ويأتي في مقدمة المعنى الوجداني، أن الجامعة العربية قد ولدت تحت مظلة «الوحدة العربية» فإن المؤتمرات الرسمية وما تفرَّع عنها من لجان قد عرفت بصورة رسمية بأنها «مشاورات الوحدة العربية»، وكانت الدواولت بين النحاس باشا الذي تولى قيادة هذه المشاورات مع الوفود العربية الست يدور حول «الوحدة العربية» وإمكاناتها وظروفها.

وفي أوائل هذه المشاورات، وبعد البحث والدرس، اتفق الرأي بين الوفدين المصري والعراقي «على استبعاد قيام حكومة مركزية لجميع البلاد العربية في الظروف الحاضرة». ولذلك تقدم الوفد العراقي باقتراح بديل هو «الاتحاد» على نموذجين.

ورست المشاورات مع وفد إمارة شرق الأردن على هذا الاتجاه: معارضة للحكومة المركزية للأسباب نفسها، وموافقة على فكرة الاتحاد بالنموذج الأول فإن لم يتيسر فعلى النموذج الثاني.

وفي المشاورات مع الوفد السوري، أبدت الحكومة السورية تمسكها بالوحدة في أي شكل من أشكالها. حكومة مركزية، أو اتحادية من النموذج الأول أو الثاني.

ولم تكن الوفود العربية الأخرى، باستثناء لبنان ولأسباب معروفة، بعيدة عن فكرة الوحدة أو منكرة لها، ولكنها كانت تريد أن تكون الخطوات الأولى متمشية مع الظروف التي تحيط بالأمة العربية يومذاك.

وبعد أن قطعت المشاورات مرحلة متقدمة وأصبح مشروع ميثاق الجامعة جاهزاً، لم يفت النقراشي باشا أن يشير إلى الوحدة العربية، وكان رئيس وزراء المملكة المصرية، ورئيساً للجلسة، بقوله: «إنه بالتفاني في سبيل الوحدة العزيزة وبالتعاون الدائم بين الدول العربية سنصل إن شاء الله تعالى إلى تحقيق أمانينا جميعاً».

ثم تابع النقراشي حديثه قائلاً، وكأنه يطمئن أنصار الوحدة العربية: «نعم قد يكون لبعض الناس رأي أن هذا المشروع لا يصل إلى المدى الذي تشرَّب إليه أعناق أنصار الوحدة في الأقطار العربية كلها، ولكنه أساس صالح لبناء مستقبل سعيد للأمة العربية كلها، وأنه أداة تسمح بما يطمح إليه الجميع من تعاون واتحاد».

وفي تلك الجلسة وصف رئيس الوفد السوري مشروع الميثاق بأنه «بداية

متواضعة» وقال عنه رئيس الوفد الأردني: «إن نصوصه ضعيفة جداً» وأشار إليه عبد الرحمن عزام باشا، وكان وقتئذ عضواً في وفد مصر «بأنه بُعد كثيراً عن الغرض الذي كنا نأمله، وأن نظامنا الحالي تضاعل إلى لا شيء. ويجب أن نجعل نظامنا بحيث يحتضننا كأمة واحدة. وإلا فإن الروابط ستكون أبعد بكثير مما بين الصين والشيلى».

تلك كانت مواقف المؤسسين الأوائل للجامعة العربية، أرادوها أن تكون نقطة البداية على طريق الوحدة. خطوات ومراحل حتى تقوم دولة اتحادية عربية تتفق مع ظروف الدول العربية.

ويقينا أنه لم يكن يدور بخلد الذين وقعوا ميثاق الجامعة العربية، رحمهم الله جميعاً، أن تبقى الجامعة العربية خمسة وثلاثين عاماً وهي على ميثاقها المتراخي، وتكون نتيجة هذه الرحلة الطويلة في عمر الأمة العربية، ترسيخاً للتجزئة، والانفصال، وابتعاداً للدول العربية بعضها عن بعض واحتراباً واقتتالاً في ما بينها بالإذاعات، وبالذخيرة الحية!

وإذا كان المؤسسون الأوائل لم يستطيعوا أن يقيموا الدولة الاتحادية، ولو في أضعف صورها، بسبب الظروف السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي شرحتها في الفصول السابقة، فما هو عذر «خلفاء» الأسلاف الذين جاؤوا بعدهم؟ وقد وجدوا الأمة العربية قد استكملت سيادتها وتضاعفت ثرواتها، وقطعت شوطاً بعيداً في مضمار التقدم الثقافي والاجتماعي.

أجل، ما هو عذر الحكم العربي المعاصر، في الحفاظ على هذه الجامعة العربية بعيدة عن أيسر أشكال الوحدة؟ ولا يدع أحد منهم أية مناسبة قومية إلا ويتحدث عن الوحدة العربية بأجل الكلمات وأضخم العبارات.

بل، ما هو العذر، والعديد من دساتير الدول العربية التزمت بالعمل لتحقيق الوحدة العربية، وأقسم السادة حكام العرب، يوم ولايتهم القسم العظيم، بأن يصونوا الدستور ويعملوا على تحقيق نصوصه، والوحدة في رأس نصوصه؟

ولقد مرت الأمة العربية بعشر تجارب وحدوية^(١) وقد انتكست كلها، ولم يكن للأمة العربية ذنب ولا للوحدة العربية ذاتها. وإنما الذنب كُلُّ الذنب كان على كاهل الذين أمسكوا بخيوط الوحدة بين أيديهم، فنقضوا غزلها وتساقطت خيوطها على الأرض.

(١) انظر: أحمد الشقيري، علم واحد وعشرون نجمة (القاهرة: [د. ن.]، ١٩٧٧). وهو متضمن في

هذه المجموعة.

وكلما قامت في الوطن العربي صيحة داوية تدعو إلى الوحدة، انطلق الحكم العربي، في هذا القطر أو ذلك، بصوته، أو بصوت أجهزته الإعلامية، يمجّد الوحدة، ولكن. ولكنه ينادي بأن تكون وحدة مدروسة غير مرتجلة، لا انفعالية أو عاطفية، وحدة «تحتية من الشعب لا فوقية من الحكام». كأنما الاتحادات الأمريكية والإيطالية، والألمانية، صنعها رجل الشارع وحده من غير أولئك القادة العظام الذين صنعوا الوحدة لشعوبهم، وأصبحوا من أعلام التاريخ العالمي.

وتحت هذه المظلة من الشعارات، ينطلق «علماء» الحكم العربي يشرحون ظروف الدول العربية وما بينها من تباين في أحوالها الاقتصادية والمالية والاجتماعية والثقافية، وأن ذلك كلّه يحول دون قيام الوحدة، وأن الخير كلّ الخير في هذه المرحلة الحاضرة. هو التضامن العربي وأن (الوحدة الدستورية) ليست هي المهم. فالمهم هو وحدة العمل، وحدة الصف، وحدة الهدف. وغير ذلك من الكلمات التي تستخدم فيها لفظة الوحدة، لاستبعاد الوحدة. ويستخدم فيها التضامن العربي تستراً على التفكك العربي!

والردّ على هذه السفسطائيات لا يحتاج إلى جهد كبير، فإن هذه «الجدليات» سرعان ما تتساقط أمام الحقائق البسيطة التي لا تعدو أن تكون بديهيات، برهانها كامن في ذاتها.

ونحن لا نريد أن ننكر أن في المجتمع العربي من المحيط إلى الخليج تقوم اختلافات وتباينات في الأحوال الاجتماعية والاقتصادية والثقافية من قطر إلى قطر، فهذه أمور طبيعية في أي مجتمع في العالم حتّى في أرقى المجتمعات. بل إن هذه التباينات موجودة في الدولة الواحدة، وفي العاصمة الواحدة.

ولنضرب على ذلك مثلاً واحداً.. نشاهده في القاهرة، ولندن، ونيويورك. فإن بين الحيّ الواحد منها والحي الآخر، فوارق رهيبة تنبئ عن زمان حضاري قد يمتد إلى مائة عام ويزيد، ومع ذلك فإن أياً من تلك العواصم تمثل وحدة لا تتجزأ وهي بدورها جزء لا يتجزأ من الدولة الواحدة.

ولو كانت المستويات الاجتماعية والاقتصادية أو الثقافية هي مقياس الوحدة، لوقع العالم في تجزئة كبرى وأصبح مؤلفاً من ألوف الدول الصغرى، كلّ منها تمثل طريقة اجتماعية معينة، بل لأصبحت المدينة الواحدة، كلّ حيّ فيها، تقوم فيه دولة هنا ودولة هناك.

حتّى الدولة الواحدة، المعروفة في القانون الدولي بالدولة البسيطة، وهي الوحدة المركزية العادية نجد أقاليمها متباينة في التقاليد، ومستوى الحياة، والمصالح

المتعددة، وفرنسا هي أحد الأمثلة الحية على ذلك. وما أكثر التباينات في ما بين مقاطعاتها: لهجة، ومصلحة، ومستوى، وطعاماً، ونبذاً!

أما الدول الاتحادية، مثل أمريكا وروسيا، وسويسرا وألمانيا الغربية، وغير ذلك كثير في آسيا وأمريكا اللاتينية وأفريقيا، فإن ظروف التباين والتضارب الاختلاف بين أقاليمها، ودولها الصغيرة، واسعة وعميقة، رغمًا عن مرور السنين الطويلة على دخولها في الاتحاد. ذلك أن هذه الفروق لا تحول دون الأخذ بنظام الاتحاد. لأن هذا النظام قد استحدث من أجل التوفيق بين هذه الفروق، ولمعالجة هذه التناقضات.

وبالتأكيد، فنحن لا نعرف دولة اتحادية في المشرق والمغرب على السواء، خالية من الفوارق والتباين والتضارب، والذين يدرسون مشاكل الاتحادات المعروفة في دول كالهند وإندونيسيا ويوغسلافيا، سيصلون إلى الحقيقة المشرقة، وهي أن «الاتحاد» فيها هو عنصر سلام ووافق ورخاء بين العشرات من شعوبها، والمئات من لغاتها، والعديد من عقائدها. وأنه لولا الاتحاد في ما بينها. لكانت أوطانها ساحة صراع وتفكك وانحلال.

و «الاتحاد» في بلاد مثل روسيا، وأمريكا الشمالية، هو السرّ الأكبر في قوتها وعظمتها وازدهارها ولو أن الأولى كانت مؤلفة من ست عشرة جمهورية منفصلاً بعضها عن بعض، والثانية مؤلفة من إحدى وخمسين دولة مستقلة، لما كان الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة بهذه القوة العظمى، وهذا التقدم الرفيع، بل لكان كل من هذين العملاقين مجموعة من الأقزام!

والدول الاتحادية القائمة اليوم، وهي تمثل ما لا يقل عن ثلثي سكان العالم بأسره، كلها بدأت وسط المصاعب الجمة، وفي خضم تضارب المصالح بين الأجزاء المتعددة في الدولة الواحدة. والولايات الأمريكية المتحدة هي خير مثال على ذلك.

فهذه «الولايات» والترجمة الدقيقة لها، هذه «الدول»، كانت في أوائل عهدها، و قبيل الاتحاد غارقة في ما بينها في الخلاف على الحدود بين هذه الدولة وتلك. وكان التعامل في ما بينها قائماً على المساومات. فقد كان مندوبو ولاية كونكتيكت مثلاً يقولون لمندوبي فرجينيا: «صوتوا لقانوننا، ونحن نصوت لقانونكم»، وكانت كل ولاية تحتفظ بحق إصدار عملتها، وكانت كل ولاية تتولى إدارة شؤونها الخارجية. وكان العديد من المسؤولين الأمريكيين ينادون بأن يكون لكل ولاية جيش مستقل. وأن تظل حكومة الولاية متمتعة بكامل سلطتها على ولايتها. وكذلك لم يخل الأمر من قيادات أمريكية تعارض في جلاء القوات البريطانية عن القارة الأمريكية. وقد كتب باتريك هنري، وهو من أكبر معارضي الاتحاد، يقول: «إن قيام حكومة وطنية قوية

سيفسح المجال لوجود طاغية يستولي على السلطة. وإن رجلاً كهذا يستطيع أن يعمل نفسه ملكاً على أمريكا، وعندما أفكر بالخطر الذي قد يحيق بنا من جراء الاتحاد، يجفوني النوم خوفاً من أن يقطع الكابوس أنفاسي ويقضي على عقلي». وكذلك فقد أعلن هاملتون وكان من رجال أمريكا المعروفين «أن المنازعات بين الولايات من الكثرة بحيث إنها ستكون حجر عثرة في سبيل الاتفاق على طريقة الاتحاد. ولن تكون الولايات قادرة على إقرار قوانين موحدة إذ لا توجد ولايتان لهما قوانين متشابهة».

وعلى الجملة، فقد كانت الخلافات والمصاعب بين الولايات الأمريكية، أوسع من القارة الأمريكية نفسها، وقد عبر عنها بنيامين فرنكلين، وهو من أكبر قادة أمريكا بقوله: «إننا ثلاثة عشر حصاناً - ولاية - يقفز كل حصان في اتجاه مختلف، وإني أعجب كيف أننا لم نمزق العربة».

وقد أوردنا هذه الحقائق لأنها تكاد تتحدث عن وقائع ومصاعب، بل هي أحسن قائمة في الوطن العربي، ونحن نسمع صداها كلما انطلقت دعوة الوحدة من عقالها. . ينطلق في أثرها تيار هادر من الحديث عن تضارب المصالح الاقتصادية، وتباين الأنظمة المالية بين الدول العربية، وبخاصة بعد أن زادت على عشرين دولة، وليس في هذه الكثرة بركة!

ولكن هذه «الأوضاع» العربية القائمة حالياً في الوطن العربي كان يقوم مثلها وأشد في الولايات الأمريكية، فالولايات الشمالية مثلاً، حيث ازدهرت الصناعة والتجارة كانت تواجه قوانين صارمة في الولايات الأخرى، تحد من حرية التجارة. وفي الجنوب، حيث كانت تنمو الزراعة على نطاق واسع، كانت القوانين تمنع التصدير عبر الولايات. وكان تصدير القطن الأمريكي إلى الإنكليز مثلاً، أقل كلفة من تصديره إلى نيويورك؛ ونتيجة لذلك فقد نشأ تحالفان متصارعان، أحدهما تحالف التجار ورجال الصناعة في الشمال من جهة، وتحالف المزارعين والفلاحين في الجنوب من جهة أخرى.

وقليل من التفاصيل، يجعلنا نرى أننا اليوم في ما بيننا أحسن حالاً بكثير من الولايات المتحدة قبل قيام الاتحاد بينها. من ذلك مثلاً أن أصحاب السفن في الشاطئ الشرقي كانوا ينادون بحرية التجارة، على حين أن أهل الصناعة في الغرب الأوسط كانوا يصرون على حماية مصنوعاتهم في السوق الأمريكية، ومن ذلك أن المزارعين كانوا يطالبون بأجور نقل مخفضة وأسعار عالية لحاصلاتهم، وأصحاب السكك الحديدية كانوا يصرون على أعلى الأسعار التي يستطيعون الحصول عليها. ومن ذلك أن أصحاب البنوك في نيويورك كانوا ينادون بحرية التعامل، وزراع القطن يريدون أعلى

الأسعار، ومعهم مربو المواشي في تكساس، ومع هؤلاء جميعاً أصحاب الأخشاب والغابات في ولاياتهم. إلى آخر تلك الوقائع المتضاربة المتصارعة، التي توضح للدارس العربي لماذا نشأ في أمريكا حزب معروف معارض للوحدة الفدرالية وقد اشتهر باسم حزب اللافدرالية، المعادي للفدرالية (Anti Federalist Party).

ومن الطرائف في هذا الباب أن أهل ولاية نيويورك لم يكونوا يستطيعون عبور نهر هدسون لبيعوا خضارهم في نيويورك من دون دفع رسوم باهظة. وهذا وغير هذا مما جعل جورج واشنطن، الزعيم الأمريكي الشهير يقول: «إننا متحدون بحبل من الرمال». ونحن بحمد الله، فإن التجزئة مهما كانت قائمة في الوطن العربي. فإن الرمال العربية أشد تماسكاً من الرمال الأمريكية^(٢)، ونتطلع إلى وحدة، تكون جبالها من جبالنا الراسية، وأنهاها الممتدة، وسهولنا المترامية.

ولكن «فقهاء» الأنظمة العربية لا يعدمون أن يجدوا في جرابهم الورقة الأخيرة، وهي تقول بأن الاستشهاد بالولايات المتحدة غير ذي موضوع، لأن الزمن تجاوز تلك الأحداث، ونحن أبناء القرن العشرين، وجيلنا الناشئ يطل برأسه على القرن الحادي والعشرين.

ونحمد الله أن التاريخ المعاصر، (في السبعينيات) يمدنا بأروع الوقائع والشواهد، وأمامنا الجماعة الأوروبية التي تسير بخطى ثابتة نحو الوحدة الفدرالية لتضم تسع دول أوروبية يبلغ سكانها ضعف عدد الأمة العربية جميعاً من المحيط إلى الخليج، وليس لها من مصلحة مشتركة تجمعها إلا رغبتها أن تعيش بسلام في ما بينها، وتحفظ وجودها كقوة عالمية ثالثة تدافع عن نفسها من الغزو السوفيياتي والسيطرة الأمريكية.

أما نحن، نحن حوافزنا زاخرة، ونحن أمة واحدة، لها تاريخ واحد، ولغة واحدة، ونتطلع إلى مستقبل واحد، يزدهر فيه تقدمنا الاقتصادي والثقافي والاجتماعي، ونزداد قوة ومنعة، حتى نستطيع أن نؤدي رسالتنا لأمتنا وللعالم أجمع.

وهذه الجماعة الأوروبية احتفلت (هذا العام) بمرور عشرين عاماً على قيامها في ٢٥ - ٣ - ١٩٧٧ في اجتماع كبير عقد في روما وضم رؤساء الدول التسع، وخطب الرئيس الإيطالي، بوصفه رئيساً للمؤتمر، فدعا إلى بذل المزيد من الجهود للإسراع في قيام «الاتحاد الأوروبي». وأردفه الرئيس الفرنسي جيسكار ديستان فناشد المجتمعين أن

(٢) نويل برترام غيرسون، وطن حر ومستقل: الاتحاد الكونفدرالي للولايات المتحدة، ١٧٨١ - ١٧٨٩،

ترجمة لجنة من الأساتذة الجامعيين (بيروت: دار الآفاق الجديدة، [١٩٩]).

تعمل الجماعة الأوروبية على قيام «اتحاد فدرالي» لدولها. وأيده في هذه الدعوة بقية الرؤساء. كما أرسل الرئيس الأمريكي جيمي كارتر، برقية إلى المؤتمر أعلن فيها تأييده الكامل لقيام «الوحدة الأوروبية» بأقرب فرصة ممكنة.

والواقع أن «الجماعة الأوروبية» تعبير متواضع، فإن إنجازاتها خلال العشرين سنة الماضية تؤلف مجلداً رائعاً من أوجه النشاط الاقتصادي والاجتماعي والثقافي، فقد أنشأت سوقاً أوروبية مشتركة، وجعلت من أوروبا الغربية منطقة جمركية واحدة في إطار اتحاد جمركي. ونفذت سياسة زراعية واحدة، وعملت على تنظيم السوق الداخلية، ووضعت قواعد التجارة مع الدول الأخرى خارج الجماعة، وكفلت في دول الجماعة حرية مرور المواطنين، بمن فيهم العمال والحرفيون، ورؤوس الأموال، والخدمات، والبضائع، ووضعت القواعد التي تتعلق بسياسة التنقل، والأحكام الضريبية والشؤون المتعلقة بالسياسة الاجتماعية بما فيها الصندوق الاجتماعي، وحددت بصورة واقعية الموارد المالية التي تكون ميزانية الجماعة، وأنشأت البنك الأوروبي للاستثمار.

أما الأداة العليا لهذه الجماعة، فإنها في الواقع «حكومة أوروبية» تنازلت لها الدول التسع عن بعض الاختصاصات الوطنية، فأصبحت حكومة ذات سيادة محددة تمارسها وفق نصوص المعاهدة المنشئة للجماعة واللوائح الصادرة بموجبها.

وهذه «الحكومة» مؤلفة من أربع مؤسسات :

- لجنة عليا مستقلة عن الحكومات تضع الأسس العامة للعمل المشترك.
- مجلس وزاري يتألف من ممثلي الحكومات الأعضاء ويبت في المقترحات المقدمة من اللجنة العليا.
- برلمان أوروبي يباشر الإشراف الديمقراطي على أعمال اللجنة.
- محكمة عدل تكفل سيادة القانون.

ولهذه «الحكومة» عدة هيئات استشارية ومجموعات من الخبراء والموظفين. أما ميزانية الجماعة فإنها تمول من عائدات وجزء من الإيرادات الضريبية للدول الأعضاء، وقد رصد الصندوق الاجتماعي أكثر من مليار وعشر مليار دولار لمساعدة حوالى ثلاثة ملايين عامل، كما رصد الصندوق الإقليمي ما يزيد على مليار ونصف مليار دولار للمدة ١٩٧٥ - ١٩٧٧.

وفي أول ميزانية للجماعة الأوروبية وضعت لعام ١٩٦٨ تجاوز مجموعها أربعة مليارات دولار أمريكي، وأخذت الميزانية بعد ذلك بالازدياد والتوسع. وقسم من

هذه الميزانيات مرصود لمشروعات تنمية اقتصادية متعددة على أراضي الدول التسع.

فأين ذلك كله في الوطن العربي، بين دول الجامعة أو في إطار الجامعة؟

وللجامعة شخصية قانونية، مستقلة عن شخصية الدول التسع، وتستقبل ممثلين دبلوماسيين معتمدين لديها من عدد من الدول الأجنبية، وقد تطور نشاطها فأصبحت لها سياسة خارجية واحدة تعبّر فيها عن موقف دولها في المحافل الدولية، فتبنت سياسة مشتركة تجاه مؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا، واتخذت موقفاً مشتركاً في الأمم المتحدة، وبصدد أزمة الشرق الأوسط، وكان للجامعة وفد واحد في الحوار بين الشمال والجنوب، وكذلك في الحوار العربي الأوروبي، وفي المفاوضات التجارية فإن الجامعة الأوروبية تفاوض وتتعاقد وتنفذ باسم الدول الأوروبية التسع.

فأين هذا من «سلوك» دول الجامعة أو في إطار الجامعة؟

وليست هذه هي نهاية المطاف بالنسبة إلى الجامعة الأوروبية تجارة، وزراعة، وصناعة، وكفى، فإن دول الجامعة لم تقنع بهذه الإنجازات، وهي عظمى بذاتها، ولكن طموحها يتجه إلى إقامة «الدول الأوروبية المتحدة»، بكل جدية وتصميم. وأمامنا حدثان مثيران جديران بالإعجاب والإكبار الأول: أنه في شهر أيلول/سبتمبر من عام ١٩٧٦ وقّع وزراء خارجية الدول الأوروبية التسع اتفاقية لانتخاب أول برلمان أوروبي، وقد نصّ الاتفاق على أن يكون عدد المقاعد ٤١٠ تمّ توزيعها بين الدول الأعضاء، وأن تكون مدة العضوية خمس سنوات، بشرط أن لا يكون العضو المرشح عضواً في إحدى الحكومات، وأن تتم الانتخابات خلال تاريخ محدد لكلّ دولة، وأن تشرع الحكومات في الانتخابات في أيار/مايو أو حزيران/يونيو من عام ١٩٧٨.

وإذا تمت الانتخابات في موعدها المحدد، فإن قيام البرلمان الأوروبي المنتخب في عام ١٩٧٨ سيكون من أعظم الأحداث السياسية في تاريخ أوروبا في كلّ العصور. وإن قامت عقبات في سبيله، فإن المحاولة ستكرر من غير شك.

أما الحدث الثاني: فإنه يتمثل في القرارات التاريخية الاتحادية التي أصدرتها القمة الأوروبية، ففي شهر تشرين الأول/أكتوبر عام ١٩٧٢ أصدرت القمة الأوروبية قراراً بأن يكون الهدف الكبير، الذي ينبغي أن يتحقق قبل نهاية عقد السبعينيات، هو تحويل مجمل روابط الجامعة الأوروبية إلى «اتحاد أوروبي». وطلبت القمة الأوروبية من مؤسسات الجامعة أن تقدم تقريراً عن الموضوع في نهاية ١٩٧٥ لدراسته من قبل مؤتمر القمة التالي. وقد جرى تأكيد هذا الهدف في قمة كوبنهاغن التي انعقدت في كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٣، وفي قمة باريس التي انعقدت في كانون الأول/

ديسمبر ١٩٧٤. وفي هذه القمة الأخيرة «أعلن الرؤساء أن الدول الأوروبية التسع يجب أن تتفق بأسرع وقت ممكن على خطة شاملة لإقامة الاتحاد الأوروبي. وأن على مؤسسات الجماعة أن تقدم تقريرها في منتصف ١٩٧٥ لا في نهايته. وقد اتفقت الكلمة كذلك على تكليف السيد ليوتاندمان رئيس وزراء بلجيكا أن يقدم تقريراً شاملاً عن الموضوع إلى رؤساء الحكومات قبل نهاية عام ١٩٧٥.

وقد قام رئيس الوزراء البلجيكي بدراسة الموضوع، وتلقى تقارير مؤسسات الجماعة، وقام بزيارة للدول التسع واجتمع بالمسؤولين فيها، كما التقى برجال الفكر من مختلف المذاهب والأحزاب السياسية واتحادات العمال، والصناعيين، والجامعات، والصحافيين. وفي النهاية قدم الرئيس البلجيكي تقريره الشامل في كانون الأول/ ديسمبر ١٩٧٥ ونشر في الشهر التالي.

وقد جاء التقرير في خمس وثلاثين صفحة، وهو من التركيز والأهمية بحيث لا يمكن تلخيصه، فقد تقدم بتوصيات محددة لتوسيع اختصاصات مؤسسات الجماعة الأوروبية وتمكينها من ممارسة اختصاصات كبيرة، وقدم تصوراً عن «الاتحاد الأوروبي»، والمواطن الأوروبي. وكانت آخر عبارة فيه قوله: «يجب على كل منا أن يساهم في هذا الجهد المشترك، حتى نستطيع أن نصوغ مجتمعاً أكثر عدالة تحترم فيه قيمنا المشتركة، وأن يكون صوتنا مسموعاً في العالم وقوة «الاتحاد» وراءه تسنده، وعلى هذا ستعتمد طريقة حياتنا في الغد، وحياة أبنائنا من بعدنا.»

هكذا تفكر أوروبا الغربية، وهكذا تقرر مؤتمرات القمة الأوروبية، طموح إلى الاتحاد، ونزوع إلى مزيد من القوة والرخاء والرفاهية.

ولقد أردت من هذا العرض السريع للاتجاه الوحدوي في أوروبا أن أشدد وأؤكد أن النظام الاتحادي، وإن يكن قد ظهر أول ما ظهر بصورته الدستورية المنظمة، في أوائل القرن الثامن عشر، إلا أنه لا يزال موضوعاً حياً يمثل الحل الأكبر لمشاكل الشعوب المتجاورة، فما بالك بالشعوب التي تنتمي إلى أمة واحدة؟ وهذه أوروبا الغربية وهي التي ابتدعت صناعة الحرب وأدخلت أعراف الحرب على القانون الدولي. هي هي نفسها التي تتطلع إلى قيام الدولة الفدرالية الواحدة، للدول الأوروبية التسع.

والأمة العربية أجدر بهذا الهدف الكبير لمائة سبب وسبب. ولا يبقى إلا أن يحدد هذا الهدف العربي بكل وضوح، كما حددته الدول الأوروبية لنفسها في مؤتمرات القمة. حتى تبدأ المسيرة الوحدوية من الصفر، مرحلة بعد مرحلة.

ولقد انتكست تجارب وحدوية عربية متعددة. ولسنا بصدد ذكر الأسباب ولكن اليقين كلّ اليقين أن الوحدة لم تكن هي السبب بذاتها. فالوحدة هي الفكرة المقدسة

البترول، هي البكر العذراء الطهور. لقد كان التطبيق وأصحابه هم السبب في كُـلّ النكسات.

وكانت تلك التجارب ثنائية أو ثلاثية. وربما كانت مخاوف الآخرين السبب في فشلها. ومن هنا فلتكن التجربة هذه المرة، جماعية تضم الدول العربية جميعاً، وتقطع مسيرة الوحدة خطوة خطوة. ابتداء بتوحيد الشهور، فالمقاييس، والموازن، والمصطلحات، والجوازات، والمواطنة العربية وحقوقها. والقوانين وما إلى ذلك من الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والعسكرية.

ولكن عملية التوحيد هذه، تحتاج إلى جامعة جديدة، لها هيكل جديد، وميثاق جديد. ولا بُدَّ أن تتضافر الجهود العربية، الرسمية والشعبية، لبناء هذه الجامعة الجديدة.

والأمر يحتاج إلى تبديل، لا إلى تعديل. فإن أسلوب التعديل قد تجاوزه الزمن. وكانت تجارب التعديل فاشلة على مدى ثلاثين عاماً. وقد أخفقت كُـلّ جهود التعديل في هذه الحقبة الطويلة إلا في حالة هزيلة واحدة، واحدة فقط، هي تعديل المادة الحادية عشرة من الميثاق، فقد وافق مجلس الجامعة في دورته التاسعة والعشرين في نيسان/أبريل ١٩٥٨ أن يكون موعد انعقاد مجلس الجامعة في شهر أيلول/سبتمبر بدلاً من شهر تشرين الأول/أكتوبر، ليلائم موعد انعقاد الأمم المتحدة، وهذا التعديل لم ينظر فيه في تلك الدورة بل أُجِّل إلى الدورة التالية، لأن المادة التاسعة عشرة تنص أن التعديل لا ينظر فيه إلا في دورة تالية. كأنما الجامعة العربية لم تنتهك ميثاقها مرة واحدة في هذه المسيرة الطويلة. ومن أجل هذا وغير هذا لا بُدَّ أن نهدم القديم ونبني الجديد.

وإلى الفصل التالي لنرى كيف نقيم هذه الجامعة الجديدة. لتكون الخطوة الأولى على طريق الهدف الكبير.

الفصل (الثامن) عشر

الجامعة العربية: كيف تكون جامعة؟ وكيف تصبح عربية؟

هذا العنوان مثير حقاً، وقد يبدو غريباً ومستنكراً، شأن كثير من الأمور، التي نطرحها في هذا الفصل، وليست الإثارة هي القصد من هذا العنوان. ولكن القصد هو أن نعيد الأمور إلى نصابها الصحيح، بعد أن فككت «الصورة» العربية فأصبحت «اللوحة» في مكان، والإطار في مكان آخر، وفي أيامنا هذه تفكك الإطار واللوحة معاً.

ومن هنا فإن الواجب القومي يدعونا جميعاً أن نعيد بناء الصورة والإطار من جديد، حتى تعود الصورة إلى وحدتها الكاملة، ويعود الإطار إلى تركيبه الشامل، ونضع الصورة في الإطار، وتعود اللوحة مشرقة مضيئة.

ولعل من الخير أن نبادر إلى التساؤل والإجابة معاً: كيف تصبح الجامعة «عربية» وقد مضى على هذه التسمية المحببة قرابة خمسة وثلاثين عاماً، رددتها أجهزة الإعلام العربية والأجنبية، ملايين المرات وأصبحت تعبيراً مألوفاً، له مضمون بديهي بأن الجامعة العربية هي عربية حقاً؟

وهنا لا بُدَّ لنا من وقفة قصيرة للتفكير الهادئ الرصين، لننفذ إلى حقيقة الجامعة العربية القائمة، وهل هي جديرة بأن تسمى «عربية»؟ وهل هي تتسم بالمقومات أو بالميزات، على الأصح، التي تؤهلها أن تكون «عربية»، وتعزلها عن أن تكون «أجنبية»؟

ومن البديهي، أن الشيء، أي شيء، حتى يكون عربياً ويوصف بالعربية، ليس

يكفي أن يسمى عربياً فحسب، بل إن كنهه وجوهره، يجب أن يكون عربياً في الواقع والفعل. فإذا خلعنا الاسم العربي على مواطن بريطاني أو أمريكي فإنه لا يكون عربياً. ولكن «العربي» هو ذلك الإنسان الذي يحمل الإحساس والإرادة والثقافة والأمانى العربية، حتى ولو كان اسمه بالمصادفة غير عربي.

ومن غير إطالة في تفصيل هذه المسلّمة. يبقى أمامنا أن نتساءل: هل الجامعة العربية القائمة اليوم هي «عربية»، وتتميز بميثاق «عربي» وآمال عربية وممارسات عربية، وطموحات عربية، للمواطن والوطن على السواء؟

الجواب عن ذلك بالتأكيد أن ميثاق الجامعة العربية، ليس فيه إلا صفة «العربية» بالمعنى النحوي أما «الماهية» العربية فإن الميثاق خالٍ منها بصورة جوهرية، ناهيك عن الممارسات فإنها غير عربية في كثير من الأحوال.

ومن السهل لمن يقرأ الميثاق أن يجد أن لفظ «العربية» قد ورد ثمان مرات تعريفاً بالبلاد العربية، ولكنه لم يردّ لفظ «العربية» في الميثاق ليحدد «ماهية» الروابط بين البلاد العربية، أو لتعيين أهدافها.

وإذا كان المؤسسون السبعة الأوائل، قد اكتفوا بصيغة الميثاق كما هو قائم حتى الآن، بسبب ظروف الدول العربية السياسية والثقافية والاجتماعية التي كانت سائدة قبل خمسة وثلاثين عاماً، فإن الواجب القومي من أجل حاضر الأمة العربية ومستقبلها، يدعو أن يكون الميثاق الجديد، في مضمونه الأصيل، متميزاً بمقومات القومية العربية، والانتماء الأصيل إلى الأمة العربية الواحدة، والتطلع إلى إقامة الوحدة العربية، كهدف أصيل من غير بديل، تحقيقاً لازدهار الأمة العربية، ورضاء شعوبها، وليمكنها من أداء رسالتها على الوجه الأكمل نحو ذاتها، ولصالح العدل والأمن والسلام في العالم أجمع.

والواقع أن ميثاق الجامعة الحالي ليس له طابع عربي يميزه عن المواثيق العالمية الأخرى، ونحن لو صدّرناه إلى دول أمريكا اللاتينية مثلاً فإنه يصحّ أن يكون ميثاقاً لهم بعد أن يضعوا كلمة «دول أمريكا اللاتينية» مكان «دول الجامعة العربية».

وكذلك فإن ميثاق الجامعة الحالي ليس فيه ما يميزه عن ميثاق الأمم المتحدة، بل إن الثاني أوسع وأشمل من الأول، وله أسنان وأضراس وأنياب، على حين أن ميثاق الجامعة «يأكل على اللثة»!

وميثاقنا وميثاق الأمم المتحدة يتحدثان على السواء عن السيادة و«الاستقلال»

وعدم «الخوض في الأمور الداخلية» والفارق بينهما أن ميثاقنا أقرب إلى الأقزام إذا قيس بالميثاق الدولي العملاق.

وكائناً ما كان الأمر، فإننا لن نحاول في هذا الفصل أن نضع صيغة لميثاق جديد، فتلك مهمة ليست بالعسيرة بعد الاتفاق على المبادئ والأعراف والأهداف. وليس لفرد، أو لدولة بمفردها أن تضع هذه الصيغة، ولكنها لا بُدَّ أن تكون ثمرة حوار عربي في مؤتمر عربي تحضيرى، تدعى إليه الدول العربية جميعاً، وتنبتق عنه لجان فرعية متخصصة، لتضع مشروع ميثاق جديد للجامعة العربية، توافق عليه الدول العربية في ختام المناقشات بصيغته النهائية.

وعلى هذا، فإننا سنقتصر في هذا الفصل على عرض الأفكار بصورة عامة، بعيدة عن صياغة معينة محددة، مع التركيز على المبادئ والأهداف. والإطار العام للجامعة العربية وما يحتويه من مؤسسات بالإضافة إلى القواعد التي تحكم عمل الجامعة. كل ذلك نوردته تحت العناوين الآتية:

جامعة الأمة العربية

الاسم الحالي: «جامعة الدول العربية» اقتبس من المشروع اللبناني بديلاً عن عبارة «الجامعة العربية» كما وردت في المشروع العراقي، أثناء مداولات اللجنة الفرعية السياسية التي عهد إليها بصياغة مشروع الجامعة العربية أثناء مشاورات الوحدة العربية^(١).

ورغمًا عن أن التسمية العراقية جاءت بصورة عادية، من دون أن تحتل معاني معينة، إلا أن الوفد اللبناني حرصاً منه على تأكيد الصفة «الدولية» للجامعة قد اختار تلك التسمية «جامعة الدول العربية» وانطلاقاً من ذلك فقد راح الميثاق يردد لفظ «الدول العربية»: والسيادة والاستقلال منسوبان إلى الدول العربية، ولم يرد في الميثاق تعبير «الأمة العربية» في أية مادة من مواد الميثاق، بل ابتعد عنه ابتعاد السليم عن الأجرب.

ومن غير حاجة أن نناقش أن «الدولة» تتضمن «الأمة»، إلا أنه يجب أن يكون ذكر «الأمة العربية» أمراً أساسياً في ميثاق يتصل أولاً وآخرًا بحياة الأمة العربية،

(١) من محاضر اللجنة السياسية الفرعية للمؤتمر العربي العام، ١٩٤٤، ص ١٩ و ٢٢.

ويتعامل معها. وأن تسمى الجامعة باسم أمتها الواحدة بدلاً من الانتساب إلى اثنتين وعشرين دولة. فهذا العدد وحده يبرز الانفصال والتجزئة، وتعبير الأمة يحمل معنى الوحدة، بصورة طبيعية عفوية.

ونحن أجد أن نسمي جامعتنا باسم الأمة من المنظمة العالمية البائدة التي كانت تسمى «عصبة الأمم» لا عصبة «الدول» أو المنظمة العالمية الحالية، التي تسمى «بالأمم المتحدة» لا الدول المتحدة.

ثم إن هناك بعض المذاهب الفكرية، ولا داعي لأن نذكرها بالاسم، تنكر علينا أننا أمة واحدة. وفي تبذير فكري، تقول تلك المذاهب إننا «أمة في طريق التكوين» كما أن بعض دعاة الإقليمية والنزاعات التعصبية، تجادل في وجود «الأمة العربية الواحدة».

ومن أجل هذا، بل من أجل الانتماء الحق لأمتنا، وتاريخنا، وتراثنا، ودعماً لحاضرنا، وبناء لمستقبلنا، فإن ذلك كله يقضي بأن نسمي الجامعة. «جامعة الأمة العربية» وإيجازها «الجامعة العربية». في الاستعمال العادي السريع.

المبادئ الأساسية

ويقودنا هذا إلى تحديد المبادئ الأساسية التي يجب أن تقوم عليها الجامعة العربية الجديدة، ويأتي في صدرها المبدأ الأول: وهو أن الأمة العربية وحدة لا تتجزأ، وأنها تشترك في تاريخها الغابر والحاضر، وفي تراثها، وإرادتها وأمانيتها القومية، وتتطلع إلى صنع المستقبل الواحد، في وحدة عربية تختار نظامها وفق حاجاتها وما يحقق تقدمها وازدهارها، وقوتها ومنعتها.

وينطلق من ذلك، المبدأ الثاني: وهو أن الوطن العربي بحدوده المعروفة من المحيط إلى الخليج، بما فيه فلسطين، وحدة لا تتجزأ، وأن أسماء أقطارها الاثنين والعشرين ليست تعريفات سياسية ولكنها تعريفات إدارية وجغرافية يشملها الوطن العربي الواحد.

والمبدأ الثالث: أن الدفاع عن السيادة العربية على الوطن العربي واجب الأمة العربية في كل أقطارها، وأن تحريره ما هو واقع في الوطن العربي تحت الاحتلال، واجب قومي على الأمة العربية جمعاء، وعلى السواء، يتطلب تعبئة جميع الموارد والطاقات البشرية والمادية والروحية التي تملكها الأمة العربية.

والمبدأ الرابع: أن القومية العربية هي تعبير عن وجود الأمة العربية بالمعنى الثقافي الحضاري، بعيداً عن العصبية العنصرية، أو الطائفية، أو القبلية، أو مفاهيم العرق واللون والمذهب.

والمبدأ الخامس: أن الوحدة العربية هي التعبير الإيجابي الحي عن وجود الأمة العربية، والسبيل الأقوم لتحقيق الحياة الأفضل والأعدل ل جماهيرها من غير تفريق ولا تمييز. وأنها هي الحلّ الأوحّد لجميع مشاكلها الاجتماعية والاقتصادية والثقافية ولتصبح قادرة على أداء رسالتها الإنسانية.

والمبدأ السادس: أن المواطنة العربية، هي الصفة الشاملة التي تجمع مواطني الدول العربية في الوطن العربي كُله. وأن المواطنين متساوون في الحقوق والواجبات.

ومما هو جدير بالملاحظة، ونحن نورد هذه المبادئ، أن الميثاق الحالي، لا يتضمن شيئاً من ذلك، لا في الديباجة ولا في المتن، على حين أن ميثاق الأمم المتحدة، وميثاق عصبة الأمم قبله، قد نصّ كلّ منهما على المبادئ المقررة. بل إن الدول الأمريكية قد وقعت في الشهر نفسه الذي تمّ فيه توقيع ميثاق جامعة الدول العربية، على وثيقة تضمنت عدداً من المبادئ المعروفة.

الأهداف

وأهداف الجامعة العربية، من الطبيعي أن تنطلق من واقع الأمة العربية، لا لاستبقائه مجمداً في إطار بقاء القديم على قدمه ولكن بغية تطويره إلى الأفضل والأعظم. لما فيه خير الأمة العربية جمعاء.

ويأتي الهدف الأول: وهو صيانة سيادة الأمة العربية على وطنها، والدفاع عن أمنها وسلامتها، وصدّ أي عدوان على ترابها التاريخي، والمبادرة إلى رده بجميع الوسائل الفعالة، مبادرة جماعية تقدم فيها كلّ دولة ما عندها.

والهدف الثاني: الحفاظ على تراث الأمة العربية، ولغتها وتقاليدها الأصيلة، وصياغة عقيدة قومية حضارية ثقافية، تصون مقوماتها القومية، وتمدّ أجيالها الصاعدة بالفكر القومي الأصيل.

والهدف الثالث: توثيق عرى التضامن العربي على أساس المبادئ القومية والمضي قدماً في تنسيق الجهود العربية، تمهيداً لقيام إنجازات وحدوية في النواحي السياسية والعسكرية والاقتصادية والثقافية، كلّ ذلك ليتم في مراحل محددة، على أساس

علمي مدروس ، يكفل لها البقاء والنماء. وبذلك يكون التنسيق لا للتنسيق ذاته ، ولكن كمرحلة انتقالية لصياغة الوحدة مرحلة بعد مرحلة.

والهدف الرابع : كفالة العدالة الاجتماعية للمجتمع العربي كُله. واحترام حقوق الإنسان العربي ، وضمان سيادة القانون ، واحترام الحريات الأساسية.

وجدير بالتنويه أن بعض هذه الأهداف ، موجود في كثير من المواثيق الدولية ، بصيغة أو بأخرى ، والميثاق العربي أولى من غيره بالتوكيد عليها ، وأن إعلانها هو الخطوة في سبيل تنفيذها. وليس في الميثاق الحالي أي ذكر لهذه الأهداف لا تلميحاً لا تصريحاً.

ماهية الميثاق

إن الميثاق ، في رأينا ، يجب أن يصاغ بصورة تؤهله لأن يكون قانوناً عربياً تصدره كل دولة من أعضاء الجامعة العربية. فإن الميثاق الحالي صاغه المؤسسون السبعة الأوائل ، ليكون معاهدة دولية. والمعاهدة في القانون الدولي ، تنظم العلاقات بين الدول الأجنبية. ولا يصح أن يكون في الأمة الواحدة معاهدات تنظم العلاقة بين أقطارها.

وحين يكون الميثاق قانوناً في كل دولة عربية ، فلا يكون الاحتكام بشأنه وفق قواعد القانون الدولي ، وأمام المراجع الدولية ، وإنما وفق قواعد عربية أخرى يجب أن يتضمنها الميثاق العربي الجديد.

ولو فعلنا غير ذلك. نكون قد نقضنا بأنفسنا ، وبتصرفاتنا ، الحقيقة القومية الثابتة أن العرب أمة واحدة ، ونكون قد اخترنا أن نصبح مجموعة «أمم» تجمعنا منظمة دولية ، نتعامل في ما بيننا على أساس «المعاهدات الدولية» وتحكمنا قواعد القانون الدولي. وهذا ما يجب أن نأباه ، وأن نرفضه بكل إباء.

العضوية

تتألف الجامعة العربية من الدول العربية التي توقع على الميثاق العربي الجديد ، وقد حرص المؤسسون الأوائل على اشتراط العروبة والاستقلال كمؤهلين للانضمام إلى الجامعة العربية. ومن أجل ذلك فقد اقتضت العضوية بادئ ذي بدء على الدول العربية السبع ، وإن لم تكن قد تمتعت يومئذ بالاستقلال الكامل ، كما بينا في الفصول السابقة.

وفي ما بعد استقلت الأقطار العربية الأخرى، في أفريقيا وآسيا، وكانت تحت السيطرة الأجنبية، وكان الميثاق قد نصّ على رعاية مصالح تلك الأقطار ووضع لها نصوصاً خاصة، ثمّ توالى حركات التحرر العربي في الوطن العربي، حتّى أصبحت الجامعة العربية مؤلفة من اثنين وعشرين عضواً ومعها فلسطين. ولهذا لم يعد من حاجة للنصوص الواردة في الميثاق الحالي خاصاً بشرط الاستقلال. فلم يعد في الوطن العربي أقطار تنتظر التحرير لتدخل الجامعة العربية، إلا فلسطين.

ومن هنا فإن الميثاق العربي الجديد ليس عليه أن يجعل شروطاً للعضوية إلا الالتزام بالمبادئ والأهداف الواردة في الميثاق، مع الالتزام بتنفيذ القرارات التي تقررها الجامعة العربية من حين لآخر.

فلسطين

أما فلسطين فإن أمرها يجب أن يأخذ وضعاً جديداً في الجوهر والصياغة معاً. فإن الميثاق الحالي قد تحدث عن «الانتداب على فلسطين» وحقها في الاستقلال والسيادة بعد مرحلة الانتقال، وقد أصبح من الواجب أن يعالج الميثاق العربي الجديد موضوع فلسطين في ملحق خاص وافٍ يتناول عدم شرعية العدوان والاحتلال اللذين وقعا على فلسطين، ويؤكد حقّ الشعب الفلسطيني في السيادة على وطنه الكامل والنضال من أجل تحرره وما يتصل ويتفرع عن كلّ هذه المعاني.

الالتزامات والخلافات العربية

أولاً: تلتزم الدول الأعضاء في الجامعة في سياستها العامة بأحكام هذا الميثاق نصاً وروحاً، وتعمل على تحقيق المبادئ والأغراض والأهداف الواردة في هذا الميثاق.

ثانياً: تتعامل الدول العربية في ما بينها على أساس الأخوة العربية، والحوار الحسن، والاحترام المتبادل للمصالح المشتركة.

ثالثاً: الحوار الموضوعي بصدد القضايا العامة، ضرورة قومية عليا، فهو السبيل الأمثل للوصول إلى الطريق الأفضل لحل المشاكل العربية العامة. وتلتزم الدول الأعضاء بالتقاليد العربية في أدب الحوار والابتعاد عن الحملات الإعلامية الجارحة للأخوة العربية.

رابعاً: تلتزم الدول العربية في حلّ خلافاتها بالطرق السلمية، ولا يجوز الالتجاء إلى السلاح بين الدول الأعضاء في أية حالة من الأحوال.

خامساً: إذا نشب نزاع مسلح بين دولتين من أعضاء الجامعة، يبادر مجلس الجامعة إلى الاجتماع وينعقد المجلس بدعوة من أي من الدول الأعضاء، أو من الأمين العام للجامعة في مدة لا تتجاوز ستاً وثلاثين ساعة من إصدار الدعوة.

سادساً: يحقّ لمجلس الجامعة حسماً للنزاع المسلح أن يمارس الاختصاصات الآتية:

أ - إصدار الأمر بوقف إطلاق النار فوراً.

ب - تأليف لجنة لتقصي الحقائق لمعرفة أسباب النزاع وتحديد المسؤولية.

ج - إحالة الموضوع على محكمة العدل العربية، للفتوى أو لإصدار الحكم، أو للتحكيم الإجباري.

د - تكليف دولة عربية أو أكثر بأن تتولى قواها المسلحة الفصل بين المتقاتلين تمهيداً لإحلال السلام بين الطرفين المتنازعين.

هـ - اتخاذ جميع إجراءات الردع التي يقتضيها الموقف بقصد إحلال السلام.

سابعاً: يحقّ لمجلس الجامعة أن يصدر قراراً بوقف العضوية عن أي من الدول الأعضاء، وكذلك فرض أية عقوبات أخرى في حالة انتهاك قرارات المجلس، أو مخالفت أحكام الميثاق.

ثامناً: الجامعة العربية وحدها هي صاحبة الحقّ في الفصل في المنازعات التي تنشأ بين الدول العربية، ويلتزم الأعضاء بأن لا يلجأوا إلى أية منظمات أخرى، ولا أن يمثلوا لتدخلها.

الشؤون السياسية

تلتزم الدول الأعضاء في تصريح شؤونها السياسية بالخطوط العريضة للسياسة الخارجية التي تقررها الجامعة سواء في علاقاتها مع الدول الأجنبية أو في مواقفها في الأمم المتحدة. ويترتب على ذلك ما يلي:

أولاً: لا تدخل أية دولة من أعضاء الجامعة في أي اتفاق مع أية دولة

أجنبية من شأنه أن يكون ضاراً بالصالح العام للجامعة العربية، أو أي من دولها، وتلتزم دول الجامعة بأن لا تدخل في أي أحلاف سياسية أو عسكرية.

ثانياً: ليس لأية دولة من الأعضاء أن تتعاقد مع أية دولة أجنبية إلا بعد التشاور مع الجامعة العربية.

ثالثاً: لا تنفرد أية دولة من الأعضاء بالقيام بأي عمل عسكري خارج الوطن العربي إلا بعد موافقة الجامعة العربية.

رابعاً: لا تنفرد أية دولة من الأعضاء بالقيام بأية مبادرة أو بالموافقة على أية تسوية، مؤقتة أو نهائية، بشأن أية قضية عربية مختلف عليها مع أية دولة أجنبية. ومثل هذه التسويات يجب أن تحظى بموافقة الجامعة.

خامساً: تتصل الدول الأعضاء فيما بينها بصورة مباشرة، عن طريق الوزراء المختصين أو وكلائهم، لتبادل الرأي حول الأمور الثنائية أو الشؤون العربية العامة، ولا تبقى بعد ذلك حاجة لوجود سفارات عربية في العواصم العربية. إن التمثيل الدبلوماسي وجد بين الدول أصلاً، أولاً لرعاية مصالح الرعايا، والمواطنون العرب ليسوا غرباء في الوطن العربي وليسوا في حاجة إلى حماية ترعاهم. وعلى كل دولة عربية أن ترعى مصالح أبناء الأقطار العربية الأخرى كما ترعى مصالح أبنائها حيثما كانوا. أما مهمة الدبلوماسية الثانية، وهي استطلاع أحوال الدول الأخرى والتجسس عليها، فهي ليست لائقة للعرب في ما بينهم.

سادساً: تتصل الدول العربية مباشرة بالجامعة العربية ومؤسساتها على جميع المستويات، ولا تبقى حاجة للمندوبين الدائمين المعتمدين لدى الجامعة العربية، وهذا تقليد مأخوذ عن الأمم المتحدة، وهي المنظمة العالمية التي يبلغ عدد أعضائها ما يقرب من مائة وخمسين دولة أجنبي بعضها عن بعض.

سابعاً: تقتصر السفارات العربية في الخارج على العواصم الكبرى مثل واشنطن ولندن وباريس وموسكو، أما بشأن بقية الدول الأجنبية فيتم في إطار الجامعة توحيد السلكين السياسي والقنصلي العربي على أساس جغرافي وفق قواعد مقررة بحيث يكون في السفارة الواحدة مواطنون ينتمون لدول عربية معينة حسبما تقتضيه مصالح تلك الدول.

ثامناً: يوضع جواز سفر عربي موحد باسم الجامعة العربية، ويصدر لمواطني الدول الأعضاء من قبل مصلحة الجوازات المختصة في الدولة التي ينتمي إليها

المواطن. وهذه خطوة أولى في سبيل تدعيم المواطنة العربية الواحدة، تمهيداً لأن تأتي بعدها خطوات أخرى.

شؤون الأمن والدفاع العربي

الدفاع عن الوطن العربي، وصيانة السيادة العربية على التراب الوطني في أي قطر من الأقطار العربية هو المسؤولية الأولى للجامعة العربية ويقع في رأس واجباتها ويترتب على ذلك ما يلي:

أولاً: إذا وقع أي عدوان، أو تهديد بالعدوان، على أية دولة عربية، تبادر الجامعة العربية إلى اتخاذ جميع التدابير اللازمة بما في ذلك استخدام القوات المسلحة لردّ العدوان.

ثانياً: تعتبر الدول الأعضاء، أن أي اعتداء، أو تهديد بالاعتداء يقع على أية دولة عربية أو أكثر، أنه اعتداء عليها جميعاً، وتلتزم بالمبادرة إلى مساندة الدولة أو الدول المعتدى عليها بجميع الوسائل الفعالة من مادية وعسكرية لردّ العدوان وإعادة الأمن والسلام إلى نصابهما.

ثالثاً: يؤلف مجلس للدفاع العربي من وزراء الدفاع العربي لوضع الخطط اللازمة وإنشاء الأجهزة والمؤسسات اللازمة لتأمين سلامة الوطن العربي وأمن الأمة العربية.

رابعاً: إن شؤون الدفاع العربي المشترك تستلزم دراسة جديدة تأخذ بعين الاعتبار التجارب الماضية في هذا الميدان، بغية الوصول إلى أسس جديدة تلتزم بها الدول العربية. ذلك أن معاهدة الدفاع المشترك قد وضعت في عام ١٩٥٠ في ظروف تختلف عن الظروف القائمة، والأمر يحتاج إلى إعادة النظر بصورة جذرية في نصوصها. وفي المؤتمر القومي، الذي نقترحه لوضع الميثاق الجديد، يحسن أن تؤلف لجنة سياسية وعسكرية خاصة لصياغة ملحق خاص يلحق بالميثاق لمعالجة شاملة لشؤون الدفاع المشترك والقيادة العربية الموحدة، وسائر الأمور العسكرية المتصلة بها. ومما تجدر الإشارة إليه أن ميثاق الجامعة القائم لم يتناول الأمور العسكرية من قريب أو بعيد.

الشؤون الاقتصادية والاجتماعية وأمور العمل والعمال

تعمل الجامعة العربية على تدعيم اقتصاديات الدول الأعضاء، ورفع مستوى الحياة فيها، والتقارب التدريجي للسياسات الاقتصادية للدول الأعضاء، بحيث يصبح

الوطن العربي ساحة اقتصادية واحدة، وتحقيقاً لذلك يلتزم الأعضاء بأن يتم على ساحة الوطن العربي:

أولاً: حرية مرور البضائع، باستبعاد الرسوم الجمركية وقيود الكمية على دخول وخروج البضائع، ووضع تعريفات جمركية مشتركة. وسياسة تجارية مشتركة في مواجهة الدول الأجنبية.

ثانياً: حرية مرور المواطنين العرب في الوطن العربي.

ثالثاً: حرية مرور الخدمات.

رابعاً: حرية مرور رؤوس الأموال.

خامساً: حرية الإقامة والعمل والتملك.

سادساً: وضع سياسة مشتركة في مجال الزراعة والمواصلات والصناعة بحيث تكون مصلحة الإنتاج هي التي تحدد مواقع المشروعات الزراعية والصناعية.

سابعاً: تحديد فترة انتقالية مربوطة بتاريخ يتعين باليوم والشهر والعام لتنفيذ هذه الإجراءات بحيث يصبح الوطن العربي سوقاً واحدة في إطار اتحاد جمركي. وكُل ذلك حققته الجماعة الأوروبية قبل انتهاء المرحلة التي كانت محددة لها. والدول العربية أولى بتحقيقها.

وإلى جانب الشؤون الاقتصادية تأتي الشؤون الاجتماعية وأمور العمل والعمال في الوطن العربي وما يتصل بها من محو الأمية والضمان الاجتماعي، وهذه كلها مهمات رئيسية للجامعة العربية، تباشرها بالتنسيق، وتدفعها إلى مرحلة التوحيد.

التنمية العربية

عناصر التنمية العربية متوافرة في الوطن العربي: الأراضي الزراعية الشاسعة، الوفرة العمالية الكبرى، الثروات المعدنية الضخمة، مصادر المياه المتعددة، الثروات المالية الهائلة، ولكن هذه العناصر متفرقة في مختلف الدول العربية. وتبقى مهمة الجامعة العربية أن تتوحد هذه العناصر من أجل هدف واحد، هو الانتفاع بخيرات الوطن العربي، واستخدام كُُل طاقاته وقدراته، في المجالات الزراعية والصناعية والاجتماعية، لتوفير حياة أفضل للأمة العربية بأسرها. ولتحقيق هذا الهدف الكبير، يترتب ما يلي:

أولاً: توحيد صناديق التنمية العربية في السعودية، والعراق، وليبيا، والكويت، ودولة الإمارات، في صندوق واحد يعرف بـ «صندوق التنمية العربية»،

بقصد تمويل جميع المشروعات العربية التي تحقق حاجات الأمة العربية، وفي مقدمتها الحاجة الملحة إلى الغذاء.

ثانياً: مجلس إدارة الصندوق العربي يتألف من الدول المساهمة في الصندوق وتزداد هذه المساهمات باتساع رقعة نشاطات التنمية.

ثالثاً: يكون لهذا المجلس لجنة عليا للتخطيط ومعها العدد اللازم من الخبراء لدراسة المشروعات العربية على أسس اقتصادية سليمة.

رابعاً: ليس في هذا ما يمنع الدول الأعضاء أو الشركات العربية من القيام بأية مشروعات معينة للتنمية في الوطن العربي، وعلى الجامعة العربية أن تعمل على تيسير وتشجيع هذه الجهود.

شؤون التربية والثقافة والعلوم

تحقيقاً للوحدة الثقافية في الوطن العربي، باعتبارها الدعامة الأساسية التي تقوم عليها الوحدة العربية، تلتزم الجامعة العربية بما يلي:

أولاً: أن يكون هدف التربية والتعليم تنشئة أجيال عربية واعية مستنيرة تؤمن بقوميتها ورسالتها وتراها، وذلك برسم فلسفة وسياسة ومناهج تربوية تحقق هذا الهدف العام.

ثانياً: تنسيق الأنظمة التعليمية وتطويرها، والعمل على بلوغ مستويات تعليمية متماثلة، وتوحيد أسس المناهج والكتب المدرسية، وتعادل الشهادات، وتوحيد الدرجات العلمية وتعادلها.

ثالثاً: التركيز على الاهتمام باللغة العربية، والتراث والتاريخ العربي، وجغرافية الوطن العربي والتعريف بالمجتمع العربي المعاصر وأحواله ومشاكله.

رابعاً: تنسيق الجهود في جميع مجالات التربية والثقافة والعلوم، بقصد النهوض بمستوى التعليم والثقافة، وتشجيع البحث العلمي، والمحافظة على التراث العربي ونشره.

خامساً: استحداث مادة على مناهج الدراسة تختص بالنهضة العربية الحديثة، تبحث موضوع القومية العربية ومقدمات الوحدة العربية.

سادساً: حرية انتقال الكتاب العربي والصحافة العربية في الوطن العربي من دون قيود.

الإعلام العربي

الإعلام العربي، إحدى المهمات الرئيسية التي يجب أن تتحملها الجامعة العربية على الصعيدين العربي والدولي، ويترتب على ذلك ما يلي:

أولاً: أن تكون الخطة الإعلامية من الشمول بحيث تتناول التعريف بالأمة العربية، وتاريخها وحضارتها، مع التركيز على النهضة العربية الحديثة وتطلع الأمة العربية إلى الوحدة العربية «كحركة» إيجابية حضارية تستهدف تقدم الأمة العربية وتمكينها من المساهمة في أداء رسالة العدل والسلام.

ثانياً: الاستعانة بأكبر قدر ممكن من العلماء والكتاب والخطباء والساسة ورجال الدين والجامعات والسينمائيين، في مختلف أقطار العالم للتعريف بالقضية العربية عامة، وقضية فلسطين بصورة خاصة.

ثالثاً: اتباع الأسلوب العلمي الموضوعي في مخاطبة الرأي العام الدولي مع الحفاظ على المبادئ القومية الأساسية، فإن الكسب الإعلامي على حساب القضية العربية هو خسارة في حقيقته وجوهره، والربح الإعلامي الحقيقي هو اجتذاب الرأي العام الدولي نحو القضية العربية وبديياتها المعروفة. وبخاصة أن العلم هو في الحقيقة يتفق مع حقائق القضية العربية الأساسية.

رابعاً: يتعين أن يكون للإعلام العربي جريدة يومية تختص بشؤون الوطن العربي على مستوى قومي، وتعالج مشاكله الاقتصادية والاجتماعية، وأن تكون ملتقى المفكرين العرب، ومنارة تضيء الطريق أمام الأجيال العربية، وتزيد من إيمانهم بقوميتهم، والسعي لبناء وحدتهم على أسس سليمة.

خامساً: وكذلك يتعين أن يكون للإعلام العربي إذاعة ذات اتجاهين: اتجاه إلى الوطن العربي، لتخاطب الأمة العربية، وتبصّر بها بقضاياها، وحاضرها ومستقبلها، واتجاه آخر نحو العالم الخارجي باللغات الفرنسية والإنكليزية والألمانية، مع التوسع في ما بعد، لتشرح للشعوب الغربية، الحقائق العلمية عن الأمة العربية وقضاياها ومشاكلها، وتاريخها وتراثها، وهذه المهمات الإعلامية، تبغات ضخمة من غير شك، ولكن ثرواتها الفكرية والمالية أضخم، ولنا في المهاجر كفاءات وافرة لا تتخلف عن أداء هذا الواجب القومي الكبير. ولا ينقصنا إلا أن نقرر ونخطط وننفذ.

ونحن، في أي مقياس، نملك أكثر مما تملك بريطانيا، صاحبة القسم العربي في

الإذاعة البريطانية، وأكثر مما تملك أية دولة أوروبية أخرى، وهي الحريصة أن تتحدث إلينا عن قضايانا من عواصمها، وبلغتنا، وأينا أولى بهذه المهمة؟

شؤون البترول والغاز العربي

بدأت الجامعة العربية حياتها القومية، من غير بترول أو غاز يذكر، فلقد كانت هذه الثروة العربية العظمى تعيش في جوف الأرض، وفي الأعوام الخمسة والثلاثين التي مرت على عمر الجامعة العربية، تفجرت هذه الثروة العربية، لتلقي على الجامعة العربية أعباء ضخمة يفترض فيها أن تحشد ثورة كبرى في حياة العرب الاقتصادية والاجتماعية والعسكرية. وكما أهملت الشؤون العسكرية في ميثاق الجامعة القائم، فإن أمور البترول والغاز لم تكن قد بلغت مرحلة تستحق معها أن تلقى لها مكاناً في نصوص الميثاق.

وإذا كان الحديد والصلب هو الذي كان حجر الأساس في بناء الجماعة الأوروبية، فأحرى بالبترول والغاز العربي، في إطار الجامعة العربية، أن يكون هو حجر الأساس في بناء الوحدة العربية. ويترتب على ذلك ما يلي:

أولاً: التنسيق الكامل والدائم بين الدول العربية في آسيا وأفريقيا في كل ما يتصل بهذه الثروة العربية الكبرى، إنتاجاً وصناعة وتسويقاً لتكون أولاً في خدمة الأمة العربية، وأهدافها القومية السياسية والعسكرية والاقتصادية، وما فاض بعد ذلك يتجه لخدمة الاقتصاد العالمي، وبخاصة اقتصاد الدول النامية.

ثانياً: إن الدور الكبير الذي تؤديه في الوقت الحاضر، منظمة الدول العربية المصدرة للبترول بمن فيها من الكفاءات العربية الممتازة وبالمشروعات المجدية التي أقامتها أو ساعدت على إقامتها، يتطلب المزيد والمزيد من توسيع ميادين النشاطات التي يستطيع البترول والغاز العربي أن يؤديها في خدمة الأمة العربية، وفي دفع الأمة العربية إلى الأمام.

ثالثاً: ميثاق الجامعة العربية يجب أن يفرد ملحقاً خاصاً يحدد السياسة العربية إزاء البترول والغاز العربي، وأن تكون الخطط العربية في هذا الموضوع متجهة نحو استخدام هذه الثروة المعرضة للنفاذ، لتفجير الثروات العربية المدفونة في باطن الأرض، وإقامة اقتصاد عربي، صناعي زراعي، اجتماعي، يعوض للأمة العربية نفاد البترول والغاز العربيين. وإن السياسة الأوروبية بشأن الحديد والصلب، نموذج حي لما يمكن أن يحتويه الميثاق العربي الجديد، وما يمكن الجامعة العربية أن تؤديه للانتفاع بهذه الثروة الكبرى في الحاضر. وما يمكن أن تؤديه للمستقبل، حينما لا نجدها في المستقبل.

الثروة المهاجرة

وللأمة العربية ثروة كبرى أخرى لم تلق العناية اللازمة الكافية، وهي ثروة عربية مهاجرة، وأعني بها «العرب في المهجر». فهؤلاء لا يقلون عن أربعة ملايين منتشرين في القارات الست، بينهم العلماء والمختصون في مختلف نواحي العلم وبخاصة ما تحتاج إليه الأمة العربية في نهضتها الحديثة. وبينهم رجال الأموال والأعمال والشركات، وبينهم رجال السياسة والحكم وقد وصلوا إلى أعلى مؤسسات الدولة في البلاد التي يعيشون فيها، فقد أصبح منهم رؤساء جمهوريات وبرلمانات ووزراء وذوي مناصب عالية في سائر نواحي الحياة، وهؤلاء جميعاً لم تستفد القضية العربية من نفوذهم السياسي ومواقعهم في الحكم.

وواجب الجامعة العربية في هيكلها الجديد، أن تعقد الصلات الوثيقة مع هذه الشخصيات الكبيرة لصالح القضية العربية، كما يفعل الإسرائيليون مع أمثالهم المنحدرين من أصل يهودي، وأن يكون في الجامعة العربية جهاز متخصص للمهاجرين العرب يعنى بشؤونهم ويظل على اتصال دائم بهم: ينفذ مقترحاتهم ويضع المشروعات لتبادل الزيارات بينهم وبين البلاد العربية، وينتفع بخبراتهم الاقتصادية، ويهيئ لهم مشروعات استثمارية في البلاد العربية.

نقطة البداية والنهاية

ومن هذه الدراسة التفصيلية الشاملة، يصل المواطن العربي الذي واكب معنا هذه الدراسة إلى نقطة النهاية التي تؤدي في حقيقتها إلى نقطة البداية:

ونقطة النهاية هذه هي أن الجامعة العربية في حالتها الحاضرة قد استنفدت أغراضها وزمانها، ولم تعد مؤسسة صالحة لخدمة أغراض عربية جادة، وأصبح من الواجب النظر إليها كهيئة تحت التصفية إلى أن نقيم مكانها مؤسسة قومية صالحة، تخدم الأغراض العربية بصورة جادة. ومن هنا تأتي نقطة البداية، وهي إنشاء جامعة جديدة، وجوداً، وكياناً، وميثاقاً، وأغراضاً، ولهذا فلقد وجب علينا أن ننشئ جامعة جديدة مكان القديمة، وفي رأينا أن الجامعة الجديدة يجب أن تتكون على الوجه الآتي:

١ - أن يكون لها ميثاق جديد يتمشى مع روح العصر، ويتلاءم مع الظروف العربية التي طرأت عليها خلال الثلاثين عاماً الماضية، ويأخذ بعين الاعتبار القدرات الاقتصادية الضخمة التي أصبحت تملكها الأمة العربية في هذه الفترة.

٢ - وأن يكون كيانها قادراً على تحمّل المسؤوليات الكبرى التي تواجه الحياة العربية، سياسياً، واجتماعياً، واقتصادياً، وثقافياً.

مؤسسات الجامعة الجديدة

ويترتب على ذلك أن تكون للجامعة الجديدة مؤسسات قادرة على تحمّل المسؤوليات والنهوض بالتبعات.

المجلس الأعلى للجامعة

وأولى هذه المؤسسات التي يجب إنشاؤها، مجلس مسؤول على مستوى عال، يعرف بالمجلس الأعلى للجامعة يتولى تصريف شؤونها والقيام بحل المنازعات العربية وإصدار القرارات الحاسمة بشأنها.

ويتكون المجلس الأعلى للجامعة من رؤساء الدول العربية، وتكون الرئاسة فيه لأحدهم بالتناوب لمدة عام، وينعقد هذا المجلس في دورة عادية مرة كلّ عام، أو في اجتماع غير عادي بناء على طلب من إحدى الدول العربية.

المجلس الدائم للجامعة

ويأتي بعد المجلس الأعلى، مجلس وزاري يعرف بالمجلس التنفيذي الدائم، مهامه وتكوينه كما يلي :

١ - يتم تعيين أعضاء المجلس الدائم من قبل المجلس الأعلى، ويكون الأمين العام للجامعة العربية رئيساً طبيعياً لهذا المجلس، ضمناً للمسؤولية المشتركة.

٢ - تنفيذ جميع التوصيات التي تصدر إليه من قبل المجلس الأعلى.

٣ - يرفع إلى المجلس الأعلى الاقتراحات والمشروعات التي تستهدف التنسيق أو التوحيد.

٤ - يتابع تنفيذ القرارات والتوصيات الصادرة من المجلس الأعلى، ويتصل بحكومات الدول الأعضاء وبمؤسسات الجامعة وأجهزتها. في كلّ ما تقتضيه شؤون الجامعة العربية.

٥ - التنسيق بين مؤسسات الجامعة العربية في ما يتصل باختصاصاتها ونشاطاتها.

٦ - المجلس الدائم هو الصلة بين مؤسسات الجامعة والمجلس الأعلى للجامعة، يقدم إليه مشروعاتها وتقاريرها وتوصياتها ويرفّقها بملاحظاته.

٧ - يتكون المجلس من الوزارات الآتية : الشؤون السياسية، الأمن والدفاع العربي، الشؤون الاقتصادية، والمواصلات، العمل والعمال، التربية والثقافة

والعلوم، التنمية العربية، الإعلام العربي، المعونات العربية الخارجية، البترول والغاز العربيان، الشؤون الاجتماعية والصحة، شؤون المغتربين. ويكون للمجلس نظام داخلي يحدد الاختصاصات والأمور الإدارية الأخرى.

٨ - وينشأ كذلك منصب «الوزير المقيم» يكون مقره ومكتبه في إحدى العواصم العربية، ومهمته أن يكون ممثلاً للمجلس الدائم لدى دولة عضو أو أكثر. ويعمل على متابعة تنفيذ قرارات الجامعة، والتشاور مع الدولة المعنية بشأن الأمور العربية المشتركة. ويترك للأمين العام للجامعة أن يحدد عددهم ومواقع عملهم، ويتم تعيينهم من قبل المجلس الأعلى للاتحاد بترشيح من الأمين العام.

٩ - يتولى الأمين العام للجامعة وزارة الشؤون السياسية، وبوصفه رئيساً للمجلس فإنه يعهد ببقية الوزراء إلى الوزارات الأخرى. ويكون كل وزير هو الأمين العام للمنظمة المتخصصة التي تختص بوزارته.

الأمانة العامة للجامعة

يكون للجامعة العربية أمانة عامة كما يلي :

أولاً: الأمانة العامة للجامعة، مؤسسة رئيسية من مؤسسات الجامعة العربية. مستقلة عن حكومات الدول الأعضاء، ويرأسها الأمين العام، ويكون للأمين العام مساعدون يقرر عددهم بالنظام الداخلي للأمانة العامة.

ثانياً: تتألف الأمانة العامة من الدوائر والشعب وعدد من المواطنين كما هو مقرر في النظام الداخلي.

ثالثاً: الأمين العام هو الذي يعين مساعديه وموظفيه، ويختارهم على أساس كفاءاتهم ومؤهلاتهم، لا على أساس تمثيلي أو جغرافي.

رابعاً: يقدم الأمين العام إلى المجلس الأعلى الصيغة النهائية لمشروعات القرارات والتوصيات والمراسم لإصدار ما يراه مناسباً منها.

خامساً: يقدم الأمين العام إلى مؤسسات الجامعة الاقتراحات الخاصة بشأن التنسيق والتوحيد تمهيداً لعرضها على المجلس الأعلى للاتحاد.

سادساً: تصدر الأمانة العامة «الجريدة الرسمية» التي تتضمن مراسيم الجامعة وقراراتها وتوصياتها، ونشاطات وإنجازات المنظمات المتخصصة للجامعة، وتقاريرها.

مجالس الجامعة المتخصصة

أولاً: يكون للجامعة العربية المجالس المتخصصة الآتية:

مجلس الشؤون السياسية، ومجلس الدفاع العربي، مجلس الوحدة الاقتصادية العربية، المجلس العربي للعمل والعمال، المجلس العربي للتربية والثقافة والعلوم، مجلس التنمية العربية، مجلس الإعلام العربي، مجلس المعونات العربية الخارجية، مجلس البترول والغاز العربيين، المجلس العربي للشؤون الاجتماعية والصحية، المجلس العربي لشؤون المغتربين.

ثانياً: تمارس هذه المجالس اختصاصاتها كما وردت في المعاهدات والاتفاقات المعقودة بين الدول العربية إلى أن تعاد صياغتها القانونية من قبل الجامعة العربية الجديدة.

ثالثاً: تتمتع المجالس المتخصصة المذكورة باستقلال ذاتي في ممارسة نشاطاتها واختصاصاتها في حدود التوجيهات العامة التي تصدر إليها من المجلس الأعلى للجامعة العربية.

رابعاً: تقدم المجالس المتخصصة تقاريرها ومشروعاتها وتوصياتها إلى المجلس الأعلى عن طريق الأمين العام للجامعة العربية.

القرارات والعقوبات

أولاً: القرارات التي تنص على التعاون والتنسيق تصدر بالأكثرية العادية. وتكون ملزمة لجميع الدول الأعضاء.

ثانياً: القرارات التي تنص على التوحيد بقصد تنفيذها على ساحة الوطن العربي كُله، تصدر بأكثرية الثلثين وتكون ملزمة لجميع الدول الأعضاء.

ثالثاً: قرارات الحرب والصلح وتعديل ميثاق الجامعة تصدر بأكثرية الثلثين.

رابعاً: تفصل من عضوية جامعة الدول العربية بالأكثرية العادية:

١ - الدولة التي تنتهك المبادئ والأهداف والالتزامات الواردة في ميثاق الجامعة العربية.

٢ - أو تخالف قرارات الجامعة العربية.

٣ - أو لا تلتزم بقرار محكمة العدل العربية، أو التحكيم.

مجلس الأمة العربية

الميثاق القائم لجامعة الدول العربية قد أهمل ذكر الأمة العربية وبالتالي فقد جعل العمل العربي المشترك قاصراً على الصعيد الرسمي، وجاءت مؤسساته ممثلة للجانب العربي الرسمي، وكان ذلك نقصاً خطيراً في مسيرة الجامعة العربية عبر هذه المدة الطويلة.

والجامعة العربية لتكون جديرة باسمها، وأمينه على أهدافها، لا بُدَّ أن تكون الأمة العربية ممثلة، ولو في حدود ضيقة، في الهيكل الهرمي العام للجامعة العربية. ويتربط على ذلك أن ينصّ الميثاق الجديد على ما يلي:

أولاً: يكون للجامعة العربية جهاز رئيسي يعرف بمجلس الأمة العربية، وعدد أعضائه ثلاثمائة وخمسون، نصفهم منتخبون من المجالس النيابية في الوطن العربي، كُـلّ مجلس يختار نوابه، والنصف الآخر ينتخبون بالتساوي من الاتحادات العربية: الصحافة، والعمال، والطلاب، والسيدات، والمحامون، والمجامع العلمية العربية، وسائر الاتحادات الأخرى، كُـلّ اتحاد ينتخب ممثليه.

ثانياً: مدة الدورة للمجلس خمس سنوات، والأعضاء مؤهلون لتجديد انتخابهم لدورتين فقط.

ثالثاً: ينتخب المجلس مكتب الرئاسة للدورة، والأمين العام للجامعة العربية يتخذ الإجراءات اللازمة لتأمين انعقاد الدورة الأولى للمجلس.

رابعاً: يضع المجلس نظامه الداخلي، ويتمتع باستقلال كامل في ممارسة مهماته واختصاصاته.

خامساً: اختصاص المجلس عام شامل، يتناول مناقشة جميع الشؤون العربية ونشاطات الجامعة العربية. ويقدم بشأنها التواصي والرغبات إلى مؤسسات الجامعة كُـلّ في ما يخصه.

سادساً: يحضر وزراء مجلس الجامعة اجتماعات مجلس الأمة للاشتراك في المناقشات وللإجابة عن استيضاحات الأعضاء في ما يتعلق بأمور الجامعة العربية، وتكون الجلسات علنية، ما لم يقرر المجلس غير ذلك.

محكمة العدل العربية

ليس للجامعة العربية، بموجب ميثاقها القائم، مرجع قضائي للنظر في

الخلافاً بين الدول العربية. والمؤسسون الأوائل الذين وضعوا ميثاقهم قد أشاروا إلى محكمة العدل العربية في المادة التاسعة عشرة، بصورة غير مباشرة حين تحدثوا عن تعديل الميثاق.

وقد نشأت عن هذا الإغفال أو الإهمال. مفارقة خطيرة هي أن الدول العربية الأعضاء في الأمم المتحدة لها محكمة عدل دولية. ولكن الدول العربية الأعضاء في الجامعة العربية ليس لها محكمة عدل عربية. وفي ظل الصراعات الدموية والاختلافات السياسية التي نشبت بين الدول العربية منذ أن أنشئت الجامعة العربية، أصبح من الواجب أن ينص الميثاق الجديد على إنشاء محكمة عدل عربية. ويتربط على ذلك ما يلي:

أولاً: محكمة العدل العربية هي المؤسسة الرئيسيّة للشؤون القضائية والقانونية للجامعة العربية، وتمارس اختصاصاتها وفقاً لأحكام نظام أساسي تضعه لجنة من الخبراء القانونيين المختصين.

ثانياً: تكون جميع الدول الأعضاء في الجامعة العربية، فرقاء في النظام الأساسي لمحكمة العدل العربية.

ثالثاً: الأحكام التي تصدرها المحكمة واجبة النفاذ، ويلتزم كل طرف في النزاع أن ينزل على حكم المحكمة وأن يبادر إلى تنفيذه. ومجلس الجامعة يتخذ الإجراءات الكفيلة بتنفيذه.

رابعاً: لأي من مؤسسات الجامعة ومنظماتها المتخصصة، بالإضافة إلى الدول الأعضاء، حقّ المقاضاة أمام محكمة العدل الدولية. أو التماس الفتوى في أي شأن من شؤون الجامعة العربية بقصد احترام الميثاق، وكفالة تنفيذ قرارات الجامعة العربية.

الميزانية العامة

ميزانية الجامعة، كانت تعتمد على «أنصبة الدول الأعضاء» وهذه كانت تتغير من وقت لآخر بحسب الظروف المادية للدول الأعضاء. ولكن متطلبات العمل العربي المشترك، أصبحت تتطلب تبني خطوة وحدوية متقدمة، ولو محدودة، لتكون الميزانية مقررة على أسس أخرى، والنظر في فرض إيرادات ضريبية عامة تقرر على ساحة الوطن العربي كُله، حتّى تصبح الأمة العربية بأسرها هي القاعدة العريضة للجامعة العربية وتمثل الإيرادات ما يلي:

أولاً: نسبة معينة مقتطعة من ميزانيات الدول العربية.

ثانياً: طابع بريد باسم الجامعة العربية.

ثالثاً: ضريبة مقررة على تذاكر الملاهي والطائرات والبواخر.

رابعاً: رسوم جوازات السفر العربية الموحدة.

خامساً: ضريبة محددة يدفعها المسافرون خارج الوطن العربي.

سادساً: ضريبة معينة على كُلِّ برميل بترول تنتجه الدول العربية البترولية.

وما إلى ذلك من الأبواب الضريبية التي يضعها الخبراء الماليون.

علم الجامعة العربية ، والنشيد

وأخيراً فإن علم الجامعة العربية يجب أن يرمز إلى الوحدة العربية ، وأن تكون رسومه من الألوان الأربعة التي تمّ التعارف عليها منذ فجر الحركة العربية ، وهي الأحمر والأبيض والأخضر والأسود اقتباساً من البيت العربي الشهير.

والرمز الملائم في رأينا ، وهو امتداد لعدد من الأعلام العربية الحاضرة ، هو أن يكون العلم محتوياً لاثنتين وعشرين نجمة وهي عدد الدول العربية الأعضاء في الجامعة العربية.

وللعلم توأم هو النشيد ، فهما مثل شقائق النعمان ، لا يفترقان. ولا بُدَّ لجامعة الدول العربية من نشيد يحمل المعاني الرفيعة للنضال العربي ، وينشده المواطن العربي في الوطن والمهجر ، ويتغنّى به في السراء والضراء.

وبعد ، فإن هذه الأفكار العامة التي وردت في هذا الفصل ، هي حصيلة تجربة مواطن عربي ، رافق الجامعة منذ مولدها ، وعمل فيها سبع سنوات أميناً مساعداً ، وبعد ذلك اشترك في أعمالها مع الوفود العربية ، ثم حضر مؤتمرات القمة الأربعة التي انعقدت بين ١٩٦٤ - ١٩٦٧.

وبديهي أن مناقشة هذه الأفكار لا بُدَّ أن تأتي بأفكار أخرى ، أرجو أن تكون أجود منها ، وأقرب إلى الوحدة منها إلى التجزئة والانفصال.

وفي إطار الحديث عن الوحدة لا بُدَّ من التأكيد على أن مشروع الميثاق الحالي الذي طرحناه في هذا الفصل قد مشى على طريق الوحدة خطوة واحدة فقط ، آخذاً بعين الاعتبار واقع العالم العربي في الظروف الحاضرة. وقد كان بالإمكان أن نرسم

على الورق ميثاقاً وحدوياً أكثر اتساعاً والتزاماً. ولكن حظه من القبول والتنفيذ يكون ضئيلاً.

ونحن نرى أن هذه الخطوة الوجدوية الواحدة، ضرورية، ويجب الأخذ بها ولا عذر لأحد في رفضها أو الاعتذار عنها، إلا إذا كان يؤثر الراحة في الجامعة العربية الحاضرة بعيداً عن الالتزام القومي، وفي منأى عن العمل الوجدوي في أبسط صورته.

إن الإشارة إلى الوحدة العربية وإلى الأمة العربية وانتساب الجامعة إليها، كُـل ذلك لا مجال للجدال فيه إلا إذا كنا ننكر وجودنا كأمة، نتنكر لأهدافنا، ونناقض خطبنا عن الوحدة.

وإن توكيد وتنفيذ الحريات الأساسية، والحقوق الإنسانية، والمواطنة العربية الواحدة متمثلة في جواز سفر عربي واحد، هي أبسط معاني القومية العربية الواحدة. إلا إذا كنا نعلنها شعاراً وندرّسها تطبيقاً وممارسة.

وإن الاعتراف بحقّ المواطن العربي في الإقامة والعمل والسفر في وطنه العربي هو المعنى الصغير لتعبير الوطن العربي الكبير من المحيط إلى الخليج، وإلا لكان هذا التعبير زبداء في أمواج المحيط والخليج.

وإن صدور قرارات «وحدوية» من قبل المجلس الأعلى، بموجب مراسم نافذة على جميع الرعايا في الأمة العربية. هو أيسر الخطوات الوجدوية. ما دامت أكثرية الثلثين ترضيها. وفي هذه الحالة يتعين على الدول الأخرى أن تلتزم بها وهذا أبسط معاني الوحدة، ناهيك عن التضامن.

وإن إنشاء مجلس الجامعة العربية على مستوى وزاري، ينفذ في البداية والنهاية توجيهات الملوك والرؤساء، هو أداة ذات سلطة محددة، وتجده الأحداث العربية حاضراً على الدوام لمعالجتها، بدلاً من مجلس يكون غائباً عن المسؤولية كُـل العام إلا حين ينعقد في دورتين مختصرتين.

وإن التزام الدول العربية بعدم الانفراد في أية قضية عربية هو أبسط مقومات العروبة وأيسر معاني القومية العربية. والانفراد لا يقبل المبررات والاعتذار، إنه انفصام عن قافلة الأمة العربية. ومن يُؤثر الانفراد فعليه أن يبقى خارج الأسرة، وإن جامعة عربية من خمسة مؤمنين، أنفع للأمة العربية من خمسين متخاذلين، لا يحفظون ميثاقاً ولا يرعون عهداً.

هذا وغير هذا، يصل بنا إلى الحلّ المتوازن العادل. بين جامعة تكرر الانفصال
وجامعة تقفز إلى الدولة الفدرالية، من غير تمهيد ولا إعداد.
ومن أجل ذلك فقد اخترنا الحلّ الوسط خطوة متواضعة على الطريق. أملاً بأن
نلتزم بها اليوم لا غداً.
والحكم العربي المعاصر، أمام التاريخ وجهاً لوجه. ونرجو أن تبيّض الوجوه،
كُلّ الوجوه. أو أكثر الوجوه.

المراجع

١ - الكتب العربية

برترام غيرسون، نويل. وطن حر ومستقل: الاتحاد الكونفدرالي للولايات المتحدة، ١٧٨١ - ١٧٨٩. ترجمة لجنة من الأساتذة الجامعيين. بيروت: دار الآفاق الجديدة، [١٩٩].

الزركلي، خير الدين. الوجيز في سيرة الملك عبد العزيز: لخصه من كتابه «شبه الجزيرة في حياة الملك عبد العزيز» وأضاف إليه استدراكات. ط ٢. بيروت: الشركة العامة للنشر، [١٩٧٢].

طابع، أحمد فراج. صفحات مطوية عن فلسطين. القاهرة: دار الشعب، [١٩٦٩].
عبد الله بن الحسين. مذكرات الملك عبد الله بن الحسين. في مقدمة وإشراف مصطفى خرسا.

غانم، محمد حافظ. محاضرات عن جامعة الدول العربية. القاهرة: معهد الدراسات العربية العالية، ١٩٦٠.

غلوب، جون باغوت. جندي في الصحراء.

محاضر مشاورات الوحدة العربية. القاهرة: المطبعة الأميرية، [د. ت.].

٢ - الكتب الأجنبية

Kimche, Jon. *Seven Fallen Pillars*.

صفحات في القضية العربية
«مقالات - رسائل - مذكرات وذكريات»



مركز

دراسات الوحدة العربية

لجنة تخليد ذكرى
المجاهد أحمد الشقيري

صفحات في القضية العربية

«مقالات - رسائل - مذكرات وذكريات»

أحمد الشقيري

(*) صدر هذا الكتاب في بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ١٩٧٩.

المحتويات^(*)

رسالة إلى الملوك والرؤساء المجتمعين في مؤتمر القمة العربي المنعقد في الرباط	٧
رسالة إلى مؤتمر القمة العربي في بغداد	٢١
رسالة من أحمد الشقيري إلى أنور السادات	٢٣
رسالة جديدة من الشقيري إلى السادات	٢٧
مذكرة مقدمة إلى هارولد براون وزير الدفاع الأمريكي بواسطة السفارة الأمريكية في القاهرة	٣٣
المؤتمر الصحفي في دولة الكويت	٣٩
مذكرة تحذير مقدمة إلى رئيس جمهورية الولايات المتحدة بواسطة السفارة الأمريكية في القاهرة	٤٥
ثلاثة رجال صنعوا وعد بلفور	٥٥
تعليق على آراء الدكتور لويس عوض	٧٣
المراجع	١١١

(*) لقد اعتمدنا في هذا الكتاب، أحمد الشقيري: الأعمال الكاملة، ترقيمين: الترقيم الأول في وسط ذيل الصفحة، وهو يشير إلى رقم الصفحة في الكتاب الواحد ضمن المجلد، ولكل كتاب من الكتب في الأعمال الكاملة ترقيم خاص بعدد صفحاته. والترقيم الثاني في يسار ذيل الصفحة، وهو يشير إلى الرقم المتسلسل التصاعدي في المجموعة؛ وقد سبق هذا الرقم التسلسلي رقم أحادي مقترن بعلامة (/)، وهو يشير إلى رقم تسلسل كل كتاب من الكتب المتضمنة في الأعمال الكاملة.

رسالة إلى الملوك والرؤساء

المجتمعين في مؤتمر القمة العربي المنعقد في الرباط(*)

أبعث إليكم هذه الرسالة لمناسبة انعقاد مؤتمر القمة العربي السابع في الرباط، والأمة العربية تواجه مرحلة بالغة الأهمية والخطورة، ولا أبالغ إذا قلت إنها أخطر مرحلة مرت في تاريخنا الطويل، ولا أستثني من ذلك غزوات التتار والإفرنج على الأمة العربية في العصور الوسطى.

وإني لأستميحكم عُذراً أن أبدأ هذه الرسالة بمقدمة متواضعة عن صاحبها بالقدر الذي يتصل بمضمونها وحوافزها وأهدافها.

وهذه الرسالة ليس مبعثها الحماس والانفعال العاطفي، فإن صاحبها وهو يقترب من السبعين من عمره قد خلف الحماسة وراءه منذ زمن بعيد، فانطفأت جذوة انفعالاته واشتعل رأسه شيباً، وإن كان الشيب قد باكره وهو يواكب مؤتمرات القمة الأربعة من القاهرة إلى الإسكندرية إلى الدار البيضاء إلى الخرطوم، وما أصدرت من قرارات كان التنفيذ الوحيد في معظمها أنها لم تنفذ. وهذه الرسالة كذلك، لا تستهدف المزاودة على أحد، فإن صاحبها قد تخلّى عن المسؤولية العامة بعد حرب الأيام الستة، وهو يدرك بالطبع أنه أمام استحالة عملية في أن يصبح ملكاً أو رئيساً، باعتباره فلسطيني المولد والنشأة، والوطن العربي تسوده أوضاع التجزئة العربية التي تجعل من المواطن العربي إنساناً أجنبياً في كثير من نشاطاته العادية.

وهذه الرسالة أخيراً لا تقصد التنديد بالملوك والرؤساء، أو التشهير بمواقفهم أو

(*) في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٧٤.

الكشف عن أخطائهم، بل تستهدف أولاً وأخيراً دعوتهم إلى طريق الصواب والإقلاع عن الانجرار في ارتكاب الأخطاء، فإذا كانت عودة المواطن إلى الصواب فضيلة فإن رجوع الحاكم عن الخطأ فضيلة أعظم وأكرم.

ومن الخير أن مؤتمركم ظلّ يؤجل من وقت لآخر، حتّى رسا أخيراً على الموعد الحاضر بعد قرابة عام واحد على انعقاد مؤتمر القمة الأخير في الجزائر، وبهذا تهيأت الفرصة كاملة لمزيد من كشف الموقف بكل أبعاده. وأول ما يتبادر إلى الأذهان أن الواجب يقضي أن يكون أمامكم كشف حساب عن العام بكامله، يسرد بصدق وأمانة أخطاءكم وإنجازاتكم.

وإني اعتقد مخلصاً، أنكم في هذه الفترة العصيبة، أحوج ما تكونون إلى كشف أخطائكم لا منجزاتكم، فهذه تتولى إشهارها أجهزة الإعلام العربية الرسمية، تشيد بها وتردها بحرية كاملة من غير قيود ولا حدود.

ولست أعتذر عن استعمال كلمة «الخطأ» حين أنسبها إلى مواقفكم، فإني لا أجد في اللغة العربية، وما أغناها، لفظاً أكثر أدباً وعفة ولطفاً من كلمة الخطأ في التعبير عن الخطأ.

ولا أحسب أن الأمر في حاجة إلى اعتذار، حتّى في مخاطبة الملوك والرؤساء في لهجة قاسية غير نابية فإن المصير لا يحتمل المجاملة والملاطفة، وحرب رمضان المجيدة التي رفعت رأس الأمة العربية شاخاً، تمرّ هذه الأيام في عنق الزجاجة، وأحوج ما تحتاج إليه أن تظل في حمى من الأخطاء التي تتعاقب عليها، حتّى لا تتآكل إنجازاتها العظيمة في غمرة المساومات السياسية شيئاً فشيئاً، ولا يتناقص رصيدها في مهب الرياح الدولية يوماً بعد يوم.

ومن هنا ينشأ الواجب الأسمى في مكاشفة أولي الأمر بأخطائهم، بصدق وشجاعة، فليس الدين النصيحة فحسب، ولكنها الدين والدنيا، ومن هنا كذلك وجب على أولي الأمر أن يلتزموا بالتضحية وأن يقوموا المَعْوَج من آرائهم ومواقفهم. والتراث العربي غنيّ كلّ الغنى بسيرة حكامنا الأوائل الذين كانوا يحمّدون الله على أنّ في رعاياهم من يقوم اعوجاجهم بالحوار وبالنار.

وانطلاقاً من هذا كلّّه، فسأقتصر في رسالتي هذه إليكم على بيان الأخطاء السياسية الفادحة التي وقعت بعد حرب رمضان، ثمّ أختتم بعد ذلك باقتراح خطة بديلة، تجتنب الأمة العربية المآزق والمزالق التي تواجهها، وتمكن النضال العربي من استئناف مسيرته في تحقيق أهدافه القريبة والبعيدة.

المهادنة الأمريكية

وأول هذه الأخطاء وأقدمها على الإطلاق أن الحكومات العربية قد راحت بعد حرب رمضان تتعامل مع الولايات المتحدة، تعاملًا غير متوازن ولا موزون، بل إنه يتسم بالمغامرة من غير مبرر سليم أو تقدير صحيح، فقد أعلن الجانب العربي ثقته بالولايات المتحدة من غير تحفظ ولا احتراز، وأكد تأكيد الوثائق أن السياسة الأمريكية غيّرت موقفها بصورة جذرية وجعل منها وسيطاً وضامناً لما يسمى بالتسوية السلمية لأزمة الشرق الأوسط.

وامتداداً لهذا الخطأ الفادح فقد انطلقت التصريحات العربية الرسمية تردد أن الدكتور كيسنجر وزير الخارجية الأمريكي هو صانع المعجزات، وأنه أهل للثقة العربية الكاملة. وراحت أجهزة الإعلام العربية الرسمية تُدخل في روع المواطن العربي أن أمريكا، ووزير خارجيتها الدكتور كيسنجر، سيحققان للأمة العربي مطلبها المرحلي الراهن في الانسحاب الكامل من الأراضي العربية المحتلة، وتحقيق المطالب المشروعة للشعب الفلسطيني.

وهذا التضخيم لأمريكا والتعظيم لوزير خارجيتها إنما يعود بالأمة العربية خمسين عاماً إلى الوراء. إلى تلك الحقبة العربية المتخلّفة في أوائل العشرينيات حيث سادت القيادات العربية موجة من التضخيم لشخصية الكولونيل لورنس، الذي وصف يومئذ بأنه صانع المعجزات ومدير الحروب والانقلابات، وصديق العرب الأكبر، القادر على انتزاع الاستقلال من مخالب الحلفاء حتى أصبح يلقب «ملك العرب غير المتوج». وما لبثت الأيام أن كشفت أن الكولونيل لورنس ومعه دول الحلفاء قد نكثوا عهودهم وفرضوا على البلاد العربية الاستعمار والصهيونية والتجزئة، ولا تزال الأمة العربية تنن تحت كابوس هذا البلاء الثلاثي الرهيب. ومثل الكولونيل لورنس في الماضي، فإن الدكتور كيسنجر في الحاضر قد لبس الكوفية والعقال وأخذ يصطنع صداقة العرب وينتزع ثقتهم ويمنيهم بأنه سيصنع لهم المعجزات، على حين أن المعجزة الكبرى التي يتطلع الدكتور كيسنجر إلى إنجازها هي أن يحمل الحكومات العربية على الاعتراف بإسرائيل والصلح معها والتعايش في جوارها، وتلك حقاً معجزة كبرى فشلت إسرائيل في الوصول إليها منذ نشأت إلى يومنا هذا.

ولسنا في حاجة إلى العودة إلى تاريخ الولايات المتحدة ودورها الرهيب في إلحاق أكبر كارثة بالأمة العربية في ما بذلت من جهود ضخمة في نشوء إسرائيل

ودعمها المتواصل، في خلال الخمس والعشرين سنة الماضية، وكفي أن نذكر أن أمريكا بإمداداتها العسكرية الضخمة كانت هي السبب الوحيد في أنها طوّقت حرب رمضان المجيدة وحالت بينها وبين النصر الكامل.

ليس هذا فحسب، بل إن أمريكا هي التي مكنت إسرائيل من استعادة زمام المبادرة لتصل قواتها العسكرية إلى الضفة الغربية في مصر، وإلى جبل الشيخ في سوريا، بعد أن اجتازت القوات المصرية الباسلة القناة، ودمرت خطّ بارليف، وبعد أن اخترقت القوات السورية الشجاعة خطوط العدو ودمرت تحصيناته، وأشرفت على بقاع فلسطين المحتلة.

بل إنه يكفي أن نذكر أن أمريكا، وحتى بعد وقف إطلاق النار، قد أمّدت إسرائيل بالمعونات الضخمة والإمدادات العسكرية المتوالية لتضمن لها على الدوام التفوق العسكري، وكان آخر هذا المدد ما قدمته الولايات المتحدة لإسرائيل من الدبابات والطائرات من مخازن حلف الأطلنطي في ألمانيا، قدمته في هذا الشهر، وعلى عجل، كأنما المعركة واقعة اليوم أو غداً.

ولم تكتف أمريكا بهذا كلّ، بل انتهزت فرصة انعقاد الأمم المتحدة في دورتها الأخيرة فخطب الرئيس الأمريكي، ووزير خارجيته، وكأنما الأمة العربية في قفص الاتهام، وراحا يهددان ويتوعدان الدول العربية ويعتبران البترول العربي مسؤولاً عن الأزمة الاقتصادية العالمية. وجعلوا الأمم المتحدة منبراً للتشهير بالأمة العربية وكأنما أصبحت الحرب الباردة التي كانت قائمة في الخمسينيات بين أمريكا وروسيا، حرباً أخرى بين أمريكا والأمة العربية في السبعينيات.

وقد تولى وزراء خارجية الدول العربية الردّ على التهديدات الأمريكية، كما تولى رئيس الوفد الصيني تفنيد الموقف الأمريكي تفنيداً أثار إعجاب الدول الأعضاء في الأمم المتحدة. ولكن الردّ العربي في قاعة الأمم المتحدة يجب أن يقتصر برّد عربي حاسم في الوطن، فالعداء الأمريكي يجب أن يقابله عداء عربي، يتسم بالحكمة والشجاعة حقاً.

ولقد كان على رأس إنجازات حرب رمضان أن الأمة العربية قد اكتشفت ذاتها واكتشفت معها قدراتها الرادعة الفاعلة، وبعد أن انقضى العام على حرب رمضان، وما خلف من دروس وعبر فإن الدرس الأكبر الذي يتوجب على الملوك والرؤساء أن يتعلموه ويعلموه هو أن يشهروا في وجه أمريكا جميع أسلحة الردع التي نملكها من دبلوماسية واقتصادية ونفطية على جميع الجبهات في جميع الميادين. ولست في حاجة إلى

أن أسردها أو أفصلها، فإن الجماهير العربية تعرفها حق المعرفة، وما فتئت تنادي بها منذ أن أقامت أمريكا إسرائيل في وطننا، فحالت دون وحدتنا ونهضتنا واستنزفت حياتنا ووجودنا. وإن موقف الردع الذي أدعوكم إليه لا ينبع من الشعور بالبغضاء نحو الولايات المتحدة لغير ما سبب، فأنا أنتمي إلى جيل عربي كان يطالب في المشرق العربي، في أوائل العشرينيات، بانتداب أمريكي على ديار الشام إذا كان مطلب الاستقلال لا سبيل إلى تحقيقه.

كان ذلك مبلغ إعجابنا وثقتنا في الولايات المتحدة يومئذ، أما وقد أخذت السياسة الأمريكية تناصبنا العداء بعد ذلك، منذ قرار الولايات المتحدة بإنشاء الدولة اليهودية في عام ١٩٤٧ إلى هذا الشهر واليوم الذي تعقدون فيه مؤتمركم العتيد. فقد أصبح الواجب القومي يدعوكم إلى أن تقابلوا العداء بالعداء.

لقد اختارت السياسة العربية أن تهادن أمريكا، وقد مضى عام كامل على التجربة، فماذا كانت حصيلة التجربة؟

إذا كان العام الذي مضى بكل اجتماعاته ومؤتمراته ومماطلاته ووعوده، قد أثبت شيئاً، فقد أثبت أن التجربة فاشلة، وأن الاستمرار فيها يعود إلى نتائج فاشلة.

لقد أثبت هذا العام أن سياسة الدكتور كيسنجر في الوصول إلى تسوية سلمية قد رست على حصيلة واحدة، مجاملات وقبلات للدول العربية، ودبابات وطائرات لإسرائيل.

وليس هذا سجعاً مصنوعاً، ولكنه حقائق صارخة تتحدث عن نفسها، وما على الملوك والرؤساء إلا أن يستمعوا لها ويعملوا بهديها، ألم يخطبوا مرات ومرات «نعادي من يعادينا ونصادق من يصادقنا»؟

أمريكا تستخدم سلاحنا

وثاني الأخطاء العربية الفادحة يتمثل في الطريقة التي استخدم فيها سلاح البترول العربي، فقد سار في دروب ملتوية، وانتهى به الأمر دون أن يحقق أهدافه العربية. وانتزعت أمريكا من أيدينا فدعمت اقتصادها وحقق لشركاتها أرباحاً طائلة وألحقت بشركائها في حلف الأطلنطي واليابان خسائر فادحة.

ولن يغفر التاريخ العربي للحكام العرب أنهم ارتكبوا أكبر تراجع عن قراراتهم المعلنة بصدد سلاح البترول. تراجعوا عنها بعد أن كادوا يقطفون ثمارها، ودون أن

يحققوا الأهداف التي أعلنوها، واندلعت ألسنة الإعلام الرسمية تهلل لأثرها وخطرها.

وها أنا أعود إلى المحاضر الرسمية لأسرد على الملوك والرؤساء مواقفهم بخصوصها وتواريخها في عرض موجز حسب الترتيب الزمني:

في ١٦ / ١٠ / ١٩٧٣ أي بعد عشرة أيام من حرب رمضان أصدر وزراء النفط العرب في اجتماعهم الذي عقدوه في الكويت قراراً واضحاً ينصّ على تخفيض إنتاج النفط فوراً بنسبة لا تقل عن خمسة في المئة حتّى يتم انسحاب إسرائيل من كلّ الأراضي العربية المحتلة، وحتى تعاد للشعب الفلسطيني حقوقه المشروعة وأن يُوجّه الخفض نحو الولايات المتحدة في المقام الأول.

وقد كان هذا القرار حلاً وسطاً بين اتجاهين مختلفين: فقد كان العراق وليبيا والجزائر تصرّ على موقف أشدّ صرامة تجاه أمريكا، وكانت الدول العربية الأخرى ترى أن تعالج الأمور «بالروية والحكمة والتدرج».

وكائنأ ما كان هذا الاختلاف فقد ابتهجت الأمة العربية لقرار مؤتمر الكويت، ورضيت به كخطوة أولى على الطريق، وبخاصة أنّه ربط البترول العربي بالانسحاب الكامل وضمان حقوق الشعب الفلسطيني بصورة كاملة لا تشوبها شائبة.

وفي ١٨ / ١٠ / ١٩٧٣ أصدرت الحكومة السعودية بياناً رسمياً أعلنت فيه أنها ستبذل كلّ مساعيها لدى حكومة الولايات المتحدة الأمريكية لتعديل موقفها الحالي بدعم إسرائيل في حربها مع الدول العربية، وإذا لم تثمر هذه المساعي فإن السعودية سوف توقف تصدير النفط إلى الولايات المتحدة.

وفي ١٩ / ١٠ / ١٩٧٣ حظرت الجمهورية العربية الليبية شحن النفط إلى الولايات المتحدة الأمريكية، وفي اليوم نفسه أصدرت السعودية قراراً بوقف تصدير النفط إلى الولايات المتحدة بسبب إمدادات السلاح الأمريكي لإسرائيل.

وأعلنت الدول العربية الأخرى المنتجة للنفط إجراءات مماثلة تنفيذاً لقرارات مؤتمر الكويت، على حين بقي العراق في تنفيذ سياسة التأميم بدلاً من التخفيض.

وفي ٢٢ / ١٠ / ١٩٧٣ صدر قرار وقف إطلاق النار، ولكن الدول المنتجة للنفط استمرّت في إجراءاتها التي اتخذت، وأعلنت في اليوم نفسه «أن سلاح النفط لن يتوقف بتوقف القتال، وأن الخطر على تصدير البترول إلى أمريكا سوف يستمرّ إلى أن يتم انسحاب إسرائيل الكامل من الأراضي العربية المحتلة، وتستعاد الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني».

وفي ١٥/١١/١٩٧٣ أصدرت منظمة الأقطار العربية المنتجة للنفط بياناً أعلنت فيه: «أن الدول العربية ستواصل فرض القيود على إنتاج النفط إلى أن تقرر الأسرة الدولية اتخاذ إجراءات حاسمة وفعالة لحمل إسرائيل على الانسحاب من الأراضي العربية المحتلة».

وفي اليوم نفسه أعلن وزير النفط الكويتي تعليقاً على هذا البيان بأن «حظر النفط العربي على أمريكا سيبقى ساري المفعول طالما استمرّ الاحتلال للأرض العربية وما دام الشعب الفلسطيني لم يسترد حقوقه المشروعة».

وفي ٢١/١١/١٩٧٣ أعلن الدكتور كيسنجر تحذيراً إلى الدول العربية المنتجة للنفط ينذر فيه «بقيام الولايات المتحدة بإجراءات مضادة إذا استمرت حرب النفط العربية». وجاء الردّ العربي على التهديد الأمريكي سريعاً وحاسماً وواضحاً. ففي ٢٢/١١/١٩٧٣ ردّ وزير النفط السعودي قائلاً: «إذا ما لجأت الولايات المتحدة إلى التدخل العسكري فإن بلاده ستعتمد إلى تفجير عدد من آبار نفطها»، وأضاف أنه إذا ما وُضع جدول زمني بالانسحاب الإسرائيلي من الأرض العربية فسيوضع جدول مقابل بالزيادة النفطية، وأنه عندما يتم الانسحاب كلياً سيعود إنتاج النفط إلى ما كان عليه قبل حرب تشرين».

وفي ٢٦/١١/١٩٧٣ انعقد مؤتمر القمة العربي في الجزائر واتخذ قراراً واضحاً وحاسماً «باستخدام النفط العربي كسلاح، والاستمرار في الحظر بالنسبة إلى الدول المساندة لإسرائيل».

وعقب انتهاء مؤتمر الجزائر أعلن الرئيس بومدين بوصفه رئيساً لمؤتمر القمة العربي القرار الذي اتخذته الملوك والرؤساء بصدد حظر البترول العربي، ورد على تهديدات الدكتور كيسنجر بشأن احتمال قيام الولايات المتحدة بعمل عسكري لاحتلال منابع النفط العربي بقوله: «هذا كلام فارغ هل يريدون وضع دبابة على كُلّ متر من العالم، لقد قلت عندما تحدثوا عن الوحدات الأمريكية الخاصة التي تتدرب في الصحراء استعداداً لاحتلال منابع النفط العربي، إن هذا يكلفنا بضعة فدائين لنسف آبار البترول وستكون كارثة الغرب كارثة كبرى».

وفي ٤/١٢/١٩٧٣ عاد الرئيس الجزائري وكرّر تحذيره بقوله: «إذا حاول الغرب التصرف بعجرفة أو استخدام القوة فإنه سيصاب بكارثة، وإن كُلّ آبار النفط ستحرق وكُلّ أنابيب النفط ستدمر وسيدفع الغرب الثمن».

وفي ٩/١٢/١٩٧٣ عقدت منظمة الأقطار العربية المصدرة للنفط اجتماعاً لدراسة الموقف من جديد واتخذت القرارات الآتية :

«أولاً: إذا تمّ التوصل إلى اتفاق حول الانسحاب الإسرائيلي من كُـلِّ الأراضي المحتلة ، وفي مقدمتها مدينة القدس بموجب جدول زمني موقع من إسرائيل وتضمن الولايات المتحدة تنفيذه ، فإن الحظر على تصدير النفط إلى الولايات المتحدة سيرفع فور بدء تنفيذ الجدول الزمني للانسحاب.

ثانياً: يعقد وزراء النفط حال الاتفاق على الجدول الزمني للانسحاب ، اجتماعاً لوضع جدول زمني لإعادة إنتاج النفط إلى المستويات التي كان عليها متماشياً بذلك مع مراحل الانسحاب».

ولقد كان هذا القرار العربي الأخير واضحاً ومحددأً يربط ربطاً محكماً بين البترول والانسحاب الإسرائيلي من الأرض العربية ، ومن القدس ، وأيقنت الأمة العربية أنّ الحكومات العربية جادة حقاً هذه المرة ، وأنّ الجلاء الإسرائيلي أصبح قاب قوسين أو أدنى ، وأن حرب رمضان المجيدة وإلى جانبها حرب البترول سوف تحقق هدفها المرحلي في تحرير الأرض العربية من شرم الشيخ إلى جبل الشيخ وإلى بيت المقدس وقليلية.

غير أن الأمة العربية قد أفقت صباح التاسع عشر من شهر آذار/ مارس ١٩٧٤ على فاجعة جديدة تضاف إلى الفواجع السابقة. وسيظل اليوم التاسع عشر من آذار/ مارس يوماً تغيساً في تاريخ هذه الحقبة من نضالنا.

في ذلك اليوم وقفت الأمة العربية أمام سراب الحكم العربي ، فقد أصدرت الحكومات العربية قراراً بإلغاء كُـلِّ قراراتها السابقة. ورفعت الحظر عن الولايات المتحدة دون أن تنسحب إسرائيل شبرأً واحداً من الأراضي العربية المحتلة أو عن بيت المقدس. وإذا كانت الأمة العربية قد فجعت بقرار وقف النار في المعركة العسكرية بعد أسبوعين من اندلاعها ، فقد كانت فاجعتها أكبر وأكبر بوقف إطلاق النار في معركة النفط . فالمعركة العسكرية لا تخلو من أسرارها ومضاعفاتها ، ولكن معركة النفط كانت واضحة المعالم ، وكانت الأمة العربية تتابع تطوراتها يوماً بعد يوم وتلمس نتائجها الباهرة.

وعلى هذا فإن الحكام العرب لا يستطيعون الدفاع عن أنفسهم في قراراتهم الخاطىء بعودة سلاح البترول إلى غمده قبل أن يحقق أهدافه المعلنة ، والمؤكد المرة بعد

المرّة، وإن رفع الحظر عن أمريكا كان استجابة لرغبة أمريكا، دون أن تظفر منها ولو بيان يُلزم إسرائيل بالانسحاب الكامل.

واليوم فإن الفرصة مؤاتية أمام الملوك والرؤساء المجتمعين في مؤتمر القمة، لأنّ ينجوا من مسؤوليتهم التاريخية في الخطأ الذي ارتكبوه، لا بالاعتذار والاستغفار ولكن بالتصريح الواضح الصريح، بالعودة إلى الصواب، فهذا قد مضى عام على الحظر ورفع الحظر، والأرض العربية تحت الاحتلال والقدس تحت التهديد، والأمة العربية لا تطالبكم بأكثر من قراراتكم التي تفاخرتم بها زمناً طويلاً.

وإني لأرجو أن لا تعتبروا هذا المطلب القومي مزايده أو غوغائية، أو عاطفية، وهي الردّ الشائع اليوم على كلّ مطلب قومي، فإن الموقف الإسرائيلي يدعوكم اليوم أكثر من أي وقت مضى إلى أن تعودوا لاستخدام سلاح النفط بحكمة وشجاعة بعد أن أعلنت إسرائيل في قاعة الأمم المتحدة أنها ترفض العودة إلى خطوط ١٩٦٧ وتعتبر بيت المقدس بشطريها العاصمة الخالدة لإسرائيل.

التحرك السياسي بعيداً عن حرب رمضان

وثالث الأخطاء العربية الفادحة يتجسد في التحرك السياسي العربي الذي جاء في أعقاب حرب رمضان، فما إن تمّ وقف إطلاق النار، حتّى أخذت السياسة العربية تسير بعيداً عن حرب رمضان وانتصاراتها المجيدة، وبدا واضحاً أن الخطّ السياسي العربي راح يستمد سيره من هزيمتنا في حرب الأيام الستة، بدلاً من أن ينطلق من انتصاراتنا في حرب رمضان. وهذا الحكم صارم من غير شكّ، ولكنه ليس بظالم على أي حال، فقد اختار حكام العرب في تحركهم السياسي المطالبة بتنفيذ قرار مجلس الأمن رقم ٢٤٢، وهو القرار الذي أمّلته ظروف هزيمتنا في حرب الأيام الستة، فجاء الخطّ السياسي العربي بعد حرب رمضان ردّة إلى الوراء، إلى حقبة الهزيمة، وكأنما حرب رمضان لم تقع، وكأنما سقطت انتصاراتها شهيدة مع أبطالنا الشهداء.

ولقد كانت أمام حكام العرب صياغات دولية كثيرة، تخاطب فيها العالم الدولي، دون أن تُتهم باطلاً وزوراً مرة أخرى بأننا نريد إلقاء اليهود بالبحر، ومن الإنصاف أن نعيد إلى الذاكرة أن الرئيس السادات قد أعلن في خطابه في ١٦ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٧٣ أننا على استعداد فور الانسحاب من كلّ الأراضي العربية المحتلة أن نحضر مؤتمر سلام دولياً في الأمم المتحدة، وأننا في هذا نقبل التزامنا بقرارات الأمم المتحدة

والجمعية العمومية ومجلس الأمن. ولكم وددت وأنا أستمع إلى خطاب الرئيس السادات أن ترسخ عبارة «فور الانسحاب» على الأرض العربية رسوخ جبل المقطم، وأن تثبت على طريقنا السياسي ثبات أبي الهول.

ولكن سرعان ما تقلص هذا الموقف الدولي الذي حدده الرئيس السادات بعناية مركزة، وتحول من الالتزام بجميع قرارات الأمم المتحدة وانحصر في المطالبة بتنفيذ قرار مجلس الأمن رقم ٢٤٢، وصاحب ذلك حملة إعلامية ضخمة تؤكد أن قرار مجلس الأمن ينصّ على الانسحاب الإسرائيلي الكامل من جميع الأراضي العربية المحتلة، وينص كذلك على المحافظة على الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني مع أن المواطن العادي، حتّى ولو لم يكن على حظّ من الثقافة السياسية، يدرك بسهولة حينما يقرأ نصّ ذلك القرار، كما أصدره مجلس الأمن، لا كما نشرته الأجهزة العربية الرسمية، بأنه لا ينصّ على الانسحاب الكامل، ولا يتحدث إطلاقاً عن الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني.

ونحن نذكر أن الوفود العربية لدى مجلس الأمن كانت قد كافحت مريراً لأن تقنع أعضاء المجلس بأن يضمنوا «أل» التعريف إلى كلمة «أراض» ليكون الانسحاب شاملاً كاملاً، ولكن المجلس قد ضنّ إلى الدول العربية بـ «أل» التعريف، لتبقى قبضة إسرائيل في عنق الأمة العربية.

وواضح أن قرار مجلس الأمن، وهو أسوأ قرار أصدرته الأمم المتحدة بعد قرار التقسيم الشهير، منح إسرائيل معظم مطالبها، وتتلخص في ما يأتي:

أولاً: الاعتراف بإسرائيل كدولة مستقلة ذات سيادة.

ثانياً: الاتفاق معها على حدود آمنة معترف بها.

ثالثاً: الالتزام باحترام وحدتها الإقليمية وأمنها وسلامة أراضيها.

رابعاً: إنهاء حالة الحرب بين الدول العربية وإسرائيل.

خامساً: التنازل عن الادعاءات والمطالب السابقة «وهذا يعني فلسطين».

سادساً: حرية الملاحة في قناة السويس وخليج العقبة.

هذا ما أعطاه قرار مجلس الأمن لإسرائيل بالإضافة إلى تصفية المقاومة الفلسطينية، ولم يعط الدول العربية إلا الانسحاب من أراضٍ في صيغة مكبلة بالقيود، مضافاً إلى تجريد مناطق عربية من السلاح إلى أجل غير محدود، في ما يشبه نزع السيادة العربية عنها.

وفي ما يخص اللاجئين الفلسطينيين، فإن قرار مجلس الأمن لا ينصّ على التزام إسرائيل بعودتهم إلى ديارهم ووطنهم، بل نصّ في فقرة ثانوية على «تسوية عادلة للاجئين الفلسطينيين».

ولقد كان طبيعياً أن يصدر قرار مجلس الأمن بالصيغة التي جاء فيها، فإن هزيمة حرب الأيام الستة كان لا بدّ من أن ينعكس أثرها على مجلس الأمن. وهذه المنظمة الدولية لا تعطي الشعب، أي شعب، إلا بقدر ما يأخذ في ساحة المعركة، لا أكثر ولا أقل. ولكن لم يكن من الطبيعي إطلاقاً من الحكام العرب، بعد أن أسقطت حرب رمضان أسطورة الحدود الآمنة، أن يقبلوا القرار الصادر عن مجلس الأمن الذي يقوم على الأسطورة ذاتها، وكانت مفارقة عجيبة حقاً أن تتبنى السياسة العربية أسطورة أسقطتها العسكرية العربية الباسلة.

مؤتمر جنيف

ورابع الأخطاء العربية الفادحة، هو الاشتراك في مؤتمر جنيف، وعلى أساس قرار مجلس الأمن إياه. وبقدر ما كان موقف الملوك والرؤساء سليماً وواضحاً في مؤتمر الجزائر فقد كان الموقف خاطئاً بالكلية في الاشتراك بمؤتمر جنيف.

ذلك أن مؤتمر الجزائر، وقد سبق مؤتمر جنيف بشهر واحد تقريباً، قد قرّر أن مرحلة النضال العربي هي :

أولاً: التحرير الكامل لكلّ الأراضي العربية المحتلة، وعدم التنازل أو التفريط في أيّ جزء من هذه الأراضي أو المساس بالسيادة الوطنية عليها.

ثانياً: الالتزام باستعادة الحقوق الوطنية للشعب الفلسطيني.

ثالثاً: تحرير مدينة القدس العربية وعدم القبول بأي وضع من شأنه المساس بسيادة العرب الكاملة على المدينة المقدسة.

رابعاً: قضية فلسطين هي قضية العرب جميعاً ولا يجوز لأي طرف عربي التنازل عن هذا الالتزام وذلك وفق ما قرّره مؤتمرات القمة السابقة.

هذه قرارات واضحة وملزمة حقاً. ولكن العيب الذي رافقها هو العيب الذي رافق مؤتمرات القمة منذ أن انعقد مؤتمر الملوك والأمراء في زهراء أنشاص، في عهد الملك فاروق: إن قرارات القمة سليمة دائماً وأبداً، ولكن الالتزام بها لم يكن سليماً دائماً وأبداً.

ولقد حسبنا بعد حرب رمضان المجيدة أن «حليمة لن تعود إلى عاداتها القديمة»، ولكننا شهدنا بعد أن انفرط مؤتمر القمة في الجزائر بشهر واحد، أن الوفود العربية تشترك في مؤتمر جنيف لتنفيذ قرار مجلس الأمن رقم ٢٤٢ الذي يستهدف تصفية القضية الفلسطينية من أساسها وفي مخالفة واضحة للقرارات التي اتخذها مؤتمر القمة العربي في الجزائر.

ويكفي للتدليل على أهداف مؤتمر جنيف، أن الدكتور كيسنجر قد افتتح خطابه مستشهداً بالمثل العامي المعروف «الي فات مات». وإذا كان الاستشهاد يعني شيئاً فإنه يعني موت القضية الفلسطينية كما يشتهي الدكتور كيسنجر والولايات المتحدة، وإسرائيل بطبيعة الحال.

ومن أجل ذلك كله فإنَّ استئناف العمل في مؤتمر جنيف، بعد أن وضحت الأهداف بالتجربة والممارسة، لا يتفق إطلاقاً مع المبادئ الأساسية للقضية العربية، ولا مع المواقف الرسمية التي أعلنها قادة العرب منذُ خمسين عاماً إلى يومنا هذا، ولا مع قرارات مؤتمرات القمة من بدايتها حتى الآن.

الاستمرار في الخطأ

وخامس الأخطاء العربية الفادحة، بل أفدحها على الإطلاق، هو الاستمرار في طريق الخطأ بعد أن وضحت كُلّ منعطفاته ومزالقه.

والآن وقد مضى عام واحد على وقف إطلاق النار، وعلى مؤتمر كم الذي عقدتموه في الجزائر، يمكن التأكيد بصورة جازمة أن معالم الطريق أصبحت واضحة حتى للذين أرادوا أن يكتشفوه بأقدامهم لا برؤوسهم.

ولقد وضح على وجه قاطع أن طريق مؤتمر جنيف مسدود من كُلِّ أطرافه، وأنه كان مفتوحاً على سراب. والمفكرون العرب حذروا من عواقبه قبل انعقاده. فإنَّ السياسة الأمريكية معروفة، والأهداف الإسرائيلية مفضوحة، وليس الأمر في حاجة إلى عبقرية خارقة لكشف المكشوف وفضح المفضوح.

ومع ذلك فقد مرَّ هذا العام ليكشف عن الحقيقة في مجموعة من الوقائع المعلنة، تثبت بما لا يقبل الشكَّ أن المرحلة النضالية التي رسمت حدودها في مؤتمر الجزائر يستحيل تنفيذها بالوسائل السياسية، إلا إذا كانت السياسة العربية المعاصرة تريد أن تسجل تراجعاً آخر يضاف إلى التراجعات العديدة السابقة.

وتتلخص هذه الوقائع المعلنة بما يلي :

أولاً: لقد أعلن الدكتور كيسنجر غير مرة أنه يسعى للوصول إلى حلّ وسط بين المطالب العربية والإسرائيلية ، وهذا معناه أن المطالب العربية لا يمكن تحقيقها كاملة. كما التزم بها الملوك والرؤساء في مؤتمر الجزائر.

ثانياً: قدمت أمريكا عشية انعقاد مؤتمر جنيف وبعده مساعدة عسكرية ومالية لإسرائيل ، دون أن تلتزم إسرائيل بأي موقف محدّد بالنسبة إلى الانسحاب.

ثالثاً: رفضت إسرائيل أثناء مباحثات الفصل بين القوات أن تعلن أن الاتفاقية هي خطوة أولى على طريق الانسحاب الكامل.

رابعاً: توالى التصريحات الإسرائيلية وآخرها منذ أيام بأنها لا تعتزم العودة إلى خطوط ١٩٦٧ وأنها تصرّ على البقاء في الجولان ومواقع معينة في سيناء. وقد أعلنت المصادر الرسمية الأمريكية أن إسرائيل تقوم ببناء تحصينات جديدة في الجولان تبلغ تكاليفها عشرين مليون جنيه إسترليني.

خامساً: ازداد الموقف الإسرائيلي وضوحاً حين أعلن رئيس الوزراء الإسرائيلي ، شعار «قطعة من الأرض مقابل قطعة من السلام» وأنّ إسرائيل مستعدة لتقديم تنازلات إقليمية وهي تتنازل بذلك من أرضنا لنا ، مقابل تنازل من أرضنا لها.

سادساً: إنّ مؤتمر جنيف سيغرق وربما لأعوام طويلة ، في خريطة تفصيلية ، أعلنت عنها إسرائيل ، تبين فيها المواقع التي ستحتفظ بها والمواقع التي ستتنازل عنها.

سابعاً: وبالنسبة إلى اللاجئين الفلسطينيين فإن الموقف الإسرائيلي واضح ، يقوم على أساس توطينهم خارج فلسطين ، في تعبير إسرائيل أن الأرض العربية شاسعة وأموال العرب وافرة.

ثامناً: أما بيت المقدس ، وهي التي تتميز عن سائر الحواضر العربية بأنها أعظم ساحة عربية ، فقد شهدت أعظم صراع بين الشرق والغرب ، فالموقف الإسرائيلي بشأنها لا يحتمل ذرة واحدة من الشك. إنّ القدس عند إسرائيل هي العاصمة الخالدة ، شرقها وغربها ، ولا يمكن التخلي عنها بالطرق السياسية ، وإسرائيل التي خرجت من القنيطرة في إطار اتفاق الفصل ، بعد أن هدمتها حجراً على حجر ، لا يمكن أن تخرج من بيت المقدس إلا في معركة طاحنة تُطحن فيها القوات الإسرائيلية عند حائط المبكى. وعلى ضوء هذه الحقيقة يجب أن يخطط الملوك والرؤساء لتحرير بيت المقدس. فالكفاح المسلح هو طريق التحرير ولا طريق سواه.

تاسعاً: إن إسرائيل ماضية في تصعيد هجرة اليهود السوفيات ، ولا تترك أمريكا فرصة إلا وتلجّ على الاتحاد السوفياتي لإباحة الهجرة اليهودية ، وفي المؤتمر الصحفي الذي عقده الدكتور كيسنجر عشية سفرته الأخيرة إلى الشرق الأوسط صرح بأن المساعي الأمريكية للضغط على موسكو بشأن الهجرة اليهودية لا تزال مستمرة. وقد كان وقف صفقة القمح الأمريكي إلى الاتحاد السوفياتي وراء هذا الموضوع الخطير ، وجرى البحث بين موسكو وواشنطن على إباحة الهجرة لليهود السوفيات ، وانتهى الأمر بأن أعلنت المصادر الرسمية من واشنطن بأن الاتفاق قد تمّ مع موسكو على تسهيل هجرة اليهود السوفيات إلى إسرائيل بمعدل ستين ألفاً في العام ، فماذا بقي من التسوية السلمية؟

عاشراً: تعتزم إسرائيل تسليم الضفة الغربية وقطاع غزة ، من غير القدس الكبرى والقرى الأمامية ، بحيث لا تملك المقومات الاقتصادية ولا القدرات الدفاعية ، ولا تحقق للشعب الفلسطيني أدنى طموحاته الوطنية. وأي طموح هذا بعد تسليم معظم الوطن إلى العدو الدخيل؟ وإذا كان هنالك من طموح فإنه طموح العدو أن نعترف به ، ونعترف بأرضنا وطناً له.

رسالة إلى مؤتمر القمة العربي في بغداد^(*)

يتطلع العالم العربي والإسلامي بل العالم بأسره إلى مؤتمركم العتيد على أنه الامتحان الأخير للحكم العربي المعاصر في معالجته للقضية العربية وهي تتهاوى الآن إلى قاع الكارثة، وأرى من واجبي كمواطن عربي كُـلّ انتمائه إلى الوطن العربي بأسره، وكُـلّ ولائه إلى الأمة العربية جمعاء، أن أضع أمامكم الأمور التالية:

أولاً: أرجو أن لا تضيعوا وقتاً في إعداد جدول أعمالكم، إذ يكفي أن يكون جدولكم مؤلفاً من خطبة رئيس وزراء العدو وتصريحاته وبخاصة الأخيرة منها المتعلقة باللاجئين والضفة وغزة وبيت المقدس، فإن فيها الدليل الواضح والمؤشر المحدد لعملكم وقراركم.

ثانياً: الواجب الأول أمام مؤتمركم يفرض عليكم وقبل كُـلّ شيء أن تعرفوا أن أمريكا هي عدوكم الأول: فإنها هي السبب المباشر في الكارثة الكبرى المطروحة أمامكم، هي التي وجهت الطعنات الأولى إلى القضية العربية في عهد الرئيس ترومان، وهي نفسها التي تجهز على ما بقي من القضية في عهد الرئيس كارتر في أكبر عملية جراحية تقوم بها أمريكا تحت أبرع فنون التخدير التي يملكها العلم في العصر الحديث.

ثالثاً: إن أمريكا ليست بالعدو الذي لا تُقهر سياسته، فأنتم في أوج قوتكم الاقتصادية في العالم، وأمريكا واقعة في قاع متاعبها الاقتصادية، تضخماً وبطالة وفساداً، ويكفي أن الدولار يتساقط أمام أبصاركم تساقط أوراق الخريف. وأنتم الآن أمام فرصة ذهبية لفرض إرادتكم على أمريكا لتفرض إرادتها على إسرائيل. ولم يسبق للعرب فرصة مماثلة في الماضي لتنتزعوا أحسن الحلول وأكرمها. والطريق واضحة أمامكم ولستم في حاجة إلى من يدلکم عليها. وعليكم أن تتذكروا أن الرئيس

(*) في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٧٨.

أيزنهاور قد أخرج إسرائيل من الأرض العربية المحتلة في عام ١٩٥٦ من غير جنيف ولا كامب ديفيد ولا قرار ٢٤٢ ولا معاهدة صلح.

رابعاً: وقد سبق لأمریکا كذلك، وهي صاحبة قرار التقسيم عام ١٩٤٧، أن تراجعته عنه علناً في ربيع عام ١٩٤٨ واستبدلته بمشروع للوصاية الدولية على كُـلِّ فلسطين، وكان ذلك تحت ظروف عربية ودولية تستطيعون الآن أن تخلقوا مثلها.

خامساً: إن التردد في استخدام قدراتنا الاقتصادية لا يبرره حرصنا على اقتصاد العالم ورفاهيته، فهذا يجب أن لا يفوق حرصنا على وطننا الذبيح، الذي يراه العالم يحلّ به الدمار دون أن يحرك ساكناً، مقتصرأ على الإدانات والإيضاحات وكفى.

سادساً: المعاول الأمريكية تنهال تخريباً على آخر جدار لكم في عَمَّان، فازحفوا إلى الملك حسين بكل عون ومدد، فإنه لات ساعة مندم إذا انهار الجدار.

سابعاً: الأمة العربية، وقد ملّت القرارات المتسعة المرتجلة في الماضي، تطالبكم اليوم بخطة المائة عام، طويلة النفس، عميقة الإيمان، عنيدة العقل، تتسم بالإخلاص والصدق والوفاء. وما عليكم إلا أن تبدأوا من جديد، واحرصوا قبل عودتكم إلى عواصمكم أن تزوروا قلعة تكريت مولد صلاح الدين فليس المزار بعيد.

ثامناً: إنّ مآذن بيت المقدس تستصرخكم الغوث، ولو كنت فيها لأرسلت إليكم شعور نسائها تناشدكم النجدة، فقد أصبحت العذراء الطهور عارية تحت أقدام العدو يلهبها كُـلُّ يوم بسياطه النجسة.

تاسعاً: لا يكن أمر مصر وما آلت إليه سبباً في الخلاف فيكم، فإن رئيسها إلى زوال قصر الزمن أو طال، شأن الحكام أجمعين. ولا بُدَّ من أن تخرج مصر من قبضة أمريكا وتسترد إرادتها وحريتها لتتبوأ موقعها القيادي الرفيع معكم وإلى النهاية.

رسالة من أحمد الشقيري إلى أنور السادات(*)

«الحدود الجديدة لمدينة القدس بعد حرب ١٩٦٧ تشمل ثلث الضفة الغربية . . .» .

«تعهدات الأمريكان لكم لا تصلح إلا للمذكرات الشخصية» .

بسم الله الرحمن الرحيم

السيد محمد أنور السادات رئيس جمهورية مصر العربية المحترم

بتاريخ الثالث عشر من شهر تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٧٨ ، أدلى الملك الحسن الثاني بحديث صحفي في أمريكا ، أعلن فيه أن سيادتكم قد حصلت من الرئيس الأمريكي كارتر على ضمانات أكيدة وقوية تكفل عودة بيت المقدس إلى السيادة العربية . ونظراً للمكانة الرفيعة التي تستأثر بها بيت المقدس في قلوب العرب والمسلمين فإني أستأذنكم بأن أضع أمامكم الأمور الآتية :

أولاً : لقد سبق للشريف حسين بن علي أمير مكة أن حصل أثناء الحرب العالمية الأولى على عهود قاطعة تضمن للعرب استقلالهم وحريتهم وإنشاء دولتهم . وما إن وضعت الحرب العالمية أوزارها حتى نكث الحلفاء بعهودهم وتنكروا لها ، واقتسموا الأقطار العربية في ما بينهم وتولت السلطات البريطانية إبعاد حليفهم الشريف حسين إلى جزيرة قبرص حيث قضى فيها أيام حياته .

ثانياً : إنَّ تعهد الرئيس لسيادتكم ليست له صفة قانونية إلزامية ، ولا يعدو أن يكون حديثاً شخصياً بين رئيسين يصلح في أحسن الأحوال أن يدخل في أحد فصول المذكرات الشخصية . وعلى هذا فإنه لن يعيد إلى العرب حجراً واحداً من أسوار بيت

(*) نشرت في : الرأي العام (الكويت) ، ٢٢ / ١١ / ١٩٧٨ .

المقدس ، والرؤساء الأمريكيون اللاحقون سينكرون هذا التعهد أو يتنكرون له وسجل السياسة الأمريكية حافل بسوابق متعددة مماثلة.

ثالثاً: ومما يضعف من قيمة التعهد الأمريكي أنّ تصريحات رئيس وزراء العدو بعد اتفاقية كامب ديفيد كانت قاطعة وحاسمة ، فقد أعلن فيها أن القدس هي عاصمة إسرائيل الخالدة وستظل كذلك إلى الأبد ، ولهذا فإنّ تعهد الرئيس كارتر ليس من شأنه أن يردّ إلى العرب شبراً واحداً من بيت المقدس ، وبخاصة أنّ أمريكا ستظل خاضعة لسياسة إسرائيل إلى مائة عام أخرى.

رابعاً: منذ أن جرى توقيع اتفاقية كامب ديفيد وإسرائيل ترتكب مخالفات صارخة ضدّ جميع الأمور الواردة فيها قبل أن يحف مدادها ، وهي ماضية في إنشاء المستوطنات حول غزة وبيت المقدس ، وتصر على بقاء القوات الإسرائيلية في الضفة الغربية وتعلن من حين إلى آخر أن الضفة الغربية وقطاع غزة يعتبران جزءاً من أرض إسرائيل المحررة.

خامساً: إن الحصيلة النهائية التي رست عليها المبادرة السياسية خلال هذا العام أن اليهود قوم لا يصلحون للمفاوضات الدبلوماسية ، فقد أثبتت هذه التجربة منذ بدايتها حتّى الآن أنهم مجبولون على الأطماع من غير حدود ، ومفطورون على العدوان من غير قيود ، وقد أنبأنا القرآن الكريم أنهم لا عهد لهم ولا ذمة ، ولا أمن لهم ولا أمان معهم ، وأنّ سيرتهم مع سيدنا موسى في صحراء سيناء لا تدع فرصة إنسانية للتعامل معهم. وقد أثبتت تجربة سيادتكم في هذه الحقبة أن الخلف أسوأ من السلف ، وبخاصة بعد أن أصبحت أمريكا حليفة لهم وخاضعة لمشيئتهم.

سادساً: والسيرة النبوية حافلة بأحداث سيدنا محمد معهم ، فقد وادع قبائلهم وكفل لهم الحرية الكاملة ولكنهم نكثوا العهد وتآمروا عليه. ولم يكن من خلاص إلا بإجلائهم عن الجزيرة العربية.

سابعاً: وقبل ذلك كانت لهم أحداث مأساوية مع سيدنا عيسى فنذّر بهم ودعاهم غلاظ الرقاب قاتلي الأنبياء وراجمي المرسلين ، وفي النهاية أرسلها السيد المسيح صيحة داوية في سمع الزمان: أنّ الخلاص هو من اليهود ، وتلك هي عبارة الإنجيل بألفاظه.

ثامناً: وفي العصور القديمة لجأ العبرانيون إلى مصر في عهد الفراعنة فأقاموا في المنطقة الشرقية ناعمين بكفالة الشعب المصري وحسن ضيافته ، ولكنهم كانوا مثلاً للغدر ونكران الجميل. وكان آخر ما فعلوه ليلة خروجهم من مصر أنهم سلبوا من نساء المصريين حليهن من الذهب والفضة ، فكانت أكبر عملية لصوصية في

التاريخ الإنساني. وهذه الحادثة مسجلة بتفاصيلها في توراة اليهود.

تاسعاً: بل إن الرئيس السادات نفسه قد أصبح في ما اعتقد أوسع وأحدث مرجع في سلوك إسرائيل: فإن بين يديه أيضاً من الوقائع التي تثبت أبشع أنواع الاستغلال والنهب في محاولات الوفد الإسرائيلي لجني ثمار العدوان، كما يتضح ذلك من مطالبتهم بنفقات الانسحاب وتكاليف الإسكان وإنشاء القواعد الجوية في النقب واستخدام المطارات المصرية في سيناء، بالإضافة إلى أطعامهم في بترول سيناء وأسماك بحيرة البردويل وتصريحاتهم عن المشاركة في بناء الأهرامات. ولم يبق من الوقاحة إلا أن يطالبوا بالمنطقة الشرقية من أرض مصر التي أقاموا فيها أربعمائة وثلاثين عاماً، كانوا بعدها عملاء لدولة فارس حين غزت مصر في عهد قمبيز.

عاشراً: وبيت المقدس الذي ينازعك عليه رئيس وزراء العدو كانت تحت السيادة المصرية لعدة قرون. ورسائل تل العمارنة في مصر، وهي من أشهر الرسائل الدبلوماسية في التاريخ، حافلة بالأوامر المصرية الصادرة عن فرعون مصر إلى الحاكم المصري في بيت المقدس.

حادي عشر: وفي ما كتبه عالم المصريات الشهير المؤرخ الأمريكي برستد أقطع الدلائل أن فلسطين كلها كانت ولاية مصرية، وأن الملك سليمان الحكيم كان أحد عمال فرعون مصر، وحين زوجه ابنته أقطعه بعض مدن فلسطين مهراً لها.

ثاني عشر: وهذه الحجج الدينية والتاريخية التي نسردها بصورة سريعة ليست خروجاً عن الصدد، بل إنها في صميم الموضوع لأن رئيس وزراء العدو كان يجادل سيادتك في كامب ديفيد بحججه الدينية والتاريخية. ولا يبقى علينا إلا أن يكون إيماننا بالحق العربي موازياً على الأقل لإيمان اليهود بباطلهم.

ثالث عشر: إن لبيت المقدس مقاماً رفيعاً في صميم الدين الإسلامي: فإن فيه أولى القبلتين وثالث الحرمين وهو موطن الإسراء والمعراج: وكان من أعجاذ مصر أنها أنفقت خراجها لسبع سنوات على عمارة المسجد الأقصى الذي يعتبر من أروع ما أبدعه الفن الإسلامي، على حين أن هيكل اليهود لم تبق منه حبة رمل واحدة. ويكفي تكريماً لبيت المقدس أن سيدنا محمد قال عنه: «إن الجنة لتحن شوقاً لبيت المقدس»، ولهذا فإن مدينتنا المقدسة لا تحتل خطأ ولا مغامرة ولا يصح أن يترك أمرها تحت رحمة رئيس أمريكي يهرول وراء أصوات اليهود من دورة إلى دورة.

رابع عشر: وهناك نقطة تتطلب من سيادتك وقفة طويلة، ولا أدري إذا كانت قد وضعت أمامكم، وهي أنّ القدس حسب الحدود التي رسمتها لها إسرائيل بقوانينها في صيف ١٩٦٧، تؤلف من حيث المساحة ثلث الضفة الغربية وهي تمتد

من بيت لحم جنوباً حتى مطار قلندية شمالاً، ومعنى ذلك أنّ الضفة الغربية لا تعود بكاملها إلى عرب فلسطين، وبهذا تصبح الأرض العربية مفككة الأوصال، وتمتلك إسرائيل ثلث الضفة الغربية بإجراء منفرد وبرغبتها المجردة وحدها عن طريق قانون إسرائيلي.

خامس عشر: إنّ موضوع بيت المقدس يفوق من حيث الأهمية جميع جوانب القضية الفلسطينية الأخرى وهو جدير بالاهتمام الأول، لا يعلوه في سلم الأولويات أي موضوع من القضية الفلسطينية، وعلى ذلك فإنه لا يصحّ أن يسجل في تاريخ مصر صاحبة معركة عين جالوت وفي عهد قائد تشرين الأول/أكتوبر أنّ بيت المقدس قد أصبح عاصمة يهودية لإسرائيل، وأنّ سيادة العرب قد تقلصت وضمّرت وأصبحت قاصرة على الزيارة والعبادة، شأنهم في ذلك شأن الغرباء من الأقوام والشعوب في سائر أرجاء العالم. من أجل ذلك كلّه، فإنّ موضوع بيت المقدس وعروبه، هو مسؤوليتكم الآن ولا شأن للرئيس كارتر بصده وأنتم تملكون مفتاح الموقف، ولا أملك إلا أن أناشدكم الله بأن لا توقعوا مع العدو أية وثيقة إلا بعد أن تلتزم إسرائيل بصورة واضحة صريحة بالانسحاب من بيت المقدس وإعادته إلى السيادة العربية، ولقد كتبت لسيادتكم هذه الرسالة بعد صلاة الفجر ويدي مرفوعتان إلى السماء تتضرعان إلى الله بأن يهبئ لك من أمرك رشداً وأن يخرجك مما أنت فيه مخرج صدق. واذكروا قول الله تعالى في كتابه الكريم:

﴿ولا تنهوا في ابتغاء القوم إن تكونوا تألمون فإنهم يألمون كما تألمون وترجون من الله ما لا يرجون﴾^(١)، و﴿إن يمسسكم قرح فقد مس القوم قرح مثله﴾^(٢) صدق الله العظيم.

(١) القرآن الكريم، «سورة النساء»، الآية ١٠٤.

(٢) المصدر نفسه، «سورة آل عمران»، الآية ١٤٠.

رسالة جديدة من الشقيري إلى السادات(*)

- دعوة السادات لإعادة قراءة تاريخ سيناء والمعاهدة المصرية.
- الربح الحقيقي للحساب الختامي هو لصالح إسرائيل والولايات المتحدة.
- مناشدة الرئيس السادات لتدارك الموقف والعودة للصيف العربي.

بسم الله الرحمن الرحيم

السيد محمد أنور السادات رئيس جمهورية مصر العربية

بمناسبة ما نشرته الصحف عن رفض إسرائيل لمشروع معاهدة الصلح بتعديلاتها المصرية وإيضاحاتها الأمريكية، فإني أستأذن سيادتكم بعرض الأمور المهمة الآتية:

أولاً: سيناء المصرية العربية

١ - ولقد جعلت سيناء أولاً لأنها هي التي صنعت هذا التاريخ العربي المعاصر الذي نعيشه اليوم، فقد كانت سيناء المعبر التاريخي الذي اجتازته الأمة العربية من جزيرة العرب إلى وادي النيل والشمال الأفريقي وكذلك إلى ديار الشام. هذا فضلاً عن قيمتها الاستراتيجية بين القارات الثلاث وفي قلب الوطن العربي في مشرقه ومغربيه. ومن هنا فإن الاهتمام العربي بالسيادة على سيناء لا يقل عن الاهتمام المصري سواء بسواء.

٢ - وتعبير «القيمة الاستراتيجية» الذي ذكرته ليس كلمة إنشائية عابرة ولكنه يحمل مضموناً تاريخياً يتمثل في المعارك الكبرى التي خاضتها مصر في المشرق

(*) نشرت في: الرأي العام (الأردن)، ٢٢/١١/١٩٧٨.

العربي مجتازة سيناء، ومنها معركة أنف الغزال الشهيرة عند جبل الكرمل في حيفا، ومعركة قادش عند الحدود السورية التركية المعاصرة، وذلك في عهود ملوك مصر العظام من الرعامسة (آل رعمسيس) والتحامسة (آل تحتمس) وكذلك معركة عين جالوت الشهيرة قرب مدينة بيسان (فلسطين) في عهد المجاهد الإسلامي الكبير الظاهر بيبرس، ومعركة تحرير العقبة والبحر الأحمر التي انتصر فيها أمير البحار المصري حسام الدين لؤلؤ على الإفرنج في عهد الفاتح الكبير صلاح الدين الأيوبي.

٣ - إن سيناء هذه قد فرضت عليها شروط التسوية تحت شعار «الأمّن الإسرائيلي» قيوداً عسكرية وسياسية تهدد الأمن المصري والعربي، وتُحلّ بالسيادة القومية، ذلك أنها تمنح إسرائيل امتيازات بالنسبة إلى المواصلات البرية والجوية. كما أن التدابير العسكرية التي فُرضت على سيناء قطاعاً قطاعاً من غير مدة محدودة، تعطي إسرائيل مزايا لم تحصل عليها بريطانيا في أرض مصر إبان الاحتلال، وبذلك تكون التسوية مع إسرائيل قد أعادت مصر إلى عهود الاحتلال والامتيازات.

٤ - وتتجلى خطورة الموقف بالنسبة إلى سيناء أن الأطماع الصهيونية بشأنها أشهر من أن تذكر أو تؤكد، وتكفي الإشارة إلى مشروع هرتزل باستيطان العريش في عهد اللورد كرومر، ولم يترك زعماء الصهيونية فرصة إلا وأعلنوا فيها تمسكهم بسيناء على أنها أرضهم المقدسة.

٥ - وفي ما يتعلق ببحيرة البردويل بالذات، التي يطالب اليهود بامتيازات صيد خاصة فيها، فلا بُدّ من الإشارة إلى أن لهذه البحيرة منزلة خاصة في تاريخ مصر النضالي، فقد وقعت على مقربة منها معارك ضارية مع الإفرنج، وقد هلك الملك الصليبي بلدوين بجوارها، وسميت البحيرة «البردويل» تحريفاً لاسمه. وقد درج أهلونا المصريون إلى عهد غير بعيد على رجم ذلك المكان، تنديداً بملك الإفرنج الهالك. والتفاصيل المثيرة لهذا الحدث التاريخي أوردها مؤرخ مصر الكبير أبو المحاسن.

٦ - وبالنسبة إلى مصر بصورة عامة، فإن وثائق التسوية تشطب بجرّة قلم ما يزيد على ثلاثين معاهدة عسكرية وسياسية وقانونية وثقافية، عقدتها مصر مع الدول العربية: وفي مقدمة ذلك ميثاق الجامعة والملحق الخاص بفلسطين الذي صاغه أكبر علماء القانون الدستوري عند العرب وهما عبد الحميد بدوي والسنهوري نور الله مرقد هما.

وبذلك تكون التسوية قد بترت مصر من جسد الأمة العربية وعزلتها عن الكيان العربي، ومصر كما أعلنتم في خطابكم الأخير في مجلس الشعب تُعزل ولا تُعزل.

ثانياً: قضية فلسطين

وقضية فلسطين وهي تؤلف جوهر النزاع العربي الإسرائيلي، كما يتردد دوماً في التصريحات الرسمية، فَرَضَت التسوية عليها ظمناً أكبر مما فرضته على سيناء ويتجلى ذلك في ما يلي :

١ - أصبحت القدس عاصمة لإسرائيل، لا بالاحتلال العسكري فحسب ولكن بالمضمون النهائي لوثائق التسوية. ولا جدوى من التحفظات والتوكيدات الأمريكية فإنها لا تساوي ثمن الورق الذي كتبت فيه. والقدس كما أسلفت لسيادتكُم في رسالتي السابقة تمثل ثلث الضفة الغربية حسب الحدود التي وضعتها إسرائيل في عام ١٩٦٧.

٢ - قضية اللاجئين. التسوية لا تنص على إعادتهم إلى وطنهم بل إنها تتجاهل ما يزيد على ثلاثين قراراً أصدرتها الأمم المتحدة بعودتهم إلى مدنهم وقراهم، وبذلك تقضي على ثلاثة ملايين فلسطيني أن يعيشوا قرناً آخر بعيدين عن وطنهم.

٣ - الضفة الغربية وقطاع غزة. لا انسحاب إسرائيلي منهما، فالتسوية تصرّح لإسرائيل بإعادة مركزة قواتها المسلحة من قواعد الحاضرة إلى مواقع تختارها بمحض إرادتها ومشيتها.

٤ - تقرير المصير، وهو الحقّ الطبيعي الذي يملكه كلّ شعب بنفسه، جعلته التسوية بيدّ إسرائيل فهي التي تقرر المصير للشعب الفلسطيني وهي العضو الرابع في اللجنة، وهذه قراراتها تصدر بالاتفاق.

٥ - الحكم الذاتي، شأنه في ذلك شأن تقرير المصير، بيدّ إسرائيل، وتحديد اختصاصات الحكم الذاتي بيد اللجنة الرباعية، وبالنهاية فإنه حكم بلا وطن ما دامت إسرائيل ماضية في زرع المستوطنات في أرض فلسطين.

٦ - وهذا الوضع الفلسطيني الذي ترسو عليه التسوية لا يتفق مع المسؤولية القومية لمصر إزاء القضية الفلسطينية، فضلاً عن أن لمصر وضعاً خاصاً بالنسبة إلى

فلسطين والشواهد التاريخية أكثر من أن تحصى. يكفي منها أن نشير إلى أن علماء المصريين قد عثروا في معبد الكرنك على أسماء مائة وست عشرة مدينة في فلسطين كانت واقعة تحت السيادة المصرية، ولا تزال أسماء معبد الكرنك متداولة على الألسنة إلى يومنا هذا، وفي ذلك تكذيب واضح للحجج التي لا يملّ رئيس وزراء العدو من سردها على مسامع سيادتكم، في حين أن الوجود المصري في فلسطين قد سبق وجود العبرانيين.

٧ - وصفوة القول إننا لو قارنا الوضع الفلسطيني الذي رسمته التسوية بما نصّ عليه عهد عصبة الأمم، لرأينا أن التسوية مع إسرائيل قد عادت بالقضية الفلسطينية ستين عاماً إلى الوراء. فإن المنظمة الدولية المذكورة قد اعترفت في عام ١٩٢٢ بحقّ الشعب الفلسطيني في تقرير المصير، والسيادة والاستقلال والعودة، ولكنها أمور أنكرتها وثائق التسوية إنكاراً تاماً.

٨ - تلك هي الصورة الصادقة الأمانة للحساب الختامي للتسوية، أخذت فيه إسرائيل كلّ ما تريد، ولم تعط العرب شيئاً يمكن لليد العربية أن تمسك به. ولو أنّ هذه الحقائق قد وجدت طريقها إلى الشعب المصري عن طريق أجهزة الإعلام المصرية تبثّها بالقوة نفسها التي تبث فيها مبرّرات التسوية، لناشذكُم الشعب المصري أن تبحثوا لمصر وللعرب عن طريق جديد. فإن الطريق الحاضر كثير المهالك. وتزداد مصاعبه بعد التوقيع أكثر وأكثر.

إزاء هذه الخسائر الكبرى على مصر وعلى القضية الفلسطينية، وعلى التضامن العربي عموماً، فلا بدّ لنا من أن نلاحظ أن الربح الوحيد هو في جانب إسرائيل والولايات المتحدة.

ذلك أن إسرائيل تربح جميع المزايا التي ذكرناها، ومعها معاهدة الصلح والأرض والسلام والاعتراف والتعامل الاقتصادي والتعاون الثقافي وتبادل السفراء. وتربح كذلك قاعدتين جويتين كبيرتين في النقب العربية، حيث لا يملك اليهود أكثر من واحد في المائة من أراضيها حسب إحصاءات الأمم المتحدة، وتدخل الخزانة الإسرائيلية مليارات ومليارات من الدولارات لإنشاء مستوطنات جديدة. وبذلك تخرج إسرائيل من هذه الصفقة أقوى مما كانت عليه قبل التسوية، عسكرياً واقتصادياً. أما بالنسبة إلى أمريكا، وهي سبب الكارثة منذ عام ١٩٤٨ إلى يومنا هذا، فتكون قد اطمأنت على بقاء إسرائيل مزدهرة كأكبر قاعدة عسكرية لها خارج أمريكا.

وكذلك ، يكون الرئيس كارتر قد ضمن لنفسه رئاسة ثانية بأصوات اليهود على حساب الوطن العربي والكرامة العربية ، ويصبح الشريك الكامل هو الراح الكامل لكل غنائم التسوية.

البديل

ولا بُدَّ لي من الاعتراف بأن هذه الرسالة تكون ناقصة إذا كانت قاصرة على النقد وحده من غير عرض للبديل. ولا تتسع هذه الرسالة لذكر البديل بالتفصيل ، ولكن أعرض على سيادتكم النقاط الرئيسية الآتية :

إن البديل هو بيد سيادتكم ، البديل هو مبادرة عربية منكم تعلنونها من مجلس الشعب المصري ، لتشرحوا على الأمة العربية تفاصيل الطغيان اليهودي منذ بدأت المبادرة إلى يومنا هذا ، وتخلصون من ذلك كله إلى أن الأمر يحتاج إلى خطة جديدة ، وإلى طريق جديد بحيث يصبح الوطن العربي كله ساحة نضالية واحدة ، والكل جبهة مواجهة ، فلا تصنيف بين مساندة ومواجهة ، وتوضع في الميدان جميع قدرات العرب ، من البترول في الخليج إلى الفوسفات في المغرب.

كل ذلك من أجل بناء القوة الذاتية للأمة العربية ، ولدفع العالم الغربي وأمريكا بالذات إلى تحمّل مسؤولياته ، فهو الذي زرع إسرائيل في الوطن العربي ، وعليه تقع مسؤولية إجلاء إسرائيل عن الأرض العربية وتمكين الشعب الفلسطيني من ممارسة حقوقه الوطنية الكاملة في العودة وتقرير المصير والسيادة.

هذا الطريق أكثر جدوى وأوفر كرامة ، وها قد رأينا أن تصعيداً صغيراً لسعر البترول قد هزّ العالم أجمع ، وما أعظم النتائج لو أخذنا بخطوات أكثر حزمًا وأوسع نطاقاً. وغنيّ عن البيان أن الطريق الحاضر قد بات مسدوداً ، فأمریکا لا ترغب في الضغط على إسرائيل ، وإسرائيل تزداد طغياناً وصلفاً من غير تراجع ، وهي لا تبالي بتهديدات الرئيس الأمريكي ومداعباته ، فقد تعلم الإسرائيليون القول العربي المعروف : « أشبعتهم شتماً وفازوا بالإبل » ، وبذلك لم يعدّ مناص من البحث عن طريق جديد.

فإذا حسُن لدى القاهرة أن تسلك طريقاً جديداً يصون كرامتها وعزّتها ، ومن أعزّ مصر فقد أعزّ العرب ، ومن أعزّ العرب فقد أعزّ الإسلام ، فإن وفداً عربياً من مفكري العرب غير الرسميين مستعد أن يطوف بالعواصم العربية ليعيد بناء التضامن العربي ، ولكن على أساس لا يفلت منه أحد ليردّ للأمة العربية كامل

أراضيها، ويحفظ للشعب الفلسطيني كامل حقوقه الوطنية، ويجعل الولايات المتحدة تقيم للعرب وزنهم الذي يستحقونه، لا عطفاً ولا رحمة ولكن بقدر قُدراتهم وما أكثرها.

ومجمل القول إن اليهود هم أشدّ أعداء المسلمين كما جاء في قوله تعالى ﴿وَلَتَجِدَنَّ أَشَدَّ النَّاسِ عَدَاوَةً لِلَّذِينَ آمَنُوا الْيَهُودُ﴾^(١)، وقد استخدم القرآن نون التوكيد الثقيلة في الآية تشديداً على التوكيد، والآية موجهة إلى سيدنا محمد، وإلى أتباع محمد وبخاصة من يبدأ اسمه بمحمد.

(١) القرآن الكريم، «سورة المائدة»، الآية ٨٢.

مذكرة مقدمة إلى هارولد براون وزير الدفاع الأمريكي بواسطة السفارة الأمريكية في القاهرة^(*)

يبحث إليكم هذه المذكرة مواطن عربي، من أصل فلسطيني، واكب السياسة العربية والدولية قرابة خمسين عاماً في الأمم المتحدة وخارجها، وهو الآن لا يمارس عملاً يتعلق بالمسؤولية العامة، وإنما يواصل اهتمامه بالشؤون القومية من موقع المواطن العادي. غير أنّ مضمون هذه المذكرة، كما اعتقد بكل تواضع، سيكون أهم وأصدق من جميع المباحثات التي جرت لكم في العواصم العربية، في جو من التقاليد الدبلوماسية والمكارم العربية الرفيعة، ذلك أن الملاحظات التي سأسردها عليكم تمثل أحاسيس الجماهير العربية وآمالها وخاوفها، وستكون نتائجها من غير شكّ أهم مما سمعتم في الغرف الرسمية المغفلة، فإن الحكام يغدون ويروحون، ولا تبقى إلا الأمة وإرادتها.

وأقرب مثل على ذلك تراه في الثورة الإيرانية المجيدة التي ساقتمكم إلى منطقة الشرق الأوسط، فقد أزال في يومين اثنين نظاماً إمبراطورياً عمره يزيد على ألفي عام، دون أن تستطيع محالفاتكم ومخابراتكم وأساطيلكم تأخير مصير هذا النظام ولو لساعة واحدة. ولم تجدوا أمامكم إلا أن تخرجوا الشاه من مقره ليعيش في أي مكان يختاره، إلا الولايات المتحدة. ومن هذا المنطلق، وعلى هذا الأساس، فإني أضع أمامكم الملاحظات السريعة الآتية:

أولاً: إن الثورة الإيرانية هي من أعظم الثورات الشعبية التي شهدتها العصر

(*) في مطلع آذار/مارس ١٩٧٩ قبل أيام من توقيع معاهدة الصلح المصرية - الإسرائيلية في ٢٦ آذار/

مارس ١٩٧٩.

الحديث، وإن قائدها البطل آية الله الخميني قد نزل في التاريخ كواحد من أبطال العالم الإسلامي، أنقذ شعبه من النفوذ الأجنبي والفساد والاستغلال ليقم جمهورية إسلامية حديثة، تكون نموذجاً مشرقاً عن التعاليم الإسلامية الأصيلة السمحاء. ولا تنفع المراوغة في تأخير الاعتراف بهذه الجمهورية العظيمة، فإنها سائرة في طريقها إلى النهاية، وستكون مثلاً يُحتذى به في العالم الإسلامي أجمع، بل في دول العالم الثالث بأسره.

ومن المؤسف أن تتلكأ أمريكا في الاعتراف بجمهورية إيران الفتية، مع أنكم قد سبق لكم في عام ١٩٤٨ أن اعترفتكم في عهد الرئيس ترومان بإسرائيل المعتدية الغاصبة بعد إحدى عشرة دقيقة من قيامها. وسواء اعترفتكم أو لم تعترفوا فإن عقارب الزمن لن تعود إلى الوراء، ولن يعود النفوذ الأمريكي مرة ثانية إلى تلك البقعة الحساسة من العالم.

ثانياً: إن مهمتكم في زيارتكم للشرق الأوسط، كما أعلنتم عنها في تصريحاتكم، تتلخص في اتخاذ الإجراءات اللازمة لحماية إمدادات البترول إلى أمريكا وإلى حلفائكم، ولضمان الأمن والاستقرار في هذا القسم من العالم. غير أن الخطط التي اقترحتها أمريكا لن تؤدي إلى تحقيق هذه الأهداف. فضلاً عن أن شعوب المنطقة تنظر إلى زيارتكم نظرة عدائية لا تتيح لها أية فرصة للنجاح، فإن حماية البترول تتطلب أولاً ما تتطلب حمايته من النفوذ الأمريكي، ذلك أن أمريكا تشتري البترول العربي بثلاث ثمنه الحقيقي، وتبيع إلى دول المنطقة السلع الأمريكية المصنعة بثلاثة أضعاف ثمنها، وتزود الدول بأسلحة غير متطورة، وبأثمان فاحشة، وشروط ثقيلة، بعد أن تنزع عنها الأجهزة الإلكترونية الهامة.

أما بالنسبة إلى الأمن والاستقرار في الشرق الأوسط فإن اختلالهما ناشئ، منذ البداية، بسبب السياسة الأمريكية الظالمة واللاأخلاقية، وأعني بها سياسة أمريكا في زرع إسرائيل في الوطن العربي، ومساندتها بالمال والسلاح، حتى أصبحت قواتها العسكرية تفوق قوى الدول العربية مجتمعة. ومن هنا فإن السياسة الأمريكية تتحمل مسؤولية الاضطراب في الشرق الأوسط وجميع الحروب والنكبات التي حلت بشعوب المنطقة.

ثالثاً: وهذه الصورة الحزينة التي تعيشها منطقة الشرق الأوسط، في هذه الأيام، كان قد رآها عام ١٩٤٨ بعقله ووجدانه سلفكم المستر فورستال، وزير الدفاع الأمريكي يوم حذر أمريكا من عواقب الإقدام على إنشاء دولة يهودية، فلم

يلتفت إليه البيت الأبيض وكان أن قضى نحيبه منتحراً، ليشهد الشرق الأوسط، بعده ثلاثين عاماً من الدماء والدمار والحروب والاضطراب. كُلّ ذلك من أجل أن يصل الرئيس الأمريكي إلى البيت الأبيض، أو ليجلس فيه مرة ثانية.

رابعاً: ورغماً عن أن قيام إسرائيل في قلب الوطن قد أثبت مخاطره على السلم والأمن الدوليين، فإن سياسة أمريكا الظالمة واللاأخلاقية ما تزال ماضية في طريقها، وقد أعلنتم أنتم، أثناء تنقلاتكم بين الدول العربية بأنكم ستعملون على تحقيق التسوية السلمية المطروحة، وهي التسوية التي أعدت أمريكا خطوطها الرئيسية بما يحقق مصالحها ومصالح إسرائيل، في معزل عن مصالح الأمة العربية والشعب الفلسطيني في الطليعة.

خامساً: ولا يخفى أن التسوية السلمية المطروحة لن تحقق السلام العادل الدائم، بل ستكون سبباً للانفجار، مرات ومرات، كما كانت التسويات السياسية بعد الحرب العالمية الأولى سبباً في قيام الحرب العالمية الثانية.

سادساً: وتتلخص مساوئ التسوية المطروحة ومخاطرها في البنود الرئيسية الآتية:

أ - إن التسوية ستمنح إسرائيل ما لا يقل عن ثلاثة أرباع الوطن الفلسطيني، وبذلك تكون إسرائيل قد حازت مزيداً حتى عما منحتة الأمم المتحدة في عام ١٩٤٧، والذي كان يؤلف نصف الأراضي الفلسطينية.

ب - إن التسوية ستحرم اللاجئين الفلسطينيين، ويبلغون ثلاثة ملايين من بني البشر، من العودة إلى وطنهم، أما النازحون الذين أخرجوا بعد حرب الأيام الستة فإنهم لا يعودون إلا بموافقة إسرائيل، وهي قد أعلنت سلفاً أنها ترفض عودتهم، على حين أنها سمحت للاجئين الفيتناميين بالتوطن في فلسطين.

ج - أما الحكم الذاتي الذي أحيط بهالة كبرى من الدعاية فقد سلبت منه إسرائيل حتى مضمونه الشكلي بعد أن أعلنت، وأنتم في منطقة الشرق الأوسط، بأن إسرائيل هي التي تحدد اختصاصاته، وأن القوات العسكرية الإسرائيلية لن تنسحب من الضفة وقطاع غزة، وأن الحكم الذاتي لا ينطبق لا على الأرض ولا على المستوطنين اليهود، ولا على موارد المياه الطبيعية.

د - إن التسوية لا تمنع إقامة المستوطنات اليهودية، ولم يمض أسبوع بعد اتفاق كامب ديفيد إلا وإسرائيل تقيم المستوطنات واحدة بعد الأخرى. وقد

أعلنت، وأنتم في العواصم العربية، أنها قررت إقامة مستعمرة جديدة في منطقة اللطرون. وفي هذه المنطقة قلعة صلاح الدين الأيوبي، وهو القائد العربي الكبير الذي تصدى للهجمات الصليبية في القرون الوسطى، ويكفي أن تقارنوا هذا الأثر التاريخي العالمي الكبير بالمعالم التاريخية التي خلفها لكم أبطال حروب التحرير في أمريكا، لتدركوا عمق المشاعر الغاضبة التي تغمر الوطن العربي بسبب العدوان الإسرائيلي الجديد باعتباره امتداداً للعدوان الصهيوني عبر الثلاثين عاماً الأخيرة.

هـ - إن التسوية المطروحة قد أبقت المدينة المقدسة تحت الاحتلال الإسرائيلي مع أنها مدينة عربية قديمة يزيد عمرها على ستة آلاف عام، وإني لأرجو بعد عودتكم إلى منزلكم أن تمدّوا يديكم إلى التوراة لتجدوا في سفر التكوين من العهد القديم أن القدس عربية منذ عهد إبراهيم عليه السلام، وأن ملكها كان عربياً من قبائل الكنعانيين. وكان ذلك قبل الغزوة العبرانية لفلسطين بألفي عام. ولا بأس كذلك أن ترجعوا إلى ما كتبه المواطن الأمريكي المؤرخ الكبير الدكتور فيليب حتى ليذكركم أن بيت المقدس قد عادت عربية في عهد عمر بن الخطاب وظلت كذلك أربعة عشر قرناً، وكان العرب، المسلمون والمسيحيون، هم سدنة الأماكن المقدسة يفتحون أبوابها لجميع المؤمنين على وجه الأرض.

و - وزيادة على ذلك فإن منطقة القدس، بما فيها القديمة والجديدة، هي عربية بأملأكها وقراها، بما في ذلك فندق الملك داود، الذي استضافكم، والأرض التي بنيت عليها الكنيسة، كل ذلك هو ملك عربي قانوني، وأرجو أن تطلبوا إلى السكرتير العام للأمم المتحدة المستر كورت فالدهايم التقارير الخاصة بهذا الموضوع لنثبت لكم أن الملكية العربية في منطقة القدس تبلغ خمسة وثمانين في المائة من مجموع مساحتها وأن الخمسة عشر في المائة الباقية هي ملك السريان والدمنيكان والأرمن والفرنسيسكان والأحباش والروس وأخيراً اليهود.

ز - وإن زيارتكم لبلادنا التي احتلتها إسرائيل تكشف عن مزيد من الحقائق الثابتة، فإن مطار بن غوريون الذي حطت فيه طائرتكم هو مطار اللد سابقاً، وهو قائم على أرض عربية تملكها أسرة عربية معروفة في منطقة يافا، والدلائل القانونية على ذلك لا تزال موجودة، ولو عرضت هذه القضية على إحدى المحاكم الأمريكية لقضت بأن هذا المطار الذي يحمل اسماً يهودياً هو في حقيقته ملك عربي.

ح - ولا شك في أن مباحثاتكم مع وزير الدفاع الإسرائيلي، عزرا وايزمن، قد تناولت موضوع إقامة قاعدتين عسكريتين كبيرتين لإسرائيل في منطقة النقب، وهذا يدعونا إلى أن نؤكد لكم، كما تؤكد تقارير الأمم المتحدة، أن اليهود لا يملكون في منطقة النقب إلا واحداً في المائة من أراضيه، وبذلك تتولى أمريكا إقامة هذين المطارين على أرض عربية اغتصبها العدوان الإسرائيلي كما اغتصب باقي الأرض العربية في الجليل وهو الإقليم الذي خصصته الأمم المتحدة ليكون جزءاً من الدولة الفلسطينية.

ط - أما بالنسبة إلى ما حول فلسطين، وهي أرض سيناء والجولان، فإن الحقيقة التي لا تغيب عن ذهن المواطن العربي أن هذه الأراضي العربية هي، في الواقع، تحت الاحتلال الأمريكي، لأن القوات الإسرائيلية الموجودة فيها هي أمريكية في سلاحها وعتادها وتمويلها وتمويلها، أضف إلى ذلك أن العدوان الإسرائيلي على جنوب لبنان وقصف مخيمات اللاجئين بالأسلحة المحرمة هو عدوان أمريكي للأسباب نفسها.

ي - أما موضوع التقارير التي نشرت عن حوادث التعذيب الإسرائيلي للمسجونين العرب، فلا تعدو أن تكون محاولة مكشوفة لتخدير العالم العربي واستيعاب غضبه، فهذه المسرحية أشبه ما تكون بمسرحية شكسبير الشهيرة «جعجعة من أجل لا شيء» ذلك أن موضوع حقوق الإنسان لا يعدو أن يكون ورقة في اللعبة السياسية لأمريكا لإنقاذ جواسيس أمريكا في الاتحاد السوفياتي تحت شعار حماية المنشقين السوفيات، لأنه إذا كانت أمريكا صادقة في حماية حقوق الإنسان لعملت على إعادة ثلاثة ملايين فلسطيني إلى بلادهم بعد ثلاثين عاماً من التشرد، بل لمنعت عن إسرائيل المساعدات العسكرية والمالية، وبخاصة أن الرئيس كارتر أعلن غير مرة أن المعونات الأمريكية للدول الأجنبية ستكون مرهونة بمدى احترامها لحقوق الإنسان.

وأخيراً، فإني أرى من واجبي، كإنسان قارئ للتاريخ ومتابع للسياسة الدولية، أن أحذر بأن استمرار الولايات المتحدة في هذه السياسة الظالمة اللاأخلاقية ستفضي في النهاية إلى هبوط مستوى أمريكا من موقع القمة إلى الموقع الوسط، لانشغالها الدائم بإسرائيل وبازدهارها ونموها. وسيجر ذلك معه الأنظمة الحليفة للولايات المتحدة، لا في الشرق الأوسط فحسب، ولكن في العالم بأسره.

وبهذا يكون المستقبل للاتحاد السوفياتي، تجاوزه من القمة أوروبا الغربية المتحدة، والصين واليابان.

هذا فضلاً عن أن استمرار التأييد لإسرائيل والدفاع عن وجودها لا يستبعد أن يؤدي في النهاية إلى حرب عالمية نووية تكون فيها القارة الأمريكية عرضة للخراب الكامل وتفني الملايين من البشر، دون أن يبقى أحد من المؤرخين ليدوّن أهوالها، ولا أحد من الصحفيين ليسجل فظائعها. كل ذلك من أجل أن تكون القوى الصهيونية في أمريكا مهيمنة على الانتخابات الأمريكية، وعلى البيت الأبيض، في سياسته بالنسبة إلى الشرق الأوسط.

المؤتمر الصحفي في دولة الكويت(*)

لمناسبة انتهاء زيارتي الأخوية لدولة الكويت، رأيت من واجبي أن أدعو إلى هذا المؤتمر الصحفي لأضع أمامكم تلخيصاً للظروف الخطيرة التي تحدق بالأمة العربية في المرحلة الحاضرة.

وإنني أبادر إلى إيجاز ذلك كله في الأمور الآتية:

أولاً: يبرز في طليعة الأمور الجديرة بالاهتمام البالغ في المرحلة الحاضرة، أن دول الخليج قد توافدت عليها في الفترة الأخيرة وفود أمريكية متعددة، منهم وزير الخزانة الأمريكية، ووزير الدفاع الأمريكي بالإضافة إلى وفود تمثل الخارجية الأمريكية والرئيس كارتر شخصياً.

ومن الملاحظ أن هذه الوفود قد زارت عدداً من العواصم العربية واجتمعت بكبار المسؤولين فيها، وطرحت أموراً اقتصادية وسياسية وبتروولية، ولكن أهم هذه الزيارات واللقاءات وأخطرها كانت تلك الاجتماعات التي عقدها وزير الدفاع الأمريكي الجنرال براون، وتأتي أهميتها أنها جرت في أعقاب الثورة الإيرانية المجيدة وما أفضت إليه من إنجازات باهرة حاسمة هزت العالم أجمع.

ثانياً: إن أهداف زيارة وزير الدفاع الأمريكي، لم تعد سراً خافياً على أحد، فإن تصريحات وزير الدفاع الأمريكي، قد كشفت بما لا يرقى إليه الشك، أن الهدف الأساسي للسياسة الأمريكية في المرحلة الحاضرة هو إقامة نظام دفاعي لحماية المصالح الأمريكية بعد أن انهار نظام الشاه في إيران بصورة عاجلة لم تترك لأمریکا إمكانية للسيطرة عليها أو إجهاضها واستيعابها.

(*) عقد الشقيري المؤتمر في ١٩٧٩/٣/١.

ولم يكن خافياً كذلك أنّ نظام الدفاع الأمريكي المقترح يريد أن يستخدم الأرض العربية بكل مواقعها الاستراتيجية، ومعها الثروات العربية ومواردها الضخمة لصالح أمريكا وحدها، دون أن يكون لدى الجانب الأمريكي ما يعطيه للأمة العربية في ميدان التسليح الحديث أو بالنسبة إلى الحل المنشود للقضية الفلسطينية.

ولم يكن سراً كذلك أن نظام الدفاع الأمريكي يضع إسرائيل على رأس هذه الخطة ويجعل منها قوة عسكرية ضاربة، تقدّم لها أمريكا من الأسلحة الحديثة المتطورة ومعها المليارات من الدولارات، ليؤدي ذلك كلّهُ إلى جعل إسرائيل في النهاية أكبر قوة عسكرية لأمريكا بعد قوات حلف الأطلسي في أوروبا، وبذلك تصبح الأمة العربية أمام أكبر خطر تعرضت له في تاريخها الطويل.

ومما يضاعف في خطورة الخطة الأمريكية أنها تستهدف في جملة ما تستهدف استخدام القوة العسكرية المصرية «لأداء أي دور مُسنَد إلى مصر» كما جاء في عبارة الوزير الأمريكي في تصريحاته الأخيرة لوكالات الأنباء العالمية.

ثالثاً: ويتضح من ذلك كلّهُ أن أمريكا تعطي نصيب الأسد لإسرائيل لخطتها الاستراتيجية في الشرق الأوسط، وبخاصة أنّ الوزير الأمريكي قد عاد من زيارته لإسرائيل وهو يحمل ملفات إسرائيلية عن مجموعة المطالب الإسرائيلية، العسكرية والمالية، التي تقترحها إسرائيل، ومنها إنشاء قاعدتين حربيتين كبيرتين لإسرائيل في منطقة النقب العربية من فلسطين. هذا بالإضافة إلى الأسلحة النووية التي بدأت إسرائيل تحوزها بمعاونة أمريكا منذ أوائل الخمسينيات.

رابعاً: ومما هو جدير بالتنويه أن الوفود الأمريكية البترولية والاقتصادية والسياسية التي زارت دول الخليج قد عادت إلى البيت الأبيض وهي تحمل تقاريرها بأن الطرف العربي متجاوب بصورة عامة مع المطالب الأمريكية وأن كلّ شيء هادئ في الوطن العربي ودول الخليج، وأن الصداقة العربية الأمريكية تسير سيرها الطبيعي. أما بالنسبة إلى زيارة وزير الدفاع الأمريكي، على وجه التخصيص فقد أعلنت المصادر الأمريكية نفسها أن «الأطراف العربية لا تستطيع في الظروف الحاضرة أن تعلن رفضها للخطة الأمريكية».

ومما تجدر الإشارة إليه، على سبيل المقارنة، أن الجنرال تمبلر الذي حاول حمل الدول العربية على الدخول في حلف بغداد في الخمسينيات قد واجه غضبة عربية عارمة لم يستطع معها الجنرال تمبلر أن يستمرّ في البقاء في عمان فغادرها تحت حماية

عسكرية ثقيلة دون أن يستطيع الدخول في مفاوضات جادة مع الدول العربية، وهذه مقارنة مؤسفة بين ما كان في الماضي وما هو جارٍ الآن!

رابعاً: وقد تطور الأمر أخيراً إلى ما هو أخطر، فقد انطلقت منذ أيام تهديدات أمريكية تنذر بالتدخل المسلح في منطقة الخليج، وكان من المؤسف أن ذلك لم يلق جواباً عربياً رافضاً شاملاً في المنطقة بأسرها لا على الصعيد الرسمي ولا الشعبي.

خامساً: والمهم في هذا الصدد أن لا تستخف دول الخليج بهذا التهديد الأمريكي فإنه لا يستبعد على أمريكا أن تنفذ خططها العدوانية، إما مباشرة بواسطة قواتها المسلحة أو بواسطة المظليين الإسرائيليين، وليس على المواطن العربي أن يستبعد وجودهم في صبيحة يوم ما وقد أحاطوا بآبار البترول العربي ومنشآته قبل أن يفرك الحراس المحليون النوم عن أجفانهم.

سادساً: وليس هذا تهويلاً أو تخويفاً فإن الأرض العربية في الجولان وسيناء والقدس والضفة والقطاع وجنوب لبنان، كل هذه الأرض العربية هي في الواقع تحت الاحتلال الأمريكي، فإن القوات الإسرائيلية تمثل جزءاً لا يتجزأ من الجيش الأمريكي تمويلاً وتمويناً وتسليحاً وتدريباً وتخطيطاً، هذا هو الواقع الاستراتيجي، وإذا ما ظلت الدبلوماسية العربية تتجاهله فستبقى الأرض العربية تحت الاحتلال الإسرائيلي لزمن طويل حتى نخضع أو نركع.

سابعاً: وهنا يبرز السؤال الكبير الخطير: ما هو المخرج؟ ما هو البديل؟ وهو سؤال يدور على كل شفة ولسان في الوطن العربي، والمواطن العربي يتطلع إلى الحكم العربي المعاصر أن يجيب عنه إجابة صادقة أمينة وشجاعة، فتلك هي مسؤولية الحكم المعاصر في أدنى الحدود.

ثامناً: إن المخرج الوحيد بل البديل الوحيد يتمثل في مبادرة عربية تنطلق من دول الخليج نفسها لتتحدى ومعها دول الجزيرة العربية إلى إنشاء دولة اتحادية فدرالية تمثل الدول الثمانية القائمة فيها، على أن تسارع الدولة الاتحادية الفدرالية إلى إنشاء جيش عربي واحد مجهز بأحدث الأسلحة الحديثة ومدرب أحسن تدريب، ويكون الاقتصاد العربي في هذه الدولة مكرساً لحفظ ثروة الشعب مستهدفاً رفع المستوى الاجتماعي والثقافي والصحي لجميع فئات الشعب، كل ذلك في ظل نظام سياسي تكون فيه السيادة للقانون ويكون الشعب مصدر السلطات بحيث تصان كرامة الفرد وحياته الأساسية. ويبقى الحكم القطري

مختصاً بشؤون القطر تاركاً للدولة الاتحادية الاختصاصات الفدرالية العليا.

وكلنا أمل ورجاء أن هذه الدولة الاتحادية ستجد إلى جوارها الدولة الاتحادية العربية بين سوريا والعراق ليعملا معاً متساندين من أجل عزّة الأمة العربية ومناعتها، ويكون من نتيجة قيام هاتين الدولتين الاتحاديتين أن ينقص عدد الدول العربية إلى أربع عشرة بدلاً من اثنتين وعشرين، ذلك أن كلّ تناقص في عدد الدول العربية على طريق الوحدة سيكون تكاثراً في القوة العربية.

تاسعاً: وإنّ تحقيق هذا الهدف العربي الكبير يتطلب أول ما يتطلب من دول الخليج والجزيرة العربية، ثورة ذاتية عربية يقودها الحكم العربي بنفسه على نفسه، قبل أن تقع في المنطقة الأحداث التي وقعت في إيران من ثورة بين الشعب والحكم وبين الأمة والجيش، وتكون النتيجة أن ندفع الثمن غالباً من اقتصادنا واستقرارنا ودماء شعبنا. وإنّ في الثورة الإيرانية أبلغ درس وأعظم عبرة.

عاشراً: ولسنا في حاجة إلى القول بأن الدولة الفدرالية الجديدة التي يتطلع إلى قيامها مواطن الجزيرة العربية يجب أن تنطلق من مرتكزات عصرية حديثة تتلاءم مع التراث الروحي الإسلامي بعيداً عن أساليب العصور الوسطى، ذلك أنّ المواطن العربي قد غمره الحزن والغضب معاً حين رأى تلك الاستقبالات الأسطورية التي جرت للملكة اليزابيث، ملكة بريطانيا، والهدايا الخرافية التي قدمت إليها من الذهب والفضة والجواهر واللالئ، دون أن ننتبه إلى أنّ تلك السيدة الفاضلة هي حفيدة الملك جورج الخامس الذي صدر في عهده وعد بلفور في ٢ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩١٧، ذلك الوعد المشؤوم الذي ما تزال مآسيه ماثلة أمامنا إلى يومنا هذا، وكلّ ما نخشاه أن تكون الملكة اليزابيث قد عادت إلى بلادها وهي تحمل مع هداياها انطباعاً غير كريم بأن القرن العشرين لم يدخل بعد نوافذ الوطن العربي، وأننا لا نزال نعيش في ذيل القرون الوسطى.

ولم يرغب عن بال المواطن العربي أن يعقد مقارنة عميقة في ضميره ووجدانه حين يتساءل ماذا كان يمكن لإسرائيل أن تصنعه للملكة اليزابيث لو أنها كانت ضيفة على رئيس وزراء إسرائيل مناحيم بيغن، فإن الضيافة الإسرائيلية لا تعدو أن تكون وليمة عادية تقدم في نهايتها ملكة بريطانيا مجموعة من الصور التذكارية عن حياة اليهود في ألمانيا الغربية في عهد النازية.

حادي عشر: ولمناسبة انعقاد مؤتمر وزراء خارجية الدول العربية غداً في الكويت فإنني أقترح على الأخوة الوزراء أن يضعوا على جدول أعمالهم موضوعين

مهمين لمعالجة الأزمة التي تحدق بالأمة العربية في المرحلة الراهنة، والموضوعان هما:

أ - الموضوع الأول هو الأزمة الأمريكية العربية لبحث الوسائل الكفيلة بصون سيادة الأمة العربية والمحافظة على ثرواتها الطبيعية.

وبصدد هذا الموضوع فإنه من الواضح الجلي أن أمريكا قد كشفت عن عدائها السافر للأمة العربية، وأصبح من واجب هذا الاجتماع الطارئ للجامعة العربية أن يعيد النظر بصورة جذرية في العلاقات العربية الأمريكية في جميع الميادين الاقتصادية والسياسية والثقافية والبتروولية.

ب - أما الموضوع الثاني فهو دراسة أوجه الانفتاح العربي على جميع دول العالم باستثناء إسرائيل، في معزل عن الخلافات العقائدية وفي كُُل ما يكفل التعاون الجاد المتكافئ في المجالات الاقتصادية والعسكرية.

ولا حاجة إلى التذكير والتوكيد بأن الصداقة العربية الأمريكية قد أصبح لها معنى واحد في مفهوم السياسة الأمريكية: وهو خدمة الخطط الأمريكية وتأمين مصالحها الاحتكارية والحفاظ على إسرائيل دولة قوية نامية. وقد أثبتت الأحداث الأخيرة في إيران وفرموزا وفي فيتنام أنّ أمريكا لا عهد لها ولا أمان ولا صداقة، وأنها تتخلى عن صداقاتها وحلفائها في أحلك الساعات. ومن كانت تنقصه القناعة فإنه يجدها في المصير الذي انتهى إليه الشاه ليأخذ عنه أبلغ الدروس والعبر، فلم يعد للشاه مكان يأويه حتى في القارة الأمريكية على رحبها من المحيط الأطلنطي إلى المحيط الهادي.

وفي النهاية فإن مما يقتضي التنبيه إليه أنّ الدبلوماسية العربية تجد أمامها فرصة ذهبية نادرة ما أتاحت لها منذ ثلاثين عاماً، ولا يُقدّر لها أن تتكرر حتى نهاية القرن العشرين، والمواطن العربي يتمنى على الجامعة العربية في اجتماعها الطارئ أن تستثمر الفرصة بما يحقق المطالب العربية وبخاصة في ما يتصل بالقضية الفلسطينية.

هذه الفرصة الكبرى نراها في ما تعانيه أمريكا من أزمات طاحنة، ومنها: أزمة السكان، وأزمة الدولار، والتضخم الاقتصادي، والعجز في ميزان المدفوعات، وهذه كلها تجعل أمريكا في قمة مشاكلها السياسية والاقتصادية.

ويوازي ذلك كُله أن العرب يقفون على قوة قوتهم الاقتصادية، وبذلك يملكون القدرة على أن ينتزعوا من أمريكا كُلّ حقوقهم ومطالبهم، وهي كلها بيد أمريكا قبل أن تكون في يد إسرائيل.

هذا هو التحدي الكبير الذي يواجه الحكم العربي المعاصر في المرحلة الحاضرة، فإذا جاء الموقف العربي مستجيباً للتحدي اطمأن المواطن العربي إلى حاضره ومستقبله، وازداد ثقة بدوله وحكوماته، وإلا فإنه لا يرى في الحكم العربي المعاصر شيئاً جديراً بالولاء أو البقاء.

مذكرة تحذير مقدمة إلى رئيس جمهورية الولايات المتحدة بواسطة السفارة الأمريكية في القاهرة^(*)

سعادة المستر جيمي كارتر رئيس جمهورية الولايات المتحدة المحترم

يبحث هذه المذكرة إلى سعادتكم مواطن عربي من أصل فلسطيني، لمناسبة زيارتكم المفاجئة للشرق الأوسط ليضع أمامكم صورة مصغرة عن أحاسيس المواطن العربي وآماله ومخاوفه، ولا يستبعد أن يكون مصير هذه المذكرة سلة المهملات. ولكنني أرجو أن تكونوا على ثقة بأن الحقائق التي تحتويها هذه المذكرة والنتائج التي تترتب عليها بالنسبة إلى مستقبل هذه المنطقة الحساسة من العالم ستجعلها أهم بكثير من لقاءاتكم مع القادة والزعماء، فإن هؤلاء زائلون لا محالة مهما طال عهدهم، ولا يبقى إلا المواطن العادي رجل الشارع، فإنه يمثل مواقف الشعوب والأمم. وهذه هي الباقية على الدوام، وهي التي تصنع مصيرها وقدرها في معزل عما يريده لها الحكام، الأصدقاء أو الأعداء على السواء.

وأستطيع أن أدعي بكل صدق وأمانة أن ما تحتويه هذه المذكرة يمثل الرأي العربي الشعبي، ذلك أنني بالإضافة إلى مواكبتني القضية العربية قرابة خمسين عاماً في المحافل الدولية والعربية، فقد قمت خلال السنوات العشر المنصرمة بجولات متعددة قادتني من أقصى المغرب إلى أقصى المشرق في الوطن العربي، وتعرفت خلال ذلك على حقيقة مشاعر الجماهير العربية وآرائها بصدد القضايا العامة التي تشغل بالها وتثير اهتمامها.

(*) في آذار/مارس ١٩٧٩ قبل أيام من توقيع معاهدة الصلح المصرية - الإسرائيلية في ٢٦ آذار/

مارس ١٩٧٩.

ومن هذه المنطلقات الأساسية فإني أضع أمامكم الأمور المهمة التالية :

أولاً: إن زيارتكم المفاجئة إلى منطقة الشرق الأوسط تتسم بلا شك بالإثارة الإعلامية، وتكاد تكون أشبه بالصدمة الكهربائية أو بانطلاقة الصواريخ عابرة القارات. غير أنني أحب أن أؤكد لسعادتكم، أن هذا النوع من الإثارة ليس من شأنه أن يثير أحداً في الأمة العربية، ذلك أن المواطن العربي قد تراكمت في وجدانه، عبر الثلاثين عاماً الماضية قناعات عميقة عن السياسة الأمريكية لا تستطيع الصواريخ الأمريكية الإعلامية أن تهزها أو تبدلها. إن أمريكا تتمتع عند الأمة العربية بسمعة لا تحسد عليها، فقد بلغت من سوء والانهار، بحيث إن المواطن العربي أصبح ينظر إلى السياسة الأمريكية نظرة بعيدة عن الاحترام، إن لم نقل إنها مليئة بالنفرة والاشمئزاز.

وواضح أن السبب الرئيسي في ذلك أن أمريكا قامت في خريف ١٩٤٧ في عهد الرئيس ترومان بأكبر حملة إرهاب سياسي واقتصادي على الأمم المتحدة لحملها على تقسيم فلسطين وإقامة دولة يهودية في فلسطين لا يملك اليهود من أرضها أكثر من ٥ في المئة ملكية قانونية كما هو ثابت في سجلات الأمم المتحدة. وكانت النتيجة أن وقعت الحرب العربية اليهودية الأولى عام ١٩٤٨، وتشرد مئات الألوف من أبناء الشعب الفلسطيني لاجئين في البلاد العربية وغيرها.

ثانياً: وقد ازداد هذا الشعور العربي عداً بعد أن أخذت أمريكا في دعم إسرائيل اقتصادياً وعسكرياً ومحاولة فرضها على العالم العربي وفي قلب وطنه، وأخذ هذا الشعور العدائي يتضاعف عاماً بعد عام وبخاصة أثناء الحروب التي وقعت في المنطقة، وكان لأمريكا فيها دور المحارب للعرب بمساندة إسرائيل بالمزيد من السلاح والعتاد والعون السياسي والاقتصادي. وقد بلغ هذا العداً حداً لا يقلل من شأنه بعض التصريحات العربية التي تتحدث عن الصداقة مع أمريكا، وهي تصريحات لا تعبر عن شعور الأمة العربية وليس لها جدوى حقيقية ولا مضمون صادق.

ثالثاً: والشعور العدائي هذا من جانب العرب تجاه أمريكا ليس مصدره عداوة مع الشعب الأمريكي، فالشعب الأمريكي معروف بتقاليده الطيبة التي تبعث على التقدير والاحترام، ولكنها كانت ردة فعل إنسانية للسياسة العدوانية الظالمة اللاأخلاقية التي فرضتها أمريكا في سبيل دعمها للحركة الصهيونية الأثيمة.

رابعاً: وعلى سبيل المقارنة فإني أهيب بسعادتكم أن ترجعوا إلى تقرير لجنة كنغ كرين التي أوفدها سلفكم الكبير ولسون إلى ديار الشام في أعقاب الحرب العالمية الأولى، أي إلى فلسطين وشرق الأردن وسوريا ولبنان للتعرف على رغبات أهلها،

فقد أعلنت هذه اللجنة في تقريرها أن عرب المشرق العربي يطالبون بالاستقلال التام، وإذا لم يتيسر فإن البديل الذي يطلبونه هو انتداب أمريكا، لما عُرف عنها من حبها للحرية والديمقراطية. وقد استطاعت الصهيونية أن تحجب مضمون هذا التقرير عن الرأي العام الأمريكي، ولعل هذا هو السبب في أنكم لا تعرفون شيئاً عن هذا التقرير.

خامساً: وهذه المقارنة تحتوي مؤشراً خطيراً يدلّ على أن العرب أصبحوا في السبعينيات يرون في أمريكا عدواً رهيباً يريد أن ينقضّ على سيادتهم وثرواتهم ومقدساتهم وأن يسلطّ عليهم إسرائيل لتحول دون وحدتهم وتعطلّ نهضتهم الاقتصادية والاجتماعية.

سادساً: ومن غير استعراض لتاريخ السياسة الأمريكية في مساندة إسرائيل يكفي أن نشير إلى أنّ آخر مظهر من مظاهر العداء الأمريكي للأمة العربية هو القرار ٢٤٢ الذي فرضته أمريكا على مجلس الأمن بعد حرب الستة أيام، فإنها قد خلقت لإسرائيل خطأ إقليمياً جديداً هو خطأ ١٩٦٧ بعد أن خلقت لها خطأ ١٩٤٧ بموجب قرار التقسيم، وبين الخطين خمسة آلاف كيلومتر مربع من الأرض الفلسطينية تعطيها أمريكا لإسرائيل مكافأة لها على عدوانها، فضلاً عن أن أمريكا قد بخلت على العرب بـ «أل» التعريف عند ذكر «أراض عربية محتلة» في سياق القرار ٢٤٢.

سابعاً: أما المظهر الجديد من مظاهر العدوان الأمريكي على الأمة العربية فهذا الذي يسمى هذه الأيام «التسوية السلمية لأزمة الشرق الأوسط» والمقترحات الأمريكية التي قدمتها أمريكا في إطار التسوية.

ثامناً: وقد وضح تماماً أن هذه التسوية الأمريكية هي أبشع وأشنع التسويات السياسية التي ظهرت في العصر الحديث، بل وفي تاريخ العلاقات الدولية. وهي في الواقع تسوية إسرائيلية تحقق كُلاًّ مطامع إسرائيل التي كانت تحلم بتحقيقها عند نهاية هذا القرن. ولنبحث هذه التسوية بأجزائها المطروحة:

القدس

التسوية الأمريكية جعلت القدس عاصمة لإسرائيل مع أن الأمم المتحدة في عام ١٩٤٧ قد جعلت القدس منطقة منفصلة منعزلة عن إسرائيل وتحت إدارة دولية. أما تطمينات أمريكا الحاضرة بأنها غير موافقة على الاحتلال الإسرائيلي للقدس فإنها بلا جدوى ما دام الاحتلال الإسرائيلي مستمراً، وماضياً في تهديد المدينة المقدسة يوماً بعد يوم وبأموال أمريكية.

الضفة الغربية وقطاع غزة

لا تنص التسوية على أن الانسحاب الإسرائيلي الكامل يجب أن يتم فوراً عن الضفة الغربية وقطاع وتصريحات الإسرائيليين تؤكد بقاء الجيش الإسرائيلي في الأرض الفلسطينية، والأمر لا يعدو أن يكون انتقال القوات الإسرائيلية من المواقع الحالية إلى مواقع أخرى في الأرض الفلسطينية، فضلاً عن أن إسرائيل تستولي كل يوم على الأراضي العربية وأمريكا لا تردّها عن ذلك.

تقرير المصير والحكم الذاتي

التسوية المطروحة تضع حق تقرير المصير في يد إسرائيل بدلاً من أن يكون بيد الشعب الفلسطيني وحده، فإسرائيل هي التي تحدد اختصاصات الحكم الذاتي. وقد أعلنت إسرائيل غير مرة، أن الحكم الذاتي لا ينطبق على الأرض ولا على المستوطنات اليهودية ولا على مصادر الثروة الطبيعية، وبذلك أصبح الحكم الذاتي أقل من الحكم المحلي للمجالس البلدية، هذا مع العلم أن عصبة الأمم قد اعترفت للشعب الفلسطيني قبل خمسين عاماً بالاستقلال والحرية بطريقة متدرجة. واعتبرت هذا الحق أمانة مقدسة في عنق المدنية. هذا مع العلم أن الأمم المتحدة قد أخذت بمبادئ عصبة الأمم فأعلنت تأييدها لحق الشعب الفلسطيني في السيادة والاستقلال، وأصدرت بذلك عدة قرارات وعهدت إلى لجنة دولية خاصة بتنفيذها، وجاءت التسوية الأمريكية لتعطّلها وتناقضها. وفي ذلك انتهاك صارخ من جانب أمريكا لقرارات الأمم المتحدة.

المستوطنات

ليس في التسوية المطروحة ما يمنع إقامة المستوطنات اليهودية في الأرض العربية، وإسرائيل بممارستها وتصريحاتها، ماضية في زرع المستوطنات اليهودية في الأرض العربية. وتصريحات الرئيس كارتر التي تعد بعدم الموافقة عليها وأنها عقبة في طريق السلام، ليس أكثر من تعاز في المآثم لا تعيد الحياة إلى الموتى. وفي اليوم الذي أعلن فيه الرئيس كارتر عزمه على زيارة الشرق الأوسط أعلنت إسرائيل عزمها على إقامة مستوطنات جديدة في منطقة نابلس.

اللاجئون الفلسطينيون

التسوية الأمريكية لا تنص على عودة اللاجئين إلى وطنهم، مع أن إسرائيل قد سمحت للاجئين الفيتنام أن يستوطنوا فلسطين، وبهذا تكون التسوية قد أهدرت ثلاثين قراراً من قرارات الأمم المتحدة، كلها نصّت على عودة اللاجئين إلى ديارهم.

وما ينطبق على اللاجئين ينطبق على النازحين الذين غادروا بلادهم أثناء حرب الأيام الستة، والأسوأ من ذلك أن التسوية الأمريكية جعلت موضوع اللاجئين من اختصاص إسرائيل تعيد من تشاء من اللاجئين وترفض من تشاء.

وقد بدا للشعب الفلسطيني لأول وهلة حينما فاز الرئيس كارتر بمنصب الرئاسة، أنه سيعمل على مساندة حق الفلسطينيين في العودة إلى بلادهم استناداً إلى خطبه الكثيرة عن حقوق الإنسان، ولكن خاب ظنهم حينما تراجع الرئيس عن هذه المواقف وأغفل أمرهم في نصوص التسوية. والفلاحون الفلسطينيون بصورة خاصة ظنوا أول الأمر أن الرئيس كارتر وهو فلاح مثلهم، زارع فول سوداني، سيعمل على عودتهم إلى أراضيهم ومزارعهم، ولكن فلاح الفول السوداني لم يخرج عن دور الرئيس الأمريكي المساند للسياسة الصهيونية بلا قيد ولا شرط.

وكذلك فإن فريقاً كبيراً من الشعب الفلسطيني قد غمرهم الإعجاب بتدين الرئيس كارتر وأنه يؤم الكنيسة باستمرار ليؤدي صلاة الأحد ويعظ المصلين بالمبادئ المسيحية، فكان في ذلك تفاؤل برياسته. ولكن وضح للشعب الفلسطيني في ما بعد أن الدين في الكنيسة غير الدين في البيت الأبيض: فالكنيسة تدين بالمسيحية والبيت الأبيض يدين بالصهيونية وما أكبر الفارق بين الاثنين.

هذه هي الأجزاء المتعلقة بالتسوية بالنسبة إلى القضية الفلسطينية، أما بالنسبة إلى سيناء والجولان فيمكن القول سلفاً إن التسوية المخبأة لا تقل سوءاً عن مصير الضفة الغربية وقطاع غزة، فالسلوك الإسرائيلي وحدة لا تتجزأ وأطماعها مترابطة لا تفصل بعضها عن بعض.

حقوق الإنسان

وقد أهدرت التسوية الأمريكية حقوق الإنسان الفلسطيني بالكلية، وقد تلقى البيت الأبيض التقارير الرهيبة عن المعاملة الوحشية التي تعامل بها إسرائيل السجناء العرب، وقامت في أمريكا عاصفة الفئجان فكان أن كتب بعض المقالات وصدرت بعض التصريحات، ثم انطفأ الموضوع. ولم يتخذ الرئيس كارتر أي إجراء وهو الذي أعلن في خطبه مرات ومرات أنه المدافع عن حقوق الإنسان في كل بقاع العالم. ولم يجد في هذا الموضوع ما يستحق أن يقطع المعونة العسكرية أو المالية عن إسرائيل حتى تعود إلى جادة الصواب، كما فعل مع تركيا حين فرض الحظر عليها بسبب قضية قبرص. وبدا واضحاً أن موضوع حقوق الإنسان هو سلاح إعلامي يشهره الرئيس الأمريكي في وجه الاتحاد السوفياتي كلما تأرجحت الموازين بين موسكو وواشنطن.

على هامش التسوية

وليس لنا أن ننسى أن على هامش التسوية من الشرور ما هو أخطر من شروط التسوية نفسها: فإن إسرائيل قد مارست أبشع أنواع الاستغلال والانتهازية لفكرة السلام، فقد فرضت على أمريكا مطالب مالية وعسكرية ثمناً للتسوية والسلام. ومن هذه المطالب معونات مالية بالمليارات من الدولارات وكميات هائلة من الأسلحة المتطورة وإنشاء قاعدتين جويتين في النقب، وهي منطقة عربية لا يملك اليهود فيها أكثر من واحد في المائة، بالإضافة إلى إنشاء طريق في سيناء من شرم الشيخ حتى العقبة. وتكون النتيجة النهائية لهذه التسوية أن تصبح إسرائيل قوة كبرى تفوق القوات العربية مجتمعة. وتكون إسرائيل قد حازت من أمريكا على مساندة مالية وعسكرية تتجاوز ما حازت عليه قوات حلف الأطلسي. وهو الذي تعدّه أمريكا للدفاع عن أوروبا والتصدي لقوات حلف وارسو.

الهجرة اليهودية

وإلى جانب ذلك فإن التسوية تتجاهل موضوع الهجرة اليهودية إلى فلسطين وخطرها على الوطن العربي بأسره. والأسوأ من ذلك أن تمويل هذه الهجرة وتوطين المهاجرين اليهود في فلسطين يتم بواسطة الخزانة الأمريكية عن طريق الهبات والقروض. ويتجاوز الأمر كل هذا إلى الضغط على الاتحاد السوفياتي للسماح بهجرة اليهود السوفيات. بل إن أمر العلاقات الاقتصادية بين أمريكا والاتحاد السوفياتي أصبح مربوطاً بالهجرة اليهودية، فإن تصدير القمح الأمريكي إلى الاتحاد السوفياتي أصبح مرتباً بمدى إباحة الهجرة اليهودية منه. وهذا مظهر آخر من مظاهر خضوع البيت الأبيض والكونغرس الأمريكي للضغط الصهيوني. وانتقل هذا الضغط إلى الاتحاد السوفياتي كذلك.

بيغن وكارتر

وقد بدا واضحاً من بداية مباحثات التسوية في كامب ديفيد وما بعدها أن الرئيس كارتر يتعامل مع بيغن معاملة النذلّ للنذلّ كأنه بين يدي بريجنيف لا يحدّثه إلا بكل تحفظ، مع أن الجانب الإرهابي في سيرة بيغن معروف في كتبه التي نشرها في أمريكا نفسها. فضلاً عن أن بيغن ليس فلسطينياً فهو من أصل بولوني دخل إلى فلسطين بصورة غير مشروعة مع الكتائب البولندية أثناء الحرب العالمية الثانية. وقد أصبح الآن بالمساندة الأمريكية يقرر مع كارتر مصير الشرق الأوسط بأكمله.

وقد انطلقت الأجهزة الأمريكية تحيط بزيارة الرئيس كارتر بهالة إعلامية ضخمة

توحي بأن أمريكا قدمت أفكاراً جديدة لتسوية الخلافات بين المفاوض المصري والمفاوض الإسرائيلي حول النقاط المختلف عليها. وقد تكتّمت وزارة الخارجية الأمريكية على هذه الأفكار الجديدة. ولكن كشفها لا يحتاج إلى ذكاء خارق. فإن منهج السياسة الأمريكية عبر ثلاثين عاماً كافٍ لأن يحكم أن الأفكار الجديدة هي إسرائيلية مطبوعة على أوراق البيت الأبيض وأنها تستهدف حمل الطرف العربي على قبول مزيد من التنازلات. ويجب التذكير بأن المواضيع المختلف عليها بين الطرفين هي صياغة أمريكية لآراء إسرائيلية، ولا بُدَّ من أن تكون الأفكار الجديدة نابعة من الخطط الإسرائيلية التي وضعها بيغن منذ بدء المفاوضات.

أمريكا تستهدف تدمير الأمة العربية

وإن أخطر المواد المختلف عليها هي المادة التي تتعلق بأولوية المعاهدة الإسرائيلية على جميع الالتزامات المصرية المنصوص عليها في اتفاقات الجامعة العربية ومنها معاهدة الدفاع المشترك، ومعنى ذلك ببساطة أن الهدف هو خلع مصر من كيان الأمة العربية وعزلها عن القضية العربية. والأفكار الجديدة التي يقترحها الرئيس كارتر لا تعدو أن تكون كسوة من الحلوى تحجب مرارة العلقم الذي ينطوي عليه مشروع المعاهدة الإسرائيلية المصرية معدلاً أو غير معدل، وتكون المعاهدة في النهاية وسيلة عدوانية لتشريد الأمة العربية وتعريض كيانها لأشد الأخطار.

التسوية مرفوضة ولا تلزم أحداً

ومن أجل ذلك كُلّه يتعين على الرئيس كارتر أن يعلم سلفاً، وقبل توقيع الاتفاقية المصرية الإسرائيلية أن اتفاقية على نمط اتفاقية كامب ديفيد، وتستند إلى خطوطها الرئيسية، لا تلزم أحداً في الأمة العربية ولو كانت تحمل توقيع اثنين وعشرين ملكاً ورئيساً ومعهم توقيع منظمة التحرير الفلسطينية إذا وقعت. والسبب قانوني ودولي قبل أن يكون سبباً قومياً. هذا السبب القانوني والدولي أن مثل هذه المعاهدة هي اتفاقية غير متكافئة تنعقد في جو من الضغوط العسكرية، ومثل هذه الضغوط تجعل المعاهدة باطلة بطلاناً أساسياً، وليست لها أي قيمة قانونية أو إلزامية.

ويتجلى عدم التكافؤ بين الفريقين المتعاقدين أن أحدهما إسرائيل تحتل أراضي الفريق الثاني وهو مصر، وقد أعلنت إسرائيل غير مرّة أنها لا تنسحب من الأراضي المصرية إلا بعد توقيع معاهدة الصلح، أي أن الانسحاب مشروط بتوقيع معاهدة الصلح. وببساطة فإن هذا الشرط يشكل ضغطاً على مصر لتوقيع المعاهدة كائناً ما كانت شروطها تلهفاً منها على تحرير أراضيها. وينتج من ذلك أن المفاوض المصري لا

يملك الإرادة الكاملة للتعاقد الحرّ. وبذلك يصبح العقد في مثل هذه الظروف باطلاً بسبب سيطرة فريق على فريق، واحتلال أراضيها بالقوة العسكرية. والتعاقد لا يكون حراً إلا بعد أن يتم الجلاء الكامل عن الأراضي المحتلة وبذلك يصبح الفريق الذي احتُلت أراضيها متمتعاً بكامل حريته، ويكون تعاقدته حرّاً.

أما السبب الثاني لبطلان هذه الاتفاقية فهو ناشئ عن سلوك أمريكا العدواني. ذلك أنه منذ أن وقع العدوان الإسرائيلي في حرب الأيام الستة، وأمريكا تمدّ إسرائيل بالأسلحة المتطورة بكميات ضخمة تعكس استمرار الاحتلال الإسرائيلي وتحول دون قدرة مصر على تحرير أراضيها. والسبب الثالث، أنه حينما حاولت مصر تحرير أراضيها بقوتها العسكرية، وهذا حقها المشروع، قامت أمريكا بالدخول في الحرب إلى جانب إسرائيل فأمدتها بالأسلحة الوفيرة وأنزلتها في مطار العريش لتحول دون انتصار الجيش المصري. وعلى ذلك دلائل كثيرة لا تستطيع أمريكا وإسرائيل معاً إنكارها.

والسبب الرابع والأخير، أن فلسطين بمقدساتها هي ملك الأمة العربية بكل أجيالها السالفة والصاعدة، وهي ملك التاريخ العربي ولا يملك أي عربي أو فلسطيني ملكاً كان أو رئيساً أن يتنازل عن شبر واحد من ترابها المقدس.

ونظراً لأن بطلان التسوية يمسّ صميم الاتفاقية المصرية الإسرائيلية تصبح التسوية غير نافذة ولا ملزمة لأحد. بل إنها غير ملزمة للشعب المصري نفسه فضلاً عن باقي شعوب الأمة العربية.

ذلك أن الشعب المصري له صلات خاصة قومية بالقضية الفلسطينية، ففلسطين كانت عبر قرون متعددة ولاية مصرية، وحاكم بيت المقدس كان مصرياً معيناً من قبل فرعون مصر كما تدل على ذلك كلّ المراجع التاريخية، وأهمها عالم المصريات المؤرخ الأمريكي برستد. ولم يكن ما يسمى بالدولة اليهودية إلا دولة تابعة لمصر. وسليمان الحكيم ملكها الثاني كان والياً عليها شأن أي واحد من حكام الولايات المتحدة.

المسلمون والأقباط فيه سواء

أما من الناحية الدينية فإن فلسطين تمثل الديار المقدسة للمسلمين والأقباط والأمم لا يحتاج إلى تفصيل خصوصاً للرئيس كارتر الذي يؤدي دور القسيس في الكنيسة التي يؤمّها. وإنني كمسلم أعرف مشاعر المسلمين في مصر أستطيع أن أؤكد أن الشعب المصري مستعد أن يخوض أربعة حروب أخرى من أجل تحرير بيت المقدس. فإن بيت المقدس هو أولى القبلتين وثالث الحرمين الشريفين وهي موطن الإسراء

والمعراج. وبالنسبة إلى الأقباط فإنها مسقط رأس السيد المسيح عليه السلام وليس للرئيس كارتر أن تحدده أية مظاهر أخرى يراها في القاهرة.

الحرب الثالثة بسبب هذه التسوية

ولقد عشت الحرب العالمية الأولى ثمّ الحرب العالمية الثانية مواكباً للأحداث وقارئاً للتاريخ، وأستطيع أن أؤكد للرئيس كارتر أن هذه التسوية الظالمة واللا أخلاقية واللامسيحية ستكون سبباً في حرب عالمية ثالثة تماماً كما كانت العنصرية الظالمة في الحرب العالمية الأولى سبباً في الحرب العالمية الثانية.

ويكفي أن نشير إلى أن القضية الفلسطينية بعد ثورة إيران، قد أخذت تدخل آفاقاً عالمية فقد أعلنت إيران بعد انتصارها في ثورتها المجيدة أنها تعتبر نفسها دولة مواجهة، وأنها ستعمل على تحرير فلسطين وبيت المقدس. واليقين كُـلُّ اليقين أن دولاً إسلامية أخرى ستنهج هذا النهج إذا بدأت مسيرة الجهاد لتحرير الديار المقدسة. وهذه الحرب المتوقعة ليست عدوانية أو ظالمة، ولكنها دفاع عن الشعب الفلسطيني البريء ووطنه المقدس.

ولن يقف الأمر على الدول الإسلامية وحدها فإن الحرب تجلب المحاربين من كُـلِّ أقطار العالم، وبهذا تقع الحرب العالمية الثالثة. وتكون أمريكا بسياستها المساندة لإسرائيل هي سبب الكارثة الكبرى التي تقع على العالم، ولن تكون القارة الأمريكية بعيدة عن هذه الحرب. كُـلُّ ذلك من أجل حركة نازية عدوانية عنصرية كالحركة الصهيونية.

ومن هنا وجب على الرئيس كارتر أن يأخذ الأمر مأخذ الجد، فليست القضية الفلسطينية لعبة سياسية يمكن معالجتها بالأساليب التلفزيونية والإثارات الإعلامية ولا بالبحث عن أصوات اليهود للوصول مرة ثانية إلى كرسي الرئاسة. إن الأمر أخطر من ذلك بكثير، إنه يتصل بالأمن الدولي والسلام العالمي، ولا يمكن وضع ذلك كُـلِّه تحت رحمة المصالح الصهيونية العدوانية.

الفرصة الأخيرة أمام أمريكا

ومع هذا فليس الطريق مسدوداً أمام الولايات المتحدة، ذلك أنه لا تزال الفرصة متاحة أمامها للعمل من أجل الحق ولصيانة السلام العالمي. لا يزال لأمريكا بقية رصيد في العالم العربي، وإن كان آخذاً بالانهيار. إن أمريكا يجب أن تعود إلى صوابها، وقد سبق لها أن فعلت ذلك ولكنها لم تمضِ إلى النهاية. ففي ربيع عام ١٩٤٨ أعلنت أمريكا في مجلس الأمن عدولها عن التقسيم واقترحت بديلاً عن ذلك مشروع

وصاية لمدة خمس سنوات على فلسطين بأكملها ولكنها تراجعت في ما بعد وأخذت بالخط الصهيوني. وإذا كان الرئيس كارتر في حاجة إلى دليل فلا أجد خيراً من الرئيس العظيم أيزنهاور فقد أخرج إسرائيل من الأرض العربية ومعها الحليفان العظيمان فرنسا وبريطانيا بعد العدوان الثلاثي الشهير. وقد عادت الأرض العربية إلى أصحابها من غير مؤتمر جنيف ولا كامب ديفيد ولا القرار ٢٤٢. وقد أفلح الرئيس أيزنهاور في ذلك لأنه تحلى بالشجاعة وبالزهد في البيت الأبيض، وليس على الرئيس كارتر إلا أن يتخذ من الرئيس أيزنهاور دليلاً، وأن يأخذ عنه الشجاعة والزهد في البيت الأبيض وسيكون بطل السلام حقاً وصدقاً.

إن التسوية التي يعمل لها الرئيس كارتر الآن تحمل في طياتها مزيداً من الدمار والخراب والاضطراب في الشرق الأوسط. ولا بُدَّ من تغيير جذري في السياسة الأمريكية. وبخاصة أن أمريكا قد تعرضت في السنين الأخيرة لسلسلة من الهزائم في آسيا وأفريقيا توازيها سلسلة من الانتصارات لصالح الاتحاد السوفياتي. إن موقف الرئيس كارتر الحاضر بالنسبة إلى الأمة العربية هو موقف عدائي كامل وعلى طول الخط، وهذه هي قناعة الأمة العربية بكل جماهيرها وجوارحها. ويستطيع الرئيس كارتر أن ينقذ أمريكا والشرق الأوسط والعالم أجمع من عواقب السياسة الأمريكية الصهيونية. وعلى الرئيس كارتر أن يختار بين الصهيونية من جانب، والسلم العالمي من جانب آخر، ولسنا بحاجة إلى أن ندله على الطريق، فإن طريق الحق والعدل لا يحتاج إلى دليل، خصوصاً إذا كان الرئيس كارتر قسيساً في أيام الأحد.

ثلاثة رجال صنعوا وعد بلفور(*)

وعد بلفور بالطائرات - طائرات أخرى تحمل وعوداً عربية -
بريطانيا وفرنسا وروسيا تتقاسم التركة - يهود بريطانيا يقاومون
وعد بلفور - وزير يهودي يتصدى للوطن القومي .
- وثائق سرية تكشف التفاصيل - بشرى لوايزمن بغلام .

في خريف ١٩١٧ ، حينما كانت الحرب العالمية الأولى تجتاز أعنف مراحلها ، قامت الطائرات البريطانية بإلقاء حمولات متعاقبة من المنشورات على الجاليات اليهودية في أرجاء العالم بصورة عامة ، وعلى وجه التحديد فوق المدن الألمانية والنمساوية والمناطق التي تقطنها الجماعات اليهودية من بولونيا غرباً حتى البحر الأسود شرقاً .

ولم تكن هذه المنشورات موجهة إلى المجتمعات المسيحية «للدول الوسطى» التي كانت في حرب مع دول الحلفاء ، ولكن اليهود كانوا هم القصد أولاً وأخيراً .

وكان هذا المنشور ، يقول ما يلي :

وزارة الخارجية

٢ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩١٧

عزيزي اللورد روتشيلد :

يسرني جداً أن أبلغكم ، بالنيابة عن حكومة جلالته ، التصريح التالي الذي ينطوي على العطف على آماني اليهود الصهيونية وقد عرض على الوزارة وأقرته .

(*) كتب الشقيري المقالة في : القاهرة ، ١١ / ٢ / ١٩٧٧ .

إنّ حكومة جلالة الملك تنظر بعين العطف إلى تأسيس وطن قومي للشعب اليهودي في فلسطين، وستبذل جهدها لتسهيل تحقيق هذه الغاية، على أن يُفهم جلياً أنّه لن يُؤتى بعمل من شأنه أن يغيّر الحقوق المدنية والدينية التي تتمتع بها الطوائف غير اليهودية المقيمة الآن في فلسطين، ولا الحقوق والوضع السياسي الذي يتمتع به اليهود في البلدان الأخرى».

وأكون ممتناً لكم بأن تحيطوا الجمعية الصهيونية علماً بهذا التصريح.

المخلص - آرثر جيمس بلفور

ومنذ أن صدر ذلك التصريح أصبح يعرف في المصادر العربية والأجنبية على السواء باسم تصريح بلفور، أو وعد بلفور، نسبة إلى اسم وزير الخارجية البريطانية التي أصدرت ذلك التصريح. وهو من غير ريب أخطر وثيقة دولية في القرن العشرين، فقد تغلغت آثاره في الحياة العربية، وانتقلت بعد ذلك إلى الحياة الدولية، وستظل تلك الآثار قائمة تتمثل في قلاقل واضطرابات وحروب، وتحديات عربية ودولية، إلى أن يزول الكيان الصهيوني في فلسطين، وتزول معه إسرائيل الدولة، وتعود فلسطين بأكملها إلى الحضيرة العربية، تشارك المجتمع العربي نضاله من أجل الحياة العربية الكريمة للوطن والمواطن.

والزائر إلى متحف لندن يستطيع أن يرى تصريح بلفور، بأصله لا بصورته، مذيلاً بتوقيع «آرثر جيمس بلفور» وفي أعلى زاويته اليسرى عبارة وزارة الخارجية. وقد تأملت في التوقيع فوجدت أحرفه قلقة مضطربة، وتبدو فيه بقعة سوداء من الحبر، لتنبئ عن سجل حافل بالسواد سيغمر تاريخ السياسة البريطانية، والسياسة الأمريكية من بعدها، على مدى خمسين عاماً ويزيد. ولا يزال التاريخ مفتوحاً على دفتيه.

والواقع أن تصريح بلفور منذ أن بدأت المباحثات بشأنه في لندن، إلى أن صدر بصيغته النهائية يؤلّف مسرحية درامية رهيبية، كانت تؤلّف، بعيداً عنها، في باريس وبطرسبورج والقاهرة ومكة، مسرحية درامية أخرى، لتصبح المسرحيتان في ما بعد فصلاً خطيراً عاتياً من فصول الاستعمار العالمي في القرن العشرين.

ذلك أنّه حين كانت القيادات الصهيونية والاستعمارية في لندن تدرس في صمت وهدوء التدابير اللازمة لإقامة وطن قومي لليهود في فلسطين، كان الثلاثة الكبار: الإمبراطورية البريطانية والإمبراطورية الفرنسية، وروسيا القيصرية،

يناورون ويجاورون في ما بينهم لاقتسام تركة الرجل المريض، الإمبراطورية العثمانية، التي كانت توشك أن تنتهي.

وإذا كان وعد بلفور قد صدر في وثيقة واحدة في لندن، فإن الوثائق التي صدرت في عواصم دول الحلفاء كانت تعدّ بالعشرات، لتقرير مصير «ممتلكات» الدولة العثمانية. وقد صدرت هذه التصريحات قبل وعد بلفور، وكان بعضها لصالح الأمة العربية وبعضها على نقيض ذلك، شأن الاستعمار في كل زمان ومكان.

وأول هذه الوثائق، هي مراسلات حسين - مكماهون، وقد بلغت عشر رسائل ابتدأت في ١٤ تموز/يوليو سنة ١٩١٥ وانتهت في ١٠ آذار/مارس ١٩١٦، وهي رسائل مطولة، لم تنشر بصورة رسمية إلا بعد زمن طويل، وهي تؤلف في مجموعها تحالفاً عسكرياً وسياسياً بين فريقين: بريطانيا، وتتعهد بمنح الأمة العربية حريتها واستقلالها، والعرب، على لسان قائد ثورتهم، يومئذ (الشريف حسين) يتعهدون بالثورة على الدولة العثمانية، ومساعدة دول الحلفاء لتحقيق انتصارهم، في الحرب العالمية الأولى.

وثاني هذه الوثائق، إيضاحات الكومندو هوجات باسم الحكومة البريطانية تؤكداً لاستقلال البلاد ووحدةها بعد انتهاء الحرب العالمية كانون الثاني/يناير ١٩١٨.

وثالث هذه الوثائق: التصريح البريطاني الصادر إلى سبعة من قادة العرب باعتراف «حكومة جلالته بالاستقلال التام والسيادة للعرب» حزيران/يونيو ١٩١٨.

ورابع هذه الوثائق: التصريح الذي أدلى به الجنرال اللنبي إلى الأمير فيصل «بأن الحلفاء ملزمون، بحكم واجب الشرف، للوصول إلى تسوية تطابق رغبات الشعوب التي يعينها الأمر»، وحثّه أن يثق بهم ثقة قلبية (تشرين الأول/أكتوبر ١٩١٨).

وخامس هذه الوثائق: التصريح البريطاني الإفريقي بأن «الغرض الذي ترمي إليه فرنسا وبريطانيا العظمى في نهجهما في الشرق، هو التحرير التام النهائي للشعوب التي طال اضطهاد الترك لها، وإقامة حكومات وإدارات قوية تستمد سلطتها من الاختيار الحرّ والإرادة المستقلة للأهالي الوطنيين»، (تشرين الثاني/نوفمبر ١٩١٨).

وسادس هذه الوثائق: مجموعة من المنشورات قذفتها الطائرات البريطانية على البلاد العربية، ومنها فلسطين، تدعو الأهليين إلى الثورة على الدولة العثمانية، وتناشد الضباط والجنود العرب، «هلموا للانضمام إلينا نحن الذين نجاهد لأجل الدين وحرية العرب، حتّى تصبح المملكة العربية كما كانت في عهد أسلافكم». كانون الثاني/يناير ١٩١٧.

وسابع هذه الوثائق: معاهدة سايكس بيكو بين روسيا وبريطانيا وفرنسا، مليئة بالتفاصيل والحدود وأسماء المواقع، مع خارطة ملحقة، خلاصتها بصورة عامة أن تكون العراق وشرق الأردن تحت السيطرة البريطانية، وأن تكون سوريا ولبنان تحت السيطرة الفرنسية، وأن تكون بعض المناطق التركية تحت السيطرة الروسية، وأن تكون الإسكندرون ميناء حراً لتجارة الإمبراطورية البريطانية.

أما بالنسبة إلى فلسطين، فتنازل إنكلترا ميناءي حيفا وعكا، على أن تكون حيفا ميناء حراً لفرنسا، وباقي فلسطين تنشأ فيها إدارة دولية، يعيّن شكلها بعد استشارة روسيا بالاتفاق مع بقية الحلفاء وممثلي شريف مكة (نيسان/أبريل - أيار/مايو ١٩١٦).

كانت تلك هي الفصول السبعة في الدراما الخطيرة التي كانت تقوم بها دول الحلفاء في غمرة الحرب العالمية الأولى، يقابلها في لندن درامة رهيبية أخرى ذات فصل واحد، أثبتت الأيام أنها أخطر من الدراما الأخرى ذات الفصول السبعة. وكان وراء ذلك الفصل الواحد قصة مثيرة ظلت خافية تفاصيلها مستعصية على التاريخ إلى أن كشفتها الكوارث والحوادث.

وقد تمثلت الكوارث والحوادث في خمس عشرة ثورة فلسطينية، وأربعة حروب عربية، وقيام إسرائيل، وتشريد الشعب الفلسطيني عن وطنه، وأخيراً لاتجاه الحكم العربي المعاصر إلى وقف النضال العربي، والصلح مع إسرائيل والاعتراف بها، وبشرعية احتلالها لأغلى رقعة في الوطن العربي الكبير، هذا إذا استمرّ الحكم المعاصر على حاله وضلاله.

ومن أجل ذلك أصبح واجباً أن نضع أمام المواطن العربي صورة مكثفة موجزة، عن قصة ذلك التصريح الخطير بتصريح بلفور، كيف نشأ، وكيف تعاقبت عليه أقلام الصهيونية والبريطانيين، وكيف ثارت عليه الجالية البريطانية اليهودية، وكيف تصدّى له وزير بريطاني يهودي عريق، وكيف انتهى الأمر إلى إصداره، فإن ذلك كلّه ليس تاريخاً ماضياً فحسب، ولكنه ما يزال حاضراً، قائماً، نكافح لإزالته، ويصبح وعد بلفور إحدى وثائق التاريخ البائد.

وإصدار هذا التصريح من جانب الحكومة البريطانية، كوثيقة سياسية، برز على مسرح الأحداث في غضون الحرب العالمية الأولى، وقد قفز على هذا المسرح زعماء الصهيونية في إنكلترا، وفي مقدمتهم الدكتور وايزمن الذي كان أستاذاً للكيمياء في جامعة مانشستر، وناحوم سوكلوف الذي كان داعية للحركة الصهيونية في لندن، متخذاً له مكتباً في أوتيل قصر ريجنت. وفي بداية الأمر، كان عملهما قاصراً على الدعاية للفكرة الصهيونية، بالمقالات والخطب والاتصالات، وكان بلفور، النائب في

البرلمان البريطاني، من أوائل الساسة البريطانيين الذين تشربوا الدعوة الصهيونية. ومن يقرأ خطبه المندفعة في التيار الصهيوني، وبخاصة تلك التي ألقاها في مجلس اللوردات بعد أن أصبح بعيداً عن الحكم، يرى فيها صهيونياً مفتوناً، مصداقاً لقوله المأثور «أنا صهيوني أكثر من أي صهيوني آخر».

وحينما أعلنت تركيا دخولها الحرب إلى جانب ألمانيا، لاحت فرصة العمر للفريقين الاستعماريين: البريطانيين والصهيونيين. ولقد كانت بريطانيا تتطلع منذُ قرن ويزيد أن تسقط الدولة العثمانية لتفوز بريطانيا بحصة الأسد، وكانت الصهيونية تتطلع إلى ذلك اليوم حتى تجد طريقها إلى استعمار فلسطين، ذلك أن هرتزل صاحب كتاب الدولة اليهودية، ورئيس المؤتمر الصهيوني الأول الذي انعقد في بال، سويسرا، (١٨٩٧) قد حاول إقناع السلطان عبد الحميد باستيطان اليهود في فلسطين، المرة بعد المرة، واستعان بالإمبراطور غليوم الثاني لتحقيق هذا الهدف ولكنه فشل فشلاً ذريعاً، ولم يسمع من السلطان عبد الحميد إلا قولته الشهيرة «لا أقدر أن أبيع قدماً واحدة من البلاد لأنها ليست لي بل لشعبي. فليحتفظ اليهود بملايينهم. فإذا قسّمت الإمبراطورية فقد يحصل اليهود على فلسطين من دون مقابل، إنما لن تُقسّم إلا على جثتنا، ولن أقبل تشريحنا لأي غرض كان»^(١).

وحينما نشبت الحرب العالمية الأولى كان السلطان عبد الحميد قد مات، وخلفه السلطان محمد رشاد، ومات كذلك هرتزل، وخلفه الدكتور وايزمن. وتطلعت أبصار الصهيونيين والبريطانيين إلى الإمبراطورية العثمانية لتوضع على المشرحة وتقطع إرباً إرباً، وتكون فلسطين إربة على المشرحة، كما كان يخشى السلطان عبد الحميد. ومن هنا بدأ التحالف المشترك بين الصهيونية والاستعمار البريطاني.

والمواطن العربي يجد أسرار هذه الحقبة في ما كتبه السير هربرت صموئيل الذي كان، كما قال عن نفسه «الشخص الأول من الشعب اليهودي الذي قُدّر له أن يحتل مقعداً في الوزارة البريطانية». وسنرى كيف قُدّر له أن يكون من صانعي تصريح بلفور في لندن، وأول بُنائته في بيت المقدس.

وصموئيل هذا، مع أن منصبه الوزاري لم يكن سياسياً، إلا أن صهيونيته قد جعلته ينظر إلى الحرب العالمية الأولى ومصير فلسطين في نهايتها، كما لو كان مسؤولاً عن السياسة الخارجية للحكومة البريطانية. يفكر تفكيراً صهيونياً عقلاً ووجداناً،

(١) أنيس صايغ، معد، يوميات هرتزل، ترجمة هيلدا شعبان صايغ، سلسلة كتب فلسطينية؛ ١٠، ط ٢

(بيروت: منظمة التحرير الفلسطينية، ١٩٧٣)، ص ٢٢.

وينطق منطقاً بريطانياً حديثاً وشعاراً. وفي مكتبه في وزارة الحكم المحلي في لندن راح يدوّن أفكاره، ويضع الخطط.

وها نحن نراه يتحدث عن «التدمير الذي يملأ المنطقة الشاسعة من سوريا إلى الخليج، والسكان يطالبون في التحرر من الحكم الأجنبي. وأن الحرب ستنتهي بهزيمة تركيا.. وسيفتح أمام هذه الأقاليم، ومن ضمنها فلسطين مستقبل آخر. وإذا قدر لفلسطين أن تحظى بمصير جديد فإن بريطانيا العظمى هي صاحبة الشأن الأول في ذلك المصير بما لها من مصالح استراتيجية مهمة في الشرق الأوسط، وإن على حكومتنا أن تولي عنايتها الجدية في موضوع مَنْ سيخلف الأتراك في السيطرة على فلسطين ذلك البلد الذي يتاخم قناة السويس».

ويقول هربرت صموئيل بعد ذلك إنه اتصل بالدكتور وايزمن للمزيد من المعلومات عن الحركة الصهيونية وعن فلسطين، وأنه «قد تجلّت أمامه أهمية موضوع مصالح بريطانيا العظمى الاستراتيجية بوضوح، لأن فلسطين لو فصلت عن تركيا، كما هو المحتمل، ووقعت تحت حكم أي من الدول الكبرى، سيكون ذلك خطراً عليها. ولو كان صموئيل يعرف التعبير العربي لصاح «وامصيتاه»!

وخوفاً على «مصالح بريطانيا العظمى الاستراتيجية» رأى هربرت صموئيل الفرصة السانحة للعمل من داخل الوزارة البريطانية على إقامة دولة يهودية في فلسطين.

وفي اليوم التاسع من تشرين الثاني/نوفمبر ١٩١٤، وحين لم يكن مصير الحرب معروفاً زار هربرت صموئيل السير إدوارد غراي وزير الخارجية البريطانية يومئذ، وتحدث إليه طويلاً عن مصير الحرب وأهمية فلسطين بالنسبة إلى المصالح البريطانية، وذكر له «أن من المحتمل أن تتميزق الإمبراطورية التركية وأن اختلافات الدول الأوروبية الكبرى قد يجعل من الصعب تخصيص فلسطين لواحدة منها، ولعل الفرصة قد سنحت لتنفيذ آماني الشعب اليهودي القديمة وإعادة إنشاء دولة يهودية فيها»؛ هكذا «دولة يهودية» قبل أن تسقط فلسطين بأربع سنوات، وأهلها يملأون جبالها، وسهولها، من النهر إلى البحر.

وراح هربرت صموئيل يُزَيِّنْ لوزير الخارجية البريطانية مزايا الدولة اليهودية حفاظاً على «المصالح البريطانية»، وأن «النفوذ الإنكليزي» كما قال بالعبارة الصريحة «يجب عليه أن يقوم بدور مهم في تأسيس مثل هذه الدولة، لأن وضع فلسطين الجغرافي وقربها من مصر يجعل صداقتها لإنكلترا أمراً له أهمية للإمبراطورية» هذا بعد أن حذر من أطماع الألمان والإفرنسيين في المنطقة.

ويقول هربرت صموئيل إن وزير الخارجية البريطانية، أبدى حماسة لقبول الفكرة، وسأل إذا كان يجب أن «تضم سوريا إلى فلسطين بحكم الضرورة»، وأجاب هربرت صموئيل أنه «ليس من حكمة الرأي إدخال أمكنة مثل بيروت ودمشق لأنها تحتوي على عدد كبير من السكان غير اليهود الذين لا يمكن تمثيلهم. وأنه سيكون هناك نفع عظيم إذا ضمت سوريا إلى فرنسا، إذ إنه أجدى للدولة اليهودية أن تكون لها جارة أوروبية».

وواضح أن هربرت صموئيل قد أراد أن يضع البلاد السورية تحت السيطرة الإفريقية حتى لا يشارك الشعب السوري مع الشعب الفلسطيني في مكافحة الصهيونية. ويبقى أهل فلسطين وحدهم في الميدان.

ولم يكتف هربرت صموئيل، بهذا الحديث مع وزير الخارجية البريطانية، ولكنه وضع بعد ذلك مذكرة مفصلة في الموضوع عنوانها «مستقبل فلسطين» بقيت أثناء الحرب العظمى المرجع الرئيسي للسياسة البريطانية.

وقام هربرت صموئيل بنشاط وافر في داخل الوزارة، ولم يأل جهداً في تأكيد حججه البريطانية خدمة لأهدافه الصهيونية. وقد خانه المنطق مرة باعترافه هو بنفسه، ونحن نراه يذكر أن وزير الخارجية البريطانية قد اقترح في إحدى المناسبات على هربرت صموئيل «أن تكون فلسطين بلداً محايداً في ظلّ ضمانة دولية، ووضع الرقابة على الأماكن المقدسة» ولكن هربرت صموئيل لم يعجبه هذا الحلّ وأبدى ارتياحه في قبول السكان العرب هذه الحكومة وهم يؤلفون خمسة أسداس السكان.. ولو أن ألمانيا قد استولت على فلسطين قبل اندلاع هذه الحرب لاستطاعت أن تشنّ هجوماً خفيفاً على مصر». وهربرت صموئيل لم يتذكر أن العرب في فلسطين يؤلفون خمسة أسداس سكانها حينما يفكر في إقامة دولة يهودية في فلسطين، ولكن ذاكرته تستيقظ للأمر، للطعن في أي اقتراح آخر يستبعد الدولة اليهودية!

وتغيرت الوزارة البريطانية، وتألفت وزارة ائتلافية، برئاسة المستر لويد جورج، وجاء المستر بلفور الذي اعتنق الصهيونية على أيدي الدكتور وايزمن وزيراً للخارجية. وتألفت الآمال الصهيونية وتجددت وتأكدت. وانتقلت الحركة الصهيونية من الدعوة والأمل، إلى التطبيق والعمل.

وتم في هذه الحقبة عقد معاهدة سايكس بيكو، بين روسيا وبريطانيا وفرنسا لتقسيم تركة الدولة العثمانية، وكان مضمونها بالنسبة إلى فلسطين، أن يضم شمال فلسطين إلى سوريا ليكون تحت الإدارة الفرنسية. وأن تكون حيفا ميناء مفتوحاً لبريطانيا وأن يكون باقي فلسطين تحت إدارة دولية. وثارت ثائرة القيادة الصهيونية في

لندن، فبادرت بالاجتماع بالسير مارك سايكس وهو الذي وقّع الاتفاقية مع ندّه الإفرنسي جورج بيكو، فقدم الدكتور وايزمن ورفاقه مذكرة إلى السير سايكس (كانون الثاني/يناير ١٩١٧) وكانت بعنوان «إعادة الاستعمار اليهودي لفلسطين» والبرنامج يحتوي على ثلاث مواد رئيسية :

تنص المادة الأولى أنّه : «يجب أن يُعترف رسمياً باليهود كأمة يهودية، ومنهم السكان اليهود في فلسطين، وعلى الحكومة ذات الشأن أن تعترف بالرغبة والضرورة لإعادة الاستعمار اليهودي إلى فلسطين».

وتنص المادة الثانية أنّه «يجب أن يمنح يهود البلدان الأخرى كامل الحق في الهجرة إلى فلسطين، ويجب أن يمنح يهود فلسطين كلّ تسهيل للحصول على الجنسية فوراً وكذلك شراء الأراضي».

وتنص المادة الثالثة أنّه «يجب على الحكومة ذات الشأن أن تقرّ تشكيل شركة يهودية لاستيطان فلسطين من قبل اليهود، تكون تحت حماية الحكومة. وأن تعطى للشركة سلطات تمكنها من النهوض بفلسطين في كلّ ناحية، زراعياً وثقافياً واجتماعياً، وحق بناء الطرق والسكك الحديدية والموانئ. وكلّ سلطة أخرى لإعمار البلاد».

وانعقدت عدة اجتماعات مع الساسة البريطانيين لبحث المذكرة الصهيونية، واجتمع الدكتور وايزمن مع المستر بلفور (آذار/مارس ١٩١٧) وأجرى معه حديثاً مطولاً حول المطالب الصهيونية. ثمّ اجتمع مع مساعده اللورد روبرت سيسل، وهو من أكبر أنصار الصهيونية، وقد استشعر الدكتور وايزمن من هذه الاجتماعات أن فرنسا مصرّة «أن تكون لها الكلمة العليا في فلسطين. وأن تكون المنطقة التي تبدأ من خطّ يبدأ من عكا إلى بحيرة طبريا شاملاً حوران من حقّ فرنسا».

وكانت هذه همسة بريطانية إلى الزعماء الصهيونيين بأن يبذلوا جهودهم في فرنسا، للإقلاع عن هذا الموقف وأن يستعينوا بالولايات المتحدة في هذا الصدد. وقد تمّ ذلك فعلاً، فقد سافر سوكلوف إلى باريس وقام بتعبئة القوى الصهيونية للضغط على فرنسا. وأبرق الدكتور وايزمن إلى القاضي برانديز، الصهيوني الأمريكي صاحب النفوذ الكبير على الرئيس الأمريكي ولسون، بأن «العقبة الرئيسية هي مطالب الإفرنسيين ونحن نأمل أن نقوي مركزنا عن طريق الحكومة الأمريكية ويهود أمريكا».

وقد نجحت المساعي الصهيونية في واشنطن أولاً وفي باريس ثانياً، فقد أعلن الرئيس الأمريكي «أن الولايات المتحدة ترفض الاتفاقات السرية» وكانت هذه الإشارة تشمل اتفاقية «سايكس بيكو» التي جعلت لفرنسا مركزاً خاصاً في فلسطين.

وبعد أن أمكن إخراج فرنسا من اللعبة الدولية، ذهب وفد صهيوني يضم الدكتور وايزمن واللورد روتشلد، لمقابلة المستر بلفور (كانون الثاني/يناير ١٩١٧) وطلباً إليه «أن الوقت قد حان لكي تقرر الحكومة البريطانية تصريحاً نهائياً بالتشجيع. وكان موقف الوزير البريطاني في غاية التشجيع وطلب إلينا أن نقدم صيغة تصريح لنعلنه أمام مجلس الوزراء في أقرب وقت».

وفي ١٨ تموز/يوليو قدم اللورد روتشلد إلى المستر بلفور صيغة باسم القيادة الصهيونية تنص على ما يأتي: «إن الحكومة البريطانية تقبل مبدأ الاعتراف بفلسطين كوطن قومي للشعب اليهودي في أن ينشئ حياته الوطنية في ظلّ حماية ستؤسس حالما يعقد صلح بعد النتيجة الناجمة في الحرب. وإن من الجوهرى منح حكم ذاتي داخلي للقومية اليهودية في فلسطين مع حرية الهجرة، وتأسيس هيئة وطنية يهودية للاستعمار لإعادة الإنشاء والتقدم الاقتصادي في البلاد».

وإلى هنا فقد انتهى دور القيادة الصهيونية وأصبح الموضوع بين يدي الوزارة البريطانية. ولكن هذه الوزارة والوزارة التي سبقتها كانت تلقى معارضة شديدة للحركة الصهيونية، فكرة وهدفاً، ولا بُدّ لنا من وقفة قصيرة لنرى كنه هذه المعارضة:

وقد يندهش المواطن العربي الآن، بعد أن انقضى ستون عاماً على تصريح بلفور، أن تقول له الحقائق التاريخية إنّ أول معارضة لتصريح بلفور كانت من الجماعات اليهودية بالذات، وإن هذه المعارضة قد بدأت قبل بضعة أعوام من صدور التصريح، وإن الذين تولوا قيادتها كانوا من أعلام الجالية اليهودية، وفي بريطانيا بالذات، ومن أصحاب المكانة المرموقة في الجامعات والمؤسسات العامة المختلفة.

وكان لهذه المعارضة فلسفة واضحة، ومنطق ذكي، وحجج قانونية وأسانيد تاريخية نقرأها اليوم فنحسب أنها كتبت في يومنا هذا، وأن كاتبها هو من أنصار العرب الصادقين، تنديداً بتصريح بلفور، وبالصهيونية بصورة عامة.

ولست أبالغ بالقول إنه لو عثر عليها أحد الذين خطبوا ضدّ الصهيونية في الأمم المتحدة في عام ١٩٧٥ مطالباً بإدانتها كشكل من أشكال الحركة العنصرية لاستطاع أن يتلوها كاملة من غير زيادة لمستزيد، وأن يعتبر أنها كتبت للأمم المتحدة بالذات.

والواقع أن المعارضة لإنشاء دولة يهودية في فلسطين قد وُلدت يوم ولدت الحركة الصهيونية نفسها، كحركة قومية تستهدف جمع شتات اليهود وعودتهم إلى فلسطين، وقد هبّت رياح المعارضة من جهات متعددة، وكانت الحكومة البريطانية على عِلْم بهذه المعارضة، وقد انعكست آثارها على الصيغة النهائية لتصريح بلفور، وفي فقراته الاحترازية الأخيرة بالذات..

وأول من تصدّى لهذه المعارضة جماعة الحاخامين والمتدينين من اليهود، فهؤلاء، وبخاصة الأرثوذكس منهم، يرون أن العودة إلى أرض الميعاد لا تتحقق إلا بظهور السيد المسيح، وأنه بحسب تعاليم التلمود فإن السيد المسيح هو الذي يقود مسيرة اليهود إلى بيت المقدس ويعمل على إنشاء مملكة إسرائيل. ومن هنا فإن الحركة الصهيونية، والقومية اليهودية، وإنشاء وطن قومي يهودي في فلسطين، كلّ ذلك يتجافى مع التعاليم اليهودية، وأن السيد المسيح هو وحده صاحب الحق المقدس في تحقيق النبوءات، وأن هرتزل ووايزمن وبن غوريون، في نظرة هؤلاء المتدينين هم هراطقة يخالفون شريعة الله، ولا تزال بقايا هذه الجماعة المتديّنة تنادي بهذه الدعوة، حتى بعد أن قامت إسرائيل. ولو أنها أصبحت قليلة الأثر والخطر.

ثم جاءت المعارضة بعد ذلك من جمهور من مثقفي اليهود، من دعاة الإصلاح والتحرر، وهؤلاء أعلنوا نبذهم لفكرة القومية اليهودية، واعتبروا الدعوة لهذه القومية حركة رجعية، وكان زعيم هذه الجماعة (إسحاق وايز) قد شبه الحركة الصهيونية بأنها «رقصة رجل مجنون يؤديها سياسيون فاسدون»^(٢).

وانبرت جماعة أخرى من علماء اليهود تنفي الصفة القومية عن اليهود، وأن العقيدة اليهودية دين يتصف منذ البداية بالعالمية، وأن اليهود يؤلفون جزءاً متمماً للأمم التي عاشوا فيها، وأن «صهيون» والعودة إليها لا تتعدى أن تكون رمزاً دينياً لا صلة له بإقامة وطن قومي يهودي أو دولة ذات سيادة^(٣).

غير أن المعارضة المجادلة المحاورة، الصائحة الصاخبة، جاءت من مجموعة كبرى من اليهود الذين أطلق عليهم، يومئذ، «الاندماجيون» وهؤلاء هم الذين كانوا ينادون بأن على اليهود حيثما وجدوا أن يندمجوا في الشعوب التي يعيشون بين ظهرانيها، وأن اليهود غادروا فلسطين منذُ نيف وعشرين قرناً، ولم يعد لهم حق قانوني فيها، وأنه لا يمكن إخراج سكانها بعد أن عاشوا فيها آلاف السنين، وأنه حتى لو طرد العرب من فلسطين، فإن مساحتها الضيقة وإمكاناتها الاقتصادية المحدودة تجعلها عاجزة عن استيعاب يهود العالم أجمع، وبالتالي فستظل المشكلة اليهودية مشكلة من غير حل. وعلى هذا فإن الخير لليهود أن يلغوا من أذهانهم فكرة الرجوع إلى القدس، وأن يقتصروا على العلاقة الروحية والأدبية بفلسطين دون السعي للاستيلاء عليها والاستيطان فيها.

وكان هؤلاء «الاندماجيون» يمثلون أعظم وأرقى العناصر اليهودية في إنكلترا،

Allan Tarshish, *Not by Power; the Story of the Growth of Judaism* (New York: Bookman (٢) Associates, [n. d.]), p. 256.

Encyclopedia Britannica, vol. 23, p. 955.

(٣)

وكان لهؤلاء جمعيتان مرموقتان، الأولى «الجمعية اليهودية الإنكليزية» برئاسة الدكتور كلود مونتيفيوري، والثانية «هيئة المندوبين اليهود» برئاسة الدكتور دافيد الكسندر.

وفي الولايات المتحدة كانت لجماعة «الاندماجيين» اليهود جمعية تعرف باسم «اللجنة اليهودية الأمريكية» ترأسها خلال الحرب العالمية الأولى، حينما كانت المباحثات دائرة في لندن لإصدار وعد بلفور، جاكوب سكيف، وخلفه في الرئاسة ماير سولزبرجر، وكلاهما من كبار مفكري اليهود في الولايات المتحدة، وقد أعلن الأول «أن المؤمنين بالقومية اليهودية إما ملحدون، أو أنهم يعتقدون أن العقل عاجز عن فهم الوحي الإلهي، وأن الأغلبية العظمى من الصهيونيين اليهود ليس لهم أي اهتمام بالديانة اليهودية». أما الزعيم الثاني فقد عارض الصهيونية على أساس أنها تناقض الديمقراطية، فالديمقراطية الحق في نظره «أن الذين يعيشون في بلد ما عليهم أن يحتفظوا بقومية ذلك البلد. وأن الصهيونية التي تهدف إلى تكوين حكومة تتحكم في سكان فلسطين ستكون مناقضة لأبسط المبادئ الديمقراطية. وأن الصهيونية لن يكون لها معنى عملي إلا بالعزم على سحق الشعب الموجود في فلسطين وحرمانه من حق الحكم الذاتي»^(٤). وقد تحققت هذه الرؤية الواضحة بعد عشرات السنين، وجاءت هذه النبوءات على لسان عقلاء اليهود أنفسهم!

وفي غمرة هذا الصراع العقائدي بين الصهيونيين واللا صهيونيين، بدأت الحكومة البريطانية اتصالاتها بزعماء الصهيونيين تطلب منهم أن يضعوا مشروعاً بالنسبة إلى فلسطين، تتولى الحكومة البريطانية تطبيقه بعد هزيمة الدولة العثمانية واحتلال فلسطين، وكان السير سايكس صاحب اتفاقية سايكس - بيكو التي خططت لتجزئة المشرق العربي واقتسامه بين إنكلترا وفرنسا، هو كبير المفاوضين بالنيابة عن الحكومة البريطانية.

وفي ١٨ تموز/ يوليو ١٩١٨ تقدمت المجموعة الصهيونية، وعلى رأسها روتشيلد ووايزمن، بصيغة تنص على أن «حكومة جلالته، بعد درسها أهداف المنظمة اليهودية تقبل المبدأ القائل بالاعتراف بفلسطين الوطن القومي للشعب اليهودي، وحق الشعب اليهودي بأن ينمي حياته القومية في فلسطين تحت حماية تنشأ بعد عقد السلام، في أعقاب الظفر بالحرب. وتعتبر حكومة جلالته أنه من اللازم هجرة اليهود بصورة حرة، وإنشاء شركة «استعمارية» يهودية لإعادة التوطين وللتنمية الاقتصادية بالبلاد، وأن التفاصيل يجب بحثها والبت فيها مع ممثلي المنظمة الصهيونية».

George Lenczowski, *The Middle East in World Affairs*, 4th ed. (Ithaca, NY: Cornell University Press, 1980), p. 315.

وكانت الجمعيتان اليهوديتان البريطانيتان، قد استبقتا الحوادث وعلمتا بهذا المشروع قبل تقديمه، فنشرتاً بياناً سياسياً مهماً كانت صيغته تتحدث باسم اليهود البريطانيين، ولكنها كانت في الواقع تدافع عن حقوق العرب في فلسطين، وتتولى الدفاع عن وجودهم وحقوقهم القومية، فقد أعلنت هاتان الجمعيتان في بيانهما المشترك موقفهما، بالقول: «إننا نستقبل ببالغ السرور أنباء انتصار الجيش البريطاني في تقدّمه نحو فلسطين، لما سترتب عليه من ازدهار الجالية اليهودية في فلسطين، ومنح اليهود الأمان والحرية، والمساواة مع باقي السكان. ولكننا علمنا أن زعماء الصهيونيين في هذه البلاد يريدون مشروعاً أكبر له صفة سياسية. وأن القصد هو الاعتراف «بالمستعمرات» اليهودية في فلسطين بالصفة القومية وعلى أساس سياسي. وهذا ينبثق من الرأي الصهيوني القائل بأن الجماعات اليهودية في العالم تؤلف قومية بلا وطن. ونحن نحتج بكل قوة وشدة ضدّ هذه النظرية. ونحن نعتبر اليهودية عقيدة دينية، وإن اليهود حيثما وجدوا يتصلون بكل إخلاص بالروح والمصالح القومية للبلاد التي يعيشون فيها. ولهذا فإن إنشاء قومية يهودية في فلسطين ستقضي إلى دمج اليهود في العالم بأنهم غرباء في البلاد التي يعيشون فيها. وكذلك فقد أثار مخاوفنا أن البرنامج الصهيوني بمنح اليهود في فلسطين حقوقاً خاصة تتجاوز الحقوق التي ينعم بها باقي أهل البلاد، فلا يجوز أن يكون لليهود امتيازات سياسية واقتصادية في البلاد، إن ذلك سيجلب نكبة على الشعب اليهودي بأكمله. وإن منح اليهود في فلسطين أفضليات وامتيازات من شأنه أن يوجد أحقاداً أليمة مع الأجناس والمذاهب الأخرى كما سيؤدي إلى ردود فعل محزنة في الشرق أجمع»^(٥).

ولقد نشرت الجمعيتان اليهوديتان هذه الحجج الدامغة قبل صدور تصريح بلفور بستة أشهر تقريباً، وانقضى زهاء ستين عاماً على ذلك ليشهد التاريخ الدولي أن المأساة المروعة التي أفضى إليها تصريح بلفور قد هز «الشرق أجمع» كما تنبأ اليهود البريطانيون، بل تناولت كذلك الغرب أجمع!

وإلى جانب هذه المعارضة اليهودية رأت الحكومة البريطانية نفسها أمام معارضة أشدّ وأقسى في داخل الحكومة. وتولى قيادتها أحد الوزراء، وهو وزير الهند المستر ادوين مونتاجو.

لقد كان هذا الوزير من عائلة يهودية ذات مركز كبير في المجتمع البريطاني، وحينما بدأت الوزارة البريطانية تبحث بصورة جدية موضوع إصدار تصريح لليهود

Times, 24/5/1917.

(٥)

بالنسبة إلى فلسطين، قام الوزير اليهودي بحملة ضارية ندد فيها بالحركة الصهيونية، وناشد الحكومة البريطانية أن تمتنع عن إصدار تصريح لصالح اليهود بشأن فلسطين، ولم يكتف بالنقاش والحوار في جلسات مجلس الوزراء، ولكنه سجل معارضته الضارية في ثلاث رسائل، الأولى في ٢٢ آب/أغسطس والثانية في ١٤ أيلول/سبتمبر والثالثة في ٩ تشرين الأول/أكتوبر ١٩١٧ وكانت هذه الرسائل بالتحديد قبل ثلاثة أسابيع من إصدار تصريح بلفور.

وقد ظلت هذه الرسائل الثلاث مع وثائق رسمية أخرى من تلك الحقبة، محجوبة عن الرأي العام، إلى أن تولت الحكومة البريطانية نشرها في ربيع ١٩٦٦، فكشفت أمراً ذا قيمة تاريخية عن الصراع الفكري الضاري الذي قسّم اليهودية العالمية إلى معسكرين، أحدهما يستحث الحكومة البريطانية على إصدار بيان يؤيد إنشاء وطن قومي يهودي في فلسطين، والثاني يعارض هذه السياسة معارضة شديدة ومن غير تراخ ولا هوادة.

وقد اختار الوزير اليهودي لمذكرته الأولى عنواناً عبقرياً، فجعله «الحكومة البريطانية عدوة السامية»، فكان عنواناً مثيراً ينطوي على تهمة خطيرة توجه إلى الحكومة البريطانية، وقال في صدر مذكرته إن «سياسة حكومة جلالته هي معادية للسامية من حيث النتيجة، وستكون ميداناً لأعداء السامية في جميع أنحاء العالم. لقد بدت الصهيونية لي بصورة دائمة على أنها عقيدة سياسية ضارة، لا يمكن الانتماء إليها من قبل مواطن مخلص في بريطانيا، وإذا تعلقت عينا إنكليزي يهودي على جبل الزيتون (القدس) وتطلع إلى اليوم الذي ينفذ فيه تراب بريطانيا عن حذائه ليعود إلى مزاولة الزراعة في فلسطين، فإنه يكون بذلك قد تعلق بأهداف تتناقض مع الجنسية البريطانية، ومعتزفاً بأنه غير أهل بنصيب من الحياة العامة في بريطانيا العظمى، ولا ينظر إليه كمواطن إنكليزي، إنه من غير المتصور أن يُعترف بالحركة الصهيونية من قبل الحكومة البريطانية ولا أن يُقوض المستر بلفور بأن يعلن أن فلسطين يجب أن يعاد تأسيسها وطناً قومياً للشعب اليهودي».

وتابع الوزير اليهودي يسرد رأيه في هذا السياق مندداً بالحركة الصهيونية، نافياً وجود القومية اليهودية، معتبراً إياها خيانة للمواطنة التي يتمتع بها اليهود حيث كانوا، ثم انتقل في حواره إلى الجانب العربي من القضية، يدافع عنها بحراة وحماسة كما لو كان موكلاً بالدفاع عنها، على حين أن الشعب الفلسطيني ومعه الأمة العربية بأسرها، لم تكن تدري وقتئذ ما كان يدور في الجلسات السرية التي كان يعقدها مجلس الوزراء البريطاني، في أجواء الحرب العالمية الرهيبة.

والمواطن العربي، حين يقرأ ذلك القسم من المذكرة، يكاد يسمع الوزير اليهودي

يصرخ ويصيح وهو يقول عن الوطن القومي اليهودي «أنا لا أعلم ماذا يعني هذا المشروع، ولكنني أفترض أنه يعني بأنه يجب على المسلمين والمسيحيين أن يُخلّوا الطريق أمام اليهود، وأنه يجب أن يوضع اليهود في جميع المراكز الممتازة، وأن يرتبطوا بصورة خاصة بفلسطين بالطريقة نفسها التي ترتبط إنكلترا بالإنكليز، وفرنسا بالفرنسيين، وأن المسلمين في فلسطين سينظر إليهم كغرباء. وربما تعيّن أن تمنح الجنسية فقط كنتيجة لامتحان ديني».

وبعد أن يناقش الوزير اليهودي مضار المشروع الصهيوني يعود ليقول لمجلس الوزراء «أريد أنؤكد أربعة مبادئ: أولاً: التأكيد القاطع أنه لا يوجد شيء اسمه الشعب اليهودي. وأنه ليس صحيحاً أن اليهودي البريطاني واليهودي الإسباني ينتميان إلى شعب واحد. تماماً كما إن المسيحي البريطاني والمسيحي الإفريقي لا ينتميان إلى شعب واحد.

ثانياً: إذا قيل لليهود إن فلسطين هي وطنهم القومي فإنكم ستشهدون إجلاء الشعب المقيم حالياً في فلسطين عن طريق شعب آخر وافد من كل أقطار الأرض، يأخذ من البلاد خير ما فيها، واليهود يتكلمون كل لغات العالم، ولا يستطيعون أن يتفاهموا في ما بينهم، إلا عن طريق ترجمان. وكلنا يعلم أن عودة اليهود إلى فلسطين لا تتم إلا عن طريق إرادة إلهية، ونحن لم نسمع من أي صهيوني أن أياً من مستر بلفور واللورد روتشيلد سيكون هو المسيح المنتظر.

ثالثاً: إنني أنكر أن فلسطين اليوم مرتبطة باليهود، أو يمكن اعتبارها مكاناً صالحاً لأن يعيشوا فيها. وأنه صحيح أن فلسطين أدّت دوراً كبيراً في التاريخ اليهودي، ولكنها كذلك في التاريخ الإسلامي، وبعد اليهود قد أدّت فلسطين بالتأكيد دوراً في التاريخ المسيحي أكبر مما قدّر لها في أي بلد آخر».

وبعد أن يشير الوزير اليهودي إشارة بارعة في رسالته إلى أن اليهود «قد حصلوا من خيرات بريطانيا أكثر بكثير من نسبتنا العددية التي نستحقها» يختم مذكرته مشيراً إلى اللورد روتشيلد الذي كان يقوم بالجهد الأكبر لدى الحكومة البريطانية فيقول: «وأرغب أن يعلم اللورد روتشيلد بأن الحكومة مستعدة أن تبذل كل جهدها لتحصل لليهود في فلسطين على الحرية الكاملة في الاستقرار والحياة بالمساواة مع أهالي تلك البلاد الذين يدنون بمذاهب دينية أخرى. وإنني أطلب من الحكومة أن لا تذهب أبعد من ذلك». ولا يكاد المواطن العربي يصدق هذا الذي يقرأ ما كتبه الوزير اليهودي قبل نصف قرن من الزمان، وما فيه من رؤية صادقة، ومنطق علمي رشيد. ولولا أن الحكومة البريطانية نشرت هذه الوثائق بصورة رسمية لما ترددت إسرائيل أن تدعي تزويرها.

وفي الرسالة الثانية التي بعث بها الوزير اليهودي إلى الوزارة البريطانية (١٤ أيلول/سبتمبر ١٩١٧) ناشد الحكومة البريطانية أن لا تصدر أي تصريح بهذا الموضوع، وأن يكون مضمون التصريح في أضيق الحدود، إذا كان لا بُدَّ من إصدار شيء ما، وراح يقول في لهجة حازمة صارمة «إن الصهيونية حركة غريبة على بريطانيا، وأن مؤسسها تيودور هرتزل مواطن نمساوي. وخلفه دولنسون من كولن، وخلفه أوتو ودربورغ من برلين، وأما في بريطانيا فإن زعماء الصهيونية هم كذلك أجنب: فإن الدكتور جاستر من رومانيا، والدكتور هرتس من النمسا، والدكتور حايم وايزمن من روسيا. وعلى كُلِّ حال فإني ملزم بأن أرجوكم مرة ثانية بأن لا تستخدموا أي كلمات من قبل أي متحدث باسم الحكومة البريطانية يفهم منها بأنه يوجد هنالك شعب يهودي بالمعنى السياسي، وأن أي يهودي يعيش الآن في إنكلترا، فرنسا، إيطاليا، أو أمريكا هو في المنفى بانتمائه إلى إنكلترا وفرنسا وإيطاليا وأمريكا. وإذا كان هنالك من داع لأن تقول الحكومة البريطانية شيئاً فإني أقترح أن تعلن الحكومة البريطانية أنها توافق من حيثُ المبدأ أن تهَيِّ الفرصة لمساعدة اليهود على الاستقرار ممن لا يستطيعون ولا يريدون البقاء في البلاد التي يعيشون فيها. ولكني أفضل أن لا تقول الحكومة البريطانية كحكومة أي شيء».

وفي الرسالة الثالثة جعل الوزير اليهودي العنوان «الصهيونية» وقد اعتذر في المقدمة عن إزعاجه للوزارة البريطانية في الموضوع، ولكنه أشار إلى «أنه وصلته معلومات قيمة من سيدة بريطانية تعمل في السفارة البريطانية في بغداد ولها معرفة واسعة في الشؤون العربية؛ وتشير تلك المعلومات إلى أن قسماً من سوريا (فلسطين) الذي يستوطنه العرب كسائر الأقسام الأخرى، يعتبره غير العرب (اليهود) بأنه أرضهم القديمة. وفي أسخى التقديرات فإن اليهود في فلسطين يمكن أن يؤلفوا ربع السكان، وأن المسيحيين يؤلفون الخمس، والباقي هم المسلمون العرب»، ثم ينقل عن السيدة قولها «إن هناك سبباً رئيسياً يحول دون جعل فلسطين يهودية مستقلة. وهو أن البلاد ليست يهودية، وأن المسلمين والعرب لا يقبلون بالسلطة اليهودية. «ثم يتساءل الوزير اليهودي بعد هذه البيانات عن وضع اليهود في فلسطين، قائلاً: «وهل هناك من مجال في فلسطين للمزيد من السكان، المهاجرين، وإذا حدث ذلك، فمن هم الذين يجب إخراجهم من البلاد. إنني معجب بحماس الدكتور وايزمن ولكن هذه الحماسة يجب أن لا تؤدِّي إلى إيقاع الضرر بالذين يخالفونه الرأي، وهم الذين سيتعرضون للجلاء إذا نجحت خطته». وتلك رؤية واضحة نفذت إلى المستقبل وكشفت عن الكارثة التي حلت بالشعب الفلسطيني، ولكن أتى للاستعمار أن يبالي بالكوارث التي تحل بالشعوب!

ثمَّ سرد الوزير اليهودي قائمة تحتوي أسماء ست وأربعين شخصية يهودية من كبار الأطباء وأساتذة الجامعات وذوي المراكز العليا في بريطانيا، مؤكّداً أنهم يمثلون الرأي اليهودي في بريطانيا، وأنهم يعارضون في إنشاء الوطن القومي اليهودي. وناشد الحكومة البريطانية بوصفه الوزير اليهودي الذي يمثل رأي اليهود في بريطانيا «أن تفكر طويلاً قبل أن تتجاهل رأي المواطنين البريطانيين اليهود».

ولعلّ الوزير اليهودي أحس أنه أمام فرصته الأخيرة للتنديد بالوطن القومي اليهودي، فراح يحاول كأنه يلقي مرافعته دفاعاً عن اليهودية كدين لا قومية، فملاً رسالته بالمقتبسات العلمية من أفواه المراجع العليا، يهودية وغير يهودية، ليقنع الحكومة البريطانية بالعدول عن تأييد البرنامج الصهيوني وإنشاء الوطن القومي اليهودي، كأن الاستعمار يخضع للعلم ويقنع بالمنطق.

نقل أولاً، عن الحاخام اليهودي الأكبر في بريطانيا قوله: «منذُ أن استولى الرومان على فلسطين، لم نعد نحن اليهود مجتمعاً سياسياً، نحن مواطنون في البلاد التي نعيش فيها، وببساطة نحن إنكليز وإفرنسيون أو ألمان ندين بعقائدية معينة، ونمارس طقوساً دينية معروفة، ولكننا نقف في المصير نفسه في الحياة الوطنية، وفي الحقوق والواجبات مع سائر المواطنين الآخرين،. وإذا سئلت ما هو الطابع السياسي لليهودية فإني أجيب أن اليهودية ليس لها طابع سياسي على الإطلاق. وأن الرابطة الكبرى التي تربط إسرائيل (التاريخية) ليست رابطة الجنس ولكن رابطة الدين المشترك. ونحن نعتبر أنفسنا مواطنين في الوطن الذي نعيش فيه بكل ما تعنيه هذه الكلمة. وأنه من أعز واجباتنا وحقوقنا أن نعمل من أجل خير هذا الوطن».

ونقل الوزير اليهودي، ثانياً، عن رئيس مؤتمر الحاخامين المنعقد في بافالو (أمريكا) في ٢٨ حزيران/ يونيو ١٩١٧ قوله: «إننا نحن الحاخامين الذين كررنا أنفسنا لخدمة الله، والعارفين بشريعة الله نعلن أنه ليس لليهود مكان في أية دعوة تقوم على أسس عرقية أو قومية أو من أجل دولة سياسية، أو حتّى إقامة وطن معترف به. إن إسرائيل الدينية لا يمكن أن نضحّي بها من أجل إسرائيل العنصرية ذات التكوين العنصري، وقد جاء الوقت لنعلن من هذا المؤتمر أننا نؤيد إسرائيل ذات رسالة دينية. وعلى ضوء هذه الرسالة، فإننا ننظر بعدم الرضا على أية حركة هدفها غير ديني».

ونقل الوزير اليهودي، ثالثاً وأخيراً، بيانات صادرة من السنيور لويجي لوزارقي رئيس وزراء إيطاليا والمسيو ريناخ السياسي الإفرنسي المعروف، ما أعلنه في ربيع ١٩١٧ في استنكارهما للحركة الصهيونية وتأكيدهما أن اليهودية هي عقيدة دينية وأن ولاء اليهودي حيثما كان يجب أن يكون للبلد الذي يعيش فيه ولا بلد له سواه.

تلك كانت المرافعات الكتابية التي بعث بها الوزير اليهودي إلى مجلس الوزراء البريطاني، ولم تكن مرافعاته الشفهية في أثناء انعقاد الجلسات تقلّ عنها حرارة وحماسة، وحتى الدكتور وايزمن لم يسعه إلا أن يعترف بها، مندداً وناقداً، فقد قال في عبارة ساخرة ومريرة إنه «عندما عرض موضوع فلسطين على وزارة الحرب (٤ تشرين الأول/أكتوبر) ألقى أدوين مونتاجو خطاباً قوياً ضدنا، ويمكن استخلاص الحجاج التي أدلى بها من مجمل الدعاية التي نشرتها الحركة المعادية للصهيونية، لكن الحماس الذي لازم تقديمه لآرائه وبلادة الحس التي كانت باقية في معارضته، كلّ ذلك، أذهل الوزارة، وقد علمت بأنه كان يبكي وهو يتكلم»!

ثمّ يقول الدكتور وايزمن: «بعد هذه الجلسة عرضت علينا الوزارة صيغة جديدة لمشروع الوطن القومي، بدلاً من الصيغة السابقة، ما يدلّ على التراجع المؤلم حيال ما كانت الحكومة البريطانية مستعدة لأن تقدمه إلينا، فقد كانت الصيغة الأولى تنص على أن «فلسطين يجب أن يعاد إنشاؤها كوطن قومي للشعب اليهودي» فأصبحت الصيغة الثانية تتكلم عن تأسيس وطن قومي في فلسطين للعنصر اليهودي. كما إن الصيغة الثانية قد أبرزت موضوع الحقوق المدنية والدينية للطوائف غير اليهودية الموجودة حالياً وهذا النصّ قد يفسر على أنّه تقييد لعملنا أو تعطيل له بالمرة».

ولقد أفلح الوزير اليهودي في جلسة سابقة عقدها مجلس الوزراء البريطاني (١٨ أيلول/سبتمبر) إلى سحب موضوع الوطن القومي اليهودي من جدول الأعمال، وكان رئيس الوزراء لويد جورج، ووزير خارجيته بلفور غائبين عن هذا الاجتماع، ولكن الوزير اليهودي كان وحده في هذه المعركة فإن باقي الوزراء كانوا يؤيدون إصدار التصريح بشأن الوطن القومي اليهودي، بدرجات متفاوتة. وعاد الموضوع إلى جدول الأعمال في اجتماعات لاحقة. وكان للدور الأمريكي في هذه المرحلة دور حاسم رجّح كفة موقف القيادة الصهيونية.

ويقول الدكتور وايزمن «إن تخطي المصاعب التي أوجدها اليهود البريطانيون إزاء مشروع الوطن القومي اليهودي - ومنهم الوزير مونتاجو قد جاء عقب البرقية الشهيرة التي جاءت على لسان الرئيس ولسن (١٦ تشرين الأول/أكتوبر ١٩١٧) بتأييد أمريكا للتصريح».

وفي اليوم الثاني من تشرين الثاني/نوفمبر ١٩١٧، وفي ما يشبه الدراما المثيرة، يقول الدكتور وايزمن إنه: «بعد مباحثات نهائية في وزارة الحرب البريطانية أصدر بلفور كتابه الشهير المعروف بتصريح بلفور. وفيما كانت الوزارة مجتمعة لتصادق على النصّ النهائي، كنت أنتظر خارج مكاتبها، وكنت في هذه المرة مدعواً، فأحضر لي

سايكس، سكرتير وزارة الحربية، الوثيقة هاتفاً إنه غلام يا دكتور وايزمن، إني لم أحب هذا الغلام في بادئ الأمر فلم يكن الغلام الذي كنت أنتظره، إلا أني كنت على علم بأن الأمر كان حدثاً عظيماً!

وقبل أن ينشر هذا التصريح، عُرض نصه النهائي على الرئيس ولسون، رئيس الولايات المتحدة، فاقرن بموافقته، وفي ١٤ شباط/فبراير ١٩١٨ أعلنت الحكومة الإسرائيلية تأييدها له، ثم أيدته الحكومة الإيطالية في ٩ أيار/مايو ١٩١٨، وهكذا تبنى الحلفاء، والحرب العالمية على عتبات النهاية، تصريحاً دولياً بإقامة وطن قومي يهودي في فلسطين.

وتم احتلال فلسطين على يد القوات البريطانية، بقيادة الجنرال اللنبي، وعلى ميمنتها القوات العربية بقيادة الأمير فيصل بن الشريف حسين. وتهياً المسرح في بيت المقدس للرجال الثلاثة الذين صنعوا التصريح في لندن: هربرت صموئيل، والمستر بلفور، والدكتور حاييم وايزمن.

وجاء هربرت صموئيل إلى فلسطين في عام ١٩٢٠ المندوب السامي الأول لفلسطين نيابة عن الحكومة البريطانية فكان الرئيس الأول للوطن القومي اليهودي في فلسطين.

وجاء إلى بيت المقدس من بعده، المستر بلفور، في ربيع ١٩٢٥ وهو يقترب من الثمانين من عمره ليفتح الجامعة العبرية على مقربة من جبل الزيتون.

وجاء من بعدهما، الدكتور حاييم وايزمن^(٦)، في عام ١٩٤٨ ليكون الرئيس الأول للدولة اليهودية في فلسطين.

هؤلاء هم الثلاثة الذين صنعوا وعد بلفور. وتوالت بعد ذلك الصفحات والنكبات.

وها نحن نقف على عتبة الذكرى الستين لذلك الوعد الظلوم، في هذا اليوم المشؤوم.

(٦) الوقائع المتصلة بالدكتور وايزمن في هذا الفصل مستقاة من كتابه التجربة والخطأ. Chaim

Weizmann, Trial and Error; the Autobiography of Chaim Weizmann, p. 230 sqq.

تعليق على آراء الدكتور لويس عوض^(*)

أولاً: مصر والعروبة

مقالتي هذه هي مناقشة علمية هادئة لما كتبه الدكتور لويس عوض عن القومية العربية والوحدة العربية، وأحسب أنه من حقّي بل من واجبي كمواطن عربي أن أشارك في هذا الحوار، وألا أتركه قاصراً على المفكرين الكبار من أبناء مصر، ذلك أنني، بحسب تعبير تراجم التراث العربي، مصري الدار، إلى جانب أنني فلسطيني المولد عربي المحتد. فإن مصر هي داري منذُ ثلاثين عاماً ويزيد، ولا يصحّ أن أكتفي بدور القارئ والمستمع. وصيحة هذا الحوار عن الأمة العربية غير بعيدة من منزلي. ولا بُدّ من القول بادئ ذي بدء إنّي قد رأيت في مقالات الدكتور لويس عوض فارس حوار لا يكلّ عن الطّراد في كلّ ميدان من ميادين المعرفة، فهو عالم صابر دؤوب يغوص في بطون الكتب والمراجع والقواميس، ولا يلتقط أنفاسه إلا بعد أن يجد ضالته هو، حتّى ولو كانت ضالّة. ولا أستعمل هذا التعبير إلا في إطار الخطأ المباح.

والدكتور عوض إلى جانب علمه الفياض فإنه يملك مهارات متفوقة في مجالات شتى، فهو يعرف كيف يعرض صناعته وينسق بضاعته، حين نراه يضعها في نافذة العرض بأناقة فذة تغري الناظر بالشراء، حتّى لو اضطره ذلك قوت يومه.

وتتألف هذه البضاعة الفكرية المنسقة في نافذته الرشيقة مما يلي:

أولاً: إن القومية العربية، كما يراها الدكتور لويس عوض، هي أسطورة سياسية ليس لها سند من العلم ولا من التاريخ، وإنها تقوم على العنصرية البغيضة.

ثانياً: إن الوحدة العربية، في نظر الدكتور لويس عوض، هي فكرة رومانية،

(*) نشر التعليق في: السياسة الدولية (القاهرة)، العدد ٥٠ (كانون الثاني/يناير ١٩٧٨).

لا تعدو أن تكون من أحلام اليقظة وأنها مراهاقة سياسية لا تستحق التفكير الجاد.

ثالثاً: إن مصر، كما يراها الدكتور عوض ليست بلداً عربياً، وإن لها شخصية متميزة بذاتها وإن الشعب المصري ينتمي إلى جنس خاص لا صلة له بالعروبة.

رابعاً: إن العروبة في أحسن أحوالها كما يفهمها الدكتور عوض ليس لها وجود خارج الجزيرة العربية. وإن الأقطار «العربية» في الشمال الأفريقي وفي ديار الشام ومعها العراق ليست عربية.

عروبة الدكتور عوض

وقبل أن أناقش هذه الأطروحات واحدة واحدة لا بد لي من الإشارة إلى أنني رأيت في الدكتور لويس عوض ظاهرة فذة جعلتني في حيرة من أمري ولم أستطع أن أجدها تفسيراً ولا تبريراً: فالدكتور عوض في ما أعلم هو مواطن مصري أباً عن جد، وإن مصر في ما أعلم ويعلم العالم الدولي بأسره هي دولة عربية اسمها جمهورية مصر العربية، وهي عضو مؤسس في جامعة الدول العربية، بل كان لها الفضل الأكبر في إنشائها على يدي النحاس باشا والنقراشي باشا وغيرهما من قيادات مصر.

وفوق هذا وذلك فإن دستور مصر الأخير قد نصّ بصراحة لا تقبل جدالاً ولا نقاشاً «أن مصر دولة عربية وأن شعبها جزء من الأمة العربية وأنها تعمل من أجل الوحدة العربية».

ولقد واكبت، وأنا في القاهرة غير بعيد من حركتها القومية، الحملة الكبرى التي جرت خلالها مناقشة الدستور المصري، وما انتهى إليه الأمر بإقرار الشعب المصري لهذا الدستور نصاً وروحاً، بإجماع الإجماع.

ويقيني أنني لا أبتعد عن الصواب إذا زعمت أن الدكتور لويس عوض قد كان جزءاً من ذلك الإجماع: وإلا لقرأنا له المقالات الطوال يندد بدستور مصر لما تضمنه عن القومية العربية والوحدة العربية، ولعروبة مصر بالذات، أمانة منه لعلمه والتزاماً بمقولاته وأطروحاته.

ولا حاجة بنا إلى التذليل بأن نصّ الدستور المصري يهدم تلك الأطروحات جملة وتفصيلاً وشكلاً وموضوعاً.

وهنا تأتي الظاهرة الفريدة التي أشرت إليها، وهي أن الدكتور لويس عوض في حملته الجارفة على القومية العربية وما يتصل بها لا يؤمن بما ورد بدستور دولته،

الدستور الذي ارتضاه الشعب المصري لنفسه بكل فئاته وطبقاته، الفلاحون والعمال والمثقفون على السواء.

وهذه الظاهرة، على فرادتها، لا تخلو من شركاء يشاركونه في مثل هذه العزلة عن الشعب والدولة، والأمثلة غير بعيدة:

هنالك مثل قديم نجده في أسفار التوراة حيث يقول عن العبرانيين بأنهم قد أقاموا في مصر أربعمئة وثلاثين عاماً ولكنهم آثروا العزلة عن الشعب المصري مع أنهم احتلبوا خيراته وتبأوا مكان الصدارة في حياته العامة وظلوا يعتبرون أنفسهم «متغربين» كما ورد في نص التوراة مع أنهم لو اندمجوا في حياة الشعب المصري كما فعل آلاف الآلاف من الناس من بعدهم عبر تاريخ مصر الطويل، لاستراح العالم من قيام إسرائيل وما جرّته من ويلات وكوارث، كان من جملتها أن جنح الدكتور لويس عوض للتنديد بالقومية العربية والتئیس من الوحدة العربية.

أما المثل الحديث عن الظاهرة الفريدة التي تمثّل الفكر السياسي للدكتور لويس عوض، فإننا نجده في طائفة يهودية معروفة في فلسطين وهي أقلية ضئيلة للغاية لا تعترف بوجود إسرائيل، لأن إسرائيل بحسب عقيدتها، لا تقوم إلا بإرادة الله، لا بإرادة الشعب اليهودي. وبهذا أصبحت هذه الطائفة مغتربة بين أهلها، وأرجو ألا أكون قد ظلمت الدكتور لويس عوض في هذين المثالين، فإن النتيجة المنطقية لأطروحاته أن مصر ليست عربية، وأن الشعب المصري ليس عربياً، وبالتالي، فإن الدكتور لويس عوض لا يعتبر نفسه عربياً. ولا أظنني في حاجة لأن أعتذر للدكتور عوض عن هذا الذي أقوله فيه، فإن الذي أقوله هو ما يقوله عن نفسه. وبقيناً فإنني مستعد للاعتذار إليه والإعراب له عن التحية والإكبار إذا كتب لنا في الأهرام بأن مصر عربية وطناً وشعباً ودولة. وأنه مواطن عربي مع الملايين الأربعة من أبناء مصر الذين يعتزون بعروبتهم سواء بسواء.

وإذا كنا لا نفرض العروبة على أحد فإن من حقنا أن نتمنى على الدكتور لويس عوض ألا يخلع العروبة عن أحد وهو يؤكد في مقالته أن لا عروبة خارج الجزيرة العربية، فإن كان قد خلعها عن مصر، وهذا غير صحيح كما سنفصل ذلك في ما بعد، فإننا نسأله باسم الأمانة العلمية كيف يحقّ له أن يخلع العروبة عن السودان والأردن وسورية والعراق وتونس والجزائر والمغرب، وهذه دساتيرها أمامي تنص كلّها أنها دول عربية، وأن شعوبها جزء من الأمة العربية، وأنها تلتزم بالسعي لتحقيق الوحدة العربية. وهذه الشعوب قد ارتضت لنفسها أن تكون عربية، مؤمنة بالقومية العربية والوحدة العربية، فكيف أجاز الدكتور لويس عوض لنفسه أن يعزل العروبة

عن هؤلاء العرب!. وهنا نسائل الدكتور عوض: أو تُكره الناس على ما تريد وما لا يريدون!

أضف إلى ذلك أن الدكتور عوض يخلع العروبة عن الجامعة العربية أيضاً، لتصبح بالتالي جامعة لدول ليست معروفة الأصل، وبذلك تتحول الجامعة العربية إلى جامعة دول الشرق الأوسط، ولا حرج أن تدخل فيها إسرائيل وهي التي تنادي على الدوام بأنها جزء لا يتجزأ من الشرق الأوسط وأنه لا شرق أوسط من غير إسرائيل!

ولقد تعمّدت ألا أذكر في هذا السياق دول الجزيرة العربية فإن الدكتور عوض قد اعترف لها بالعروبة، ونحن نحمد الله أنه قد نجّى عربيتها من علومه، وسلّمها من فنونه!

عروبة مصر

أما بالنسبة إلى مصر، فإن الدكتور عوض لا يستطيع أن يخلع عن مصر عربيتها، حتّى يخلع الليل النهار كما تقول الخنساء، إلا إذا كان يريد أن يطرح التاريخ جانباً ويتعلق بأذيال شذرات أو شظايا علمية مبعثرة هنا وهناك، ومبثوثة في حواشي الكتب ولا يستقيم لها حال أمام النقد الصحيح.

ولو أن الدكتور عوض قد عزم على قراءة التاريخ قراءة صابرة، وبروح من الحياء الخالص بين العروبة واللاعروبة، لعاد إليه الوعي بالعروبة، ولأيقن أن عُمر العروبة في مصر هو في عمر مصر نفسها، بل أقدم منها عمراً، لأن المولود أقدم عهداً من المسمى، ومصر قد سبقت بوجودها وناسها اسم مصر الحبيب.

ولقد جهد الدكتور لويس نفسه في البحث عن اسم مصر في المراجع الأجنبية، وعن مبناه، منادياً ببقائه والحفاظ عليه، كأنما القومية العربية تريد أن تخسف به الأرض أو تخسف بأسماء الأقطار العربية الأخرى، مثل تونس أو الجزائر أو سوريا أو العراق أو السعودية، وهزّوا سماء أقاليم أو شعوب أو مواقع لها مكانة مرموقة في التاريخ العربي، وليست الوحدة العربية مفتونة بالغايتها وأن تُعفى عليها، وهذه القومية الألمانية لا تزال تحتفظ بأسماء أقاليمها، وكذلك الاتحادات الفدرالية في أمريكا وبيوغوسلافيا والهند وإندونيسيا والاتحاد السوفياتي فأقطارها موجودة وأسمائها باقية، فلماذا يذهب الدكتور لويس عوض إلى هذا المدى في إثارة مشاعر الشعب المصري واستعدائه على القومية العربية، كأنما القومية العربية ومعها الوحدة العربية غول يريد أن يبتلع مصر اسماً وجسماً ولحماً ودماً!

وصفوة القول إن العروبة في مصر قد سبقت الإسلام لقرون وأجيال، فإن

الخطأ الشائع الذي تغذيه طائفة من الأقلام أن العروبة في مصر قد بدأت بالإسلام، يريدون من وراء ذلك أن يثبتوا أن العروبة دخيلة على مصر، وأنها دخلت عليها كما دخل الإسلام. وقبل أن نقيم الدلائل التاريخية على أن الإسلام دخل مصر، وهي بلد عربي أرضاً وشعباً، وأن هذا الذي نسميه بالفتح الإسلامي إنما كان تحريراً لمصر العربية، تحريراً من حكم الرومان. ولم يكن غلبة ولا غزواً على بلد غريب، بلد أجنبي لا صلة له بالعروبة من قريب أو بعيد.

ولكننا نريد قبل أن نقيم الدليل على كَلِّ ذلك أن نطرح على الدكتور عوض سؤالاً واضحاً بسيطاً نريد عنه جواباً بسيطاً مستنداً إلى التاريخ ومراجع التاريخ.

من أين جاء المصريون القدماء؟

وسؤالنا هو: ما هو أصل شعبنا المصري الأصيل، ومن هم المصريون القدماء، ومن أين جاءوا. ومن أجداهم القدماء. ومن هم هؤلاء الفراعنة الذين تبرز أسماؤهم كلما ثار الحديث حول الأمة العربية والوحدة العربية؟

وحين نطرح هذا السؤال، فلا بُدَّ أن نذكر أن السماء لا تمطر اقواماً، وأن الأرض لا تُنبِت أمماً وشعوباً، ويترتب على ذلك أن شعبنا المصري لم يخلق في وادي النيل هكذا جماعة: كُنْ فيكون، إذ لا بُدَّ أنهم قد وفدوا على هذه الأرض، ثم تناسلوا وتكاثروا جيلاً بعدَ جيل، حتى أصبحوا في عامنا هذا هؤلاء الملايين الأربعين الذين يعتزون بمصريتهم كما يعتزون بعروبتهم.

ويبقى السؤال إذاً، من أين جاءت هذه الجماعة البشرية التي تكون منها الشعب المصري؟ ونحن نريد جواباً من الدكتور عوض لأنه لعب كثيراً على قيثارة الأصل، والعرق، والجنس، معتبراً ذلك كله بأنه الأساس العريض الذي تُبنى عليه القومية أي قومية.

يقيناً أن الدكتور عوض ليس بقادر أن يأتينا بشجرة نسب على ورق البردي تثبت أصل المصريين القدماء، وتبين مواطنهم التي سبقت وجودهم على ضفاف وادي النيل، وأنه من باب الإعجاز أن نطلب ذلك، وإن كانت أرض مصر قد شهدت كثيراً من المعجزات في القرون الغابرة.

وليس هذا الإشكال منطبقاً على مصر وحدها دون غيرها، فإن أحداً من الدول المائة والخمسين التي تضمها الأمم المتحدة أعجز من أن يثبت أصل الشعب والأمة التي ينتمي إليها لا عن طريق الجغرافيا ولا التاريخ ولا عن طريق علوم الأنساب، ولو كان بعضهم لبعض ظهيراً!

الفراعنة

وليت الدكتور عوض يدلنا على سجلّ أحد المتاحف العالمية نستطيع أن نستخرج منه شهادة ميلاد أية أمة تبين الأم والأب، وموطن الميلاد. إن ذلك مستحيل، لأنه غير موجود.

ولن يجد الدكتور عوض مخرجاً له من هذه الاستحالة بأن يقول إنّ الفراعنة هم أقدم الأجداد للشعب المصري، فإن الفراعنة على عظمتهم وجبروتهم لا يستطيعون أن يُسعفوا الدكتور عوض والسبب بسيط للغاية، وإن كان الخطأ الشائع حول موضوع الفراعنة يحجب الحقيقة الصادقة.

السبب البسيط والحقيقة الصادقة، أن الفراعنة ليسوا شعباً ولا أمة، ولا قبيلة، وأرجو أن يسمع هذا كلّ مواطن مصري، وكلّ مواطن عربي، وأرجو أن يصل هذا الكلام إلى كلّ بيت في دنيا العرب عن طريق الأهرام.

ولقد أصبحت كلمة «الفراعنة» أحد المحاور التي يدور حولها النقاش كلما ثار الجدل حول عروبة مصر. وكم وكم قيل وكتب أن المصريين ليسوا عرباً وأنهم فراعنة كأنما الفراعنة سلالة بشرية، وكأنما «الفرعون» هو الثالث بعد سام وحام!

والواقع أنّه لو عرف الذين يتداولون الحديث على هذا النحو، لو عرفوا اللغة المصرية القديمة لأدركوا خطأهم الفاضح الفادح. ذلك أن لفظة فرعون معناها: الحاكم، السيد المطاع، الرجل العظيم. هذا هو كلّ معناها. وليس لها من معنى آخر. وكلّ ما نرجوه ألا يعود هذا الخطأ البغيض على أقلام الكتاب بعد اليوم.

وماذا يقول التاريخ؟

إن التاريخ الذي بين أيدينا، المنشور منه والمحفور، يعطينا الجواب الأمين، جواباً أقرب ما يكون إلى الرجحان واليقين، ما دام الدكتور عوض لا يستطيع أن يأتي بنا بشهادة الميلاد!

وقبل التاريخ لا بُدَّ أن نبدأ بالبداهة العقلية فهي مفتاح التاريخ، وبخاصة إذا كانت الحقبة التي نعالجها تسبق ذاكرة التاريخ. البداهة العقلية لا بُدَّ أن تقول إن المصريين القدماء، سواء كانوا جداً واحداً أو مجموعة أجداد، قد وفدوا على وادي النيل من أوطان مجاورة. ذلك أنهم قطعاً، لم يأتوا من صحاري سيبيريا، أو شمال أوروبا، أو أقاصي آسيا، في تلك العصور الموعلة في القدم.

إذاً، لا بُدَّ أن أسلفنا قدماء المصريين قد جاءوا إلى وادي النيل، وفي فترات

متعاقبة، مما يعرف اليوم، من طنجة إلى بور سعيد، ومن الخليج العربي إلى خليج السويس، ومن اليمن والجزيرة العربية إلى منطقة الدلتا، فهؤلاء هم جيران مصر الأقربون.

ومما أغرى هؤلاء الجيران على الاستقرار في مصر واتخاذها وطناً، أنهم رأوا فيها بلد خيرات، ومستنقعات، ومراعي ومصايد، طولها شهر وعرضها عشر، كما قال عنها عمرو بن العاص بعد ذلك بقرون، وأنها حقاً «بستان العالم» كما وصفها ابن خلدون.

مراجعنا التاريخية

والدكتور عوض يحب الرجوع إلى المصادر العلمية، وهذه مكرمة تذكر، لو أن مقتبساته تنطبق على النقطة التي يحاول إثباتها، ولكن الدكتور عوض سيجد يقيناً أن مراجعنا تغطي موضوع الحوار تغطية كاملة.

ولنبداً بدائرة المعارف البريطانية^(١) وهي مرجع علمي رصين، فقد وصفت كيف بدأ الإنسان القديم يجفف المستنقعات في حوض وادي النيل ليجعل الأرض صالحة للزراعة. وأن سكان وادي النيل أولئك كانوا «خليطاً من الوافدين على مصر من آسيا الغربية ليؤلفوا المجموعة البشرية المعروفة بقدماء المصريين». وإذا نظر الدكتور عوض إلى الخارطة العالمية لاتضح له أن آسيا الغربية هي الجزيرة العربية ومعها العراق وديار الشام.

وقد أيد هذا الرأي عالم المصريات الكبير، برستد، فقد أكد بعد دراسة مستفيضة «أن أقواماً ساميين من غرب آسيا قد استوطنوا وادي النيل وعمموا فيه لغتهم كما هو ظاهر من النقوش المصرية القديمة، وأن لغتهم حافظت على ساميتها، وأن تاريخ الهجرات السامية الأولى إلى مصر يرجع إلى ما قبل العصور التاريخية المعروفة، وأن هذه الهجرات قد تكررت مراراً في العصور التالية وأن الطريق الذي سلكته تلك الهجرات، هو برزخ السويس كما فعل العرب في بداية الإسلام». ولا جدال في أن العرب هم سنام الأسرة السامية، وأن اللغة العربية هي الصفوة الأخيرة للغة السامية.

ويأتي بعد ذلك الدكتور سليم حسن، وهو من كبار المؤرخين المحققين، ليؤكد أن السودانيين والمصريين هم من أصل واحد، وقد جاءوا إلى وادي النيل من

بلاد العرب، عن طريق الصومال، كما تدل البحوث والاستقراءات الأثرية، ثم نقل عن تيودور الصقلي، وهو من المؤرخين القدماء قوله: «إن المصريين القدماء هم من بلاد العرب الجنوبية نزلوا شواطئ إثيوبيا ثم تقدموا نحو الشمال حتى دخلوا مصر».

وقد عكف المؤرخ التركي الكبير أحمد رفيق على دراسة هذا الموضوع بصورة تفصيلية، ونقل عن مصادر ألمانية عديدة تشير إلى أن المتخصصين بتاريخ مصر يؤكدون أن المصريين القدماء «جاءوا من آسيا الغربية، فمنهم من جاء عن طريق باب المندب في الجنوب، ومنهم من جاء عن طريق برزخ السويس في الشمال، وأن بين لغتهم واللغات السامية في المفردات والصرف والنحو تشابهاً كبيراً».

وفي كتاب الأستاذ جرجي زيدان، المؤرخ اللبناني المصري، عن تاريخ العرب قبل الإسلام، مواضع متعددة تؤكد أن «الساميين نزحوا منذ عهد قديم جداً إلى مصر، وأن الاكتشافات الأثرية تدل على أن العصر الحديدي قد بدأ بدخول الساميين إلى مصر، وأن أحد الدلائل على ذلك اسم «نتاح» السامي، وهو أقدم آلهة العرب».

وفي كتاب **مصر القديمة**، يتحدث العالم الأثري الكبير سليم حسن، ويعيد ويردد «بأن أهم العناصر التي استوطنت وادي النيل جاءت من شبه جزيرة العرب، إما عن طريق البحر، أو عن طريق أعالي النيل، أو عن طريق فلسطين فسيناء فالدلتا، وأن كل المصادر التاريخية تدل على أن الملك «مينا» الذي استمرت البلاد تحت صولجانه من أسوان إلى البحر الأبيض المتوسط هو من هذه العناصر»، وبهذا يكون مينا عربياً ومملكته عربية.

وفي **تاريخ العرب المطول** للدكتور فيليب حنّي المؤرخ العربي اللبناني المسيحي الأمريكي تأكيد قاطع «بأن أهل الجزيرة العربية قد هاجروا في عام ٣٥٠٠ قبل الميلاد إلى جزيرة سيناء ووادي النيل واستقروا في مصر واختلطوا بأهلها وكان من نتيجة هذا الاختلاط أن ظهر المصريون القدماء»: والدكتور حنّي هو أستاذ التاريخ العربي في جامعة برنستون يكاد أن يبيت في مكتبته الكبرى الغنية بالكنوز التاريخية!

وفي كتاب **تاريخ العرب للمؤرخ العراقي جواد علي** مقتبسات وافية لطائفة كبيرة من المستشرقين وعلماء الساميات يتجاوزون خمسين عالماً، وكلهم يؤكدون أن قدماء المصريين هم من عرب الجزيرة العربية وفدوا إلى مصر في موجات وهجرات متعاقبة. ثم خلاص المؤلف العراقي إلى القول بأن الساميين هم العرب، والعرب هم الساميون.

وكلّ هذه المراجع التاريخية وغيرها كثير وكثير تثبت على وجه اليقين عروبة مصر أرضاً وشعباً منذ ما لا يقل عن ستة آلاف عام في أكثر التقديرات تحفظاً وتحوطاً وليس للدكتور لويس عوض أو غيره أن يظن أن العروبة في مصر «دخيلة» وغازية كبقية الدخلاء والغزاة.

فهذه المراجع من مصادرها المختلفة، وكلها كتبت قبل أن يثور الحوار حول عروبة مصر وكلها تسوق إلى نتيجة واحدة. وهي أن العروبة في مصر لا يسبقها في القدم إلا نيلنا العظيم فإن الله سبحانه وتعالى قد خلق اليابسة والماء أولاً ثم جاء بعد ذلك الإنسان.

ولا أريد أن أقف طويلاً عند العروبة في الإسلام وبعده، فذلك أمر معروف ولا يحتاج إلى دليل لأن كلّ ما في مصر من أسوان إلى الإسكندرية ينبئ عن ذلك بما يغني عن البرهان.

ولكنني أود أن أشير إلى المراحل التي تلت الإسلام فقد تدفقت الموجات العربية الوافدة على مصر حتى لا يكاد المؤرخ أن يتابع تاريخ دخولها ومواطن استقرارها.

وفي مرجع تاريخي جليل له عنوان مستجوع طريف الإعراب عما بأرض مصر من الأعراب يستطيع الدكتور لويس عوض أن يجد تفاصيل وافية عن أسماء خمس وثلاثين قبيلة عربية استوطنت أرض مصر مع أسماء بطونها وأفخاذها وأمرائها ومشايخها وأسماء ومواقع كثيرة من النجوع التي يعرفها فلاحو مصر الطيبون.

ومن هذه القبائل على سبيل المثال لا الحصر:

قضاة، غطفان، كنانة، مضر، الأوس والخزرج، جذام، جهينة، ربيعة، لخم. والعارف بشؤون الجزيرة العربية عليم بهذه الأسماء في نجد واليمن والحجاز. ومن الخير أن الدكتور لويس عوض قد اعترف لتلك البلاد بالعروبة. ولم يبق إلا أن يمتدّ هذا الاعتراف إلى أبناء عموماتهم وخؤولتهم في أرض مصر!

وليس لنا أن ننسى في هذا المجال الهجرة الكبرى لقبائل بني هلال وسليم إلى مصر والشمال الأفريقي وهما القبيلتان اللتان أثرتا القصص الشعبي والشعر العامي عن وقائعهم وحروبهم وأجناد أبطالهم مما لا يزال سمار الليل في قرى مصر ونجوعها يرددونها بشوق واعتزاز.

ومن هنا فلا حاجة للدكتور لويس عوض أن يحملنا إلى الغوص معه في القواميس والمراجع التي تتحدث عن اسم (Egypt) ومعنى «القومية» وأصلها (Nation) فإن عروبة مصر بالإضافة إلى المراجع الكثيرة التي ذكرت بعضها، مستقرة

في أربعين مليوناً من البشر يدبّون على أرض مصر، مستقرة في وجدانهم حين يصبحون ويمسون.

ولقد عبّر الأديب العربي الكبير توفيق الحكيم عن هذه الحقيقة التاريخية بعبارة أنيقة انطلقت من قلمه العريق الرقيق في تقويم الصلة بين مصر والعروبة فقال في ما أذكر أنه يصّر على اسمه «توفيق» ويصر كذلك على أنه من أسرة «الحكيم» ولم يكن هذا الكلام من الأديب العربي الكبير «توفيقاً» ولكنه كان توثيقاً بين العروبة ومصر وهي الاسم الشخصي والعروبة وهي اسم الأسرة وهذا تعبير موفق من «توفيق» لولا أن موضوع الحياض قد خانته التوفيق!

وإني أختتم هذه المقالة لا الموضوع فإن للحوار بقية بأن أنبه الدكتور لويس عوض بأن القومية العربية وعروبة مصر والتطلع إلى الوحدة العربية هي الآن حقائق دولية يعترف بها العالم بما يشبه طريقة الاعتراف الدبلوماسي الدولي. وليس للمحنة الكبرى التي تحدق بالأمّة العربية في هذه الظروف الراهنة أن تنتقص من هذه الحقائق الدولية.

إن العالم الدولي وعلى رأسه العملاقان يتعاملان ويخططان ويفكران في العالم العربي كأمة واحدة وفي قلبها مصر.

إن علماء العالم المنصفين والحاquدين يكتبون ويدرسون ويؤلفون عن أمتنا العربية باعتبارها أمة واحدة وعلى رأسها مصر، فحتّى منظري السوفييت المؤمنين بالأهمية من دون غيرها قد بدأوا يقولون أخيراً «إننا أمة على طريق التكوين» ونحن لهم شاكرون!

ومن حقنا أن نتساءل لماذا ينفرد الدكتور لويس عوض بالوقوف أمام جبل همالايا يريد أن يحمله على كتفيه ويسوّي به الأرض وعروبة مصر أشدّ رسوخاً من ذلك كلّ.

ومع ذلك فإننا سنمضي معه في الحوار حول بقية جوانب الموضوع حتّى يهتدي وما أجمل ما دعا إليه السيد المسيح عليه السلام بأن نجري وراء «النعجة الضالة» حتّى تهتدي إلى الطريق.

وهذا ما سنحاوله في المقالات التالية، ونرجو أن يهتدي صاحب السبائك الذهبية، يغرف قلمه من البحر الدافق ولكنه ناكراً للعروبة كافر بها أو متنكر. لا أدري وسنرى! وللحوار بقية.

ثانياً: قبل الميلاد

أربعة آلاف عام من الوحدة

أكتب هذه المقالة وأنا في جهاد مع النفس والعلم فأنا أبحث في الشراء الضخم الذي تنفرد به اللغة العربية عن أكثر الكلمات رقة وعفة وأدباً في التصدي لظاهرة ضارية مفترسة لها أنياب الجوارح ومخالب الكواسر.

هذه الظاهرة يستشفيها القارئ العربي في ما كتبه الدكتور لويس عوض عن الأمة العربية: القومية والوطن والوحدة فلم يترك عتاداً ولا ذخيرة إلا وأطلقها على الأمة العربية طعنة في ظهرها أو رمية في وجهها سواء بسواء، كل ذلك بروح عدائية سافرة مكشوفة.

هذا على حين أن الوحدة العربية باعتبارها الهدف الأكبر للقومية العربية مطلب إنساني بريء لا يضمّر عدواناً للدكتور لويس عوض ولا لغيره من الناس، وكل ما يرمي إليه يصعد بالأمة العربية إلى أرقى درجات المجتمع المتحضر فلا قبلية ولا طائفية ولا عائلية ولا عصبية ولا عنصرية ولا طبقية، مجتمع يكون فيه المواطنون جميعاً سواسية في الحقوق والواجبات وتؤدي فيه الأمة العربية رسالتها الحضارية وتنهض بنصيبها في إقرار مبادئ الحق والعدل والخير للناس أجمعين.

مثل هذه الأهداف السامية جديرة بأن تقابل بالعطف والحب، ولست أدري لماذا يتصدى لها الدكتور عوض بالعداء السافر وهو يعلم أن كثيراً المستشرقين والعلماء المهتمين بالشؤون العربية قد كتبوا في القومية العربية والوحدة العربية مؤيدين ومباركين وبروح من المودة الخالصة.

ولكن فليكن هذا العداء من الدكتور عوض وليكن منه هذا الإنكار للأمة العربية والوطن العربي والوحدة العربية، فلن نقابله إلا بالحكمة والموعظة الحسنة والحوار العلمي وبالتي هي أحسن. . . ذلك لأن القضايا التي عاجلها تتميز بقدسية رفيعة. ويحسن بنا وذلك هو الأكرم أن ندعو الدكتور عوض إلى رحلة خاطفة مع التاريخ والتاريخ المصري بالذات منذ أقدم عصوره إلى يومنا هذا.

رحلة مع التاريخ المصري

وسيرى الدكتور عوض ومن يقول قوله، أن نهاية المطاف في هذه الرحلة ستقودنا إلى نتيجة علمية مفاجئة مباغتة: بأن أقدم دولة عربية وحدوية قد نشأت على ضفاف وادي النيل وامتدت سيادتها على باقي أرجاء الوطن العربي.

أجل دولة عربية وحدوية ذات سيادة مركزية من النوع الذي يلح عليه الدكتور عوض.

ولعلي لا أبالغ إذا قلت إنّ تلك الدولة العربية هي أقدم نظام وحدوي شهده التاريخ الإنساني، وأرجو أن يصححني المؤرخون. ولكن هاتوا برهانكم!

وموجز التاريخ وبخاصة تاريخ مصر القديمة وما كشفت عنه المقابر والحفائر والهيكل والمعابد أنّه ظهرت في الألف الرابعة قبل الميلاد أربع دول صغرى في الأقاليم الشمالية والجنوبية في مصر وكانت تلك الدول الشبيهة بدول المدينة التي عرفت في أقطار أخرى من العالم القديم واليونان مثلاً بارزاً.

أما «شعب» هذه الدول المصرية الأربع فقد كان مؤلفاً من السكان القدماء الذين ينتمون إلى أفريقيا الشمالية، لوبيا، وإلى آسيا الغربية، المشرق العربي، وإلى أهل الجزيرة العربية الذين وفدوا على مصر عن طريق سيناء والبحر الأحمر.

ويذكر التاريخ أن الدول الأربع قد أصبحت في ما بعد دولتين: واحدة في الشمال، والثانية في الجنوب. وكانت هذه هي أول خطوة وحدوية في وادي النيل. وكان النسر هو شعار الأولى، والنخلة شعار الثانية.

الدولة المتحدة الأولى

ثمّ وفدت على مصر موجة عربية أخرى كالموجات الكثيرة التي شهدتها وادي النيل، فقامت دولة ثالثة اتخذت الصقر شعاراً لها. ويبدو أن هذه الدولة الجديدة قد تغلبت على الدولتين الأخريين، ونشأت نتيجة لذلك دولة عربية واحدة، واتخذت الدولة الجديدة «الصقر» شعاراً لها وصورته تبدو حية إلى يومنا هذا في الكشف المصرية الأثرية. ولا ينقصه إلا أن ينقض على فريسته!

وقد عُرفت هذه الدولة في تاريخ مصر القديم بـ «المملكة المتحدة القديمة الأولى» وكان أول ملوكها «مينا» وهو يتحدر من أصول عربية كما يقول الأستاذ برستد عالم المصريين المعروف ويؤيده في ذلك المؤرخ المصري الكبير الأستاذ سليم حسن.

هكذا نجد أنفسنا وجهاً لوجه أمام دولة عربية واحدة ملكها عربي وشعبها عربي تحكمها أسرة مالكة عربية لتأتي بعدها على الحكم ثلاثون أسرة مالكة، سنرى فيها كلها ملامح الوحدة والعروبة واضحة بارزة.

وقد امتد عمر هذه الدولة قرابة سبعمائة عام (٣٢٠٠ - ٢٤٧٥ ق.م.) يتعاقب

عليها الحكم العربي الوحدوي أسرة بعد أسرة، على حين أن عمر الدول العربية الاثنتين والعشرين المعاصرة التي تتألف منها جامعتنا العربية تتراوح أعمارها كدول مستقلة ذات سيادة كاملة بين العشرين والثلاثين عاماً، وليرجع من يشاء إلى تاريخ قيامها.

وفي غضون الأعوام السبعمئة التي عمرتها دولتنا العربية الوحدوية القديمة اتسع نطاق الدولة وامتدت سيادتها خارج حدود وادي النيل وأصبحت تشمل أفريقيا الشرقية وآسيا الغربية، وأصبحت حدود تلك الدولة ما يقارب التعبير المعاصر من المحيط إلى الخليج، يرفرف عليها شعار الصقر ليتجدد ظهوره في سماء العرب مرة أخرى بعد ستين قرناً من الزمان في عهد دولة الاتحاد العربي. ولا يضيرنا أنها اضمحلت.

وقد نشأ عن هذه الحدود المترامية الأطراف واجبات: الحفاظ على الأمن والدفاع عن السيادة، ولم تفتقر الدولة العربية عن القيام بهذه الواجبات كلما دعت الظروف. وسنرى كيف انطلقت القوات العسكرية لهذه الدولة تؤدي واجب الدولة على أكمل وجه:

ففي عهد هذه الدولة قام رابع ملوكها بحملة تأديبية على جماعات من البدو في سيناء، عبثوا بالأمن، فأعاد السكينة إلى نصابها، وقام بهذا الدور نفسه خامس ملوك الدولة فألزم البدو بالطاعة والهدوء وساد الأمن في جميع أرجاء سيناء وفلسطين، فجهز حملة تأديبية على العصاة والمتمردين، ونعمت سيناء وفلسطين بالأمن والاستقرار، وقد عثر في مناجم النيروز في سيناء على نقوش تذكر هذه الحملة وصاحبها، لتكون تاريخاً للذين يريدون أن يعرفوا التاريخ.

وبعد هذه الحملات البرية يقوم ثاني ملوك الأسرة الرابعة بحملة بحرية على سواحل الشام، كما يوجه أسطوله إلى البحر الأحمر وخليج عدن واليمن وبذلك تتوطد سيادة الدولة على شواطئها في البحر الأحمر وفي البحر الأبيض.

وزير البحرية الأول

وجاءت الأسرة السادسة إلى الحكم (٢٦٢٥ - ٢٤٧٥ ق.م.) ليرز فيها أول وزير للبحرية في التاريخ. ففي عهد الملك «بيبي الأول» نشبت القلاقل والاضطرابات في جهة جبل الكرمل في فلسطين، فانطلق أسطول بحري بقيادة «أوني» فأنزل قواته خلف جبل الكرمل وقضت على العصاة. فكان أول إنزال بحري

في تاريخ الحروب يقوم به وزير البحرية العربي دفاعاً عن سيادة الدولة العربية على أراضيها.

ويقول الأستاذ سليم حسن المؤرخ المصري الكبير إن هذه الحملة إلى فلسطين تعدّ الأولى في تاريخ مصر، بل وفي تاريخ العالم كُله. وهي أول حملة اشترك فيها الجيش والأسطول معاً. وهكذا حافظت الدولة على سيادتها «ووحدها الإقليمية» كما نقول في التعبير المعاصر.

وقد عُرفت هذه المعركة باسم «أنف الغزال»، فهذه هي صورة جبل الكرمل وهو منكفئ على وجهه أمام شاطئ البحر الأبيض المتوسط، والذين يعرفون جبل الكرمل يهزهم هذا الوصف إلى الأعماق.

وجبل الكرمل، وأأسفاه، الذي كان «أنف الغزال» قد أصبح «أنفه» ممرغاً في التراب تحت الاحتلال الإسرائيلي. وعلى العموم فقد توطدت سيادة الدولة على بلاد الشام في ذلك العهد، كما تشهد بذلك النقوش المصرية التي تعود إلى القرن الثاني عشر قبل الميلاد، وقد برزت في تلك النقوش أسماء المدن الشامية باعتبار أنها تابعة لمصر، وجزء من الدولة المصرية. وتعاقب حكم الأسر المصرية في هذه الدولة القديمة، وتوطدت سيادة الدولة على فلسطين وسوريا ولبنان في الشمال، وإلى الشمال الثاني في بلاد النوبة جنوباً، وإلى الصحراء الليبية غرباً، وتعاقبت القرون على هذا الحال وعلى هذا المنوال.

اللاجئ العربي الأول

وفي عهد الأسرة الثانية عشرة [٢٠٠٠ - ١٩٧٠ ق.م] برز على مسرح التاريخ اسم اللاجئ العربي الأول «سنوحي» وهو أحد رجال البلاط الملكي، واضطر أن يهرب من البلاد بسبب صراعات في الأسرة على الحكم، فقصده إلى فلسطين ونزل فيها أهلاً وسهلاً. ومنها بدأ يتنقل في البلاد حتى بلغ جبيل، ولبنان، والمدينة التاريخية الشهيرة ومنها اتجه إلى جبال لبنان، وانحدر بعدها إلى فلسطين واستقر فيها، وتزوج ابنة أحد رؤساء القبائل وامتلك أراضي واسعة ومواشي وافرة، وكبر أولاده، وامتدت إقامته خمسة وعشرين عاماً، كان أمراء البلاد خلالها يتسابقون على إكرامه واستضافته كأنه في بلده.

وفي التاريخ القصة الكاملة لهذه الملحمة الإنسانية الرفيعة بقلم صاحبها «سنوحي» يتحدث فيها عن ديار الشام حديث العاشق الولهان، فيقول «أما الخمر

فكانت أكثر شيوعاً من الماء، وأما غذائي فكان الخبز واللحم والطيور المحمرة! ولولا أن التاريخ المدون قد حفظ لنا تلك الأحداث الرائعة لضمها الدكتور عوض إلى القومية العربية والوحدة العربية، وهي عنده من الأساطير.

والقارئ لهذه القصة، بكل تفاصيلها، يجد فيها المصري يعيش مواطناً في المشرق العربي، يتمتع بجميع حقوق المواطنة، ليس غريباً ولا أجنبياً، والتاريخ يقول «إن المصريين انتشروا في تلك الأنحاء، وانتشرت تبعاً لذلك اللغة المصرية».

الرعاة المثقفون

وتعاقب حكم الأسر، حتى جاء عهد الأسرتين الخامسة عشرة والسادسة عشرة، وفي تلك الحقبة تجسدت ملامح الحكم العربي الوجودي في مزيد من الوضوح، وقد سميت تلك الدولة باسم الهيكسوس وهي كلمة مصرية قديمة معناها «دولة الرعاة» والترجمة الأصح الأدق «دولة الأقطار»: هيئتها معناها ملك، وسوس معناها أقطار. هذا باللغة المصرية القديمة، وقد غلبت الترجمة الأولى، وقد شاع من أمرهم أنهم رعاة أهل ماشية وبدواة. وما أبعد ذلك عن الحقيقة، فقد أجمع الأثريون والمؤرخون، وفيهم جرجي زيدان، وجواد علي، وسليم حسن، أن هؤلاء الهيكسوس قد دخلوا إلى مصر في أوائل القرن السابع عشر قبل الميلاد وأخذوا يتكاثرون، ولما اشتد ساعدتهم وثبوا على الحكم، كما فعل بنو عمومتهم من الأسر الحاكمة السابقة: أسرة تخلع أسرة، وهكذا دواليك، كما حدث في أمم أخرى وفي بلاد أخرى.

والثابت أن الهيكسوس هم من القبائل العربية التي كانت منتشرة في مختلف أقطار الوطن العربي، ذلك ما قاله المؤرخ اليهودي يوسيفوس، والمؤرخ العالمي جورج سارتون. وقد أنصفهم المؤرخ المصري الأستاذ سليم حسن فقال عنهم: «إنهم كانوا على جانب عظيم من المدنية وأن ثقافتهم طبعت الحياة المصرية بطابعها الخاص إلى مدة لا يستهان بها، وأنهم هم الذين أدخلوا الخيل إلى القطر المصري، ودربوا المصريين على استعمال العجلات الحربية. وأدخلوا زراعة كثير من الأشجار والأزهار إلى مصر. وتقدمت في عهدهم صناعات متعددة».

ومن الطرائف التي أشار إليها المؤرخون أن شكل أبو الهول المجنح هو من مبتكرات الهيكسوس، الرعاة المثقفين، وكانت عاصمتهم «افاريس» عند بحيرة المنزلة بين مصر وسوريا، فقد امتد حكمهم إلى ديار الشام.

وفي القرن السادس عشر قبل الميلاد، وثبت على مسرح التاريخ الأسرة الثامنة عشرة، فقام مؤسسها «أحمس» (١٥٨٠ - ١٣٥٠) فخلع الهيكسوس عن الحكم وطردهم خارج البلاد، وبهذا تبتدئ في مصر ما عرف بالدولة الحديثة، أو عهد الإمبراطورية: حديثة في العصر القديم!

ولم يقنع الملك أحمس بإخراجهم من مصر بل تابعهم إلى ديار الشام وخاض معهم معارك ضارية في فلسطين وسوريا، إلى أن أبادهم. واستتب الأمر والسيادة للدولة الحديثة في مصر والشام على السواء.

نابليون الشرق

وبرز في الأسرة الثامنة عشرة شخصية ضخمة: «تحتمس الثالث» (١٥٠١ - ١٤٤٧ ق.م) سميت في التاريخ نابليون الشرق، ففي عهده نشبت القلاقل والثورات في بلاد الشام بقيادة ملك قادش وحلفائه من الأمراء وقد بلغوا ٣٣٠ أميراً، فانطلق تحتمس الثالث بجيوشه ليقمع الثورة ويوطد دعائم السيادة للدولة، فوصل إلى غزة ومنها إلى يافا والتقى الجمعان عند مدينة «مجدو» على أرض فلسطين - وهي التي كانت تساوي ألف مدينة» كما يقول المؤرخون.

وانتصر تحتمس الثالث انتصاراً مجيداً وغنم مغانم وفيرة وتمكن ملك قادش من الفرار، ولكن البطل المصري طارده حتى وصل إلى كركميش على الفرات وسقطت قادش نهائياً وأصبحت فلسطين وسوريا ولبنان وما حولها من البلاد ولايات مصرية كما يقول التاريخ أو محافظات ومديريات كما يقول التعبير المعاصر.

ويعتبر التاريخ «أن تحتمس الثالث كان أول رجل في التاريخ أسس إمبراطورية حقيقية ضمت سوريا وأعالي الفرات وجزر البحر الأبيض المتوسط وشواطئ ليبيا وهضاب الصومال وشلالات النيل العليا وعلى رأس ذلك كُله حكومة مركزية ثابتة».

والحكومة المركزية هو ما يطلبه الدكتور لويس عوض في سياق حديثه عن الوحدة العربية.

ونحن لا نشير إلى هذه الحكومة المركزية «مجازاً» ولكن حقيقة وواقعاً، فإن تحتمس الثالث لم يكن غازياً ولا فاتحاً ولا معتدياً على أرض أجنبية. فلقد كانت هذه الإمبراطورية التي بناها ووطد أركانها تضم أقطاراً تؤلف في مجموعها وطناً واحداً. وهذه الحدود التي ذكرناها تقوم عليها الآن سبع دول مستقلة: مصر

والسودان وليبيا والصومال وسوريا ولبنان وشرق الأردن وفلسطين المحتلة.

ويقول جون ولسون، مؤلف تاريخ الحضارة المصرية إن تحتمس الثالث أقام في هذه الدولة حكماً سياسياً، وعين نائباً عاماً في المنطقة، ومديرين مقيمين في المنطقة وجعل من غزة المركز الرئيسي للإدارة، وكان للدولة يريد يسير من مصر حتى بلاد الأناضول، ومن تل العمارنة إلى مدينة «جبيل» في لبنان.

ويضيف عالم المصريات «برستد» إلى ذلك قوله: «إنه كان في مراكز الحكومة في سوريا وفلسطين هياكل وتمثيل على النموذج المصري لآلهة مصر وفراعنتها، وكان عمال مصر يرسلون التقارير عن شؤون البلاد، كل في ما يقع تحت اختصاصه وكانت في البلاد قوة عسكرية وسودانية لحفظ الأمن».

حاكم البلاد الشمالية

ومن الطرائف التاريخية أن «تخوتي» فاتح يافا في عهد تحتمس الثالث كان أول حاكم عينٍ لسوريا وكان يلقب «حاكم البلاد الشمالية». وقد تجدد هذا الاسم مرة ثانية عند قيام الوحدة بين مصر وسوريا، وسميت سوريا «بالإقليم الشمالي» بعد ثلاثة آلاف وأربعمائة عام بالحساب. وإنه حساب لو تعلمون حزين!

وكانت هذه الدولة دولة الإنجازات الإنسانية الكبرى، ففي عهدها قامت حضارة رفيعة بقيت آثارها إلى يومنا هذا في الهياكل والتماثيل والمقابر والمعابد، وبذلك أصبح الكرنك والأقصر أثمن وأعلى رقعة حضارية على وجه الأرض.

أبو الهول

وفي عهد هذه الأسرة دخل على التاريخ اسم ضخمة احتل مكاناً مرموقاً في الذاكرة الإنسانية، وقل أن يعرف الناس أصله وسببه مع أنه يتردد على الألسنة وعلى أقلام الكتاب ويهتز لاسمه الغادون والرائحون والسائحون. وللاسف قصة رواها التاريخ.

ففي عهد هذه الأسرة، وبكلمة أدق في عهد هذه الإمبراطورية العربية العظمى، وفدت على مصر جماعات من الكنعانيين العرب وسكنوا في منطقة «أبو الهول» وأطلقوا عليه اسم إلههم «برحور» واعتبروه رمزاً لهم، وتحرّفت كلمة «برحور» مع الزمن وأصبحت «أبو الهول». وهذا الاسم علم من أعلام مصر، كما أصبح التمثال نفسه من أعلام التاريخ.

الوالي المصري يستغيث

وأُطل على مسرح التاريخ «أخناتون»، وهو أشهر من أن يعرف، (١٣٧٥ - ١٣٥٨ ق.م) وتعرضت أقاليم الدولة في سوريا إلى اعتداءات متكررة، فإن سلفه كان قد رمى نفسه بين أحضان النساء، فمدّ الحثيون أعناقهم في آسيا الصغرى وغزوا أجزاء من سوريا ولبنان، كما تعرض بيت المقدس لغارات البدو وبسطوا نفوذهم على معظم أجزاء فلسطين، وراح والي القدس المصري «عيدي طيبا» يستصرخ ويستغيث، يبعث بالرسائل واحدة بعد الأخرى إلى أخناتون شارحاً الخطر الداهم على البلاد، وبلغ من جرأة المعتدين أنهم اقتحموا مدينة غزة ودمروا المقر الرئيسي الحصين لمصر في المدينة. وكانت غزة هي الموقع الأمامي للقوات المصرية، وكان وادي غزة يعرف بوادي مصر.

وقد خلف لنا التاريخ نصّ إحدى هذه الرسائل، تقول ترجمته كما وردت في مراجع التاريخ: «ستضيع جميع أرض جلالتك. لقد كانت سفن جلالتك الساعد القوي في بسط سلطتك على بلاد النهرين وقادش. أما الآن فقد احتل البدو بلاد فرعون. ليحترس الملك على قطائعه وبلاده. إذا لم تصل الجنود هذه ذهبت ممتلكات جلالة فرعون سدى».

ثمّ أضاف «عيدي طيبا» حاشية موجهة لكاتب أخناتون يقول فيها: «إن جميع أراضي فرعون سائرة نحو الضياع».

وعبارات الوالي تتحدث عن أراضي فلسطين لا باعتبارها مناطق محتلة، بل باعتبارها جزءاً من أراضي الدولة، وهذا هو المعنى السائد في الكتاب.

وقد عثر الباحثون في «تل العمارنة» على نحو ثلاثمائة لوحة خزفية، عرف أنها المراسلات الدبلوماسية التي وجهها ولاة البلاد بطلب النجدة والتصدي للحثيين والبدو.

ولكن «تل العمارنة» قد كشف الفضيحة الكبرى، فقد عُثر بين الواحة على خطاب أرسله فرعون مصر، والد أخناتون، يطلب فيه «أربعين من العذارى، جميلات الوجوه» كما طلب من «عيدي طيبا» أمير القدس أن يرسل له «إحدى وعشرين فتاة من أبكار بلاده إلى قصره». وهكذا كان الفرعون مشغولاً بالنساء عن أمن الدولة وسلامة أراضيها.

وقد وقع عبء هذه الفضيحة على «أخناتون» التقى الورع، فجهز حملة إلى بلاد

الشام ليصد المعتدين ويرد المغيرين. ولكن الحملة لم تفلح، وانتقل هذا العبء إلى «رعمسيس الثاني» (١٣٠٦ - ١٢٢٤ ق.م) فجهز جيوشاً جراحة، ودارت رحى الحرب بين المصريين والحثيين.

معاهدة الحدود

واندفع رعمسيس الثاني على رأس جيوشه ليوطد السيادة على أقاليم الدولة، فاجتاز فلسطين ثم وصل إلى نهر العاصي فمدينة قادش. وكانت الحرب سجلاً بين الفريقين ولكن رعمسيس أبدى شجاعة نادرة وقيادة فذة فريدة، وانتهت المعركة بانتصار القوات المصرية، رغمًا عن تفوق الحثيين بما كان عندهم من «الفرق ذات العجلات الخشبية».

ثم جرى الصلح بين الفريقين وجاء ملك الحثيين إلى مصر (١٢٥٦ ق.م) ومعه ابنته ليزفها زوجة لرعمسيس، فكان ذلك إشارة للخضوع، وأقام له الشعب المصري مهرجانات عظيمة.

وما هو أهم من ذلك كله، أن معاهدة الصلح التي تمت بين الفريقين سرد التاريخ نصوصها كاملة. فقد وضعت «الحدود الدولية» للدولة المصرية، وورد فيها أن قادش وجيل هما الحد بين المصريين والحثيين، فجنوبها لمصر وشمالها للحثيين.

وكانت هذه أقدم معاهدة في التاريخ عثر عليها بنصها الكامل، وقيمتها الكبرى أنها رسمت حدود الدولة المصرية شمالاً، لتشمل المشرق العربي بأكمله. وهل من دليل أعظم من هذا الدليل التاريخي على عروبة الدولة المصرية ووحدة أراضيها.

وليكن اسمها المصرية. فهي تسمية الكلّ بالجزء، كما كان الحال بالنسبة إلى الدولة البابلية والآشورية وقرطاجة. فهذه دول نسبت إلى أسماء المدن: بابل آشور وقرطاجة. وجاءت بعد ذلك دول إسلامية سميت بأسماء الملوك والقبائل.

حي الحميدية في مصر

وقد تعززت معاني هذه المعاهدة الدولية بحقائق الحياة في هذه الدولة المترامية الأطراف: ففي عهد رعمسيس الثاني نشأ اقتصاد قومي واحد بين مصر وديار الشام، وكانت القوافل التجارية تروح وتغدو بين مختلف أرجاء البلاد من غير قيود ولا حدود، ويذكر التاريخ أن قصور الأعيان في مصر قد امتلأت بالآثاث السوري

الجميل. وكان في عاصمة الدولة «منف» حيّ كبير خاص بالتجار السوريين، لعله يشبه حيّ الحميدية الذي نعرفه هذه الأيام في دمشق!

ويضيف المؤرخ المعروف برستد إلى ذلك قوله: «إن الاختلاط بين المصريين والسوريين قد أخذ بالازدياد وأصبح للسوريين شأن عظيم في البلاد وفي دواوين الدولة. وزوّج الملك ابنه إلى ابنة ضابط بحري من سوريا».

ولم لا يكون ذلك كلّ، والسوريون مواطنون في هذه الدولة، ومصر وطنهم. والدولة كلها دولة وحدوية ملكاً وشعباً ووطناً.

القدس بيت آبائي

هكذا كان شعور المواطنين جميعاً، مصريين وسوريين، وقد أورد برستد في كتابه **العصور القديمة** عبارة صغيرة ذات مدلول كبير، فقد نقل عن لسان «عيدي طيبا» والي القدس قوله: «لا أبي ولا أمي بل يد الملك القوية أجلسني في بيت آبائي»، وهو يشير إلى أن بيت المقدس هو بيت آبائه، وهذا التعبير يحمل معنى عريقاً في الإشارة إلى بيت المقدس، ولا يبلغ هذا المبلغ في مثل الإحساس الأصيل إلا واحد من أبناء القدس سقط رأسه على تراها الطهور، فكانت مسقط رأسه ومهوى فؤاده.

جغرافية الدولة

وفي الوثائق التاريخية إشارات كثيرة إلى جغرافية هذه الدولة الوحودية، وقد عثر على وثيقة أدبية مهمة يرجع تاريخها إلى النصف الأول من حكم الأسرة التاسعة عشرة (١٣٥٠ - ١٢٠٥ ق.م) بقلم رحالة مصري جاب وطنه في المشرق العربي ودوّن انطباعاته وارتساماته.

وذكر الرحالة المصري المخاطر التي لقيها في سياحته، وسرد العديد من المواقع في جبال لبنان معدداً أشجارها بأصنافها وأوصافها «وأشجار الأرز الباسقة»، وقد لفت انتباهه أن أسودها أكثر من الفهود والضباع. وأن الخيل والعربة كانت تتسلق المرتفعات بصعوبة بالغة، ثم أشار إلى الأماكن التي زارها في شمال سوريا، وذكر بالتحديد مدن قادش وجبيل وبيروت وصيدا ونهر الليطاني ومجدو، ونهر الأردن وغزة ورفح.

ومن لطائف ما ورد في هذه الرحلة أن مدينة صور يؤخذ إليها الماء بالقوارب،

«وأن السمك فيها أكثر من الرمال» وأن يافا ذات المراعي الخضراء الجميلة والثمار الناضجة من كل نوع.

ولم يفت الرحالة المصري، عاشق الجمال، أن يقول «أما الفتاة التي تقوم بحراسة الكرم فهي جميلة للغاية وتسحر بنظراتها الألباب»!
وإذا استثنينا هذه الإشارة الأخيرة فإن الرحالة المصري قد قدم لنا جغرافية كاملة عن المشرق العربي في ظل الدولة العربية الواحدة!

مصر تفتح بيت المقدس

ويمضي التاريخ ليذكر الأسر الحاكمة المتعاقبة حتى يصل بنا إلى الأسرة الثامنة عشرة، وكان مؤسسها هو الملك «شيشنق»، واختلف المؤرخون في أصله فقيل إنه عراقي، وقيل إنه ليبي وقيل بل هو شامي. وأياً كان أصله، فهو في جميع الحالات عربي، وقد امتد حكم أسرته قرابة مائتي عام (٩٤٠ - ٧٢٠ ق.م).

ومن أخبار هذا الملك العربي أنه حين علم بالفوضى التي سادت فلسطين وبيت المقدس بصورة خاصة أثناء قيام المملكة اليهودية أرسل حملة عسكرية إلى فلسطين واستولى على مدنها الحصينة، ودخل القدس واستولى على جميع ما وجده في خزائن الهيكل والقصر الملكي، وقد ذكرت أخبار هذه الحملة في التوراة.

وفي الكرنك اكتشفت آثار الملك شيشنق ووجد على واحد منها ملك يهوذا، وهو رحبعام بن سليمان، ووجدت كتابات أخرى تسرد أسماء المدن التي افتتحها الملك شيشنق في المملكة اليهودية.

وكانت فلسطين في الواقع ولاية مصرية، كما كان سليمان أول ملوك الدولة اليهودية هو أحد عمال فرعون مصر، وقد سبق له أن استنجد بالملك شيشنق، واسمه هكذا وارد في التوراة، لإخضاع الثائرين عليه من أهل البلاد. ومن الوقائع التاريخية الشهيرة أن فرعون مصر قد زوج ابنته إلى سليمان، وأقطعه بعض المدن والقرى في سهول فلسطين مهراً لابنته.

واستمرت الوحدة

تلك هي صورة موجزة لتاريخ الوحدة العربية في إطار التاريخ المصري عرفنا مسيرتها عبر بضعة آلاف سنة، سقطت بعدها الدولة المصرية واجتاحت الوطن العربي موجات من الغزو الأجنبي بدأ بالفرس في القرن السادس قبل الميلاد، ثم باليونان في

القرن الرابع قبل الميلاد، ثم بالحكم الروماني بعد ذلك، إلى أن انبثق الإسلام، وقامت الحملة العربية الكبرى فحررت الوطن العربي أجمع من الاحتلال الأجنبي، وتجاوزت الفتوحات الإسلامية بعد ذلك إلى أقطار بعيدة في آسيا وأوروبا.

ومن المهم أن نشير إلى أن الأمة العربية قد ظلت متمتعة بشخصيتها المتميزة أثناء الحكم الأجنبي وبقيت محافظة على تراثها القومي وعاداتها وتقاليدها، وما إن جاءت الفتوحات الإسلامية، حتى عادت وحدة الأمة العربية من جديد في إطار حكم جديد انتقلت عواصمه مع الزمن من المدينة المنورة إلى دمشق، إلى بغداد، إلى القاهرة.

وكما انتقل الحكم العربي الوجودي من العواصم انتقلت السلطة إلى الأسر العربية. فبعد دولة الخلفاء الراشدين، جاءت دولة الأمويين، وبعدها دولة العباسيين، واستمرت الحياة العربية في الوطن العربي بأسره تتسم بطابع الوحدة وإن اختلف الحكم في هذا البلد أو ذاك.

حتى في عهد الدولة العثمانية وعاصمتها الآستانة أصبحت الوحدة العربية تسود المجتمع العربي بأسره. فقد كانت الدولة العثمانية دولة ثنائية للعرب والترك، وكان للعرب فيها نصيب غير قليل، فكان منهم الوزراء والنواب وقادة الجيش وكبار موظفي الدولة.

الاستعمار والتجزئة

وخلّت التجزئة في الوطن العربي ابتداء من القرن التاسع عشر، واستكملت بعد الحرب العالمية الأولى، فقامت بريطانيا وفرنسا وإيطاليا باقتسام الوطن العربي، وأنشأت الحدود بموجب اتفاقات وضعتها في ما بينها.

وبدأت الحركات العربية التحريرية، وتصدى لها المستعمرون بإقامة إدارات محلية راحوا يوسعونها كلما اشتدت الحركات التحريرية ضراوة.

وما إن انتصرت الحركات التحريرية وبلغت الشعوب العربية مرحلة الحرية والاستقلال حتى وجدت نفسها أمام «حكومات» تطورت، فأصبحت ملكيات وجمهوريات قائمة ضمن الحدود التي وضعها المستعمرون.

وتلك قصة الوحدة العربية القديمة الأصيلة عبر آلاف السنين، ومعها قصة التجزئة والانفصال وعمرها بضع عشرات من السنين.

وهذا يصل بنا إلى خاتمة المطاف في هذه المرحلة التاريخية السريعة. ويتجلى

للقارئ العربي أن الوحدة هي الأصل في حياة الأمة العربية، وأن الوحدة هي تاريخها القديم، وأن التجزئة طارئة صنعها الاستعمار في العصر الحديث.

ومن أجل ذلك كله، فإن دعوة القومية العربية لإقامة الوحدة العربية هي عودة إلى الأصل الأصيل، لا من أجل الرجوع إلى الوراء، ولكن من أجل السير قدماً إلى الأمام.

وهنا يأتي واجب المفكرين العرب، ومنهم الدكتور لويس عوض، بأن يكونوا دعاة للوحدة العربية ونحن ندعوهم أن يدرسوا ما بلغته الجماعة الأوروبية بدولها التسع، وليس لها جامعة تجمعها إلى التطلع إلى قيام أوروبا المتحدة.

وفي حزيران/يونيو القادم ستجري الانتخابات في الجماعة الأوروبية لإنشاء البرلمان الأوروبي الواحد.

وهل من جواب؟

ومن الأجدي والأكرم للدكتور لويس عوض ومن يقول قوله في الأمة العربية، أن يدرسوا هذه التجربة الإنسانية الفريدة التي تشهدها أوروبا في هذه الأيام، وهي تجربة إن أفلحت، ولا بُدَّ لها أن تفلح، ستجعل تاريخ هذه الحقبة المعاصرة في القرن العشرين، تاريخ الوحدة الأوروبية، بعد أن كان القرن التاسع عشر هو تاريخ القوميات.

وفي الختام فإننا نرغب في أن نوجه إلى الدكتور لويس عوض سؤالاً واحداً بعد أن أنكر وجود الأمة العربية والقومية العربية والوحدة العربية، واعتبرها أساطير وخرافات.

سؤالنا الواحد إلى الدكتور لويس عوض ومن يقول قوله: وهل أوروبا قومية واحدة، ووطن واحد، وأمة واحدة؟

فهل من جواب رشيد وسديد؟!

ثالثاً: رأيت القومية العربية

في الإسكندرية

قضية «القومية» التي كتب فيها الدكتور لويس عوض بإسهاب غير ممل، أجاد فيها وما أفاد! فلقد أجاد لأنه لم يترك مرجعاً أجنبياً إلا واعتمده، مترجماً وملخصاً. غير أنه ما أفاد لأنه لم يقدم للأمة العربية في ما كتب مساهمة بناءة مجددة تعود عليها

بالخير في حاضرها ومستقبلها. والعلم يستهدف أولاً وآخرًا النفع العام للمجتمع، وإلا كان لهواً وعبثاً.

وقضية القومية، بمفهومها العام، دون أن ننسبها لأية أمة هي من أهم القضايا السياسية العامة، التي استوردنا أصولها وفروعها، من الفكر الأوروبي، من غير محاولة لأن يكون لنا فيها فكر مبدع خلاق، مع أن التراث العربي مليء بالمراجع والأسانيد التي تؤهل علماءنا لأن يصوغوا للأمة مفهوماً واضحاً جليلاً للقومية بصفة عامة، والقومية العربية على وجه التحديد.

واستراح بعض المفكرين العرب بين يدي العبارة المعروفة «أنا متبع ولست بمبتدع» وراحوا، كلما أثيرت قضية القومية، يهرولون إلى المراجع الغربية، وقواميسها بالذات، يترجمون عنها ويقتبسون ما لذ لهم وطاب، ثم ينتهي الأمر بهم إلى أنهم ينكرون وجود الأمة العربية، ويتنكرون للقومية العربية، ويستنكرون الوحدة العربية، كل ذلك اعتماداً على تعريفات أجنبية، أو مقاييسات لقوالب فكرية أجنبية، كأنما هذه التعريفات قد نزلت من السماء، وكأنما هذه القوالب هي الألواح الأزلية التي لا تمس من قريب أو بعيد.

ومن المؤسف حقاً أن الذي كتبه الدكتور لويس عوض منقول عن تعريفات ومصطلحات المراجع الأوروبية بنصوصها، يقدمها إلى القارئ العربي كما هي من غير إضافة أو ملاحظة أو تعليق، مع أن الدكتور عوض كما يبدو لي من كتاباته «عربي» موهوب يستطيع أن يكون خلاقاً مجيداً، مبدعاً لا مبتدعاً.

وكنت أتمنى على الدكتور عوض وهو يتمتع بثقافة واسعة، أن يدرس ما قاله علماء أوروبا وفلاسفتها عن القومية، وأن يفهمه ويهضمه، ثم يعكف بعد ذلك على دراسة أحوال الأمة العربية ليقدم لنا فهماً مبدعاً لقضية القومية العربية، يبنينا ولا يهدمها، يدفعها إلى الأمام لا إلى الوراء، يعالج مشاكلها ويصف لها الدواء والدواء، ويغري الأجيال العربية الناشئة بالإيمان بها والنضال من أجلها بدلاً من أن يدعوها إلى الكفر بها والانصراف عنها.

ذلك هو دور المفكرين العرب كما يجب أن يكون إزاء القضايا القومية التي تتصل بحاضر الأمة العربية ومستقبلها. وهذا هو بالتحديد الدور الذي يجب أن يضطلع به الدكتور عوض ومن هم في مثل ثقافته الرحبة. أقول ذلك وأمامي العديد من المراجع الأوروبية عن القومية وأنا لا أتحدث الآن عن القومية العربية.

فماذا نجد في هذه المراجع الأوروبية؟

هذه المراجع كلها لا تتحدث عن القومية في إطارها العام ولكنها تتناول مقومات ومبادئ قوميات متعددة: القومية الإنكليزية، القومية الفرنسية، القومية الألمانية، القومية الإيطالية. حتى العلماء الأمريكيين الذين ليست لهم قومية قديمة قد شاركوا في «علم» القومية مع أنهم يعترفون بأنهم مجموعة من أقوام وشعوب لا تزال في «مرحلة الذوبان» (The Melting Pot).

قوميات

هذا مع العلم بأن الفكر الأوروبي السياسي لم يختلف بأكثر مما اختلف حول قضايا القومية وتعريفاتها ومقوماتها، ذاك أن علماء الألمان كانت نظرهم إلى القومية متأثرة بالجنس وصفاء العرق والدماء، وأن ألمانيا فوق الجميع، وأن تحقيق الوحدة الألمانية يجب أن يقوم على أوسع الأرض وأكثر الشعب!

أما العلماء الفرنسيون فقد طعموا القومية بمبادئ الثورة الفرنسية والمنطلقات الفكرية للفيلسوف الفرنسي الكبير جان جاك روسو.

والفرنسيون والألمان أجمعون كتبوا عن القومية وكلّ منهم يتطلع إلى مقاطعتي الألزاس واللورين: هل هما فرنسيتان أم المانيتان؟

وإلى جانب أولئك كان العلماء البريطانيون يفلسفون القومية على «أساس أفكار التوراة على اعتبار أن بريطانيا تمثل إسرائيل القديمة» على حدّ تعبير دائرة المعارف البريطانية^(٢)، والقصد الخفي وراء ذلك هو تبرير الاستعمار باعتباره مهمة مدنية مقدسة!

بل إن الأفكار الفرنسية والبريطانية بصدد القومية كانت وراءها مطامع الدولتين في تفتيت الدولة العثمانية وإنهاء سيطرتها على دول البلقان.

ولا يفوتنا أن نذكر فلسفة السوفييات بشأن القومية والأمية، فإنها تختلف كلّ الاختلاف عن فلسفة العلماء الغربيين أجمعين، وكتابات لينين وستالين في هذا الصدد أشهر من أن تذكر، وكلها وضعت لتأييد عقيدة جديدة نائمة على ما سبقها من أفكار وعقائد.

ولا ننسى العلماء السويسريين، فقد خاضوا غمار الحوار حول مفهوم القومية،

Encyclopedia Britannica, vol. 16.

(٢)

وهؤلاء كغيرهم قد أطلقوا العنان لأبحاثهم ودراساتهم، ليفلسفوا «القومية» بما يصون حيادهم، ويجعلهم في مأمن من الجيران في الحرب والسلام على السواء. وهو حياد يختلف كلية عما دعا إليه الأستاذ توفيق الحكيم.

وأخيراً دخل على عالم الفكر أبحاث ودراسات، لا شرقية ولا غربية، انطلقت من آسيا وأفريقيا، واستمع العالم إلى آراء جديدة حول القومية، من المفكرين اليابانيين والصينيين والهنود، وبخاصة بعد أن تكاثرت الحركات القومية التحريرية، وأصبح لكل قوم قومية خاصة بهم يعبدونها ويقدسونها، كما كان لكل شعب آلهته في عصور الوثنية السحيقة!

والدراسات هذه القديمة والمعاصرة، لم تسقط وحياً من السماء، ولكنها نبتت من الأرض والناس، كانت كلها نابعة من الظروف العامة لكل مجتمع وكل أمة، تماماً كالخطط الاقتصادية تضعها كل دولة حسب بيئتها ومواردها وظروف شعبها.

ومن هنا يمكن القول بأن موضوع «القومية» غير موجود في العلم. فالموجود هو «علم» القوميات، وما أكثرها. ذلك أنه منذ القرن التاسع عشر إلى يومنا هذا نشأت مدارس فكرية متباينة حول موضوع «القومية»، وستنشأ مدارس جديدة مع الزمن. والعلماء أولاً وأخيراً، يتأثرون بالبيئة التي يعيشون فيها، وبنوازع شعوبهم والصراعات التي تموج من حولهم ولا يستطيعون أن يكونوا في معزل عنها. ولا أضرب إلا مثلاً واحداً. هذا المثل هو القومية الأمريكية، فهذه تفجرت منابعها الفكرية من النزوع إلى الفدرالية التي دعا إليها توماس جيفرسون ورفاقه، في خطبهم وكتاباتهم، وحين نقرأها اليوم نشعر أنها لا تزال ساخنة بعد أن انقضى عليها ما يقرب من مائتي عام وهي المعروفة بالفدرالية (The Federalist).

ولست أريد أن أذهب بعيداً في تصنيف «القوميات» وسرد مدارسها الفكرية والبحث عن مناهجها. ويكفي أن نقول للدكتور عوض: إنه لا يوجد مفهوم واحد للقومية بل إن هناك عشرات من المفاهيم والتعاريف، بعدد القوميات الممثلة في الأمم المتحدة، والجل على الجرار!

إن «علم القومية» إذا جاز لنا هذا التعبير، ليس كعلم الحساب والجبر، يقوم على الأرقام، وهذا لا يستطيع أحد أن يلعب به كما يشاء. ذلك أن القومية قد أصبحت تئن من تصارع الاجتهادات، بل والشطحات، كشطحات الصوفية وأشد هولاً وويلاً.

وفي أجمل الصور وأروعها فقد أصبحت القومية أشبه ما تكون بمعزوفات الجاز الصاخبة، وكل يغني على ليله. ولست أدري لماذا لا يكون للدكتور عوض معزوفته

وليلاه، وهو قادر أن يجيد ويبدع. ولماذا يقصر جهده أن يعزف لنا المعزوفات الغربية دون سواها؟

وكان على الدكتور عوض، وهو يروح ويغدو بين المراجع الغربية في تعريف القومية، أن يدرك أن القومية ليست من علوم الفلك التي لا تخضع إلا للمراصد والحساب. فالقومية هي من شؤون الأرض والناس، من شؤون البشر على هذه الأرض نستوحىها من حاجاتهم وإراداتهم وأشواقهم الوجدانية. والقومية ليست كعلم الطب الواحد في كل دولة وعند كل شعب، ولكن القومية نظرة حرة طليقة تعكس حاجات كل أمة ورغباتها. ولكل أمة أن تنظر إلى القومية كما تشاء وباب الاجتهاد مفتوح لكل مجتهد، والفكر ليس حكراً على الفلاسفة الأوروبيين وحدهم، وقد انتهى عهد الاستعمار في العالم العربي، وأصبح من الواجب أن يكون للأمة العربية فلسفتها الخاصة ومفهومها الخاص «للقومية» كما فعلت وتفعل الأمم كلها.

وقد قرأت بالأمس فصلاً «مطولاً عن القومية» في دائرة «معارف العلوم الاجتماعية» بالإنكليزية، طبعة مكميلان، فرأيت في تعاريفها المتعددة المتباينة ما تنوء به الذاكرة، ناهيك بتفاوت الأثر في مقوماتها: اللغة، الدين، التاريخ، الإرادة العامة، التراث الشعبي، المصالح المشتركة، العرق والجنس، والأحاسيس والمشاعر. وكل مدرسة فكرية تتركز على واحد من المقومات دون الآخر، ولكل مدرسة قواعدها تفكيراً وتحليلاً وتطبيقاً.

ومن «دائرة المعارف» (Encyclopedia of Social Sciences) مددت يدي إلى الخزانة المجاورة في مكتبتي المتواضعة، فوجدت ثلاثة مراجع متخصصة في القومية وهي:

E. H. Carr, *Nationalism and After*.

H. Kohn, *The Idea of Nationalism*.

C. J. H. Hays, *The Historical Evolution of Nationalism*.

والقارئ لهذه المراجع يخلص إلى مفارقة لطيفة هي أن مراجع «القومية» أشبه ما تكون بصيدلية كبرى فيها كل شيء من المضادات الحيوية، إلى الفيتامينات، إلى المخدرات والمنومات، إلى السموم القاتلات. وليحذر الطبيب المعالج أن يمد يده خطأ إلى جناح السموم، فيقتل مريضه، ويرمجه من الأرق والمغص وسائر الأوجاع! فذلك علاج مضمون النتائج!

وإنه لما يثير العجب حقاً أن الدكتور لويس عوض لا يشير في دراساته إلى هذا التنوع والتعدد في مفاهيم القومية ومقوماتها، ولكنه يقتصر على اقتباس مفهوم واحد دون سواه، هو نوع من المفهوم الكلاسيكي الغربي، كأنما القومية عنده «وحدانية» ليس علينا إلا أن نركع لها ونسجد!

وإنه ليدولي، وأرجو أن لا أكون ظالماً أو متعسفاً، أن الدكتور عوض، حين يدخل إلى مكتبته التي يشير إليها كثيراً، يدخلها وهو يبحث عن «عمد مسبق بالإصرار» بأن يجد في هذا الكتاب أو ذاك، شذرات تؤيد أفكاراً مقررّة سلفاً في ذهنه. ثم يخرج على الناس هذه المقالات المليئة بالمقتبسات والشواهد. وبقيناً أنه لا يعجزه أن يجد ما يريد، فإن كتب «القوميات» فيها الناسخ والمنسوخ، والراجح والمرجوح، وفيها الأمية والقومية، والشعبوية والعرقية كل ذلك جنباً إلى جنب. واختر لنفسك ما يحلو!

ومن هنا فإننا نأخذ على الدكتور عوض، هذا المثقف العربي الذكي، أنه لم يقدم لنا عملاً أصيلاً، عملاً أعظم من النقل والترجمة، أنه لم يقدم لنا مفهوماً شاملاً في القومية العربية نابعاً من تراث الأمة العربية، دارساً لحاضرها، ومتطلعاً إلى مستقبلها، كما فعل المفكرون الآخرون في المشرق والمغرب.

ولا شكّ عندي، أنه لو أقدم الدكتور عوض وأمثاله من المفكرين على مثل هذه الخطوة البناء فإنه سيجد في تراث الأمة العربية ومواقعها الاستراتيجية ومواردها العظمى، ما يؤهله لأن يضع لنا فلسفة في القومية، تضيء الطريق لأجيالنا الصاعدة والوافدة، تقودهم إلى الإيمان بذاتهم وقوميتهم ووحدتهم، بدلاً من أن يتركوا خياراً ضياعاً، مطروحين على قارعة الطريق!

وليت الدكتور عوض ينصرف إلى هذا الجهد البناء بدلاً من أن يحتجّ على المناهج الدراسية في مصر لأنها تحتوي فصولاً عن التاريخ العربي وبطولات صلاح الدين وطارق بن زياد ومن إليهما. كأنما أصبحت هذه المفاخر الإنسانية وصمة عار في وجه الزمان!

الأحلام والحالمون

إن الدكتور عوض يبرر مواقفه هذه، بصراحة وجرأة، لا يحمدها عليها، بأنه يرى في ذلك كله أساطير سياسية ومراهقات صبيانية. وإن تحدث عنها الرجال والكهول فهي أحلام يقظة لا أكثر ولا أقل!!

ولو أن الدكتور عوض قد وقف بعض الشيء عند تاريخ الحركات القومية، قبل

أن يكتب مقالته الطويلة عن القومية، بل لو أنه أعار ضميره ووجدانه قليلاً لما عانته الشعوب المناضلة من آلام وتضحيات وما انتهت إليه من نصر مؤزر، لرجع إلى الصواب، ولأدرك أن تلك الحركات التحريرية كانت في بدايتها أحلاماً نبيلة أصيلة، وأن أبطالها هم أعظم الحالمين في التاريخ، وأن عزائمهم الصابرة قد نقلت أحلامهم إلى دنيا الواقع والحقيقة.

وما لنا نذهب بعيداً. لماذا لا نقف قليلاً أمام الأمم المتحدة أمام محراب عالميتها المعاصرة، فلقد شهدنا هذه المنظمة يوم مولدها مؤلفة من قرابة (٥٠) عضواً. وها هي الآن تقترب من المائة والخمسين عضواً، فمن هؤلاء الذين انفتحت لهم أبواب الأمم المتحدة على مصراعيها، بأيديهم المضرجة بكفاحهم، ودخلوها وهم يحملون أعلام الحرية والاستقلال؟

هؤلاء هم الحالمون الكبار الذين يرى الدكتور عوض أنهم بدأوا حياتهم القومية بأحلام اليقظة، تداعب أجفانهم الرومانسية السابحة في عوالم الخيال. ولو أنه عاصرهم في المراحل الأولى من نضالهم، ما كتب عنهم ما يكتبه عن القومية العربية في هذه الأيام. وقد فات الدكتور عوض أن أعظم الإنجازات الإنسانية في التاريخ قد بدأت في رؤوس الحالمين.

القومية العربية ومقوماتها

والأمة العربية التي تملك من مقومات القومية كُلاً عناصرها، ومن أسباب القدرة كُلاً مصادرها، لا ينقصها في الوقت الحاضر بالذات إلا الحالمون، القادة المفكرون، من الذين يبعثون في الأمة روح الإحساس بذاتها، وكرامتها، وقدرتها حتى تعبر هذه المحنة الكبرى التي ألمت بها. فقادة العالم ومفكروه، بل أنبيأؤه ومرسلوه، هم الحالمون الأفاضل، عبر التاريخ في كُلاً عصوره، أعطوا البشرية أروع العطاء وأغنائه، ولم يكونوا يملكون حين بدأوا دعوتهم إلا أحلامهم وإيمانهم وصبرهم.

والقومية العربية، تدعو في هذه الأيام أكثر من أي وقت، الحالمين، القادة المفكرين، أن ينشروا على الناس أحلامهم، وليكن الدكتور عوض واحداً منهم، إذا اختار: القومية العربية لا تعيش في فراغ. إنها غنية بكل المقومات المعروفة: اللغة، التاريخ، القيم الروحية، الأشواق والأحاسيس الوجدانية، ولا أحسب أن الدكتور عوض يستطيع أن يُنكر وجود هذه المقومات في حياة هؤلاء المائة والعشرين مليوناً من البشر الذين بسطهم الله على هذه الرقعة العجيبة من الدنيا من المحيط إلى

الخليج، بكل ما فيها من ثروات فريدة، ومواقع مهمة، قلّ أن يضاهيها موقع آخر في العالم بأسره!

ولنأخذ موضوع اللغة مثلاً، وهو واحد من أهم المقومات، ويكفي هنا أن أشير إلى أهمية اللغة في ما قاله محمد بن عبد الله (ﷺ) حين أعلن في المدينة المنورة أساس العروبة بقوله: «ليست العربية بأحدكم من أب ولا أم وإنما هي باللسان، فمن تكلم العربية فهو عربي»، وهو بذلك قد استبعد الأبوة والأمومة، وجعل اللغة مكانة الصدارة في مقياس العروبة.

ويأتي بعد ذلك الجاحظ، أحد عمالقة الفكر العربي (٧٧٥ - ٨٦٨) فقد سرد مقومات القومية قبل أن يتكلم فيها الفلاسفة الغربيون بقرون. ولينظر القارئ في هذه الكلمات المنتقاة بوضوحها وسلاستها، حين يقول: «إن الاستواء في التربة واللغة والشمائل والهمة والأنفة والحمية والأخلاق والسجية، (كُلّ ذلك) يقوم مقام الولادة والأرحام». وليست هذه من مترادف الكلام فكلّ كلمة لها معناها ومدلولها في إطار القومية، استبعد فيها الأرحام والولادة، جاعلاً المقومات الأخرى فوق كلّ اعتبار.

وإن المرء ليحسب وهو يقرأ هذه الكلمات، أن الجاحظ قد بعث من مرقد ليردّ على الدكتور لويس عوض وليعلمه شيئاً عن القومية العربية. فقد أوجز الجاحظ في كلمات ما بسطه العلماء في مجلدات!

وبعد الجاحظ، نقرأ لأبي تمام الشاعر العربي الكبير (٨٠٤ - ٨٥٠)، نقرأ له بيتين من الشعر فيهما خلاصة مجلدين، وهو يستبعد العرقية والعنصرية ويضع محلها الأرض الواحدة واللغة والتراث؛ فيقول:

إن يختلف ماء الحياة فمأونا عذب تحدر من غمام واحد
أو يختلف نسب يؤلف بيننا أدب أقمناه مقام الوالد
أما المتنبي شاعر العصور والدهور فقد ركز على الذكريات التي تشدّ المرء إلى الوطن فقال:

بلاد بها نيطت عليّ تمائمي وأول أرض مس جلدي تراها
ويقول شاعر آخر تعشق الوطن لذاته لا لصفاته، كائناً ما كان فراح يقول:
ويستحسنون أرضاً لا هواء بها ولا مأوها عذب ولكنها وطن

وما أكثر هذه الاستشهادات في تراثنا العربي، وكُلّ ما نرجوه من الدكتور عوض وأمثاله أن يقرأها كما يقرأ المراجع الأجنبية. ولا بأس أن أحيله إلى كتاب المنازل والديار الذي وضعه الشاعر الفارس الأمير أسامة بن منقذ، فقد جمع فيه ما قاله العرب عن الوطن نثراً وشعراً، ويقيني أن الدكتور عوض سيجد في هذا الكتاب وفي غيره من كتب التراث العربي زاداً ضخماً يعينه ويغنيه: يعينه في وضع دراسة أصيلة عن القومية العربية، ويغنيه عن الفكر الأوروبي الذي استهدف في جملة ما استهدف، أن تكون أقدام أوروبا فوق رؤوس الجميع!

لا قومية ولا أمة ولا وطن

بقيت نقطة مهمة، بل نقطة خطيرة لا يصحّ السكوت عليها، تلك هي أنّه نهانا «أن نتكلم اليوم عن الأمة العربية وعن الوطن العربي إلا بعد زوال الحدود السياسية داخل العالم العربي وقيام الدولة المركزية الواحدة التي يحكمها دستور واحد وقوانين واحدة تكون صاحبة سيادة لا تتجزأ على كُّلّ أراضيها وكُلّ مواطنيها. فأول مظهر من مظاهر القومية العربية ظهور الدولة المركزية الموحدة صاحبة الولاية التي لا رجعة فيها على بلاد العالم العربي. وقبل هذا لا مجال للكلام، بأي معنى علمي وبأي معنى رسمي عن الأمة العربية وعن الوطن العربي!»

ويشكو الدكتور عوض بعد ذلك ما يردّ عن القومية العربية في المؤلفات، وما يدرّس في المدارس، وما يصدر في أجهزة الإعلام، وما يردّ في الخطب السياسية والمراسلات الدبلوماسية، وما يتمّ من الأبحاث الجامعية. يشكو الدكتور من كُّلّ ذلك ليقول «ونحن نتكلم كأن هناك قومية عربية فعلاً. وكأن هناك أمة عربية فعلاً وكأن هناك وطناً عربياً فعلاً!»

وهكذا ينكر الدكتور عوض، بكل بساطة وبجرة قلم، ينكر وجود القومية العربية، والأمة العربية والوطن العربي. مع أن الدنيا بأسرها، باستثناء الدكتور عوض، والدكتور عوض وحده، تعترف بوجود القومية والوطن والأمة. ولا أعرف أحداً غير الدكتور عوض يحكم على الوجود بعدم الوجود!

ولعل محور الخطأ الذي وقع فيه الدكتور عوض إلى القاع، هو أنّه ربط «الدولة» بالوطن والأمة والقومية. وهذا الخطأ الفادح كنا نربأً بالدكتور عوض أن يقع فيه، فقد خلط الدكتور عوض الدولة بالقومية. فالدولة شيء والقومية شيء آخر. فالقومية ببساطة هي الرابطة الوجدانية التي تجمع الأمة الواحدة، والدولة هي الأداة الكبرى التي تحقق للأمة أهدافها وتبرز شخصيتها. وكثيراً ما تنشأ القومية أولاً ثم تنشأ الدولة

بعد ذلك ، تعبيراً عنها وتجسيداً لإرادتها وانطلاقاً لحركتها. ولا أظن أن الدكتور عوض يجهل حالات كثيرة نجد فيها قوميات ولا دولة لها. ومن ذلك أن كُـلَّ الشعوب ذات القوميات المتعددة والتي كانت في قبضة الاستعمار، كانت موجودة، ولم تكن لها دولة ولا حكومة بالمعنى المحدد. كانت لها قومية، ولها وطن، ولكن لم تكن لها دولة. ولم توجد الدولة إلا بعد أن نهضت القومية والأمة والوطن لتحقيق الاستقلال وقيام الدولة. ولقد كان تاريخ القرن التاسع عشر، وهو عصر القوميات، هو تاريخ شعوب لم تكن لها دولة فناضلت وناضلت حتى ظفرت بالدولة، أخيراً، واكتملت الصورة بعد ذلك فرأينا الوطن والأمة والقومية، ثم جاءت الدولة تاجاً على رأس ذلك كُلِّه.

إن وقائع التاريخ لتسأل الدكتور عوض صائحة بأعلى صوتها: وماذا يقول عن الهند وإندونيسيا واليونان قبل الدولة وقبل استقلالها؟ ألم تكن موجودة؟ ألم يكن لها وطن؟ ألم تكن فيها أمة؟

ولنأخذ مثلاً بارزاً حتى يراه الدكتور عوض بأم عينه: العملاق الأمريكي، ماذا كان قبل الاستقلال عن بريطانيا وقبل قيام الدولة الأمريكية. لقد كان على تلك القارة الوطن الأمريكي والشعب الأمريكي والقومية الأمريكية. فلماذا ينكر الدكتور عوض وجود ذلك كُلِّه على الأمة العربية؟

نحن مستعدون لأن نسجد على الأرض تحت قدمي الدولة الوجودية التي أشار إليها الدكتور عوض في حديثه، ولكن لماذا ينهانا عن الكلام عن الأمة والوطن والقومية إلا بعد أن تزول الحدود السياسية؟

إذا كان الدكتور عوض يشكو من هذه الحدود، فنحن نحیی شكواه، ولكن هذه الحدود لا تزول بالسكوت عليها، وإن الكلام عنها هو أول مراحل النضال لإزالتها. وإن الواجب القومي يطالبنا بأن نتكلم ونناضل اليوم وكُلَّ يوم لتزول جميع الحدود السياسية ويحل محلها «من المحيط إلى الخليج»، حتى يصبح الوطن العربي ساحة واحدة لكُلِّ مواطن عربي.

وقبل الدكتور عوض، صاح شاعر النيل حافظ إبراهيم، غاضباً على الإنكليز حين قال:

يا قوم لا تتكلموا.. إن الكلام محرّم.

ولكنه كان يشير بذلك إلى ما يريده الإنكليز من الشعب المصري: الصمت والسكوت على الإنكليز!

فكيف يطالبنا الدكتور أن لا نتكلم عن الأمة قبل أن تزول الحدود وتقوم الدولة؟

ولو أن «أبو الهول» الصامت أبد الدهر قد استمع إلى كلام الدكتور عوض وهو يطالبنا بأن نسكت ونعتصم بالصمت إلى جوار «أبو الهول» لسقط استكباراً واستنكاراً.

الدولة المركزية

ثم إن الدكتور عوض يسوقنا إلى خطأ أكبر، لا أحسب أنه يجد مرجعاً علمياً يؤيده فيه، رغمًا عن تناقض المؤلفات العامة في هذا الشأن. فهو يشترط قيام «الدولة المركزية الواحدة التي يحكمها دستور واحد، وقوانين واحدة تكون صاحبة سيادة لا تتجزأ على كل أراضيها وكل مواطنيها قبل أن نتكلم عن الأمة العربية والوطن العربي»، وهذه عبارته بألفاظها.

هل نصبح كأهل الكهف

وهذا تصميم بالغ الخطورة، فإنه يفرض على القادة والمفكرين العرب أن يذهبوا إلى كهف أصحاب الكهف ولا يخرجوا منه إلا حين تقوم هذه الدولة المركزية ذات السيادة الواحدة على الوطن أجمع وعلى المواطنين أجمعين. وغفوة أهل الكهف لن تحقق سيادة ولا دولة. وإن قيام الدولة الواحدة مقام الاثنتين والعشرين المنبسطة على الأرض العربية، يحتاج إلى توعية وثقيف وتنظيم. وبكلمة أدق إلى نضال رشيد، ومن لهذه المهمة الجليلة غير المفكرين والأحرار والبواسل.

ثم ما معنى هذا التعبير «الدولة المركزية» الذي يطلقه الدكتور عوض مرسلًا؟ سؤال نحب أن نسمع له جواباً من صاحب هذه المقولات نفسه ومن يردد مقولاته.

إذا كان يقصد دولة واحدة موحدة اندماجية، فإن القومية العربية لا تدعو إلى ذلك، وسنعالج هذا الموضوع في فصل خاص. ومثل هذه الدولة لا تصلح للأمة العربية. وهذا العصر ليس عصر الدولة الاندماجية المركزية. والاتجاه الدولي في هذه الأيام يسير نحو نظام السلطات المحلية واللامركزية.

ولكن الحكومة المركزية التي ندعو إليها هي الحكومة الفدرالية، التي تمارس سلطات محددة معينة على الوطن أجمع وعلى المواطنين أجمعين.

ثم يمضي الدكتور عوض بعد ذلك ليقول كلمة حق وهو يريد بها الباطل. ففي تضاعيف حديثه يقفز إلى موضوع الفلسطينيين ليتخذ منه ركيزة لإطلاق النار على القومية العربية. فهو يقول ولتدبر كلماته :

كلمة حق يراد بها باطل

«إن كل بلد عربي يعامل مَنْ فيه من الفلسطينيين معاملة الضيوف الأجانب. ولو كنا جميعاً عرباً حقاً ولو كانت هناك قومية عربية حقاً فلِمَ هذا الإصرار على حجب صفة المواطنة عن الفلسطينيين في كل بلد يعيشون فيه ضيوفاً وكأنهم أقلية قومية مستقلة في كل وطن عربي يعيشون فيه؟».

وإن المنطق السليم ليصبح في وجه الدكتور عوض معلناً: أن المقدمة صحيحة ولكن النتيجة باطلة، وواضح أن الدكتور عوض يريد أن يندد بالقومية العربية عن طريق مأساة الفلسطينيين، وظروف حياتهم في الوطن العربي. وهذا الكلام أشبه ما يكون بمنطق إسرائيل التي ما فتئت تدعو الدول العربية على الدوام، إلى توطين اللاجئين في الوطن العربي، وتنادي بأعلى صوتها: «أليسوا إخوانكم في القومية؟!» والحقيقة المعروفة أن حجب المواطنة العربية عن اللاجئين الفلسطينيين هو جزء من الاستراتيجية الفلسطينية، من أجل الحفاظ على الشخصية الفلسطينية وتمكينها من الصمود في ميدان النضال في وجه إسرائيل والحركة الصهيونية.

ولكن المشكلة الأساسية، وكان من الأكرم والأشجع للدكتور عوض أن يثيرها في هذا الصدد، هي المواطنة العربية للمواطنين العرب. ولنترك موضوع اللاجئين الفلسطينيين جانباً فذلك موضوع له ملابساته ومضاعفاته.

المواطنة العربية

ولقد كان الأجدر بالدكتور عوض أن يبادر إلى نجدة المواطنين العرب في وطنهم استناداً إلى مقومات القومية العربية وحقائقها.

إن المشكلة التي تنتظر الحل هي الاعتراف لكل عربي بالمواطنة العربية في الوطن العربي، وليست المشكلة منح هذه المواطنة للاجئين الفلسطينيين.

المشكلة الكبرى تتصل بحياة المائة والعشرين مليون عربي المحرومين من المواطنة العربية العامة وليست مشكلة الثلاثة ملايين فلسطيني.

إن الأمة العربية تتمتع بالمواطنة الإقليمية. والعربي مواطن في قطره وكفى. ولكنه لا شيء في الوطن العربي الكبير. وهذا ما يجب أن يغضب له الدكتور عوض. ونحن معه في هذا الغضب. وهنا يأتي دور الدكتور عوض وغيره من المفكرين العرب ليظفروا للعربي بحقوقه العربية كاملة غير منقوصة.

والباطل المحزن في كلام الدكتور عوض أنه يقول «لو كنا عرباً، ولو كانت

هناك قومية عربية حقاً لما فعلنا ما نفعل بالفلسطينيين»، وهو في الواقع يريد أن يكفر القارئ العربي بالعروبة لأنه يريد أن يعكس المعادلة فتصبح «وبما أننا نفعل ذلك بالفلسطينيين فلسنا عرباً ولا توجد قومية عربية»!

ولكن العروبة لا يمكن أن نحكم عليها بسلوك الحكم العربي المعاصر ولا بالقوانين والأنظمة السائدة في الوطن العربي، وليس من الإنصاف أن نظلم القومية العربية ونحملها مسؤولية مظاهر التجزئة وأوضاع الانفصال التي تسود الوطن العربي في هذه الحقبة من التاريخ الحديث.

إن هذه الحقبة الانفصالية القائمة لها تاريخها وأسبابها والموضوع يحتاج إلى كتاب شامل لدراساتها، والقومية العربية ليست مسؤولية عن هذه الحقبة فهي لم تصنعها. ولم تصنعها الأمة العربية. لقد فُرضت عليها وهي قائمة بقوة الاستمرار وفي ظروف نوع الحكم العربي المعاصر. وكُل ذلك إلى زوال. وسيأتي حتماً الزمن الذي تستطيع فيه القومية العربية أن تعبر عن طموحاتها وطموحات أبنائها.

وعلى كُل حال فإن مظاهر التجزئة هذه هي مرحلة انتقالية وليست من طبيعة الحياة العربية ولا جزءاً من تاريخها الوجداني الطويل. وأريد أن أقتصر على نماذج وشواهد سريعة تشير إلى معالم الوحدة لا إلى معالم التجزئة في الوطن العربي، بل وتؤكد أن المواطن العربي كان على الدوام يعيش في الوطن العربي في أقطار وأمصار، وليس للمواطنة العربية من حدود. والتراث العربي غني بالأمثلة على ذلك. وسأقتصر منها على مصر، فما كان يجري فيها يجري في دمشق وبغداد ومكة وسائر حواضر العرب.

نماذج قومية رائعة

والإمام الشافعي هو مثلاً الأول. إنه من أبناء غزة من أعمال فلسطين هاجر منها صغيراً وطاف في أرجاء العالم العربي طلباً للعلم، حيث وجد العلماء والشيوخ فتلقى عنهم علوم الدين والدنيا، وعاش في مواطن العربية العظيمة في الحجاز ثم استقر به النوى في القاهرة وعاش حياته كلها فيها يفقه الناس في أمور دينهم في جامع عمرو بن العاص ومات فيها وفيها دفن وضريحه من معالم القاهرة الكبرى، وتفصيل سيرته وحياته تنبئ عن المواطنة العربية في الوطن العربي أجمع وأصبحت حياته جزءاً من تاريخ مصر بالذات وفي تراثها وثقافتها. وهو فلسطيني المولد.

المثل الثاني: فلسطيني آخر هو الشيخ مرعي الكرمي من طولكرم من أعمال

فلسطين، تولى مشيخة الأزهر في القاهرة وكان شيخاً لكثير من العلماء المرموقين في العالم العربي، ولم يقل أحد في مصر أن الشيخ الكرمي هو غريب عن مصر.

يجد القارئ العربي في مراجع التراث العربي، وبخاصة طبقات الشعراء والأدباء والفقهاء أسماء فلسطينية تعدّ بالمئات ممن أقاموا في مصر وتولوا مناصب كبرى في الدولة.

والمثل الثالث: هو ابن خلدون اللاجئ الأندلسي، تولى مناصب وزارية كبرى في المغرب العربي ثم رحل إلى القاهرة وأصبح قاضي قضاة المالكية ودخل في مجادلات ومشادات مع عدد من علمائها، ثم وقع عليه الاختيار ليكون في سفارة لدى التتار حين احتلوا دمشق، ولعلها أضخم سفارة في التاريخ سرد ابن خلدون تفاصيلها في كتابه التعريف بابن خلدون. وابن خلدون مارس المواطنة العربية في الوطن العربي بأسره، ليكون في ما بعد من أعظم علماء الاجتماع في العالم. ولم يقل أحد أنه كان ضيفاً في مصر أو أجنبياً عنها ولا أن مصر هي وطنه الثاني، وهو التعبير الشائع في هذه الأيام!

المثل الرابع: هو المقرئ. لبناني من حيّ المقارزة في بعلبك ومنها اسمه الشهير، وهو شيخ مؤرخي مصر أقام فيها كل حياته وترك للأمة العربية مؤلفات رائعة في التاريخ، ولم نجد في كتبه أو في كتب الذين ترجحوا له أنه كان غريباً في مصر فقد عاش حياته كأبي مصري آخر سواء بسواء.

والمثل الخامس: وهو مجموعة نماذج يجدها المرء في الإسكندرية وشواطئها في أشهر معالمها، والكثيرون يمرون بها والقليلون يعرفون أسباب أسمائها. إنها أسماء معالم ولكنها في الأصل أسماء أعلام في الفكر العربي. فهذا شاطئ سيدي بشر وذلك شاطئ سيدي جابر وبعدهما شاطئ الشاطبي: سيدي بشر، وسيدي جابر والشاطبي هؤلاء من أكبر علماء الأندلس نزلوا في الإسكندرية سهلاً وأهلاً وسميت هذه المواقع بأسمائهم تبركاً قبل سبعمائة عام ويزيد. ولم يقل أحد أنهم أغراب أو أجانب ولكنهم يعيشون في ضمير مصر ووجدانها إلى أن يرث الله الأرض ومن عليها.

ومع هؤلاء الأندلسيين يجب أن نضيف أبا العباس المرسى صاحب المسجد الشهير باسمه، فهو كذلك من مواليد الأندلس ومن فقهاء المالكية العظام وله منزلة مرموقة عند الشعب المصري.

ولسنا ننسى ونحن نذكر هؤلاء الأعلام البطل المجاهد المتصوف والمربي السيد أحمد البدوي من أهل المغرب، لم يترك قطراً عربياً إلا وأقام فيه ثم انتهى به المطاف في

مدينة طنطا حيث قضى بقية عمره يدعو إلى الفضيلة وجهاد النفس وضريحه في طنطا تزوره الجماهير من أقاصي الصعيد ومن البلاد العربية.

ولسنا نطيل فإن تاريخ مصر وكلّ حاضرة عربية معها هو تاريخ آلاف العلماء والأدباء والقراء والأطباء اتخذوا الوطن العربي الكبير داراً لهم ينتقلون في أرجائه ويتولون القضاء والإفتاء والتدريس والوزارة لا فرق بين حجازي ولا عراقي ولا مغربي، كلهم سواء، كلهم مواطنون في الوطن العربي الواحد.

إن وراء هذا الإيجاز تاريخاً ضخماً مسهباً إذا دل على شيء فإنما يدل على أن القومية العربية قد تجسدت بأكمل صورها وأكرم معانيها عبر قرون متعاقبة، وأن التجزئة القائمة الآن واحتجاب المواطنة العربية العامة هي أعراض طارئة لا بُدَّ من أن تزول وهي زائلة لا محالة.

وإذا كان الدكتور عوض، وهو ابن القاهرة وهي غنية بأمثال هذه الشواهد، لا يزال ينكر وجود القومية العربية، فليذهب يوماً إلى الإسكندرية.

لقد رأيت القومية العربية في الإسكندرية حية نابضة وكلّ حواضر العرب حالها حال الإسكندرية.

المراجع

١ - العربية

كتاب

صايغ، أنيس (معد). يوميات هرتزل. ترجمة هيلدا شعبان صايغ. ط ٢. بيروت: منظمة التحرير الفلسطينية، ١٩٧٣. (سلسلة كتب فلسطينية؛ ١٠)

دوريات

الرأي العام (الأردن): ١٩٧٨/١١/٢٢.
الرأي العام (الكويت): ١٩٧٨/١١/٢٢.
السياسة الدولية (القاهرة): العدد ٥٠، كانون الثاني/يناير ١٩٧٨.
القاهرة: ١٩٧٧/١١/٢.

٢ - الأجنبية

Books

Encyclopedia Britannica.

Tarshish, Allan. *Not by Power; the Story of the Growth of Judaism*. New York: Bookman Associates, [n. d.].

Lenczowski, George. *The Middle East in World Affairs*. 4th ed. Ithaca, NY: Cornell University Press, 1980.

Weizmann, Chaim. *Trial and Error; the Autobiography of Chaim Weizmann*.

Periodical

Times: 24/5/1917.

خرافات يهودية

٣٤٠١ / ١٤



مركز

دراسات الوحدة العربية

لجنة تخليد ذكرى

المجاهد أحمد الشقيري

خرافات يهودية

أحمد الشقيريⁿ

(*) صدر هذا الكتاب في عمّان: الدستور التجاري، ١٩٨٠.

المحتويات^(*)

٧	تمهيد
٩	الفصل الأول : لستم أبناء إبراهيم . . أنتم أبناء إبليس
٢٧	الفصل الثاني : إسرائيل يصارع الرب
٤١	الفصل الثالث : وأين أهل الراين . . من أهل الأردن؟
٥٧	الفصل الرابع : أكبر حملة سلب في التاريخ يقتربها بنو إسرائيل في مصر
٧٣	الفصل الخامس : التمييز العنصري . . والربا والصرافة . . والتسلط . . والاستعباد . . في صميم الدين اليهودي
٨٧	الفصل السادس : يا موسى لا تعبر الأردن لأنك عصيتني وختنتي
١٠٣	الفصل السابع : جفف النهر . . وأوقف الشمس والقمر ولكنه ما انتصر
١١٧	الفصل الثامن : الخلاص خلاص من اليهود والحل هو الجلاء
١٢١	الفصل التاسع : قضاة إسرائيل المجرمون . . من ابن زانية . . إلى قاطع طريق . . إلى قاتل الأخوة السبعين

(*) لقد اعتمدنا في هذا الكتاب، أحمد الشقيري: الأعمال الكاملة، ترقيمين: الترقيم الأول في وسط ذيل الصفحة، وهو يشير إلى رقم الصفحة في الكتاب الواحد ضمن المجلد، ولكل كتاب من الكتب في الأعمال الكاملة ترقيم خاص بعدد صفحاته. والترقيم الثاني في يسار ذيل الصفحة، وهو يشير إلى الرقم المتسلسل التصاعدي في المجموعة؛ وقد سبق هذا الرقم التسلسلي رقم أحادي مقترن بعلامة (/)، وهو يشير إلى رقم تسلسل كل كتاب من الكتب المتضمنة في الأعمال الكاملة.

١٣١	الفصل العاشر : ملك الدولة الإسرائيلية لاجئ في أرض الفلسطينيين والإسرائيليون يهربون من مدنها ويسكنها الفلسطينيون
١٤١	الفصل الحادي عشر : النبي الزاني والنازي . . من هو؟
١٥١	الفصل الثاني عشر : الشقيقتان تحملان سيفاً من أبيهما النبي
١٥٩	الفصل الثالث عشر : هؤلاء هم اليهود وهذه مملكتهم
١٧١	الفصل الرابع عشر : كانت يداً بريطانية ثم أمريكية ولم تكن إسرائيلية أبداً ...
١٨٣	الفصل الخامس عشر : عروبة القدس . . الحفائر والمقابر والتوراة . . .
٢١٩	المراجع كلها تدين بيغن

تمهيد

كتاب «خرافات يهودية» هو الجزء الأول من آخر مؤلف وضعه المرحوم أحمد الشقيري بعنوان «خرافات يهودية . . . وجهالات عربية»، ولم يمتد به العمر ليتم الجزء الثاني منه وينشره كاملاً. وقد ظلّ الجزء الأول هذا بين يدي فقيدنا في مرضه الأخير وهو حريص على مراجعته وتنقيحه.

لقد آثرنا نشر هذا الكتاب أملاً في تعميم الفائدة منه، وعملاً بوصية فقيدنا التي جاء فيها « . . . حرصت كلّ أيام حياتي أن أترك لأمتي ميراثاً من الرأي والجهل في سبيل قضايا القومية وشؤوننا العامة. وقد هياً الله لي، في سبيل هذا القصد، مجالاً رحباً من التأليف والترجمة والخطب والمقالات . . . أما موضوع كتبي وأوراقني فإنني أدعو أبنائي وجميع أصدقائي في الوطن العربي أن يراجعوا هذه الكتب بالتصحيح والتنقيح».

جرت عادة فقيدنا على أن يكتب المقدمة لمؤلفاته في آخر مراحل الطباعة لكي يضمنها ما يرى من متغيرات مهمة قد تطرأ؛ لذا فإن هذا الكتاب يخلو من مقدمة بقلم مؤلفه الراحل.

عمان ١٩٨١

أسرة أحمد الشقيري

الفصل الأول

لستم أبناء إبراهيم.. أنتم أبناء إبليس

من كلام السيد المسيح إلى اليهود

في اليوم التاسع من شهر تشرين الثاني/نوفمبر من العام ١٩٧٧، أطلق الرئيس السادات من مجلس الشعب المصري مبادرته الشهيرة، ولا حاجة بنا أن نذكر تفاصيلها؛ فقد نقلتها الأقمار الصناعية وأجهزة الإعلام العالمية إلى جميع أرجاء العالم، وكذلك فإنه لا حاجة بنا أن نخوض في تحليلها وتقييمها، فإن الحكم العادل بشأنها موكول إلى نهايتها، وما أعظم أسلافنا القدامى حين قالوا: الأمور بخواتيمها. وهذا هو أعف ما يقال بشأن هذه المبادرة، وكفى!

غير أن هذه المبادرة قد فجرت مبادرات إسرائيلية ضخمة، في مجال الإعلام والسياسة معاً، وراح العالم يصغي إلى مهرجانات خطابية، عربية وإسرائيلية، حيثُ يدلي كُل فريق بمطالبه ودعاواه، شارحاً أسانيده وحُججه.

وجاءت أولى المبادرات الإسرائيلية، في اليوم الحادي عشر من شهر تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٧٧، مباشرة بعد يومين من مبادرة الرئيس السادات، وكانت لا تزال ساخنة، تعوج وتموج في أرجاء العالم الفسيح... وكأنما كانت إسرائيل على موعد مع مبادرة القاهرة ساعة بساعة.

ففي عشية ذلك اليوم، تأبط مناحيم بيغن رئيس وزراء العدو ذراع المبادرة المصرية، وصعد بها إلى الأقمار الصناعية الأمريكية ليذيع إلى الشعب المصري خطاباً يتحدث فيه عن موقف إسرائيل من مواضيع الساعة التي تستأثر باهتمام الرأي العام العربي والدولي على السواء.

وفي مثل وميض البرق أرسلت إسرائيل النص الكامل لهذا الخطاب إلى الأمم المتحدة، باللغات الثلاث العربية والإنكليزية والعبرية، ليوزع على أعضاء الأمم المتحدة كوثيقة دولية.

والمواطن العربي القومي، الحريص على حاضر الأمة العربية ومستقبلها، يجب أن ينصرف بالضرورة إلى دراسة خطاب العدو الإرهابي مناحيم بيغن، تاركاً خطاب الرئيس السادات جانباً؛ فالخطاب الإسرائيلي يكشف عن مواطن الخطر العدواني الرهيب، على حين أن العربي يلهث وراء سراب لا يكاد يصل إليه حتى ينجذب إلى سراب جديد في الأفق البعيد.

وخطاب رئيس وزراء العدو ليس طويلاً ولا عريضاً، ولكنه عميق الأغوار، عباً فيه صاحبه كل ما يريد أن يقوله لمصر وللعرب والرأي العام الدولي. وفوق ذلك فإن مناحيم بيغن قد استخدم أقل العبارات والألفاظ لإبراز أضخم الأهداف، ومن كان له أذنان للسمع فليسمع، ومن كان لا يعجبه ما يسمع، فليشرب البحر، وهو غير بعيد، فهناك الأبيض وهناك الأحمر، وللناس في ما يشربون مذاهب.

وبكلمة موجزة، فإن خطاب رئيس وزراء العدو يمثل في تعبير العصر الحديث «كبسولة» صغيرة تحتوي القضية الصهيونية برمتها، ومن هنا كان الاهتمام به أجدر وأجدى، وأصبح الواجب القومي يقتضي منا أن نقرأه بتدبر وروية، وأن ندرسه بتعمق عميق، كشفاً عن أغواره البعيدة وأباطيله المختلفة واحدة واحدة. والقضية الصهيونية ركام من الأباطيل اكتست مع الزمن والتكرار والإصرار رداء من الحق والحق بعيد عنها بُعد النجوم والأفلاك.

ومما يحمل على الأسف أن المبادرة المصرية قد لقيت تأييداً أو تنديداً من الإعلام العربي بكل فنون الإعلام، شعراً ونثراً، وفقهاً وتاريخاً، مما لا يقع تحت حصر، ولم تلق خطبة العدو الإسرائيلي جواباً ولا ردّاً. وكان الرد الوحيد الذي ظفر به خطاب رئيس وزراء العدو، ما قالته إحدى الصحف العربية «برشاقة وأناقة»: إنه لا يستحق الرد «لأننا معنيون بالحاضر والمستقبل، وأن الماضي قد أصبح ملك التاريخ».

والعناية بالمستقبل، دون الالتفات إلى الماضي، هي أولى بوادر الهزيمة في المعركة؛ لأن القضية بالأصل، بيننا وبين إسرائيل تقوم على الماضي، وهذا الماضي هو الذي صنع الحاضر، والحاضر هو الذي سيصنع المستقبل، ولكن في مزيد من الشر ما بعده مزيد.

والمواطن العربي، القارئ لكل أدبيات الصهيونية، ولكل منطقيات سيدتها

الكبرى أمريكا، يرى باستمرار وإصرار أن الصهيونية وأمريكا تناشدان العرب على الدوام نسيان الماضي بكل مآسيه، والتطلع إلى مستقبل ينعم بالازدهار.

وقد كانت على الدوام مناشدة الاستعمار إلى جميع الشعوب المناضلة لتحقيق حريتها وسيادتها، التخلي عن الماضي، واعتماد الواقع القائم، وبناء حياة جديدة ولكن على أساس هذا الواقع.

ولو أن الحركات التحريرية في العالم قد أُلقت بالها إلى هذه المناشدة وأمثالها، لما تحققت للشعوب المغلوبة على أمرها حرية ولا سيادة، ولبقي الاستعمار جاثماً على صدور القارات القديمة في هذا العالم.

وفي مسيرة الصهيونية وهي تحقق انتصاراتها مرحلة بعد مرحلة كانت دائماً تدعو، كلما أثّرت مناسبة لتحقيق تسوية سلمية، إلى نسيان الماضي، والانطلاق من الواقع الذي وصلته الصهيونية، دون أن تتراجع ولو خطوة واحدة إلى الوراء. ولا تفتأ الصهيونية تحقق الواقع بعد الواقع، مرحلة بعد مرحلة، ويكون الواقع الجديد دعوة متجددة لنسيان الماضي والأخذ بالواقع الجديد، وهكذا دواليك!

ومن هنا، تبدو المفارقة حزينة مفعجة في موكب هذه المبادرات العربية والإسرائيلية، حينما يسمع المواطن العربي دعوة واحدة من الطرف العربي والطرف الإسرائيلي معاً وفي وقت واحد. هذه الدعوة تقول بالعبرية والعربية: دعونا ننسى الماضي نحن أبناء اليوم ولننظر إلى المستقبل؛ وفي هذا القول وحده تصفية وتسوية قبل الدخول في التسوية.

وموقف اللارذ، أو اللامبالاة من الجانب العربي، له أبعاده الخطيرة على الصعيدين العربي والدولي، بخاصة وأن الجانب الإسرائيلي يصرّ على التحدي، والجانب العربي لا ينهض للتصدي.

وعلى الصعيد العربي فإن الخطر العربي يتمثل في أن المواطن العربي لا يسمع رداً عربياً على التحدي اليهودي؛ وهذا يفضي في النهاية إلى ضعف القضية العربية وتراخي أصحابها في الدفاع عنها.

أما على الصعيد الدولي، فإن القضية الصهيونية تزداد إقناعاً لدى الإنسان العادي في العالم. ولماذا يكثر العالم إلى قضية، أي قضية لا يدافع عنها أصحابها؟! أصحابها؟!

ومن هنا فإن عدم التصدي لخطاب رئيس وزراء العدو، وعدم مطاردته الحجة

بالحجة، تماماً كمطاردة العدو في الميدان حتى يسقط على الأرض إعياء وإغماء، إنما هو خطأ فادح، وإثم قومي لا يغتفر، وذلك أكثر الألفاظ تهدياً ورأفة ورحمة.

ومما يزيد في خطورة الأمر، أن خطاب بيغن قد جاء في أعقاب خطاب الرئيس السادات، وفي موكب إعلامه وكأنهما طرفان لقضية واحدة، عادلة شريفة!

ولقد يبدو خطاب رئيس وزراء العدو، في قراءته السريعة، أنه يردد كلاماً عادياً معاداً. ولكن الحقيقة غير ذلك؛ فإنه في ظاهره كالأفعى ناعم الممس وفي أنبائه العطب. والخشية الخشية أن تتخذ الأفعى من بيوتنا جحوراً لها، ومن بيوتنا تنساب إلى عقولنا وأفئدتنا.

وقد وردت في خطاب مناحيم بيغن مقولات خطيرة، تجدد الدعوى الصهيونية وتؤكددها، ولا يصح أن تمر من غير مناقشة أو تنفيذ، حرمة للحق والتاريخ معاً، وذوداً عن القضية العربية وعن قضية فلسطين بالذات، وبخاصة في هذه الأوقات حيث تجري محاولات استعمارية جادة لإفراغها من مضامينها القومية، وقديسية موقعها في ضمير الأمة العربية ووجدانها.

ولكن أخطر هذه المقولات، التي تصل إلى حدّ الترهات، هو ما ورد في آخر خطاب مناحيم بيغن حين أعلن للشعب المصري قوله: «وسيسعدنا أن نرحب برئيس جمهوريتكم وأن نستقبله بالضيافة التقليدية التي ورثناها أنتم ونحن من أبينا المشترك إبراهيم».

ولا شك في أن عبارة «الضيافة التقليدية» التي يتمسح بها مناحيم بيغن تثير الغضب على هذا الكذب؛ فإن الذين نهبوا ثروات الشعوب بالربا والابتزاز والاختلاس، ناهيك عن الوسائل الأخرى المنافية للشرف والقيم الأخلاقية، وكذلك فإن الذين اغتصبوا وطناً بكامله وسرقوا ممتلكات الشعب الفلسطيني من مدنه إلى قراه، إلى مزارعه، إلى مصانعه، إلى فراشه وأثاثه، إلى مدخراته ومقتنياته، هؤلاء إنما يوجهون أكبر إهانة للكلمة «الضيافة» حينما يلوكونها بالسنتهم. ومتى كانت اللصوصية الدولية كرمًا وضيافة؟!

ولكن قصة «أبينا المشترك إبراهيم»، على حدّ تعبير مناحيم بيغن، لا بُدَّ أن نفرّد لها هذا الفصل لأنها تنطوي على أكبر أكذوبة عرفها التاريخ الإنساني، وهي أكذوبة افتراها أحبار اليهود لأغراض سياسية ودسوها في كتبهم الدينية، ومنها انتقلت إلى مراجع تاريخية ومضت تكرر عبر العصور والأجيال، حتى غدت من المسلّمات في الثقافة العامة الشائعة.

وهذه الأكذوبة لا يشفع لها قَدَمُ الزمان الذي ترجع إليه؛ فإن سطحية الأرض قد امتدت زمنًا طويلاً ثمّ ما لبث العالم أن أسقطها إلى الأرض من غير هواده ولا رحمة.

وآية العجب العجائب أن يتولى مناحيم بيغن بنفسه ترديد هذه الأكذوبة، ناسباً نفسه إلى إبراهيم، وهو آخر يهودي على وجه الأرض يستطيع أن يرفع نسبه إلى إبراهيم، ويربط قرابته بالشعب المصري وبالأمة العربية عن طريق «أبينا المشترك إبراهيم».

وحسبنا، كرّد أوّلِي على الأكذوبة، أن نرجع إلى كتاب الثورة الذي وضعه مناحيم بيغن عن حياته الإرهابية في فلسطين، لنرى أن سفاح دير ياسين قد كتب بيديه المملختين بدماء الأبرياء من الشيوخ والنساء والأطفال، أنّه ولد في بولونيا، وأنّه دخل إلى فلسطين أثناء الحرب العالمية الثانية في غمرة من يسمون بالمهاجرين اليهود غير الشرعيين.

وفي فلسطين اليوم ما يقارب نصف سكان إسرائيل، من هم على شاكلة مناحيم بيغن، من مواليد بولونيا ورومانيا وهنغاريا وألمانيا وروسيا وكثير من بلدان العالم، وجميع هؤلاء لا يستطيعون أن يرتقوا إلى «أبوة إبراهيم» عبر رحلة تاريخية طويلة تقرب من أربعة آلاف عام هلكت خلالها أقوام، وبادت دول، وتشتت أمم، وانصهرت في غضونها شعوب وشعوب.

ولو أن أحداً من يهود اليمن قد زعم الذي أعلنه مناحيم بيغن، لكانت بين يديه قلامة ظفر من شبهة تاريخية في أنّه تحدر من ملوك حمير الذين اعتنقوا اليهودية في سالف العصر والزمان. وإن كان هؤلاء ليسوا من «مواليد إبراهيم»، فالثابت أنهم كانوا من وثنيي العرب، وما حلّ إبراهيم في ديارهم. فالحجاز كانت آخر ما وصل إليه إبراهيم في رحلاته.

وكذلك لو أن أحداً من يهود العراق قد انتحل النسب إلى إبراهيم، لكان له خيط نحيل من الشكّ في أنّه من بقايا السبي البابلي، أو السبي الآشوري؛ ومن هنا جاءت الصلة بإبراهيم.

بل لو أن أحداً من يهود المغرب أو تونس أو مصر قد نادى بـ «أبوة إبراهيم»، لانصرف الظن إلى أنّه من يهود الأندلس الذين عاشوا مع العرب وشاركوا في الحكم ومجالات العلم والاقتصاد، ثمّ هاجروا منها إلى الوطن العربي بعد أن استعاد الإسبان أرضهم.

أما أن يتمسح مناحيم بيغن بأعتاب إبراهيم، فذلك هو الباطل الصارخ، بل هو باطل الأباطيل، على حدّ تعبير سليمان الحكيم.

ومن حقّ المواطن العربي أن لا نقف عند حدود هذه الردود المنطقية الحاسمة. فلا بُدّ لنا أن نكشف عن الحقيقة بكل أبعادها وأطرافها، حتّى لا تبقى في الأمر شبهة، بخاصة وأن بعض «قادة العرب»، ولا نريد أن نشير إليهم بأسمائهم، يتحدثون، ومعهم أجهزة إعلامهم، عن «اليهود أبناء عمومتنا» وهم يحسبون أنهم بذلك يثبتون أنهم قوم متحضرون، وأنهم يعرفون درجة القرابة بيننا وبين اليهود، وهي قرابة لا تنحدر إلا من الجد الأعلى آدم عليه السلام، لا من إبراهيم ولا من أبناء إبراهيم، فإن آدم هو أبو البشر، الأخيار منهم والأشرار.

وقد يبدو، لأول وهلة، أن هذا الكلام نرسله جزافاً من غير دليل علمي أو برهان تاريخي. ولنرجع إلى العلم وإلى التاريخ، بل فلنرجع أولاً إلى التوراة وهي كتاب اليهود ديناً، ودستور الصهيونية حركة وسياسة وعقيدة وهدفاً.

وخلاصة ما ورد في التوراة بشأن القرابة التي نحن بصددّها، أن اليهود هم ذرية يعقوب ومن أبنائه الذكور الاثني عشر، وأن يعقوب هو ابن إسحق، وإسحق ابن إبراهيم. وفي القصص اليهودية أن يعقوب له اسم آخر وهو «إسرائيل» ويعني جندي الله، ومن هنا يسمى اليهود بني إسرائيل.

وسنعرض لهذا الموضوع، وتعقيدهاته والتواءاته، في مواضع أخرى من هذا الكتاب. وأول ما يجب أن نلفت إليه النظر، أن إبراهيم اليهود هو غير إبراهيم المسلمين؛ فالأول، كما هو في توراة اليهود، يختلف اختلافاً تاماً عن إبراهيم المسلمين.

وإبراهيم المسلمين ورد ذكره عدة مرات في القرآن الكريم، وصورته الرائعة في هذه السور الجميلة قد بلغت أرقى درجات الكمال الإنساني، وصفات التوحيد، وسمو القيم الروحية الرفيعة؛ ومن هنا فهو عند المسلمين «أبو الأنبياء» و«خليل الرحمن» و«أبو الضيفان»، وفي الصلاة في قراءة «التحيات» يدعو المسلمون قائلين: اللهم بارك على سيدنا محمد كما باركت على سيدنا إبراهيم. يرددونها في كلّ صلاة.

أما إبراهيم اليهود فإنه شخص آخر لا يمت بصلة إلى إبراهيم المسلمين، وها هي التوراة بين أيدينا لتتعرف على سيرة إبراهيم كما وردت في سفر التكوين، وهو أول أسفار التوراة.

إبراهيم، أو إبرام كما ورد في التوراة قبل أن يتحول اسمه إلى إبراهيم، ولد في أور^(١) «الكلدانيين». أما آباؤه فقد ذكرت التوراة أنهم يرجعون بنسبهم إلى سام بن نوح.

وتقول التوراة في الإصحاح الحادي عشر عن بداية القصة: إن «تارح» والد إبرام قد خرج من أور الكلدانيين إلى حاران^(٢)، ومعه أسرته الصغيرة: ابنه إبرام وزوجته ساراي، وابن أخيه لوط وزوجته ملكة، وأقاموا هناك وكانت أيام تارح مئتين وخمس سنين، ومات في حاران.

وجاء في الإصحاح الثاني عشر أن الربّ قال لإبرام: «اذهب من أرضك ومن عشيرتك ومن بيت أبيك إلى الأرض التي أريك فأجعلك أمة عظيمة، وفيك تتبارك جميع قبائل الأرض. فذهب إبرام كما قال له الربّ، وكان ابن خمس وسبعين سنة حين خرج من حاران».

ثم تذكر التوراة أنهم «أتوا أرض كنعان ومعهم ذخائر وعبيد وماشية. واجتاز إبرام في الأرض إلى مكان شكيم (نابلس)، وكان الكنعانيون حينئذ في الأرض». وتحدثت التوراة بعد ذلك عن تجوال إبرام في الأرض.

وتقول التوراة فيما بعد أنّه «حدث جوع في الأرض وكان شديداً»، فأنحدر إبرام إلى مصر ليتغرب فيها، ومعه زوجته ساراي، وكانت حسنة جداً كما تؤكد التوراة. وهنا تأتي قصة خليعة لعلها أقدم قصة مدونة في تاريخ «الأدب المكشوف».

وخلاصة القصة كما ترويها التوراة، «أن إبرام قال لساراي امرأته وهي على مقربة من مصر: إني علمت أنك امرأة حسنة المنظر، فإذا رآك المصريون قالوا هذه امرأته فيقتلونني ويستبقونك. قولي إنك أختي ليكون لي خير بسببك وتحيا نفسي من أجلك...»!

وذلك ما وقع فعلاً، كما تروي التوراة. «فلما دخل إبرام إلى مصر رأى المصريون أن المرأة حسنة جداً فأخذت إلى بيت فرعون فصنع إلى إبرام خيراً بسببها، وصار له غنم وبقر وحمير وعبيد وإماء واثن وجمال. وضرب الربّ فرعون وبنيته ضربات عظيمة، ودعا إبرام وقال له: «ما هذا الذي صنعت بي؟ لماذا لم تخبرني أنها

(١) مدينة أور تقع أطلالها غربي مدينة الناصرية بالعراق، وكانت مركز عبادة القمر، ومن هنا كان عزوف إبراهيم عن عبادة القمر لأنه رآه من الآفلين كما ورد في القرآن الكريم.

(٢) حاران اسمها الآن حرّان، وتبعد ثلاثمائة ميل إلى الشمال الشرقي من دمشق.

امراتك؟ لماذا قلت لي هي أختي حتى أخذتها لتكون زوجتي. خذها واذهب. ووكّل به أناساً شيعوه إلى خارج الديار».

وهكذا فإن التوراة تقذف بزوجة إبراهيم «ستنا سارة» كما يسميها المسلمون، إلى أحضان فرعون في فراشه، ليعود بها إبراهيم «مشيعاً» خارج الديار، مجللاً بالإثم والعار. ويقتيناً فإن إبرام هذا هو جدّ اليهود حقاً، وحاشا لله أن يكون جدّ المسلمين. فالقصة إثم وعار في حقّ الأنبياء. إثم أن يتزوج الرجل اخته، وعار أن يبيع عرضه بالجمال والعبيد والحمير!

ثمّ تروي التوراة في الإصحاح الثالث عشر أن الربّ قال لإبرام: «... سأجعل نسلك كتراب الأرض، حتى إذا استطاع أحد أن يعدّ تراب الأرض فنسلك أيضاً يعدّ».

وتتحدث التوراة بعد ذلك عن حرب محلية اشترك فيها إبرام، سنعرض لها في الفصول التالية. ثمّ يشكو إبرام في الإصحاح الخامس عشر إلى الربّ قائلاً: «إنك لم تعطيني نسلًا، فأخرجته الربّ إلى خارج، وقال انظر إلى السماء وعدّ النجوم إن استطعت أن تعدّها، وقال له هكذا يكون نسلك».

ويستأنف الإصحاح السادس عشر قصة إبرام فيقول: «أما ساراي امرأة إبرام فلم تلد له، وكانت له جارية مصرية اسمها هاجر، فقالت ساراي لإبرام أدخل على جاريّتي لعلّي أرزق منها بنين. فدخل إبرام على هاجر فحبلت. فلما رأت ساراي أن هاجر حبلت أذلّتها فهربت هاجر من وجهها، فوجدها ملاك الربّ على عين في البرية فقال لها: ... تكثيراً أكثر نسلك فلا يعدّ من الكثرة وستلدين ابناً تدعين اسمه إسماعيل. وكان إبرام ابن ست وثمانين لما ولدت هاجر إسماعيل لإبرام»^(٣).

وقال الله: «ها أنا أبارك إسماعيل وأثمره وأكثره كثيراً جداً، اثني عشر رئيساً يلد وأجعله أمة كبيرة».

يبدأ الإصحاح السابع عشر حديثه قائلاً: «ولما كان إبرام ابن تسع وتسعين سنة ظهر له الربّ وقال له: سأجعل عهدي بيني وبينك وأكثرك كثيراً جداً، وتكون أباً

(٣) إسماعيل أصله في اللغة القديمة «ليسع إيل» و«إيل» إله كنعاني معناه الإله الأكبر، وكان مولد إسماعيل في نحو العام ١٧٩٤ ق.م. في بلدة الشميلة بين بئر السبع والعوجا من أعمال فلسطين، أما أمه هاجر فهي من «أم العرب» إحدى قرى بلدة الفرما إلى الجنوب الشرقي من بور سعيد. وهاجر تعرف بـ «أم العرب» ويرجح أن يكون هذا هو سبب تسمية القرية باسمها.

لجمهور من الأمم، فلا يدعى اسمك بعد اليوم إبرام بل يكون اسمك إبراهيم، لأنني أجعلك أباً لجمهور من الأمم، وأثمرك كثيراً جداً وأجعلك أمماً، وملوك منك يخرجون، وساراي امرأتك لا تدعوها ساراي بل اسمها سارة وأباركها وأعطيك أيضاً منها ابناً فتكون أمماً، وملوك شعوب منها يكونون. فسقط إبراهيم على وجهه وضحك، وقال في قلبه: هل يولد لابن مئة سنة، وهل تلد سارة وهي بنت تسعين سنة؟». ولم تقل لنا التوراة كيف سجلت ما قاله إبراهيم في «قلبه»!

وفي الإصحاح التاسع عشر تروي لنا التوراة قصة طريفة تقول إن الرب ظهر لإبراهيم وقال له: «سيكون لامرأتك سارة ابن، وكانت سارة سامعة في باب الخيمة، وكان إبراهيم وسارة شيخين متقدمين في الأيام، وقد انقطع أن يكون لسارة عادة كالنساء، فضحكت سارة في باطنها وقالت: أبعد فنائي يكون لي تنعمٌ وسيدي قد شاخ؟ فقال الرب لإبراهيم: لماذا ضحكت سارة، هل يستحيل على الرب شيء؟!». في الميعاد أرجع إليك ويكون لسارة ابن، فأنكرت سارة قائلة: لم أضحك، لأنها خافت. فقال الله: لا بل ضحكت».

ويسبب هذا الضحك بين سارة و«ربها» فقد سمى المولود إسحق؛ فهذا اللفظ معناه باللغة العبرية القديمة تضحك! والحكاية كلها تدعو إلى الضحك فعلاً. إذ كيف عرفت التوراة أن سارة قد انقطعت عنها «عادة النساء»، وكيف عرفت أن سارة ضحكت في باطنها من حديث الرب!

ويأتي الإصحاح العشرون ليكرر لإبراهيم القصة المزدولة نفسها التي وقعت له مع فرعون مصر، لتكون هذه المرة مع ملك آخر هو أبيمالك ملك جرار^(٤). وتقول التوراة: «إن إبراهيم تغرب في جرار وأقام عند أبيمالك ملك الفلسطينيين، وقال إبراهيم عن سارة امرأته: هي أختي، وأخذ أبيمالك سارة. وجاء الله إلى أبيمالك في الحلم وقال له: إنها متزوجة ببعل. فالآن ردّ امرأة الرجل».

ودعا أبيمالك إبراهيم وعنفه بغضب على فعلته، فقال له إبراهيم: لقد خفت أن يقتلوني «من أجل امرأتي وبالحقيقة هي أختي، ابنة أبي (!) غير أنها ليست ابنة أُمِّي (!) فصارت لي زوجة (!)»؛ فأعطى أبيمالك إبراهيم غنماً وبقراً وعبيداً وإماءً ورد إليه سارة امرأته.

وتنتهي القصة البشعة بـ «أعجوبة» طريفة تقول «إن إبراهيم صلى إلى الله فشفي الله أبيمالك وامرأته وجواريه، فولدن لأن الرب كان قد أغلق كل رحم لبنت

(٤) كانت تقوم على التل المعروف تل جة، إلى الجنوب الشرقي من غزة.

أبيمالك بسبب سارة امرأة إبراهيم». ويبدو أن «الرب» قد أغلق أرحام البيت الملكي بأسره، ليفتح رحم سارة في ما بعد، وقد بقيت ما بقيت من الأيام والليالي مع ملك جرار من غير خمار ولا إزار.

وفي الإصحاح الحادي والعشرين تأتي التوراة مباشرة لتقول: إن الرب «افتقد سارة كما قال، وفعل الرب لسارة كما تكلم فحبلت سارة وولدت لإبراهيم ابناً في شيخوخته أسماه إسحق. وكان إبراهيم ابن مئة سنة».

ويأتي بعد ذلك الإصحاح الثاني والعشرون ليروي قصة الفداء على نقيض ما يقول به الإسلام في القرآن. فالضحية في التوراة هو إسحق وليس إسماعيل . . . وموقع الفداء هو في أحد جبال القدس لا في مكة، والتفاصيل الأخرى تكاد أن تكون متقاربة وتقول التوراة إن الرب قال لإبراهيم: «من أجل أنك لم تمسك ابنك وحيدك، أباركك مباركة وأكثر نسلك تكثيراً كنجوم السماء وكالرمل الذي على شاطئ البحر. ويتبارك في نسلك جميع أمم الأرض من أجل أنك سمعت لقولي». وسكن إبراهيم بعدها في بئر السبع. وعبرة «ابنك وحيدك إسحق» يجب أن تبقى في ذاكرة القارئ لنرى كيف أصبحت محور القضية اليهودية، بالإضافة إلى حصر حكاية الفداء في إسحق دون إسماعيل.

ويقول لنا الإصحاح الثالث والعشرون إن سارة عاشت مئة وسبعاً وعشرين سنة. وإنها ماتت في حبرون في أرض كنعان، الخليل، وفي حوار مع أهل المدينة، ناشدهم إبراهيم أنه غريب ونزيل عندهم، ويرجو إبراهيم دفن سارة في مغارة حقل المكفيلة في حبرون في أرض كنعان.

ويقول الإصحاح الرابع والعشرون إن إبراهيم شاخ وتقدم في الأيام فدعا إليه أليعازر الدمشقي (عبد وكبير بيته)، وقال له: «ضع يدك تحت فخذي فاستحلفك بالرب إله السماء وإله الأرض أن لا تأخذ زوجة لابني، إسحاق، من بنات الكنعانيين الذين أنا ساكن بينهم، بل إلى أرضي وإلى عشيرتي تذهب وتأخذ زوجة لابني أسحق». وليلاحظ القارئ استمرار التركيز على إسحق دون إسماعيل كما عليه أن يلاحظ روح العداء للكنعانيين وبناتهم، وهم أهل البلاد وأصحابها الشرعيون.

وتمضي التوراة في عدة صفحات لتروي قصة طريفة مليئة بالمفاجآت تنافس الأساطير القديمة سرداً وتخريفاً ونسيجاً . . .

وخلاصة القصة كما يرويها الإصحاح الرابع والعشرون أن «عبد إبراهيم» ذهب على رأس قافلة من الجمال حتى وصل إلى آرام النهرين، حيث تسكن عشيرة

إبراهيم، وكيف تعرف عند البئر إلى ابنة ابن أخي إبراهيم «رفقة» وعلى كتفها جرتها، «وكانت الفتاة حسنه المنظر جداً. وعذراء (!) لم يعرفها رجل» ولم تذكر لنا التوراة كيف عرفت أن رفقة كانت عذراء، وهي ما تزال عند البئر لم يمسسها بشر!

ثم تمضي القصة فتروي حديث «عبد إبراهيم» مع رفقة، وكيف تم التعارف بينهما، وكيف دعتة إلى البيت، وما كان من الحديث بينه وبين أبيها، وعن المهمة التي أوفده إبراهيم من أجلها، ثم كيف عرض العبد موضوع زواج إسحق من أهله وعشيرته ومن غير بنات الكنعانيين.

ثم تحكي القصة أمر الموافقة على الزواج وكيف أن رفقة وفتياتها ركن الجمال قاصدات أرض الجنوب وكيف تم اللقاء مع إسحق. فأدخلها إلى خباء أمه سارة، «وأخذ رفقة فصارت زوجة له وأحبها إسحق وتعزى بعد موت أمه».

ومع أن هذا الأسطورة تبرز الكراهية الشديدة التي يضمهرها إبراهيم للبنات الكنعانيات إلا أن مرجعاً تاريخياً مرموقاً يقول إن إبراهيم تزوج بعد وفاة سارة امرأتين كنعانيتين رزق منهما أحد عشر ولداً^(٥). ويبدو أن إبراهيم قد أحب لنفسه ما كرهه لولده إسحق، أو أن الكنعانيات أصلح للشيوخ من الشباب!

ثم يطالعنا الإصحاح الخامس والعشرون ليقول لنا إن إبراهيم أخذ زوجة اسمها قطورة فولدت له ستة أولاد وردت أسماءهم ومعظمها على وزن فعالان وهو وزن عربي في الصميم، وولد الأبناء ثمانية أولاد ذكرت أسماءهم . . . ويروي الإصحاح أن «إبراهيم عاش مئة وخمسة وسبعين سنة وأسلم روحه ومات بشيئة صالحة شيخاً شعبان أياماً وانضم إلى قومه ودفنه إسحق وإسماعيل في مغارة المكفيلة حيث دفنت امرأته سارة.

ويذكر الإصحاح الخامس والعشرون بعد ذلك مواليد إسماعيل بن إبراهيم الذي ولدته هاجر المصرية . . . فذكرت أسماءهم بديارهم وحصونهم اثني عشر رئيساً حسب قبائلهم وعاش إسماعيل مئة وسبعاً وثلاثين سنة وأسلم روحه ومات وانضم إلى قومه».

تلك هي قصة إبراهيم كما وردت في التوراة منذ مولده في أور الكلدانيين حتى هجرته إلى سوريا، وإلى فلسطين وإلى مصر ثم عودته إلى فلسطين وما تحلل ذلك مما جرى من حكايات لسارة ومعها، ثم وفاته فيها ودفنه في حبرون المدينة التي تحمل اسمه إلى اليوم مدينة خليل الرحمن . . .

(٥) أبو جعفر محمد بن جرير الطبري، تاريخ الطبري: تاريخ الأمم والملوك، ج ١، ص ٣٠٩ - ٣١١.

فأين هذه القصص اليهودية الخليعة من السيرة الإسلامية الطاهرة لسيدنا إبراهيم كما وردت في القرآن الكريم وفي كتب التراث الإسلامي وفيها من جليل المواقف ما يأخذ بمجامع القلوب.

أين هذه الفضائح الأخلاقية مما يسرده كتاب الأنس الجليل في تاريخ القدس والخليل حين يقول: «رُوي عن ابن عباس أن إبراهيم كان أول من لبس السراويل لأنه كان من حيائه يستحي أن ترى الأرض عورته» ولتكن الرواية أسطورة، ولكنها أسطورة تبالغ في الحياء والشرف والعفة^(٦).

بل أين متاجرة إبراهيم بزوجه كما سردها التوراة مما جاء في التراث الإسلامي من «أن آزر أبا إبراهيم كان يصنع الأصنام ويعطيها لإبراهيم لبيعهها، فكان إبراهيم يقول: «من يشتري ما يضره ولا ينفعه؟». «فلا يشتريها أحد، فإذا بارت عليه ذهب بها إلى النهر فصوب فيه رؤوسها وقال لها اشربي استهزاء بقومه»^(٧). فأَي التاجرين أرفع وأروع في التاريخ الإنساني: التاجر الذي جاء ذكره في التوراة أم التاجر الذي جاء ذكره في القرآن؟.

بل إن حوار إبراهيم مع عقل إبراهيم ووجدانه، كما جاء في القرآن، يعتبر أعظم ما قصّه القرآن على مسامع الزمن، حين نظر إبراهيم إلى الكوكب فقال: هذا ربي. فلما أفل انصرف عنه وهو يقول: ﴿لَا أَحِبُّ الْآفِلِينَ...﴾ ثُمَّ رَأَى الْقَمَرَ بَازِغاً فَقَالَ: ﴿هَذَا رَبِّي﴾. فلما غاب انصرف عنه وقال: ﴿لئن لم يهْدِنِي رَبِّي لَأَكُونَنَّ مِنَ الْقَوْمِ الضَّالِّينَ﴾^(٨). فلما طلعت الشمس قال: ﴿هَذَا رَبِّي هَذَا أَكْبَرُ﴾^(٩) فلما أفلت انصرف عنها وقال لقومه: ﴿إني بريء مما تشركون. إني وجهت وجهي للذي فطر السموات والأرض حنيفاً وما أنا من المشركين﴾^(١٠).

وبعد، فإن قصة إبراهيم كما جاءت في التوراة تؤدي إلى استنتاجات مهمة، تناقض الدعوى اليهودية من الرأس إلى الأساس، وتكفيها مؤونة الردّ على بيغن من نصّ التوراة نفسها فهي في كلمة بسيطة تثبت بصورة قاطعة أن إبراهيم ليس جداً لليهود، فهو يكاد أن يكون «آدم» الثاني، جداً للإنسانية بأسرها وليس جداً لليهود وحدهم. ويكفي في هذا المجال أن نبرز النقاط التالية:

(٦) المصدر نفسه، ج ١، ص ٤٨.

(٧) المصدر نفسه، ص ٢٧.

(٨) القرآن الكريم، «سورة الأنعام»، الآية ٧٧.

(٩) المصدر نفسه، «سورة الأنعام»، الآية ٧٨.

(١٠) المصدر نفسه، «سورة الأنعام»، الآية ٧٨ - ٧٩.

أولاً: أن الربّ قد وعد إبرام أن «يجعله أمة عظيمة، وأن جميع قبائل الأرض تتبارك فيه. وذلك حينما طلب إليه الخروج من العراق. وواضح من هذا الكلام أن إبرام ليس خاصاً بشعب واحد، اليهود أو غيرهم، ولكن لجميع قبائل الأرض، وهذا يشمل البشر جميعاً على وجه التعميم.

ثانياً: حينما عاد إبرام من مصر أكد الربّ أنه «سيجعل نسل إبرام كتراب الأرض» لا يستطيع أحد أن «يعده» وهذا لا ينطبق على اليهود لأن عددهم كان محدوداً على مرّ التاريخ، وهم من أقلّ الأقوام عدداً، ومفهوم التأكيد الإلهي أن نسل إبراهيم سيكونون بني البشر أجمعين.

ثالثاً: وعاد الربّ، في موضع لاحق من سفر التكوين، وأكد مرة أخرى أن «نسل إبراهيم سيكونون بعدد النجوم» إذا كان يستطيع أن يعدها، وكان الربّ في المناسبة السابقة قد أشار إلى نسل إبراهيم «كتراب الأرض» والنجوم والتراب أقرب إلى عدد البشر أجمعين لا إلى شعب بذاته.

رابعاً: ولم تقتصر تأكيدات الربّ على إبراهيم بل أنها شملت هاجر زوجة إبراهيم المصرية، فقد أعلن إليها الربّ بعد أن ولدت إسماعيل «أن يكثر نسلها بحيث لا يحصى».

خامساً: وبعد ميلاد إسماعيل يظهر الربّ لإبراهيم ليعلن إليه تأكيدات جديدة يقول له فيها: «سأكثرك كثيراً جداً، وتكون أباً لجمهور من الأمم، ويكون اسمك بعد اليوم إبراهيم فلا يكون اسمك بعد إبرام بل يكون اسمك إبراهيم، لأنني جاعلك أباً لجمهور من الأمم وأثمرك كثيراً جداً، وأجعلك أمّاً»، وهذه التوكيدات تشير كلها إلى أن إبراهيم هو لجميع القبائل والشعوب والأمم وأنه يكون أباً لهم جميعاً. . . وهذا هو السبب في تغيير اسمه لأن لفظة «إبراهيم» في اللغات القديمة معناها «أبو الجمهور».

سادساً: وعادت توكيدات الربّ لتشير إلى سارة فتذكر أن الربّ قال لإبراهيم: إن ساراي سيصبح أسمها سارة «أباركها وأعطيك منها ابناً، فتكون أمّاً، وملوك شعوب منها يكونون»، وبهذا أصبحت سارة وكأنها الأم الثانية للبشرية، بعد حواء، كما أصبح إبراهيم الأب الثاني بعد آدم.

سابعاً: ولم تستطع التوراة أن تغفل إسماعيل ابن الجارية، فقالت إن الربّ «سيباركه ويثمره ويكثره كثيراً جداً، ويلد اثني عشر رئيساً ويجعله أمة كبيرة».

ثامناً: ولا يفوتنا في هذا المجال أنه بالإضافة إلى الزوجتين سارة وهاجر فإن إبراهيم قد تزوج قطورة وكان له منها أولاد وأحفاد وتزوج امرأتين كنعانيتين أنجب منهما بنيناً وبنات.

تاسعاً: يبرز من هذه المقتبسات أن النزعة العنصرية عند اليهود قديمة قدم التاريخ، فإن إبراهيم اليهود، الذي أعلن عن نفسه أنه «غريب ونزيل» في مدينة حبرون وفي كنف الكنعانيين، يضرر كراهية شديدة للشعب الكنعاني، ويبعث بعبدته إلى العراق، ليختار لابنه إسحق زوجة من آل بيته . . .

عاشراً: كما تبرز هذه المقتبسات إسحق بأنه بطل الفداء، وأن إسحق هو ابنه الوحيد مع أن إسماعيل هو ابنه الكبير ويكبره ثلاثة عشر عاماً . . . ولكن إسماعيل عربي الأم، واسحق هو أبو يعقوب، ويعقوب اسمه إسرائيل، وإليه ينتسب بنو إسرائيل، فكان لا بُدَّ لأحبار اليهود الذين كتبوا التوراة أن يدسوا في التوراة هذه الوقائع^(١١).

حادي عشر: ويتبع ذلك أن الذين كتبوا التوراة قد جعلوا بيت المقدس لا مكة موضع الفداء، تأكيداً على دعوى بني إسرائيل لبيت المقدس، وأن يعقوب الذي هو إسرائيل، كان بطل الفداء. دون أن يكون لإسماعيل العربي، ابن هاجر المصرية، أي أثر أو خبر.

ثاني عشر: وقبل هذا وذاك فإن التوراة قد أغفلت أن إبراهيم هو عربي وابن قبيلة عربية. فهو من العراق، أور الكلدانيين، وكان العراق يستوطنه في ذلك العهد القبائل العربية التي نزحت من الجزيرة العربية وقد أوضح ذلك الأستاذ عباس محمود العقاد في كتابه الشهير إبراهيم أبو الأنبياء.

ثالث عشر: وأخيراً فإن التوراة تبرز نزوع اليهود إلى الإثراء الحرام. بكل وسيلة، ولا حرج أن تكون الزوجة أو الشقيقة، هي الوسيلة، ولم يجد أحبار اليهود حرجاً في إلصاق هذا العار بأبي الأنبياء، إبراهيم عليه السلام.

ونخلص من هذا التلخيص السريع، كما نقرأه في التوراة نفسها، وهي كتاب اليهود المقدس، إلى أن نصيب اليهود في أبوة إبراهيم لا يتجاوز حفنة رمل صغيرة من رمال البحر، وما هو أقل من ذلك من تراب الأرض.

وقد جاء العلم الحديث ليخبرنا عن عالم الفضاء، أن نجومه لا تعد ولا تحصى؛

(١١) سنشرح أمر التوراة وظروف تدوينها بيد أحبار اليهود في فصل آخر.

وهذا أصبح سهم إسرائيل في إبراهيم أقل من القليل ، بل أقرب إلى العدم.

هذا ما تنتهي إليه الدراسة الصابرة للتوراة وهي تقودنا إلى الحقيقة الصائحة الصارخة إلى عنان السماء ، وهي أن حديث بيغن عن صلة اليهود بإبراهيم تكذبه التوراة بنفسها ونصها.

ولكن هذا الفصل يظل ناقصاً إذا لم نتناول ولو بصورة سريعة موقف المسيحية من هذه الأسطورة اليهودية ، والسيد المسيح عليه السلام هو أصدق من يتكلم في هذه الموضوع ، وقد تصدى السيد المسيح وهو يدعو إلى رسالة الخير والمحبة والسلام ، لدعوى اليهود بأنهم أبناء إبراهيم وقام بينه وبينهم حوار عنيف يجد القارئ العربي تفاصيله الوافية في الأناجيل وهذه خلاصته :

كان المجتمع اليهودي قد بلغ أقصى درجات الإلحاد والانحطاط الخلقي والفساد الاجتماعي ، وقد أثار ذلك في نفس السيد المسيح ثورة عارمة على الحياة اليهودية برمتها ، وهو بنفسه يهودي المولد والنشأة ، فانطلق يدعو إلى الثورة على أباطيل اليهود وخرافاتهم ، فكان أعظم ثائر يهودي على مرّ العصور والأجيال.

وثار أول ما ثار على العقدة الكبرى في نفوس اليهود ألا وهي أنهم أبناء إبراهيم وأنهم في عصمة من العذاب والعقاب ، وإنا لنجد في إنجيل يوحنا حواراً عنيفاً بينه وبينهم^(١٢) :

قال اليهود للمسيح : «أبونا هو إبراهيم» .

«قال لهم يسوع : «لو كنتم أولاد إبراهيم لكنتم تعملون أعمال إبراهيم . ولكنكم الآن تطلبون أن تقتلوني. هذا لم يعلمه إبراهيم . . . أنتم من أب هو إبليس» .

ولم يتردد السيد المسيح في أن يترجم غضبه من الوعظ والإرشاد ، إلى الشدة والعنف فقد دخل الهيكل ، معبد اليهودي ، مرة ورأى فيه الصرافين وباعة الحمام فأخرجهم وهو يعلن في وجههم : «لقد جعلتم بيت الله مغارة لصوف» .

وفي جبل الزيتون الواقع شرقي بيت المقدس وقف السيد المسيح يبعث صيحاته الواحدة تلو الأخرى منذراً جموع اليهود بقوله : «يا أورشليم ، يا أورشليم يا قاتلة الأنبياء وراجمة المرسلين إليها ، كم مرة أردت أن أجمع أولادك كما تجمع الدجاجة أفراخها تحت جناحيها ، ولم يريدوا هو ذا بيتكم يترك لكم خراباً»^(١٣) .

(١٢) الكتاب المقدس ، «إنجيل يوحنا» ، الأصحاح ٨ ، الآيات ٣٩ - ٤٤ .

(١٣) المصدر نفسه ، «إنجيل متى» ، الأصحاح ٢٢ .

وفي سفر أعمال الرسل يشتد الإنجيل على اليهود بكلام غليظ فيسخر من معتقداتهم وبخاصة من موضوع الختان حيث يقول الإصحاح السابع: «يا قساة الرقاب وغير المختونين بالقلوب والأذان. كما كان آباؤكم كذلك أنتم. أي الأنبياء لم يضطهده آباؤكم وقد قتلوا الذين سبقوا؟».

ويأتي بعد ذلك دور بولس الرسول، وهو من أبرز تلاميذ السيد المسيح وقد ولد ونشأ يهودياً، واضطهد المسيحية أول الأمر ثم اعتنقها وأصبح من أشد دعاة، وها نحن نراه في رسائله البليغة يدخل في حوار عنيف حاد مع جموع اليهود ويصيح في وجههم قائلاً: «هل الله لليهود فقط؟ أليس للأمم أيضاً؟»، ثم يتحدث عن أبوة إبراهيم ويفرق بين «إبراهيم الجسد» و«إبراهيم الأعمال» في رسالة بولس إلى أهل رومية (الإصحاح الرابع) وهو يؤكد بذلك أن الانتساب إلى إبراهيم ليس بالدم ولكن بالأعمال الصالحة.

يعود بولس الرسول لتوكيد هذه المعاني فيتحدث في رسالته إلى أهل كورنثوس (الإصحاح العاشر) عن «إسرائيل الجسد»، وهو يعني بذلك أولئك الذين يزعمون أنهم من نسل إبراهيم، ويردد في رسالته إلى أهل رومية قائلاً: «لأنه ليس جميع الذين من إسرائيل هم إسرائيليون»، كل ذلك ليؤكد أن (أبوة) إبراهيم هي مسألة رمزية، وليست العبرة بالقربة، وإنما بالأعمال الصالحة، لأن «إبراهيم هو أب لجميعنا»، كما يردد المرة بعد المرة، وبهذا تصبح علاقة اليهود بإبراهيم كعلاقة الناس أجمعين.

وبولس الرسول هذا كان يعنف اليهود ويسخر من أباطليهم، يتحدث إليهم بالعبرية ويرد على دعاواهم بمنطقهم فقد كان متفهماً في دينهم، وبلغ من جداله معهم أن أثار معهم موضوع «الختان»، وهو علامة الإيمان عند اليهود، فقال لهم: «نحن الختان، نعبد الله بالروح ولا نتكل على الجسد. مع أن لي أن أتكل على الجسد أيضاً. وأنا بالأولى أن أتكل على الجسد، من جهة الختان، أنا مختون في اليوم الثامن (مثلكم) أنا من جنس إسرائيل ومن سبط بنيامين عبراني من العبرانيين ومن جهة الناموس فريسي» (من رسالته إلى أهل فليبي). وبهذا قطع الطريق على كل حججهم، من الختان إلى نسب العبران. إلى أبوة إبراهيم.

وتصدى لهم مرة أخرى بكل دعاواهم وبخاصة في ما يتعلق بانتسابهم إلى إبراهيم، فقال في رسالته الثانية إلى أهل كورنثوس: «أهم عبرانيون فأنا أيضاً، أهم إسرائيليون فأنا أيضاً، أهم نسل إبراهيم فأنا أيضاً» (الإصحاح الحادي عشر).

ومع أن هذه الحجج الدامغة قد انقضت عليها عشرون قرناً من الزمان إلا أنها لا تزال حية نابضة، تدمغ الإسرائيليين في كُلِّ مكان من بيغن العدو المحتل في بيت المقدس، إلى الحاخام اليهودي في نيويورك إلى الأعضاء اليهود في الكونغرس في واشنطن.

وليس لنا أن ننسى في هذا المجال أن يوحنا المعمدان قد صاح في وجه اليهود صيحة عالية، فلنستمع إليه وهو يصيح: «يا أولاد الأفاعي... لا تفتكروا أن تقولوا في أنفسكم لنا إبراهيم أباً... لأنني أقول لكم إن الله قادر أن يقيم من هذه الحجارة أولاداً لإبراهيم». ومعروف أن يوحنا المعمدان كان يهودياً وقد عرف كيف يخاطبهم من معتقداتهم وفي لغتهم... وكان السيد المسيح يقول لليهود في وجوههم: «إنكم قتلة الأنبياء. أيها الحيات، أولاد الأفاعي».

وفي الإصحاح الرابع من إنجيل يوحنا يصل السيد المسيح إلى قمة الثورة على اليهود ويقول: «إن الخلاص هو من اليهود» فكانت هذه أعظم صيحة دوت وما تزال في سمع الزمان...

وهكذا، فقد كانت المسيحية في واقع الأمر أكبر ثورة تصحيحية على أباطيل اليهود، وكان السيد المسيح نفسه هو رافع علم الثورة. فقد تصدى للعصبية اليهودية والانتساب إلى إبراهيم كطريق للخلاص والعصمة ودعا إلى طهارة القلوب أولاً، لا إلى طهارة الجسد بالاختتان.

وإلى هذه المعاني وأمثالها أشار المؤرخ الشهير الأستاذ جيبون في كتابه «اضمحلال الإمبراطورية الرومانية» حيث قال: «إن المسيحية انتشرت لأنها صحتحت الكثير من تطبيقات اليهود لعقيدتهم في الربِّ ووسائل عبادته... وبعد أن كان الوعد برضاء الله محصوراً في ذرية إبراهيم - تميزاً وتحزباً - أصبح في المسيحية قدراً مشتركاً للأحرار والعبيد، واليونانيين والبربر، واليهود والأُمميين على السواء».

وبعد المسيحية جاء الإسلام والحديث هنا لا يتسع له إلا كتاب كبير، فإن حوار اليهود مع الرسول عليه السلام بعد أن هاجر إلى المدينة المنورة يستنفد صبر الصابرين.

وكانت حكاية إبراهيم من أبرز المواضيع التي دار حولها الحوار، وقد حسم القرآن الكريم الأمر بأبلغ الحديث كما جاء في سورة آل عمران مخاطباً اليهود مباشرة: ﴿يا أهل الكتاب لم تحاجون في إبراهيم وما أنزلت التوراة والإنجيل إلا من بعده أفلا تعقلون﴾. ﴿ما كان إبراهيم يهودياً ولا نصرانياً ولكن كان حنيفاً مسلماً وما

كان من المشركين. إن أولى الناس بإبراهيم للذين اتبعوه وهذا النبي والذين آمنوا والله ولي المؤمنين»^(١٤) صدق الله العظيم .

وكأنما جاءت هذه الآية تحمل «الدليل المادي» القاطع كما يقول رجال القانون، فإن التوراة قد تمّ تدوينها، باعتراف أحبار اليهود أنفسهم، بعد ألف عام من حياة إبراهيم . . . ومن هنا فإن القرآن يوجه سؤاله الصارخ إلى اليهود: ﴿لم تحاجون في إبراهيم وما أنزلت التوراة والإنجيل إلا من بعده﴾ ومن بعده بألف عام!

تلك هي صفوة القول في علاقة اليهود بإبراهيم، بدأنها بالتوراة، ثمّ بالإنجيل، وجعلنا خاتمتها ما جاء بالقرآن الكريم.

ولا بُدّ لنا بعد ذلك أن ننزل في شجرة النسب من إبراهيم إلى ولده إسحق ثمّ إلى حفيده يعقوب المسمى إسرائيل لتتابع أساطيرهما كما وردت في التوراة، مليئة بال المكر والخديعة والاحتيال على الله. وما هو أسوأ من ذلك، تلك المعركة التي خاضها يعقوب مع الرب.

أجل، إنها معركة مصارعة بين يعقوب والرب امتدت طوال الليل حتّى شروق الشمس وكانت السبب في تسميته «إسرائيل».

وفي الصفحات التالية سنقف على تفاصيل هذه المعركة وميدانها وأسبابها، ومن الغالب فيها ومن المغلوب، ونستغفر الله العظيم.

تلك هي أساطير الأولين كما دونها الأحبار الإسرائيليون، وسبحان ربّ العزة عما يصفون.

(١٤) القرآن الكريم، «سورة آل عمران»، الآيات ٦٥ و٦٧ - ٦٨ على التوالي.

الفصل الثاني

إسرائيل يصارع الرب

وكما جاءت سيرة إبراهيم في التوراة نموذجاً فذاً في الأساطير والخرافات ، نجد أن سيرة ولده إسحق وحفيده يعقوب تمثل إضافة ضخمة في مسلسل الأساطير والخرافات ، أدنى بكثير من أن تكون كتاباً سماوياً مقدساً ، أو مرجعاً دينياً له جلاله ، أو حتى سجلاً تاريخياً يركن إليه في التعرف على تلك الحقبة الزمنية الموعلة في القدم . . . أجل إنها مجموعة من الخرافات والأساطير لا تنقصها إلا عذوبة الخرافات وسحر الأساطير .

ولقد رأينا في الفصل السابق كيف جاء مولد إسحق في تضاعيف الحوار بين الرب من جهة وإبراهيم وزوجته سارة من جهة أخرى ، وما كان من أمرهما من الضحك على «الرب» . ثم كيف سافر إليعازر الدمشقي عبد إبراهيم في رحلة طويلة ، وعاد مع «رفقة» لتكون زوجة لإسحق . كل ذلك في قصص خرافي أفضى إلى النهاية السعيدة ، بأن «أدخل إسحق رفقة إلى خباء أمه سارة حيث تزوجها وتعزى بها عن وفاة أمه» .

ولم يبق على التوراة إلا أن تذكر لنا ماذا كان بين الزوجين في تلك الليلة السعيدة . فمن عادة التوراة أن تذكر أن هذه المرأة عذراء . وتلك المرأة لا تزورها «عادة النساء» ، وغير ذلك من ساقط الأقايص!

ثم تمضي التوراة في سرد حياة إسحق ، وكأنما تكرر مرة ثانية سيرة إبراهيم في معظم تفاصيلها ، بل إنه يكاد يبدو لنا أن أحبار اليهود الذين كتبوا التوراة لم يكن في خيالهم إلا «سيناريو» واحد ينهلون منه قصصهم بأبطالها وأحداثها .

والذين يملكون الصبر على قراءة التوراة ، وعندهم الروية على متابعة ما فيها من التواءات واستطرادات يستطيعون أن يجدوا في سيرة إسحق تكراراً للأحداث التي

وقعت لإبراهيم مرحلة مرحلة ، وتكاد أن تكون العبارات والتبريرات والتفسيرات واحدة.

وأول ما يطالعنا في هذا الباب قول التوراة «إنه حدث جوع في الأرض» فذهب إسحق إلى أبيمالك ملك الفلسطينيين في جرار . . . وظهر له الرب وقال لا تنزل إلى مصر. اسكن في الأرض التي أقول لك . . . فأقام إسحق في جرار»^(١).

وحين نعود إلى الورا في سفر التكوين نفسه في إصحاح سابق نجد أن ما جرى لإسحق عن ارتحاله إلى جرار قد تمّ لوالده إبراهيم . . . وكذلك الحديث عن الأرض والنسل ، فإنه معاد بكلماته وعباراته.

وتمضي التوراة بعد ذلك في الحديث عن «رفقة» امرأة إسحق فتضيف قائلة : «وأهل جرار سألوا إسحق عن امرأته فقال هي أختي. فقد خاف أن يقول هي امرأتي حتى لا يقتلوه من أجل رفقة لأنها كانت حسنة المنظر . . . وحدث أن أبيمالك أشرف من الكوة ونظر وإذا إسحق يلعب رفقة امرأته ، فدعاه وقال له : كيف قلت هي أختي؟ فقال إسحق : لأنني خفت أن يقتلوني. وتعاضم إسحق حتى صار عظيماً جداً فكان له مواش من الغنم والبقر وعبيد كثيرون. ومضى إسحق ونزل في وادي جرار ومن هناك ذهب إلى بئر السبع وهناك ظهر له الرب وقال له : أباركك وأكثر نسلك».

ومرة ثانية ، يلاحظ القارئ أن حكاية إسحق و«زوجته الجميلة» مع أبيمالك ملك الفلسطينيين هي نفس الحكاية التي سردها التوراة عن إبراهيم وامرأته «الجميلة والحسنة المنظر جداً» مع أبيمالك ملك الفلسطينيين ومسرح الأحداث هو هو في جرار ، والبطل هو هو ملك الفلسطينيين. والتفاصيل هي هي عن المواشي والبقر والحمير والعبيد . . . والكذبة الكبرى واحدة : أن زوجة إسحق هي أخته. تماماً كما أن زوجة إبراهيم هي أخته. أخته لأبيه لا لأمه.

وعلى ذلك فنحن نرى أن التوراة قد سردت في سفر واحد هو سفر التكوين ، ضيافة إسحق وزوجته عند أبيمالك ملك الفلسطينيين في مسلسل واحد من الوقائع كما جرى لإبراهيم وزوجته في الضيافة نفسها. ولكن بفارقين اثنين :

الفارق الأول : أنه في قصة إبراهيم وزوجته ذكرت التوراة أن أبيمالك «لم يكن قد اقترب من سارة» . وقد أهملت التوراة ذكر هذه الواقعة في قصة إسحق وزوجته ،

(١) الكتاب المقدس ، «سفر التكوين» ، الأصحاح ٢٦ ، الآيات ١ - ٦.

هذا مع العلم أن التوراة لم يكن أمامها مرجع تعتمد في قولها إن أبيمالك قد اقترب أو لم يقترب من سارة.

والفارق الثاني: إن التوراة قد جعلت واقعة «الكوة» خاصة بإسحق وزوجته، وهي الكوة التي نظر منها أبيمالك إلى إسحق وهو يداعب زوجته مع أن إبراهيم وزوجته قد أقاما مدة طويلة في ضيافة أبيمالك ولم تجعل لهما نصيباً من المداعبة ولا كانت لهما «كوة» تسر الناظرين.

وتورد التوراة بعد ذلك حكاية الحبل والولادة، ونرى أن التوراة تعيد وتكرر. فها نحن نقرأ أن زوجة إسحق عاقر، كأمة سارة. وكذلك فإن التوراة تقول إن إسحق فعل كأبيه إبراهيم «فصلى إلى الرب من أجل امرأته رفقة. فاستجاب له الرب فحبلت رفقة امرأته».

وهنا تكرر التوراة التمييز بين إسحق وإسماعيل، ولكن بأسلوب آخر. فتقول «إن الرب قال لرفقة: في بطنك أمتان، ومن أحشائك يفترق شعبان، شعب يقوى على شعب، وكبير يستعبد لصغير، وخرج من بطنها توأمان الأول أحمر فدعوا اسمه عيسو وخرج الثاني ودعي اسمه يعقوب. وأحب إسحق عيسو أما رفقة فقد أحبت يعقوب» وبذلك فإن التوراة تسجل أول قصة للحقد الأعمى بين أخوين شقيقين بدلاً من أن تكون دعوتها إلى الحب والمودة والألفة بين الأخوة ناهيك بين الأمم والشعوب.

وقد أراد أحبار اليهود من البداية أن يمهّدوا لسيطرة يعقوب على عيسو، فإن عيسو في ما ستروي التوراة سيتنمي إليه الأدوميون، ويعقوب ينتمي إليه الإسرائيليون . . . ومن هنا بدأت بوادر التمييز. وكان ذلك أقدم تمييز عنصري عرفة التاريخ الإنساني. وسنرى أن التوراة قد حبست كل أسفارها التالية على سيرة يعقوب وأبنائه تاركة سيرة عيسو وقبائله تمضي إلى زاوية النسيان.

والتوراة نفسها هي التي تفضح هذه المبادرات العنصرية، وها نحن نجدها بادئ ذي بدء في قولها، من غير مقدمات ولا تمهيد ولا تبرير، إن «عيسو باع بكورته إلى يعقوب».

ولقد كان عيسو هو الابن الأكبر، والبكر في ذلك العهد الاجتماعي له مزاياه وحقوقه. فلم يجد أحبار اليهود أمامهم إلا أن يقولوا إن «عيسو باع بكورته» دون أن تذكر لماذا وكيف ومتى . . . وهذا أول بيع من نوعه في التاريخ.

والحكاية ببساطة تزوير وافتئات أراد منها أحبار اليهود أن يجعلوا الكلمة العليا

ليعقوب، تماماً كما فعلوا بين إسماعيل وإسحق . . . وجعلوا إسحق بطل الفداء والتضحية دون إسماعيل، وأضافوا إلى ذلك أن إسحق هو ابن إبراهيم الوحيد، مع أن إسماعيل هو الكبير يكبره بثلاثة عشر عاماً كما تقول التوراة نفسها، فضلاً عن أن له اثني عشر ولداً آخرين.

وهذا ينطبق على أبناء إبراهيم الآخرين. فقد أهملت التوراة ذكرهم والإشارة إلى تنقلاتهم ومصائرهم، واكتفت في عبارة غامضة مغممة، بالقول إن إبراهيم قد «صرف أبناءه شرقاً وهو حي». ولم تذكر عنهم بعد ذلك شيئاً لا قليلاً ولا كثيراً . . . كأنهم ما ولدوا ولا وجدوا أصلاً.

وفي مثل هذا الأسلوب المعمم المغمم ذكرت التوراة أن «يسو باع بكورته إلى يعقوب» هكذا بكل بساطة وبالباع والشراء، دون أن تذكر ثمناً أو مقابلاً حتى ولو كان تافهاً سخيفاً. ولكن أحبار اليهود قد رأوا أن هذا التعميم سيجعل القصة مفضوحة بذاتها فعمدوا إلى اختراع قصة أخرى منسوجة بال المكر والخديعة والمؤامرة جعلوا أبطالها يعقوب وأباه إسحق وأمه رفقة. لتكون خاتمة القصة في النهاية أن إسحق قد منح بركته لابنه يعقوب وحرم منها عيسو تماماً كما خصوا إسحق نفسه ببركة أبيه إبراهيم وحجبوها عن إسماعيل ابن الجارية.

وخلاصة هذه الخديعة القذرة، في ما ترويه التوراة، أنه لما شاخ إسحق وكلت عيناه عن النظر «أخذت رفقة ثياب ابنها عيسو الفاخرة وألبستها إلى ابنها يعقوب، ثم ألبست يديه وعنقه جلود جدي الماعز حتى يبدو كأخيه كثر الشعر، ودخل يعقوب بثياب عيسو على أبيه وهو يقول له: أنا عيسو بكرك وأطلب أن تباركني، وما كان من إسحق إلا أن قال له: تقدم حتى أجسك يا ابني. وتساءل: أنت هو عيسو ابني أم لا؟ فجسه إسحق وقال له: «الصوت صوت يعقوب ولكن اليدين يدا عيسو ولم يعرفه لأن يديه كانتا مشعرتين كيدي عيسو أخيه»، فبارك إسحق ابنه يعقوب قائلاً له: «ليستعبد لك شعوب وتسجد لك قبائل. كن سيداً لإخوتك. وليسجد لك بنو أمك»^(٢).

وقد كانت هذه الحكاية مضرب الأمثال عبر العصور والأجيال، فإن عبارة التوراة «الصوت صوت يعقوب ولكن اليدين يدا عيسو» صارت تتردد على ألسنة الأقدمين كلاً جرت لهم أحداث مماثلة من الخديعة والمكر.

ولم تكتف التوراة بسرد وقائع المؤامرة ولكنها رفعت يعقوب إلى مقام «الرب»

(٢) الكتاب المقدس، «سفر التكوين»، الأصحاح ٢٧، الآيات ٢١ - ٢٩.

يسجد له أبناء أمه، بل و«تسجد له الشعوب وتستعبد له قبائل»... ومع هذا يزعم الزاعمون أن اليهودية هي إحدى الديانات السماوية الثلاثة التي تدعو إلى التوحيد.

ولا تتورع التوراة عن أن تشرك «الرب» في هذه المؤامرة. وبدلاً من أن تتحدث عن غضب الرب. وبدلاً من أن ينزل عقاب الرب على يعقوب، نرى أن التوراة تروي أن الرب قد ظهر ليعقوب وقال له: «اسكن في الأرض التي أقول لك، فأكون معك وأباركك لأني لك ولنسلك أعطي جميع هذه البلاد، وأكثر نسلك كنجوم السماء وتبارك في نسلك جميع أمم الأرض».

وهكذا فإن الرب قد بارك يعقوب بعد أن باركه أبوه إسحاق، وبارك الله في الكذب والخداع!

وقد تمت هذه المؤامرة في غياب الأخ الأكبر عيسو صاحب الحق في البكورة والبركة. فعاد من الصيد، وتقول التوراة «إنه صنع طعاماً لأبيه وقال له قم وكل حتى تباركني نفسك أنا بركك عيسو. فارتعد إسحق ارتعاداً عظيماً جداً وقال له: قد جاء أخوك بمكر وأخذ بركتك، وصرخ عيسو صرخة عظيمة ومرة جداً... وحنق عيسو على يعقوب من أجل البركة وقال عيسو في قلبه: سأقتل يعقوب أخي... ولما علمت رفقة بذلك قالت لابنها يعقوب: اهرب إلى أخي لابان في حاران وأقم عنده أياماً قليلة حتى يرتد سخط أخيك».

هذا ما ترويهِ توراة اليهود عن المؤامرة البشعة التي اقترفها يعقوب الذي ينتسب إليه الإسرائيليون، أضف إلى ذلك أن التوراة قد غرست الحقد بين الأخوين الشقيقين إلى درجة القتل، دون أن تذكر لنا كيف عرفت أن عيسو «قال في قلبه إنه سيقتل أخاه يعقوب». وهذه واحدة من مئات غرائب التوراة.

وكما توغلت التوراة عميقاً في قاع الأساطير في ما روته عن مولد إسحق نفسه وولديه عيسو ويعقوب، فقد سردت حكاية زواج يعقوب بالقصص الخرافي نفسه الذي سردته بالنسبة إلى زواج أبيه إسحق: إسحق تزوج من أهله من العراق لأن والده إبراهيم حذره من الزواج من بنات الكنعانيين، ولذلك فإن التوراة تكرر القصة بذاتها. شكلاً وموضوعاً، وها نحن نقرأ في التوراة «أن إسحق دعا يعقوب وأوصاه وقال له: «لا تأخذ زوجة من بنات كنعان. قم اذهب إلى فدان أرام إلى بيت بتوئيل أبي أمك وخذ لنفسك زوجة من هناك من بنات لابان أخي أمك. والله القدير يباركك ويجعلك مثمراً ويكثرك فتكون جهوراً من الشعوب»»^(٣).

(٣) المصدر نفسه، «سفر التكوين»، الأصحاح ٢٨، الآيات ١ - ٣.

وهنا تبدأ أسطورة إضافية تجدد أسطورة أبيه، فتروي التوراة أن يعقوب، إذعاناً لنصيحة والده خرج من بئر السبع إلى حاران. وصادف مكاناً وبات هناك. ورأى حلمًا «وإذا سُلِّم منصوبة على الأرض ورأسها عند السماء. ملائكة الله صاعدة ونازلة عليها (!) وهو ذا الرب واقف عليها (!) فقال له الرب: يكون نسلك كتراب الأرض. ويتبارك فيك وفي نسلك قبائل الأرض. ثم نهض وذهب إلى أرض بني المشرق، حتى وصل إلى بئر وحولها قطعان المواشي ورعاتها. . . . وهناك لقي راحيل (ابنة خاله) مع غنم أبيها. فتقدم يعقوب وقبّل راحيل وأخبرها أنّه ابن رفقة. وذهبت راحيل إلى أبيها وأخبرته بما كان فعاد وتم اللقاء والتعارف مع يعقوب. وبعد حديث طويل تمّ الاتفاق على أن يقوم يعقوب بخدمة خاله سبع سنوات مقابل زواجه بابنته الصغرى راحيل التي كانت حسنة الصورة وحسنة المنظر. . . . وأحب يعقوب راحيل أما أختها الكبرى ليئة فكانت عيناها ضعيفتين».

وإلى هنا فإن القصة تمضي في سياق شبه عادي ولكن التوراة تواجهنا في ما بعد بفضيحة يكون ضحيتها يعقوب نفسه، ذلك أنّه حينما أتم يعقوب مدة الخدمة قال: «اعطوني امرأتي لأن أيامي كملت فأدخل عليها»، وتروي التوراة أن لابان، خال يعقوب، صنع وليمة كبرى وعند المساء أخذ ابنته ليئة وأتى بها إلى يعقوب فدخل عليها. وفي الصباح، تروي التوراة: اكتشف يعقوب أن زوجته ليئة وليست راحيل. وقال يعقوب للابان: لماذا خدعتني؟ فقال لابان: «نحن لا نعطي الصغيرة قبل الكبيرة». وبعد حوار تمّ الاتفاق على أن يخدم يعقوب سبع سنين أخرى مقابل الأخت الصغرى. وتم الأمر وتزوج يعقوب راحيل وأحبها أكثر من ليئة. وكانت راحيل عاقراً، ورأى الرب أن ليئة مكروهة ففتح رحمها فحبلت ليئة وولدت أربعة أولاد. . . .

وهكذا فإن التوراة تعود إلى مسلسل العواقب، الذي بدأته بسارة زوجة إبراهيم ثم برفقة زوجة إسحق وها نحن نراه في هذه المرحلة في راحيل حتى لقد أصبح همّ هذا «الكتاب المقدس» أن يسجل لنا سيرة النساء العواقب، ومتى حبلن ومتى ولدن.

وتكون النتيجة من كلّ ذلك أن يعقوب زوجته راحيل عاقر، وأمّه رفقة عاقر، وجدته سارة عاقر. ثمّ تسجل لنا التوراة حلقة أخرى في سلسلة الخرافات والأساطير، فتقول إن «راحيل غارت من أختها فقالت ليعقوب: هي ذي جاريتي بلهه ادخل عليها فتلد لي. فدخل عليها وولدت له».

وجاء دور ليئة بعد أن توقفت عن الولادة، لتقول ليعقوب كما تروي التوراة:

«هي ذي جاريتي زلفة ادخل عليها فدخل عليها وحبلت وولدت له أولاداً».

وعادت التوراة إلى مسلسل الخرافات عن ولادة الزوجات وجواريهن، فقالت: «إن الله ذكر راحيل وسمع لها وفتح رحمها فحبلت وولدت له . . .».

وكانت نتيجة «تدخلات الرب» في فتح الأرحام وتوليد الأولاد أن رزق يعقوب اثني عشر ولداً هم روبين وشمعون ولاوي ويهوذا ويساكر وزبولون ويوسف وبنيامين ودان ونفتالي وجاد وأشير، ولدوا جميعاً في الأراضي السورية إلا بنيامين فقد كان مولده في بيت لحم من أعمال فلسطين . . . وهؤلاء الأبناء هم آباء القبائل الأسباط اليهودية العشر، في ما ترويه الخرافات الإسرائيلية.

ولم تنته سيرة يعقوب عند هذه الأحداث، فقد مضى أحبار اليهود يشغلون «الرب» في الخلافات التي وقعت بين يعقوب وخاله بسبب قطعان المواشي، هذه لمن وتلك لمن؟ ولا تتسع هذه الفصول لسردها رغماً عن طرافة تفاهاتها.

وحسبنا أن نشير إلى أن هذه الخلافات قد حملت يعقوب على الرحيل من البلاد، وتقول التوراة إن «ملاك الرب ظهر ليعقوب وقال له: أخرج من هذه البلاد وارجع إلى أرض ميلادك. وقام يعقوب وحمل أولاده ونسأه على الجمال وساق أمامه كل مواشيه، وسرقت راحيل أصنام أبيها. وقام يعقوب بخداع خاله لابان فخرج هارباً دون أن يخبره . . . وتتبعه لابان في مسيرة سبعة أيام إلى أن أدركه في جبل جلعاد (الأردن)».

وتقول التوراة بعد ذلك إن الله أتى إلى لابان في حلم الليل وحذره من أن يكلم يعقوب في خير أو شر . . . ولكن لابان سأل عن سرقة أصنامهم . . . ففتش في خباء يعقوب وخباء ليئة والجاريتين فلم يجد شيئاً. ثم دخل إلى خباء راحيل، وهي التي سرقت الأصنام ووضعته في حداجة الجمل وجلست عليها، فقالت لأبيها: «إني لا أستطيع أن أقوم أمامك لأن علي عادة النساء» (!) ففتش ولم يجد الأصنام. وقد أصبح لهذه العاقر عادة النساء . . . ولم يقل لنا أحبار اليهود كيف ومتى، وهل تدخل الرب في ذلك؟!

وهكذا فإن تورااة اليهود شغلت وقتها بـ «النساء» وسرقة الأصنام، وظهور الرب على لابان عابد الأصنام الذي قطع البراري والقفار بحثاً عن أصنامهم المقدسة.

وكائناً ما كان الأمر فقد تصالح يعقوب ولابان ووضعاً «رجمة على الأرض وتعاهدا أن لا يتجاوز لابان هذه الرجمة إليك . . . وأنت لا تتجاوزها إليه».

وتعود التوراة بعد ذلك لتقول إن يعقوب قد وصل إلى أرض أخيه الكبير عيسو فخادعه وصالحه وقدم إليه الهدايا وسجد بين يديه هو وزوجاته وجواريه وأولاده وعبيده، ولم يبق إلا أن تسجد له مواشيه! وهنا تناست التوراة حكاية البكورة وكأن شيئاً ما كان، بين يعقوب وأخيه عيسو.

ولكن القصص الخرافي لا ينتهي عند هذه المصالحة بين الأخوين الشقيقتين. فإن توراة اليهود تقدم لنا بعد ذلك أسطورة كبرى تصل إلى قمة السخافة والإحاد والاستخفاف بالله، كل ذلك ترويه التوراة بفخر واعتزاز . . .

والأسطورة أشبه ما تكون بمسرحية تتم فيها مصارعة بين اثنين: «الرب» في صورة إنسان من جانب، ويعقوب من جانب آخر. ولولا أن هذه المسرحية مدونة بالنص في التوراة لظنها القارئ افتراء على اليهود من غير دليل ولا برهان: ولكن التوراة تقول لنا: «حينما كان يعقوب وحده صارعه إنسان حتى طلوع الفجر . . . ولما رأى أنه لا يقدر عليه ضرب حقّ فخذه . . . فانخلع حقّ فخذه يعقوب في مصارعته معه . . . ثم دار بينهما الحوار الآتي:

- الرب في صورة إنسان قال ليعقوب: «أطلقني لأنه قد طلع الفجر».

- يعقوب: لا أطلقك إن لم تباركني.

- الرب: ما اسمك؟

- يعقوب: يعقوب.

- الرب: لا يدعى اسمك في ما بعد يعقوب بل إسرائيل. لأنك جاهدت مع الله والناس وقدرت.

- يعقوب: أخبرني ما اسمك؟

- الرب: لماذا تسأل عن اسمي؟

وتقول التوراة إن الرب بارك يعقوب هناك. وقال يعقوب: «نظرت الله وجهاً لوجه» وأشرقت الشمس ويعقوب يجمع على فخذه.

وتختتم التوراة هذه المسرحية البلهاء بقولها: «لذلك لا يأكل بنو إسرائيل عرق النسا الذي على حقّ الفخذ إلى هذا اليوم لأنه ضرب حقّ فخذه يعقوب على عرق النسا».

ومن شاء أن يقرأ هذه المسرحية التوراتية، وأن يشهد بنفسه حلبة الصراع بين

«الرب» ويعقوب فليرجع إلى الإصحاح الثاني والثلاثين من سفر التكوين وسيجد فيه الخبر اليقين.

وسيخرج القارئ من هذه الملحمة بين الرب ويعقوب بأن حسابات المصارعة كانت كلها لصالح يعقوب في ما يلي :

أولاً: أن المصارعة كانت حامية جداً بين الرب ويعقوب فقد امتدت حتى طلوع الفجر.

ثانياً: أن الرب لما رأى أنه لا يقدر على يعقوب ضرب حقّ فخذه فانخلع فخذ يعقوب.

ثالثاً: أن يعقوب قد أمسك بالرب بقوة وشدة ولم يستطيع أن يفلت منه فقال ليعقوب : أطلقني لأنه قد طلع الفجر.

رابعاً: أن يعقوب راح يساوم الرب ليطلق سراحه. مشروطاً أن يباركه حتى يطلقه.

خامساً: أن الرب كان يجهل مع من يتصارع فسأله : ما اسمك؟

سادساً: أجاب يعقوب : اسمي يعقوب.

سابعاً: فأراد أن يكافئ يعقوب فقال له : لا يدعى اسمك في ما بعد يعقوب بل إسرائيل لأنك جاهدت مع الله والناس وقدرت.

ثامناً: وسأل يعقوب الرب : ما اسمك . . . وقال الرب : لماذا تسأل عن اسمي؟ وبارك يعقوب في ذلك المكان. وهذه مفاوضات أخرى بين إسرائيل والرب.

وتوكيداً لهذه الأسطورة الكبرى فإن الإسرائيليين يقولون إن لفظة يعقوب في لغتهم القديمة معناها «جندي الله».

أما حكاية ما قالته التوراة إن الإسرائيليين لا يأكلون عرق النسا بسبب هذه الأسطورة «إلى هذا اليوم» فإنها أسخف من أن تحتاج إلى تعليق ، ويكفي أن عبارة «إلى هذا اليوم» وقد تكررت عشرات المرات في التوراة إنما تدل أن أحبار اليهود قد كتبوا التوراة بعد يعقوب بمئات السنين ولم يجدوا مناصاً من أن يرددوا عبارة «إلى هذا اليوم» وذلك أصغر الدلائل على التزوير.

وتأبى التوراة أن تفرغ من سيرة يعقوب قبل أن تروي أخبار مجزرة إنسانية رهيبة وراء حادث تقع أمثاله حتى في زماننا هذا . . . ملخص هذا الحادث أن ابنة يعقوب خرجت لتنظر نبات الأرض فراها شكيم ابن حيمور رئيس الأرض فأخذها واضطجع

معه. وتدخل حيمور طالباً الصلح والوفاق فقال لآل يعقوب إن ابنه قد تعلق بابنة يعقوب: «أعطوه إياها زوجة وصاهرونا تعطوننا بناتكم وتأخذون لكم بناتنا وتسكنون معنا وتكون الأرض قدامكم».

كان هذا هو الحادث وكان هذا هو العرض الذي اقترحه حيمور رئيس الأرض، وكان ذلك قبل عهد موسى بقرون، في وقت لم تكن الشريعة اليهودية قد نزلت، والناس يتزاجون بلا قيود ولا حدود... غير أن أبناء يعقوب غضبوا، في ما تروي التوراة وأنهم أجابوا بمكر وقالوا: «لا نعطي أختنا لرجل غير مختون ولكن» إن صرتم مثلنا بختنكم كل ذكر نعطيكم بناتنا ونأخذ لنا بناتكم ونسكن معكم ونصير شعباً واحداً. وإن لم تختنوا نأخذ بنتنا ونمضي».

ولولا المكر الذي بيته آل يعقوب في نفوسهم، لكان هذا الوفاق رائعاً عظيماً وبخاصة حديثهم عن أن يصبحوا شعباً واحداً مع أهل البلاد. وهذا ما يردده الإسرائيليون منذ أن وطئت أقدامهم أرض فلسطين، في الأزمنة المعاصرة.

وعلى كل حال فقد تحدثت شكيم وحيمور كما تقول التوراة، فقبلوا هذا العرض على السكنى معاً وأن يصيروا شعباً واحداً، ويختتن كل ذكر منهم ويتبادلوا بناتهم زوجات... واختتن كل ذكر في المدينة تنفيذاً لهذا الاتفاق وبذلك كانت أكبر حملة اختتان في التاريخ!

وتمضي تورا اليهود لتقول إنه في اليوم الثاني للختان، حين كان أهل المدينة متوجعين (بسبب الختان) خرج ابنا يعقوب «وأخذ كل واحد سيفه وأتيا على المدينة وقتلا كل ذكر، وقتلا حيمور وشكيم بحدّ السيف» وأخذ ابنة يعقوب من بيت شكيم وخرجتا، ثم نهب بنو يعقوب المدينة وأخذوا ما في الحقل، وسبوا كل الأطفال والنساء، وسلبوا كل ما في البيوت.

وتفاصيل هذه المذبحة الرهيبة، وأمثالها مما تقصه التوراة، كما سنبين في الفصول التالية، إنما تؤكد أن الإرهاب اليهودي المعاصر ليس ناشئاً كرد فعل للحركة النازية الهتلرية كما يفلسف بعض أنصار إسرائيل ولكنه مستقر في الوجدان اليهودي وفي العقيدة اليهودية منذ آلاف السنين. منذ عهد يعقوب إلى عهد كارتر في زماننا هذا.

وهذه المذبحة الرهيبة التي اقترفها يعقوب وأبناؤه في مدينة بكاملها ذبحاً وتقتيلاً وسبياً ونهباً وسلباً، تفتح أمام الذاكرة سجل الإرهاب اليهودي منذ قامت إسرائيل إلى يومنا هذا.

ولسنا نريد أن نستعيد فظائع دير ياسين وناصر الدين وكفر قاسم وقبية ولا قصف مخيمات اللاجئين وعشرات من أمثالها؛ إذ يكفي أن نشير بكلمة عابرة إلى جريمة الإبادة الجماعية التي اقترفتها إسرائيل في جنوب لبنان، في ربيع العام ١٩٧٨ وكان من نتائجها أن كان عدد القتلى من الفلسطينيين واللبنانيين حوالى ألفي إنسان، ما عدا الجرحى والمشوهين فضلاً عما أحدثته من الدمار في المزارع والمساكن والمصانع والمرافق العامة، ويأتي على رأس ذلك تهجير ربع مليون إنسان من أهل الجنوب إلى كل قرية ومدينة في لبنان.

ولقد اقترفت إسرائيل هذه الجريمة الكبرى بالطائرات الأمريكية والأسلحة الأمريكية. وكان من بعضها القنابل المعروفة بـ «البلي» التي تتفجر كل واحدة منها إلى مئات الشظايا.

وقد انطوت هذه المجزرة على مخالفات دولية وإنسانية كبرى، وكان أقلها أن قنابل «البلي» محرمة دولياً، كما كشفت الصدفة عن أن إسرائيل كانت قد التزمت باتفاقها مع أمريكا أن لا يُستخدم هذا السلاح إلا في حالة الدفاع عن النفس. ولكن هذه المخالفة وغيرها قد طوتها يد النسيان، باعتذار من الحكومة الإسرائيلية، والتزام جديد بعدم التكرار... ويا ضيعة الإنسان وحقوق الإنسان.

ولنترك هذا الاستطراد جانباً، ونعود إلى سيرة يعقوب، والمذبحة الوحشية التي اقترفها هو وأبناؤه في المدينة الآمنة، بعد أن تمّ الوفاق مع أهلها، واختتنوا، ثم غدروا بهم، وهم لا يستطيعون الدفاع عن أنفسهم وهم متوجعون من الحتان كما تذكر التوراة.

وقد يخطر بالبال أن ما فعله يعقوب وأبناؤه هو ثأر للشرف والعرض. وقد يصحّ هذا التبرير لو أن آل يعقوب هم من أهل الطهر والشرف. ولكن التوراة تكشف غير ذلك... بل إن التوراة كما سنرى في الفصول التالية قد فصلت حوادث كريمة منافية للشرف والدين تُسببت إلى قادة اليهود ممن يعتبرهم الإسلام من الرسل والأنبياء ذوي العصمة والكرامة.

وحسبنا في هذا الفصل، أن نقتبس بالنصّ ما جاء في ختام الإصحاح الخامس والثلاثين من سفر التكوين حيث يقول: «وحدث إذ كان إسرائيل (يعقوب) ساكناً في تلك الأرض أن رأوبين (ابن يعقوب) ذهب واضطجع مع بلهة سرية أبيه، وسمع إسرائيل!»

وهكذا بكل بساطة سمع إسرائيل بالزنا مع سريته، وجعل أذنًا من طين وأذنًا من عجين. وحادثة مماثلة، أشنع وأبشع، نقتبسها من الإصحاح الثامن والثلاثين من

سفر التكوين حيث تقول التوراة: «وحدث في ذلك الزمان أن يهوذا (ابن يعقوب) نزل من عند إخوته. ونظر هناك ابنة رجل كنعاني فأخذها ودخل عليها فحبلت وولدت ابناً ودعا اسمه عيراً وزوجه فتاة اسمها تامار . . . ومات ابنه عيرا. وصادف أن التقى يهوذا بكنته (زوجة ابنه) في الطريق، وقد خلعت ثياب ترمّلها وتغطت ببرقع. فنظرها يهوذا وحسبها زانية . . . فمال إليها على الطريق ودخل عليها لأنه لم يعلم أنها كنته. وأعطاهما خاتمه وعصابته وعصاه علامة . . . وحبلت منه. ولما اكتشف أهل البلد أنها حامل من الزنا أبرزت الخاتم والعصاة والعصا وقالت: أنا حامل من رجل صاحب الخاتم والعصاة والعصا . . . ووقفت التوراة عند هذا الحدّ من قصة الزنا مكتفية بالقول: «إنه وقت ولادتها إذا في بطنها توأمان، دعي أحدهما فارض والثاني زارح»؟

وهكذا لم يفتّ التوراة أن تسجل حكاية الزنا بتفاصيلها وأن تذكر كذلك أسماء أولاد الزنا. وهنا. أجل هنا. لا بُدّ لنا أن نذكر أن يهوذا هذا صاحب هذه الحكاية هو ابن يعقوب وهو الذي ينتسب إليه اليهود . . . وهو السبب في تسميتهم باليهود انتساباً إلى يهوذا. هذه هي أقاصيص إسحق ويعقوب كما سجلتها التوراة، توراة اليهود. وهي التوراة التي حملها رئيس وزراء العدو بيغن هدية إلى الرئيس الأمريكي جيمي كارتر، لتكون سجلاً حافلاً بالمخازي والسوابق.

والدكتور حايم وايزمن أول رئيس لإسرائيل، وعم عزرا وايزمن وزير الدفاع كان قد سبق وأهدى إلى الرئيس ترومان «التوراة» لمناسبة صدور قرار التقسيم عام ١٩٤٧، وقد تصدرت صورتها الصحافة الأمريكية في سبق صحافي عالمي.

بل إن التوراة هذه التي سجلت الفضائح الأخلاقية، كما سنرى في الفصول التالية، ومخازي ملوك إسرائيل وأنبيائهم هي التي يعتمد عليها بيغن في تمسكه بقطاع غزة والضفة الغربية بأنهما هما «اليهودية والسامرة» بنصّ التوراة، وأنهما أرض الشعب اليهودي التاريخية تحررت الآن، ولن تخرج من سيادة «إسرائيل بعد الآن»!

وأخلاقيات يعقوب كما تسجلها التوراة تمثل قطرة من بحر بالنسبة إلى سيرة أنبياء إسرائيل كما فصلتها التوراة في الأسفار اللاحقة: الزنا والقتل والغدر وجميع الكبائر وسائر الموبقات.

ويكفي أن نشير إلى أن جمهرة من علماء اللاهوت من مختلف المذاهب قد ادانت سلوك يعقوب الأخلاقي.

وليس هذا هو الرأي الذي يمليه الموقف العربي من إسرائيل . . . بل إنه هو رأي العلم والدراسة الحقّة لأسفار التوراة وما حوته من أساطير وترهات.

فقد جاء في فهرس الكتاب المقدس^(٤)، وهو أوسع دراسة دينية وتاريخية عن التوراة قولهم: «كانت ليعقوب نقائص ظاهرة في طباعه دفعته إلى ارتكاب أخطاء فاحشة كان يجب أن يتحمل نتائجها ومغباتها».

وأن يعقوب هذا الذي حكم عليه علماء اللاهوت ذلك الحكم العادل، هو إسرائيل الذي ينتسب إليه الإسرائيليون. ويكفي أن نلخص حيثيات هذا الحكم في الترهات التوراتية والخرافات اليهودية في ما يلي:

أولاً: كانت سيرة إسحق ويعقوب تكراراً لسيرة إبراهيم لا في التفاصيل فحسب ولكن في السلوك الأخلاقي، وكأنما تؤكد التوراة الانحراف الخلقي، وتدعو إلى تجنب المثل الروحية والقيم الإنسانية الرفيعة.

ثانياً: أبرزت التوراة ظاهرة البغضاء بين الأخوين الشقيقين عيسو ويعقوب بأسوأ مما فعلت بين الأخوين إسماعيل وإسحق.

ثالثاً: أكدت التوراة أقدم ظاهرة للتمييز العنصري في تاريخ الإنسانية المبكر في استبعاد العلاقات الاجتماعية مع الكنعانيين أهل البلاد الأصليين، مع أن إبراهيم وأبناءه وأحفاده هم غرباء عن البلاد وضيوف عليهم في عقر دارهم.

رابعاً: أشادت التوراة بالمؤامرة التي كان بطلها يعقوب وبطلتها أمه رفقة لإقصاء الأخ الأكبر عيسو عن مقامه الاجتماعي وجعل مقام الصدارة للابن الأصغر يعقوب، حتى يصبح بنوه شعب الله المختار.

خامساً: توكيد النزعة العنصرية البغيضة بالإلحاح على يعقوب أن لا يتزوج من بنات كنعان وأن يتخذ له زوجة من أهله في العراق.

سادساً: إتمام زواج يعقوب بالأخت الكبرى خديعة وكذباً، ثم بزواجه بالأخت الصغرى وما انتهى إليه الأمر من زواجه بجوارهن.

سابعاً: ظهور الربّ على رأس سلم ومخاطبته يعقوب وكأنما الربّ يشيد بسلوك يعقوب وتصرفاته.

ثامناً: حكاية المصارعة التي نشبت بين الربّ ويعقوب، فيما توحى تفاصيل الصورة أن الغلبة كانت ليعقوب، وأن الله كافأ يعقوب بأن باركه وخلع عليه اسماً مجيداً هو «إسرائيل» بمعنى جندي الله.

(٤) انظر: فهرس الكتاب المقدس، ص ١٠٧٥.

تاسعاً: وقائع المذبحة الوحشية التي قام بها آل يعقوب في مدينة شكيم وانتهت إلى ذبح أهلها، شيوخاً ونساء وأطفالاً، ونهبها وإحراقها، نكثاً بالوفاق الذي تم بين آل يعقوب وأهل المدينة. مما ينبئ بأن الإرهاب ونقض العهد خصلتان عريقتان في السلوك اليهودي، وأن الإرهاب اليهودي المعاصر هو امتداد لذلك السلوك الإجرامي العريق.

وبعد، فهذا هو يعقوب أبو الإسرائيليين بلحمه ودمه كما نراه في التوراة وهذا هو أبوه إسحق، كما وردت سيرته في التوراة.

فأين ذلك من سيرتهما المجيدة الرفيعة كما دوّنها القرآن الكريم في بضع عشرة آية بكل تكريم وتقدير، وجاء ذكر ﴿وبشرناه بإسحق نبياً من الصالحين﴾ و﴿وإسحق ويعقوب وكلاً جعلنا نبياً﴾^(٥).

أجل إن الله جعلهما من الصالحين ولم يجعلهما من المصارعين، كما ذكرت التوراة، والكارثة أن يكون الصراع مع الله. وسبحان ربك ربّ العزة عما يصفون!

(٥) القرآن الكريم: «سورة الصافات»، الآية ١١٢، و«سورة مريم»، الآية ٤٩.

الفصل الثالث

وأين أهل الراين.. من أهل الأردن؟

في الفصلين السابقين أمسكنا بتلابيب بيغن رئيس وزراء العدو، ودفعنا به إلى قاع التوراة بحثاً عن سيرة إبراهيم، وابنه إسحق، وحفيده يعقوب لنرى موضع الصديق في ما زعمه في خطابه الموجه إلى الشعب المصري عن حكاية «أبينا المشترك إبراهيم» على حدّ تعبيره.

وقد استعرضنا في الفصل الأول سيرة إبراهيم وهجرته من العراق إلى سوريا إلى فلسطين، إلى مصر، ثمّ عودته إلى فلسطين، وما جرى له ولزوجته الجميلة سارة من أحداث مع فرعون مصر، ومع ملك الفلسطينيين، ثمّ ما كان بينه وبين «الرب» من حوار.

وأخيراً وفاته وزوجته في المدينة التي سميت باسمه... مدينة الخليل. من أعمال فلسطين.

وخرجنا من هذا العرض المفصل الدقيق، بأن أبوة إبراهيم هي من المعاني الرمزية الروحية، وأن اليهود وسائر البشر سواء في أبوة إبراهيم، وانتقلنا بعد ذلك من التوراة إلى الإنجيل لنرى ثورة السيد المسيح على تلك المزاعم اليهودية معلناً أن إبراهيم هو أبو الناس أجمعين بالإيمان، ثمّ ما أكده الإسلام في ما بعد من أن إبراهيم لم يكن يهودياً. وما أنزلت التوراة والإنجيل إلا من بعده...

ثمّ تابعنا في الفصل الثاني سيرة إسحق ويعقوب وما تخللها من أساطير وخرافات يابهاها الدين الحقّ، وبخاصة ما كان منها مجافياً للسلوك الخلقي الكريم، والعقيدة التوحيدية الصافية، مقتبسين ما سرده التوراة من حوادث الإرهاب اليهودي، ونقض العهد، وأخيراً ملحمة الصراع بين «الربّ ويعقوب» في ما

يوشي انتصار العبد على ربه، مما كان سبباً في تسميته إسرائيل، أي جندي الله. وكان ذلك أشنع ما سردته التوراة من خرافات. على كثرة ما تضمنته من خرافات، ما أنزل الله بها من سلطان ولا برهان.

وقد أصبح من واجبنا بعد أن احتكنا إلى التوراة، وهي المرجع الوحيد لليهود في كل دعاوهم السياسية والدينية والتاريخية، أن نحتكم إلى التاريخ، وإلى العلم، لتبين مدى الصلة بين اليهود وإبراهيم. فإن هذه المقولة اليهودية ليس لها ذرة من الصدق. وليس لها ما يؤيدها إلا شيوخها القديم، حتى لقد أصبحت مسلمة بسيطة تقبلها الكثيرون على أنها حقيقة علمية... يقابلونها بعدم المبالاة، ويهزون أكتافهم حين يسمعونها. لا يبالون أكانت صحيحة أم باطلة، ولا يقفون أمامها لحظة واحدة ليلقوا عليها نظرة فاحصة.

ومما أعان على شيوع هذه المقولة اليهودية الباطلة، أن ضحاياها العرب لم يكلفوا أنفسهم مشقة البحث العلمي الصابر للكشف عن بطلانها مكتفين بالتنديد والعبارات العامة دون أن يفعلوا كالعرب القدامى الذين يقصون أثر الجريمة بين كثران الرمال حتى يصلوا إلى الجاني في مأواه...

والواقع أنه لولا الكسل العقلي الذي هو داء عضال في أجيال الرأي العام عبر التاريخ، لكان من السهل تبيان الصواب والخطأ في المقولة اليهودية السخيفة، فهذه لا تحتل الصمود امام التساؤل المنطقي العادي.

والمنطق يتساءل أولاً: هل المسيحيون هم أبناء السيد المسيح ومن ذريته؟ ويتساءل ثانياً: وهل المسلمون هم أبناء محمد ومن ذريته؟ بل إنه يتساءل ثالثاً: وهل البوذيون والهندوس والبراهمة هم أبناء أصحاب هذه المذاهب الدينية ومن ذريتهم؟

ولو أننا خرجنا من إطار الدين إلى السياسة المعاصرة، فإن المنطق يتساءل رابعاً: وهل الماركسيون من أبناء ماركس ومن ذريته؟ وهل المغول المعاصرون من أبناء تيمورلنك وجنكيز خان ومن ذريتهما؟

إن الجواب بالنفي على كل هذه الأسئلة ينطبق على اليهود أنفسهم، فهؤلاء لا يمكن أن يكونوا أبناء إبراهيم ومن ذريته.

وهنا حجة إضافية أخرى هي أن اليهود واليهودية لم يكن لهم وجود في عهد إبراهيم، فإن موسى صاحب الديانة اليهودية قد جاء بعد إبراهيم بمئات الأعوام،

والجماعة اليهودية قد نشأت بعد عهد موسى، ولم يكن لها وجود في عهد إبراهيم فكيف يمكن لهذه الجماعة أن تنسب إلى إبراهيم؟.

وكذلك فإنه لا يمكن أن يكون إبراهيم إسرائيلياً، لأن إسرائيل (يعقوب) هو حفيده ومن البلاهة أن ينتسب المرء إلى حفيده ولا يمكن أن يكون يهودياً؛ لأن يهوذا الذي سُمي اليهود باسمه هو واحد من أبناء يعقوب (إسرائيل)، أي ابن حفيده.

وقد أشار إلى هذا المعنى عدد من المؤرخين المحققين وعلى رأسهم المؤرخ العربي أبو الفدا، فقد نبه إلى أن «اليهود» أعم من بني إسرائيل لأن كثيراً من أجناس العرب والروم والفرس وغيرهم صاروا يهوداً ولم يكونوا من بني إسرائيل^(١).

وغني عن البيان أن رأي «أبو الفدا» قد صدر عنه قبل قيام الصهيونية بقرون وأجيال، ولا يمكن أن يكون محل شبهة أو نزوع إلى العصبية العربية.

ولعله يكون من المفيد، ونحن نعرض لهذا الجانب التاريخي، أن نضع امام القارئ العربي بعض التواريخ التقريبية التي تبين التسلسل التاريخي للأحداث المتصلة بهذا الموضوع^(٢):

١٨٨٠ ق. م.	مولد إبراهيم الخليل في أور الكلدانيين بالعراق.
١٨٠٥ ق. م.	هجرة إبراهيم مع أسرته من العراق في طريقة إلى فلسطين.
١٧٩٤ ق. م.	رحيل إبراهيم إلى مصر ومولد إسماعيل من هاجر المصرية.
١٧٨٠ ق. م.	مولد إسحق من سارة العراقية.
١٦٥٦ ق. م.	هجرة يعقوب (إسرائيل) وأولاده إلى مصر.
١٢٢٧ ق. م.	خروج موسى من مصر.

وواضح من هذا التقويم الزمني أن بين عهد إبراهيم وموسى أكثر من ستمئة عام، وبين عهد يعقوب (إسرائيل) وموسى حوالي ٤٣٠ عاماً. . . فكيف يمكن أن يكون اليهود موجودين قبل وجودهم التاريخي بمئات السنين.

(١) عماد الدين اسماعيل بن علي أبو الفداء، المختصر في أخبار البشر، ص ٨٧.

(٢) مصطفى مراد الدباغ، بلادنا فلسطين.

وفي مرجع تاريخي يعود زمانه إلى القرون الوسطى نقرأ في كتاب «الأنس الجليل في تاريخ القدس والخليل» لمؤلفه مجير الدين الحنبلي، في سياق سيرة إسحق، أن أمه سارة ولدته ولها من العمر تسعون سنة، ومن ولده الروم والأرمن واليونان ومن يجري مجراهم وبنو إسرائيل.

وهذا المرجع العربي، قد سبق الصهيونية بمئات السنين. ولا يمكن أن ينسب إليه الانحياز إلى وجهة النظر العربية. فلم يكن يومئذ وجهة نظر عربية وأخرى صهيونية.

غير أن للموضوع جوانب أخرى تسندها حقائق علمية كلها حول قضية أساسية جوهرية تقتلع القضية اليهودية من الجذور وتذروها هشيماً مع الرياح.

هذه القضية الأساسية تتمثل في السؤال البسيط: ما هي اليهودية؟ ومن هم اليهود؟

وعلى الجزء الأول من السؤال يمكننا الجواب بأن اليهودية هي الرسالة الدينية التي جاء بها نبي اليهود موسى. أما القسم الثاني من السؤال فإنه على بساطته جعله أحبار اليهود غاية في التعقيد والغموض، والمحاكم الإسرائيلية مشغولة منذ زمن في تعريف من هو اليهودي؟ والاجتهادات متناقضة في هذا الموضوع. وسيظل الجواب تائهاً شأن اليهودي التائه عبر العصور الخالية.

غير أننا سنتناول الموضوع من الزاوية القومية والعنصرية... لأن قيام إسرائيل بذاته يقوم على أسس قومية وعنصرية... فاليهود أنفسهم قد اختاروا أن تكون الصهيونية قائمة على هذه الأسس.

ولكن الحقيقة العلمية، كما اعترف بها عدد غير قليل من علماء اليهود ومفكرهم الأحرار، أن اليهود ليسوا شعباً ولا قومياً، ولا جنساً، ولكنهم جماعات تؤمن بالديانة اليهودية منتشرة في جميع بقاع العالم، وأن هذه الجموع تنتمي إلى أصول متعددة، وأجناس متباينة، وأنها لا تستمد وجودها من أصول واحدة...

وهذه النظرة العلمية المجردة، يفرض العقل والمنطق صوابها وصحتها، فإن أصحاب الأديان، السماوية وغيرها، لا تجمعهم إلا رابطة الدين، ولا يعودون بأصلهم إلى «أصل واحد» سوى الإنسان الأول، أصل كل الأصول.

فالمسيحيون مثلاً... ينسبون إلى أعراق ودماء متعددة، وأصول متباينة،

وكذلك المسلمون فإنهم أمم منتشرة في شتى بقاع الأرض ، وذلك شأن أصحاب المذاهب والعقائد الأخرى.

ويثور السؤال الخطير الكبير: ولِمَ يكون اليهود غير ذلك؟ لم الإصرار على أن اليهود ينحدرون من جنس واحد ودم واحد ومن أب واحد؟ مع الاستحالة المطلقة لإثبات هذا النسب أو ذاك عبر القرون والعصور، وفي عالم اختلطت فيه الدماء اختلاط مياه البحار بعضها ببعض، وامتزاج الرياح بالرياح من المشرق إلى المغرب.

وامتزاج اليهود بالشعوب الأخرى ظاهرة خفيت على كثيرين إحساساً منهم بأن اليهود قد عزلوا أنفسهم عن بقية الشعوب سكناً وعملاً وزواجاً... ولكن الواقع التاريخي كان أغلب من العزلة اليهودية. فإن تشتت اليهود في كُلِّ أقطار العالم، قد فرض عليهم أن يعيشوا في كُلِّ المجتمعات العالمية والاختلاط بها أحبوا أم كرهوا، على الرغم من أن عامل الشتات قد انفرد به اليهود دون غيرهم من الشعوب.

واليهودية منذ نشوئها لم تكن قاصرة على أمة بذاتها، فقد انتشرت اليهودية، شأنها شأن الديانات الأخرى، في أقطار متعددة ولأسباب مختلفة. والتاريخ يحدّثنا عن أقوام كثيرة اعتنقت الديانة اليهودية. وإن تكن هذه العقيدة قد اقتصرت في بادئ الأمر على قوم موسى. وهؤلاء كما سنرى في الفصول التالية ينحدرون من أصول متعددة، سامية وغير سامية.

والتوراة نفسها قد اعترفت بأن أقواماً كثيرين قد اعتنقوا اليهودية، ففي سفر استير الذي يستعرض سيرة اليهود في بلاد فارس نجد في الإصحاح الثامن عرضاً تفصيلياً لأحداث وقعت لليهود ويشير إلى فرح اليهود في «كُلِّ بلاد ومدينة ومكان وصل إليه كلام الملك وأمره وكان فرح وبهجة عند اليهود وولائم ويوم طيب، وكثيرون من شعوب الأرض تهودوا».

والذي يقرأ هذا السفر بجميع إصحاحاته يتبين أن مملكة «أحشر ويروش الذي ملك من الهند إلى كوش على مئة وسبع وعشرين كورة» كانت تعيش فيها جماهير غفيرة من اليهود. ومثل هذه المملكة لا بُدَّ أن تكون مؤلفة من أقوام متعددة، تنحدر من أصول مختلفة هندية وفارسية. فأين صلة هذه الأقوام بإبراهيم العراقي. أو بموسى المصري العربي؟

ولذلك فإن كلام بيغن رئيس وزراء العدو عن إبراهيم أباً مشتركاً للعرب واليهود تكذبه التوراة بصورة قاطعة. فأين إبراهيم من الفرس والهنود والأقوام المتعددة التي كانت تعيش في مملكة فارس المترامية الأطراف كما وصفتها التوراة في سفر استير؟

وما يقال عن يهود مملكة فارس يصحّ أن يقال بشأن يهود أوروبا بصورة عامة، فهؤلاء هم من أصل أوروبي صميم وقد اعتنقوا الدين اليهودي على أيدي مبشرين من اليهود في القرن الثالث قبل الميلاد وفيما تلاه من القرون . . . وقد كان التجمع اليهودي مستقراً في حوض نهر الراين الشمالي والأوسط ومن هناك انتشروا في وسط أوروبا وفي شرقها وغربها . . . وهؤلاء لا صلة لهم بفلسطين، ولا كان لأبائهم وأسلافهم أية علاقة بفلسطين من قريب أو بعيد، فإن هؤلاء من أصل جرمانى أو سلافى أو بلقانى.

والقول بأن اليهود المعاصرين الذين يبلغون اليوم بضعة عشر مليوناً هم أحفاد اليهود الذين كانوا في فلسطين وطردهم الرومان منها قبل ألفي عام. مثل هذا القول ليس له برهان، ويستحيل إثباته بعد عشرين قرناً من الزمان.

وملاحظ هؤلاء اليهود المعاصرين تناقض هذه الدعوى، لأننا نجد فيهم الشقر ذوي العيون الزرقاء، والشعر الأصفر في أوروبا وأمريكا، وفيهم السمر ذوو الشعر المجعد في هضبة الحبشة، والسمر في جنوب الهند، والصفر المغول في الصين، واختلافات كثيرة قلما تجدها في شعوب أخرى في العالم.

وإنه من غير المعقول أن تكون هذه السمات من الأسود إلى الأشقر إلى الأصفر، كلها منحدرة من سلالة واحدة.

والعقيدة اليهودية لم تكن قاصرة على أوروبا وحدها بل إنها انتشرت في الجزيرة العربية، وفي مصر قبل الإسلام بقرون. وفي القرآن آيات كثيرة تشير إلى ذلك وخاصة في سورة النحل.

ولا يغيب عن البال أن المبشرين اليهود كان لهم نشاط كبير في أنحاء متعددة من العالم للدعوة إلى الدين اليهودي والحث على اعتناقه. وقد كتب العالم اليهودي (Lou Sillaberman)، وهو أستاذ جامعي في الأدب اليهودي، مقالاً في دائرة المعارف البريطانية تحت مادة «Judaizm» أيد فيه أن اليهود نشطوا إلى التبشير عندما رأوا الوثنية قوية النفوذ منتشرة في العالم، وأن الكتاب القدماء من اليونان والرومان كانوا يشيدون بقوة النشيط التبشيري الذي قام به اليهود.

وإذا ذكرنا أن الديانة اليهودية قد جاء بها موسى في القرن الثالث عشر قبل الميلاد، اتضح لنا أن اليهود قضوا بضعة عشر قرناً يعملون بجد ونشاط في نشر ديانتهم بضعة قرون قبل العهد المسيحي وبعده، وبقيناً فإن الشعوب والأمم التي دخلت في الدين اليهودي لا تمت بصلة إلى إبراهيم أو يعقوب (إسرائيل)، ولا إلى يهود فلسطين بصورة عامة.

لذلك فإنه لا صلة لهم ببني إسرائيل، وبالتالي فلا يمكن أن يوصفوا بأنهم إسرائيليون وإن كان صحيحاً أنهم يهود تهودوا على أيدي دعاة اليهودية. ونحن لا نعرف سجلاً يهودياً أو عالمياً يحدد لنا يهود فلسطين الأصليين، ويهود العالم الآخرين...

ولذلك فالقول بأن اليهود إذا هاجروا ويهاجرون إلى فلسطين إنما يعودون إلى أرض آبائهم يكذبه التاريخ والعلم والواقع. فإن آباء الشعب اليهودي ينتمون إلى سلالات متباعدة فيما بينها ولا ترتبط برابطة جنسية أو سلالية.

ويكفي في هذا المجال أن نشير إلى ما كتبه علامة محاييد، هو الأستاذ أوجين بيتار، أستاذ علم الأنثروبولوجيا في جامعة جنيف، من أن «جميع اليهود بعيدون عن الانتماء إلى الجنس اليهودي، وأن اليهود يؤلفون جماعة دينية اجتماعية، ولكن العناصر التي تتألف منها متنوعة تنوعاً عظيماً»^(٣)، وقد أضاف الأستاذ بيتار أن «الصهيونية قد قذفت إلى فلسطين بجماعات يهودية متعددة الأصول والأجناس».

وهذا القول يؤيده واقع التجمع اليهودي؛ فإن انتشار الدين اليهودي إلى أرض الصين شرقاً وإلى حوض الراين وبلاد أوروبا غرباً يقطع على وجه اليقين بأن الوحدة الجنسية بين الجماعات اليهودية غير قائمة إطلاقاً، وأن الشعب اليهودي هو مجموعة شعوب غريبة بعضها عن بعض.

ومن أبرز الدلائل على تعدد أصول «الشعب اليهودي» يهود بلاد القوقاز الذين كانوا يؤلفون مجموعة مهمة في القرون الوسطى، ومن هذه المجموعة امتد انتشار الدين اليهودي في شعب الخزر أيام الإمبراطور شلمان. ففي ذلك الوقت اعتنق الخزر جميعاً الدين اليهودي جماعة واحدة وأصبح شعب الخزر بكامله يهودياً بين عشية وضحاها... فقد كانوا وثنيين في العشية وأصبحوا يهوداً في الضحى.

Eugène Pittard, *Les Races et l'histoire, introduction ethnologique à l'histoire* (Paris: (٣) Renaissance du livre, 1924).

ومعروف أن الخزر هم من القبائل المغولية. فأية صلة للمغول بفلسطين، أو إبراهيم، أو يعقوب، أو يهود فلسطين؟

ولا يفوتنا كذلك أن الدين اليهودي قد انتشر بين الشعوب الجرمانية والسلافية في عهودها الأولى، قبل المسيحية بقرون. ومن الوقائع التاريخية الثابتة وجود تجمع يهودي كبير تمّ تكوينه قبل ميلاد المسيح بقرنين أو ثلاثة، في الحوض الشمالي لنهر الراين، ومنه تفرعت مجموعات أخرى في بولندا وروسيا الغربية.

وعلى ذلك فإن هذه الجماعات اليهودية تنتمي إلى سلالات سلافية وجرمانية، وهؤلاء لم يكن لهم في ذلك العهد أي تاريخ أو صلة بفلسطين والشرق الأوسط، كالفرس والرومان مثلاً، فإن هذه الإمبراطوريات قد بسطت سلطانها على الشرق الأوسط زمناً طويلاً.

وما يقال عن يهود أوروبا صحيح بالنسبة إلى يهود اليمن والحبشة ومصر، فإنه من الجائز أن يهود فلسطين كانوا في القدم من المبشرين بالديانة اليهودية. ولكن الذين تهودوا على أيديهم هم أحباش ومصريون ويمينيون أباً عن جدّ، لا تربطهم بفلسطين أية رابطة، ولا نسب بينهم وبين بني إبراهيم، أو بني يعقوب، ولم يكن أحد منهم من قوم موسى في رحلته المضنية من سيناء إلى الأردن، إلى فلسطين.

ولا نريد أن نسرد تحقيقات علماء الأجناس في هذا الموضوع، ولكن ما دام اليهود يزعمون أنهم منحدرون من جنس واحد وأن اليهود العالم قد ولدوا جميعاً من الشعب الإسرائيلي الذي عاش في فلسطين، أصبح من واجبنا أن نرجع إلى أقوال علماء الأجناس في هذا الصدد.

وعلى رأس العلماء في هذا البحث يأتي الأستاذان وولي وبيتار، فهذان الباحثان الكبيران قد توصلا إلى نتائج حاسمة بعد دراسات مستفيضة لصفات الطوائف اليهودية في مختلف الأقطار، ووجدوا أن اليهود في أفريقيا الشمالية لا يختلفون عن العرب والبربر، وفي ألمانيا فإنهم يشبهون الألمان شبهاً واضحاً، وفي البلاد السلافية فاليهود لا يختلفون عن مواطنيهم السلاف. وعلى هذا فقد وجد هذان العالمان اختلافاً بعيداً بين هذه الجماعات اليهودية. ولو كانت من سلالة أو جنس واحد لوجدا فيها تشابهاً وتماثلاً.

وفي هذا الصدد يقول الأستاذ وولي في كتابه عن «أجناس أوروبا» أن تسعة

أعشار يهود العالم يختلفون عن سلالة أجدادهم اختلافاً واسعاً ليس له نظير، وأن الزعم بأن اليهود جنس نقي حديث خرافة.

وقد وضع الأستاذ وولي كتابه هذا في أواخر القرن الماضي، قبل أن تنشأ المشكلة الفلسطينية، وقد اعتمد هذا المؤلف كلمة رينان الفيلسوف الإفرنسي الشهير في تأكيده أن كلمة يهودي ليس لها معنى أنثروبولوجي لا في أوروبا ولا في حوض نهر الطونة، وكذلك أيد ما قاله الأستاذ لمبروزو في ملاحظته بأن اليهود الحديثين هم أقرب إلى الجنس الآري منهم إلى الجنس السامي.

والأستاذ يبتار تناول هذا الموضوع من جوانب أخرى فقال في كتابه الذي أشرنا إليه: «إن اليهود عبارة عن طائفة دينية اجتماعية انضم إليهم في جميع العصور أشخاص من شتى الأجناس، وهؤلاء المتهودون جاؤوا من جميع الآفاق، فمنهم الفلاشا من سكان الحبشة، ومنهم الألمان ذوو السحنة الجرمانية، ومنهم التامل اليهود السود من الهند ومن الخزر وهؤلاء من الجنس التركي». ومن المستحيل أن نتصور أن اليهود ذوي الشعر الأشقر أو الكستنائي والعيون الصافية اللون الذين تلقاهم في أوروبا الوسطى يمتون بصلة القرابة إلى أولئك الإسرائيليين القدماء الذين كانوا يعيشون بجوار نهر الأردن.

وما أبعد أهل الراين والطونة عن أهل الأردن، دماً وتاريخاً ووجوداً!

وشمة عالم كبير له مقام مرموق في مجال الأبحاث الأنثروبولوجية، ومن حسن الحظ أنه يهودي أباً وأماً واسماً هو فريديرخ هرتس، صاحب كتاب «الجنس والحضارة» الذي تناول فيه موضوع التكوين الجنسي لليهود، وقد قال بعد دراسة مستفيضة في هذا الموضوع: لقد استطاع اليهود أثناء تاريخهم الطويل أن يمتصوا مقداراً كبيراً من الدماء الأجنبية، وهذه الحقيقة تفسر ما نراه فيهم من اختلاف في الصور والأشكال، ومشابهم للشعوب التي يعيشون فيها. وقد كان اعتناق الديانة اليهودية بواسطة اليونان والرومان والشعوب الأخرى أمراً كثير الحدوث، وعلى الأخص في القرن الأول والثاني قبل الميلاد. أما في العصور الوسطى فعلى الرغم من جميع العقبات فقد حدث مثل هذا التحول إلى الديانة اليهودية خاصة في البلاد السلافية، وهذا هو السبب في أننا نرى اليهود الروس والبولونيين يشبهون السلاف شبيهاً لا شك فيه... واليهود الألمان أقرب شبيهاً بسائر الألمان منهم بإخوانهم في الدين من أهل فلسطين^(٤).

(٤) فريديرخ هرتس، الجنس والحضارة، ص ٣١٣.

والمأمل في وجه بيغن، وهو بولوني الأصل، يستطيع أن يتفق تماماً مع الأستاذ هرتس، ويستطيع أن يرى فيه الملامح السلافية وأن هذا اليهودي الأجنبي العدو، ومعه سائر اليهود الأوروبيين لا يشبهون في شيء، يهود فلسطين القدامى، ولا يهود البلاد العربية من المحيط إلى الخليج. وهذا ينطبق على كثيرين من زعماء اليهود من أمثال وايزمن وغولدا مائير وأشكول وغيرهم.

ولم يكن انتشار اليهودية بين مختلف الأقوام والأمم نتيجة التبشير والدعوة فقط، ولكنه جاء كذلك بأسلوب العنف والقوة... وقد أشار إلى ذلك المؤرخ البريطاني الشهير توينبي في مقالة نشرها في مجلة جويش فرونتير في شباط/فبراير ١٩٥٥ قال فيها: «إن المكابيين (اليهود) أجبروا أدوم والجليل على اعتناق اليهودية بالقوة، وبذلك مهدوا لأن يكون هيرود والمسيح يهوديين وليساً من الأميين».

وإنها لمفارقة عجيبة أن تهويد السيد المسيح جاء بأعظم مصلح يهودي ثار على كل مفاسد اليهود، وأن هيرود حاكم القدس فيما بعد كان أعظم أعداء اليهود في زمانه.

ولكن المرجع الأكبر عن مملكة الخزر اليهودية الذي نستطيع اعتماده بكل ثقة واطمئنان بشأن الخزر الذين أشرنا إليهم، هو دائرة المعارف اليهودية بمجلداتها الضخمة، وهي موسوعة كبرى عن تاريخ اليهود منذ أقدم العصور وقد تفرغ لكتابتها عدد وافر من علماء اليهود ومؤرخيهم وحاخاماتهم. وهذا المرجع قد كشف عن حقائق علمية متعددة لا يتسع هذا الفصل لترجمة مقتبسات وافية عنها. وتكفينا إشارات عابرات لأهم ما جاء فيه، وللقارئ العربي إذا أراد المزيد أن يرجع إلى دائرة المعارف اليهودية نفسها. فقد كان لهؤلاء الخزر، وهم من أصول تركية مغولية، مملكة في روسيا، وتحديث الموسوعة اليهودية عن الأثر الديني والثقافي لليهود على جماعات الخزر، واعتناقهم الدين اليهودي، ومبلغ أهمية هذه الدولة اليهودية بين القرنين السابع والعاشر بعد الميلاد. وتنكر الموسوعة حتى مجرد وجود جنس يهودي له أية صلة تاريخية بفلسطين أو أية رابطة بالأقوام التي استوطنت فلسطين قبل ألفي عام.

ويأتي بعد الموسوعة اليهودية، مرجع لا يقل عنها أهمية، ويفوقها تخصصاً، وهو كتاب تاريخي مرموق وضعه عالم يهودي كبير هو الأستاذ دانيا عن «تاريخ اليهود في روسيا وبولندا من أقدم العصور»، وشرح فيه الحماسة الدينية للملك عباديا ملك الخزر، وعن تقدم المملكة اليهودية وقوتها، كما تحدث عن حماسة

الحكام اليهود اللاحقين، وقد ندّد الأستاذ دانيا في آخر تاريخ اليهود بجهل اليهود في الأقطار الأخرى بأحوال مملكة الخزر.

وفي هذا المجال لا نستطيع أن نغفل ذكر عالم يهودي آخر هو الأستاذ جريننز، فقد كشف في كتابه القيم تاريخ الشعب اليهودي عن حقائق فريدة تتصل بحياة مملكة الخزر، منها أن عرش هذه المملكة قاصر على اليهود فقط فلا يتولاه إلا أمير يهودي متمسك بالتعاليم اليهودية، وأن الملك عباديا كان قد أصدر أوامره إلى علماء اليهود أن يعلموا الشعب مبادئ دينهم... ويستعرض هذا الكتاب فيما بعد كيف انتهى أمر هذه الدولة اليهودية بعد القرن الثالث عشر وكيف ذاب شعبها في الدولة الروسية. وأن أبناء آخر ملوك الخزر قد هربوا إلى إسبانيا. والنتيجة التي تستخلص من هذا الكتاب القيم أن يهود أوروبا الشرقية لا يمكن بأي حال من الأحوال أن يكونوا من نسل سكان فلسطين الذين شردوا من البلاد قبل ألفي سنة.

ولا بُدّ لنا من الإشارة إلى مرجع أمريكي معروف في مجالات الأبحاث الأنثروبولوجية، وخاصة أن أمريكا لها النصيب الأوفر في إنشاء إسرائيل وتسليحها ودعمها بكل الأسباب الاقتصادية والسياسية... هذا المرجع هو العالم الأمريكي الأستاذ رولاند ديكسون، أستاذ الأنثروبولوجيا في جامعة هارفارد.

يقول العالم الأمريكي المذكور في كتابه جنس الإنسان وتاريخه إن بلاد الأناضول وأرمينيا والقفقاس وأواسط آسيا هي المهد الأصلي للأكثرية العظمى لليهود المعاصرين في العالم، وأن هؤلاء ليسوا ساميين إلا باللغة فقط.

وكلّ هذه المراجع العلمية، وغيرها تقود الباحث المنصف، إلى مفارقة عجيبة، هي أن جميع يهود أوروبا الشرقية، وفي مقدمتهم بيغن رئيس وزراء العدو، هم من أحفاد الخزر، ولا صلة لهم ولا لأبائهم بفلسطين من قريب ولا من بعيد، وأن هؤلاء الذين تقول عنهم الصهيونية إنهم عائدون إلى وطنهم التاريخي فلسطين إنما هم غرباء وغزاة محتلون، يتوجب إجلأؤهم عن البلاد كما تمّ إجلأء كلّ غزوة أجنبية عن أي قطر في آسيا وأفريقيا، وأية بقعة أخرى ابتليت بالاحتلال الأجنبي.

والواقع أن غربة اليهود بالنسبة إلى فلسطين قديمة قدم التاريخ، فإن تاريخهم هو تاريخ غربة في فلسطين، وقد وردت إشارات متعددة عن ذلك في كتابهم المقدس التوراة.

ويكفيها أننا نقرأ في الإصحاح السابع عشر من سفر التكوين أن «الربّ ظهر لإبرام» (إبراهيم) وفي حديث معه وصف «كُلّ أرض كنعان» (فلسطين) بقوله: «أرض غربتك»، وهو في الواقع غريب عن فلسطين هاجر إليها من أور الكلدانيين، موطن آبائه وأجداده.

فإذا كان بيغن رئيس وزراء العدو يعود بنسبه إلى إبراهيم فإن إبراهيم نفسه غريب عن فلسطين بأكملها، كما قال له «الربّ» ربّ إسرائيل وربّ بيغن، ما دام موصوفاً بتمسكه باليهودية.

وتأتي التوراة بعد ذلك لتكشف أمر الغربة بوضوح أقطع وأسطع، ففي الإصحاح الثاني والعشرين في سفر التكوين تحدثنا التوراة عن أن سارة (زوجة إبراهيم) ماتت . . . «فأتى إبراهيم ليندب سارة ويكي عليها وقام إبراهيم من أمام ميتة وكلم بني حث قائلاً: أنا غريب ونزيل أعطوني ملك قبر معكم لأدفن ميتي من أمامي»، وتقص التوراة بعد ذلك كيف أعطاه أهل البلدة مغارة ليدفن فيها زوجته. ودفنها.

وهل نحن في حاجة إلى دليل أوضح من نصّ التوراة ذاتها، ومن فم إبراهيم نفسه يستنفر مروءة الأهلين بأنه «غريب ونزيل عندهم» ويطلب منهم مدفناً لزوجته وهي مسجاة على فراش الموت أمامهم.

وهذه الغربة بالنسبة لإبراهيم وردت بعد ذلك في مواضع متعددة من التوراة ومن الإنجيل كذلك.

بل إن «إبرام» قد أضيف إليه في التوراة تعريف محدد هو «إبرام العبراني». واختلف علماء التوراة في تفسير هذا اللفظ، فقليل إنّه نسبة إلى «عابر» أحد أجداد إبرام . . . وقيل إنه نسبة إلى عبوره نهر الفرات في ارتحاله من العراق إلى البلاد العربية الأخرى.

وكُلّ ذلك تأكيد لأنّه غريب عن فلسطين بأسرها، ذلك أنّه منذ القدم، كان لا بُدَّ أن يلحق باسم المهاجرين والوافدين صفات تدل على أنهم غرباء وأنهم ليسوا من أهل البلاد الأصليين.

وكائنًا ما كان السبب في إلحاق لفظ «العبراني» باسم إبراهيم، فإن لفظة العبرانيين تمتد جذورها إلى إبرام العبراني، وبذلك يكون العبرانيون جماعة من الغرباء، وأن إبراهيم هو الغريب الأول، وأن جميع سكان إسرائيل هم مجموعة من الغرباء الوافدين.

ولكن أسوأ التفاسير التي قدمها العلماء في أصل لفظة العبرانيين أنها مشتقة من لفظة «الخابيرو»، وقد وجدوا هذا الاسم في النقوش المصرية والبابلية وبعض المراجع التاريخية.

وقيل في تعريف «الخابيرو» إنهم قوم من غير حسب ولا نسب، ليس لهم أصل معروف، وإنهم جماعة من شذاذ الأرض عاشوا في الشرق الأوسط يرحلون من إقليم إلى إقليم، يعيشون في الأرض فساداً، ويقطعون الطريق وهم أشبه ما يكونون بمرتقة هذه الأيام، يؤجرون شقاوتهم لكل طالب أو راغب.

وفي خضم هذه المراجع العلمية عن أصل العبرانيين وانتشار الديانة اليهودية في ما بعد في أقطار أوروبا الشرقية وغيرها، يجب أن لا يغيب عن بالنا نشوء اليهودية والجماعات اليهودية في الوطن العربي.

وإذا بدأنا بفلسطين فإنه مما لا شك فيه أن قوم موسى، ومعظمهم من اليهود، قد دخلوا إلى فلسطين في قصة طويلة سنشرحها في فصول تالية. ومن فلسطين انتشرت الديانة اليهودية إلى أقطار أخرى بالتبشير تارة وبقوة السلاح تارة أخرى، كما أشار إلى ذلك كثير من المراجع العلمية.

ولكن يهود فلسطين هؤلاء قد تشتت معظمهم إلى أقطار أخرى في الوطن العربي وفي خارجه. وأكثرهم كان نصيبه إلى بابل وأشور. وقد استقر الكثير من هؤلاء في مواطنهم الجديدة في العراق ولم يعودوا إلى فلسطين مع من عاد. وذابوا في الشعوب التي عاشوا بين ظهرانيها.

ودخلت اليهودية كذلك إلى الحبشة، بالتبشير أو بأسباب أخرى، وكان لليمن نصيب غير قليل من تاريخ اليهودية ومن عملية التهوديد. فإن ملوك حمير، وهم من العرب الصرحاء الأقحاح، قد تهودوا لأسباب سياسية لا يتسع هذا الفصل للخوض فيها. ومن الطبيعي أن جماهير كثيرة من الشعب اليمني قد تهودت، والناس على دين ملوكهم كما يردد القول المأثور.

ولم يكتف ملوك اليمن اليهود بتهويد شعبهم، ولكنهم حاولوا أن يهودوا نصارى نجران، فإن الملك اليهودي ذا نواس قد راح ينكل بالنصارى ليحملهم على التخلي عن دينهم واعتناق اليهودية، فأعمل فيهم السيف وألقى بأجسادهم في أخدود تشتعل فيه النيران، وقد ذكر القرآن هذا الإرهاب اليهودي في آيات غاضبة جاء فيها: ﴿قتل أصحاب الأخدود. النار ذات الوقود. إذ هم عليها قعود. وهم على ما

يفعلون بالمؤمنين شهود. وما نقموا منهم إلا أن يؤمنوا بالله العزيز الحميد^(٥).

وما كان من نجاشي الحبشة المسيحي إلا أن ينتقم من ملوك اليهود في اليمن، فجهز لهم حملة عسكرية، فأزال دولتهم، وكما زالت دولة الخزر اليهودية في شرقي أوروبا زالت دولة اليهود اليمنية في جنوب الجزيرة.

وكما كان لليهود تاريخ في جنوب الجزيرة العربية، فقد سجل لهم التاريخ وجوداً بارزاً في شمال الجزيرة العربية، في الحجاز، وفي يثرب بالذات، المدينة المنورة.

والمراجع العربية الإسلامية قد تضمنت فصلاً مطولة عن يهود المدينة المنورة، وما بلغوه من مكانة مرموقة في التجارة والزراعة والصناعة، واشتغالهم ببناء الحصون.

وقد كان الوجود اليهودي في الحجاز يتمثل في قبائل برمتها وبخاصة في يثرب، وهؤلاء جميعاً منحدرون من أصول عربية اعتنقوا الديانة اليهودية لسبب أو لآخر، ولم يكونوا من قوم موسى الذين دخلوا معه إلى فلسطين ولا من أحفاد إبراهيم ولا أبناء يعقوب، فإنهم عرب أقحاح، وليسوا إسرائيليين من أبناء يعقوب إسرائيل.

وبهذه الصفة فإن النبي صلى الله عليه وسلم قد كتب لهم عهداً بين لهم حقوقهم وواجباتهم. وكان العهد بين محمد النبي. ويهود بني عوف. ويهود بني النجار. ويهود بني الحارث. ويهود بني ساعده ويهود بني جمح. ويهود بني الأوس، ويهود بني ثعلبة. وقد وقع بنو قريظة وبنو قينقاع وبنو النضير، وهم القبائل اليهودية الأخرى، عهوداً مماثلة مع الرسول صلى الله عليه وسلم. وكل هذه أسماء قبائل عربية تعرف أنسابها ومواطنها في الجزيرة العربية، ولم يكن لها وجود في فلسطين، ولا في سيناء التي عبر منها اليهود إلى فلسطين.

وهذه القبائل اليهودية حاربت الدعوة الإسلامية كما فعلت القبائل العربية الأخرى غير اليهودية. وتحالف اليهود مع المشركين الأوس والخزرج، لمناهضة الإسلام والكيد لصاحب الدعوة الإسلامية؛ لأنها كانت تحشى انتشار الدين الجديد بين القبائل اليهودية.

(٥) القرآن الكريم، «سورة البروج»، الآيات ٤ - ٨.

ولم يكن من فارق بين القبائل اليهودية والقبائل العربية غير اليهودية، فقد كان لهم شعراؤهم كشعراء العرب الآخرين، ينظمون في الهجاء والغزل تماماً كما ينظم شعراء العرب في الجاهلية. وقد شارك شعراء اليهود في رثاء قتلى بدر من المشركين تعاضداً معهم وحقداً على الإسلام والمسلمين.

وقد نظمت الشاعرة اليهودية أسماء بنت مروان كثيراً من القصائد في هجاء الرسول صلى الله عليه وسلم، كما أنشد الشاعر اليهودي كعب ابن الأشرف عدة قصائد يحرض فيها القرشيين على الأخذ بثأر قتلاهم في معركة بدر. . أنشدها على مسمع عدد من المسلمين، والقارئ لهذه القصائد لا يستطيع أن يرى فيها كلمة واحدة تدل على يهودية صاحبها. فهي لا تقل جودة عن الشعر الجاهلي الجيد.

وقصيدة السموأل (صموئيل) الشاعر اليهودي المعروف من أروع ما جاء في الشعر العربي عن السجاياء العربية الكريمة، وكنا نحفظها عن ظهر قلب في أيام الصبا الباكر ونشدها بكل فخر واعتزاز، قبل أن تقتحم علينا الصهيونية ووطننا، وتحلينا عن ديارنا، وتوقع النكبات الكبرى بالأمة العربية بأسرها.

ولم تكن مصر بعيدة عن الدعوة اليهودية. فإن بني إسرائيل قد أقاموا في مصر قرابة أربعة قرون ونصف كما سنرى في الفصول التالية. ثم قام فيهم موسى فقادهم إلى سيناء ومنها إلى فلسطين، وأصبح قومه يهوداً فيما بعد.

ولكن اليهودية تسللت إلى مصر بطرق شتى بعدئذ، وكان لليهود شأن كبير في الإسكندرية وغيرها، وكان لهم معبد في أقصى الجنوب، في جزيرة الفنتين في أسوان.

وامتد وجودهم في العصور الإسلامية في عهد الفاطميين وغيرهم من الدول الإسلامية. . . وأصبح لهم شأن كبير في تصريف أمور الدولة مما أغضب الشاعر المصري ابن البواب فأنشد يقول:

يهود هذا الزمان قد بلغوا غاية آمالهم وقد ملكوا
العزّ فيهم والمال عندهم منهم المستشار والملك
يا أهل مصر لقد نصحت لكم تهودوا قد تهود الفلك
وهذا الشعر ينطبق على مصر في عهد السادات.

ونخرج من هذا العرض السريع في تلخيص تاريخ اليهود في أوروبا وفي الوطن العربي، بأنهم منحدرون من شعوب وأقوام وسلالات متباعدة بعضها عن بعض، وأن بيغن رئيس وزراء العدو، ومعه الألوف المؤلفة من اليهود، لا قرابة لهم بإبراهيم، ولا أبنائه، ولا صلة لهم بموسى إلا عن طريق العقيدة اليهودية. ولا شأن لهم بالتالي بقوم موسى الذين خرجوا من مصر، وعبروا سيناء إلى فلسطين. وأن ما يزعمونه من «العودة» إلى فلسطين أرض الآباء والأجداد ما هو إلا غزو وعدوان واحتلال. وكلّ ذلك إلى زوال، وكذلك يجب أن يكون.

وبعد، فأين أبناء الخزر من أبناء بيت المقدس؟!

وأين أهل الراين والطنونة (الدون) من أهل الأردن؟!

وأين أهل الصين من أهل فلسطين؟!

الفصل الرابع

أكبر حملة سلب في التاريخ يقتربها بنو إسرائيل في مصر

كان من أعجب العجيب، وأغرب الغريب، في خطاب بيغن رئيس وزراء العدو، الذي أذاعه على الشعب المصري في الحادي عشر من شهر تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٧٧. أن يتحدث عن الحق والعدل والقيم الإنسانية العظيمة. وإلى الشعب المصري بالذات!

ولو كان ذلك الخطاب موجهاً لغير الشعب المصري لكان الأمر مقبولاً بعض الشيء، وخاصة لدى الذين لا يعرفون تاريخ اليهود ولا مفهومهم للحق والعدل والقيم الإنسانية العظيمة التي تبجح رئيس وزراء العدو بالإشادة بها.

ولكن تاريخ اليهود في مصر يمثل صفحة سوداء في السيرة الإنسانية منذ أقدم العصور، لا يشبهها تاريخ أي شعب في العالم على الإطلاق. والتوراة حافلة بالمنكرات والمخازي التي اقترفها العبرانيون على الشعب المصري، بقدر ما هي حافلة بالكمات التي أغدقتها مصر عليهم منذ أن وطئوا أرضها ونعموا بخيراتها.

وقصة اليهود في مصر، تمثل منذ البداية، أبشع مؤامرة في تاريخ السلوك الإنساني. . . وكان الجيل الأول من أبناء إسرائيل (يعقوب) هم أبطال هذه المؤامرة. ومنذ ذلك الجيل تحدرت إلى أجيال بني إسرائيل، طبائع الغدر والاستغلال، وهي ما تزال ماثلة أمامنا في جيل مناحيم بيغن وأمثاله من قادة إسرائيل، السابقين والمعاصرين.

وقد سجلت التوراة تفاصيل تلك المؤامرة القذرة التي قام بها بنو إسرائيل الأوائل. وهم أبناء يعقوب الأحد عشر، حين تأمروا مجتمعين على أخيه يوسف،

الابن الثاني عشر، ونحن لا نرجع في تفاصيلها إلى القرآن الكريم. وإنما نقتبس ما جاء في التوراة عن ظروفها وملابساتها ودوافعها. وربما كانت تلك المؤامرة أول مأساة إنسانية مسجلة يستبيح فيها الأخ دم أخيه ثم يستغل اسمه.

يقول الإصحاح السابع والثلاثون من سفر التكوين إن إسرائيل (يعقوب) أحب ولده يوسف أكثر من سائر بنيهِ «لأنه ابن شيخوخته. فلما رأى إخوته أن أباهم أحبه أكثر من جميع إخوته أبغضوه ولم يستطيعوا أن يكلموه بسلام». وهكذا كانت بداية القطيعة والبغضاء بين يوسف وإخوته.

وتروي التوراة بعد ذلك أن يوسف بدأ يحلم أحلاماً ويقصها على إخوته «فازدادوا بغضاً له». وتوالت أحلامه بعد ذلك وازدادوا غضباً عليه، وحسداً له، كلما كان يقص عليهم أحلامه، وكانوا يحسبون أنه سيكون خيراً منهم وأكبر شأنًا، فقد كان ذلك هو تفسيرهم لأحلام أخيهم.

ثم تروي التوراة أن إسرائيل (يعقوب) أرسل ولده يوسف إلى منطقة دوثان حيث كان أبناؤه يرعون غنم أبيهم . . . «فلما أبصروه من بعيد قبل أن يقترب إليهم احتالوا له ليميتوه»؛ هكذا أراد الإخوة الأحد عشر قتل أخيهم غيلة وغدرًا.

ولكن أحد إخوته واسمه «روبين» قال «اطرحوه في هذه البئر التي في البرية».

وتقول التوراة إن قافلة إسماعيليين كانت مقبلة من جلعاد (الأردن) وجمالهم حاملة وذاهبين لينزلوا بها إلى مصر، فقال يهوذا لإخوته، كأنه يهودي أكثر منهم، ينظر إلى المؤامرة من زاوية المنفعة: «ما الفائدة أن نقتل أخانا ونخفي دمه، تعالوا نبيعه للإسماعيليين»، وباعه إخوته للإسماعيليين بعشرين من الفضة فأتوا بيوسف إلى مصر. وكان إخوة يوسف أخذوا قميصه وذبحوا تيساً من المعزى وغمسوا القميص في الدم وأحضره إلى أبيهم وقالوا له: «وحش رديء أكله، افترس يوسف افتراساً». فمزق أبوه (يعقوب) ثيابه «وناح على ابنه أياماً كثيرة».

تلك هي المؤامرة، ولعلها أول تراجيدياً إنسانية مدونة، يتآمر فيها الأخوة على أخيهم، فكروا بادئ ذي بدء بقتله لأنه يحلم أحلاماً كانت تغيظهم وتخيفهم.

ثم تكشف القصة عن الخلق اليهودي في نزعته إلى المنفعة المادية والاستغلال. وتتحول المؤامرة من قتل أخيهم إلى بيعه، وتتكامل القصة بعد ذلك بإخفاء الجريمة على أبيهم، بعد أن غمسوا قميص أخيهم بدم تيس من الماشية التي كانوا يرعونها لأبيهم.

وتمضي القصة فيما بعد، لبدء تاريخ بني إسرائيل مع مصر، وتتكشف أخلاق

بني إسرائيل على حقيقتها بكل ما فيها من مكر وخداع وكذب وتضليل، ونكران للجميل، وجحود للمعروف. كُلّ ذلك بنصّ التوراة نفسها، بعباراتها وكلماتها. وكان مقدراً أن يكون يوسف هو بطل القصة، ليأتي بعده بطل آخر، في سياق قصة أخرى، وسيكون موسى هو البطل الثاني.

وقصة يوسف في مصر معروفة عند العامة، ناهيك عن المثقفين، ولا داعي للدخول في تفاصيلها.

وبكلمة موجزة، يمكننا تلخيص سرد التوراة للتفاصيل، بأن يوسف أصبح ذا شأن كبير في مصر، بعد أن سجن وامتحن في حصانته وعفته. وقال له الفرعون: «أنت تكون على بيتي وعلى فمك يقبل جميع شعبي . . . إلا أن الكرسي أكون فيه أعظم منك»؛ وهذا أصبح يوسف هو الرجل الثاني في الأرض لا يعلو عليه إلا الفرعون.

وتوكيداً لذلك فإن الفرعون قال ليوسف، فيما تروي التوراة: «جعلتك على كُلّ أرض مصر، وخلع فرعون خاتمه من يده وجعله في يد يوسف والبسه ثياب بوص ووضع طوق ذهب في عنقه وأركبه في مركبته الثانية ونادوا أمامه اركعوا». وأصبحت مصر ترعع ليوسف كما ترعع للفرعون. وأضاف الفرعون قائلاً ليوسف: «بدونك لا يرفع إنسان يده ولا رجله في كُلّ أرض مصر»، وأصبح هذا الإسرائيلي، يوسف بن يعقوب (إسرائيل)، حاكماً بأمره على كُلّ أرض مصر.

ولم يكتف الفرعون بذلك، ولكنه أراد أن يجعل هذا الإسرائيلي اللقيط، الذي التقطه بعض السيارة من البئر، مصرياً أرسقراطياً من الأسرة المالكة، فأعطاه ابنة كاهن مصر زوجة له.

وكان أمراً خطيراً في حياة مصر أن تُعطى ابنة الكاهن الأكبر إلى إنسان أجنبي ليس معروف الأب والأم تمّ بيعه وشراؤه بالأمس في سوق العبيد.

وقد بلغ من شأن يوسف في مصر أنه خرج في جولة تفقدية لوطنه وشعبه كما يتلطف كُلّ ملك مع رعاياه، وتقول لنا التوراة إن يوسف خرج في جولة كبرى «واجتاز في كُلّ أرض مصر»، وليس بعد هذا الإكرام إكرام، ولا بعد هذا التفخيم والتعظيم من تفخيم وتعظيم.

وطابت الأيام ليوسف في مصر، وولد له ولدان من زوجته ابنة كاهن مصر الأكبر، وبلغ من سروره ونعمائه أن سمّى ابنه الأكبر «منسي الله قد أنساه كُلّ تعبته وكُلّ بيت أبيه». وسنرى، فيما بعد، ما إذا كانت مصر قد أصبحت جزءاً من حياته، أو أن بيت أبيه هو البداية والنهاية بعد أن تأمروا عليه وأرادوا قتله.

وحدثت مجاعة في كُلِّ الأرض كما تقول التوراة، فأرسل يعقوب أبناءه إلى مصر ليشتروا قمحاً. ولما وصلوا إلى مصر استقبلهم يوسف وملاً أو عيتهم قمحاً من غير ثمن، وحينما عادوا إلى فلسطين سردوا على أبيهم يعقوب ما كان بينهم وبين أخيه يوسف، وما بلغه من عزّ وسلطان. ثُمَّ عادوا مرة أخرى إلى مصر ليشتروا قمحاً.

وبعد استطرادات في الأحداث كما ترونها التوراة، تَمَّ التعارف بين يوسف وإخوته وحملهم رسالة إلى أبيه: «قولوا لأبي يعقوب قد جعلني الله مسيراً لكلِّ مصر، أنزل إليّ لتسكن في أرض جاشان، المنطقة الشرقية بمصر، ولتكون قريباً مني أنت وبنوك وبنو بنيك وغنمك وبقرك وتخبرون أبي بكل مجدي في مصر. وتستعجلون وتنزلون بأبي إلى هنا».

وعلم فرعون بما كان بين يوسف وإخوته فقال لهم: «خذوا أباكم وبيتكم وتعالوا إليّ فأعطيكم خيرات أرض مصر وتأكلوا دسم الأرض. خذوا من أرض مصر عجالات لأولادكم ونسائكم واحملوا أباكم وتعالوا ولا تحزن عيونكم على أثاثكم لأن خيرات جميع أرض مصر لكم». وهكذا زودهم الفرعون بالعربات ليسهل ذهابهم وإيابهم، وناشدهم أن لا يأسفوا على ترك أثاثهم، فإن دسم مصر وخيراتها ستكون لهم وبين أيديهم. وليس في التاريخ كرم أعظم من هذا الكرم. وسنرى ما إذا كان بنو إسرائيل سيقابلون هذا الكرم بالعرفان والوفاء.

وعاد أبناء يعقوب إلى أرض كنعان، بعد أن أعدق يوسف عليهم الزاد والملابس والهدايا بأمر فرعون، وأوصاهم أن «لا يتغاضبوا» كما تقول التوراة، فقد أدرك أن سيماهم في وجوههم وأنهم قوم أشرار لا يؤمن بعضهم على بعض.

وسرَّ يعقوب بالذهاب إلى مصر فارتحل هو وأولاده ونساؤه على العربات المصرية، وكانت هذه أرفع مظاهر التقدم والترف والحضارة... وجأؤا إلى مصر وكان «جميع بيت يعقوب الذين جاؤوا إلى مصر سبعين نسمة»، رجالاً ونساءً وبنين وبناتٍ: وعلم الفرعون بمقدم يعقوب وأهل بيته، فاستدعى إليه يوسف وقال له: «أرض مصر قدامك في أفضل الأرض أسكن أباك وإخوتك، ليسكنوا في أرض جاشان»... واستقبل الفرعون يعقوب وأكرم مثواه ومن كان يحظى، في ذلك الزمن، أن يدخل على الفرعون ويحظى بشرف المثول بين يديه؟!

وتقول التوراة إن يوسف «أسكن أباه وإخوته وأعطاهم ملكاً في أرض مصر في أفضل الأرض في أرض رعمسيس كما أمر فرعون»، وبهذا أصبح بنو إسرائيل الأوائل أصحاب أملاك في أجود الأراضي في مصر، «فقد تملكوا فيها وأثمروا وكثروا جداً»... وعاش يعقوب في مصر سبع عشرة سنة، وهي عمر طويل كان

يكفي أن يجعل منه مصرياً وفاقاً لمصر، لولا أن الوفاء ليس من طبائع هؤلاء القوم.

وشاخ يعقوب. ولما أدركته المنية أوصى ابنه يوسف أن لا يدفنه في مصر بل مع آبائه في مقبرتهم. وحل الأجل ومات يعقوب «وأمر يوسف عبده الأطباء أن يحنطوا أباه فحنط الأطباء إسرائيل. وبكى عليه المصريون سبعين يوماً». وهكذا مات يعقوب في ظلال عز مصر وخيرها وكرمها. . . . يحنطه الأطباء. وهم من عبيد يوسف وحنطوه كما يحنطون الفراعنة حكام مصر والعظام.

ولولا وصية يعقوب الآتفة الذكر لدفن يعقوب في مقابر الملوك أو في جوف هرم لا يقل ضخامة عن أهرامات مصر الشهيرة، ولو تم ذلك، لاتخذ منه بنو إسرائيل المبكى الثاني لهم يبيكون جدهم الأعلى الذي خلع عليهم لقب بني إسرائيل. ولكن الله سلم وما تم ما كان يمكن أن يتم. ولو تم لصدر وعد بلفور بشأن مصر لا فلسطين!

وفي موكب جنازتي فخيم. ينقل يعقوب من أرض مصر إلى أرض كنعان كما تروي التوراة «ومعه عبيد فرعون شيوخ بيته، وجميع شيوخ أرض مصر». وسار في الموكب «فرسان ومركبات. فكان الجيش كثيراً جداً. فأتوا إلى بيدر أطاد الذي في عبر الأردن وناحوا هناك نوحاً عظيماً وشديداً جداً وصنع لأبيه مناحة سبعة أيام». وهكذا جعل المصريون من جنازة يعقوب أكبر جنازة في التاريخ القديم والحديث، فقد قطعت سيناء والأردن إلى فلسطين في موكب عظيم يقوده جيش مصر وأعيانها، بما ليس له مثيل في تاريخ الموتى من عظماء البشر.

وعاد يوسف بعد دفن أبيه إلى مصر، معززاً مكرماً إلى أن حلَّ أجله هو كذلك. . . . فاستحلف بني إسرائيل أن ينقلوا عظامه من مصر، كما تقول التوراة بصراحة ومن غير اعتذار.

وتذكر التوراة أن «يوسف مات وهو ابن مئة وعشر سنين فحنطوه ووضع في تابوت في مصر»، ولا تذكر لنا التوراة تفصيلاً بعد ذلك، ولكنها توجز القول بأن أهل يعقوب قد أصبحوا شعباً كبيراً؛ فقد تكاثروا بنو إسرائيل «فأثمروا وتوالدوا ونموا وكثروا كثيراً جداً وامتألت الأرض منهم»^(١).

وإلى هنا فقد رأينا فضل مصر على اليهود، أقاموا فيها في رغد العيش، فملكوا الأراضي وأصبح لهم شأن كبير، وامتدت إقامتهم في البلاد أربع مئة وثلاثين عاماً. . . . لتأتي بعد ذلك صفحة حديدة من نكران الجميل وجحود المعروف والنزوع

(١) الكتاب المقدس، «سفر الخروج»، الأصحاح ١، الآية ٧.

إلى التآمر مع أعداء البلاد. «وخيانة العيش والملح»، والإقدام على أكبر عملية سلب ونهب في التاريخ. سلب الشعب المصري من كنوزه من الذهب والفضة. وإننا نجد صفحة الخيانة هذه مدونة في التوراة نفسها.

ففي الإصحاح الأول من سفر الخروج، عبارة لها مدلول خطير يضع العلاقات المصرية الإسرائيلية في مرحلة حاسمة. تقول التوراة: «مات يوسف وإخوته وجميع ذلك الجيل، وأما بنو إسرائيل فأثّمروا وتوالدوا ونموا وكثروا كثيراً جداً وامتألت الأرض منهم».

«ثُمَّ قام ملك جديد على مصر فقال لشعبه: هو ذا إسرائيل شعب أكثر وأعظم منا، هلم نحताल لهم لثلا ينموا فيكون إذا حدثت حرب أنهم ينضمون إلى أعدائنا ويحاربوننا ويصعدون (يخرجون) من الأرض». وهذا هو كلام التوراة يصف المشاعر المصرية الإسرائيلية في ذلك العهد.

ومعنى ذلك أن مصر قد أفاقت على حقيقة رهيبة، هي أن بني إسرائيل قد أصبحوا قوة كبرى في مصر. وأن ولاءهم ليس لمصر. والخوف كَلَّ الخوف أن ينضموا إلى أعداء مصر ويحاربوها، ويخرجوا من مصر، ليكونوا حلفاء على مصر مع أعدائها.

وتاريخ مصر في ذلك العهد كان تاريخ حروب، ولم تكن قد فرغت بعد من إجلاء غزوة الهكسوس الذين اجتاحتها مصر وأقاموا فيها «دولة الرعاة» كما كانت تعرف.

وما هو الحل؟. كان هذا هو السؤال الكبير امام مصر. وتشير التوراة إلى الحل بأن يفرضوا عليهم أعمال السخرة في بناء المدن لفرعون، وكانت السخرة نظاماً عاماً في ذلك العهد مفروضاً على الجميع دون تمييز.

ورغمًا عن هذا التدبير تقول التوراة إن الإسرائيليين «نموا وامتدوا» وإن الفرعون خشي بني إسرائيل؛ فقد ازدادوا قوة وعدداً وأصبحوا خطراً على أمن مصر وسلامتها.

ثُمَّ تقول التوراة إن ملك مصر طلب إلى القابلتين اللتين تولدان النساء الإسرائيليات أن تقتلا المولود إذا كان ذكراً وأن تبقيه على قيد الحياة إذا كان أنثى.

ويبدو أن القابلتين لم تأبها لهذا الطلب، وقالتا للفرعون، فيما تروي التوراة: «إن النساء العبرانيات لسن كالمصريات. فإنهن قويات يلدن قبل أن تأتيهن القابلة». وهذا جواب يهودي ماهر لا يخلو من نباهة، ومضت التوراة لتقول: «نما الشعب وكثر جداً».

وتمضي التوراة بعد ذلك إلى أسلوب الأسطورة تمهيداً لمولد موسى فتقول إن

الفرعون أمر جميع شعبه قائلاً: «كُلّ ابن يولد تطرحونه في النهر، لكن كُُلّ بنت تستحيونها. ويأتي بعد ذلك مولد موسى ونشأته وقصته، وسنتابع سيرته في فصل لاحق.

والمهم في هذه القصة أن الربّ ظهر لموسى وقال له: «لقد رأيت مذلة شعبي (بنّي إسرائيل) الذي في مصر، وسمعت صراخهم. فنزلت لأنقذهم من أيدي المصريين. وقد أتى إليّ صراخ بني إسرائيل. فالآن هلم فأرسلك إلى فرعون وتخرج شعب بني إسرائيل من مصر. ولكن اعلم أن ملك مصر لا يدعمكم تمضون إلا بيد قوية. فأمد يدي وأضرب مصر بكل عجائبي التي أصنع فيها، وبعد ذلك يطلقكم». وهكذا سيتولى الربّ ضرب مصر بعجائبه حتى يطلق بني إسرائيل.

وهكذا بدأت التوراة تمهد لخروج الإسرائيليين من مصر، بعد أن أصبحت مصر عندهم حسب تعبير التوراة «بيت العبودية» فاعترفت بادئ ذي بدء، بأن الفرعون لا يوافق على خروجهم من مصر، إلا بعد أن يستعمل الربّ الشدة مع المصريين وينزل المصائب على رؤوسهم، حتّى يذعن الفرعون أخيراً ويرضى بأن يطلق سراحهم إلى حيث يريدون. . . . ومن هنا فقد جعلت التوراة من الخروج أسطورة كبرى بين الربّ والفرعون من جانب، وبين الفرعون وموسى من جانب آخر، وبين موسى وبني إسرائيل من الجانب الآخر.

وأسطورة التوراة هذه لم تبق بين دفتي التوراة، فقد جعل منها الإسرائيليون، في ما بعد، أسطورة أكبر، نشرتها وسائل دعايتهم إلى كافة أقطار الأرض، وجعلوا من الخروج ملحمة تحرر كبرى.

ولم يسلم القرن العشرون من هذه الملحمة الكاذبة، فقد أخرج اليهود الفيلم الشهير الخروج (Exodus) وقد ملأوه بالأباطيل والخرافات ليستندروا عطف الرأي العام العالمي ليؤيد دعاواهم في فلسطين.

والواقع أن القراءة الواعية المتدبرة للتوراة في سطورها وما بين سطورها تكذب تلك الأسطورة تكديباً قاطعاً وأن الموضوع السخرة لم يكن السبب لخروج اليهود من مصر. ذلك أن السخرة كانت في ذلك العهد نظاماً عاماً في مصر مطبقاً على اليهود وغير اليهود، ولم يكن مقصوداً به اليهود بالذات ليخرجوا من البلاد.

والتوراة نفسها تشير بصورة واضحة إلى أن فرعون مصر كان لا يريد خروج اليهود لأنه كان يخشى خروجهم وانضمامهم إلى صفوف الأعداء. . . . وبخاصة أن مصر في تلك المرحلة بالذات كانت تخشى هجوماً عسكرياً، والمراجع التاريخية التي تؤيد ذلك كثيرة ولا يتسع هذا الفصل للرجوع إليها.

وستحدث في الفصول اللاحقة عن تأمر اليهود مع الإمبراطورية الفارسية، وكيف كانوا عوناً لها على غزو مصر واحتلالها، وتلك صفحة تاريخية مثبتة لا مجال لإنكارها.

وعبارة **التوراة** تتحدث عن مخاوف فرعون مصر بصورة واضحة حين أبدى قلقه من أن يخرج بنو إسرائيل من أرض مصر إذا حدثت حرب «وأنهم ينضمون إلى أعدائنا ويحاربوننا». فهل من كلام أوضح من هذا الكلام؟

وعلى ذلك فإن الفرعون كان يريد بقاء اليهود في مصر لا خروجهم، و**التوراة** نفسها تؤكد هذا المعنى حين تذكر أن الربّ قال لموسى: «ولكنني أعلم أن ملك مصر لا يدعكم تمضون ولا بيد قوية. فأمد يدي وأضرب مصر بكل عجائبي التي أصنع فيها. وبعد ذلك يطلقكم»^(٢).

ومعنى ذلك، كما سنرى بعد قليل، أن الربّ (حاشا لله) سيضرب مصر بالويلات والكوارث حتى يضطر فرعون مصر للسماح لبني إسرائيل بالخروج من مصر.

وقد جاءت **التوراة** لتصديق هذا القول، فنراها تورد عجائب الربّ ومصائبه واحدة بعد واحدة حتى يكون من نتيجتها أن يطلق الفرعون سراح بني إسرائيل ويخرجوا، ويكون «سفر الخروج» هو السفر الثاني من أسفار **التوراة** ومن أهمها. ليروي قصة الخروج من المنطقة الشرقية في مصر إلى المنطقة الغربية في الأردن.

وهكذا فنحن نقرأ في الإصحاح الخامس من سفر الخروج أن موسى قال لفرعون: «يقول الربّ أطلق شعبي ليعبدوني في البرية». وأجاب فرعون: «لا أعرف الربّ وإسرائيل لا أطلقه».

وعاد الربّ وكلم موسى قائلاً: «أدخل قل لفرعون ملك مصر أن يطلق بني إسرائيل من أرضه»^(٣)، ولكن موسى لم يستطع القيام بهذه المهمة فقال له الربّ: يا موسى «انظر. أنا جعلتك إلهاً لفرعون. وهارون أخوك يكون نبيك»^(٤)، وهكذا فإن الربّ صنع من موسى إلهاً.

وحين لم يستمع فرعون إلى مطالب موسى بدأ دور العجائب لإجباره على إطلاق بني إسرائيل ليخرجوا من مصر حين يشاؤون.

(٢) المصدر نفسه، «سفر الخروج»، الأصحاح ٣، الآيات ١٩ - ٢٠.

(٣) المصدر نفسه، «سفر الخروج»، الأصحاح ٥.

(٤) المصدر نفسه، «سفر الخروج»، الأصحاح ٧، الآية ١.

فكانت العجيبة الأولى وهي تحويل العصا إلى أفعى. إلى آخر القصة المعروفة . . . ولكن «فاشدد قلب فرعون فلم يسمع لهما كما تكلم الرب»^(٥).

ثم جاءت العجيبة الثانية «التي تحوّل فيها ماء النهر إلى دم، وماتت الأسماك وأصبح الماء نتناً وعاف المصريون أن يشربوا من ماء النهر، ولكن اشتد قلب فرعون فلم يسمع لموسى كما تكلم الرب، وقال الرب لموسى مرة أخرى: «ادخل إلى فرعون وقل له هكذا يقول الرب أطلق شعبي ليعبدوني. وإن كنت تأبى تطلقهم فيها أنا أضرب جميع نخومك بالضفادع»^(٦)، وتمت العجيبة الثالثة فقد صعدت الضفادع وغطت أرض مصر، وطلب فرعون من موسى أن يصلي إلى الرب ليرفع الضفادع فأطلق الشعب «وصرخ موسى إلى الرب من أجل الضفادع»، فماتت الضفادع من البيوت والحقول وجمعوها أكواماً كثيرة حتى أنتنت الأرض . . . فلما رأى فرعون أنه قد حصل الفرج أغلظ قلبه ولم يسمع لموسى كما تكلم الرب»^(٧).

وجاءت بعد ذلك العجيبة الرابعة «وأصبح تراب الأرض بعوضاً. وصار البعوض على الناس والبهائم، وكُلّ تراب الأرض صار بعوضاً. ولكن اشتد قلب فرعون فلم يسمع لموسى كما تكلم الرب».

وجاءت بعد ذلك العجيبة الخامسة «وأصبحت كلّ أرض مصر ذباباً وامتألت به كلّ بيوت المصريين إلا أرض جاشان حيث يقيم شعبي بنو إسرائيل، فإني أميز أرض جاشان لأنها أرض شعبي. وسلم بنو إسرائيل من الذباب»^(٨).

والتوراة هنا، كما نلاحظ، تقول عن الرب إنه يميز بني إسرائيل على المصريين، وفي هذا الكلام نرى جذور التمييز العنصري وهو التعبير الحديث الذي نشأ بعد ثلاثين قرناً من عهد موسى.

ثم بدأت مرحلة من المفاوضات بين موسى والفرعون، وعرض الفرعون على بني إسرائيل أن يعبدوا الرب في أرض قريبة، وقال لهم: أنا أطلقكم لتعبدوا الرب إلهكم في البرية، «ولكن لا تذهبوا بعيداً وصلوا من أجلي». وصلى موسى إلى الرب «فارتفع الذباب عن فرعون وعبيده وشعبه. ولم تبق واحدة. ولكن أغلظ فرعون قلبه هذه المرة أيضاً فلم يطلق الشعب».

(٥) المصدر نفسه، «سفر الخروج»، الأصحاح ٧، الآية ١٣.

(٦) المصدر نفسه، «سفر الخروج»، الأصحاح ٨، الآيتان ١ - ٢.

(٧) المصدر نفسه، «سفر الخروج»، الأصحاح ٨.

(٨) المصدر نفسه، «سفر الخروج»، الأصحاح ٨.

وجاءت بعد ذلك العجيبة السادسة: وباء على جميع المواشي في جميع الدول «فماتت جميع مواشي المصريين. أما مواشي بني إسرائيل فلم يمت منها واحد. لأن الرب» يميز بين مواشي إسرائيل ومواشي المصريين. ولكن أغلظ قلب فرعون فلم يطلق الشعب». وهكذا شمل التمييز المواشي، فهلكت مواشي المصريين وسلمت مواشي بني إسرائيل، والغريب أن التوراة تستخدم لفظة «التمييز» بالنص.

وجاءت العجيبة السابعة: رماد الأتون يصبح غباراً. «فيصير على الناس دما مل طالعة ببثور في كل أرض مصر. ولكن قلب فرعون لم يسمع كما كلم الرب».

وجاءت العجيبة الثامنة: «السماء تمطر برداً عظيماً لم يكن له مثيل منذ صارت مصر أمة. فضرب البرد الناس والبهائم وجميع الأشجار والزروع. إلا أرض جاشان حيث كان بنو إسرائيل. ولكن فرعون أغلظ قلبه فلم يطلق بني إسرائيل كما تكلم الرب»، وسلم بنو إسرائيل مرة أخرى.

وجاءت العجيبة التاسعة: «جراد يغطي وجه الأرض ويأكل كل شيء. وهنا قال عبيد فرعون له: إلى متى يكون لنا هذا الحال؟ أطلق الرجال. ألم تعلم أن مصر خربت؟». ولكن فرعون ازداد عناداً فلم يطلق بني إسرائيل.

وجاءت العجيبة العاشرة: «ظلام على كل أرض مصر لثلاثة أيام، لم يبصر أحد أخاه. ولكن جميع بني إسرائيل كان لهم نور في مساكنهم». ونجت إسرائيل من الظلام.

وجاءت العجيبة الأخيرة، وكانت أم العجائب والمصائب، وكانت أم المصائب فعلاً، فقد عزم الرب كما تقول التوراة، أن ينزل على مصر بيتاً بيتاً ويهلك من فيها من أبقار البشر إلى أبقار البقر، ولكنه سيتجاوز عن بيوت إسرائيل فلا يقترب منهم ولكن عليهم أن يرشوا أبوابها بالدم حتى تكون علامة للرب فلا يقترب منها، ويسلم أهلها من عقاب الرب!

والتوراة تلخص هذه المصيبة الكبرى في إطار خطة الخروج التي وضعها الرب، تخطيطاً وتنفيذاً على الوجه الآتي:

يخرج الرب نصف الليل في «وسط مصر، فيموت كل بكر في أرض مصر، من بكر فرعون الجالس على كرسيه إلى بكر الجارية التي خلف الرحي، وكل بكر بهيمة. ويكون الدم لكم علامة على البيوت، على القائمتين وعلى العتبة العليا، فأرى الدم وأعبر عنكم، فلا يكون عليكم ضربة للهلاك حين أضرب أرض مصر. وحدث في نصف الليل أن الرب ضرب كل بكر في أرض مصر من بكر فرعون إلى بكر الأسير

الذي في السجن وبكر كُلَّ بهيمة . . . فقام صراخ عظيم في مصر لأنه لم يكن بيت ليس فيه ميت». فدعا الفرعون موسى وقال: قوموا اخرجوا من بين شعبي - أنتم بني إسرائيل جميعاً. خذوا غنمكم وبقركم واذهبوا. وألح المصريون على الشعب ليطلقوهم عاجلاً من الأرض لأنهم قالوا: جميعنا أموات».

وكان صباح غريب عجيب لم تر البشرية له مثيلاً، فقد أفاقت مصر كلها لترى جميع أبكارها من البشر قد ماتت، وكُلَّ أبكارها من البهائم قد نفقت. وغدا الموت سيداً في كُلِّ البيوت والحقول والزرائب والحظائر . . . كُلُّ ذلك من أجل بني إسرائيل!

وبعد هذه العجائب العديدة، تقول التوراة: «فحمل الشعب (بنو إسرائيل) عجينهم قبل أن يختمر، ومعاجنهم مصرورة في ثيابهم على أكتافهم . . . وارتحل بنو إسرائيل عن رعمسيس نحو ستمئة ألف ماش من الرجال عدا الأولاد، وصعد معهم ليف كثير أيضاً مع غنم وبقر ومواش وافرة جداً».

وهكذا يبدو لنا أن جالية بني إسرائيل الجائعة التي لجأت إلى مصر من فلسطين في عهد يعقوب قد ارتفع عددها في عهد موسى من سبعين نفساً، هم بيت يعقوب إلى ستمئة ألف ماعدا الأولاد، وأصبح كُلُّ واحد منهم مضرب المثل في إنكار الجميل. ولم يذكروا جميل مصر إلا عند الشدة حينما وصلوا في ما بعد إلى سيناء وصاحوا في وجه موسى: «لينا متنا في أرض مصر . . . ولماذا أتى بنا الرب إلى هذه الأرض . . . أليس خيراً لنا أن نرجع إلى مصر»^(٩).

وفي موضع آخر من التوراة يقول الإصحاح ١٤ من سفر الخروج: وتذمر كُلُّ جماعة بني إسرائيل على موسى في البرية وقالوا: «هل لأنه ليست قبور في مصر أخذتنا لنموت في البرية. ماذا صنعت بنا حتّى أخرجتنا من مصر، أليس هذا هو الكلام الذي كلمناك به في مصر قائلين كُفَّ عنا فنخدم المصريين، لأنه خير لنا أن نخدم المصريين من أن نموت في البرية».

وهذا الكلام يكشف بوضوح أن جمهور بني إسرائيل لم يكن راغباً في الخروج، وأنه كان يريد خدمة المصريين وأن يعيش في جوارهم وكنفهم، لولا أن أحبار اليهود هم الذين دسوا في التوراة أسطورة الخروج ليجعلوا منها ملحة تاريخية، بل لولا أن الخروج كان يستهدف التحالف مع أعداء مصر.

(٩) المصدر نفسه، «سفر العدد»، الأصحاح ١٤، الآيتان ٢ - ٣.

وناهيك عن هذه المؤامرة، فإن إصرار بني إسرائيل على الخروج من مصر وعلى الصورة التي سردها التوراة، يكفي بحدّ ذاته لأن يكشف عن سوء أخلاقهم وانعدام ولائهم للبلد الذي أطعمهم من جوع، وجعل منهم في عهد يوسف أصحاب الأرض والسيادة، حتّى امتدت إقامتهم فيها أربع مئة وثلاثين عاماً، في ما تروي التوراة.

وهكذا فقد خرج بنو إسرائيل، بعد أن دبّروا أمرهم في الليل البهيم بعد إقامة زادت عن أربعة قرون، واستعانوا في خروجهم من مصر بجميع المصائب: البرد والجراد والرماد والصفادع والدمامل والوباء، وأخيراً إهلاك الأبقار الذكور من البشر إلى البقر.

ولم يكتف الإسرائيليون بذلك، ولكنهم قاموا ليلة سفرهم بأكبر حملة نهب وسلب في التاريخ. وقد أشارت التوراة إلى هذه اللصوصية الكبرى في عبارة عادية كأنما هي عمل من أعمال المروءة والنخوة، فيروي الإصحاح الثالث من سفر الخروج أن الربّ قال لموسى لمناسبة الخروج من مصر: «حينما تمضون لا تمضون فارغين بل تطلب كلّ امرأة من جارها ونزيلة بيتها أمتعة فضة وأمتعة ذهب وثياب، وتضعونها على بنيكم وبناتكم فتسلبون المصريين»؛ هكذا: سلب ونهب بأمر الربّ!

وبعد أن وقعت العجائب والمصائب بمصر، ورضي فرعون مصر بخروج بني إسرائيل، تقول التوراة في الإصحاح الثاني عشر من سفر الخروج: «وفعل بنو إسرائيل بحسب قول موسى . . . طلبوا من المصريين أمتعة فضة وأمتعة ذهب وثياباً. فسلبوا المصريين».

أجل لقد سلبوا المصريين، بحسب قول موسى كما تروي التوراة، وقد فات أحبار اليهود الذين كتبوا التوراة أن من بين الوصايا التي نزلت على موسى الوصية الشهيرة لا تسرق، فكيف نسبوا إلى موسى أنّه أمر بني إسرائيل بأن يسرقوا المصريين. وأن الربّ هو الذي أمر بالسرقه؟!!

لعل الجواب على هذا نجده في القاعدة القانونية الشهيرة: إن القانون ليس له أثر رجعي، ولا يطبق على ما قبله. وحادثة سلب المصريين كانت قبل نزول الوصايا العشر في سيناء . . . ومعنى ذلك أن بني إسرائيل قد جردوا مصر من كلّ الفضة والذهب الذي اقتنته نساء مصر من مدخراتهن ووفورات أمهاتهن وآبائهن. ولم يعرف التاريخ أشنع ولا أبشع من هذه اللصوصية الكبرى، يقترفها شعب لاجئ شريد طريد كان ضيفاً على شعب كريم، وكُلّ ذنبه أنه أحسن مثواهم ومأواهم، وأعطاهم الأرض ملكاً لهم.

بل إنه أعطاهم دسم الأرض. ولم يعرفوا هذا الفضل إلا حينما اشتدت عليهم الحياة في سيناء فثار، بعضهم في وجه موسى وقالوا له غاضبين: «أقليل أنك أصعدتنا من أرض تفيض لبناً وعسلاً، لتميتنا في البرية، حتى تترأس علينا ترؤساً؟»، وقد انطقتهم البأساء في سيناء أن مصر تفيض لبناً وعسلاً، مع أن هذا التعبير كان قاصراً على فلسطين!

وبعد، فهذه هي التقاليد والقيم الروحية التي تبجح بها مناحيم بيغن رئيس وزراء العدو وهو يوجه خطابه إلى الشعب العربي في مصر.

وهؤلاء هم أجداده، إذا صحَّ النسب، وهم الذين أنكروا الجميل، وجحدوا المعروف، وخرجوا من مصر على غير رغبة من ملك مصر، بعد أن أهلكوا ما فيها من الزرع والضرع.

وفوق ذلك، فإن أولئك الأجداد، قد قاموا بأكبر جريمة نهب وسلب عرفتها العصور والأجيال، كما روتها توراتهم، وبأمر الرب، ربهم وحدهم. لا ربنا ورب العالمين الآمر بالمعروف والإحسان، الناهي عن المنكر والبغي.

وقد يلاحظ القارئ أننا أطلعنا بعض الشيء في مقتنيات التوراة. ولكن لم يكن مناص من ذلك، فإن الخرافات اليهودية قد تسللت إلى كثير من كتب التاريخ والتراث الديني حتى غدت لتكرارها حقائق عامة. وكان لا بُدَّ من مناقشتها وتفنيدها والعودة بها إلى الصواب.

ومن هنا فإن واجب العلم يقضي بأن نختم هذا الفصل بإعطاء خلاصة عن المناهل الأولى التي غذت الفكر اليهودي منذ فجر التاريخ، وصنعت له عقيدة دينية وسلوكاً اجتماعياً. ويمكننا أن نلخص ذلك في ما يلي:

أولاً: أن قصة يوسف مع إخوته والتآمر على قتله، وبيعه، تكشف عن أخلاق بني يعقوب باعتبار أنهم الجيل الأول من بني إسرائيل ومنهم وعنهم تحدر السلوك الخلقي المشين عبر الأجيال اليهودية، ممثلاً في الحقد والبغضاء والاستغلال إلى درجة القتل، حتى في حق الأخوة في ما بينهم.

ثانياً: أن يوسف، رغمًا عن المنصب الكبير الذي بلغه، والحياة الطويلة التي قضاها في مصر ورأى فيها أحفاده من الجيل الثالث، لم يحفظ ولاءه لمصر، وبقي غريباً عنها. وها نحن نقرأ في عجب واستغراب في التوراة، أن موسى، عند خروجه، «أخذ معه عظام يوسف، لأنه كان قد استحلف بني إسرائيل بحلف قاتلاً إن الله سيفتقدكم فتصعدون عظامي من هنا معكم». مع أن التاريخ لم يعرف شبيهاً

ليوسف في ما وجده في مصر من سوّدد وعزّ وأجماد، وقد جاءها طريداً لبيع في سوق النخاسة.

ثالثاً: وقد بلغ هذا الإكرام والعزّ أوجه في الجنازة الكبرى التي قامت بها مصر ليعقوب حين نقلت جثمانه من أرض مصر إلى أرض فلسطين عبر سيناء تتقدمها العربات ذات العجلات وأعيان مصر وجيش مصر، ولم يشهد التاريخ مثيلاً لهذه الجنازة في مسيرتها من البداية إلى النهاية.

رابعاً: أن موسى نشأ في بيت فرعون وأصبح له شأن عظيم في مصر. وفي الإصحاح الحادي عشر من سفر الخروج تقول التوراة في معرض حديثها عن موسى: «الرجل موسى كان عظيماً جداً في أرض مصر في عيون عبيد فرعون وعيون الشعب». وقد تربى موسى في بلاط رعمسيس حتّى عرف عند عامة الشعب أنّه ابن بنت فرعون، وتلقّى علومه الدينيّة والمدنيّة على أيدي معلمين مهرة، من كبار حكماء البلاط المصري. ويقول يوسفوس المؤرخ اليهودي المعروف إن موسى كان له منصب قيادي كبير في الجيش المصري، وإنه قاد حملة عسكرية في جنوب السودان، وكانت له مواقف باهرة.

خامساً: ومع كلّ ذلك فقد كان شأنه شأن يوسف، ولا ولاء له لمصر، مع أنّه نشأ فيها وتربى في كنفها بالعز والإكرام. وتقول التوراة إنّهُ في رحلته الأولى إلى سيناء تزوج صفورة ابنة كاهن مَدْيَن شعيب النبي العربي وأنجب منها غلاماً أسماه جرشوم أي المولود في أرض غريبة^(١٠). وهكذا ظلّ موسى يعيش غريباً عن أرض مصر. وخلع على ابنه اسماً يذكره على الدوام بغربته.

سادساً: وعدم الولاء هذا كان هو الخلق العام لبني إسرائيل في حياتهم في مصر، حياة العزلة والتعالي، وعدم الولاء لمصر، رغمًا عن الخيرات التي أغدقتها مصر على بني إسرائيل. ولم يذكر بنو إسرائيل مكارم مصر إلا حين كانوا في سيناء بعد خروجهم من مصر، تذكروا نعم مصر عليهم «حيثُ كانوا جالسين عند قدور اللحم يأكلون الخبز والمرق حتّى يملأوا بطونهم شبعاً، وتمنوا قائلين: ليتنا متنا بيد الربّ بأرض مصر»^(١١). وهذا هو السلوك الاجتماعي العام نفسه الذي ساد حياة الأجيال اليهودية في جميع الأقطار التي حلّوا بها.

سابعاً: أن قصة الخروج التي جعلت منها الدعاية اليهودية ملحمة تحررية تاريخية

(١٠) المصدر نفسه، «سفر الخروج»، الأصحاح ٢.

(١١) المصدر نفسه، «سفر الخروج»، الأصحاح ٢.

إنما هي خرافة كبرى حافلة بالكذب والتزوير، والتوراة نفسها تفضح وقائعها ويكذب بعضها بعضاً: فإن نصوص التوراة نفسها في الحوار بين موسى وفرعون تثبت بما لا يرقى إليه الشك أن فرعون مصر كان يرفض بعناد خروج بني إسرائيل من مصر . . . ولم يأذن لهم بذلك إلا بعد أن نزلت المصائب العشر على شعب مصر، حتى اضطّر الفرعون إلى السماح لهم بالخروج، بعد أن هلك الذكور من البشر إلى البقر، وبعد أن عم الخراب في البلاد.

والواقع أن خروج بني إسرائيل من مصر، كان جزءاً من التآمر على مصر، وسنرى في فصل لاحق كيف تحالف بنو إسرائيل مع الفرس على مصر، وأعانوهم على احتلالها. وكلام التوراة عن أن ملك مصر خاف أن ينضم بنو إسرائيل إلى الأعداء ويحاربوا في صفوفهم، كان صحيحاً وقد أثبتته الواقع التاريخي في ما بعد.

ثامناً: وفي المصائب التي سردتها التوراة، كما رأينا، يبدو التمييز العنصري البغيض. حين يبقى الربّ بني إسرائيل على قيد الحياة هم وبهائمهم ويهلك شعب مصر ومواشيه . . .

وحين يعيش المصريون في الظلام ويكون النور لبني إسرائيل وحدهم في ديارهم. ولا يصيبهم ما يلحق المصريين من وباء ودمامل وطفادع وأوبئة لا حصر لها ولا عدد. وكأنما لم يعد للرب من شغل يشغله إلا إهلاك الناس جميعاً وإبقاء بني إسرائيل على قيد الحياة في عزّ ورفاء.

ومع كلّ هذا التاريخ الحافل بالخيرات والميزات والمكارم التي أغدقتها مصر على بني إسرائيل. فإن الخروج من مصر قد أصبح عيداً لبني إسرائيل، كما أمر الربّ، يحتفلون به في صلوات وموائد وشراب وأناشيد، ثمّ يرددون اللعنات على المصريين طوال الليل.

ولا يخلو العيد من تهريج قبيح، من ذلك أنّه يتعين على أحد أفراد الأسرة أن يحمل صينية الخبز الفطير على كتفيه ويقول: «هكذا كان آباؤنا راحلين عندما خرجوا من مصر ومعاجنهم مصرورة في ثيابهم على أكتافهم». والخبز الفطير لأنّ بني إسرائيل حملوا خبزهم قبل أن يختمر استعجالاً للهروب من مصر كما تقول التوراة.

ويجيء عيد الفصح هذا وهو من أكبر أعيادهم، يحتفلون به كلّ عام في الرابع عشر من شهر أبيب من الشهور العبرية، الذي أصبح شهر نيسان، وهذا العيد مكرس ليلعنوا المصريين طوال أيام العيد. أجل ليلعنوهم بعد أن سلبوهم.

هذه هي التوراة، وهذه هي أخلاق التوراة. ولقد تساءل العلامة الكبير هـ. ج. ويلز: هل التوراة هي التي صنعت اليهود أم أن اليهود هم الذين صنعوا التوراة؟ وهو سؤال قديم يشبه السؤال عن البيضة والدجاجة، ماذا كان قبل ماذا؟ والواقع أن اليهود وأجبارهم القدامى هم الذين صنعوا التوراة، وكانت التوراة بعد ذلك تصنع اليهود جيلاً بعد جيل.

وجاءنا جيل بيغن يمثل في سلوكه وأقواله كُـلَّ خرافات التوراة. وعلى الذين يريدون أن يتعاملوا مع المجتمع اليهودي أن يقرأوا التوراة أولاً، فإن التوراة هي التي صنعت أخلاقهم وسبكت طبائعهم وصاغت عقولهم.

ومن لا يعرف التوراة وأخلاق أصحابها، سيكون في هذه الدنيا أعمى، وفي الآخرة أضل سبيلاً.

الفصل الخامس

التمييز العنصري.. والربا والصرافة.. والتسلط.. والاستعباد.. في صميم الدين اليهودي

وينتقل مناحيم بيغن رئيس وزراء العدو، في خطابه إلى الشعب المصري، من الكلام عن الحق والعدل إلى الحديث عن القيم الإنسانية العظيمة. ويستشهد بهذا الصدد بأنبياء إسرائيل يذكرهم واحداً واحداً، وفي مقدمتهم موسى.

وهذا الاستشهاد بموسى إنما يصيب مقتلاً في القضية الصهيونية، بل وفي العقيدة اليهودية نفسها. ذلك أن سيرة موسى في التوراة تثير أشنع الذكريات في حياة إسرائيل وتاريخها وفي سلوك الشعب اليهودي برمته. وإذا كانت هناك من سيرة تدين اليهود إدانة كاملة، فإن سيرة موسى كما جاءت في التوراة كافية لأن تُلطخ الشعب اليهودي بالعار إلى الأبد. وتؤكد اللعنات التي رددتها التوراة عليهم مرة بعد مرة في جميع أسفارهم.

ولسنا نريد في هذا الفصل أن نترجم لموسى وحياته ودعوته وما احتمل من عناء وبلاء مع بني إسرائيل، فذلك لا يتسع له المجال، ولكننا سنقتصر على تلك الجوانب، ذات الصلة بما في ذلك اليهود واليهودية، وما وضعه اليهود لأنفسهم، من قواعد وتقاليد للسلوك الاجتماعي. وسنظل على الدوام نتابع الدرس من التوراة نفسها، ما دامت هي التي صنعها اليهود أنفسهم، وما دامت هي التي صنعت اليهود.

وأول ما تذكره التوراة عن سيرة موسى، يفاجئ القارئ بالنزعة العنصرية العنيفة المتأصلة في النفس اليهودية. ويتمثل ذلك في مولد موسى منذ البداية. ونقرأ في الإصحاح الثاني من سفر الخروج حكاية ميلاده فتقول التوراة: «وذهب رجل من بيت لاوي وأخذ بنت لاوي فحبلت المرأة وولدت ابناً، ولما رآته أنه حسن خبأته ثلاثة

أشهر»، وبعد ذلك «وضعت في سبط من البردى ووضعت بين الحلفاء على حافة النهر».

«بيت لاوي» يقصد به أنه إسرائيلي لأن لاوي هو أحد أبناء يعقوب. وبهذا أراد أحبار اليهود الذين كتبوا التوراة من البداية أن يؤكدوا أن موسى هو إسرائيلي من أب لاوي، ومن أم لاوية. دون أن يذكر اسم الأب ولا اسم الأم، مع العلم أن التوراة لم تكن تتورع عن أن تذكر اسم أولاد الزنا من اليهود في أكثر من موضع، ولم تذكر لنا اسم والد موسى وأمه. مكتفية بأنهما من بيت لاوي. وانتهى!

والتوراة التي حرصت على أن تغفل نسب موسى ولا تذكر أبويه بالاسم، نراها تولي اهتماماً بالغاً باسم زان وزانية في سفر العدد مشيرة إلى اسم زان وزانية مغمورين، ووالديهما كذلك، وكأنما القصة لها أهمية تاريخية جديدة بالتدوين.

ففي الإصحاح الخامس والعشرين من ذلك السفر تتحدث التوراة في قصة طويلة عن رجل إسرائيلي زنا بامرأة وجاء بها «أمام عيني موسى وأعين كل جماعة بني إسرائيل». فقام الكاهن «وأخذ رمحاً بيده ودخل وراء الرجل الإسرائيلي إلى القبة وطعن كليهما الرجل الإسرائيلي والمرأة في بطنهما. وكان اسم الرجل الإسرائيلي المقتول الذي قتل مع المديانية زمرى بن سالو من الشمعونيين، واسم المرأة المديانية المقتولة كربي بنت صور رئيس قبائل بيت أب في مديان» . . .

بل إننا نقرأ في رأس الصفحة التي روت حكاية موسى في التوراة، اسم القابلتين العبريتين «شفرة وفوعة» وهما اللتان طلب منهما الفرعون قتل الذكور من أبناء العبرانيين.

وكان من الأجدر، وموسى سيكون له تاريخه، أن يُذكر نسبه. والتوراة لم تترك شخصاً مرموقاً في التوراة إلا ذكرت نسبه أباً عن جدّ حتى أوصلته إلى آدم أبي البشر. كما فعلت بالنسبة لإبراهيم وداود والعديد من الشخصيات التوراتية الكبيرة.

والتفسير الوحيد لهذا الإهمال في ذكر نسب موسى، والاكتفاء بأنه إسرائيلي من بيت لاوي، يكمن بأن موسى لم يكن إسرائيلياً وإنما هو مصري صميم لا علاقة له ببني إسرائيل. دون أن يستبعد أنه أصبحت له علاقة وتاريخ مع بني إسرائيل. في ما بعد.

ولدينا مرجع علمي قيّم، وضعه عالم اجتماعي ونفساني كبير، وهو فوق ذلك من أعلام اليهود البارزين هو الأستاذ فرويد، فقد أكد استناداً إلى دراسات وأبحاث متعمقة أن موسى لم يكن عبرانياً ولكنه كان مصرياً.

ونحن حين نمضي في قراءة التوراة في العبارات التالية، سنجد قرينة تؤيد هذا الرأي، ذلك أن ابنة فرعون، كما تروي التوراة، «نزلت إلى النهر لتغتسل فرأت السفط بين الحلفاء، فأرسلت أمتها وأخذته، ولما فتحتة رأت الولد وإذا هو صبي يبكي، فرقت له وقالت: هذا من أولاد العبرانيين».

«هذا من أولاد العبرانيين»؛ هذا كلام أحبار اليهود. نسبوه إلى لسان ابنة الفرعون. ولكن السؤال هنا هو: كيف عرفت ابنة الفرعون أن هذا الطفل هو من أولاد العبرانيين، وهو لا يزال ابن ثلاثة أشهر لم تتحدد لمحاته وقسماته؟

يضاف إلى ذلك أن أخت موسى، وهي التي كانت واقفة قريباً لترى المشهد، قالت لابنة الفرعون في ما تروي التوراة: «هل أذهب وأدعو لك امرأة مرضعة من العبرانيات؟ وذهبت الفتاة ودعت أم الولد . . .»، لتؤكد التوراة مرة ثانية «عبرانية» موسى. وعبرانية أمه.

وتمضي التوراة لتقول بعد ذلك: إن أمه أَرْضَعَتْه، «ولما كبر الولد جاءت به إلى ابنة فرعون فصار لها ابناً ودعت اسمه موسى وقالت إني انتشلته من الماء».

وهنا كشفت التوراة، دون أن يدري أحبارها الذين كتبوها، أن هذا الاسم هو مفتاح الحقيقة. فإن «موسى» لفظ مصري في اللغة المصرية القديمة، معناه انتشل من الماء. ولهذا فقد أعطته ابنة فرعون اسماً مصرية يدلّ على الحادث بنفسه، ويدل على أنّه في الواقع كان مصرية.

ولفظ «موسى» لم يكن غريباً في مصر، ولا هو قد ابتدعته ابنة الفرعون، لأنها انتشلت موسى من الماء، فقد كان اسماً معروفاً عند قدماء المصريين، وكان من أسماء فراعنة مصر الكبار.

ويأتي في المقدمة الفراعنة الكبار «رع موسى الكبير» (رع ميسيس) وكذلك أحمس (أح موسى) وتوتمس (تحت موسى)، وقد أثبتت النقوش المصرية أن اسم موسى كان شائعاً في المجتمع المصري وبخاصة في عهد الإمبراطورية . . . وفي زمن يقارب عهد موسى الموصوف بالتوراة بأنه من بيت «لاوي».

وإيضاحاً لذلك كلّ فإن «موسى» معناها باللغة المصرية القديمة ابن. ولذلك فإن رع مس هو ابن الإله رع وكذلك فإن توتمس ابن الإله تحت.

ولم يكن من المعقول أن تعطي ابنة الفرعون هذا الاسم المصري الصميم لأحد من أولاد العبرانيين، وبخاصة أننا نعلم أن المصريين كانوا يأنفون من العبرانيين، فكانوا، كما تروي التوراة «لا يقدرّون أن يأكلوا طعاماً مع العبرانيين

لأنه رجس عند المصريين»^(١)، فإذا كان الطعام مع العبرانيين رجساً، فكيف يُقبل هذا الغلام العبراني في بلاط الفرعون، ويُعطى اسماً مصرياً ثم تقول التوراة إن ابنة الفرعون جعلته ابناً لها؟

وتروي التوراة بعد ذلك حكاية غريبة، وما أكثر غرائب التوراة، فتقول: «وحدث في تلك الأيام لما كبر موسى أن خرج إلى إخوته لينظر في أثقالهم. فرأى رجلاً مصرياً يضرب رجلاً عبرانياً من إخوته، فالتفت إلى هنا وهناك ورأى أن ليس أحد فقتل المصري وطمره في الرمل». وتكرر لفظ «إخوته» مرتين في سطرين يكشف قصد أحبار اليهود بأنهم يشيرون إلى العبرانيين. وغرائب هذه الحكاية تفضح الحكاية نفسها بالنسبة إلى جنسية القاتل والمقتول. والسؤال هنا: كيف عرف موسى أن رجلاً عبرانياً هو المضروب وأن الضارب هو مصري. وهل من لافتة كانت تعلق على كتف هذا وذاك تحدد جنسيته، وبخاصة أن العبرانيين في ذلك العهد قد بلغ عددهم «ستمئة ألف عدا الأولاد» في ما تروي التوراة^(٢). وليس من السهل تمييزهم عن المصريين؟

والجانب الآخر من القصة يكشف مزيداً من التساؤل ومزيداً من الغرابة، فالتوراة تمضي لتقول إن موسى خرج في اليوم الثاني وإذا رجلان عبرانيان يتخاصمان «فقال للمذنب: لماذا تضرب صاحبك؟ فقال: أتفكر أنت بقتلي كما قتلت المصري؟ فخاف موسى وقال: حقاً قد عرف الأمر، فسمع فرعون هذا وطلب أن يقتل موسى. فهرب موسى من وجه فرعون وسكن في أرض مديان وجلس عند البئر».

ويثور السؤال نفسه مرة ثانية: وكيف عرف موسى أن اللذين كانا يتضاربان هما عبرانيان، فهل من علامة كانت تميز العبرانيين عن غيرهم من الناس؟

وسؤال ثان: كيف عرف هذا العبراني أن موسى قد قتل المصري في اليوم السابق مع أنه طمره في الأرض دون أن يرى موسى أحد كما تقول التوراة؟

كُلُّ هذه الإشارات الواردة في التوراة حول عبرانية موسى، وأبيه وأمه، وقتله المصري انتصاراً للعبراني، ثم تدخله بين اثنين من العبرانيين، تشير بإصبع الاتهام إلى أن أحبار اليهود الذين كتبوا التوراة، كانوا على الدوام ينطلقون من النزعة العنصرية البغيضة، ويؤكدون على العبرانية مرة، واليهودية مرة أخرى. تمييزاً لليهود عن الأمم

(١) الكتاب المقدس، «سفر التكوين»، الأصحاح ٤٣، الآية ٣٢.

(٢) «ست مئة ألف ماش من الرجال عدا الأولاد» [المصدر نفسه، «سفر الخروج»، الأصحاح ١٢،

الآية ٣٧].

والشعوب. وأنهم قد استخدموا اسم موسى المصري الصميم لإبراز هذه النزعة، كما استخدموا من قبل اسم إبراهيم العراقي العربي وأولاد إسحق ويعقوب.

وقد فعلوا ذلك مع أيوب، فقد حشروا اسمه بين أبنائهم وكتبوا سفرًا باسمه، مع أن أيوب عربي، من قبائل الأدوميين، ولد على مقربة من الشوبك في الأردن، وقد لقبه الأديب الإفرنسي الشهير فيكتور هوجو بأنه بطريق العرب وأنه أول من ابتدع أدب المآسي (DRAMA)، واعتبر كثير من العلماء أدب أيوب بأنه من أعظم آيات الأدب العالمي.

وثمة دليل آخر يمدنا للتعرف على جنسية موسى، نجده في قصة هربه إلى أهل مَدِين؛ فتقول التوراة، بعد أن هرب موسى من وجه الفرعون إلى أهل مَدِين، إن موسى حين كان جالساً عند البئر لقي بنات كاهن مدين فأنجدهن موسى وسقى غنمهن، وسألهن أبوهن: «ما بالكن أسرعتن في المجيء اليوم؟ فقلن: رجل مصري أنقذنا من أيدي الرعاة وسقى الغنم»، وتمضي التوراة لتقول إن موسى سكن في بيت الكاهن وتزوج ابنته صفورة.

والمهم في قصة التوراة هذه أن الفتيات السبع، بنات الكاهن، قلن لأبيهن عن موسى «إنه مصري» كما تقول التوراة، ولعلهن عرفن جنسيته ومن هو، من ملامحه العامة، أو من حديثه معهن. وبخاصة أن أرض مدين هذه التي وقعت فيها الحادثة تقع في منطقة نهر الأردن، حيث القبائل العربية وليس بينها مصري واحد.

يضاف إلى ذلك أن التوراة ذكرت أنه «رجل مصري» دون أن تأتي بتعليق أو إيضاح. فإذا كانت بنات مَدِين قد عَرَفْنَ موسى بأنه «الرجل المصري» وهي معرفة فطرية، من النظرة الأولى، فإن أحبار اليهود لا يستطيعون أن يجعلوا منه عبرانياً ومن بيت لاوي ابن يعقوب.

ونحن في إلحاحنا على جنسية موسى ومصريته، لا نريد أن نضيف عظيماً إلى قائمة العظماء في مصر، وإنما نقصد أن نشير إلى النزعة العنصرية الشريرة الكامنة في سويداء النفس اليهودية منذ أقدم العصور.

وسيرة موسى تمدنا بالكثير من هذا الشرّ الكبير الذي أنزل البلاء بالشعب اليهودي وفجر كثيراً من النكبات في التاريخ الإنساني، فلندخل على التوراة لنرى أبشع أنواع التمييز العنصري البغيض.

وها نحن نرى التوراة تتحدث في هذا المعنى لتقول إن موسى حين كان في البرية يرعى الغنم جاء إلى جبل حوريب وظهر له الرب وقال له: «أنا إله إبراهيم وإله

إسحق وإله يعقوب . . إني قد رأيت مذلة شعبي الذي في مصر وسمعت صراخهم من أجل مسخّرهم. وعلمت أوجاعهم فنزلت لأنقذهم من أيدي المصريين وأصعدهم (أخرجهم) من تلك الأرض . . فالآن هلم فأرسلك إلى فرعون وتُخرج شعبي بني إسرائيل من مصر».

وهنا يأتي مرة ثانية دور التمييز العنصري البغيض، بين شعب مصر وبني إسرائيل، فإذا كان «الرّب» قد نزل لينقذ بني إسرائيل من أعمال السخرة، فقد كان الشعب المصري كُله يعاني من السخرة، بل إن كثيراً من شعوب الأرض يومذاك كانت تعيش تحت بلاء هذا النظام البغيض. فلماذا ينزل الرّب من أجل بني إسرائيل وحدهم، وليسوا وحدهم في العالم الواقعي تحت نير السخرة. فإن سائر البشر هم عباد الله، وجديرون بعطفه ورحمته، جديرون بأن يرفع عن أكتافهم هذا البلاء؟

ولكن هذه الخصوصية اليهودية مع الرّب، كما نراها في سيرة موسى في جميع أدوار حياته، كانت هي المأساة في حياة اليهود في جميع مراحل حياتهم . . . وستظل على هذا الحال ما بقيت اليهودية تحتوي هذه النزعة الشريرة الطاغية، وترضعها الأجيال اليهودية من الأمهات إلى الأمهات. وتجعل من «الرّب» إلهاً يهودياً عبرانياً إسرائيلياً وصهيونياً.

ويود بيغن رئيس وزراء العدو لو أن «الرّب» يكون من حزب ليكود لو استطاع إلى ذلك سبيلاً. ونحن نستغفر الله العظيم أن يكون كذلك، وهو ربّ العالمين الرحمن الرحيم.

ولكن أحبار اليهود الذين كتبوا التوراة قد أباحوا لأنفسهم أن يجعلوا «الرّب» بالشكل الذي يختارونه. وأن يجعلوا من موسى نفسه «إلهاً» إذا اقتضى الأمر . . . ففي الإصحاح الرابع من سفر الخروج نقرأ حواراً بين الرّب وموسى ليقنعه بالذهاب إلى بني إسرائيل وإخراجهم من مصر، وأن يستعين بأخيه هارون، لأنه أفصح منه لساناً، فيقول الرّب، حسب رواية التوراة، لموسى، «أنت تكون له إلهاً (أي إلهاً لأخيه هارون) وهو يكون لك فيما يكلم الشعب عنك». وبعد ذلك يحمله الرّب رسالة إلى فرعون يقول له فيها: «تقول لفرعون أطلق إسرائيل ابني البكر ليعبدي. وإن أبيت أن تطلقه ها أنا أقتل ابنك البكر».

ومعنى ذلك أن بني إسرائيل جميعاً هم بمثابة الابن البكر «للرب» وللابن البكر السيادة على الأسرة بكاملها، وبهذا يكون بنو إسرائيل سادة البشر أجمعين.

وتمضي التوراة في ذكر سيرة موسى، ويزداد الكشف عن السلوك اليهودي في

ما سموه ملحمة الخروج ، فإذا بالخروج يكشف عن تحاذلهم وافترائهم على موسى وعلى الله معاً.

فبعد أن عبر اليهود بحيرة المنزلة في طريقهم من مصر إلى سيناء . . . إذا بجموع اليهود يرفعون عقيرتهم بالشكوى من موسى ومن الخروج . . . وتقول التوراة في ذلك في الإصحاح الرابع عشر من سفر الخروج : « فلما اقترب فرعون رفع بنو إسرائيل عيونهم وإذا المصريون راحلون وراءهم ، ففزعوا جداً وصرخ بنو إسرائيل إلى الرب ، وقالوا لموسى : هل لأنه ليست لنا قبور في مصر أخذتنا لنموت في البرية ، ماذا صنعت بنا حتى أخرجتنا من مصر؟ ». وهذه هي قمة الجبن والثورة على موسى .

ثم تكشف التوراة عن أسرار أخرى كانت بينهم وبين موسى تظهر أنهم كانوا غير راغبين في الخروج أصلاً ، فتضيف التوراة إلى ذلك قائلة : « أليس هذا هو الكلام الذي كلمناك به في مصر قائلين : كُفّ عنا فنخدم المصريين؟ لأنه خير لنا أن نخدم المصريين من أن نموت في البرية ».

« كُفّ عنا » قالها بنو إسرائيل لموسى ، ومعناها العادي البسيط اتركنا وحالنا في مصر يا موسى . إنهم لا يريدون أن يتركوا مصر ، ويفضلون أن يبقوا في خدمة المصريين ، ولكن موسى صبر على بني إسرائيل ، وحين راحوا يواصلون مسيرة الخروج ، بدأوا يشكون من التعب والشظف هنا ، ومن العطش والجوع هناك ، إلى أن جاؤوا إلى برية سيناء في الشهر الثالث بعد خروجهم من أرض مصر ونزلوا مقابل الجبل .

وهنا يبرز التمييز العنصري البغيض ، ولكن هذه المرة لينزل فريضة من السماء وعلى لسان « الرب » فيقول الإصحاح التاسع عشر من سفر الخروج : « وأما موسى فصعد إلى الله . فناداه الرب إلى الجبل قائلاً : هكذا تقول لبيت يعقوب وتخبر بني إسرائيل . أنتم رأيتم ما صنعت بالمصريين ، وأنا حملتكم على أجنحة النسور . فإن حفظتم عهدي تكونوا لي خاصة من بين جميع الشعوب ، فإن لي كل الأرض وأنتم تكونون لي مملكة كهنة وأمة مقدسة ».

هكذا « أمة مقدسة . وخاصة للرب من بين جميع الشعوب » ، وتلك هي أبجدية العقيدة اليهودية يحفظها أجيال الشعب اليهودي قبل أن يحفظوا أبجدية القراءة والكتابة ، لتكون بلاء عليهم وعلى الإنسانية جمعاء .

ومع هذا فإن عبارة « بين جميع الشعوب » قد قطعت شوطاً متقدماً في موضع آخر من التوراة ، فتصبح العبارة « فوق جميع الشعوب الذين على وجه الأرض » . ففي سفر التثنية تقول التوراة إن الرب قال لبني إسرائيل ، عن طريق موسى : « أنتم أولاد

للرب . . . لأنك شعب مقدس للرب إلهك وقد اختارك الرب لكي تكون له شعباً
خاصاً فوق جميع الشعوب الذين على وجه الأرض»^(٣)!

والرب كما صورته موسى لبني إسرائيل، في ما تروي التوراة، هو المسؤول أمام
إسرائيل، في كل حياتهم. فهو يسير أمامهم في عمود سحب ليهديهم في الطريق
نهاراً، وليلاً في عمود نار ليضيء لهم. ويمطر عليهم خبزاً من السماء، وفي الحرب
فإن الرب يقاتل عنكم وأنتم تصمتون»^(٤).

فإن الرب يقاتل المصريين نيابة عنهم. وتروي التوراة أنه بعد أن عبر بنو إسرائيل
البحر، مشوا على اليابسة، وكان المصريون أمواتاً على شاطئ البحر ولم يبق منهم
أحد.

كُل ذلك: إهلاك فرعون وقومه من أجل نجاة بني إسرائيل ووصولهم سالمين
إلى برية سيناء ليعبدوا الرب كما قالت التوراة.

ولكن هل عبدوا الرب؟ إن التوراة تحيب على ذلك. إنهم عبدوا العجل وعلينا
أن نترك التوراة نتحدث . .

تقول التوراة . . . في الإصحاح الثاني والثلاثين من سفر الخروج، إن الشعب
قد استبطأ موسى في العودة من الجبل، وعودته من الله، فقالوا لهارون أخيه: «قم
اصنع لنا آلهة تسير أمامنا. فقال لهم هارون: «انزعوا أقرط الذهب التي في آذان
نسائكم وبنيتكم وبناتكم. وأخذ ذلك من أيديهم وصوره بالإزميل وصنعه عجلاً
مسيبوكاً، فقالوا هذه آلهتكم يا إسرائيل». واحتفل الشعب بالأكل والشرب واللعب
والرقص وسجدوا للعجل! وهكذا أضاف بنو إسرائيل إلى أنفسهم عبادة العجل كما
تعلقوا بالعنصرية البغيضة.

وعاد موسى إلى قومه وهو يسمع صوت غنائهم، وأبصر العجل والرقص
واشتد الغضب به، وندد بأخيه هارون «وأخذ العجل وأحرقه بالنار وطحنه» إلى آخر
القصة.

وغضب الرب كذلك، كما تروي التوراة، وقال: «ورأيت هذا الشعب وإذا هو
شعب صلب الرقبة . . اتركني أفنيهم». ولكن موسى تضرع إلى الرب وطلب إليه أن
يتراجع عن إيقاع الشرّ ببني إسرائيل، وأن لا يفنيهم.

(٣) المصدر نفسه، «سفر التثنية»، الأصحاح ١٤، الآيتان ١ - ٢.

(٤) المصدر نفسه، «سفر الخروج»، الأصحاح ١٤، الآية ١٤.

ولكن الربّ، كما تقول التوراة، «ندم على الشرّ الذي قال إنه سيفعله بشعبه». وهكذا غفر لبني إسرائيل عبادة العجل وندم وتراجع عن العقاب، ومن أجل بني إسرائيل ندم الربّ وتراجع!

ومن عبادة العجل الذي سجد له بنو إسرائيل، عبدوا في ما بعد إلهاً آخر حينما كانوا في برية سيناء، وأضافوا إلى ذلك فاحشة الزنا بصورة جماعية. . كأنما أخرجهم موسى من أرض مصر ليرتكبوا هذه الكبائر الكبرى. وكانت هذه الفاحشة حينما وصل بنو إسرائيل إلى أرض مؤآب.

وتقول التوراة إن بني إسرائيل ابتدأوا «يزنون مع بنات مؤآب، فدعَوْنَ الشعب (بني إسرائيل) إلى ذبائح ألّهتهن فأكل الشعب وسجدوا لآلهتهن وتعلق الشعب ببعل فغور (إله الموآبيين). وغضب الربّ على إسرائيل وقال الربّ لموسى: خذ جميع رؤوس الشعب وعلقهم للرب مقابل الشمس». «فقال موسى لقضاة إسرائيل اقتلوا كلّ واحد قومه المتعلقين ببعل فغور»^(٥).

ومع هذا فقد استمرّ أحبار اليهود يكتبون في توراتهم أن بني إسرائيل هم شعبه المقدس وأنه فوق جميع شعوب الأرض. وأن خروجهم من مصر كان ليعبدوا الله في البرية. فإذا بهم يعبدون الأوثان ويجعلون الصحراء بيت دعاة مكشوفة.

وراحت التوراة تتحدث عن رحلة الخروج من مكان إلى مكان، ومن جبل إلى جبل، وبنو إسرائيل يشكون ويتذمرون، والربّ يندد على الدوام، ويقول لموسى في كلّ مرة: «قل لبني إسرائيل أنتم شعب صلب الرقبة». وبهذه الألفاظ على وجه التحديد.

كان موسى يستغفر لقومه كلما اقترفوا سيئة من السيئات، وتضرع إلى الربّ أن يسير معهم وقال له متوسلاً: «أليس بمسيرك معنا. فنمتاز أنا وشعبك عن جميع الشعوب الذين على وجه الأرض»^(٦). وكان ذلك أوضح اعتراف بنزعة التمييز العنصري البغيض الذي يدين به بنو إسرائيل. والغريب أن أحبار اليهود قد استعملوا لفظة «التمييز» بالنصّ، وتعبير التمييز العنصري لم يكن وارداً يومئذ، فقد عرفته اللغة السياسية في هذا العصر، ليبدأ بعد قرون من الأحداث التي دونتها التوراة.

وأكثر ما تتجلى هذه المعاني في التريمة التي دونتها التوراة بنصها الكامل بعد أن

(٥) المصدر نفسه، «سفر العدد»، الأصحاح ٢٥، الآية ٥.

(٦) المصدر نفسه، «سفر الخروج»، الأصحاح ٣٣، الآية ١٦.

انتهت معركة العبور ونجا بنو إسرائيل وغرق فرعون وجنده . . . فقد أنشدوا قائلين عن المصريين: «غاصوا كالرصاص في مياه غامرة». «قد هبطوا في الأعماق كحجر» . . . «فغطاهم البحر». «تمدّ يمينك فتبتلعهم الأرض. ترشد برأفتك الشعب الذي فديته . . . يسمع الشعوب فيرتعدون. تأخذ الرعدة سكان فلسطين. حينئذ يندهش أمراء أدوم. أقوياء موآب تأخذهم الرجفة. يذوب جميع سكان كنعان . . . حتى يعبر شعبك يا رب»^(٧).

وهذا التهديد والوعيد موجه إلى شعوب الشام: سكان كنعان، وأدوم، وموآب. وكأنما أراد أحبار اليهود أن يشنوا حرب الأعصاب على ديار الشام قبل أن يصل بنو إسرائيل إلى فلسطين.

ومن هنا فإن التوراة تسجل لنا أكبر حفلة رقص شهدتها سيناء تمجيداً للعبور، فتقول التوراة، بعد أن سردت الترنيمة: «إن مريم النبيه أخت موسى أخذت الدف بيدها وخرجت جميع النساء وراءها بدفوف ورقص وكانت مريم تهف أمامهم قائلة: رنموا للرب فإنه قد تعظم. الفرس وراكبه طرحهما البحر»؛ يعنون بذلك فرعون وجواده.

ولم تكتف التوراة بسرد الأحداث وتدوين الترنيمة لتكون تاريخاً لبني إسرائيل فحسب، ولكن أحبار اليهود أرادوا أن يجعلوا من كل ذلك عقيدة دينية يتوارثها الأبناء عن الآباء، بكل ما احتوته من استعلاء على باقي الشعوب وبغض لها، والرغبة في تدميرها وإهلاكها.

ومن هنا فقد حرصت التوراة على أن تجعل من ذكرى الخروج عيداً دينياً تقام فيه طقوس مطولة معقدة، تقدم فيها الذبائح ولا يؤكل الخبز إلا فطيراً، كيوم خرجوا من مصر.

ثم تأمر التوراة رب الأسرة قائلة: «ويكون متى سألك ابنك غداً قائلاً: ما هذا؟ تقول له: بيد قوية أخرجنا الرب من مصر بيت العبودية . . . والرب قتل كل بكر في أرض مصر من بكر الناس إلى بكر البهائم»^(٨) إلى آخر القصة. وبذلك تنشأ الأجيال اليهودية على البغضاء والاستعلاء والنزوع إلى الانتقام.

والتمييز العنصري، وهو الآفة الكبرى التي تمثل المساهمة المفجعة لبني إسرائيل في حياة الإنسانية، انتقل من أسلوب السرد التاريخي إلى أن دخل في صميم الدين،

(٧) المصدر نفسه، «سفر الخروج»، الأصحاح ١٥، الآيات ٥، ١٠ و ١٢ - ١٦.

(٨) المصدر نفسه، «سفر الخروج»، الأصحاح ١٣، الآيات ١٤ - ١٥.

وأصبح جزءاً من الوصايا العقائدية التي أنزلها الله على موسى كما تقول التوراة. والأمثلة على ذلك متوافرة.

ففي أحكام المعاملات جعلت التوراة «القرض» نظاماً عاماً ومن كماله بركة الرب. ففي سفر التثنية في الإصحاح الخامس عشر تقول التوراة في صدد وصايا الرب: «يباركك الرب إلهك، فتقرض أماً كثيرة، وأنت لا تقرض، وتتسلط على أمم كثيرة وهم عليك لا يتسلطون». وبهذا يكون نظام الصرافة والتسلط على الشعوب قد أصبح في صميم الدين اليهودي. ولعله كان السبب المباشر في أن اليهود أصبحوا في ما بعد أعظم الصيارفة في العالم، وتجمعت بين أيديهم ثروات الشعوب كما هو معروف في هذا، وبهذا الشراء الضخم استطاعوا أن يتسلطوا على الشعوب. كما أمرتهم التوراة بالنص.

والتوراة لم تأمرهم بالتسلط على الشعوب فحسب، بل بالاستعباد والسخرة والرق. وها نحن نقرأ في التوراة في الإصحاح العشرين من سفر التثنية ما قاله الرب لموسى بالكلمة والحرف: «حين تقرب من مدينة لكي تحاربها استدعها إلى الصلح، فإن أجابتك إلى الصلح وفتحت لك، فكل الشعب الموجود فيها يكون لك للتسخير ويستعبد لك».

وهذا أمر عجيب يصل إلى درجة المأساة، فإن «الرب» الذي أنقذ بني إسرائيل من «سخرة» فرعون. هذا الرب يأمر بني إسرائيل أن يفرضوا نظام السخرة والعبودية معاً على الشعب الذي يقبل الصلح مع إسرائيل، ويفتح له بلاده على مصراعيها في وجهه.

ولكن هذا هو الدين اليهودي يأمر بالربا والسلب والسخرة والعبودية، كل ذلك من فم الرب وعلى لسان موسى.

وتمضي التوراة في تفصيل هذه الأحكام، وتميز بين اليهودي وغير اليهودي، فيقول الإصحاح الثالث والعشرون من سفر التثنية ما يلي: «لا تقرض أخاك رباً رباً فضة أو رباً طعام أو رباً شيء ما مما يقرض رباً. للأجنبي تقرض رباً ولكن لأخيك لا تقرض رباً لكي يباركك الرب إلهك في كل ما تمتد إليه يدك»^(٩).

تلك هي الشريعة التي تلقاها موسى من الرب وأبلغها إلى قومه، كما تروي التوراة. لكي يعملوا بها، وقد أشهد موسى السماء والأرض على بني إسرائيل

(٩) المصدر نفسه، «سفر التثنية»، الأصحاح ٢٣، الآيتان ١٩ - ٢٠.

لينفذوها بحذافيرها، وإن لم يفعلوا فإن «الرب يببدهم» كما تهددهم التوراة.

وواضح أن ديناً يأمر بمثل هذه الوصايا لا يمكن أن يكون ديناً سماوياً، فلا بُدَّ أن يكون ديناً أرضياً كتبه أحبار اليهود وهم قاعدون في أدنى الأرض وفي صدورهم شهوات الأرض في أدنى مطالبها.

ومع ذلك فإن موسى لم يسلم من قومه بني إسرائيل، فقد أوردت التوراة أن قومه قد ضاقوا به ذرعاً وتدمروا منه أكثر من مرة وثاروا عليه وفكروا في القيام «بانقلاب» عليه. وفي الإصحاح الرابع عشر من سفر العدد تقول التوراة: وتدمر كُلُّ الشعب على موسى. وقال: «ليتنا متنا في أرض مصر أو ليتنا متنا في هذا القفر، ولماذا أتى بنا الرب إلى هذه الأرض لنسقط بالسيف وتصير نساؤنا وأطفالنا غنيمة. أليس خيراً لنا أن نرجع إلى مصر؟ وقال بعضهم: نقيم رئيساً ونرجع إلى مصر».

وكان موسى يشكو قومه إلى الله بسبب عصيانهم وفساد أخلاقهم حتى إنّه تمنى الموت وأن يكون الفراق بينه وبينهم، ففي إحدى المرات قال للرب: «لماذا أسأت إلى عبدك؟ حتى إنك وضعت ثقل جميع هذا الشعب عليّ. لا أقدر أنا وحدي أن أحمل جميع الشعب لأنه ثقل عليّ. فإذا كنت تفعل بي هكذا فاقتلني قتلاً. فلا أرى بليتي».

وحين عطش بنو إسرائيل ثاروا على موسى، فصرخ موسى بالرب، كما تقول التوراة، قائلاً: «ماذا أفعل بهذا الشعب. بعد قليل يرجعونني»^(١٠).

وكذلك فإن الرب لم ينج من شرور بني إسرائيل وإيذائهم، إذ تمضي التوراة لتقول: «وقال الرب لموسى: حتى متى يهينني هذا الشعب. وحتى متى لا يصدقونني بجميع الآيات التي عملت في وسطهم. . . . حتى متى أغفر لهذه الجماعة الشريرة المتدمرة عليّ»^(١١). وبذلك وصل سلوك اليهود مع الله إلى درجة الإهانة، ونعوذ بالله من بني إسرائيل.

وفي النهاية، فإن موسى لم يسلم من أحبار اليهود في ختام حياته، فحينما اقترب أجله حرمه الله كما تقول التوراة من أن يدخل إلى فلسطين مع بني إسرائيل «جزاء خيانتة»؛ إذ يقول الإصحاح الثاني والثلاثون من سفر التثنية:

(١٠) المصدر نفسه، «سفر الخروج»، الأصحاح ١٧، الآية ٤.

(١١) المصدر نفسه، «سفر العدد»، الأصحاح ١٤، الآيتان ١١ و ٢٧ على التوالي.

وكلم الرب موسى قائلاً: «إصعد إلى جبل نبو في أرض موآب الذي قبالة أريحا ومت في الجبل الذي تصعد إليه. فإنك تنظر الأرض من قبلتها ولكنك لا تدخل إلى هناك إلى الأرض. لأنك أنت وأخوك هارون خنتماني في وسط بني إسرائيل».

والواقع أن التوراة قد سجلت لموسى، على يد أحبار اليهود، وقائع غير لائقة ولا كريمة، وأبرز هذه الوقائع حادثان جديران بالإشارة:

الأول: أن موسى صنع لبني إسرائيل تمثالاً من نحاس بصورة حية فاعرة فاهاً، ووضع التمثال على راية الجيش. والقصة كما ترويها التوراة أن حيات الصحراء المحرقة اندفعت في وجه بني إسرائيل عقاباً لهم على تمردهم وعصيانهم، ومات منهم كثيرون، فشكوا إلى موسى أن يدعوا ربهم لينجيهم من هذا العقاب الرهيب، فقال الرب لموسى: «اصنع لك حية محرقة وضعها على راية فكل من لدغ ونظر إليها يحيا»^(١٢)، فصنعها موسى وعادت الحيات إلى جحورها واستراح بنو إسرائيل.

وهكذا فقد جعل أحبار اليهود من موسى «حاوياً» للحيات بعد أن كانت الأفعى هي معجزته الكبرى في وجه فرعون. وكذلك فإنهم ألقوا موسى إلى نوع من الوثنية وهو الذي كان يتوسل إلى فرعون أن يخرج بقومه إلى «البرية ليعبدوا الرب».

أما الحادث الثاني: فإنه يمثل الإرهاب اليهودي بأبشع صورته. وأسوأ ما فيه أن يكون على يد موسى. وخلاصة القصة كما سردها التوراة، في الإصحاح الحادي والثلاثين من سفر العدد، أنه بعد أن عاد بنو إسرائيل من معركتهم مع المديانيين: «قال لهم موسى: هل أبقيتكم كل أنثى حية؟ فالآن اقتلوا كل ذكر من الأطفال، وكل امرأة عرفت رجلاً بمضاجعة ذكر اقتلوها»، وأعمل بنو إسرائيل السيف في الرقاب، رقاب الأطفال والنساء، بعد أن وضعت الحرب أوزارها. أما أوزار الضحايا الأبرياء من الأطفال والنساء، فقد وضعتها التوراة على أكتاف موسى.

وهذان حادثان لا يحتاجان إلى تعليق، ذلك أن التوراة تكشف في هذين الحادثين عن مفارقة مأساوية كبرى، فإن موسى الذي كاد أن يكون واحداً في مذبحه الأطفال التي أمر بها فرعون كما تروي التوراة، قد أصبح هو فرعون الثاني في نهاية حياته يأمر بذبح الأطفال ومعهم أمهاتهم. وكانت أبشع مذبحه في التاريخ.

(١٢) المصدر نفسه، «سفر العدد»، الإصحاح ٢١، الآية ٨.

ذلكم هو موسى الذي استشهد به رئيس وزراء العدو مناحيم بيغن، كما صورته التوراة. أما موسى عليه السلام فقد ذكر في القرآن عشرات المرات، بأحسن الذكر، ذكر التقدير، ويكفي منها قول الله مخاطباً الرسول محمد (صلى الله عليه وسلم): ﴿واذكر في الكتاب موسى إنه كان مخلصاً وكان رسولا نبياً﴾^(١٣) صدق الله العظيم.

وصفوة القول، إننا قد قرأنا في هذا الفصل، ومن عبارات توراة اليهود أن التمييز العنصري والربا والصرافة والتسلط والاستعباد كُل ذلك كان في جسم الدين اليهودي.

بل إنه يجري في الجسد اليهودي جريان الدماء في شرايين الإنسان. فكيف تستطيع الأمة العربية أن تعيش في سلام مع جماعة هذه أخلاقها وهذا دينها؟. بل كيف تستطيع أن تعقد معها سلاماً، ودينها يأمرها أن تبعد الشعوب الأخرى وتستعبد لها من غير وازع ولا رادع؟!

(١٣) القرآن الكريم، «سورة مريم»، الآية ٥١.

الفصل (الساوس)

يا موسى لا تعبر الأردن لأنك عصيتني وخننتني

في جملة ما تثبته التوراة، أن أحبار اليهود الذين كتبوا أسفارها، إنما هم قصاصون من الدرجة الثالثة، ولا يقاسون بشيء إلى جانب المعاصرين من القصاصين اليهود المعروفين في ما كتبوا من روايات وصنفوا من سير وتراجم، وكان الكثير منها أدباً رائعاً جديراً بالقراءة والمتعة.

ولكن ما كتبه أحبار اليهود في أسفار التوراة عن خروج بني إسرائيل من مصر ودخولهم إلى فلسطين، يكشف عن ضعف في التأليف واضطراب في التفكير، وغفلة في التلفيق تفضح أصحابها، وتكشف جوانب الكذب والتزوير في أقاصيصهم من البداية إلى النهاية.

وكثير من القصص، أي قصص، خيال ليس له ظلّ من الواقع، سواء في الأحداث والأشخاص والأبطال، وكذلك في الخاتمة التي تنتهي بها القصة. ولكن تلك القصص تظل متسلسلة بذاتها، آخذاً بعضها برقاب بعض، وبدائتها تقود إلى نهايتها.

أما قصص التوراة، وبخاصة بالنسبة إلى موسى وخروجه على رأس بني إسرائيل إلى سيناء بهدف الاستيلاء على فلسطين، فإنها تثير كثيراً من التساؤلات التي لا جواب لها، والشكوك التي يستحيل تفسيرها، ناهيك عن التناقضات الكثيرة التي تتضارب في ما بينها، بحيث يستحيل على العقل أن يقبل بأن تلك القصص هي من وحي السماء، ذلك بأنها من خيال أولئك القصاصين القدامى من رعاة المواشي. يخرفون، ويخرفون بما لا يعرفون.

ولو شئناً دليلاً واحداً يثبت هذا الحكم لوجدنا أن ما أرادته التوراة من أمر

موسى وخروجه من مصر إلى البرية ، وما وقع لبني إسرائيل فيها لكفى ذلك كُله أن يكون دليلاً قاطعاً بأن التوراة لا يمكن أن تكون من كلام الله ، كما لا يمكن أن تكون أعمال موسى وأقواله ، من أعمال نبي الله وأقواله .

وثمة دليل آخر يؤيد ما ذهبنا إليه . ذلك هو كثرة الفجوات والسقطات التي لم ينتبه إليها الذين كتبوا التوراة ، فجاء قصصهم منقوصاً فيه فراغ هنا وهناك . ولنتنقل من التعميم إلى التخصيص :

في مجال التخصيص ، يجد القارئ الصابر على القراءة ، بعد أن يفرغ من قراءة الأسفار الخمسة الأولى من التوراة ، أن موسى له أخ اسمه «هارون اللاوي» ، وأن له أختاً اسمها مريم النبية .

ونلاحظ هنا أن التوراة لم تذكر لنا شيئاً عن مولد هارون ولا عن مولد أخته مريم . وقد اقتصرنا على ذكر مولد موسى وقصته ، دون أن تذكر له أختاً أو أختاً ، مع أن سياق القصة يقتضي أن تذكر الأسرة وأولادها وسائر ما يتصل بها .

وعلى حين أن التوراة لم تبخل في سردها لقصة إبراهيم ، فهي تذكر الكثير من تفاصيل حياته وحياة زوجته سارة ، وضررتها هاجر ، ومولد ولديه إسماعيل وإسحق ، وما كان من أمور العائلة مع فرعون ، وأبيمالك ملك الفلسطينيين ، وشؤون الزوجات والسراري والزواج من العراقيات وأولادهما . كما فصلنا في الفصول السابقة .

ولم تبخل التوراة كذلك في أن تذكر بالتفصيل حياة إسحق ويعقوب وأولادهما ، وما رافق زواجهما من قصص وطرائف لا نجد مثيلاً لها إلا في أساطير اليونان ، لولا أنها تقل عنها في جمال الأداء وسلاسة التعبير .

أما بالنسبة إلى سيرة موسى وأهل بيته ، فقد اقتصرنا التوراة على حكاية وضعه في الصندوق وإلقائه في النهر ، ثم ما كان من أمر التقاطه من قبل ابنة فرعون واتخاذها له ولداً .

غير أن هارون ، وهو طفل ذكر ، فإن التوراة لم تذكر لنا كيف لم يذبحه الفرعون ، وكيف نجا من مذبحه الأطفال ، وأين تربى وأين عاش . فكلها مجهولات لا نعرف من أمرها شيئاً .

وكُل ما نعرفه عن هارون أن التوراة تقذف به إلى مسرح الأحداث من غير مقدمة ولا تمهيد ، كأنما هو يسقط فجأة من السماء إلى الأرض ، فتلتقطه التوراة ، وتحشره في سفر الخروج في سياق الحوار غير الطريف بين «الرب وموسى» حين عاد من برية سيناء وظهر له الرب ودعاه إلى أن يذهب إلى فرعون ويطلب إليه أن

يطلق بني إسرائيل من مصر، بيت العبودية، إلى البرية ليعبدوه.

وتقول لنا التوراة في سياق ذلك الحوار إن موسى نبّه الربّ قائلاً: «اسمع أيها السيد (!) لست أنا صاحب كلام، أنا ثقیل الفم واللسان»؛ يريد بذلك أن يعتذر عن هذه المهمة فهو لا يحسن الكلام.

وهنا، هنا فقط، تقفز التوراة وتذكر لنا اسم «هارون اللاوي». ويروي لنا الإصحاح الرابع من سفر الخروج أن الربّ قال لموسى: «أليس هارون اللاوي أخاك؟ أنا أعلم أنه هو يتكلم، وأيضاً هاهو خارج لاستقبالك، فحينما يراك يفرح بقلبه، فتكلمه وتضع الكلمات في فمه!»

وهذه أول مرة يذكر فيها اسم «هارون اللاوي»، وها نحن نراه على مقربة من جبل حوريب... خارجاً لاستقبال موسى. والتوراة لا تذكر لنا متى جاء وأين كان، وكيف عرف بعودة أخيه. تلك كلها فراغات في القصة، تركها أحبار التوراة على فراغها، مكتفين بأن هارون هو لاوي. يعني إسرائيلي. وهذا هو كلّ ما يهم أحبار اليهود.

وتمضي التوراة في الإصحاح نفسه، لتضع امام القارئ مفاجأة أخرى، غير مفهومة ولا معقولة. وهذه المفاجأة تضعنا امام قصة مفقودة الحلقات.

تقول التوراة بهذا الشأن: «وحدث في الطريق في المنزل (؟) أن الربّ التقاه (التقى موسى) وطلب أن يقتله (؟) فأخذت صفورة (امراته) صوّانة وقطعت غُرلة ابنها ومست رجله. فانفك عنه. حينئذ قالت عريس دم من أجل الختان!»

ومفهوم هذه القصة أن الله قد عدل عن قتل موسى وانفك عنه، بعد أن قامت زوجته بختن ابنها بحجر صوان. ومست رجله.

وأحبار التوراة لا يذكرون لنا في سياق هذه القصة لماذا أراد الله أن يقتل موسى. أمن أجل أن ابنه لم يكن مختوناً؟ أم لسبب آخر. وهل القتل هو عقاب عدم الختان؟

ثمّ يأتي السؤال بعد ذلك: وكيف عدل «الربّ» القاتل عن القتل؟. وتساؤلات أخرى لا داعي لسردها. لأن الجواب الأكثر عقلاً ومنطقاً هو أن القصة كلها خرافة. إحدى خرافات التوراة وما أكثرها.

وكما فاجأتنا التوراة بهارون «اللاوي» على النحو الذي ذكرناه فإنها تبرز لنا مفاجأة أخرى يحسن بنا أن نسميها مفاجأة «مريم النبوة أخت هارون».

ويأتي ذكر هذه النبوة بعد حكاية العبور، كما شرحتها التوراة، حين مشى بنو

إسرائيل على اليابسة وسط البحر، والماء عن يمينهم ويسارهم. ثم ردّ الربّ البحر على المصريين فغرقوا أجمعين.

وتقول التوراة بعد ذلك أن موسى وبني إسرائيل احتفلوا بهذا النصر فرنّموا ترنيمة الفرح «فأخذت مريم النبية أخت هارون الدف بيدها. وخرجت جميع النساء وراءها بدفوف ورقص. وأجابتهن مريم: رنّموا للرب فإنه قد تعظم»^(١). وبهذا لم يصبح الربّ عظيماً إلا بعد نجاة بني إسرائيل وهلاك قوم فرعون.

وهذا هو أول ذكر لمريم أخت هارون. ولا تذكر لنا التوراة متى أصبحت نبية وكيف ومتى ظهر لها الله وماذا أوحى إليها.

بل لم تذكر لنا التوراة متى ولدت هذه النبية. وهل هي أخت هارون فقط، وليست أختاً لموسى. وهل هي أخت لأب أو لأم ومن الأب ومن الأم؟

كلّ ذلك لا نتحدث عنه التوراة من قريب أو بعيد. بل إن مريم لا يرد لها ذكر في التوراة بعد ذلك. بعد حفلة الرقص والغناء إلى حين موتها^(٢).

ثمّ تمضي أسفار التوراة في «تفصيل» وصايا «الربّ» وشرائعه وأحكامه. ومعظمها لا يخطر إلا في خيال الرعاة القدامى حين يكونون في الجبال والوديان. . . يشتهون ويتمنون.

ومن أطرف هذه الخيالات التي سردها التوراة أن الربّ طلب إلى موسى أن يصنع له تابوتاً حتّى يظل ساكناً في وسط بني إسرائيل، وأن يكون هذا التابوت على هيئة صندوق، ويكون طوله كذا، وعرضه كذا، وأن يكون من خشب السنتط وأن يكون مغشى، من الداخل والخارج. وأن يكون وأن يكون إلى آخر المواصفات التي استغرقت من التوراة صفحات وصفحات^(٣).

ثمّ نتحدث التوراة عما يجب أن يلبسه الكاهن، وهو من سلالة هارون أخي موسى، وعن الأجراس التي تكون في أسفل ثوبه، وأن على الكاهن أن يهز ثوبه حتّى يسمع الربّ الأجراس حين دخوله أمام الربّ وحين خروجه. لثلا يموت، والموت للكاهن. أو «للرب» لا ندري، فإن الإصحاح الثامن والعشرين من سفر الخروج الذي يذكر هذه الخرافات غير واضح بهذا الشأن، ولا يقول لنا من الذي يموت: الربّ أو الكاهن أو كلاهما معاً.

(١) الكتاب المقدس، «سفر الخروج»، الأصحاح ١٥، الآيتان ٢٠ - ٢١.

(٢) المصدر نفسه، «سفر العدد»، الأصحاح ٢٠.

(٣) المصدر نفسه، «سفر الخروج»، الأصحاح ٢٥.

أضف إلى ذلك أن تلك الأحكام تفرض على الكاهن أن لا يصعد على درج المذبح حتّى «لا تنكشف عورته أمام الربّ». ويكفيّنا ما ذكر عن سرد بقية الخرافات. إلا خرافة واحدة تغرينا بأن نشير إليها ولو إشارة عابرة.

خلاصة هذه الخرافة في ما تروي التوراة أن الربّ قد أمر بني إسرائيل قائلاً: «لا تأكلوا جثة ما. تعطيتها للغريب الذي في أبوابك فيأكلها أو يبيعها لأجنبي لأنك شعب مقدس للرب إلهك»^(٤).

وهذا هو غاية الطغيان والتعالي على الأجنبي؛ أن يعطى الجثة ليأكلها أو يبيعها. أما الإسرائيلي فلا يأكلها لأن بني إسرائيل شعب مقدس والشعوب الأخرى نجس في نجس.

تلك أحكام الإنسان، أما أحكام الحيوان فهي أغرب وأعجب، فإن إحدى هذه الأحكام تنص أنه إذا نطح ثور إنساناً أو ثوراً، فإن الثور الناطح «يرجم ولا يؤكل لحمه»^(٥). ولم تتكلم التوراة عن الثور المنطوح بعد رجمه إذا كان يؤكل لحمه أو لا يؤكل. ولم تتكلم كذلك عن الإنسان المنطوح ما هو الحكم في جثته. لعل الحكم هو ما ذكرته التوراة آنفاً: لا يأكلها الإسرائيلي ولكن يعطيها للغريب لبيعها للأجنبي!

وما من شك في أننا لو قارنا بين الشرائع التي وضعها قدماء المصريين في وادي النيل أو حورابي الرافدين لوجدنا مبلغ التدني الذي كان عليه الفكر الإسرائيلي في ذلك العهد.

وهذا الذي اقتبسناه من أحكام التوراة ينم عن فكر بدائي موغل في البدائية ولا يمكن أن يرقى إلى الله، ولا يمكن أن ينسب إليه إلا رعاة البوادي الجاهلون لحقائق الحياة.

بل إن هذه النصوص المتعلقة بالجثث والثيران لا تصدر إلا عن مستوى دون مستوى البادية. فإن الرعاة القدامى الذين وصلت إلينا أخبارهم يعرفون كيف يتعاملون مع الثور النطّاح دون أن يرموه. وأن الجثة مكانها تحت التراب لا تعطي للغريب. لا يبيعها لأحد، ولا يأكلها أحد.

وكائنًا ما كان الأمر، فإنه تحت هذا الركام من الخرافات والترّهات اليهودية تكمن حقيقة كبرى، قل أن يلتفت إليها القارئ وهو يعبر في التوراة من خرافة إلى خرافة.

(٤) المصدر نفسه، «سفر التثنية»، الأصحاح ١٤، الآية ٢١.

(٥) «يرجم الثور ولا يؤكل لحمه» [المصدر نفسه، «سفر الخروج»، الأصحاح ٢١، الآية ٢٨].

هذه الحقيقة الكبرى هي التي تفسر لنا كثيراً من مغلفات رحلة الخروج التي «قام بها بنو إسرائيل من مصر عبر سيناء ومنها إلى فلسطين».

وقد ركزت التوراة منذ البداية على أن خروج بني إسرائيل كان «لتحريرهم من بيت العبودية» في مصر ليعبدوا الرب في البرية.

ولكن السبب الحقيقي هو غير ذلك بالمرّة. فلم يكن التحرير هو الهدف، ولا عبادة الرب هي السبب.

السبب هو الحرب من أجل الحرب. والهدف هو العدوان من أجل العدوان. وقد يبدو هذا الكلام غريباً لأول وهلة، ولكن التوراة نفسها تقودنا إلى هذه الحقائق بكل يسر ووضوح، وها نحن نجد مقدمات الدليل في الإصحاح الثاني من سفر الخروج حيث تروي التوراة «أن الله سمع صراخ بني إسرائيل وأنيهم من استعباد الفرعون لهم». ثم تقول بعد ذلك إن «الله تذكر ميثاقه مع إبراهيم وإسحق ويعقوب»، وهو الميثاق الذي يمنح فلسطين إلى بني إسرائيل، كما ورد في سفر التكوين.

وستترك أمر هذا الميثاق إلى فصل لاحق لنثبت بطلانه. ويكفي الآن أن نشير إلى أن التوراة قد أرادت أن تنقل الميثاق من الوعد اللفظي إلى مرحلة التنفيذ.

حكاية العبودية والسخرة التي فرضها الفرعون على الإسرائيليين هي القصة التي قصمت ظهر البعير، وهي السبب الظاهري لتبرير رحلة الخروج من مصر والزحف إلى فلسطين. تماماً كما فعل اليهود بعد ذلك بأربعين قرناً حينما قامت النازية بمذابحها البشعة مع اليهود في ألمانيا وفي أوروبا الغربية.

وكما استغلت الدعاية الصهيونية «التعذيب» اليهودي على أيدي هتلر، وحملوا الألوف من اليهود على الهجرة إلى فلسطين، فقد استغل أحبار اليهود «عبودية» الفرعون ليستنفروا بني إسرائيل للخروج من مصر والزحف على فلسطين وإبادة الشعب الذي يقيم فيها.

ولم تتردد التوراة في أن تقول ذلك بكل صراحة ووضوح، كما لم يتردد أحبار اليهود في أن يكتبوا ذلك على لسان الرب كذباً وزوراً؛ فقد جاء في الإصحاح الثالث من سفر الخروج أن الرب قال لموسى: «لقد رأيت مذلة شعبي الذي في مصر وسمعت صراخهم... وعلمت بأوجاعهم فنزلت لأنقذهم من أيدي المصريين وأصعدهم (أخرجهم) من تلك الأرض إلى أرض جيدة وواسعة، إلى أرض تفيض لبناً وعسلاً، إلى مكان الكنعانيين والحثيين والأموريين والفرزيين والحويين واليبوسيين»، وهذه تشمل أرض فلسطين وما جاورها.!

وواضح من هذا الكلام أن الأمر يتعدى إنقاذ بني إسرائيل من العبودية، إلى هدف آخر، هو احتلال أرض جيدة واسعة، أرض مسكونة من أقوام آخرين ذكرهم بالاسم واحداً بعد واحد؟

هذا على حين أن مصر أجود أرضاً وأوسع مساحة. ولكن الأمر عدوان. إن التوراة، في الإصحاح والسفر نفسه، تكرر العبارة عن أرض كنعان مرة ثانية بالفاظها وأسماء الأقوام إياهم.

وتأتي بعد ذلك الخطوة الثانية في مرحلة التنفيذ على يد بني إسرائيل. فتقول التوراة إن الرب قال لموسى: «قل لبني إسرائيل سأدخلكم إلى الأرض التي أعطيت لإبراهيم. وأعطيكم إياها ميراثاً أنا الرب . . . ولكن بني إسرائيل لم يسمعوا لموسى من صغر النفس ومن العبودية القاسية»^(٦).

ومعنى هذا الكلام ببساطة أن بني إسرائيل قد رفضوا القيام بهذه المغامرة، لأن نفوسهم كما تقول التوراة قد صغرت بسبب قسوة العبودية. أي أنهم لم يقدرُوا على الخروج وعلى الحرب. وأنهم يؤثرون البقاء في خدمة المصريين كما أشارت التوراة في ما بعد.

وتأتي بعد ذلك المرحلة الثالثة من التنفيذ. فتحدثنا التوراة أن بني إسرائيل قد خرجوا في الليل بعد أن أطلقهم فرعون، ثم تكشف التوراة عن سر له دلالاته على أهداف المسيرة وموقف بني إسرائيل منها، كما تفضح تحاذل اليهود وخاوفهم من التوجه إلى فلسطين، وهنا نقرأ في الإصحاح الثالث عشر من سفر الخروج عبارة واضحة صريحة تدين رحلة الخروج كلها، وتكشف عن خوف بني إسرائيل من الحرب ولو كانت من أجل الوصول إلى فلسطين.

تقول العبارة: وكان لما أطلق فرعون الشعب «أن الله لم يهد بني إسرائيل في طريق أرض الفلسطينيين مع أنها قريبة، لأن الله قال: لئلا يندم الشعب إذا رأوا حرباً ويرجعوا إلى مصر».

وما نحسب أن هناك كلاماً أوضح من هذا الكلام . . . الطريق إلى فلسطين قريبة، ولكن الله يخشى أن يندم بنو إسرائيل ويرجعوا إلى مصر إذا رأوا أنهم ذاهبون إلى الحرب. ولذلك ما هدهم الله إلى الطريق. بل إن الله، كما تواصل التوراة كلامها «أدار الشعب في طريق برية بحر سوف»؛ أي في طريق آخر ليس قريباً من فلسطين.

(٦) المصدر نفسه، «سفر الخروج»، الأصحاح ٦، الآيتان ٨ - ٩.

ونخلص من ذلك كله إلى أن أحبار التوراة الذين لفقوا مسيرة الخروج قد جعلوا الرب يُضِلُّ بني إسرائيل عن الطريق القريبة إلى فلسطين حتى لا يندموا ويرجعوا إلى مصر، فأدار وجوهمهم في اتجاه آخر، وبهذا طالت عليهم الطريق، وتدخلت في خطة الخروج عوامل متعددة لم تكن في الحسبان.

ويحسن بنا قبل أن نتابع خطة الخروج في مسيرتها الجديدة أن نتعرف إلى الأقوام الذين ذكرتهم التوراة، فهؤلاء هم هدف الخروج، وسيكونون ضحية العدوان. وأسماءهم غريبة علينا في هذه الأيام. ولكن التاريخ يسعفنا في التعرف عليهم. ولو بإيجاز.

الكنعانيون، نسبة إلى جدّهم الأعلى كنعان، من أقدم القبائل العربية التي استوطنت فلسطين؛ ولذلك سميت فلسطين أرض كنعان كما تذكر التوراة مراراً، نزح إليها العرب من مواطنهم الواقعة على الساحل الشرقي للخليج العربي، وهم في الأصل ينحدرون من قبيلة عربية كبرى تحركت في إحدى الهجرات التاريخية الشهيرة من الجزيرة العربية، والمراجع التاريخية التي تثبت ذلك متوافرة، بدءاً بالمؤرخ هيرودوتس واسترابو إلى الطبري، إلى المؤرخين المعاصرين من العرب والفرنجة، إلى عالم المصريات المعروف جيمس هنري برستد.

وما هو جدير بالتنويه أن مراسلات تل العمارنة التي يعود تاريخها إلى القرن الرابع عشر قبل الميلاد تقول إن قدماء المصريين كانوا يطلقون لفظ كنعان على جميع السواحل السورية.

وقد بنى الكنعانيون مدناً وقرى كثيرة لا تزال أسماءها الكنعانية باقية إلى الآن، ومن المعروف أنه كانت للكنعانيين حضارة متقدمة في مجال الزراعة والصناعة، وقد امتد تاريخهم في البلاد قروناً عديدة. ومن هنا فإن التوراة تردد اسم أرض كنعان عدة مرات في العهد الذي دخلها إبراهيم. فهي أرض الكنعانيين قبل إبراهيم، وقبل الميثاق الذي تزعم التوراة أن الرب قد وعد به أرض كنعان ميراثاً له ولأبنائه من بعده.

ومما تجدر الإشارة إليه أن بني إسرائيل، المهاجرين الأوائل إلى مصر، عاشوا فيها أربعمئة وثلاثين عاماً كما تذكر التوراة. وكانت تلك الفترة ذروة ازدهار واستقرار في أرض كنعان، وكانت ذات علاقات وطيدة مع وادي النيل ووادي الرافدين معاً.

واليبوسيون هم إحدى القبائل الكنعانية وينسبون إلى جدّهم الأعلى ييوس. وكانت حاضرتهم هي مدينة القدس، وسميت ييوس باسمهم لأنهم هم الذين بنوها وقد ورد اسمهم واسمها عدة مرات في التوراة قبل أن يصبح اسمها في ما

بعد أورسالم، أو إيليا، أو بيت المقدس. وحينما دخل إبراهيم إلى فلسطين، كان «ملكي صادق»، كما تذكر التوراة، هو ملك القدس، وهو أول ملك عربي في فلسطين.

والحيون هم كذلك إحدى القبائل العربية التي استوطنت فلسطين وكانت منازلهم في مدينة نابلس ثم انتشروا في شمال فلسطين حتى جبل الشيخ. وقد نزل فريق منهم في شمال القدس وأنشأوا عدداً من القرى.

والفرزيون، كذلك، من القبائل العربية التي استوطنت فلسطين، وكانوا يسكنون القرى، ويرى بعض المؤرخين أنهم فرع من الكنعانيين.

أما الأموريون فهم من القبائل العربية التي هاجرت من الجزيرة العربية، وأسسوا لهم دولة في منطقة الفرات الأوسط، ثم اجتاحتها العراق وأسسوا الدولة البابلية الأولى. والأموريون نزلوا جنوبي فلسطين وشواطئ البحر الميت وكان لهم ملوك وأسسوا مدناً ذات شأن في التاريخ العربي.

أما الحثيون فإنهم من الشعوب الأورية. ولكن جماعات منهم استوطنت في بعض قرى فلسطين، ولا تزال بعض المدن تحمل أسماءهم إلى يومنا هذا.

وتذكر التوراة أن إبراهيم لما جاء إلى حبرون (الخليل) كان بنوحت مقيمين فيها. كما تذكر أن أوريا الحثي كان أحد قادة الجيش الإسرائيلي في عهد داود.

يقودنا هذا التلخيص السريع إلى أن أرض كنعان لم تكن أرضاً خالية بل كان أصحابها فيها أجداداً عن أجداد، ومن أحفاد إلى أحفاد، وكل ذلك كما تعترف به التوراة نفسها.

وكائناً ما كان تاريخ أولئك الأقوام، فإن الحقيقة كما تقول التوراة، أن هؤلاء الأقوام كانوا يسكنون فلسطين، التي عرفت باسم أرض كنعان. كانوا يسكنون بها قبل إبراهيم وقبل أن تطأ قدماء أرض البلاد... وكانوا كذلك يسكنون بها قبل أن يظهر «الرب» لموسى في سيناء. وقبل أن يطلب إلى موسى إخراج بني إسرائيل من مصر «ليصعدهم إلى أرض جيدة واسعة تفيض لبناً وعسلاً».

وبعد أن رسمت التوراة الهدف من رحلة الخروج، على لسان الرب، راحت تفصل خطة الحرب وتنسبها كذلك إلى الرب، وأنه هو الذي يتولى تنفيذها، فإن «الرب سيحارب عنكم» كما رددت التوراة مرة بعد مرة. وأول ما نجد في هذا الصدد ما جاء في الإصحاح الثالث والعشرين من سفر الخروج، وفيه يقول الرب لبني إسرائيل: «ها أنا مرسل ملاكاً أمام وجهك ليحفظك في الطريق وليجيء بك إلى

المكان الذي أعددتَه. وإن ملاكي يسير أمامك ويحيي بك إلى الأموريين والحثيين والفرزيين والكنعانيين والحويين واليبوسيين فأبيدهم. وأزعج جميع الشعوب الذين عليهم وأعطيك جميع أعدائك مدبرين، وأرسل أمامك الزنابير فتطرد الحويين الكنعانيين والحثيين من أمامك . . . وتملك الأرض. ولا يسكنون في أرضك».

وبكلمة بسيطة فإن الرب الذي أعد خطة الخروج لبني إسرائيل، هو الذي سيتولى تنفيذها وسيقودهم إلى البلاد وسيتولى إبادة الأقوام الستة في أرض كنعان، ويعمل على إزعاجهم وطردهم من أراضيهم ليمتلكها بنو إسرائيل، ولا يسكنوا معهم فيها.

ويتساءل أي عبد من عباد الله: ولماذا يقدم الرب على هذه الإبادة الجماعية تنزل بتلك الأقوام من أجل أن يسكن فيها بني إسرائيل؟. حقاً إنها حرب إبادة جماعية يشنها «الرب» على أقوام من عباده يخرجهم من أرضهم حتى تكون لبني إسرائيل خالصة من دون العالمين أجمعين.

ثم يتساءل المرء: وهل فعل الرب مثل هذا الفعل بأية أمة، من أجل أية أمة، وفي أية أرض من أرضه الواسعة، في أي عهد من عهود التاريخ؟

فإذا كان الجواب أن الله لم يفعل مثل ذلك، وهو لم يفعل قطعاً، فإذن تكون قصة التوراة خرافة كبرى، وتكون المصيبة الكبرى فيها أنها أصبحت عقيدة دينية أنزلت نكبات كبرى تعدّ بحق من أكبر نكبات الإنسانية في التاريخ.

وشأن كل خطة عسكرية، وبخاصة إذا كانت عدوانية، كان لا بُدَّ لها من مقدمات وحركات تجسس واستطلاع حتى يكتب لها النجاح، وتتحقق خطة الإبادة وطرد أهل البلاد من أرضهم وإحلال بني إسرائيل على أنقاضهم وفي منازلهم. وهذا ما تحدثت عنه التوراة فعلاً.

تروي لنا التوراة في الإصحاح الثالث عشر من سفر العدد أن الرب كلَّم موسى قائلاً: «أرسل رجالاً ليتجسسوا أرض كنعان التي أنا معطيها لبني إسرائيل». ثم أوردت التوراة أسماء الجواسيس واحداً واحداً مع أسماء القبائل التي ينتسبون إليها. فكانوا اثني عشر جاسوساً بعدد أسباط بني إسرائيل.

وقد أوردت التوراة نصَّ أوامر موسى بالتجسس، فقد قال لهم: «اصعدوا من هنا إلى الجنوب واطلّعوا إلى الجبل وانظروا الأرض ما هي، والشعب الساكن فيها أقوى هو أم ضعيف. قليل أم كثير؟ وكيف هي الأرض التي هو ساكن فيها أجيدة أم رديئة؟ وما هي المدن التي هو ساكن فيها؟ أخيمات أم حصون؟ وكيف هي الأرض

أسمينة أم هزيلة؟ أفيها أشجار أم لا؟ وتشددوا فخذوا من ثمر الأرض. وكانت الأيام أيام باكورات العنب».

وتقول التوراة إن مجموعة الجواسيس ذهبت وتجسست الأرض حتى مدخل حماه وأتت إلى حبرون (الخليل) وكان فيها فلان وفلان وبنو عناق. وأتت وادي أشكول وقطعت من هناك عنقوداً واحداً من العنب حملته بالدقارنة على أكتاف اثنين من الجواسيس مع شيء من الرمان والتين ورجعت من تجسس الأرض بعد أربعين يوماً.

وهكذا فقد كانت عملية تجسس في منتهى الدقة والتفصيل، وموسى كما عرفنا في الفصول السابقة كان له موقع ممتاز في جيش فرعون. والرب كما وصفته التوراة في أكثر من موضع فإنه «إله حرب». فلم لا تكون هذه الخطة الحربية بارعة وكاملة، ومفصلة إلى أقصى حدود التفصيل؟

وقد نجحت خطة التجسس فعلاً، فقد عاد الجواسيس بأحسن الشمار من البلاد، وبأحسن المعلومات عنها. وقالوا في تقريرهم كما أوردته التوراة: «حقاً إنها تفيض لبناً وعسلاً وهذا ثمرها، غير أن الشعب الساكن في الأرض معتز، والمدن حصينة عظيمة جداً. وأيضاً قد رأينا بني عناق هناك، والعمالقة ساكنون في أرض الجنوب والحيثيون واليوسيون والأموريون ساكنون في الجبل والكنعانيون ساكنون عند البحر وعلى جانب الأردن».

والتقرير أمين وصادق حقاً، فقد أورد أسماء سكانها، ووصف مدنها الحصينة واعتزاز أهلها بها، وسرد أسماء القبائل أصحابها واحدة واحدة.

أما بالنسبة إلى دخول أرض كنعان حرباً ومقاتلة أهلها، فقد انقسم الجواسيس إلى مجموعتين، الأولى مجموعة الحمائم لا توافق على الحرب وهذه المجموعة مؤلفة من عشرة أعضاء قالوا: «لا نقدر أن نصعد إلى الشعب لأنه أشد منا بأساً وأشاعوا بين الإسرائيليين أن الأرض قبيحة تأكل سكانها. وجميع شعبها أناس طوال القامة. وقد رأينا هناك الجبابرة بني عناق»^(٧).

والمجموعة الثانية وهم جماعة الصقور تدعو إلى الحرب، وهما كالب ويشوع قال: «إننا نصعد ونملكها لأننا قادرون عليها. والأرض جيدة جداً، ولا تخافوا من شعب الأرض لأنهم خبزنا والرب معنا ولا تخافوهم»^(٨).

(٧) المصدر نفسه، «سفر العدد»، الأصحاح ١٣.

(٨) المصدر نفسه، «سفر العدد»، الأصحاح ١٤.

ذلك كُله كلام التوراة عن الحرب. وعن أرض كنعان، وأنها خبز إسرائيل تنتظر آكلها، وهنا أصيب بنو إسرائيل بالفرع من الحرب، تماماً كما قالوا لموسى في بداية مسيرة الخروج. وتقول التوراة: وبكى بنو إسرائيل تلك الليلة. وهُموا بأن يرجعوا موسى وأخاه هارون بالحجارة.

وكان أن ساد الاضطراب صفوف بني إسرائيل، ووقع موسى في حيرة كبرى، وأصبحت مسيرة الحرب مهددة بالفعل. فقد أعلن اليهود تمردهم وعصيانهم، وكان لا بُدَّ أن يتدخل الربّ فهو الذي يحارب عن إسرائيل ولا بُدَّ أن يتدخل لإنقاذ الموقف، فلم يكن أمام الربّ من بديل إلا أن يترك مهمة الدخول إلى فلسطين إلى جيل آخر. وتقول لنا التوراة إن الربّ قضى بأن هذا الجيل الشرير، المتمرد العاصي، جيل العشرين عاماً فصاعداً لا يرون الأرض، وإنهم يتيهون في البرية أربعين عاماً وفيها يموتون وفيها يفنون، ويموت معهم جماعة الحمائم العشرة - الجواسيس الذين عارضوا في الحرب، وهكذا فقد حلّ الوباء بذلك الجيل الشرير ودفنوا في البرية ونشأ جيل جديد.

أما كالب ويشوع، وهما من جماعة الصقور، فقد قضى الربّ أنهما يعيشان ويدخلان الأرض كما تروي التوراة.

وكان تمرد بني إسرائيل طبيعياً وفطرياً؛ ذلك أنهم حين استمعوا إلى تقرير الجواسيس الذين يمثلون جميع أسباطهم، وحينما تبين لهم أن الأرض مسكونة بأهلها، وأن فيها مدناً حصينة، وأن سكانها أهل حرب ويعتزون ببلادهم، إلى آخر ما جاء في التقرير، كان من الطبيعي في ضوء ذلك كُله أن يترددوا في الإقدام على الحرب، فأحجموا عن الدخول إلى أرض لا يعرفونها ولا يملكون فيها شبراً واحداً.

غير أن أحبار اليهود الذين كتبوا التوراة، قد أرادوا غير ذلك، فراحوا يقصون مسيرة الحرب بروح سافرة من العدوان والإرهاب والنزوع إلى الإبادة. كما نرى في معظم أسفار التوراة.

ومضت التوراة تتحدث عن نشوء جيل جديد من بني إسرائيل، مهياً للحرب والعدوان، بعد أن فني الجيل السابق المتردد في القتال، المتخوف من العواقب وأمامه شعوب مستعدة للقتال والدفاع عن أرضها ومدنها وقراها.

وفي هذه الحقبة تذكر التوراة أن مريم، أخت موسى، ماتت في برية صين ودفنت هناك^(٩)؛ وبذلك أسدل الستار على شخصية أخرى من آل موسى دون أن

(٩) المصدر نفسه، «سفر العدد»، الأصحاح ٢٠.

يُكتب لها الدخول إلى فلسطين، كما لم يكتب لأخويها موسى وهارون أن يدخلوها، في ما ستروي التوراة بعد ذلك في الإصحاح نفسه.

فقد وصل بنو إسرائيل، كما تقول التوراة، إلى جبل هود في طرف أرض أدوم، وهناك مات هارون، أخو موسى، وكان ابن مئة وثلاث وعشرين سنة، وقال الرب: «إن هارون لا يدخل الأرض التي أعطيت لبني إسرائيل لأنكم عصيتم قولي»، ودفن هارون في رأس الجبل. «وبكاه بيت إسرائيل ثلاثين يوماً»^(١٠). وكان هذا الكلام تمهيداً غير مباشر للمصير الذي سيلقاه موسى نفسه.

وأخذت التوراة بعد ذلك تروي أنه نشأ جيل من بني إسرائيل، واستمر «الرب» وموسى في مسيرة الحرب. ويجد القارئ نفسه أمام صفحات وصفحات تسرد أخبار بني إسرائيل وتنقلاتهم من موقع إلى موقع إلى أن أصبحوا قريباً من شرق الأردن حيث نزلوا في وادي الحسا ومنه إلى الموجب، وأنهم حاربوا الأموريين واستولوا على أراضيهم. ثم تأتي بعد ذلك مهاجرتهم لأهل مدين واستيلاؤهم على أراضيهم.

وفي هذه الحرب مع المديانيين، تذكر التوراة (في سفر العدد) أن بني إسرائيل قد لجأوا إلى كل أنواع الوحشية والهمجية، فقد قتلوا من المديانيين «كل ذكر» وقتلوا فوقهم ملوكهم الخمسة، وذكّرت أسماءهم واحداً واحداً، «وسبوا نساءهم وأطفالهم ونهبوا جميع بهائمهم ومواشيهم وأملاكهم وأحرقوا جميع مدنهم بمساكنهم وجميع حصونهم بالنار». ذلك هو الإرهاب اليهودي القديم نراه يتجدد بعد قرون وقرون!

وراحت التوراة بعد ذلك تسرد أخبار المناوشات بين بني إسرائيل والقبائل الأخرى المنتشرة على أطراف الصحراء، وموسى يرأسها يطلب إليها السماح له بالمرور في أراضيها فلا يجد منها إلا صدوداً أو رفضاً وينتهي الأمر بمحاربتها، وتصبح البلاد كلها ساحة حرب ومعركة بعد معركة.

وتصف التوراة بعد ذلك، كيف أصبح بنو إسرائيل على مقربة من أرض كنعان، ولا يبقى إلا أن تدخل التوراة في مرحلة الهدف الأكبر من مسيرة الخروج، وهو اجتياح أرض كنعان، وطرد أهلها منها، ومن ثم تقسيم «الأرض» على الأسباط اليهودية، تقسيماً بالقرعة حتى يكون التوزيع «عادلاً ومنصفاً». فلا يأخذ هذا الفريق أكثر من الفريق الآخر. وعدالة بين الأسباط في ما بينهم، وظلماً لأهل البلاد أصحاب الأرض الشرعيين.

وما أن وصل بنو إسرائيل إلى عربات موآب عند أردن أريحا، حتى بدأ «الرب»

(١٠) المصدر نفسه، «سفر العدد»، الإصحاح ٢٠.

يصدر أوامره لتنفيذ المرحلة النهائية. وهنا تقول التوراة إن الرب كلم موسى قائلاً، وعلى القارئ أن يقف طويلاً أمام كل كلمة وكل عبارة:

«كلم بني إسرائيل وقل لهم إنكم عابرون الأردن إلى أرض كنعان. فتطردون كل سكان الأرض من أمامكم . . . تملكون الأرض وتسكنون فيها لأنني قد أعطيتكم الأرض لكي تملكوها. وتقتسمون الأرض بالقرعة حسب عشائركم . . . وإن لم تطردوا سكان الأرض من أمامكم يكون الذين تستبقون منهم أشواكاً في أعينكم ومناخس في جوانبكم»^(١١)، ثم تذكر التوراة بعد ذلك تخوم أرض كنعان من أين تبدأ، وكيف يدور الحد من جبل إلى واد بالأسماء والتفاصيل، كأن «الرب» قد أصبح مساحاً يضع الحدود بكل دقة وعناية. ثم إن الرب قد أمر بأن يقوم يشوع بن نون وابنه الكاهن ومعهم رؤساء الأسباط بمهمة القسمة والقرعة، تماماً كما يفعل أهل القرى في ما بينهم بأراضيهم التي توارثوها عن آبائهم وأجدادهم.

ولو أن القارئ قد أخذ نفسه بالصبر لقرأ هذه الحدود وأسماء المواقع، ومعظمها قائم بأسمائها حتى الآن، يستطيع أن يصل إلى اليقين القاطع بأن هذه الحدود هي من وضع أناس عرفوا الأرض شبراً شبراً، كتبوا على الطبيعة، وهم في الأرض نفسها، كما نرى في فصل لاحق، وأنه لا شأن للسماء بها. ولا يمكن أن تكون من وحي السماء.

وهنا يتساءل العقل والمنطق: وهل في أي كتاب سماوي آخر سجل بمواقع الحدود للشعوب الأخرى في العالم؟ وهم يزيدون في زماننا هذا عن مئة وخمسين شعباً ممثلين في الأمم المتحدة وكلهم لهم حدود لم يذكرها الله في أي كتاب.

فلماذا تكون إسرائيل هي الفرد الأحد نزلت حدودها من السماء وضمها كتاب مقدس؟

وتكشف التوراة بعد ذلك عن أن الرب الذي أمر بالعدوان على الشعب في كنعان، وسلب أراضيهم وقسمتها بالقرعة على بني إسرائيل. هذا الرب نفسه قد أمر، كما تروي التوراة، بعدم التعرض لشعوب أخرى في المنطقة، وتركهم في أراضيهم . . . لسبب ذكرته التوراة، بصراحة لا موارد فيها.

ومن الخير أن نترك التوراة نفسها تتحدث عن هذا الجانب «الإنساني الرحيم» الذي أمر به الرب بني إسرائيل ليتقيدوا به.

(١١) المصدر نفسه، «سفر العدد»، الأصحاح ٣٣، الآيات ٥١ - ٥٥.

وهنا تقول التوراة إن موسى قد أوصى الشعب، بأمر الرب، قائلاً: «أنتم سائرون بتختم (حدود) أخوتكم بني عيسو الساكنين في سدير. لا تهجموا عليهم لأنني لا أعطيكم من أرضهم ولا وطأة قدم، لأنني قد أعطيت لعيسو جبل سدير ميراثاً. طعاماً تشترون منهم بالفضة لتأكلوا، وماء أيضاً تبتاعون منهم بالفضة لتشربوا». ومن هو عيسو هذا الذي أمر الرب بحمايته وعدم التعرض له؟

إن عيسو هو الإبن الأكبر ليعقوب (إسرائيل). ولأنه إسرائيلي فليس لبني إسرائيل أن يأخذوا منه طعاماً أو ماء إلا بالفضة. وأن لا يأخذوا من أرضه موضع قدم. أما أرض الأقوام الآخرين فإنها تكون حلالاً لبني إسرائيل، تنهبها لنفسها، فتلك هي إرادة «الرب».

وكذلك فقد حرّم الرب على بني إسرائيل أن يقتربوا من أراضي بني لوط، كما حرم عليهم أن يقتربوا من أراضي عيسو، لأن لوطاً ابن أخي إبراهيم فهو من الأسرة التي ينتمي إليها الإسرائيليون. وهذه الأسرة محرّمة على الغير، والغير حلال لها.

ويتضح من نصوص التوراة هذه، أن «الرب» رب إسرائيل، يدعو إلى محاربة الغير جميعاً ونهب أراضيهم وخيراتهم، ولكنه ينهائهم عن أن يقتربوا من أي قوم ينتسبون إلى بيوت بني إسرائيل من قريب أو بعيد، وذلك هو قمة العنصرية البغيضة، والقصة أبغض ما فيها أنها بأمر «الرب» كما تقول التوراة!

والغريب العجيب أن يكون ذلك كلّهُ في صلب ديانة توصف بأنها إحدى الديانات السماوية الثلاث، «والرب» فيها لا همّ له إلا أن يصون إسرائيل ويحفظها. وأن يبيد بقية الشعوب. وما نحن نرى أن سفر القضاة، قد كرسته التوراة ليكون سجلاً للدمار والهلاك لجميع الأقوام التي يتصدى لها بنو إسرائيل على حين أنه يكتب النجاة لأقوام آخرين يلودون بصلة رحم أو نسب إلى بني إسرائيل.

وفي النهاية تأتي التوراة على ذكر آخر الأوامر الصادرة من موسى إلى بني إسرائيل، وكأنها الأوامر العسكرية التي يوجهها القائد العام قبيل ساعة الصفر. ويبدأ الأمر قائلاً: «اسمع يا إسرائيل. أنت اليوم عابر الأردن لكي تدخل وتمتلك شعوباً أكبر وأعظم منك ومدناً عظيمة محصنة إلى السماء. قوماً عظاماً وطوالاً بني عناق الذين عرفتهم وسمعت من يقف في وجه بني عناق. فاعلم أن الرب إلهك هو العابر أمامك ناراً آكلة. هو يبيدهم ويذلهم فتطردهم وتهلكهم سريعاً كما كلمك الرب»^(١٢).

(١٢) المصدر نفسه، «سفر التثنية»، الأصحاح ٩، الآيات ١ - ٣.

وبهذا أصبح الربّ، كما تقول التوراة، هو الربّ العابر، وهو النار الآكلة، مُهلك الشعوب من وجه بني إسرائيل، وطارد الأمم من أوطانهم.

ثمّ تصل التوراة إلى الخاتمة الخزينة لحياة موسى، فتقول في سفر التثنية في الإصحاح الثاني والثلاثين: «وقال الربّ لموسى هي ذي أيامك قد قربت لكي تموت. اصعد إلى جبل عباريم، جبل نبو الذي في أرض موآب الذي قبالة أريحا وانظر إلى أرض كنعان. ومات في الجبل. كما مات أخوك هارون في جبل هود. لأنكما خنتما في وسط بني إسرائيل. فإنك تنظر الأرض ولكنك لا تدخل الأرض التي أنا أعطيتها لبني إسرائيل».

ومات موسى ودفن هناك كما تصف التوراة، وما كلت عيناه ولا ذهب نضارته وبكاه بنو إسرائيل ثلاثين يوماً.

وهكذا كانت نهاية موسى، محروماً من الدخول إلى أرض كنعان، مغضوباً عليه من الله، خائناً لله هو وأخوه.

وقد انتقلت بقية المهمة في قيادة بني إسرائيل، إلى خادمه يوشع، الجاسوس الذي استطلع أحوال البلاد، وكان على رأس الصقور الذين نادوا بالحرب.

وتلك سيرة أخرى سنرى أنها حافلة بالخرافات، كما كانت سيرة السابقين واللاحقين من بني إسرائيل.

وهذه هي التوراة بأسفارها وأخبارها التي يتشدد بيغن رئيس وزراء العدو بكلماتها وعباراتها.

بل هذا هو موسى الذي استشهد به بيغن رئيس وزراء العدو في خطابه إلى الشعب المصري. قالت عنه التوراة إنّه عصى الله وخانه فحرّم عليه دخول أرض كنعان. فكيف تكون حلالاً لبني إسرائيل، وحراماً على نبيّ إسرائيل.

الفصل السابع

جفف النهر.. وأوقف الشمس والقمر ولكنه ما انتصر

توفي موسى في مشارف نهر الأردن، ودفن في واحد من جبالها بعيداً عن أرض كنعان، حين أبلغه الربّ أنه لا يعبر الأردن ولا يرى أرض كنعان عقاباً له على عصيانه وخيائته، كما كتب أحبار اليهود في التوراة.

ولم يكن موسى وحده هو الذي أنزل الربّ به هذا العقاب، بعد ما لقيه من الأهوال والمتاعب على يد بني إسرائيل منذ أن خرجوا من مصر وعبروا سيناء في طريقهم إلى أرض كنعان، فقد قضى الربّ بإبادة «الجيل الإسرائيلي الشرير» في متاهات الصحراء ليموتوا في فيافيها ويدفنوا في بطونها، دون أن يتركوا وراءهم قبراً أو أثراً.

وبعد موسى، عهد (الربّ) إلى خادمه يشوع بن نون أن يقود الجيل الإسرائيلي الجديد إلى أرض كنعان، فيجتاحتها ويدمرها، ويطرده أهلها، ويسكن بني إسرائيل في مدنها وقراها.

وكما ترك لنا أحبار اليهود أخبار الخروج بقيادة موسى في سفر الخروج وما بعده من أسفار التوراة، فقد تركوا لنا سفرًا باسم يشوع القائد الجديد، ليفصل لنا مسيرة الدخول إلى فلسطين منذ تولي أمور القيادة إلى أن توفي وهو ابن مئة وعشرين سنة.

ويتناول سفر يشوع خمسة جوانب رئيسية من تلك المرحلة، هي:

١ - خطة الحرب التي اتبعتها يشوع في هجومه على أرض كنعان.

٢ - العجائب والمعجزات التي صنعها «الربّ» لتحقيق النصر لبني إسرائيل على أهل البلاد.

٣ - اجتياح أرض كنعان، وتدمير حصونها، وإحراق مدنها وقراها، وإبادة أهلها، وسبي نساءها وأطفالها، ونهب مواشيها وأموالها.

٤ - تقسيم الأرض بالقرعة بين أسباط إسرائيل، وبيان الحدود بالتفصيل مدينة مدينة وقرية قرية.

٥ - مصير أهل البلاد وملوكها وما استقرت عليه حملة يشوع في النهاية.

وفي تضاعيف هذه الجوانب الخمسة، سنجد أن السفر يحتوي على كثير من الغرائب والخرافات تتفق في نسيجها مع مسيرة الخروج، مما يقطع بأن مؤلف هذه وتلك إنما هو مؤلف واحد، أو جماعة واحدة عكفت على كتابة التوراة وصولاً إلى أهداف معينة. مثلهم في ذلك مثل أصحاب العقائد السياسية والاجتماعية والاقتصادية الذين ظهروا في القرون الأخيرة، وقد وضعوا أفكارهم في إطار عقيدة محددة تحقيقاً لأهداف معينة.

ورغمًا عن جميع تلك الخرافات ومعها معجزات «الرب»، فإن في هذا السفر بعض الوقائع الأساسية، مدفونة هنا وهناك تحت ركام هذه الغرائب أو تلك. من هنا فإن «الحقيقة» مدينة أكبر الدين لسفر يشوع لأنه تضمن تلك الوقائع. بل إن سفر يشوع يجب أن يعتبر منجماً ثميناً يحتوي على كنوز ثمينة من الحقائق. حقائق مطمورة تحت أثقال الخرافات والترهات.

ولسنا نريد أن نسبق التحليل والحكم، فذلك متروك للقارئ، ولكننا نستطيع أن نقول منذ الآن إن من يقرأ سفر يشوع من بدايته إلى نهايته بصبر وأناة ستفاجئه الحقيقة الكبرى وهي أن جانباً كبيراً من التاريخ اليهودي، كما كتبه اليهود بأنفسهم، إنما هو كذب وتزوير.

والذي نعنيه بالتحديد، أن سفر يشوع الذي سرد بالتفصيل حروب إسرائيل و«انتصاراتها» في أرض كنعان، هذا السفر نفسه هو الذي يثبت كذب هذا السرد ويحكم عليه بالتزوير، خصوصاً ما يتعلق بمصير «البشر» الذين كانوا يعيشون في وطنهم في أرض كنعان. ولنبدأ القصة من أولها كما جاءت في هذا السفر الخطير.

يبدأ سفر يشوع بإصدار أمر العبور. ويقول الإصحاح الأول إن الرب كلم يشوع قائلاً: «موسى عبدي قد مات. فالآن قم اعبر هذا الأردن أنت وكل هذا الشعب إلى الأرض التي أنا معطيها لهم؛ أي لبني إسرائيل».

وشأن كل خطة عسكرية، كان لا بُدَّ لأمر العبور من أن يتضمن حدود الأرض

التي يتعين أن تكون هدف الخطة. وتفاجئنا التوراة بأن تضع حدوداً جديدة، موسعة، وكأنما العدوان والتوسع تقليدان عريقان في حياة الشعب اليهودي.

والحدود الجديدة، كما يقول هذا الإصحاح «كُلُّ موضع تدوسه بطون أقدامكم لكم أعطيته، من البرية ولبنان هذا إلى النهر الكبير نهر الفرات، جميع أرض الحثيين، وإلى البحر الكبير نحو مغرب الشمس يكون تخكم»، وهذه الحدود تتجاوز كُلَّ الحدود التي وعد بها إبراهيم وإسحق ويعقوب، في سفر التكوين.

بل إنها أرض بلا حدود: إلى حيث تصل بطون أقدامكم!

وقام يشوع بدوره، فأمر «عرفاء الشعب» بأن يهيئوا زاداً لثلاثة أيام يعبرون بعدها الأردن.

ووضع يشوع خطة للتجسس، وقد سبق أن كان هو بنفسه على رأس الجواسيس الذين أرسلهم موسى إلى أرض كنعان، واختار يشوع جاسوسين اثنين بعث بهما إلى مدينة أريحا، وهي أول مدينة ذات شأن لمن يعبر الأردن غرباً. . . وقد أوضحت آثارها التي اكتشفت أخيراً أن الكنعانيين بنوا هذه المدينة قبل عشرة آلاف عام. أي قبل مولد الإسرائيليين باعتبارهم جماعة بخمسة آلاف عام.

ويقول الإصحاح الثاني من السفر إن يشوع قد طلب إلى الجاسوسين أن يستعينا بـ «راحاب الزانية» المقيمة في أريحا، والغريب في هذه الحكاية كما ترويهما التوراة أن الزانية قد قصت على الجاسوسين كُلَّ ما جرى لبني إسرائيل ابتداء من عبور البحر الأحمر، واجتيازههم برية سيناء، وحروبهم مع ملوك شرق الأردن، كُلَّ ذلك بتفصيل كأنما كانت تلك الزانية مرافقة لبني إسرائيل في مسيرة الخروج من بدايتها. وقالت للجاسوسين: «لقد سمعنا بكل ذلك وذابت قلوبنا ولم تبق بعد روح في إنسان بسببكم». وطلبت منهما علامة حتى لا يؤذيها، هي وأهلها، حين يدخلون أريحا. فأعطياها العلامة وانصرفا إلى يشوع بعد أن ساعدتهما على الهرب من أريحا والعودة إلى بني إسرائيل.

وأمر هذين الجاسوسين يوضح أن التجسس تقليد قديم عند بني إسرائيل، برعوا فيه، وفي التاريخ المعاصر، يعتبر الخبراء أن الجاسوسية الإسرائيلية تأتي مرتبتها العالمية بعد جاسوسية الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة.

وكذلك فإن استخدام النساء، ولا سيما الزانيات في أداء هذه المهمة يعتبر تقليداً إسرائيلياً عريقاً عرف عبر جميع العصور، وقصص الجاسوسية العالمية حافلة

بأخبار النساء اليهوديات في هذا الشأن، خصوصاً في الحربين العالميتين، الأولى والثانية، وقد تداولتها دور التأليف والنشر والأفلام السينمائية في جميع أرجاء العالم.

وتقول **التوراة** إن الجاسوسين نزلاً من مخبئهما في الجبل وعبرا نهر الأردن «وأتيا إلى يشوع بن نون وقصا عليه كُلّ ما أصابهما، وقالا ليشوع إن الربّ قد دفع بيدنا الأرض كلها وقد ذاب كُلّ سكان الأرض بسببنا»، ومعنى ذلك أنّه لم يبق إلا الزحف . . . وأنهما حققا النصر حتّى قبل أن تبدأ الحرب.

وبدأ بنو إسرائيل الزحف فعلاً، وبدأ الربّ من جانبه القيام بدوره في المعركة. فقال ليشوع: «إن الربّ يعمل غداً في وسطكم عجائب». وقال يشوع لبني إسرائيل: «إن الله الحيّ في وسطكم. وطرذاً يطرد من أمامكم الكنعانيين والحيثيين والحويين والفرزيين والجرجاشيين والأموريين واليبوسيين. هو ذا تابوت العهد عابر أمامكم في الأردن»، وبدأ الله يصنع عجائبه كما تسرد **التوراة**.

وكانت العجيبة الأولى أنّه حينما دخل حاملو تابوت الربّ إلى الأردن، وانغمست أرجل الكهنة في ضفة المياه وقفت مياه الأردن المنحدرة من فوق وقامت سداً واحداً. وانقطعت المياه تماماً، وعبر الشعب مقابل أريحا حتّى انتهى كله من عبور الأردن. ولا تبعد العجيبة في تفاصيلها التي ذكرتها **التوراة** عن عبور البحر الذي تمّ لبني إسرائيل في بداية الخروج تحت قيادة موسى. والتكرار وحده يثبت أنها أكذوبة!

وعليّنا أن نلاحظ هنا أن كلمة الطرد سترد كثيراً في سفر يشوع. وسنرى ما إذا كان أولئك الأقوام قد طردوا في النهاية فعلاً. وما إذا كانوا قد خرجوا من مدّهم وقراهم ومزارعهم ومن بيوتهم. أم أن الأمر مجرد كلام في كلام وأوهام في أوهام، وسنرى ذلك بعد حين.

ولكن أخبار معجزة عبور الأردن كانت قد وصلت إلى أهل البلاد، دون أن تذكر لنا **التوراة** كيف تمّ ذلك. وكانت تلك المعجزة بمثابة حملة الرعب التي سبقت بني إسرائيل ونزلت بالأقوام أهل البلاد، نزول الصاعقة.

ويقول لنا الإصحاح الخامس إنّ «عندما سمع جميع ملوك الأموريين الذين في» عبر الأردن «غرباً وجميع ملوك الكنعانيين الذين على البحر أن الربّ قد يبس مياه نهر الأردن أمام بني إسرائيل. ذابت قلوبهم ولم تبق فيهم روح بعد من جراء بني إسرائيل!»!

وحدثت بعد معجزة العبور، في ما تروي التوراة، معجزة صغرى تمهيداً لمعجزات كبرى، ذلك أنه لما أشرف يشوع على أريحا، «رفع عينيه وإذا برجل واقف قبالتة وسيفه مسلول بيده، فسارع يشوع إليه وقال: هل أنت لنا أم لأعدائنا؟ فقال: كلا. بل أنا رئيس جند الرب الآن أتيت. فسقط يشوع على وجهه على الأرض وسجد وقال له: بماذا يكلم سيدي عبده؟ فقال رئيس جند الرب ليشوع: اخلع نعلك من رجلك لأن المكان الذي أنت واقف عليه هو مقدس». ففعل يشوع ذلك وهذا هو ما جرى لموسى في سيناء، حيث خلع نعله لأن المكان مقدس. كما طلب منه الرب. والتوراة عند أحبار اليهود تكرر نفسها على الدوام في كثير من الأحداث.

ويجيء الإصحاح السادس بعد ذلك لنقرأ فيه مجموعه من الخرافات، وكلها منسوبة إلى الرب، لأن الرب هو الذي يحارب عن إسرائيل، كما تقول التوراة في كُل مناسبة، ويضع لهم خطط الحرب ثم يتولى تنفيذها.

وخطة الحرب التي أعدها الرب وأمر بها يشوع تتلخص في أن يدور جميع رجال الحرب حول دائرة المدينة مرة واحدة يومياً على مدى ستة أيام، يتقدمهم تابوت العهد، وأمامه سبعة كهنة يحملون الأبواق، وفي اليوم السابع، كما قال الرب، يدورون حول المدينة سبع مرات والكهنة يضربون الأبواق. ثم يهتف الشعب «هتافاً عظيماً فيسقط سور المدينة في مكانه».

وشرح يشوع لبني إسرائيل خطة الرب، وطلب إليهم أن يعملوا بها. فسار الموكب كما رسمه الرب، وداروا حول المدينة سبعة أيام حسب الخطة الموضوعة، وهتف الشعب هتافاً عظيماً فسقط السور في مكانه وصعد الشعب وأخذ المدينة!

وهنا تسرد التوراة تفاصيل المذبحة الرهيبة التي اقترفها بنو إسرائيل واستباحوا، كما تنص التوراة، «كُل ما في المدينة من رجل وامرأة وطفل وشيخ حتى البقر والغنم والحمير بحدّ السيف». وقد استثنيت الزانية راحاب التي آوت جواسيس يشوع. فقد أخرجت المرأة وأبوها وأمها وكُل مالها وكُل عشائرها من المدينة، حتى «يتوج» بنو إسرائيل مذبحتهم الكبرى بالمأساة العظمى.

وتروي التوراة بكل هدوء، كما تروي أي حدث عادي، أن بني إسرائيل «أحرقوا المدينة بالنار مع كُل ما بها، إنما الفضة والذهب وأنية النحاس والحديد جعلوها في خزانة بيت الرب. وحلف يشوع في ذلك الوقت قائلاً: «ملعون قدام

الربّ الرجل الذي يبني هذه المدينة أريحا، ببكره يؤسسها وبصغيره ينصب أبوابها».

وبعد أريحا اتجه بنو إسرائيل إلى سائر البلاد. ووصلوا إلى بلدة عاي، وأرسل إليها يشوع الجواسيس ليتعرفوا على أحوالها، كما فعلوا في أريحا. وعاد إليه الجواسيس بتقرير يهون من شأن أهل عاي. فقد قالوا إن أهل عاي قليلون ويكفي لمحاربتهم ثلاثة آلاف رجل.

وكان هذا التهوين في التقرير لتبرير الهزيمة التي مني بها بنو إسرائيل، فتقول التوراة إن ثلاثة آلاف رجل سعدوا وهربوا أمام أهل عاي. وطاردتهم أهل عاي وضربوهم حتى المنحدر. «فذاب قلب الشعب وصار مثل الماء فمزق يشوع ثيابه وسقط على وجهه إلى الأرض أمام تابوت الربّ إلى المساء هو وشيوخ إسرائيل ووضعوا تراباً على رؤوسهم»؛ كل ذلك كما تقول التوراة كلمة كلمة.

وقد أصيب يشوع بالفرع وبدأ يتذمر أمام الربّ، فقال: «آه يا سيدي الربّ، لماذا عبرت هذا الشعب الأردن تعبيراً لكي تدفعنا إلى يد الأمورين ليبيدونا. ماذا أقول بعدما حول إسرائيل قفاه أمام أعدائه؟».

وقد حاول أحبار اليهود أن يجدوا تفسيراً لهذه الهزيمة، ولكن حبل الكذب قصير كما يقول المثل العادي، فإن التفسير الذي أوردته التوراة قد كذبه التوراة بعد عبارات أخرى.

كان هذا التفسير أن الربّ قد غضب على بني إسرائيل وأنزل بهم الهزيمة لأن واحداً منهم اسمه «عخان» قد سرق من الغنيمة رداء نفيساً ومئتي شاقل فضة وطمرها في الأرض في وسط خيمته. وإزاء ذلك فقد أخذ يشوع «عخان» هذا ومعه المسروقات «وبنيه وبناته وبقره وحميره وغنمه وخيمته. فرجه جميع بني إسرائيل بالحجارة وأحرقوهم بالنار ورموهم بالحجارة. ورجع الربّ عن غضبه».

ولكن أن ما ينتهي الإصحاح السابع من هذا الكلام حتى يأتي الإصحاح الثامن ليكذب هذا التفسير. بل إنه يجعل النهب حلالاً مباحاً، بأمر من الربّ.

ويقول الإصحاح الثامن بكل بساطة إن الربّ قال ليشوع: «لا تخف، خذ رجال الحرب وقم واصعد إلى عاي. انظر قد دفعت بيدك ملك عاي وشعبه ومدينته وأرضه، فتفعل بعاي وملكها كما فعلت بأريحا وملكها، غير أن غنيمتها وبهائمها تنهبونها لأنفسكم».

وهكذا فإن الإصحاح السابع الذي قال إن بني إسرائيل لم يتمكنوا من الثبات أمام أعدائهم وأداروا لهم قفاهم لأنهم أخذوا من الحرام بل سرقوا ووضعوا السرقة في أمتعتهم. «ولا أعود معكم إن لم تبيدوا الحرام من وسطكم»؛ هذا الرب نفسه الذي طلب إبادة السارق حتى يعود الرب إلى بني إسرائيل، هو الذي أمر في الإصحاح التالي أن يقوم بنو إسرائيل بنهب أغنام عاي وبهائمها، وأن يفعلوا بها ما فعلوه بأريحا وملكها.

ويمضي الإصحاح الثامن بعد ذلك فيروي لنا ما فعل بنو إسرائيل بعاي؛ فقد نصبوا لأهلها كميناً واستدرجوهم إلى خارج المدينة فدخلوها وأحرقوها بالنار وصعد يشوع ورجاله وضربوا رجال عاي «حتى لم يبق منهم شارد ولا منفلت». وضربوا أهل المدينة بحدّ السيف حتى فنوا جميعاً، وقتلوا جميع سكانها وبلغ عددهم من النساء والرجال اثني عشر ألفاً، «جميع أهل عاي»، ونهب بنو إسرائيل البهائم والغنيمات «لأنفسهم حسب قول الرب الذي أمر به يشوع وأحرق يشوع عاي وجعلها تلاً أبدياً خراباً».

وأما ملك عاي فتقول التوراة إنهم أمسكوا به حياً وعلقوه على الخشبة إلى وقت المساء ثم أنزلوا جثته وطرحوها عند مدخل باب المدينة.

والمواطن العربي، حين يقرأ تفاصيل هذه المذابح الرهيبة التي اقترفها اليهود في أريحا وعاي، لا يملك إلا أن يتذكر المذابح التي اقترفها اليهود في فلسطين منذ أن حلوا بالبلاد، وبخاصة ما ارتكبهوه في العامين ١٩٤٧ و١٩٤٨، ابتداء بمذابح دير ياسين وكفر قاسم وقبيه، وسائر حوادث الإرهاب، فضلاً عن أن اعتداءاتهم المتكررة على قرى الحدود في الأردن ولبنان وقصف مخيمات اللاجئين وأخذهم الثأر أضعافاً مضاعفة، لا على شريعة السن بالسن، وإنما بشريعة جديدة وضعها زعماءهم المعاصرون، ألفي رأس برأس.

وما أن انتهت أحداث الحرب الساخنة حتى انتقلت التوراة إلى الحرب الباردة، فذكرت أن أهل البلاد قد أصيبوا بالجزع ولم يبق أمامهم إلا الاستسلام والصلح، فيذكر الإصحاح التاسع «أن سكان جبعون لما سمعوا ما عمله يشوع بأريحا وعاي فهم عملوا بغدر»، وجاؤوا إلى يشوع بثياب بالية متظاهرين بالفقر والمسكنة وأنهم وفدوا عليه من ديار بعيدة يطلبون الإبقاء على حياتهم وأن يقطع لهم عهداً بالأمان، فاستجاب لهم يشوع رافة بهم.

وبعد العهد، تقول التوراة، اكتشف بنو إسرائيل أن أهل جبعون قد خدعوه،

وأنهم لم يأتوا إليهم من ديار بعيدة، وإنما هم «ساكنون في وسطهم». وكاد بنو إسرائيل أن يبطشوا بهم لولا أن تدخل يشوع، ولا يجد يشوع مناصاً من أن يحكم عليهم بـ «العبودية»، فدعاهم وقال لهم: «لماذا خدعتمونا وأنتم ساكنون في وسطنا؟ فالآن ملعونون أنتم فلا ينقطع منكم العبيد ومحتطبو الخطب ومستقو الماء». وهكذا فقد قضى بنو إسرائيل، بأمر الرب، أن يصبح أهل البلاد عبيداً لبني إسرائيل، يستقون لهم ماء ويقطعون لهم حطباً.

ولقد رأينا تلخيص هذه الحادثة لأنها مع غيرها ستكون محوراً لتكذيب مدى الوجود اليهودي في فلسطين في تلك الحقبة. ولأن هذه الحادثة بالذات قد أثارت ملوك البلاد وحفرتهم على التصدي لليهود ومحاربتهم دفاعاً عن وطنهم ووجودهم. **فالتوراة** تذكر في الإصحاح التاسع أن «جميع الملوك الذين في عبر الأردن، في الجبل والسهل وفي كُلِّ ساحل البحر الكبير إلى جهة لبنان: الحثيين والأموريين والكنعانيين والفرزيين والحويين واليبوسيين اجتمعوا معاً لمحاربة يشوع وإسرائيل بصوت واحد».

ويمضي الإصحاح العاشر في سرد أخبار هذه الحرب، من وجهة النظر اليهودية طبعاً، ويذكر أن «أدوني صادق» ملك أورشليم، هو الذي أخذ زمام المبادرة حين سمع بما جرى لأهل أريحا وعاي وجبعون، فدعا ملوك الأموريين الخمسة للحرب، فتصدوا أولاً لأهل جبعون لأنهم صالحوا بني إسرائيل.

وتدخل بنو إسرائيل في الحرب. وكذلك تدخل الله معهم لمحاربة الملوك الأموريين الخمسة «وأزعجهم أمام إسرائيل وضرهم ضربة عظيمة» وطاردتهم من مدينة إلى مدينة «ورماهم الرب بحجارة عظيمة من السماء فماتوا، والذين ماتوا بحجارة الرب هم أكثر من الذين قتلهم بنو إسرائيل بالسيف»، كما تقول التوراة، لأن الرب هو الذي يحارب عن إسرائيل، دوماً!

ولم يكتف الرب بذلك، بل جعل الشمس تدوم على جبعون، والقمر على وادي أيلون. «فدامت الشمس ووقف القمر حتى انتقم الشعب من أعدائه. ووقفت الشمس في كبد السماء نحو يوم كامل ولم يكن مثل ذلك اليوم لا قبله ولا بعده. لأن الرب حارب عن إسرائيل»!

ويصف الإصحاح نهاية هذه المعركة بأن بني إسرائيل قد ضربوا أعداءهم ضربة عظيمة جداً حتى فنوا. وأخذ يوشع «مقيدة» وضرها بحدّ السيف وكُلَّ نفس بها ولم يُبق شاربداً. وحارب «لبنة» وضرها بحدّ السيف وكُلَّ نفس بها ولم يُبق بها شاربداً.

وحارب «لخيش» وضربها بحدّ السيف وكلّ نفس بها ولم يُبق شاردًا. وحارب ملك «جازر» ولم يبق منهم شاردًا. وكذلك بملك «عجلون» ومنها إلى «حبرون - الخليل» ولم يبق منها شاردًا. ومنها إلى «ديبر» ولم يبق منها شاردًا.

وقد ذكرنا هذه المواقع واحدة واحدة، وما تمّ لشعوبها من إبادة. لأننا سنرى أن هذه الشعوب باقية على قيد الحياة، وأن أهلها فيها. وأن هذه الحروب لا وجود لها إلا في التوراة وعلى الورق، تماماً كالتعبير الصيني المعاصر الذي يتحدث عن «نمور الورق».

وبعد هذه التفاصيل، وبعد عبارة «لم يبق منهم شاردًا» التي تكررت في كلّ الحروب، تلخص التوراة الموقف الحربي بأن يشوع ضرب «كلّ أرض الجبل والجنوب والسهل والسفوح وكلّ ملوكها، ولم يبق منهم شاردًا بل حرّم كلّ نسمة كما أمر الربّ وأخذ يشوع الملوك وأرضهم دفعة واحدة لأن الربّ إله إسرائيل حارب عن إسرائيل». . . أما الملوك الخمسة الأوائل الذين بدأوا المعركة فأولئك قد أمر يشوع بقتلهم، ووضع بنو إسرائيل أرجلهم على أعناقهم وعلقوهم على الأخشاب حتّى المساء ثمّ طرحوهم في المغارة ووضعوا حجارة على فمها.

وبعد أن قتل يشوع الملوك وشعوبهم واستولى على أراضيهم ومدنهم، إذا بالإصحاح الحادي عشر يبدأ الحرب من جديد مع الأموريين والكنعانيين واليبوسيين والحثيين والفرزيين ومع كلّ جيوشهم ومعهم «شعب غفير كالرمل الذي على شاطئ البحر، ومعهم الخيل ومركبات كثيرة جداً. ولكن بني إسرائيل ضربوهم حتّى لم يبقّ منهم شاردًا وأحرقوا مركباتهم بالنار ولم يبق نسمة ونهب بنو إسرائيل لأنفسهم كلّ المدن والبهاائم التي فيها. . . وأخذ يشوع كلّ تلك الأرض: الجبل وكلّ الجنوب والسهل، وأخذ جميع ملوكها وضربهم وقتلهم. وأخذ يشوع كلّ الأرض حسب ما كلم الربّ موسى وأعطاهما يشوع ملكاً لإسرائيل واستراحت الأرض من الحرب» وهذا كلّهُ هو سرد التوراة.

وسنرى أن «استراحت الأرض من الحرب» هي عبارة كاذبة. فإن الأسفار التالية ستبدّل الكلام عن الحرب من جديد.

ويأتي الإصحاح الثاني عشر من سفر يشوع ليسرد قائمة بأسماء الملوك الذين قتلوا في الحرب ومواقع ممالكهم وحدودها، مملكة مملكة، «وامتلك بنو إسرائيل أرضهم» ثمّ ينتهي الفصل، من غير ملل، في سرد أسمائهم، ليقول في النهاية إن «جميع الملوك واحد وثلاثون». وبعد أن تنتهي التوراة من قتل الملوك الواحد والثلاثين،

وإبادة الشعوب حتى آخر نسمة، وإحراق مدنهم المحصنة، ونهب أموالهم ومواشيهم . . . والاستيلاء على أراضيهم، بحدودها ومواقعها، تنتقل التوراة إلى مهمة أخرى مقدسة هي مهمة تقسيم الأراضي وتسليمها لأصحابها الجدد، بطريقة القرعة كما يفعل أهل القرى حين يقسمون أراضيهم في ما بينهم.

ويخصص أخبار اليهود الإصحاح الثالث عشر لشرح هذه المهمة، فيبدأونه بالقول: إن يشوع قد شاخ وتقدم في الأيام وإن أرضاً كثيرة جداً قد بقيت لـ «الامتلاك». وإن الرب سيطرد أهلها من أمام بني إسرائيل، وأمر أن يقسمها بالقرعة لإسرائيل ملكاً كما أمر الرب، هذا الذي يسلب الناس أرضهم وديارهم وينهبها لبني إسرائيل!

وتولى الإصحاح الرابع عشر بيان حصة «كالب» أحد الجواسيس الصقور الذين أرسلهم موسى للتجسس على أرض كنعان، وعاد ليدعو إسرائيل إلى دخول كنعان ومحاربة أهلها وإخراجهم من أراضيهم. ولذلك فقد جاء كالب هذا إلى يشوع يطلب إليه أن يخصصه بجبل حبرون (الخليل)، لأن موسى كان قد حلف له «بأن الأرض التي تطأها رجلك تكون نصيباً لك ولأولادك، إلى الأبد». فأعطاه يشوع أرض حبرون حتى يعاونه الرب على «طرد أهلها منها وهم العناقين». وقد اعترفت التوراة، على غير وعي منها، بأن حبرون كان اسمها سابقاً «قرية أربع». وأربع هو «الرجل الأعظم في العناقين»؛ ومعنى ذلك أن هذه القرية هي ملك واحد من العناقين، قبل الإسرائيليين! ويختتم الإصحاح كلامه بالعبارة العجيبة: «واستراحت الأرض من الحرب». وسنرى في الفصول التالية أن الأرض قد أنهكتها حروب وحروب.

أما الإصحاح الخامس عشر فقد كرسه أخبار التوراة لبيان القرعة التي جرت بين أسباط إسرائيل حسب عشائرتهم، مبتدئة بحصة سبط بني يهوذا، وقد وردت حدود هذه الأراضي بالتفصيل الكامل، مع ذكر أسماء الجبال والوديان والسهول والمدن التي تدخل في هذه القرعة.

والإصحاح السادس عشر ذكر القرعة التي خرجت لبني يوسف فسرد الحدود والمواقع بغاية التفصيل، وكذلك فعلت الإصحاحات التالية إلى الإصحاح الثاني والعشرين. وكُلّ منها يسرد المدن والقرى والمواقع التي خرجت لهذا السبط أو ذاك، ولم ينقص التوراة إلا أن تلحق بها خريطة ملونة تبين «ملكية» أسباط بني إسرائيل نتيجة للقسم والقرعة على جميع الأراضي التي كانت قبل ذلك ملكاً خالصاً متوارثاً

لأقوام يعيشون في إحدى وثلاثين مملكة على رأسها واحد وثلاثون ملكاً حسب إحصاء التوراة نفسها.

والقراءة السريعة لأسفار التوراة ربما توحى أن بني إسرائيل قد انتصروا على أهل البلاد وطردوهم من أرضهم، وأن القسمة التي ذكرت تفاصيلها في الإصحاحات السالفة الذكر تعني أنه قد قُضي على أهل البلاد وأن الأرض قد دانت لبني إسرائيل وأصبحوا هم سادتها من غير معارض ولا منازع.

هذه الصورة التي تصفها التوراة غير صحيحة إطلاقاً. فرواية التوراة فيها كثير من الكذب والتزوير، والتوراة نفسها هي التي تكشف عن هذا الكذب والتزوير. فإن أصحاب الكذب يقعون عادة في حبال كذبهم من دون أن يدروا. وهذه هي شواهد التوراة:

أولاً: يذكر الإصحاح الثالث عشر من سفر يشوع في صفحة كاملة «جميع الأراضي الكثيرة جداً الباقية للامتلاك». يذكرها بمواقعها وحدودها وأسماء الممالك التي تتبعها، وقد وعد «الرب» بشأن هذه الأراضي الباقية «أن يطرد أصحابها منها من أمام بني إسرائيل»، كما أمر يشوع قائلاً: «إنما أقسمها بالقرعة لإسرائيل ملكاً كما أمرتك». وبهذا أصبح الأمر قاصراً على وعد بالطرد و«أمر» بقسمتها بالقرعة. ولذلك فإن هذا الإصحاح يعترف في منتصفه بأن بني إسرائيل «لم يطردوا الجشوريين والمعكيين» لأنهم سكنوا «في إسرائيل إلى هذا اليوم» ومعنى ذلك أن إقامتهم امتدت قرابة ألف عام، إلى وقت كتابة التوراة، وهذا تم بعد ألف عام من هذه الأحداث التي نحن بصددتها.

ثانياً: يذكر الإصحاح نفسه، في جملة ما يذكر من حدود الأراضي، أسماء خمسة أمراء من بني مدين ويصفهم بأنهم «ساكنو الأرض»؛ وبذلك تعترف التوراة بأن الأرض يسكنها أمراؤها.

ثالثاً: وفي صدد بيان الحدود، يقول الإصحاح الخامس: «وصعد التخم في وادي ابن هنوم إلى جانب اليبوسي من الجنوب هي أورشليم». ومعروف تاريخياً أن ييوس هو اسم آخر لأورشليم، ومعنى هذا التحديد أن أورشليم بقيت خارج حدود القسمة والقرعة. وأنها بقيت بيد أهلها اليبوسيين العرب.

رابعاً: وفي نهاية الإصحاح الخامس عشر من سفر يشوع نجد دليلاً ناصعاً حيث يذكر في القسمة والقرعة أسماء ست مدن وضياعها تخص بني يهوذا ثم تقول التوراة بالنص: «وأما اليبوسيون الساكنون في أورشليم فلم يقدر بنو يهوذا على

طردهم فسكن اليبوسيون مع بني يهوذا في اورشليم إلى هذا اليوم». ومرة ثانية فإن ذلك معناه أن اليبوسيين قد سكنوا بلدهم اورشليم على مدى ألف عام أخرى.

خامساً: وفي الإصحاح السادس عشر، حيثُ يحدد نصيب سبط بني إفرام، تقول **التوراة** إنهم «لم يطردوا الكنعانيين الساكنين في جازر، فسكن الكنعانيون في وسط إفرام إلى هذا اليوم، وكانوا عبيداً تحت الجزية».

سادساً: والإصحاح السابع عشر يذكر أسماء المدن والقرى التي خرجت في قرعة بني منسي ثم يضيف قائلاً: «ولم يقدر بنو منسي أن يملكوا هذه المدن، فعزم الكنعانيون على السكن في تلك الأرض وكان لما تشدد بنو إسرائيل أنهم جعلوا الكنعانيين تحت الجزية ولم يطردوهم طرداً».

سابعاً: وفي الإصحاح السابع عشر اعتراف آخر حيث يقول إن بني يوسف شكوا إلى يشوع لأنه أعطاهم قرعة واحدة وحصة واحدة «لأن الجبل لا يكفينا وجميع الكنعانيين الساكنين في الوادي»، وطلبوا إليه أن يقطع لهم في أرض الفرزيين والرفائين.

ثامناً: وفي الإصحاح الثامن عشر نجد أن يشوع قد شكّا تكاسل بني إسرائيل، فقد قال لهم مثلاً: «حتّى متى أنتم متراخون عن الدخول لامتلاك الأرض التي أعطاكم الربّ إله آبائكم؟». وكان سبعة أسباط منهم لم يقسموا نصيبهم في ما بينهم. وطلب يشوع إلى رؤسائهم أن يذهبوا ويسيروا في الأرض «ويكتبوها بحسب أنصبتهم. فساروا وعبروا الأرض وكتبوها في سفر»، وجاءوا بها إلى يشوع فعمل لهم القرعة «وقسم الأرض لبني إسرائيل حسب فرقهم». ووضح أن القسمة والقرعة والملكية كانت عبارة عن عملية كتابية، على الورق، ووضعت في سفر كما تعترف **التوراة**، وأصبح هذا السفر هو شهادة الملكية، وانتهى!

تاسعاً: وفي هذا الإصحاح نفسه تحديد لنصيب سبط بني بنيامين ورد فيه بشأن الحدود: «وادي هنوم إلى جانب اليبوسيين من الجنوب»؛ وهذا استثناء ثانٍ لأراضي اليبوسيين ومنها اورشليم.

عاشراً: يبدو مما ورد في **التوراة** أن القسمة والقرعة لم تتناولوا حيازة الأرض، وإنما كان يقصد بهما «حيازة» أصحاب الأرض واستعبادهم، ففي الإصحاح الثالث والعشرين نقراً أن يشوع، حينما شاخ وتقدم في الأيام، دعا بني إسرائيل وشيوخهم وقال لهم: «أنتم قد رأيتم ماذا عمل الربّ بجميع أولئك الشعوب من أجلكم لأن الربّ إلهكم هو المحارب عنكم. انظروا قد قسمت لكم بالقرعة هؤلاء

الشعوب الباقين ملكاً حسب أسباطكم. والربّ إلهكم هو ينفيهم من أمامكم ويطردهم من قدامكم فتملكون أرضهم». ومعنى ذلك أن القسمة جرت على الورق لتشمل الأرض بشعوبها، مع وعد بأن الربّ ينفيهم ويطردهم، بعد أن وصفهم بـ «الشعوب الباقين».

حادي عشر: ويزداد هذا المعنى تأكيداً ووضوحاً حينما نرى يشوع يواصل حديثه إلى بني إسرائيل وينهاهم عن أن يدخلوا إلى «هؤلاء الشعوب أولئك الباقين معكم».

ثاني عشر: وفي مزيد أكثر من الوضوح والتوكيد لهذا المعنى يعيد يشوع القول لبني إسرائيل بلهجة التحذير مهدداً: «ولكن إذا رجعتم ولصقتم بقية هؤلاء الشعوب أولئك الباقين معكم وصاهرتموهم ودخلتم إليهم وهم إليكم فاعلموا يقيناً أن الربّ إلهكم لا يعود يطرد أولئك الشعوب من أمامكم». وهنا فإن يشوع يعترف بوجود أولئك الشعوب في أرضهم باقين مع بني إسرائيل، وينهاهم عن أن يتعاملوا معهم. وإلا فإن الربّ لا يطردهم.

ثالث عشر: وفي الإصحاح الرابع والعشرين، يفرض يشوع على بني إسرائيل «أن يختاروا بين الآلهة الذين عبدتهم آبائكم أو آلهة الأموريين الذين أنتم ساكنون في أرضهم»، وفي ذلك اعتراف صريح بأن الأموريين ما زالوا على قيد الحياة ولم يموتوا إلى آخر نسمة بحد السيف كما زعمت الإصحاحات السابقة، وأن بني إسرائيل ساكنون في أرضهم، أرض الأموريين.

رابع عشر: وقد اعترف بنو إسرائيل بهذه الوقائع، فقد ورد في الإصحاح السالف الذكر أن الشعب، بني إسرائيل، استجابوا لنصائح يشوع والتزامهم بأوامره ونواهيته، وقالوا: «حاشا أن نترك الربّ لنعبد آلهة أخرى. لأن الربّ هو الذي طرد من أمامنا جميع الشعوب والأموريين الساكنين الأرض». فيبدو جلياً من هذا الاعتراف أن الأموريين أصحاب الأرض الشرعيين قد بقوا ساكنين في الأرض.

وهكذا نرى أن سفر يشوع قد ناقض بعضه بعضاً، وأن نهايته تنفي بدايته، وأن الشعوب التي انهزمت أمام بني إسرائيل في الإصحاحات الأولى، نجدها في الإصحاحات الأخيرة، حية مقيمة في أرضها ومدنها. وأن كلّ الانتصارات التي توهمها أخبار التوراة لم تكن إلا أضغاث أحلام.

وبعد، فإنه ليس يجدي أن تقول التوراة إن يشوع قد جفف النهر، وأوقف الشمس والقمر، فإنه قد كذب وما انتصر!

ذلك ما يثبتته سفر يشوع من أوله إلى آخره، وسنجد في السفر التالي، سفر القضاة الدليل تلو الدليل، على ذلك كله.

ولا بأس في أن نسارع إلى هذا السفر لنجد في صدره عبارة دامغة تقول: «وكان بعد موت يشوع أن بني إسرائيل سألوا الربّ قائلين: من منا يصعد إلى الكنعانيين لمحاربتهم؟».

ذلك ما يقوله سفر القضاة، وعهدا في سفر يشوع أن الكنعانيين قد أيدوا منذ زمن طويل. وأصبحت عظامهم رميمًا وديارهم قفرًا يباباً وعالماً خراباً. فإذا سفر القضاة، كما نرى، يروي حروب الفلسطينيين، ومقاومتهم لبني إسرائيل، وانهمزام بني إسرائيل امام الفلسطينيين المرة بعد المرة!

وعلى رئيس وزراء العدو، بيغن، أن يقرأ التوراة من جديد. وسنفتح التوراة أمامه من جديد!

الفصل (الثامن)

الخلاص خلاص من اليهود والحل هو الجلاء

قلت في خاتمة الفصل الرابع إن التعامل مع المجتمع اليهودي لا بُدَّ له أولاً من أن يعرف تورا اليهود معرفة شاملة كاملة، فهو بذلك يعرف جيداً الأخلاق التي جبل عليها اليهود، وأنه من غير هذه المعرفة فإن من يتعامل مع اليهود سيكون في هذه الدنيا أعمى، وفي الآخرة أضل سبيلاً.

وقد يبدو هذا الحكم في غاية القسوة والجفاء، ولذلك فقد أردنا هذه الوقفة القصيرة امام يشوع الذي شغل الفصل السابق بكامله، لنؤكد الحقيقة الصارخة وهي أن العقيدة اليهودية قائمة على العدا والبغضاء للشعوب غير اليهودية. وأنه ما بقيت التوراة هي ينبوع الفكري للمجتمع اليهودي من المهد إلى اللحد، فإنه لا أمل في التعايش مع الجماعات اليهودية بسلام ووثام، لأن العقيدة اليهودية كما غرستها التوراة في ضمير الأجيال اليهودية تقوم على العدوان والطغيان، وتأبى هي نفسها أن تأتلف مع النظم الأخرى أو تتعايش مع العقائد المتباينة معها.

هكذا كان سلوك الشعب اليهودي في كُلِّ أجياله منذ كانت التوراة إلى يومنا هذا. وبين أيدينا دراسة علمية تؤيد هذا الرأي بصورة قاطعة لا يرقى إليها الشك.

الدراسة التي نعينها، أعدّها عالم أمريكي مسيحي، معروف بحياده، وهو من الذين قرأوا التوراة شأن كُلِّ مسيحي في عهد الدراسة. وهذا العالم الأمريكي هو الأستاذ تامارين.

لقد خطر في بال الأستاذ تامارين، أن يدرس التكوين النفسي للجيل اليهودي الناشئ في فلسطين، ليتعرف على مشاعره إزاء العرب عامة، وعرب فلسطين بخاصة وهم أصحاب البلاد الأصليون.

وقد اختار الأستاذ تامارين سفر يشوع محوراً لدراسته، لأن مناهج وزارة التعليم

الإسرائيلية تركز على تعليم التوراة، وبصورة خاصة سفر يشوع بالذات.

وثمة سبب آخر دفع الأستاذ تامارين إلى أن يختار سفر يشوع؛ ذلك أن هذا السفر، يتميز عن أسفار التوراة كلها، بأنه يسجل خطط الحرب اليهودية وتقاليدها وكيفية التعامل مع الشعوب (الساكنة) في الأرض، حسب تعبير التوراة..

وقد طرح العالم الأمريكي الأستاذ تامارين مجموعة من الأسئلة على الطلاب اليهود من مختلف المدارس لاختبار تكوينهم الفكري ومعرفة الخلفية العقائدية التي صاغت عقولهم. وتحقيقاً لهذه التجربة العلمية الرائدة فقد أعد الأستاذ الأمريكي استمارة موحدة ضمنها الأسئلة التي يراد الإجابة عنها. وكانت الأسئلة منصبة على ما ورد في سفر يشوع من أعمال القتل والنهب والتدمير والإحراق التي قام بها الإسرائيليون حين اجتاحتهم فلسطين تحت قيادة يشوع بن نون.

وقد وضع الأستاذ تامارين المقتبس التالي من سفر يشوع وذلك في ما يختص باحتلال أريحا، تمهيداً للأسئلة المطلوبة:

وجاء في سفر يشوع ما يلي: «فهتف الشعب وضربوا بالأبواق. وكان حين سمع الشعب صوت البوق أن الشعب هتف هتافاً عظيماً فسقط السور في مكانه وصعد الشعب إلى المدينة كُلَّ رجل مع وجهه وأخذوا المدينة. وحرّموا (أي استباحوا) كُلَّ ما في المدينة من رجل وامرأة من طفل وشيخ حتّى البقر والغنم والحمير بحدّ السيف»^(١).

«وأخذ يشوع مقيدة في ذلك اليوم (بجوار الرملة) وضربها بحدّ السيف وحرّم (استباح) ملكها هو وكلّ نفس بها. لم يبق شارباً. وفعل بملك مقيدة كما فعل بملك أريحا. ثمّ اجتاز يشوع من مقيدة وكلّ إسرائيل معه إلى لبنة (بجوار مدينة الخليل).. فدفعها الربّ هي أيضاً بيد إسرائيل مع ملكها فضرّبها بحدّ السيف وكلّ نفس بها. لم يُبق شارباً وفعل بملكها كما فعل بملك أريحا»^(٢).

وبعد هذين الاقتباسين من سفر يشوع وضع الأستاذ تامارين للطلبة اليهود السؤالين الآتيين:

أولاً: هل تعتقد أن يشوع بن نون والإسرائيليين قد تصرفوا تصرفاً صحيحاً أم غير صحيح؟ اشرح سبب الرأي الذي تبديه.

(١) الكتاب المقدس، «سفر يشوع»، الأصحاح ٦، الآيتان ٢٠ - ٢١.

(٢) المصدر نفسه، «سفر يشوع»، الأصحاح ١٠، الآيات ٢٨ - ٣٠.

ثانياً: لنفترض أن الجيش الإسرائيلي قد احتل خلال الحرب قرية عربية، فهل هو عمل جيد أم سيئ أن يتصرف على هذا النحو مع سكان هذه القرية كما تصرف يشوع بن نون مع شعب أريحا؟ وشرح السبب.

وقد تمّ توزيع هذه الأسئلة، باقتباساتها الآنفة الذكر، في مدارس تل أبيب، ومستعمرة يهودية بالقرب من الرملة، وفي مدينة شارون اليهودية، وفي مستعمرة معوتشد، وغيرها من المدارس اليهودية.

وكشفت الأجوبة عن الروح العدائية العمياء التي غرستها التوراة في عقول الجيل اليهودي الناشئ، فقد قال أحد الأجوبة ما يلي:

«كان هدف الحرب (بقيادة يشوع) هو الاستيلاء على البلاد من أجل الإسرائيليين، ولذلك فقد تصرف الإسرائيليون تصرفاً حسناً لاحتلالهم المدن وقتل سكانها، وليس من المرغوب فيه أن يكون في إسرائيل عنصر غريب. إن الناس من مختلف الأديان يمكن أن يؤثروا تأثيراً لا حاجة إليه على الإسرائيليين».

وأجابت فتاة من مستعمرة معوتشد: «لقد تصرف يشوع بن نون تصرفاً حسناً بقتله جميع الناس في أريحا، لأنه كان من الضروري احتلال البلاد كلها ولم يكن لديه وقت لإضاعته على الأسرى». ويقول تامارين، تلخيصاً لأجوبة الطلبة اليهود، إن الأجوبة التي من هذا النوع تشكل ما بين ٦٦ إلى ٩٥ في المئة.

وكان هناك سؤال بصيغة أخرى يقول: «وهل يمكن في عصرنا تصفية جميع سكان قرية عربية؟». ويقول الأستاذ تامارين في تلخيصه للأجوبة إن ثلاثين في المئة من التلاميذ أجابوا على هذا السؤال بشكل قطعي: «نعم». وهذه نسبة عالية جداً على سؤال يتسم بهذه الشناعة والبشاعة.

وقد أورد الأستاذ تامارين في تلخيصاته، نُبذاً مما كتبه الطلبة اليهود. وكان مما قاله أحدهم: «أعتقد أن كل شيء قد جرى بشكل صحيح. إذ إننا نريد قهر أعدائنا وتوسيع حدودنا، ونحن أيضاً قتلنا العرب كما فعل يشوع والإسرائيليون» (طالب من الصف السابع).

وكتب تلميذ يهودي آخر في الصف الثامن: «في رأيي ينبغي على جيشنا أن يتصرف في القرية العربية كما فعل يشوع والإسرائيليون لأن العرب هم أعداؤنا»^(٣).

وبعد، فإن هذه الدراسة العلمية تقودنا إلى النتيجة التي لا مناص من الوصول إليها، وهي أن الشعب اليهودي يولد، وينمو، ويعيش، ويموت، بين دفتي التوراة وتعاليمها. وقد تكوّن بكيانها - من غير استعداد للتغيير أو التطوير، يهودي ابن توراة، بكل بساطة، وعلى سائر البشر أن يتعاملوا معه على هذا الأساس، من دون أن يكون هو مستعداً لأن يتعامل معهم على غير هذا الأساس. وتلك هي مشكلة إنسانية، ستظل إذا ما بقيت، تكلف الإنسانية واليهود صنوف المآسي والمتاعب والكوارث.

ويبقى على المواطن العربي، كإنسان، وعلى الأمة العربية كجماعة، أن تدرك هذه الحقيقة إدراكاً عميقاً حازماً بأن لا مجال للتعايش أو التعامل مع المجتمع اليهودي. وسيرى من يقرأ الأناجيل أن السيد المسيح قد أدرك هذه الحقيقة العلمية فأعلن عبارته الشهيرة: «لأن الخلاص هو من اليهود»^(٤).

ثم جاء بعده الرسول محمد بن عبد الله، فدخل في تجارب مريرة مع اليهود في المدينة المنورة ولم ير حلاً لما وقع بينه وبينهم إلا إجلاءهم عن الجزيرة العربية.

ذلك أن اليهود بلاء. ولا حلّ إلا الجلاء. وشهد بذلك شاهدان عظيمان: كان الشاهد الأول هو رسول المحبة والسلام السيد المسيح. وكان الشاهد الثاني خاتم الأنبياء والمرسلين محمد بن عبد الله.

(٤) الكتاب المقدس، «إنجيل يوحنا»، الأصحاح ٤، الآية ٢٢.

الفصل التاسع

قضاة إسرائيل المجرمون.. من ابن زانية.. إلى قاطع طريق.. إلى قاتل الأخوة السبعين

سفر يكذب سفرًا. هذا هو شأن التوراة في أسفارها. فقد قرأنا في سفر يشوع أخباراً ضخمة «عن حروب إسرائيل وانتصاراتها في فلسطين، واحتلالها المدن والسفوح والقرى، والسهل والجبل والساحل»، وكانت التفاصيل مدعاة للذهول والعجب، وكأنها أشبه ما تكون بالحروب النازية في عهد هتلر حينما اجتاحت أوروبا بحرب خاطفة في غضون بضعة أشهر في الأربعينيات من هذا القرن.

وكذلك كانت حروب إسرائيل، في ما سردته التوراة، خاطفة صاعقة، جميع الشعوب «ضربوا بحدّ السيف ولم يبق منهم شارد ولا منفلت»، والملوك الواحد والثلاثون قضي عليهم جميعاً ودمرت مدنها وتم احتلالها من أريحا، إلى عاي، إلى «مقيدة»، إلى لبننة، إلى لخيش، إلى جازر، إلى عجلون، إلى حبرون، إلى آخر القائمة.

هذا تلخيص لسفر يشوع في كلمات قليلات. ويأتي بعده سفر آخر اسمه سفر القضاة لا ليكذب بصورة قاطعة جميع ما ورد في سفر يشوع، فحسب، ولكن ليثبت أن أهل البلاد لا يزالون على قيد الحياة، وأن مدنها باقية على حالها، وأن أهلها يسكنون فيها، ويمتلكون أرضهم. بل إنهم يقاومون ويحاربون، وينتصرون على بني إسرائيل، ويهزمونهم المرة بعد المرة. بكل شجاعة وبسالة. وكلّ ذلك وارد في سفر القضاة.

وقد سمي سفر القضاة، لأنه بعد وفاة يشوع، تولى أمور بني إسرائيل شيوخهم وسموا قضاة لأنهم كانوا يفصلون في المنازعات بينهم، ويلجأون إليهم

لتخليصهم من أيدي أهل البلاد: من الفلسطينيين. وقد أوردت التوراة ذكرهم عشرات المرات.

وكان عدد هؤلاء القضاة أربعة عشر، ومن أشهرهم شمشون الجبار، وصموئيل المدفون في «النبي صموئيل» إحدى القرى العربية في شمال بيت المقدس.

وسفر القضاة، في مجمله، يسجل مخازي بني إسرائيل، وانحرافهم عن جادة الحق، وعكوفهم على عبادة الأوثان، واستنجادهم في كل مرة بالقضاة ليخلصوهم من الفلسطينيين.

وعبارة «يخلصونهم من الفلسطينيين» وردت عدة مرات في سفر القضاة على لسان بني إسرائيل حين يفزعون إلى قضاتهم يطلبون منهم أن يحاربوا عنهم ويدفعوا عنهم هجمات الفلسطينيين.

ولا بُدَّ لنا من وقفة قصيرة أمام سفر القضاة لنرى الهزائم التي حلت ببني إسرائيل في عهد القضاة، والمعارك البطولية التي خاضها الفلسطينيون دفاعاً عن أرضهم.

وأول ما يطالعنا في الإصحاح الأول من سفر القضاة، أن بني إسرائيل قد صعدوا، بأمر الرب، ليحاربوا الكنعانيين فضربوا منهم عشرة آلاف رجل، وأمسكوا بمليكهم «أدوني» وأخذوه إلى أورشليم ومات هناك. ثم حارب بنو إسرائيل «أورشليم وأخذوها وضربوها بحدّ السيف وأشعلوا المدينة بالنار. وحاربوا الكنعانيين سكان الجبل والجنوب والسهل، وساروا على الكنعانيين الساكنين في حبرون. ومن هناك على سكان دبير. ثم ضربوا الكنعانيين سكان صفاة. . وأخذوا غزة وتخومها وأشقلون وتخومها وعقرون وتخومها».

والذي يقرأ سفر يشوع والمواقع الحربية التي خاضها بنو إسرائيل تحت قيادته يرى أن هذه البلاد قد تمّ احتلالها وتدميرها في عهد يشوع وأنها قد أصبحت حجراً على حجر. وكذلك فإن سفر القضاة يكذب سفر يشوع في جانب آخر له أهميته بالنسبة لأهل البلاد، «سكان الأرض» حسب تعبير التوراة.

فها نحن نقرأ في سفر القضاة أن «بني القيني» وهم أصهار موسى، عرب مدين، صعدوا من مدينة النخل «وسكنوا مع بني إسرائيل». وأن بني إسرائيل لم يطردها «سكان الوادي لأن لهم مركبات حديد» وأنهم لم يقدرُوا عليهم. وأن بني

إسرائيل لم تكن لديهم هذه الأسلحة المتقدمة المتطورة: مركبات الحديد.

وما هو أبلغ من ذلك، بالنسبة إلى بيت المقدس، قول الإصحاح الأول إن بني إسرائيل «لم يطردوا اليوسيين سكان أورشليم وسكن اليوسيون مع بني بنيامين في أورشليم إلى هذا اليوم». ولنذكر دائماً أن عبارة «هذا اليوم» كلاً ما وردت في التوراة فإنها تعني ألف عام بعد الحدث. لأن التوراة كتبت بعد ألف عام من هذه الأحداث. كما سنرى في فصل لاحق.

ثم تأتي بعد ذلك عبارة عامة تفيد أن أهل البلاد قد بقوا فيها وعاشوا في مدنهم وقراهم وأرضهم. فتقول العبارة: «ولم يطرد بنو إسرائيل أهل بيت شان (بيسان) وقراها، ولا أهل تعنك وقراها، ولا سكان دور وقراها، ولا سكان بلعام وقراها، ولا سكان مجدو وقراها، ولا سكان جازر ولا سكان قطرون، ولا سكان نهلول، ولا سكان عكو ولا سكان صيدون وأحلب واكزيب وحلبة وأفيق ورحوب ولا سكان بيت شمس ولا سكان بيت عثا. وسكن الكنعانيون في وسط هذه البلاد. وكان لما تشدد إسرائيل أنه وضع الكنعانيين تحت الجزية ولم يطردهم طرداً». وعلى ذلك فإن أقصى ما استطاع بنو إسرائيل أن يحققوه في البلاد أنهم فرضوا الجزية على أهلها، وهؤلاء لم يغادروها وامتدت إقامتهم على هذه الحال قروناً وقروناً.

وهذه المواقع كلها هي أسماء مدن وقرى في فلسطين وما حولها من بلاد الشام. وبصددنا كلها تعترف التوراة بأن الكنعانيين «الفلسطينيين» كانوا يسكنون فيها. ويتساءل المرء بعد ذلك: وهل بقيت بقعة من أرض كنعان، لم تكن مسكونة من قبل الفلسطينيين؟

وبعد هذا التعميم، يأتي سفر القضاة ليعطي صورة الجانب الآخر. الجانب الإسرائيلي. وهنا يقول الإصحاح الثالث في سفر القضاة: «فسكن بنو إسرائيل في وسط الكنعانيين والحثيين والأموريين والفرزيين والحويين واليبوسيين» وهؤلاء الأقوام هم الذين قال سفر يشوع إن بني إسرائيل قد أبادوهم إلى آخر نسمة بحد السيف. وها نحن نراهم يبعثون أحياء في سفر القضاة، ويسكن بنو إسرائيل في وسطهم.

وتأتي التوراة بعد ذلك لتسرد سيرة القضاة واحداً بعد واحد، ثم تفصل حرب الخلاص التي قام بها هذا القاضي أو ذاك ليخلص بني إسرائيل من سيطرة أهل البلاد.

وتبدأ **التوراة** بسيرة القاضي الأول ابن قناز فتعترف بأن ملك آرام النهرين قد استولى على بني إسرائيل، وأخضعهم وأذلهم ثمانين سنة. وأن بني إسرائيل قد صرخوا بالرب فأقام لهم من يحارب لهم ويخلصهم، وهو ابن قناز، «واستراحت الأرض أربعين سنة، ومات ابن قناز».

وتأتي سيرة القاضي الثاني ابن جيرا، وتعترف التوراة بأن ملك موآب ومعه بنو عمون والعمالقة، «ضربوا بني إسرائيل وامتلكوا مدينة النخل» وأخضعوهم ثمانين سنة. فصرخ بنو إسرائيل بالرب فأقام لهم ابن جيرا مخلصاً لهم فحارب لهم وضرب الموآبيين «ولم ينج أحد، وذُلّ الموآبيون تحت يد إسرائيل واستراحت الأرض ثمانين سنة». ونسبت إليه التوراة أسطورة تافهة تزعم أنه ضرب من الموآبيين عشرة آلاف رجل ولم ينج أحد.

وجاء بعده القاضي الثالث، كما تقول **التوراة**، ابن عناة، «فضرب من الفلسطينيين ست مئة رجل بمنساس البقر وهو أيضاً خالص إسرائيل» ولم تذكر التوراة تفاصيل الحرب.

وتفاجئنا التوراة بعد ذلك بقاضية امرأة هي النبية دبورة، وهنا يسرد الإصحاح الرابع أن «بابين ملك كنعان ورئيس جيشه سيسرا» استطاع أن يخضع بني إسرائيل، «وصرخ بنو إسرائيل إلى الرب، لأن ملك كنعان ضايق بني إسرائيل بشدة مدة عشرين سنة، وكان له تسع مئة مركبة من حديد». وفي قصة طويلة انتهى الأمر بأن «يد بني إسرائيل أخذت تتزايد وتقوى على ملك كنعان حتى قوضوا ملك كنعان». وقد أورد الإصحاح الخامس ترنيمة دبورة وهي تتغنى بالخلاص الذي حققته لبني إسرائيل. الخلاص من سيطرة الكنعانيين! وانتهى الإصحاح بالقول: «واستراحت الأرض أربعين سنة»؛ قالت **التوراة** هذه العبارة وكأنها تتنفس الصعداء.

ويسجل لنا الإصحاح السادس أن «مديان قد اشتدت يده على بني إسرائيل فأخضعوهم على مدى سبع سنين. وأن بني إسرائيل قد بنوا لأنفسهم الكهوف التي في الجبال والمغاور والحصون» حتى ينجوا بجلودهم.

ويتجلى في **كلام التوراة** أن بني إسرائيل قد منوا بوحدة من أكبر الهزائم التي لحقت بهم في حروبهم مع أهل البلاد. ففي عبارة حزينة تصرخ بالألم والشكوى يقول الإصحاح المذكور: «وإذا زرع إسرائيل كان يصعد المديانيون والعمالقة وبنو المشرق يصعدون عليهم ويتلفون غلة الأرض. إلى غرة، ولا يتركون لإسرائيل قوت

الحياة ولا غنماً ولا بقرأً ولا حميراً لأنهم كانوا يصعدون بمواشيهم وخيامهم ويحيئون كالجراد في الكثرة وليس لجمالهم عدد. ودخلوا الأرض لكي يخرّبوها. فذل إسرائيل جداً من قبل المديانيين». وأين هذه الوقائع مما كتبه سفر يشوع عن الأمم التي أبيدت، والمدن التي أحرقت، والمواشي التي نهبت، على يد بني إسرائيل؟ ها نحن نرى بني إسرائيل في سفر القضاة وقد ذلوا وهلكوا هم ومواشيهم وزروعهم.

وكالعادة تقول **التوراة**: وصرخ بنو إسرائيل فأقام لهم جدعون قاضياً وقائداً فكان هو القاضي الخامس «وكان المديانيون والعمالقة وكل بني المشرق كالجراد من الكثرة. وجمالهم لا عدد لها كالرمل الذي على شاطئ البحر في الكثرة».

وفي قصة طويلة، مليئة بالخزعبلات والخرافات تقول **التوراة** إن جدعون انتصر على المديانيين وأهلك منهم «مئة وعشرين ألف رجل مختربي السيف وقتلوا ملوكهم»، ثم تذكر **التوراة** بعد ذلك بفخر واعتزاز أنه «زنى كل إسرائيل هناك (!) وذل مديان امام بني إسرائيل ولم يعودوا يرفعون رؤوسهم واستراحت الأرض أربعين سنة في أيام جدعون». ولم تجد **التوراة** ما تفاخر به في ختام هذه الحرب إلا أن تقول إن بني إسرائيل كلهم قد زنوا هناك!

وبعد جدعون تولى ابنه أبيعمالك منصب القضاء، فكان هذا القاضي كما وردت سيرته في **التوراة**، من كبار المجرمين، فقد بدأ حياته القضائية بأن «استأجر رجالاً بطالين طائشين فسعوا وراءه. ثم جاء إلى بيت أبيه وقتل إخوته سبعين رجلاً على حجر واحد»، ولم يبق من إخوته إلا الأصغر فقد كان مختبئاً. واجتمع بنو إسرائيل، كما يقول الإصحاح التاسع من سفر القضاة، فذهبوا وجعلوا أبيعمالك ملكاً. وترأس أبيعمالك على إسرائيل ثلاث سنين. وحدثت فتنة في البلاد بين أنصار أبيعمالك وخصومه، وانتهى الأمر بقتل هذا القاضي، قاتل الأخوة السبعين؛ وذلك كله هو كلام **التوراة**.

وبعد هذا القاضي المجرم قام لإسرائيل قاض آخر هو ابن دودو وقضى لإسرائيل ثلاثاً وعشرين سنة، ولم تذكر **التوراة** له خبراً. وجاء بعده الجلعاوي وقضى لإسرائيل اثنين وعشرين سنة، ولم تذكر له **التوراة** خبراً إلا أنه «كان له ثلاثون ولداً يركبون على ثلاثين جحشاً ولهم ثلاثون مدينة».

وفي هذه الحقبة الزمنية تطلع **التوراة** على القارئ بسيرة قاض آخر اسمه يفتاح، فقد اختاره بنو إسرائيل، كعادتهم، ليخلصهم من أعدائهم الفلسطينيين؛

ذلك أن بني عمون، كما تقول التوراة قد تغلبوا على بني إسرائيل «فحطموا ورضضوا بني إسرائيل ثماني عشرة سنة» كما يقول الإصحاح العاشر، وتضيف التوراة «إن بني عمون عبروا الأردن ليحاربوا بني إسرائيل».

ثم تقول التوراة إن يفتاح نذر للرب إذا نصره على بني عمون «أن يذبح أول من يخرج من بيته للقائه حين يعود بالسلامة» قرباناً للرب.

وعاد يفتاح إلى بيته «وإذا بابنته خارجة للقائه بدفوف ورقص» فرحاً بانتصاره، وكانت وحيدته فمزق ثيابه وذكر لها نذره للرب وقالت له: أوف بنذكرك، ولكنها استأذنت والدها فذهبت لشهرين هي وصاحباتها إلى الجبال لتبكي عذرتها، ثم عادت.

وهكذا وفي يفتاح بنذره وأحرق ابنته قرباناً للرب. ولم يكن غريباً على هذا القاضي أن يقوم بهذا العمل الوحشي، لأنه «ابن امرأة زانية» كما تقول التوراة في صدر الإصحاح الحادي عشر من سفر القضاة.

وبعد يفتاح قضى لإسرائيل ثلاثة لم يكن لهم شأن ولم تذكر التوراة لهم خبراً إلا الثالث وهو عبدون الفرعتوني، فقد كان له «أربعون ابناً وثلاثون حفيداً يركبون على سبعين جحشاً، وقضى لإسرائيل ثماني سنين»، وهذا هو ما يورده الإصحاح الثاني عشر.

وفي عهد هؤلاء القضاة المغمورين، استولى الفلسطينيون على بني إسرائيل وجعلوهم تحت سلطانهم، وتقول التوراة في بداية الإصحاح الثالث عشر إن «بني إسرائيل عادوا يعملون الشر في عيني الرب فدفعهم الرب ليد الفلسطينين أربعين سنة». ووراء هذا الكلام الموجز الذي تذكره التوراة باستحياء يبدو واضحاً أن انتصارات إسرائيل التي هللت لها التوراة في سفر يشوع لم تكن إلا مجرد أكاذيب وأباطيل.

ثم تتعالى التوراة، بعد أن فرغت من سيرة القضاة السابقين، فتبرز للقارئ قصة أشقى الأشقياء في حياة بني إسرائيل، وهي قصة شمشون الجبار التي جعلت منها الدعاية الصهيونية قصصاً بطولية، وأفلاماً سينمائية، وأناشيد عالمية كأنما الإنسانية في تاريخها الطويل لم تلد بطلاً عملاقاً إلا شمشون الجبار. ولو أننا قرأنا التوراة بصبر وإمعان لوضح لنا أن شمشون الجبار لم يكن إلا قاطع طريق، وانتهى!

وشمشون الجبار كما تقول التوراة، هو ابن امرأة عاقر، جاءها ملاك الرب وبشرها بمولده وطلب إليها أن «لا تعلقو موسى رأسه لأن الصبي يكون نذراً للرب من البطن وهو يخلص بني إسرائيل من الفلسطينيين. وولدت المرأة ابناً ودعت اسمه شمشون وكبر الصبي وباركه الرب».

وتقول التوراة بعد ذلك إن «شمشون رأى امرأة من بنات الفلسطينيين وطلب من أبيه وأمه أن يأخذها له امرأة. وقال له أبوه وأمه: أليس في بنات أخوتك وفي كل شعبي امرأة حتى أنك ذاهب لتأخذ امرأة من الفلسطينيين (غير المختونين)؟».

ولكن شمشون، كما تقول التوراة، قال لأبيه: خذ لي الفتاة الفلسطينية «لأنها حسنت في عيني»، وتضيف التوراة قولها: «ولم يعلم أبوه وأمه أن ذلك من الرب لأنه كان يطلب علة على الفلسطينيين (!) وفي ذلك الوقت كان الفلسطينيون متسلطين على إسرائيل».

ومعنى هذا الكلام بكل بساطة أن «الرب» يدبر مكيدة للفلسطينيين، ولا بُدَّ له من أن يبحث عن «علة» ويجب أن تكون هذه البنت الفلسطينية هي العلة. للتحرش بالفلسطينيين والاعتداء عليهم.

وتسرد التوراة بعد ذلك الأسطورة المضحكة: كيف أن شمشون شق الأسد بيديه كما يشقّ الجدي. وكيف امتلأ (جوف الأسد) بالعسل، إلى آخر الأسطورة التي لا تستحق التلخيص لتفاهتها، ثم تنتقل التوراة إلى الخلاف الذي جرى بينه وبين حميه، وكيف «صارت امرأة شمشون لصاحبه الذي كان يصاحبه».

وكان من نتيجة هذا الخلاف بينه وبين زوجته الفلسطينية أن قال شمشون لوالدها: «إني بريء الآن من الفلسطينيين إذا عملت بهم شراً». وكان هذا هو التبرير التوراتي للعدوان على الفلسطينيين.

وكان الشر الذي عمله شمشون هو ما يفعله قطاع الطرق العريقون في الإجماع. إذ تقول التوراة في وصف جريمته البشعة: «ذهب شمشون وأمسك ثلاثمئة ابن آوى وأخذ مشاعل وجعل ذنباً إلى ذنب ووضع مشعلاً بين كل ذنين في الوسط ثم أضرم المشاعل ناراً وأطلقها بين زروع الفلسطينيين فأحرق الأكداس والزرع وكروم الزيتون. فقال الفلسطينيون: من فعل هذا؟ فقالوا شمشون صهر الفلسطيني لأنه أخذ امرأته وأعطاهما لصاحبه».

وخاف بنو إسرائيل أن يثار الفلسطينيون فقبضوا على شمشون وأوثقوه

وأسلموه إلى الفلسطينيين واستطاع شمشون، في ما تروي التوراة في الإصحاح الخامس عشر أن «يحلّ وثاقه ووجد لحي حمار طرياً فمدّ يده وأخذه وضرب به ألف رجل من الفلسطينيين».

وتمضي التوراة في سرد أخبار هذا السفاح فيقول الإصحاح السادس عشر، إن شمشون «ذهب إلى غزة ورأى هناك امرأة زانية فدخل إليها. واضطجع شمشون إلى نصف الليل» ثم خرج «وكان بعد ذلك أن أحب امرأة اسمها دليّة». وتأتي بعد ذلك حكاية دليّة وكيف أنها احتالت عليه وعرفت أن سرّ قوته هو في ضفائر شعره، وكيف أن «أقطاب الفلسطينيين عرفوا سرّ قوته وقبضوا عليه وقلعوا عينيه وأودعوه في السجن».

وكيف انتهى الأمر بالنهاية، بأن شعر رأسه بدأ ينبت وعادت إليه قوته. وقام شمشون يلعب لأهل غزة، وكان على سطح البيت «ثلاثة آلاف رجل وامرأة ينظرون لعب شمشون»، وانتهى الأمر بأن «قبض شمشون على العمودين المتوسطين اللذين في البيت وانحنى بقوة على العمودين فسقط البيت على الأقطاب وعلى كلّ الشعب وهو يقول: لتمت نفسي مع الفلسطينيين. ومات شمشون وحمله إخوته ودفنوه بعد أن كان قاضياً لإسرائيل عشرين سنة».

وهكذا فإن قصة شمشون الجبار، لم يكن فيها كما سردها التوراة، أي معنى من معنى الفخار. إنها سيرة قاطع طريق من الأشرار، أحرق زروع الفلسطينيين وكرومهم بسبب خلاف بينه وبين حميه على امرأته الفلسطينية. وسفر القضاة هذا لم يقتصر على ذكر الآثام والجرائم التي اقترفها القضاة، ولكن عكف على سرد أخبار منافية للأخلاق، تتصل بأفراد عاديين لا شأن لهم في الحياة العامة مما يثبت أن المجتمع اليهودي كلّهُ كان غارقاً في الموبقات. والتوراة تذكر لنا إحدى هذه الموبقات.

تقول التوراة في الإصحاح التاسع عشر من سفر القضاة إن رجلاً إسرائيلياً «اتخذ له امرأة سرية من بيت لحم. فزنت عليه سريته وذهبت من عنده إلى بيت أبيها في بيت لحم وكانت هناك أربعة أشهر. وذهب رجلها وراءها ليطيب قلبها ويردها ومعه غلامه وحماران فأدخلته بيت أبيها، وفرح أبوها بلقائه». ومكث الزوج عنده أربعة أيام. وفي نهاية الضيافة خرج الزوج مع زوجته ليعود بها إلى بيته.

وهنا تقول التوراة بالعبارة والكلمة: «قام وذهب وجاء إلى مقابل يبوس، وهي أورشليم، ومعه حماران مشدودان وسريته معه. وفيما هم عند يبوس والنهار

قد طلع قال الغلام لسيدة: تعال نملُ إلى مدينة اليبوسيين هذه ونبيت فيها، فقال له سيده: لا نمل إلى مدينة غريبة حيثُ ليس أحد من بني إسرائيل هنا». ولكن قصة الزانية لم تقف عند هذه النهاية، ذلك أن التوراة قد أعدت لها نهاية محزنة تجعلها زانية بالقهر والغلبة، فالتوراة تقول فيما بعد إن رجالاً أشراراً من بني إسرائيل قد تابعوا هذه المرأة التعيسة وزوجها ولاحظوا أنهما دخلا بيت رجل عجوز، فما كان منهم إلا «أن أحاطوا بالبيت قارعين الباب. فخرج إليهم صاحب البيت وطلبوا إليه أن يخرج الرجل إليهم (للفعل القبيح) فقال لهم الرجل صاحب البيت: «يا إخواني لا تفعلوا شراً. لا تفعلوا هذه الفاحشة بعد ما دخل هذا الرجل بيتي. هي ذي ابنتي العذراء دعوني أخرجهما فأذلوها وافعلوا بهما ما يحسن في أعينكم، وأما هذا الرجل فلا تفعلوا به هذا الأمر القبيح. فلم يرد الرجال أن يسمعوا له. فأمسك الرجل زوجته وأخرجها إليهم خارجاً فعرفوها وتعللوا بها الليل كله إلى الصباح وعند طلوع الفجر أطلقوها». ولكن ربّ ضارة نافعة، فإن حادثة الزنا هذه قد قادت القصة إلى حقيقة تاريخية هامة، ففي سياق الكلام عن أورشليم اعترفت التوراة بحقيقتين تاريخيتين أساسيتين هما:

أولاً: أن ييوس، التي هي أورشليم، هي مدينة اليبوسيين، وهؤلاء هم العرب القدامى الذين استوطنوا بيت المقدس وكانوا أول من بناها وأسسها.

ثانياً: أن بيت المقدس، إلى العهد الذي كتبت فيه التوراة، وهو قبيل السيد المسيح بزمان قصير، كانت بلداً غريباً على بني إسرائيل، ولم تكن مدينة إسرائيلية، ولم يكن فيها إسرائيلي واحد.

ذلك ما قالته التوراة في سفر القضاة في الإصحاح التاسع عشر وذلك ما يكذب سفر القضاة في ما قاله في الإصحاح الأول من أن بني إسرائيل قد حاربوا بيت المقدس، وما قاله سفر يشوع من أنهم قتلوا ملكها وتغلبوا على أهلها. وبقي بعد ذلك أن نقول ما تقوله التوراة من أن ييوس ليست مدينة إسرائيلية ولم يكن فيها أحد من بني إسرائيل إلى عهد المسيح عليه السلام.

أجل، يبقى علينا نحن العرب المسلمين أن نقول ذلك بملء أفواهنا ونؤمن به.

أجل يبقى علينا نحن أن نقول ذلك، ونؤمن به، ونعمل له، لا أن نسلم بيت المقدس إلى اليهود غرباء اليوم، الذين كانوا كذلك غرباء قبل عهد السيد المسيح، كما تعترف التوراة نفسها.

وبعد، فإن سفر القضاة كما رأينا، هو سيرة قضاة أشرار لبني إسرائيل، من قاطع طريق إلى ابن زانية، إلى قاتل الأخوة السبعين.

أولئك هم بنو إسرائيل وأولئك هم قضاةهم. وإذا كان بيغن في خطابه إلى الشعب المصري، يتبجح بسيرة أسلافه الأقدمين، فهذه هي سيرتهم، من توراتهم. ومن فمك أدينك يا إسرائيل!

الفصل العاشر

ملك الدولة الإسرائيلية لاجئ في أرض الفلسطينيين والإسرائيليون يهربون من مدنها ويسكنها الفلسطينيون

في خطاب بيغن الذي وجهه إلى الشعب المصري، أكذوبة كبرى ردها رئيس وزراء العدو، وأكدها مرة بعد مرة، بصيغ مختلفة، حتى ترسخ في الأسماع والأذهان وتصبح إحدى وقائع الحياة وحقائق العلم.

قال بيغن في صدر خطابه: «لقد استمرّ نزاع مأساوي لا ضرورة له بالمرّة بين بلدكم وبلدنا». وقال بعد ذلك: «فمنذ الوقت الذي أمرت فيه حكومة الملك فاروق بغزو أراضينا، أرض إسرائيل، نشبت أربع حروب كبرى بيننا وبينكم».

ثمّ يمضي رئيس وزراء العدو بعد ذلك يقول بلهجة التأكيد: «ينبغي أن تعلموا أننا عدنا إلى أرض أجدادنا وأقمنا استقلالنا في أراضينا».

وإنّ من دواعي الأسف العميق أن كلمات بيغن هذه، بل والخطاب كلّه لم يلق العناية الكافية من أجهزة الإعلام العربية، فلا ردّ ولا تفنيد ولا تعليق، مع أن جميع مقولاته كذب مفضوح، وليس لها دليل من الحقيقة.

فإن قوله «بلدنا»، ويعني بذلك فلسطين، ليس له سند التاريخ، بل إن التاريخ ينفيه بصورة مطلقة، ونقطة الضعف الوحيدة في هذا المجال أن هذا التاريخ غير معروف بصورة عامة، وأن أصحاب القضية أنفسهم لا يذيعونه أمام الناس، بإصرار وإيمان، حتى يصبح حقيقة عالمية من الحقائق الشائعة التي يعرفها رجل الشارع في العالم بأسره.

وكذلك فإن قوله «أراضينا وأرض أجدادنا» لا يعدو أن يكون باطلاً شائعاً بين الناس لأسباب متعددة، وكلّ قيمته أنّه خطأ شائع بين الجماهير التي تردد المثل المعروف «الخطأ المشهور خير من الصواب المجهور»!

ولكن الردّ على هذه المقولات الكاذبة التي رددتها رئيس وزراء العدو، والأجهزة الصهيونية منذ أن قامت هذه الحركة الباغية العدوانية.. إن الردّ ليس عسيراً؛ فإن المراجع التي تؤيد الردّ أكثر من أن تذكر وقد سردتها مجموعات كبيرة من الكتب في العديد من اللغات.

ومن هذه المراجع نؤثر التوراة، والعهد القديم بالذات، فإنه هو الأساس الذي تعتمد عليه الدعاوى الصهيونية في توكيد «الحق التاريخي» لليهود في فلسطين.

ولا نكران أن التوراة قد تحدثت عن خروج العبرانيين من مصر، وعبورهم سيناء، وعن محاولتهم غزو فلسطين والاستيلاء عليها.

ولكن التوراة نفسها تحكم على الغزوة اليهودية بالفشل والهزيمة.

أجل، لقد كانت غزوة العبرانيين لفلسطين، أرض كنعان، فاشلة على وجه التأكيد، كما أنهم منوا بهزائم منكرة، وانتهى «الخروج» الذي تحدثت عنه التوراة طويلاً من دون أن يحقق هدفه الأول والأخير، وهو الاستيلاء على فلسطين واحتلالها واقتلاع أهلها منها.

وقد رأى القارئ العربي، في الفصول السابقة، هذه الحقائق بارزة ناصعة في ما كتبه التوراة نفسها، وفي ما اقتبسناه من عباراتها واستشهدنا به من الأحداث التي سردتها.

وكذلك فإن أسطورة «الوعد الإلهي» لإبراهيم وذريته بأن تكون فلسطين ميراثاً لهم ولأنسالهم من بعدهم، لم تكن مستقرة في وجدانهم؛ ذلك أنهم سرعان ما أن دخلوا برية سيناء، حتى عادوا إلى وثنيتهم فعبدوا العجل مكان «الرب» الذي أشارت إليه التوراة غير مرة بأنه يحارب عنهم ومعهم، ويصنع المعجزات لتدمير أعدائهم، ويسير أمامهم في عمود من نار في الليل، وفي سحب من الغمام في النهار. وإذا كان «الرب» لم يعد شيئاً في عبادتهم فإن وعد «الرب» يكون قد سقط من حياتهم بالكلية.

وقد تجسدت هذه المعاني بأبرز ما يكون في الوقائع الآتية:

أولاً: أن العبرانيين لم يكونوا يريدون الخروج من مصر وأنهم كانوا يؤثرون أن يتحملوا أعباء سخرة الفراعنة على المتاعب التي واجهتهم في «برية» سيناء وما لقوا فيها من متاعب وشظف.

ثانياً: أن حكاية أرض الميعاد لم تكن عقيدة ثابتة لدى جمهور العبرانيين الذين خرجوا من مصر وقطعوا أرض سيناء، ولم تكن تستهويهم في قليل أو كثير؛ فالموضوع

كُلُّهُ هو من ابتداع أحبار اليهود، دسوه في التوراة. فإن موسى من جانبه كان قد حدد للفرعون أن سبب الخروج «أن يعبد العبرانيون الرب في البرية». كما أنه قد حرص لدى خروجه من مصر على أن «يضلّهم». فقد قادهم في بداية الأمر في طريق لا يقود إلى فلسطين، حتّى لا يظن العبرانيون أنهم ذاهبون لمحاربة الفلسطينيين كما ورد ذلك في نصّ التوراة نفسها. وكذلك فإن العبرانيين من جانبهم قد طلبوا غير مرة وهم في سيناء أن يعود بهم إلى مصر حيث كانوا يلتهمون «قدور اللحم» حسب تعبير التوراة.

ثالثاً: ثم إن العبرانيين قد هموا غير مرة بأن يقتلوا قائدهم موسى وأن ينصّبوا رئيساً آخر مكانه حتّى يعود بهم إلى مصر وينصرفوا عن فلسطين، وبخاصة بعد أن عاد الجواسيس الذين أوفدهم موسى إلى فلسطين وأعلنوا في تقريرهم أن فلسطين فيها أقوام كثيرة، ومدنٌ محصنة، وأن أهلها أشداء ذوو بأس وسيقاتلون من أجل وطنهم ومدنهم وقراهم.

رابعاً: وقد وقع ذلك فعلاً وحقيقة بعد أن دخل العبرانيون إلى فلسطين؛ فقد تصدى لهم أهل البلاد وقاوموهم مقاومة ضارية بأسلة، سردنا أخبارها، كما أوردتها **توراة اليهود أنفسهم.**

خامساً: وكان من أبرز الأحداث التي تناولتها التوراة بالتفصيل أن العبرانيين لم يستطيعوا احتلال البلاد. فقد حاربهم «الفلسطينيون» في مواقع كثيرة، وأنزلوا بهم خسائر جسيمة وأجلوهم عن نواح متعددة من البلاد، وكُلّ ذلك ذكرته التوراة بالتفصيل كما شرحناه في الفصول السابقة.

سادساً: وكان من أبرز تلك الأحداث التي أكدتها التوراة أكثر من مرة، أن العبرانيين لم يستطيعوا إجلاء أهل البلاد عن مدنهم وقراهم. فقد بقي أهلها فيها «وسكنوا في وسط إسرائيل» كما ذكرت التوراة غير مرة، وكم وكم تكررت عبارة التوراة التي تقول إن أهل البلاد بقوا ساكنين فيها إلى هذا اليوم..

وإذا كانت الأسفار الأولى من التوراة التي استعرضناها حتّى الآن قد فصلت الحروب التي شنها أهل البلاد على الغزاة العبرانيين، فإن الأسفار التالية قد كرست كُلاً صفحاتها لسرد أخبار الحروب الشاملة، بحسب التعبير العسكري المعاصر، التي قام بها أهل البلاد لمقاومة الغزو الإسرائيلي. ويكفي في هذا المجال أن نعود إلى سفرين كبيرين في التوراة هما صموئيل الأول، وصموئيل الثاني، وفيهما الوقائع المثيرة المذهلة.

وأول ما يطالعنا في الإصحاح الرابع من سفر صموئيل الأول اعتراف حاسم بهزيمة الإسرائيليين حين يقول: «وخرج إسرائيل للقاء الفلسطينيين للحرب ونزلوا

عند حجر المعونة . وأما الفلسطينيون فنزلوا في أفيق ، واصطف الفلسطينيون للقاء إسرائيل واشتبكت الحرب فانكسر إسرائيل امام الفلسطينيين وضربوا من الصف في الحقل نحو أربعة آلاف رجل . وقال شيوخ إسرائيل : لماذا كسرنا اليوم الربّ أمام الفلسطينيين؟» ، وهذا هو تساؤل الإسرائيليين كما أوردته التوراة .

وتقول التوراة بعد ذلك ، إن شيوخ إسرائيل قد أجمعوا رأيهم على أن يأخذوا تابوت عهد الربّ «ويدخل في وسطهم» لعلهم ينتصرون على الفلسطينيين . وتابوت الربّ كان دائماً مثل كتيبة «مدرعاتهم» في جميع حروبهم .

وكان الأمر كذلك ، فقد حملوا تابوت الربّ ، ونترك للتوراة أن تتحدث عن مصير الحرب . تقول التوراة إنّهُ «عند دخول تابوت عهد الربّ . إن جميع إسرائيل هتفوا هتافاً عظيماً حتّى ارتجت الأرض فسمع الفلسطينيون صوت الهتاف وعلموا أن تابوت الربّ جاء إلى المحلة (الميدان) . فخاف الفلسطينيون لأنهم قالوا : قد جاء الله ، وقالوا : ويل لنا لأنه لم يكن لنا مثل هذا منذ أمس ولا ما قبله . من ينقذنا من يد هؤلاء الآلهة القادرين؟ هؤلاء هم الآلهة الذين ضربوا مصر بالضربات . تشددوا وكونوا رجالاً أيها الفلسطينيون لئلا تستعبدوا للعبانيين كما استعبدوا هم لكم . فكونوا رجالاً . حاربوا» ، وهذا أيضاً هو كلام التوراة ؛ فيه تلخيص لموقف الفلسطينيين وإصرارهم على الحرب .

ثمّ تمضي التوراة في كلامها لتقول : «فحارب الفلسطينيون وانكسر إسرائيل وهربوا كلّ واحد إلى خيمته ، وكانت الضربة عظيمة جداً وسقط من إسرائيل ثلاثون ألف رجل وأخذ الفلسطينيون تابوت الله» .

وهكذا انتهت المعركة بهذه الهزيمة الكبرى وسقط «تابوت الربّ» غنيمة في يدّ الفلسطينيين ، ويقول الإصحاح الخامس بعد ذلك في عبارته الأولى : «فأخذ الفلسطينيون تابوت الله من حجر المعونة إلى أشدود وأدخلوه إلى بيت داجون» .

ولم يستطع الإسرائيليون أن ينقذوا تابوت الربّ من يدّ الفلسطينيين ، ولكن المعجزات قد تدخلت فأنقذت تابوت الربّ وأعادته إلى أهله ، ومن هذه المعجزات التي ذكرتها التوراة أن ضربات شديدة نزلت بالفلسطينيين وأفشت فيهم «البواسير» حتّى أعادوا تابوت الربّ إلى العبرانيين .

أما الهزيمة التي نزلت بإسرائيل ، فلم يستطع الإسرائيليون التصدي لها إلا بالمعجزات الخرافية كذلك ، فقد قام فيهم نبي جديد وهو آخر قضاتهم واسمه صموئيل ، فصنع المعجزة حيث تقول التوراة : «وأخذ صموئيل حملاً رضيعاً وأصعده محرقة بتمامه للرب . وصرخ إسرائيل إلى الربّ من أجل إسرائيل فاستجاب له الربّ .

وتقدم الفلسطينيون لمحاربة إسرائيل فأرعد الربّ بصوت عظيم على الفلسطينيين وأزعجهم فانكسروا أمام إسرائيل. فذل الفلسطينيون ولم يعودوا بعد للدخول في تخم إسرائيل. وكانت يد الربّ على الفلسطينيين كلّ أيام صموئيل. والمدن التي أخذها الفلسطينيون رجعت إلى إسرائيل واستخلص إسرائيل تخومه من يد الفلسطينيين وكان صلح بين إسرائيل والأموريين».

وواضح من كلام التوراة أن انكسار الفلسطينيين هو خرافة. واسترداد الإسرائيليين للمدن، هو أسطورة. وتكون الحصيلة النهائية لهذه المعارك الحربية بين إسرائيل والفلسطينيين أن الفلسطينيين لم ينكسروا وأنهم بقوا في وطنهم وأن الهزيمة بقيت في أعناق الإسرائيليين ولم يستطيعوا استرجاع مدينة واحدة من قبضة الفلسطينيين.

والمعادلة بسيطة للغاية، فإن ما كان أسطورة وخرافة في البداية، لا يمكن أن يكون حقيقة في النهاية. وأما الأموريون الذين تقول التوراة إنّه وقع صلح بينهم وبين إسرائيل، إذا صحت الرواية، فإنهم من القبائل العربية التي كانت تقطن فلسطين قبل غزوة بني إسرائيل. وهذا دليل تورّاتي آخر على عروبة فلسطين منذ قديم الزمان.

وفي سياق الحروب بين الفلسطينيين والإسرائيليين كشفت التوراة عن الفجوة الكبرى بين أهل البلاد الفلسطينيين والغزاة الإسرائيليين، وعن تقدم الأولين في مجال الصناعة الحربية، حسب تعبير اليوم، وتحلف الآخرين حتّى في الصناعة البدائية.

وتقول التوراة في وصف هذه الفجوة: «ولم يوجد صانع في كلّ أرض إسرائيل. لأن الفلسطينيين قالوا: لئلا يعمل العبرانيون سيفاً أو رمحاً. بل كان ينزل كلّ إسرائيل إلى الفلسطينيين لكي يحدد كلّ واحد سكته ومنجله وفأسه ومعوّله. عندما كُلت حدود السكك والمناجل والمثلثات الأسنان والفؤوس ولترويس المناسيس»^(١). إلى آخر هذا التفصيل الجزئي الذي يثبت تحلف الإسرائيليين و«احتكار» الفلسطينيين لصناعة الأسلحة. كاحتكار روسيا وأمريكا للأسلحة المتطورة في هذا الأيام. ومعنى ذلك أن الإسرائيليين كانوا عالة على الفلسطينيين حين تتلهم فؤوسهم فلا يسنها إلا الفلسطينيون.

بل إن التوراة تذهب إلى أبعد من ذلك لتكشف أن الإسرائيليين لم يكن عندهم سيف ولا رمح فتقول بعبارة واضحة: «وكان في يوم الحرب أنّه لم يوجد سيف ولا

(١) الكتاب المقدس، «سفر صموئيل الأول»، الأصحاح ١٣، الآيات ١٩ - ٢١.

رمح بيد جميع الشعب الذي مع شاول (ملك الإسرائيليين) ومع يونانان (ابنه) على أنه وجد مع شاول ويونانان ابنه».

ولذلك فإن من حقنا أن نكذب زعم الإسرائيليين أنهم احتلوا بلاد الفلسطينيين، وهذه الفجوة الحضارية بينهما في ما تصفه التوراة. فهؤلاء الغزاة لا يستطيعون حتى «تحديد» فؤوسهم ومناسيسهم من أجل الزراعة، فكيف يستطيعون احتلال البلاد؟

ولكن عبارة «كان ينزل كل إسرائيل إلى الفلسطينيين لكي يحدد كل واحد سكوته إلخ» فيها دلالات أكثر أهمية، فهي تثبت بنص التوراة أن الفلسطينيين كانوا يملأون وطنهم، بل كانوا يحيون فيه حياة متطورة متقدمة، وكان الغزاة يقصدونهم في أبسط حاجياتهم البدائية.

أما ما ورد في التوراة عن انتصاراتهم فلا يعدو أن يكون إحدى خرافاتهم الكثيرة، لأن التوراة نفسها تشير في كثير من المواضع إلى الخوارق التي كان يصنعها أنبياءهم وقضاتهم، مثل إحراق حمل رضيع قرباناً للسماء، وهذا هو واحد فقط من «الخوارق» التي ذكرتها التوراة.

وحتى هذه الانتصارات المزعومة، اقتصرت على عودة الفلسطينيين إلى مواقعهم أو خطوطهم حسب التعبير العسكري المعاصر. فنحن نقرأ في الإصحاح الرابع عشر من سفر صموئيل الأول قوله عن نهاية إحدى المعارك: «فصعد شاول (ملك الإسرائيليين) من وراء الفلسطينيين وذهب الفلسطينيون إلى مكانهم».

و«مكانهم» هذه لا تعني إلا وطنهم. فأين كلام التوراة هذا من خطاب بيغن رئيس وزراء العدو، الذي وجهه إلى الشعب المصري حين قال: «إننا عدنا إلى أرض أجدادنا وأقمنا استقلالنا في أراضينا»؟

وحتى في المعركة الشهيرة التي يفاخر بها بنو إسرائيل، التي جرت بين جالوت (جوليات) والنبي الملك داود، فلم تستطع التوراة أن تكتم حقيقة الوجود الفلسطيني شعباً في وطنه. ففي صدر الإصحاح السابع عشر من سفر صموئيل الأول، وهو السفر الذي يصف المعركة، تقول التوراة: «وجمع الفلسطينيون جيوشهم للحرب. وكان الفلسطينيون وقوفاً على جبل من هنا، وإسرائيل وقوفاً على جبل من هناك والوادي بينهم».

وهذه المعركة كما تذكر التوراة لم تكن مواجهة حربية بين الجيشين، ولكنها كانت مبارزة بين داود حامل المقلاع وبين جوليات لابس الدرع. سقط في نهايتها (جوليات) بطل الفلسطينيين، واعتبرت نصراً للإسرائيليين وفق تقاليد تلك الأيام.

وحتى بعد هذه الهزيمة الرمزية، التي مني بها الفلسطينيون، فقد ظلوا يقاتلون الإسرائيليين عند كل ساحة، وتصف التوراة في الإصحاح الثالث والعشرين من سفر صموئيل الأول، معركة أخرى يشنها الفلسطينيون، فتقول التوراة إن الإسرائيليين «أخبروا داود (النبي الملك) قائلين: ها هم الفلسطينيون يحاربون قعيلة (أحد المواقع في فلسطين) وينهبون البيادر. فسأل داود الرب قائلاً: «أأهب وأضرب هؤلاء الفلسطينيين وأخلص قعيلة؟». فرضي الرب وقال له إنه سيحارب معه.

ولكن رجال داود ترددوا وخافوا من محاربة الفلسطينيين. وتعترف التوراة بذلك حيث تقول: «فقال رجال داود له: ها نحن هنا في يهوذا خائفون. فكم بالبحري إذا ذهبنا إلى قعيلة ضد صفوف الفلسطينيين. ولكن الرب قال لداود: قم انزل إلى قعيلة فإني أدفع الفلسطينيين ليدك». أي أن الرب هو الذي سيحارب عن بني إسرائيل كعادته وسينصرهم كعادتهم.

وتقول التوراة بعد ذلك: «فذهب داود ورجاله إلى قعيلة وحارب الفلسطينيين وساق مواشيهم وضربهم ضربة عظيمة وخلص داود سكان قعيلة».

ولكن التوراة تتراجع لتكذب نفسها حين تقول في نهاية الإصحاح الثالث والعشرين: «فجاء رسول إلى شاول (ملك بني إسرائيل) يقول: أسرع واذهب لأن الفلسطينيين قد اقتحموا الأرض». وهكذا فإن «أجداد» بيغن، إذا صحّ نسبة إليهم، قد انهزموا غير مرة أمام أجداد الفلسطينيين، وأن الأمر لم يستقر لبني إسرائيل في فلسطين حتى في عهد داود الذي يعتبره اليهود مؤسس الدولة اليهودية في فلسطين ويسمون بيت المقدس مدينة داود. ويكفي دليلاً ما ترويه التوراة نفسها، ومن توراتك أدينك يا إسرائيل!

ولكن الطرفة الكبرى التي ترويه التوراة في سياق سردها للحروب التي وقعت بين الفلسطينيين والإسرائيليين، ما حدث من الوحشة والفرقة بين شاول الملك الأول لليهود، وداود الملك الثاني.

وليس أسهل من الرجوع إلى الإصحاحات الأخيرة في سفر صموئيل الأول لنرى حقائق مذهلة تدعو لا إلى بالغ الدهشة فحسب ولكن لتثبت الوجود القومي للشعب الفلسطيني في وطنه، وأن الغزو اليهودي لا يعدو أن يكون حدثاً عابراً تصدى له الشعب الفلسطيني بالمقاومة الضارية ولم يترك له فرصة الاستقرار والسكينة.

يبدأ الإصحاح السابع والعشرون بعبارة بعيدة الدلالة تقول: «وقال داود في قلبه: إني سأهلك يوماً بيد شاول، فلا شيء خير من أن أفلت إلى أرض الفلسطينيين فيبأس شاول مني فلا يفتش عليّ بعد في جميع تخوم إسرائيل فأنجو من يده»، أي أنه

عزم على أن يلجأ إلى أرض الفلسطينيين لينجو من منافسه اللدود شاول.

وهذا ما حدث فعلاً. فإن التوراة تقول: «فقام داود وعبر هو والستمئة رجل الذين معه إلى أخيش بن معوك ملك جت (إحدى مقاطعات فلسطين)، وأقام داود عنده هو ورجاله. فأخبر شاول أن داود قد هرب إلى جت فلم يعد أيضاً يفتش عليه. وهكذا أمن داود من بطش شاول واتخذ من أرض الفلسطينيين ملجأً ومعه امرأته»، كما تقول التوراة، وأما أخيش فهو ملك عراق المنشية في فلسطين.

وتقول التوراة إن داود طلب من ملك أخيش «مكاناً» في إحدى قرى الحقل ليسكن هناك «حتى لا يسكن عبدك في مدينة المملكة»، فأعطاه أخيش في ذلك اليوم إحدى المدن. «وكان عدد الأيام التي سكن فيها داود في بلاد الفلسطينيين سنة وأربعة أشهر». وقد كان هذا هو اللجوء الأول؛ فقد لجأ داود إلى أرض الفلسطينيين مرة أخرى.

وداود هذا هو مؤسس دولة إسرائيل كما تزعم التقاليد اليهودية، وقد أقام في أرض الفلسطينيين هذه المدة الطويلة لاجئاً عند أجدادنا، عند الشعب الفلسطيني، لا أجداد بيغن كما يردد في خطابه إلى الشعب المصري.

ثم تبرز التوراة النزعة العدوانية المتأصلة في داود وشعبه، فهو بدلاً من أن يقنع بحياة اللاجئين ويلتزم تقاليد اللجوء السياسي، راح يشن الغارات على أهل البلاد المجاورين لسكناءه. فنهاها تقول: «وصعد داود ورجاله وغزوا الجشوريين والجرزيين والعمالقة لأن هؤلاء من قديم سكان الأرض من عند شور إلى أرض مصر».

وهذا الاعتراف التوراتي في غاية الخطورة لأنه يثبت ثلاثة أمور:

الأول: أن داود قد أراد أن يسكن في قرية بعيداً عن عاصمة الملك ليتخذ منها منطلقاً للعدوان.

ثانياً: أن هذه الأرض الشاسعة من حدود شور إلى أرض مصر هي وطن أهل البلاد من قديم الزمان، تسكنها قبائلها التي سردت التوراة أسماءها، وأولئك هم أهل البلاد الأصليون، وهم أجداد الشعب الفلسطيني.

ثالثاً: أن الغزو كان عادة داود وشعبه فتقول التوراة: «هكذا فعل داود وهكذا عادته كل أيام إقامته في بلاد الفلسطينيين»، وهذه هي عبارة التوراة من غير زيادة ولا نقصان.

وينتهي الإصحاح الثامن والعشرون من سفر صموئيل الذي نحن بصددده، بسرد التفاصيل الوافية عن المعركة الكبرى التي نشبت بين الفلسطينيين والإسرائيليين

وتعرف في تاريخ اليهود بمعركة جلبوع، وقد انتهت إلى أسوأ الهزائم التي مني بها العبرانيون في غزوهم لفلسطين.

ويبدأ الإصحاح التاسع والعشرون من سفر صموئيل بقوله: «وجمع الفلسطينيون جميع جيوشهم إلى أفيق. وكان الإسرائيليون نازلين العين التي في يزرعيل. وعبر أقطاب الفلسطينيين مئات وألوفاً». والمواقع المذكورة معروفة إلى يومنا هذا.

وبعد هذا الحديث في صيغة الجمع عن الفلسطينيين وجيوشهم مئات وألوفاً، سردت التوراة كيف أن الفلسطينيين طردوا داود من صفوفهم لأنهم لم يكونوا يأمنون جانبه في حربهم مع الإسرائيليين، «حتى لا يكون لنا عدواً في الحرب» حسب تعبير التوراة. وكان داود لاجئاً عند الفلسطينيين يومئذ، كما أسلفنا.

وتمضي التوراة في صدر الإصحاح الحادي والثلاثين تقول بصريح العبارة: «وحارب الفلسطينيون إسرائيل فهرب رجال إسرائيل من أمام الفلسطينيين وسقطوا قتلى في جبل جلبوع»^(٢).

وكان من نتيجة هذه المعركة الباسلة أن شاول نفسه قد «انجرح جداً من الرماة. وأخذ شاول السيف وسقط عليه ومات». وفعل مثله حامل سلاحه ومات معه.

وتختتم التوراة نتيجة هذه المعركة بالقول: «إن شاول مات وبنيه الثلاثة وحامل سلاحه وجميع رجاله في ذلك اليوم». أي أن الإسرائيليين قد فنوا على بكرة أبيهم.

ولكن ما هو أهم من ذلك أن التوراة تسجل بعبارات راجفة حزيمة الهزيمة التي مني بها الإسرائيليون حين تقول: «ولما رأى رجال إسرائيل الذين في عبر الوادي والذين في عبر الأردن أن رجال إسرائيل قد هربوا وأن شاول وبنيه قد ماتوا، تركوا المدن وهربوا فأتى الفلسطينيون وسكنوا بها»، أي أن الفلسطينيين سكنوا في مدنها هم بعد أن أجلوا الإسرائيليين عنها.

فهل من اعتراف أدل من هذا الاعتراف على أكاذيب الدعاوى الصهيونية وعلى المقولات الباطلة التي سردها رئيس وزراء العدو في خطابه إلى الشعب المصري. دون أن يجد الشعب المصري رداً عليها، يفندها ويكذبها ومن صميم التوراة نفسها، ناهيك عن المراجع التاريخية الأخرى؟!

ولكن الإصحاح الحادي والثلاثين من سفر صموئيل الأول قد سجل في نهايته

(٢) جبل جلبوع هو الذي يعرف اليوم بجبل فقوعة في قضاء جنين.

الفرحة الكبرى التي عمت الفلسطينيين الذين حققوا ذلك الانتصار الرائع في معركة جلبوع. حين قال في عبارته الختامية: «إن الفلسطينيين حين جاؤوا في الغد إلى ميدان المعركة وجدوا شاول وبنيه الثلاثة ساقطين في جبل جلبوع فقطعوا رأسه ونزعوا سلاحه وأرسلوا إلى أرض الفلسطينيين في كُلِّ جهة لأجل التبشير ووضعوا سلاح شاول وسمروا جسده على سور بيت شان (بيسان)». ولم يجد الإسرائيليون ما يفعلونه إلا أن يتسللوا تحت جناح الظلام «وأخذوا جسد شاول وأجساد بنيه عن سور بيت شان. وأحرقوها وأخذوا عظامهم ودفنوها وصاموا سبعة أيام».

ذلكم هو تاريخ الوجود الإسرائيلي والوجود الفلسطيني في فلسطين كما سردته التوراة في إطار حروب طاحنة شنها الشعب الفلسطيني على بني إسرائيل فألحق بهم الهزائم المنكرة وأجلاهم عن المدن التي احتلوها وعاد إليها أصحابها ليسكنوا بها، هم وأحفادهم من بعدهم.

وتلك هي سيرة أجداد الإسرائيليين وبيغن معهم إذا صَحَّ نسبه إليهم، أوضحتها التوراة بكل جلاء، فلم تكن أكثر من غزوة عابرة لم يكتب لها الاستقرار والدوام.

ولم يبق على الحكم العربي المعاصر لمعظمه أو بعضه إلا أن يتعرّف على هذه الحقائق التوراتية. ويؤمن بالحق العربي في فلسطين إيمان اليهود بباطلهم.

الفصل (الحاوي) عشر

النبي الزاني والنازي.. من هو؟

«ينبغي أن تعلموا أننا عدنا إلى أرض أجدادنا. وأقمنا استقلالنا في أراضينا».

هكذا خاطب بيغن رئيس وزراء العدو الشعب المصري، وبلهجة الأمر: «ينبغي أن تعلموا»، مكرراً دعواه الباطلة في «الحق التاريخي» لليهود في فلسطين.

وبالمقابل فإن التوراة تعود لتكرر تكذيبها للدعوى اليهودية، مثبتة بالوقائع والأحداث أن هذه الدعوى باطلة من أساسها، ولا صحة لها، وأن الحق التاريخي في فلسطين ليس لليهود، ولكنه لأصحاب البلاد الشرعيين الذين كانوا يستوطنون وطنهم قبل الغزوة اليهودية بأجيال، ثم تصدوا لمقاومة العدوان اليهودي في حرب متصلة امتدت عشرات السنين.

وكُلّ هذه الأحداث والوقائع، كما سنراها، سردها التوراة، التي هي الأساس الوحيد للدعوى اليهودية، وكأنما التوراة نفسها واقفة بالمرصاد للمزاعم الصهيونية، تردها واحدة واحدة، ولتقف القضية الصهيونية بعد ذلك من غير دليل ولا حجة، معلقة هكذا في الهواء.

ومن أبرز أسفار التوراة في تكذيب الدعوى الصهيونية وتفنيد المقولات الباطلة التي ردها بيغن في خطابه إلى الشعب المصري سفر صموئيل الثاني؛ فقد تضمن هذا السفر وقائع حاسمة تهدم القضية الصهيونية من الرأس إلى الأساس.

ويأتي في صدر ما يطالعنا في الإصحاحين الأول والثاني من سفر صموئيل أنه بعد أن سقط شاول وجيشه في معركة جلبوع الشهيرة، فإن الرب قد أذن لداود بأن يصعد إلى حبرون (الخليل) حيث سكن فيها هو وزوجته، وحيث «أتى رجال

يهوذا ومسحوا هناك داود ملكاً على بيت يهوذا»، وبهذا أصبح داود الملك الثاني على اليهود بعد شاول.

ولكن ابن شاول قد نازعه الملك، كما تقول التوراة، وأصبح ملكاً على كُّل إسرائيل «لمدة سنتين. وأما بيت يهوذا فإنهم اتبعوا داود وكانت المدة التي ملك فيها داود في حبرون سبع سنين وستة أشهر»، هكذا تحكي التوراة.

وكائناً من كان ملك اليهود في تلك الحقبة، أهو داود أم ابن شاول، فإن الواقعة الأساسية التي تبرز في رواية التوراة أن بيت المقدس لم تكن في حوزة اليهود. فإن داود نصب ملكاً في حبرون (الخليل) وأقام فيها ما يزيد على سبع سنوات.

ونخلص من هذه الواقعة إلى أن الوجود اليهودي في فلسطين لم يكن يتجاوز مدينة الخليل في أحسن الفروض، وأن باقي البلاد وبخاصة بيت المقدس كانت بأيدي أصحابها من اليبوسيين، وهم الذين أسسوها وبنوها.

وظاهر كذلك من التوراة نفسها، أن الوجود اليهودي في فلسطين لم يكن مستقراً، وأن الملك لم يكن مثبتاً لداود. فإن الإصحاح الثالث من السفر الذي نحن بصدده يقول في عبارة تسمع فيها رنة الحزن إن «الحرب كانت طويلة بين بيت شاول وبيت داود»، واختارت التوراة أن تكتم مدتها.

وفي خضم هذه الحرب بين بيت داود وبيت شاول تسرد التوراة حكاية منحطة لا أخلاقية، وما أكثر أمثالها في التوراة، وتقرر هذه الحكاية مصير الملك في تاريخ الدولة اليهودية.

تقول التوراة في هذا الصدد إنه كانت لشاول سرية اسمها رصفة. وقد دخل عليها ابنير رئيس جيش شاول، فاغتاظ ابن شاول وقال لرئيس الجيش: «لماذا دخلت على سرية أبي؟». وما كان من أمر رئيس جيش شاول إلا أن أغلظ الكلام مع ابن شاول وأنذره «بنقل الملك من بيت شاول وإقامة كرسي داود على إسرائيل ويهوذا».

هكذا من أجل خاطر السرية التي دخل عليها رئيس جيش شاول سنرى أن الملك سينقل إلى داود.

وما أن تسرد التوراة حكاية هذه «السرية» حتى تدخل في سرد حكاية نسائية أخرى لا تقل عن الأولى فحشاً وانحطاطاً.

وهنا تقول التوراة إن ابنير رئيس جيش شاول قد عرض ولاءه على داود

غضباً على ابن شاول، ولكن داود اشترط عليه أن «لا يراه ما لم يأت أولاً بميكال بنت شاول حين تأتي لترى وجهي».

وكانت ميكال زوجة ذات بعل اسمه «بن لايش» فتم لداود ما أراد، كما تقول **التوراة**، وأخذت المرأة «من عند رجلها. وكان رجلها يسير معها ويبكي وراءها»، وقال له ابنير رئيس الجيش: ارجع. فرجع. وهكذا تم للملك داود ما أراد وانتزع المرأة من زوجها الحزين.

وما أن تنتهي هذه الحكاية التوراتية المخزية، حتى تقول **التوراة** إن ابنير أخبر شيوخ إسرائيل أن الرب وعد داود «بأن عبدي، داود، يخلص شعبي إسرائيل من يد الفلسطينيين ومن أيدي جميع أعدائهم». ومن هذا الكلام الواضح كما ورد في الإصحاح الثالث من هذا السفر يتضح أن الفلسطينيين ما زالوا في وطنهم يقاومون الغزوة اليهودية وأن بني إسرائيل يتطلعون إلى داود أن «يخلصهم من الفلسطينيين ومن جميع أعدائهم».

ولكن الإصحاح الخامس ينقلنا إلى كلام أكثر وضوحاً حين يقول في صدد ملكية داود: «إن جميع أسباط إسرائيل جاؤوا إلى داود في حبرون (الخليل) فقطع داود معهم عهداً أمام الرب وسموا داود ملكاً على إسرائيل. وكان داود ابن ثلاثين سنة، وملك أربعين سنة في حبرون وملك على يهوذا سبع سنين وستة أشهر، وفي أورشليم ملك ثلاثاً وثلاثين سنة على جميع إسرائيل ويهوذا».

وتبرز بعد ذلك عبارة تصيح بأعلى صوتها تقول بلسان **التوراة**: «وذهب الملك ورجاله إلى أورشليم إلى اليبوسيين سكان الأرض، فكلّموا داود قائلين: لا تدخل إلى هنا». وهذا الكلام هو أول مراحل المقاومة. وقديماً قال العرب: فإن الحرب أولها الكلام.

والمعنى الواضح من هذا الكلام الواضح أن اليبوسيين هم أهل أورشليم، وكانوا فيها قبل داود، وأنهم «سكان الأرض» وهؤلاء هم أجداد الفلسطينيين، وليسوا أجداد ييغن ولا أجداد الإسرائيليين، الغزاة المعتدين.

وتقول **التوراة** إن داود «أخذ حصن صهيون وبنى فيه قلعة».. وصهيون هو الجبل الجنوبي لبيت المقدس.. ومعنى ذلك أن داود لم يتمكن من احتلال بيت المقدس إلا بعد ذلك بزمان، وأنه قَصَرَ إقامته بادئ الأمر على جبل صهيون، وبقي بيت المقدس بيد أصحابه، وسمي الحصن مدينة داود.

ثم تمضي التوراة في الكشف عن مزيد من الوقائع التي تثبت الوجود القومي الفلسطيني، فتقول في منتصف الإصحاح الخامس إنه «سمع الفلسطينيون أنهم، الإسرائيليون، قد سموا داود ملكاً، فصعد جميع الفلسطينيون ليفتشوا على داود»؛ أي أن الفلسطينيين تجمعوا لمحاربة داود وإجلائه عن بيت المقدس وراحوا يفتشون عليه تفتيشاً. وتقول التوراة: «ولما سمع داود نزل إلى الحصن، وجاء الفلسطينيون وانتشروا في وادي الرفائيين» وكان ذلك استعداداً للحرب.

وهنا تعود التوراة إلى حرب المعجزات فتقول: «إن داود سأل الرب قائلاً: أأصعد إلى الفلسطينيين؟ أتدفعهم إلى يدي؟»، وكأنه بهذا السؤال يريد أن يعرف ما إذا كان الرب سيحارب عن اليهود. حسب العادة. فقال الرب لداود، حسب رواية التوراة: «إني دفعاً أدفع الفلسطينيين ليدك. فقام داود وضرب الفلسطينيين وقال: اقتحم الرب أعدائي أمامي كاقترحام المياه»، إلى آخر حرب المعجزة.

ورغمًا عن ذلك فإن التوراة تتراجع فتقول: «ثم عاد الفلسطينيون فصعدوا أيضاً وانتشروا في وادي الرفائيين»، ليستأنفوا الحرب من جديد. ويظهر أنهم بعثوا إلى الحياة من جديد ليقاتلوا بعد أن أفناهم الإسرائيليون، كما أسلفت التوراة!

ولم يستطع داود أن ينتصر على الفلسطينيين هذه المرة كذلك إلا بوحدة من معجزات التوراة الكثيرة، فتقول التوراة في ختام الإصحاح الخامس إن الرب قال لداود: «لا تصعد إلى الفلسطينيين بل دُر من ورائهم، ويخرج الرب أمامك لضرب محلة الفلسطينيين. ففعل داود ذلك كما أمر الرب وضرب الفلسطينيين من جبع إلى مدخل جازر». ثم تمضي التوراة بعد ذلك تسرد أخبار داود فإذا بها تكشف عن حادثة بشعة تردّ على تبجحات بيغن رئيس وزراء العدو، حين يفاخر في خطابه إلى الشعب المصري بـ «التقاليد الإنسانية العظيمة التي تركها أنبيأؤنا» حسب تعبير الزعيم الإرهابي اليهودي.

ولن نحاول هنا أن نعيد للذاكرة أعمال الإرهاب البشعة التي قادها ونفذها هذا السفاح الأثيم. ولكننا نرى أن نردّ على تبجحاته بسلوك واحد من أنبيائه الذين فصلت التوراة إحدى كبائره التي ارتكبها مع زوجة أحد جنوده الذين كانوا يخوضون القتال في ساحة الوغى.

والحادثة الشنيعة التي نشير إليها يمكن اعتبارها من أبشع الجرائم الخلقية المدونة في التاريخ الإنساني. وستترك لتوراة اليهود نفسها أن تسرد الحكاية من أولها إلى آخرها.

يقول الإصحاح الحادي عشر من سفر صموئيل الثاني عند سرده للحرب التي قامت بين داود وعدد من ملوك البلاد إن داود لم يخرج بنفسه إلى الحرب ولكنه أقام في أورشليم.

وفي هذا السياق تقول **التوراة**: «وكان في وقت المساء أن داود قام من سريره وتمشى على سطح بيت الملك فرأى من على السطح امرأة تستحم. وكانت المرأة جميلة المنظر جداً، فأرسل داود وسأل عن المرأة فقال واحد (ربما من خدمه) هذه بتشع بنت أليعام امرأة أوريا الحثي، فأرسل داود رسلاً وأخذها فدخلت إليه واضطجع معها وهي مطهرة من طمئتها ثم رجعت إلى بيتها». وأوريا الحثي كما سنرى من سياق القصة كان من الجنود المحاربين في المعركة وكان رئيس الجيش اسمه يؤاب.

وواضح من هذه القصة، أن النبي الملك داود اغتصب هذه المرأة واضطجع معها حراماً. وأصرت **التوراة** على سردها كأنما الذين كتبوها كانوا على مقربة من فراش الزنا، بل ومن جسد المرأة الشقية حتى استطاعوا أن يؤكدوا أنها كانت «مطهرة من طمئتها»، وهذه حالة جسدية سرية يؤكدها أحبار اليهود كأنهم كانوا شركاء داود في فعلته البشعة. أو أن داود قد أفضى إليهم بذلك. أو أن المرأة الشقية قد أكدت لهم هذه الواقعة، وإلا فكيف عرفت **التوراة** أن المرأة كانت طاهرة من طمئتها؟!

وتقول **التوراة** بعد ذلك: «وحبلت المرأة فأرسلت وأخبرت داود وقالت: إني حبلت». وإلى هنا فإن الحادثة جريمة زنا عادية تزداد بشاعتها حين يكون مقترفها نبياً أو ملكاً. ولكن الأمر يتطور إلى جريمة أخرى. إلى جريمة إلباس الجنين لزوجها، وبطريقة قبيحة!

والتوراة لا تتورع عن ذكر التفاصيل؛ ذلك أن داود بعد أن علم أن المرأة حامل اتجه فكره إلى التستر على جريمة الزنا. والتستر على حمل المرأة والجنين الذي في أحشائها.

وهنا تقول **التوراة**: «فأرسل داود إلى يؤاب - رئيس الجيش - يقول: أرسل إلى أوريا الحثي. فأرسل يؤاب أوريا إلى داود فأتى أوريا إليه فسأل داود عن سلامة يؤاب وسلامة الشعب ونجاح الحرب»، تماماً كما يفعل الملك الحريص على شعبه وقائده وعلى مصير الحرب.

ومضت التوراة تقول: «وقال داود لأوريا: انزل إلى بيتك واغسل رجلك»، وداود يريد بذلك أن يذهب أوريا إلى زوجته وينام معها، حتى يكون الجنين له، ولا يدري أحد بفعلة داود.

ولكن أوريا الحثي لم يذهب إلى بيت زوجته بل نام على «باب بيت الملك مع جميع عبيد سيده ولم ينزل إلى بيته» كما تقول التوراة.

ولما علم داود بذلك دعا إليه أوريا الحثي وقال له: «أما جئت من السفر؟ فلماذا لم تنزل إلى بيتك؟»، وكان داود حريصاً جداً على أن يذهب أوريا الحثي إلى بيته وينام مع زوجته سترأً للفضيحة.

غير أن أوريا الحثي، شأنه في ذلك شأن الجندي الشجاع الحريص على واجبات الجندية، أجاب داود جواباً تمثلت فيه الشهامة والمروءة، فقال لداود، وكأنه ينطق بالإعدام الأدبي على مليكه داود: «إن يهوذا، يعني الشعب، ساكنون في الخيام وسيدي يؤآب، رئيس الجيش، وعبيد سيدي نازلون على وجه الصحراء وأنا آتي إلى بيتي لآكل وأشرب وأضطجع مع امرأتي؟ وحياتك وحياة نفسك لا أفعل هذا الأمر».

سمع داود هذا الجواب فلم ترق له هذه المروءة. وانطلق فكره في مثل وميض البرق إلى تنفيذ خطة أخرى، فقال لأوريا وهو يضرمر أمراً: «أقم هنا اليوم أيضاً وغداً أطلقك. فأقام أوريا في أورشلیم ذلك اليوم وغده»، كما تحكي التوراة.

وراح داود ينفذ الخطة التي في رأسه. وتروي التوراة أن «داود دعا أوريا فأكل أمامه وشرب وأسكره وخرج عند المساء ليضطجع في مضجعه مع عبيد سيده. وإلى بيته لم ينزل».

والتوراة حين تقول إن داود «أسكر» أوريا الحثي إنما أراد أن يشوقه إلى زوجته ورأسه مملوءة بالخمر. ولكن أوريا رفض بإباء. «و إلى بيته لم ينزل» كما تؤكد التوراة.

وأدرك داود أن الخطة لم تفلح. فتفتحت قريحته عن خطة أخرى ليتخلص من أوريا نهائياً. وتكشف التوراة عن تفاصيل هذه الخطة الجهنمية.

تقول التوراة: «وفي الصباح كتب داود مكتوباً إلى يؤآب - رئيس الجيش - وأرسله بيد أوريا» وسافر أوريا إلى ميدان المعركة وهو يحمل بيده كتاب موته.

وتقول **التوراة**: «يقول داود في المکتوب: اجعلوا أوریا فی وجه الحرب الشدیده وارجعوا من ورائه فیضرب ويموت» هكذا بالعبارة والكلمة، وبالحرّف الواحد كما تقول **التوراة**، يضرب ويموت.

ثمّ تکمل **التوراة** الحکایة فتقول إن یؤآب جعل أوریا فی الموضع المطلوب. وأثناء الحرب «سقط بعض الشعب من عبید داود ومات أوریا الحثي أيضاً. وأرسل یؤآب وأخبر داود بجميع أمور الحرب». ومات أوریا شهید الغدر وضحية الشرف والشهامة.

ثمّ تعود **التوراة** إلى امرأة أوریا فتقول عنها «إنها لما سمعت أنّه قد مات أوریا رجلها نذبت بعلها. ولما مضت المناحة أرسل داود وضمها إلى بینه وصارت له امرأة وولدت له ابناً». وسنرى أن هذه الزوجة قد ولدت لداود ابناً هو سلیمان، نبي آخر من أنبياء إسرائيل وملك من ملوکهم، وابن زانية، على ذمة **التوراة**، ونسأل الله العفو والعافية.

ولسنا فی حاجة إلى تعلیق على هذه القصة المخزية فی تاریخ اليهود، وفي **التوراة** نفسها. فقد بدأت هذه القصة بالزنا، وانتهت بالقتل، ومع هذا فإن زعماء الصهیونية لا يتورعون عن أن يتحدثوا عن القيم الإنسانية الرفیعة التي تركها لهم «أنبياء إسرائيل» كما يقول بیغن رئیس وزراء العدو فی خطابه إلى الشعب المصري.

ولا يفوتنا فی هذا المجال أن نشیر إلى ملاحظة عامة هي أن بطل الشهامة والمروءة فی هذه المأساة، وهو أوریا الحثي، لم یکن یهودياً ولا إسرائيلياً، ولكنه كما يدلّ علیه اسمه، كان جندياً فی الجيش اليهودي، وهو من أصل حثي. والحثيون هم من أقوام الشرق الأوسط الذين كان لهم تاریخهم وکیانهم السياسي فی القرون القديمة.

أما داود فهو، كما تذكر **التوراة**، یهودي، ملك ونبي، والمقارنة تبدو بارزة بین اليهودي الملك والنبي، والحثي الجندي العادي.

وحاشا لله أن تكون هذه صورة داود القرآن، فإن اسمه مقرون عند المسلمين بالتبجيل والتکريم ولا یذكر إلا بـ «سیدنا داود». وحی النبي داود فی بیت المقدس من الأحياء المباركة، والمسلمون يزورون مسجده بكل خشوع ووقار، وكان أول ما فعلته إسرائيل بعد احتلالها لبیت المقدس أنها شوّهت مسجد النبي داود لأنه من الآثار الإسلامية.

ثم تنتقل التوراة بعد ذلك من الزنا والقتل إلى جريمة جماعية تتمثل فيها الفظائع النازية التي ابتلي بها اليهود بعد أربعين قرناً من الزمان، على يدي هتلر. ولولا أن التوراة قد سجلت هذه الجريمة بتفاصيلها لما كان بالاستطاعة تصديقها، بل لظن القارئ العربي أنها تزوير على اليهود بقصد التشنيع والتنديد، كراهية وحقداً.

ومما يحمل على التردد في تصديقها لأول وهلة، أن إسرائيل اتهمت، غير مرة، على منبر الأمم المتحدة بأنها «نازية» بسبب الإرهاب اليهودي الذي اقترفه مناحيم بيغن وأمثاله من السفاحين اليهود. وكانت إسرائيل تبدو غاضبة من هذه التهمة، وتحاول الانسحاب من قاعة الجمعية العامة للأمم المتحدة كلما أثبتت هذه التهمة في وجهها مدعية أن اليهود هم ضحايا النازية. وأن إلصاق النازية بإسرائيل يمثل أكبر إهانة في حياة الشعب اليهودي.

ولكن شاء الله أن يفضح نازية اليهود، بتوراتهم. وهذا ما تقوله:

تقول التوراة في الإصحاح الثاني عشر من سفر صموئيل الثاني، وهي تسرد أخبار الحرب بين اليهود وبني عمون، وهؤلاء من أهل البلاد القدامى المستوطنين في فلسطين: «وحارب يؤاب، رئيس الجيش اليهودي، بني عمون وأخذ مدينة المملكة».

وتقول التوراة إن داود ذهب ليتسلم المدينة «فجمع داود الشعب وذهب إلى المدينة وأخذها. وأخذ تاج ملكهم عن رأسه ووزنه وزنة من الذهب مع حجر كريم وكان على رأس داود. وأخرج غنيمة المدينة كثيرة جداً».

وإلى هنا فإن القصة عادية ولا غبار عليها، وتقع أمثالها عادة بين الغالب والمغلوب، ولكن التوراة تمضي وتقول: «وأخرج داود الشعب الذي فيها ووضعهم تحت مناشير ونوارج حديد وفؤوس حديد، ورماهم في أتون الآجر، وهكذا صنع بجميع مدن بني عمون، ثم رجع داود وجميع الشعب إلى أورشليم».

غير أن العبرة الكبرى في هذه الجريمة الجماعية أنها تكون الأساس السلوكي للنازية التي ظهرت في ألمانيا في عهد هتلر بعد ذلك بقرون.

ولقد ندد العالم أجمع بالفظائع البشعة التي ارتكبتها النازية بحق اليهود. ولا تزال قصص التعذيب اليهودي تملأ الأفلام السينمائية والكتب، كما لا يزال الشعب الألماني يئن تحت وطأة هذه الفظائع التي اقترفها قاداته وهو بريء منها،

وأورثته عقدة هتلر والنازية، واستغلتها الصهيونية من جانبها فاستنزفت ألمانيا أموالاً طائلة.

وتفنن اليهود كذلك في تضخيم تلك الفظائع واستثمروها إلى أبعد الحدود، كما استثمروا أموالهم في جميع أرجاء العالم، وكانت من الأسباب الرئيسية التي عجلت في قيام إسرائيل الدولة.

وبعد انتهاء الحرب العالمية الثانية دفع الشعب الألماني الثمن غالباً بسبب تلك الجرائم، لا ثمناً معنوياً فحسب، ولكنه دفع مليارات الدولارات إلى اليهود باسم التعويضات وغير ذلك. وكلما نفذت أموال التعويضات قامت الصهيونية العالمية بشن حملة على ألمانيا لابتزاز أموال أخرى. وهكذا دواليك.

ومن أبرز الأحداث التي ترددها الدعاية الصهيونية قصة الأفران النازية التي كانت تجمّع فيها أجساد اليهود وإجراء تجارب كيميائية على أجسادهم المحترقة. وذلك عمل بربري من غير شك.

ولكن أحداً من العرب أو غير العرب لم يكلف نفسه كثيراً قراءة التوراة بحيث يرى فيها الجذور الأولى للفظائع النازية سواء بسواء، مع اختلاف الوسائل. فقد كانت وسائل داود بدائية للغاية استعمل فيها المناشر، ونوارج الحديد والفؤوس الحديد.

غير أن داود، وإن لم يكن يملك الوسائل العصرية الحديثة، فإنه قد سبق النازيين في موضوع الأفران، فالتوراة تقول عن بني عمون «إنه رماهم في أتون الآجر» وإنه صنع ذلك في جميع مدن بني عمون. ولا يزال الأتون يستخدم حتى الآن كأشد الأفران حرارة وصهراً، وذلك في صناعة الفخار والطوب.

ويبدو أن التوراة كانت معتزة بهذه الإبادة الجماعية فراحت تكررهما، تأكيداً لها، في الإصحاح العشرين من سفر أخبار الأيام الأولى حين قالت عن الحرب مع بني عمون إن «داود أخرج الشعب الذين في المدينة ونشرهم بمناشير ونوارج حديد وفؤوس»، وإلى آخر العبارة.

ولكن الحديد في هذه العبارة أن داود «نشرهم» بمناشير، فلم تكن هذه الكلمة واردة في النص الذي اقتبسناه سابقاً.

تلك هي شرّ الشنائع في حياة داود كما جاءت في توراة اليهود: موبقات في الزنا والقتل، وبعدها إبادة جماعية لشعوب الأرض.

ولكن في التوراة ما هو أكثر من ذلك في سيرة اليهود، شعباً وملوكاً وأنبياء.

والتوراة حافلة بأمثال هذه البشاعات والشناعات مما يندى لها الجبين وتشيب لهولها الولدان. ولا بُدَّ للقارئ العربي من أن يتأملها ويتدبرها ليعرف حقيقة الشعب اليهودي الذي ابتليت به الأمة العربية فاغتصب وطنها الغالي، بمقدساته ومرابعه.

والعرب أمة سمحاء لا تعرف التعصب، ولا تؤمن بالعرق والدم واللون. ولكن اليهود قوم لهم أخلاقهم ودينهم وماضيهم.

وما دامت الأمة العربية قد ابتليت بهم، فعلينا أن نعرفهم على حقيقتهم حتى نحدد طريقنا للتعامل معهم.

وربما كان من الخير أن قال بيغن في خطابه ما قال وفتح أمامنا بذلك أبواب المعرفة على مصاريعها. لتتعرف على هذه «المصيبة البشرية» التي اسمها إسرائيل.

وسنمضي مع التوراة في مزيد من القراءة والمعرفة. فإن معرفة الشرّ هي بداية الخلاص من الشرّ. واليهود هم الشرّ كُلّ الشرّ.

وما أعظم ما قاله القرآن الكريم في حقّ اليهود: ﴿لَعَنَ الَّذِينَ كَفَرُوا مِنْ بَنِي إِسْرَائِيلَ عَلَى لِسَانِ دَاوُدَ وَعِيسَى ابْنِ مَرْيَمَ ذَلِكَ بِمَا عَصَوْا وَكَانُوا يَعْتَدُونَ. كَانُوا لَا يَتَنَاهَوْنَ عَنْ مُنْكَرِ فَعْلُوهِ لِبَئْسَ مَا كَانُوا يَفْعَلُونَ﴾^(١) صدق الله العظيم.

(١) القرآن الكريم، «سورة المائدة»، الآيتان ٧٨ - ٧٩.

الفصل الثاني عشر

الشقيقتان تحملان سفاحاً من أبيهما النبي

رأينا في الفصل السابق أن اليهود هم المعلمون الأوائل للنازيين الألمان الذين ارتكبوا أشنع الفظائع معهم . وربما كان ما جرى لليهود مع هتلر عقاباً من الله على ما فعله اليهود في أقوام فلسطين ، غداة اعتدائهم على وطنهم بعد عبورهم سيناء . من ألوان الإرهاب والإبادة ، مما فصلته التوراة باستخدام المناشير للنشر الجماعي ، بالإضافة إلى نوارج الحديد والفؤوس والمعاول ، وأخيراً حشر الناس في أتون الآجر ، وهذه لا تقل وحشية عن الأفران التي استخدمها النازيون الألمان في أعمالهم الوحشية أثناء الحرب العالمية الثانية .

وإلى جانب هذه الفظائع اليهودية التي سردها التوراة بتفاصيلها ، فقد رأينا الانحلال الخلقي في المجتمع اليهودي متمثلاً في سيرة الملك النبي داود ورئيس جيشه .

وطبقاً لما ذكرت التوراة ، فإن داود قد انتزع ابنة شاول ملك اليهود الأول من حضن زوجها ، وقد تبعها زوجها يبكي وراءها ، وصدر إليه «الأمر» بأن يرجع ، فرجع باكياً حزيناً .

ثم أقدم داود ، كما روت التوراة ، على فعلة أشنع وأبشع ، فقد اغتصب زوجة أحد الجنود ودفعه إلى الصفوف الأولى ليقتل ، فسقط قتيلاً ، وضمت زوجته إليه وهي حامل منه سفاحاً .

وما أن تفرغ التوراة من سرد هذه المنكرات والقبائح حتى تنتقل إلى موبقة كبرى تذكرها التوراة بتفاصيلها ، وهي أشبه ما تكون بأحد أفلام الجنس الخليعة التي تعرض في بعض دور السينما المتخصصة بأفلام الفحشاء .

وما أظن أفلام الفحشاء قد بلغت من السوء ما بلغته هذه الفاحشة الكبرى التي سنتبينها في صميم التوراة، فهي بين شيخ طاعن في السن وابنتيه، يقع معهما في فاحشة الزنا في ليلتين متتاليتين، وقد قرأتها الأجيال اليهودية والمسيحية منذ ما يزيد على ثلاثة آلاف سنة، وقمة الفحشاء في هذه الموبقة الكبرى أنها مع نبي، خرج هارباً لينجو من قومه الذين كانوا يرتكبون الإثم مع الذكور فألبسته التوراة الإثم الأكبر في مواجهة ابنتيه وحملهما منه سفاحاً.

وهذا الذي يسمى الكتاب المقدس، يسرد تلك الفاحشة كما يسرد أي حدث عادي. مع أن القارئ لتفاصيلها، يكاد ينخلع قلبه وهو يتابع القصة من بدايتها إلى نهايتها، ويكاد يهيم بأن يطرح هذا الكتاب على الأرض حتى لا يصل إلى نهاية الحادثة ويعرف خاتمتها المشينة.

تقول التوراة في الإصحاح ١٩ من سفر التكوين: إن لوطاً، وهو من الأنبياء، قد هرب من وجه قومه الذين تفشى فيهم ارتكاب الفعل القبيح مع الذكور، فصعد من صوغر وسكن الجبل وابنتاه معه «لأنه خاف أن يسكن في صوغر فسكن في المغارة هو وابنتاه».

وتشاء التوراة أن تجعل من المغارة بيت دعارة تصل إلى الدرك الأسفل في البهيمية، فتمضي في سرد الفاحشة في حوار داعر عاهر بين البنتين أوردته التوراة على النحو التالي: «قالت البكر للصغيرة: أبونا قد شاخ وليس في الأرض رجل ليدخل علينا كعادة كل الأرض. هلم نسقي أبانا خمراً ونضطجع معه فنحیی من أبينا نسلًا».

ورأقت الفكرة للأخت الصغرى، وتقول التوراة عن الأختين إنهما «سقتا أباهما خمراً في تلك الليلة ودخلت الكبرى واضطجعت مع أبيها ولم يعلم باضطجاعها ولا بقيامها».

وتكررت الفاحشة في الليلة التالية، وتقول التوراة: «وحدث في الغد أن البكر قالت للصغيرة: إني قد اضطجعت البارحة مع أبي. نسقيه خمراً الليلة أيضاً فادخلي واضطجعي معه فنحیی من أبينا نسلًا، فسقتا أباهما خمراً في تلك الليلة أيضاً. وقامت الصغيرة واضطجعت معه. ولم يعلم باضطجاعها ولا بقيامها».

وتختتم التوراة هذه الفاحشة المأساوية بقولها: «فحبلت ابنتا لوط من أبيهما فولدت البكر ولداً، ودعت اسمه مؤآب وهو أبو المؤآبيين إلى اليوم، والصغيرة أيضاً ولدت ابناً ودعت اسمه بن عمي وهو أبو بني عمون إلى اليوم».

ولسنا نريد أن نناقش عبارة أن لوطاً «لم يعلم باضطجاعها ولا بقيامها»، وأن هذه الفاحشة قد جرت مع أبيهما وهو «قد شاخ»، وذلك للحفاظ على النسل، وأن البنيتين أنجبنا أجداد المؤابيين والعمونيين، فذلك كُله خارج عما يتصدى له هذا الكتاب.

حسبنا أن نشير هنا إلى أن الدلالة الكبرى في هذه الفاحشة الكبرى التي يسردها كتاب اليهود المقدس. أن هذا الكتاب لا يمكن أن يكون مقدساً، وأن الدين اليهودي كما ورد في هذا الكتاب لا يمكن أن يحسب في عداد الديانات السماوية. وأن ما جاء فيه من أن الله قد أعطى فلسطين وطناً لليهود لا يمكن اعتماده ولا الركون إليه.

وقد تصدى القرآن الكريم لهذه الأباطيل التي سردها التوراة في قوله: ﴿ولوطاً أتيناها حكماً وعلماً ونجيناها من القرية التي كانت تعمل الخبائث إنهم كانوا قوم سوء فاسقين، وأدخلناهم في رحمتنا إنه من الصالحين﴾^(١).

وبعد فاحشة النبي الشيخ مع ابنتيه تأتي فاحشة الأخ مع أخته، ومسرح هذه الموبقة هو بيت المقدس، بين أبناء داود وبناته وهو المفروض فيه أن يكون بيت النبوة الطهور.

ولقد ترددت كثيراً في كتابة هذا الفصل عن هذه الموبقة الفاحشة. ولكن خطاب بيغن إلى الشعب المصري وما تضمنه من تبجح حول «القيم الإنسانية الرفيعة، والتقاليد الكريمة التي تركها أنبياء اليهود لشعبهم» حسب تعبير العدو الأثيم بيغن، لا يترك مجالاً للتردد، بل إنه يصبح واجباً إزاء الإنسانية جمعاء أن نكشف عن مكامن الشرّ والخلاعة في أخلاق اليهود حتى تكتمل معرفة أمتنا العربية بهؤلاء الأشرار، الذين تخلوا عن القيم الإنسانية أصلاً وفرعاً.

والقصة كلها، في هذا الفيلم الخليع، واردة في الإصحاح الثالث عشر من سفر صموئيل الثاني. وها أنا أمضي في سردها في إطار مقتبسات من التوراة. ويكاد القلم أن يندى خجلاً من هذه الفاحشة التي سنكشف عنها الستار، بإيجاز ما استطعنا إليه سبيلاً.

يقول الإصحاح الثالث عشر في بدايته: «وجرى بعد ذلك أنه كان لأبشالوم بن

(١) القرآن الكريم، «سورة الأنبياء»، الآيتان ٧٤ - ٧٥.

داود أخت جميلة اسمها تامار أحبها أمنون بن داود». وهكذا بدأ الحب بين أمنون ابن داود وأخته الجميلة تامار، أخته لأبيه، وشقيقة أبشالوم ابن داود. وسيكون هؤلاء هم أبطال هذه الدراما الخلقية التي لهولها تشيب الأجنة قبل الولادة.

وبلغ من حب أمنون لأخته تامار أن أصابه السقم دون أن يستطيع الوصول إليها، حيث تقول التوراة، كأن الذين كتبوها كانوا شهوداً على هذا العشق الأثيم: «وأحضر أمنون للسقم من أجل تامار أخته لأنها كانت عذراء وعسر في عيني أمنون أن يفعل لها شيئاً»!

وكعادة الشباب، يبدو أن هذا الحب قد بلغ مسامع صديق خبير في فنون الحب، اسمه يوناداب ابن أخي داود فقال لابن عمه الولهان أمنون: «لماذا يا ابن الملك أنت ضعيف هكذا من صباح إلى صباح أما تخبرني؟».

فقال له أمنون ليوضح له السبب في ضعفه وهزاله: «إني أحب تامار أخت أبشالوم أخي». والصديق هذا كان «رجلاً حكيماً جداً» كما تقول التوراة، فقال لأمنون ناصحاً مرشداً: «اضطجع على سريرك وتمارض، وإذا جاء أبوك ليراك فقل له: دع أختي فتأتي وتطعمني خبزاً وتعمل أمامي الطعام لأرى فأكل من يدها»، وبذلك يخلو الجو بين الأخ وأخته ويغنم الفرصة لاغتصابها.

وهذا الصديق الناصح أراد، بهذه الحيلة، أن يستخدم الملك داود ليسر أمر الفحشاء بين ابنه أمنون وابنته تامار، وكلاهما من صلب داود وإن اختلفت الأرحام.

ورأقت النصيحة في عيني أمنون كما أعطاهما له صديقه وابن عمه وراح ينفذها، وتقول التوراة: «فاضطجع أمنون وتمارض فجاء الملك ليراه.

فقال أمنون للملك دع تامار أختي فتأتي وتصنع أمامي كعكتين فأكل من يدها».

وقبل الوالد، الملك داود، وحقق لابنه رغبته. فتقول التوراة: «فأرسل داود تامار إلى البيت قائلاً: اذهبي إلى بيت أمنون أخيك واعلمي له طعاماً. فذهبت تامار إلى بيت أمنون أخيها وهو مضطجع. وأخذت العجين وعجنّت وعملت كعكاً أمامه وخبزت الكعك وأخذت المقلاة وسكبت أمامه فأبى أن يأكل. وقال أمنون: أخرجوا كُلّ إنسان عني فخرج كُلّ إنسان عنه».

وهكذا فإن أمنون كان يرى كُلّ شيء أمامه، وأخته تعدّ له الكعك وهو يرقبها بعين الشهوة الآثمة. ولم يبق أمامه إلا أن يخلي البيت من كُلّ من كان فيه

حتى يبقى الأخ والأخت وحدهما. وكان له ما أراد.

حينئذ، وبعد أن خلا الجو للفاحشة الآثمة، تروي التوراة أن أمنون قال لتامار: «اتني بالطعام إلى المخدع فأكل من يدك. فأخذت تamar الكعك الذي عملته وأتت به أمنون إلى المخدع وقدمت له ليأكل». وهكذا أصبح أمنون مع أخته وحدهما في المخدع ولم يبق إلا أن يفتك بها. وإلى هنا فالأمر لا يعدو أن يكون كلاماً وطعاماً بين الأخ وأخته، ولكن التوراة تقول بعد ذلك إن أمنون أمسك أخته وقال لها: «اضطجعي معي يا أختي». وأبشع ما في هذه العبارة قوله: «يا أختي»، ولكن تamar استجارت هذه «الأخوة» فقالت له: «لا يا أخي. لا تذلني». وكان أوقع ما في هذه العبارة قولها له: «يا أخي» لا تعمل هذه الفاحشة، وأردفت تamar تشرح المصير الوخيم لأخيها، كما تسرد التوراة فقالت له: «أما أنا أين أذهب بعاري وأما أنت فستكون كواحد من السفهاء في إسرائيل».

وفي محاولة أخيرة لإقناعه بالعدول عن الفاحشة قالت تamar كلاماً يبعث على أعظم العجب والغرابة، والأعجب الأغرب أن يرد هذا الكلام في كتاب يزعم أنه كتاب سماوي.

وتذكر التوراة هذه العبارة، ولولا أنها موجودة امام بصري الآن لكذبت وجودها في التوراة من هولها وفظاعتها.

تقول هذه العبارة بلسان تamar لأخيها: «والآن كلم الملك لأنه لا يمنعني منك»، والفاحشة إذن بين الأخ وأخته تحتاج إلى إذن من الملك، والملك لا يمنع الأخت من أخيها، هذا ما تقوله التوراة وليس لهذا الكلام من معنى آخر.

ولكن أمنون قد استبدت به شهوته فلم يعبأ بمناشدة أخته، ولم يشأ أن يأخذ الرخصة من والده ليفتك بأخته. وتقول التوراة: «فلم يشأ أن يسمع لصوتها بل تمكن منها وقهرها واضطجع معها». وهكذا قضى وطره منها حراماً وسفاحاً.

ثم تسرد التوراة أن أمنون «أبغضها بغضة شديدة جداً حتى إنَّ البغضة التي أبغضها إياها كانت أشدَّ من المحبة التي أحبها إياها». وقال لها أمنون: قومي انطلقتي».

ولكن أخته الشقية، على ما يبدو، كانت راغبة في البقاء في فراش الإثم وفي مخدع الفحشاء، فالتوراة تقول على لسانها: «فقالت له لا سبب. هذا الشر بطردك إياي هو أعظم من الآخر الذي عملته بي فلم يشأ أن يسمع لها».

أما أمنون «فدعا غلامه الذي كان يخدمه وقال: اطرده هذه عني خارجاً وأقفل الباب وراءها، وكان عليها ثوب ملون لأن بنات الملك العذارى كن يلبسن جبات مثل هذه، فأخرجها خادمه إلى الخارج وأقفل الباب وراءها». وبذلك كانت نهاية المأساة، اغتصاباً وطرداً.

وتقول **التوراة** في النهاية إن تامار جعلت رماداً على رأسها ومزقت ثوبها الملون الذي عليها، «ووضعت يدها على رأسها وكانت تذهب صارخة». ويكاد القارئ أن يسمع عويلها بين سطور **التوراة**.

ولم يذهب أمنون من غير عقاب؛ ذلك أن **التوراة** تقول إن أبشالوم شقيق تامار قد طلب إلى غلمانه أن يقتلوا أخاه أمنون لأنه «أذل أخته» ففعلوا. وكان ذلك هو الفصل الأخير في هذه الرواية المشينة المخزية.

والطرفة ذات الدلالة التاريخية أن أبشالوم قد هرب لاجئاً إلى ملك جشور، كما تقول **التوراة**، ومكث عنده ثلاث سنين. والجشوريون كما هو معروف تاريخياً ينتسبون إلى العرب العمالقة وكانوا يقيمون في الأراضي الواقعة بين جنوب فلسطين ومصر وبلاد العرب، وبذلك تعترف **التوراة** بأن العبرانيين لم يستولوا على البلاد كما يزعمون. ولم يكن أبشالوم أول عبراني يلجأ إلى القبائل العربية. فقد فعل ذلك قبله أبوه داود حينما كان هارباً من غريمه شاول، كما أسلفنا في الفصل السابق.

وقد شغلت **التوراة** بعد ذلك بسرد أخبار المنافسة بين أبشالوم وأبيه داود على الملك، فقد ذهب أبشالوم إلى حبرون (الخليل) معلناً العصيان على والده «وصارت قلوب رجال إسرائيل وراء أبشالوم وكانت الفتنة شديدة»، على حدّ تعبير **التوراة**.

واشتدت هذه الفتنة بحيث أصبح داود يخاف على حياته، «فقال داود لعبيده الذين معه في أورشليم: قوموا بنا نهرب لأنه ليس لنا نجاة من وجه أبشالوم». وفي قصص طويلة، ورد في الإصحاح الثامن عشر من سفر صموئيل الثاني، تقول **التوراة** إن معركة عنيفة دارت بين جيش داود وجيش ابنه أبشالوم، «وانكسر شعب إسرائيل (أتباع أبشالوم) أمام عبيد داود، وكانت هناك مقتلة عظيمة في ذلك اليوم وقتل عشرون ألفاً وكان القتال هناك منتشراً على وجه كّل الأرض». وكان من ضحايا المعركة أبشالوم. فقد قتله عبيد داود رغماً عن توسلات أبيه داود وبكاء أبوه بكاء مرّاً.

وقد بلغ الحزن بداود مبلغاً دفعه إلى أن يهرب من وجه الشعب. وتروي التوراة في هذا الصدد أن «جميع الشعب كان في خصام في جميع أسباط إسرائيل قائلين إن الملك قد أنقذنا من يد أعدائنا وهو نجانا من يد الفلسطينيين والآن قد هرب من الأرض. إلخ»؛ وهذه واقعة أخرى تثبت الوجود القومي الفلسطيني كما تؤكد فشل الغزوة اليهودية في فلسطين، فقد اعتبروا أن داود قد نجى اليهود من الفلسطينيين. واعتبروا ذلك من مفاخره الكبرى.

ولكن التوراة تعود في ما بعد، في الإصحاح الحادي والعشرين، لتناقض نفسها بنفسها فتشير إلى وجود «الجبعونيين»، وتقول عنهم إنهم «ليسوا من بني إسرائيل بل من بقايا الأموريين». وتعود التوراة في الإصحاح نفسه لتقول: «وكانت أيضاً حرب بين الفلسطينيين وإسرائيل فانحدر داود وعبيده معه وحاربوا الفلسطينيين فأعيا داود».

والكلام عن «الجبعونيين» و«بقايا الأموريين» فيه الدلائل القاطعة على استمرار الوجود العربي في فلسطين حتى في عهد داود الملك الثاني لمملكة إسرائيل، والجبعونيون هم أهل جبع وهي إحدى مدن فلسطين بهذا الاسم إلى اليوم. أما الأموريون فهم المعروفون تاريخياً بأنهم من القبائل العربية.

وتظل التوراة تذكر الفلسطينيين في مواضع متعددة إلى أن ينتهي سفر صموئيل الثاني، وكُلّ هذه الإشارات المتعاقبة، بعضها وراء بعض، تؤكد حقيقة تاريخية لا يرقى إليها الشك، هي أن الأمر لم يثبت لليهود في فلسطين، وأن مقاومة أهل البلاد الشرعيين انتقلت من جيل إلى جيل.

وتقول التوراة في ما بعد: «وأنزل الربّ ضربات على إسرائيل» بسبب انحرافهم عن جادة الحق، وخطر لداود أن يبني مذبحاً للرب، ويقدم قربانين حتى ترتفع الضربة عن إسرائيل، ولم يجد داود الملك النبي أرضاً له يبني عليها المذبح.

وقد بلغ من ضعف الوجود اليهودي في فلسطين عامة وفي القدس خاصة أن داود لما أراد أن يبني المعبد (المذبح) لم يكن يملك أرضاً يبنيه عليها، والتوراة تعترف بذلك من غير مواربة. وتقول التوراة في نهاية سفر صموئيل إن داود ذهب إلى أرونة اليوسي ليشتري بيدره ويبني عليه مذبحاً للرب، وأراد أرونة أن يقدمه للملك داود مجاناً.

وهنا تروي التوراة أن داود قال لأرونة: «لا بل أشتري منك بثمان ولا أصعد للرب محرقات مجانية. فاشتري داود البيدر والبقر بخمسين شاقلاً من الفضة، وبني

داود هناك مذبحاً للرب وأصعد محرقات وذبائح سلامة واستجاب الرب من أجل الأرض فكفت الضربة عن إسرائيل».

وهذا المذبح هو الذي بني في موقعه الهيكل المعروف في عهد سليمان، كما تذكر التوراة في أسفار لاحقاً. وهو الهيكل الذي يفاخر به اليهود عبر العصور والأجيال، لم يجد اليهود أرضاً له حتى بنوه على بيدر العربي الفلسطيني اليبوسي، أرونة.

ولولا بيدر أرونة لما كان لليهود هيكل ولا معبد، ولا قام الآشوريون والبابليون والرومان بهدمه حتى سوّوا به الأرض، ليصبح بيدر العربي الفلسطيني في ما بعد المسجد الأقصى المبارك، ردّ الله غربته وأعادته مع فلسطين كلها إلى حظيرة العروبة والإسلام.

الفصل الثالث عشر

هؤلاء هم اليهود وهذه مملكتهم

«اليهود ليس لهم فنون ولا علوم ولا صناعة ولا أي شيء حضاري، ومملكتهم لم تكن سوى حادث طارئ في تاريخ مصر وسوريا وآشور وفينيقيا وهذا أعظم من تاريخهم».

هذا ما قاله واحد من أشهر مؤرخي العصر الحديث هو «هـ. ج. ويلز»، المؤرخ البريطاني المعروف.

أما بيغن، وهو أشهر الإرهابيين الصهيونيين في إسرائيل، فقد قال ما يلي في خطابه إلى الشعب المصري:

«كانت مصر وإسرائيل حلفتين صديقتين، وحلفتين حقيقتين، ضدّ عدو مشترك قادم من الشمال».

وفي هذه الجملة، حشر بيغن أباطيل الصهيونية بالجملة، لا بالمفرق، كما يقول الباعة، وقد ورد ذلك في خطابه إلى الشعب المصري، تعليقاً على المبادرة إياها، ولا أذكر اسمها، فإن المواطن العربي بات يعرفها دون أن يذكر اسمها.

وتشمل هذه الجملة على مجموعة كبرى من الأكاذيب، عارية من الصحة بصورة مطلقة، بل إن الصحة تنفر منها ولا تقرها، والتاريخ نفسه ينقضها وينبذها. ولا نستطيع العثور على مرجع تاريخي واحد يؤيدها ولو بصورة عابرة أو هامشية. فهي باطل صراح وكذب غير مباح.

وحين يزعم بيغن أن مصر وإسرائيل كانتا حلفتين وصديقتين، يجب أن لا يغيب عن البال أن الأحلاف والصداقة بين الشعوب تعتبر من الأمور التي تدونها الكتب والمراجع العلمية، فهي ليست سراً من الأسرار ولكنها من الوقائع العامة

الذائعة التي يتداولها الناس ، ولا يستطيع رئيس وزراء العدو أن يدلنا على مصدر واحد يتحدث عن الصداقة والمحالفة بين مصر وإسرائيل في أية حقبة من حقبة التاريخ، القديم أو الوسيط أو المعاصر.

والمصادر التاريخية، **والتوراة** في المقدمة، إنما تتحدث عن حالة من العداء والجفاء بين العبرانيين والمصريين، ويكفي أن نستذكر أن العبرانيين قد وفدوا على مصر لاجئين، هاربين من القحط في فلسطين، فما كان من فرعون مصر إلا أن أكرمهم وأقطعهم «دسم الأرض» كما تقول **التوراة**، فبنوا وزرعوا وأقاموا في مصر ٤٣٠ عاماً وهم في عزلة تامة عن الشعب الذي أكرم وفادتهم. ولما همّوا بالخروج من مصر سلبوا النساء المصريات حليهن من الذهب والفضة وفروا بها في ظلمة الليل، ليصهروها في صحراء سيناء ويجعلوا منها عجباً ذهبياً له خوار يعبدونه من دون الله.

وتمر السنون بعد ذلك فإذا باليهود يصبحون جواسيس وعملاء لدولة فارس يعاونونها على احتلال مصر في عهد قمبيز. وهذا هو الحلف الوحيد لليهود في تاريخهم المليء بالمخازي والمساوئ. . إنه حلف على مصر، لا مع مصر. حلف مع فارس لاحتلال الأرض المصرية التي آوتهم وأمنتهم من خوف وأطمعتهم من جوع.

تلك هي الحقائق العامة التي يعرفها الناس العاديون. ولكن التاريخ مليء بالوقائع التفصيلية التي تثبت أن فلسطين كانت ولاية مصرية قبل الغزوة الإسرائيلية وبعدها، وأن سليمان الحكيم بالذات الذي كان الملك الثاني لـ «الدولة الإسرائيلية» كان عاملاً من عمال الفرعون يستنجد بقواته العسكرية كلما اضطرب حبل الأمن من حوله. ولنسر في ركاب التاريخ بصبر وأناة. في قراءة واعية للتاريخ، فإن ذلك سيقدنا في النهاية إلى أن المقارنة بين مصر وإسرائيل هي مقارنة بين الفيل والنملة. وأن ذكر مصر وإسرائيل مرادفين لبعضهما البعض فيه أكبر إهانة للتاريخ ولمصر. ولعل ذلك أشبه بأن يكون بالمقارنة بين منغوليا والاتحاد السوفياتي، أو بورتوريكو والولايات المتحدة، في محاولة للجمع بين الأقزام والعمالقة ولو في معرض واحد من معارض الشمع المعروفة.

ولكن ما العمل؟ فإن مصر قد هانت على نفسها في ظلّ المبادرة إياها، فكان أن تجرأ بيغن على إهانتها والنيل منها، وزاد من هذه الإهانة أن أحداً من كتاب مصر المعروفين، وما أكثرهم، لم يخرج على الناس شاهراً قلمه ولسانه ليرد هذا الدعي إلى جحره، ويصد هذا الفاجر عن فجوره!

وأنّى يكون الحلف والصدّاقة بين المصريين والإسرائيليين، وفلسطين بأسرها ومعها بلاد الشام كانت تحت السيادة المصرية عبر عدة قرون؟ وحين تقلّب أيدينا صفحات التاريخ القديم نرى أول ما نرى أن «بيبي الأول» من ملوك الأسرة السادسة (٢٦٢٥ - ٢٤٧٥ ق.م.)، قد جهز حملة عسكرية بقيادة «أوني» مؤلفة من عشرة آلاف جندي، وبسط سلطانه على جنوب فلسطين في النقب وحول البحر الميت، وهذه كلها تقع الآن تحت الاحتلال الإسرائيلي غصباً وعدواناً.

ويبدو أن قائد هذه الحملة كان شاعراً مبدعاً، فقد سجل انتصاراته في قصيدة عصماء، مدونة في الكتابات المصرية القديمة تحدث فيها عن أنّه أزال قلاع العدو، ودمر مدنها وقراهم وعاد بالعديد من الأسرى، وأن جلالته (الفرعون) قد أثنى على قائده.

ويحدثنا التاريخ بعد ذلك أن القائد الشاعر قد انطلق عبر البحر الأبيض المتوسط إلى حيفا على رأس حملة تأديبية، حيثُ نشبت ثورة عند جبل الكرمل، فنزلت القوات المصرية على شواطئ فلسطين ووطدت السيادة المصرية وأعادت الأمن إلى نصابه، واعتبرت هذه الحملة أول عملية إنزال في تاريخ الحروب، اشترك فيها الأسطول والجيش معاً بتنسيق وانسجام بارعين!

ولم تكن فلسطين ساحة حرب لمصر فحسب، ولكنها كانت ميدان اتصال وعلاقات اقتصادية وتجارية، والتاريخ يروي لنا كيف ربطت التجارة برباط وثيق بين مصر وفلسطين، وتطورت تلك العلاقات إلى صلات سياسية، من ذلك أن رسل «سيزوستريس الأول» (١٩٧٠ - ١٩٣٥ ق.م.) قد استطاعوا أن يجوبوا البلاد الفلسطينية حتّى مدينة جازر التاريخية الشهيرة. وانتشرت تبعاً لذلك اللغة المصرية في فلسطين، وأصبحت هيبة الفرعون تسود البلاد الفلسطينية تماماً كما كانت بالنسبة إلى الديار المصرية.

بل إن أقدم رواية عن غزو المصريين لبلاد الشام ترجع إلى عهد «سيزوستريس الثالث» (١٨٨٧ - ١٨٤٩ ق.م.). وتذكر الآثار أن هذا الفرعون قام بحملة على البلاد الفلسطينية ومعه قائده «خو» وامتدّت السيادة المصرية يومذاك حتّى نابلس المدينة المعروفة في فلسطين الواقعة الآن تحت الاحتلال الإسرائيلي بغياً وعدواناً.

وفي الآثار المصرية نقرأ لهذا القائد تقريراً عسكرياً يذكر فيه أن جلالته الملك قد أهدها عصاً ذهبية ومدينة مطعمة بالذهب والفضة، «كلّ هذه الهدايا قدمها إلّي جلالته مليكي بيده»، كما يقول القائد معترّاً مفاخراً بهذا التقدير العظيم لانتصاراته.

وقد وردت في النقوش المصرية أسماء المدن التي كانت تحت السيادة المصرية

في ذلك العهد، ومنها يظهر أن البلاد الشامية الواقعة جنوبي النهر الكبير ودمشق قد استمرت تحت الحكم المصري إلى أواخر عهد الأسرة الثانية عشرة (٢٠٠٠ - ١٧٨٨ ق.م.).

وتنقلنا صفحات التاريخ بعد ذلك إلى عهد «أحمس» (١٥٨٠ - ١٥٥٧ ق.م.) مؤسس الأسرة الثامنة عشرة، لتسرد لنا أخبار غزوة هذا الفرعون في أرجاء فلسطين وديار الشام كلها. حتى نهر الفرات. ويروي التاريخ تفاصيل دخول القوات المصرية إلى سهل مرج بني عامر والوهاد التي تفصل بين بحيرة طبرية وبحيرة الحولة ومنها إلى المضائق الواقعة قرب جبل الشيخ وجبال لبنان الشرقية ومنها إلى وادي الليطاني وبعلبك ووادي نهر العاصي. وكثير من هذه المناطق واقعة الآن تحت الاحتلال الإسرائيلي في فلسطين والجولان.

وجاء عهد «تحتمس الثالث» (١٥٠١ - ١٤٤٧ ق.م.)، فانطلق هذا الفرعون على رأس جيوشه في ربيع العام ١٤٧٩ ق.م. من مدينة «تارو» قرب القنطرة مخترباً سيناء إلى غزة، ومنها إلى يافا فاحتلها، واقتحم بعد ذلك مدينة مجدو الفلسطينية المعروفة في التاريخ بأنها تساوي ألف مدينة.

وفي هذه المعركة انتصر المصريون على ملك قادش وغنموا فيها مغانم كثيرة أحصتها الآثار المصرية فبلغت تسعمئة وأربعاً وعشرين عجلة حربية (دبابة ذلك الزمن) ومن ضمنها عجلتا ملك قادش ومجدو (وهما مصنوعتان من الذهب والفضة) بالإضافة إلى النفائس الثمينة التي لا حصر لها ولا عدّ.

ويعتبر تحتمس الثالث، الذي يلقيه مؤرخو الغرب بنابليون الشرق، أول رجل في التاريخ أسس إمبراطورية حقيقية، شملت سورية وأعالي الفرات. وكان من المصادفات التاريخية في القرن التاسع عشر بعد الميلاد، أن يقوم نابليون الغرب باحتلال المواقع نفسها التي احتلها نابليون الشرق في فلسطين. كما كان مقدراً كذلك للمارشال «النبني» قائد حملة الحلفاء في الحرب العالمية الأولى أن يخوض معركته الأخيرة مع العثمانيين في مرج بني عامر في فلسطين وهو الميدان نفسه الذي انتصر فيه تحتمس الثالث في معركته الفاصلة مع الحثيين. والحيثيون هؤلاء، هم «القادمون من الشمال» الذين يشير إليهم رؤس وزراء العدو في خطابه.

إنهم قادمون من الشمال حقاً، فهذا صحيح. ولكن ليس صحيحاً إطلاقاً أن اليهود كانوا حلفاء المصريين في هذه المعركة أو في أية معركة أخرى منذ بدء الخليقة إلى أن خرج الإسرائيليون سبائاً من فلسطين على يد الكلدانيين والآشوريين.

ولكن الحقيقة التاريخية أن ملوك الكنعانيين (الفلسطينيين) كانوا يستنجدون

بملوك مصر، كلما أغار على بلادهم المغيرون، وقد عثر الباحثون في «تل العمارنة» بمصر عام ١٧٧٨م. على نحو ثلاثمائة لوحة خزفية، عرفت بالمراسلات الدبلوماسية، وهي التي وجهها حكام فلسطين يستنجدون فيها بملوك مصر كي يعاونوهم لصد غارات الحثيين. ومعروف أن العمارنة هم قبيلة عربية من القحطانية استوطنت مصر في مطلع القرن الثامن عشر الميلادي.

ولهذا فإن الحلف الصحيح، الثابت في التاريخ بين مصر وفلسطين، كان في عهد الكنعانيين أصحاب فلسطين الأصليين لا مع العبرانيين الغزاة المعتدين. هذا هو التاريخ الصحيح. وليس في كلام بيغن ذرة صادقة من التاريخ.

لكن أروع فترة مرت في تاريخ العلاقات بين مصر وفلسطين وديار الشام، كانت في عهد رعمسيس الثاني (١٣٠١ - ١٢٢٤ ق.م.)؛ فقد جهز رعمسيس جيوشه الجراراء فزحف إلى ديار الشام فاجتاز فلسطين ووصل إلى نهر العاصي في سوريا فمدينة قادش. واستمرت الحرب سجالاً ستة عشر عاماً، ووقع الصلح عام ١٢٦٩ ق.م.

وبعد أن وضعت الحرب أوزارها جاء ملك الحثيين إلى مصر ومعه ابنته ليزفها زوجة لرعمسيس، وشهدت مصر مهرجانات واستقبالات ضخمة فاقت ما جاء بعدها من أفراح في بغداد في عهد هارون الرشيد.

ولم تكن الحرب هي الجانب المهم في هذه الحملة، ولكن الصلح الذي انتهت إليه كان هو الحدث التاريخي البارز. فقد كشفت المدونات الأثرية المصرية عن حدث تاريخي مهم في العلاقات الدولية؛ ذلك أنه انعقدت بين مصر والحثيين معاهدة صلح وسلام دائم، وجاء فيها بالنص أن قادش وجبيل (اللبنانية) هما الحدّ الفاصل بين الدولتين: ما كان منهما شمالاً فهو للحثيين وما كان منهما جنوباً فهو لمصر، وكانت هذه الوثيقة أول معاهدة مدونة في التاريخ، تنظم العلاقات وتضع الحدود بين دولتين عظيمتين.

وواضح من هذه المعاهدة الدولية التي عثر عليها بنصوصها الكاملة، أنها اعتبرت فلسطين بأسرها وديار الشام كلها أرضاً مصرية، وجزءاً لا يتجزأ من الدولة المصرية. وهذه المعاهدة الدولية القديمة هي إحدى الدلائل الساطعة التي تثبت بطلان الدعاوى الصهيونية من أساسها.

ولا يحسب القارئ أن الصلة بين مصر وفلسطين كانت قائمة على الحروب والغزوات التي نقرأ عن الكثير من أمثالها في تاريخ العصور القديمة. فالواقع أنه خلال أربعة قرون ويزيد كان تاريخ فلسطين ينبئ بأنها ولاية مصرية، أو بالتعبير

الحاضر «محافظة مصرية» فقد كان لفرعون مصر تحتمس مندوب (نائب) للمنطقة كلها، كما يقول المؤرخ الشهير جون ولسون، وكان لمصر مفتشون في المدن المهمة للإشراف على الحكام المحليين، وكانت غزة هي المركز الرئيسي للإدارة. وكان مبعوثو الملك إلى جميع البلاد بمثابة رسل وسفراء يحملون رقعا من الطين محررة باللغة الدبلوماسية في تلك الأيام ويصلون بها حتى أواسط الأناضول، ويسرون بها من تل العمارنة إلى جبيل في شمال لبنان. ومن أراد المزيد عن هذه الوقائع فليرجع إلى كتاب بلادنا فلسطين لمؤلفه الكبير الأستاذ مصطفى الدباغ.

ومن المدونات الأثرية المصرية عبارة باللغة الدلالة كتبها حاكم القدس المصري جاء فيها قوله: «لا أبي ولا أمي بل يد الملك أجلسني في بيت آبائي»؛ وفي ذلك دليل واضح على أن بيت المقدس، وهي حاضرة فلسطين التاريخية، كانت تحت السيادة المصرية مثلها في ذلك مثل حاضرة مصر نفسها.

وكانت السفن تروح وتغدو بين مصر وشواطئ الشام تحمل خيرات هذا القطر إلى ذاك، وذاك إلى هذا. وفي مراكز الحكومة في فلسطين وبلاد الشام كانت تشاد هياكل مصرية، تنصب فيها تماثيل آلهة مصر وفراعنتها، تماماً كما يجري في المدائن المصرية.

ومن الوقائع الطريفة أن حاكم يافا، واسمه تحوتي، كان أول حاكم لسوريا وكان لقبه «حاكم البلاد الشمالية». و«البلاد الشمالية» هو التعبير السابق لتعبير القطر الشمالي الذي عرفت به سوريا أثناء الوحدة السورية المصرية، بعد أربعين قرناً من الزمان، وهكذا يكرر التاريخ نفسه، ويعيد الوحدة ذاتها.

ويقول المؤرخ الفلسطيني الكبير الأستاذ مصطفى الدباغ في كتابه الرائع بلادنا فلسطين «وكانت اللغة المصرية القديمة منتشرة في جميع المدن الفلسطينية المشهورة وبخاصة في بيسان كما كانت اللغة الكنعانية منتشرة في كثير من مدن مصر الشمالية». وفي هذه المدينة العربية، «بيسان» الواقعة اليوم تحت الاحتلال الإسرائيلي، كشفت الحفريات عن بقايا قلعة مصرية وجدت عليها لوحات تعود بتاريخها إلى عهد سيتي الأول ورعمسيس الثاني، كما عثر فيها أيضاً على تماثيل لرعمسيس الثالث. وكذلك فقد عثر في «مجدو»، المدينة التاريخية الشهيرة، على قاعدة لتمثال رعمسيس السادس، ووجد نقش عليه اسم شيشق الفرعون المصري. وفي سبسطية في أواسط فلسطين وجدوا إناء فاخراً من المرمر عليه اسم «اوسركون الثاني» (٨٧٠ - ٨٤٧ ق.م.) من ملوك الأسرة الثانية والعشرين.

ومن المهم أن نلاحظ أن هذا التاريخ يأتي بعد الغزوة العبرية لفلسطين التي

بدأت في نحو ١١٠٠ ق.م. . ولا مجال في هذا الفصل لسرد أخبار الغزوة العبرية لفلسطين ومقاومة أهل البلاد الأصليين للغزاة المعتدين . فقد سردنا ذلك كُلّه بالتفصيل في الفصول السابقة ، وكيفينا الآن أن نشير إلى أن الإمبراطورية المصرية ، كما يحدث عادة في تاريخ الإمبراطوريات ، قد أصابها الوهن والضعف ، ووجد العبرانيون فرصتهم فاجتاحوا البلاد ، وكما يقول المؤرخ المصري الكبير سليم حسن : «لم يكن في مقدور العبرانيين أن ينالوا أي نجاح في تثبيت أقدامهم في هذه البلاد لو كانت الإمبراطورية المصرية قادرة على استعمال كل نفوذها هناك»^(١).

ويضيف المؤرخ الفلسطيني الأستاذ مصطفى الدباغ إلى ذلك قوله : «وأهم الأسباب التي ساعدت على قيام المملكة اليهودية فترة الفراغ التي كانت تمرّ بمصر وآشور (العراق) وضعف الدولة المصرية التي استشرى فيها الفساد وساد عليها الانحلال . . وانقطعت جيوش مصر عن أن تكون قوة ضاربة في ميادين الفتح والغزو»^(٢).

ويكاد التاريخ أن يكرر صفحاته ، وتكاد الأسباب التي أدت إلى قيام إسرائيل في العام ١٩٤٨ أن تكون هي الأسباب نفسها التي أدت إلى قيام مملكة اليهود قبل ذلك بثلاثين قرناً.

ومع هذا فإن «المملكة اليهودية» لم تعمر أكثر من سبعين عاماً ، هي عمر داود وسليمان معاً ، اللذين حكما جزءاً من فلسطين لا كلها (١٠٠٤ - ٩٢٣ ق.م.).

وما أن توفي الملك الثاني سليمان حتى دب الشقاق بين قبائل العبرانيين ، وانقسمت المملكة إلى اثنتين : المملكة الإسرائيلية في الشمال والمملكة اليهودية في الجنوب.

والواقع التاريخي أنه لم تكن في البلاد ممالك ولا ملوك ، فلم يعد الأمر أن يكون مجرد عشائر عليها شيوخها ، فقد قامت بين المملكتين حروب وفتن دامت خمسين عاماً . حتى إن جيش المملكة الشمالية تمكن في إحدى حروبها ضد المملكة الجنوبية من دخول القدس فهدم قسماً من أسوارها ونهب ما في الهيكل والقصور الملكية من كنوز وذهب وفضة . وقد فصلت التوراة كُل أخبارهما ، حتى انتهى أمرهما بالفناء الطبيعي ولم يتركا لهما أثراً في البلاد يدل على وجودهما لا حصناً ولا قلعة ، وقد فشلت كُل الحفريات في فلسطين في أن تجد لهما أثراً.

(١) سليم حسن ، مصر القديمة ، ١٦ ج ([القاهرة]: مطبعة كوثر ، ١٩٤٠ - ١٩٩٤) ، ج ٩ ، ص ٥٠٥ .

(٢) مصطفى مراد الدباغ ، بلادنا فلسطين ، ج ٢ ، ص ٥٥٨ .

ومن الناحية الدينية، وهي التي يعتمد عليها رئيس وزراء العدو باستمرار، فإن ملوك هاتين الدولتين ومعهم قبائلهم، قد تخلوا عن الوحدانية، وانصرفوا إلى عبادة الأوثان. ويذكر التاريخ أن يربعام أول ملوك الدولة الإسرائيلية أقام عجولين من الذهب على نحو ما كان يفعل المصريون.

وكانت كُلّ دولة أقرب إلى العصابة منها إلى أي شيء آخر؛ فقد تولى الملك في الدولة الإسرائيلية ١٩ ملكاً، عشرة منهم قتلوا صرعى على أيدي شعبهم كما كان الأسر نصيب الآخرين. وكانت كُلّ منهما تستعين بالدول المجاورة للانتصار على الأخرى.

ويرجح أحد المؤرخين أن أحد ملوك الدولة الإسرائيلية هو عربي يعود أصله إلى الأنباط واسمه «عُمري» وتذكر التوراة أن العرب والفلسطينيين قد تمكنوا من اقتحام القدس وغنموا ما في القصور الملكية من نفائس وكنوز وسبوا أولاد الملك ونساءه.

وعلى الرغم من وجود ما يسمى بالملكيتين والملوك، فقد بقيت فلسطين تابعة لمصر وتحت نفوذها، ففي أول عهد مملكة إسرائيل طلب ملكها «يربعام» من ملك مصر أن يحميه من عدوه «رحبعام» ملك المملكة الجنوبية، فما كان من شيشق فرعون مصر إلا أن أنجده وتوجه إلى فلسطين فدخل القدس وغنم ما في هيكلها وخزائنها من كنوز وأموال، وسار فرعون مصر بعد ذلك شمالاً حتّى وصل إلى بحيرة طبرية وشرق نهر الأردن.

ولم تكد تنتهي غارة فرعون مصر على المملكة الإسرائيلية، حتّى تعرضت لسيطرة الآشوريين في العراق، وهكذا وقع اليهود بين فكي الكماشة: مصر من جانب، والعراق من جانب آخر؛ مما حمل المؤرخ البريطاني الشهير على القول: «كانت حياة العبرانيين في فلسطين تشبه حالة رجل يصرّ على الإقامة وسط طريق مزدحم، فتدوسه الحافلات والشاحنات باستمرار. ومن الأول إلى الآخر لم تكن مملكتهم سوى حادث طارئ في تاريخ مصر وسوريا وآشور وفينيقيا، ذلك التاريخ الذي هو أكبر وأعظم من تاريخهم». وذلك هو قول «ه. ج. ويلز» تصدرنا به هذا الفصل، وعلى غرار هذا القول الرصين، فقد أضاف «غوستاف لوبون»، العلامة الأوروبي الكبير قوله: «لم تكن فلسطين غير بيئة مختلفة لليهود».

وكانت خاتمة المطاف في هذه الأحداث، بل كانت خاتمة المطاف في حياة اليهود في فلسطين في ظلّ الملكيتين، أن اجتاحت الملك العراقي «بختنصر» فلسطين بأكملها واستولى على القدس في العام ٥٨٩ ق. م، فأحرق الهيكل وبيت الملك ودمر المدينة

حتى أصبحت أكواماً من الأنقاض، وسبى من أهلها زهاء خمسين ألفاً حملوا إلى بابل،
وزال الوجود اليهودي من فلسطين فلم يبق منه أثرٌ بعد عين.

ويبدو واضحاً من هذا السرد التاريخي الموجز أن العبرانيين لم يكن لهم وجود
عسكري إطلاقاً في البلاد، فلم يشتركوا في أية حرب مع مصر حتى يقال إنها كانت
حليفة حقيقية لمصر كما يتبجح رئيس وزراء العدو في خطابه، فإن الأحلاف لا تكون
إلا في حالة الحرب ومع شعب يمكن أن يوصف بأنه محارب حتى يستطيع أن يؤدي
لحليفه مساهمة في ميدان القتال، وإلا كان الحلف كلاماً في الهواء أو ضرباً من
الخيال.

والتاريخ القديم للشرق الأوسط لم يتحدث إلا عن حروب المصريين والحثيين
والبابليين والآشوريين والفرس في تلك الحقبة من الزمان، ولم يشر بكلمة واحدة إلى
مشاركة اليهود في هذه الحروب كحلفاء. بل ورد ذكرهم كعملاء وجواسيس لا أكثر
ولا أقل.

وعلى هذا فإن إلحاق اليهود بالمصريين كحلفاء، كما أراد رئيس وزراء العدو في
خطابه إلى الشعب المصري، إنما هو إهانة لمصر وتاريخها وحضارتها، وهو عدوان
صارخ على الحق والصدق. فلم تكن فلسطين كما رأينا، إلا ولاية مصرية قبل الغزوة
العبرانية وبعدها. ولم يكن تاريخها إلا قطعة من تاريخ مصر، جزءاً من الكل. وكما
يقول الفقهاء فإن «التابع تابع»، ولا يعقل أن تكون إسرائيل حليفاً أو في منزلة
الصديق، وفي هذا العصر الذي تصنف فيه الدول عظمى وعملاقة وصغرى نامية أو
متخلفة، لا يمكن أن تقوم مقارنة دولة صغيرة في أفريقيا بالولايات المتحدة أو
بالاتحاد السوفياتي، وإلا قلبنا الحقائق رأساً على عقب.

وفي هذا الصدد فإننا نقرأ عن الفيلسوف المؤرخ «غوستاف لوبون» قوله: «لا
يستحق اليهود، بأي وجه، أن يعدوا من الأمم المتقدمة»، وصدقاً لهذا القول فقد
كشفت النقوش والآثار في كلٍّ من مصر والعراق وسوريا والأردن أن معظم ما ورد
في العهد القديم، وهو الكتاب المقدس عند اليهود، مأخوذ من القصص الشعبي
الذي كان سائداً في عهد قدماء المصريين والبابليين والآشوريين والفينيقيين
والكنعانيين. وأن اليهود لم تكن لهم حضارة خاصة بهم، وقد برعوا في شيء واحد
هو اقتباس الحضارات السابقة ونسبتها إليهم، حتى غدا شعارهم أن الحقيقة ليست
بنت البحث ولكنها بنت التكرار الكاذب؛ تكرار الكذب مرة بعد مرة. وذلك كله
اعتماداً على أن الآخرين مفطورون على الكسل العقلي، ويتراخون عن بذل الجهد
لتكذيب الكذب واكتشاف الحق والصدق.

والتاريخ لا يفتر عن التوكيد، مرجعاً بعد مرجع، أنه لما دخل اليهود إلى فلسطين كانوا بدواً رُحَّلاً يسكنون الخيام فاغتصبوا مدنها وقراها. وكما يقول سفر التثنية في الإصحاح السادس «فإنهم أخذوا بيوتاً لم يبنوها، ومدناً لم يؤسسوها، وآباراً محفورة لم يحفروها، وأشجاراً مثمرة مغروسة لم يغرسوها»، هكذا بالنص كما جاء في التوراة.

وكذلك فإن اليهود قد أخذوا عن أهل البلاد الأصليين، الكنعانيين، أساليب الزراعة وانتقلوا بذلك من الهمجية والبداوة إلى مرحلة الاستقرار والزراعة. حتى إنهم خلعوا ملابسهم التي كانت مصنوعة من جلود الحيوانات وتعلموا من الكنعانيين الطراز الكنعاني من الملابس.

وقد كشف عالم المصريات المؤرخ الأمريكي «برستد» عن همجية اليهود وحياتهم البدائية بما يغني عن كل جليل وبرهان فقد قال: «وكانت مدن الكنعانيين ذات حضارة قديمة نشأت منذ ألف وخمسمئة سنة (قبل غزوة العبرانيين) ولهم منازل متقنة حوت كل أسباب الراحة والرفاهية، وكانت لهم حكومة وصناعة وتجارة ومعرفة بالكتابة، وكانت لهم ديانة، وكل ذلك اقتبسه العبران السذج من الكنعانيين. وقد أحدث اختلاط الطرفين تغيرات جوهرية في حياة العبرانيين فغادر بعضهم سكنى الخيام وشرعوا يبنون بيوتاً كبيوت الكنعانيين، وخلعوا عنهم الجلود التي كانوا يلبسونها وهم في البادية، ولبسوا عوضاً عنها الثياب الكنعانية المصنوعة من منسوجات صوفية زاهية، وقد اقتبسوا الحضارة الكنعانية كما يقتبس المهاجرون إلى أمريكا في هذه الأيام عادات الأمريكان وأخلاقهم وملابسهم»^(٣).

ويضيف «برستد» إلى ذلك قوله: «وقد اكتفى اليهود بآداب اللغة ولم يحفلوا بسواها، فلم يكونوا يعرفون التصوير بالألوان ولا نحت التماثيل ولا فن البناء، فكانوا إذا احتاجوا إلى شيء من هذه يأخذونه عن جيرانهم في مصر وفينيقية ودمشق وآشور».

فأين موقع هؤلاء الرعاة الرحل الهمج من حضارة المصريين والآشوريين والفينيقيين، التي تعتبر المنهل الأول الذي انبثقت منه الحضارة الإنسانية وكانت أساس الحضارة الإنسانية الرفيعة المعاصرة؟

(٣) جايمس هنري برستد، العصور القديمة: وهو تمهيد لدرس التاريخ القديم وأعمال الإنسان الأول،

نقله إلى العربية داود قربان (بيروت: المطبعة الأميركية، ١٩٢٦)، ص ١٧٧-١٧٨.

والمؤرخ الأمريكي «فيليب فانس ميرز» نفى عن اليهود أي أثر حضاري، فقد قال: «لم يقيم العبرانيون بخدمة تذكر للعالم ولا ابتكروا أسلوباً جديداً في هندسة البناء، ويكفينا دليلاً على ذلك هيكل سليمان الذي يفاخر به اليهود عند كُل مناسبة أو غير مناسبة، فقد بناه المهندسون والعمال الفينيقيون كما تعترف بذلك التوراة نفسها».

بل إن إسرائيل كلها لم يكن فيها حدّاد واحد كما تذكر التوراة، وكان اليهودي كلما أراد أن يحدد سكتته للفلاحة، يذهب إلى العمال الفلسطينيين ليصنعوا له أدواته الزراعية.

وقد كشفت آثار رأس شمرة في شمال اللاذقية بسوريا عن أن الإنتاج الأدبي في ديار الشام هو المورد الذي نهل منه كتاب التوراة ما دونوه في أسفارهم من قصص وحكم وقصائد. وقد أوضحت المقارنة بين ما ورد في التوراة وما جاء في المدونات الأثرية في رأس شمرة، تطابقاً يكاد يكون نسخة طبق الأصل.

بل إن هذه المدونات الأثرية قد أثبتت أن اليهود قد أخذوا الكثير من أعيادهم وطقوسهم الدينية عن الكنعانيين، حتّى إنهم عبدوا آلهتهم، مما دعا أحد المحققين إلى القول إن «الدين العبري هو طراز خاص من الدين الكنعاني»^(٤).

ويقول المؤرخ المصري الكبير سليم حسن: «إن العبرانيين أخذوا من الكنعانيين الشعائر الدينية، وإن رقص داود أمام التابوت، كما جاء في التوراة، ليس إلا صدى للرقص الكنعاني الخاص بالخصب»^(٥).

وأضاف المؤرخ اللبناني الأمريكي فيليب حتّى إلى ذلك قوله: «إن الموسيقيين والمغنين الأوائل في الهيكل كانوا كنعانيين في أشخاصهم وتدريبهم. وعندما بدأ داود بالموسيقا العبرانية المقدسة لم يكن هناك من نموذج يمكن أتباعه سوى النموذج الكنعاني»^(٦).

وفي رأي الكثيرين من علماء المصريات، أن مزامير داود نفسها ترجع في أصولها إلى ابتهالات قدماء المصريين كما كشفت عنها المقابر والمحافر.

وقد جاءت الكلمة الفصل في هذا الصدد على لسان الفيلسوف المؤرخ الأوروبي

(٤) كتاب أوغارت (بيروت: دار الطليعة، [د.ت.]).

(٥) حسن، مصر القديمة، ج ٩، ص ٥٣٣.

(٦) فيليب خوري حتي، تاريخ سوريا ولبنان وفلسطين مطول، ترجمة جورج حداد وعبد الكريم رافق وكمال اليازجي؛ مراجعة وتحرير جبرائيل جبور، ٢ ج (بيروت: دار الثقافة، ١٩٥٨).

«غوستاف لوبون» حين قال عن المجتمع اليهودي: «لم يكن لليهود فنون ولا علوم ولا صناعة ولا أي شيء تقوم به حضارة، واليهود لم يأتوا قط بأية مساهمة مهما صغرت في تشييد المعارف البشرية، واليهود لم يجاوزوا قط مرحلة الأمم شبه المتوحشة التي ليس لها تاريخ. وإذا ما صارت لليهود مدن في نهاية الأمر، فقد كانوا في غاية العجز عن أن يقيموا بأنفسهم مدنها ومعابدهم وقصورهم، فاضطروا إبان سلطانهم في عهد سليمان إلى الاستعانة بالخارج، فجلبوا بنائين وعمالاً لم يكن بين بني إسرائيل من يساويهم»^(٧).

هذا وغير هذا مما ورد في العديد من المراجع التاريخية يثبت، بصورة علمية قاطعة، أن الذي يتبجح به رئيس وزراء العدو من أن إسرائيل كانت حليفة لمصر هو كذب مفضوح، هكذا ببساطة، ولا أقل ولا أكثر.

بل إن وضع إسرائيل في الوطن العربي كُله في التاريخ القديم لم يكن أكثر من «حالة رجل يصرّ على الإقامة وسط طريق مزدحم فتدوسه الحافلات والشاحنات باستمرار. وإن مملكتهم لم تكن سوى حداث طارئ في تاريخ مصر وسورية وآشور وفينيقيا، ذلك التاريخ الذي هو أكبر وأعظم من تاريخهم»، كما قال «ه. ج. ويلز» في تاريخه، وصدق هذا المؤرخ العظيم في كُل ما قاله من قول كريم.

(٧) غوستاف لوبون، اليهود في تاريخ الحضارات الأولى، نقله إلى العربية عادل زعيتر (د.م.]: مطبعة حجازي، ١٩٥٠).

الفصل الرابع عشر

كانت يداً بريطانية ثم أمريكية ولم تكن إسرائيلية أبداً

ويمضي رئيس وزراء العدو بيغن في خطابه إلى الشعب المصري، فيحشر، في جملة واحدة، أكاذيبه وأباطيله بالجملة، فيقول: «نحن الإسرائيليين نمّد يدنا إليكم، ويدنا كما تعلمون ليست ضعيفة، وإذا ما هوجمنا فإننا ندافع دائماً عن أنفسنا، كما فعل أجدادنا المكابيون وانتصروا».

وتقف على رأس هذه المجموعة من الأكاذيب الصهيونية، أكذوبة كبرى تتسم بالتهديد والوعيد، ذلك أن بيغن يمدّ يده بالسلام، ولكن يصيح في وجه الشعب المصري بأن يد إسرائيل ليست ضعيفة وأنها قادرة على الدفاع وعلى النصر.

ولا بُدّ لنا من أن نتناول هذه الأكاذيب واحدة واحدة نفنّدها، ونضع الأمور في النصاب الصحيح.

وأول هذه الأكاذيب التي يطلقها بيغن أن لإسرائيل يداً وفي ذلك افتئات على التاريخ، وهو التاريخ المعاصر الذي لا يزال شهوده على قيد الحياة، وبخاصة ذلك الجيل الذي شهد مولد الوطن القومي اليهودي في فلسطين، ثم بعد ذلك، مولد إسرائيل كدولة على أرض فلسطين.

والذين عاصروا تلك الحقبة رأوا بأبصارهم، وعلموا بعقولهم وسمعوا بأذانهم، أن إسرائيل لم تكن لها يد إطلاقاً، بل لم يكن لها وجود إطلاقاً، وأن الوجود اليهودي منذ بدايته كان من غير يد، وأن اليد البريطانية هي التي كانت يده التي تتحرك.

ولنأخذ الهجرة اليهودية مثلاً: بدأ المهاجرون اليهود يفدون على فلسطين في أوائل العشرينيات عن طريق ميناء حيفا ويافا، وكانت اليد البريطانية ممثلة في

السلطة البريطانية في فلسطين هي التي تتولى تسهيل هذه الهجرة اليهودية وتنشيطها والأخذ بها. وكانت الجماهير الفلسطينية العربية تتجمع عند هذين الميناءين لتصد المهاجرين اليهود وتعيدهم إلى سفنهم ليرجعوا من حيث أتوا. وكانت السلطات البريطانية المسلحة تتصدى للجماهير العربية الفلسطينية، تمنع تجمعاتها وتفرقها، وتتولى حماية المهاجرين اليهود منذ نزولهم من البواخر إلى أن يصلوا إلى مستعمراتهم ومنازلهم، ولم يكن اليهود يجرؤون يوماً على أن ينظروا في وجوه العرب، ناهيك عن أن يمدوا أيديهم إليهم.

ومثل ثان: المستعمرات اليهودية كانت الجماهير العربية الفلسطينية تحرق بها وتطوقها وتهاجمها، وكانت القوات البريطانية المسلحة تسارع إلى نجدة اليهود، وتهاجم الجموع الفلسطينية، وتفك الطوق عن المستعمرات اليهودية وتخرج المهاجرين اليهود من مخابئهم، ولم تكن لليهود يد يدافعون بها عن أنفسهم. فقد كانت اليد البريطانية هي التي تتولى الدفاع عنهم، ولسان حال اليهود كما قال أسلافهم لموسى عليه السلام: اذهب أنت وربك فقاتلا إنا هنا قاعدون، بل ومختبئون.

ولنأخذ موضوع الأراضي مثلاً ثالثاً: كانت السلطات البريطانية تمنح اليهود مساحات شاسعة من الأراضي العامة، ليقموا عليها المستعمرات، وكان على هذه الأراضي كثير من القرى العربية الفلسطينية بناها وسكنها أهل فلسطين منذ القدم، ولم يستطع اليهود الوصول إليها والاستقرار فيها إلا باليد البريطانية، فقد كانت القوات البريطانية المسلحة تسارع إلى تلك القرى العربية تهدم البيوت على رؤوس أصحابها وتجليهم عن أرضهم وتسلمها إلى اليهود لينبؤا عليها مستعمراتهم، ولم تكن لليهود يد إطلاقاً، وكانت اليد البريطانية هي التي تعمل على إجلاء العرب عن أراضيهم وتسلمها إلى اليهود خالية من أهلها وبيوتها ومساجدها ومقابرها.

ولنأخذ الثورات الفلسطينية مثلاً رابعاً: لقد خاض الشعب الفلسطيني ضد الاستيطان اليهودي خمس عشرة ثورة خلال ثلاثين عاماً من الحكم البريطاني بمعدل ثورة كُلّ عامين، وكان الشعب الفلسطيني يتصدى للمستعمرات اليهودية بكل ما أوتي من قوة، وكانت السلطات العسكرية البريطانية هي التي تتصدى للثورات الفلسطينية وتتولى حماية المستعمرات والمدن اليهودية من الهجمات الفلسطينية. ولم تكن لإسرائيل يد إطلاقاً، وكانت اليد التي تتولى حماية الوجود اليهودي كُلّه في فلسطين هي اليد البريطانية.

ومضى الحكم البريطاني على هذه الحال ثلاثين عاماً يتولى بقواته ودماء أبنائه الدفاع عن الجالية اليهودية، يحمي الهجرة اليهودية، ويمكن اليهود من الاستيلاء

على الأرض العربية، ويقمع الثورات الفلسطينية بالحديد والنار.

وليس هذا فحسب، بل إن بريطانيا تولت في ما بعد تسليح اليهود وتدريبهم حتى أصبحت لهم قوة مسلحة، تجلّت في العصابات الإرهابية التي أفشت الإرهاب في فلسطين، وكان بيغن أحد رؤساء هذه العصابات، وهو يعلم أكثر من غيره أن اليد البريطانية هي التي كانت تدافع عن الوجود اليهودي في فلسطين وأنه إذا كان هناك من نصر فإنه نصر لليد البريطانية لا لليد الإسرائيلية لا من قريب ولا من بعيد.

وبعد اليد البريطانية، جاءت اليد الأمريكية. فقد انسحبت بريطانيا من فلسطين، لأسباب لا مجال لسردها هنا، وحلت محلها الولايات المتحدة في حماية اليهود في فلسطين، وقامت إسرائيل كدولة، وكان الفضل الأكبر في ذلك يرجع إلى أمريكا صاحبة قرار التقسيم، وأمر الولايات المتحدة فيه مشهور أيما شهرة، ولا يحتاج إلى تفصيل! فإن الدور الأمريكي في تلك الحقبة سرده مؤلفات في مجلدات.

وما أن أصبحت إسرائيل دولة حتى تولت اليد الأمريكية مساندة إسرائيل عسكرياً واقتصادياً وسياسياً، والعالم كُله يعرف الشعار الذي رددته رؤساء أمريكا من ترومان إلى كارتر، وهو أن إسرائيل وجدت لتبقى، ثم الشعار الذي جاء بعده وهو أن إسرائيل وجدت لتنمو وتزدهر، والذي جاء بعده أن إسرائيل وجدت لتحارب وتنتصر، وكانت اليد الأمريكية هي التي أدت هذه المهمة الكبرى ثلاثين عاماً أخرى بعد ثلاثين عاماً من اليد البريطانية.

لم تكن لإسرائيل يد في مجموع هذه السنين، في الستين عاماً منذ صدور وعد بلفور إلى يومنا هذا، ففي الثلاثين الأولى كانت اليد البريطانية هي التي تتولى أمر إسرائيل من البذرة إلى الشجرة إلى الثمرة، وفي الثلاثين الثانية كانت اليد الأمريكية هي التي تقدم لإسرائيل كل أسباب الوجود والقوة، من الرغبة إلى الزبدة إلى المدفع.

وعلاقة أمريكا بإسرائيل لا يكفيها مجلد ضخم لشرح تفاصيلها، وكفي في هذا الصدد أن يعلم المواطن العربي أن نصيب إسرائيل يمثل ٤٨ في المئة من مجموع الاعتمادات الأمريكية العالمية، كما يمثل ٤٧ في المئة من مجموع المنح الأمريكية العسكرية العالمية.

وقد قدر الدارسون للأرقام والإحصاءات أن مجموع ما تلقتة إسرائيل من المعونات الأمريكية منذ نشوئها حتى الآن يتجاوز ثلاثين مليار دولار، هذا خلاف الهبات والتبرعات التي تقدمها الجالية الإسرائيلية في أمريكا، وهي معفاة من الضرائب.

أما في المجال العسكري، فلم يعد سراً أن أمريكا قد راحت خلال الأعوام

الثلاثين الأخيرة تسلّح إسرائيل بكافة أنواع الأسلحة المتطورة حتّى أصبحت في زماننا هذا أقوى من الدول العربية مجتمعة.

وفي الحروب التي نشبت بين العرب وإسرائيل، كانت أمريكا هي الطرف الحقيقي في الحرب في وجه العرب؛ ففي حرب ١٩٦٧ كانت أمريكا هي التي أعطت الضوء الأخضر لإسرائيل للهجوم الخاطف على مصر ومطاراتها، مما أدى إلى احتلال سيناء والجلولان وقطاع غزة والضفة الغربية وبيت المقدس.

وفي حرب تشرين الأول/أكتوبر ١٩٧٣ استنفرت أمريكا كلّ قواتها النووية وغيرها لتمنع القوات المصرية والسورية من اجتياح إسرائيل وتدميرها، وكان الجسر الجوي بين أمريكا ومطار العريش ينقل المعدات الأمريكية رأساً إلى الميدان الساخن، هذا فضلاً عن احتشاد الأساطيل الأمريكية على شواطئ المنطقة حتّى تحول دون نصر عسكري عربي، وتغير اتجاه المعركة إلى نصر لإسرائيل.

وعلى ذلك فإن من الصواب أن نقول: إن الحروب التي نشبت بين العرب وإسرائيل كانت حروباً مع أمريكا، وكانت اليد الأمريكية هي التي تحارب، ولم تكن اليد الإسرائيلية.

ولو أن أمريكا لم تكن طرفاً في مسيرة الثلاثين عاماً الأخيرة لما احتملت إسرائيل أن تبقى في الوجود ثلاثين ساعة، ولا كانت في الوجود حكومة يهودية يرأسها سفاح إرهابي من أمثال مناحيم بيغن يقول للشعب المصري «إن يد إسرائيل ليست ضعيفة وإنما قادرة على الهجوم وعلى النصر كما كان الحال في أيام المكابيين».

وهنا لا بُدّ لنا من أن نتساءل بعد أن تحدثنا عن اليد الإسرائيلية: من هم هؤلاء المكابيون الذين يفاخر بهم بيغن رئيس وزراء العدو؟ وليس لنا من يجيب على هذا السؤال إلا التاريخ. فهو الصادق الأمين وعنده الخبر اليقين.

المكابيون والثورة المكابية هي إحدى الأساطير اليهودية التي نسج اليهود حولها الخرافات البطولية، فدسوها في الكتب والأفلام والقصص، كما فعلوا بشأن شمشون الجبار الذي جعلوا منه بطلاً خارق الشجاعة، ولم يكن أكثر من مجرم قاطع طريق كما أسلفنا في فصل سابق استناداً إلى نصوص التوراة.

واليهود بارعون في شيء واحد، هو أنهم يكذبون بإصرار وعناد، ويجعلون الأمم الأخرى تصدق أكاذيبهم اعتماداً على الكسل العقلي عند الإنسان العادي، الذي لا يكلف نفسه مشقة البحث عن الحقيقة، وتمييز الصدق من الكذب في ما يقرأ وفي ما يسمع.

والمكابيون والثورة المكابية، ليسوا إلا مثلاً واحداً على هذه الحقيقة الثابتة. فقد أصبح الإنسان العادي، كلما ذكر المكابيون والثورة المكابية، تتجسد أمامه البطولة والشجاعة.

والواقع التاريخي أنه لم يكن هناك مكابيون أبطال ولا ثورة مكابية، ولنحتكم إلى التاريخ. يقول التاريخ إن المكابين قد ظهوروا على مسرح التاريخ في العهد الذي كانت فيه فلسطين تحت الحكم اليوناني حوالي القرن الثالث قبل الميلاد. ففي عهد البطالسة أثناء حكم بطليموس الرابع، بعد انتصاره في موقعة رفح عام ٢١٧ ق.م، حدث انقسام في التجمع اليهودي إذ انقسم إلى فريقين: الأول يريد أن ينتفع بالمدنية اليونانية ويقتبسها، وفريق آخر كان يعارض هذا الاتجاه الحضاري ويصرُّ على التقاليد القديمة والانعزال عن المجتمع. ولم يكن هذا الانقسام غريباً في بابه؛ فإن التاريخ اليهودي كُله كان تاريخ صراع بين الاندماج والعزلة، ولم تكن الصهيونية إلا حركة عدائية للاندماج واتجهاً عنيفاً نحو العزلة، فأخذ الفريق الانعزالي المتعصب يتصدى للفريق المتحضر، مما اضطر ملك البطالسة السالف الذكر إلى أن ينصبَّ على فلسطين ولاية من أولي الحزم والشدة.

وكان من نتيجة ذلك أن ثار الفريق المتعصب بقيادة العائلة المكابية عام ١٦٧ ق.م، وكان قائد الثورة هو «ميتتا بن يوحنا»، وبعد وفاته تولى أمر القيادة ابنه يهوذا مكابوس، وسميت الحركة باسمه.

وكانت هذه الثورة في حقيقتها ثورة داخلية بين اليهود أنفسهم، اتخذت شكل العنف والاقتتال والصراع على السلطة. أكثر مما كانت ثورة على الحكم اليوناني كما يصور دعاة الصهيونية. وكانت «بطولات» هذه الثورة تعتمد على الفتك والبطش والغدر والتفنن في الإجرام والإرهاب.

ولو أن القارئ العربي عاد إلى قراءة تاريخ تلك الحقبة، وبخاصة تاريخ «المكابيين والثورة المكابية» وتدبَّر أسبابها وأهدافها، لراها حقبة حافلة بالإجرام ولا تستحق أن توصف بحرف واحد من حروف الثورة والبطولة.

وأبرز الجرائم التي وقعت في تلك الحقبة في داخل العائلة المكابية نفسها أن سمعان الابن الثاني لميتتا بن يوحنا السالف الذكر قد قتله غدرًا صهره زوج ابنته، وقتل معه ولديه، ربما لأنه قبل أن يكون حاكماً وكاهناً أعلى، بتعيين من قبل السلطات اليونانية.

ويذكر التاريخ عن «اسكندر جنيوس» أحد رجال العائلة المكابية، أنه كان من أشد الناس أنانية ووحشية، ومن أقبح ملوك اليهود في التاريخ. وقد تميَّز حكمه

بالمؤامرات والمنازعات والصراعات الدموية بين الطائفتين اليهوديتين المعروفتين :
الصدوقيين والفريسيين^(١).

وجاءت زوجته «الكسندرا» وتولت الحكم من بعده، فقلبت سياسته رأساً على عقب، وساندت الفريسيين على خصومهم، واشتد الصراع بين الطائفتين المذكورتين، كما تقول دائرة المعارف البريطانية^(٢).

وبعد هذه الزوجة الشريرة، جاء ابنها هيركانوس الثاني ونصبته كاهناً أعلى وأصبح حاكماً اسمياً، وانقضت أيامه في حروب أهلية مع شقيقه ارستوبولس الثاني وانتهى الأمر بسقوطه عن العرش؛ ذلك أن شقيقه هذا قد استولى على معظم مواقع «الدولة» اليهودية واقتحم بيت المقدس.

ومن أبشع صفحات تاريخ العائلة المكابية أن أحد رؤسائها وهو هركانوس قد أكره الأدوميين سكان جنوب فلسطين على التهود، وقد فعل مثل ذلك كاهنهم اسكندر جنيوس السالف الذكر فأكره سكان الجليل على اعتناق اليهودية. وقد اعتبر المؤرخ العالمي «توينبي» هذا الحدث أقدم حوادث التعصب الديني في التاريخ.

ويضيف التاريخ إلى ذلك أن أرسطو بولس الأول بن هركانوس المشار إليه أعلاه، قد ارتكب أشنع الجرائم؛ فقد ترك أمه تموت جوعاً في السجن، وبلغ به الحسد أن قتل أحب إخوته إليه وسجن الآخرين^(٣) حتى يصفو له الجو ولا ينازعه في الملك أحد.

وفي مرجع تاريخي، نقل عنه الأستاذ مصطفى الدباغ فكشف النقاب عن جرائم المكابي اسكندر الأنف الذكر وقسوته الوحشية، ذكر أنه فتح مدينة كان العصاة قد تحصنوا فيها وقبض على ٨٠٠ رجل منهم، وأتى بهم إلى أورشليم وصلبهم جميعاً في يوم واحد واستحضر نساءهم وأطفالهم فأبسلهم (قتلهم) أمام عيونهم، وصنع في ذلك اليوم مأدبة لنسائه وسراريه في مكان مشرف على القتل، فكان هذا المشهد الأليم لهن من أسباب المسرة وكان ذلك سنة ٨٦ ق م^(٤).

ونحمد الله على أن منح هؤلاء الدارسين الأناة والصبر في نبش التاريخ لنجد بين

(١) مصطفى مراد الدباغ، بلادنا فلسطين.

(٢) دائرة المعارف البريطانية، مج ١٤، ص ٥٤٩.

(٣) الدباغ، المصدر نفسه.

(٤) يوسف الديس (الطران)، كتاب تاريخ سورية، ٧ ج (بيروت: المطبعة العمومية الكاثوليكية،

١٨٩٣ - ١٩٠٥)، ج ٣.

أيدينا مثلاً حياً على الإرهاب اليهودي مثلاً في سيرة واحد من أبرز المكابيين ، لنقدم هذا المثل شاهداً في وجه إرهابي آخر معاصر هو رئيس وزراء العدو مناحيم بيغن.

ويضيف الأستاذ الدباغ إلى ذلك قوله : «وتبع استيلاء اسكندر على غزة عام ٩٦ ق.م . مذابح خفيفة أدت إلى تحوّل الشاطيء المزدهر بين غزة وعسقلان إلى صحراء بلقع». وتوالى الأحداث بعد ذلك ، وانتهت الدولة المكابية التي يفاخر بها بيغن رئيس وزراء العدو صريعة المؤامرات اليهودية فيما بين اليهود أنفسهم.

وصفوة التاريخ الذي رست عليه هذه الحقبة من حياة اليهود أنّه لم تكن هناك بطولات ولا ثورات ، وأن الأمر لم يكن يعدو نشوب صراعات ومنازعات بين هذه العائلة المكابية ليكون هذا أو ذاك كبيرها وكاهنها الأعلى يتصدرها بالاغتيال والاقتال أو بأمر من السلطة اليونانية ، وهذه هي كلّ الحكاية في كلام مختصر مفيد.

وهذه البربرية التي تشير إليها المراجع العربية قد أكدها مؤرخ بريطاني شهير هو «هـ. ج. ويلز» حين وصف حكم اليهود في القدس والسامرة بأنه كان «قصة حروب وصراع واغتصاب وقتل بين الإخوة الحاكمين والناس ليتولى بعضهم على عروش بعض ، واستمرت ثلاثة قرون. وأنها بصراحة قصة حياة بربرية. وأن الحقيقة البسيطة هي أن اليهود ذهبوا إلى بابل بربريين وعادوا منها متحضرين. وكانت قصتهم فواجع لا تنتهي إلا بفواجع ، وقصة ملوك بربريين يحكمون شعباً بربرياً»^(٥).

ولم يكن هذا المؤرخ الكبير مغالياً في هذا الحكم الصارم ، فإن سيرة ملوك اليهود تؤيد وتبرر هذا الحكم العادل ، وإلى المواطن العربي بعض الأمثلة مستمدة من تاريخ اليهود أنفسهم ، ومن توراتهم : في عهد «المملكة اليهودية» نشبت الحرب بين رحبعام ويربعام ملك المملكة الإسرائيلية واستمرت طويلاً ، وتصفها التوراة بقولها : «وكانت حروب بين رحبعام ويربعام كلّ الأيام»^(٦) ، وكانت مدة حكم يربعام سبع عشرة سنة. وتذكر التوراة أن «شيشق ملك مصر هاجم أورشليم . . بألف ومئتي مركبة وستين ألف فارس وأخذ المدن الحصينة ، وأتى إلى أورشليم وأخذ خزائن بيت الرب وخزائن بيت الملك ، وأخذ أتراس الذهب التي عملها سليمان»^(٧) . وهكذا انهارت «المملكة اليهودية» وعادت الأرض الفلسطينية كما كانت إلى السيادة المصرية.

وفي معبد الكرنك اكتشفت آثار عدة ملوك أسرى بين آثار شيشق ملك مصر ،

(٥) هـ. ج. ويلز (H. G. Wells)، ص ١٠١ و ٢٦٣ - ٢٦٥ (كذا ورد في الأصل).

(٦) الدباغ ، بلادنا فلسطين.

(٧) الكتاب المقدس ، «سفر أخبار الأيام الثاني» ، الأصحاح ١٢ ، الآيات ٢ - ٤ و ٩.

وكان اسم واحد من أولئك الملوك «بلودا ملك» وربما كان ذلك تحريفاً لاسم ملك يهوذا رحبعام بن سليمان السالف الذكر.

وذكرت كتابات أخرى فيها جدول المدن المحصنة التي افتتحها شيشق في المملكة اليهودية^(٨)؛ مما يثبت مرة أخرى أن ما يسمى بالمملكة اليهودية لم يكن له وجود حقيقي، وأن فرعون قد غزا المملكة بأسرها بما فيها مدنها الحصينة.

وبعد رحبعام خلفه ولده «أبيا» (٩١٥ - ٩١٣ ق.م.) فسار سيرة أبيه في عبادة الأوثان، واستشرت الأخلاق الفاسدة والمنكرات في عهده كما استشرت الحروب بينه وبين يربعام ملك المملكة الإسرائيلية، وهكذا كتب للحروب بين اليهود أنفسهم أن تنتقل من الآباء إلى الأبناء.

وجاء «آسا» (٩١٣ - ٨٧٣ ق.م.) ليخلف والده أبيا، وفي عهده انتشرت الحرب مع المملكة الإسرائيلية، واستعان هذا الملك على خصمه بملك آرام (دمشق) وقدم له هدايا من الذهب والفضة الموجودة في خزائن الهيكل والقصر الملكي، وانهزم ملك إسرائيل وتخلّى عن جميع مكاسبه السابقة، وبذلك امتدت الحرب من الأجداد إلى الأحفاد؛ وذلك دليل آخر على أن الحكم اليهودي في فلسطين قد مزقته حروب اليهود فيما بين بعضهم بعضاً!

وخلفه ولده من بعده «يهوشافاط» (٨٧٣ - ٨٤٩ ق.م.)، ووقعت معاهدة بينه وبين ملك إسرائيل. ولكن هذه المعاهدة لم تمنع نشوب الحرب. فقد استؤنفت على أشدّ مما كانت قبل المعاهدة.

وخلفه ولده «يهوورام» (٨٤٩ - ٨٤٢ ق.م.) كما تقول التوراة، فكان أكبر مجرمي ملوك اليهود على الإطلاق، وكانت فاتحة أعماله «أن قتل إخوته الستة مع عدد من رؤساء اليهود». وفي عهده هاجمه الفلسطينيون والعرب هجوماً عنيفاً فدخلوا القدس واستولوا على أموال الملك في قصره وسبوا بنيّه ونساءه. وتقول التوراة: إلا أنه «ذهب غير مأسوف عليه»^(٩)، وليس هذا كلامنا، ولكنه كلام توراة اليهود.

ثمّ تضيف التوراة إلى سيرة هذا اليهودي المجرم عبارة بشعة تقول عنه «إنه جعل سكان أورشليم يزنون وطوح يهوذا» (الدولة اليهودية).

وخلفه ولده «أخزيا» (٨٤٢ ق.م.)، ولم يطل عهده وكان مجرماً ابن مجرم، فقد

(٨) قاموس الكتاب المقدس، ج ١، ص ٤٧٧.

(٩) الكتاب المقدس، «سفر أخبار الأيام الثاني»، الأصحاح ٢١، الآية ٢٠.

ذهب لزيارة خاله ملك إسرائيل وثار عليه «ياهو» وهو متمرد آخر. فقتل الملكين الشمالي والجنوبي معاً.

واعتلت سدة الحكم «عثليا» زوجة يورام ملك يهوذا فكانت سيرتها قمة في الإجرام؛ فقد قتلت جميع أولاد ابنها ياهو للتخلص من منافسيها على العرش، ولم يبق إلا الطفل «يوآش». فقد أخفته عن الأنظار مدة ست سنين، ولكنه ظهر فيما بعد وبويع ملكاً خليفة لأبيه المقتول، وتصدت الجماهير اليهودية للملكة القاتلة فقبضت عليها وأعدمتها.

وتوج هذا الطفل باحتفال كبير، وكانت أولى إنجازاته أنه تنكر لمن أحسن إليه فأمر بقتل أحد أولاده، ودام ملكه ٢٧ سنة، تعرض خلالها لهجوم سوري من قبل ملك آرام مما حمله على أن يدفع فدية كبرى من خزائن الهيكل، وكانت خاتمته أن قتله اليهود شرّاً قتله، فقد قتلوه على سريريه كما تقول التوراة^(١٠).

وخلفه «أمصيا» ابنه (٨٠٠ - ٧٨٣ ق.م.)، ووقعت حرب بينه وبين الأدوميين وتقول التوراة إنه أتى بالأسرى إلى البتراء وأمر بطرحهم من رؤوس شواهقها فتكسروا أجمعين. ثم تروي التوراة أن هذا المجرم الأثيم قد لقي مصرعه بأيدي اليهود. فقد قتلوه وحملوه على الخيل ودفنوه مع آبائه في مدينة أورشليم^(١١).

وجاء حفيد لأمصيا هذا اسمه «أحاز بن يوثام» (٧٣٥ - ٧١٥ ق.م.) فاستغرق في عبادة الأوثان. وتقول التوراة إنه سار في طريق ملوك إسرائيل في الشرّ وأحرق بنيه بالنار حسب رجاسات الأمم^(١٢).

ولا نطيل أكثر من ذلك. فهذه سيرة ملوك اليهود: اقتتال واغتيال وحروب. وانتهى الأمر في ما بعد بتدمير مملكة إسرائيل بأيدي الآشوريين بقيادة سرجون الثاني وحمل سكان السامرة إلى الأسر سبايا رجالاً ونساءً وأطفالاً.

وكان قصدنا بهذا السرد التاريخي أن نثبت، بما لا يرقى إليه الشك، أن ما قاله المؤرخون عن بربرية اليهود ملوكاً وشعباً هو حقيقة تاريخية وردت معظم تفاصيلها في توراتهم؛ تشهد عليهم أفواههم وتدين جرائمهم.

ولم يكن المؤرخون المعاصرون وحدهم هم الذين ندّدوا باليهود، فإن أنبياءهم

(١٠) المصدر نفسه، «سفر أخبار الأيام الثاني»، الأصحاح ٢٤.

(١١) المصدر نفسه، «سفر أخبار الأيام الثاني»، الأصحاح ٢٥.

(١٢) المصدر نفسه، «سفر أخبار الأيام الثاني»، الأصحاح ٢٨.

هم قد قاموا بهذه المهمة خير قيام، ونسبوا إلى اليهود أبشع التهم. ويكفي أنهم أدانواهم بأنهم «لم يكونوا يحسنون التكلم باللسان اليهودي بل بلسان شعب وشعب» كما جاء في سفر نحميا أحد أنبيائهم، مما دعاه إلى أن يقول: «فخاصمتهم ولعنتهم وضربت منهم أناساً وفتت شعورهم»، هكذا بهذه العبارة وهذه الكلمات!

أما نبيهم الآخر «أرميا» فكان أشد قسوةً وعنفاً، فقد قال عن إسرائيل: «تحت كل شجرة خضراء أنت أضطجعت زانية»^(١٣).

وفي السفر نفسه يوجه إليهم عبارة أشد وأقسى حين يقول: «كخزي السارق هكذا أخزي بيت إسرائيل هم وملوكهم ورؤساءهم وكهنتهم وأبناءهم»، وهذه إدانة جماعية تتناولهم جميعاً من الملوك إلى الكهنة إلى الأبناء.

وفي الإصحاح الذي يليه يقول أرميا عن إسرائيل: «أما أنت فقد زنت بأصحاب كثيرين. ارفعي عينيك إلى الهضاب وانظري أين لم تضاجعي. في الطرقات جلست لهم ونجست الأرض بزناك، وجهة امرأة زانية كانت لك. أبيت أن تخجلي. وقال لي الرب: هل رأيت ما فعلت العاصية إسرائيل. ورأت أختها الخائنة يهوذا وزنت هي أيضاً. هكذا ختموني يا بيت إسرائيل»^(١٤).

ويمضي أرميا في هذا الكلام الغاضب كالرعد يقول في الإصحاح الخامس من هذا السفر عن الإسرائيليين: «في بيت الزانية تزاخوا. جهلوا كل واحد على امرأة صاحبه. لأنه خيانة خانني بيت إسرائيل وبيت يهوذا يقول الرب».

وهنا يثور السؤال الكبير: وهل يمكن لهذا الشعب أن يكون شعب الله المختار بعد أن وصفه هذا المصلح اليهودي الكبير بهذه الصفات، وأن يعده الله بأن يقدم إليه الوطن الفلسطيني هبة من عنده ويده؟ حاشا الله.

والهيكل الذي جعلت منه الصهيونية صخرة قضيتها ودعواها يتساءل أرميا عنه في الإصحاح السابع قائلاً: «هل صار هذا البيت الذي دعي باسمي مغارة لصوص في أعينكم؟».

ويذهب أرميا إلى أبعد من ذلك فيهدم القضية الصهيونية من أساسها ويعتبر النبوءات اليهودية باطلاً في باطل وكذباً في كذب، حيث يقول في الإصحاح الخامس: «صار في الأرض وهش وقشعريرة. الأنبياء يتنبأون بالكذب».

(١٣) المصدر نفسه، «سفر أرميا»، الإصحاح ٢.

(١٤) المصدر نفسه، «سفر أرميا»، الإصحاح ٣.

ولكن الوقاحة الكبرى جاءت في ختام خطاب بيغن إلى الشعب المصري حين أورد عبارة قال فيها: «لقد بينت السورة الخامسة من القرآن الكريم حقنا في هذه الأرض وجعلته مقدساً. هل لي أن أتلو عليكم هذه السورة الخالدة: ﴿وَإِذْ قَالَ مُوسَى لِقَوْمِهِ يَا قَوْمِ اذْكُرُوا نِعْمَةَ اللَّهِ عَلَيْكُمْ إِذْ جَعَلَ فِيكُمْ أَنْبِيَاءَ... يَا قَوْمِ ادْخُلُوا الْأَرْضَ الْمُقَدَّسَةَ الَّتِي كَتَبَ اللَّهُ لَكُمْ﴾»^(١٥).

هذه هي عبارة بيغن التي استشهد فيها بالقرآن الكريم محاولاً أن يثبت فيها الحقّ المقدس لليهود في فلسطين. والاستشهاد بهذه الآية على هذه الصورة لا يثبت الحقّ المقدس لليهود في فلسطين بقدر ما يثبت أن اليهود ﴿يَحْرِفُونَ الْكَلِمَ عَنْ مَوَاضِعِهِ﴾ كما قال عنهم القرآن الكريم. وهذا ما فعله بيغن بصدد هذه الآية.

وإن أي مخلوق على الأرض يستطيع أن يستشهد بالقرآن الكريم من غير حرج، إلا اليهود، فليس لهؤلاء أن يحتجوا بالقرآن الكريم لأنه يدينهم ويندد بهم. فالقرآن الكريم يندد بهم ويكشف مساوئهم، وبخاصة مع نبيهم موسى عليه السلام. ومن يقرأ القرآن الكريم يَرُ أنه ورد فيه ذكر اليهود وذكر بني إسرائيل أكثر من ٤٠ مرة. وفي معظم هذه الآيات فإن الله سبحانه وتعالى ينهال عليهم بأشد عبارات الغضب والزجر والوعيد والتهديد. ولا يتسع هذا الفصل لسرد هذه الآيات واحدة واحدة.

ولكن الذين دسوا هذا الاستشهاد القرآني في خطاب بيغن قد خدعوه وأرادوا أن يخدعوا الرأي العام العالمي، وبخاصة أولئك الذين لا يعرفون القرآن.

ومن أجل ذلك فقد أصبح واجباً علينا أن نعيد هذه الآية ولكن إلى السياق الذي وردت فيه، وبعض الآيات التي سبقتها؛ ذلك أن بيغن قد انتزع هذه الآية من سياقها ليدخل في روعنا أن القرآن الكريم يؤيد دعوى الحقّ اليهودي المقدس في فلسطين. ولنبدأ من بداية الإطار الذي وردت فيه الآية التي استشهد بها بيغن.

نقرأ في القرآن الكريم في سورة المائدة ما يلي:

﴿وَلَقَدْ أَخَذَ اللَّهُ مِيثَاقَ بَنِي إِسْرَآئِيلَ وَبَعَثْنَا مِنْهُمُ اثْنَيْ عَشَرَ نَقِيباً وَقَالَ اللَّهُ إِنِّي مَعَكُمْ لَئِنْ أَقَمْتُمُ الصَّلَاةَ وَآتَيْتُمُ الزَّكَاةَ وَآمَنْتُمْ بِرُسُلِي وَعَزَّرْتُمُوهُمْ وَأَقْرَضْتُمُ اللَّهَ قَرْضاً حَسَناً لَأُكَفِّرَنَّ عَنْكُمْ سَيِّئَاتِكُمْ وَلَأُدْخِلَنَّكُمْ جَنَّاتٍ تَجْرِي مِنْ تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ فَمَنْ كَفَرَ بَعْدَ ذَلِكَ مِنْكُمْ فَقَدْ ضَلَّ سَوَاءَ السَّبِيلِ. فَبِمَا نَقْضُهِمْ مِيثَاقَهُمْ لَعَنَّاهُمْ وَجَعَلْنَا قُلُوبَهُمْ قَاسِيَةً

(١٥) القرآن الكريم، «سورة المائدة»، الآيتان ٢٠ - ٢١.

يحرّفون الكلم عن مواضعه ونسوا حظاً مما ذكروا به، ولا تزال تطلع على خائنة منهم إلا قليلاً منهم فاعف عنهم واصفح إن الله يحبّ المحسنين»^(١٦).

ثمّ يمضي القرآن الكريم مندداً ومذكراً بسوء سلوك اليهود فيقول: «وإذ قال موسى لقومه يا قوم اذكروا نعمة الله عليكم إذ جعل فيكم أنبياء وجعلكم ملوكاً وآتاكم ما لم يؤت أحداً من العالمين. يا قوم ادخلوا الأرض المقدسة التي كتب الله لكم ولا ترتدوا على أدباركم فتنقلبوا خاسرين»، إلى أن يقول القرآن الكريم بعد أن يؤس موسى من قومه: ﴿قال ربّ إني لا أملك إلا نفسي وأخي فافرق بيننا وبين القوم الفاسقين﴾^(١٧).

وواضح من هذه الآيات أن الله أخذ على بني إسرائيل ميثاقاً ذكر القرآن شروطه واحداً واحداً، وأنهم نقضوا الميثاق ونجست خيانتهم وأدانهم أنهم من القوم الفاسقين. ولذلك لم يعد لهم حقّ في وعد الله.

هذا مع تأكيد أن عبارة «الأرض المقدسة التي كتب الله لكم» تعني كتب الله لكم دخولها، ولا تعني كتبها الله لكم خالصة تسلب من أيدي أصحابها لتكون ملكاً للفاسقين الذين نقضوا عهد الله وخانوا أمانته، وكتب عليهم الذلة والمسكنة إلى يوم القيامة.

وكان اليهود في سلوكهم وأخلاقهم هم السبب في هذه الذلة والمسكنة، وفي جميع الكوارث التي حلت بهم عبر التاريخ. وهذا هو المعنى الكبير الذي أشار إليه المؤرخ اليهودي يوسفوس في عبارته الخالدة: «لا أمة في الأرض في كلّ أجيال التاريخ منذ بدء الخليقة حتّى الآن، تحملت ما تحمّل إسرائيل من الكوارث والويلات على أن تلك الكوارث والويلات لم تكن إلا من صنع إسرائيل».

وصدق المؤرخ اليهودي الكبير.

(١٦) المصدر نفسه، «سورة المائدة»، الآيتان ١٢ - ١٣.

(١٧) المصدر نفسه، «سورة المائدة»، الآية ٢٥.

الفصل الخامس عشر

عروبة القدس.. الحفائر والمقابر والتوراة..

كلها تدين بيغن

على رأس الأكاذيب المتفشية في خطاب بيغن رئيس وزراء العدو الذي تحدث فيه إلى الشعب المصري، تقع العين على أكذوبة كبرى تكمن في كلمة صغرى.

هذه الكلمة الصغرى هي قوله «.. بلدنا»، وذلك في سياق حديثه مرحباً بزيارة الرئيس السادات لبيت المقدس ليلقي خطابه الموعود في الكنيسة الإسرائيلية عن مبادرته المعروفة.

و«بلدنا» التي يرددوها السفاح الإرهابي بيغن، يعني بها بيت المقدس، وقد أراد بيغن أن يستغل زيارة الرئيس المصري، وقد اشترأت إليها أعناق الأقماع الاصطناعية وأجهزة الإعلام العالمية، فرأى فيها فرصة سانحة ليقول للعالم أجمع إن بيت المقدس هي بلد إسرائيل وعاصمتها الخالدة، شأنها في ذلك شأن أية عاصمة لأي دولة في العالم.

وقد سبق لقادة اليهود الدينيين والسياسيين والعسكريين أن وقفوا أمام حائط المبكى، في السابع من حزيران/يونيو ١٩٦٧، غداة الاحتلال الإسرائيلي لبيت المقدس، ليعلموا عهدهم الشهير: «الآن عدنا إلى أورشليم ولن نخرج منها بعد اليوم».

وحديث الصهيونية عن «أورشليم» قديم قدم الصهيونية، وقد أطلقوا حولها شعارات متعددة: «إسرائيل من غير أورشليم جثة من غير رأس»، و«إسرائيل من غير أورشليم جسد من غير روح»، و«أورشليم يهودية كما أن

باريس فرنسية ولندن بريطانية»، وما إلى ذلك من الشعارات والعبارات.

وفي أعقاب الاحتلال الإسرائيلي لبيت المقدس، مباشرة بعد حرب الأيام الستة، أصدرت إسرائيل قانوناً أعلنت فيه أن أورشليم هي عاصمة إسرائيل ورسمت لها حدوداً تمتد من بيت لحم جنوباً إلى رام الله شمالاً، بحيث أصبحت «أورشليم الكبرى» تقارب مساحة ثلث المنطقة الغربية.

وفي تلك الأيام الخزينة السوداء، تولت وزارة الأشغال الإسرائيلية إزالة «حيّ المغاربة» المجاور لحائط المبكى، بما فيه من مدارس ومساجد ومنشآت إسلامية. فلم تبق جداراً قائماً، ولا حجراً على حجر، وأصبح المكان ساحة مكشوفة، مفتوحة يؤمها المعتدون اليهود من كافة أرجاء البلاد، وبذلك زال من عالم الوجود أقدس حيّ في الديار المقدسية تعاقب على بنائه وإقامة مؤسساته ملوك المسلمين وأمرأؤهم منذ عهد عمر بن الخطاب إلى أخريات الحكم العثماني.

وتابعت إسرائيل الإجراءات المتعددة لتهويد المدينة المقدسة وإزالة الطابع الإسلامي من معالمها، والعمل على تشريد أهلها منها، وتهجير اليهود إليها. وتابعت إلى جانب ذلك بعثات التنقيب اليهودية بحثاً عن أنقاض هيكل سليمان، فيما يزعمون، حول الحرم الشريف.

وكما يفعل المستضعفون والمنهزمون، فقد تقدمت الدول العربية والإسلامية إلى مجلس الأمن مطالبة بإنقاذ المدينة المقدسة من العدوان الإسرائيلي، فأصدر هذا المجلس الهزيل ما يزيد على خمسة قرارات تدين إسرائيل وتطالبها بالكف عن العبث بالمدينة المقهورة.

ولم تستجب إسرائيل لقرارات مجلس الأمن، بل راحت تستمر في إجراءاتها العدوانية يوماً بعد يوم، غير مبالية بالمنظمة الدولية، ولا بمؤتمرات الدول الإسلامية المتتابعة وقراراتها الحافلة بالعبارات المتورمة، والكلمات المنفوخة!

وتوالت الأحداث، إلى أن صدرت اتفاقيات كامب ديفيد، فإذا بنا نقراً فيها رسالة موقعة من رئيس وزراء العدو بيغن، موجهة إلى الرئيس الأمريكي كارتر، يقول فيها الرئيس اليهودي: «إن أورشليم هي عاصمة إسرائيل، وإنها جزء لا يتجزأ من إسرائيل، وإنها لن تعود مجزأة كما كانت». وقد تمّ إبلاغ هذه الرسالة اليهودية إلى الرئيس أنور السادات بصورة رسمية عن طريق الرئيس كارتر!

وانطلق بيغن من مصيف كامب ديفيد، إلى الجاليات اليهودية في أمريكا وكندا وأوروبا، يخطب فيها، في جو مليء بالحماسة والحبور، معلناً أن أورشليم هي عاصمة إسرائيل الخالدة، وأنها كانت كذلك منذ ثلاثة آلاف سنة، وأنها ستظل كذلك إلى الأبد.

وراحت الصهيونية، بأجهزتها الإعلامية الضخمة، تطلق حملة كبرى تردد فيها الدعوى الصهيونية حول «أورشليم اليهودية»، وبلغت تلك الحملة من الضخامة والدوي، بحيث أصبح الإنسان العادي في العالم يؤمن بصحة هذه الدعوى وأن مطلب العرب بحقهم حتى في «القدس الشرقية»، حتى هذه، لا مجال لتحقيقه بل والإصغاء إليه. فإن القدس، القديمة والجديدة، داخل الأسوار وخارجها، يهودية، وإها عاصمة إسرائيل التاريخية، ولا يمكن الوقوف في وجه التاريخ. ذلك ما استطاعت إسرائيل أن تعبئه في كل أرجاء العالم.

وجاءت ذروة الطغيان الإسرائيلي بصدد القدس، في الاجتماع الثاني لكاتب ديفيد؛ فقد وقف رئيس وزراء العدو بيغن في تلك الليلة أمام الأقدار الاصطناعية، وهو يخطب في هלוسة دينية بالغة حد العنف والصلف، وهو يردد واحداً من مزامير داود كأنه حاخام ينشد في كنيس يهودي، ويعلن بأعلى صوته أن القدس هي عاصمة إسرائيل الخالدة وأنها ستظل كذلك إلى الأبد.

وأحسب أن العالم كله قد شهد مسرحية تلك الليلة. فقد خلا الجو لرئيس وزراء العدو وكأن البيت الأبيض هو بيته، فراح يرسل تلك المداعبات التي سمعها العالم تلك الليلة ويصفق له الجمهور اليهودي المسيحي الذي اسمه الكونغرس الأمريكي!

وكان أقرب السامعين إلى بيغن هو الرئيس محمد أنور السادات، وقد رأيته يطبق أجفانه ويفتحها، ومدّ التاريخ الإنساني أذنيه لسمع ما إذا كان الرئيس السادات سينهض من مقعده ليرد على بيغن بأن القدس عربية وستكون كذلك إلى الأبد.

ولكن لحكمة أرادها الله، سيكشفها المستقبل إن شاء الله، فإن الرئيس السادات لم ينهض من مقعده ولم ينبس ببنت شفة.

ولم تتوان أجهزة الإعلام الصهيونية العالمية عن استغلال تلك الأمسية الرهيبة. وبلغ من دوي هذه الحملة الإعلامية، وتراخي الإعلام العربي

والإسلامي، أن الكلام عن عروبة «القدس القديمة»، حتى هذه، صار أشبه بأنين خافت منبعث من جثة هامدة، أو من واد سحيق عميق، أقرب إلى الغمغمة منه إلى الكلام المبين.

وطغى هذا الطوفان الصهيوني الإعلامي حتى على أجهزة الإعلام العربية في القاهرة، عندما بدأت تتحدث عن القدس العربية الإسلامية في تحبط وجهالة، متسائلة عن حدودها وتاريخها.

ومن هنا فقد أصبح الواجب القومي يلح علينا بأن يكون هذا الفصل الأخير من كتابنا مكرساً وقاصراً على عروبة القدس لنكذب مقولات الصهيونية وكلام رئيس وزراء العدو، ولنعيد إلى العرب والمسلمين إيمانهم وتعلقهم بالمدينة المقدسة، أولى القبلتين وثالث الحرمين، وموطن الإسراء والمعراج.

بل إن كل شبر وحجر في بيت المقدس، وما فيها من معابد ومقابر ومدارس ورباطات وزوايا وتكايا، كلها تصيح في سمع الزمان، مؤكدة عروبة بيت المقدس، ما وسعت أحجارها وأسوارها ومآذنها، أن تصيح، وأن تتكلم.

وقبل أن ندخل محراب التاريخ نستعرض أحداث بيت المقدس في عمرها الطويل الذي يربو على ستة آلاف عام، لا بدّ من أن نعترف بادئ ذي بدء، أمانة للحق والتاريخ، بأن الدعوى الصهيونية لا تخلو من حبة صغيرة من حبات التاريخ، وأن هذه الحبة قد أصبحت قبة، عن طريق الدعاية الصهيونية وأسلوبها في التهويل والتضخيم.

والظاهرة البارزة في تاريخ اليهود، كما نقرأ في التوراة، أن أبرع براعات اليهود ومهاراتهم أنهم يجعلون من الحبة قبة، حين يكون ذلك في مصلحتهم، كما أنهم على العكس قادرون على أن يجعلوا من القبة حبة، حينما يكون ذلك في غير مصلحتهم؛ أي حينما تكون القبة لغيرهم.

والحبة التاريخية الصغيرة بشأن بيت المقدس بالنسبة إلى اليهود، وقد جعلوها قُبةً، تلخص في واقعة تاريخية لا مجال لإنكارها، ولا نخشى أن نعترف بها وهي أن «أورشليم» كما يتنغم بها اليهود قد اتخذها داود ملكهم الأول عاصمة له، بعد الغزوة اليهودية المعروفة التي شرحنا أمورها في الفصول السابقة، وأنها استمرت عاصمة لليهود في عهد ولده سليمان الملك الثاني.

تلك هي الحبة الصغيرة: «أورشليم» عاصمة اليهود في عهد داود وسليمان

لمدة سبعين عاماً، انقسمت بعدها الدولة اليهودية إلى «مملكتين»: يهوذا في الجنوب وعاصمتها أورشليم، والسامرة في الشمال وعاصمتها شكيم (نابلس).

وإنه لصحيح، كما قال بيغن، أن القدس كانت عاصمة لليهود قبل ثلاثة آلاف سنة. فالواقعة صحيحة والتاريخ صحيح، ولكن التاريخ الصحيح كذلك أن أورشليم لم تستمر عاصمة لليهود بعد ذلك!

ولكن بيغن لم يقل للعالم ما هو تاريخ هذه المدينة قبل ثلاثة آلاف سنة سابقة، أي قبل ستة آلاف سنة من اليوم الذي وجه فيه خطابه إلى الشعب المصري، بل إنه لم يقل شيئاً عن سيرة المدينة الخالدة حتى في عهد داود وسليمان من بعده.

ويروي لنا التاريخ اليهودي نفسه كيف أصبحت أورشليم عاصمة لليهود بعد أن تمّ لهم الاستيلاء على عدد من المدن الفلسطينية ومنها حبرون (مدينة الخليل)، ورام الله وما جاورها.

يقول التاريخ إن داود كان مقيماً في حبرون (الخليل)، ثمّ عزم على مهاجمة أورشليم، ولكن كانت المدينة محصنة بالأسوار والقلاع التي بناها حولها أصحابها اليبوسيون وهم فخذ من أفخاذ القبائل الكنعانية العربية التي نزحت من الجزيرة العربية منذ زمن طويل.

ولذلك فقد استعصت المدينة على داود، وقاوم أهلها مقاومة باسلة وخاضوا معركتهم مع داود في الشوارع وحول الأسوار، فحاصرها داود طويلاً حتى علم بنفق كان اليبوسيون قد حفروه ليصلوا منه إلى عين ماء في وادي قدرون في أسفل أورشليم، فتسلل داود من هذا النفق مع رجاله، واستطاعت القوات اليهودية أن تصل إلى داخل المدينة.

ويضيف التاريخ إلى ذلك أن داود قد انتقل من حبرون (الخليل) إلى «سالم» (أورشليم) لينصب ملكاً على اليهود. والتاريخ يؤكد لنا أن سالم هذا هو أحد آلهة الكنعانيين، وقد ألحقت بها لفظة أور ومعناها مدينة في اللغة الآشورية القديمة.

وتقول التوراة بشأن عاصمة داود: «كان داود ابن ثلاثين سنة حين ملك. ملك أربعين سنة. في حبرون ملك سبع سنين وستة أشهر. وفي أورشليم ملك ثلاثاً وثلاثين سنة على جميع إسرائيل ويهوذا» (الدولة اليهودية الموحدة).

وتضيف التوراة^(١) أنه ما إن وصل داود إلى «أورشليم إلى اليوسيين سكان الأرض حتى كلموه قائلين: لا تدخل إلى هنا». وكان ذلك بداية المقاومة. والحرب أولها الكلام، وهذا هو كلام التوراة وليس كلامنا، اقتبسناه من التوراة باللفظ لا بالمعنى.

وانتقل الأمر من الكلام إلى الحرب. وتقول التوراة في الإصحاح نفسه: «وسمع الفلسطينيون أنهم (اليهود) قد رسموا داود ملكاً على إسرائيل فصعد الفلسطينيون ليفتشوا على داود (ليقاتلوه). ولما سمع داود نزل إلى الحصن وجاء الفلسطينيون وانتشروا في وادي الرفائين»، وجرت المعركة ضارية بينهم.

وتقول التوراة «إن داود ضرب الفلسطينيين». وحسب عادة اليهود فقد حارب الربّ عنهم و«اقتحم الربّ أعدائي أمامي كاقترحام المياه»، كما تروي التوراة على لسان داود وهو يصف المعركة، على حين أنه كان محتبئاً في الحصن!

ولكن الفلسطينيين ثابروا على القتال بعناد وبسالة: وتقول التوراة عنهم: «ثم عاد الفلسطينيون فصعدوا أيضاً وانتشروا في وادي الرفائين»، وتولى الربّ تنظيم خطة الحرب، فقال لداود كما تروي التوراة: «لا تصعد إليهم بل در من ورائهم واهجم عليهم مقابل الأشجار. وهناك سيخرج الربّ أمامك لضرب محلة الفلسطينيين». فقام داود كما أمر الربّ وضرب الفلسطينيين من جبع إلى مدخل جازر، أي من أقصى الشمال إلى أقصى الجنوب.

وهكذا انتصر داود على الفلسطينيين وضربهم في أورشليم وفي كل الأرض، كل ذلك على يد الربّ، فهو الذي حارب عن اليهود وأدار لهم المعركة تخطيطاً وتنفيذاً، كما تقول التوراة بالكلام الواضح البين.

وحينما هدأت الحالة، ولو إلى حين، مع الفلسطينيين، أقام داود في حصن داود وسماه «مدينة داود». وبني داود مستديراً من القلعة متداخلاً، «وأخذ داود سراري ونساء من أورشليم بعد مجيئه من حبرون فولد أيضاً لداود بنون وبنات»، كل ذلك كما ترويه التوراة في الإصحاح نفسه.

ولكن التوراة فيما بعد تكشف عن سرّ له أهميته ودلالته، إذ يبدو أن الفلسطينيين لم يتوقفوا عن القتال واستعادوا أورشليم. فنحن نقرأ في صدر الإصحاح الثامن من سفر صموئيل الثاني، ما تقوله التوراة في ما يلي: «وبعد ذلك ضرب

(١) الكتاب المقدس، «سفر صموئيل الثاني»، الأصحاح ٥.

داود الفلسطينيين وذلّلهم وأخذ داود زمام القصة من يد الفلسطينيين، وضرب المؤابيين وصاروا عبيداً لداود يقدمون له هدايا». والقصة تفيد «مركز المدينة». ومعنى ذلك أن الفلسطينيين كانوا قد استردوا القدس بأكملها، أما المؤابيين الوارد ذكرهم، فيبدو أنهم دخلوا المعركة طرفاً ثانياً ضدّ داود. وأنّ أورشليم عاصمة داود قد انتزعوها من يد الفلسطينيين، وهذه أول نكسة في تاريخ «العاصمة الخالدة». ولكن رئيس وزراء العدو يتجاوز عن هذه الوقائع التاريخية ويكتفي بعبارة «الثلاثة آلاف سنة»، ويقفز عن أية حقبة لا تناسب دعواه!

ولا يمكن أن نمرّ بالمؤابيين هؤلاء، الذين ذكرتهم التوراة مروراً سريعاً، فلا بُدّ من وقفة قصيرة. فهؤلاء كانت لهم في ذلك العهد مملكة (في شرق الأردن حالياً) وكانت الكرك عاصمتها. وكان لهم ملك اسمه عجلون وأبطالهم الشجعان خاضوا معارك باسلة ضدّ اليهود، فأخضعهم الملك في عصر قضاتهم، وضرب عليهم الجزية. وجاء بعده بطل آخر من ملوكهم وأنزل باليهود ضربات قاصمة، كما دل على ذلك الحجر التاريخي الشهير الذي عثر عليه في بقعة تبعد ستين كيلو متراً من عمان عام ١٨٦٨م. والحجر موجود الآن في متحف اللوفر في باريس، وخطه مكتوب باللغة المؤابية. ولت بيغن يزور باريس ويطلع على هذا الحجر ليرى ما فعله المؤابيون بأسلافه اليهود إذا صحت نسبته إليهم.

وكائناً ما كان الأمر فهؤلاء هم المؤابيون الذين تزعم التوراة أن داود ضربهم. وفي التوراة حكاية أخرى عن إذلال عبيد (جيش) داود على يد ملك حانون؛ إذ يقول الإصحاح العاشر من السفر نفسه بعد نزاع بين داود وملوك المنطقة التي حوله: «فأخذ حانون عبيد داود وحلق أنصاف لحاهم وقص ثيابهم من الوسط إلى استاهم (!) ثم أطلقهم. ولما أخبروا داود أرسل للقائهم لأن الرجال كانوا خجلين جداً، وقال الملك داود: أقيموا في أريحا حتّى تنبت لحاكم ثم ارجعوا». ومثل هذا الحدث في زمانه يعتبر قمة الذل والمهانة والاحتقار لداود وعاصمته أورشليم. . العاصمة الخالدة لبيغن. فإن قصص اللحي وقطع الملابس حتّى الأدبار من التقاليد التي تفوق القتل في ذلك الزمان. مهانة واحتقاراً.

وفي هذا السفر تسرد التوراة تفاصيل أبشع جريمة زنا مدونة في التاريخ البشري، وهي ارتكاب داود الفاحشة مع زوجة أحد جنوده المقاتلين في الميدان دفاعاً عن الملك والوطن، وهي قصة أوريا الحثي وقد ذكرناها بالتفصيل في فصل سابق ولا حاجة بنا إلى تكرارها سوى أن نقول إنّ أورشليم، العاصمة اليهودية

الخالدة، لم تشهد في تاريخها الطويل أبشع ولا أشنع من تلك الحادثة النكراء.

وفي الإصحاح الثالث عشر من سفر صموئيل الثاني تقع عيوننا على حدث مشين آخر، تهتز له العاصمة الخالدة مرة أخرى وهو اعتداء أمنون بن داود على عفة أخته لأبيه تamar الجميلة، وكذلك فقد سردناها في فصل سابق، ونحن نمرّ بهذه الإشارة العابرة ليرى القارئ أن العاصمة الخالدة قد خلدت عاراً وشناراً!

وفي الإصحاح الخامس عشر من سفر صموئيل الثاني تشهد العاصمة الخالدة فتنّة كبرى بين داود وابنه أبشالوم، خلاصتها كما سردتها التوراة أن أبشالوم أراد أن ينتزع الملك والعاصمة الخالدة من يد والده ويحل محله. وتقول التوراة في هذا الإصحاح إن «أبشالوم أرسل جواسيس في جميع أسباط إسرائيل يحرضهم على العصيان، وكانت الفتنة شديدة وكان الشعب لا يزال يتزايد مع أبشالوم» كما تقول التوراة.

وتضيف التوراة أنه «أتى مخبر إلى داود قائلاً: إن قلوب رجال إسرائيل صارت وراء أبشالوم. فقال داود لجميع عبيده (جنوده) الذين معه في أورشليم: قوموا بنا نهرب لأنه ليس لنا نجاة من وجه أبشالوم. أسرعوا للذهاب لثلاث يبادر ويدركنا وينزل بنا الشرّ ويضرب المدينة بحدّ السيف». وكان أبشالوم في ذلك الوقت مقيماً في حبرون (الخليل).

وتعترف التوراة بعد ذلك بهرب الملك داود من العاصمة الخالدة فتقول: «فخرج الملك وجميع بيته وراءه، وترك الملك عشر نساء سراري لحفظ البيت، وخرج الملك وكُلّ الشعب في إثره، ومعهم جميع الجلادين والسعاة. وكانت جميع الأرض تبكي بصوت عظيم»، وقد مثل هذا الموكب الملكي الحزين أسوأ يوم في تاريخ العاصمة الخالدة وهي تشهد الملك على رأس شعبه هارباً من عاصمة ملكه ومن بيته، ومن وجه ولده أبشالوم.

وتمضي التوراة في تفصيل ذلك اليوم المشين فتقول: «وعبر الملك في وادي قدرون»، وهو الوادي الواقع أسفل بيت المقدس، ولا يزال في مكانه حتّى اليوم وبهذا الاسم، واتجه هذا الجمع نحو طريق البرية، كما تقول التوراة.

ومن وادي قدرون «صعد داود في مصعد جبل الزيتون»، كما تقول التوراة، ولا يزال هذا الجبل يحمل هذا الاسم إلى يومنا هذا. وتكاد التوراة أن تبكي وهي تقول: «كان داود يصعد باكياً ورأسه مغطى ويمشي حافياً وجميع الشعب الذين معه غطوا كُلاً واحداً رأسه وكانوا يصعدون ويبكون».

وفي الطريق، «إذا برجل خارج من هناك وهو من عشيرة بيت شاول، الملك السابق، يرشق بالحجارة داود وجميع عبيد الملك وجميع الشعب، ويسبه ويقول له: أخرج أخرج يا رجل الدماء. لقد دفع الربّ المملكة ليد أبشالوم ابنك وها أنت واقع بشرّك لأنك رجل دماء». وبذلك سجلت التوراة منتهى الإذلال لداود وأدانتته بأنه رجل دماء، وأن المملكة أصبحت بيد ابنه أبشالوم، وأن أورشليم هي عاصمته.

وتسجل التوراة بعد ذلك أن «أبشالوم وجميع الشعب رجال إسرائيل أتوا إلى أورشليم، وهتفوا ليحيي الملك ليحيي الملك. ونصبوا الخيمة لأبشالوم على السطح، سطح بيت الملك، ودخل أبشالوم إلى سراري أبيه أمام جميع إسرائيل». وقارئ التوراة يفهم من كلمة دخل على سراري أبيه أنّه ضاجعهنّ؛ لأن هذا التعبير يتكرر بهذا المعنى في عدة مواضع من التوراة، وهذا أبشع عدوان من الولد على والده. يعتدي على عفاف زوجاته، وفي بيت والده، وفي العاصمة الخالدة. ولكن يبدو أن هذا التقليد في ذلك الزمان يعبر عن هزيمة الخصم!

ولا تذكر التوراة شيئاً تفصيلياً عن فعلة أبشالوم في الخيمة مع سراري والده، لأن التوراة لم تدخل إلى الخيمة، بل بقيت تنظر من بعيد. ولكنها اكتفت بالتشهير، بأن هذا المنكر قد جرى على السطح مبالغة في إلحاق الإهانة بالملك داود.

ولا نقف عند التفاصيل التي جاءت بعد ذلك، فقد جرت المواجهة في النهاية بين جيش أبشالوم وجيش والده داود في «وعر أفرام» كما تذكر التوراة.

ويقول الإصحاح الثامن عشر من سفر صموئيل الثاني تلخيصاً للمعركة: «فانكسر هناك شعب إسرائيل، يعني جيش أبشالوم، أمام عبيد داود. وكانت هناك مقتلة عظيمة في ذلك اليوم وقُتل عشرون ألفاً، وكان القتال منتشرًا على وجه كُلّ الأرض. وأخذ يوأب رئيس جيش داود ثلاثة سهام بيده ونسبها في قلب أبشالوم، وقام حاملو السلاح وضربوا أبشالوم وقتلوه وأخذوا أبشالوم وطرحوه في الوعر. وعلم داود بموت ابنه وكان يبكي ويقول: يا ابني أبشالوم، ليتني مت عوضاً عنك». وهذه كلها هي التفاصيل التي روتها التوراة!

وتقول التوراة إن الشعب تسلل في ذلك اليوم للدخول إلى المدينة، أورشليم، كما يتسلل القوم الخجلون عندما يهربون من القتال.

وتنقلنا التوراة بعد ذلك إلى فتنة أخرى على داود شبيهة بالفتنة التي قام بها أبشالوم. وتقول التوراة في الإصحاح العشرين من سفر صموئيل الثاني إنه «اتفق هناك رجل لثيم اسمه شبع بن بكري رجل بنيامين من أسباط إسرائيل، فضرب بالبوق وأعلن الثورة على داود، وقال: ليس لنا قسم في داود ولا لنا نصيب في

ابن يسي، كُلَّ رجل إلى خيمته يا إسرائيل. فصعد كُلَّ رجال إسرائيل من وراء داود (شقوا عصا الطاعة) إلى وراء شبع بن بكري. وأما رجال يهوذا فلأزموا ملكهم داود، وجاء داود إلى بيته في أورشليم. وقال داود لأبيشاي رئيس جيشه: الآن يسيء إلينا شبع بن بكري أكثر من أبشالوم. فخذ أنت عبيد سيدك واتبعه لئلا يجد لنفسه مدناً حصينة ينفلت من أعيننا».

وتنتهي هذه الفتنة كما تقول التوراة بأن قتل شبع بن بكري وقطعوا رأسه وانتهت الفتنة بعد أن عاشت أورشليم أياماً قلقة بالغة الفوضى والاضطراب.

وما أن انتهت هذه الفتنة حتّى واجهت أورشليم والملك داود حرباً طاحنة مع الفلسطينيين. ويقول الإصحاح الحادي والعشرون: «وكانت أيضاً حرب بين الفلسطينيين وإسرائيل، وانحدر داود وعبيده معه وحاربوا الفلسطينيين فأعيا داود». وهجم أحد الفلسطينيين على داود ليقتله «ووزن رمحه ثلاث مئة شاقل نحاس فأنجدته أبيشاي من جيش داود فضرب الفلسطيني وقتله».

ووقعت حرب أخرى بين داود والفلسطينيين، وتقول التوراة بشأنها: «ثمّ بعد ذلك كانت أيضاً حرب في جوب وحرب أخرى في جت»، وهذان الموقعان يقعان في قضاء غزة وبئر السبع، وهما غير بعيدين عن أورشليم. ومعنى ذلك أن هذه المعارك كانت عند مداخل أورشليم، حسب التعبير العسكري الحديث.

وفي سفر الملوك الأول كما تروي التوراة في الإصحاح الأول منه تشهد أورشليم ملكها داود وقد تقدمت به السنون، «يدثرونه بالثياب فلم يدفأ، وراح عبيده يفتشون له على فتاة عذراء لتكون له حاضنة، وتضطجع في حضنه ليدفأ، وفتشوا على فتاة جميلة في جميع تخوم إسرائيل، ووجدوا ابشج الشونمية فجاءوا بها إلى الملك، وكانت الفتاة جميلة جداً فكانت حاضنة للملك ولكن الملك لم يعرفها»، أي لم يدخل بها.

وقبل وفاة داود، استولى ابنه أدونيا على الملك وأصبحت أورشليم عاصمة اثنين: الملك الشيخ والملك الفتى. وقد انضم إلى الملك الفتى رئيس الجيش والكاهن. وتقول التوراة في هذا الصدد في الإصحاح الأول من سفر الملوك الأول: «إن أدونيا (وهو ابن إحدى الزوجات المئاث لداود) ترفع قائلاً: «أنا أملك»؛ أي أنّه يريد أن يكون ملكاً. وقد أعد لنفسه جميع التقاليد الملوكية في العاصمة أورشليم. وشهدت شوارعها الملك أدونيا على «عربات ذات عجلات وفرساناً وخسين رجالاً يجرون أمامه. وذبح أدونيا غنماً وبقراً ودعا جميع إخوته بني

الملك وجميع رجال يهوذا عبيد الملك»، ليشاركوا في هذا الاحتفال الملكي الكبير.
إلى آخر كلام التوراة.

وتقول التوراة بعد أن وضعت موائد الطعام والشراب أن الجموع هتفت «ليحي
الملك أدونيا».

ولكن الملك أدونيا لم يدم طويلاً على العرش، وقام من ينافسه وهو سليمان
بن داود. وفي قصة طويلة تستغرق الإصحاح بكامله تسعى والددة سليمان
«بشبع»، وهي زوجة أوريا الحثي، صاحب القصة الشهيرة، وتظفر في النهاية
بإقناع داود بأن ينصب سليمان ملكاً. وتحدث التوراة عن أن داود كان يؤثرها على
غيرها من النساء والسراي، فاستجاب لطلبها «وأركبوا سليمان على البغلة وضربوا
البوق ومسحوا سليمان ملكاً وهتفوا: ليحي الملك سليمان».

ولكن العاصمة أورشليم باتت مشغولة بقصة حبّ عنيفة مثيرة بين أدونيا ابن
داود وحاضنة أبيه الشابة الجميلة أبشع الشونمية التي جاءت لتحتضن داود
وتمنحه الدفء. وأصبحت القصة الغرامية سمر الناس في العاصمة، ليلهم
ونهارهم، وأراد أدونيا أن يظفر بحاضنة أبيه داود بعد أن فشل بالظفر بالملك.

فذهب أدونيا إلى بشع والددة سليمان وقال لها: «أنت تعلمين أن الملك كان
لي وقد جعل جميع إسرائيل وجوهم نحوي لأكون ملكاً فصار الملك لأخي
سليمان. والآن قولي لسليمان أن يعطيني أبشع الشونمية امرأة».

وما كان من سليمان حين سمع هذا الكلام من أمه إلا أن قال: «اليوم يقتل
أدونيا». فأرسل له سليمان من «يبطش به فمات» ولم يكن ذلك عقاباً له على
غرامه بزوجة أبيه، ولكن لأنه نافسه في الملك. فبعد أن بطش سليمان بأخيه
أدونيا بطش كذلك بأعوانه وأنصاره الذين ساندوه في اعتلائه العرش.

ويبدو أن العاصمة أورشليم كانت بيت دعارة كبيراً، فنحن نقرأ في
الإصحاح الثالث من سفر الملوك الأول أنه «أت امرأتان زانيتان إلى الملك سليمان
ووقفتا بين يديه تحتكمان إليه».

وخلاصتها، كما ترويه التوراة نقلاً عن الزانيتين، أنهما كانتا ساكنتين في
بيت واحد، فمات ابن واحدة، لأنها اضطجعت عليه وقامت وسط الليل وأخذت
ابن المرأة الأخرى وأضجعتة في حضنها إلى آخر الحكاية وهي معروفة لدى كافة
الناس. والحكم فيها معروف كذلك.

ولكن الغريب في هذه الحكاية أن تكون الواقعة مع زانيتين اثنتين لا مع واحدة، تسكنان في بيت واحد؛ مما يدلّ على أن الدعارة قد بلغت ذلك المدى من الانتشار في العاصمة أورشليم.

وتلخيصاً لما تقدم، واستناداً إلى رواية **التوراة** نفسها، يمكننا أن نوجز حال أورشليم في عهد داود بالأمور الآتية:

أولاً: أن أورشليم لم تكن عاصمة مستقرة لداود، فقد نازعه ابنه أبشالوم وجعل منها عاصمة له بعد أن هرب منها والده داود هو وجيشه، وقد طارده أحد اليهود يرشقه بالحجارة ويسبه قائلاً: «أخرج. أنت رجل دماء»، وبذلك أصبحت أورشليم عاصمة لاثنتين: الوالد والولد.

ثانياً: أن أورشليم كانت العاصمة التي شهدت أسوأ رذيلة في التاريخ، حينما خطف داود امرأة أحد جنوده، واتخذها زوجة له، يوم كان زوجها المسكين يقاتل تحت إمرة مليكه.

ثالثاً: أن أورشليم قد شهدت ملكاً آخر غير داود، طلع من عامة الناس ونافس داود على الملك مما اضطره إلى قتله والتخلص منه.

رابعاً: أن أورشليم قد شهدت أبشع قصة غرامية في التاريخ، وكان هذا الغرام بين أدونيا بن داود، وحاضنة أبيه داود فأبى سليمان أن يزوجه منها، وانتهى الأمر بأن أمر سليمان بقتل أخيه أدونيا.

خامساً: والعاصمة الخالدة، أورشليم التي يتمسح بيغن بمجادها قد جعلت منها **التوراة** بيت دعارة، تعيش الزانيات فيها تحت سقف واحد، وفي قصة أخرى يقوم أمنون بن داود بالاعتداء على عفاف أخته من والدته تamar الجميلة فيبغضها ويطردها بصورة مذلة مهينة.

وفي هذه العاصمة التي خلد تاريخها الإسرائيلي أبشع المنكرات والموبقات الخلقية أراد سليمان أن يبني هيكلًا للرب؛ لأن والده داود في حياته لم يستطع أن يبني بيتاً للرب «بسبب الحروب التي أحاطت به» كما تقول **التوراة**، فأمدّه حيرام ملك صور بالخشب من أرز لبنان، لأن سليمان كما تقول **التوراة** اعتذر بأنه «ليس بيننا أحد يعرف قطع الخشب مثل الصيّدونيين». وبدأ العمل في بناء الهيكل في أورشليم العاصمة، على يد الفينيقيين اللبنانيين وهم من القبائل العربية التي استوطنت لبنان منذُ زمن طويل.

وحسب عادة اليهود في كُلِّ شؤونهم فقد ملأوا الدنيا دعاية حول هيكل سليمان واعتبروه من مفارهم القومية، وأنهم سيعملون على إعادة بناء الهيكل. ولكن التوراة نفسها تشهد بأن الهيكل قام ببناؤه الفينيقيون، تخطيطاً وتنفيذاً، ونقلوا أخشابه من شواهق جبال لبنان، بحرّاً إلى يافا، ومنها إلى أورشليم، وأن حيرام ابن النحاس الصوري الشهير قد استدعاه سليمان و«عمل كُلَّ عمل في النحاس» كما يشرح الإصحاح السابع من سفر الملوك الأول. ومع الهيكل بنى الفينيقيون لسليمان بيتاً وبيوتاً لرؤساء جيشه، حتى باتت أورشليم وكأنها عاصمة فينيقية عربية لم يكن لليهود فيها أثر يذكر.

ويروي لنا الإصحاح السادس أن بناء الهيكل قد بدأ في السنة الرابعة للملك سليمان، وأن طوله كان ستين ذراعاً وعرضه عشرين ذراعاً وسمكه ثلاثين ذراعاً، وهذه هي المقاييس الكاملة للهيكل - الأسطورة اليهودية، والأثر الوحيد الذي أقاموه في كُلِّ تاريخهم الطويل منذ أن خرجوا من مصر هاربين، إلى أن استقروا في بابل سبايا ولاجئين.

وقد سخر المؤرخ البريطاني الكبير «ه. ج. ويلز» من الدعاية الأسطورية التي نسجها اليهود حول هيكل أورشليم، فقال في عبارة لاذعة حاذقة: «إن هيكل سليمان، إذا أمعنا النظر في مقاييسه، يمكن إدخاله في كنيسة صغيرة لبلد صغير، وكان طول الهيكل من الداخل ١٠٠ قدم وعرضه ٣٥ قدماً».

ولم يكن الهيكل كنعاني البناء والهندسة فحسب، ولكن العبادة كانت كنعانية. وقد ذكر المؤرخ اللبناني فيليب حُتي «أن الموسيقيين والمغنيين الأوائل في الهيكل كانوا كنعانيين في أشخاصهم وتدريبهم. وعندما بدأ داود بالموسيقا العبرانية المقدسة لم يكن هناك من نموذج يمكن اتباعه سوى النموذج الكنعاني»^(٢).

واليهود يعتبرون أن عهد سليمان العهد الذهبي في تاريخهم. ومع هذا فلم يكن عندهم حجار يحسن قطع الحجارة ولا مهندس، وقد استعانوا بالعرب في لبنان. وليس هذا فحسب ولكن اليهود استعانوا بالفينيقيين العرب في الملاحة البحرية. وتقول التوراة في الإصحاح التاسع من سفر الملوك الأول: «وعمل الملك سليمان سفناً في عصيون جابر التي بجانب أيلة (العقبة) على شاطئ بحر سوف

(٢) فيليب خوري حُتي، تاريخ سوريا ولبنان وفلسطين مطول، ترجمة جورج حداد، عبد الكريم رافق وكمال اليازجي؛ مراجعة وتحرير جبرائيل جبور، ٢ ج (بيروت: دار الثقافة، ١٩٥٨)، ج ١، ص ٢٢٣.

في أرض أدوم، وأرسل حيرام في السفن (التي عملها) عبده النواتي العارفين بالبحر مع عبيد سليمان». وفي ختام الإصحاح الثامن من سفر أخبار الأيام الثاني بالنص:

«وذهب سليمان إلى أيلة (العقبة) على شاطئ البحر في أرض أدوم، فأرسل له حيرام بيد عبده سفناً وعبيداً يعرفون البحر». وهذه حبة أخرى جعل منها اليهود قبة، حين ملأوا أسماع الدنيا بأنه كان لهم أسطول بحري في عهد سليمان يمتلئ البحر الأحمر، على حين أن التوراة تعترف بصريح الكلام بأن سفنهم كانت سفن الفينيقيين وأن البحارة هم من الفينيقيين.

والعقبة (إيلات) التي يحتلها اليهود ويعتبرونها ميناءهم التاريخي القديم وأنها ثغر أورشليم على البحر الأحمر، قد طرد منها اليهود وجلوا عنها لمدة قرون كما تعترف التوراة في الإصحاح السادس عشر من سفر الملوك الثاني، حيث تقول بالحرف الواحد:

«وأرجع رصين ملك آرام أيلة للآراميين وطرد اليهود من أيلة وجاء الآراميون إلى أيلة وأقاموا هناك إلى هذا اليوم».

هذا وقد كانت أورشليم، شأنها في ذلك شأن باقي البلاد، غاصة بغير اليهود من أهل البلاد الأصليين ومن أبنائهم الذين بقوا في البلاد بعد الغزوة اليهودية. والإصحاح التاسع من سفر الملوك الأول في حديثه عن الذين سخرهم سليمان في بناء الهيكل يقول: «جميع الشعب الباقين من الأموريين والحثيين والفرزيين والحويين واليبوسيين الذين ليسوا من بني إسرائيل. وأبناؤهم الذين بقوا بعدهم في الأرض الذين لم يقدر بنو إسرائيل أن يحرموهم، يقتلوهم، جعل عليهم سليمان تسخير عبيد إلى هذا اليوم».

ولكن الواقع التاريخي أن أورشليم لم تكن عاصمة لدولة ولكنها كانت حاضرة لمنطقة، أو محافظة ومديرية في تعبير العصر. فقد كانت إسرائيل في عهد سليمان إما ولاية فينيقية أو مقاطعة تابعة لمصر، وهذا ما يؤكده عالم المصريات المؤرخ برستد. وقد ذكرت التوراة أن سليمان صاهر فرعون مصر، وأن هذا أعطى سليمان بعض المدن والقرى في أواسط فلسطين مهراً لابنته، وهكذا فقد أعطى من يملك لمن لا يملك.

وكائناً ما كان الأمر فإن العاصمة الخالدة لم تكن يهودية بسكانها، فإن أهلها

الذين كانوا فيها من اليبوسيين وغيرهم من أحفاد القبائل العربية لم يخرجوا منها ولم يستطع اليهود إجلاءهم. وفي الفصول السابقة اقتبسنا من التوراة عدة عبارات تقول «إن اليبوسيين سكان الأرض. فقد سكنوا في وسط إسرائيل، وقد بقوا فيها إلى هذا اليوم». ولا حاجة لتكرار الاقتباس، فالقارئ يجده في موضعه حيثما اقتبسناه.

بل إن التوراة تتحدث عن أن اليهود قد ذابوا في أورشليم مع أهل البلاد الأصليين. ويقول الإصحاح التاسع من سفر عزرا في سياق حديثه عن أورشليم: «لم ينفصل شعب إسرائيل والكهنة واللاويون من شعوب الأراضي حسب رجاساتهم من الكنعانيين والحثيين والفرزيين واليبوسيين والعمونيين والموآبيين والمصريين والأموريين؛ لأنهم اتخذوا من بناتهم لأنفسهم ولبنيتهم واختلط الزرع المقدس بشعوب الأراضي». ولا نجد كلاماً أوضح من هذه الكلمات التي تنبئ بأن اليهود قد ذابوا في شعوب البلاد، وقد ذكروا شعباً شعباً، وأن الزرع المقدس، الشعب اليهودي، قد «اختلط بشعوب الأراضي»؛ وبذلك أصبحت أورشليم خليطاً من الشعوب، ولا يمكن أن توصف بأنها يهودية.

تلك هي قصة العاصمة الخالدة عبر سبعين عاماً في عهد قيام الدولة اليهودية الواحدة، تبرز فيها الوقائع الآتية:

أولاً: أن أهل أورشليم وهم اليبوسيون العرب قد تصدوا للغزوة اليهودية وقاوموها مقاومة باسلة، واستمرت هذه المقاومة حتى بعد أن دخلها داود ومسح فيها ملكاً، ولم يستطع داود أن يتغلب على أهل البلاد إلا بعد «أن حارب الرب عن اليهود» حسب العادة!

ثانياً: وفي خضم هذه الحروب استرد أهل البلاد مدينتهم ثم استعادها منهم داود كذلك بعد أن تدخل الرب في المعركة!

ثالثاً: أن العاصمة الخالدة قد خرجت من سيادة داود ولم تعد عاصمة زمناً، فقد انتقلت السيادة فيها إلى ولده أبشالوم الذي ثار على الملوك ونصب فيها ملكاً في احتفال عظيم. وخرج الملك داود من أورشليم هارباً ومعه كل الشعب، ولم يستطع داود أن يعود إلى أورشليم إلا بعد معركة كبرى مع ابنه الذي كان مصيره فيها أن لقي مصرعه.

رابعاً: وما أن مات هذا الابن الطموح حتى نهض ابن آخر هو «أدونيا»،

فاستولى على العاصمة وحكم في حياة أبيه داود وانتهى الأمر بأن قتل الملك الطامع فيما بعد وأرسل إليه سليمان من بطش به فمات.

خامساً: وفي عهد سليمان كانت أورشليم والدولة كلها تابعة لمصر، يحكمها الفرعون، ولم يكن سليمان إلا عاملاً من عمال مصر يحكم أورشليم تحت السيادة المصرية.

سادساً: أن أورشليم لم تكن يهودية، بل كانت خليطاً من الأقوام من أهلها الذين بقوا ساكنين فيها بعد الغزوة اليهودية، وأن اليهود قد «اختلفوا بهؤلاء الأقوام وذابوا فيهم».

تلك هي سيرة العاصمة اليهودية الخالدة في عهد سليمان وداود لمدة سبعين عاماً، جاء بعدها عهد الانشطار في الدولة اليهودية فانقسمت إلى دولتين: يهوذا في الجنوب وعاصمتها أورشليم، وإسرائيل في الشمال وعاصمتها شكيم، قرب نابلس، وسنحصر حديثنا الآن عن أورشليم باعتبارها عاصمة يهوذا، لنرى إلى أي مدى تستقيم تبجحاته رئيس وزراء العدو بيغن أمام حقائق التاريخ. فماذا يقول التاريخ؟ بل ماذا تقول التوراة؟

إذا رجعنا إلى التوراة نجد أن تاريخ هاتين المملكتين وارد في أربعة أسفار: الملوك الأول، والملوك الثاني، وأخبار الأيام الأولى، وأخبار الأيام الثاني.

وسنجد في هذه الأسفار الأربعة قصة ملوك إسرائيل وقصة أورشليم العاصمة الخالدة في عهد ملوكها أولئك. وسنتابع المسيرة حسب تسلسل الأحداث الزمني.

ونحن نرى بادئ ذي بدء أن ملوك إسرائيل قد بلغ عددهم عشرين ملكاً ذكرت أسمائهم في الأسفار الأربعة، وأسماء أمهاتهم وتفاصيل حياتهم الخاصة، وعبادتهم للأوثان وما إلى ذلك، ومضت الأسفار الأربعة تردد من حين إلى حين الحديث عن أورشليم وما حل بها.

ونقرأ أول ما نقرأ في سيرة ملكها رحبعام، بعد سليمان، أن فرعون مصر شيشق قد هاجم مملكة يهوذا واستولى على مدنها الحصينة ثم اقتحم أورشليم واستولى على جميع ما وجد في خزائن الهيكل والقصر الملكي، وكان بين غنائم الهيكل ٥٠٠ ترس من ذهب. ويعترف الإصحاح الرابع عشر من سفر الملوك الأول بـ «أنه في السنة الخامسة للملك رحبعام صعد شيشق ملك مصر إلى أورشليم وأخذ خزائن بيت الرب

وخزائن بيت الملك وأخذ كل شيء وأخذ جميع أتراس الذهب التي عملها سليمان». هذا ما تقوله التوراة نفسها. ولا بُدَّ أن الوقائع كانت أكثر مما تقول. ولكن هذا الاعتراف يثبت سقوط السيادة اليهودية على أورشليم وعودة السيادة المصرية إليها كما شرحنا ذلك في الفصل السابق.

والسيادة المصرية هذه لم تتجل في سيرة مملكة يهوذا وعاصمتها أورشليم فحسب، ولكنها تبرز في سيرة مملكة إسرائيل أيضاً. فإن الإصحاح السادس عشر من سفر الملوك الأول يروي لنا أن سليمان طلب قتل يربعام فقام يربعام، «وهرب إلى مصر إلى شيشق ملك مصر وكان في مصر، إلى وفاة سليمان». ويربعام هذا أصبح فيما بعد ملكاً على إسرائيل وقد هرب من وجه أبيه سليمان لأنه نهض للاستيلاء على الحكم وهرب من وجه أبيه لأنه لم يجد له ملجأ إلا في مصر التي كانت لإسرائيل بمثابة الدولة الأم.

وفي سيرة الملك اليهودي الثالث آسا (٩١٣ - ٨٧٣ ق. م.) تبرز لنا صورة أخرى من التبعية هذه المرة لا لمصر ولكن لدمشق؛ ذلك أنه في خضم الحرب التي قامت بين مملكة الشمال ومملكة الجنوب استعان هذا اليهودي بملك آرام الدمشقي في محاربة أعدائه في الشمال وقدم له الهدايا من الذهب والفضة الموجودة في خزائن الهيكل في أورشليم والقصر الملكي. . وبهذا أصبحت أورشليم تحت حماية السوريين بعد المصريين. ولو شئنا أن نستخدم التعابير الحديثة لصحَّ القول بأن أورشليم بعد أن فقدت رصيدها من الذهب والفضة على يد المصريين قد أصبحت تحت النفوذ الاقتصادي الشامي.

وفي عهد الملك اليهودي الخامس يهورام (٨٤٩ - ٨٤٢ ق. م.) تعرضت المملكة اليهودية لهجوم كاسح قام به الفلسطينيون والعرب فدخلوا أورشليم العاصمة واستولوا على أموال الملك اليهودي التي عثروا عليها في قصره وسبوا بنيته ونساءه. وتروي التوراة أنباء ذلك الهجوم الكبير بكل صراحة فتقول: «وأهاج الرب على يهورام روح الفلسطينيين والعرب الذين بجانب الكوشيين. فصعدوا إلى يهوذا وافتتحوها وسبوا كل الأموال الموجودة في بيت الملك مع بنيته ونسائه أيضاً، ولم يبق له ابن إلا يهوآحاز أصغر بنيته»^(٣).

وفي أيام الملك اليهودي الثامن يوأش بن أخزيا (٨٢٧ - ٨٠٠ ق. م.) تعرضت

(٣) الكتاب المقدس، «سفر أخبار الأيام الثاني»، الأصحاح ٢١، الآيتان ١٦ - ١٧.

أورشليم لاحتلال آرامي هلك فيه كُلّ قادة اليهود، واستبيحت أموالهم وأرسلت غنيمة إلى دمشق. ويقول الإصحاح الرابع والعشرون من سفر أخبار الأيام الثاني عن هذه المعركة كلاماً واضحاً جاء فيه: «وفي مدار السنة صعد على الملك اليهودي آرام وأتوا إلى يهوذا وأورشليم وأهلكوا كُلّ رؤساء الشعب وجميع غنيمتهم أرسلوها إلى ملك دمشق». ويظهر أنهم عفووا عن أخذ الملك اليهودي معهم أسيراً، فتقول التوراة تفسيراً لذلك إن «جيش آرام ترك الملك اليهودي لأنه كان مصاباً بأمراض كثيرة...». ولذلك فإنه لا يستحق الأسر.

وجاء عهد الملك اليهودي التاسع أمصيا بن يوآش (٨٠٠ - ٧٨٣ ق.م.) وتعرضت أورشليم لأشد هجوم في تاريخها الطويل، فلم يكن هذه المرة على يد المصريين أو السوريين ولكنه جاء على يد الإسرائيليين. ويسوق الإصحاح الخامس والعشرون من سفر أخبار الأيام الثاني، حديثاً يتعثر بالخلج والحياء حيث يقول: «صعد يوآش ملك إسرائيل فترأيا مواجهة هو وأمصيا ملك يهوذا فانهزم يهوذا أمام إسرائيل وأمسكه يوآش ملك إسرائيل، أي أسره، في بيت شمس وجاء به إلى أورشليم وهدم سور أورشليم من باب أفرايم إلى باب الزاوية أربع مئة ذراع، وأخذ كُلّ الذهب والفضة وكُلّ الآنية الموجودة في بيت الله». وكان مشهداً مثيراً أن ملك أورشليم قد دخل عاصمته أسيراً وتهدمت الأسوار أمام عينية واستبيحت أورشليم بكل ما فيها من آنية وذهب وفضة.

ثم شهدت أورشليم في أيام الملك اليهودي الثاني عشر «آحاز بن يوآش» (٧٣٥ - ٧١٥ ق.م.) حرباً مزدوجة مع ملكين: ملك آرام رصين، وملك إسرائيل «فقح»، فحاصراه في أورشليم مما اضطره لأن يطلب النجدة من ملك الآشوريين في العراق «تغلات فلاصر»، واضطر الملك اليهودي إلى أن يدفع ثمن هذه النجدة كُلّ ما كان في خزائن الهيكل والبيت الملكي من ذخائر وأموال، وانتهى الحصار عن أورشليم بعد أن نضبت خزائنها، فقد كان الهيكل عند اليهود أشبه بخزائن الدولة. وعقب ذلك استطاع ملك آشور أن يفتح دمشق ويزحف على السامرة عاصمة إسرائيل، فذهب الملك اليهودي صاحب أورشليم العاصمة الخالدة إلى دمشق مع غيره من ملوك المنطقة لتقديم فروض الولاء والطاعة لتغلات فلاصر.

وهكذا خضعت أورشليم للعراقيين بعد أن خضعت للمصريين والسوريين. ويضيف الإصحاح الثامن والعشرون من سفر أخبار الأيام الثاني إلى ذلك قوله: «إن الأدوميين أتوا أيضاً وضربوا يهوذا وسبوا سبياً واقتحم الفلسطينيون مدن السواحل

وجنوبي يهوذا وأخذوا بيت شمس وأيلون وجدديروت وسوكو وقراها وتمنة وقراها وحمرو وقراها وسكنوا هناك».

ومعنى ذلك أن أرض يهوذا كلها قد خرجت من تحت السيادة اليهودية وأصبحت تحت يد الأدوميين وسكنوا فيها، وبهذا ضاعت الدولة بأسرها من العاصمة أورشليم حتى كل مدنها وقراها.

وفي عهد حزقيا بن آحاز الملك اليهودي الثالث عشر (٧١٥ - ٦٨٧ ق.م.) وقعت المملكتان اليهوديتان يهوذا وإسرائيل تحت السيطرة الآشورية. فقد تمكن الآشوريون عام ٧٣٢ ق.م.، بقيادة سرجون الثاني، من تدمير مملكة إسرائيل وحمل سكانها إلى الأسر، واضطر الملك حزقيا، وعاصمته أورشليم للخضوع للفتح الجديد.

وفي عهد سنحاريب بن سرجون (٧٠٥ - ٦٨١ ق.م.) استولى الآشوريون على بلاد الشام، فارتعد حزقيا من الفاتح الجديد وبعث له يقول: «قد أخطأت. ارجع عني، ومهما جعلت علي حملته. فوضع ملك آشور على حزقيا ملك يهوذا ثلاث مئة وزنة من الفضة وثلاثين وزنة من الذهب، فدفع حزقيا جميع الفئات الموجودة في بيت الرب وفي خزائن بيت الملك، وفي ذلك الزمان قشر حزقيا الذهب عن أبواب هيكل الرب والدعائم التي كان قد غشاها حزقيا ملك يهوذا ودفعه إلى ملك آشور». وهذا هو كلام الإصحاح الثامن عشر من سفر الملوك الثاني من التوراة، توراة اليهود، توراة بيغن.

ويشير قاموس الكتاب المقدس، إلى أن الجزية التي أرسلها الملك اليهودي إلى ملك آشور، إضافة إلى ذلك، تضمنت بناته ومعهن نساء القصر. ويبدو أن هذه عند اليهود أرخص من الذهب والفضة بل والنحاس. وامتد خضوع مملكة يهوذا للآشوريين من الوالد إلى الولد، فقد كان الملك اليهودي الرابع عشر منسي بن حزقيا (٦٨٧ - ٦٤٢ ق.م.) تابعاً للآشوريين، فقد قبضوا عليه «وأسروه وقيدوه بسلاسل وذهبوا به إلى بابل» كما يروي الإصحاح الثالث والثلاثون من سفر أخبار الأيام الثاني. وشهدت أورشليم العاصمة ملكها مكبلاً بالأصفاد يقوده الآشوريون إلى خارج البلاد لتبقى العاصمة بلا ملك، والملك بلا مملكة.

وفي أيام الملك اليهودي السابع عشر يهو آحاز بن يوشيا (٦٠٩ ق.م.) وقعت مملكة يهوذا تحت سلطة مصر، فما أن استقر الملك اليهودي على العرش

مدة ثلاثة أشهر حتى عزله نخاو (فرعون مصر)، وقبض عليه في أورشليم وأرسله إلى مصر أسيراً ومات فيها^(٤). وقد نسي بيغن في خطابه إلى الشعب المصري أن يذكر هذه الواقعة.

وجاء الدور على الملك اليهودي الثامن عشر (يهويا قيم بن يوشيا) (٦٠٩ - ٥٩٨ ق.م). وهو أخو الملك السالف الذكر، وكان قد نصبه على الملك مكان أخيه فرعون مصر «نخاو»، وكان اسمه الأصلي «اليقيم». ولكن فرعون مصر غيره وأسماءه «يهويا قيم» وهو الاسم الذي اعتمدته التوراة، وكان ذلك ذروة الإذلال لمملكة يهوذا أن تربع على الحكم في العاصمة أورشليم ملك يهودي بأمر فرعون مصر، ويحمل الاسم الذي اختاره له ملك مصر!

وفي عهد هذا الملك اليهودي اقتحم «نبوخذ نصر» وجيشه أورشليم وقيدوا الملك بسلاسل من نحاس، وعين الكلدانيون مكانه ابنه يهوياكين. ولم يطل ملكه، فقد حاصر نبوخذ نصر أورشليم مرة ثانية وأخذ الملك مع عائلته ورؤساء اليهود وخزائن بيت الرب إلى بابل.

وهكذا سقطت أورشليم على يد «نبوخذ نصر»، وبلغ عدد الأسرى الذين سبوا إلى بابل ما بين ثمانية آلاف وعشرة آلاف من سراة اليهود، وكان عدد الذين شملهم السبي ما بين ثلاثين وأربعين ألفاً.

وكان الملك اليهودي العشرون «صدقيا يوشيا» (٥٩٧ - ٥٨٦ ق.م.) هو خاتمة مملكة يهوذا بل وخاتمة أورشليم كعاصمة لليهود، وكان اسمه الحقيقي «متينا». ولكن «نبوخذ نصر» منحه الاسم الجديد ونصبه ملكاً على يهوذا عوضاً عن ابن أخيه الملك اليهودي السالف الذكر. وتمرد الملك اليهودي على سيده الكلداني العراقي فجهز عليه نبوخذ نصر حملة عسكرية واقتحم أورشليم وهرب الملك اليهودي من عاصمته إلى شرق الأردن، ولكن أدركه الكلدانيون في سهل أريحا وقبضوا عليه وأخذوه أسيراً وربطوه بسلاسل من نحاس وسبق إلى بابل ومات فيها.

وتقول آخر صفحة في تاريخ مملكة يهوذا إن نبوخذ نصر أحرق الهيكل وأخذ الآلاف من السكان أسرى إلى بابل، وضربت أورشليم وجعلت أكواماً من الانقاض وأصبحت خراباً ياباً.

(٤) قاموس الكتاب المقدس، ج ٢، ص ١٠٨٣.

وهكذا تتلخص سيرة أورشليم بعد انشطار الدولة اليهودية إلى اثنتين: يهوذا، وإسرائيل. وفي النهاية نرى العاصمة اليهودية الخالدة وقد سقطت فريسة الاحتلال أو الإذلال مرة على يد المصريين وثانية على يد السوريين، وثالثة على يد العراقيين، وكان ملوكها يجرون إلى العواصم العربية مكبلين بالسلاسل ويموتون في الأسر.

ويتجلى في النهاية أن أورشليم قد زالت من الوجود على يد نبوخذ نصر، وأصبحت أكواماً من الأنقاض، وهوى الهيكل تحت الأنقاض. وبزوال العاصمة زال الوجود اليهودي في فلسطين بأكملها وفي العاصمة اليهودية بالذات.

وفي تلك الحقبة التاريخية نهضت دولة ذات شأن في فارس، وتمكن ملكها كورش من الاستيلاء على بابل في العام ٥٣٩ ق. م. وتم له بعد ذلك فتح بلاد الشام، وكان يهود السبي قد ساعدوه على ذلك فالتمسوا منه أن يأذن لهم بالعودة إلى أورشليم فوافقهم، وقد استطاعت زوجته «استير اليهودية» أن تحمل ملك الفرس على تلبية هذا الطلب، فعاد قسم من اليهود لا يزيد على خمسين ألفاً وبقي القسم الآخر من الأغنياء في العراق.

وكان اليهود العائدون بقيادة شقيق استير «زربابل»، وأخذوا يعملون على إعادة بناء المدينة وإقامة حصونها وتشديد أسوارها، ووضع «زربابل» الأسس لبناء هيكل جديد، وحمل الهيكل اسمه، وتم بناؤه في سنة ٥١٦ ق. م.

وتشير التوراة إلى تلك الفترة في الإصحاح الأول لسفر عزرا. ويكاد القارئ أن يرى شبهاً بين ما فعله ملك فارس في القرن السادس قبل الميلاد وما فعله ملك بريطانيا بعد ذلك بخمسة وعشرين قرناً حين صدر وعد بلفور بإنشاء وطن قومي يهودي في فلسطين وتشجيع الهجرة اليهودية.

وتبرز هذه المقارنة العجيبة حين نقرأ في صدر الإصحاح الأول من سفر عزرا أنه «في السنة الأولى لكورش ملك فارس أطلق نداء في كل مملكته وبالكتاب أيضاً بأن الرب أوصاني أن أبني له بيتاً في أورشليم التي في يهوذا. من منكم يصعد إلى أورشليم فيبني بيت الرب. وكل من بقي في أحد الأماكن حيث هو متغرب فلينجده أهل مكانه بفضة وبذهب وأمتعة وبهائم مع التبرع لبيت الرب الذي في أورشليم».

وهكذا هاجر من هاجر من اليهود، كما أمر كورش، والذين بقوا «أعانوا

بأنية فضة وبذهب وأمتعة وبهائم وتحف فضلاً عن كُلِّ ما تبرعوا به» كما تقول التوراة.

وهذا هو الذي حدث من أوائل العشرينيات في فلسطين في أوائل عهد الانتداب البريطاني. فقد بدأت الهجرة اليهودية تحت حماية بريطانيا، وافتتحت التبرعات اليهودية في كُلِّ أنحاء العالم لبناء الوطن القومي اليهودي.

وكما كان هدف بريطانيا حماية المصالح البريطانية فقد كان هدف فارس في ذلك الوقت أن يزرعوا اليهود في فلسطين في هذا الموقع الاستراتيجي المهم، ليكونوا عوناً لملك فارس في تحقيق أهدافه بالسيطرة على بلاد الشام وغزو الأراضي المصرية.

ولذلك فإن ما فعله ملك فارس يمثل وعد بلفور الأول عن طريق إنشاء الوطن القومي اليهودي وتشجيع الهجرة اليهودية. وصيغة وعد بلفور الحديثة ليست بعيدة عن الصيغة التي اعتمدها ملك فارس كما وردت في التوراة.

وكما قاوم الشعب الفلسطيني وعد بلفور والهجرة اليهودية في عهد الانتداب البريطاني، كانوا قد قاوموا عودة يهود السبي إلى اورشليم في عهد ملك فارس، فقد أنزلوا الرعب في قلوب اليهود. ويعترف الإصحاح الثالث من سفر عزرا قائلاً عن اليهود: «بأنه كان عليهم رعب من شعوب الأراضي» وأن اليهود «أعطوا فضة للنحاتين والنجارين ومأكلاً ومشرباً وزيتاً للصيغونيين والصوريين ليأتوا بخشب أرز من لبنان إلى بحر يافا حسب إذن كورش ملك فارس لهم»، وتقول التوراة بعد ذلك: «وكان شعب الأرض يرخون أيدي شعب يهوذا ويذعرونهم عن البناء». وفي ملك أحشويرش أحد ملوك الفرس عند ابتداء ملكه، كتبت شعوب الأرض شكوى على سكان يهوذا وأورشليم، تماماً كما قدم الشعب الفلسطيني شكوى إلى بريطانيا في أوائل عهد الانتداب البريطاني.

والطريف أن التوراة قد سجلت نصّ تلك الشكوى التي كتبتها شعوب الأرض يومئذ باللغة الآرامية، ويقول نصها ما يلي: «عبيدك القوم الذين في عبر النهر إلى آخره. ليعلم الملك أن اليهود الذين صعدوا من عندك إلينا قد أتوا إلى اورشليم ويبنون المدينة العاصية الرديئة وقد أكملوا أسوارها ورمموا أسسها ليكون الآن معلوماً لدى الملك أنه إذا بنيت هذه المدينة وأكملت أسوارها لا يؤدون جزية ولا خراجاً ولا خفارة فأخيراً تضر المملوك. لذلك أرسلنا فأعلمنا الملك أن هذه المدينة مدينة عاصية ومضرة للملوك والبلاد وقد عملوا عصياناً في وسطها منذ الأيام القديمة لذلك أخربت هذه المدينة».

وانتهت الرسالة بإنذار، كما كان الشعب الفلسطيني يندر بريطانيا ويحذرهما، فقالوا في نهاية شكواهم: «ونحن نعلم الملك أنه إذا بنيت هذه المدينة وأكملت أسوارها لن يكون لك عند ذلك نصيب في عبر النهر»، وهذا إنذار بالعصيان والثورة.

وكان الجواب الطريف على هذه الرسالة الطريفة قول الملك في جوابه الموجه إلى ولاته في فلسطين: «سلام إلى آخره. الرسالة التي أرسلتموها إلينا قد قرئت بوضوح أمامي، وقد وجد أن هذه المدينة منذ الأيام القديمة تقوم، يعني تثور، على الملوك وقد جرى فيها تمرد وعصيان. فالآن أخرجوا أمراً بتوقيف أولئك الرجال فلا تبني هذه المدينة حتى يصدر مني أمر. فاحذروا من أن تقصروا من عمل ذلك».

وتقول التوراة بعد ذلك إن ولاة الملك «لما قرئت الرسالة ذهبوا بسرعة إلى اورشليم، إلى اليهود وأوقفوهم بذراع وقوة، حينئذ توقف عمل بيت الله الذي في اورشليم وكان متوقفاً إلى السنة الثانية من ملك داريوس» (ملك فارسي آخر).

ثم تمضي التوراة بعد ذلك في وقائعها، وينتهي الأمر بأن كورش زوج استير اليهودية كان قد أمر ببناء الهيكل، وقد صدر من داريوس الأمر «بأن كل إنسان يغير هذا الكلام تسحب خشبة من بيته ويعلق مصلوباً عليها ويجعل بيته مزبلة من أجل هذا. أنا داريوس قد أمرت فليفعل هذا»، تماماً مثل تهديدات بريطانيا للشعب الفلسطيني أثناء الانتداب!

وفي سفر عزرا كذلك تهديد رهيب لمن يخالف حين يقول: وكل من لا يعمل بشريعة الملك فليقتض عليه عاجلاً إما بالموت أو بالنفي أو بغرامة المال أو بالحبس.

وما أغرب الشبه بين الماضي السحيق والماضي القريب، فقد فعلت بريطانيا كما فعلت فارس. فقد كانت بريطانيا تستجيب بعض الشيء لمطالب العرب ثم لا تلبث تحت ضغط الصهيونية أن تتراجع فتعود إلى تأييد اليهود.

وكذلك فعلت فارس تحت ضغط استير الجميلة الفاتنة التي استطاعت أن تستصدر أمراً جديداً بالعودة إلى بناء الهيكل. والأغرب من ذلك كله أن تكون نصوص التوراة كأنها نسخة طبق الأصل عن السياسة البريطانية، وأن تكون العقوبات التي فرضها داريوس بالنفي والغرامة هي التي فرضتها بريطانيا على الفلسطينيين عبر ثلاثين عاماً من الانتداب البريطاني.

وكاتب هذا الفصل هو واحد من آلاف الفلسطينيين الذين تعرضوا للاعتقال والنفي في عهد الحكم البريطاني البغيض!

ورغمًا عن كُـلِّ هذه التهديدات تقول التوراة إن سكان جنوب الشام وأواسطه الذين كان يقطنه الفينيقيون والآراميون والسامريون والعرب والفلسطينيون وسكان شرق الأردن من موآبيين وعمونيين وغيرهم، قاموا بمقاومة رجوع اليهود إلى البلاد تماماً كما فعل أحفادهم من الشعب الفلسطيني بعد ذلك بقرون.

ولكن المهم في ذلك أن أورشليم ومعها فلسطين لم تكن تحت السيادة اليهودية، ولكنها كانت خاضعة للحكم الفارسي ما يربو على مئتي عام (٥٣٨ - ٣٣٢ ق.م.)، وقد زاد ذلك على الوجود اليهودي في فلسطين في عهد الدولة الموحدة، عهد سليمان ودادود، وكذلك في عهد المملكتين المنقسمتين معاً. وهذه واقعة جديرة بالانتباه.

ومن الفرس انتقلت أورشليم إلى الحكم اليوناني. فقد استولى الإسكندر الأكبر على أورشليم عام ٣٣٢ ق.م.، وتجلت خيانة اليهود وإنكارهم لجميل الفرس، فقد استقبلوا الفاتح اليوناني الكبير خارج المدينة عند جبل سكوبس وهو المعروف بهذا الاسم إلى اليوم.

ويقول المؤرخ اليهودي يوسفوس في وصف ذلك: «لما سمع اليهود بمجيء الإسكندر خافوا. ولما علم الكاهن الأكبر جمع اليهود وخرجوا يستقبلون الإسكندر لما قرب من المدينة وعظيم الكهنة قدامهم والكاهن الأكبر لقي الإسكندر بالإكرام والإجلال، ومضى معه حتى أدخله إلى القدس. ولما دخل الفاتح الهيكل قال الكاهن الأكبر طلبت من جميع الكهنة أن يسموا كُـلَّ مولود ذكر يولد لهم في هذه السنة إسكندر وأن يدعوا لك كلما دخلوا الهيكل». وهذا جانب من أخلاق اليهود التي جبلوا عليها في كُـلِّ عصور التاريخ وأمام جميع الحكام.

وبعد وفاة الإسكندر انتقلت أورشليم إلى حكم البطالسة في مصر، وبعدها انتقلت إلى حكم السلوقيين في سوريا، وهكذا تتداولها الأيدي كما يتداول الفلاحون الأرض المشاع.

وفي ٣٢٣ ق.م. زحف بطليموس الأول على فلسطين وحاصر القدس ودخلها وسبى عدداً من أهلها وأرسلهم إلى مصر. وهكذا كان سبي اليهود مرة إلى بابل وأخرى إلى مصر. وأورشليم العاصمة الخالدة تتقاذفها أقدام الفاتحين والغزاة.

وحصيلة هذه الحقيقة أن أورشليم وقعت تحت الحكم اليوناني قرابة مئتين وسبعين عاماً (٣٣٢ - ٦٣ ق. م.). ولكن السيادة اليونانية على أورشليم قد انتقلت فيما بعد إلى الرومان. ففي العام (٦٣ ق. م.) هاجم القائد الروماني بومبي المدينة وهدم أسوارها وحصونها. ومنذ ذلك الوقت نصب الرومان على أورشليم والياً من قبلهم.

لكن أورشليم عادت إلى الفرس مرة ثانية عام ٤٠ ق. م.، غير أن الرومان تمكنوا بعد عامين من طرد الفرس واستعادة البلاد وعينوا هيرودوس والياً عليها، وكان هذا الحاكم من الأدوميين وهو من أصل عربي.

وهيرودوس هذا ولد في عسقلان من أعمال فلسطين، وكانت أمه عربية من أسرة كبيرة معروفة من الأنباط، وقد بلغ من دهائه وسعة حيلته أنه جدد بناء الهيكل اليهودي وكان أعظم شأناً من هيكل سليمان، ومنع دخوله على غير اليهود، وهو الهيكل الذي كان يدخله السيد المسيح للتبشير والوعظ.

وبعد ذلك قام اليهود بأعمال الشغب والفتنة في أورشليم، فقام الإمبراطور الروماني فسبسيان وابنه طيطوس بإخماد ثورة الشعب فحاصر أورشليم من جهاتها الثلاث ودخل الرومان إلى أورشليم في العام ٧٠ م، وأعمل الفاتحون النهب والسرقة والقتل في المدينة، وأحرقوا المعبد الذي أقامه هيرودوس حتى لم يبق منه حجر على حجر. وسبي الألوف من اليهود هذه المرة إلى روما، وأرسل آخرون منهم إلى مصر ليعملوا في مناجمها، وأعلن الإمبراطور فسبسيان أن إقليم يهوذا هو ملكه الخاص. وطلب من موظفيه تقسيمه إلى قطع صغيرة وبيعه، وهكذا تم، وهو إقليم يهوذا الذي يردد بيغن ذكره باستمرار في هذه الأيام لمناسبة التسوية السلمية المطروحة في الوقت الحاضر (١٩٧٨).

ولمناسبة الانتصار على اليهود بنى القائد الروماني قوس نصر في روما لا يزال قائماً إلى الآن، ونصب عليه الشمعدان ذا الرؤوس السبعة المشهورة عند اليهود وقد انتزعه من الهيكل.

وتخليداً لهذا النصر كذلك فقد انتشرت عبارة هب. هب. هورا التي تردد عند النصر في ملاعب كرة القدم في هذه الأيام، وهي اختصار لعبارة «هيروسيلما أست برديتا» (Herosilyma Est Perdita) وترجمتها: «الآن سقطت أورشليم».

وتلخيصاً لهذه السيرة الطويلة لتاريخ أورشليم، يقول مؤلف قاموس الكتاب

المقدس إن المدينة حوصرت ١٧ مرة ما بين أيام يشوع اليهودي إلى طيطوس الروماني، وإنها هدمت مرتين وقلبت أسوارها مرتين.

غير أن الإمبراطور الروماني هدریان أضاف إلى ذلك أنه دمرها عن بكرة أبيها، ولكنه ترك في أورشليم من المنشآت التي خلدت اسمه، أكثر مما خلف اليهود. فقد أنشأ القصر الملكي ومكانه اليوم ما يعرف بالقلعة، وأنشأ فيها حدائق عامة. وكذلك فإنه أحاط حصن أورشليم بسور عظيم وبنى عليه ثلاثة أبراج، كان اسم أحدها فصايل على اسم أحد أولاده، وهو اسم عربي بّين.

وأنشأ هيرودس قبل ذلك مسرحاً عظيماً ومدرجاً وميداناً لسباق الخيل وعدداً من التماثيل والحمامات. وفي آخر سنة من سني حكم هيرودوس - هذا الحاكم العربي - ولد السيد المسيح عليه السلام.

وما أن أفل القرن الأول قبل الميلاد حتّى ولد أعظم يهودي في التاريخ، هو عيسى بن مريم السيد المسيح عليه السلام. ولد في بيت لحم من أعمال فلسطين، وهي على بعد بضعة أميال جنوبي بيت المقدس، فلم يكن لليهود يومئذ دولة في فلسطين، ولم تكن أورشليم عاصمة لليهود؛ ذلك أن الرومان كانوا قد احتلوا فلسطين قبل مولد السيد المسيح بستين عاماً، وأصبحت ولاية رومانية تابعة للإمبراطورية الرومانية، وكان على عرش روما يومئذ أوغسطس قيصر (٢٧ ق. م). ولكن رئيس وزراء العدو يتجاهل هذه الحقبة كلها ولا يشير إليها من قريب أو من بعيد، وكلّ ما يهتم به هو أن يردد على الناس الأكذوبة الكبرى أن «أورشليم هي عاصمة إسرائيل منذ ثلاثة آلاف عام، وأنها ستبقى كذلك إلى الأبد» وقد شطب الحقبة الرومانية من التاريخ!

ولسنا بصدد الكلام عن نشأة السيد المسيح ودعوته. فذلك كلّ له مراجعه، والكثير منه يؤلّف جزءاً من الثقافة الشعبية لدى المسيحيين والمسلمين على السواء، سوى أن نقول إن السيد المسيح قد اتخذ من أورشليم عاصمة لدعوته الجديدة التي أصبحت فيما بعد عقيدة دينية كبرى للغالبية العظمى من البشر.

ومن يقرأ الأناجيل التي هي المرجع الأكبر لحياة السيد المسيح ودعوته، يجد نفسه في أورشليم وقد أصبحت منبراً لهذا النبي العظيم يدعو الناس جميعاً وبخاصة يهود فلسطين إلى أن يعودوا إلى عبادة الله ويجتنبوا الرذائل والموبقات والمعاصي التي غرق فيها المجتمع اليهودي كلّهُ.

وقد شنّ بولس الرسول، وهو من أكبر حواريّ السيد المسيح، حملة كبيرة على اليهود وتناولهم بأقسى العبارات، فقال عنهم: «لقد ضلوا كلهم فزدلوا وليس أحد منهم يحمل الصلاح. حناجرهم قبور مفتحة وقد غشوا بالسنتهم، وسم الضلال تحت شفاههم، وأفواههم مملوءة لعنة ومرارة وأرجلهم سارعة إلى سفك الدماء، وفي مسالكهم خصم ومشقة، ولم يعرفوا سبيل السلام، وليست مخافة الله أمام أعينهم»^(٥).

وللاحظ القارئ العربي ورود كلمة السلام في كلام الإنجيل! مما يدلّ على أن بني إسرائيل ليسوا قوم سلام منذ ذلك العهد البعيد! فضلاً عن أن الصفات التي سردها الإنجيل لا تزال هي أخلاق إسرائيل المعاصرة!

وكان السيد المسيح أقسى من ذلك في حوارهِ مع اليهود في شوارع أورشليم وفي ساحاتها، بل وفي الهيكل نفسه؛ فقد صاح في وجوههم قائلاً: «أنتم تشهدون على أنفسكم أنكم أبناء قتلة الأنبياء... أيها الحيات أولاد الأفاعي»^(٦).

ونشب بينه وبين كهنة اليهود حوار ساخن، فقد دخل السيد المسيح إلى الهيكل مرة ليرى فيه الكهنة يتعاملون بالربا ويبيعون الحمام حتّى أصبح سوقاً للطيور وبورصة للربا. فثار السيد المسيح لهذا المشهد الرهيب فطرد الباعة وألقى بضائعهم على الأرض وبعثر موائدهم في أرجاء الهيكل.

ويكفي هذا القدر من ثورة المسيح على بني قومه وتنديده بهم، فإن بقية السيرة مفصلة في الأناجيل، فقد سردت الأحداث والوقائع التي جرت بينه وبينهم في أورشليم التي غدت عاصمة للثائر العظيم يعلن منها الثورة على اليهود من غير هوادة ولا موارد.

والمهم في هذه الحقبة التي شهدت أورشليم تحت حكم الرومان، وفلسطين كلها ولاية رومانية، أن اليهود قد بدأوا الشغب في البلاد وإشاعة القلاقل والاضطرابات؛ مما حمل القوات الرومانية على استئصال شأفة الفتنة، وشنوا حملة تأديبية على اليهود، وساعدهم في ذلك اليونان والسوريون من أهل البلاد، وتقدم طيطوس أحد قادة الرومان البارزين ومعه الفرق العربية والسورية (الآرامية) وعسكر في تل الفول على بعد بضعة كيلو مترات شماليّ القدس، واقتحم الرومان أورشليم

(٥) رسالة بولس الرسول إلى أهل رومية.

(٦) الكتاب المقدس، «إنجيل متى»، الأصحاح ٢٣، الآيتان ٣١ و٣٣.

من الشمال من باب الساهرة المعروف بهذا الاسم إلى يومنا هذا، وكان ذلك في شهر آب/أغسطس عام ٧٠م. ، وأصبح بيت المقدس أكواماً من الأنقاض، وأحرق الهيكل الذي بناه هيرودوس وسوّي بالأرض، وهرب اليهود من أورشليم لاجئين إلى الأقطار المجاورة.

وجاء عهد القيصر الروماني الشهير هدریان فأتّم تطهير أورشليم من اليهود، وحرم عليهم العودة إليها والسكن فيها، بل والدنو منها. وأباح للمسيحيين أن يقيموا فيها بشرط أن لا يكونوا من أصل يهودي، وأعطى المدينة اسماً جديداً (إيلياكابتولينا) اشتقاقاً من اسم أسرة القيصر المدعوة إيليا. وبقي اسمها هذا إلى أن فتحها العرب المسلمون، ومن هنا نرى في المراجع الإسلامية اسم إيلياء عند ذكر «بيت المقدس».

ويقول الأستاذ مصطفى الدباغ في كتابه **بلادنا فلسطين**: «ولم تعد لليهود قائمة، فإنهم تشتتوا في أقطار العالم المعروف في أوروبا وآسيا وأفريقيا»، «وانتهت صلة اليهود بفلسطين ولم يعد لها وجود طوال السنوات الألف والثلاثمئة التي تلت»^(٧).

واقبس الأستاذ الدباغ نقلاً عن «كلرمون كانوا» وهو مؤرخ مرموق أنه «لما دخل المسلمون أرض اليهودية لم يجدوا يهوداً لأن حروب الرومان لم تترك حجراً على حجر من اليهودية السياسية والوثنية، بل أمعنوا في القضاء عليها وذرّوا رمادها في الرياح ففقدت فلسطين جميع التقاليد اليهودية»^(٨).

وهكذا يبدو واضحاً أنه في حكم الرومان لفلسطين وبلاد الشام لم تكن أورشليم عاصمة لإسرائيل، فقد كانت إحدى الحواضر العربية الواقعة تحت سيادة الرومان، وواضح كذلك أنه لم يكن في أورشليم يهود إطلاقاً حتى تكون عاصمة لهم. إذ كيف يمكننا أن نتصور عاصمة يهودية من غير يهود؟

ومن المهم أن لا ننسى أن الرومان قد حكموا بيت المقدس وبلاد الشام مدة طويلة بلغت ٤٥٨ عاماً، وتلك هي عملية حسابية بسيطة يعرفها الطلاب في روضة الأطفال إذا كان يجهلها رئيس وزراء العدو بيغن؛ ذلك أن حكم الرومان لفلسطين قد بدأ عام ٦٣ ق.م. وامتد إلى عام ٣٩٥ م. ، وبذلك نصل إلى الرقم الذي أسلفناه وهو ٤٥٨ عاماً.

(٧) مصطفى مراد الدباغ، **بلادنا فلسطين**، ج ١، القسم ١، ص ٦٦٠.

(٨) المصدر نفسه، ص ٦٦٤.

وعلى هذا، فإن أورشليم يصحّ أن تعتبر عاصمة رومانية للرومان لا لليهود إذا كانت السيادة السياسية هي التي تقرر وضع العاصمة لأي بلد في العالم.

ولا يفوتنا في هذا المجال أن نذكر بأن حكم الرومان في فلسطين «ديار الشام» لم يكن ينفي الوجود العربي في هذه الديار، فقد كان سكان بلاد الشام قبل عصر الإمبراطورية الرومانية يقرب من ٥ - ٦ ملايين نسمة، بينهم ما يقرب من مليون في فلسطين. وفي القرن الأول للميلاد كان سكان يافا والجليل والقدس وغور أريحا وبلاد نابلس وعمان خليطاً من المصريين والعرب والفينيقيين^(٩).

وعلى خلاف اليهود الذين لم يتركوا أثراً يذكر في فلسطين، فقد بنى الرومان في فلسطين عديداً من القرى والمدن لا تزال أسماؤها تدل عليها حتى الآن.

ومن هذه المدن والقرى الفلسطينية «إيليا كابيتولينا» القدس و«نيابوليس» نابلس، و«فصايلس» خربة فصايل و«يامنيا» يينا و«طياريه» طبريا و«الثيروبوليس» بيت جبرين و«ديو سبوليس» اللد، و«صفوريس» صفورية و«قصيرية» قيسارية و«عمواس» القبية، وغيرها كثير.

وفي قرى صفد نرى أن قرى دفنا وعكبرة والجش وميرون وتليل هي أسماء رومانية بالأصل تحرفت إلى ما هي عليه الآن.

وكذلك الحال بالنسبة إلى قرى عكا، فإن قرى عمقا والبروة وكفر سميع ويانوح ومجدل كروم هي أسماء رومانية تعربت كما هي الآن.

وفي قرى الناصرة كفر مند، ومعلول، والرينة، ونين، وقد تعربت كذلك إلى أسمائها المعاصرة.

ومن قرى طبرية «عيلبون» والطابغة وياقوق وكفر نمرين وعولم ويما وسمخ التي تعربت عن الرومانية وأصبحت أسماؤها عربية.

ومن قرى حيفا «أعيلين وطبعون وشفا عمرو»، وقد تعربت كلها عن الرومانية وأصبحنا ننطقها بأسمائها المعاصرة.

وكذلك الحال في قرى جنين «سيلة الظهر» وعطارة وجلبون وعربونة وبيت قاد

(٩) جواد علي، تاريخ العرب قبل الإسلام، ٨ ج (بغداد: المجمع العلمي العراقي، ١٩٥١ - ١٩٦٠)،

ج ٢، ص ٣٦٩.

وقرى أخرى كثيرة من أعمال نابلس وطولكرم والقدس والرملة ويافا^(١٠).

هذا ويمكننا القول إن بني إسرائيل لم يبنوا مدينة تذكر، ولا تركوا لهم أثراً له قيمة تاريخية، على حين أن الرومان قد بنوا في فلسطين كثيراً من المعابد والهياكل والحصون والقلاع والقصور والمسارح والحمامات والأسوار والمعاهد العمومية. ويكفي أن نشير إلى آثار جرش في شرق الأردن، فضلاً عن الآثار الكثيرة في فلسطين ذاتها.

وإلى جانب ذلك فقد أنشأ الرومان شبكة من الطرق والمواصلات في الوطن العربي وفلسطين، وقد أقاموا جسرين على نهر الأردن: الأول جنوبي بحيرة طبريا، والثاني أقيم على البقعة التي عليها جسر المجامع اليوم، ومعلوم أن بين فلسطين وشرق الأردن جسرين رئيسيين، في هذه الأيام تماماً كعهد الرومان!.

ويحق لنا أن نسأل بيغن، والجامعة العبرية معه: ماذا أنشأ اليهود في القدس أو في فلسطين كلها؟!

أما بالنسبة إلى الحركة العلمية في فلسطين فإن للرومان سجلاً حافلاً في هذا المجال لم يستطع بنو إسرائيل أن يماثلوه ولو بحجة خردل؛ ففي عسقلان أنشأ الرومان مدارس عدة ذات شهرة تاريخية فائقة، وأنشأوا كذلك مدرسة الحقوق في قيسارية، ومدرسة لاهوتية كذلك كان يدرس فيها الفلك والمنطق والفلسفة والهندسة وغيرها من العلوم.

فأين المعاهد العلمية التي أنشأها بنو إسرائيل في أي مدينة من مدن فلسطين ناهيك عن القدس نفسها؟!

بل إنها لمفارقة عجيبة أن المؤرخ اليهودي الشهير يوسيفوس وهو أحد كهنة القدس قد نشأ في كنف هذه النهضة العلمية التي أنشأها الرومان. ومع أن هذا المؤرخ الكبير يهودي العقيدة فقد مُنح المواطنة الرومانية وأصبح مواطناً رومانياً، واعتبر ذلك أكبر شرف له في حياته.

ومرت الأحداث فانقسمت الإمبراطورية الرومانية عام ٣٩٥ م. إلى قسمين: الدولة الرومانية الشرقية والدولة الرومانية الغربية، وكانت بلاد الشام ومنها فلسطين تابعة للدولة الرومانية الشرقية البيزنطية، وقد امتدت هذه السيادة من ٣٩٥ م. -

(١٠) الدباغ، بلادنا فلسطين، ص ٦٦٨.

٦٣٦م. أي حوالى ٢٤١ عاماً بالحساب، ولم تكن أورشليم خلالها عاصمة يهودية ولم يكن لليهود وجود فيها ولا في فلسطين كلها.

وعرفت فلسطين في ذلك الوقت نهضة زراعية شاملة؛ ففي القرن السادس للميلاد كانت تحمّل أكياس الأدم وخمور غزة من فلسطين إلى فرنسا^(١١)، وهي إقليم الخمور التاريخي، ولم يكن لليهود في فلسطين أي أثر زراعي على هذا النحو.

وفي هذا العهد البيزنطي كان الوجود اليهودي معدوماً بصورة مطلقة، ويقابل ذلك الوجود العربي البارز. ومن الحوادث التاريخية الطريفة في هذا العهد أن الإمبراطور ليون الأول (٤٥٧م.) قد أقر امرأ القيس شيخ دومة الجندل وأطرافها على حكم بعض النواحي التي كان قد استولى عليها وفيها فلسطين، ومن جملتها جزيرة تيران وهي التابعة للدولة السعودية في الوقت الحاضر وهي عند مضائق تيران^(١٢).

وفي هذا العهد كذلك، أثناء حكم الإمبراطور البيزنطي يوستننوس، ثار السامريون في فلسطين عام ٥٢٩م. فأخذ ثورتهم الأمير الحارث الثاني العربي الغساني.

وأقبل العام ٦١٠م. وتولى الإمبراطورية البيزنطية هرقل المعروف في التاريخ العربي. وفي أيامه استطاع الفرس الاستيلاء على فلسطين، والقدس من جملتها، وهدمت كثير من الأديرة والكنائس، ونُقل الصليب الكبير عند المسيحيين إلى بلاد فارس. على أن حكم الفرس لم يدم طويلاً. فقد استطاع هرقل أن يسترد سوريا في معركة فاصلة وقعت في نينوى عام ٦٢٧م.

وفي عام ٦٢٨م احتفل هرقل ببيت المقدس برفع الصليب بعد أن استرده من الفرس. وما زال المسيحيون في ديار الشام يحتفلون بعيد الصليب في ١٤ أيلول/سبتمبر من كل عام إلى يومنا هذا.

ومن الوقائع التاريخية الطريفة أن عامل هرقل على غزة والبحر الميت، بعد استرداد بيت المقدس من الفرس، كان عربياً اسمه امرؤ القيس ويعرف باسم دوق غزة والبحر الميت.

(١١) المصدر نفسه، ص ٢٩٤.

(١٢) المصدر نفسه، ص ٦٩٦.

ولكن ما أن استرد هرقل بيت المقدس من يد الفرس حتى سلمها إلى أصحابها القدماء العرب ، وذلك في العهد الإسلامي زمن سيدنا عمر بن الخطاب. وسيرة ذلك مفصلة في الكتاب الرائع «عمر الفاروق» الذي ألفه الدكتور محمد حسين هيكل ، ويجد القارئ فيه تفاصيل الفتح العربي في صورة زاهية صادقة.

أما سيرة بيت المقدس بعد الفتح الإسلامي فإنها معروفة تماماً وتكاد أن تكون جزءاً من الثقافة الشعبية العامة ، فقد تعاقب على الحكم الإسلامي في القدس ما تعاقب على الأوطان الإسلامية من الأسر الحاكمة المعروفة : الأمويون والعباسيون والفاطيون والأيوبيون إلى آخر السلسلة ، وكان الحكم العثماني هو الحلقة الأخيرة في السلسلة.

وقد امتد هذا الحكم العثماني قرابة خمسمئة عام ، وكانت بيت المقدس في ذلك الوقت تابعاً إلى الأستانة كمصرفية (محافظة) ممتازة تقديراً لقيمتها الدينية والتاريخية ، ولا نحسب أن بيغن يملك من الوقاحة في الكذب بأن يدعي أن بيت المقدس كانت في العهد العثماني عاصمة لإسرائيل أو في العهود الإسلامية السابقة!

ومن الثابت أن ولاية بيت المقدس في العهد العثماني كانوا يعينون من قبل خليفة المسلمين العثماني في الأستانة. وكان أهل بيت المقدس في كثرهم الغالبة من المسلمين والمسيحيين العرب ، وكان اليهود قلة لم يكثر عددها إلا بعد العهد البريطاني بسبب الهجرة اليهودية.

وحتى في العهد البريطاني كان رؤساء بلديات القدس من العرب المسلمين وهم على التوالي: حسين بك الحسيني ، وراغب بك النشاشيبي ، والدكتور حسين فخري الخالدي. وكان بعض أعضاء المجلس البلدي في القدس من اليهود وقد عملوا تحت رئاسة العرب المسلمين.

وفي العهد الأردني ، بعد ضم الضفة الغربية إلى الأردن ، كان أمين بلدية القدس هو الأستاذ روجي الخطيب. وبقي في منصبه هذا إلى أن سقطت المدينة المقدسة بأيدي القوات الإسرائيلية في حرب الأيام الستة. وكان ذلك بداية الادعاء اليهودي أن القدس هي عاصمة إسرائيل الخالدة.

تلك هي قصة القدس في سيرتها عبر سبعة آلاف عام ؛ مدينة عربية حتى بأسمائها: أورسالم ، ويوس ، وإيلياء في عهد الرومان وبيت المقدس في فترة الفتح الإسلامي ، عبر ثلاثة عشر قرناً من الزمان.

فإذا كان الحقّ هو التاريخ والتاريخ وحده، فإن القدس هي بلدنا وليست لسوانا. وإذا كان الحقّ هو القوة والسلاح والحرب، فما على المسلمين والعرب إلا أن يجاربوا ويقتحموا مدينتهم المقدسة وذلك هو فصل الخطاب. اللهم إني بلغت اللهم فاشهد.

وهنا يقفز أماننا السؤال الكبير: وما هي حصيلة هذا السرد التاريخي لأحداث القدس عبر هذه العصور والأجيال؟

كُلّ ذلك يمكن تلخيصه في عبارة صادقة أمينة، يمكن إيجازها في ما يلي:

أولاً: أن أورشليم لم تكن عاصمة لليهود إلا في فترة زمنية قصيرة محدودة، وكان ملوك اليهود أثناءها تابعين إما لمصر أو سوريا أو العراق. وقد سبق هؤلاء الملوك أسرى إلى العواصم العربية مكبلين بسلاسل من النحاس كما ذكرت التوراة نفسها!

ثانياً: أن فلسطين ومنها أورشليم قد وقعت تحت سيادة الرومان والبيزنطيين والفرس والمصريين لعدة قرون أضعافاً مضاعفة للحقبة اليهودية. وإذا كان الزمن هو أحد المقاييس السياسية فإن أورشليم أولى أن يطالب بها الفرس والرومان والمصريون لتكون إحدى حواضرهم، فقد حكموها مدة أطول من الحكم اليهودي.

ثالثاً: خلال حكم القياصرة والأكاسرة كان الوجود اليهودي معدوماً كلياً في فلسطين وفي أورشليم بالذات، على حين أن الوجود العربي كان وما يزال قائماً مستمراً، وبقي أهل الأرض في أرضهم.

وفي نهاية هذا الفصل تبقى أماننا مشكلة بسيطة يتعين جلاؤها حتى لا تظل ذريعة لليهود يتمسكون بها في دعواهم أن بيت المقدس «أورشليم» هي عاصمة إسرائيل الخالدة.

هذه المشكلة تتصل بالاسم وهو «أورشليم»، فإن شيوخها قد أصبح يوحى أن اللفظة يهودية، ولكن الحقيقة التاريخية الثابتة هي غير ذلك إطلاقاً.

إن المدينة المقدسة هي المدينة الوحيدة في العالم التي تحمل أسماء متعددة وقد اقتبسها من عهودها التاريخية المتعددة.

ولكن أقدم أسمائها هو ييوس نسبة إلى اليبوسيين العرب الذين كانوا أول من

استوطنها وأول من بناها. وفي التوراة كما أسلفنا في صدر هذا الفصل وردت «أورشليم التي هي ييوس» كمرادف لها بهذه العبارة.

ويأتي بعد ذلك من الأسماء القديمة يروسالم أو أورشالم وسالم بفتح اللام، وفي رسائل تل العمارنة في مصر ورد أسمها يوروساليم، وفي النقوش الأثرية وردت لفظة أوروساليمو.

وأصل لفظة أورشاليم: «أور» ومعناها مدينة، وهذا الاسم معروف لمدينة أور الكلدانية في العراق. أما شاليم فهو اسم إله السلام عند الكنعانيين، وهو كذلك اسم المدينة أيام الكاهن الأعلى ملكي صادق «ملك شاليم الكنعاني» الذي بارك إبراهيم بعد وصوله إلى فلسطين من العراق كما روت التوراة نفسها^(١٣).

أما اسمها في العصور الوسيطة فهو «إيليا» كما شرحنا ذلك أعلاه وهو الاسم الذي وجده العرب أمامهم فجاء في كتبهم تحت فصل «فتح إيلياء».

وهناك ملاحظة مهمة ينبغي أن لا تفوتنا هي أن المدينة التي بناها داود، وهي التي يعينها بيغن في خطابه عاصمة لإسرائيل، قد زالت من الوجود، فقد هدمت أورشليم عدة مرات، وأصبح عاليها سافلها وانهدم معها الوجود اليهودي بأسره. ويقول الرحالة اليهودي بنيامين الطليطي الإسباني في كتابه المعروف عن رحلته إلى الشرق إنه لم يجد في القدس أثناء زيارته لها في القرن الثاني عشر الميلادي إلا يهودياً واحداً فقط، وأن فلسطين كلها لم يكن فيها غير ٢٠٠ يهودي.

ومن الآثار التاريخية ذات القيمة العلمية الكبيرة في هذا الصدد كنيسة الروم الأرثوذكس في مادبا. فقد وجدت فيها خريطة مرسومة بالفسيفساء من القرن الرابع الميلادي في غاية الجمال والدقة، رسمت فيها خريطة القدس بوصفها مركز العالم.

وثمة ملاحظة تاريخية أخرى هي أن الكشف الأثرية في القدس حددت آثاراً ييوسية وعمورية وكنعانية (وكلها عربية) ولكنها لم تجد آثاراً يهودية على الإطلاق، حتى إن البحث عن بقايا الهيكل قد كشف عن آثار أموية فقط. وتلك مفارقة عجيبة.

ولكن أطرف ما في الآثار الباقية في فلسطين أن كثيراً من المعابد الإسلامية قد أنشئت تبركاً بالأحداث اليهودية التي لليهود أنفسهم مآثر فيها.

(١٣) الكتاب المقدس، «سفر التكوين»، الأصحاح ١٤.

من ذلك أن الحرم الإبراهيمي الشريف قد أقيم تبركاً بأضرحة سيدنا إبراهيم الخليل وزوجته وأولاده وسائر أهله، وقد أقيمت قبة راحيل في بيت لحم تذكراً لزوجة يعقوب «إسرائيل».

كذلك مقام النبي موسى بين القدس وأريحا بناء المسلمون تبركاً بموسى كبير أنبياء اليهود.

ومثل ذلك النبي صموئيل على بضعة كيلو مترات من القدس أقيم فيه مسجد إسلامي تذكراً لأحد الأنبياء اليهود وقضاتهم.

كُل ذلك وغيره كثير بناء ملوك المسلمين وأمرائهم في فلسطين تبركاً بأنبياء اليهود، لأن الإسلام لا يفرق بين أحد من النبيين وهو يؤمن برسالاتهم.

وخير ما نختم به هذا الفصل شهادة تاريخية قيّمة أصدرها أكبر قضاة فلسطين من الإنكليز عن حال بيت المقدس تحت الحكم الإسلامي :

وقد وردت هذه الشهادة في كتاب رسمي صادر عن الحكومة البريطانية في فلسطين بعنوان «تقرير عن السير وليم فيتزجيرالد عن الإدارة المحلية للقدس تاريخ ٢٨ آب/ أغسطس ١٩٤٥» وصاحب هذا التقرير هو قاضي القضاة في فلسطين وكان قد عهد إليه أن يدرس موضوع بيت المقدس ويقدم المقترحات اللازمة بشأن إدارة المدينة المقدسة.

وقد ورد في الصفحة الرابعة من هذا التقرير ما ترجمته :

«العرب والحق - دس :

في العام ٦٣٧ م. ، وبعد حصار استمرّ أربعة شهور سقطت المدينة بيد عمر الخليفة الثاني في الإسلام، ولم يكن الإنجاز الإسلامي في عهد الخلفاء المسلمين الأربعة محل إنصاف إلا في الأزمنة الأخيرة، ولم يحدث أبداً في تاريخ الهزائم الحربية إلى يوم الفتح الإسلامي للقدس أن تجلت أحاسيس وعواطف سمحاء من قبل أي فاتح كتلك التي تجسدت لدى الخليفة عمر يوم فتح بيت المقدس. وكمبادرة دالة على الاحترام العميق جاء عمر الخليفة بنفسه من مكة ليتسلم مفاتيح بيت المقدس. ودخلها ماشياً على قدميه من باب يافا. وقد كان أحد الشروط التي جرى بموجبها تسليم المدينة وتم احترامها وتطبيقها، هو المحافظة على الكنائس والممتلكات المسيحية والطائفة المسيحية.

وقد تمت كفالة حرية العبادة، وعاش المسلمون والمسيحيون فيما بينهم بمودة وإخاء، كما فعل فاتح عظيم آخر بعده بنحو ستة قرون (أي صلاح الدين). وإذا لم يفعل العرب شيئاً عبر العصور إلا تلك المعاملة الحسنة التي لقيها المسيحيون المقهورون فإن ذلك وحده يكفي لأن يجعل للعرب مقاماً مرموقاً جديراً بالفخر والاعتزاز في تاريخ القدس»، إلى آخره.

المراجع

١ - الكتب العربية

- أبو الفداء، عماد الدين اسماعيل بن علي . المختصر في أخبار البشر .
برستد، جايمس هنري . العصور القديمة : وهو تمهيد لدرس التاريخ القديم وأعمال
الإنسان الأول. نقله إلى العربية داود قربان. بيروت : المطبعة الأميركية، ١٩٢٦ .
حتي، فيليب خوري . تاريخ سوريا ولبنان وفلسطين مطول. ترجمة جورج حداد،
عبد الكريم رافق وكمال اليازجي ؛ مراجعة وتحرير جبرائيل جبور. بيروت : دار
الثقافة، ١٩٥٨ . ٢ ج.
حسن، سليم . مصر القديمة . [القاهرة] : مطبعة كوثر، ١٩٤٠ - ١٩٩٤ . ١٦ ج .
الدباغ، مصطفى مراد . بلادنا فلسطين.
الدبس، يوسف (المطران) . كتاب تاريخ سورية. بيروت : المطبعة العمومية الكاثوليكية،
١٨٩٣ - ١٩٠٥ . ٧ ج.
الطبري، أبو جعفر محمد بن جرير . تاريخ الطبري : تاريخ الأمم والملوك.
علي، جواد . تاريخ العرب قبل الإسلام. بغداد : المجمع العلمي العراقي، ١٩٥١ -
١٩٦٠ . ٨ ج.
كتاب اوغارت. بيروت : دار الطليعة، [د. ت.].
لوبون، غوستاف . اليهود في تاريخ الحضارات الأولى. نقله إلى العربية عادل زعيتير.
[د. م.]: مطبعة حجازي، ١٩٥٠ .
هرتس، فريدريخ . الجنس والحضارة.

٢ - الكتاب الأجنبي

Pittard, Eugène. *Les Races et l'histoire, introduction ethnologique à l'histoire*.
Paris: Renaissance du livre, 1924.

فلسطين في عام ٢٠٠٠



مركز

دراسات الوحدة العربية

لجنة تخليد ذكرى

المجاهد أحمد الشقيري

فلسطين في عام ٢٠٠٠

أحمد الشقيري

(*) صدر هذا الكتاب في عمان: المركز المثلث، ١٩٩٠.

المحتويات^(*)

٧		مقدمة
٩		فلسطين في عام ٢٠٠٠؟
١١		العامل الأول : مستوى القدرة القومية
١٩		العامل الثاني : الحكم العربي المعاصر
٢٥		العامل الثالث : الصهيونية
٣٣		العامل الرابع : بريطانيا
٣٧		العامل الخامس : أمريكا
٤٣		العامل السادس : روسيا
٤٧		العامل السابع : الصين
٤٩		العامل الثامن : المعركة
٥٣		العامل التاسع : فرقاء الحرب؟
٦٥		العامل العاشر : القنبلة الذرية

(*) لقد اعتمدنا في هذا الكتاب، أحمد الشقيري: الأعمال الكاملة، ترقيمين: الترقيم الأول في وسط ذيل الصفحة، وهو يشير إلى رقم الصفحة في الكتاب الواحد ضمن المجلد، ولكل كتاب من الكتب في الأعمال الكاملة ترقيم خاص بعدد صفحاته. والترقيم الثاني في يسار ذيل الصفحة، وهو يشير إلى الرقم المتسلسل التصاعدي في المجموعة؛ وقد سبق هذا الرقم التسلسلي رقم أحادي مقترن بعلامة (/)، وهو يشير إلى رقم تسلسل كل كتاب من الكتب المتضمنة في الأعمال الكاملة.

مقدمة

يأتي نشر هذا الكتيب في عام ١٩٩٠، بمناسبة مرور عشرة أعوام على وفاة أحمد الشقيري، المجاهد العربي الفلسطيني، ودراسة «فلسطين في عام ٢٠٠٠؟» مكتوبة بخط يده في عام ١٩٧٥، ولكنها لم تنشر في حياته وحتى الآن.

تتضمن هذه الدراسة تحليلات للماضي والحاضر (حتى عام ١٩٧٥م) واستقراء للمستقبل بعد ربع قرن، مع حلول العام ألفين. وبغض النظر عن مدى تحقق توقعات الكاتب، فإن قارئ هذه الدراسة سيجد فيها حقائق مهمة وآراء قيمة، وسيحس بالتفاؤل والأمل بالمستقبل، ذلك أن أحمد الشقيري كان قوي الإيمان بالله ثم بقدرات الأمة العربية. تغمده الله بواسع رحمته وأجزل له الثواب على ما قدم من عمل وفكر في الحياة العربية والدولية.

عمان - تموز/ يوليو ١٩٩٠ م

فلسطين في عام ٢٠٠٠؟

إنه سؤال مثير حقاً، وخطير حقاً.

إنه مثير حقاً لأنه يتصل بأعز آمال الأمة العربية وأقدس أمانيتها، ويرتبط بنضال طويل مرير خاضته الجماهير العربية عبر خمسين عاماً ويزيد، وبذلت من أجله أعلى التضحيات، والشهداء هم الأغليون والأغليون... وإنه خطير حقاً لأنه يتناول مصير الأمة العربية في وحدتها ووجودها، ودورها التاريخي في أداء رسالتها نحو نفسها ونحو الإنسانية جمعاء.

والجواب عن هذا السؤال، يطرح بطبيعة الحال وبصورة أكثر تحديداً ووضوحاً السؤال بصيغة أخرى، ما هو مصير إسرائيل في عام ٢٠٠٠؟ هل ستكون إسرائيل قائمة على التراب الفلسطيني، تحتل ذلك الجزء الغالي من الوطن العربي الكبير. هل سيظل الشعب الفلسطيني بعيداً عن أرض آبائه وأجداده، نائياً عن مدنه وقراه، ومغانيه ومقدساته؟

لقد انقضى عصر النبوات، وليس لأحد أن يدعي النبوة ليكون قادراً على التحدث في المستقبل والإفاضة في الأحداث قبل وقوعها، فقد أصبحت - وكانت «المستقبلية» علماً له قوانين وضوابط تعين الباحث والدارس على قراءة المستقبل. وكان هذا «العلم»، في الماضي، يستعين بالكهنة والعرافة والسحرة، ولكن أصبح في هذه الأيام، يجمع الحقائق وينظم الوقائع مأخوذة كلها من سجل الماضي والحاضر، ويكون المستقبل، عندئذ، هو بنفسه جواب المعادلة. أشبه ما يكون بالعمليات الرياضية في الجبر والحساب.

ولكننا، بادئ ذي بدء، يجب أن نحذر من خطأ فادح يقع فيه العديد من الباحثين والدارسين، ذلك أنهم كثيراً ما يتوقعون للمستقبل أن يأتي بنفسه يمر أذياله. أو أن المستقبل له كيان قائم بذاته يسقط من السماء بغتة أو يبرز من وراء

الغيب فجأة في معزل عن نواميس التطور الإنساني وقوانين الحياة المتحركة دائماً
وسرمداً .

والحقيقة الثابتة أن المستقبل تصنعه عوامل شتى ، كما صنع الماضي من قبله ،
والحاضر الذي نعيشه قد صنع كذلك ، ومسيرة الحياة كلها تطور مستمر يصنعه
الإنسان ، وليس مصادفة أو لُقطة يجدها على قارعة الطريق .

وكان لا بُدَّ لهذه المقدمة الموجزة لنؤكد أن إسرائيل القائمة اليوم على أرضنا وبين
ظهرانينا قد صنعتها «عوامل» متعددة تضافرت لتحقيق قيامها ووجودها ، وتعمل
كذلك على استمرارها إلى يومنا هذا . كما لنؤكد حقيقة أخرى أن «عوامل» أخرى
كفيلة بأن تزيل وجودها من على أرضنا وتعيد الوطن السليب إلى أصحابه الشرعيين -
شعب فلسطين الأصيل العريق .

وتقودنا هذه البديهية الفاطعة إلى أن نبحث عن هذه العوامل - العوامل التي
صنعت إسرائيل ، والعوامل التي تعمل على إضعافها وإذابتها أو قهرها وإزالتها -
وليطمئن الخائفون أننا نقصد إسرائيل الدولة ، فإن مصير الشعب الذي خلقته هذه
الدولة له بحث آخر ليس له مكان في هذا المقام .

وكائنًا ما كان الأمر ، فإن هذه العوامل هي التي تحدد الإجابة عن مستقبل
فلسطين في العام ٢٠٠٠ ، أو في أوائل القرن الواحد والعشرين حتّى لا نكون
ملتزمين بيوم كذا ، من شهر كذا ، من عام كذا . والكلام عن مستقبل فلسطين هو
بالتالي يتناول مستقبل إسرائيل . والعوامل في كلا الموضوعين ، هما مثل وجهين لقطعة
النقد الواحدة تلخص في الصفحات الآتية .

العامل الأول

مستوى القدرة القومية

حينما صدر وعد بلفور في ١٩١٧م، ومن بعده صك الانتداب على فلسطين في عام ١٩٢٢م، كان مستوى القدرة القومية غاية في الانخفاض والانحطاط، فمنذ أن سقطت السيادة العربية في أواخر العهد العباسي فقد العرب كياناتهم السياسي، وتجمدت طاقاتهم وسادهم التخلف على مدى خمسة قرون في عهد الحكم العثماني، وجاءت الحرب العالمية لتستنزف طاقاتهم وكانت ثروتهم الوحيدة هي آمالهم العظمى بالحرية والسيادة والاستقلال، وقد تحركت حوافرها في أواسط القرن التاسع عشر وما بعده.

وحين وضعت الحرب العالمية أوزارها واجهت الأمة العربية تحدياً كبيراً لا تملك القدرة على تطويعه أو ترويضه، فالشمال الأفريقي تحت الاستعمار والحماية، بريطانيا في مصر، فرنسا في تونس والجزائر ومراكش، وإيطاليا في ليبيا.

أما المشرق العربي، وكان مقر الحركة العربية، فقد وقع فوراً تحت السيطرة الأجنبية، بريطانيا في العراق والأردن، وفرنسا في سوريا ولبنان، وبريطانيا والصهيونية في فلسطين. وكل ذلك في عالم كانت الكلمة العليا فيه للحلفاء، فقد خرجوا منتصرين في الحرب، والويل للمغلوب.

وكانت كارثة الكوارث تلك التجزئة التي حلت بالمشرق العربي، فقد أصبح ميسوراً للاستعمار أن يسيطر على البلاد العربية قطراً قطراً وعلى الأمة العربية شعباً شعباً.

لو أن استعماراً واحداً بسط يده على المشرق العربي بأجمعه لكانت مقاومته الشاملة أيسر وأسرع، ولواجهت الصهيونية «أمة» المشرق العربي بكاملها، بدلاً من أن تجد أمامها ستمائة ألف فلسطيني، وكان هذا هو عدد الشعب الفلسطيني في أوائل العشرينيات.

وبدأ الصراع على الساحة الفلسطينية. الشعب الفلسطيني يتصدى للاستعمار البريطاني وللصهيونية العالمية، والأقطار العربية من حوله مشغولة هي كذلك بالكفاح لانتزاع حريتها واستقلالها وإقامة الحكم الوطني على أرضها، وإجلاء الحكم الأجنبي بجيوشه ومؤسساته، وكان الصراع الفلسطيني، والعربي «فقيراً» في قدراته، غنياً في طموحاته، ولا تثريب على شعب فلسطين والأمة العربية في ذلك، فتلك طبيعة الأمور بعد قرون من التخلف والانحطاط.

وتجسد الصراع الفلسطيني في مراحله الأولى بالاحتجاج السياسي، وإرسال الوفود، وإقامة الاجتماعات الوطنية والمظاهرات الشعبية، ثم تطور الأمر إلى اصطدامات مسلحة في المدن الرئيسية، وتساعد بعد ذلك إلى ثورات شاملة واضطرابات متواصلة ودفع الشعب بخيرة أبنائه إلى ميادين الشهادة.

ولكن المعركة لم تكن متكافئة إطلاقاً، فالشعب الفلسطيني محدود الموارد يتصدى للصهيونية العالمية بثرواتها واتصالاتها الدولية تسندها الإمبراطورية البريطانية بخبراتها الاستعمارية وجيوشها، وقد بلغت في أواخر الثلاثينيات ما يقرب من مائة ألف جندي بريطاني بأسراهم الجوية وكتائب دبابتهم ومصفحاتهم.

وكل ذلك في زمن لم يكن في الحياة الدولية إلا عصبة الأمم، وهذه تمثل الدول الاستعمارية المنتصرة، فلا رأي عام دولي، ولا دول عدم الانحياز، ولا دنيا العمالاقين تعيش الشعوب الصغيرة في كنف حروبهما الباردة، وصراعاتهما المتعاقبة.

وخلال معظم الحقبة التي خاض الشعب الفلسطيني صراعه الدامي في مواجهة الصهيونية والاستعمار، لم يكن في الوطن العربي شيء اسمه الدول العربية.

لقد كان الوطن العربي كُله من المحيط إلى الخليج تحت السيطرة الأجنبية، احتلالاً، أو حمايةً، أو انتداباً أو نفوذاً بشكل أو بآخر. ومع هذا فقد كانت الأقطار العربية تساند شعب فلسطين بالتأييد السياسي، والمتطوعين، والأموال، والأسلحة، ولم يتردد أولياء الأمر في الوطن العربي في أن يناشدوا دول الحلفاء أن يعملوا على إنصاف الشعب الفلسطيني ووضع حدٍّ للغزوة اليهودية التي يقودها ويؤيدها الاستعمار البريطاني.

ولكن دول الحلفاء وبريطانيا في المقدمة، كانوا ملتزمين بإقامة دولة يهودية في فلسطين على أنقاض الشعب العربي الفلسطيني، فلم يكد ينتصف عام ١٩٤٨م حتى أصبح اليهود يؤلفون ثلث السكان بعد أن كانوا لا يزيدون على العُشر في أوائل العشرينيات. وأصبح لهم جيش يملك أحدث الأسلحة تولت تدريبه القيادة البريطانية في الوقت نفسه الذي حرمت فيه الشعب الفلسطيني من التدريب العسكري وحمل السلاح، فأصبح الشعب الأعزل يعيش في مدن مفتوحة وقرى مكشوفة.

وتخلت بريطانيا عن دورها في فلسطين في عام ١٩٤٨م لأسباب لا مجال لذكرها، وانتقل الدور إلى الولايات المتحدة، فعملت في قصة طويلة، على دفع الأمم المتحدة إلى إصدار قرار بإنشاء دولة يهودية على أرض فلسطين وأقحمتها في عضوية الأمم المتحدة. وتولت إمدادها بالسلاح والعون الاقتصادي إلى يومنا هذا.

وقد أوردتُ هذا التلخيص الموجز لأبرز واحداً من العوامل الأساسية التي أدت إلى خروج فلسطين من الخطيرة العربية، ودخولها في حوزة الصهيونية والاستعمار، وهذا «العامل» هو ضعف القدرة العربية عن الوقوف في وجه الغزوة اليهودية والتصدي لها وردّها على أعقابها.

وإذا كان هذا «العامل» هو سبب وجود إسرائيل، فإن استمراره سيفضي حتماً إلى استمرار وجودها. والواقع أن استمرار هذا العامل، وأعني ضعف القدرة العربية، قد مكن لإسرائيل أن تنقل حدودها على أقدام جنودها من خطوط ١٩٤٧م إلى خطوط ١٩٦٧م، التي امتدت من جبل الشيخ إلى شرم الشيخ في حرب الأيام الستة.

وهنا يبدأ التطلع من الماضي والحاضر إلى المستقبل. ويقفز السؤال: هل يستمرّ هذا العامل الذي أوجد إسرائيل ودفع بها إلى احتلال فلسطين كلها والأرض العربية من ورائها في سيناء والجولان؟ وبكلام أوضح، هل يستمرّ عامل القدرة العربية في مسراه نفسه؟ وفي مستواه نفسه؟.. والجواب على وجه قاطع لا. ثمّ لا.

أقول لا. بالتحليل العلمي الصحيح، والحساب المحسوب الدقيق، لا بالعاطفة القومية فحسب، وليست العاطفة نقيصة ولا عيباً، فإنها روح النضال الإنساني عبر العصور والأجيال.

إذا فقدت الأمة - أية أمة - عاطفة «التعلق» بالوطن، ضاع الوطن وانعدم النضال من أجله، واستحال من موئل مقدسات وذكريات وأمجاد، إلى زريبة بهائم وأنعام.

أقول لا. لأن القدرة الذاتية العربية التي كانت في أوائل العشرينيات قد تطورت كثيراً في السبعينيات بعد خمسين عاماً على تصريح بلفور، وصك الانتداب، وبدء الغزوة اليهودية، وهذا التطور شمل مختلف جوانب الحياة العربية.

ففي مجال التقدم الحضاري، انتشرت المدارس والمستشفيات في جميع أرجاء المدن والقرى في الوطن العربي، وتخرج جيل جديد يعدّ بالآلاف من الأطباء والصيادلة والمحامين والمهندسين والحرفيين بعد أن كان هؤلاء يعدون بالعشرات.

وتعاضمت وسائل الثقافة العامة من صحافة وإذاعة ودور نشر وندوات ومؤتمرات بعد أن كانت هذه النشاطات هزيلة أو معدومة. وغداً راديو الجيب أكبر وسيلة للمعرفة في أقصى الريف وفي مضارب الخيام. وكانت حوافز هذه النهضة منبثقة من طموح الإنسان العربي وبعضها الآخر جزء من التقدم البشري الزاحف من كلّ مكان إلى كلّ مكان.

وفي مجال التنمية العامة نشطت الزراعة والصناعة والعمران في جميع الوطن العربي بعد أن كان ذلك كلّّه متخلفاً لأجيال من الاحتلال، والفتن والقلقل التي سادت الأقطار العربية بعد أن انحسر الحكم العربي.

وفي مجال القوة العسكرية أنشئت في البلاد العربية جيوش مدربة تدريباً حسناً، ومسلحاً تسليحاً جيداً، وعيبتها الوحيد أنها ليست جيشاً واحداً، أو على الأقل ليست تحت قيادة عربية مشتركة تمارس سلطات حقيقية.

ولم يكن للأمة العربية قبل ذلك - في أحسن الأحوال - إلا شرطة عادية سلاحها العصا، لمن عصى.

ونحن الآن، في عامنا هذا، ١٩٧٥م، نملك من الطاقات والقدرات، ومن الجيوش والأسلحة ومن الثروات، أضعاف ما تملك إسرائيل. ومن شاء فليأخذ بين يديه بالقلم والأوراق وسيرى نتيجة الحساب.

الفارق الوحيد، وهو على جانب عظيم من الأهمية، هو أن قدرات إسرائيل بيد حكومة واحدة. وقدرات الأمة العربية في أيدي عشرين ملكاً ورئيساً.

هذه قدراتنا الذاتية في هذا العام، ١٩٧٥م، وهي قدرات تتنامى وتتعاظم كل عام بل كل يوم. وهنا يطرح السؤال نفسه، ماذا ستكون عليه حال القدرة العربية الذاتية بعد خمسة وعشرين عاماً في جميع مجالات الحياة، في التقدم الحضاري وفي الزراعة والصناعة والتعليم والصحة والعمران.

وفوق كل ذلك في مجال القوة العسكرية، فهي العامل الحاسم الذي سيفصل في النهاية في مصير فلسطين في عام ألفين وهو مصير إسرائيل بالذات.

ولا بُدّ لنا أن نلاحظ في هذا المقام أننا نخطئ كثيراً في موضوع بالغ الأهمية. وهو أننا نهول في قوة إسرائيل ونهون من قوة الأمة العربية. لقد نسجت إسرائيل الأساطير حول تاريخها ووجودها، وحاضرها ومستقبلها، ونحن صدقنا الأساطير وأصبحنا نتخذ منها أساساً تنطلق منه تصوراتنا للمستقبل، مستقبل فلسطين وإسرائيل.

ونحن نهون من قوة الأمة العربية، لأننا لا نقوم بعملية الحساب، بروية وهدوء. إننا ننسى حال التخلف الذي كانت عليه الأمة العربية حين صدر وعد بلفور عام ١٩١٧م وصك الانتداب عام ١٩٢٢م، بل ننسأه كذلك على مدى الثلاثين عاماً التي كان الانتداب البريطاني والصهيونية يبنيان الوطن القومي اليهودي بالهجرة اليهودية الدافقة وإنشاء القوة العسكرية اليهودية. وفي الوقت نفسه بإضعاف الشعب العربي الفلسطيني وإنهاكه.

نحن لا نرى تعاضم قدرتنا العربية، كما لا يرى الوالد ولده وهو يكبر يوماً بعد يوم، ولكنه حين يتذكر طفولته يدرك رجولته.

ولأن بعض المثقفين منا لا يدركون الطاقات الكبرى التي تملكها الأمة العربية، فيصورون المستقبل في عام ٢٠٠٠ تصوراً خاطئاً. فهم يرون أن إسرائيل الدولة باقية إلى ختام هذا القرن. وأن المستقبل سيرى إسرائيل عضواً في نظام فيدرالي عربي، على صورة أو أخرى. ونحن لا نطعن في «ضمير» هذا النفر من الدارسين، ولكننا نأخذ عليهم «عقلهم» وهو يخطئ الحساب والتقدير.

ولا يفوتنا ونحن نقارن بين القدرة العربية الماضية والحاضرة، ثم نركز البصر عليها فيما ستفضي إليه بعد خمسة وعشرين عاماً. لا يفوتنا أننا نملك طائفتين عظيمتين تحررتا وأصبحتا تحت السيادة العربية، أو أوشكتا على ذلك.

الطاقة الأولى هي البترول العربي. وقد رأينا بعد حرب رمضان ما معنى البترول العربي، في مصانع اليابان وأوروبا الغربية، وما معناه في الأساطيل الأمريكية. وما معناه في السيارات والمصانع والمستشفيات وسائر مرافق الحياة في الدنيا بأسرها، هذا مع العلم بأن معركة البترول التي خضناها كانت لزجة كالبتترول نفسه، وانبعثت من ميادينها رائحته الكريهة. وهذا التلميح يغني عن التصريح!

والطاقة الثانية، هي المواقع الاستراتيجية للوطن العربي. إنها فريدة فذة على الصعيد العالمي، وهذه المواقع لا يملك الاتحاد السوفياتي مثلها، ولا الولايات المتحدة. نحن بيدنا مفاتيح جبل طارق، والبحر المتوسط وقناة السويس، والبحر الأحمر، ومضيق باب المندب، ومضيق هرمز، والبحر العربي، وإذا أضفنا إلى ذلك الموانئ والمطارات العربية، اتضح أمامنا أن الوطن العربي يمثل صدر العالم برئتيه وقلبه، ومن هذا الصدر تمتد الشرايين والأوردة إلى «جسد» العالم بأسره.

إن بعض الدارسين لا يدركون هذه الحقائق إدراكاً كاملاً، ولا يدركها معهم عدد من حكام العرب الذين أخذوا يرددون أخيراً، تكريماً للقدرات العربية، أن

الدول العربية أصبحت تؤلف القوة السادسة في العالم، ولو عقلوا بعض الشيء لأيقنوا أن الأمة العربية في عام ٢٠٠٠ تستطيع أن تكون القوة الثالثة لا السادسة.

ونحن لا نبغي من وراء ذلك أن نكون الدولة العظمى الثالثة، للسيطرة على أحد، أو التعاضم على الغير. ولكننا نبغي أن نعيش أحراراً في وطننا وأن تكون فلسطين العربية جزءاً لا يتجزأ من هذا الوطن، ثم نساهم بعد ذلك في ركب الحضارة الإنسانية، ونؤدي قسطاً في ميادين الثقافة والعرفان بكل سخاء وتواضع، كما فعلنا في العصور الوسطى، من دمشق وبغداد والقاهرة وفاس.

وهذا «العامل» عن القدرة العربية، وقد لخصنا مستواه في ماضيه وحاضره، مع النظرة إلى مستقبله، يقودنا إلى خطين بيانين يضعان أمامنا صورة المستقبل في عام ٢٠٠٠ بالنسبة إلى الأمة العربية وأثر ذلك على مستقبل القضية الفلسطينية، ذلك أن المستقبل واحد.

ولا يمكن أن يفصل الواحد منهما عن الآخر. إن ضعف الأمة العربية هو الذي أفضى إلى قيام إسرائيل في الماضي. وإن قوة الأمة العربية في المستقبل هي التي ستفضي إلى تحرير فلسطين وزوال إسرائيل.

إن الذين يعرفون الأمة العربية معرفة علمية صادقة ويعرفون قدراتها التاريخية الماضية ويضيفون إليها قدراتها المعاصرة، سيصلون إلى هذه الحقيقة الأكيدة، إلى الحتمية العلمية، التي توضحها الوقائع والأرقام.

والخطان البيانيان اللذان ترسمهما الوقائع والأرقام واضحان كلّ الوضوح. الخطّ البياني لإسرائيل منذ نشوئها إلى يومنا هذا نراه آخذاً في الصعود عبر الخمسة والعشرين عاماً الماضية، وها هو الآن بدأ يميل إلى الانحدار. ذلك أن قوة إسرائيل قد بلغت درجة الإشباع، ولم يعدّ عندها مجال للصعود.

أما الخطّ البياني العربي، فقد كان هابطاً في الماضي في اتجاه الانحدار. وقد أخذ يتجه نحو الصعود وهو في هذا العام ١٩٧٥م لم يصل إلى درجة الإشباع. إنه في البداية وأمامه طريق طويل في الصعود لأن طاقاته في بداية الاستخدام وبينه وبين درجة الإشباع قرن أو قرنان.

والنتيجة الحسابية لهذين الخطين البيانين، أن الخطّ العربي الصاعد «سيقطع»
الخطّ الإسرائيلي المنحدر، وستكون حقبة «القطع» في عام ٢٠٠٠.

وإذا كنا - أنا وجيلي - لن يقدر لنا أن نرى ذلك المستقبل الأكبر والأسمى
والأعظم، بعيوننا، فسيراه أولادي والملايين من أبنائنا الذين يدبون على الأرض
العربية.

العامل الثاني

الحكم العربي المعاصر

الحكم العربي لا يمكن انفكاكه عن ماضي القضية الفلسطينية، ولا عن حاضرها. وكذلك فإنه لا يمكن انفكاكه عن مستقبل القضية الفلسطينية في مستقبلها عند «فاتح» العام ٢٠٠٠. ولا بُدَّ لنا في معالجة هذا «العامل» من أن لا نخون الصدق والصراحة، وأن لا نخوننا الذاكرة، وهي مدعومة بالوثائق، وأكبر هذه الوثائق هي كارثة فلسطين، وهي ماثلة أمامنا تطالعنا مأساتها وعارها كُلَّ صباح ومساء.

ولقد بدأت صلة الحكم العربي المعاصر بالقضية الفلسطينية في أواخر عام ١٩٣٦م، حين كان الشعب الفلسطيني يخوض ثورته الكبرى في وجه القوات البريطانية والصهيونية، أيام إضرابه الشهير وبعده، وقد امتد ستة أشهر كاملة.

في تلك الحقبة، وجه الملوك والأمراء العرب، وكانوا قلة في ذلك الوقت لا يتجاوزون أصابع اليد، نداء إلى «أبنائهم» عرب فلسطين يطلبون إليهم وقف الإضراب والثورة، اعتماداً منهم على «صداقة بريطانيا والثقة بحسن نواياها» وأوقف الشعب الفلسطيني إضرابه الكبير وثورته الباسلة. ولم يفعل الملوك والأمراء أكثر من بضع برقيات ومقابلات ومذكرات، ناعمة كالرياحين، طرية كالورود.

وفي عام ١٩٣٩م، دخل الحكم العربي المعاصر في دور آخر في قضية فلسطين، ذلك أن الحكومة البريطانية دعت وفوداً عربية تمثل خمس حكومات عربية، وكانت هذه كُُلَّ الحكومات العربية يومئذ، إلى مؤتمر لبحث القضية

الفلسطينية، فتمت مباحثات قانونية وسياسية، فلم يفض ذلك المؤتمر إلا إلى نتائج محدودة كان الفضل فيها لثورة الشعب الفلسطيني لا للجدل القانوني السياسي. ومع ذلك فسرعان ما تبخرت تلك النتائج المحدودة تحت «الحرارة اللاهبة» للحرب العالمية الثانية.

وفي عام ١٩٤٢م دخل الحكم العربي في مرحلة الجامعة العربية، وانتهت ثلاثة أعوام من الاجتماعات التحضيرية، والمآدب، والتصريحات، والصياغات إلى وضع ميثاق الجامعة العربية في ربيع ١٩٤٥م، وكان حظّ فلسطين «ملحق» يتسم بالصياغة البارعة، ثم تلا ذلك حشد من المذكرات السياسية واللقاءات الدبلوماسية في القاهرة ولندن وواشنطن لتأييد عرب فلسطين في مطالبهم العادلة المشروعة.

وفي عام ١٩٤٨م دخل الحكم العربي في حرب فلسطين بعد أن تطورت الأمور تطوراً خطيراً، وراحت القوى الصهيونية تنفذ قرار التقسيم، الذي صدر في الأمم المتحدة في خريف ١٩٤٧م، بإقامة دولة يهودية. وانتهت حرب الثلاثين يوماً بما نعرف من حلول الكارثة، وتشريد الشعب الفلسطيني عن مدنه وقراه، وإعلان الدولة اليهودية متجاوزة الأرض الفلسطينية التي «خصصتها» لها في الأصل الأمم المتحدة ظلماً وبغياً وعدواناً.

وفي الأدوار الأربعة المذكورة، من عام ١٩٣٩م حتى عام ١٩٤٨م يتحمل الحكم العربي المسؤولية الكاملة عن التردّي الرهيب الذي حلّ بالقضية الفلسطينية وعن إقامة إسرائيل، وما تلا ذلك من تشريد الشعب الفلسطيني عن موطن آبائه وأجداده.

لقد كانت الكارثة التي وقعت متوقعة من غير أدنى ريب، ولم يكن الحكم العربي في حاجة إلى عبقرية ليدرك الخطر الذي كان يحيط بالقضية الفلسطينية يومئذ، فقد كانت الصهيونية تعلن عن أهدافها بصورة واضحة وجلية، وكانت الهجرة الرسمية وغير الرسمية تغمر البلاد يوماً بعد يوم، وباخرة بعد باخرة.

وكانت العصابات اليهودية تعيث بالبلاد تدميراً وتقتيلاً، وجاء على رأس ذلك قرار الحكومة البريطانية بالجلء عن فلسطين تحت حجة مخزية، مضحكة مبكية، خلاصتها أنّه ثبت لها «عدم إمكان التوفيق بين التراماتها لليهود

وللعرب»، وكان ذلك واضحاً من البداية قبل ثلاثين عاماً، يوم تعهدت بريطانيا للفريقين بتلك الالتزامات المتناقضة!

وقد كان الحكم العربي يراقب هذه الأحداث الرهيبة تجري على الساحة الفلسطينية ويتابع أنباء الغزوة الصهيونية الاستعمارية ولا يعالجها إلا بالجهود السياسية الرخوة والقليل من العون المادي للشعب الفلسطيني، ويوم دخل الحرب الشاملة في ربيع ١٩٤٨م، دخلها من غير استعداد ولا تخطيط ولا قيادة رشيدة، وفي جو من التصاريح بين هذه العاصمة العربية أو تلك، حتى إنّ الأسرة الهاشمية لم تكن على رأي واحد في كُّل من عمان وبغداد. وكان النصر أمراً طبيعياً لإسرائيل والهزيمة نتيجة منطقية للحكم العربي. ولا أقول للأمة العربية.

وبعد ذلك كُّلّه، دخل الحكم العربي في دور خامس، في أثناء العدوان الثلاثي على مصر في عام ١٩٥٦م، فوقعت سيناء وقطاع غزة تحت الاحتلال وتضافرت ظروف متعددة فتم جلاء القوات الإسرائيلية وحلت محلها قوات الطوارئ الدولية وتم لإسرائيل الملاحة الحرة في خليج العقبة.

ثمّ دخل الحكم العربي في دور سادس، في حرب الأيام الستة، فاجتاحت إسرائيل الضفة الغربية وسيناء والجولان وألحقت بالجيش العربية هزيمة نكراء، لا يمحوها إلا نصر ساحق يقتلع إسرائيل من جذورها، ذلك أن انكسار مائة مليون من العرب لهم تاريخهم العسكري المجيد، في حرب الساعات الست هيهات هيهات أن يكون له عوض. والحكم العربي لا يستطيع أن ينجو من حكم التاريخ وكُّل ما قيل دفاعاً عن تلك الهزيمة الكبرى أو تبريراً لظروفها سترفضه الأجيال العربية المقبلة وتحكم عليه بالازدراء والاحتقار.

ودخل الحكم العربي في دور سابع في حرب رمضان المجيدة، وبها بدأ الخطّ البياني العربي يتوقف عن الانحدار، وأخذ يتحرك نحو الصعود قليلاً. لقد كانت حرباً مجيدة حقاً أعادت للجندي العربي ثقته برجولته وبطولته، وأعادت للأمة العربية إيمانها بذاتها، وألزمت العالم أجمع باحترام الأمة العربية وتقدير قدراتها الروحية والمادية.

ولقد كانت حرباً محددة الهدف منذ البداية، ولكنها لأول مرة في تاريخ الصراع العربي الإسرائيلي، حرمت الجيش الإسرائيلي من أن يسجل نصراً جديداً،

واستطاعت أن تلحق به رضوضاً شديدة وتشخه بجراح أليمة لم يشف منها حتى الآن.

ولقد رافق حرب رمضان الباسلة، حرب البترول. وانتهت المعركتان بوقف إطلاق النار، الأولى بعد ستة عشر يوماً، والثانية بعد بضعة أشهر، وكان وقف إطلاق النار في الحالتين غير رشيد ولا سديد، وهذا يحتاج إلى كتاب ولا يمكن تلخيصه في مقالة أو مقالتين.

ولكن أخطر ما وقع فيه الحكم العربي، بعد الحرب المجيدة، هو الخطأ السياسي الذي أقره الملوك والرؤساء العرب في مؤتمري الجزائر والرباط، فقد اختاروا الوقوف عند تسوية سياسية تنتمي إلى حرب الهزيمة لا إلى الحرب المنتصرة. إن قرار ٢٤٢ الذي اعتمده قد صدر في أعقاب حرب الأيام الستة وهو أسوأ قرار اتخذته الأمم المتحدة بعد قرار التقسيم لعام ١٩٤٧م، وإن أسوأ ما فيه وسوءاته كثيرة، أنه أعطى لإسرائيل خمسة آلاف كيلومتر مربع من الأراضي الفلسطينية - حدود ١٩٦٧م - وهذه حصيلة عدوان متواصل عبر عشرين عاماً بالتجاوز على خطوط الهدنة لعام ١٩٤٩م وخطوط التقسيم لعام ١٩٤٧م.

إن صورة المرحلة الحاضرة قائمة من غير شك، فالحكم العربي منقسم على ذاته والأمة العربية ستجد نفسها أمام واحد من اثنين: إما عودة إلى اللا حرب واللا سلم، وإما تسوية سياسية لا عادلة ولا شريفة. ولن تفلح الأجهزة العربية التي تنفخ في «الإنجازات الكبرى، والانتصارات الرائعة والمتغيرات الدولية» في أن تقنع الأمة العربية بجدوى هذه المسيرة السياسية.

وقد يبدو للرأي أن هذه الصورة القائمة ستكون هي صورة المستقبل للقضية الفلسطينية في عام ٢٠٠٠، وأن إسرائيل باقية حتى ذلك العام، وأن لا مناص من أن تعرف بها الأمة العربية وتتعامل معها، فذلك أمر واقع ما له من دافع.

إن الأمر سيكون على العكس تماماً. وإن هذه الصورة القائمة التي نشهدها اليوم، هي بنفسها ستكون نقطة الانطلاق. نقطة البداية، وسيأخذ الخط البياني العربي، ومعه الحكم العربي في الصعود، وإن الأعوام الخمسة والعشرين المقبلة ستكون حافلة بالأحداث، مليئة بالمتغيرات، وقد يسخر البعض من هذا التصور المستقبلي. ولكن الذين قرأوا التاريخ العربي قراءة واعية عميقة، والذين يعرفون

أصالة الإنسان العربي، الجندي والمواطن العادي، والذين يدركون ما معنى بقاء إسرائيل في قلب الوطن العربي، يوقنون اليقين كُله أن حكماً عربياً جديداً، حازماً ورشيداً سيقود الأمة العربية إلى النصر.

وفي ما ينظر الحكم العربي الجديد وراءه، فإنه واجد كثيراً من العبر والدروس، وسيجد أن الحكم السالف قد وثب على الحكم بعد حرب فلسطين في عام ١٩٤٨م لا بمشيئة الشعب ولكن بدافع الظن بأن حكم الرجل الواحد هو الطريق المختصر إلى فلسطين، فالجيش مسلح ويدرب بأمر واحد، والميزانية تعدّ بأمر ثان، والتحرير يتم بأمر ثالث، وقد رضيت الأمة العربية بهذه المحاولة لإعطاء الفرصة لهذه المغامرة، و(قرفاً) من نظم برلمانية فاسدة تمت في عهدها هزيمة العرب في ساحة القتال. ولم تثبت الأعوام الخمسة والعشرون الماضية عقم هذه التجربة فحسب ولكنها أثبتت أنها أدت إلى احتلال مزيد من الأراضي العربية، وتعاظم الدولة اليهودية وتفاقم مأساة الشعب الفلسطيني.

وسيجد الحكم العربي الجديد أن الحكم السالف، لأنه لا يستمد وجوده من مشيئة الشعب، قد تعرض لموجات من الانقلابات، وانقلابات على الانقلابات، وأهمّل أمر الجيوش العربية وأصبح «واجبها» حماية الحكم والحاكم بدلاً من أن تؤدي دورها الأكبر في ساحة الشرف والكرامة.

وسيجد الحكم العربي الجديد أن الحكم السالف قد صادر حرية الشعب، فقد صنع المجالس القومية وصنع النقابات والاتحادات وصنع أجهزة الإعلام ووضع كل ذلك تحت إمرته ومشيتته، وله وباسمه وبأمره تقام الندوات والمؤتمرات والمظاهرات، وتنشر الإعلام واللافئات. ولا يستطيع من له رأي آخر أن يكتب مقالة، أو يعقد اجتماعاً، أو أن يدعو إلى مظاهرة، وهذا كيسنجر الوزير الأمريكي طاف في العواصم العربية فلم يجد عربياً أمامه يحمل لافتة يقول فيها: «العدو لا يكون وسيطاً»، هذا على حين أن كيسنجر قد لقي نقداً شديداً في بلاده ومظاهرات صاحبات في إسرائيل.

وسيجد الحكم العربي الجديد أن الحكم السالف قد اتخذ من قضية فلسطين سبيلاً إلى البقاء في الحكم، وأنه لا صوت يعلو صوت المعركة، مع أن المعركة مرهونة بصوت الحرية قبل قصف المدفع وأزيز الطائرات. فإن حرية الشعب، الحرية الكاملة، هي طريق التحرير، والأحرار وحدهم هم المؤهلون للتحرير.

إنَّ كُلَّ هذه الدروس والعبر هي التي تأتي بالحكم العربي الحرّ الجديد، وما كانت الأمة العربية في يوم من الأيام أمة عقيمة، ولا كانت الأمهات العربيات إلا ولودات للرجال والأبطال والأخيار والأحرار، وهؤلاء الرجال - ونكاد نراهم في الأعوام الخمسة والعشرين المقبلة - هم الذين سيصنعون صورة المستقبل في ختام هذا القرن، فالأمة بقادتها الذين يفجرون طاقاتها ويتصدرون نضالها.

ذلك شأن الشعوب دائماً، إنها لا تتحرك بذاتها، وذلك شأن معارك التحرير، إنها لا تقاد من غير قيادة، وقادة العرب المؤمنون المناضلون قادمون قادمون. وليست هذه بنبوءة. ولكنها الفجر الذي بعد الظلام مهما طال. ومهما طال فلن يتخلف عن الأعوام الأولى من القرن الواحد والعشرين.

العامل الثالث

الصهيونية

والصهيونية لا يمكن عزلها عن مستقبل القضية الفلسطينية. وإن مستقبل الصهيونية سيلقي مزيداً من الضوء على المستقبل في الأعوام المقبلة، إذا كان ماضي الصهيونية وحاضرها هو المؤشر البارز على زوالها، وفي هذا الإطار لا بُدَّ لنا أن نتذكر الحقائق التالية:

أولى هذه الحقائق، أن الصهيونية الحديثة هي ربيبة الاستعمار، ولولاه ما كانت لتكون، وبالتالي لولاه لما كانت إسرائيل، فإن إسرائيل هي حصاد الصهيونية زرعه على تراب فلسطين، والمواطن العربي حين يقرأ ما كتبه الدكتور حاييم وايزمن في مذكراته - التجربة والخطأ - يدرك هذه الحقيقة من خلال واقعة لا تخلو من الطرافة والجدية، ذلك أنه حين كان الدكتور وايزمن كما يقول بنفسه، ينتظر في مقر وزارة الخارجية البريطانية في لندن - في تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩١٧م - صدر تصريح بلفور، وخرج إليه السير كريستوفر سايكس سكرتير وزارة الحرب البريطانية وقال له: «يا دكتور وايزمن. إنه غلام»، إشارة إلى أن التصريح البريطاني بإقامة وطن قومي يهودي في فلسطين قد صدر بصيغته النهائية الرسمية، والواقع أن هذا التعبير الرمزي قد تجسد في ما بعد على أرض فلسطين، فقد كبر «الغلام» على أرض فلسطين، وأصبح بعد ثلاثين عاماً دولة تحارب وتنتصر، وتحتل الأرض العربية رقعة بعد رقعة.

الصهيونية لم تكن سوى «نطفة» التقطها «رحم» الاستعمار، تكفل بها وأعطاهما كُلّ مقومات الوجود والنماء، ومن أجل ذلك، فإن تعبيرنا الشائع من أن الصهيونية هي ربيبة الاستعمار ليس من كلام الشارع، ولكنه يستند إلى وقائع تاريخية لا يرقى إليها

الشك. وحينما كان الصراع على أشده بين الإمبراطورية الفرنسية والبريطانية تطلع الفريقان إلى فكرة الوطن القومي اليهودي كركيزة لتحقيق أطماعهما الاستعمارية.

حين كان نابليون في عام ١٧٩٩م أمام أسوار عكا وجهه إلى يهود العالم نداءه الشهير يطلب معاونتهم باعتبارهم «ورثة فلسطين الشرعيين»! ويناشدهم العمل «على إعادة احتلال وطنهم» وأنه قد اتخذ مقره العام في القدس وسيجعله بعد قليل في دمشق. «والتقط» المفكر اليهودي موسى هس دعوة نابليون، ونبه اليهود إلى أن فرنسا لا تتمنى أكثر من أن ترى الطريق إلى الهند والصين وقد سكنها شعب يهودي مستعد أن يتبعها (فرنسا) حتى الموت، وهل هناك أصلح من الشعب اليهودي لهذا الغرض، فالفرنسيون واليهود قد خلقوا لكي يتبادلوا المنفعة معاً.

وقامت بريطانيا بدورها في التصدي للأطماع الفرنسية، بل لأطماع محمد علي باشا الكبير، حينما زحف بجيشه على الديار الشامية وكاد أن يصل إلى الآستانة، فبعث اللورد بالمرستون وزير الخارجية البريطانية ١٨٤٠م تعليمات إلى سفيره في العاصمة العثمانية يطلب فيها أن يعمل «لإقناع» السلطان، وأن يشجع عودة اليهود إلى فلسطين، لأنهم سيكونون حجر عثرة في سبيل أية أهداف تخطر في بال محمد علي أو من يخلفه، والتصريحات البريطانية الصادرة عن السياسة البريطانيين في القرن التاسع عشر والعشرين تملأ كتاباً بكامله وأبرزها أقوال السير ونستون تشرشل، آخر عمالقة الإمبراطورية البريطانية، وكلها تتحدث عن إقامة دولة يهودية في فلسطين يسكنها بضعة ملايين من اليهود لتكون «موقعاً بريطانياً لحماية المصالح الإمبراطورية البريطانية، والدفاع عن قناة السويس والطريق إلى الهند». ولم يقتصر الأمر على فرنسا وبريطانيا فقد كان لروسيا القيصرية المطامع نفسها فأقامت مؤسسات كبرى ثقافية ودينية في فلسطين، وكذلك الإمبراطورية الألمانية فقد أنشأت مستعمرات لليهود ألمانيا في فلسطين، تسندها مؤسسات مالية وثقافية.

واليهود قاموا بدور العملاء لهؤلاء جميعاً فاتصلوا بهذه الدول واحدة بعد أخرى، والمراجع العلمية غنية بالوقائع والأحداث لتثبت أن الدول الاستعمارية - بلا استثناء - قد احتضنت «الغلام» الصهيوني في فترات مختلفة وأن «الغلام» الصهيوني قد تعامل مع الجميع، وكان ربيباً للجميع.

وإلى هنا يتعين علينا القول إن الاستعمار العالمي قد فقد وجوده أسلوباً وهدفاً

منذ أواسط القرن العشرين، واتخذ الصراع الدولي أنماطاً أخرى في الأسلوب والهدف بسبب تطور الحياة الدولية وأساليب الحرب الحديثة والثورة العلمية المتصاعدة، فقد انتهى عهد الإمبراطوريات وأصبح العالم الدولي في يومنا يربو على مائة وأربعين دولة بعد أن كان مؤلفاً في أوائل هذا القرن من بضع إمبراطوريات.

يضاف إلى ذلك أن السيطرة على الطرق التجارية والمواد الخام والأيدي العاملة أصبحت لها وسائل أخرى غير الاحتلال العسكري، وضم الأراضي بالقوة المسلحة، ثم إن تطور الأسلحة الحديثة وغزو الفضاء قد أقعد إلى حد كبير قيمة «الأرض» كقاعدة عسكرية، ولم يعد احتلال «المواقع الأمامية» هدفاً ضرورياً كما كان في الحروب السابقة.

ولا أريد أن أقول إن الأطماع الدولية قد احتجبت، وإنما نعيش في عالم من الملائكة، فالأطماع الدولية باقية على حالها ولكن وسائلها قد تغيرت إلى حد بعيد والتطور التكنولوجي أصبح يقول إن بلوغ الأطماع الدولية لم يعد في حاجة إلى هذا الموقع، أو حتى إلى هذه الدولة.

وأريد أن أقرر هنا أن الصهيونية لم تعد لها قيمة دولية في سبعينيات القرن العشرين كما كانت لها في سبعينيات القرن التاسع عشر، وبالتالي فإن إسرائيل القائمة على مشارف البحر الأبيض المتوسط قد فقدت إلى حد كبير في الحقبة الراهنة «قيمتها العسكرية» التي كانت مقدرة لها في الماضي، فقد تحررت الهند ومعها قناة السويس، ولم تعد في المنطقة بأسرها مواصلات إمبراطورية يتحتم «ابتداع» الوسائل للدفاع عنها.

وإذا الأمر كذلك، في عامنا هذا ١٩٧٥م، فإن الأطماع الدولية في عام ٢٠٠٠ ستأخذ أنماطاً أخرى ووسائل أخرى، إن «الفضاء» سيكون يقيناً بديلاً من الأرض، ليكون ميدان الأطماع والصراع، وستجد إسرائيل نفسها وقد قل عليها «الطلب» وضاعت فيها «الرغبة» وبذلك تفقد أهم مقومات وجودها، وأهم الحوافز لتسليحها وتمويلها والدفاع عنها، وستترك لمصيرها الطبيعي وقدرتها الذاتية، وهذا كله يرسم الصورة العامة للمستقبل، مستقبل إسرائيل في عام ٢٠٠٠ يشهدنا ذلك العام نحيلة هزيلة تنتظر الضربة الأخيرة وتبلغ النهاية الطبيعية الكامنة أصلاً في بذورها وجذورها.

وثاني هذه الحقائق، أن الصهيونية لا بُدَّ أن تخضع في النهاية إلى نواميس الحياة وقوانين الطبيعة، فالصهيونية في الأصل حركة مصطنعة، مهما تألق

وجودها لبعض الوقت، لا بُدَّ أن تفتنى في النهاية ولا بُدَّ أن يحرفها تيار التاريخ البشري، ولا بُدَّ أن تخضع على المدى الطويل إلى حتمية الوجود الإنساني.

إن بضعة ملايين من الناس يطلقون على أنفسهم «الشعب اليهودي» لا يمكن أن يكون لحياتهم ناموس يختلف عن ناموس العالم الذي يعيش تحته مليارات من البشر في جميع قارات الأرض، إن قانون الحياة واحد للبشر جميعاً، وطبيعة الحياة تأبى أن يكون لليهود قانون خاص بهم، إن المجتمعات البشرية منذُ كانت، خضعت لقانون «التمثل أو الاندماج أو الذوبان»، وكلَّ مجتمع بشري في يومنا هو حصيلة ذوبان لجماعات مختلفة الأجناس والأعراق والدماء. ولم يكن اليهود استثناء لهذا القانون، فالواقع أنهم ذابوا في المجتمعات التي عاشوا فيها، في فترات مختلفة من التاريخ.

لقد نشأ اليهود القدماء في العراق وسوريا ومصر وفلسطين، وحينما ارتحل منهم جماعات إلى بابل والاسكندرية وإسبانيا ذابوا فيها، وبعد النصرانية والإسلام تنصر بعضهم وأسلم بعضهم الآخر، وفي أوروبا ذابوا حيث يعيشون، ودعا كثير من مفكرهم وفلاسفتهم أن يندمج اليهود بين الشعوب التي يعيشون فيها، وكان من أبرزهم مندلسون وأصبحت له مدرسة فكرية تعرف باسمه تدعو إلى التمسك بالجانب الروحي من الديانة اليهودية واعتبارها خالية من أي جانب سياسي.

وقد انتشرت الحركة الاندماجية وبخاصة بعد الثورة الفرنسية التي أعلنت مبادئ الإخاء والعدالة والمساواة، حتَّى إنَّ مفكراً يهودياً معاصراً هو مكسيم رودنسن قد أكد في كتابه «إسرائيل والعرب» أن اليهود بعد الثورة الفرنسية قد اندمجوا في حياة أوروبا الغربية بحيث أصبح اليهودي فرنسياً وبريطانياً وبلجيكياً من أصل يهودي وأصبح تعبير الشعب اليهودي قد عفى عليه الزمن، وكذلك كان حال الاندماج في أمريكا وبريطانيا. لقد رأينا أثر ذلك أن أكثرية اليهود في أمريكا كانوا أقل من ثلاثة في المائة من اليهود، وكذلك كان الأمر في أوروبا الغربية كلها.

أما في بريطانيا فقد وفدت عليها الصهيونية من أوروبا الشرقية وكان معظم يهود بريطانيا يقاومون الحركة الصهيونية، وفي ما بدأت الحكومة البريطانية تدرس موضوع إصدار تصريح بلفور تصدت الجمعيات اليهودية في بريطانيا بالمعارضة الشديدة.

وفي عام ١٩٦٦م نشرت الحكومة البريطانية الوثائق السرية المتصلة بوعد بلفور فانكشفت ثلاث رسائل كان قد بعث بها الوزير اليهودي أدوين مونتاجو يعارض فيها

إصدار تصريح بلفور ويؤكد فيها أن اليهودية دين وليست قومية وأن اليهودي البريطاني خائن لبريطانيا إذا كان يتطلع إلى فلسطين، ولكن الاستعمار في مجموعته هو الذي نفح روح الحياة في الحركة الصهيونية بالإضافة إلى أسباب أخرى لم تكن في الحسبان.

وأول هذه الأسباب: المجزرة الرهيبة التي حلت باليهود على يد القيصر الروسي إسكندر الثالث، فقد اغتال جماعة من اليهود والده في عام ١٨٨١م وتبع ذلك اضطهاد لليهود أدى إلى هجرة بضعة ملايين منهم إلى أوروبا الغربية وإلى أمريكا.

هذا يفسر نشوء الحركة الصهيونية في أوروبا الشرقية، ومولد القيادة الصهيونية الحديثة وعلى رأسها الدكتور وايزمن من يهود أوروبا الشرقية، ومعظم القادة الصهيونيين الذين اتصلوا بالحكومة البريطانية أثناء الحرب العالمية الأولى لاستصدار وعد بلفور كانوا من أوروبا الشرقية، ومن أجل ذلك تصدى لهم الوزير البريطاني اليهودي أدوين مونتاجو وقال إنهم «غرباء لا حق لهم أن يتدخلوا في شؤوننا في بريطانيا ولا في سياسة بلادنا».

وثاني هذه الأسباب: محاكمة دريفوس، الضابط اليهودي الفرنسي، وهي القضية التي أشغلت المحاكم الفرنسية عدة سنوات أواخر القرن التاسع عشر، وكان هذا الضابط قد اتهم بالتجسس لألمانيا فثارت ثائرة الشعب الفرنسي وكان من مضاعفاتها أن انتهاز الانعزاليون من اليهود الفرصة فثار الجدل حول الاندماج وعدم الاندماج، وأن للشعب اليهودي قوميته ولا خلاص له بالاندماج بل إن خلاصه هو بالبحث عن وطن له أينما كان هذا الوطن، ومع أن الضابط اليهودي قد لقي محاكمة عادلة استمرت في القضاء الفرنسي عدة سنوات، ودافع عنه اثنان من ألمع رجال فرنسا، هما: إميل زولا، وكلمينصو الملقب بنمر فرنسا وقد ترأس الوزارة الفرنسية في الحرب العالمية الأولى، إلا أن هذه المحاكمة أثارت الصحفي النمساوي، تيودور هرتزل، وكان يتابع أخبارها وكان أحد أعلام الاندماج بنفسه، فانقلب إلى قومي يهودي، ووضع كتابه الشهير عن الدولة اليهودية - ١٨٩٦م، دون أن يشير فيه إلى فلسطين بالذات.

ورغم أن الضابط اليهودي قد قضت المحكمة ببراءته بالنهاية، وأصدر مجلس النواب الفرنسي قراراً يشكره على خدماته، ومنحته الحكومة الفرنسية وسام فرقة الشرف، ثم أقام له الجيش الفرنسي احتفالاً مهيباً، وأعيدت إليه رتبته العسكرية واعتباره الأديب.

ومع ذلك كُلّه فقد كان هذا الحادث، الذي كان يمكن أن يقع لأي ضابط فرنسي مسيحي، الجمرة التي أوقدت الحركة الصهيونية ودفعت إلى عقد المؤتمر الصهيوني الأول في بال سويسرا ١٨٩٧م، الذي قرر إنشاء وطن قومي يهودي في فلسطين وعقبته ستة مؤتمرات أخرى كلها برئاسة الدكتور تيودور هرتزل، اليهودي الذي ذاب كلياً في المواطنة النمساوية وأصبح في ما بعد قومياً يهودياً داعياً إلى قومية فاقدة كُلّ المقومات.

وثالث هذه الأسباب: الحركة الهتلرية النازية التي كانت وبالأعلى القضية الفلسطينية، ومن غير مناقشة لمبررات هتلر في عدائه لليهود الألمان، وكانوا صفوة اليهود في كُلّ العالم، فإن الاضطهاد النازي، وهذا أقل ما يوصف، قد دفع بضحاياه اليهود إلى الهجرة إلى فلسطين بأعداد مخيفة، فبعد أن كان مجموع الهجرة اليهودية إلى فلسطين من ١٩١٩م إلى ١٩٢٣م قد بلغ ٥٣ ألف يهودي، وصلت الهجرة اليهودية في عام واحد، ١٩٣٥م وحده إلى ٦٢ ألفاً وبذلك فاقت أربعة أعوام متجمعة.

ولا بُدّ أن نضيف إلى ذلك أن ألمانيا الاتحادية - بعد الحرب العالمية الثانية - قد دفعت إلى إسرائيل مليارات الدولارات وأطناناً من الأسلحة والذخيرة كتعويضات على الجرائم النازية التي اقترفت ضدّ اليهود في ألمانيا، وبذلك باتت الحركة الهتلرية عاملاً قوياً في دعم إسرائيل بالمال والسلاح والرجال.

كُلّ ذلك في ظرف كانت فيه إسرائيل ترزح تحت أعباء اقتصادية ضخمة، وكانت الهبات الألمانية السخية «أعواماً جديدة» في حياة إسرائيل، وفوق كُلّ ذلك، فإن الهتلرية قد دفعت الجماهير اليهودية إلى أن تؤمن بالصهيونية وترى فيها الخلاص.

هذه الأسباب مجتمعة قد جعلت من الحركة الصهيونية قوة كبرى أدت دوراً كبيراً في بناء الوطن القومي اليهودي، ثُمَّ في إقامة إسرائيل، وأصبحت قوة عالمية لها نفوذها في الدول الغربية، وعلى رأسها الولايات المتحدة. والمؤتمر الصهيوني لا يزال يمارس نشاطه في داخل إسرائيل بالتنمية والتعمير والتجهيز وجباية الأموال وهو يمثل الحكومة اليهودية العالمية ومن تحته حكومة إسرائيل.

ذلك هو ماضي الحركة الصهيونية وحاضرها، وليس من السهل أن نستعين بقوتها ونفوذها، ولكن النظر إلى المستقبل على ضوء ماضي الصهيونية لا ينبئ عن استمرار قوتها، فقد تغيرت الظروف العالمية. تغيرت كثيراً عن الزمن الذي نشأت

فيه الصهيونية الحديثة، فالمذابح الروسية قد ولّت وعالمنا الحديث لن يتكرر فيه أمثالها لمائة سبب وسبب، في الماضي شهد التاريخ مجازر دينية بين النصارى أنفسهم، على البروتستانت في فرنسا وعلى الكاثوليك في إنكلترا، والتاريخ الأوروبي لا يزال يتشبع بالسواد على هذه المذابح الرهيبة.

كانت تلك الأيام الغابرة على اليهود والمسيحيين سواء بسواء، وكاثنة ما كانت أسبابها ودوافعها فقد مضت إلى غير رجعة، ولن تتكرر، ولن يتكرر كذلك «المذهب النازي» من جديد، إن الإنسانية تسير نحو الديمقراطية، إلى عالم تسود فيه حقوق الإنسان، ويكون فيه اليهودي مواطناً عادياً في الوطن الذي يعيش فيه، وبهذا تفقد الصهيونية حافزها الأكبر الذي ألهمته به مشاعر العالم، ومعه مشاعر الجماهير اليهودية التي لا تربطها بفلسطين إلا الأساطير الضاربة في أعماق الخرافات.

إن الصهيونية تقوم على «فلسفة» عقيمة لا تتفق مع الطبيعة البشرية، واليهود بشر أولاً وآخراً، لقد كان الدكتور هرتزل يعتبر أن العلاقات الاجتماعية بين اليهود والأمم الأخرى «غير قابلة للتغيير أساساً».

ذهب الدكتور وايزمان إلى أبعد من ذلك، فقد ذكر في معرض شهادته أمام اللجنة الانجلو أمريكية - ١٩٤٦م «إن السبب الأساسي لمعاداة اليهود هو أن اليهودي موجود، ويبدو أننا نحمل معاداة اليهود في حقائبنا أينما ذهبنا».

إن هذا الكلام يعكس فكراً بربرياً، لا يمت إلى الإنسانية بصلة، إن المشكلة اليهودية إذا كانت لا تزال قائمة، فلا يمكن حلها بعزل وفصل اليهود عن المجتمعات التي يعيشون فيها، ولكن بتهذيب هذه المجتمعات، وبتهذيب الإنسان اليهودي، ليكون مواطناً صالحاً في وطن يكفل له حقوق المواطن، وقد قطعت الإنسانية شوطاً كبيراً في هذا الطريق، وأن تكفّ إسرائيل والصهيونية معاً عن حملاتهما الضارية «لخلع» ولألاء اليهود عن مواطنهم «وسوقهم» إلى فلسطين.

وإن حاضر الصهيونية يسير في هذا الاتجاه، على غير إرادتها، لقد فقدت الصهيونية سحرها وبريقها، فلم تعد بيدها «ورقة» المذابح والاضطهادات لتلعب بها على عواطف الرأي العام الدولي ولا على عواطف الإنسان اليهودي. وإذا كان اليهودي قد ارتبط بالحركة الصهيونية في الماضي طلباً للأمن والاستقرار، ففي الأعوام المقبلة سيجد اليهودي ازدياد الأمن والطمأنينة في البلاد التي يعيش فيها،

وسيسأل نفسه في المستقبل لماذا أهاجر من وطن أنعم فيه بالحرية والمساواة والأمن، إلى فلسطين حيث الحروب والقلق والاضطراب.

وإلى ختام هذا القرن ستظل فلسطين ساحة صراع، لا حباً في الصراع، ولكن سعياً وراء الحق والعدل، إذ كيف ترضى الأمة العربية باستمرار هذا الاحتلال على رقعة غالبية من وطنها، وهذا التشريد لشعب من شعوبها؟

ولن تستطيع إسرائيل أن تعيش طويلاً على أسطورة «العودة إلى صهيون» وهو هدف الصهيونية وشعارها، فإن صهيون جبل عربي يقع شرقي مدينة القدس القديمة، ولفظ صهيون نفسه هو كلمة عربية كنعانية، والعبرانيون طارئون على فلسطين، وقد انتهى أمرهم بعد سبيهم إلى بابل وتشتتهم في الآفاق. والعودة إلى صهيون هي حكاية رمزية، والحاخامون وهم مرجع الشريعة اليهودية، مجمعون على أن العودة إلى أرض الميعاد لا تتم إلا بعودة السيد المسيح وتحت قيادته، وكل عودة أخرى هي إلحاد لأنها تخالف النبوات وتستعجل المشيئة الإلهية.

والسيد المسيح نفسه وهو أعظم يهودي في التاريخ الإنساني، شنع على اليهود ممارساتهم وانحرافاتهم، وأن إسرائيل، والعودة، وأرض الميعاد هي كلها «ملكوت السموات»، وزاد على ذلك بولس الرسول أعظم حواربي السيد المسيح، بأن «القدس» هي القدس الروحية في السماء، وأن العودة إليها هي عودة إلى الروح.

وكائنة ما كانت الصهيونية، فإنها من مخلفات العصور، ولولا الاستعمار الذي تكفلها وربّاه لبقيت مطمورة مغمورة تحت ركام الأساطير والخرافات، وقد حمل الاستعمار عصاه وارتحل، وأصبح لا بُدَّ أن يرتحل من بعده «الرديف» وهو الصهيونية، لتندثر مع الحركات البائدة، وهذا اتجاه أصبح يمثل حاضر الصهيونية وسيمضي في طريقة إلى ختام هذا القرن، ليشهد خاتمة الصهيونية.

وقد شهد عام - ١٩٧٥ م - بداية النهاية، في القرار الخطير الذي أصدرته الأمم المتحدة تدين الصهيونية بوصفها شكلاً من أشكال العنصرية، وكلاهما إلى زوال، وبزوال الصهيونية تفقد إسرائيل «الروح» التي عملت على نشوئها ولا يبقى إلا الجسد يتهاوى في اللحظة التاريخية الحاسمة، وتعود إلى الوجود مرة أخرى فلسطين عربية حرة مستقلة، ونحن على موعد في عام ٢٠٠٠.

العامل الرابع

بريطانيا

الأجيال العربية الناشئة لا تعرف دور الاستعمار البريطاني في فلسطين إلا من المراجع العلمية، وهذه على قيمتها لا تؤدي الصورة الحقيقة الكاملة بلحمها ودمها وأعصابها، ولكن الأجيال العربية، ومنها الفلسطينية، التي واكبت دور الاستعمار البريطاني في تهويد فلسطين، وبناء إسرائيل، قضت من عمرها ثلاثين عاماً طوالاً وهي تشهد الإمبراطورية البريطانية بخبراتها الاستعمارية، وقوتها العسكرية، ونفوذها السياسي، تقتلع الشعب الفلسطيني من وجوده القومي عاماً بعد عام، بل يوماً بعد يوم لتُحل محله المهاجرين اليهود يغزون البلاد موجة بعد موجة.

ولم يكن في الأمر خفاء ولا تورية، فقد أعلن صك الانتداب في المادة الثانية أن بريطانيا «مسؤولة عن وضع البلاد في أحوال سياسية وإدارية واقتصادية تضمن إنشاء الوطن القومي اليهودي» واعترفت المادة الرابعة بالجمعية الصهيونية لتشارك مع الحكومة البريطانية في بناء الوطن القومي اليهودي وأعلنت المادة السادسة أن على الحكومة البريطانية «أن تسهل الهجرة اليهودية، وحشد اليهود في الأراضي الأميرية والأراضي الموات»، وفي مواد متعددة تجاهل صك الانتداب الوجود القومي للشعب الفلسطيني، وأشار إليه «بالطوائف غير اليهودية».

وكان أول ما فعلته الحكومة البريطانية لتنفيذ هذه الالتزامات الظالمة أن عينت السير هربرت صموئيل، الصهيوني المعروف، أول مندوب سام على

فلسطين، فوضع خلال ولايته التي امتدت خمس سنوات الأسس الرئيسيّة للوطن القومي اليهودي، ويكفي للتدليل على ذلك أن الدكتور وايزمن قد أشار في مذكراته إلى أن «صموئيل هو صموئيلنا»، وعلى كُُلّ حال فهو صاحب المذكرة الخطيرة التي وضعها عام ١٩١٥م حين كان عضواً في مجلس الوزراء البريطاني، وعنوانها «مستقبل فلسطين» سرد فيها مصالح الإمبراطورية البريطانية التي تحتم «إنشاء دولة يهودية في فلسطين بعد سقوط الدولة العثمانية».

وبعد صموئيل، تعاقب على حكم البلاد حتّى أواسط عام ١٩٤٨ عدد من المندوبين السامين البريطانيين يعاونهم كبار الموظفين البريطانيين، وهؤلاء جميعاً كانوا يؤلفون ما يسمى «حكومة فلسطين» وهي تابعة لوزارة المستعمرات البريطانية.

وتلخيصاً لهذا الحكم البريطاني عبر ثلاثين عاماً، فقد تدفقت الهجرة اليهودية على فلسطين، وبحماية الجيش البريطاني، ووهبت «حكومة فلسطين» إقطاعات واسعة من الأراضي العامة والموات إلى مؤسسات الجمعية الصهيونية، وما أطل عام ١٩٤٨م حتّى أصبح لليهود في فلسطين جيش مؤلف من ستين ألفاً بكامل سلاحهم وعتادهم، كما اعترفت بذلك لجنة التحقيق الانجلو أمريكية ١٩٤٦، وكذلك أصبحت الوكالة اليهودية «حكومة ضمن حكومة» كما شهدت بذلك لجنة التحقيق الملكية البريطانية - لجنة اللورد بيل ١٩٣٦، وتهيأ كُُلّ شيء لأن تعلن الحكومة اليهودية عن نفسها، كما جرى بالفعل في ربيع ١٩٤٨م.

ولم يكن اليهود في ذلك الوقت يزدون على ثلث سكان البلاد كما شهد بذلك آخر مندوب سام بريطاني على فلسطين بقوله «إن يهود فلسطين قد زاد عددهم من ٤٨ ألفاً عام ١٩٢٢م إلى ٦٤٠ ألفاً عام ١٩٤٨م وذلك تحت حماية السلاح البريطاني وبفضله».

أما ملكية اليهود للأراضي في فلسطين، فلم تكن تتجاوز خمسة في المائة كما اعترف بذلك بن غوريون أمام لجنة الأمم المتحدة في عام ١٩٤٧م، وكانت ملكيتهم بمقدار اثنين في المائة من الأراضي في عام ١٩٢٠م حصلوا عليها خلال مائة عام في أثناء الحكم العثماني، ثمّ زادوا على ثلاثة في المائة بفضل السياسة البريطانية.

ولقد أجمع الخبراء البريطانيون الذين درسوا القضية الفلسطينية على الطبيعة أنه ما كان لليهود أن يصبحوا أكثرية السكان حتى بالهجرة لأن النمو الطبيعي للعرب سيجعلهم دائماً هم الأكثرية ويجعل اليهود على الدوام هم الأقلية. أما بالنسبة لامتلاك الأراضي فقد كانت تقديرات الخبراء البريطانيين أن اليهود لن يفلحوا أبداً عن طريق الشراء في حيازة الأرض الفلسطينية.

ولهذا، فإن قيام الدولة اليهودية في فلسطين كان نتيجة حتمية للمؤامرات البريطانية الصهيونية، وكان العامل الحاسم هو القوة العسكرية اليهودية، وبذلك وقعت الأرض الفلسطينية في حوزة الدولة اليهودية بقوة السلاح، وأصبح اليهود أكثرية السكان بعد أن أفلحوا في تشريد أهلها الشرعيين.

وذلك كله، يفسر السياسة البريطانية في عام ١٩٤٨م التي قررت الجلاء عن فلسطين في وقت كان فيه اليهود قادرين بقوة السلاح على إقامة الدولة، وعرب فلسطين عاجزين عن المقاومة والصمود، بل مكرهين على النزوح.

كان ذلك دور بريطانيا في بناء إسرائيل ولولاه لم تكن إسرائيل، وقد انتهى هذا الدور وأصبح جزءاً من تاريخ الماضي، ولم يبق لبريطانيا في الحاضر إلا الدور السياسي والدبلوماسي، وهو دور مؤيد لبقاء إسرائيل مع التفاتة يسيرة إلى ظلامة الشعب الفلسطيني لا تتعدى التصريحات الهادئة كلما قصفت الطائرات الإسرائيلية مخيمات اللاجئين في الأقطار العربية المحيطة بإسرائيل، وبريطانيا ما تزال في غير موقف في الأمم المتحدة تطرح صوتها هي والمجموعة الأوروبية لصالح إسرائيل وضد الشعب الفلسطيني.

وهل يستمرّ هذا الموقف البريطاني في المستقبل، وهل سيظل على حاله هذا خلال ربع القرن المقبل، والجواب بالتأكيد أن موقف بريطانيا سيتغير تغييراً جوهرياً، وسنشهده متغيراً حتى قبل ختام هذا القرن، إن بريطانيا لم تعد إمبراطورية، ولم تعد لها مصالح عالمية تحتم أن تكون إسرائيل جزءاً أساسياً منها، وستقتصر هذه المصالح على علاقات اقتصادية متبادلة وهذه تعتبر قليلة هزيلة أمام العلاقات البريطانية العربية.

إن بريطانيا في عام ١٩٧٥م لم تعد بريطانيا التي كانت حتى الثلاثينيات تقدم هبات مالية بالجنيه الذهبي الإنكليزي إلى هذا الملك أو الأمير أو الشيخ في

الوطن العربي ليستطيع أن يدفع مرتبات موظفيه المحليين. لقد ولى ذلك العهد إلى غير رجعة، وحل محله عهد آخر على النقيض منه تماماً. إن بريطانيا ومعها مجموعة الدول الغربية تشكو تضخماً مالياً كبيراً وبطالة عمّالية واسعة ومشاكل اقتصادية خانقة، وليس لها خلاص من هذه المصاعب الكبرى إلا بالتعامل مع الثروات العربية الهائلة التي تنفجر كالبراكين الهادرة في الصحارى العربية.

لقد أصبح الوزراء البريطانيون يقفون على عتبات الجزيرة العربية وغيرها يلتمسون من «محمياتهم» السابقة أن يمنحهم القروض والعقود، وأصبح وزير البترول العربي قادراً بتصريح صحفي أن يسقط الجنيه الإسترليني في البورصات العالمية، ويسقط معها أسهم الشركات البريطانية، وقد وقع هذا فعلاً وتصحح الموقف في اليوم الثاني حين أصدر الوزير العربي تصريحه الثاني.

وفي هذا التحليل الموجز لماضي السياسة البريطانية، وحاضر العلاقات العربية البريطانية يكمن المستقبل، مستقبل إسرائيل والقضية الفلسطينية، وإنّ المصالح البريطانية الكبرى في الوطن العربي والثروة العربية، هي التي ستحدد موقف بريطانيا من إسرائيل في المستقبل، تماماً كما كانت المصالح الإمبراطورية هي التي حددت موقفها من الوطن القومي اليهودي، وسيكون المستقبل على نقيض الماضي وستنجح الثروة العربية في حمل بريطانيا على الجنوح إلى العدل إلى جانب الشعب الفلسطيني بعد أن فشل المنطق والقانون والعدل المجرد في دفع الظلم عن الشعب الفلسطيني قرابة ثلاثين عاماً.

وفي صراعنا مع إسرائيل في ربع القرن المقبل سنجد بريطانيا ملزمة «بصك المصالح البريطانية» كما كانت ملزمة «بصك الانتداب» أن تؤيد كفاح الأمة العربية لتحرير فلسطين، ولن تعدم بريطانيا العريقة في الصياغة السياسية أن تجد حججاً قوية تؤيد فيها القضية العربية من غير مبالاة بإسرائيل ولا بالصهيونية، فكلتاها لن يكون لهما مكان في «دليل» المصالح البريطانية.

العامل الخامس

أمريكا

إذا كانت بريطانيا العظمى مسؤولة عن إنشاء الوطن القومي اليهودي في فلسطين فإن أمريكا مسؤولة عن إنشاء الدولة اليهودية، هذا مع العلم أن دور أمريكا في ماضي القضية الفلسطينية أقدم عهداً من عام ١٩٤٨م، وإذا كانت الحركة الصهيونية قد خرجت أصلاً في أواخر القرن التاسع عشر من أوروبا الشرقية ومن روسيا القيصرية بالذات، فإن اليهود الذين هاجروا من روسيا، وكانوا قرابة ثلاثة ملايين، حمل بعضهم بذور الدعوة الصهيونية، وكانوا أقلية قليلة، غير أن الجماهير اليهودية بقيت معارضة للحركة الصهيونية حتى أواخر الثلاثينيات، تشجب القومية اليهودية.

وفي حزيران/يونيو ١٩١٧م حين كان وعد بلفور يدرس في لندن من قبل الحكومة البريطانية، أعلن رئيس مؤتمر الحاخامين في بافالو - نيويورك معارضته الوطن القومي اليهودي وقال «نحن بوصفنا خدام الله والعارفين بالشرعية ليس لنا مكان في الحركة التي تستهدف التجمع على أساس عنصري أو قومي، أو لإقامة دولة سياسية أو وطن معترف به قانوناً، ونحن نعلن من هنا أن رسالة اليهود هي دينية محضة ونؤكد عدم رضانا عن أية حركة تستهدف أموراً غير دينية».

وما أن أشرفت المباحثات الرسمية في لندن على الانتهاء لإصدار وعد بلفور حتى أعلن الرئيس ويلسون موافقته على التصريح، ثم ذهب إلى أبعد من الوطن القومي، فأعلن في آذار/مارس ١٩١٩م تصريحاً قال فيه: «إنني مقتنع بأن دول

الحلفاء بموافقة حكومتنا وشعبنا التامة هي متفقة على وضع الأسس لدولة يهودية في فلسطين». وكانت هذه هي البداية الرسمية لموقف أمريكا إزاء القضية الفلسطينية.

غير أن الصورة في المشرق العربي كانت على غير ذلك، فقد كانت الأمة العربية نشوانة في تلك الحقبة بالمبادئ الأربعة عشر التي أعلنها الرئيس ويلسون وفي مقدمتها حق تقرير المصير لجميع الشعوب، وحسبت أن هذه المبادئ ستشملها، وأنه استناداً إلى هاتيك المبادئ ستمتع الأقطار العربية المنسلخة عن الدولة العثمانية، ومنها فلسطين، بحقها في الاستقلال والحرية.

وتألفت سمعة أمريكا في صفوف الجماهير العربية حتى إنّ لجنة التحقيق الأمريكية - كنج كرين - التي قامت باستفتاء عام في البلاد الشامية في عام ١٩١٩م أعلنت في تقريرها الذي قدمته إلى الحكومة الأمريكية أن أكثرية الشعب تطالب بانئداب أمريكا إذا لم يكن الاستقلال ممكن التحقيق بصورة عاجلة، وأوصت اللجنة في تقريرها بالعدول عن تجربة الوطن القومي اليهودي وحذت قيام اتحاد بين فلسطين وسوريا ولبنان. وكانت هذه المناسبة هي الأولى التي أنشبت فيها النفوذ الصهيوني مخالبه فبقي تقرير اللجنة الأمريكية مهملًا، ولم ينشر إلا بعد أعوام.

ولم يكن لأمريكا بعد ذلك دور بارز في سير الأمور في فلسطين، ذلك أنها كانت تراقب نمو الوطن القومي اليهودي في فلسطين على أيدي بريطانيا حليفها الصادقة وتؤيد سياستها العامة، وبعد قيام الحكم الهتلري في ألمانيا والاضطهاد الذي جرى على اليهود، راحت الولايات المتحدة تلح على بريطانيا أن تسمح بالمزيد من الهجرة اليهودية إلى فلسطين.

وما أن وضعت الحرب العالمية الثانية أوزارها حتى نشطت الولايات المتحدة في مساندة الحركة الصهيونية، وبخاصة في عهد الرئيس ترومان، فبدأت أمريكا تأخذ زمام المبادرة في القضية الفلسطينية وتنفذ سياسة الحكومة البريطانية لأنها تتباطأ في تنفيذ التزاماتها إزاء اليهود، وفي عام ١٩٤٦م وجه الرئيس ترومان كتابه الشهير إلى بريطانيا يطالبها فيه بإدخال مائة ألف يهودي إلى فلسطين، ثم نشطت المنظمة الصهيونية العالمية، ومن أمريكا، في تأييد الإرهاب اليهودي الذي

كان مسلطاً على الشعب العربي في فلسطين، وأصبح شعار «الدولة اليهودية» مطلباً أمريكياً تنادي به الصحافة الأمريكية وعدد كبير من أعضاء الكونغرس.

وأعلنت بريطانيا رغبتها في التخلي عن الانتداب على فلسطين، وعرضت القضية على الأمم المتحدة، وهنا بدأ الدور الأكبر للولايات المتحدة، فأخذت على عاتقها خلال عام ١٩٤٧م «سوق» المنظمة العالمية لإقرار التقسيم وإقامة دولة يهودية، وقد فضح عدد من المنصفين الأمريكيين في كتب متعددة الدور المخزي الفاضح الذي قامت به الولايات المتحدة، بالضغط والإغراء لحمل الأعضاء على إقرار التقسيم، وقامت إسرائيل، واعترف بها الرئيس ترومان، بعد إحدى عشرة دقيقة من قيامها.

ومنذ ذلك التاريخ أخذت أمريكا على نفسها دعم إسرائيل بالأموال والأسلحة والتأييد السياسي، وغدت إسرائيل كأنها الولاية الأمريكية الحادية والخمسون، انزلت عبر الأطلنطي واستقرت شرقي البحر الأبيض المتوسط.

وهكذا، وعلى مدى نصف قرن من الزمان بدأ الموقف الأمريكي يتصاعد شيئاً فشيئاً في مساندة الحركة الصهيونية، وأصبح بقاء إسرائيل وازدهارها وقوتها ومنعتها قضية أمريكية داخلية وخارجية على السواء، ويكفي أن نذكر في هذا الصدد «الجسر الجوي الأمريكي» الذي كان يحمل إلى مطار العريش أحدث وأضخم الأسلحة المتطورة، فتسلم إلى الجيش الإسرائيلي وتدفع إلى المعركة.

كان ذلك هو الماضي، ولا يزال كذلك في الحاضر، فماذا يكون عليه المستقبل؟ وبين جميع الأدوار التي تناولناها بالتحليل، باستثناء الموقف العربي، فإن الدور الأمريكي هو أخطرها وأكثرها تعقيداً، ومع هذا فإنه ليس بالدور الذي يستحيل التصدي له أو يستعصى تطويعه وتطويقه، وإنَّ المستقبل مرهون بقدرة العرب على مواجهة الدور الأمريكي، وفي جميع الميادين، ولا بُدَّ لنا من أن نعود قليلاً إلى الماضي لنرى كيف واجهت الأمة العربية الدور الأمريكي في الماضي والحاضر. ثم نستقرئ كيف سيواجهونه في المستقبل.

لقد بدأت المواجهة العربية لأمريكا عن طريق الحوار في عام ١٩٤٦م، حينما بعث الملك عبد العزيز آل سعود رسالته إلى الرئيس روزفلت شارحاً وجهة النظر العربية بشأن القضية الفلسطينية، وأعقب ذلك اجتماعات الجامعة العربية

بمناهضة فكرة التقسيم و«قراراتها السرية» بوقف البترول وعدم إعطاء امتيازات جديدة وتهديد الدول العربية بمقاطعة الولايات المتحدة وأية دولة أخرى توافق على قيام الدولة اليهودية.

ولكن هذا الموقف العربي لم يتعدّ حدود المذكرات السياسية القائمة على المناشدة والرجاء، فقد راحت أمريكا تواصل مساندتها لليهود وللدولة اليهودية، دون أن تنفذ المقررات السرية، بل إن الامتيازات البترولية التي منحت للشركات الأمريكية أخذت بالازدياد، وبقي «سلاح البترول» شعاراً تنادي به الجماهير العربية، والحكومات العربية تماطل فيه من عام إلى عام، وتنام عليه من يوم إلى يوم.

وقعت حرب الأيام الستة، ف وقعت الأمة العربية صريعة الهزيمة بسبب سوء القيادة وفساد الرؤية وضحالة التفكير والتدبير، ولكن الجماهير العربية تصدت لأمريكا ولسائر الدول الغربية التي ساندت العدوان، فدفعت الحكم العربي إلى فرض العقوبات، فتوقف البترول العربي، وانعقد مؤتمر الخرطوم في صيف ١٩٦٧م لاستكمال أسباب المقاطعة وسحب الأرصدة العربية من المؤسسات الأمريكية والغربية.

ولكن الهزيمة التي وقعت في سيناء والجولان والضفة الغربية قد وجدت طريقها إلى قاعات مؤتمر الخرطوم، فأصدر قراره المارق معلناً «استئناف تدفق البترول»، وبذلك ضاعت فرصة كبرى كانت بيد قادة العرب، فلو أن البترول استمرّ محبوساً ولو لبضعة أسابيع أخرى لتألب العالم على إسرائيل وزحزحها عن مصر كما فعل عام ١٩٥٧م وأجبر الرئيس أيزنهاور المعتدين الثلاثة معاً، بريطانيا وفرنسا وإسرائيل، على الجلاء عن مصر وعن سيناء بالذات.

وبسبب هذا الموقف المرق والمارق، كان على الأمة العربية أن تتحمل عناء الاحتلال الإسرائيلي للأراضي العربية هذه الأعوام الطوال وما تزال.

وأخيراً، وقعت المواجهة العربية لأمريكا في حرب رمضان المجيدة، وفرضت هذه الحرب الباسلة أن ينطلق البترول من عقاله وينسل من غمده، وفي السادس عشر من شهر تشرين الأول/أكتوبر ١٩٧٣م قرر وزراء البترول العرب بعض الإجراءات والقيود على تصدير البترول، حتى «يتم انسحاب إسرائيل من

كُلّ الأراضي العربية المحتلة» وحتى تعاد للشعب الفلسطيني حقوقه المشروعة، وأن يوجه الخفض (البترولي) نحو الولايات المتحدة في المقام الأول.

وفيما تقرر وقف إطلاق النار في الثاني والعشرين من شهر تشرين الأول/أكتوبر، أعلنت الدول البترولية أن «الخطر على تصدير البترول إلى أمريكا سوف يستمرّ إلى أن يتم انسحاب إسرائيل الكامل من الأراضي العربية المحتلة، وتستعاد الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني».

وفي الخامس والعشرين من شهر تشرين الثاني/نوفمبر أصدرت منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول تمسكها بالقرارات السابقة واستمرارها في تنفيذها.

وفي اليوم الثاني ٢٦/١١/١٩٧٣م أصدر مؤتمر القمة العربي في الجزائر قراراً يقضي «باستخدام النفط العربي كسلاح والاستمرار في الخطر بالنسبة إلى الدول المساندة لإسرائيل».

وفي ٢٩/١٢/١٩٧٣م أصدرت منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول قراراً يعلن أنه إذا تمّ التوصل إلى اتفاق حول الانسحاب الإسرائيلي من كُلّ الأراضي المحتلة وفي مقدمتها القدس بموجب جدول زمني موقع من إسرائيل ومضمون من الولايات المتحدة فإن الخطر على تصدير النفط إلى الولايات المتحدة سيرفع فور بدء تنفيذ الجدول الزمني للانسحاب».

إلى هنا، فقد كان كُلّ شيء يسير سيراً حسناً، والأمة العربية راضية على رغم أن الإجراءات البترولية لم تكن رادعة ولا مانعة بالقدر الكافي، ورضيت الأمة «بالكحل ولا العمى»، غير أن الداهية الدهماء في معركة البترول وقعت في التاسع عشر من شهر آذار/مارس ١٩٧٤م.

لقد أفاقت الأمة العربية في صبيحة ذلك اليوم لترى نفسها أمام فاجعة جديدة تضم إلى فواجعها السابقة، ففي ذلك اليوم أصدرت الحكومات العربية قراراً آخر من قراراتها المارقة، ورفعت الخطر عن الولايات المتحدة دون أن تنسحب إسرائيل من الأراضي العربية المحتلة ولا جدول زمني ولا تعهد موقع من إسرائيل ومكفول من أمريكا.

وإذا سأل المواطن العربي عن السبب في هذا التراجع العربي المشين المحزن، بعد القرارات الواضحة الحاسمة، فالجواب هو الدكتور كيسنجر، هكذا أراد في طوافه بالعواصم العربية، وكان له ما أراد، وبقيت الأراضي العربية تحت الاحتلال.

هكذا كان دور أمريكا في القضية الفلسطينية في الماضي والحاضر، وهكذا كانت المواجهة العربية للدور الأمريكي، ويبقى أن نتساءل، هل سيظل دور أمريكا ومواجهتنا له على المستوى نفسه في الخمس والعشرين سنة المقبلة؟ سنجيب عن هذا السؤال حين نبحث الجانب الهام الخاص بالمعركة وفرقاء الحرب.

العامل الساسوس

روسيا

إن للاتحاد السوفياتي دوراً مهماً في القضية الفلسطينية، كما كان للإمبراطورية الروسية القيصرية في الماضي، ولا يغيب عن بالنا أن روسيا في الماضي كانت لها مطامع في الشرق الأدنى، وعلى وجه التحديد في أقاليم تركيا القائمة على عتباتها، ولم تكن فلسطين بالذات بعيدة عن إطار هذه المصالح، وهذا ما يفسر المنشآت والمدارس والكنائس الروسية التي أقامتها روسيا الأرثوذكسية في جهات متعددة من فلسطين، وبخاصة في بيت المقدس.

وإلى يومنا هذا لا تزال عمارة «المسكوبية» قائمة خارج أسوار المدينة القديمة، وفي مدينة الناصرة «مسكوبية» أخرى هي مصغر بناء الكرملين في موسكو، أضف إلى ذلك أن الحجاج الروس الذين كانوا يتوافدون على الديار المقدسة في المناسبات الدينية، كانوا في الواقع مظهرًا من مظاهر اهتمام روسيا بشؤون فلسطين، ولا يفوتنا أن نذكر أن أكثر أهلنا النصارى في فلسطين هم من أتباع الكنيسة الأرثوذكسية، وكانت روسيا تعتبر نفسها حامية المذهب الأرثوذكسي، كما كانت بريطانيا حامية البروتستانتية وفرنسا حامية المذهب الكاثوليكي.

وحينما نشبت الحرب العالمية الأولى نشبت معها المطامع الدولية واتفقت الدول الثلاث: بريطانيا وفرنسا وروسيا على اقتسام تركة الرجل المريض - الدولة العثمانية - حينما يلفظ آخر أنفاسه، وتحددت بينهم «شرائح الإمبراطورية العثمانية» باتفاق سايكس بيكو - ١٩١٦م - أما بالنسبة إلى فلسطين، فقد كان

لروسيا نصيب في الإدارة الدولية التي يجب أن تقام عليها وفق التفاصيل الواردة في ذلك الاتفاق، ولكن روسيا أخرجت من اللعبة الدولية بعد الحرب العالمية الأولى، كما يقع عادة في اللصوصية الدولية، ففازت بريطانيا بفلسطين كلها تحت اسم الانتداب وبموافقة عصبة الأمم يوم ذاك.

وكرت الأعوام وروسيا الشيوعية مشغولة عن فلسطين والشرق الأوسط بثورتها وشؤونها الداخلية، إلى أن انتهت الحرب العالمية الثانية وعرضت قضية فلسطين على الأمم المتحدة، ورأت روسيا الشيوعية الفرصة السانحة التي ضاعت على روسيا القيصريّة، وبدا دور الاتحاد السوفياتي في قضية فلسطين بارزاً وحاسماً.

وهذا الدور الروسي يؤلّف كتاباً بكامله، لا داعي لشرحه بالتفصيل، فإن المواطن العربي المعاصر يعرفه بالتفصيل، وقد واكبه منذ بدايته في عام ١٩٤٧م حتى يومنا هذا. لقد كان موقفاً يناقض العقيدة الماركسية اللينينية كما أوضحته كتابات ماركس ولينين عن الصهيونية، وخلع الاتحاد السوفياتي نفسه من تلك العقيدة، وراح يبحث عن مصالح الدولة الروسية، ورأى من مصلحته أن يؤيد التقسيم وإقامة دولة يهودية، وقد امتلأت محاضر المنظمة العالمية بالخطب التي ألقاها أندريه جروميكو، الوزير الحالي الذي كان يومئذ المندوب الدائم للاتحاد السوفياتي، حيث نادى «بالحقوق التاريخية للشعب اليهودي في فلسطين، وأن التقسيم هو الطريق الوحيد لتحقيق السلام في فلسطين، وأن إقامة دولة يهودية أمر لا مندوحة عنه».

وألقت الكتلة الاشتراكية أصواتها إلى جانب التقسيم الذي فاز بصوت واحد فقط، ولو أنها طرحت أصواتها مع المجموعة العربية أو لو أنها قد استنكفت عن التصويت، ما قامت الدولة اليهودية، ولتغيّر مجرى التاريخ في الشرق الأوسط، ولكن الاتحاد السوفياتي كان يريد أن يصنع تاريخ الشرق الأوسط على الصورة التي انتهى إليها في الخمس والعشرين سنة التالية من قلاقل واضطرابات وحروب، وكان له ما أراد.

وكانت القضية الفلسطينية هي القضية الوحيدة التي اتفق عليها العملاقان أمريكا وروسيا، وإن كانت الأهداف متباينة، غير أن موقف كل منهما قد حقق

لهما الأهداف التي كانا يسعيان إليها، فأمريكا تريد أن تدق إسفيناً في الوطن العربي، وأن تستنزف طاقات الأمة العربية، وأن تقيم لها قاعدة عسكرية في قلب العالم العربي، كما كانت تهدف بريطانيا من قبل، ومن الناحية الأخرى فإن روسيا رأت من مصلحتها أن تؤرث العداء بين العرب وأمريكا وأن تجر الأمة العربية إلى أحضانها، سعيًا وراء العون العسكري، والتأييد السياسي.

وهكذا، حقق الاتحاد السوفياتي أهدافه، وحققت الولايات المتحدة أهدافها، وامتدت هذه المرحلة خمسة وعشرين عاماً، ولكن مسيرة الأحداث ستختلف في الخمسة والعشرين عاماً المقبلة.

أما بالنسبة إلى الاتحاد السوفياتي بالذات، وهو موضع بحثنا الآن، فلن تكون مواقفه حيال القضية الفلسطينية وإسرائيل في المستقبل كما كانت في الماضي، وكما هي في الحاضر، إن موقف الاتحاد السوفياتي في الحاضر واضح ولا خفاء فيه، إنه تأييد لإسرائيل ولوجودها كدولة في المنطقة العربية، ومؤيد كذلك للوصول إلى اتفاق مع الدول العربية والشعب الفلسطيني في حدود هذا الإطار فقط، وهو وجود إسرائيل، وتبني روسيا موقفها هذا لا حباً في إسرائيل، ولكن حباً في مصالح الاتحاد السوفياتي الذي يرى في مصلحته استمرار القلق في الشرق الأوسط، واستمرار الحاجة إلى عونه العسكري والسياسي.

ولكن الموقف العربي في الخمس والعشرين سنة المقبلة، سيفرض على الاتحاد السوفياتي سياسة أخرى مؤيدة للموقف العربي بصورة كاملة، وسيخرج الاتحاد السوفياتي من إطار سياسة «أن إسرائيل وجدت لتبقى»، وهو الشعار الذي ابتدعته أمريكا وثنت عليه، وربما زاودت عليه الدولة السوفياتية. وسياسة المستقبل هذه للاتحاد السوفياتي، كما نترقبها، مبنية على أسباب متعددة، ومن أهمها أن الصراع بين روسيا وأمريكا سينتقل من منطقة الشرق الأوسط إلى آفاق أخرى بسبب التنافس التكنولوجي بينهما، ولأسباب أخرى منها، وهذا على جانب عظيم من الأهمية، إن إخراج الخبراء السوفيت من مصر، وتردد الاتحاد السوفياتي في تأييد القضية الفلسطينية تأييداً كاملاً، قد وضع أمام أبصار الاتحاد السوفياتي تجارب غنية في كيفية التعامل مع الأمة العربية، وعلى رأس التجارب أن القضية الفلسطينية هي قضية قومية كبرى لا تحتل أنصاف المواقف والحلول

وهي محور العلاقة بينها وبين الدول الأخرى، فليس فيها نصف صديق ونصف عدو، وعلى الآخرين أن يختاروا الصداقة الكاملة، أو العداوة الشاملة.

وعلىنا أن نضيف إلى ذلك كُله أن شعوب الاتحاد السوفياتي ستتدرج نحو المزيد من الديمقراطية والحرية، وسترى أن أيدلوجيتها، إذا بقيت حتى ذلك الحين، وكذلك مصالحها. كُله ذلك يفرض عليها أن تكون إلى جانب القضية الفلسطينية، وإلى جانب تطوراتها في معركتها المقبلة.

العامل السابع

الصين

والكلام عن جمهورية الصين الشعبية الديمقراطية مختصر ومفيد، فإن دورها في القضية الفلسطينية ليس له ماضٍ، وأكثره في نطاق الحاضر، ذلك أن جمهورية الصين حديثة العهد، وقد نشأت مع نشوء إسرائيل .

ولكن موقف الصين منذُ كان ولا يزال، موقف عقائدي ثوري، يرى في إسرائيل وجوداً غير شرعي، كالموقف العربي الأصيل، وقد وضع هذا الموقف في حرب الأيام الستة، وفي حرب رمضان، وانعكست آثاره في الأمم المتحدة، ومن المتوقع أن يستمرّ هذا الموقف ما بقيت القضية الفلسطينية.

ذلك أن جمهورية الصين ليست لها مصلحة في بقاء إسرائيل، وترى في الأمة العربية، متحررة مزدهرة موحدة، قوة دولية تحفظ التوازن العالمي إزاء الاتحاد السوفياتي وأمريكا والكتلة الأوروبية . . . هذا إذا طرحنا الناحية العقائدية جانباً.

العامل الثامن

المعركة

إن معركة التحرير مقبلة لا محالة، وستخوضها الأمة العربية بكل قدرتها العسكرية والمادية والروحية، وهي معركة حتمية... يحتتمها أن هدفها هو تحرير الوطن السليب، وهي حرب عادلة كما يسميها القانون الدولي قديمه وحديثه، وأنها حرب لا من أجل الحرب، ولكن من أجل العدل والسلام.

ذلك أنه منذ أن قامت «دولة إسرائيل» على تراب الوطن العربي، فقدت الأمة العربية أمنها وسلامها واستقرارها، فأصبح لا بُدَّ من النضال المسلح من أجل تحقيق السلام. والحروب يمكن تجنبها إذا كانت الخلافات مما يمكن تسويتها. ولا تسوية مع بقاء العدوان والاحتلال، ذلك أن احتلال الوطن لا يقبل أية تسوية، والتسوية الوحيدة هي الجلاء الكامل عن التراب الكامل، وليس هذا بدعة عند الأمة العربية، فإن جميع الحركات التحريرية في العالم وعبر التاريخ الطويل، قد انتهت بجلاء الغاصب مهما طال أمده، وفي الأمم المتحدة ما لا يقل عن ثمانين دولة عضواً، حراً مستقلاً، كانت إلى عهد غير بعيد أجزاء من إمبراطوريات أو خاضعة لاحتلال أو انتداب أو حماية أو استيطان، ولكن حروب التحرير التي خاضتها تلك الشعوب الثمانون قد انتهت بجلاء المحتلين وتسوية أمور المستوطنين.

وما بقي الاحتلال الإسرائيلي جاثماً على أي جزء من التراب الفلسطيني، ستبقى حتمية المعركة قائمة، لأن الموضوع موضوع وطن، والوطن لا يقبل مساومة ولا تسوية مهما طال الزمن على احتلاله.

وقد يبدو للبعض، العرب والفلسطينيين، أن التسوية التي تهباً في «المطبخ الدولي» سواء في جنيف أو في غيرها، ستنهي الصراع العربي الإسرائيلي، وأن إسرائيل يمكن أن تكون إحدى دول الشرق الأوسط، لا تعتدي على أحد ولا يعتدي عليها أحد، وأن لا جدوى من القتال. وأن الحروب السابقة تثبت أن لا جدوى من الحرب، وأن رفض السنين الخمسين الماضيات ليس فيه نفع ولا غناء، بل البلاء كُلّ البلاء... وأن لا خلاص إلا بالتسوية السلمية، وأنه لم يعدّ منها مناص.

وهذا البعض، من العرب والفلسطينيين على السواء، يخطئ في الحساب، وربما كان البعض من هذا البعض لا يعرف القضية الفلسطينية جيداً، ولا يعرف إسرائيل جيداً، أولاً يعرفهما معاً. ولعله يحسب أن الأمر بسيط وأن إسرائيل ساذجة. وأن التسوية ستنتهي بجهود أمريكا إلى جلاء إسرائيل عن سيناء والجولان والضفة الغربية وقطاع غزة والقدس، وأن دولة فلسطين ستقوم، وما أحلى هذه المرحلة. ربنا قسماً من وطننا من غير قتال!.

والأجهزة العربية الرسمية تقوم بحملة ضخمة «لتجريح» هذه التسوية على هذه الصورة إلى الأمة العربية ومعها الشعب الفلسطيني. وهذا البعض يجد الفرصة متاحة أمامه للسير في هذا الطريق، فهو يملك كُلّ أجهزة الإعلام من صحافة وإذاعة ومؤسسات كبرى. وإنّ أي مواطن عربي لا يستطيع الدنو من هذه الأجهزة!.

ولكن هذه الصورة وقد تورمت «بالانتصارات الرائعة والإنجازات الكبرى» التي تحققها القضية العربية، كما تدق طبول الإعلام العربي الرسمي - هذه الصورة قصيرة العمر، وستبلغ أجلها، وتتجسد حتمية المعركة، ويتجسد معها مستقبل القضية الفلسطينية في عام ٢٠٠٠.

وحتمية المعركة قد تبدو خيلاً لأولئك «البعض»، فإن الأمة العربية مثقلة بأعباء الحروب الماضية التي لم تغلح. وإنما لم تغلح لأنها لم تكن حروباً حقيقية بالنسبة إلينا، إلا حرب رمضان المجيدة، وفي إطار أهدافها المحدودة. ثم إن الأمم لا تحدد أهدافها على ضوء أوجاعها اليومية وقناعتها الراهنة، وإنما على أساس أهدافها الكبرى التي لا تتغير، بل إن حتمية المعركة وهي ليست

بالضرورة في هذا العام أو الذي يليه، تفرضها المرحلة الحاضرة التي تواجهها، التسوية أو اللا تسوية. فأى منهما ستفرض المعركة سواء بسواء. ولنبدأ بالأولى.

والتسوية، بعد أن تتم الألف خطوة بعد خطوة، إذا أفلحت، فإن الدلائل والقرائن الراجحة تشير إلى أن حلّ أزمة الشرق الأوسط سيكون على الوجه الآتي:

أولاً: الجلاء عن كُـلِّ، أو معظم، أو بعض سيناء والجولان تحت شروط مخلة بالسيادة العربية.

ثانياً: الانسحاب من الضفة الغربية وقطاع غزة بعد أن يعمل المقص الإسرائيلي في «قصقة» الأطراف تحت شعار الحدود الآمنة، بحيث يكون الباقي خالياً من المقومات الاقتصادية والدفاعية ولا يستوعب أهله الذين يقيمون فيه، فيضطرون للنزوح إلى الخارج طلباً للعمل، أو الانسياب إلى «إسرائيل» أُجـراء مبتدلين في المزارع والمصانع اليهودية.

ثالثاً: بقاء القدس بكاملها، القديمة والحديثة، تحت الاحتلال الإسرائيلي، فإسرائيل لا تخرج من أي منهما إلا بحرب طاحنة، لا بتسوية أمريكية.

رابعاً: استمرار تشريد مليونين من الشعب الفلسطيني، من الذين أخرجوا من ديارهم ومدنهم وقراهم في عامي ١٩٤٨م ووما بينهما.

خامساً: وهو موضوع قلّ من يلتفت إليه، وأعني الاعتراف بسيادة إسرائيل على ما لا يقل عن خمسة آلاف كيلومتر مربع من الأراضي الفلسطينية الواقعة بين خطوط التقسيم لعام ١٩٤٧م وخطوط حزيران/يونيو ١٩٦٧م، وهذه المساحة لم يشملها أي قرار لصالح إسرائيل. بل هي على العكس تابعة للدولة العربية التي خصصتها الأمم المتحدة لعرب فلسطين في قرار التقسيم لعام ١٩٤٧م.

سادساً: إقامة «دولة» فلسطينية، فاقدة كُـلِّ مقومات الدولة، تحت رحمة إسرائيل، ولا تصلح في أحسن الأحوال إلا أن تكون معسكراً للاجئين.

سابعاً: السماح بالملاحة الإسرائيلية في قناة السويس وخليج العقبة، كحق شرعي بالنسبة إلى البضائع والبواخر الإسرائيلية وتحت علم إسرائيل.

ثامناً: وهو الواقع أولاً. توقيع اتفاقية صلح مع إسرائيل، وإنهاء حالة الحرب بين الأمة العربية والشعب الفلسطيني من جانب وإسرائيل من جانب آخر. والاعتراف بشرعية السيادة الإسرائيلية على الأرض الفلسطينية، والتعايش السلمي مع إسرائيل. وكُلّ هذه الأمور، مضافاً إليها غيرها، واردة بالنصّ في قراري مجلس الأمن رقم ٢٤٢ و ٣٣٨ اللذين تسيّر السياسة العربية على أساسهما لتتم التسوية السلمية بالاستناد إليهما.

وإشفاقاً على عقل أي عربي ووجدانه، حاكماً كان أو محكوماً، أكاد أكون على ما يشبه اليقين، أن مثل هذه التسوية لن يجرؤ على توقيعها أحد. ولكن إذا تمّ توقيعها من هذه الحكومة أو تلك، وهذا الأمر ليس لنا أن نستبعده من أجل سلامة القضية العربية، فلا شكّ أن الأمة العربية سترفضها، وسيرفضها الشعب الفلسطيني. ومن هنا، ستكون حافزاً جديداً للحرب، بالإضافة إلى صلب القضية التي هي الحافز الأول والأخير.

هذا بالنسبة إلى التسوية. فما بالك باللا تسوية، وهي العودة بالأمة العربية إلى حالة اللا حرب واللا سلم التي كانت سائدة بعد حرب الأيام الستة. ستري الأمة العربية في اللا تسوية إهداراً لحرب رمضان المجيدة، وإهانة لشهدها الأبرار، وعبثاً بمصير الأمة العربية.

ومن هنا، فإن الموقف السياسي الراهن، سواء انتهى بالتسوية أو اللا تسوية، سيفضي إلى الحرب لا محالة. وهذه هي حتمية الحرب. ويبقى أن نعرف فرقاء الحرب الذين سيخوضونها في المستقبل. هل سنخوضها مع إسرائيل وحدها؟ وما هو موقف أمريكا منها؟ فإن الجواب عن هذين السؤالين هو الذي سيحدد مصير الحرب، ومعه مصير فلسطين ومصير إسرائيل.

العامل التاسع

فرقاء الحرب؟

الواقع أنه يمكننا أن نعتبر أن أمريكا كانت فريقاً عدواً ومحارباً منذ زمن طويل. منذ اليوم الأول الذي قدمت فيه دولاراً واحداً وبنديّة واحدة للوطن القومي اليهودي، ومن بعده للدولة اليهودية. هذا العون، قليلاً كان أو كثيراً، هو عدوان محض.

وبتعريف جميع مراجع القانون الدولي. إنّ الوجود اليهودي في فلسطين هو وجود عدواني منذ أن نزل أول يهودي على أرض فلسطين بعد انسلاخها عن الدولة العثمانية. الهجرة، أية هجرة، من دون موافقة أصحاب البلاد الشرعيين، هي عمل عدواني على حقوق ذلك الشعب، وهي أمعن في العدوان حينما تستهدف الاحتلال الاستيطاني وإقامة دولة لأولئك المهاجرين الغزاة.

وتضخمت حالة العدوان الأمريكي للشعب الفلسطيني وللأمة العربية، بذلك السيل الدافق من المساعدات العسكرية والاقتصادية والفنية التي أغدقتها الولايات المتحدة على إسرائيل لتمكينها من الدفاع عن عدوانها والتوسع في رقعته حتّى شمل هذا العدوان كلّ الأرض الفلسطينية، وما يزيد عنها بثلاثة أضعاف باحتلال سيناء والجولان.

وآخر الدلائل على ذلك، وأنا أكتب في شهر كانون الأول/ديسمبر من عام ١٩٧٥م، انطلاق ثلاثين طائرة إسرائيلية قصفت مخيمات اللاجئين في لبنان، وقتلت العشرات من الشيوخ والنساء والأطفال. وهذه الطائرات بذخائرها

أمريكية، وبهذا تكون أمريكا، وهي التي كانت سبباً مباشراً في نزوح الفلسطينيين عن وطنهم بسبب قرار التقسيم الذي صنعه أمريكا إبان سيطرتها العالمية وجبروتها على المنظمة الدولية - تكون أمريكا قد هجرت أهل فلسطين ثم تابعتهم بالطائرات لتدمرهم في مخيماتهم وملاجئهم.

والمواطن العربي لا ينسى كذلك، أن حرب رمضان المجيدة، كان يمكن أن تحقق نتائج أعظم وأعمق، لولا الجسر الجوي الأمريكي الذي أنجد إسرائيل في أحلك أيام الحرب وأشدّها حرجاً. وهذا العمل يعتبره القانون الدولي عملاً حربياً عدائياً من جانب أمريكا، لأن المعركة العربية كانت تستهدف تحرير الأرض العربية. وهذه حرب دفاعية بموجب ميثاق الأمم المتحدة.

ولكن الحكم العربي المعاصر، لم يلتزم لا بالقانون الدولي، ولا بموجبات القومية العربية، فقد كان وما يزال يتعامل مع الولايات المتحدة كدولة صديقة، وقد منحها في هذه الأيام ثقته الكاملة كدولة وسيطة!.

ولكن هل يستمرّ الموقف الأمريكي على هذا المنوال، ويكون هو موقف المستقبل. وهل ستكون أمريكا فريقاً في حرب المستقبل، بصورة مباشرة أو غير مباشرة. وماذا سيكون عليه الموقف العربي إزاء أمريكا في هذه الحالة أو تلك.

من الممكن أن يطرح المرء فرضية بأن أمريكا سيكون لها موقف آخر في المستقبل، وأن يورد حججاً من هنا وهناك في أن الشعب الأمريكي لا يريد أن يتورط في حروب جديدة، وبخاصة بعد فيتنام، وأن الشعب الأمريكي يعاني متاعب اقتصادية ضخمة، وبطالة مستشرية، وأنه قد ضجر من معاونة إسرائيل في ربع القرن الماضي، وأنه لا يحتمل أن يحمي إسرائيل في ربع قرن آخر. وأنه.

ومن ناحية فكرية، فإن هذا الجدل معقول، وله جوانب من الصحة، ولكن هل من سداد الرأي أن تعتمد الأمة العربية على هذه الفرضية، وتخوض حرب المستقبل على أساس أن أمريكا لا تتدخل، وأنها قد ضجرت وملت. وهل يجوز أن تكون هذه النظرة إلى المستقبل، وقد سمعنا الحكم العربي المعاصر يقول في الحاضر إنه لا يستطيع أن يحارب أمريكا. ولا يريد أن يحارب أمريكا.

ومن أجل هذا، يجب أن نقرر على وجه اليقين أن أمريكا ستكون فريقاً محارباً في حرب المستقبل بصورة مباشرة أو غير مباشرة، لتحول دون تحرير فلسطين، لتبقى إسرائيل الدولة آمنة مطمئنة، خصوصاً أن أمريكا هي صانعة إسرائيل وصانعة الشعار: «إنَّ إسرائيل وجدت لتبقى».

وإني لأرجو هنا، وأنا أكتب ما أكتب الآن، أن يعرف المواطن العربي، أنني قاربت على السبعين من عمري، «وقد وهن العظم مني واشتعل الرأس شيباً» وأطفأت الأيام حماستي، وتمرست بالحياة الدولية سنين طويلة من عمري. كما أنني في هذه السن لا أكتب مزاداً على أحد، ملكاً أو رئيساً أو زعيماً، ولا أحسد أحداً على أي موقع في هذا المستنقع الكبير الذي انزلت إليه القضية العربية.

أريد أن أقول، في ما أكتب الآن، عن عقل وبصيرة وتجربة، إن حرب المستقبل، سواء كانت حرباً طويلة، أو مجموعة من الحروب المتواصلة، سيخوضها الحكم العربي القادم، على أساس أن أمريكا فريق فيها يساند إسرائيل مباشرة أو غير مباشرة. وأريد أن أقول كذلك إن الأمة العربية قادرة أن تخوض هذه الحرب على هذا الأساس، وستخوضها من غير شك ولا ريب. ومرة ثانية، ليس هذا كلام حماسة ولا مزادة، ولا انفعال.

وأريد أن أقول كذلك، إننا قادرون على هذه الحرب، وقادرون أن نتصدى لأمريكا. إنه من المسلم به أننا لا نقدر أن نحارب أمريكا ولا نقدر أن نتنصر عليها، وذلك على أرضها، ولكننا قادرون أن نحاربها ونتنصر عليها في وطننا. وأنا أسرد الأسباب.

أولاً: يجب أن نسلم أن الشعب الأمريكي سيكون قد تحرر إلى حدٍّ غير قليل من سذاجته وبساطته ومطاوعته للنفوذ الصهيوني، خلال ربع القرن المقبل، وإذا انساق أبناؤه للقتال في ميدان فلسطين فستكون روحهم المعنوية ساقطة إلى حدٍّ بعيد، فهم يحاربون من أجل غيرهم، بعيداً عن بلادهم، ومثل هذه الروح لا تفضي إلى النصر.

وفي عهد حرب فيتنام، فرَّ كثير من الشباب الأمريكيان من الجندية ولا يزالون فارين إلى يومنا هذا بعد انتهاء حرب فيتنام. وكثيرون من الجنود الأمريكيان قد تمردوا في الميدان وأضربوا، وتظاهروا، ومزقوا بطاقات خدمتهم.

وسيطّل شبح الموت والهزيمة في فيتنام يطارد الأجيال الأمريكية إلى زمن بعيد. فإذا انساقوا إلى الشرق الأوسط فإنهم سيفرون ويقتلون ويهزمون.

ثانياً: إن حرب المستقبل ستكون حرباً شاملة لا تقتصر على الجوانب القتالية فحسب على رغم أهميتها... فإنها ستشمل المقاطعة البترولية والاقتصادية والمالية، وستحرّم المطارات والموانئ والمضائق العربية على الطائرات والبواخر الأمريكية، وستصل نتائج هذه الحرب بالنسبة إلى البترول إلى كلّ بيت، وكلّ مصنع، ودار سينما، وكلّ صحيفة في الولايات المتحدة من أقصاها إلى أقصاها.. بالنسبة إلى الاستثمارات العربية وما أكبرها وأكثرها ستصل الحرب إلى البنوك والشركات وسائر المؤسسات المالية، وعلى رأس ذلك كلّ البيوتات المالية اليهودية في أمريكا نفسها.

ثالثاً: إن دول أوروبا الغربية، لن تكون مع أمريكا في هذه الحرب، فقد عانت كثيراً من سلاح البترول في أعقاب حرب رمضان، ولا تريد أن تتكرر هذه التجربة المضيئة مرة أخرى، فضلاً عن علاقاتها الاقتصادية الضخمة مع الأقطار العربية ستكون رادعاً كبيراً يمنعها من أن تتخذ موقفاً عدائياً من الدول العربية، ومن المتوقع خلال ربع القرن المقبل أن تفيق أوروبا الغربية المتحدة وتصبح لها إرادة مستقلة، ومصالح عن الولايات المتحدة.

رابعاً: إن مشاركة الولايات المتحدة في حرب المستقبل ستعرضها لمخاطر رهيبة بالنسبة إلى المواقف التي سيتخذها الاتحاد السوفياتي، وجمهورية الصين الشعبية، وهذه ستكون العملاق الكبير في ربع القرن المقبل.. أضف إلى ذلك أن علاقات أمريكا مع دول العالم الثالث ستعرض لهزة كبرى بسبب صلاتها القوية الحاضرة مع الأمة العربية التي ستزداد قوة في المستقبل.

خامساً: إن حرب المستقبل ستكلف الولايات المتحدة أعباء عسكرية ومالية ضخمة، ومصاعب كبرى في حشد ونقل قواتها عبر البحار إلى الشرق الأوسط، لتواجه الأمة العربية كلها على كامل ترابها.. فإن إنزال الجندي الأمريكي الأول على شواطئ تل أبيب، سيحفز مئتي مليون عربي، وهذا سيكون عددهم قريباً، إلى المعركة الشاملة. والفرق شاسع بين الفريقين. نحن نقاتل في وطننا ومن أجله وهم يقاتلون بعيدين عن وطنهم ومن أجل الآخرين.

سادساً: إن الحكم العربي، الذي سيقود ويخوض هذه المعركة، سينطلق من عبء كبرى يجدها بين يديه . إنه لن يقاتل حرب الأيام الثلاثين كما جرى في حرب ١٩٤٨م، ولا حرب الأيام الستة كما جرى في عام ١٩٦٧م، ولا حرب الأيام الستة عشر كما جرى رمضان، ولكنها ستكون الحرب الصابرة.. فالنصر مع الصبر.

سابعاً: إذا كانت حرب رمضان قد فضحت أسطورة أن إسرائيل لا تقهر، فإن حرب المستقبل ستفضح أساطير أخرى، شاعت في هذه الأيام، بأننا لا نستطيع أن نحارب أمريكا، وأن أمريكا لا تقهر.

وهذه الملاحظة الأخيرة، ليست بعيدة عن الذاكرة، ولم يمض على أحداثها عام واحد. لقد انكسرت أمريكا في حرب فيتنام، وانهمزت شرّ هزيمة. ولو أننا وقفنا قليلاً أمام التشابهات والمفارقات بينا وبين فيتنام لوجدنا النصر في معركة المستقبل، مثلاً أمامنا كانبلاج الفجر وقلق الصباح. فماذا عند فيتنام، وماذا عندنا. ولنحتكم إلى الأرقام، وإلى الوقائع، إلى العلم.. ويأتي على رأس هذه الوقائع، في مجال المقارنة بين هزائمنا وانتصارات فيتنام موضوع «التكنولوجيا» فقد سمع الحكم العربي المعاصر وبخاصة بعد حرب الأيام الستة، بهذه الكلمة، فتلقفوها وراحوا يرددونها في خطبهم لا اهتماماً بالتكنولوجيا ولكن تبريراً لهزائمهم التي يتحملون وحدهم مسؤوليتها من دون شعوبهم.

وتلقت أجهزة الإعلام العربية الرسمية هذه الكلمة من أفواه ملوكهم ورؤسائهم وراحوا يرددونها بدورهم في مناسبة وغير مناسبة، ونزلت الكلمة إلى الجماهير فأخذوا يتندرون بها لهواً وتسلياً في مجالسهم، وتعزية عن همومهم في ملوكهم ورؤسائهم.

والواقع أن التكنولوجيا ليست هي السبب في انتصارات فيتنام فهي البلاد الواقعة في شرق آسيا لا تملك شيئاً من التكنولوجيا، وهي قطر متخلف إلى أبعد حدّ شأنها في ذلك شأن الأقطار الآسيوية والأفريقية المتخلفة.

وعلى سبيل المقارنة الصحيحة فإن بلادنا العربية أكثر تقدماً وأرقى ثقافة وأعلى حضارة، ومساحة وطننا أضعاف مساحة فيتنام الشمالية والجنوبية مجتمعين، وتعدادنا يبلغ أربعة أضعاف الفيتناميين جميعاً. أما بالنسبة إلى الثروة

القومية، فنحن نمثل العملاق بينما فيتنام تمثل واحداً من الأقزام.

ثم إن فيتنام قد ابتليت بما ابتلينا به من الاستعمار والتجزئة معاً، تماماً مثل حالنا، بل ربما أشدّ وأقسى، ففي أواخر القرن التاسع عشر احتلت فرنسا الأراضي الفيتنامية، واحتكرت خيرات أرضها وجهود عمالها، وقسمتها ووحدتها ثم قسمتها، تماماً كما فعلت في الأراضي السورية في عهد الانتداب الفرنسي في الثلاثينيات، وفي الحرب العالمية الثانية سقطت في أيدي الغزاة اليابانيين، فالبريطانيين، ثم عادت إلى الفرنسيين، وبعد أن أخرجوا منها في أعقاب هزيمتهم في معركة ديان بيان فو (أيار/ مايو ١٩٥٤م) وقعت في قبضة أمريكا، ونشبت حرب التحرير المعروفة. وانتهت بالنصر التاريخي العظيم - البلد الفقير المتخلف ينتصر على العملاق الأمريكي، المحتكر الأكبر للتكنولوجيا، والحضارة والمال والسلاح.

والحديث عن شعب فيتنام بأنه شعب متخلف ليس كلامي. ولكنه كلام بطل التحرير الجنرال جياب القائد العام لجيش التحرير الفيتنامي، فقد كان يردد في أحاديثه الصحافية وكتبه قوله المأثور «نحن شعب متخلف اقتصادياً واجتماعياً». وفوق ذلك، وعلى خلاف الأمة العربية ذات القومية الواحدة، فإنه شعب مؤلف من عدة قوميات بسبب موقعه الجغرافي على مقربة من الصين والهند، ويدين بعدة ديانات: التوتمية والبوذية والكونفوشية، والمسيحية، وهذه دخلت البلاد عن طريق الإسبان والفرنسيين في القرن التاسع عشر. وكانت جبهة التحرير الفيتنامية تخاطب الشعب الفيتنامي، بالمناسبات القومية، بمنشوراتها موجهة إلى الشعب «بمختلف القوميات، والمذاهب الدينية، والأحزاب، والاتجاهات السياسية» ومع هذا فقد كان الوطن كُله جبهة واحدة، والمعركة واحدة.

وإلى جانب التكنولوجيا، لجأ الحكم العربي المعاصر إلى موضوع «الحضارة ومشتقاتها» تبريراً لهزائمه المتوالية، فأخذ يردد ويؤكد أن الصراع العربي الإسرائيلي هو صراع حضاري بين أناس متقدمين وأناس متخلفين. والحضارة على قيمتها وأهميتها في قوة الأمم فإنها لم تكن سبب انتصار إسرائيل، كما زعم الملوك والرؤساء، ولكن كانوا هم سبب هذا الانتصار، وفيتنام التي انتصرت على العملاق الأمريكي لم تكن لها لغة قومية، خاصة بها، واللغة عنوان الحضارة. فقد

كانت اللغة الصينية سائدة في فيتنام لعدة قرون. وفي عام ١٩٤٥م صدر مرسوم يجعل اللغة الفيتنامية هي لغة التخاطب الرسمية.

وبصورة عامة فقد كانت وما تزال الأمية فاشية في الشعب الفيتنامي، وطرق الزراعة والصناعة بدائية إلى أقصى حدّ، بالإضافة إلى العادات التي تسود الشعوب المتخلفة. هكذا كان الشعب الفيتنامي فقيراً في كلّ شيء، ولكنه يملك ثروة روحية هائلة، كالأمة العربية، مع ميزة واحدة... قيادة ثورية مناضلة شجاعة صابرة صادقة... وعلى رأس ذلك تؤمن بالوحدة القومية «قد تحف الأنهار ولكن الوحة لن تنفصم» كما كان يقول «هو شي منه» قائدهم العجوز.

وحينما نشبت حرب التحرير الفيتنامية ضدّ الإمبراطورية الفرنسية في أواخر ١٩٤٦ وما تلاها، لم يكن بين فيتنام وفرنسا تكافؤ حضاري أو تكنولوجي أو عسكري، فقد بلغت قوات فرنسا ٨٠٠ ألف جندي تتصدى لهم «عصابات من الجنود الصفر» كما كانت تطلق عليهم الصحافة الفرنسية احتقاراً وازدراء، وكانت الولايات المتحدة تمدّ فرنسا وأمريكا... ولم يقل أحد في فيتنام إنّنا لا نقدر على محاربة فرنسا ولا نريد أن نحارب أمريكا.

وحينما انكسرت فرنسا في المعركة الشهيرة «ديان بيان فو» في عام ١٩٥٤م، دبّ الهلع في أمريكا، فحلت محلها في المعركة، وأعلن الرئيس أيزنهاور في مؤتمره الصحفي في نيسان/أبريل من ذلك العام أن «سقوط ديان بيان فو يشبه سقوط الخطّ الأول في لعبة الدومينو، ويؤذن ذلك بسقوط الخطوط الأخرى... ويصبح الدفاع عن أمن أمريكا في جزر هاواي في أمريكا نفسها».

ولقد كانت فيتنام أهمّ لأمريكا من إسرائيل، في إطار الاستراتيجية العالمية. وهذه الحقيقة تؤكد لها المواقف الأمريكية على مدى سنين طويلة. فقد تعاقب على حرب فيتنام الرؤساء الأربعة للولايات المتحدة: أيزنهاور، كينيدي، جونسون، نيكسون ما بين ١٩٥٤م إلى ١٩٧٤م.

وتولّى قيادة المعركة ثلاثة من أشهر رؤساء الأركان: تيلور، وستمورلاند، وابرامز. وأجمعت القيادات السياسية والعسكرية على أن الدفاع عن فيتنام هو دفاع عن أمريكا نفسها.

وفوستر دالاس ألع وزراء الخارجية الأمريكية في القرن العشرين، كان قد أعد بالاتفاق مع القيادة العسكرية خطة لقصف القوات الفيتنامية التي كانت تطوق ديان بيان فو، بالأسلحة الذرية، ولكن المعركة انتهت قبل الانتهاء من الخطة.

وفوستر دالاس نفسه، هو الذي أنشأ حلف السنتو (الحلف المركزي) حتّى يضم قوات الدول المتحالفة مع القوات الأمريكية لمحاربة القوات الفيتنامية.

أما الرئيس كندي، فقد بلغ من اهتمامه بموضوع فيتنام بعد توليه الرئاسة، بأن ضاعف القوات الأمريكية وقال كلمته الشهيرة «يجب علينا الاحتفاظ بجنوب شرق آسيا، فإما الجحيم وإما النصر. وإنّ الحرب في فيتنام نزاع عسكري وسياسي كبير يساوي في أهميته حرباً نووية. وإنّ انسحابنا من الميدان ليس معناه انهيار فيتنام فحسب، ولكن جنوب شرق آسيا كلها».

وقد ذهب الرئيس جونسون إلى أبعد مما ذهب إليه سلفه، في تقييم فيتنام بالنسبة إلى المصالح الأمريكية، فقد أعلن «أن المعركة يجب مواصلةا حتّى يمكن النصر فيها وإلا فإن على الولايات المتحدة أن تتخلى عن المحيط الهادئ وأن تعتبر أن أمننا هو على شواطئنا فقط». وقد عبر الرئيس نيكسون بمثل هذه المعاني وأشد.

ولكن الأرقام، أكثر من الخطب والبيانات الرسمية، إيضاحاً لاهتمامات أمريكا في حرب فيتنام، حتّى لتكاد إسرائيل أن تبدو في المقام الثالث أو الرابع في الاستراتيجية الأمريكية. ففي عام ١٩٥٩م بلغ العون العسكري وحده، بالإضافة إلى المعاونات الاقتصادية، بما يزيد على ٥٠٠ مليون دولار. وكان الدولار يومئذ له قيمته الكبرى. وفي العام التالي بلغ مجموع قيمة المساعدات مليار وربع مليار دولار، ثم أخذت تتصاعد على مرّ الأعوام!

وفي الجانب العسكري راحت أمريكا تنشئ جيشاً فيتنامياً، من فيتنام الجنوبية العميلة، وأصبح عدده في عام ١٩٥٤م ثلاثمائة ألف مقاتل تمّ تدريبهم وتسليحهم بمعرفة الخبراء الأمريكيان - وهذا أكبر من الجيش الإسرائيلي مع دعوة الاحتياطي بأكمله.

وتضاعف الجيش الفيتنامي في الأعوام التالية، عدداً وعدة. حتى أصبح عدده مليون جندي، وهذه السياسة العسكرية عرفت باسم «فتنة الحرب» حتى يقاتل الفيتناميون بعضهم بعضاً.

وكذلك تضاعف عدد القوات الأمريكية، ففي تشرين الأول/أكتوبر ١٩٦٥م كانت القوات الأمريكية ١٤٨ ألفاً. وفي آذار/مارس ١٩٦٦م زادت إلى ٢١٥ ألفاً، وفي كانون الأول/ديسمبر من العام نفسه أصبحت ٣٩٠ ألفاً، وفي حزيران/يونيو ١٩٦٧م تصاعدت إلى ٤٦٣ ألفاً، وفي آب/أغسطس قفزت إلى ٥٢٤ ألفاً، وهكذا دواليك. وكان الأسطول بكامله، وقاذفات القنابل الضخمة، وقوات المظليين تؤدّي دورها في المعركة، ومعها قوات تعرف «بالجرذان الحمراء» دربت تدريباً خاصاً لمقاومة العصابات.

ذلك كان اهتمام أمريكا بفيتنام، تزيده وضوحاً المعارك الطاحنة التي دارت رحاها في أرض فيتنام واستعملت فيها إلى جانب الحرب الكيميائية آخر ما وصلت إليه التكنولوجيا الأمريكية من أسلحة الدمار والإحراق والإبادة، ما «مسح» مسحاً كاملاً مدناً وقرى بكاملها، وسدوداً وأفنية، ومعابد ومستشفيات ومدارس وملاجئ، ومزارع ومصانع، كلها من غير حصر ولا عدّ.

وفي الوقت نفسه الذي بني فيه خطّ بارليف على ضفة القنال بعد حرب الأيام الستة، أقامت أمريكا خطاً هائلاً ليفصل فيتنام الشمالية، وعرف بخطّ ماكنمارا باسم وزير الدفاع الأمريكي، وكان هذا الخطّ معجزة الاستراتيجية الأمريكية، فقد بلغ طوله تسعين كيلو متراً، وعمقه عشرة كيلومترات. وبنيت فيه الأبراج المحصنة، ومن حوله الأسلاك الشائكة، وانبثت فيه الألغام، ونصبت فيه الآلات الإلكترونية، وسلسلة من الرادارات تكشف أقل حركة من المتسللين، ترسل إنذاراتها إلى القيادات الجوية لتبادر بالقصف في المواقع المطلوبة، وقد بلغت تكاليف هذا الخطّ عشرات المليارات من الدولارات. وأنفق بعد إتمامه مبلغ ٧٥٠ مليوناً لزيادة تحصينه!

وحينما تولى ماكنمارا وزارة الدفاع الأمريكية، حشد في وزارته مجموعة كبرى من خيرة الخبراء والعلماء والمستشارين لوضع الخطط اللازمة للتغلب على حرب التحرير الفيتنامية، واستمرّ في عمله سبع سنوات يعمل تحت رئيسين

متعاقبين، وباءت خططه بالفشل. وهو من أقدر الشخصيات الأمريكية، عرف بهدوء الأعصاب ودقة الحساب حتى أنهم وصفوه بأنه عقل إلكتروني يمشي على قدمين.

ولقد أطلت بعض الشيء في الكلام عن فيتنام، ولا أعتذر، فإنه في جوهره كلام عن حرب المستقبل لتحرير فلسطين. وإن فيتنام هي أبلغ ردّ على الحكم العربي المعاصر الذي لا يريد أن يجارب أمريكا، ولا يقدر أن يجارب أمريكا، ثم يضيف إلى ذلك أن أزمة الشرق الأوسط لا تحل بالحرب.

وانتصار فيتنام في الشرق الأقصى كان في ربيع هذا العام. في العام نفسه الذي نلّو فيه بأمريكا صانعة إسرائيل وصاحبة الفضل في وجودها وقوتها، وعدوانها وتوسعها، أن نقنعها بأن نحن علينا بأرضنا أو ما تجود به منها، أو من «الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني».

لقد كان انتصار فيتنام انتصاراً تاريخياً ساحقاً في أطول حرب عرفتها الولايات المتحدة منذ نشوئها. وانسحبت فلور قواتها إلى أمريكا بعد أن تكبدت في الميدان ٦٠ ألف قتيل، و٣٠٠ ألف جريح، وأكثر من مليون جندي فيتنامي. و١٥٠ مليار دولار، وعشرة ملايين طن من القنابل والذخائر، أضف إلى ذلك الخسارة الكبرى التي تتعدى الأرقام في كرامة الشعب الأمريكي، وفي آلامه وأحزانه، وفي الشبح المخيف الذي سيؤرق الشعب الأمريكي لزمان طويل.

لقد قدر الخبراء أن قوة النيران التي ألقت بها أمريكا على فيتنام ما يعادل ألف قنبلة من عيار قنبلة هيروشيما. ولكن الهزيمة الأمريكية كانت حتمية. وستكون حتمية في أية بقعة من العالم حينما تكون المعركة معركة التحرير.

ومرة أخرى، ليس هذا كلام الحماسة. ولكن كلام العسكرية المتزنة المجربة، ففي اليوم الثاني من سقوط سايجون، حينما انسحب السفير الأمريكي ولفّ العلم الأمريكي تحت إبطه، أعلن الجنرال الفرنسي مارسيل بيمار وهو الذي قاد معركة ديان بيان فو قبل واحد وعشرين عاماً «إن الهزيمة الأمريكية كانت أمراً محتوماً إذ إنه لا يمكن أن تفعل شيئاً ضدّ أي شعب عقد الإجماع، سواء كان شيوعياً أو غير شيوعي. إن الإحساس الوطني هو نزعة أصيلة عميقة، ولم يستطع أحد أن يجد لها بديلاً».

ولقد اهتزت الدنيا بأسرها، ومعها الأمة العربية، لانتصار فيتنام وانكسار الولايات المتحدة. ولكن إسرائيل، وهنا بيت القصيد، أصابتها جفلة ورجفة إزاء هذا الحدث التاريخي - وانطلقت صحفها، وتصريحات قادتها تطمئن الجماهير اليهودية أن «هزيمة أمريكا لن يكون لها أثر على مصير إسرائيل».

هذه المخاوف الإسرائيلية، هي حس صادق عن معركة المستقبل، مستقبل إسرائيل، ومستقبل فلسطين. وهذا مؤشر واحد يشير بسهمه إلى المستقبل. ويبقى العامل العاشر الذي تهمس به إسرائيل إلى شعبها وإلى الأمة العربية.

العامل العاشر

القنبلة الذرية

وليست القنبلة الذرية بعيدة عن إسرائيل، إنها تملك من غير شك القدرة العلمية والتكنولوجية لصنع القنبلة الذرية، فلديها طائفة من العلماء والمختبرات في هذا المضمار، ويجب أن نفترض أنها تملك الإمكانيات المادية كذلك.

وعلى الأمة العربية أن تفرض مع إسرائيل أسوأ الاحتمالات وأشرس أنواع الحروب، لأسباب متعددة لا يتسع المجال لسردها. وليس معنى هذا أن الأمة العربية تقف معدومة الحيلة والوسيلة بصدد القنبلة الذرية أو أية أسلحة أخرى لها خصائص التدمير الشامل.

ذلك أن العلوم الذرية لم تعد أسراراً كما كانت في ربع القرن الماضي وستكون علوماً «مباحة» في ربع القرن المقبل.

ونحن عندنا علماء وخبراء قادرون على امتلاك ناصية الذرة من كُـلّ الوجوه، فضلاً عن أن علماءنا المغتربين في شتى أنحاء العالم أصبحوا في مستوى عال في ميادين الفيزياء والكيمياء، وفي اختصاصات الدراسات الذرية نظرياً وتطبيقياً، وهؤلاء إذا كانوا لم يجدوا في ظلّ الحكم العربي المعاصر أجواء الحرية والتشجيع فإن الأعوام المقبلة كفيلة من غير شكّ، وفي ظلّ الحكم العربي الحرّ المقبل، بأن تعيد إلى الأمة العربية أدمغتها المهاجرة، ويومئذ يسعد العلماء بأن يؤدوا واجبهم بما لا يقل عن واجب الشهداء.

والواقع أن جزءاً من الأخبار التي «تسربها» إسرائيل عن «عبقريتها الذرية» لتلقي الرعب في نفوس الأمة العربية لن يحقق غايته، فالقنبلة الذرية فضلاً عن أنها سلاح ذو حدين، إلا أن خطرهما على إسرائيل أشدّ وأفتك، فإن الرقعة الصغيرة من أرضنا التي تحتلها إسرائيل ستكون مصيدة ذرية لا نجاة لإسرائيل منها، والمصيدة ستقلب إلى مقبرة.

أما وطننا العربي الكبير بحواضره وبواديه وصحاريه، فإن مجال الحماية فيه رحب فسيح. وإذا تعرضت هذه العاصمة أو تلك لضربة ذرية إسرائيلية، يبقى الوطن العربي في حى أرضه وناسه.

أما إذا تعرضت تل أبيب لهجمة ذرية محكمة، فإنها تكون القاضية على إسرائيل الدولة، فإن تل أبيب هي قلب الوجود الإسرائيلي، وستستسلم إسرائيل كما استسلمت اليابان، ويتحدث التاريخ عن قنبلة تل أبيب، كما يتحدث اليوم عن قنبلة هيروشيما. ركعت بعدها اليابان وخضعت واستسلمت.

وإذا كانت الأوضاع العربية القائمة مهتزة، غير رشيدة ولا سديدة، فلن يكتب البقاء لهذه الأوضاع ولا للحكم العربي الذي صنعها. وسيأتي حكم عربي أصيل يتخذ للأمر عدته. ويشق طريقه إلى المستقبل بعين يقظة ساهرة يتصدى للقنبلة الذرية ولغيرها من أسلحة الدمار الشامل. وما حديث صواريخ برشنج الأمريكية بعيداً من الأذهان، تلك الصواريخ التي تحدثت وكالات الأنباء أن مداها يصل إلى العواصم العربية!!

هذا وغير هذا سيكون في الحساب، حتماً، فإن الأمة العربية تملك كلّ مقومات الوجود والصمود والخلود. لقد بادت كلّ أخواتها في التاريخ وبقيت. ومن أجل ذلك ستبقى، وتبقى معها فلسطين عربية حرة، سيدة أمرها ومصيرها.

وبعد، فهذه هي العوامل العشرة التي ستحدد صورة المستقبل، مستقبل القضية الفلسطينية في عام ٢٠٠٠، يستقيم في ربوعها الحق والعدل، وترتفع على مدنها وقراها، وجبالها ووديانها، وسهولها ومروجها، وأنجادها وأغوارها، ألوية الأمن ورايات السلام. ويومئذ يفرح المؤمنون بنصر الله.

وربّ قائل يقول: هذا خيال رائع وجميل. لا يعدو أن يكون قد ألقى ظلاله على أوراق معدودات، أجل: لا ضير من الخيال والأوراق، فهكذا بدأ كلّ شيء في الحياة، وكلّ حركات التحرير في التاريخ بدأت هكذا. بالخيال والأوراق. وبعدها انتقلت إلى الميدان. ومن الميدان إلى النصر.

أحمد الشقيري

كانون الأول/ ديسمبر ١٩٧٥ م

